الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Université Abou Bekr Belkaid
Tlemcen Algérie
جامعة أبي بكر بلقايد
تلمسان الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

أطروحة مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية

فرع: اقتصاد التنمية

الحكم الراشد، المؤسسات والنمو الاقتصادي:

العوامل المؤسساتية والنمو الاقتصادي في الجزائر

إعداد الطالب:

زاوي أحمد صادق

تحت إشراف:

الأستاذ الدكتور: قويدر بوطالب

أعضاء لجنة المناقشة

أ. د طويل أحمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
أ. د بوطالب قويدر	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مشرفا
أ. د شعيب بغداد	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	ممتحنا
أ. د بن سعيد محمّد	أستاذ التعليم العالي	جامعة سيدي بلعباس	ممتحنا
أ. د مختاري فيصل	أستاذ التعليم العالي	جامعة معسكر	ممتحنا
د. بن عطة محمّد	أستاذ محاضر "أ"	جامعة معسكر	ممتحنا

السنة الجامعية 2016–2017

- شكـــــر وتــقديـــــــــر -

بادئ ذي بدء أحمد الله تعالى على توفيقه وامتنانه، وأسأله المزيد من منّه وفضله.

يقول نبينا الكريم سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم: (**من لم يشكر الناس لم يشكر الله**). وتأسيسا على ذلك أتقدم بالشكر الخاص إلى مشرفي الأستاذ الدكتور **قويدر بوطالب**، الذي شرّفني بتأطيري خلال جميع المراحل الدراسية في جامعة تلمسان، بجزيل الشكر وأفضل التقدير والاعتراف لقاء متابعته لي، وتوجيهاته الهادفة، و على نصائحه القيّمة التي مكّنتني من إخراج هذه الرّسالة في شكلها النهائي.

وأتقدم بالشكر الجزيل أيضاً إلى أساتذتي الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة كلّ باسمه ومنزلته على تكرمهم بقراءة الرسالة ومناقشتها.

وأتقدم كذلك بالشكر لجميع الزملاء الذين ساعدوني على إنجاز هذه الدراسة من خلال توفير العديد من المراجع والتوجيهات خاصة على مستوى الدراسة القياسية. كما أتقدم بخالص شكري، وعظيم امتناني، إلى كل من كان الساعد المعين خلال مسيرتي الدراسية.

– الإهـــــــــــــــــــــــــداء –

أهدي عملي وثمرة جهدي بعد حمد الله الواحد الأحد على توفيقه و ونعمته إلى

والدي الكريمين الذين أفنوا عمرهما في تربيتي وتعليمي وكانت دعوتهما سرّ نجاحي: الأم الغالية "**فاطمة**" أمدّ الله في عمرها ورزقني برّها، والأب الفاضل " **سي عبد الحفيظ**" الذي أحمل اسمه بكلّ فخر أطال الله في عمره ومتّعه بالصحة والعافية.

إلى شريكة حياتي ورمز الوفاء ومن كانت سندي، زوجتي الغالية "دكتور. **بن جعفر ن**".

إلى إخوتي الأعزاء : **عبد الثواب، نسيمة، محمّد المكي وزكرياء.**

إلى جميع أحبابي وأصدقائي وأقاربي وزملائي كل واحد باسمه ومنزلته.

الطالب

أحمد صادق

الفهرس المختصر

مقدّمة: 1

الجزء الأوّل: مدخل نظري: الحكامة، الحكم الرّاشد والمؤسّسات 13-239

الفصل الأوّل: مدخل إلى الحكامة..... 16

الفصل الثاني: مدخل إلى المؤسّسات..... 69

الفصل الثّالث: العلاقة بين الحكم الرّاشد والنمو الاقتصادي: دراسة نظريّة..... 129

الفصل الرّابع: العلاقة بين الحكم الرّاشد والنمو الاقتصادي: دراسة تجريبيّة..... 185

الجزء الثّاني: التّحليل المؤسّساتي للحكامة والنمو في الجزائر..... 240-460

الفصل الأوّل: الحكامة في الجزائر..... 242

الفصل الثاني: التحليل المؤسّساتي والاقتصادي للنمو في الجزائر..... 288

الفصل الثّالث: الاقتصاد الجزائري: قصور مؤسّساتي وضعف الحكامة..... 366

الفصل الرّابع: دراسة قياسية لأثر المتغيّرات المؤسّساتية على النمو الاقتصادي في الجزائر. 405

الخاتمة العامّة..... 454

المقدمة العامة

المقدمة العامة

إن الأبحاث والاهتمامات الأكثر توسعا بين مختلف الباحثين الاقتصاديين هي دراسة التجارب المختلفة للنمو والتنمية الاقتصادية التي تمر بها مختلف البلدان والمناطق في جميع انحاء العالم. أو بشكل خاص، الاختلافات الكبيرة جدا في دخول الفرد الواحد على مستوى العالم. ويعود هذا الاهتمام استنادا الى تشتت الأداءات الاقتصادية بين البلدان، حيث تأتي التوقعات بأن الفجوة المطلقة بين متوسط الدخل الحقيقي للفرد الواحد في البلدان الغنية والبلدان الفقيرة ستتضاعف بحلول 2030 و 2120 وسيزيد الى مستوى أعلى ب 340 مرة من ذلك الذي يوجد في البلدان الفقيرة.[1]

وفي سنة 1999، قام باحثين أمريكيين بدراسة حول انتاجية العمال، فتبين أن انتاجية العامل في الولايات المتحدة الأمريكية أعلى بأكثر من 35 مرة من انتاجية العامل في النيجر، وبمعدل عشرة أيام، انتاجية العامل في الو، م، أ في المتوسط تساوي انتاجية العامل في النيجر على مدى سنة كاملة (Hall et Jones 1999).[2]

إن شرح مثل هذه التفضيلات في الأداء الاقتصادي الذي قسّم العالم إلى بلدان غنية (متطورة) وبلدان فقيرة (نامية) هو أحد التحديات الأساسية للاقتصاد، هذه الملاحظات والتقديرات دفعت بالاقتصاديين على بذل المزيد من الجهود البحثية لشرح وتفسير هذا التشتت بين البلدان والأقاليم في العالم. في البداية، كان الأمر يستند إلى دالة الانتاج الكلي ويوفر بعض التصورات في هذه الاختلافات في النهج المتبع، والفرق بين البلدان يمكن أن يكون نتيجة الاختلافات في الرأسمال البشري والرأسمال المادي والانتاجية. ونظرية النمو التي وضعت في سنوات الخمسينات والستينات شددت على الحاجة الى تراكم عوامل الانتاج (الرأس مال والعمل) وزيادة الانتاجية التي تستخدم هذه العوامل. إلاّ أنه لا يمكن اعتبار تراكم هذه العوامل المحرك الرئيسي للنمو، ولكن هناك عنصر آخر يمكن أن يكون المحرك الحقيقي للنمو هو " الانتاجية الاجمالية للعوامل"(PTF). وما هو ضروري للنمو ليس فقط كمية عوامل الانتاج المتراكمة لدى الدولة، لكن بصفة خاصة هي الطريقة التي تجمع بين هذه العوامل.

وفي الوقت نفسه، أظهرت التقديرات التجريبية لمحددات النمو عدم كفاية متغيرات اقتصادية بحتة (بعض المتغيرات) على تفسير الفروقات للأداء الاقتصادي بين الدول. وفي سنوات السبعينات، توجّهت الأفكار نحو السوق وانتشرت تدريجيا مما أدى إلى تحرير الأسعار وتحرير التجارة الخارجية. وفي نهاية الثمانينات، ذهبت الرؤى إلى أفكار (John Williamson, 1990) والتي سميت ب "توافق واشنطن" الذي استند إلى فكرة أن القطاع الخاص هو الذي يعالج الصدمات والأمراض الاقتصادية. وفي سنوات التسعينات، وخارج نطاق الاختلالات المالية الكلية للاقتصاد الكلي التي قد ولدت جراء ذلك، وصلت الأفكار والدراسات إلى المجال السياسي والمؤسساتي وقادت المسؤولين والمعنيين التركيز على نماذج أخرى تدخل متغيرات كانت محايدة. وبدأ التركيز على المؤسسات والحكامة لاعتبارهم معوقات للتنمية. وأدى استمرار الركود الاقتصادي في التشكيك في تكامل نماذج التنمية لهذه البلدان، ولذلك فإن

[1] - Mohamed Karim KEFI et Hadhek Zouhaier, Inequality and economic growth, Asian Economic and Financial Review, 2(8):1013-1025, p 1013. http://pakacademicsearch.com/pdf-files/ech/3/1013-1025.pdf

[2] - Hall Robert and Charles Jones, why do some countries produce so much more output per worker than others?, The Quarterly Journal of Economics, February 1999, Vol, 114, pp 83-116.

عرقلة التنمية لم تنحصر فقط تحت منظور واحد وهي المتغيرات الاقتصادية، ولكن البحث عن هذه العراقيل اعتمد على مجال المتغيرات السياسية والمؤسساتية والفرص الاجتماعية والاقتصادية. فالتركيز على نوعية المؤسسات والحكامة في تفسير النمو جاء نتيجة اشكالية بحثية على أنه إذا كانت للكميات الكبيرة للرأس مال والعمل تأثير ايجابي على النمو، فما هو الذي يسمح (أولا) بتعبئة هذه العوامل الانتاجية و(ثانيا) ما الذي يجعل هذه التعبئة فعّالة على المدى الطويل؟ ولماذا المنطقة العربية التي تحتوي على هذه العناصر لم تحقق التنمية الموعودة؟

إنّ الاقتصاد المؤسساتي الجديد(NEI) جاء عن طريق دراسات D.North ليقدم إجابة على هذه الأسئلة. وهذا الطرح خلق توافق جديد في آراء في اقتصاد التنمية والنمو الاقتصادية. هذا الاجماع الذي هو أوسع من الذي كان والذي يأخذ بعين الاعتبار في تحليل النمو ليس فقط عوامل اقتصادية، ولكن عوامل سياسية ومؤسساتية.

لقد انتشرت دراسات كثيرة شملت الجانب المؤسساتي لعمليات النمو، فذهبت الأفكار بوجود علاقة قوية بين المؤسسات والنمو الاقتصادي على المدى الطويل، وتبنى العديد من الاقتصاديين أن مفهوم الحكامة هو من العوامل الهامة للنمو. على سبيل المثال، قال (D. North, 1990): *[.....عدم قدرة المجتمعات على وضع إجراءات فعالة، تكاليف منخفضة لتنفيذ العقود، هم من أهم المصادر التاريخية للركود والتخلف المعاصر في العالم الثالث]*، وقد حفزت هذه النظريات الكثير من الباحثين لاختبار أو تقدير العلاقة مع هذين المتغيرين "الحكامة والنمو الاقتصادي".[3]

إن رواد مدرسة الاقتصاد المؤسساتي الجديد (A.Greif, D.North, M.Aoki) حلّلوا التنمية على أنها عملية تاريخية من التحول المؤسساتي. هذه الأعمال والدراسات تسلط الضوء على الدور البارز للمؤسسات بالمقارنة مع العوامل التقليدية للتنمية، حيث تؤكّد أن المتغيرات التفسيرية التقليدية (تراكم الرأس مالي، البشري، العمل، التطور التكنولوجي) تعتبر مؤشرات أكثر من أنها عوامل للتنمية. ووفقا لهؤلاء المفكرين، مصادر التنمية المستدامة هي التي يمكن العثور عليها في المقام الأول في وجود ترتيبات مؤسساتية التي توفر الحوافز اللازمة لتنظيم فعال.[4] هذا الإطار النظري يوفر لنا عناصر تحليلية ذات صلة لتحديد الاحتياجات من حيث القدرة على الحكامة أو التسيير (gouvernance) لعملية التنمية والتحول المؤسساتي في الدول النامية.

إن الدراسة الأدبية والتجريبية الموجودة حول العلاقة بين الحكامة والتنمية الاقتصادية منذ آدم سميت 1776، ومسألة نمو الاقتصاديات هي أحد الاهتمامات المركزية للبحوث الاقتصادية والنماذج النظرية التي يشار إليها عند معالجة قضايا النمو الاقتصادي، وهي تلك المتعلقة بنموذج Solow 1956، Swan 1956. هذين الأخيرين شكلا في إطار النظرية النيوكلاسيكية التي كونت العديد من المنافسين حتى منتصف سنوات الستينات من القرن الماضي. وتبيّن أن مسألة المؤسسات ليست موجهة في التحليل النيوكلاسيكي للتنمية. وافتراض أن الإنتاج يُعطى نتيجة توفر

[3] - North, Douglass C. A transaction cost theory of politics. journal of theoretical politics. 1990. 2(4): 355-367.
[4] - Aoki Masahiko (2001), What are Institutions ?, ***Background Papers for the WDR 2001/2***, Washington, World Bank.

عوامل الانتاج والتكنولوجيا مع افتراض ضمني بأن هناك الأمثلية بالنسبة لبنية الحكامة والمؤسسات القائمة، فليس هناك مجال للتناقض أو التعارض أو أي شكل من أشكال التنظيم الجماعي للمتعاملين. إلاّ أنّ النظرية النيوكلاسيكية تتجاهل العلاقات الاجتماعية وجميع الترتيبات المؤسساتية، وتسعى إلى التعرف على الآليات الاقتصادية وتحديدها على وجه الخصوص في عملية النمو. وترفض كذلك هامش الأفكار الاقتصادية للأبعاد السياسية والمؤسساتية. ومع ظهور النظرية الجديدة للنمو الداخلي، بدأ الاعتراف بالعوامل المؤسساتية لعملية النمو مع الاعتراف بدور الدولة. إلاّ أن نموذج النمو الداخلي يعطي اهتماما منخفضا لدور المؤسسات التي ترافق عملية النمو. كما أن المؤسسات ليست لها هدف النمذجة، ولكن واضعوا النظريات عززوا الاقتراح بالمحيط المؤسساتي ذو الصلة بالنشاط الاقتصادي، ولاسيما بالنظر إلى تأثير تراكم العوامل الانتاجية على الانتاج من خلال البنية المؤسساتية الضمنية. فلا يتم دمج العوامل المؤسساتية والسياسية بطريقة رسمية في نماذج النمو. كما تولّت الاهتمامات بعد ذلك لنظرية الاقتصاد المؤسساتي الجديد وبشكل خاص مساهمات دراسات "نورث" واقتصاد التنمية. فهذه البحوث تؤسس القاعدة النظرية الرئيسية التي يبنى عليها نموذج الحكم الراشد على النحو المقترح من البنك الدولي. وقد تضاعفت الدراسات والبحوث التجريبية حول العلاقة بين الحكامة والتنمية الاقتصادية خلال سنوات التسعينات وخاصة مع ظهور عدد متزايد من المؤشرات الذاتية حول مقاييس الأبعاد المختلفة للحكم.

ويستند المذهب الجديد للمنظمات الدولية على العديد من الدراسات التجريبية التي أثبتت الآثار الايجابية "للحكم الراشد" على الأداء الاقتصادي. من ناحية أخرى، نجد دراسات تجريبية في شكل دراسات مستعرضة للنمو التي تتطلع إلى إقامة علاقة بين الحكامة والنمو الاقتصادي. وأغلب هذه الدراسات تستنتج وجود علاقة ايجابية ومعنوية بين الحكامة والأداءات الاقتصادية. من جهة أخرى، دراسات تجريبية استعملت نماذج نمو من صيغة Solow (1956) ونموذج (Romer et Weil, Mankiw 1992)[5] والذي سمح بكشف بعض قنوات التأثير. فالقنوات التي من خلالها يؤدي الحكم الجيد (الضعيف) إلى نمو اقتصادي قوي (ضعيف) ربما كثيرة جدا، ولكن لم يتم تحديدها بالكامل.

إن النوع الأول من الدراسات تسعى الى توضيح سبب اختلاف نوعية المؤسسات حسب البلدان وأي نوع من العوامل قد تكون مسؤولة عن هذا التفاوت. وبشكل محدّد، فقد اختيرت هذه الدراسات فرضية "نورث" لسنة 1990 حول "أهمية حقوق الملكية وتكاليف الصفقات في تحديد الأداءات الاقتصادية"، ويوجد قاسم مشترك بين جميع هذه الأعمال وحول دراسة تأثير المؤسسات على الأداء الاقتصادي دون إشارة صريحة إلى مفهوم الحكامة. إلاّ أنه فيما يخص دراسات الجيل الأول، فهي لا تتحدث عن الحكامة ولكن عن المؤسسات. وانطلاقا من دراسات (Kaufman et al, 2002)[6]، بدأ الحديث عن علاقة الحكامة بالتنمية، ومعظم الأعمال تقدم مجموعة واسعة من المؤشرات، نوعية المؤسسات كمتغيرات مقربة للحاكمة في الدول. وأهم الدراسات الرئيسية التي تربط المؤسسات

[5] - Mankiw Gregory ; Romer David et Weil David, A contribution to the empirics of economic growth, Quarterly Jornal of Economics, May, 1992, 107(2), pp 407-437.
[6] - Kaufmann, D. and A. Kraay, Growth without Governance. Economia , 20023(1). 169–229.

بالنمو الاقتصادي هي: ضمان حقوق الملكية (Knack et Keefer 1995) ، خطر المصادرة (Acemoglou, Johnson et Robinson)، اللاستقرار سياسي (Scully 1995)، (Fosu 1992)، (Olson 1996) ، والفساد (Mauro, 1995)، والديمقراطية (Barro 1996).

أما فيما يخص الفئة الثانية من الدراسات، فهي توضح كيف للحكامة والمتغيرات المؤسساتية تؤثر على النمو الاقتصادي والدخل الفردي. هذه الدراسات تسعى لتحديد القنوات التي من خلالها تؤثر الحكامة على التنمية. وما ميّزها هو أنها تسعى لملأ حدود دراسات الجيل الأول من خلال ادخال توضيح لمفهوم الحكامة كفرضية أساسية لدراستهم في الاقتصاد القياسي، وبالتالي محاولة توضيح المؤشرات الاصطناعية للمعالجة الكلية لمفهوم الحكامة. لكن هذه الدراسات غالبا ما تصل إلى استنتاجات غير متجانسة ولا تذهب في نفس الاتجاه. وهذا قد يكون عائدا لاستخدام مؤشرات مجمعة في هذه الدراسات والتي غالبا ما يتم بناؤها بطريقة كيفية دون دراسة الصعوبات التي تواجه بناء المؤشرات المركبة. ويمكن أيضا أن يكون بسبب تنوع المقاييس المؤسساتية التي يسعى الاقتصاديون دمجها في مؤشراتهم المتعلقة بالحكامة. فترتكز الدراسات على الأثر المباشر لنوعية الحكامة على النمو الاقتصادي (Hall and Jones 1999, Acemoglu, Jonson et Robinson 2001)، (Rodrik, Subramanian et Trebbi 2002) وحول معدل النمو الاقتصادي كل من (Knack et Keefer 1997) ، (Easterly and Levine 2003) (Gwrartney, Holcombe and Lawson, 2006) . ومن ناحية أخرى، البعض الآخر يظهر أن الحكامة ليست لها تأثير على النمو ولكن فقط على مستوى الدخل (Meisel et Ould Aoudia 2007).[7]

وقد أدى الاهتمام المتزايد بالحكم الراشد منذ سنوات 1990 إلى محاولات كثيرة لتحديد كمية وقياس هذا المفهوم متعدد الأبعاد وخاصة بهدف المساعدة في تصميم الاصلاحات، وأكثر دقة في تحديد نتائجه الاقتصادية. وحتى السنوات الأخيرة، من الممكن أن يكون هناك ما يقارب 160 قاعدة بيانات أو مؤشرات تسلط الضوء على الجوانب المختلفة للحكامة ، وهي عادة ما تكون تقييمات ذاتية تصدرها وكالات خاصة لتصنيف المخاطر، منظمات متعددة الأطراف، مراكز بحوث أو منظمات غير حكومية. وبالتالي، تكوين المؤشرات المركبة للحكامة يتطلب استخدام أساليب التجميع والتصنيف.

إن دراسات الجيل الأول ودراسات الجيل الثاني ساعدت على جلب العديد من النتائج التي تدعم الاستنتاجات الرئيسية للدراسات النظرية حول أهمية الحكامة والمؤسسات في التنمية الاقتصادية. هذه الدراسات تحمل أساليب الاقتصاد القياسي المستخدمة وطبيعة بيانات الحكامة المستعملة. كما يوجد جيل جديد من الدراسات التجريبية في محاولة لمعرفة كيف تؤثر المؤسسات على التنمية. والنتائج لهذه الدراسات هي غالبا ما تحدد الدور الايجابي للحكامة على الأداءات الاقتصادية، ولكن في كثير من الأحيان هي غير متجانسة من حيث تحديد قنوات التحويل والتأثير.

[7] -Meisel N. et J. Ould Aoudia , La 'bonne gouvernance' est-elle une bonne stratégie de développement ?, Document de travail, DGTPE N° 2007-11 et Document de travail de l'AFD No. 58, Paris.

إن الدراسة الرئيسية التي قام بها كل من (Hall et Jones, 1999) أكدت أن هناك علاقة قوية بين البنية التحتية الاجتماعية والأداء الاقتصادي على المدى الطويل، هذه البنية الاجتماعية، تعني حسب هؤلاء الباحثين المؤسسات والسياسات التي تحدد البيئة الاقتصادية التي بواسطتها تتراكم مهارات الأفراد، تراكم الرأسمال لدى الشركات ويحققون مخرجات. بنية تحتية اجتماعية مواتية لمستويات عالية من انتاجية كل عامل على المدى الطويل لأنها تحقق معدلات عالية من الاستثمار في الرأسمال البشري والرأسمال المادي.

وبالنسبة لدراسة (Mauro, 1995) خلص إلى أن هناك ارتباط سلبي بين الفساد والاستثمار فضلا عن النمو. وفي دراسة قام بها كل من (Keefer et al 1997) خلصوا إلى أن المؤسسات الجيدة هي مهمة للبلدان النامية للحاق بالركب الاقتصادي للبلدان المتقدمة. كما وجد كل من (Campos et Nugent 1999) أن المؤسسات تحسن الاداء الاقتصادي في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية. وبالمثل، وفي دراسة عرضية ل 150 بلد، (Kaufmann et al 1999) وجدوا أدلة تثبت وجود علاقة سببية بين الاداء الاقتصادي والحكامة. وفي دراسة قام بها (Rodrik, 2003)، وجد أن هناك علاقة سببية ذو اتجاهين بين المؤسسات والنمو، حيث المؤسسات تسبب النمو في البلدان النامية بنسبة أكبر مقارنة بالبلدان المتقدمة، وأن النمو يسبب التحسين المؤسساتي.[8]

دراسة أخرى قام بها (Burnside et Dollar, 2004)، استنتجوا أن الحكم الراشد مهم لفعالية المساعدات المقدمة للبلدان النامية، ووجدوا أن البلدان ذات المستويات المنخفضة من الحكامة لديها نمو اقتصادي أقل بدرجتين على الأقل مقارنة بالبلدان الأخرى في العينة.

إن التفسيرات لسوء الإدارة التي ترتكز على الفساد المؤسساتي، غالبا ما تكون سريعة الانتشار في الدراسات والتصنيفات العالمية التي تعطي العديد من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا علامات متدنية فيما يتعلق بالفساد والشفافية الحكومية، وقد لاحظ الباحثون أن نقص الحرية السياسية تمنع ليس فقط الحكام من ضعف المحاسبة والحكامة الاقتصادية الضعيفة، ولكن أيضا تمنع أو تؤدي إلى عدم كفاءة الحكومة وتفشي الفساد والمخالفات بالنسبة للمواطنين.

وكل من (Prichett et al, 1995) أكدوا أن نقص الحرية السياسية لها تأثير سلبي قوي على الكفاءة الإدارية للدولة وكذلك الحريات الاقتصادية والديمقراطية. وبالمثل، دراسة مماثلة وجدت علاقة كبيرة بين حرية التنظيم والأداء، ووجدت علاقة ايجابية معتدلة بين حقوق الانسان والأداء، بالإضافة إلى علاقة ايجابية مع الحرية المدنية والتعددية الاعلامية.[9]

[8] - Rodrik, D. (2003). Institutions, Integration, and Geography: In Search of the Deep Determinants of Economic Growth. In D. Rodrik (ed.), ***In Search of Prosperity: Analytic Country Studies on Growth***. Princeton, NJ: Princeton University Press.

[9] - Isham, Jonathan, Daniel Kaufmann, and Lant Pritchett. 1995. Civil Liberties, Democracy, and the Performance of Government Projects. World Bank, Policy Research Department, Poverty and Human Resources Division, Washington, D.C.

من جهة أخرى، يمكن للسياسات الاقتصادية السليمة أن يكون لها أثر ايجابي على القضاء على الفساد والقضاء على سلطة المسؤولين الحكوميين الفاسدين، تحسين المؤسسات لصالح الأفراد والشركات. في حين أن السياسات الخاطئة يمكن أن تعرقل التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ويمكن أن تمنع أيضا مجموعة من العوامل، كمستويات التعليم العالي وتطور المجتمع المدني، وتزيد احتمال التعرض لصدمات العالم الخارجي والتي تعمل على زيادة الطلب على الاصلاحات المؤسساتية. كما أن الآثار المترتبة على السياسة الاقتصادية على تحسين الجودة العامة للحكامة قد تختلف بشكل كبير من أمة الى أمة.

وفي تقرير الأمم المتحدة (PNUD, 2002)، أشار إلى أن الجهة العربية أكثر غناء مقارنة بتطورها الاقتصادي. هذا التقرير، مع التوجهات النظرية السابقة، أدى بخبراء (PNUD) إلى الاستنتاج بأن عراقيل التنمية في البلدان العربية يمكن أن تكون في وجود فجوات عميقة متأصلة في المؤسسات العربية والتي تعكس عجز كبير من حيث "الحكم الراشد".

وتبقى وجهات النظر دائما مطروحة إذا كان الانطلاق الاقتصادي في هذه البلدان واللحاق بالركب لا يمكن أن يحدث إلا إذا كان هناك تحسن في "الحكم الراشد"، وأن هذا الأخير هو الذي يحسن نوعية المؤسسات.

من جهة أخرى، دراسات تجريبية تؤكّد أن البلدان الريعية التي لم تستطع اللحاق بالركب الاقتصادي، فهي تتميّز بقصور مؤسساتي وضعف المؤسسات. فالدولة الريعية تتطلب وجود مؤسسات اقتصادية وسياسية قوية وأدوات رقابة فعالة لمراقبة التحويلات الحكومية.[10]

فالأدبيات التحليلية توجهنا بشكل عام أن البلدان التي تعتمد على الريع الناتج عن الموارد الطبيعية، هي أكثر عرضة للفشل من حيث الحكامة. وقد لاحظ كل من (Mehlum et al, 2005)أن البلدان ذات النوعية الرديئة من المؤسسات هي التي تحمل التأثير السلبي للموارد الطبيعية على النمو. وقد وضّحوا أنه إذا كانت هناك مؤسسات ذات جودة جيدة، أي مواتية للأنشطة الانتاجية، فالموارد الطبيعية ستكون عامل قوي ومحفز للنمو. على الأقل إذا كانت هناك جودة مؤسساتية عند مستوى معين، لا يكون هناك تأثير سلبي لوفرة الموارد.

كذلك، نجد دراسات (Sala-i-Martin et Subramanian) على دولة نيجيريا، حيث تمكنوا من حصر المؤسسات كمتغير تفسيري للتأثير السلبي للموارد الطبيعية. فالبلدان الريعية التي تتميز بآليات مراقبة غير فعالة، وقوى معارضة غير مؤسساتية تتعرض أكثر لمخاطر اكتساب إيرادات ناتجة عن الموارد الطبيعية تضر بالأداءات الاقتصادية. فالحكومة باعتبارها الفاعل المستفيد أكثر من المداخيل الريعية، تتصرف في هذه الموارد مع مساءلة سياسية أقل، على عكس مداخيل الجباية التقليدية، فهي لا تدعوا إلى ممارسة حق الرقابة العامة.

[10]- Halvor Mehlum, Kalle Moene and Ragnar Torvik, Institutions and the resource curse, MEMORANDUM, No 29/2002, Department of Economics University of Oslo, 2002.

من جهة أخرى، أظهر كل من (Gelb et Grasmann, 2009) أن بعض البلدان المصدرة للبترول لديها معدلات نمو متوقعة أعلى مقارنة بالمعدل المتوسط للبلدان غير المصدرة بحوالي 1.5%. كبلدان ماليزيا والنرويج. ودراسة أخرى استخدمت انحدار لستة مؤشرات من الحكامة في العالم في سنة 2008، أظهرت أن التصنيفات العالية من حيث المداخيل المرتفعة تتوافق مع البلدان غير المصدرة للبترول. على سبيل المثال، تسعة بلدان أفريقية مصدرة للنفط حيث يبلغ متوسط الناتج المحلي الاجمالي للفرد 980$، تقع في العشر الأخير من حيث مؤشرات الحكامة. وعلى العكس، 11 بلد أفريقي غير مصدر للنفط وله مداخيل ضعيفة، ودخل فردي يبلغ 300$ في المتوسط، ولكن تتميز بمعدل نمو أسرع في العقود الأخيرة، تسبق المجموعات السابقة بثلاثة أعشار إلى الأعلى.[11]

وفي دراسة ل (Aoun M. C, 2008) وأظهر من خلال دراسة تطبيقية لمؤشرات الحكامة على البلدان النفطية وغير النفطية، أن البلدان التي يهيمن عليها الريع في تكوين الناتج المحلي الاجمالي لها مؤسسات ذات جودة منخفضة. وهذا له علاقة أكثر بمؤشر مشاركة المواطنين والتمثيل ومؤشر مراقبة الفساد.

إن المنطق هو أن العلاقة بين الحكامة والتبعية النفطية تستند على حقيقة أن الحكومات لديها إيرادات كافية من الصناعات النفطية، وهذا ما يجعلها تتحرر عن فرض الضرائب على المواطنين. وفي المقابل، المواطنين لا يحثون على الشفافية أو التمثيل. فجودة الحكامة في الدول الريعية هي متصنعة.

كما أن دراسة (Philipot L. M, 2009) الذي استخدم أسلوب إحصائي للمقاطع العرضية خلال الفترة 1990-2004 حول العالم، استنتج أنه مهما كان المؤشر المؤسساتي المختار، فالبلدان التي تتوفر على الموارد الطبيعية بقوة، تتميز بنوعية مؤسساتية سيئة. فوفرة الموارد الطبيعية ترتبط بمستوى عالي من الفساد، تنظيم سيء، لا إستقرار سياسي وحريات مدنية وسياسية أقل تطورا.[12]

وعلى الرغم من الدراسات المتوفرة نسبيا على الآثار الايجابية للحكامة على النمو، إلا أن هناك انتقادات موجهة حول الوجود الفعلي لهذه العلاقة، لاسيما عندما يتعلق الأمر باستشهاد اقتصاديات مثل دولة الصين والهند التي تحققان نمو على الرغم من تدني نوعية الحكامة.

فالصين حقّقت نجاحات على الرغم من التحليل الأولي الذي يشير إلى عدم فاعلية الحكامة في الصين، وانتقال الصين نحو الاقتصاد الرأسمالي حدث من دون تطبيق سياسة الديمقراطية. والأبحاث الاقتصادية الأخيرة حول الأسس المؤسساتية لسياسة الاصلاح في الصين سلّطت الضوء على الدلائل المهمة التي تساعد على فهم هذا التناقض الواضح بين ضعف الحكامة والنمو الاقتصادي السريع. واعترفوا بأن نوعية المؤسسات في الصين ما تزال بعيدة عن

[11] - Gelb Alan, Grasmann Sina, « Déjouer la malédiction pétrolière », Afrique contemporaine 1/2009 (n° 229) , p. 87-135 URL : www.cairn.info/revue-afrique-contemporaine-2009-1-page-87.htm..

[12] - Louis-Marie Philippot. Rente naturelle et institutions. Les Ressources Naturelles : Une " Malédiction Institutionnelle " ?, CERDI, Etudes et Documents, E 2009.27, https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00553629/document

الوفاء بالمعايير الخاصة بالاقتصاديات المتطورة، وأن حقوق الملكية ليست محددة بشكل واضح وغير آمنة كما ينبغي (Montinola et al, 1995).[13]

إن الجزائر اتخذت مناهج مختلفة متمثلة في النظام الاشتراكي وسياسة الصناعات المصنعة ثم خيار اللبرالية الاقتصادية. على المستوى السياسي، عرفت نظام الحزب الواحد المنتهج بعد الاستقلال إلى نظام التعددية الحزبية ومبدأ الديمقراطية في السنوات الأخيرة. وعلى المستوى الاقتصادي والاجتماعي، تعتبر الدولة مسؤولة عن الوضعية العامة للبلد من جانب التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وبالتالي تطوير البلد وتحقيق رفاهية المواطنين.

فالجزائر شهدت سلسلة من التغييرات بعدما عرفت أزمات حادة وخاصة أزمة 1986 التي نشأت عنها إصلاحات اقتصادية ومؤسساتية والتي من شأنها أن تؤدي إلى تحريك اقتصادي ايجابي، وتحريك مؤسساتي وسياسي من أجل فرض الاستقرار. هذه الاصلاحات سمحت من الانتقال المزدوج: الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، والانتقال من نظام الحزب الواحد إلى نظام التعددية الحزبية والحرية السياسية. ومنذ بداية سنوات التسعينات، طُبقت اصلاحات على الصعيد الاقتصادي خاصة تلك المتعلقة ببرنامج التعديل الهيكلي (PAS) بهدف تحقيق الاستقرار المالي، انسحاب الدولة من العملية الانتاجية، الخوصصة، اتفاقيات التجارة الخارجية، الاستثمار الأجنبي المباشر، تحفيز القطاع الخاص...الخ الذي سيؤدي في النهاية إلى توسيع قسم وسيطي جديد الذي يتعايش مع قوى أخرى وطنية وعالمية الذي أدخل الجزائر في بوابة اقتصاد السوق. وعلى الجانب المؤسساتي، قامت بإصلاحات سياسية وتنظيمية على غرار فتح مجال التعددية الحزبية وتحرير الاعلام. حيث أصبح مفهوم الحكامة عنصرا أساسيا في سياسات التنمية والحد من الفقر، ويرجع ذلك إلى التقييمات الأولية والشروط المسبقة لبرامج التعديل الهيكلي (PAS).

وبدراسة التحليل التاريخي الاقتصادي للجزائر، تبين أنّه وبعد أكثر من نصف قرن من الاستقلال، مازال الاقتصاد يعتمد على مداخيل المحروقات، أي بنية الاقتصاد هي ريعية. فالاقتصاد الريعي ميّز الاقتصاد الجزائري في جميع الفترات سواء مرحلة الاقتصاد الموجه أو الاقتصاد اللبرالي. فالاقتصاد الجزائري مازال ينادي ويدعو إلى ضرورة تطبيق الاصلاحات بعد كل أزمة تنتج عن انهيار المحروقات بضرورة التحول من اقتصاد ريعي يعتمد على المحروقات إلى اقتصاد انتاجي متنوع أساسه اقتصاد السوق. هذا الأخير الذي يخلق القيمة المضافة الحقيقية وفرص العمل. وهذا ما دعت إليه السلطات الحكومية في السنتين الأخيرتين بعد انهيار أسعار المحروقات إلى أدنى مستوياتها خلال العقدين الأخيرين بسياسات استعجالية تحثّ على ضرورة تنويع الاقتصاد وتبنّي نموذج اقتصادي جديد.

إن دراسة مسألة النمو في الجزائر يتطلب التحليل في جميع أبعاده. فهو بلد لم يحقق مستويات النمو بالنظر إلى بلدان مماثلة كانت مستعمرة وبدأت مسيرتها التنموية مع الجزائر ككوريا الجنوبية التي عرفت نمو اقتصادي كبير. فحتى قبل سنوات 1990 كان هناك تشكيك في النموذج المنتهج المتمثل في نهج الاقتصاد الموجه والمخطط. لكن منذ

[13] - voir Laurids S. Lauridsena, From Good Governance to Developmental Governance – How Policies, Institutions and Politics Matter, Forum for Development Studies Volume 39, Issue 3, 2012, pages 337-366.

سنوات 1990، الجزائر طبقت الاصلاحات الاقتصادية ولزمتها اصلاحات مؤسساتية مكملة، والهدف منها بناء القاعدة المواتية لكل الأنشطة الاقتصادية والسياسية. فالتنمية ليس فقط تحسين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، ولكن هي عملية من التغيير المؤسساتي المستمر.

هذه الاصلاحات الاقتصادية تتطلب مبادئ من الحكامة الاقتصادية والسياسية التي تفرض السير الحسن والتنفيذ الفعال للسياسات الاقتصادية على المدى القريب والبعيد. وتسمح بتحويل الثروات والتحكم الأمثل في مواردها. فالديمقراطية تمثل مبدأ الحكامة وتتيح وصول الكفاءات إلى السلطة وتفعيل المجتمع المدني على المشاركة. كما تعمل هذه المبادئ على فرض سيادة القانون الذي يفرض المسؤولية ومحاربة الفساد. لكن كل هذه العوامل ليست مؤكّدة من حيث تأثيرها على النمو الاقتصادي. فهناك بلدان أثرت مبادئ الحكامة على النمو الاقتصادي على غرار كوريا الجنوبية وبلدان أوروبا الشرقية، وهناك بلدان أخرى حققت نمو اقتصادي لكن من دون حكامة جيدة على غرار الصين والهند.[14]

وبناء على الدراسات التجريبية التي مازالت محل جدل حول إمكانية وجود علاقة بين الحكامة والنمو، وعلى ما جاء من تقارير الهيئات العالمية حول المنطقة العربية بأن أزمة التنمية في هذه المنطقة هي أزمة حكامة. وبناء على الدراسات التي تؤكد أن البلدان التي تتوفر على الموارد الطبيعية بقوة، تتميز بنوعية مؤسساتية سيئة (حكامة سيئة) وترتبط بمستوى عالي من الفساد، تنظيم سيء، لا استقرار سياسي وحريات مدنية وسياسية أقل تطورا. وبالنظر إلى الاصلاحات الاقتصادية والمؤسساتية التي تطبقها الجزائر منذ 25 سنة، سنطرح الإشكال: **هل هناك علاقة بين الحكم الراشد (العوامل المؤسساتية) والنمو الاقتصادي في الجزائر؟"**

وللإجابة على هذه الاشكالية سنحاول إثبات الفرضيات التالية:

- الفساد متفشي في جميع العلاقات الاجتماعية، وبالتالي يؤثر سلبيا على النمو في الجزائر؛
- غياب سيادة القانون يمنع تشكل المسؤولية الديمقراطية ويؤثر على صنع السياسات ويحفّز الفساد وبالتالي يؤثر على النمو الاقتصادي؛
- عدم الاستقرار السياسي والصراعات الداخلية يؤثران سلبيا على النمو في الجزائر؛
- غياب الديمقراطية الحقيقية تعتبر عائق كبير أمام تحقيق النمو الاقتصادي؛
- مناخ الاستثمار في الجزائر غير مواتي للأنشطة الاقتصادية، وهذا ما يؤثر سلبيا على النمو؛
- الاصلاحات المؤسساتية المطبقة في الجزائر عملت على تحسين الأداء الاقتصادي.

لإثبات هذه الفرضيات، سوف نعتمد على المنهج النظري، الوصفي، التحليلي والقياسي في الفصول النظرية والتطبيقية. أولا، يعتمد المنهج على التحليل النظري لأبعاد المشكلة البحثية، و ذلك في ضوء موقعها من النظرية

[14]- Khan M., 2004. State Failure in Developing Countries and Institutional Reform Strategies, in : Tungodden B., Stern N., Kolstad I. (eds), ABCDE – Annual World Bank Conference on Development Economics, Europe 2003 : Toward Pro-Poor Policies - Aid, Institutions, and Globalization, The World Bank – Oxford University Press, Washington D.C. – New-York, 165- 195, http://www-wds.worldbank.org

الاقتصادية و كذلك مختلف التيارات والمدارس التي عالجت أبعاد هذه المشكلة بهدف التأصيل العلمي. وسوف نعتمد على سلسلة من البحوث والمساهمات في هذا الموضوع.

ثانيا، المنهج التحليلي، حيث تعتمد الدّراسة على تحليل أهم الدراسات والمساهمات في الموضوع، وتحليل أهم المراحل في البلد، و تحليل الجوانب المؤسساتية الهامة ذات العلاقة بالأداء الاقتصادي والعناصر المؤثرة في هذه المتغيرات.

أخيرا، التحليل القياسي، وذلك بهدف دراسة العلاقة احصائيا بين المتغيرات المؤسساتية والنمو الاقتصادي خلال الفترة 1984-2015، بالاعتماد على طرق قياسية حديثة كمنهج التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود (Bound Testing Approach to Cointegration ARDL). وسوف نعتمد في ذلك على سلسلة بيانات دورية منشورة من طرف المؤسسات والمنظمات الدولية. منها بيانات سنوية الممثلة في معدل نمو الناتج المحلي الخام للفرد الواحد الصادرة عن البنك الدولي، ومنها بيانات شهرية متمثلة في المتغيرات المؤسساتية للمخاطر السياسية الصادرة عن المجموعة البحثية (PRS).

وقد شملت الدراسة تحليل مؤسساتي للسلوك الاقتصادي بالرجوع إلى سنوات ما قبل الاستقلال وما بعده. وتعتمد هذه الدراسة على الفترات السابقة نظرا لضرورة إجراء عمليات مقارنة أو تتبع تطور السلوكيات السياسية والاقتصادية للدولة الجزائرية. ويكمن السبب في الرجوع إلى سنوات الاستقلال لدراسة امتداد تطور الاقتصاد الريعي من قبل الاستقلال إلى يومنا هذا، كما يمكننا التحليل المقارن من معرفة أصل النظام الحالي وسلوكياته.

وقد قسمنا هذا البحث إلى جزئين، كلاهما مقسّمين إلى أربعة فصول. جزء نظري ووصفي ، والجزء الثاني وصفي وتحليلي وقياسي.

فيما يخص الجزء الأول، فهو مدخل نظري وتحليلي، حيث سيعالج في فصله الأول موضوع الحكامة من خلال التطرق إلى مختلف مفاهيم الحكامة والنظريات التي تندرج في هذا المفهوم. وسنركّز في دراستنا على مفهوم الحكامة الخاص بالبنك الدولي والمتعلق بالحكامة من أجل التنمية. وفي الفصل الثاني، سنتطرق إلى موضوع المؤسسات من خلال التركيز على التحليل المؤسساتي الذي يستند في بحثنا على منهج الاقتصاد المؤسساتي الجديد. واعتمدنا في هذا التحليل على دراسات "D. North"، ودراسات « Aoki »، « Greif » ودراسات « Rodrik ». أما الفصل الثالث، سيعالج موضوعات التنمية والنمو من الجانب المؤسساتي أو مشكلة النمو مع دمج دور المؤسسات. ونركّز على الجانب النظري بذكر جميع العلاقات الموجودة بين مؤسسات الحكامة والنمو الاقتصادي التي تطرّق إليها معظم الباحثين في هذا المجال. وفي الأخير، الفصل الرابع يعالج مختلف الدراسات التجريبية التي تفسر وجود أو عدم وجود العلاقة بين مؤشرات الحكامة أو نوعية المؤسسات والنمو الاقتصادي.

أمّا فيما يتعلق الجزء الثاني، فهو منهج وصفي، تحليلي وقياسي مخصص للجانب التطبيقي والذي يمثل في هذه الحالة بلد الجزائر. وفي فصله الأول، نتناول موضوع الحاكمة الاقتصادية والسياسية. من جانب الحكامة الاقتصادية، نعرض أهم السياسات الاقتصادية المتبعة منذ الاستقلال إلى السنوات الأخيرة مع الإشارة إلى أهم الاصلاحات

الاقتصادية المطبقة منذ منتصف سنوات 1980. ومن جانب الحكامة السياسية، نذكر أهم الممارسات السياسية وفق ما كانت تمليه الدساتير والعقيدة السياسية المتبعة منذ الاستقلال إلى الاصلاحات السياسية الرئيسية المطبقة في العقود الأخيرة. وكان لزاما علينا ذكر جميع هذه النقاط للفهم العميق للعلاقة الموجودة بين المجال السياسي والاقتصادي في النظام الجزائري. أمّ الفصل الثاني، فهو يتناول التحليل المؤسساتي للحكامة الاقتصادية في الجزائر، بالإشارة إلى تدخل النظام السياسي وما نجم عنه من عقبات مؤسساتية أثرت على أداء النشاط الاقتصادي في الجزائر. وسنحاول التركيز على التحليل المؤسساتي من جانب النظام المؤسساتي، الديمقراطية والفساد. أمّا الفصل الثالث، سنعالج أهم التطورات الأخيرة في الاقتصاد الجزائري بالإشارة إلى أهم المميزات التي تعكس خصائص الاقتصاد الريعي من خلال عرض أهم الاحصائيات في هذا الجانب، ونحاول ربطه بحالات القصور المؤسساتي والعجز من جانب الحكامة، وفي الفصل الأخير، سنتبع المنهج القياسي لدراسة فرضية وجود علاقة بين العوامل المؤسساتية (الحكم الراشد) والنمو الاقتصادي في ضوء التحليلات النظرية والتطبيقية، بالاستعانة بالنماذج القياسية والبرامج الاحصائية باستعمال منهج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة (ARDL). ونستخدم هذا المنهج نظرا لتوفر عدد كافي من البيانات الخاصة بالدليل الدولي للمخاطر القطرية أو مجموعة البيانات البحثية (PRS)، وهي بيانات توفّر قيم للمؤشرات المؤسساتية متمثلة في مؤشرات الحكامة السياسية. هذه البيانات توافق المرحلتين المختلفتين التي مرّت بها الجزائر، وهي مرحلة ما قبل الاصلاحات المؤسساتية ومرحلة ما بعدها. بالإضافة إلى ذلك، البيانات الأخرى متعلقة بقياس مؤشرات النمو متمثلة في معدل نمو الناتج الداخلي الخام للفرد الواحد. وهي بيانات مستخرجة من المؤشرات الدولية للبنك الدولي. وسنعتمد هذا النموذج القياسي لدراسة أثر متغيرات الحكم الراشد والنمو الاقتصادي من خلال دراسة العلاقة بين مجموعة من المتغيرات المستقلة والتابعة ومحاولة اكتشاف أهم القنوات التي من خلالها تؤثر الحكامة على النمو.

الجزء الأول:

مدخل نظري: الحكامة، الحكم الراشد، المؤسسات والنمو الاقتصادي

مقدمة الجزء الأول:

تميزت سنوات التسعينات بأفكار متعددة المستويات على مستوى إشكالية التنمية. ففي السنوات الأخيرة، عرف العالم قفزة اقتصادية وبشرية كبيرة جدا التي أدت إلى ميلاد نظام اقتصادي واجتماعي جديد، وبالتالي، برزت دراسات بحثية عديدة من طرف مختصين وباحثين حول هذا الموضوع. وهذه الدراسات تكاثرت مع الزمن وهي ذو أفكار متنوعة ومتباينة نسبيا، وتحمل الدور الذي يمكن أن تلعبه الدولة في هذا النظام الجديد وفي تحقيق وتطوير المعايير وأساليب مساعدة القرارات. وأحد المفاهيم التي ظهرت في مختلف الندوات والمؤتمرات العالمية هو "الحكامة"« Gouvernance ». ولكن كباقي المفاهيم الأخرى الجديدة، الحكامة تُشرح وتُفسّر بعدة مفاهيم حسب كل هيئة أو مؤسسة.

وبالنسبة لبعض الخبراء، سيكون مفهوم الحكامة ضمن فئة الكلمات الشهيرة التي تدفع المناقشات والاجراءات على أساس التنمية. وقد تمّ الإشارة إلى عدة أسباب توضيحية لهذا الاهتمام على غرار الأزمات المالية للدول، التغيير الأيديولوجي للسياسة، اتجاه المجال التجاري كالمجال التنظيمي، العولمة مع تطور المؤسسات العابرة للحدود الوطنية، صعود بقوة الجهات غير الحكومية الفاعلة، الانتقادات الموجهة للحكومة والفشل في إدارة المشاكل الجماعية، ظهور إدارة جديدة من العمل العام، التغيير الاجتماعي والتعقيد المتزايد، التركيز المتزايد على الوسائط على الصعيدين الاقليمي والدولي(Pierre et Peters 2000).

وكجزء من المفردات اليومية للمؤسسات المالية متعددة الأطراف منذ منتصف التسعينات هي "الحكم الراشد" « la Bonne Gouvernance » الذي يستند أساسا على ادخال اصلاحات جديدة ليس فقط الاقتصادية والمالية، ولكن الاصلاحات المؤسساتية والتي تهدف ليس فقط لإصلاح الدولة، ولكن أيضا لتشغيل السوق. وقد أصبح هذا المفهوم للحكامة فعليا كمؤشر في تحليل أداء البلدان النامية نتيجة لعملية التقييم الأولي لبرامج التكييف الهيكلي. ومنذ ذلك الحين، قد أصبح هذا المفهوم سائدا في إدارة الشؤون العامة.

من جهة أخرى، نجد إشكالية المؤسسات عند (North, 1990) قد اعتمدت على نطاق واسع في مجال البحوث، حيث تم الاعتراف بها من طرف الجميع في دورها في التنمية الاقتصادية. والاختلافات تكمن فقط في عدم وجود توافق موحد على تعريف المؤسسات. ومنذ دراسات (North, 1990) حول النظرية المؤسساتية ودورها المركزي في شرح مستويات التنمية في البلدان، اكتشف كل من الباحثين الاقتصاديين، الاجتماعيين، السياسيين وحتى المنظمات الدولية (على رأسها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) الدور الحاسم للمؤسسات في عملية التنمية في البلدان، مما شكل تحديا لعقود من الزمن في تحديد المؤسسات الأكثر أهمية فيما يتعلق بمساعدات التنمية. ففي أي من السياقات يتم خلقها وكيف يتم وضعها؟ والأغلبية يؤكدون بأن المؤسسات لها تأثير معين على النمو في المدى الطويل وعلى التنمية، وأن هذا التأثير إيجابي. لكن هذه العلاقة هي أبعد ما تكون لأنها مبسطة نظريا. حاليا وفي البلدان المتقدمة، توجد مؤسسات تعمل بشكل فعال على تطوير هذه البلدان وتضمن حياة كريمة لغالبية المواطنين.

ومع ذلك، لم يكن لهذه المؤسسات الجيدة التأثير المرغوب فيه عندما تم نقلها إلى البلدان النامية. وهذا ما يجرنا إلى استخلاص أن المؤسسات تعتمد على السياق الذي تعمل فيه. ومن جانب آخر، المؤسسات لا يجب أن تكون مفروضة. فنقل وزرع مؤسسة هو ليس نفس الشيء لعملية امتلاك مجموع النظام الاجتماعي الذي ينتج المؤسسة محليا (Kuran, 2004). فالعديد من الباحثين حاولوا فهم كيف تشكلت المؤسسات في البلدان المتقدمة، وما أصولها، وكيف يمكن أن نحث البلدان النامية لكي تكون لديها نفس المؤسسات. وهذا أدى إلى إثراء المجال العملي لدراسة عملية التنمية في البلدان عن طريق موضوع المؤسسات.

كل هذه المعطيات تطرح نظرة أنه لم يتم التوافق حول تعريف موحد للحكم الراشد وللمؤسسات ولا دورهما في عملية التنمية. إلاّ أن الكثير من الباحثين والمنظمات تريد قياس هذه المفاهيم. والاشكالية الوحيدة التي تلازم ذلك، هو أننا ندرك تماما أن في عملية القياس، لا أحد يتفق مع الآخر لا على الحاوية ولا على محتوياتها (le contenu et le contenant).

فالمشكلة الرئيسية في هذا الجزء تتعلق بتعريف الحكامة والمؤسسات الخاصة بالحكامة من جهة، وقياس المؤسسات والحكامة ودورهما في النمو الاقتصادي من جهة أخر. فليس هناك في الواقع تعريف واحد للحكامة أو المؤسسات، وهذا هو موضوع الاجماع: " هناك عدد كبير من الافكار حول الحكامة وعدد كبير من الباحثين في هذا الميدان"(Hufty, 2007). ومن أجل فهم أفضل لمدخل الحكامة والمؤسسات، فمن المفيد أن نتبع أصل هذه المفاهيم. وقد قسمنا هذا الجزء إلى أربعة فصول، الفصل الأول يعالج موضوع الحكامة والحكم الراشد حيث يهدف هذا الأخير الى تسليط الضوء على المعاني المختلفة لمفهوم الحكامة. وفي الفصل الثاني، نعالج موضوع المؤسسات والتغيير المؤسساتي وادخال مفهومها في اقتصاديات التنمية. فحتى بداية سنوات 1990، ناذرا ما كان يُستخدم مصطلح الحكامة من قبل اقتصادي التنمية وصانعي السياسات، وكان هناك ادراك أن هيكل نوعية الحكامة في بلد يعتبر عاملا أساسيا في قدرتها على ضمان التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

أمّا الفصلين الثالث والرابع، سنحاول دراسة العلاقة بين مؤسسات الحكم الراشد والنمو الاقتصادي، أو دراسة القنوات التي من خلالها تؤثر المؤسسات على النمو الاقتصادي. لذلك، سوف نراعي في الفصل الثالث الاختلاف في أساليب التقييم المؤسساتي وهذا مهم، لأن كل منظمة تقيس المؤسسات حسب التعريف الخاص بها. وفي خطوة ثانية أي الفصل الرابع، سوف نستعرض الدراسات الرئيسية التي تناول العلاقة بين المؤسسات والنمو الاقتصادي بعد التأكد من وجود العلاقة أولا، ومحاولة تحديد اتجاه العلاقة السببية بين الظواهر محل الدراسة.

الفصل الأول:

مدخل إلى الحكامة

(La Gouvernance)

مقدمة:

إن الهدف من هذا الفصل هو دراسة الحكامة التي تعتبر من ناحية المفهوم كمصطلح "جامع" الذي يتضمن مختلف التخصصات من العلوم الاجتماعية، الانسانية، الفلسفة، الاقتصاد، العلوم السياسية، الإدارة العامة، منظمات البحوث والتطوير والعلاقات الدولية...الخ، ويمكن أن يُعرّف ويحدّد بطرق مختلفة وأحيانا متناقضة، كل كيان يعطي محتوى المفهوم استنادا إلى المبادئ التوجيهية وأهدافه الخاصة. وإنه من المناسب أن نبدأ هذا العمل من خلال تقديم مفهوم الحكامة ومؤسساتها. هذه العملية هي ضرورية لأنها ستسمح لنا بتبرير نوع الحكامة الذي نشير إليه في هذا العمل. فدراسة المعاني والمفاهيم المختلفة، المرجعيات المتنوعة ستوفر لنا نظرة قوية وأولوية لازمة للحصول على مفهوم واسع للمشكلة المدروسة.

1- تاريخ النشأة:

1-1- أصل المفهوم:

يعود أصل هذا المصطلح إلى اليونانية « Kubernan » "توجيه سفينة أو دبابة"، واستُعمل لأول مرة مجازا من طرف أفلاطون لوصف وتعيين حقيقة تسيير الرجال، ثم انتقل هذا المصطلح إلى اللغة اللاتينية « Gubernare » الذي حافظ على نفس المفاهيم إلاّ أنه انشق إلى عدة مصطلحات على غرار « gubernantia » التي ولدت العديد من المصطلحات بلغات عديدة:

العربية: حكامة، حكومة، الحكم...الخ

Français : gouverner, gouvernement, gouvernance etc….

Anglais : govern, government, governance, etc….

Espagnol : gobernar, gobierno, gobernanza, etc….

هذا المصطلح "الحكامة" أصبح شائعا جدا خلال العقد الماضي، وهو يعني في أصله القدرة على إدارة أي شكل من أشكال التنظيم والأنشطة على نحو فعال. فهذا المفهوم يؤدي إلى وفرة من التعاريف، الأمر الذي يوحي بأن جميع الأنشطة البشرية يمكن أن تخضع تحت الحكامة. كما أنه يستند على أشكال تتجدد باستمرار، وغالبا ما تُقدم الحكامة بمثابة الدواء الشافي لمعالجة كل المشاكل التي لا تقع بالضرورة على السلطات العامة لوحدها. ولأخذ فكرة عامة أكثر عن هذا المفهوم، نستحضر تعاريف مختلفة من قواميس ومؤسسات، باحثين، ومهتمين في هذه المسألة في العالم أجمع:

القاموس الكبير للغة الفرنسية:(office québécois de la langue français)

يعرف الحكامة على أنها [*طريقة التوجيه، تنسيق أنشطة بلد أو منطقة أو فئة اجتماعية أو منظمة خاصة أو عامة*].[1]

قاموس أكسفورد: le dictionnaire Oxford

الحكامة هي:[*فعل أو طريقة الحكم من أجل ممارسة رقابة أو سلطة على أعمال الأشخاص وهو نظام تنظيمي*].[2]

القاموس الكامل ل Webster (Webster's Unabridged Dictionnary)

يعطي تعريف واضح جدا للحكامة: [*كممارسة السلطة، المراقبة، الإدارة، قدرة الحكم. هو يشير عادة إلى ممارسة السلطة في منطقة معينة*].

معجم الأدوات الاقتصادية للبيئة: Glossaire des outils economiques de l'environnement

الحكامة هي:[*الفن أو طريقة الحكم التي تسعى إلى تنمية اقتصادية اجتماعية ومؤسساتية مستدامة، والحفاظ على توازن سليم بين الدولة والمجتمع المدني والسوق الاقتصادية*].[3]

وقد أتى مصطلح " الحكامة " من عالم الأعمال، واستعمل من طرف Ronald Coase، الاقتصادي الأمريكي في مقال نُشر سنة 1937 تحت عنوان " طبيعة المنشأة" « the nature of the firm » ، وقدم نظرية أن الشركة هي أكثر كفاءة من السوق في تنظيم معظم التبادلات. وقد انتقد البعض هذا المفهوم في أصل فحواه. كما يجب أن نشير أن مصطلح « corporate governance » ترجم ب "حوكمة الشركات". هذا المفهوم عاود الظهور في انجلترا في سنوات 1980 في مجال تسيير الجماعات المحلية. وفي نفس الوقت، مصطلح « good governance » " الحكم الراشد" استعمل على المستوى العالمي من طرف المؤسسات المالية الدولية (banque mondiale, P NUD) لتحديد المواصفات كإدارة عمومية جيدة في البلدان المعنية ببرامج التعديل الهيكلي(PAS)، ويحمل كذلك فعالية التسيير والشفافية في محاربة الفساد.

حسب (Alain Rey, 2004) في المنجد القديم للغة الفرنسية، المصطلح القديم للحكامة في اللغة الفرنسية استعمل في القرن 11م كمصطلح قريب من الحكومة (gouvernement) (فن التسيير)، ثم بعد سنة 1478، وبعد تعيين معظم الأقاليم الشمالية الفرنسية (Baillage de l'Artois de la Flandre)، تم التطبيق في سياق محلي

[1] - http://gdt.oqlf.gouv.qc.ca/ficheOqlf.aspx?Id_Fiche=8360459
[2] - https://en.oxforddictionaries.com/definition/governance
[3] - Rénate Husseini et Christian Brodhag, 2000, Glossaire des Outils Economiques de l'Environnement définitions et traductions anglais/français, l'Ecole des Mines / ARMINES, France, p20.

مسؤولية الحكامة.[4] وفي القرن 15م، وباللغة الانجليزية، تولد مصطلح « governance » كمفهوم ل [*عمل أو طريقة الحكم*].[5] وتم توظيف هذا المصطلح من طرف (John Fortescue)، وهو كاتب قانوني انجليزي لشرح مزايا ومبادئ النظام الملكي المحدود. وحسب هذا الأخير، أن جوهر السياسة يكمن في محافظة الحكام على قوتهم من خلال الانتخابات أو العقود Marcou et al (1997) .[6]

وبعد ذلك، الدراسات الأخيرة في العلوم السياسية في فرنسا لم تأخذ بعين الاعتبار الأحرف الأولى لمصطلح الحكامة لإدارة الشركات الكبرى، حيث تعلقت هذه الأعمال إلى حساب التعقيد التنظيمي المتزايد للسلطة المحلية حول مفاهيم الشراكة بين القطاعين العام والخاص، الالتزامات، التعاقدات.

في جوان 1990، وفي خطاب رسمي: [*فرنسا ستبدل كل جهد لازم للمساهمة في الجهود الرامية إلى المضي قدما نحو المزيد من الحرية*].[7] وعن طريق هذه الجملة التي أعلنت في القمة الأفريقية الفرنسية، قد أخذت منعطفا في السياسة الفرنسية لأفريقيا التي تميزت منذ الجنرال (De Gaulle) تدعم للتنمية بدون شروط ديمقراطية، تضمن دعمها السياسي، العسكري، والاقتصادي في مستعمراتها السابقة (Stéphane Bolle, 2001).[8] وقد أيد الرئيس الفرنسي مبدأ الشروط الديمقراطية الذي أُقحم في مجال العلاقات الدولية، على الرغم من أن الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي مست أفريقيا في مرحلة الأزمة .[9]

في سنة 1997، البنك الدولي أصدر تقرير بعنوان [*الدولة في عالم متغير*] l'Etat dans un monde en » mutation « وأعاد التفكير الجزئي للحكامة والتنمية.

في سنة 1998، الحكومة الفرنسية تعهدت بإصلاح معمق في تعاونها مع الدول، وهذا ما دفعها إلى إعادة صياغة سياستها الأفريقية: [*تعتزم فرنسا لتشجيع الديمقراطية، تعزيز سيادة القانون مع الحرص على تجنب أي تدخل في الشؤون الداخلية لشركائها والتي تولد حوار حر ومتشدد الذي ينبغي حظره وهو نهج وصي ومتساهل*].[10]

بالنسبة للبنك الدولي، القضية المركزية ذكرت بوضوح " الحكم الراشد" هو شرط لنمو الأسواق الذي يكوّن واحد من الخطوط الرئيسية لمكافحة الفقر. إلاّ أنه يؤدي في كثير من الحالات إلى إضعاف الدول المركزية عن طريق إعادة توزيع وظائفهم على حسب اقتصاد السوق. بالنسبة للاتحاد الاوروبي، هو شرط للتنمية المستدامة، في حين أن

[4] - Cheikh Ndiaye, La gouvernance, Etat des lieux et controverses conceptuelles, Université du Littoral, Doctorat 2008, p25.
[5] - Webster's New Dictionnary; London, Dorset and Barber, 1979.
[6] - Marcou et al (1997)., Les gouvernements des villes et les relations contractuelles entre collectivités publique, in Godard F, le Gouvernement des villes territoires et pouvoirs Descartes &Cie.
[7] - Discours de F. Mitterrand à La Baule, 20 juin 1990, in Politique étrangère de la France, mai-juin 1990, p. 130.
[8] - Bolle Stéphane, La conditionnalité démocratique dans la politique africaine de la France , AFRILEX, Revue d'étude et de recherche sur le droit et l'administration dans les pays d'Afrique (Université Montesquieu - Bordeaux IV), n°2, septembre 2001, 24 p
[9] - Montassar Zayati, Gouvernance et croissance economique, analyse de causalité en panel dynamique, doctorat en sciences économiques, 2012/2013, p17.
[10] - Pour reprendre des concepts développés sur le thème de la sécurité par Lionel Jospin, 1er ministre, dans son discours du 3 septembre 1998 à l'IHDN, in Politique Etrangère de la France, septembre-octobre 1998, p. 17.

برنامج الامم المتحدة من أجل التنمية [11](PNUD)، ركزت على الديمقراطية وحقوق الانسان، وانضمت في هذا المبدأ الجهات المانحة الاسكندنافية (Scandinave).

عشر سنوات بعد الحوار الفرنسي الأفريقي، دول (افريقيا، جزر الكاريبي، المحيط الهادئ)(ACP) والاتحاد الأوروبي، استخلصوا في قمة Cotonou في 23 جوان 2000،[12] اتفاق جديد يشجع المجال المؤسساتي للديمقراطية عن طريق الحوار السياسي، الأحزاب. واعتمدت إلى تطوير محيط سياسي مستقر وديمقراطي، وتحسين إطار مؤسساتي مهم في تكوين مجتمع ديمقراطي يدعم نشاط عمليات الديمقراطية وتعزيز دولة القانون، والقيام بتقييم منتظم لتطور العملية الديمقراطية.[13]

إن توسيع نطاق المفهوم يشمل على الأقل الإدارة، وعلى الأكثر السلطة السياسية الذي قد يغيّب شكل التناقض الكبير والمحتوى العملياتي للحكامة. أما إذا استعملنا مفهوم الحكامة بمعنى "تسيير الأنشطة العامة" سيعتبر اختزال لمعناه الحيادي.

1-2- دوافع ظهور الحكامة:

إن الاستجابة لأزمة الحكامة تولدت في طليعة الاهتمامات الدولية في بداية السبعينات حيث بدأ هذا المصطلح للحكامة يجذب الانتباه على نطاق واسع. فاستخدامات الحكامة تجلّت في الإشكالية حول كفاءة وفعالية النشاط العام وكذلك في تحدي دور الدولة. ونظرا لتعقّد العالم أكثر فأكثر نتيجة العلاقات الداخلية والخارجية، أصبح من الممكن أن تفقد الدولة قدرتها على العمل وخلق صعوبة في التنبؤ بعواقب الاجراءات التي تقوم بها. فالحكامة ظهرت كأفضل إجابة ممكنة للتناقضات الناتجة عن النمو السياسي، الاجتماعي والاقتصادي، وكأسلوب ذو فعالية وكفاءة أكثر في تهيئة المجتمع.[14]

في سنوات التسعينات، تبين للمؤسسات المالية الدولية (FMI , BM) على أن سياسات التعديل الهيكلي (PAS) التي نُفذت في عدد كبير من البلدان النامية في بداية الثمانينات قد فشلت بقوة بسبب التكاليف الاقتصادية المفرطة. فهذه البرامج (PAS) أضعفت اقتصاديات الدول وجعلتها أكثر عرضة للتقلبات، وساعدت على زيادة التضخم الذي أدى إلى الركود. ومختصون في التنمية استفسروا لماذا بقيت مستويات الاستثمار والتنمية ضعيفة حتى بعد اقرار الاصلاحات الاقتصادية. وجوابهم المقترح الذي أخذوه بعين الاعتبار حول هذه الاشكالية تعلّق بطرح فرضية نوعية الحكامة، لأن التحقيقات حول هذه البرامج بيّنت أنه توجد مؤسسات عامة ضعيفة، عاجزة وفاسدة،

[11] - Carole Charles et al. 2007. Conception de la gouvernance : Regards croisés de la Banque mondiale, de la Commission européenne et du PNUD, Institut de recherche et débat sur la gouvernance, Analyse et évaluation de la gouvernance, http://www.institut-gouvernance.org.

[12] - Accord de Partenariat entre les membres du groupe des Etats d'Afrique, des Caraïbes et du Pacifique, d'une part, et la Communauté européenne et ses Etats membres, d'autres part, signé à Cotonou le 23 juin 2000.

[13] - Journal officiel des Communautés européennes, L 317/3, 15.12.2000, Dispositions institutionnelles, pp 11-13.

[14] -Kazancigil Ali, 1998, Gouvernance et sciences : mode de gestion de la société et de la production du savoir emprunter au marchés, Riss, N° 155, mars 1998, p73.

وأن الإدارة العامة تفتقر إلى الشفافية والقدرة على التنبؤ ، وحتى أنّ أحسن الاصلاحات هي عاجزة عن تحقيق أي نمو.[15]

إن النجاح الكبير الذي حظيت به العديد من اقتصاديات شرق آسيا في تحقيق نمو سريع ومنصف، أثار قضايا معقدة التي أثرت على العلاقات بين السلطات العامة، القطاع الخاص والسوق. هذا النمو يرجع أساسا إلى تطبيق مجموعة من السياسات الاقتصادية المشتركة موجهة نحو السوق والتي قادت في نفس الوقت إلى مزيد من تراكم وتوزيع أفضل للموارد. وحقيقة هذا النجاح يكمن في دور الدولة في الاقتصاد وكفاءة أنشطتها وتدخلاتها على أنها هي المحدد الرئيسي للوصول إلى نجاح محقق.[16]

فقادة الاقتصاديات ذات الأداء العالي من دول شرق آسيا أدركوا أنه لا تحدث تنمية اقتصادية دون التعاون بين الدولة والقطاع الخاص، وبين الحكومة ومؤسسات التنظيم. لذلك، استنتج بعض الاقتصاديين أن هذا النجاح يثبت وجود علاقة ايجابية بين الحكامة والاداء الاقتصادي.

في سنوات الثمانينات، وبعد الوصول إلى سدة الحكم كل من [17] Margaret Tachtcher في المملكة المتحدة في سنة 1979، و[18]Ronald Reagan في الو،م،أ في سنة 1981، حيث أصبحت اللبرالية في نهاية المطاف عقيدة الدولة، وقد تم الادعاء بشكل عالي إلى راية الخوصصة، وافتُتح عصر الدولة المحدودة في كلا البلدين. كذلك، تزايدت قوة اللبرالية تحث تأثير هذه التيارات الكلاسيكية واللبرالية الجديدة وسياسات المؤسسات الدولية المانحة، وبدعم من القوى الاقتصادية الكبرى على غرار الو،م،أ. ومع أن النيوليبرالية ليست مجرد عقيدة اقتصادية، فهي تمتلك أيضا الأبعاد السياسية وتشمل الجوانب المعيارية والوظيفية فيما يتعلق بسياسات الدولة. وفي المعنى المعياري لها، النيولبرالية تجمع بين الفردية الاقتصادية والحرية السياسية كمكوّنين أساسيين للرفاهية. وبالمعنى الوظيفي، هذا التيار يربط النمو الاقتصادي بالديمقراطية، إنه يفترض الديمقراطية أمر ضروري لتطوير اقتصاد السوق والعكس صحيح. ويشير في الأخير هذا التيار إلى أن الديمقراطية أمر ضروري لتطوير اقتصاد ليبرالي يضغط على الحكومة على أن تكون أكثر عرضة للمساءلة، أقل فسادا، وبالتالي أكثر فعالية وخاصة في سياق التنمية الاقتصادية. وفي هذا الصدد وفي إطار عملية التحول الديمقراطي، أثرت جمعية التيار النيولبرالي على عمل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على الحكامة حتى يتم تنفيذ الغرض.[19]

ومنذ بداية الثمانينات، ظهر تيار ديمقراطي في العالم وخاصة في البلدان النامية بالموازاة مع زيادة الطلب العام على الشفافية والمساءلة من قادة الحكومات والحث على بناء أنظمة الحكامة الأكثر ديمقراطية. وعلى مستوى آخر، سمحت نهاية الحرب الباردة باستخدام النظام الدولي على تعزيز حقوق الانسان والتعددية الحزبية، وكذلك تميزت

[15] - Banque Mondiale, l'ajustement en Afrique : réformes, résultats et le chemin à parcourir , Rapport sur les politiques de développements, 1994.
[16] -Root Hilton, Small countries, big lessons : governance and the rise of East Asia, Oxford university press, 1996.
[17] - Margaret Thatcher, ex-premier ministre de du Royaume-Uni du 4 mai 1979 au 28 novembre 1990.
[18] -Ronald Reagan, ex-président des États-Unis, en fonction du 20 janvier 1981 au 19 janvier 1989.
[19] - Lipest Symour Martin, Seong K-R Torres, une analyse comparative pré-requis sociaux de la démocratie, Revue internationale de Sciences Sociales (RISS), N° 136, mars 1993, p200.

بوقف الدعم للأنظمة الديكتاتورية لإضعافها وربط مزيد من المساعدات شيئا فشيئا بالديمقراطية. ونتيجة لذلك، تمّ خلق عالم جديد يتطلب التناوب في السلطة ومشاركة المواطنين في صنع القرار والدور الأساسي للمؤسسات والمجتمع المدني. وكذلك في سنة 2000، غالبية دول العالم طبقت حق الاقتراع العام للسكان البالغين بالنسبة للجنسين واجراء انتخابات متعددة الأحزاب. وبين 1974 و1999، تم ترسيخ أنظمة حزبية متعددة في أكثر من 113 دولة، وعلى إثر ذلك، سميت 30 سنة الأخيرة من قبل البعض ب "الموجة الثالثة في تاريخ الديمقراطية". فتسارع العولمة وتزايد الامبراطوريات للشركات العالمية العابرة للحدود في الاقتصاد العالمي، بالإضافة الى تقدم نظم المعلومات والاتصالات قد أثرا أيضا على نقل قيم الديمقراطية في العالم، وإعادة تعريف دور الدولة في علاقتها بالتنمية الاقتصادية وبالطريقة التي تسيير بها الإدارة السياسية.[20]

2- محتويات الحكامة:

إن مفهوم الحكامة هو معقد ينطوي على مختلف التخصصات من العلوم الاجتماعية، الانسانية...الخ، لذلك، لم يتم تحديد تعريف واضح وعلمي. وحاليا، هناك مجموعة متنوعة من التعاريف لهذا المصطلح والتي تختلف تبعا للقضايا والمشاكل أو الاهداف التي تؤخذ في الاعتبار. فحسب (Hufty 2007)، يوجد اليوم ثلاث مناهج للاقتراب من هذا المفهوم للحكامة. الأول تعريف يقربها إلى مفهوم الحكومة. والنهج الثاني يعتبر الحكامة كأداة للملاحظة والتقييم، أي إطار تحليلي لأنظمة التنسيق غير الهرمية (حوكمة الشركات، الحكامة العالمية). والثالث هو ما يعادل إطار معياري (نهج البنك الدولي).[21] من أجل فهم أفضل معنى للحكامة، يبدو من المهم التمييز بين هذه المفاهيم المختلفة والتركيز على الحكامة الوطنية أو الحكم الراشد الذي شاع في السنوات الأولى من 90 في دراسات عن البلدان النامية.

2-1- الحكامة الوطنية:

كما ذكرنا سابقا أن استخدام مصطلح الحكامة كمرادف للحكومة مرتبط بالاستخدام التاريخي وهو ذو أصول فرنسية. ففي القرن 14م، تعينت معظم الأقاليم ومناطق النفوذ في كل من (Artois et Flandre)(Hufty 2007). وفي الوقت نفسه، في القرن 14م، هذا المصطلح للحكامة ذهب إلى اللغة الانجليزية مع نفس المعنى باللغة الفرنسية.

في القرن 14م، وفي النظرية السياسية الأنجلو-أمريكية، تشير كلمة الحكومة إلى المؤسسات الرسمية للدولة وإلى السلطة المشروعة القوية التي لديها الاحتكار المطلق. وتتميز الحكومة بقدرتها على اتخاذ القرارات مع القدرة على تنفيذها. هذه الكلمة تعني خصوصا العمليات الرسمية والمؤسساتية على مستوى الدولة وتهدف إلى ضمان الحفاظ على النظام العام وتسهيل العمل الجماعي(Stoker 1998) .[22] بينما الحكامة هو كيفية إدارة الشؤون العامة على

[20] - PNUD Rapport mondial sur le développement humain 2000, boek university, 2000, p38.
[21] - Marc Hufty, La gouvernance est-elle un concept opérationnel ?, Fédéralisme Régionalisme [En ligne], Numéro 2 - Société civile, globalisation, gouvernance : aux origines d'un nouvel ordre politique ?, Volume 7 : 2007,
[22] - Stoker, G. 1998, Governance as Theory: Five Propositions, International Social Science Journal, Vol. 50, No. 1: pp 19-21.

نحو كاف بغض النظر عن مسألة السلطة (Canet 2004).[23] واليوم، الحكامة تشمل على إعادة تعريف الحكومة التي هي عملية جديدة من الحكومة نفسها أو وسيلة جديدة لإدارة المجتمع (Rhodes 1996).[24]

بالنسبة ل(Rosenau 1992): [*الحكامة تشير إلى السلوكيات الجيدة التي تعبر عن الإرادة، وأنشطة موجهة مع الهدف مع مجموعة من أنظمة القواعد، وتكملها الحكومة التي تعني سلطة رسمية، مع قدرة الأمن ضمان التنفيذ السليم لهذه السياسات المعتمدة*][25] فالحكامة هي تغطي أنشطة مدعومة بالأهداف المشتركة التي يمكن أن تسجل أم لا في الآليات الشرعية والرسمية للمسؤولية، وأنها تتطلب بالضرورة سلطة الأمن للتغلب على انعدام الثقة وتطبيق المعايير. وبعبارة أخرى، الحكامة هي ظاهرة أوسع نطاقا من الحكومة، فالحكامة تشمل آليات حكومية بالمعنى الدقيق للكلمة، ولكنها تمتد إلى ترتيبات غير رسمية وغير حكومية. ومن خلالها وفي هذا السياق، الأفراد والمنظمات يحققون مصالحهم الخاصة. الحكامة إذن، هي نظام من القواعد يستند على أساس اللعبة التي تشمل العلاقات الشخصية فضلا عن القوانين والعقوبات الواضحة(Rosenau 1992) .[26]

بالنسبة ل(Hewitt De Alcantara, 1998)، مفهوم الحكامة قد يسمح للمؤسسات المالية العالمية عن التخلي عن الاقتصاد والعودة إلى القضايا الاجتماعية والسياسات الأولية التي تشكل رزنامة إعادة الهيكلة الاقتصادية. وعند الحديث عن الحكامة بدلا من إصلاح الدولة أو التغيير السياسي والاجتماعي، البنوك العالمية ومنظمات التنمية كانت قادرة على معالجة القضايا التي يمكن أن تكون حساسة، فضلا عن دمجها في إطار موضوع سليم نسبيا، ويمكن التعبير عنها من الناحية التقنية. وبالتالي تتجنب هذه المنظمات ما تعتقد أنها يدخل في صلاحياتها القانونية التدخل في الشؤون السياسية للدول ذات السيادة الوطنية(Hewit De Alcantara, 1998).[27]

وبقبول واسع، يمكن تعريف الحكامة بأنه الطريقة التي من خلالها تقوم كل أنواع الحكومات الديمقراطية أو الأوتوقراطية ممارسة السلطة التي هي مصممة وفقا لصفة الرئيس. هذه الحكامة هي إذن طريقة تسيير السلطة وصورة لتنظيم الدولة، المجتمع والاقتصاد. هذا المفهوم للحكامة الوطنية يظهر اليوم لإبراز أن الدولة لم تعد كيان مغلق وذات سيادة لا تعير الحساب لأي أحد لا شعبها ولا المجتمع الدولي. وتعتبر الدولة على نطاق واسع كمجموعة من المؤسسات التي تخدم شعوبها، والتي يجب أن تتمتع بالحكم الراشد.[28]

[23] - Raphaël Canet.2004, Qu'est-ce que la gouvernance ? , Conférences de la Chaire MCD, 16 mars. Pp 3-4,
[24] - Rhodes, The New Governance: Governing without Government, Political Studies, 44, 1996, pp 658-660.
[25] - traduction de Rosenau, James (1992). Governance, Order and Change in World Politics, in James N. Rosenau and Ernst-Ottawa Czempiel (eds.), Governance without Government: Order and Change in World Politics. Cambridge University Press. Chapter 1, p 4.
[26] - Ibid, pp 5-6.
[27] - Alcántara, Cynthia Hewitt, 1998, "Uses and Abuses of the Concept of Governance", in International Social Science Journal, vol. 155, pp. 106-107
[28] - Holek. N et Brunet Jolivald.G, Gouvernance, dossier documentaire, centre de documentation de l'urbanisme, CDU, Aout 1999.

2-2- حوكمة الشركات « Corporate Governance »:

إن هذا المفهوم مرتبط بنهج « Corporate Governance » الذي ظهر في الو،م،أ مع نشأة علوم التسيير. وهو تطور مع تحليل إدارة المنظمات الذي أدعى أن هذه الإدارة يجب أن تكون هرمية. ولذلك، فهو يراقب وينظر الآليات الملموسة والمؤسسات التي تسمح بالتنسيق بين وحدات المنظمة، تحكيم الخلافات، الحفاظ على تماسك الإدارة وتكاليف الصفقات المدفوعة وبواسطة إدارة اكثر أفقية مقارنة بالعمودية(Hufty, 2007).[29] وينسب العديد من الباحثين أن ادخال مفهوم الحكامة في التحليل الاقتصادي يرجع كم ذكرنا إلى العالم الاقتصادي الأمريكي الحائز على جائزو نوبل للاقتصاد Ronald Coase من خلال مقاله المنشور سنة 1937 تحت عنوان "طبيعة المنشأة"« The nature of the firm » حيث وضع اشكالية افتراض أن تنظيم التبادلات لا يتم حسب أسعار السوق فقط. وأدخل في الاقتصاد الفكرة التي تشير إلى وجود أنماط مختلفة من التنظيم والإدارة. والنظام المشكل من خلال هذه الأنماط المختلفة من التنظيم المحدد لشركة ما، تم تسميته في وقت لاحق بحوكمة الشركات. هذا المفهوم يمثل في التحليل الاقتصادي للشركة مجموعة من الأجهزة المستخدمة من قبل الشركة لإجراء التنسيق الفعال الذي يقع ضمن مستويين: بروتوكولات داخلية حيث أن الشركة هي مدمجة على الشكل الهرمي (التسلسلي) أو العقود، الشراكات، استخدام المعايير عندما تنفتح على المتعاملين من الباطن (Lorrain, 1998).[30]

في سنوات 1970، المفهوم أصبح محور الاقتصاد المؤسساتي الجديد، بالنسبة ل Oliver Williamson الذي حاز على جائزة نوبل للاقتصاد خلال السنوات (1979، 1984، 1996، 2009)، وهو من روّاد هذا المذهب والذي بنى دراساته بناء على دراسات وأعمال Ronald Coase من خلال بنية المؤسسات. على سبيل المثال، شركة أو سوق، تؤدي إلى اختلاف نهج وآليات حكامة مختلفة ومتغيرة، وهي تمثل هياكل حكامة متميزة والتي تعرّف مشاكل تكاليف الصفقات والتعاقدات المحددة والتي تتناول تحديدا دراسة الحكامة:[*دراسة الحكامة تتعلق بتحديد والتخفيف من آثار جميع أشكال المخاطر المتعلقة بالتعاقد*](Williamson, 1996).[31]

حسب هذا المنهج، مفهوم الحكامة في مجال الاقتصاد، حدّد لرسم مجموعة من عمليات التنسيق التي يمكن أن تكون جزءا من النظام الهرمي. حوكمة الشركات أتت أولا من وجود سلطة وهذا من المساهمين. والشركات التي تتطور لا يمكن أن تنتمي إلى عائلة واحدة أو حتى أمة واحدة. والشركة إذا بقيت تسيّر من طرف مجموعة صغيرة وخاصة إذا كانت تحاول أن تركز محافظتها على السيطرة غالبا ما تنتهي بالزوال. وأصبحت الشركة هي الكائنة في جزء معقد بين المديرين والمساهمين، في حين أن الموظفين والعملاء يأتون في المخطط الثاني. فحوكمة الشركات تُسجّل في علاقات قوة، وتهدف إلى تطبيق القواعد، شفافية الحسابات، المراقبة من طرف هيئات مستقلة، والعلاجات والعقوبات ضد المسؤولين.[32]

[29] - Marc Hufty, 2007, op, cite.
[30] - Lorrain D., (1998), Administrer, gouverner, réguler , Les annales de la recherche urbaine, 80/81, pp. 85-86.
[31] -Traduction D'apres l'article de Peter Wirtz, Evolution institutionnelle, schéma mentaux et gouvernement des entreprises : le cas Krupp-Thyssen, Finance Contrôle Stratégie, volume2 N°1, mars 1999, p123.
[32] - Antoine Rebérioux, Governance d'entreprise et théorie de la firme. Quelle(s) alternative(s) à la valeur actionnariale ?, Revue d'économie industrielle Année 2003 Volume 104 Numéro 1 pp. 85-110.

2-3- الحكامة العالمية: « La Gouvernance Mondiale »

استخدم مفهوم الحكامة العالمية والكلية في النصف الثاني من القرن 20م مع تطور ظاهرة العولمة. الحكامة العالمية تجاوزت الحكامة الوطنية وأكدت اختفاء الحدود بين البعد الوطني والبعد الدولي. فحسب تعريف Finkelstein [*الحكامة العالمية تسير من دون سلطة سيادية للعلاقات العابرة للحدود الوطنية*] ,Finkelstein (1995).[33]

الحكامة دخلت في مجالات الدولية من خلال مفاهيم الحكامة العالمية والحكامة الكلية. إن بناء نظام حكامة عالمية سيسمح بتصحيح عدم قدرة الدول والأمم والمنظمات الدولية الحالية لتلبية مطالب المجتمع. هذا المصطلح هو استجابة لأزمة الحكامة على مستوى ما فوق المؤسسات الوطنية (supranational) التي طوّرت الأفكار والدراسات حول مفهوم الحكامة الكلية. وقد اجتذب هذا المفهوم الكثير من الأعمال التي هي استمرار للدراسات حول الأنظمة السياسية والمؤسسات العالمية. وتندرج هذه الدراسات في فئتين: سواء على مستوى الأفكار التحليلية على النظام الدولي الحالي، أو الأفكار المعيارية على نظام الحكامة الدولية الذي ينبغي أن يبنى.[34]

في هذا السياق، يتم تفسير الحكامة بطريقتين مختلفتين: بعض المؤلفين يعادلون الحكامة إلى نظام معايير وليس إلى عملية، فالحكامة تنشأ من اتفاق أو توافق في القيم المشتركة، أهداف مشتركة التي ظهرت خلال المفاوضات العابرة للحدود المرتبطة بالدولة والجهات الفاعلة الخاصة والجمعوية. وبالنسبة لمؤلفين آخرين، في مجالات مثل مراقبة النظام النقدي الدولي أو إدارة ديون البلدان النامية، هي قضايا التي يمكن تحليلها من حيث الحكامة، لا توجد معايير وقواعد التي من خلالها تتلاقى توقعات الجهات الفاعلة، ولكن آليات الحوار هي التي تضمن مشاركة الجهات الفاعلة الرئيسية. وتتكون الحكامة من مبدأ النظر في كيفية الكشف على آلية "التنظيم المشترك « regulation conjointe » للعبة دائمة من التبادلات وتعديلات مشتركة. أو بالأحرى، تعني النظر في كيفية أن الجهات الفاعلة لديها القدرة على وضع القواعد، تحديد نتائج المفاوضات في مجالات رئيسية في الحياة العالمية. إذن، الحكامة تعتبر عملية إقامة بين الأطراف المتعددة المصالح التي لديها مصالح خاصة.[35]

في بداية سنوات التسعينات، تمّ تأسيس لجنة الحكامة العالمية بمبادرة المستشار الألماني Brandt في محاولة للتفكير في عالم ما بعد الحرب الباردة. وقدم تعريف في سنة 1995 على النحو التالي: [*على مستوى العالم، تمّ النظر في الحكامة كعلاقة أولية بين الحكومة. الآن، يجب أن نفكر في ذلك كيف نشرك أيضا المنظمات غير الحكومية، الحركات الجموعية للمواطنين، الشركات متعددة الجنسيات والسوق العالمية، وكلّ هذا يتفاعل مع وسائل الإعلام التي زادت نفوذها بشكل كبير*].(Commission sur la Gouvernance Globale, 1995).[36]

[33] - Traduction de S. L. Finkelstein, What is Global Governance , Global Governance, 1995, p. 368
[34] - A. Mattelart, Mondialisation: la culture globale entre rêve et cauchemar, dans l'université, mars 1997, p24.
[35] - Andréani, Gouvernance globale: origines d'une idée. In: Politique étrangère, n°3 - 2001 - 66eannée, pp 553-555.
[36] - Traduction à partir du CGG (Commision on Global Governance). (1995), Our Global Neighbourhood, Oxford, Oxford University Press.

3- الحكم الراشد (La Bonne Gouvernance):

3-1- أصل المفهوم:

إن مصطلح « good governance » يرتبط بالخبير "اسماعيل سراج الدين" (Mills et Serageldine, 1991) نائب رئيس البنك الدولي في تقريره لسنة 1994 تحت عنوان [*إدارة الشؤون العامة*]. وتجسّد الحكم الراشد في صنع القرار السياسي القابل للتنبؤ، المفتوح والواضح (هذا يعني في عمليات شفافة) في ديمقراطية مخصبة، ذو أخلاقيات مهنية، في حكومة تنفيذية مسؤولة عن نشاطاتها، وفي مجتمع مدني قوي يشارك في الشؤون العامة، حيث كلّ هذه الجهات الفاعلة يجب أن تخضع لمبادئ القانون.[37]

أما البنك الدولي في الوقت الحالي يعني بالحكامة قدرة الدولة على توفير المؤسسات التي تقدم الدعم للأنشطة التجارية، ويعني بالحكم الراشد بالنجاح في إيصال هذه المؤسسات. ويشمل الحكم الراشد خلق وحماية حقوق الملكية، نظام تنظيمي يدعم المنافسة، سياسات الاقتصاد الكلي السليمة التي تخلق بيئة مستقرة لأنشطة السوق.[38] ويعني الحكم الراشد أيضا غياب الفساد إلى الحد الذي قد يغيّر من أهداف السياسة وإضعاف شرعية المؤسسات العامة. (BM, 2002).[39]

وعلى الرغم من عدم وجود قائمة نهائية وثابتة من هذه الممارسات في المنظمات التي تعزز الحكم الراشد، وضع البنك الدولي مجموعة من معايير جودة الحكامة موجهة لتقييم معايير ممارسات الحكومة والمنظمة. ويوفر معهد البنك الدولي مثال على هذه المعايير: الاستماع والمساءلة (Accountability)، الاستقرار السياسي، غياب العنف، فعالية الحكومة، نوعية اللوائح التنظيمية، سيادة القانون ومكافحة الفساد.

يحلّل البنك الدولي الحكامة في إطار قائم على القيم العالمية التي تتمثل في الشمولية والمساءلة. بالنسبة للبنك الدولي، يجب أن يتحقّق هذين المعيارين كي يمكن أن نتكلّم عن "الحكم الراشد". ونذكر هذه القيم العالمية ومتطلباتها في العناصر القادمة مع رسم توضيحي كما حدده البنك الدولي في تقريره لسنة 2003.

3-2- عناصر الحكم الراشد:

إن المدير السابق للبنك الدولي (Daniel Kaufmann) والاقتصادي الرئيسي في مجموعة أبحاث البنك (Art Kraay) عرّفوا الحكامة بأنها: [*التقاليد والمؤسسات التي من خلالها تمارس السلطة في بلد ما من أجل الصّالح العام*][40]. وهذا يشمل العملية التي يتم بها اختيار الحكومات، مراقبتها واستبدالها، قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ السياسات السليمة على نحو فعّال. وأخيرا، هذه العملية تغطّي احترام المواطنين والدولة وليس المؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية.(Kaufmann et Kraay, 2002).

[37] - Richard, S. et Rieu, T. 2008, Une approche historique de la gouvernance pour éclairer la gestion concertée de l'eau en France, Université de Montpellier, p3.
[38] - Richard, S. et Rieu ; op, cite. P3.
[39] - Banque Mondiale (2002) Rapport sur le développement dans le monde. Des institutions pour le marché, Washington DC.
[40] - Kaufmann D., Kraay A., 2002. Growth without Governance, Economia, 3(1), p, 171.

هذا التعريف يتألف من عدة جوانب للحكامة التي تؤثر على العناصر التالية:

- ✓الميزة الديمقراطية للمؤسسات السياسية؛
- ✓الاستقرار السياسي، غياب العنف وفعالية الحكومة؛
- ✓مكافحة الفساد والحاجة إلى الشفافية والمساءلة.

3-2-1. الديمقراطية:

هذا العنصر يقدم من طرف البنك الدولي كعنصر مهم جدّا في الحكم الراشد، وهو جزء من الفرع السياسي في التعريف الخاص بالبنك الدولي، ويجعل الحاجة إلى وجود دولة القانون في البلد.

إن مفهوم الديمقراطية كان موضوعا له العديد من التعاريف، وهذا المفهوم يؤكد مبدأ المساواة بين جميع الناس داخل البلد الواحد. هذه الشرعية القانونية تعين الحق المتساوي في المشاركة في مجال السياسة. وتهدف الديمقراطية إلى حماية المحكومين ضد السلطات التعسفية من خلال احترام الاجراءات القانونية في ممارسة السلطة. هذا النظام الذي يرتكز على العنصر البشري يتطلب منه مظهر ملموس وواضح من إرادته. وما يسهل ذلك، هو تكريس حرية الأفكار والصحافة، التجمعات واختيار وامتلاك الممثلين في سياق تعددي.[41]

وأي نظام سياسي ديمقراطي سيحدّ القادة السياسيين من خلال المؤسسات الانتخابية، التشريعية والقضائية. هذه الحدود تضعها المؤسسات في وجه الاجراءات التعسفية الصادرة من القادة السياسيين والمسؤولين والقضاة. يعني أن سيادة القانون هي المنظمة العملياتية في المجال السياسي. فالقادة السياسيين لا يملكون الحق في حظر المنظمات السياسية، الحد من حرية التعبير ومضايقة المعارضين السياسيين أو إلغاء الانتخابات(Kaufmann, 2001).[42] وسوف نتطرق إلى مفهوم الديمقراطية بشكل مفصل وموسع في الأقسام اللاحقة.

3-2-2. عدم الاستقرار السياسي:

إن مفهوم عدم الاستقرار السياسي هو المصطلح الذي يجمع بين العديد من العوامل التي لا تجتمع معا بالضرورة، والتي يجب أن تؤخذ في وقت واحد، وهو المفهوم الذي يتطلب التوضيح ويغطّي حقيقتين مختلفتين لهما آثار مختلفة على التنمية الاقتصادية. ومن الضروري التمييز بين تغيير النظام أو السلطة السياسية التي تحققت نتيجة أعمال عنف من التغييرات التي أدخلت في الاجراءات القانونية الواجبة. ويعزي عموما إلى تسمية الظاهرة الأولى ب "عدم الاستقرار السياسي" و"المناوبة السياسية" بالنسبة للظاهرة الثانية. ولكن حقيقة الأمر، لا يتم التمييز بين المفهومين في الأدبيات، وترتكز أساسا على عدم الاستقرار السياسي وليس بالتناوب السياسي.[43]

---

[41] - World Bank, Governance and Development, Washington, IBRD, 1992.

[42] – خلاف وليد، دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي، مذكرة ماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الديمقراطية والرشادة، كلية الحقوق، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009-2012، ص31.

[43] - Deniz Akagül – Démocratie, stabilité politique et développement : analyse du cas turc – Novembre 2005 http://www.ceri-sciences-po.org

عدم الاستقرار السياسي يغطّي جميع أحداث العنف السياسي، وهذا يشمل المظاهرات العدوانية، أعمال الشغب والاغتيالات السياسية. وعلى المستوى النظري، دراسة آثار عدم الاستقرار السياسي على النمو تركّزت على دراسة بأي كيفية لأحداث معينة تؤدّي إلى حقوق ملكية غير مؤكدة وبالتالي مهدّدة. ولكن، الانقلابات الناجحة هي في حدّ ذاتها تكون خطيرة، ولقد أسفرت على العموم تدمير ممتلكات خاصة، وهذا ما يؤدّي إلى افتراض الفشل والشك حول تنفيذ حقوق ملكية مستقبلا.[44]

3-2-3. الفساد: جانب أساسي من الحكامة:

الفساد يعتبر واحد من الأركان الرئيسية الأكثر مناقشة بالنسبة لمفهوم الحكامة. والاعتقاد السائد هو أنه يمكن أن يكون عائقا للنمو الاقتصادي في كثير من البلدان. وتشير الأدبيات أيضا إلى وجود تأثير إيجابي محتمل للفساد على التنمية الاقتصادية.

كباقي المصطلحات الأخرى كالحكامة مثلا، مفهوم الفساد هو مصطلح غامض ووضع تعريف موحد يبدو صعبا. لذلك، تنسب عدّة تعريفات للفساد نتيجة اختلاف أنواعه وأشكاله. وفقا ل (Bardhan 1997): [*الفساد هو استخدام الخدمة العامّة لتحقيق مكاسب خاصة*][45]. وبالنسبة ل (Shleifer et Vishny, 1993): [*يشير الفساد إلى تبادل الممتلكات الحكومية من طرف الموظفين العموميين لتحقيق مكاسبهم الشخصية*].[46] ووفقا ل (Left 1964): [*الفساد هو الوسيلة التي يمكن أن تكون في أيدي رجال الأعمال الذين يسعون بالقيام بأعمال مع حكومة متهوّرة، وبالتالي يمكن أن تحفز التنمية الاقتصادية لصالحهم*].[47] وعلى الرغم من أنه من الصعب الإجماع على تعريف دقيق، لكن هناك اجماع على أن الفساد يشير إلى كافة أشكال استغلال المناصب والسلوكيات التي يرتكبها سواء السياسيون أو موظفو الخدمات في القطاع العام أو الخاص. ووفقا لهذا الإجماع، بعض الأعمال غير المشروعة مثل التزوير، غسيل الأموال والمخدرات وعمليات السوق السوداء هي ليست بفساد في حدّ ذاتها لأنّها لا تنطوي على استخدام السلطة العامّة، وهذا يشير إلى التمييز بين شكلين من الفساد: الفساد الكبير الذي يوجد على مستوى عال حيث صانعي السياسات يخلقون ويطبّقون القوانين التي من خلالها يستخدمون موقفهم الرّسمي من أجل تعزيز رفاهيتهم، ووضعهم وقوتهم الشخصية. في حين، يشير الفساد المتفشّي في المقام الأوّل إلى الفساد البيروقراطي في الإدارة العامة.[48]

منذ 1970، ركّزت الدراسات في الاقتصاد والعلوم السياسية على الفساد من جانب الموظفين العموميين، واعتمدت تعريف الفساد المتعلق بشكل عام بواجبات الإدارة. حاليا، وفي معظم الوظائف، يتمّ تعريف الفساد بأنه

---

[44] - Kaufmann Daniel, repenser la bonne gouvernance, dialogue sur la gouvernance et développement au moyen orient et en Afrique du nord, (Paris, Beyrouth, Rabat et Washington, AC : 21 novembre 2003, p3.

[45] - Traduction de Pranab Bardhan in Corruption and Development: A Review of Issues, Journal of Economic Literature, Vol. 35, No. 3 (Sep., 1997), p 1320.

[46] - Traduction de Andrei Shleifer; Robert W. Vishny, Corruption, The Quarterly Journal of Economics, Vol. 108, No. 3. (Aug., 1993), p 559.

[47] -Traduction de Nathaniel H. Leff, 1964, Economic development through bureaucratic corruption, American Behavioural Scientist 8, p8.

[48] - Mashali Behzad, Analyse de la corrélation entre grande corruption perçue et petite corruption dans les pays en développement : étude de cas sur l'Iran , Revue Internationale des Sciences Administratives, 4/2012 (Vol. 78), p. 827-840.

استخدام السلطات الممنوحة لمناصب عامة لاكتساب منافع خاصة (BM, 1997). هذا التعريف يستبعد الفساد الذي لوحظ في القطاع الخاص.[49]

إن مكافحة الفساد عنصر أساس لتعزيز الحكم الرّاشد، وهو موضع اهتمام وتوصيات على وجه التحديد. فمنذ منتصف التسعينات، تمّ وضع عدد من المشاريع الدولية من أجل مكافحة الاجراءات التعسفية من طرف الموظفين العموميين لتحقيق مكاسب شخصية. على سبيل المثال، تتضمن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي وقّعت في ديسمبر 2003،[50] واتفاقية مكافحة الفساد من الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية الخاصة بمنظمة التعاون والتنمية (OCDE) في 21 نوفمبر 1997[51]، اتفاقية الاتحاد الافريقي لمنع ومكافحة الفساد التي اعتمدها رؤساء دول وحكومات الاتحاد الافريقي في 12 جويلية 2003.[52]

أمّا فيما يخص نشاطات البنك الدولي في هذا الميدان تتمثل في جزئين: جانب عملياتي وجانب بحثي. منذ عام 1996، قد أطلق البنك الدولي أكثر من 600 برنامج لمكافحة الفساد في حوالي 100 بلد. والمبادرات مسّت القضاة، مسؤولون في دورات خاصة بالصحفيين المحققين. التزم البنك الدولي أيضا بقياس إذا ما كانت المشروعات التي يموّلها اتسمت بالفساد. فنشاطات البنك الدولي الخاصة بالفساد غطّت المجال البحثي كذلك الذي يتكفل به ففريق تابع للبنك. ومعظم المقالات المنشورة حول هذا الموضوع هي صادرة عن هذه المجموعة، أو أشخاص يعملون لدى البنك الدولي (Kaufmann, Kraay, Mastruzzi). فلقد تجلّت أهداف البنك الرئيسية بشكل كبير في أن يكون للبنك دور مهم في هذا المجال. والأدوات الرئيسية التي استخدمت في هذا المجال هو تطوير وتعزيز قوانين تتعلق بالممارسات الجيدة والشفافية والمساءلة وإدارة الأموال العامة.[53]

3-3- الحكم الراشد حسب المنظمات العالمية:

التعبير عن الحكم الراشد ظهر لأول مرّة في منشورات البنك الدولي، وحاليا عرف رواجا واقبالا كبيرا من طرف المؤسسات العالمية ووكالات التنمية (برنامج الامم المتحدة الانمائي(PNUD)، اللّجنة الاقتصادية الاوروبية (CEE)، صندوق النقد الدولي (FMI)، البنك الآسيوي للتنمية (BAD)، ومنظمة التعاون والتنمية (OCDE)...الخ). فكل مؤسسة أو منظمة أعطت التعريف الخاص بها للحكم الراشد حسب توجهاتها وأهدافها الخاصة.

3-3-1. برنامج الأمم المتحدة الانمائي (PNUD):

عرّف الحكم الرّاشد على النحو التالي: [*الحكم الرّاشد هو ممارسة السلطة الإدارية (تنفيذ السياسات) والسياسية (صياغة السياسات) والاقتصادية (أخذ القرارات ذو الطابع الاقتصادي) لإدارة شؤون بلد. إنّه يقوم على*

---

[49] - World Bank (1997), Helping Countries Combat Corruption, The Role of the World Bank, prem (poverty reduction and economic management), pp 8-13.

[50]- اعتمدت اتفاقية مكافحة الفساد من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في 31 أكتوبر 2003 من قبل قرار 4/58. تم فتح باب التوقيع عليها في المكسيك في الفترة من 9 إلى 11 ديسمبر 2003 وبعد ذلك في مقر الأمم المتحدة في مدينة نيويورك. ومنذ 1 يناير 2015 تم التوقيع عليها من قبل 140 دولة وامتنعت 22 دولة عضو في الأمم المتحدة.

[51]- اتفاقية مكافحة الرشوة (رسمياً اتفاقية مكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية) هي معاهدة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي تهدف إلى الحد من الفساد في الدول النامية.

[52]- اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته والتي تم اعتمادها في الدورة العادية الثانية لمؤتمر الاتحاد الأفريقي، مابوتو، 11 يوليو 2003.

[53] - Bonnie Campbell, gouvernance : un concept apolitique ? Séminaire d'été du Haut Conseil de la Coopération Internationale « Le développement : pour un débat politique » Dourdan, France, 2000, p3-11.

الآليات، العمليات والمؤسسات التي تسمح للمواطنين، والجماعات بتحقيق مصالحهم، ممارسة حقوقهم القانونية، تلبية التزاماتهم القانونية والتفاوض حول خلافاتهم][54]. إن برنامج الأمم المتحدة حدّد ثلاث مستويات للحكامة وهي: الدولة (السلطة التشريعية، السلطة القضائية، الخدمات العمومية والجيش) التي تخلق بيئة سياسية وقانونية. القطاع الخاص (المؤسسات الصغيرة، المتوسطة والكبيرة) التي تخلق فرص العمل والدخل. المجتمع المدني (المنظمات غير حكومية، الجمعيات المهنية، الجماعات الدينية والمواطنين) لتسهيل التفاعلات السياسية والاجتماعية. الدولة لها دور في العمل من أجل الصالح العام، وتعزز مناخ يفضي إلى التنمية البشرية وتضمن الامتثال إلى القانون للحفاظ على النظام والأمن ويخلق هوية ورؤية وطنية، تحدد سياسة وبرامج عمومية، تولّد ايرادات لتمويل الخدمات العامة والبنى التحتية، تنص الميزانيات التي تطبق وتنظم وتشجع السوق.[55]

3-3-2. لجنة الاتحاد الاوروبي (CCE):

هذه اللجنة تعرف الحكم الراشد كالآتي: [*الحكم الراشد يخص القواعد، العمليات والسلوكيات التي يتم من خلالها تنظيم المصالح، خلق الموارد وممارسة السلطة في المجتمع. هو الطريقة التي من خلالها توظّف الخدمات العامة، تسيّر الموارد العمومية وممارسة السلطات التنظيمية العمومية، وهي القضية الرئيسية التي يتعين معالجتها في هذا السياق*]. إن القيمة الحقيقية لمفهوم الحكامة هي أنها توفر مصطلحات أكثر واقعية من الديمقراطية، حقوق الانسان...الخ. وعلى الرغم من طابعها الواسع والمفتوح، الحكامة هي مفهوم ذو معنى عملي الذي يمس الجوانب الأساسية لسيرورة كلّ ما يتعلّق بالمجتمع وأي نظام سياسي واجتماعي. ويمكن وصفه بأنه المقياس الأساسي للاستقرار وأداءات مجتمع. كذلك مقياس لمفاهيم تخص حقوق الانسان، الديمقراطية، سيادة القانون، المجتمع المدني، اللاّمركزية، الإدارة السليمة للشؤون العامة، هذا المجتمع يأخذ شكل النظام السياسي الأكثر تعقيدا حيث تتطور الحكامة من مفهومها الأصلي إلى الحكم الجيد أو الراشد. Commission des Communautés Européennes).[56]

3-3-3. صندوق النقد الدولي (FMI):

[*الحكم الراشد هو الذي يغطّي جميع جوانب إدارة الشؤون العامة، قابل للتطبيق في البلدان المستفيدة من المساعدات التقنية، وترتبط ارتباطا وثيقا ببرامج مكافحة الفساد. قانون الحكم الراشد له صلة بالإدارة العمومية موجه لجعل القرارات السياسية والاقتصادية أكثر شفافية للوصول إلى الحد الأقصى من المعلومات حول المالية العامة وتوحيد ممارسات التدقيق والمراقبة*] (FMI, 1997)[57].

[54] - traduction de PNUD. About the Democratic Governance Practice. www.undp.org/governance/about.htm consulté le 18 décembre 2009, p15.
[55] - PNUD. Op. cite. pp 11-14.
[56] - Traduction de Chatti Ouidade, op. cite, p36.
[57] -Traduction de FMI, The Role of the IMF in Governance Issues: Guidance Note, (Approved by the IMF Executive Board, July 25, 1997), pp1-2.

3-3-4. منظمة التعاون والتنمية (OCDE):

يعني الحكم الراشد التسيير الجيد للشؤون العامة، استخدام السلطة السياسية وممارسة وسائل المراقبة في مجتمع ذو صلة مع تسيير موارده الاقتصادية والاجتماعية في صالح التنمية. هذا التعريف الواسع يشمل دور السلطات العامة كما هو الحال في إنشاء البيئة التي من خلالها ينشط المتعاملون الاقتصاديون وسيعملون على تحديد توزيع الأرباح، كما هي العلاقة بين الحكام والمحكومين.[58]

إذا كان برنامج الأمم المتحدة الانمائي يربط الحكامة بالتنمية البشرية المستدامة، البنك الآسيوي للتنمية يؤكّد مساهمة ومشاركة القطاع الخاص، في حين أن بنك التنمية للبلدان الأمريكية يعزز المجتمع المدني، ومنظمة التعاون والتنمية تؤكّد على ضرورة الالتزام بالمساءلة والشفافية والكفاءة والفعالية، والرؤية وسيادة القانون. أمّا بالنسبة للبنك الدولي، الحكامة تتجاوز صفة ضعف القطاع العام والتي ينادي بها صندوق النقد الدولي، ليساعد هذا الأخير على دمج الاصلاحات لتحسين آليات تخصيص الموارد العامة، الترتيبات المؤسساتية للدولة، عمليات صياغة وصنع القرارات وتنفيذ السياسات، والعلاقة بين المواطنين والحكومة.[59]

وعلى الرغم من غياب انعكاس مشترك حول مفهوم الحكم الراشد، جميع التعاريف التي اعتمدتها هذه المنظمات تتقارب إلى نقطة واحدة وهي ربط مفهوم الحكم الراشد ببعض فعاليات الدولة في إدارة الشؤون العامة. ووفقا لهذا الرأي، وفيما يتعلّق بفكرة إدارة السلطة، مفهوم الحكامة حقق نجاحا في المؤسسات المالية الدولية وتمّ دمجه رسميا في الخطابات حول التنمية.

4- الحكامة الديمقراطية:

حتّى أواخر سنوات 90م، أفرج البنك الدولي عن مجموعة من القيود التي وضعا والتي هي معروفة الآن بالتصميم المؤسساتي، والنموذج المختار هو الحكامة الديمقراطية الذي يستند على مبدأ المسؤولية والإدماج الاجتماعي.

4-1- نهج التصميم المؤسساتي:

هذا النهج اعتمد في تقرير التنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لسنة 2003.[60] حيث أشار إلى ضرورة معالجة مسألة تقسيم السلطات من أجل تحسين الحكامة في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وقد ذكر التقرير: [*إن البرلمان يمكن أن يعزّز المسؤولية الداخلية، فقد عزّزت المغرب والبحرين مؤخرا برلماناتها، ويمكن للانتخابات المحلية أن تعزز المسؤولية الخارجية، في لبنان وإيران..... الانتخابات المحلية سمحت بتحسين الحكامة المحلّية وكونت اختبار لصناع السياسات الوطنية مستقبلا. داخل الإدارات، تليين سياسة جامدة للخدمة المدنية والضغوطات على غرار البطالة عن العمل هي من مسؤولية المجتمع، وتستند على تعزيز العلاقات الشخصية، ويمكن*

[58] - http://www.oecd.org/dac/

[59] - Traduction de Chatti Ouidade, op. cite, p 37.

[60]- البنك الدولي 2003، تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الحكم الجيد لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: تحسين التضمينية والمساءلة، http://siteresources.worldbank.org/intmena/ publications/20261842/governoverviewarab.pdf

تحسين المسؤولية فقط من خلال التنافس على التعيين والترقية][61]. ومثال آخر: [*في معظم البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الآليات الداخلية للمساءلة والمسؤولية داخل إدارة الحكومة هي قابلة للمقارنة بشكل عام مع مثيلاتها في بلدان أخرى مع مستويات مماثلة من الدخل. ومع ذلك، أنظمة الرقابة الداخلية في مختلف الادارات هي غير كافية بشكل موحّد. لماذا؟ بسبب تركّز السلطة على السلطة التنفيذية بشكل مفرط*][62]. وقد صمموا نموذج الحكم الراشد الفعال من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 01: الحكم الراشد la bonne gouvernance

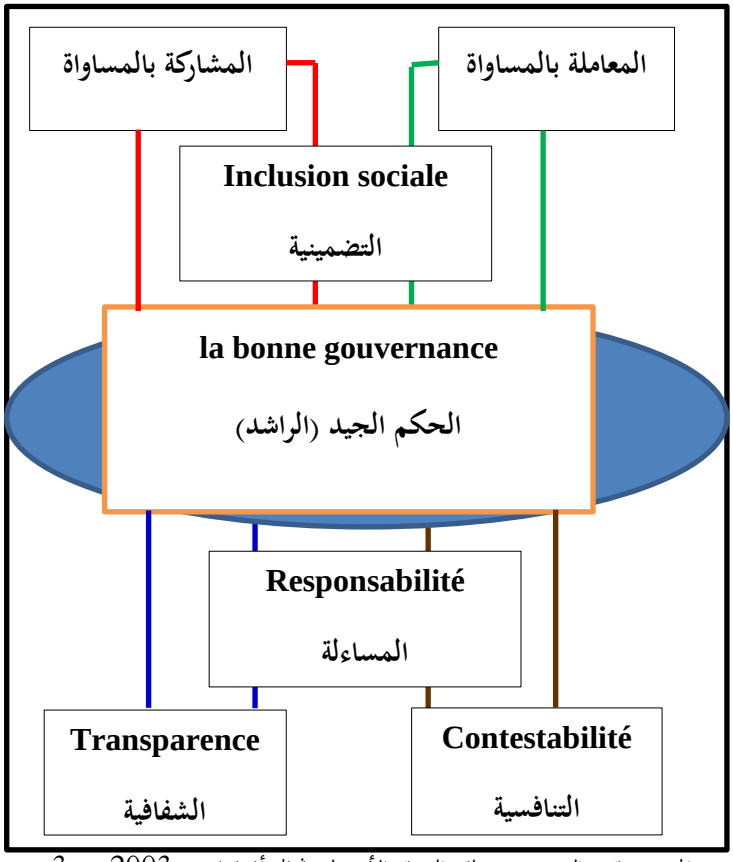

المرجع: تقرير التنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سنة 2003، ص3.

دراسة برنامج تحسين الحكامة في كتابات البنك الدولي لا يترك أي مجال للشّك: إنّه يعيد تشكيل السلطة التنفيذية والتشريعية ووضع قوانين جديدة. هذا التقرير يعكس تطوّر الحكامة إلى مفهوم سياسي بدرجة كبيرة وبشكل معمّق. أو كما وصف النظام السياسي المثالي ب: الديمقراطية. فقد أشار إلى جانبين من جوانب الحكامة: الشمولية (الإدراج) والمسؤولية وهو التعريف الذي خصّ به البنك في تحديد الحكامة في هذا التقرير وهي القواعد التي تحكم ممارسة السلطة باسم أحد الناخبين، بما في ذلك اختيار واستبدال أولئك الذين يمارسون هذه السلطة.

[61]- منقول عن البنك الدولي 2003، نفس المرجع السابق، ص4.
[62]- نفس المرجع، ص5.

في حالة الإدارة العامة، هذه العملية تتم بين اثنين من العناصر الفاعلة وهي باختصار: (المواطنون والحكومة). [*الإدارة العامة تكون مرضية عندما تكون هذه العملية شاملة للجميع، وحيث المواطنون يستطيعون تقديم الدعوة لمحاسبة أولئك الذين يصنعون القوانين وأولئك الذين يطبقونها*].[63]

مع هذا التعريف، الحكم الرّاشد لا يمكن أن يوجد بدون ديمقراطية. هذه الأفكار ترجع إلى المرجعية الفكرية التي أسسها (A. Hirschman) و (A. Sen) لأنها تدافع عن الفكرة أن المشاركة والصوت بالنسبة للمواطنين هي عوامل أساسية للتنمية والتي تكون أقرب إلى التنمية البشرية.[64]

وهكذا، يمكن أن نقرأ: [*حكامة سيّئة تؤدّي إلى تباطؤ النمو، وعدم كفاءة الخدمات العامة والفرص الضائعة، بسبب عدم كفاية مشاركة المواطنين في نموذج المستقبل*].[65]

هذه الإشارة إلى الديمقراطية هي أكثر وضوحا عندما يحاول المؤلفون تحديد المواضيع الرئيسية للحكامة: [*إن مفهوم الحكامة معقّد وأنه من الصعب تلخيصه إلى مجموعة صغيرة من المقاييس العملية التي من شأنها أن تكون قابلة للمقارنة من بلد إلى آخر. وكانت الجهود الرامية المختلفة في هذا الاتجاه لتحديد الجوانب الهامة للحكم الرّاشد من سلطة القانون، مراقبة الفساد، من خلال كفاءة القطاع العام، قوّة التعبير لدى المواطنين والديمقراطية*].[66]

4-2- المساءلة والادماج الاجتماعي (التضمين):

لجعل مفهوم الحكامة أكثر عمليا، اقترح البنك الدولي استخدام اثنين من المعايير " الاندماج الاجتماعي والمسؤولية" وخاصة معيار "الاندماج (الشمولية)" التي أخذت اهتماما كبيرا لإضفاء الشرعية على التدخل الحكومي. وهذا يتحدد من خلال الشكل التالي الذي رسمه البنك الدولي:

---

[63]- نفس المرجع السابق، ص5.

[64] - Frobert Ludovic, Ferraton Cyrille, Albert Otto Hirschman : les fondements d'une société démocratique de marché , L'Économie politique, 4/2003 (no 20), p. 89-99.

[65]- تقرير البنك الدولي، 2003، مرجع سابق، ص9.

[66]- نفس المرجع، ص 9-10.

الشكل رقم (2): برنامج تحسين الحكامة

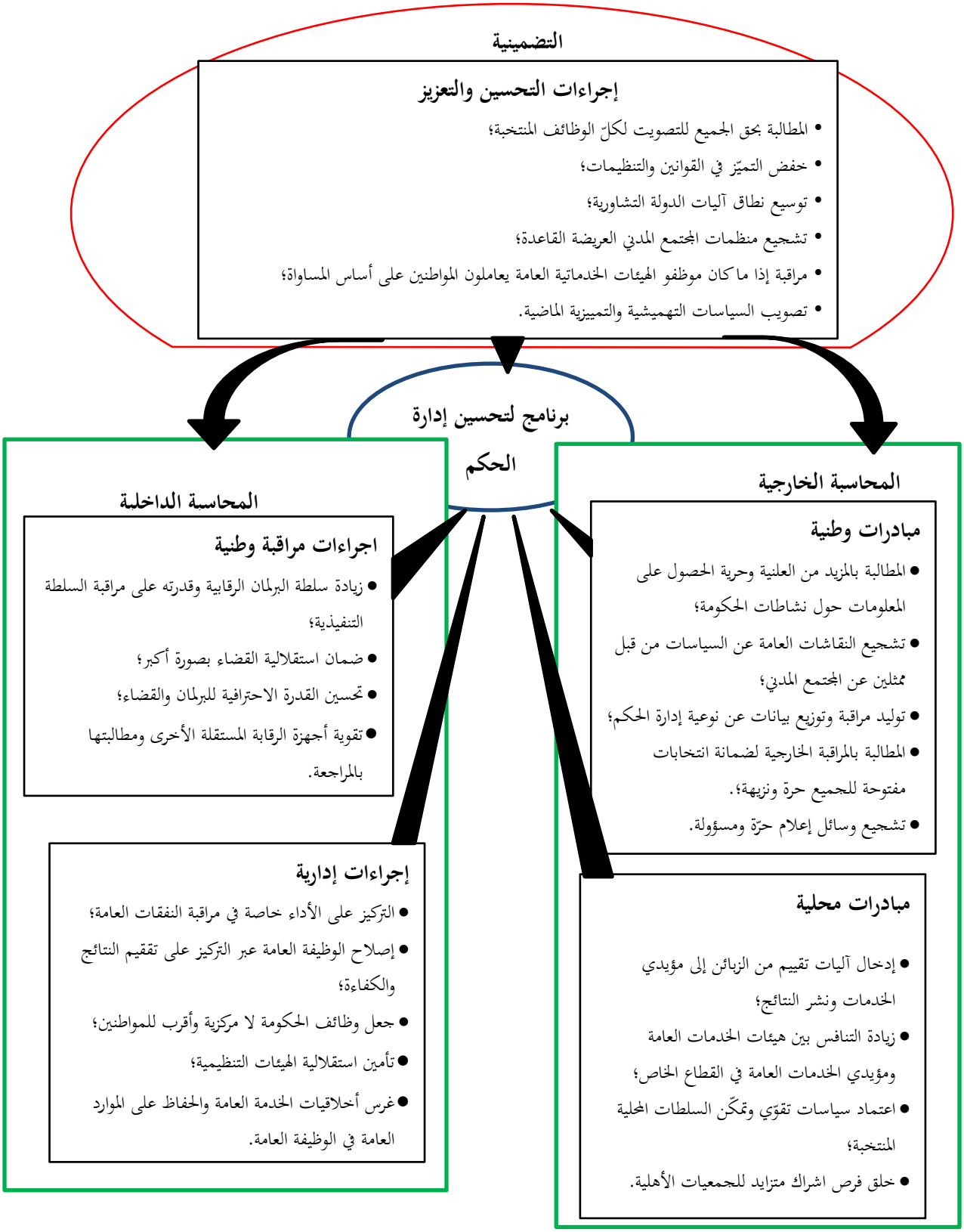

Source : Pour une meilleure gouvernance dans les pays du Moyen-Orient et de l'Afrique du Nord, Renforcer l'inclusion sociale et la responsabilité, Banque mondiale 2003, p.19.

المساءلة: هي المبدأ الذي يأخذ العديد من الجوانب والتي هي أساس الحكم الرّاشد على جميع أنشطة الدولة. فالمسؤولية العامة هي شرط على أي شخص يتصرف نيابة عن سلطة الدولة (سواء أنتخب أو لا) والذي يجب أن يعرف ويشرح وبشكل كامل نشاطاته وأعماله إلى المواطنين (غالبا ما يشار إلى الشفافية أو المساءلة)، ويجب أن يتحمّل العقوبات الانتخابية سواء قانونية أو إدارية، إذا ما كانت تتعارض مع المصلحة العامة (غالبا ما يشار إلى إمكانية الطعن، المنافسة أو قابلية التطبيق).

الاندماج الاجتماعي (التضمين) (l'inclusion sociale) وهو يعني مفهوم العدالة في نظام سوق غير متكامل، حيث المؤسسة الوحيدة التي تسمح بضمان المساواة هي الدولة.

ويمكن تطوير برنامج لتحسين الحكامة في خمسة مسارات مؤدية إلى الحكم الرّاشد: مقاييس لتعزيز الشمولية، إجراءات وطنية لتعزيز المساءلة الخارجية، إجراءات محلية لتعزيز المساءلة الداخلية، نظام وطني للمراقبة لتعزيز المساءلة الداخلية واصلاحات إدارية لتحسين المساءلة الداخلية. القيمتين العالميتين التي يعتمد عليهما البنك الدولي في تحديد الحكم الراشد وهما الشمولية والمساءلة، يعتبران عناصر أساسية في أي برنامج لتحسين الحكامة. فمن الضروري أولا، أن الحقوق السياسية خاصة المشاركة في عمليات الحكامة، المساواة أمام القانون ومعالجة عادلة يجب أن تكون مضمونة في جميع عناصر البرنامج. فأي برنامج يكون على المسار الصحيح، سيؤدّي إلى زيادة الشفافية وإمكانية حل النزاعات.

✓تعزيز الشمولية: لتعزيز هذا المبدأ، فالخطوة الأولى هي اعتماد القوانين واللوائح لضمان الحصول على الحقوق السياسية، وفي مقدمتها الحق في المشاركة في عملية الحكامة بشكل متساو وعادل. وهناك أيضا غيرها من التدابير لضمان الشمولية كالتشاور العام الواسع، حرية إعلامية أكبر، قلة القيود المفروضة على منظمات المجتمع المدني، الوصول إلى الخدمات العامة الأساسية كالصحة والتعليم بشكل عادل.

✓تعزيز المساءلة الخارجية على المستوى الوطني: هي تدابير التي من شأنها يمكن معرفة ما إذا كان الإطار المؤسساتي الكلي للبلد هو مواتي أولا بالنسبة للحكم الراشد. على سبيل المثال، تعميم معلومات كافية وهو عامل من الشفافية في الاجراءات الحكومية، زيادة احتمالات الطعن من خلال انتخابات مفتوحة ونزيهة ونظامية من مسؤولي الشؤون العامة، يسمح أكثر للمجتمع المدني بإيصال صوته ومشاركته خاصة عن طريق المجموعات المدافعة عن المواطنين، تحقيق رقابة أفضل على نوعية الحكامة وضمان نشر مزيد من الاحصاءات التي تقيس هذه النوعية في مختلف الجوانب (مراقبة الفساد، سيادة القانون، حرية الصحافة...الخ)، وأخيرا، تعزيز الاستقلال ومساءلة وسائل الاعلام.

✓تعزيز المساءلة الخارجية على المستوى المحلي: لتطوير المساءلة الخارجية، يجب ضمان أكبر مشاركة للمواطنين بما في ذلك ضمان مزيد من المعلومات الموثقة عن أداء الخدمات العامة من خلال المسوحات والتحقيقات أو المشاورات، تعزيز المنافسة بين مقدمي الخدمات من خلال منح الوكلاء مزيد من الحرية في الاختيار واتخاذ الخطوات اللازمة لتعزيز السلطات المحلية التي هي أقرب للمواطنين. وبالتالي القدرة على المشاركة بشكل مباشر في اتخاذ القرارات

العامة، وفي الأخير تسهيل اشراك الجمعيات التي تعمل على تمكين الجماعات المحلية، وخاصة فيما يتعلق بإدارة الخدمات العامة التي يجب أن تكون مصممة لمجتمعات محددة.

✓تعزيز المساءلة الداخلية بنظام وطني للمراقبة: هو يهدف إلى زيادة التحديات في ممارسة سلطة الدولة، تعزيز قدرة السلطة التشريعية، والسلطة القضائية لتكون أكثر استقلالية مع قدرة معززة، واعطاء الصلاحيات والوساطة إلى هيئات عامة أخرى مستقلة.

✓تعزيز المساءلة المحلية من خلال الاصلاحات الإدارية: عدد من الاصلاحات يمكن أن تعزز المساءلة في منظمات الخدمة العامة، إصلاح الوظيفة العامة بمزيد من المسؤولية، لامركزية وظائف الدولة لتقريبها من المواطنين، ضمان استقلال الهيئات التنظيمية لمنع استغلال المناصب لدوافع خاصة أو المسؤولين الحكوميين من تحقيق مكاسب شخصية. وأخيرا، تعزيز أخلاقيات الخدمة العامة والمسؤولية وجها لوجه مع الموارد العمومية من أجل تعزيز مشاركة المسؤولين في البحث عن أفضل الأداءات.

✓سيادة القانون: هي في صميم مبدأ الحكم الراشد، وهي إقامة نظام من القواعد التي تطبق واقعيا والمؤسسات التي تعمل حقا وتضمن التطبيق الملائم لهذه القواعد. فمن الضروري أن القادة السياسيين مسؤولون أمام المواطنين وملتزمون بمكافحة الفساد. ومفهوم الحكامة لا يزال يعتمد على مفهوم الدولة، ويشير إلى العلاقات الطبقية في المجتمعات. (BM, 2005).[67]

5- الاستخدام الوصفي للحكم الرّاشد:

الحكامة هي مفهوم معقّد بسبب الغموض المعرفي الذي يحيط به والمناقشات السياسية التي ظهرت بسببه. هذا المفهوم يرتبط بمراعاة التغيرات في النشاط العام على مدى 30 سنة الماضية، ويفضل استخدامه في سياق الإدارة العامة منذ 1990 بهدف وصف أشكال جديدة من العمل العام الذي لم يعد يعتمد على الحكومة وحدها، ولكن على مجموعة من العمليات التفاوضية بين الفاعلين الاقتصاديين، الاجتماعيين والسياسيين (Hamel et Jouve, 2006).[68]

5-1- انسحاب الدولة والإدارة العامة الجديدة:

التغييرات في أصل الاستخدام المتزايد لمفهوم الحكامة تعلّق بالبحث عن الفئات التفسيرية الجديدة في العلوم الاجتماعية والحاجة إلى توضيح كثافة عملية صنع القرار الذي يرجع إلى تفرّق مراكزه. والعديد من التغيرات تبرّر ظهور هذا الاستخدام المتزايد نتيجة إعادة هيكلة دور الدولة الوطنية في العقود الأخيرة.

[67] - Banque Moniale. (2005) Voix et participation des pays en développement et des pays en transition, Comité du Développement, document de base, DC2005-0003/Add.2.

[68] - Hamel. P. Jouve. B. 2006. Un modèle québécois? Gouvernance et participation dans la gestion publique. Montréal. Les Presses de l'Université de Montréal. P142.

1-1-5. تحول الدولة الوطنية:

على المستوى السياسي والمؤسساتي، العديد من التحليلات تدرس تحول سلطة الدولة في الاقتصاديات الصناعية منذ أوائل سنوات 90م. هذه التغيرات خصّت ثلاث مجالات: الوطنية، المحلية والدولية. على المستوى الوطني، منذ سنوات 1990، كان هناك تشكيك في دور دولة الرفاه الذي حدّد القواعد والمساواة الاجتماعية والاقتصادية. في هذه الفترة، كانت أزمة على الحكامة منسوبة إلى "التجاوزات المزعومة من السياسة الديمقراطية" أدّت إلى البحث عن عملية صنع القرار واعداد السياسات العامة التي تجاوزت السياسات التمثيلية (Kazancigil, 2005)[69]. وفي وقت لاحق، في سنوات 80م، أصبح التخطيط الاقتصادي يشكل خطر مع ارتفاع في الانفاق العام ووضع حدّ أقصى لإعادة التوزيع عن طريق زيادة العبء الضريبي (Peters et Savoie, 1995 ; Gaudin, 2002)[70]. هذه الصعوبات المالية، قد رافقها التشكيك في شرعية الحكومات كأدوات من أجل حل مشاكل المجتمع. وهكذا، لوحظ في السنوات 1980-1990 في الدول الاتحادية مثل بريطانيا إلى ارتفاع سريع للسياسات اللبرالية الجديدة التي تستند إلى الدولة مع إدارتها على أساس التسلسل الهرمي، والعديد من المشاكل بما في ذلك ضعف الأداء الاقتصادي.[71] وتعتبر الحكامة كعلاج لتشجيع زيادة التفاعل بين الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية لتجميع مواردهم ومهاراتهم وكذلك أخذ القرارات وتنفيذها.

على المستوى المحلّي، تجلّت اللاّمركزية من خلال المبادرات والسياسات المحلية. كما أن العديد من البلدان الأوروبية (فرنسا، بلجيكا ...الخ) أعطت السياسة إلى المناطق والأقاليم. فالقوى الجديدة لهذه الأخيرة، بلديات أو مدن تغيّر التوازن المؤسساتي وتعطي انطباعا بأن الدولة لم تعد الضامن الوحيد للمصلحة العامة. وهكذا، تتضاعف المصالح العامة من خلال الاختيارات المحلية ومتابعتها تخص الجميع.[72] على المستوى الدولي، كانت الدولة في قلب العلاقات الدولية، في سياق أول المنظمات الفوق وطنية مثل الأمم المتحدة أو اتفاقية GATT، سقوط جدار برلين ونهاية عقلية المعسكرات « logique de camps »، كلّ ذلك تسبب في انخفاض في قوة الدول في تسيير العلاقات الدولية.[73] ونشير إلى تغيير مؤسساتي مع تشكيل التكتلات الاقليمية مثل الاتحاد الأوروبي. كذلك، تمّ نقل السلطة من الدول إلى المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية...الخ. هذه التطورات تخلق مستوى إضافي من اتخاذ القرارات التي تؤثر على السياسات الوطنية وأنها تنطوي على تقاسم السيادة من طرف الحكومات والإدارات(Simoulin, 2003).[74] وأخيرا، عملية العولمة المالية أدّت إلى تكامل الأسواق الوطنية في الأسواق العالمية. وبالتالي، قد خلقت رفع القيود وإلغاء الوسطاء الماليين، والتي كانت كثيفة على نطاق

---

[69] - Traduction de Kazancigil A. (2005) : La gouvernance et la souveraineté de l'État. In Hermet G., Kazancigil A. et Prud'homme JF. (dir.), La gouvernance, un concept et ses applications, Karthala, Paris, p 53.

[70] - Gaudin J.P. (2002) : Pourquoi la gouvernance ? Presses de Sciences Po, Paris,

[71] - Peters, B. G. et J. Pierre (2001). Developments in Intergovernmental Relations: Towards Multilevel Governance , Policy & Politics, vol. 29, n° 2, p. 131-135.

[72] - Pinson Gilles, La gouvernance des villes françaises. Du schéma centre-périphérie aux régimes urbains , Pôle Sud, 1/2010 (n° 32), p. 73-92.

[73] - Selon l'interprétation de Huntington (1997) dans Le choc des civilisations, la flll des deux camps donne lieu à un monde plus fragmenté que jamais avec l'émergence de pôles régionaux qui amoindrissent la souveraineté des États nationaux.

[74] - Simoulin, V. 2003, La gouvernance et l'action publique : le succès d'une forme simmélienne, Droit et Société, 54, 307-328.

واسع في سنوات الثمانينات، وبالتالي زادت المنافسة وطوّرت الأسواق المالية. وقد أدّت هذه التطورات المالية إلى إضعاف الضوابط الوطنية وزيادة قوة السوق التي تفرض السلطة السياسية (Chesnais, 1997).[75] كما أشار (Badié, 1999): [*تحت التأثير المشترك لإعادة التركيبات الاقتصادية واللاّمركزية، الدولة تترك على مركز العمل العام، وبالتالي، تصبح كبيرة جدّا بالنسبة للمشاكل الصغيرة وصغيرة جدّا بالنسبة للكبيرة*](Badié, 1999).[76] فدور الدولة يأخذ في النقصان أكثر فأكثر، وطنيا ودوليا. فعند هذه المستويات، سيكون هناك تحوّلا من الدول وستسعى بحثا عن القواعد الجديدة التي يمكن أن تزوّد المجتمع الدولي والمؤسسات على الصعيد الوطني. وتراجع الدولة تحت تأثير التغيرات الموصوفة، يولّد زيادة الفجوة بين المجالين العام والخاص، ومشاركة هذا الأخير في صنع القرار وتوفير السلع والخدمات العامة.[77]

5-1-2. الإدارة العامة الجديدة:

التحول في المجال السياسي في البلدان الصناعية ناتج عن التشكيك في النظام السياسي الذي لعبت فيه الحكومة دورا رئيسيا في تنظيم وفرض ضرائب على معايير تمثل المصلحة العامة. فنموذج دولة الرفاه أعيد للتحليل وذلك لسببين: قوة تنظيم الدولة وقدرته على ضمان الرفاه والتنمية الاجتماعية. ومنذ نهاية عام 1960، كان هناك حشد متزايد من الفئات الاجتماعية مع مطالب مختلفة. هذه المطالب تمّ تفسيرها على أنها أزمة إدارة حكومية التي تميّز المجتمعات الغربية.[78] كذلك، التقرير الذي أعدّه ([79]Crozier, Huntington et Watanuki en 1975) للجنة الثلاثية (اللجنة الثلاثية تتكون بين الو،م،أ- أوروبا- اليابان) [80]حدّد توسع المطالب الاجتماعية كنتيجة للنظام الديمقراطي الذي جعل الحكومات غير قادرة على الاستجابة. وينظر إلى هاته الحكومات على أنها تعرّضت للإجهاد المفرط وأنها غير قادرة على أداء جميع المهام الموكلة إليهم والاستجابة لجميع طلبات المجتمع الذي أصبح معقد ومتنوع ومجزئ[81]. كذلك، منذ سنوات 70م، كان هناك نقاش أزمة المجتمعات الديمقراطية التي تعرف انسداد الآليات التنظيمية للمطالب الاجتماعية (Crozier et al, 1975).[82] ويتمّ تأكيد الفشل الملحوظ للدولة وإداراتها من خلال الأزمة المالية التي مرّت بها البلدان الصناعية في سنوات 80م، وهي الأزمة التي أدّت إلى انخفاض في الخدمات العامة والقوة التحفيزية للدولة [83](Baron, 2003). ورافق هذه الأزمة المالية التشكيك في قدرة دولة الرفاه على مواصلة تمويل الخدمات العامة في حالة زيادة الطلب. وعلاوة على ذلك، تأسست فرضية بأن بيروقراطية الدولة تتميّز بعدم الكفاءة

---

[75] - Claude Serfati, La mondialisation sous la domination de la finance : une trajectoire insoutenable , Mondes en développement 2010/4 (n° 152), p. 129-130.

[76] - Traduction de Gounin. Bertrand Badie. Un monde sans souveraineté. Les Etats entre ruse et responsabilité. In: Politique étrangère, n°2 - 1999 - 64eannée. pp. 410-411;

[77] - Bezes Philippe, Pierru Frédéric, État, administration et politiques publiques : les dé-liaisons dangereuses. La France au miroir des sciences sociales nord-américaines, Gouvernement et action publique, 2/2012 (n° 2), p. 41-87.

[78] - Thoenig Jean-Claude, Duran Patrice. L'État et la gestion publique territoriale. In: Revue française de science politique, 46e année, n°4, 1996. pp. 580-623;

[79] -Michel J. Crozier, Samuel p. Huntington etJoji Watanuki, The cresis of democracy, Report on the Governability of Democracies to the Trilateral Commission, New York Universitu Press, 1975.

[80] - La Commission trilatérale était composée des États-Unis, de ['Europe et du Japon.

[81] - Michel J. Crozier, Samuel p. Huntington etJoji Watanuki, op. cite, pp 11-14.

[82] - Ibid, pp 20-21.

[83] - Catherine Baron, La gouvernance : débats autour d'un concept polysémique , Droit et société 2003/2 (n°54), p. 335-337.

والافراط في التنظيم. وأخيرا، فإن إعادة النظر في أداء الدولة استند على التحليلات المتعلقة بالاختيار اللاعقلاني للعملاء الحكوميين الذين يسعون إلى تحقيق مصالحهم الشخصية على حساب مصالح الحكومة الفعّالة والمصلحة العامة (Stigler, 1975, Becker, 1976).[84]

إن توضيح هذه الاخفاقات أدى إلى اقتراح الحلول مثل نقل وتوزيع وتخصيص السلطة التقديرية إلى هيئات تطبيق اللاّمركزية لحكامة أفضل (Leca, 1996).[85] في سنوات الثمانينات، مفاهيم مثل التجديد أو إعادة الهندسة لقيت رواج، والدول الاسكندنافية جدّدت إداراتها الوطنية، فرنسا طبّقت اللاّمركزية في الخدمة العامة، بريطانيا العظمى طبّقت مبادرة الإصلاح 8، وجميع دول الكومنولث اعتمدت الاصلاحات الرامية إلى تجديد الإدارة العامة (Savoie, 1995).[86] العديد من المبادرات سمحت بوصف الإدارة العامة الجديدة: الخصخصة، إنشاء وكالات حكومية تتمتع بحكامة شبه ذاتية، اللاّمركزية، إشراك الناس. وتهدف هذه المبادرات أساسا إلى تحسين كفاءة تقديم الخدمات العامة وزيادة مساءلة المواطنين إلى موقع مستعملي هذه الخدمات. هذا النهج يريد تحمّل عدم كفاءة الدولة والبيروقراطية كوسيلة لتخصيص الموارد، ويشجع على تنفيذ نماذج إدارية من القطاع الخاص إلى القطاع العام، وكان التركيز على النتائج من خلال دعم تنسيق السوق.[87]

على المستوى النظري، يستند هذا النموذج على مبادئ اللّبرالية الجديدة. وكذلك على المستوى المؤسساتي، الجهات الفاعلة الرئيسية هي السوق والمؤسسة، حيث تدخّل الدولة في المجال الخاص لا يتفق مع السعي لتحقيق المصالح الفردية. واستعادة المجال الخاص يظهر بقوة، ويتمّ تنفيذ انسحاب الدولة باسم معايير الكفاءة. من جانبها، السوق تلعب دور التنسيق اللاّمركزي من القرارات الفردية، وفعالية السوق تتطلب اللاّمركزية بالأسلوب الذي يسمح بالعودة إلى التنسيق من خلال المنافسة. في هذا المنظور، فإن تدخلات الدولة الوحيدة المقبولة هي تلك التي تندرج في إطار اخفاقات السوق.[88]

5-2- الحكامة في البلدان الصناعية:

بعد عقدين من تنفيذ مبادئ الإدارة العامة الجديدة، شهدت البلدان الصناعية تحوّلا عميقا لهياكلها الحكومية وتوزيع مقاعد السلطة. لكن بقي التحدّي في وجود العولمة لقدرة الدولة في التحكم في السياسات الاقتصادية الكلية التي سمحت سابقا بضمان العمالة الكاملة.

---

[84] - William ROY, Coût des transports collectifs urbains : L'organisation institutionnelle est-elle défaillante ?, Laboratoire d'Économie des Transports (LET) Université Lumière Lyon 2 – CNRS, 2005 pp 4-6.

[85] - Jean Leca, La démocratie à l'épreuve des pluralismes, Revue française de science politique, Année 1996, Volume 46, Numéro 2 p. 226 - 230

[86]- Donald J. Savoie, What is wrong with the new public management?, Canadian Public Administration, Volume 38, Issue 1 March 1995, Pages 112–121, p114-115.

[87] - Dreyfus Françoise, Servir l'état, un idéal encore moderne ? , Pouvoirs, 2/2006 (n° 117), p. 5-15.

[88]- د. نبيل مرزوق، دور آليات السوق وتدخل الدولة في اقتصاد السوق الاجتماعي، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، 2005/12، ص ص 6-7.

على المستوى الدولي، الشركات العابرة للحدود تميل إلى فرض نفسها على الدول الضعيفة، في حين وفي بلدهم الأصلي، فإنها تتبنى علاقة تعاونية (Strange, 1996).[89] ومع تحرير التجارة والاستثمارات والمنافسة الدولية المتزايدة، الشركات تحتاج إلى دعم من دولهم التي تضمن لهم أفضل الظروف للتطور التكنولوجي والاقتصادي (Petrella, 1989).[90] والنتيجة هي تحالف جديد بين الشركات والدول الذي يؤدي إلى خلل الحل الوسطي "الرأسمال-العمل" (le compromis fordiste capital-travail) ووضع الدولة في خدمة الاقتصاد على حساب السياسة والتماسك الاجتماعي. كما أن التأثير المتزايد للمؤسسات الدولية (البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية، الاتحاد الأوروبي) على الدول ساهم على تمثيل الدور الأساسي لهذه الدول في تسيير السياسات الوطنية.[92] هذا التماثل لدور الدول ناجم أيضا عن كل من الضغوط الداخلية والخارجية، ويدعو إلى تقديم تطوّره على حساب قوى السوق، بحيث أن المجال العام يخضع للحياة الاقتصادية. هذا التفكيك للدولة أبرز الشركة كلاعب رئيسي في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. في هذه الظروف، قيّدت بشدة وظائف الحماية الاجتماعية للدولة، والتي تركت قضايا جديدة مثل الاقتصاد الاجتماعي أو عدم ثبات التوظيف.[93]

وقد أدّى انسحاب الدولة إلى إضعاف القيم الديمقراطية إلى حدّ أن الدولة أصبحت تلعب دور أقل فأقل في تمثيل الشعب، ممّا تسبّب في الوقت نفسه في مطالبات مشاركة المجتمع المدني (النقابي أو المجتمعي) (Mappa, 2003).[94] وكهذا، لوحظ ظهور الحركات المدنية التي تحدّ قدرة السياسة على التعامل مع جميع المشاكل، وتنتقد الخبرات العلمية التي عقدت من طرف الإدارات وتؤكّد على ظهور قضايا جديدة (البيئة، الاقصاء...الخ). ولا يمكن معالجتها بواسطة سياسات القطاع الحكومي. وفي هذا السياق، فإن مسألة الحكامة للمجتمعات الحديثة ترجع إلى جدول الأعمال وتستخدم الحكامة من أجل وصف مجموعة من التحوّلات التي تواجهها الدولة الحديثة. والحكامة تقدّم كذلك تقاسم السلطة من طرف الدولة، وحاجة هذه الأخيرة للعمل في شراكة مع مختلف أصحاب المصالح كالأسلوب الصحيح للخروج من أزمة عدم قدرة الحكامة (gouvernabilité) التي تسبّبها هذه التغيرات الهامة في إطار السياق على الصعيدين الوطني والدولي.[95]

وبالتالي، يتمّ استخدام مفهوم الحكامة لوصف أساليب التنسيق الاجتماعي المتعلقة بالجهات الحكومية إلى الجهات الفاعلة غير الحكومية التابعة لشركة (وطنية أو دولية) والمجتمع المدني (جمعيات، منظمات غير

---

[89] - Chavagneux. Susan Strange. The Retreat of the State : the Diffusion of Power in the World Economy. In: Politique étrangère, n°2 - 1997 - 62eannée. pp. 387-392;

[90] - كما وضحه (Petrella, 1989)، الشركات تنتظر من حكوماتها الوطنية أربعة أنواع من الدعم والخدمات: 1- دعم تكلفة البنية التحتية الأساسية مثل تمويل قاعدة البحوث الأساسية؛ 2- توفير الحوافز الضرورية اللاّزمة للاستثمار في البحث والتطوير؛ 3- امتياز الوصول إلى السوق الداخلي؛4- تقديم الدعم (التنظيمي، السياسي، الديبلوماسي...الخ) اللاّزم للعمل في الأسواق الدولية.

[91] - Petrella, R, 1989, La mondialisation de la technologie et de l'économie : une hypothèse', Futuribles, p. 135 et pp. 3-5.

[92] - إذا كانت هذه الدول هي وراء هذه المؤسسات الدولية، فهذه الأخيرة لا تعمل دائما كنموذج تمثيلي بحيث يمكننا أن نرى انفصالا بين الانتاج القانوني والحكومات الوطنية الأكثر إساءة من حيث التمثيل.

[93] - Ibid, p26.

[94] - Marchesin Philippe. Démocratie et développement. In: Tiers-Monde, tome 45, n°179, 2004. Varia. Démocratie et développement, pauvreté au Liban, emploi domestique en Afrique du Sud, boom du soja au Brésil... pp. 490-491;

[95] - Ibid, pp 492-493.

حكومية...الخ). هذا يعني أن حل المشاكل الاجتماعية لا يكون فقط من خلال المؤسسات السياسية، ولكن التنسيق بين عدّة جهات فاعلة بما في ذلك الحكومة (Pierre, 2000).[96] عمليات التفاعل تفضل أن تكون من الفوق بدلا من الحكومة التي تنطوي على استخدام السلطة، وهناك توزيع جديد للأدوار التي يتم فيها عرض الدولة الوطنية كشريك يساهم في صنع القرار، وكذلك جميع المشاركين الآخرين. وبالتالي، تأكيد مبدأ ترك [*وضع خزانة غرفة تمثل جميع المواطنين*] (Kazancigil, 2005).[97]

فانسحاب الدولة أصبح ينشط في شبكة مع مصالح مجموعات خاصة كشريك متفوق على غيرها. والجهات الفاعلة من جميع الأنواع والمؤسسات العاملة الزميلة تجمع مواردها، خبراتها، قدراتها ومشاريعها وتخلق ائتلاف عمل جديد قائم على المسؤولية المشتركة، ويمثل تحوّلا من عملية الحكومة من الأعلى إلى الأسفل لعملية تفاعلية.

انطلاقا من تحديد هذه المتغيرات، تمّ تعبئة الحكامة بطريقتين: أوّلا، كعملية دمقرطة سيرورة أنشطة الحكومة الفاتحة المجال للمبادرات الاجتماعية. وثانيا، كإعادة تقييم دور الفاعلين الاقتصاديين وإعادة تحديد تدخل الدولة في جميع الحالات. وبصفة عامة، الحكامة تنطوي على إعادة تعريف العلاقة بين الدولة والمجتمع.

5-3- الحكامة والمشاركة:

إن الحكامة تعني بوضوح مشاركة المجتمع المدني في صنع القرار وتوفّر دور متواضع للدولة التي تترك مركز النشاط العام لوضع نفسها في نفس مستوى الفاعلين الآخرين. ونموذج الحكامة تغدّى على نطاق واسع على أفكار التحليل الاستراتيجي للمنظمات التي تقترح إصلاح عملية صنع القرار. وانطلاقا من هذا النموذج، اقترح (Crozier):[*جلب هذا النظام الذي سينتج مشاريع القرارات، تلك العناصر الرئيسية للإجماع التي يمكن أن تحقّق النجاح، بدلا من العمل على نموذج عقلاني في البداية وتحقّق فيما بعد. يجب أن يكون لديك الصبر للعمل لفترة طويلة مع المهتمّين من خلال التحليلات الجادّة للنظام حتّى يظهر الحل (.....) لهذه العمليات فمن الضروري أن تكون قادرا على الاستماع بجدّية لجميع الأشخاص المرخّص لهم في العلاقة التي لا يمكن تشويهها من طرف وساطة اللعبة السياسية*](Crozier, 1997).[98]

فالتكيّف مع الإدارة الهرمية يشكّل نقد لنظرية الهيمنة ل « Weber » التي تبرّر الدولة الحديثة والبيروقراطية، وتكرّس الممثّل الفاعل باعتبار أن لديه قدرات الاختيار والعمل على الرغم من النظام المفترض للهياكل والنظم، مع العمل كمحرك للتغيير والتفاعل كآلية تفسيرية. فالأصناف المختلفة من الجهات الفاعلة المعنية ليس لديهم القدرة على العمل دون تنظيم، وبمجرّد تنظيمهم، سيكون التعاون والتنسيق بصفة حاسمة (Balme et Brouard,

[96] - Pierre, Jon. 2000, Introduction: Understanding Governance , Dans Jon Pierre, dir. Debating Governance. Oxford : Oxford University Press, p 3.

[97] -Kazancigil, 2005, La gouvernance et la souveraineté de l'État, op, cite, p 60.

[98] - Traduction de Hicham Saoud et al, La contribution de l'analyse sociologique de Michel Crozier au management public, Document préparé dans le cadre du séminaire RECEMAP – IAE Lyon 2 & 3 juin 2005, Universite de Versailles Saintquentin-En-Yvelines, p 4.

(2005.[99] هذا الاقتراح يتماشى مع اقتراح (Crozier)، الدولة المتواضعة التي تكون فعالة أكثر يجب أن تكون قادرة على تزويد المجتمع بالخدمات الضرورية، بحيث أن الدولة هي مساعدة حقا من خلال الحكم الراشد (Crozier, 1986). هذا التكوين، يوفّر نهج تنظيمي للدولة وله انعكاسات كبيرة على عدّة نقاط.[100]

فإعادة نمذجة دور الدولة المشجع من قبل الحكم الراشد، من المفترض أن يلبّي شرطين: زيادة الكفاءة والبحث عن بديل للتنسيق الاجتماعي السلطوي، الذي يستجيب بشكل أفضل للتعقيد الاجتماعي، وقد أدّى الجواب على الشطر الأوّل إلى ادخال المنهج الإداري في الإدارة العامة وينص على أن عمليات جيّدة تؤدّي إلى سياسات جيّدة، وهو النهج الذي يركّز على أدوات حل المشاكل على حساب نقاش حول الغرض من العمل العام (Mueller, 2000).[101]

إعادة التشكيك في دور الدولة يرقى إلى انخفاض السياسة التي كانت مسؤولة عن تحديد الأهداف الجماعية الكبيرة، والغرض من هذه السياسة إذن هو تلخيص في رصد قواعد اللعبة التي يفترض أنها قبلت الاجماع، وتصبح السلطة في ظل هذه الظروف مسألة تقنية. وبالتالي، لم تعد ترتبط شرعية الدولة مع التمثيل، ولكن بالنظر لكفاءة أفضل من العمل العام. وكذلك، كجزء من الإدارة العامة الجديدة والحكم الرّاشد، هو حكامة الفرد الذي يقرّر في الأول، ويجب على الدولة أن تحترم التنمية الشخصية، في حين أن الفرد يعتمد الأهداف الجماعية عن طريق البحث عن هدفه ورغبته في التفاعل مع الآخرين.

وبالإضافة إلى جانب السعي لتحقيق الكفاءة، الحكامة كواجب ثاني يبحث عن وسيلة بديلة للتنسيق الاجتماعي. وفي إطار الإدارة العامة الجديدة، المصلحة العامة هي توفير الخدمات العامة بأكبر قدر من الكفاءة للمستهلكين المستخدمين. والمواطنون يعتبرون ليس فقط كدافعي الضرائب، ولكن مستهلكين لديهم الفرصة ليختاروا بحرية الخدمات الذين يرغبونها والتي توجد في سوق تنافسية ويمارسون إرادتهم الحرة. وبالتالي، إنشاء هذه السوق ينطوي على الاعتماد على القطاع الخاص كمقدّم للخدمات العامة (Pierre, 1995).[102] هذه التغيرات لها تأثير كبير ومهم على المستوى السياسي لأنها تؤثر على تعريف المواطنة وتهميش المواطنين غير القادرين على استخدام وضعهم كأنهم مستهلكين. مع الحكم الرّاشد، المشاركة تتجاوز اختيار الخدمات وتهتم أيضا بالمشاركة المبكرة للأفراد في إعداد القرارات لتحسين التكيف مع الخصائص القطاعية والمحلية. والجمع بين الجهات الفاعلة في المجتمع وفقا لمبدأ التبعية يهدف إلى تلبية الاحتياجات الحقيقية للسكان المستهدفين. ومع النهج التشاركي، الحكامة جاءت لتقدم اعتراف لحدود الاستراتيجيات الموحّدة للبيروقراطية المركزية، واستراتيجيات الشراكة تشرك القطاع التطوعي وتقدّم

[99] - Balme Richard, Brouard Sylvain, Les conséquences des choix politiques : choix rationnel et action publique , Revue française de science politique, 1/2005 (Vol. 55), p. 36-37.
[100] - Saoud et al, op. cite. pp 2-3.
[101] - Muller, P. (2000), L'Analyse cognitive des politiques publiques : vers une sociologie politique de l'action publique », Revue française de science politique, 50 (2), p. 189-207.
[102] - Pierre, Jon. 2000, op. cite, p 5-6.

التزاما متجدّدا للتدخل الحكومي لبدائل التنمية الاجتماعية الاقتصادية، وعن طريق نقل جزء من السلطة للمجتمعات المحلية. فالحكامة تعتزم تعزيز الديمقراطية.[103]

النهج التشاركي يوفّر مع ذلك قراءة تنظيمية للمجتمع الذي يحدّ من مشاركة الأفراد غير المنتظمين في تقييد المجموعات المنظمة، سواء الشركات أو المنظمات المجتمعية أو النقابية (Taoufik, 1998).[104] وهذا النهج يتجاهل إذن جزء كبير من السكان ويطرح مشكل تمثيل المنظمات المشاركة، وبالتالي شرعية القرارات المتخذة من عمليات التفاوض الناجمة عن المشاركة.

فمسألة الشرعية هي أمر حاسم لدرجة أن تعريف القواعد بأنها لا تستند على التمثيل الذي تتمتع به الدولة، ولكن على مشاركة الأحزاب المعنية بمشكلة معينة. هذا النهج للمشاركة يشير مرة أخرى إلى الأصل الإداري لمفهوم الحكامة بسبب التشابه المحقق مع حوكمة الشركات.[105] مع اشراك أصحاب المصلحة (الفاعلين المعنيين)، تؤدّي المشاركة إلى تحول منتديات صنع القرار العام إلى منظمات غير منتخبة وتغيير الطابع العام للقرارات التي هي خلافا لذلك معفية من الرقابة الديمقراطية (Lajoie, 1999).[106] [*عن طريق تحريك منتدى صنع القرار العام نحو الهيئات غير المنتخبة (.....) وتكاثر مراكز القرار السياسي خارج الدولة المزاحة عن المركز، فالمقصود هو بناء هياكل جديدة للسلطة ومن المحتمل أن تكون أكثر مرونة وأقرب إلى المواطنين، مكيفة بشكل أفضل خاصة بالنسبة للعولمة*][107].(Lajoie, 1999)

فأولا، تعريف الحكامة كتقنية للتنظيم الاجتماعي، سوف تكون في المرحلة الثانية كأداة للرد على تنوع المصالح. هذه الإضافة يبرّرها عجز الشرعية المؤثر في الصياغة الأولى للحكامة، التي كانت تقتصر على انسحاب الدولة لصالح السوق (Duchastel, 2004).[108] ومع ذلك، التفسير يعطي المشاركة التي تحدّ من الامكانيات كناقل للتحول المؤسساتي. لذلك، يتمّ عرض الأفراد بأنهم يشعرون بالقلق فقط على مصالحهم الخاصة، وهذا ما يترك مرّة أخرى المجال إلى اليد الخفية لضمان التنسيق. وبهذه الطريقة، حيث أن الإدارة العامة الجديدة ، والحكامة، وعلى الرغم من نهجها التشاركي، تشيران إلى السوق كأسلوب التنظيم والتنسيق الاجتماعي. وعلى الرغم من قصوره، هذا هو النموذج الذي سوف يتمّ تنفيذه في جميع أنحاء العالم.[109]

---

[103] - Ousmane Sy et al, La Participation Citoyenne, Un Des Enjeux De La Democratie Au Rwanda, Institut de Recherche et de Dialogue pour la Paix, Rwanda, Octobre 2010, pp 10-19.

[104]- Taoufik Souami, participer à la gouvernance ?, Les Annales De La Recherche Urbaine N° 80-81, GOUVERNANCES, article paru dans le Numéro 80/81 Décembre 1998, pp 163-164.

[105]– تمّ تطوير حوكمة الشركات لضمان الشفافية والمساءلة للمديرين ومشاركة المساهمين في اتخاذ القرارات الإدارية.

[106] - Lajoie, A, 1999, Gouvernance et société civile, dans D. M. Hayne (dir. Ed.), La gouvernance au 21ème siècle, Acte d'un colloque tenu sous les auspices de la Société Royale du Canada, London : University of Toronto Press, pp 143-159.

[107] - Traduction de Lajoie, A (1999), Op. cite, p 145-146.

[108] - Duchastel, J. 2004, Du gouvernement à la gouvernance, dans R. Canet et J. Duchastel (dir.). La régulation néolibérale. Crise ou ajustement ? Montréal : Athéna Éditions, pp, 20-21.

[109] - Chevallier Jacques, La gouvernance, un nouveau paradigme étatique ?, Revue française d'administration publique, 1/2003 (no105-106), p. 214-216.

6- الاستخدام التوجيهي للحكم الراشد:

6-1- إعادة دور الدولة:

منذ آدم سميت، قضايا النمو والتنمية توجد في قلب أفكار الاقتصاديين، غير أن اقتصاديات التنمية تكوّن كفرع معين من الاقتصاد إلاّ بعد الحرب العالمية الثانية، في الوقت الذي تأسس فيه النظام الاقتصادي العالمي الجديد مع هيمنة واضحة للو،م،أ التي سيطرت وراقبت صندوق النقد الدولي، البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمعروف حاليا بالبنك الدولي. وهي أيضا كانت مسؤولة عن إعادة الاعمار في أوربا واستقلال العديد من الدول في أفريقيا وآسيا، وهذا ما أدّى إلى ظهور العالم الثالث والذي يفسر الاهتمام بدراسة اقتصاديات التنمية.

خلال السنوات 50 الماضية، مختلف النظريات هيمنت على الفكر التنموي. ففي السنوات من 1950-1970، وهي الفترة التي تميزت بتطور النظريات الاقتصادية للتنمية التي ولّدت سياسات التنمية كانت موجهة عمليّا إلى دول الجنوب، وسنوات 1950، 1960، 1970 كانت موجهة إلى تدخل الدولة والتصنيع عن طريق إحلال الواردات. ثم بعد خيبة الأمل التي سببها تغيير أنظمة الاقتصاد المخطط، تلتها نظريات نمو أخرى كعصر التكييف الهيكلي (PAS) الذي أخذ مرحلة سنوات الثمانينات، وهذا ما أدى بنجاح إلى مقاربات مختلفة في التنمية .

النظريات الاقتصادية الأولى في التنمية تطوّرت في سنوات 50مّ، ودعت إلى نموذج يستند على مخطط مارشال « Marshall ». وبالتالي، التحويلات المالية الدولية الكبيرة لصالح دول العالم الثالث، والتدفقات الهائلة من رؤوس الأموال الأجنبية كانت ضرورية لبدء التحديث الصناعي المتسارع، وكان ينبغي لهذه الحقنات المالية أن تولد الانطلاق الكلي للمجتمع والحد من الفقر.

بالنسبة لمعظم الاقتصاديين الغربيين للتنمية ك (Nurkse et Lewis)، الدولة تلعب دور التخصيص الفعّال للاستثمارات في اقتصاد مفتوح، أمّا بالنسبة للمدرسة البدعية الأوروبية، أوصت بزيادة تدخل الدولة في القطاع الصناعي المحمي، وكانت الفكرة الأساسية هي أن دول العالم الثالث ينبغي لها أن تمنح الامتيازات للاستثمارات العمومية الإرادية لصالح القطاعات الصناعية التي تعتبر أكثر استراتيجية، أي كلّ هذا يمثل تنمية صناعية مخططة التي تدافع عنها هذه المدرسة.[110] ولكن وبسرعة كبيرة، الاستراتيجيات الأكثر تدخلا هي المستخدمة من طرف دول العالم الثالث، ويجب على النخبة الحاكمة لهذه الدول أن تقوم بالاستثمارات العامة الانتاجية لصالح القطاعات الصناعية الأكثر استراتيجية من حيث التأثير الاقتصادي، وهذا ما يسمى بصناعات التصنيع (Gerard de Bernis). وقد أدّى هذا النوع من التنمية إلى برامج بناء البنى التحتية والصناعات الثقيلة والتي من المفترض أن تؤدي إلى توليد قطاعات أخرى في الاقتصاد. ويمكن أن نستشهد المثال من سياسة التخطيط الجزائري الذي كان مستوحى من نظرية صناعة التصنيع أو في أمريكا اللاّتينية التي تبنت استراتيجيات بدائل الاستيراد.[111]

[110] - Albagli Claude, L'Etat, les agents économiques et les règles, Mondes en développement, 1/2005 (no 129), p. 50-52.

[111] - زوزي محمد، استراتيجية الصناعات المصنعة والصناعة الجزائرية، مجلة الباحث – / 2010،

وبصفة عامة، في الغالبية العظمى، المسارات المنتهجة من طرف اقتصاديات الجنوب منذ سنوات 1950م حكموا عليها بالفشل. ويرجع هذا الفشل للاستراتيجيات المختلفة في جزء كبير منه إلى الدور الرئيسي الذي تقوم به الدولة في عملية التحديث والتراكم الاقتصادي، ونضع جانبا مسألة الطبيعة الخاصة لهذه الدول، على غرار الموارد والقيود من حيث الشرعية السياسية والسياسة العامة. وخلاصة القول، وحول مناقشة التنمية الاقتصادية، كانت مسألة طبيعة الدولة منحازة وبشكل كبير منذ البداية عن طريق تحييد السلوك السياسي للنخبة الحكومية لصالح نظرية "اقتصادية" معيارية بحثة والدور التوجيهي للدولة في سياسة التنمية (Petiteville, 1998).[112]

في مطلع سنوات الستينات والسبعينات، نطاق التحليل الاقتصادي تطوّر ليقدم أطروحات ناقدة التي رفضت فرضية التطور الممكن للبلدان النامية دون مراجعة العلاقات الاقتصادية مع البلدان الصناعية، هي النظريات الشهيرة للتبعية الاقتصادية التي انتجت تشكل نموذج "المركز–المحيط" « centre-périphérie » الذي أسس في سنوات 1950م من طرف اللّجنة الاقتصادية لأمريكا اللاّتينية.(CEPAL) تحث تأثير (Paul Prebisch). هذا الأخير قد ساهم إلى حد كبير في تطوير التحليل المزدوج للاقتصاد العالمي إلى قطبين: المركز الرأسمالي ممثل في البلدان الصناعية، ومحيطها الذي يمثل دول العالم الثالث. وهذا المفكر أوصى هذه البلدان المحيطة بالمركز باعتماد صناعة محمية بموجب استراتيجيات احلال الواردات. وبحلول أواخر سنوات 1980م، نظريات التبعية نظمت العلاقة بين تطور المركز وتخلف المحيط استنادا إلى حجة التقسيم الدولي غير العادل. وقد أسند بعض الكتاب أمثال (Sunkel, 1993) فشل سياسات إحلال الواردات إلى دور الشركات متعدّدة الجنسيات في تدهور تبعية البلدان المحيطة.[113]

في هذه النظرية، السياسة فقدت توازنها بقوة مقارنة بالاقتصاد، ولم يكن لدى النخبة السياسية في البلدان النامية الحكامة الذاتية أو حرية تنفيذ السياسات الاقتصادية المطلوبة، أي تمّ اخلاء البعد السياسي في منطق العلاقات شمال–جنوب من خلال نظريات التبعية. ومع ذلك، فقد فقدت هذه النظريات مصداقيتها على الاقتصاد في أواخر سنوات 1970م وبداية سنوات 1980م، وخاصة مع انتقادات النظرية الكلاسيكية الجديدة. والعقدين الأولين من التنمية تميّزا بالفشل. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذه البلدان وجبت عليها أن تواجه أزمة مالية التي فاقمت الأوضاع الصعبة. وبالفعل، حجم الديون الخارجية وخدمة الديون غير المسددة لهذه البلدان قد تزايدت.[114]

6–2– برامج التعديل الهيكلي والحكم الراشد:

برامج التعديل والاستقرار أدخلت في أواخر سنوات 1980م وكانت موجهة أساسا للبلدان الأفريقية،[115] وتهدف هذه السياسات التي تركز على تعزيز العرض في الاقتصاديات الوطنية للحد من اختلال التوازن في ميزان المدفوعات من خلال تشجيع الصادرات. وكان من الضروري خلق ظروف تجذب الانتاج من خلال القضاء على

[112] - PETITEVILLE F, 1998, Trois figures mythiques de l'Etat dans la théorie du développement, Revue Internationale des Sciences Sociales, p. 120-121.

[113] - Alexis Saludjian, Strategie de developpement en Amerique Latine. L'insertion dans l'economie mondiale par la liberalisation et l'ouverture? Une vision critique de la CEPAL, ENSAYOS DE ECONOMÍA No. 32, 2008: 43-77, pp 48-53

[114] - Otando Gwenaëlle, Institutions, gouvernance et développement économique : problèmes, reformes et orientation de l'économie gabonaise , Marché et organisations, 2/2011 (N° 14), p. 132-134.

[115] – هذه البلدان اتخذت 162 برنامج للتعديل الهيكلي مقارنة ب 126 برنامج فيما يخص بقية البلدان.

التشوهات المستندة عموما إلى الدولة. وفي تقرير صادر عن البنك الدولي نشر في عام 1981 كان له تأثير كبير على صياغة هذه السياسات، فقد أشار إلى الدول والحكومات الأفريقية على أنها مسؤولة عن التشوهات الاقتصادية والاختلالات، حيث تقوم هذه الحكومات بالتخصيص العشوائي للموارد، سياسات نقدية وجبائية غير مسؤولة، عدم صيانة البنى التحتية...الخ.[116] بشكل عام، خلل السياسات الوطنية عُينت كونها أساس الأزمة التي ألزمت التعديل. وقد ركّزت التحليلات اللاّحقة على التنمية في أفريقيا على إشكالية البحث عن الربح الذي يميز هذه الإدارات والحكومات. تشوهات السوق مثل الاعانات أو الرقابة على الأسعار من طرف الحكومة التي تحمل الريع الذي يدفع المتعاملين إلى محاولة الاختلاس والسرقة (Sindzingre, 1998).[117] والاقتصاد ما قبل برامج التعديل الذي تهيمن عليه الدولة يعكس الخلل في الاقتصاد الذي يترجم من خلال سوء إدارة الاقتصاد. وانطلاقا من هذا التشخيص المستوحى بشكل كبير من قبل نظريات الاختيار العقلاني والسعي وراء المصلحة الفردية، الحلول المقترحة تضمنت تطبيق النظريات النيوكلاسيكية، وبالتالي تقلل الريع المحتمل وتقليل حصر السياسات من طرف مجموعات اجتماعية وشبكات المحسوبية، والتقليل من دور السياسة. وبالتالي، أدت التعديلات الهيكلية في تحرير الاقتصاديات الأفريقية والذي رافقه انخفاض كبير في حجم الحكومة وفي تغيير دورها على مستوى الإدارة الاقتصادية والخدمات الاجتماعية.[118]

في أواخر سنوات 1990، أدّى تشخيص أسباب فشل التعديل الهيكلي في أفريقيا بعد عشر سنوات من العمل إلى التشكيك في المؤسسات الوطنية التي اعتبرت ضعيفة وغير مناسبة لتنفيذ السياسات المطلوبة. إن "سوء الحكامة" « poor governance »[119] أدى إلى تخصيص غير فعّال للموارد، تدخل حكومي مفرط، الفساد والذي أدّى إلى الحد من تطور القطاع الخاص.[120] في سنة 1989، ألمح البنك الدولي إلى الحكامة عندما أشار إلى أن الصعوبات المتفشية في الدول الأفريقية هي مرتبطة بأزمة الحكامة (World Bank, 1989).[121] فقد ظهر المفهوم بشكل رسمي في سنة 1992 في تقرير الحكامة والتنمية الذي عرف الحكامة بالطريقة التي تمارس من خلالها السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للبلد من أجل التنمية (World Bank, 1992).[122]

في إطار الحكم الرّاشد، أوصى البنك بتوفير إطار سياسي ومؤسساتي ملائم وكان يقصد ب: 1- خلق إطار إداري وتنظيمي، 2- إعطاء مسؤولية أكبر للقطاع الخاص، 3- تقليل التدخل الحكومي المباشر في الاقتصاد

---

[116] - Banque Mondiale, Rapport sur le developpement dans le monde 1981, Ajustement national et international, Washington, D.C, Aout 1981, pp 74-112.

[117] - Sindzingre, Alice., 1998- Réseaux, organisations et marchés: exemple du Bénin in Autrepart n°6, pp 84-87.

[118] - Nadir Altinok, Tarik Lakhal. La Place de l'Etat en Afrique selon la Banque mondiale : De l'ajustement structurel `a l'ajustement social. Les limites d'une politique néo-libérale " amendée ". Les Documents de travail de l'IREDU 2007/3. 2007. <halshs-00133793>

[119]- سوء الحكامة هي ترجمة ل .poor governance

[120] - Benissad Hocine, L'ajustement structurel : l'expérience du Maghreb, Office des Publications Universitaires, 1999, p103.

[121] - Banque Mondiale (1989), L'Afrique subsaharienne : de la crise à une croissance durable : étude de prospective à long terme, Washington, D.C. : Banque mondiale , 1989, pp 23-24.

[122] - Gaoussou Diarra, Patrick Plane, La Banque mondiale et la genèse de la notion de bonne gouvernance , Mondes en développement 2012/2 (n°158), p. 52.

والتجارة، 4- تفويض مزيد من سلطة الحكومة المركزية إلى المستويات المحلية للحكومات (Osmont, 1998).[123] كذلك، الحكم الراشد له هدف تحسين تقديم الخدمات العامة، زيادة الشفافية في صنع القرار ومشاركة المواطنين. وبعد برامج التعديل، رؤية البنك إلى التنمية استوحت مفاهيم اقتصادية أخرى حيث منحت القيمة للمؤسسات. فالحكم الراشد أكد على أهمية هذه الأخيرة وهي المؤسسات التي تضمن الوظائف السيادية للدولة (Campbell, 1997).[124] كذلك، يجب على الحكومات أن تقتصر على توفير نوعين من السلع العامة: القواعد لتحسين سير عمل السوق، والتدخلات لتصحيح أوجه القصور في ذلك. فالدولة إذن لديها وظائف خلق القانون والنظام لضمان احترام حقوق الملكية، وبالتالي تجنب ارتفاع تكاليف المعاملات. وتتمثل المعاملات هنا من خلال إعداد واحترام العقود المرافقة التي يمكن أن تهدد النشاط الاقتصادي (World Bank, 1992).[125] إن تصحيح اخفاقات السوق هو أكثر صعوبة، لأنه وفقا للبنك، كان تدخل الدولة في سنوات 1970 مصدر الفشل في السياسات، الأمر الذي جعل الاستثمارات غير منتجة، إذن لا ينبغي أن تكون التدخلات المستقبلية مبررة إلاّ من خلال دعم النشاط الاقتصادي. كذلك،[*يجب على الدولة أن تلعب دورا رئيسيا في توفير الخدمات مثل التعليم، الصحة، البنية التحتية الأساسية، وخاصة عندما يتم توجيه مثل هذه الخدمات إلى الفقراء ولا تأتي من جانب القطاع الخاص*] (World Bank, 1992).[126]

والاستثمارات في البنى التحتية الاجتماعية تهدف إلى توفير إطار ملائم للنشاط الاقتصادي، تمويل هذه التدخلات بدوره يتطلب إيرادات التي تأتي من الضرائب. وهذا النظام يتطلب نظام المساءلة في الحكامة والحكومة باتجاه المحكومين (Campbell, 1997).[127] من هذه الحجج الموضوعية، الحكم الراشد إلى جانب الإدارة السليمة للتنمية، ينطويان على اصلاح القطاع العام، قواعد معروفة، مساءلة، المعلومات والشفافية...الخ. والنموذج العملي الذي نتج عن هذا المفهوم يؤدي إلى اصلاحات عميقة على المستويين الوطني والمحلي إلى الحد الذي ينبغي للاّمركزية أن تتأسس. كما أن الخوصصة ومشاركة الجهات الفاعلة تعمل على توفير السلع والخدمات وأن تساهم في وضع بيئة مواتية للنشاط الاقتصادي. هذه الاصلاحات المؤسساتية تعزّز الاصلاحات الاقتصادية الكلية التي تدخل في سياق التعديل الهيكلي (Osmont, 1998).[128] لكن، مع مرور الوقت، التأثيرات السلبية لبرامج التعديل الهيكلي على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للبلدان أجبر مؤسسات بريتن وودز إلى إحداث نقلة نوعية من خلال تحديد تحليلاتهم وممارساتهم. واستراتيجيات مكافحة الفقر كونت نهاية لهذا البرنامج، وبالتالي هناك تركيز على أنشطة البنك

[123] - Annick Osmont, La gouvernance : un concept mou une politique ferme ", Communication donnée à la 9ième Assemblée générale du Conseil pour le développement de recherche en sciences sociales en Afrique, sous le thème Globalisation et sciences sociales en Afrique, Dakar, Sénégal, 14-18 décembre 1998, p 22-23.

[124] - Campbell, B, 1997, Quelques enjeux conceptuels, idéologiques et politiques autour de la notion de gouvernance », dans Bonne Gouvernance et Développement : Actes du Symposium International, Institut africain pour la Démocratie, Dakar, pp. 70-72.

[125] - World Bank, Governance and Developement, The World Bank Washington, D.C, 1992, pp 32-34.

[126] - Ibid, pp 6-8.

[127] - Campbell, B. (1997), op. cite, p71.

[128] - Lydia Atrouche, L'efficacité dans l'aide publique au développement: La déclaration de Paris: Une aide efficace pour un Etat efficace , Mémoire Présenté Comme Exigence Partielle De La Maîtrise En Science Politique, Université du Québec à Montréal, 2012, pp 31-33.

في مكافحة الفقر. وفي أواخر سنوات 1990، أدخلت مبادئ جديدة لإعادة تشكيل أدوات السياسة والتدخل مع جهد استشاري من طرف الحكومات والمجتمعات المدنية في البلدان المعنية.[129]

6-3- الحكامة المحابية للفقراء:

بعد معالجة الأبعاد الاجتماعية لبرامج التعديل الهيكلي بين 1988-1992 التي تهدف إلى التخفيف من آثار الاصلاحات على الفئات الأكثر ضعفا على المدى القصير. فقد استمر البنك بفعالية أكثر في مكافحة الفقر، لذلك أطلق في عام 1999 بالاشتراك مع صندوق النقد الدولي مبادرة تتعلق بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون (PPTE). مع هذا البرنامج، يجب على البلدان المثقلة بالديون ذوي الدخل المنخفض والتي ترغب في الحصول على تخفيف من عبء هذه الديون أن تعد برامج مكافحة الفقر وتقديم وثيقة استراتيجية للحد من الفقر (DSRP).[130] هذه الوثائق تتضمن من بين أمور أخرى التشخيص على الفقر وتحديد استراتيجية لمكافحته. هذه الاستراتيجية تتضمن دائما سياسات اقتصادية كلية وهيكلية تدعم "النمو المحابي للفقراء" « croissance pro-pauvres » وتحسين الحكامة التي يجب أن تكون لصالح الفقراء.[131]

الجديد الأول في هذه السياسة يكمن في النهج التشاركي الذي يوفره. هذا النهج يريد الخروج من الممارسات السابقة التي أزاحت المسؤولية عن الدول في صياغة سياسات التنمية. ومسؤولية البلدان فيما يخص التنمية قد أكدت في عام 2001 على المستوى الدولي مع توافق Monterrey الخاص بتمويل التنمية والحديث عن ملكية محلية قوية ونهج واسع يشمل الأخذ بعين الاعتبار المؤسسات، الحكامة ومشاركة الجهات الفاعلة (Chavagneux, 2001).[132] فالحد من الفقر هو هدف البنك الدولي الذي جعل الحكم الراشد شرط مسبق، بل هو يناقش مسألة "مواطن فقير، إدارة سيئة" الذي يدعو إلى إعداد ومتابعة سياسات ذو طابع تشاركي (Cling et al, 2002).[133]

كذلك، ينظر إلى الفساد على أنه آفة لأنه يدفع تكاليف إلى الفقراء من خلال إضعاف حقوق الملكية وتعزيز الممارسات التمييزية في سوق العمل والائتمان. هذه التشوهات تؤدي إلى سوء تخصيص الموارد العامة، وبالتالي لا تذهب إلى الخدمات الأساسية التي تمس الفقراء. لهذه الأسباب، استراتيجيات مكافحة الفقر توصي على مستوى عالي باللاّمركزية وزيادة المشاركة لمساءلة أكثر.[134]

الجديد الآخر لهذه السياسة يكمن في حقيقة أن منح الاعانات على أساس الاتفاقات الاستراتيجية للحد من الفقر لا ينبغي أن يؤدّي إلى الشروط التقليدية الملزمة. بدلا من ذلك، فهي ترتبط مع عملية اختيار البلدان التي تقدم

---

[129] - Cling Jean-Pierre, Razafindrakoto Mireille, Roubaud François, La Banque mondiale et la lutte contre la pauvreté : tout changer pour que tout reste pareil ? " , Politique africaine, 3/2002 (N° 87), p. 167-168.

[130] - Les documents stratégiques de réduction de la pauvreté : Le DSRP décrit les politiques et les programmes macroéconomiques, structurels et sociaux qu'un pays mettra en œuvre pendant plusieurs années pour promouvoir la croissance et réduire la pauvreté ; il expose aussi les besoins de financement extérieur et les sources de financement connexes.

[131] - Ibid, pp 168-169.

[132] - Chavagneux Christian, Les enjeux politiques d'un slogan , Politique africaine, 2/2001 (N° 82), p. 161-168.

[133] - Jean-Pierre Cling Mireille Razafindrakoto François Roubaud, Les documents stratégiques de réduction de la pauvreté : un renouveau de l'aide au développement ?, Cahier du GEMDEV n°30 – Quel développement durable pour les pays en développement ? DIAL (Développement et Insertion internationale), 2002, pp 25-26.

[134] - Dani Rodrik, Croissance ou lutte contre la pauvreté Un débat futile, Finances & Développement / Décembre 2000, IMF, pp 9-10.

سياسات مقبولة تستند على النتائج المحققة مقارنة مع الأهداف التي عادة ما تكون ثابتة في البلدان (Chavagneux, 2001).[135] كما أن اتفاقات الاستراتيجية للحد من الفقر يجب أن تكون المنتوج الناتج عن توافق الجهات الفاعلة حول استراتيجيات التنمية. حاليا، البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لديهم الحق في الاطلاع وإبداء الرأي على الاصلاحات المقترحة في هذه الاتفاقيات حيث يتم اصدار التصريح تحت موافقتهم. هذا التدخل ربما يشوه عملية الملكية والتخصيص إلى الحد الذي يسبب أسبقية اقتراحات الجهات المانحة بشأن الاستراتيجيات المقترحة من قبل الجهات الفاعلة الوطنية. كما أن القيود المرتبطة بالبعد التشاركي تشير إلى أن هذه السياسات الجديدة هي ليست خارج سياسات التعديل الهيكلي السابقة (Campbell, 2005).[136] بشكل عام، تعزيز المشاركة سواء كان له مبرر أو دافع على المستوى المنطقي، اصطدم في الممارسة بسياسات واجراءات التنفيذ التي تحد من النطاق من حيث استقلالية الجهات الفاعلة الوطنية. في هذه الظروف، مفهوم الحكم الراشد حيث التعاليم والتوصيات بقيت ثابتة عمليا منذ سنوات 1990، هو يدفع الآثار السياسية الكبيرة على مستوى اختيار نماذج التنمية من طرف الجهات الشرعية وعلى أساليب التنسيق الاجتماعي.

6-4- الآثار الاجتماعية والسياسية للحكم الراشد:

بعد عقد من اللّبرالية الاقتصادية التي تنطوي على الانسحاب النظامي للدولة من النشاط الاقتصادي، نهج الحكم الراشد اعترف بأهمية المؤسسات في السعي لتحقيق التنمية الاقتصادية. إلاّ أنه يوفر تصور توظيفي لمؤسسات الدولة التي تهمل تأثير اختيار الأشكال المؤسساتية على أساليب التغير الاجتماعي (نماذج التنمية) وعلى شروط الحفاظ على النظام الاجتماعي (التنظيم).

6-4-1. النتائج المترتبة على إعادة تحديد دور الدولة:

تهدف سياسات التنمية إلى إصلاح الدولة التي تؤدي إلى إعادة تصور العلاقات بين "الدولة-المجتمع-السوق" « Etat-société-marché » (Campbell, 2006).[137] لكن، الحكم الراشد يعني إعادة تعريف الدولة والدور الذي نرغب أنها تمثله في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ففي النظريات الاقتصادية للتنمية، اعتبرت الدولة في البداية أن لديها القدرة على انتاج التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال التحديث الصناعي المتسارع (Petiteville, 1998).[138]

مع نظريات الانطلاق الاقتصادي، تدخل الدولة كان بدافع النمو الصناعي المخطط (Hétérodoxes Européens)، الملكية والأرباح الناتجة عن الفائض الاقتصادي المحتمل والذي يمثل الموارد الطبيعية (الماركسية الجديدة)، أو إعادة توزيع ثمار النمو الاقتصادي من أجل تنمية اجتماعية عادلة (الاجتماعيون الديمقراطيون). هذه

[135] - Chavagneux Christian, op. cite, p26.
[136] - Campbell B, Bonne gouvernance, réformes institutionnelles et stratégies de réduction de pauvreté : sur quel agenda de développement ?, Présentation au colloque « Gouvernance pour le développement au 21eme siècle : Vue d'Afrique et Amérique Latine », 2-3 décembre 2005, pp 18-21.
[137] - Bonnie Campbell et Djifa Ahado, La gouvernance : entre l'Etat et le marché, qui gouverne l'ordre social ?, Les Cahiers De La Chaire C.-A. Poissant Collection Recherche NO 2006-01, Université du Québec à Montréal (UQAM), pp 1-6.
[138] - Petiteville, op. cite, p 125.

الحجج لصالح الدولة التنموية تنطوي على قدر كبير من القيادة لتشكيل جدول الأعمال السياسية والإدارية واختيار وتنفيذ السياسات (Rousseau, 2005).[139]

فتدخلات الدولة في الاقتصاد تتصل بتنفيذ القوانين المتعلقة بالملكية الخاصة وتعزيزها عن طريق الحوافز الحكومية أو التنظيم من خلال القوانين، أنشطة المؤسسات، الوساطة بين المنازعات الاجتماعية، إعادة توزيع ثمار النشاط الاقتصادي، الانتاج المباشر للسلع والخدمات وتخطيط العملية الاقتصادية (Biersteker, 1990).[140] مع الحكم الراشد هناك تغيير في الدور الاقتصادي للدولة، فهو يعيد تدخلها في السوق. هذا التعريف الجديد لا يعني أن هذا الدور يمثل تدخل بسيط جدا، ولكن يأخذ أشكالا أكثر دقة. وقد لوحظ استمرار وظائف تعزيز النشاط الاقتصادي من خلال تدخلات محددة على غرار تخفيض قيمة العملة أو الحفاظ على سعر الصرف. ولكن وظائف أخرى تخضع للتحول والتوجيه. كذلك، التنظيم الاقتصادي يميل إلى أن يكون ذو توجيه جديد للاستثمار الخاص مع تفكيك اللوائح المقيدة (مثل التزام الشراكات بين القطاع الوطني والقطاع الأجنبي في سياق الاستثمار)، وكذلك تتأثر القدرة التنظيمية من خلال الحد من الإنفاق العام. بالإضافة إلى ذلك، تتركز وظيفة الوساطة (خاصة بين الرأسمال والعمل) على العمال في المناطق الحضرية في القطاع الرسمي. من جهة أخرى، تقتصر وظيفة إعادة التوزيع أيضا من خلال الحد من الإعانات، الرقابة على الأسعار وارتفاع أسعار الفائدة. وأخيرا، وظائف الانتاج أو التخطيط من جهتها هل هي مخفضة أو تمّ إزالتها بشكل عام.[141]

هذه الاصلاحات تحفّز أوجه القصور على مستوى الحماية الاجتماعية وعلى القدرة التنظيمية على وجه الخصوص. وعلى المستوى الاقتصادي، فإنها تقلل من قدرة الحكومات على تنفيذ بيئة (مع التنفيذ الصحيح للقوانين) في النشاط الاقتصادي، ممّا يؤدي إلى السير الجيد من السوق. لكن، السوق هي معروفة على أنها تتميز بالتشويه الذاتي إلى الحد أن لديها ميل عندما يترك لها المجال لخلق الاحتكارات التي تؤثر على مبدأ التنافسية الجوهرية. من ناحية أخرى، فإنها تميل إلى تسويق جميع السلع والخدمات بغض النظر عن التكاليف الاجتماعية. إذن، لا يمكن للسوق أن تساهم في إنشاء النظام الاجتماعي الاّ إذا تم تأطير ذلك من خلال سلسلة من القيود والقيود المفروضة من الخارج من طرف الدولة والمجتمع (Offe, 2000).[142] ومن جهة أخرى، لقد كان للإصلاحات نتائج لتحرير السوق من الحوافز، ولكن أيضا ارشادات تسمح للمجتمع من الاستفادة من أنشطتها. على المستوى الاجتماعي، هذه الاصلاحات قضت على مفهوم وممارسة الحماية الاجتماعية لتقديم المشاركة المحددة للتمكين الاقتصادي للأفراد كمعالجة الفوارق الاجتماعية. في ظل هذه الظروف، لا يتم النظر في العدالة الاجتماعية كهدف،

---

[139] - Isabelle Rousseau, Réforme de l'État et gouvernance dans les pays en voie de démocratisation, in La gouvernance Un concept et ses applications, Sous la direction de Guy Hermet, Ali Kazancigil, Jean-François Prud'homme, Recherches internationales, Édit Editions Karthala, 2005, pp 140-141.

[140] - Biersteker, T. J, 1990, Reducing the Role of the State in the Economy : A Conceptual Exploration of IMF and World Bank Prescriptions, International Studies Quaterly, vol XXXIIII, 1990, pp. 477-492.

[141] - Guy Hermet, Ali Kazancigil et Jean François Prud'homme. La gouvernance. Un concept et ses applications. Recherches internationales. Editions KARTHALA 2005 page 88.

[142] - Offe, C. 2000. Civil society and the social order : demarcating and combining market, state and community ; European Journal of Sociology, Vol. XLI, N 1, pp. 71-94.

ولكن بالأحرى كوسيلة لتحقيق واستقرار مشروع اقتصادي خاص: تحسين أداء وكفاءة القطاع الخاص (Campbell, 2005).[143] وأخيرا وعلى المستوى السياسي، أدت الاصلاحات إلى إعادة تعريف العلاقة بين الدولة والمجتمع. كذلك، الشرعية السياسية لم تعد تستند على التمثيل، ولكن على المشاركة مع استخدام مجتمع مدني يتميز بتحرره من قبضة الدولة وممارسة حريته. وبالتالي، الحكم الراشد يتعارض بين الدولة والمجتمع المدني مع عرض تعبئة هذا الأخير كوسيلة لضمان المساءلة من الحكومة.[144]

6-4-2. المشاركة والتعبير عن المشاريع الاجتماعية البديلة:

إن تعزيز المشاركة تهدف إلى تسهيل وصول الأفراد إلى اقتصاد السوق الحرة بمزيد من الكفاءة والمساءلة. والفكرة الصادرة عن الحكم الراشد والنمو المحابي للفقراء التي تشير إلى أن النمو يسبب آليا انخفاض الفقر هي منتقدة من طرف المؤسسات المالية الدولية. ولذلك، دعت هذه المؤسسات إلى ضرورة دعم سياسات النمو المواتية أكثر للفقراء، وهذا ينطوي على ديناميكية النمو التي تمكن هؤلاء الفقراء من المشاركة وتمكنهم من الاستفادة (Palier et Provest, 2006).[145] هذا النهج تم الإعلان عنه من خلال مفهوم التمكين (Empowerment) الذي حدده البنك الدولي ك:[*التوسع في الأصول وقدرات الفقراء للمشاركة في التفاوض مع النفوذ، المراقبة وتحديد المؤسسات التي تخضع للمساءلة التي تؤثر على حياتهم*] (World Bank, 2002).[146]

« the expansion of assets and capabilities of poor people to participate in, negotiate with, influence, control, and hold accountable institutions that affect their lives » .

هذا المفهوم يصف التوسع في الفرص خاصة الاقتصادية التي ينبغي للفقراء أن يصلوا إليها. وبالتالي، تطوير الأنشطة المذرة للدخل تصبح مؤشرا للتمكين (autonomisation). وكنموذج لهذا النهج، هو تعزيز فرص القروض الصغيرة في العديد من البلدان النامية منذ سنوات 1990الذي يعتبر رمزا لهذا الاتجاه ومنها الجزائر.

وما وراء الجوانب الاقتصادية، تشير المشاركة أيضا إلى القدرة التنظيمية المحلية بهدف تعزيز العمليات السياسية التشاركية. ومع ذلك، يبقى هذا البعد التشاركي صغيرا نسيبا بقدر ما يقتصر على التشاور والمبادرات التي يتخذها الفقراء. وفي سياق مكافحة الفقر، المشاركة تتعلق أكثر بفئة واحدة من السكان المستهدفين من خلال تشخيص الفقر، وهي ليست متاحة لجميع المواطنين، ولكن فقط بفئة معينة من الفقراء بخلاف غير الفقراء الذين يحتكرون الموارد الشحيحة للدولة (Doran, 2000).[147] إذن، يتم التعامل مع المواطن على أنه مستفيد والمشاركة تقتصر فقط

---

[143] - Campbell B, 2005, op. cite, p23.

[144] - Offe, C, 2000, op. cite, p80.

[145] - Palier, J. et Prevost, B. 2006. Le développement social. Nouveau discours et idéologie de la Banque Mondiale ». Communication présentée lors du Colloque État et régulation sociale. Comment penser 'la cohérence de l'intervention publique? 11-13 septembre 2006. Paris, 14 p.

[146] - World Bank. 2002. Empowerment and Poverty Reduction: a Sourcebook. Washington DC : The World Bank, p11.

[147] -Doran, M-C. 2000, Banque mondiale et participation : société civile en péril et restriction du champ politique dans une perspective latino-américaine » in Gouvernance, reconceptualisation du rôle de l'État et émergence de nouveaux cadres normatifs dans les domaines social, politique et environnemental,
Campbell et al (dir.), Actes de la journée d'étude de l'équipe CEDIM / FCAR. Montréal, UQAM 10 mars,p, 163.

على المستفيدين. وعلى هذا الأساس، المجموعات التي تريد استخدام المشاركة دون أن تكون جزءا من الفئة التي تمّ تحديدها أو التمتع بالعمليات التشاركية للتعبير عن المطالبات السياسية هم مؤهلين للعملاء السياسيين أو المصالح اللّوبية القوية والتي هي مصاحبة لمشاركة سيئة (Lautier, 2001).[148] كذلك تعطي الحكامة تعريف خاص لمفهوم المجتمع المدني ويحدد دوره في إعادة تحديد معايير المشاركة. هذا المفهوم للمشاركة يختلف عن المطالب السياسية التي ظهرت في سنوات 1970 مع سياسة الاحتياجات الأساسية.[149]

فالمشاركة تعادل التعبير عن الأفضليات والأولويات الفردية للخدمات العامة، وتطوير المبادرة الخاصة من طرف السكان تزيل أي فكرة للصراع أو السلطة التي كانت مرتبطة في الأصل مع هذا المفهوم وكذلك بمفهوم التمكين. لكن، هذا الفهم يختلف اختلافا جذريا عن ذلك المفهوم الذي كان سائدا في سنوات 1970 عندما كان مرتبطا مع توزيع الموارد والسلطة.[150]

ووفقا لهذا التعريف، المشاركة هي عملية يراقبها المشاركون التي تركز على تقرير المصير من خلال العمل الجماعي. ومع ذلك، وبالرجوع إلى الحكامة، فهي مشجعة كوسيلة لتوزيع التكاليف والفوائد المترتبة على التنمية وكذلك الحد من طلبات التمويل الحكومي وتعزيز المشاركة الشعبية لفرص أفضل لنجاح المشاريع التنموية المحددة مسبقا. وتعتبر هذه العملية التشاركية المشاركين كمستفيدين الذين تم دعوتهم للمشاركة في تحسين فعالية تدخلات التنمية.

أما حب وولع المشاركة يشجع المنظمات غير الحكومية والمنظمات الشعبية كي تكون وسائل للاختيار لهذه العملية الجديدة. فقد عرفت المنظمات غير حكومية منذ سنوات 1990 نمو هائل بفضل الأموال التي منحت لهم من قبل المنظمات الدولية. كذلك، قد كان من سمات هذا التوسع في المنظمات غير الحكومية (ONG) في هذه الفترة التي بدأت في سنوات 1970 هو صعود الاحتجاجات الأساسية ومكافحة الفقر. وفي وقت لاحق، الأزمة الاقتصادية في أواخر سنوات هذه الفترة والتدهور الذي اتبعها للخدمات الاجتماعية داخل الدولة شهد ظهور العديد من الجمعيات غير الربحية، جماعات رسمية وغير رسمية حول النشاط الاقتصادي من أجل تلبية الحاجيات الجماعية للأعضاء.[151] هذا النوع من التجمع قد تطوّر نتيجة تطبيق برامج التعديل الهيكلي (Abrahamsen, 2000).[152] وقد شجعت سياسة انسحاب الدولة هذا الاستخدام للمنظمات غير الحكومية كهياكل مستقلة وذلك بهدف متابعة أسباب إنسانية وعالمية. فهذه المنظمات هي مشهورة وصادقة وموضوعية، فهي تعتبر أن تكون أكثر ملاءمة من الدولة، بسبب عملياتها الملموسة صغيرة الحجم ولكن مصممة خصيصا لتلبية احتياجات السكان. ومع ذلك، فإن التنظيم في عالم المنظمات غير الحكومية هو غير متجانس تماما، وقد يشمل منظمات الحجم، الأصل وتنوع النفوذ. إلى جانب المنظمات الدولية المحافظة على العلاقات الوثيقة مع المؤسسات الدولية، فقد نجد المنظمات

[148] - Lautier Bruno, Sous la morale, la politique. La Banque mondiale et la lutte contre la pauvreté, Politique africaine, 2/2001 (N° 82), p. 169-176.
[149] - Michel Guénaire. Déclin et renaissance du pouvoir. Edition ledébat Gallimard 2002. Page 178
[150] - Barrillon, M. 2005. Faut il refuser le 'Progrès? Le mythe du progrès au regard de la 'critique sociale ; pp. 497-532 in Économies et Sociétés, Série F « Développement, croissance et progrès », No 43, 3/2005.
[151] - L'Afrique sub-saharienne : de la crise à une croissance durable, Washington, Banque mondiale, 1989 p 122.
[152] - Abrahamsen, R. 2000. Disciplining Democracy. Development Discourse and Good Governance in Africa. London: Zed Books, 168 p.

الوطنية الأقل تأثيرا (Moreau, 2006).[153] من جهة أخرى، أنشطة المنظمات غير حكومية أو منظمات المجتمع المدني يرافقها عادة ظهور مجتمع مدني متحضر والتمهيد للديمقراطية. من جهة أخرى، في الممارسة العملية، تعتبر المنظمات غير الحكومية عموما كممثل للمجتمع المدني، بينما على الشكل العام، فإنها لا تفي بشروط الشرعية أو الشروط التمثيلية وليس لديها موارد كافية لاستكمال مشاريع التنمية (Ribot, 2002).[154] وهي تلعب إذن دور مركزي افتراضي في غياب منظمات تمثيلية أخرى مع خطر اكتساب أموال الريع الناتج عن التنمية إلى درجة أن يتم تمويل هذه المنظمات من أموال المساعدات المخصصة للتنمية (Lautier, 2001).[155] وعلاوة على ذلك، هذا المجتمع المدني من المفترض أن يكون محرر من قمع الدولة ويضمن المساءلة من الطبقة الحاكمة ممّا يتيح الوصول إلى الديمقراطية، فهذه رؤية من المجتمع المدني الذي يريد أن يكون الوجود العادي للمنظمات غير الحكومية ضمان للديمقراطية. إلاّ أن ظهور المنظمات للدافع المشار إليه لا يعني بالضرورة تشكيل مجتمع مدني متطلع يتمتع بمجال للتعبير والمشاركة الفعالة واجراءات منصوص عليها مع أهداف سياسية. لكن، غالبية هذه الجمعيات والمنظمات لها أهداف أخرى كالحد من سلطة الدولة أو التأثير في سياساتها [156](Abrahamsen, 2000). ولذلك، فإن استخدام مصطلح المجتمع المدني في سياق الحكم الراشد يعمل بالأحرى على إخفاء الفقر إلى حد المبادرات التي أسستها الفئات الفقيرة لصالحها والتي هي في قبضة المجتمع المدني.

بشكل عام، قد تمّ تكييف مفهوم المجتمع المدني لإعادة تكوين النظام التشاركي وإعادة تعريف العلاقة بين الدولة والمجتمع. في ظل هذه الظروف، المشاركة في إطار استراتيجيات التنمية تتجنب الصراعات المحتملة المرتبطة بتوسع المشاركين في صنع القرار أو ظهور منظمات ذات طابع احتجاجي (Palier et Prevost, 2006).[157] فالمشاركة تشجع إذن صورة توافقية من الديمقراطية التشاركية التي من الممكن أن تتحقق بدون عملية إعادة توزيع السلطة، كما عبّر عن ذلك (Lautier, 2002): [*وجب على الفقراء اتخاذ السلطة، ولكن إلى أي شخص؟*].[158] من ناحية أخرى، نتجنّب قضية الصراعات، هذا النهج يفترض أنّ الاصلاحات الاقتصادية والمؤسساتية ستؤدّي إلى استقرار سياسي أكبر. وفي الحالة العكسية، إذا كان هناك صراع، وعلى وجه الخصوص في أسلوب هذا النهج في وضع القرارات والتنازلات الصادرة بموجبه، سيؤدي إلى التجديد المؤسساتي وإعادة تعريف النظام الاجتماعي (Saldomando, 2001).[159] في هذا السياق الذي أنشأه الحكم الراشد، التنمية ترتبط بالنمو الاقتصادي من خلال التحرير والتبادلات بحيث يتم تقليل النظام الاجتماعي من حيث خلق بيئة مواتية للنشاط الاقتصادي. وفي ظل هذه الظروف، إمكانية التقييم عن قيم بديلة للمواطنين تلقى عائقا كبيرا لأنه يجب أن يبقى ضمن حدود معرّفة مسبقا.

---

153 - Sophie Moreau, Des associations des villes aux associations des champs en pays betsileo, Études rurales, 178 | 2006, 60-91.

154 - Ribot, J. 2002. African decentralization. Local actors, power and accountability ; UNRISD Democracy, Govemance and Human Rights Program Paper No 8, p89.

155 - - Lautier Bruno, op. cite. p174.

156 - Abrahamsen, R. 2000, op. cite, p170

157 - Palier, J. et Prevost, B. 2006, op. cite, p14.

158 - Lautier, B. 2002. Pourquoi faut-il aider les pauvres? Une étude critique du discours de la Banque Mondiale sur la pauvreté ; Revue Tiers Monde, Vol 43, No 169, p 138.

159 -Saldomando, A. 2001. Quelques interrogations sur la gouvernance in Les non-dits de la bonne gouvernance, Haut Conseil de la coopération internationale, Paris: Kartha1a, pp. 102-105 (https://books.google.dz)

وانسحاب الدولة الذي يفضله الحكم الراشد يحرّر المساحة المستخدمة لتشجيع عودة السوق(Lajoie, 1999).[160] إن تفوق هذا النموذج المؤسساتي يواجه قيود على قدرته على القيادة وفقا لمبادئ عمله والنظام الاجتماعي العادل والمقبول على نطاق واسع.

باختصار، تم تقديم وتنفيذ برنامج الحكم الراشد كبرنامج للإصلاحات المؤسساتية التي تهدف إلى تعزيز نجاح سياسات التنمية الاقتصادية. ونموذج الحكم الراشد لديه هدف لإخضاع الجهات الفاعلة السياسية والاجتماعية تحت الجهات الفاعلة الاقتصادية. والاصلاحات التي تم تنفيذها تقيّد الفسحة الوطنية ليس فقط من حيث الخيارات السياسية، ولكن أيضا تقيد نماذج التنظيم الاجتماعي.

فالنهج المعدّل من طرف الحكم الراشد يعتبر البلدان بأنها مجرد أوعية للأنشطة الاقتصادية حيث أنها يمكن أن تطبق قواعد مرسومة خارجيا (Baron, 2003).[161] في هذه الطريقة، أشكال التنظيم الاجتماعي الناتجة عن النموذج الموصي به يمنع البناء الوطني لنماذج التنمية التي تزعم أنها تسمح للسوق بتحديد نوع النشاط الاقتصادي الذي يتعين الاضطلاع به. وبهذه الطريقة، الخيارات المحددة لكلّ شعب أو إقليم لها فرصة ضئيلة أن تجد نفسها مدمجة في استراتيجيات التنمية الاقتصادية وذلك بسبب تهميش المؤسسات والآليات التي من شأنها أن تسمح بهذا التكامل. من ناحية أخرى، وبمجرد إنشاء استراتيجية تنموية، الترتيبات التنظيمية التي تسمح بالتوزيع العادل للتكاليف والفوائد تظل محدودة نظرا لضعف الدولة وضعف قدرات منظمات المجتمع المحلي. هذه القضايا تساعد على فهم أفضل لزيادة التعدين في البلدان الأفريقية. واحدة من الأنشطة الصناعية الأكثر ضررا بيئيا والمفككة اجتماعيا منذ سنوات 1990، كما أن هذه القضايا تسلط الضوء على الصعوبات في تنظيم القطاع للمساهمة في التنمية الاقتصادية على المستوى الوطني.[162]

7- الحكم الرّاشد كضرورة للإصلاح المؤسساتي:

إن التشكيك في دور الدولة منذ سنوات 1970 في البلدان الصناعية سمح للتيار النيوليبرالي بالدعوة إلى هيمنة تنسيق وتنظيم السوق. وحتى إذا كان مفهوم المشاركة هو يهدف فقط لإخفاء الشرعية على العملية التي تعتمد أكثر على السوق، وبالتالي يطرح من عملية الديمقراطية. هذا التجديد لمفهوم الحكامة قد احتكر لمدة طويلة على معنى المصطلح. وبشكل معمّم، فقضيته الأساسية أدت إلى ظهوره على النحو المحدد في جزئه الوصفي، أي ما وراء المشروع الايديولوجي الواقعي هو مفهوم الحكامة الذي من الممكن أن يشكل إشكالية الحكومة (الحكومة هنا تعني القيادة) وهي العلاقة بين الناس فيما بينهم وبين الحاجة للتجديد المؤسساتي، حيث أن العولمة قد تتحدى الطرق القديمة للحكامة [163](Bourque, 2000 ; Allemand, 2005 ; Billaudot, 2006).[164] لكن، تهدف الحكامة إلى

---

160 - Lajoie, A. 1999, Gouvernance et société civile, op. cite, p149.

161 - Catherine Baron, La gouvernance : débats autour d'un concept polysémique , Droit et société 2003/2 (n°54), p. 346.

162 - Ibid, pp 337-338

163 - Bernard Billaudot. Une vision institutionnaliste-historique de l'Etat social. Colloque international "Etat et régulation sociale : comment penser la cohérence de l'intervention publique ?, Centre d'économie de la Sorbonne, Matisse, Institut national d'histoire de l'art, Sep 2006,

الأخذ بعين الاعتبار أساليب التنسيق التي تجمع بين الترتيبات المؤسساتية المختلفة. في هذا المنظور، يعني تجاوز الترتيبات ثنائية القطب أو أنه ينطوي على آليات مؤسساتية واحدة التي هي الدولة، السوق والمجتمع (Offe, 2000).[165]

7-1- الترتيبات المؤسساتية الخاصة بالحكم الراشد:

المناهج الوصفية والتوجيهية للحكامة توفر تمثيل دقيق لدور الدولة ولكن بشكل خاص من جانب الأفراد. وبالتالي، تعطي هذه المناهج أهمية خاصة لترتيب مؤسساتي معين لاستمرارية النظام الاجتماعي. وكذلك، نموذج الحكم الراشد إذا كان يوحي بالمشاركة في صنع القرار السياسي عن طريق التصميم الذي من خلاله سينقل هذا النموذج بالفرد وبالدافع عن أفعاله، سيقترح النهج المعياري للتدخل الذي ينادي به التيار اللّبرالي الجديد إذن "دولة الحد الأدنى" لإعطاء الحرية للأهداف الفردية التي تشكل المصلحة العامة.[166]

والإدارة العامة الجديدة في مفهومها الأولي التي أوصت ببرامج التعديل الهيكلي تعطي الأولوية إلى تحرير المجتمع المدني، خاص أو نقابي مع قمع الدولة من أجل تعزيز الإرادة الحرة وحرية الشركات. هذه الرؤية النيوليبرالية الصافية تعتبر كذلك الديمقراطية كسوق سياسية مجردة التي من خلالها تتحول المصالح الفردية المتعددة إلى مصلحة عامة. ويظهر من هذا المنظور الفردي، النهج التشاركي الذي نادت به لاحقا الحكامة والتي تعتبر الديمقراطية الحالية كدعم للمصالح الجماعية والمجتمعية (Theriault, 1996).[167] ويقصد بذلك استخدام الوسيلة السياسية من خلال المساهمة في تحديد الخدمات العامة (الحكامة)، بدلا من الوسيلة الاقتصادية (الإدارة العامة الجديدة) لتنفيذ الخيارات الجماعية. إذا كان منطق الجهات الفاعلة أصبحت مجتمعية، فهي لا تزال مخضعة ويرجع ذلك إلى السعي لتحقيق المصالح الجماعية ومتطلبات منطق السوق. وهكذا، النهج التشاركي لا يسمح بالتغلب على مشكلة مشروعية القواعد التي وضعت من خلال عملية الحكامة، لأنه وفي نفس الطريق تجميع المصالح الفردية وتجميع المصالح الجماعية لا يشكل المصلحة العامة. كذلك، المصالح الجماعية هي غالبا ما تكون غير قابلة للمساومة (Lévesque, 2004).[168]

وحسب (Theriault)، المناهج الفردانية والتشاركية المقترحة من خلال الحكم الراشد تُدمج بقدر أنها تصيغ الديمقراطية كوسيلة لتحقيق المصالح. هذه "الديمقراطية للمصالح" قد أظهرت حدودها على حد سواء في نسختها التمثيلية والتشاركية. من حيث التمثيل، هو عدم قدرة الدول على تلبية المطالب وبالتالي المصالح الشخصية من طرف المسؤولين المنتخبين، مما أدى إلى التشكيك في الدولة. ومن حيث التشارك، مطالبة السلطة للمجتمع المدني لا

---

[164]- بالنسبة لكثير من المحللين، يتطلب استخدام مفهوم الحكامة لمشروع آخر غير الذي يطبق في المنهج الليبرالي الجديد. وسيكون من الضرورة إيجاد تعبير آخر لرسم الابتكارات المؤسساتية التي ستعقب إعادة تشكيل دور الدولة وإشراك الجهات الفاعلة الغير الحكومية في إدارة المجتمعات.

[165] - Offe, C. 2000, op. cite, 87.

[166] -UN, Haut-Commissariat Des Nations Unieux Droits De L'Homme, Pratiques de Bonne Gouvernance pour la Protection des Droits de l'Homme, 25-28.

[167] - Theriault, J-Y. 1996, De la critique de l'État providence à la reviviscence de la société civile: le point de vue démocratique» in L'État aux orties? Pacquerot, S. (dir.), Montréal: Écosociétés, 248 p.

[168] - Lévesque, B. 2004, Un nouveau paradigme de gouvernance : la relation autorité publique-marché-société civile pour la cohésion sociale ; Communication prononcée lors du colloque Finance solidaire et consommation responsable. 4-5 Novembre 2004. Strasbourg. 39 p.

تشكل حسب (Theriault) إلاّ ترسيخ لهذا التصور للديمقراطية التمثيلية إلى الحد أنها تعتبر ممارسة مباشرة للسلطة كوسيلة للتعبير عن ديمقراطية حقيقية حيث لا تضعف المصالح من خلال الوساطة.[169]

ومع ذلك، هذا التركيز على المصالح بالإضافة إلى الانتقال إلى الجهات الفاعلة غير الحكومية في تلبية هذه المصالح المتضاعفة لم يواجه على الأرجح النجاح الذي كان عليه الحال مع الدولة. من خلال التركيز على تلبية المصالح والنظر في الدولة باعتبارها فاعل شريك، الحكامة تنفذ شبه عودة للحالة الطبيعية حيث يعيد ظهور اللاّمساواة الطبيعية للمجتمع المدني.

بشكل عام، الحكم الراشد يهدف إلى تعزيز هيمنة نمط التنسيق التبادلي السوقي الاقتصادي والاجتماعي. هذا المشروع وكما رأينا له آثار سياسية، والأزمة الحقيقية في الدولة تكمن في سيادتها وحيث تشهد ظهور العديد من الجهات الفاعلة غير شرعية، حيث القرارات تفترض على الشعب من خلال حكوماتهم ودون موافقتهم. في ظل هذه الظروف، الفكرة مع مجتمع يحكم ويحدد مستقبله من خلال الدولة التي تمثل مصالحه، هي فكرة في قلب الديمقراطية (Held, 1995).[170] فإشكالية السيادة وسلطة الدولة تؤدي إلى مطالبات السيادة الشعبية. هذه المطالبات تبلورت في مفهوم التنمية المستدامة وتوضح الحاجة إلى إعادة تعديل المبادئ على أساس النظام الاجتماعي وكذلك أساليب التنسيق الاقتصادي والاجتماعي التي تنتج. وتشمل هذه الصياغة الجديدة مراجعة للعلاقة بين الدولة–السوق–المجتمع. إلاّ أنّ مفهوم الحكم الراشد على النحو الذي اقترحه التيار اللّبرالي الجديد لا يقدم إلا أدوات البحث للتجديد المؤسساتي. كذلك، وفي السياق الحالي للعولمة، انسحاب الدولة لصالح ظهور المجتمع المدني الذي يتبع مصالحه يمكن أن يساعد فقط على زيادة اللاّمساواة بسبب المصالح المتضاربة المعنية والقوى غير المتكافئة من المشاركين في الحكامة. ونتيجة هذه العملية لنقل السلطة من الدولة إلى الجهات الفاعلة غير الحكومية ينتج أساسا في تعزيز نفوذ القطاع الخاص على المجتمع بأسره. ونظرا لهذه القيود، فمن الضروري النظر في نموذج من المؤسسات قابلة على تغيير عقلانية النشاط في الاتجاه بما يتفق مع متطلبات الرفاه الجماعي بالإضافة إلى تشجيع هذه المتطلبات.[171]

7–2– الحكامة والاصلاح المؤسساتي:

هو معالجة محاولات التجديد المؤسساتي في سياق العولمة التي جلبت بعض الباحثين أن يأخذ وعلى محمل الجد مفهوم الحكامة وتطوير هذا المفهوم من وجهة نظر تحليلية. وهي تهدف إلى فهم النطاق من حيث اتجاه التغيير الاجتماعي وتنظيم العديد من الابتكارات الاجتماعية التي ظهرت من أجل مواجهة الآثار السلبية لتنظيم السوق أو التغلب على أوجه القصور في تنظيم الدولة (Baron, 2003).[172] هذه المبادرات التي تريد أن تتجاوز تنسيق السوق،

[169] - Theriault, J-Y. 1996, op. cite, p 249-250.
[170] - Held, D. 1995. Democracy and the Global Order. From the Modern State to Cosmopolitan Governance. California : Stanford University Press, 324 p.
[171] - Reis José, Négrier Emmanuel, « État, marché et communauté. L'économie portugaise dans les réseaux de la gouvernance contemporaine », Pôle Sud, 1/2005 (n° 22), p. 101-114.
[172] - Baron, 2003, op. cite, p 337.

وتحدد الأشكال البديلة للتنسيق الاجتماعي التي تتميز بظهور قيم جديدة من الفاعلين الاجتماعيين الذين يشاركون في عملية التنظيم وإعادة نماذج التنمية. هذه المناهج تميز المشاركة الموجهة من قبل المصالح أو المقيدة عن طريق الاختيارات الايديولوجية من مشاركة غير فعالة بحرية ومتطلعة تعتمد على السعي لتحقيق الأهداف المشتركة لتحديد مشروع اجتماعي والقواعد المرتبطة به وفقا لتسوية عن طريق التفاوض بين الجهات الفاعلة. إذن الحكامة تشير إلى مجموعة من العمليات الديناميكية والمتفاعلة والتي هدفها هو اعداد وتطوير أساليب بديلة للتنسيق (Jossop, 1998). فالحكامة تريد تحليل نشاط العديد من مبادرات الجهات الفاعلة على المستويات المحلية الوطنية والدولية التي تهدف إلى التأثير على القرارات ودمج القيم العالمية والتي توجد داخل ساحات صنع القرار.[173]

هذه التحولات التي توضح تغير العلاقات بين الحكام والمحكومين التي ترتكز على البحث على إيجاد بديل لتنظيم السوق من خلال اقتراح قيم جديدة توجه المجتمع. وهكذا، تحولت العلاقة بين الدولة والمجتمع، وتجاوزت السلطة في عملية التفاوض. وهذا ما يساعد في إعادة تحديد ليس فقط أساليب التنظيم الاقتصادي، ولكن أيضا مفهوم الديمقراطية. وخلافا لمعاني المشاركة المقدمة من المفاهيم المعيارية للحكامة، المنظور التحليلي يتطلب الاستثمار السياسي من طرف الأفراد والمجتمع المدني، بما في ذلك التكوين الذي يأخذ على أهمية خاصة.[174]

7-2-1. الأفراد ودور المجتمع المدني:

إن البحث عن تحديد الأشكال المؤسساتية انحرف عن منظور السعي لتحقيق المصالح والعقلانية الآلية التي ابتكرتها المؤسساتية الجديدة التي لديها رؤية محددة لسلوك الأفراد. وهذه الرؤية ليست استراتيجية تماما، ولكن أيضا محدّدة من خلال المعايير والقيم التي تؤثر على السلوكيات. في هذا المنظور، السياسات هي نتيجة التفاعل بين الجهات الفاعلة المستفيدة من المصادر وحيث تكون العقلانية محدودة، والقدرات والأولويات والتصورات تتشكل إلى حد كبير من المعايير المؤسساتية التي يتفاعل فيها الأفراد من خلال عملية التنشئة الاجتماعية (March et Olsen, 1989).[175]

هذا النهج يعزّز عقلانية انعكاسية التي تعني أن الجهات الفاعلة تعمل بشكل مستمر في الاستجابة لآثار نشاطهم الجماعي. وهذا النهج يؤكد العمل الجماعي كوسيلة للتنسيق الاجتماعي أو بناء مشروع اجتماعي من خلال موضوعات تبحث عن سيادة المصير. هذه العودة إلى الجهة الفاعلة تضع قدما في التنظيم الاجتماعي الذي يكمن بين التنظيم المبني حيث الفاعلين يفوضون سلطتهم إلى هيئة تمثيلية، وتنظيم طبيعي حيث الفاعلين لا يهتمون إلاّ بمصالحهم الخاصة. وفيما يخصّ إعادة إدراج موضوع الوعي القادر على التصرف حسب آداب غير آلية، مفهوم

---

173 - Jessop, B. 1998, The rise of governance and the risks of failure : the case of economic development, International Social Science Journal 155, 40.

174 -Stocker, G. 1998, Cinq propositions pour une théorie de la gouvernance; Revue internationale des sciences sociales, No 155, pp. 19-30.

175 - March, 1. et Olsen, J. 1989. Rediscovering institutions. The Organizational Basis of Politics. New York: Free Press, 227 p.

الحكامة في معناه التحليلي يقترح طريقة التنظيم الهجين الذي ينطوي على أشكال جديدة من التنسيق الاجتماعي.[176]

إن المنظور التحليلي للحكامة يعزز مشاركة الفاعلين الاجتماعيين الذين لديهم قدرة على تجاوز تحقيق مصالحهم وتحديد مشروع مشترك والتعاون في تنفيذ الخيارات الجماعية. هذه البدائل تطالب إعادة الارتباط من المواطنين في النقاش السياسي من أجل سد الثغرات في التشريع في القضايا الجديدة التي تتعلق بالمصلحة العامة. ولكن، غالبا ما تعالج قضايا مثل البيئة والمساواة بين الجنسين والسلام من قبل الحركات الاجتماعية لا من قبل المؤسسات التمثيلية (Offe, 1997). من جهة أخرى، المنظور الجماعي يعتبر أن تعقّد المشاكل التي يتعين حلّها ووجود السلطات المتعددة تشير إلى عدم وجود أي فاعل يمكن وحده التحكم في عملية صنع القرار (Chevalier, 2003). هذا المنظور له تأثير كبير على تصور دور الدولة والأفراد.[177]

الأفراد: الدولة لها شرعية فقط في تحديد المصلحة العامة التي يجب أن تكوّن البناء الاجتماعي. شرعية القواعد التي وجدت في مصدر العقلانية والتمثيل تعتمد الآن على المشاركة والتداول والمناقشة، والمقصود هو تأسيس شرعية القرارات السياسية على العمليات التي تظهر من خلال هذه القرارات. هذا المنهج متجذر في نظريات « Habermes » للحوار والتداول، ويقدم وجهة نظر مختلفة للمشاركة.

هذا الأخير(Habermes) يريد التوفيق بين السعي وراء المصلحة الفردية والعامة، وهو يركز على الحريات الفردية في منظور الحكامة الذاتية أو الاستقلالية الذاتية. ويؤكد على أهمية هذه الحكامة الخاصة التي تشير إلى قدرة الأفراد على تحقيق مصالحها الخاصة وتحقيقها بحرية دون تدخل خارجي.[178] هذه الاستقلالية الخاصة للفرد لا تتعارض مع الاستقلالية العامة للمواطنين الممثلة في قدرة الأفراد على اتخاذ قرارات الحقوق بشكل جماعي، حيث يرغبون أن تكون متوافقة مع مبدأ تقرير المصير. هذين النوعين من الحكامة الذاتية تدمج من خلال مبدأ الحوار: من دون استقلالية خاصة التي تسمح بتحديد معلمات المرافعة، لا يمكن للمواطنين استخدام الاستقلالية العامة من أجل التبادل والتقرير بشكل جماعي. وفي الوقت نفسه، وفي غياب الاستقلالية العامة، ممارسة حق تقرير المصير يمكن أن يظهر ويسمح بتأسيس حقوق الفرد التي تسمح بدورها بالاستقلالية الخاصة. في هذا المنظور، نشهد التوفيق بين هذين النوعين من العقلانية، آلية وقيمية والتي يمكن أن تعبر وتتحدث دون المساس بمشاركة الفرد كفرع سياسي. فشرعية الديمقراطية تمر كذلك من خلال سياسة التداول، الفرد يصبح مواطنا ومشرعا يشارك في وضع التشريعات التي يوافق على احترامها: هذه الاستقلالية هي أساس شرعية القواعد.[179]

---

[176] - Forum pour une nouvelle gouvernance mondiale, Dossier Gouvernance politique et institutionnelle, La participation citoyenne durant le processus de la réforme de l'État, base documentaire, 2008, p25.

[177] - Jacques Chevallier, 2003, op. cite. 213.

[178] - Habermas, 1. 1997. Droit el démocratie. Entre faits et normes, Coll. NRF Essais, Paris: Gallimard 552 p.

[179] -Piere Calme, les acteurs non étatiques et la gouvernance mondiale, Forum pour une nouvelle gouvernance mondiale, Dossier Gouvernance politique et institutionnelle, base documentaire, p30-31.

مع هذا التحوّل النوعي، قد نرى إزاحة مصدر الشرعية. فالنظام القانوني لا يمكن أن يضفي شرعية ذاتية، ولكن يجب أن يكون مبررا من خلال إشراك المواطنين في فهم وخلق القواعد التي تحكم حياتهم. وعملية التداول تتيح خلق مساحات عمومية للنقاشات والحوارات حيث الآراء والتطلعات تواجه من أجل بناء المصلحة العامة (Habermas, 1992).[180] كذلك، [*عن طريق التداول والنضالات يبني توافقات مؤقتة، تحديدات المصالح المشتركة التي لا توجد في البداية في المجتمع والتي نتجت حرفيا عن نقاش ديمقراطي*] (Theriault, 1996).[181] هذه العملية، تعتمد مع ذلك على حرية الوصول إلى المعلومات للأخذ بعين الاعتبار جميع معلمات المشاكل في عملية التداول. فإذا كان هذا الشرط من الصعب الحصول عليه لدرجة أن المعلومات يمكن أن تخضع للمعالجة التي تشوهها، تبقى المعلومات ضرورية لتداول النتائج المشروعة.

هذا النهج للمشاركة يختلف عن مقترحات آلية سابقة حيث الفرد يشارك من أجل السماح للتعبير عن أولوياته أو تحسين فعالية مشاريع التنمية. في المنظور التحليلي، المشاركة هي نتيجة طبيعية لممارسة السلوكيات غير الآلية. إلاّ أنه وكما وضح (Offe)، مرور الفرد إلى موضوع المشرع هو مشروط بتكرير أولويات الأفراد إليه والتي تعني لغة التداولات التي تفترض عدم امكانية الوصول إليها.

بالنسبة ل (Offe, 1997): [*المؤسسات والممارسات السياسية ليس لها ضغط محفز وكافي على الأفراد لحملهم على بذل الجهود في اتجاه المزيد من المواطنة. هذا القيد النظري يساهم في مناظرة الرؤية المثالية التي منحت المشاركة ودور المجتمع المدني كبديل وحيد لفشل التنظيم الاجتماعي*].[182]

دور المجتمع المدني: مفهوم المجتمع المدني هو موضوع الاستخدام المعاصر الذي له تطبيقات عديدة. كما وضحه (Khilnani, 2001)، أعطي للمجتمع المدني مهمة احتواء الدولة في حدود معينة. النهج اللّبرالي أقام المجتمع المدني في الاقتصاد. بينما الاتجاه الماركسي ومند أواخر 1960، حدّده في منطقة مستقلة للاقتصاد والدولة، فالفضاء الذي يؤدي إلى تكوين الجمعيات بحريّة، هو يعمّم الأفكار ويحدث حوار يستند على الحجج العقلانية. هذه المفاهيم للمجتمع المدني في مواجهة الدولة تؤدّي ليس فقط لتشمل كلّ الجهات الفاعلة غير الحكومية، ولكن أيضا لتقديم عمله كبديل لعمل الدولة. والحالة هذه، مع الإشارة إلى أصولها التاريخية، نجد أن مفهوم المجتمع المدني لا يميز بين الدولة والمجتمع. وكما حدّده أرسطو، المجتمع المدني هو [*تجمع مجموعة من الناس أو المجتمع الموحد في نظام سياسي شرعي*] (Khilnani, 2001).[183] هذا المفهوم يشمل الدولة ويجعل المجتمع كفرع سياسي . وبالنسبة ل (Locke): مجتمع مدني هو مجتمع يخرج من الحالة الطبيعية عن طريق التفويض لدولة السلطة لإقامة نظام سياسي شرعي. هذا المجتمع المدني هو شرط حيث توجد القوانين، الأحكام والسلطة التنفيذية دون أي جهاز معين يتمّ طرحه للحصول على هذا المجتمع المتحضر.[184]

---

[180] - Habermas 1. 1992, L'espace public, 30 ans après, Quaderni, No 18, Dossier Les espaces publics, p. 161-191.
[181] - Theriault, J-Y. 1996, op. cite, p 251.
[182] - Offe, C. 1997. Les démocraties modernes à l'épreuve, Montréal: L'Harmattan, p350.
[183] - Khilnani Sunil, La " société civile ", une résurgence, Critique internationale, 1/2001 (no 10), p. 40.
[184] - Diemer Arnaud, Guillemin Hervé, John Locke, de l'Etat de nature à la 'société économique', p7.

ومع (Hegel)، فقد أشار إلى المفهوم المعاصر للمجتمع المدني الذي يتميز عن الدولة في الأخذ بعين الاعتبار الحريات الفردية.[185] وفي وقت لاحق، بقي هذا التعريف مع الإشارة إلى أن الدولة والمجتمع المدني تمثل مساحات النضالات الحاسمة من أجل الهيمنة أو نشر الايديولوجية السائدة (Otayek, 2002).[186] هذا النهج الانفصالي يميل إلى تعريف المجتمع المدني في الجهة المعارضة، وهو ما يعقد الفرصة لإعطاء تعريف إيجابي.

ومع الأخذ في الاعتبار الأصول التاريخية للمفهوم، المجتمع المدني لا يمكن أن يكون منفصلا عن الدولة أو يأتي من عملية مستقلة منها. والأهم من ذلك، لا يمكن أن يقتصر على [*كيان منتج للمطالبات التي يجب على الدولة أن تلتزم بها تحت طائلة أزمة الحكامة*] (Khilnani, 2001). هذا الأخير يقترح تعريفا للمجتمع المدني الذي يشبه التعريف التالي: [*مجموعة من القدرات الأخلاقية والسياسية* التي نتمسك بها].[187] من هذا التعريف، تصور دور المجتمع المدني في النموذج التحليلي للحكامة يخضع لعدد من الشروط المسبقة.

فمنظور القرارات والتداولات يفترض وجود أماكن عامة للنقاشات والحوارات حيث الآراء والتطلعات تتواجه لبناء المصلحة العامة. فعلى مستوى التنظيم، لا يعتبر انسحاب الدولة هو إعادة تعديل أساليب التنظيم (Lafourtune, 2003).[188] ومع افتتاح العملية التنظيمية للتشاور مع الفاعلين المشاركين أصحاب المصلحة، فإنه لا يعني أنها عملية استبدال اللّوائح التنظيمية، ولكن تحويل عملية إعداد وتنفيذ اللّوائح التنظيمية. فهذه العملية التداولية هي التي تضفي الشرعية على العملية التنظيمية (Lapointe et Gendron, 2003).[189] هذا النهج يتطلب مشاركة جميع أصحاب المصلحة : الشركات، المنظمات غير الحكومية، وممثلين آخرين عن المجتمع المدني.... ومع ذلك، وكما أشار (Pouligny, 2001)، [*خلق مثل هذا الفضاء العمومي للتفاوض هو معقد بشكل خاص*]. على سبيل المثال، في حالة معينة من المنظمات غير الحكومية (ONG)، يمكن ملاحظة عدم المساواة في الوصول إلى مواقع صنع القرارات، ولكن أيضا اختلاف في القيم التي تحتفظ بها أكبر المنظمات غير حكومية مقارنة بالجمعيات الوطنية الصغيرة. في هذه الظروف، صعوبات تعميم مثل هذا النهج من التنظيم الاجتماعي تبقى مهمة.[190]

من جهة أخرى، على المستوى الوطني، المجتمع المدني ليس حالة نهائية محددة، هو حالة مكتسبة في النهاية، وارتقاء المجتمع المدني يعتمد على وجود مجموعة من القدرات المعنوية والسياسية. الانضمام إلى هذه القدرات هو شرط أساسي للتداول إلى درجة أنها تشمل انتقاء الأولويات الشخصية وفهم مشترك للسياسة. وبالإضافة إلى ذلك، التداول يتطلب وجود شروط قانونية مثل إمكانية تكوين الجمعيات السياسية المكفولة من طرف الدولة فضلا عن

---

185 - Jean-Claude Bourdin, Hegel et la « question sociale » : société civile, vie et détresse , Revue germanique internationale, 2001, 145-176.

186 - Otayek René, « "vu d'afrique ". société civile et démocratie. De l'utilité du regard décentré », Revue internationale de politique comparée, 2/2002 (Vol. 9), p. 195.

187 -Traduction de Khilnani, 2001, op. cite, p46.

188 - Lafortune, A. 2003, La résurgence du concept de société civile dans le discours politique contemporain, Mémoire de maîtrise en science politique. Université du Québec à Montréal. 109 p

189 - Lapointe A, Champion, E. et Gendron, C. 2003, Les limites de l'autorégulation par le biais de la responsabilité sociale volontaire, Les Cahiers de la CRSDD, No 18-2003; Montréal, École des sciences de la gestion, UQAM, 8 p.

190 -Pouligny Béatrice, Acteurs et enjeux d'un processus équivoque. La naissance d'une « internationale civile », Critique internationale, 4/2001 (no 13), p. .171

تعليم المواطنين (Khilnani, 2001).[191] في غياب هذه الشروط، المجتمع المدني يمكن أن يحتج وكذلك يدعم مفهوم اللّبرالية وسيادة القانون.

كما أن هذا التعريف في الحالة المعارضة يتجاهل الروابط بين الدولة والمجتمع المدني في البلدان النامية. وهذا بالضبط هو غياب نشاط وعمل الدولة الذي يؤدّي إلى ظهور جماعات مجتمعية وليست بوصفها إهمال من السلطة، ولكن بوصفها ضرورية لتأمين ظروف المعيشة في مواجهة العمليات الاجتماعية والاقتصادية الهالكة (Khilnani, 2001).

في هذا المنظور، فإن مدى وشكل المجتمع المدني يعتمدان مباشرة على طابع الدولة في البلدان النامية. ويتكون المجتمع المدني من مختلف الفئات من بينها جمعيات رسمية وغير رسمية والمنظمات غير الحكومية. كما وضح ذلك (Navarro-Florès, 2006): [*الجمعيات المحلية هي معنية بإرضاء وتلبية احتياجاتهم الأساسية، ويمكن أن تحصل على الدعم من المنظمات غير الحكومية التي يمكن أن تكون من نوعين: منظمات غير حكومية لدعم المجموعات الشعبية أو المنظمات غير حكومية لدعم أعضائها. النوع الأول من هذه المنظمات (ONG) تتشكل من المجموعات الشعبية وتتضمن الجمعية العامة، مجلس إدارة منتخب ومساءلة أعضاء مجلس الإدارة والموظفين. في هذه الحالة، المنظمات غير الحكومية تمثل مصالح الجمعيات الشعبية مع الحكومات والنوادي الوطنية والدولية الأخرى. وفي المقابل، النوع الثاني من المنظمات غير الحكومية لا يدعم إلا أعضائها مع تعزيز مشاركة المجتمع المدني. وبرزت العديد من الهياكل وذلك بهدف تلبية هذا الطلب في القطاعات التي تروج لها الجهات المانحة.*][192] هذه الوضعية تدل على غياب التثبيت لغالبية المنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بالجمعيات الشعبية لدرجة أن هذه الهياكل تولد أو تتغير بمعدل طلبات الإغاثة. هذا التغير يؤثر على النشاطات المحلية بما في ذلك تشكيل الهياكل ويعزز ليس فقط الآفاق المؤيدة من طرف الجهات المانحة، ولكن تسبّب أيضا ثغرات في عملية مراقبة التنفيذ. هذه الصعوبات لا تغطي على الفوائد الحقيقية لصعود المنظمات غير الحكومية من حيث خلق فرص العمل للنخبة المحلية أو التحسين الحقيقي لأوضاع السكان في بعض الحالات. هذه الوضعية تسلط الضوء على حقيقة أن الفضل في مشاركة المجتمع المدني له ارتباطا مباشرا بشرط أن يكون هو الناقل لمشروع مجتمعي متماسك يعزز أشكال جديدة للعيش وتتكيف مع متطلبات الاستدامة التي تواجهها المجتمعات اليوم (Lapeyre, 2006).[193]

ونظرا للظروف المختلفة والظروف المرتبطة به، يبدو أن عمل المجتمع المدني وعلى الرغم من أنه ضروري لإضفاء الشرعية على الاختيارات الاجتماعية والتكيف مع أشكال التنظيم، إلاّ أنه لا يمكن أن يكون كافيا في حدّ ذاته كمحل للحاجة إلى تحديد المؤسسات.

---

191 -Khilnani, 2001, op.cite, p47.

192 -Traduction de Navarro-Flores, O. 2006, Les relations de partenariat Nord-Sud, Thèse de doctorat en administration. Université du Québec à Montréal. 459 p.

193 - Lapeyre, F. 2006, Mondialisation, néo-modernisation et « devenirs ». Un autre regard sur les pratiques populaires; in La mondialisation contre le développement durable, Froger, G. (dir.), Collection Ecopolis, No 6, Bruxelles: Peter Lang; pp. 151-162.

7-2-2. دور الدولة في الحكامة:

النهج التحليلي للحكامة من منظور العمل الجماعي يبدو أنه ينفي أي خصوصية للدولة ويمكن أن ينظر إليها على أنها تتخاصم مع دورها، وهي علامة على وجود تراجع لهذا النموذج المؤسساتي. إلاّ أنه يمكن أيضا أن يفسر كتعديل لأشكال عمل الدولة في سياق اجتماعي جديد (Chevalier, 2003).[194] وإذا كان تكوين الحكامة العالمية يعكس جيدا التحول في أساليب التنظيم العالمي، فإنه لا يتحدّى الموقف الخاص والدور الأساسي للدول في التنسيق الاقتصادي والحفاظ على التماسك الاجتماعي على المستوى الوطني. لذا يجب على الدول أن تعيد النظر في طريقتهم التدخلية على مخطط التنظيم وتساهم بشكل مختلف في تحديد الديمقراطية.[195] على المستوى الاجتماعي، دور الدولة يبقى أساسيا إذا كانت تعتبر كمكان لإضفاء الطابع الرسمي لأي مرجع لنظرة معينة للمجتمع. لكن، تحليل السياسات لتنفيذ المشاريع العامة في سياق اشراك المصالح المحلية والمنظمات الخاصة تتضمن السياسات العامة التي تخلق التمييز والادراك وروح العمل. هذا النهج للسياسة العامة يوفر انتقاد للنهج الإداري للنشاط العام المقترح من طرف الحكم الراشد (March et Olsen, 1989).[196] بالنسبة لهذا التحليل المؤسساتي الجديد، الهدف من السياسات العامة هو ليس فقط حل المشاكل ولكن أيضا لبناء أطر التفسير للعالم. واتباع التحليل الذي يتجاهل هذا البعد يؤدي إلى إهمال البعد السياسي لهذه العملية ويعطي للحكامة وصف سياسي وتكنوقراطي.[197]

من جهة أخرى، الإدارة العامة الجديدة التي تستند على أساس تحديد فشل الدولة تجسد عملها من خلال نتائجها وبالتالي من خلال أدائها الاقتصادي. والانتقال كذلك من مفهوم الدولة القادرة على فرض نظام سياسي من طرف السلطة إلى تمثيل الدولة القادرة على حل المشاكل من خلال مختلف نماذج التفاوض والأشكال البديلة لتعبئة الموارد ينطوي على الجهات الفاعلة غير الحكومية. ومع ذلك، السياسات العامة لا تُستخدم فقط في حل المشاكل وخاصة أنه من الصعب تقييم أثر السياسات بشأن المشاكل التي ينبغي معالجتها (Leca, 1996).[198] فالسياسة العامة توفر النوادي التي تخلق مختلف الجهات الفاعلة ويعبرون عن رؤيتهم للعالم أو المجتمع. وبالتالي، تعتبر المؤسسات الحكومية عوامل تنسيق مسؤولة عن وضع القواعد ومصادر توجيه وترميز العمل (Mueller, 2000).[199]

194 - Chevalier, 1. 2003, La gouvernance, un nouveau paradigme étatique?; Revue française d'administration publique; No 105-106, pp. 207- 208.
195 - Tarschys, Daniel, 2002, Richesse, valeurs, institutions : évolutions des modes de gouvernement et de gouvernance », dans La gouvernance au XXIe siècle, OCDE, pp 40-41.
196 - Schemeil Yves, La politique se fait-elle à la corbeille ?, Revue française de gestion, 3/2002, N° 139, pp, 221-222.
197 - Louis Côté, Benoît Lévesque, Guy Morneau, La Gouvernance au Québec : Role de l'état et participation citoyenne, l'Observation de l'Administration Publique- ENAP, 2005.
198 - Jean Leca, La démocratie à l'épreuve des pluralismes, op. cte. P 253-254.
199 - Mueller, D. 2000, op. cite, 197.

(Habermes)، الذي يعزز المشاركة والتداول يعترف أيضا بمكانة الدولة في تشكيل المصلحة العامة لدرجة أن لديها دور إجرائي للإنجاز والوفاء في الديمقراطية، أي أنها يجب أن تقوم بمأسسة الممارسات الديمقراطية التي تقرر المصير للمواطنين الذين يديرون عملية تكوين الرأي والإدارة بصفة حرة ومتساوية (Habermes, 1997).[200]

على المستوى الاقتصادي، هناك فرق بين دور الدولة في تحديد قواعد نظام اقتصادي وتدخّلها كفاعل في هذا النظام (Gamble, 2000).[201] من حيث دستور النظام الاقتصادي، اللّبرالية والاشتراكية تتفقان على ضرورة تدخّل الحكومة في الاقتصاد، وهي في أي من الأحوال لا يمكن أن تنشط بشكل مستقل (Evans et al, 1985).[202] ومع الحكامة، فتح وظيفة التنظيم إلى الجهات الفاعلة غير الحكومية يميل إلى وضع دور محدد للدولة. فالدولة التنظيمية تفترض إذن قبول تدخل المجتمع المدني الذي أصبح معترف به في مجال إعداد وتطوير القانون والنشاط الاقتصادي، أي المجال الذي كان مستبعد منه (Galleti, 2006).[203]

وعلى هذا الأساس، فإن التنسيق الاجتماعي ليس سلطويا ولا أحاديا ولكن مبني مع علاقة مع المجتمع المدني. والنمط الجديد من العمل العام لا يعني أنه أصبح نتاج تعديل التسويات عن طريق التفاوضات بين الفاعلين الاجتماعيين لدرجة استمرارية تضارب المصالح وعلاقات القوة. إلاّ أنّ الحكم الراشد ووفقا لأسلوب الشراكة لا يستطيع أن يزيل صراعات المصالح المتأصلة في المجتمع الرأسمالي. وفي الحالة هذه، فإن ظهور الدولة يستجيب بدقة إلى ضرورة التحكيم في المنازعات (Kjaer, 2004).[204] فالدولة توجد مع الدور التنسيقي للترتيبات المؤسساتية المختلفة لدرجة أن هذه الترتيبات تتطلب عنصرا من "العوامل الخارجية المؤسساتية" قادرة على ضبط قواعد اللعبة، بالإضافة إلى أهداف التعاون (الفاعلية أو المصلحة العامة) (Chevalier, 2003).[205] فدور الدولة يبقى أساسيا والتوجيه يسمح لها بمتابعة الأهداف الانمائية الوطنية.

باختصار، فإن دور الدولة في الحكامة الذي أصبح منبثق بشرط السعي وراء المصلحة العامة يمكن أن يتخذ العديد من الأشكال في سياقات مختلفة. فنظرية الحكامة تؤدّي إلى فصل الأبعاد المعيارية والمؤسساتية للسعي وراء المصلحة العامة للهيكل المؤسساتي للدولة. هذا التمييز يفتح كذلك الطريق إلى عدد من الفرص في السعي لتحقيق المصلحة العامة.

200 - Habermas, 1. 1997. Droit el démocratie. Entre faits et normes, Coll. NRF Essais, Paris: Gallimard, p 552.
201 - Gamble J.E. (2000), Management commitment to innovation and ESOP stock concentration, Journal of Business Venturing, 15: 5-6, 433-447.
202 - Bezes Philippe, Pierru Frédéric, « État, administration et politiques publiques : les dé-liaisons dangereuses. La France au miroir des sciences sociales nord-américaines », Gouvernement et action publique, 2/2012 (n° 2), p. 45.
203 - Galletti Florence. In Froger Géraldine (dir.). La mondialisation contre le développement durable ? Source Bruxelles : Presses Interuniversitaires Européennes-Peter Lang , 2006, p. 221-233. (EcoPolis ; 6). ISBN 90-5201-326-8
204 - Kjaer, A.M. 2004. Governance. Key Concepts. Cambridge: Polity Press. 258 p.
205 - Chevalier, 1. 2003, op. cite. p211.

8- مناهج الحكامة:

8-1- المنهج الإداري الفني:

في هذا النهج، تعتبر الحكامة كسلسلة من أدوات جديدة للتسيير، أسلوب جديد للتنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة. إذن الحكامة موجهة فقط من حيث أساليب التنسيق لتحسين إدارة الشؤون العامة والنشاط الاقتصادي. وبالتالي، يتم تركيز الاهتمام على الجوانب الفنية والمنهجية بما في ذلك انشاء أدوات في خدمة الإدارة وصانعي القرارات العامة لدعمهم في عملية اتخاذ القرارات التي تسمح لهم بتحسين كفاءتها. وتاريخ البحوث على الحكامة يظهر أنها خُصصت أساسا للشركات الإدارية الأنجلوسكسونية. وأمام هذه الحقيقة، دراسة أنظمة الحكامة جعلت في سياق مؤسساتي وطني محدّد للقواعد الرسمية (القانون، التنظيم القضائي، وخاصة تنظيم الأسواق المالية...) والقواعد غير الرسمية (الدين، الخلق، الثقافة الوطنية...).[206] وكذلك الحكامة أدت إلى التركيز على آليات مثل مجلس الإدارة، أسواق المسيرين، ضوابط المراقبة، بالإضافة إلى الآليات المنفصلة عن خصوصياتها الوطنية. إن تطور البحوث المقارنة بين الأنظمة الوطنية المختلفة أظهرت أنه لفهم كل من تنوع الأنظمة ومنطقها الداخلي للعمل كان من الضروري الأخذ بعين الاعتبار البنى المؤسساتية الوطنية. فعلى سبيل المثال، طبيعة الأنظمة السياسية والقضائية. وتم تقديم نفس الحجة في المجالات الاقتصادية بما في ذلك نظرية المنظمات كدراسات المقارنة بين نظرية "الاختيار العام" « Public Choice » والاقتصاد المؤسساتي.[207]

8-2- مدرسة الاختيار العام:

تميزت هذه المدرسة بمنهج اقتصادي قوي، حيث تضع مقاطع معينة مع نظريات عقلانية للاقتصاد الذي تطور لأول مرة على يد M. Olson في كتابه : "منطق النشاط الجماعي" « La Logique de l'Action Collective ».[208] وتحليله كان في وقت لاحق على أساسا نظرية الاختيار العام التي وضعها (Buchnan, Tullock et Nozick).[209]

إن الأهمية المتزايدة للقطاع العام ومعظم حالات الفشل في الاختيار الجماعي تفسر على الاهتمام الحالي على النظريات والتحليلات المجتمعة تحت المصطلح الغامض "الاختيار العام" الذي عرفه « Muller » في كتابه (Public Choice, 1979) ك:[*الدراسة الاقتصادية لأساليب القرارات التي تختلف عن الموجودة من قبل، أو ببساطة تطبيق التحليل الاقتصادي في العلوم السياسية. موضوع الاختيار العام يندرج في العلوم السياسية ولكن بمنهج اقتصادي. والفرضية الأساسية هي أن الانسان يعظم منفعته بطريقة عقلانية وأنانية*].[210]

---

[206] - Figuière Catherine et Rocca Michel, « Gouvernance : mode de coordination innovant ? Six propositions dans le champ du développement durable », Innovations, 2012/3 n°39, p. 175-177.

[207] - Eric-Alain Zoukoua, la complémentarité des approches théoriques de la gouvernance : application au secteur associatif, Institut d'Administration des Entreprises d'Orléans, Université d'Orléans, 2011, p4-8.

[208] - Logique de l'action collective est un livre de Mancur Olson publié en 1965.

[209] -Balme, Richard, l'action collective rationnelle dans le paradigme d'olson, L'Année Sociologique (1940/1948-), vol. 40, 1990,. Troisième Série, p 264.

[210] - Ibid, p265.

أمّا من جهة (Holec et Brunet-Jolivald, 1999)، رأوا أن أعمال هذه المدرسة تهتم في المقام الأول بعلاقة التكلفة والفعالية للنشاط الجماعي على مستوى الدولة، لمبادئ جديدة للنشاطات التي تسمح بتحسين عملها. في حين لم يتم تبرير التحول من أساليب التنظيم إلاّ من خلال مبادئ تسييرية ونفعية. وتستخدم الحكامة كمجموعة من الأدوات والأساليب التي تنسق النشاطات العمومية نحو مزيد من الكفاءة في انتاج الخدمات العامة واتخاذ القرارات بطريقة رشيدة وإدارة الموارد المتاحة للإدارة والسلطة العامة.[211]

8-3- الاقتصاد المؤسساتي وتكاليف المعاملات:

الحكامة تعرّف في الاقتصاد المؤسساتي ب [*وسائل المراقبة، القيادة، الإطار التعاقدي الصريح أو الضمني الذي من خلاله تعقد الصفقات (سوق، منشآت، الأساليب الوسيطية...)*].[212] ويرجع هذا التعريف إلى O. Williamson في كتابه: " مؤسسات الاقتصاد"[213] والذي يستند إلى دراسات« R. Coase » منذ 1937 من خلال كتابه ،(the nature of the firme)[214] حيث اعترف هذا الأخير أن النظام الاقتصادي ليس منظمة التي تعمل بنفسها بفضل اليد الخفية للسوق التي ترجع إلى "سميث". فهو يتساءل إذن على التعايش بين شكلين مختلفين من التنسيق الاقتصادي: السوق (تنسيق من خلال نظام الأسعار)، والمؤسسة (تنسيق من خلال نظام إداري وتسلسلي). وهو استنتج في الأخير أن: المنشأة من خلال تنسيقاتها الداخلية يمكن أن تقلل من تكاليف صفقات السوق. فهنا، تظهر أن الشركات الكبرى لا تنمو فقط لخلق مناصب احتكارية، ولكن لأنها تمثل شكل أكثر كفاءة من السوق لتنظيم معظم التبادلات.[215]

العمليات التي من خلالها تنتظم المنشأة لتحقيق هذا النشاط الأكثر فعالية يطلق عليه بالحكامة. بالنسبة للاقتصاد المؤسساتي، التعقيد هو من جانب السوق، في حين أن الحكامة تشير إلى عمليات محددة للشركات الكبيرة التي تسمح بتبسيط التبادلات. هذه الأخيرة تركز انتباه الاقتصاديين تجاه القضايا خاصة التي تحمل دور المنظمات والمؤسسات في أداء النظام الاقتصادي. ودراسات "نورث" عززت هذه الفكرة وأظهرت أن وجود إطار مؤسساتي مناسب هو مفتاح النجاح المرتبط بالاقتصاديات ونموها، ركودها أو هلاكها.

8-4- المنهج السياسي للحكامة:

إن الحكامة هي مدركة من طرف مؤلفين آخرين كمفهوم أبعد من جوانبه الأساسية. لذلك، وراء التحوّل في أسلوب العمل، تتكون مسألة الصراعات على السلطة، شرعية أولئك الذين يرتبطون بعملية اتخاذ القرار، والمصالح التي يدافعون عنها والتنظيم الاجتماعي والسياسي الذي يفرضونه. والحكامة تسمح بتجاوز مشاكل التنسيق

---

[211] - Holec N, Brunet-Jolivald G (Août 1999), dossier documentaire sur la gouvernance, Centre de documentation de l'urbanisme (CDU), pp 11-12.

[212] -voir Ménard Claude, Oliver E. Williamson : Des organisations aux institutions, Revue d'économie politique, 3/2010 (Vol. 120), p. 422.

[213] - Williamson O.E., The Economic Institutions of Capitalism, Free Press, 1985, trad. française : Les institutions de l'économie, Inter-éditions, 1994

[214] - Ronald Coase, The nature of the firm, Economica, 4, 1997, pp 386-405.

[215] - Ghertman Michel, « Oliver Williamson et la théorie des coûts de transaction », Revue française de gestion, 1/2003 (no 142), p. 43-63.

والكفاءة من خلال دمج البعد السياسي والاجتماعي. ويتعلق أيضا المفهوم بممارسة السلطة والنفوذ (اختيار السياسات والقرارات) ويمرّ كذلك بإدارة الاقتصاد التي وضعت من قبل خبراء الاقتصاد المؤسساتي أو علم اجتماع المنظمات إلى إدارة الأقاليم التي تهتم بعلم الاجتماع والعلوم السياسية.[216]

كما تسمح الحكامة بمزيد من الشرعية في ممارسة السلطة وظهور قرارات أفضل من خلال دمج الفئات الاجتماعية والتنسيق بينها وبين أصحاب المصلحة وإشراك المواطنين؛ فالحكامة هي أداة لسعي تحرير المجتمعات إلى درجة أنها تحد من دور الحكومة ويجلب جهات فاعلة غير حكومية في عملية صنع القرار الخاصة بخصخصة الشركات والخدمات العامة.[217]

كذلك، الحكامة هي أداة لإصلاح المؤسسات السياسية للحد من الحواجز التي تؤثر على الأداء الجيد للسوق ويعزز التحول الديمقراطي الذي يوفر رقابة واسعة وشفافة للسلطة، أو في المقابل يعزز آليات التنظيم بمكافحة الآثار اللّبرالية وخاصة ضدّ التنافر الاجتماعي (المفهوم السائد من جانب الإدارة الحضرية) (Holec. N et Brunet Jolivald, 1999).[218]

تمديدا لهذا الاتجاه، نقدم نظريات الحكامة ونميز تلك التي تتجاهل خصوصيات النظم الوطنية لتوفير نمذجة عامة على المستوى الجزئي، وتلك التي طرحت لتفسير الاختلافات في أنظمة الحكامة الوطنية من منظور كلي.

8-5- النظريات الجزئية للحكامة:

معظم النظريات الجزئية تتجلّى في منظور الفعالية. فمن جانب G. Charreaux رأى أن :[*وظيفة آلية الحكامة وبشكل أعم نظام الحكامة، هو المساهمة في تحسين كفاءة الشركة*].[219] كذلك، شرح آليات مثل مجلس الإدارة، التي ستكون من خلال ضمان أفضل سلوك وانضباط للقادة، وستساعد هذه الآليات على زيادة كفاءة الشركة من خلال السماح لخلق المزيد من القيمة.

وتعتمد النظريات الجزئية المختلفة أيضا على تفسير معين للنظرية **الداروينية** الاقتصادية ممّا يؤدّي إلى وجود علاقة بين الاختيار عن طريق المنافسة بين الشركات وكفاءة أنظمة الحكامة وفقا لمبدأ الانتقاء الطبيعي المنقل إلى مجال الحكامة والأنظمة الفعالة فقط؛ أي التي تضمن تنظيم الشركات والتي تؤدي بهم إلى خلق القيمة بطريقة مستدامة وتبقيها على قيد الحياة على المدى الطويل. وعليه، الأنظمة المتلاحقة سوف تعتبر فعالة.

---

[216] - voire Darine Bakkour , Un essai de définition du concept de gouvernance, Laboratoire Montpelliérain d'Economie Théorique et Appliquée, Université de Montpellier1, France, ES n°2013-05.

[217] - Séverine Bellina, La Gouvernance démocratique : un nouveau paradigme pour le développement?, Institut de recherche et débat sur la gouvernance, http://www.institut-gouvernance.org/docs/introduction-gouvernance-democratique.pdf

[218] - Holec N, Brunet-Jolivald G (Août 1999), op. cite, p13.

[219] -Traduction de Charreaux, 1997 in Dionne-Proulx Jacqueline, Larochelle Gilbert, « Éthique et gouvernance d'entreprise », Management & Avenir, 2/2010 (n° 32), p. 36.

في مجال الحكامة، هذا الانتقاد هو استنتاج مفاده أن أنظمة الحكامة الملحوظة ستكون بأكثر فعالية ممكنة. وبعبارة أخرى، الكفاءة الرائدة سوف تكون مضمونة والأنظمة يتوقع أن تصل إلى الأمثلية منهجيا وآليا.

في وجهات النظر التأديبية للحكامة (la perspective disciplinaire)، والأكثر انتقادا في هذا الصدد، هو أن أنظمة الحكامة القائمة والموضوعة لا تفترض كفاءة في المطلق، لكنها تفترض وجهة قريبة ومحفوفة بالمخاطر، ولاسيما بسبب الابتكار المؤسساتي والتنظيمي، ومن ثمّ الأخذ في الحسبان تكاليف التكيف وفقا لمبدأ المعالجة.

ونظريات أخرى والتي هي اقتصادية، ولكن من جانب اجتماعي أو استراتيجي أكثر، هي تقترح الشرح بخلاف الفاعلية، طالما أنها ترتبط بالدوافع. على سبيل المثال، النخب، التخصيص، تملك الريع المنتج من طرف الشركات عن طريق الإكراه، خلق تبعية أو تأثير. هذه النظريات تفرض أحيانا على منطق تكاملي الذي من خلاله القادة أو المنشآت تفترض أن يمتثلوا على عقلانية جماعية التي تأخذ في الحسبان مثل الطبقات الاجتماعية.[220]

8-6- النظريات الكلية للحكامة: الأنظمة الوطنية للحكامة:

إن منطق التمييز بين الوظائف الانضباطية (disciplinaire) والوظائف المعرفية (cognitive) للحكامة لم تتبع العرض الأكثر توازنا ووضوحا لمختلف نظريات الأنظمة الوطنية للحكامة. والتناقض بين الوظائف الانضباطية والمعرفية للحكامة التي تكمن وراء عرض مختلف النظريات الجزئية يمكن أن تساعد في الاستمرارية بالإضافة إلى تمييز تحليل النظم الوطنية للحكامة. هذا الانقسام من شأنه أن يؤدي إلى تقديم أولا، تحليلات تأديبية لهذه الأنظمة التي تفترض أن العامل الرئيسي في تحديد الكفاءة غالبا ما يقاس وفقا من منظور الانتاجية من خلال نمو الاقتصاد الوطني على أساس حماية مصالح مقدمي مختلف الخدمات من عوامل الانتاج، مع الأولوية تحت تأثير رؤية المساهمين الممنوحة للمستثمرين. وسيتبع هذا العرض في وضعية ثانية من خلال تحليل واعطاء أولوية للبعد المعرفي (الادراكي).[221] على غرار الشركات. فالدول لديها مزايا نسبية الناشئة عن خياراتهم والتي تبرر التخصيص على المستوى العالمي والتي تعززت أيضا بدافع العولمة. كذلك، التمييز بين النظريات الانضباطية (التأديبية) والنظريات المعرفية سيكون أكثر تجاوبا من جانب معارضة النظريات التي تهمل البعد الانتاجي في خلق القيمة مقارنة بتلك التي تفضل هذا البعد. وكذلك، البعد الانتاجي سيعتبر عامل كلي لأنه يقوم على جوانب أكثر انضباطية ومعرفية.[222]

إن الأدبيات المتداولة تضمن مجالات منفصلة نسبيا. في التيار الأول نجد الأدبيات القانونية المالية والاقتصادية ذات الاتجاه النيوكلاسيكي، والنظريات السياسية التي تستند أساسا على البحث عن الريع. في التيار الثاني، البحوث تتمحور في منظور أكثر شمولا للأنظمة الوطنية للحكامة والتي منها المنهج المقارن ل Aoki الذي كون تصوير نظري.

---

[220] – الدافع وراء استخدام مصطلح النظريات الجزئية هو بشكل رئيسي للإشارة إلى أنظمة الحكامة الخاصة بالوحدات الصغيرة المتمثلة في الشركات والمنظمات والمؤسسات.

[221] - Carine Girard et Catherine Deffains-Crapsky, « Les mécanismes de gouvernance disciplinaires et cognitifs en Equity Crowdfunding : Le cas de la France », Finance Contrôle Stratégie, 2016

[222] – الدولة تعتبر في هذه الحالة على أنها مجموعة من المنظمات بالمعنى المحدد عند (North , 1990).

هذه البحوث تستند أساسا على الأنظمة الوطنية للابتكار والانتاج، أو أكثر عموما على تفسير مختلف أشكال الرأسمالية وتطورها.[223]

خاتمة:

إن مناقشة وتحليل موضوع الحكامة يتطلب التحليل لمختلف جوانبه وأبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فبالرغم من وفرتها إلاّ أنه توجد العديد من التعريفات والفرضيات حسب كل مؤلف أو منظمة. فمن التحليل، تبين لنا أن الحكامة تستند على المؤسسات سواء السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية أو الثقافية وحتى التقليدية. فهذه المؤسسات هي التي تحدد نوعية الحكامة القائمة في النظام أو المجتمع. ولهذا وأمام هذا الطرح، لا بد لنا من المعرفة والتحليل المعمق حول هذا المفهوم الذي يرافق الحكامة المتمثل في المؤسسات. وهذا ما سوف نتطرق إليه في الفصل القادم من خلال عرض معنى المؤسسات والاقتصاد الذي يرتبط به المتمثل في الاقتصاد المؤسساتي وتحليل منهجه التاريخي بداية من المدرسة المؤسساتية القديمة إلى التجديد المؤسساتي.

[223] - umakhov Rouslan, Le modèle d'Aoki face aux modes de coordination de type soviétique et post soviétique , Revue économique, 1/2003 (Vol. 54), p. 72-75.

الفصل الثاني:

مدخل إلى المؤسسات

(Les Institutions)

مقدمة:

إن الحاجة لاستعادة دور المؤسسات في التحليل الاقتصادي منذ أواخر سنوات 1980 مع دراسات (Williamson, 1985 ; North, 1990) هو لاعتبارات تحليلية تتمثل في صعوبة شرح النمو السريع لدول جنوب شرق آسيا والركود في افريقيا، أو الاختلافات بين الدول التي تمر بمرحلة انتقالية خاصة بين الصين وروسيا). وكان المعيار الأكثر أهمية لشرح الفروقات في معدلات النمو على المستوى العالمي هو نوعية المؤسسات.

وبالمقارنة بالسياسات التي تركز على تحرير التجارة والحد من الاختلالات التي يروج لها اجماع واشنطن، فإن القضية المؤسساتية تملك أهمية من التطور في توجهه النظري مع التمسك بمبدأ أن الدول ستكون مسؤولة وبشكل حصري عن وضعيتهم في مجال التنمية، نظرا لأن تعريف المؤسسات يقع على عاتق السلطات المحلية وأن هذه الأخيرة تستمر فقط باعتماد المؤسسات المعرّفة جيدا لتعرف التطور الدائم والمتزايد. ولا يقتصر هذا الحوار على الدول الفقيرة فقط، بل يتم ارجاع الدول الغنية التي تواجه صعوبات أيضا إلى هشاشتهم من الجانب المؤسساتي لشرح وضعيتهم من دون الاشارة إلى ضعف الاقتصاد العالمي وعدم التعاون من الجانب النقدي.[1]

فالقضية المؤسساتية تُترجم من خلال مفهوم متجانس وجوهري للمؤسسات: تمّ تصميم المؤسسات ككيانات مستقلة ذات خصائص مماثلة بغض النظر عن مكان وزمان نشاطها. ويتم تصميم هذه المؤسسات في ضوء الأهداف المسندة إليها. ولكن هذا التصميم يرى أن المؤسسة كأداة تتجاهل البعد الاجتماعي والسياسي للمؤسسة نفسها. فمؤسسة بعيدة عن تلبية المهام المسندة إليها تشكل في المقام الأول توازن اجتماعي وسياسي أين تكون الوظائف المعروضة لا تتوافق دائما مع تلك التي تمارس في الواقع والتي تتحول عبر الزمن.

فالهدف من هذا الفصل هو التمكن من تتبع ديناميكيات المؤسسات وتحليل ما يعرف بالاقتصاد المؤسساتي الجديد (المؤسساتية المعاصرة)، كما يهدف إلى فهم تحليلات أهم التيارات المؤسساتية لكل من (Douglas North, Avner Greif, Masahiko Aoki, Dani Rodrik) ومساهماتهم في بناء نظرية عامة للمؤسسات. ويعتبر هذا الفصل بمثابة المرجعية والإطار النظري لهذا التحليل.

1- الاقتصاد المؤسساتي الجديد:

هناك العديد من النظريات المكونة للاقتصاد المؤسساتي الجديد، والعدد يتغير وفقا للتيارات المؤسساتية ووفقا للمؤلفين. ولكن بصفة عامة، الاقتصاد المؤسساتي الجديد يشمل ثلاثة تيارات موافقة لأجسام مختلفة: البعض تهتم بأشكال المنظمات بما في ذلك المنشآت (Coase, Williamson)، وأخرى تهتم بالتاريخ الاقتصادي والتغيير المؤسساتي (North, Matthews)، والثالثة تهتم بحالة التوازن في سياق التفاعلات الاستراتيجية (نظرية الألعاب)

[1]- Ménard Claude, L'approche néo-institutionnelle : des concepts, une méthode, des résultats. , Cahiers d'économie Politique / Papers in Political Economy 1/2003 (n° 44) , p. 105-106.

(Scelling, Aoki, Schotter, Shubik). (Villeval, 1995).[2] هذه التيارات هي متأثرة باتباع اتجاهات مختلفة، لكنها تشارك في نفس التصميم المحسن والوظيفي والتعاقدي للمؤسسات (وسائلية): [*المؤسسات تظهر كأساليب فعالة للتنسيق بين الجهات الفاعلة المعنية التي تنتدب أو تعوض آليات السوق (..). من جهة أخرى، تكوينهم ينشأ نتيجة لتطابق القرارات الفردية، والنتيجة الإجمالية لحساب النسبة بين التكلفة/المنفعة هو نتاج اتفاق أو تعاقد بين الجهات الفاعلة.*](Dutraive, 1995, p7) .[3]

إن نهج الاقتصاد المؤسساتي الجديد هو مجموعة غير متجانسة تضم مجموعة من الأعمال التي لها نقاط مشتركة في التساؤل في الدور الذي تلعبه المؤسسات (التي يمكن تعريفها بشكل عام مجموع القواعد والمعايير التي تحكم وتنظم السلوك) في التنسيق الاقتصادي. وكل النظريات أو المناهج الجوهرية للاقتصاد المؤسساتي الجديد هي مشتركة في الحفاظ على الافتراضات الرئيسية للنظرية النيوكلاسيكية: عقلانية مثالية وكبيرة، المنطق من حيث التوازن، الأمثلية. وباستثناء (North, 1990)، الادعاءات الوحيدة تكمن في مستوى المعلومات التي تعتبر غير مكتملة وغير متوازنة ومتناظرة. وبطريقة ذات صلة، وفي نفس الوقت نتيجة الأخذ بعين الاعتبار الطابع الاستراتيجي للجهات الفاعلة الاقتصادية، مسألة دور المؤسسات في الاقتصاد تأخذ مباشرة تحول وظيفي من الجانب حيث أن جميع العناصر تكون لها وظيفة بالنسبة لهدف توازن النظام. والتطورات النظرية للاقتصاد المؤسساتي الجديد أعادت صياغة التشريعات المفاهيمية بشكل كلي للاقتصاد المؤسساتي التي تمّ تشكيلها من قبل. ويمكن للمؤسسات أخيرا أن تتساوم وأنها تأخذ على ظهور تقنيات التنسيق التي من خلالها الجهات الفاعلة تحمل المقارنات التقييمية. وهي وسيلة قوية للتأكيد مجددا على انتشار النية العقلانية على أن تكون على الأقل إجرائية بما في ذلك البحث عن الكفاءة المؤسساتية. وقد استأنفت المنهجية الفردانية تأكيداتها على أن الدوافع لا يمكن أن تكون إلاّ نفعية.[4] في هذا السياق، ينظر للمؤسسات على أنها أجهزة وضعت من طرف جهات فاعلة تسمح بالتنسيق بين استثماراتها المالية بطريقة مثلى. والاقتصاد المؤسساتي الجديد هو موجه للتغلب على أوجه القصور في النظرية الكلاسيكية الجديدة القياسية والتي تتجاهل تقريبا المؤسسات. فالشركة على سبيل المثال على أنها نسيج من المؤسسات الصريحة (القانون التجاري...الخ) ومؤسسات ضمنية (دور أخلاقيات العمل على السلوك والجهد...الخ) ينظر إليها فقط على شكل "علبة سوداء" ممثلة في وظيفة لتعظيم الربح فقط. والمؤسسين الأولين كانوا يعارضون هذا الرأي. ووفقا لهؤلاء الاقتصاديين، فهم يبسطون جدا الاقتصاد ولكن انتقاداتهم نتجت عن أفكار قوى اجتماعية متفائلة التي بقيت دون أساس نظري مناسب. والاقتصاد المؤسساتي الجديد يحفز مدرسة سابقة والتي تقتبس فرضيات من التاريخ الاقتصادي والعلوم السياسية، علم الاجتماع، الاقتصاد النفسي، الرؤى التي تستوحى من الأفكار الاقتصادية سواء

[2] - Villeval M.C, 1995, Une théorie économique des institutions ?, in « Théorie de la régulation, l'état des savoirs », sous la direction de R. Boyer et Y. Saillard, La Découverte, pp 479-480.
[3] - Traduction de (Dutraive, 1995, p7) in Chavance Bernard, L'économie institutionnelle, Paris, La Découverte « Repères », 2007, p60-61.
[4]- Martin Gilles, La nouvelle économie institutionnelle, Idées économiques et sociales 1/2010, N° 159, p. 35-40

من النظرية الكلاسيكية الجديدة أو الكينزية.[5] من جهة أخرى، الاقتصاد المؤسساتي الجديد يكوّن كذلك نظام في نفس الوقت نظري وتجريبي بشكل مصمم، وهو أيضا مفيد بشكل خاص في دراسات التنمية الاقتصادية للسياسات التي تنفذ في العالم النامي على أنها تنجح أو تفشل، في سياقات ثقافية، سياسية واقتصادية متعددة ومختلفة جدا. وأسباب وشروط هذه النجاحات أو الفشل لا تزال غير واضحة ومبهمة. هذه هي الثغرات التي من أجلها ينشط اقتصاديون المنهج المؤسساتي الجديد في مجال التنمية الاقتصادية في محاولة فصل تأثير المؤسسات على السياق السياسي والاقتصادي وقياس أثرها من خلال الأدوات التجريبية المتطورة، وبالتالي جلب الاضاءات التي من المرجح أن تجد التطبيق العملي في اعداد السياسات.[6]

الاقتصاد المؤسساتي الجديد يهتم بحقوق الملكية، تكاليف المعاملات وعدم تناظر المعلومات، فهو يفتقر إلى انطلاقة متداخلة التي تحلل كل من تأثيرات المؤسسات على التنمية الاقتصادية والعوامل التي تحدد الجودة المؤسساتية. والعديد من الاقتصاديين في المنهج المؤسساتي الجديد يسعون جاهدين لتقريبنا إلى مثل هذه الخطوة والتي ينبغي أن تكون في رأيهم تشمل عدة مكونات:

• الاقتصاد المؤسساتي الجديد يجب أن يفرق بين المؤسسات السياسية التي تحكم عملية ظهور القواعد الرسمية، النظام القانوني والمؤسسات الاقتصادية، حقوق الملكية، قانون التعاقدات التي تنسق النشاط الاقتصادي.

• يجب أن يحدد وإن أمكن قياس تكاليف الصفقات الناتجة عن انشاء وتنفيذ المؤسسات الاقتصادية التي لا تكون مثالية أبدا في أي مكان. فالمؤسسات الاقتصادية الضعيفة تولد ارتفاع تكاليف المعاملات وعدم الكفاءة الاقتصادية، في حين أن المؤسسات الاقتصادية الجيدة تدعم بقوة تراكم رأس المال والنمو.

• يجب أن يقدم تعريف واضح ووظيفي للفعالية المؤسساتية، لأن مسألة الجودة المؤسساتية تأخذ أهمية أساسية.

• ينبغي للاقتصاد المؤسساتي الجديد وضع إطار يمكن التحقق من صحته تجريبيا لتحديد محددات الكفاءة المؤسساتية وقياس تأثيرها على التنمية الاقتصادية.[7]

إن نظرية العمل الجماعي « l'action publique » التي وضعت أصلا من طرف [8]« Olson »، موجهة لشرح احتمال نجاح أو فشل مجموعة من الأفراد بدافع المصلحة الشخصية لتحقيق أعمال والتي قد تكون مفيدة بشكل جماعي. ونجاح بعض الأعمال الجماعية يمكن أن يترجم على سبيل المثال من خلال ظهور خاصية جديدة من حقوق الملكية، تشريع جديد...الخ. هذا الاحتمال يعتمد على خصائص الجماعة في شقها حول: حجمها، القرب

[5] - Jérôme Maucourant, Nouvelle économie institutionnelle ou socio-économie des institutions ?, Revue d'histoire des facultés de droit et de la culture juridique du monde des juristes et du livre juridique, 2012, pp.407-424

[6] - Jean-Jacques Gislain, « L'émergence de la problématique des institutions en économie », Cahiers d'économie Politique / Papers in Political Economy 2003/1 (n° 44), p. 30-34.

[7] - Chavance Bernard, L'économie institutionnelle, Paris, op. cite, p70-80.

[8] - in Logique de l'action collective est un livre de Mancur Olson publié en 1965.

الجغرافي والاجتماعي، توزيع السلطة والثروة بين أعضائها، اعتقاداتها.... ويمكن لهذا الاحتمال كذلك أن يعتمد أيضا على بيانات أخرى مثل توفر "المقاولين السياسيين"، وجود مواقف نفسية مواتية، ووجود ممارسات مبدئية انتقائية. فالنظرية العامة للعمل الجماعي تشمل على وجه الخصوص نظرية جماعات الضغط (اللّوبيات الممارسة) أو الاختيار العام، نظرية البحث عن الريع أو نظرية الريع.[9]

نظرية تكاليف المعاملات ونذكر أهم المؤلفين الرئيسيين لهذه النظرية: Williamson, North والذي سبقهم R.Coase في مقاله حول "طبيعة المنشأة" سنة 1937، يوضح الأدوار والعواقب الاقتصادية للمؤسسات على القاعدة، وهذا التوضيح كذلك ذكرته الفردانية المنهجية في مقالاتها الكثيرة. "Coase" أوضح أن في حالة عدم وجود تكاليف المعاملات، فإننا نحصل على نتائج النظرية الكلاسيكية الجديدة فيما يخص التخصيص الأمثل للموارد. وعندما تكون هناك تكاليف المعاملات، فالنتائج السابقة لا تعد صالحة، ويمكن للمرء أن يتوقع اختلافات في أداء الاقتصاديات وفقا لدرجة النجاح في الحد من هذه التكاليف نفسها.[10]

والتبادل في السوق أو في شركة هي مكلفة: يوجد في الحقيقة تكاليف المعاملات التي يتجاهلها نموذج المنافسة الكاملة التي من خلاله تكون المعلومة حول السوق كاملة، بما في ذلك معرفة المستقبل والتنبؤ به ويكون مجانا ومتاح للجميع دون تكلفة. ومن الناحية النظرية هناك نوعين من تكاليف المعاملات:[11]

✍ تكاليف المعاملات قبل عملية التبادل (ex-ante)، هذه التكاليف هي متأصلة وملازمة في: الحصول على المعلومات (كمية ونوعية) والبحث عن بديل يمكن تصوره، التفاوض حتى درجة الاتفاق المبادلين: والتفاوض يتطلب وقتا أين تكون تكلفة الفرصة البديلة موجودة.

✍ تكاليف المعاملات بعد التبادل (ex-post)، هذه التكاليف هي ملازمة ل:

• امكانية لكل طرف متعاقد عدم احترام جميع التزاماته عند وجود عدم تناظر المعلومات؛ لا يمكن لأي شخص أن يكون لديه معرفة كاملة من اجراءات الجهة الأخرى. كما أنّ مثل هذا السلوك يكون غير لائق وغير جيد بموجب العقد، وهنا نتحدث عن السلوك "الانتهازي"، وتتضمن هذه الانتهازية المحتملة التكاليف التالية:

- تكاليف أنشطة المراقبة والتحكم التي من خلالها تخضع أحد الأطراف المقايضة أو كليهما لمواجهة هذه التكاليف؛
- تكاليف اجراءات انتقامية في حالة الكشف عن الفرص الانتهازية: تكلفة التوفيق، إعادة التفاوض المحدث أو اللجوء إلى العدالة والتي يمكن أن تكون عالية من حيث الوقت أو المال؛

[9] - Bernard Billaudot, Les institutions dans la théorie de la régulation : une actualisation, revue de la régulation, : capitalisme, institutions, pouvoirs, en ligne, 6/2 eme semestre, 2007.
[10] - Abecassis Céline. Les coûts de transaction : état de la théorie. In: Réseaux, volume 15, n°84, 1997. Les coûts de transaction. pp. 12-13;
[11] - Broussoau Eric. L'approche néoinstitutionnelle des coûts de transaction. In: Revue française d'économie, volume 4, n°4, 1989, p127-130.

- التكاليف الاحتمالية لبقاء الفرص الانتهازية العاملة لأحد الأطراف أو كلها المتعاقدة، عندما لا يكون هناك طعونات أو أي وسائل عمل أخرى ضدّ وجود هذه الانتهازيات.

- وأخيرا، فإن صعوبة (التأخير) أو استحالة تغيير شروط المعاملة، حتى إذا أمكن التغيير في البيئة سيجعل هذه الصفقة غير صالحة لأي من الطرفين أو كليهما.

كذلك تأخذ مفاهيم تكاليف الصفقات والتنظيم مكانة هامة التي تعتبر أساسية في تطورات الاقتصاد المؤسساتي الجديد على التوالي من طرف Commonsو Veblen.[12] بالإضافة إلى ذلك، يضيف الاقتصاد المؤسساتي الجديد مفاهيم في تحليله على غرار الكفاءة وفعالية المؤسسة. [*إذا كانت المؤسسات تلعب دورا في الكفاءة الاقتصادية، لماذا لا يمكن دراسة وتطبيق أفضل المؤسسات، وتلك التي تعمل في الاقتصاديات الأكثر نجاحا؟*]هذه هي الأسئلة الأساسية المطروحة من طرف "North, 1990 ".[13]

بالنسبة ل "North "، المؤسسات لا يجب أن تكون فعالة، ولكنها تدوّن قوانين التفاعل بين الجهات الفاعلة، [*المؤسسات هي ليست بالضرورة قائمة لتكون فعالة اجتماعيا، فهي بدلا من ذلك خلقت في قواعد رسمية من أجل خدمة مصالح أولئك الذين لديهم القدرة التفاوضية لإنشاء قواعد جديدة*](North, 1994).[14]

بالنسبة ل (Menard, 2003) ، [*مفهوم الكفاءة يمكن تطبيقه على المؤسسات، بمعنى أنه يسمح بفعالية مقارنة "المقارنة المعيارية*].[15] بالنسبة ل (Menard, 2003): بعض المؤسسات هي أكثر ملاءمة من غيرها في تطوير حجم الصفقات، وبالتالي القدرة على الاستفادة من أفضل تقسيم للعمل، وخفض تكلفة المعاملات، وبالتالي امكانية تحقيق تراكم أكبر وأقوى.[16] في نفس السياق وفي فكرة (La Porta et al, 1999)، فهم يشيرون إلى أن المؤسسات هي من تقاليد القانون العام (Commons law)، وهي أكثر فعالية أو أكثر جودة من تلك المنبثقة عن الديانات أو التقاليد الكاثوليكية أو المسلمة. لأنه بالنسبة لهؤلاء، فإن تقليد القانون العام البريطاني هو أكثر ملاءمة لأنشطة الأعمال والشركات.[17] هذه الفرضية هي غير مقبولة في المنهج النظري، وهي مبسطة لأسباب كثيرة. فكل مجتمع لديه طريقته في التنظيم وتطوير النشاط الاقتصادي الذي يجد نفسه متجذر في سياق تاريخي وتقافي واجتماعي، وهذا ما يبطل فرضية (La Porta et al) (1999). والحقيقة أن معظم الدول التي لديها أداء ضعيف هي قريبة من خط الاستواء وغير متجانسة عرقيا ولغويا وليس نتيجة للثقافة كما ادعى إلى ذلك هذا الأخير، ولكن يتطلب الجمع

[12] - Cyril Hedoin, Les théories institutionnalistes du comportement économique de T. Veblen et J.R. Commons : éléments et fondements d'une approche réaliste et évolutionniste en économie, Mémoire de DEA, Université de REIMS, Champagne-Ardenne, DEA Institutions, Organisations et Performances, 2005, p 66.

[13] - Dani Rodrik et Arvind Subramanian, La primauté des institutions, Finances & Développement Juin 2003, IMF, pp 31-34.

[14] - Traduction de North, 1994, Economic Performance Through Time, The American economic review, june 1994, 84:3, p. 360.

[15] - Traduction de Ménard Claude, 2003, L'approche néo-institutionnelle, op. cite, p. 106.

[16] - Ibid, p 107.

[17] - La Porta, Rafael, Florencio Lopez-de-Silanes, Andrei Shleifer, and Robert W. Vishny. 1999. "The Quality of Government." Journal of Law, Economics, and Organization, 15(1): 225-226.

بين العديد من العوامل الاجتماعية، الثقافية، السياسية والدولية.(Landes, 1998) ، خلص بدراسته على الصحة والفقر للدول على حقيقة أن الديانتين (الاسلامية والكاثوليكية) ليست معادية للتطوير المؤسساتي، ومنه التنمية الاقتصادية.[18] وهذا العرض وهذا الانعكاس على محتوى ومعالم الاقتصاد المؤسساتي الجديد يقود إلى دراسة رؤية " North " للمؤسسات.

"North"، يبحث في التاريخ الاقتصادي مع تطبيق النظرية والأساليب الكمية لهدف شرح وتفسير التغيير الاقتصادي والمؤسساتي. وهو يعتبر من المؤلفين الرئيسيين والأكثر رواجا في نهج الاقتصاد المؤسساتي الجديد. بالنسبة ل"North "، التنمية الاقتصادية تفترض تأمين حقوق الملكية. كذلك وفي نظريته، فهو يمنح دورا أساسيا لحقوق الملكية التي يربطها بالمؤسسات التي تضع هذه الحقوق وتضمنها. فقد أضاف المؤسسات إلى المقومات الأساسية للنمو الاقتصادي على المدى الطويل في النظرية النيوكلاسيكية إلى جانب السكان، الموارد والتكنولوجيا. إن تحليل العلاقة بين المؤسسات والتنمية الاقتصادية دفعت به إلى التركيز على المتغيرات المؤسساتية: لماذا المؤسسات تأخذ شكل معين؟ لماذا تظهر في مرحلة ما من التاريخ؟ ويمكننا أن نسأل أنفسنا هذا السؤال: من يحدد القواعد الاقتصادية والسياسية؟ وسنحاول في هذا الجزء دراسة تحليلاته المؤسساتية من خلال التطرق في المقام الأول لنظريته حول المؤسسات، ثم إعادة نظرته لمفهوم "العقلانية"، وفي الأخير نظريته حول التغيير المؤسساتي.[19]

2- نظرية "نورث" للمؤسسات:

2-1- نظرية المؤسسات:

إن الدراسة التحليلية المرتبطة ب "North" تعلقت باقتراح التحليل المؤسساتي المقارن للنمو. وحسب هذه النظرية، مفتاح ادراك النمو الاقتصادي يكمن في " التنظيم الفعال" للاقتصاد. والعامل الحاسم في هذا المجال هو خلق الحوافز لتعزيز النمو؛ على سبيل المثال من خلال الجباية أو القوانين التي تحكم حقوق الملكية. وكمتغيرات تفسيرية للنمو الاقتصادي، تستخدم النظرية التقليدية تراكم رأس المال، التكنولوجيا ووفرات الحجم. فبالنسبة ل " North "، هذه العوامل ليست هي المسببات الرئيسية للنمو الاقتصادي، بل هي تعتبر فقط من مظاهر النمو الاقتصادي. وينبغي حسب "North [*أن نلتمس أسباب النمو الاقتصادي في الحوافز المهمة لمنظمة فعالة، في قدرة المجتمع على تنفيذ تكوين مؤسساتي الذي يعود بالنفع على الأفراد والمجتمع*].[20] نظرية "North " في المؤسسات تعطي تعريف لها. كيف تُولد وعلى يد من؟ ما هي دورها في النظام الاقتصادي؟ وكيف تتطور مع مرور الوقت؟ وعلى الرغم من كل التحليلات المفاهيمية، ما هي الروابط بين المؤسسات والأداء الاقتصادي لكل بلد؟[21]

[18] - Landes, 1998, The Wealth and Poverty of Nations: Why Some Are So Rich and Some So Poor, pp 256- 276.
[19] - Claude M´enard, Shirley Mary M.. The Contribution of Douglass North to New Institutional Economics. 2011, pp 3-10.
[20] - Traduction de North D.C. [1990], pp15-16.
[21] - Benoît Prévost, Douglass North : hétérodoxie néo-institutionnelle versus néolibéralisme ?, Revue de la régulation [En ligne], 7 | 1er semestre / Spring 2010, mis en ligne le 18 juin 2010, p2-4.

بالنسبة ل "North "، نظريته للمؤسسات مبنية انطلاقا من نظرية السلوك الإنساني والتي تشترك مع نظرية تكاليف المعاملات (North 1990,).[22] وفرضيته هي أن المؤسسات تولد معايير لهذه النماذج العقلية حيث الإنسان والمجتمعات تحد من الحالات غير المؤكدة وحالات عدم اليقين. ثم أصبحت الشكوك الأساسية تلك التي تنشأ من الطبيعة الشخصية للتبادلات والبحث عن حلول للحد من هذه الشكوك والحالات غير المؤكدة التي كشفت عن وجود القوة الدافعة لعملية التغيير. والمعتقدات السائدة هي تلك المتعلقة بالقياديين السياسيين والاقتصاديين على وضع خطط للعمل الذي أدى في النهاية إلى تراكم بنية معقدة من المؤسسات التي تحدد أداء الاقتصاد والمؤسسة.[23]

"North " (2005)، يعتقد أن عدم اليقين هو ينخفض عن طريق ظواهر التعلم لنوعين من المخرجات: [*البيئة المادية والبيئة اللغوية والثقافية الاجتماعية، ويضيف أن هذه التعليمات المختلفة لثقافة أو أخرى في وقت معين ومناسب، سيفسّر الإنسان لبيئته وبالتالي سيفسّر حالات عدم اليقين*] (North, 2005).[24]

كذلك، عرف "North " المؤسسات على النحو التالي: [*المؤسسات هي القيود التي فرضها الإنسان التي تهيكل التفاعلات البشرية*]. وهي تتكون من قيود رسمية (كالقواعد، الدساتير) وقيود غير رسمية (كمعايير السلوك، التعاقدات، قواعد القيادة التي تفرض نفسها) وخصائص تطبيقاتها (North, 1994,).[25]

[*المؤسسات هي قواعد اللعبة التي تهيكل التفاعل البشري في المجتمع*] (North 1990).[26] المؤسسات الاقتصادية هي قوانين الملكية وقوانين التعاقدات. فإذا حللنا تعريف "North " للمؤسسات والتي يقصد بها قواعد اللعبة، فهو يتحدث عن المؤسسات الاقتصادية التي تتعلق بالتنسيق، وسنندرج تحت المنهج النيوكلاسيكي في هذه الحالة، أو تتعلق بإعادة الانتاج وسنندرج تحت المنهج الماركسي. أما المؤسسات السياسية هي التي تحدد هيكل الدولة واجراءات القرارات السياسية. بالنسبة للإنتاج والتبادلات، نوعية حقوق الملكية هي أمر ضروري، فهي تحدد قدرة المجتمع على تحقيق التراكم واستخدام عوامل الانتاج. المؤسسات السياسية تلعب بدورها دور محدد في هيكلة وحماية هذه حقوق الملكية.[27] إن تعريف "North" للمؤسسات قد استخدم من طرف العديد من المؤلفين على غرار (Dani Rodrik).ويجب التفريق بين المؤسسات والمنظمات؛ فحسب "North ": [*المؤسسات هي قواعد اللعبة والمنظمات هم اللاّعبون*][28]، فهي العلاقات ما بين هاته وتلك التي توجه التغيير المؤسساتي. فالمؤسسات هي القيود التي تتطلب للإنسان في علاقاته الخاصة. هذه القيود بالإضافة إلى القيود العادلة للاقتصاد تحدد مجموعة الفرص المتاحة في الاقتصاد. أمّا المنظمات تتشكل في مجموعة من الأفراد تربطهم بعض الأهداف المشتركة. الشركات، النقابات،

[22] - North D.C. [1990], p27.
[23] - Martin Gilles, La nouvelle économie institutionnelle, Idées économiques et sociales, 1/2010 (N° 159), p. 38.
[24] - Traduction de North , 2005, Understanding the process of economic change, Princeton University Press,. (traduction française, Le processus du développement économique, Paris, Editions d'organisation, 2005), p34.
[25] - Traduction de North D. C., 1994, Economic Performance Through Time, op. Cite, p. 361.
[26] - Traduction North D.C. [1990], p 5.
[27] - Christian Bessy, Olivier Favereau, Institutions et économie des conventions, Cahiers d'économie Politique / Papers in Political Economy 2003/1 (n° 44), p. 123-124.
[28] - Traduction de North , 2005, op. cite, p86.

التعاونيات هي أمثلة عن المنظمات الاقتصادية. والأحزاب السياسية، الأعضاء المنتخبة، البرلمان هي أمثلة عن المنظمات السياسية. أما الجمعيات الدينية، النوادي هي أمثلة عن المنظمات الاجتماعية.[29] وفي هذا الصدد، قد أضاف (Boyer, 2003) أن [*المنظمة هي هيكل أين يكمن مركز السلطة ومجموعة من الروتينات والاجراءات من أجل التغلب على مشاكل التنسيق والسلوك الانتهازي للجهات الفاعلة*].[30]

إنّ الإطار المؤسساتي يأخذ البنية السياسية التي توجه كيف تتشكل وتندمج الخيارات السياسية، بنية حقوق الملكية التي تحدد الحوافز الاقتصادية الرسمية، والبنية الاجتماعية التي تحدد معايير والتعاقدات التي تحدد الحوافز غير الرسمية الموجودة في الاقتصاد. فالبنية المؤسساتية تعكس التوجهات والمعتقدات المتراكمة من طرف المجتمع مع مرور الوقت، وتغيير الإطار المؤسساتي عادة ما يكون عملية تدريجية التي تصوغ القيود التي يفرضها الماضي والحاضر والمستقبل (North, 2005).[31] فالعلاقة بين المعتقدات والمؤسسات هي واضحة في القواعد الرسمية للمجتمع وتتوضح أكثر وبقوة في المؤسسات غير الرسمية (المعايير– الاتفاقيات) ومدونات قواعد السلوك المقبولة داخليا. هذه المؤسسات لا تمثل فقط القوانين الأخلاقية لنظام المعتقد والتي تميل إلى تمثيل السمات المشتركة من ثقافة إلى أخرى، ولكن أيضا المعايير المعينة في كل مجتمع والمختلفة جدا في ثقافته عن الآخر. كذلك المؤسسات الرسمية يمكن أن تتغير بتعمد، أما المؤسسات غير الرسمية تتطور وفقا لأساليب لا تزال معروفة بشكل غير جيد وبالتالي لا تصلح للتداول والتلاعب من طرف الانسان.[32]

فالسياسة هي التي تحدد وتفرض القواعد الرسمية للعبة الاقتصادية، وبالتالي هي المصدر الأول للأداء الاقتصادي. إن القواعد الاقتصادية الرسمية هي بصفة عامة حقوق الملكية التي تحدد الملكية، استخدام حقوق الانتفاع ونقل ملكية السلع والموارد، والتي يتم التعبير عنها من خلال القوانين واللوائح. فقد كانت البنية المؤسساتية الاقتصادية متمكنة من خلال تطور السياسة التي قدمت في الأخير إطار قانوني يتكون من القوانين وسبل ضمان تطبيقها. فأي إطار هو أمر ضروري للتبادلات الشخصية التي تؤثر على النمو الاقتصادي. ويبدو أنه يأخذ عملية طويلة والذي شهد الهيئات السياسية سواء كلها أو بعضها، حيث تعطي تدريجيا الأضواء لتوفير الحماية والعدالة في تبادل المداخيل. هذا التطور نتج في البداية عن البحث عن المداخيل الاضافية.[33]

إن اشكالية معرفة كيف تولد المؤسسات أداءات اقتصادية جيدة؟ أكد "North": [*تحسين الأداءات الاقتصادية يعني تخفيض تكاليف المعاملات والانتاج. وللوصول إلى هذا الهدف سيكون المفتاح هو تغيير المؤسسات*

[29] -voir Bernard Billaudot, Les institutions dans la théorie de la régulation : une actualisation, Revue de la régulation [En ligne], 6 | 2e semestre / Autumn 2009, mis en ligne le 17 décembre 2009.
[30] - Traduction de Boyer R. (2003a), Les institutions dans la théorie de la régulation, Document de travail Cepremap, n° 2003-08 ; Cahiers d'Économie politique, n° 44, Décembre, p 84.
[31] - Traduction de North , 2005, op. cite, p74.
[32] - Voir Arnaud Fossier et Éric Monnet, Les institutions, mode d'emploi, Tracés. Revue de Sciences humaines [En ligne], 17 | 2009, mis en ligne le 30 novembre 2009, pp 6-8.
[33] - North , 2005, op. cite, p98.

وتحسينها].[34] وما يمكن القيام به هو: 1- إنشاء نظام صارم ومعايير موحدة، البحث التكنولوجي الموجه لتحسين المقاييس ومواصفات أفضل لحقوق الملكية. 2- إنشاء نظام قضائي فعّال للحد من تكاليف حماية العقود. 3- إنشاء مؤسسات لجمع شمل المعارف المتشتتة في المجتمع ورصد وقياس العقود وحل النزاعات. وينبغي التأكيد على أن المؤسسات التي ظهرت في العالم الغربي، حقوق الملكية والنظم القضائية على سبيل المثال ليس بالضرورة يجب نسخها بإخلاص في البلدان النامية". فالمفتاح يكمن في البنية الفعالة التي يتم خلقها وليس في التقليد الأعمى للمؤسسات الغربية. (North 1990).[35] وقد أكد كذلك أن البشر تتفاعل مع الأوضاع الجديدة اعتمادا على درجة حداثة هؤلاء البشر وتراثهم الثقافي. هذا التراث سيحدد في كثير من الحالات درجتهم من النجاح، مسار التبعية، حيث من خلاله ظهرت المؤسسات والمعتقدات في الماضي التي أثرت على الخيارات الحالية ولعبت دورا حاسما في المرونة.

إنّ تفاعل المعتقدات والمؤسسات والمنظمات داخل إطار البنية المصطنعة الكلية يجعل من هذه البنية عاملا رئيسيا في قيادة المجتمع. إن تبعية المسار أو الدرب ليس معناه الجمود، بل هو مجموعة من القيود المفروضة إلى إمكانية اختيار الحاضر بسبب التجارب السابقة (North, 2005).[36]

والطريقة التي من خلالها يرتبط الماضي بالحاضر والمستقبل، هو الذي يمثل موضوع مسار التبعية، ويمكن أن نشير ببساطة أن اختيارات الحاضر هي مقيدة من طرف إرث المؤسسات المتراكمة في الماضي وفي أي وقت. الجهات الفاعلة هي مفروضة من خلال الاعتماد على المسار، القيود المفروضة على خياراتهم من خلال الربط بين المعتقدات، المؤسسات والبنية المؤسساتية المصطنعة والموروثة من الماضي.

(North, 2005) يؤكد أنه يكون هناك تنمية اقتصادية مثمرة عندما يتم انشاء بنية مصطنعة مواتية من طرف نظام المعتقد المكون، ويكون قادر على مواجهة التجارب الجديدة التي من خلالها يواجه ويعالج الأفراد والمجتمع للمعضلات الجديدة بشكل إيجابي. وسوف يكون هناك فشل عندما تكون التجارب الجديدة بعيدة كل البعد عن البنية المصطنعة لنظام المعتقد، وأن الأفراد والمجتمع لا يملكون اللّمسات العقلية والبنية المصطنعة من أجل حل المشكلات الجديدة.[37]

البنية المؤسساتية الفعالة والمرنة التي يتميز بها الاقتصاد الأمريكي هو نتيجة اعتماد "مسار التبعية"(المؤسسات السياسية والاقتصادية الموروثة عن السلطة البريطانية)، ونتيجة الوجود الأولي للعوامل المواتية (الأرض والموارد الطبيعية لثروة غير محدودة، اليد العاملة والرأسمال الوافد من أوربا)، ونتيجة للأحداث المواتية الكثيرة التي عززت على طول القرن 19م نظام المعتقد الذي دعم المؤسسات السياسية والاقتصادية الرسمية (كالعديد من اكتشافات الذهب في

[34] - Traduction de North , 1990, op. cite, p112.
[35] - North , 1990, op. cite, p 112.
[36] - North , 2005, op. cite, p78.
[37] - Chabaud Didier, Parthenay Claude, Perez Yannick, Évolution de l'analyse northienne des institutions. La prise en compte des idéologies, Revue économique 3/2005 (Vol. 56) , p. 691-703

نهاية القرن التي جلبت الازدهار للزراعة بعد عقود من الاستياء)، ونتيجة الحظ (معاداة المعارضين للفدرالية للمؤتمر الدستوري).[38] وأضاف "North " أن إرث المؤسسات البريطانية خلقت بيئة مواتية لتطوير مؤسسات التبادلات اللاّشخصية التي كانت الأساس لفترة طويلة من النمو في الاقتصاد الأمريكي. وفي القسم التالي سنحلل مفهوم العقلانية عند "نورث".[39]

2-2- فرضية العقلانية ل "North ":

إن تحول "North " إلى العلوم المعرفية دفعه للتساؤل عن الفرضيات الأساسية للنظرية النيوكلاسيكية. ويستند هذا التقليد على معايير الكفاءة التخصيصية الثابتة وعلى نهج ضمني ومعياري الذي يقارن المؤسسات التاريخية الجيدة بحالات مثلى للتوازن وتصور هادف وحتمي لعملية التغيير، وينظر إليها على أنها عملية مستقلة عن المسار المتبع (Chavence, 2003).[40] ولفهم دور المؤسسات في المجتمع، أكد (North 2005) أنه يجب الاعتراف أولا أن المؤسسات تحقق القصد من عقلنا الواعي، والبنية سواء كانت من الأسواق الفردية أو النظام السياسي الاقتصادي بأكمله، فهي تمثل خلق انساني حيث عملية التغيير لا تكون أبدا بشكل طبيعي أو تلقائي. وأكثر من ذلك، لكي تعمل جيدا هذه البنية (بغض النظر عن الطريقة التي يتم تعريف هذه الخاصية) يجب علينا التغيير باستمرار تبعا لتطور المعايير الأساسية للتقنيات، المعلومات والرأسمال البشري.[41] وكذلك في نظر "North "، الاقتصاديون يتمسكون بجسد نظري مطور لعلاج الاقتصاديات المتقدمة في القرن 19م التي كانت تعاني من مشاكل توزيع الموارد. وقد استمروا في محاولة تكييف النظرية مع المشاكل الأساسية للتنمية، في حين أن هذا الجسد النظري هو ببساطة غير قادر على معالجة القضايا التي أثيرت في النظريات الحديثة.[42]

إنّ النظرية الاقتصادية وكمزيد من العلوم الاجتماعية الأخرى تستند على فرضية العقلانية. هذه المسلمة الموضوعية للاقتصاد تعمل بشكل جيد في الأسواق التنافسية لأسعار معروضة، ولكن بمجرد الابتعاد عن هذا النموذج للتنافس البسيط وأن السعر يعتمد على سلوك البائعين الآخرين والمشترين الآخرين، سيصبح القرار أكثر تعقيدا مما يجعل من الضروري استكشاف العملية المعرفية والادراكية بأكثر عمقا. واتجاه الاقتصاديين لتبديل فرضية العقلانية في الشكل المبسط إلى مشاكل أكثر تعقيدا ينطوي على عدم اليقين ويمثل عقبة أمام التوصل إلى فهم أفضل للمشهد البشري والإنساني(Herrera, 2005).[43]

---

[38] - David Waldner, Elyssa Dunfee, Les origines institutionnelles et l'économie politique comparative du développement tardif, Revue internationale de politique comparée 2011/3 (Vol. 18), p. 58-61.

[39] - North , 1990, op. cite, p 112

[40] -Voir Chavance Bernard, 2003, The historical conflict of socialism and capitalism, and the post-socialist transformation », in TOYE ohn (sous la dir. de), Trade and Development. Directionsforthe21Directions for the 21st Century, Edward Elgar, Cheltenham, p. 19.

[41] - North , 2005, op. cite, p 27.

[42] - Abdelillah Hamdouch, Institutions, Coordination Economique et Nature de la Rationalité des Agents, Clersé, Université de Lille I, Article soumis à L'Actualité Economique — janvier 2003.

[43] - Rémy Herrera, Un renouveau de l'économie du développement ?, Cahier de la Maison des Sciences Economiques, Université Paris 1, France, 2005.

إن المشاكل المثيرة للاهتمام من أجل الحل تأتي من العلاقات العادلة بين البشر في السياقات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية حيث يتم ابلاغ جميع اللاّعبين بشكل ناقص وحيث ترجع المعلومة عن نشاطاتهم بشكل ناقص كذلك. وهذا ليس افتراض أن العقلانية هي غير صحيحة وخاطئة، بل هي لا تهدي شيئا في فهم عملية الخيارات التي يدلي بها البشر في سياقات مختلفة حاسمة وأساسية من أجل عملية التغيير. ويرجع تفشي عدم اليقين إلى نقص المعلومات وعوائد المعلومات. وإلى جانب ذلك، فرضية العقلانية تؤدي إلى حسابات سيئة للعلاقة بين العقل والبيئة. (North, 2005).[44]

بالنسبة ل "North "، أنظمة المعتقدات تعبر عن تمثيل داخلي من المشهد البشري. والمؤسسات هي بنية مفروضة من طرف البشر لهذا المشهد لتحقيق النتيجة المرجوة. إذن، أنظمة المعتقدات هي تمثيل داخلي، والمؤسسات هي المظهر الخارجي لهذا التمثيل. كذلك، بنية السوق الاقتصادية تعكس معتقدات أولئك الذين هم في حالات إملاء قواعد اللّعبة والذين يضعون القواعد التي من شأنها أن تؤدي إلى نتائج تتماشى مع رغباتهم. وهؤلاء سواء يخلقون احتكارات أو أسواق تنافسية (دائما مع هذا التحفظ، قد تكون المعتقدات غير صحيحة وتنتج عواقب غير مقصودة). وفي حالة الصراع بين المعتقدات، المؤسسات تعكس معتقدات من بين هؤلاء (سواء سابقة أو حاضرة) القادرين على فرض خياراتهم (North, 2005).[45]

إن النظرية النيوكلاسيكية الاقتصادية ثابتة، وعلى هذا الأساس فإنها تميل إلى فرض اشارات متقطعة إلى صناع القرارات الذين يرسمون إلهامهم. هذا غالبا ما يؤدي إلى صياغة إرشادات التي تنتج نتائج قوية وبعيدة عن كل النوايا. وفي إطار سياق ديناميكي، السياسة هي مستمدة من نظرية ثابتة تسفر عن نتائج غير متوقعة وسلبية. ونظرية الألعاب يمكن أن تأخذ بعض العناصر المثيرة للاهتمام في تغيير معين، لكن التعميم يجعل من هذه النظرية صعبة التعامل على أنها لا تقدم إلاّ القليل من الاهتمام (North 2005).[46] وحول هذه النقطة، "North " شكك في القدرة الاستخدامية لنظرية الألعاب في الاقتصاد المؤسساتي. كذلك، ابتعد جوهريا "North " عن اتباع نظرية الألعاب بالتأكيد على عدم اهتمام نهجهم بإلقاء الضوء على واقع وديناميكيات النظم الاقتصادية.[47] وفي القسم الموالي من تحليلنا، سوف نستعرض نظرية التغيير المؤسساتي عند "North ".

2-3- نظرية التغيير المؤسساتي عند "North ":

إن النظرية المتكاملة للتغيير الاقتصادي تدمج نظريات التغيير المتعلقة بالتركيبة السكانية، مخزون المعارف والمؤسسات. فقد نما عدد السكان بمعدل غير مسبوق، وكذلك الرأسمال البشري. والنمو في عدد سكان العالم أدى إلى خلق عالم حيث العوامل الخارجية منتشرة، لأن البشر حاليا لديهم تعايش ويعيشون في مواقع قريبة مع بعضها

[44] - North , 2005, op. cite, p 44.
[45] - North , 2005, op. cite, p 75.
[46] - North , 2005, op. cite, p 165.
[47] - Didier Chabaud et al., Évolution de l'analyse northienne des institutions…, op. cite, p. 698-699.

البعض، ولكن في سياق مزيد من التغيرات التكنولوجية، وهذا ما أدّى إلى مشاكل اجتماعية جديدة. وكلّ ذلك ينبثق نتيجة التطور المؤسساتي مع انشاء هياكل أكثر تعقيدا مع المشاكل الجديدة التي تواجه المجتمعات.

إذا تكلمنا عن الطريقة التي من خلالها المؤسسات تتطور، فقد عارض "North " مع شعار الداروينية، وبالتالي تعارض مع فرضية "Veblen" حيث التغيير التطوري البشري لا يسير في اتجاه واحد مع نظرية داروين للتطور: [*أنه يقوم على الحالة الضميرية والقصدية للجهات الفاعلة*].[48] وأضاف "North ": [*لا تسترشد آليات الاختيار الداروينية بواسطة المعتقدات حول عواقبها المحتملة. على العكس من ذلك، التطور البشري يستهدي من خلال تصورات الفاعلين، الخيارات، القرارات المصطنعة في ضوء هذه التصورات بقصد تحقيق نتائج من شأنها أن تقلل من عدم اليقين بحيث تكون في مواجهة أمام المنظمات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية في السعي لتحقيق أهدافهم*][49] وقد أزال "North " رؤية "Veblen" للمؤسسات الذي ربط تطورها بنظرية التطور الداروينية.

إن مفتاح تحليل عملية التغيير هو الحالة الضمنية والقصدية من الجهات الفاعلة في التغيير المؤسساتي وفهمهم وادراكهم للمشاكل التي يواجهونها. وقد أكد أيضا أنه إذا كان النمو عرضيا أو يكون كذلك، فذاك يرجع إلى كون الجهات الفاعلة لا تقصد فعلا الرفاهية للمجتمع أو أنها تسيئ فهم المشاكل حيث عواقب أفعالهم ابتعدت كثيرا عن نواياهم(Chavance, 2007).[50]

فالمؤسسات على غرار البنية التحفيزية للمجتمعات دفعت بطرق مختلفة للاستثمار في هذه المعرفة المتنامية لتوسيعها واستخدامها في حل مشاكل الندرة الانسانية. وقد أخذ "North " مثال عن الاتحاد السوفياتي حيث لخص إلى:

واقع مدرك ⟵ معتقدات ⟵ مؤسسات ⟵ سياسات ⟵ تغيير الواقع المدرك

إنه أشار إلى أن تطور المعتقدات عقب أي تغيير للواقع المدرك ينجم عن السياسات الحالية، كفاءة تكيف المصفوفة المؤسساتية وعدم وجود التغيرات في القواعد الرسمية لتصحيح الاخفاقات المدركة.[51] إن التغيير المؤسساتي في كثير من الأحيان يؤدي إلى نتائج غير متوقعة، بعيدة جدا عن النوايا الرسمية بسبب المعتقدات الخاطئة (North, 1994). أشار إلى أن التغيرات في المؤسسات الرسمية لا تشكل صعوبة كبيرة، ولكن النهج الموحد هو الذي أهمل جمود المؤسسات غير الرسمية والذي أوضح أن التطور الفعلي الملاحظ اختلف وابتعد عن التوقعات الأولية.[52] وقد

[48] - Traduction de North , 2005, op. cite, p 90.
[49] - Traduction de North , 2005, op. cite, p 92.
[50] - Chavance Bernard, L'économie institutionnelle entre orthodoxie et hétérodoxie, Revue du MAUSS, 2/2007 (n° 30), p. 64-70.
[51] - Mantzavinos C, North, C., Shariq S, 2004, Learning, Change and Economic Performance, Perspectives on Politics, 2 (1), p. 75-84.
[52] - North , 1994, op. cite, p 94.

أضاف "North " أن المؤسسات تتطور من مساهمات متتالية، [*الربط بين الماضي والحاضر والمستقبل، ووفقا لذلك، التاريخ وإلى حد كبير هو تاريخ التطور المؤسساتي الذي من خلاله يؤخذ الأداء التاريخي للاقتصاديات على أنها جزء من تاريخ متسلسل. فالمؤسسات توفر هيكل الحوافز للاقتصاد؛ وفي نفس الوقت، يتطور هذا الهيكل وقد يشكل اتجاه التغير الاقتصادي نحو النمو، الركود أو التراجع*] (North, 1991).[53]

والجهود المبذولة من طرف الانسان لهيكلة البيئة وجعلها أكثر قابلية للتنبؤ كانت ولا تزال مصدر عميق للمؤسسات، ولكن يمكن رفع هذا الجهد وهذا هو الحال غالبا، وهو المزيد من عدم اليقين لبعض الجهات الفاعلة في كثير من الأحيان. لأن تغيير المؤسسات الذي أدّى إلى الحد من عدم اليقين في البيئة المادية خلق أيضا بيئة بشرية أكثر تعقيدا والتي ولدت في حدّ ذاتها سلسلة من عدم اليقين جديدة تماما (ولم تحل بعد في كثير من الحالات). إن الثورة التكنولوجية في القرون الماضية جعلت من الممكن رفاهية للإنسان في مستوى لا يمكن تصوره وفقا للمعايير التاريخية، ولكنها انتجت أيضا عالم من الترابط والعوامل الخارجية وبالتالي مجموعة جديدة من الشكوك وعدم اليقين. (North, 2005).[54]

إن التطبيق لمثل هذه التغيرات المؤسساتية من جانب اقتصاديات العالم الثالث غالبا ما يؤثر على توزيع الدخل وتوليد عدم الاستقرار السياسي، وأحيانا تؤدي إلى صب تأثير معاكس تماما مع الهدف المسطر.

إن تغيير الإطار المؤسساتي ينطوي على تغيير في هيكل الحوافز وأنه من الضروري لانخفاض نسبة عدم اليقين في البيئة. هذه هي الأداة الرئيسية التي يمكن من خلالها الانسان أن يحاول تغيير بيئته بشكل عمدي، ويغطي جزء كبير من الجهود المعاصرة لتحسين أداء اقتصاديات العالم الثالث. وتاريخيا، التغيير المؤسساتي كان له تأثير في تغيير أداء النشاط التعاوني (الحماية القانونية للعقود على سبيل المثال)، زيادة الحوافز على الابتكار والابداع (حقوق براءات الاختراع) وتغيير العائد على الاستثمار في الرأسمال البشري (وضع مؤسسات موجهة لجمع المعارف المقسمة في الاقتصاديات المعقدة) وتخفيض تكاليف المعاملات في الأسواق (خلق نظام قضائي الذي يضع حماية للعقود بأقل تكلفة).[55]

فالمشكلة هي معقدة لأن نجاح التكيف مع تطور المتطلبات ينطوي على تغيير المؤسسات الاقتصادية وبالتالي، فإن تنفيذ القواعد الجديدة من طرف السياسة بقدر أن الجهات الفاعلة (أي مسيري المنظمات الاقتصادية) يدركون الحاجة للتكيف، فإنهم يستطيعون أن يجعلوا أنفسهم قابلين لتعديلات لازمة.

[53] -Traduction de North, 1991, Institutions, The Journal of Economic Perspectives, Vol. 5, No. 1, p 97.
[54] - North , 2005, op. cite, p 39.
[55] - Chabaud, C Parthenay, Y Perez, Environnement institutionnel et trajectoire des entreprises: une analyse northienne de l'industrie électrique1, Revue Management international, N°9, 2005.

إن القواعد الجديدة ستكون محل تفاوض ومحددة على السوق السياسية، أي سوق مهيكل وفقا للقواعد السياسية. [*إنها السوق السياسية التي تحدد وتفرض حقوق الملكية*][56](North, 1995) . إن فهم التغيير المؤسساتي يعني إذن فهم الطريقة التي من خلالها الجهات الفاعلة تراجع وتصلح معتقداتهم بطريقة منسقة. إن أنواع المنظمات التي سيتم خلقها: منظمات رجال الأعمال تسبب التغيير المؤسساتي عندما يواجهون المنافسة في كل مكان الناتجة عن عالم اقتصادي يتميز بالندرة. وعندما يتلقى أرباب العمل فرص جديدة أو متغيرة، فإنهم يتسببون في التغيير المؤسساتي عن طريق تغيير القواعد (سواء بطريقة مباشرة عن طريق المنظمات السياسية أو بطريقة غير مباشرة عن طريق ضغط المنظمات الاقتصادية أو الاجتماعية على المنظمات السياسية)، أو عن طريق التغيير العمدي (وأحيانا عن طريق الخطأ) عن طريق طبيعة وفعالية أساليب تطبيق القواعد أو فاعلية العقوبات ووسائل أخرى من عمليات الإكراه اللاّرسمية.[57] بالنسبة ل "North " ، المنافسة ما بين الأمم هي مصدر التغيير المؤسساتي، وميز بين العوامل الداخلية والخارجية وتطورات تصورات المساهمين.[58] وقد ركّز "North " كثيرا على السياق المتأصل في التغيير المؤسساتي: [*بوضع البنية المؤسساتية للمجتمع في مركز تحقيقنا، يمكن استكشاف التفاعلات بين التنظيم الاقتصادي والتنظيم السياسي في سياق التغيرات التي أحدثتها تطور تصورات المشاركين أو من طرف قوى خارجية*] (North, 2005).[59] وبأخذ حالة أوروبا لشرح التغيير المؤسساتي من خلال المنافسة بين الدول، أكد "North ": [*هي الآثار الديناميكية للمنافسة بين الهيئات السياسية المجزأة التي أعطت ولادة لبيئة ابداعية بشكل خاص. إن أوربا كانت مجزأة سياسيا، ولكن كان لديها في نفس الوقت بنية من المعتقدات سائدة بعد المسيحية، وسائل الإعلام والنقل التي مكنت من الانتشار السريع في جميع أنحاء أوربا، التطورات العلمية والتطورات التقنية والفنية في نقطة معينة*](North, 2005).[60] وقد أضاف "North " أن الانقسام السياسي في أوربا الغربية لعب نفس الدور من خلال خلق سياقات مؤسساتية متنوعة وتنافسية لمختلف المعتقدات المتنوعة وبالتالي مؤسسات اقتصادية والتي لعبت دور حاسم في النمو النسبي لأروبا وكذلك في نمو التبادلات اللاّشخصية التي يستند عليها النمو الاقتصادي الحديث.[61]

دائما وفي ضوء توضيح أهمية التغيير المؤسساتي. فقد قام "North " بتطوير المثال الذي يميل إلى تفسير اختلافات التطور في انجلترا واسبانيا من جانب الخصائص المؤسساتية المعمقة لهذين المجتمعين. وحقيقة أن انجلترا التي هي متطورة واسبانيا التي هي في حالة ركود يتم تفسيرها فقط وفقا لخاصية مركزية أولا للمجال السياسي لإنجلترا واسبانيا. ولكن هذه الخاصية لا تسمح على الأقل بشرح العديد من الخلافات بينهما. في انجلترا، فرض البرلمان لإنجلترا على البنك المركزي نظام الميزانية الذي من خلاله كانت النفقات تمول من عائدات الضرائب، وكانت نتيجة هذه الثورة المالية ليس فقط تشكيل حكومة على أساس مالي سليم، ولكن أيضا لوضع أساسيات لتطوير سوق خاصة

[56] -Traduction de North, D, 1995, The New Institutional Economics and Third World Development, in Harriss et al (eds) (1995), p23.
[57] - Hugues Draelants, L'analyse du processus de changement institutionnel in Réforme pédagogique et légitimation : Le cas d'une politique de lutte contre le redoublement, Pédagogies en développement, p 68.
[58] - North , 2005, op. cite, p 137.
[59] - Ibid, p138. (Traduction)
[60] - Ibid, p140. (Traduction)
[61] - Ibid, p142.

للرأسمال.[62] وقد أضاف "North ":[*حماية أكثر قوة لحقوق الملكية، سيكون هناك تراجع لقيود المذهب التجاري، وحقيقة هروب شركات الغزل والنسيج من القيود المفروضة على النقابات الحضرية قد تضافرت لتوفير فرص التوسع في السوق المحلية والدولية، كما شجع نمو الأسواق ونمو قانون براءات الاختراع ونمو نشاط الابتكارات*] (North, 1990).[63] في اسبانيا وعلى العكس تماما، فقد تألف المجال السياسي من بيروقراطية مركزية كبيرة التي أدارت بصفة متطورة جميع المراسيم القانونية والمبادئ التوجيهية التي قامت بتشريع الجهاز الإداري، وفرضت سياستها القيادية (North, 1990).[64]وحسب "North ": [*تقديم تحليل مقنع لاستمرار تطور هذين المجتمعين يتطلب أن نأخذ في الاعتبار النظم السياسية، الاقتصادية والقضائية لكل مجتمع كبنية من القواعد الرسمية وغير الرسمية المترابطة والتي تشكل معا المصفوفة المؤسساتية وتضع الاقتصاديات في مواقع مختلفة*](North, 1990) .[65] وقد لخص في دراسته : [*واجهت كل من انجلترا واسبانيا أزمات مالية في القرن 17م، ولكن التناقض بين المجموعتين يظهر انعكاس الخصائص المؤسساتية العميقة لهذين المجتمعين*](North, 1990).[66]

2-4- نظرية تكاليف الصفقات:

لقد وسّع "North " التحليل الكلاسيكي الجديد وأثراه من خلال ادخال المؤسسات وإعادة بناء إطار نظري توضيحي متماسك لفهم ظواهر النمو الاقتصادي. هذا الاطار وفي عدد كبير من حقائقه الاجتماعية المرتبطة بالأبحاث تتعلق بتطور المؤسسات. ولا تكمن مساهمات "North " فقط في تطوير المفاهيم الجديدة التي وظفها الاقتصاد المؤسساتي الجديد على غرار تكاليف المعاملات، حقوق الملكية، عدم اليقين، ولكن هذا المجال المعين من المفاهيم والصياغات المنطقية لتلك أو أخرى تخص الباحث "North ". فقد أشار "North " من خلال انتقاده للنظرية النيوكلاسيكية إلى التكاليف المتعلقة بالتبادل في السوق، وذلك في أعقاب دراسات كل من "Coase" و"Williamson". وقد شكلت نظرية تكاليف المعاملات الركيزة الأولى في بناء نظريته لشرح عملية النمو. وبالتالي أخذ بعين الاعتبار المؤسسات في تحليله الاقتصادي.[67]

ويوضح "North " أن الأفراد في إطار النظرية النيوكلاسيكية لديهم كل المعلومات التي يحتاجونها، وبالتالي ليس هناك أي تكاليف للبحث عن هذه المعلومات. وقد اختلف مع هذه الفرضية وقد حاول من خلال مثال بسيط أن يوضح بأن عملية التبادل لديها تكلفة، وبيّن في هذا الجانب أن السلع والخدمات لديها العديد من الجوانب الأخرى إلى جانب وظيفتها الأساسية. وقد عرّف على سبيل المثال، أن سمات سيارة ما كلونها، هيكلها، سرعتها...الخ تشرح أن هذه الخصائص يمكن أن تكون مختلفة من سلعة إلى أخرى. وبالتالي المشتري سيكون لديه تكلفة

[62] - North , 1990, op. cite, p 113.
[63] - Ibid, p 114 (Traduction)
[64] - Ibid, p 114.
[65] - Ibid, p 115 (Traduction)
[66] - Ibid, p 116 (Traduction)
[67] - Chabaud, C Parthenay, Y Perez, North versus Williamson? Oppositions et complémentarités dans la nouvelle économie institutionnelle, Document de travail, 2005, p11.

للمعلومات على نوعية المنتجات للحصول على الصفات التي تناسبه. وهذا ما أكده "North " في دراسته: [*التبادلات تنطوي على التكاليف لأن كل طرف يجب تحديد قيمة الخصائص لنشاطه....*](North, 1990).[68]

وأكد "North " أن التكاليف تُخلق بالنسبة للبائع والمشتري لأنهم لا يحملون نفس المعلومات عن المنتوج المقدم للبيع. ووضح أيضا أن البائع لأي سلعة أو خدمة يملك معلومات أكثر مقارنة بالمشتري. وهذا ما أشار إليه حيث يكتب: [*... بائع السيارات المستعملة يعرف الكثير عن خصائص وصفات السيارات مقارنة بالمشتري...*] (North, 1990).[69] هذا الواقع يوحي بوجود عدم تناظر المعلومات، أي أن طرف لديه مزيد من المعلومات حول المنتوج مقارنة بالآخر. وفي هذه الحالة، البائع هو الذي لديه معلومات أكثر من المشتري. إن البحث عن المعلومات المتعلقة بالخصائص المختلفة ستكون مكلفة، وستكون تكاليف المشتري هي بالتأكيد أعلى من تكاليف البائع لأنه يقوم بالبحث أكثر مقارنة بالبائع. هذا العرض يأخذ بعين الاعتبار عدم تناظر المعلومات والتي استخدمها "North " لإدخال تكاليف التبادل في تحليله. وقد سمحت هذه الفرضية بإثبات أن المعلومات ليست بصفة مثالية خلافا لفرضيات النظرية النيوكلاسيكية.

وقد أصرّ "North " على الحاجة للبحث عن المعلومات التي تعتبر مكلفة في عملية التبادل، وهذا ما يتعارض مع فرضيات النظرية النيوكلاسيكية الذين يستندون في تحليلاتهم على فرضية العقلانية الفعالة. وحسب "North "، هذه الفرضية هي وسيلة مفيدة لتحليل بعض الأسواق الفعالة في العالم الغربي. على سبيل المثال، الأسواق المالية كونها تتميز بظروف استثنائية للتكاليف المنخفضة. ومع ذلك، هذه الفرضية لا يمكن أن تفسر معظم الأسواق المعاصرة أو التاريخية لأنها تفترض وجود معلومات كاملة ومثالية.[70]

من جانب "North "، فقد أخذ مفهوم تكاليف المعاملات التي وضعها "Coase" و "Williamson". والتي ستكون مكلفة نظرا لوجود تكاليف معاملات أخرى على غرار تكاليف قياس قيمة خصائص المنتجات التي سيتم تبادلها، وتكاليف حماية حقوق الملكية، وتكاليف المراقبة واحترام العقود. وأوضح "North " أن هناك العديد من تكاليف المعاملات المختلفة كما أشار في العبارة التالية: [*تنقسم هذه التكاليف إلى نفقات الدراسة، نفقات التفاوض ونفقات التنفيذ...*](North, 1990).[71] بالنسبة ل "North "، تكاليف الدراسة هي التكاليف التي تنتج عن البحث عن الفرص وتكاليف التفاوض تنتج عن حقيقة أن كلا الطرفين يجب أن يوافق على جودة المنتوج المتبادل حول مكان وتاريخ التبادل، وينبغي أيضا تحديد متى وكيف وبأي شكل سيتم دفع المستحقات. وهذه العناصر الإضافية هي مهمة في أي تنظيم تجاري وتبادلي ويجب على المشترين والبائعين الاتفاق على جميع هذه

[68] - North , 1990, op. cite, p 29 (Traduction)
[69] - Ibid, (Traduction).
[70] - Bernard Billaudot, La science économique comme théorie du choix rationnel est une science morale et normative, Journées de l'Association Charles Gide "Justice et économie : doctrines anciennes et nouvelles théories", Université Toulouse 1 Capitole, Jun 2011, Toulouse, France.
[71] - North , 1990, op. cite, p 30 (Traduction).

النقاط قبل ابرام الصفقة؛ أما بالنسبة لتكاليف التنفيذ، فيقصد بها الأموال التي تنفق لضمان الامتثال لشروط العقد عن طريق التفاوض. فتكاليف المعاملات تنشأ لأن المعلومات هي مكلفة ومملوكة بطريقة غير متماثلة من قبل الأفراد.

وقد اختلف "North " عن "Coase" و"Williamson" فيما يخص هذه النظرية. فبالنسبة ل "North "، فإن تكلفة المعاملة لها طابع أكثر ديناميكية، وهو الذي فسّر على وجه التحديد عن كيفية خلق تكاليف معاملات جديدة لم تكن موجودة من قبل نتيجة ادخال أرباب المشاريع لتكنولوجيات جديدة، والتي ستكون في مواجهة لتطوير التجارة وتحقيق النمو الاقتصادي. ومع ذلك، يظهر "North " أيضا كيف يمكن للمؤسسات في بلد ما أن تؤدي إلى تكاليف معاملات محدودة عند ادخال تكنولوجيات جديدة ونشاط تجاري. في حين أن تحليلات "Coase" وWilliamson" لها طبيعة ثابتة وترتكز على المؤسسة الاقتصادية والشركة. فدراسات "North " لها بعد أكثر ديناميكية وتأخذ في الحسبان العديد من المؤسسات. وهو يستخدم تكاليف المعاملات لشرح التطور العام للمؤسسات، وكيف يمكن لهذا التطور أن يؤدّي إلى النمو. ولهذا كان من الضروري الشرح أكثر وضوحا لمفهوم المؤسسات لفهم المكان الأساسي الذي تشغله في تحليل "North "، وقد سمح مفهوم عدم اليقين بالربط بين تكاليف المعاملات والمؤسسات، كيف تكون المؤسسات هي مصدر انخفاض تكاليف المعاملات؟[72]

وقد أثبت "North " أن هناك تكاليف المعاملات لأي عملية تبادل، أي أن التبادل ليس مجانا. وفي عالم حيث توجد العديد من التكاليف، سيكون هناك حاجة للمؤسسات، وسيكون دور هذه المؤسسات إما تقليل أو زيادة هذه التكاليف. ولفهم أكثر لهذا المنطق، يجب التوضيح أكثر ماذا يعني بالمؤسسات: [*يتم خلق المؤسسات عن طريق التفاعلات العادية بين الأفراد، فهي توفر إطار تفسيري للأحداث التي تتسم بثقة الأفراد..... المؤسسات ليست أشخاص، هي العادات والقواعد التي تخلق مجموعة من تفاعلات الأفراد داخل مجتمع*](North, 1986).[73] فالمؤسسات هي قواعد اللعبة عند "North "، فهي تسمح بتقليل عدم اليقين من خلال توفير إطار تفسيري للأحداث المنتظرة. كذلك الجهات الاجتماعية الفاعلة لديها الثقة في المؤسسات، فإنهم يتعاملون وفقا لمبدأ أن الجميع يتعامل بنفس المعاملة. وبالتالي وعلى مستوى المجتمع ككل، المؤسسات تسمح لأي واحد بالتنبؤ بسلوكيات الفاعلين الاجتماعيين، وبالتالي فإنها تقلل من المستوى العام من عدم اليقين.

وإذا تم تبديل المؤسسات في سياق اقتصادي، سيكون ذلك بسبب أن التبادل مكلف وأن المؤسسات تعتبر مهمة ومفيدة. ووضح "North " أن الفاعلين الاقتصاديين لا يعرفون مسبقا عواقب اختياراتهم. وبالتالي، فإن سلوكيات الأفراد في ضوء المعلومات غير التامة تكون خاطئة في أغلب الأحيان، والمعلومات التي يملكها الأفراد هي غير تامة لإعطاء نمذجة ذاتية صحيحة. وبالتالي، ستلعب المؤسسات دورا حاسما في الحد من عدم اليقين.[74]

[72] - Chabaud, C Parthenay, Y Perez, 2005, North versus Williamson?..., op. cite, p13-14.
[73] -Traduction de North 1986, The New Institutional Economics, Journal of Institutional and Theoretical Economics, Vol. 142, No. 1, 3rd Symposium on The New Institutional Economics (March 1986), pp. 231.
[74] - North 1986, op, cite, p232.

إذن، المؤسسات هي قواعد اللعبة في المجتمع، وبشكل أكثر رسمي هي القيود التي تحكم التفاعلات الانسانية، فهي تقلل من عدم اليقين وتوفر هيكل الحوافز في الحياة اليومية. فهي مفيدة لأنها تسمح للجهات الفاعلة باكتساب المعلومات التي من شأنها أن تؤدي بهم إلى تطوير نماذج إذا لم تكن مثالية ستكون تتميز بنوع من اليقين. وقد أعطى "North " مثال عن هذه الوضعية المتمثل في دستور معارض للمشروبات الكحولية في أوروبا الذي لعب دورا في تخفيض تكاليف المعاملات وساهم في نمو التجارة بين كوريا الشمالية وجنوب أوربا خلال القرنين 12م و13م.[75]

وأغلب الدراسات تعودت على الثورة الصناعية كنقطة انطلاق للمجتمع الصناعي الجديد. وشدّد "North " على هذه الفكرة على أنها خطأ مع التأكيد على أن بداية النمو الاقتصادي هو ظاهرة قبل الثورة، وهذه الأخيرة هي مظهر من مظاهر النمو الاقتصادي وليس السبب. وأكد "North " أن النمو الاقتصادي يجد جذوره أساسا في خفض تكاليف أداء المجتمع (تكاليف الانتاج، تكاليف المعاملات، تكاليف المعلومات، تكاليف التنظيم...الخ). وهذا التخفيض هو مكيف عن طريق دوافع أفراد المجتمع الذين لديهم قدرة الظهور على توفير الموارد النادرة بشكل منهجي للمجتمع في جميع أنشطتهم. وبشكل أكثر دقة، إنه لا يكفي ظهور فرص جديدة واختراعات في وجود سوق تلعب دور في جلب ثورة تكنولوجية، بل هذه العناصر تتحول إلى فائض في التنمية. وإنه من الضروري وجود عدد كاف من الفاعلين الاقتصاديين الذين يعتبرون هم الدافعين لاغتنام الفرص الجديدة المتاحة لهم. كذلك، هذه الدوافع تعتمد على حجم المكاسب التي سوف توفرها لهم هذه الفرص، وهذه المكاسب تعتمد على أمرين: التكاليف التي يتكبّدها العملاء في عملياتهم لتحقيق الفرص المتاحة وتحقيق نظام حقوق ملكية. وسنذكر المثال الذي استخدمه "North " في شرح لماذا تخفيض التكاليف هو محرك للنمو.[76]

فقد أخذ "North " مثالا عن نمو هولندا في القرن 17م، وبيّن كيف يرجع هذا النمو جزئيا إلى انخفاض التكاليف. وكان نمو التجارة والقطاع المالي في هولندا هو محرك الاقتصاد في هذا البلد في ذلك العصر. هولندا استخدمت سلسلة من الابتكارات التجارية المنتجة والتي وُظّفت على نطاق واسع. وقد أمكن استخدامها مع قيمة جيدة بفضل السوق المتنامية وبفضل المناخ السياسي المناسب. والابتكارات التي تؤدي إلى انخفاض كبير في التكاليف الناجمة عن استخدام آليات السوق، والبنية التحتية التجارية الجديدة التي تفتح للمتعاملين الصغار فرص النجاح وخاصة انشاء سوق مالية، هي أحد أهم خصائص الاقتصاد الهولندي في ذلك العصر. وهذه التكاليف التي نتجت عن استخدام آليات السوق في الاقتصاد هي تكاليف ناتجة في الأصل عن انشاء التبادلات التجارية. وتنقسم هذه التكاليف إلى نفقات الدراسة، نفقات التفاوض ونفقات التنفيذ. أمّا بالنسبة لنفقات الدراسة، الأسواق الموجودة في هولندا تمثل وسيلة لخفض هذه التكاليف. والمعارض الجهوية تطور وفرات الحجم الكامنة في سوق تمنع في نفس الوقت هيمنة عدة مواقع تجارية مركزية. هذه المواقع المركزية تخدم السوق الدولية وتساهم أساسا

[75] - Ibid, p 242.
[76] - Jérome Maucourant, Une analyse économique de la redistribution est-elle possible ? : éléments de comparaison entre la « new institutional economics » et l'approche substantive. Topoi Orient - Occident, Lyon : Association des amis de la Bibliothèque Salomon Reinach, 1996, pp.138-141.

في التقليل من تكاليف الدراسة. فلا توجد أسواق في شمال أوربا تجذب العديد من البائعين والمشترين من غير هذه المواقع المركزية. فلا مثيل لها من حيث مجموع المنتجات المعروضة وظروف البيع التي تعرضها. إن ضمان وجود سوق واسعة يسمح بالتخصص في مجال المنتجات وظروف البيع، حيث التجار المتخصصين يعرضون منتجاتهم باستمرار في هذه المواقع. أما بالنسبة لتكاليف التفاوض، هي أيضا محدودة نظرا لوجود عدد كبير من البائعين والمشترين الذين يجتمعون في السوق الهولندية. ففرص التفاوض على اتفاقية التبادل وفرضها هناك هي أكبر من أي مكان آخر. كذلك تطور أنواع الاجراءات مع الحجم المتزايد للصفقات التي تعالج في هذه الأسواق. وفيما يخص تكاليف التنفيذ، فقد تم الموافقة على أساليب البيع العرفية من طرف الحكومة. وفي حالة مخالفة شروط العقد، التاجر المتضرر من المخالفة يرفع المسألة أمام المحكمة، أمّا التاجر المخالف للشروط فهو ملزم بالعقوبة الصادرة في حقه إذا كان يرغب في الاستمرار في مواصلة أعماله التجارية في السوق الأكثر انتاجية في أوربا.[77]

وفي الأخير، يمكن القول أن انخفاض تكاليف المعاملات هو عامل مهم للنمو. وهذه التكاليف يمكن أن تزيد أو تنخفض عن طريق المؤسسات القائمة في الاقتصاد، ويمكن القول أن المؤسسات التي تخفض تكاليف المعاملات لها أهمية بالغة في النمو. كذلك، فإن التوسع الاقتصادي ليس وظيفة انتاج كما يوضحه النهج النيوكلاسيكي، ولكن نتيجة وجود مؤسسات قادرة على تعزيز مسار النمو المتوازن.

إن الإطار النظري الذي طوّره "North " يحدد مستوى النمو في البلد من طرف المؤسسات القائمة في اقتصاد هذا البلد. هذه المؤسسات تمكّن من تخفيض تكاليف المعاملات إلى حدّ أنها تحد من عدم اليقين في حالة قيامهم بعملية اتخاذ القرار. وهذه العلاقة بين المؤسسات وتكاليف المعاملات يجب أن تحلّل بعمق. في جهة أخرى، ودائما في تحليل "North "، تأخذ نظرية حقوق الملكية مكانا هاما في نظريته. فتكاليف المعاملات هي أعلى بكثير عندما تكون حقوق الملكية أو سيادة القانون غير موثوقة. في مثل هذه الحالات، تعمل الشركات الخاصة وعلى نطاق واسع بصورة غير قانونية وتنشط في الاقتصاد الخفي وتعتمد على الغش والفساد لتسهيل العمليات.

2-5- حقوق الملكية:

نظرية حقوق الملكية تدخل ضمن أعمال "North " حيث أعاد دراستها ودمجها في تفسيراته لظواهر النمو الاقتصادي. فقد شكك "North " في تطور هياكل حقوق الملكية. وقد استند على تحليلات مدرسة الاختيار العام التي تفسر أن حقوق الملكية هي ناتجة عن التبادلات في السوق الاقتصادية والسوق السياسية بين الحكومة وجماعات المصالح الأخرى. وقد عرّف "North " حقوق الملكية ك:[*حقوق الملكية هي حقوق التخصص على عمل الأفراد وعلى السلع والخدمات التي يملكونها. الملكية هي وظيفة من القواعد القانونية والأشكال التنظيمية، التنفيذ ومعايير السلوك التي تشكل الإطار المؤسساتي*](North, 1990) .[78]

[77] - Chabaud, Granovetter et la théorie des coûts de transaction: de la controverse à la fertilisation croisée, I. Huault. La construction sociale de l'entreprise, 2002, p23.

[78] - North , 1990, op. cite, p 33 (Traduction)

2-5-1. انشاء حقوق الملكية:

"North" أظهر أن القواعد السياسية تؤدّي إلى القواعد الاقتصادية مع الإشارة إلى أن العلاقة السببية توجد في الاتجاهين. حقوق الملكية هي مخرجات القرارات السياسية، في حين أن هيكل المصالح الاقتصادية تؤثر أيضا على البنية السياسية. وكذلك تغيير القواعد السياسية تؤدي إلى تغيير القواعد الاقتصادية والعكس بالعكس. إن حقوق الملكية على الأصول هي موضوع تحليل التكلفة والعائد لمقارنة الحالة التي تكون فيها حقوق الملكية الجديدة موضوعة في المكان المناسب مع الوضع الراهن. أما بالنسبة للقواعد التي وضعت في المجال السياسي الذي هو في الأصل حدّد حقوق الملكية، ستسمح بإنشاء العقود الفردية التي تعبر عن الهياكل المحفزة والمثبطة القائمة في المجتمع.[79]

وفيما يتعلق بطبيعة العقود، تعارض "North " مع الاطار النظري النيوكلاسيكي الذي لا يعكس مرة أخرى ذلك الواقع الاقتصادي الذي يفترض البساطة والكمال. فالعقود في الاقتصاد الحديث هي متعددة الأبعاد وتحتاج إلى أن تأخذ في الاعتبار الخصائص المحددة للمنتجات المتداولة والممتدة على مر الزمن. بالإضافة إلى ذلك، العقود هي عادة غير مكتملة وذلك بسبب تطورها غير المؤكد عبر الزمن. وبالتالي لا يمكن للأطراف المختلفة أن تعتمد فقط خصائص هذا العقد، بل تترك ذلك إلى المحاكم لتسوية المنازعات التي قد تنشأ خلال هذا العقد. وبعد دراسة انشاء حقوق الملكية وخصائص العقود، فإنه من المهم معالجة القضية المركزية لاحترام حقوق الملكية والآليات المؤسساتية التي تضمنها. وهذه هي المشكلة الحقيقية في النظرية الاقتصادية للحقوق إلى درجة أن يكون العقد غير فعال وغير نافذ إلاّ إذا كانت الأطراف الممثلة ملتزمة باحترامه.[80]

2-5-2. التنفيذ:

من أجل تنفيذ واحترام عقد، وضح "North " أنه يتطلب إرادة قوية بما فيه الكفاية لفرض تحقيق العقد. ويجب أن يسمح للطرف المتضرر بالتعويض على درجة متساوية لتلك المتداولة في العقد. ونادرا ما يتم احترام هذه الشروط في العالم الحقيقي لأنه من الصعب قياس الصفقات. بالإضافة إلى ذلك، المحكمة المكلفة بتنفيذ حقوق الملكية هي الفرد الذي لديه تصوره الخاص للمشكلة وليس بالضرورة الموضوعية اللاّزمة لكي يعمل على استقرار العقد.[81] وقد أشار "North " أن[*التنفيذ مكلف في العالم الحقيقي كما جاء في دراسته: " العقود غالبا ما ستكون مكلفة في حالة خطر انتهاكها، وأكثر تكلفة عند قياس هذا الانتهاك ومكلفة جدا في حالة ادراك هذا العقد وفرض العقوبات التي تتوافق معه*].[82] وحتى في حالة أن المحاكم هي التي تضع العقود التي يمنع انتهاكها، إلا أن الأطراف

[79] - Abdoul' Ganiou Mijiyawa, Institutions Et Développement : Analyse Des effets macroéconomiques des institutions et de réformes institutionnelles dans les pays en développement. Sciences de l'Homme et Société, Université d'Auvergne - Clermont-Ferrand I, 2010, pp 23-24.

[80] - Kako Nubukpo, Droit, Économie et Développement : Du Néo Institutionnalisme à l'ancien Institutionnalisme ?, Congrès 2008 de Lomé : Le Rôle du droit dans le développement économique, 2008, p3-4.

[81] - Bardhan, Pranab, Institutions Matter, But Which Ones?. Economics of Transition, Vol. 13, No. 3, pp. 499-532, July 2005, pp 501-502

[82] - Traduction de North , 1990, op. cite, p 34.

المتعاقدة قد تستفيد من هوامش عدم اليقين التي تنجم عن صعوبة قياس ما إذا كان عقد كامل وفعال. وفي ظل هذه الظروف من حالة عدم اليقين، ستحاول الأطراف المتعارضة لوضع العقد الذي من شأنه أن يقلل من قدرة كلا الطرفين على انتهاكه.

2-5-3. حقوق الملكية والتنمية:

أكد "North " بشدة على أن أي مجتمع سوف يكون أكثر قابلية للابتكار وتحقيق النمو عندما يكون نظامه لحقوق الملكية يحدد بدقة الحقوق الحصرية لكل طرف، ويعمل على ضمان الحماية الفعالة وذلك من خلال تقليل حالة عدم اليقين التي تقاس على امكانيات وجود المزيد من المكاسب التي تقدمها الابتكارات، ويعمل على مساعدة تعظيم المردودية الشخصية للمبتكر.[83] كذلك دافع "North " عن النظرية التي توحي بأن ظهور المفهوم الجديد للنمو في أوربا في القرن 17م و18م ليس له علاقة بالثروة التكنولوجية. فأوروبا في هذا العصر لم يكن لديها عدد كبير من المخترعين والابتكارات مقارنة بأوروبا في القرن 11م. وما يميز ذلك خلال هذه الفترات في تاريخها هو نظام حقوق الملكية. هذه الحقوق التي تأتي في شكل مجموعة من الحقوق والمؤسسات (اقتصادية، اجتماعية، سياسية) التي تعطي للنشاط الاقتصادي عائد كبير الذي لم يتحقق من قبل. فالمؤسسات القائمة تسمح في نفس الوقت بخفض تكاليف المعاملات وكذلك احتمالات ارتفاع الارباح.[84]

وقد ذكر "North " سببين اللذان يمنعان حقوق الملكية من التطور في اتجاه أكبر بين الايرادات الخاصة والاجتماعية. فمن جهة توجد الوسائل التقنية لمواجهة الانتهازية أو التي تجبر أطراف ثالثة على تحمل جزء من تكاليف المعاملات. وفي الوقت الحالي، نواجه هذا النوع من المشاكل في تطبيق حقوق الملكية الخاصة بالأفكار، الاختراعات وبعض الموارد الطبيعية مثل الماء. إن تسجيل براءات الاختراع بطريقة سرية، الأسعار، حقوق الطبع والنشر تم الجمع بينها في أوقات مختلفة لتوفيق أصحاب الأجور الخاصة بالدخل الاجتماعي، ولكن لا تزال الوسائل التي تستثني أولئك الذين لا يحق أن تكون لهم فوائد مكلفة إلى يومنا هذا وغير مكتملة.[85]

وفي هذا الاطار، أخذ "North " مثال عن التسييج[86] لإظهار فعالية حقوق الملكية في مناطق انجلترا. وكان الدافع من هذا المثال هو السماح بعرض حقوق الملكية التي تنشئ التكافؤ بين المكاسب الجماعية. وقد سمح تسييج أرضية العمل بالأفراد إلى الاستثمار أكثر والعمل بكفاءة عالية. وقد أكد "North " كيف سمحت هذه الحركة من التسييجات في بريطانيا العظمى بتحقيق انتاج بفاعلية جد عالية. ونتيجة لذلك، تم تحقيق زيادة في دخل الفرد. هذا

---

[83] - Chabaud et al, Évolution de l'analyse northienne des institutions…, Op. cite, p 692.

[84] - Seglaro Abel Somé, Économie des institutions et performances économiques nationales, Centre d'Analyse des Politiques Economiques et Sociales, Burkina Faso, Document de Travail, Décembre 2003, p12-13.

[85] - Darreau, P, Institutions et croissance économique selon NORTH, Université de Limoges, 1995, pp 239-240.

[86] – حركة التسييج ظهرت في القرن 13م وبصفة حادة في أواخر القرن 16م إلى القرن 17م، حيث تحولت الزراعة التقليدية في بعض المناطق من انجلترا من إطار نظام التعاون ومجتمع إدارة الأراضي (أراضي واسعة بدون مجال محصور) إلى نظام ملكية الأراضي (كل حقل معزول بحاجز عن الآخر). هذه الحواجز (التسييج) تشير إلى قيود الاستخدام والحقوق المشتركة التي تعتمد على عدد المزارعين.

التغيير في الزراعة هو في الأساس مكسب اجتماعي الذي ولّد كذلك نسبة نمو جديدة. وكان هذا ممكنا لأن العبوات كانت تعمل تحت نظام أكثر فاعلية لحقوق الملكية. وفي المقابل، فشلت فرنسا بتنفيذ حقوق ملكية فعالة في نفس الزمان، والذي مثّل عملية كبيرة للنمو في هذا البلد. وقد أدّت حقوق الملكية بحماية الأراضي وتمّ الافراج عن العمال من قيد العبودية. وعلاوة على ذلك، استمرت السوق من المعاناة التي نجمت عن النتائج المترتبة على السياسة الحكومية الناقصة التي شرحها "North " بناء على تحليلات مدرسة الاختيار العام.[87]

2-6- البعد السياسي:

إن تحليل "North " يدمج أيضا في منهجه عدد من العناصر التحليلية من نظرية الاختيار العام. وقد دمج تكاليف المعاملات وعدم اليقين في نموذج التحليل الاقتصادي للسياسة، ثم قارن بين السوق السياسية والسوق الاقتصادية وعمل بشكل جيد داخل التيار المؤسساتي الجديد الذي يمثل نوع من الاصلاح المعرفي والتجانس المعرفي الذي يأخذ في الحسبان تكاليف المعاملات في الأسواق الاقتصادية لا في الأسواق السياسية التي تأخذ حسب " North" تناظر نظري قوي: [*نموذج الاختيار العقلاني في العلوم السياسية طبق الافتراضات الأساسية للنظرية النيوكلاسيكية الجديدة للسياسة. ومن بين هذه الافتراضات، نجد العقلانية المفيدة ومفهوم السوق الفعالة (المفهوم الضمني). وأعتقد أن قبول هذه الافتراضات بدون تحليل نقدي جلب النظرية السياسية على الطريق الخطأ*] (North, 1990).[88]

كما توجد استثناءات بارزة من المذاهب على غرار المنهج الماركسي في التعامل مع هذه الفرضيات حيث الاقتصاديون لا يثيرون تساؤلات حول حرب النوايا الحسنة للدولة وقدرتها على تمثيل المصلحة العامة. وقد وضعت مدرسة الاختيار العام تحت تأثير روادها (Buchanan et Tullock, 1962)[89] الذين طوروا تحليل يهدف إلى توضيح الآثار السلبية لتدخل الدولة وذلك باستعمال تحليلاتهم التي لم تمس السياسات الاقتصادية، ولكن مسّت طبيعة العلاقات بين الدولة والناخبين. ويدافع هذا التيار عن فكرة أن الدولة لديها سلوك الذي لا يأخذ بعين الاعتبار المصلحة العامة، ولكن المصالح الخاصة للسياسيين أو البيروقراطيين الذين يشكلون هذه السياسة.[90]

فبالنسبة لهذه المدرسة، تتصف التدخلات العامة بعدم كفاءة عالية. ولإثبات هذه الفرضية، رأوا الباحثين أن التصويت يلعب دورا سياسيا كما هو الحال لدور الأسعار في السوق. فالمستهلكون يبدون تفضيلاتهم عن طريق التصويت باستخدام نفس القواعد لتعظيم المنفعة الفردية مع الأخذ بعين الاعتبار القيود التي يواجهونها في قرارات بيعهم وشرائهم في السوق. وبنفس السلوك، القيادات العامة والموظفين يعظمون فائدتهم الشخصية التي تعيد انتخابهم، وبالتالي تحقق أقصى قدر من الأصوات التي يمكن أن يحصلوا عليها. فأتباع هذه المدرسة يفسرون وحتى في

[87] - North , 1990, op. cite, p 37-38.
[88] - North , 1990, op. cite, p 53. (Traduction)
[89] - Buchanan, J. M., & Tullock, G, 1962, The Calculus of Consent: Logical Foundations of Constitutional Democracy, Ann Arbor: University of Michigan Press.
[90] - La théorie des choix publics, Projet BaSES : Apprentissage des notions de base en sciences économiques et sociales, en ligne https://wp.unil.ch/bases/2013/07/theorie-des-choix-publics/

وقتنا الحالي أن الحكومة هي في المقام الأول ترتيب مؤسساتي الذي تتمثل مهمته في التوفير، الحماية والعدالة لمواطنيها. وبشكل أكثر دقة، فهي مسؤولة عن انفاذ حقوق الملكية على السلع والموارد. فالحكومة هي الدولة التي تمنح الحق في بيع هذه السلع والتي تتلقى تعويضات في المقابل وهي الضرائب. وهذا ما يخلق سوقا لجماعات الضغط (اللّوبيات) التي تسعى إلى الحصول على لوائح تضمن الريع والسلطات العمومية (الحكومة، البيروقراطية) التي تمنح هذه اللوائح والأنظمة في مقابل الحصول على الأصوات والموارد المالية.[91]

الشكل رقم (3): التمثيل التقليدي للسوق السياسية في نظرية الاختيار العام

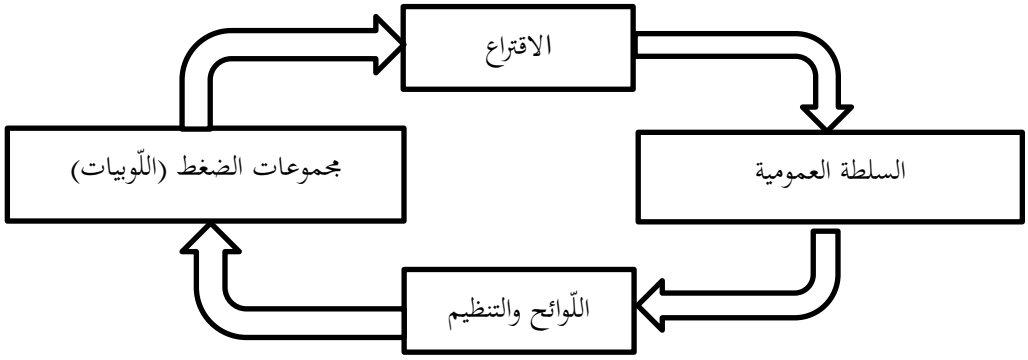

Source : Chatti Ouidade, OP, p120

فالسلطات العمومية لها فائدة في مصالح جماعات الضغط التي تضمن لهم الأصوات الانتخابية، في حين أن الناخبين الفرديين هم بأنفسهم بعيدي المنال ويصعب التعرف عليهم. فالاستراتيجية الأكثر فعالية للسياسيين تسعى لإعادة انتخابهم وبالتالي إقرار أنظمة التي تتركز فوائدها على بعض الجماعات اللّوبية. أما المجتمع ككل هو الذي يتحمل التكاليف. ومن الجانب النظري، أظهر اقتصاديو مدرسة الاختيار العام أن الأداء السياسي الذي يدعم الأنظمة البيروقراطية يتميز بتحيز كبير، وعلى الرغم من اتباع مبدأ أن المنتخبين يمثلون الإرادة العامة للناخبين، وأنه يجب على ممثلين الناخبين إذا كانوا يريدون إعادة انتخابهم فعليهم إرضاء وتلبية جميع متطلبات هؤلاء الناخبين. وقد ذكروا أوجه متعددة للتحيزات منها:[92]

☜ غالبا ما تكون الآراء المتفقة تتم بشكل غير عملي لأنها ستكون مكلفة جدا بالنظر إلى الوقت الذي ستأخذه هذه العملية.

☜ رغبة كل ناخب تعظيم الفوائد التي يتلقاها نتيجة التدخل الحكومي والتقليل من مساهماته في تمويل هذه النفقات.

[91] - Chatti Ouidade, OP, p120 (traduction).
[92] - Chatti Ouidade, OP, p121-122.

☜ يتمنى كل ممثل منتخب أن يعاد انتخابه شخصيا لتلبية أفضل مطالب تدخلات الجماعات اللّوبية. فالمستفيدون من المصالح هم فئة قليلة جدّا، في حين أن عمليات التمويل قد تمس شريحة كبيرة من الأشخاص. وبالتالي، فإن طبيعة تدخل الدولة الذي يتبع منطق المصلحة العامة هي في الحقيقة لعبة نفوذ الجماعات اللّوبية.

فقد استلهم "North " هذه النمذجة للسوق السياسية لكنه شدّد على حدوده التي تقترح التجاوز بالرجوع إلى مفاهيم عدم اليقين وتكاليف المعاملات. كذلك، عرض أن الحكومات المختلفة على مر التاريخ لها سلوكيات تتطابق مع البحث عن الريع وتعظيمه وليس لاتخاذ اجراءات اقتصادية لتعزيز المصلحة العامة.[93] وقد ناقش "North " مثال عن الدولة الفرنسية التي حافظت على هيكل حقوق الملكية غير الفعال اجتماعيا التي لديها هدف وحيد هو زيادة مواردها الخاصة.[94]

كذلك أكد "North " أن الفوائد الصافية التي يمكن للدولة أن تستفيد منها نتيجة التعديل أو حقوق الملكية لا تكمن في الفوائد الاجتماعية فقط، فيجب أن تأخذ بعين الاعتبار تكاليف المعاملات. فقد استوحى هذا الأمر بشكل واضح من فكرة مدرسة الاختيار العام التي تعزز أهمية العوامل المؤسساتية في الاقتصاد. وهو يرفض جمود النظرية النيوكلاسيكية في نظرتها باتجاه أعمال مدرسة الاختيار العام. وقد كرّس هذه النظرية من خلال مقالته المعنونة ب " تحليل تكلفة العملية السياسية"(1990) وشرح من خلالها أن التحليل المؤسساتي لا يقتصر على النظر في المؤسسات السياسية، ولكن يجب أن يشمل أيضا مفاهيم تكاليف المعاملات، عدم تناظر المعلومات والديناميكيات الزمنية، وهذا ما يؤدّي به إلى تحديد مسألة مختلفة عن تلك التي حددتها مدرسة الاختيار العام.[95] ومن جانب ديناميكي أكثر وأساس بالنسبة ل "North "، فقد شرح كيفية تعزيز البحث عن الريع من طرف المؤسسات، أي العمل في السوق السياسية وتفضيل الابتكار في مجال الأعمال. فالإشكالية الوحيدة هي أن نفهم من خلال تحليل تكاليف المعاملات وحقوق الملكية أن أصحاب المشاريع من مصلحتهم التحول إلى السوق السياسية، وهذا ما يؤدّي إلى الحد من قدرة البلد على الابتكار. وبالتالي الحد من آفاق النمو على المدى الطويل. وهذا ما يحدد مشكلة مماثلة لتلك التي وضعت حول حقوق الملكية، إلاّ أن الدافع لم يعد يأتي من تعريف واضح لحقوق الملكية التي تخفض تكاليف المعاملات، ولكن على القدرة المتاحة للحكومات على إعادة تحديد هذه حقوق الملكية، وبالتالي مصادرة أرباب الأعمال الذين لم يعد لديهم القدرة على تلمس الريع والأرباح الناتجة عن ابتكاراتهم. وفي المقابل، حيث

[93] - North D.C, 1997, Le défi de Karl Polanyi. Le marché et les autres systèmes d'allocation des ressources, La revue du MAUSS, n°10, p. 51-64, traduction de (1977), « Markets and Other Allocation Systems in History: The Challenge of Karl Polanyi », Journal of European Economic History, vol. 6, n°3, p. 703-716.
[94] - Chabaud et al, North versus Williamson?..., op. cite, pp 6-7.
[95] - Christine Erhel, Bruno Palier, Europe sociale et Europe de l'emploi : l'apport de Douglass North à l'explication des trajectoires nationales, pp 5-6.

النظم المؤسساتية تتميز بخطر قوي لحالات المصادرة، رجال الأعمال يحوّلون ابتكاراتهم للسوق السياسية، وهذا ما سيكون أقل انتاجية بكثير بالنسبة للمجتمع بأكمله.[96]

فمن المصلحة إذن هو تحديد طبيعة تحكيم رجال الأعمال بين السوق السياسية والسوق الاقتصادية. وقد أوضح "North " أن [*السوق السياسية ومن جانب حقيقة أن حجم التبادل السياسي، لا يمكن أن يكون عقد مكتتب، فهو سيكون أكثر غموضا بكثير من السوق الاقتصادية*] (North, 1990).[97] والحقيقة أنه يمكن تحديد الخصائص الدقيقة للسلع المتبادلة في السوق السياسية. وفي المقابل وفي السوق الاقتصادية حيث حقوق الملكية واضحة المعالم التي تسمح بإقرار العقود، السوق السياسية تخضع لارتفاع تكاليف المعاملات. وقد انتقد "North " ل Becker في أعماله لسنة 1983 بشأن المنافسة الاحتكارية التي لا تأخذ بعين الاعتبار تكاليف المعاملات. وقد أشار إلى اثنين من افتراضاتها الأساسية:

☜ يمكن للجهات الفاعلة في السوق السياسية أن تحدد وبدقة ماهي مصادر ربحهم وخسارتهم للمداخيل، أو بالأحرى لديهم معلومات شبه مثالية.

☜ كل الجهات الفاعلة لديها مساواة حادة في عملية صنع القرارات السياسية، حيث أن المنافسة بين هذه الجهات تكمن فقط في عدد الأصوات المتحصل عليها.[98]

فبالنسبة ل "North "، لا تسمح هذه الافتراضات بالأخذ بعين الاعتبار واقع السوق السياسية. فقد تتميز هذه السوق بقدر كبير من الشكوك (حول مدى المنافسة، التأثير الحقيقي للسياسيين والبيروقراطيين...). والجهات الفاعلة لا تعرف جميع العواقب الناتجة عن أعمالهم. وبالتالي لا تضمن نجاح استراتيجيتهم لأي زيادة في فائدتهم.[99]

إن الحاجة لإدخال الزمن في النماذج يزيد فقط من هذه الشكوك التي لا يمكن أن تأخذها النماذج النيوكلاسيكية. وبسبب هذا الغموض، ستكون تكاليف المعاملات مرتفعة جدا في السوق السياسية، وتبقى الاشكالية هي أنه كيف نفسر لماذا يفضل معظم رجال الأعمال في بعض الأنظمة المؤسساتية الاستمرار في هذه السوق السياسية مقارنة بالسوق الاقتصادية؟ فهذا الغموض تطلب هذا النوع من الأسئلة التي من خلالها أعاد " North " نوع من التماسك داخل التيار المؤسساتي الجديد، في حين أن هذا التيار لا يمكن أن يستغني عن الاقتصاد التوجيهي على السوق السياسية حيث يتم تعريف هيكل حقوق الملكية في البلد. إلاّ أنه لم يقدم تحليلا للسوق التي تشمل المفاهيم السياسية لهذه السوق. وعلى أساس هذه النقطة، أجرى "North " تحليل متقدم كبيرا باستخدام

[96] - Mehrdad Vahabi, Douglass C. North, John Joseph Wallis et Barry R. Weingast, Violence et ordres sociaux, Paris, éditions Gallimard, 2010, 459 pages, Revue de la régulation [En ligne], 9 | 1er semestre / Spring 2011, mis en ligne le 01 juin 2011,

[97] - North , 1990, op. cite, p 35. (Traduction)

[98] - Claude Didry, Caroline Vincensini, Au-delà de la dichotomie marché-institutions : l'institutionnalisme de Douglass North face au défi de Karl Polanyi, Revue Française de Socio-Économie 2010/1 (n° 5), pp 220-221.

[99] - Chatti Ouidade, OP, p122-123.

تحليل الخيارات السياسية في محاولة للأخذ بعين الاعتبار هذه المفاهيم. هذه الأعمال حاولت جعل المجال السياسي الجديد أكثر تماسكا، حيث فتحت له وجهات نظر أكثر أهمية في مجال البحث، والمقصود بذلك نموذج الحوافز البيئية المؤسساتية في إطار كيفية تطور الجهات الفاعلة (الأفراد، الشركات، الجماعات اللّوبية، البيروقراطية، الفاعلين السياسيين...الخ) ومقارنة هذه الحوافز بتلك التي تأتي من الأسواق الاقتصادية.[100]

وفي الأخير، وبالإشارة إلى تحليل "North " على أهمية وجود مؤسسات للنمو الذي أثر إلى حد كبير على رؤى الاقتصاديين في تلك الفترة. وفي الوقت الحالي وعلى نطاق واسع، تمّ التأكيد على أن الاقتصاد المؤسساتي يظهر أن المؤسسات هي التي تحدد أداءات الاقتصاديات الوطنية: [*أود التأكيد على الدور الأكثر جوهري للمؤسسات في المجتمعات، هي المحددات الأساسية لأداء الاقتصاديات على المدى الطويل*](North, 1990) .[101] فالمؤسسات تدخل تحت فئة العوامل النوعية للنمو والتنمية، وقد أكد "North " أن : [*دول العالم الثالث هي فقيرة بسبب القيود المؤسساتية التي تحدد مجموعة من التكاليف العالية على السياسات الاقتصادية التي لا تشجع النشاط الاقتصادي الذي لا يشجع بدوره النشاط الانتاجي*](North, 1990) .[102]

وحقيقة ومنذ دراسات "North " سنة 1991، تمّ التأكيد على أن البيئة المؤسساتية الفعالة التي تسمح بالمعاملات الاقتصادية تقلل من عدم اليقين وتضمن حقوق الملكية. وكانت المجالات المفضلة لتحليل العوامل المؤسساتية التي كان لها تأثير في حدوث عدم اليقين تشمل الفساد والعنف السياسي، التأميم القسري للمؤسساتي، الحرمان من العقود، ضعف سيادة القانون وغياب الحريات المدنية" (North, 1991).[103]

وكما ذكرنا سابقا في تحليلنا، ونظرا لأهمية وجود المؤسسات في تحليل النمو والتنمية، المؤسسات الدولية اقترحت تفعيل أداة تنفيذية للمؤسسات القائمة في البلدان المتقدمة تحت مفهوم " الحكم الراشد". ويقدم الحكم الراشد كحل يسمح بضمان أمن المعاملات اللّازمة للنمو الاقتصادي. ومنذ ذلك الوقت، فقد تضاعفت الأعمال التجريبية على العلاقة بين المؤسسات (أو الحكامة) والنمو.[104]

3- نظرية الألعاب والمؤسسات:

تتلخص نظرية المؤسسات من خلال نظرية الألعاب في نقطتين رئيسيتين: النقطة الأولى هي الاشكالية المتزامنة حيث الهدف هو الأخذ بالحالة التعقيدية والتنوعية للترتيبات المؤسساتية في الاقتصاديات الحديثة باعتبارها مظهرا من مظاهر تعدد التوازنات. وإشكالية تطورية (تعاقبية) (diachronique) التي تحمل على آليات التغيير المؤسساتي في إطار متوافق مع التكوين المؤسساتي على أساس التوازن، ولكنه يسمح بظهور التجديد والابتكار

[100] - Ibid, p 124.
[101] - North , 1990, op. cite, p 17. (Traduction)
[102] - North , 1990, op. cite, p 20. (Traduction)
[103] - North , 1991, op. cite, p 97.
[104] - Banque Mondiale, 2002.

(Aoki, 2006).[105] وحيث يذكر هذا الأخير أن جانبية الخيارات الاستراتيجية هي مؤهلة لحالة توازن ناش (NASH)، إذ لا يوجد لاعب لديه حافز لتغيير الاستراتيجية مع افتراض أن اللاّعبين الآخرين لا يغيرون من استراتيجيتهم.

ملاحظة 1:

ملاحظة: توازن ناش Nash equilibrium هو حالة من حالات اللعب يتوصل فيها كل الأطراف للعب ردودهم المثلى على بعضهم البعض. ضمن هذا التوازن، تصل اللعبة إلى حالة من الاستقرار يحقق فيها كل اللاعبين أفضل المكاسب المتوفرة لهم، ولا يمكن لأحد منهم أن يحسن من مكاسبه بتغيير خياره فردياً. يعد البحث عن توازن ناش واحداً من أهم أنماط الحلول solution concepts في نظرية الألعاب[106].

هذه العلاقة بين المؤسسات ونظرية الألعاب أعيد اتخاذها في قاموس المصطلحات من طرف (Shubik) بالحديث عن "الاقتصاد المؤسساتي الرياضي"(Schotter, 1992) . كذلك، تم تحديد ثلاثة مناهج التي تجزئ هذا الارتباط مع الألعاب: فالبعض يرى المؤسسات كلاعبين (المنظمات الكبيرة)، والبعض الآخر يراها مثل قواعد اللعبة (North, Hurwicz) والبعض الآخر كنتائج التوازنات أو معتقدات الألعاب (Schotter, Aoki, Greif). هذا المفهوم الأخير للمؤسسات على أنها توازنات يتميز حسب (Aoki) بميزة النظر لأصول المؤسسات وتنفيذها كعملية داخلية من حيث المنشأ (Aoki, 2000, p 141).[107]

إن مفهوم المؤسسات من حيث التوازنات يعني أنه توجد بعض النماذج لديها العديد من التوازنات، التي تسمح بشرح فيما قد تم تصميم المؤسسات من طرف الانسان (North, 1990). أو بالأحرى، تحديد المؤسسات من طرف البيئة الطبيعية أو من خلال التكنولوجيا أو من خلال الثقافة. إن روّاد نظرية الألعاب عادة ما يعتبرون تعدد التوازنات هو أمر ضروري من حيث التحليلات. فقد اعتقد (Aoki) العكس من ذلك، حيث لا يجب اعتبار تعدد التوازنات مشكلة من وجهة نظر التحليل المؤسساتي المقارن. ومن جهة، تقييم المؤسسات الخاضعة لتحليل التوازن يمكن أن يظهر أن هذه المؤسسات وحتى إذا تم تكوينها أو تصميمها من طرف الانسان، فلا يمكن بناؤها بطريقة تحكيمية أو تطبيقها بطريقة استنسابية (غير محدودة). ومن جهة أخرى، الاختلاف المؤسساتي بين الاقتصاديين يمكن أن ينتج ترتيبات مؤسساتية شاملة مختلفة حتى ولو كانت تتعرض لنفس الظروف الفنية والتنافسية. ويشكل التحليل

[105] - Aoki M, 2006, Fondements d'une Analyse Institutionnelle Comparée, Bibliotheque Albin Michel Economie. Traduction de la version anglaise de Toward a Comparative Institutional Analysis (2001), Massachusetts Institute of Technology.
[106] - Wikipédia, l'encyclopédie libre, Equilibre de Nash, https://fr.wikipedia.org/wiki/%C3%89quilibre_de_Nash.
[107] -Traduction de AOKI, M, 2000, Information, Corporate Governance, and Institutional Diversity, Oxford University Press, Oxford, New-York, p141.

المؤسساتي ل (Greif) الجزء الأول من هذا التحليل. وفي الجزء الثاني سنقوم بمعالجة تحليل (Aoki). وقد تم اختيار هذين التحليلين لأنها تعتبر أصلية وكاملة.[108]

3-1- النهج المؤسساتي ل (Avner GREIF):

إن جوهر هذا النهج المؤسساتي تم طرحه في مقال خاص ب (F. Talahite, 2007). ويكمن التحليل المؤسساتي ل (Greif) في ثلاثة مستويات: التاريخ، نظرية المؤسسات ورسمية المؤسسات عن طريق نظرية الألعاب. فقد درست (Talahite, 2007) المنطقة المغاربية في القرن 11م وسلطت الضوء على أجهزة النظام المؤسساتي، ثم طورت نظريتها للمؤسسات وعرّفت المؤسسات كنظم للقواعد، ووضعت في جوهر نظريتها للمؤسسات مسألة تنفيذ القواعد. وفي الأخير، قامت بإضفاء الطابع الرسمي للقواعد باستخدام نظرية الألعاب القياسية (Nash et Spence).[109]

وانطلاقا من عدة نماذج لنظرية الألعاب ودراسات تاريخية معمقة، حاول (Greif) إظهار أن المؤسسات الحديثة تجد مصدرها في المؤسسات الاقتصادية التي كانت موجودة في عصور القرون الوسطى في المدن الأوروبية الكبرى مثل البندقية. وللتكيّف أكثر مع نظرية الألعاب، ستوجد المؤسسة كنظام حفاظ ذاتي من المعتقدات المشتركة على جوانب بارزة حيث ستقام اللعبة أو تتكرر.[110] وحسب (Greif): [*نظرا لقواعد اللعبة التي تفرضها التكنولوجيا، تتكوّن المؤسسات (أي مؤسسات التنظيم غير التقنية على التفاعل البشري) من اثنين من العناصر المترابطة التي تكون قابلة للتطبيق والتي يجب أن تكون في توازن: المعتقدات الثقافية (الطريقة التي من خلالها يتوقع الأفراد رؤية استجابة الآخرين في مواجهة مختلف الحالات الطارئة) والمنظمات (البناء الانساني الداخلي الذي يغيّر قواعد اللعبة) وذو صلة بوجهات نظر أولئك الذين يتخذون القرارات*] (Greif, 1994).[111] كذلك يقترح هذا الأخير تعريفا موسعا للمؤسسة على أنها النظام الذي يشمل القواعد، المعتقدات والمنظمات.[112] وقد أظهر هذا المؤلف أنه في حالة التبادلات المغاربية، نظام عقوبات متعدد الأطراف (ائتلاف) وضع بشكل عفوي من دون وجود نظام قانوني مسبق أو سلفي. وقيام مثل هذا الائتلاف قد سمح بتطوير العلاقات التجارية بين التجار المغاربة داخل المجتمع نفسه، ولكن في المقابل، قد منع تطور العلاقات التجارية مع التجار الذين لا ينتمون إلى المجتمع. (Greif, 2006).[113] فهذا النظام الذي يقوم على أساس السمعة وتكرار المبادلات بين عدد صغير من الأفراد، كان نتيجة ثقافة جماعية تتعارض مع الثقافة الفردية للتجار الأوروبيين. وباستخدام نموذج نظرية الألعاب، فإن (Greif) يظهر أنه توجد

---

[108] - M. Alexis Pokrovsky, L'Entrepreneur Institutionnel et la Dimension Spatiale du Travail Institutionnel, Thèse de Doctorat de l'Université Paris-Saclay préparée à l'Université Paris-Sud, Ecole Doctorale N°578 Sciences de l'homme et de la société Spécialité de doctorat en Sciences de Gestion, 2016, pp 40-41.

[109] - Fatiha Talahite, 2007, Trois approches néo-institutionnelles du développement dans le monde musulman : D.C. North, A. Greif, T. Kuran.. Texte présente à l'Ecole thématique du CNRS" Les méthodes de l'analyse institutionnelle ".

[110] - Greif, Avner (1994b), Cultural Beliefs and the Organisation of Society: A Historical and Theoretical Reflection on Collectivist and Individualist Society, Journal of Political Economy, vol. 102, N°5, p940.

[111] - Traduction de Greif, Avner (1994b), op. cite, p943.

[112] - Avner Greif, Institutions and the Path to the Modern Economy: Lessons from Medieval Trade, Stanford University,Cambridge University Press 2006, p7.

[113] - Ibid, p11.

امكانيات نظرية لتشكيل مثل هذه التحالفات، وقد اشتمل في ذلك أسلوب التحليل المؤسساتي التاريخي والمقارن، مع التركيز على التجار اليهود المغاربة في تونس في القرن 11م، وأراد أن يوضح دور المؤسسة غير التجارية (غير سوقية) والتحالف في النمو الاقتصادي. وقد اعتمد في هذه الدراسة على أرشيف (**الجيزة**)[114] في القاهرة، فهذه الوثائق أدت إلى العديد من أعمال المؤرخين. فالتحالف أو الائتلاف هو مؤسسة اقتصادية التي تعمل على أساس العقود الضمنية وآليات محددة لنقل المعلومات على أساس السمعة والشهرة. وهذا التحالف سمح للتجار المغاربة في القرن 11م بتوظيف عملاء من الخارج على أساس الثقة وبدون أي ضمانات أخرى ماعدا الحرص على السمعة والشهرة، في مجتمع صغير حيث الجميع يعرف الجميع وحيث تتدفق المعلومات على سلوك أفراد المجتمع على أساس الردع والعقاب. وقد استعمل (Greif) في دراسته بيانات تاريخية ونموذج بسيط من نظرية الألعاب. وسلطت الدراسة الضوء على العلاقة بين المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية؛ وكيف يحدد التفاعل بين المؤسسات السوقية وغير السوقية للممارسات التجارية. فالتحالف هو مؤسسة بمعنى أنه يحدد القيود التي من خلالها يتواجه التجار، تدفقات المعلومات، استراتيجيات التجار الآخرين. فقانون التجار يؤثر على القرارات والنشاط الفردي للتجار. وتشير السجلات التاريخية (الجيزة) أن التحالف هو استجابة لمشكلة تنفيذ العقود وتنسيق النشاط التجاري الذي أصبح صعبا نتيجة عدم تناظر المعلومات، بطء تكنولوجيا الاتصالات في ذلك الوقت، عدم امكانية تحديد عقود كاملة وحدود عملية تنفيذ العقود (القيود القانونية).[115] بالنسبة ل (Greif)، كانت النتيجة الرئيسية لهذه الدراسة هو اظهار أن المؤسسات غير السوقية على غرار التحالف لعبت دورا في النمو الاقتصادي. وبشكل متعارض مع فرضيات "North"، فقد أكد أن الاعتقاد الذي من خلاله يكون التكامل عن طريق السوق هو أمر ضروري للنمو الاقتصادي، لم يدقق من صحته تاريخيا. (Talahite, 2007).[116]

كذلك، درس (Greif, 1994) الأسس السياسية للثورة التجارية في أواخر العصور الوسطى. وكان هدفه هو الترقب على التفاعلات بين السياسة والاقتصاد في فترة زمنية مختلفة تخص القرن 12م و13م. وفي خاتمة دراسته، شدّد على أهمية العلاقات بين الأنظمة السياسية والاقتصادية التي أُهملت حسبه في دراسات وأعمال المؤرخين على التورة التجارية في أواخر العصور الوسطى. وقد فضل العوامل الداخلية واعتبر أن المؤسسات السياسية تنتج اتفاقيات تفرض نفسها بدلا من القواعد الخارجية.[117]

وقد عالج أيضا الاشكالية التي اعتبرها جوهر فشل عملية التنمية: لماذا بعض المجتمعات تفشل في التكيف مع المؤسسات الأكثر كفاءة من الناحية الاقتصادية؟ وفي انطلاقته التحليلية، استعمل نظرية الألعاب، مفاهيم اجتماعية وتحليل تاريخي مقارن للعلاقة بين الثقافة والبنية المؤسساتية. وقد اختبر العوامل الثقافية التي جلبت نوعين من

---

[114]– هي وديعة لحوالي 2000001 من المخطوطات اليهودية التي يرجع تاريخها إلى الفترة 870–1880م، حيث أجريت دراسة منهجية في أواخر القرن 19م من طرف البروفيسور Solomon Schechter في منطقة الجنزة في القاهرة. وقد حوّلوا في سنة 1897 بعض المخطوطات في مختلف مكتبات العالم (باريس، لندن، أكسفورد، نيويورك...الخ). وقد تم كتابة هذه المخطوطات باللغة العربية، العبرية والأرمانية في وسائل الاعلام المختلفة (الورق، القماش...الخ).

[115] - Talahite (2007),, op. cite, p14

[116] - Ibid, p15.

[117] - Ibid, p14.

المجتمعات ما قبل العصر الحديث: واحد من عالم اسلامي والآخر من عالم لاتيني الذين تطورا في مسارات مؤسساتية متميزة ومختلفة، واستعمل كذلك مفهوم "تبعية المسار"[118]. وقام ذلك بالتوازي مع الفترة المعاصرة وأسس على وجود تشابه بينهم في الهياكل المؤسساتية المختلفة التي وجدت في أواخر العصور الوسطى والهياكل التي تميز حاليا بين الاقتصاديات المتطورة والاقتصاديات النامية (Tahalite, 2007).[119]

وقد استنتج (Greif) الدور الهام الذي تلعبه الاختلافات الثقافية في التنمية الاقتصادية. وقد أجاب على فكرة "North" التي تدعي أن المؤسسات السياسية هي الوحيدة في التاريخ التي كانت أصل الازدهار الاقتصادي في انجلترا. وواحد من المفاهيم الأساسية التي يستخدمها (Greif) في مقارنته التاريخية هو الاعتقاد الثقافي الذي يميز الاستراتيجيات الثقافية بافتراض أنه على عكس الاستراتيجية، المعتقدات الثقافية هي خصائص فردية. وقد ميز هذا الأخير من بين المعتقدات الثقافية مجموعة فرعية أخرى وهي المعتقدات الثقافية العقلانية، حيث أنه عندما تكون المعتقدات الثقافية معروفة ومحددة جماعيا، تُستخدم التوقعات الفردية، وذلك تماشيا مع النشاطات والأعمال. في حين أن المعتقدات الأخرى سوف تُتخذ في حالات مختلفة وهي كيف يتصرف الأفراد. فالمعتقدات الثقافية من الماضي أنتجت نقاط اتصال ونسّقت التوقعات، وبالتالي التأثير على اقتناء التوازن والمؤسسات والقيود القانونية للمجتمع. هذه المؤسسات تتكون من المعتقدات الثقافية وقواعد اللعبة (Tahalite, 2007).[120] ومن خلال هذه المنشورات العديدة، فقد أظهر (Greif) أن قواعد اللعبة يمكن أن تنحرف عن طريق وصول أعضاء جدد أو لاعبين في اللعبة. وإن وصول لاعبين جدد يعيد النظر في مصداقية المعلومات، لأن كل شيء يتم على أساس السمعة والمعتقدات الثقافية.[121]

إن التحليل المؤسساتي المقارن ل (Greif) يزيح الانتقادات الحادة والخلافات على مستوى المؤسساتية. فبالنسبة ل (Edwards et Ogilvie, 2008) أكدوا أن وجهات النظر الخاصة ب (Greif) حول النظام المؤسساتي للمغاربيين وحول السلوكيات الاقتصادية هي غير ثابتة لعدة أسباب. أولا، لا يستند هذا الأخير على أي دراسة تجريبية لدعم فرضياته... ولا يوجد مثال تجريبي واحد يقدمه لإظهار أن التحالف موجود حقيقة. ثانيا، تظهر الأمثلة التي قدمها فقط لكيفية استخدام المغاربيين للنظام القانوني الرسمي بدعم من طرف الضغوطات غير الرسمية التي تستند على أساس السمعة والمعاملات المتكررة بين نفس الأطراف كما هو الحال في أي تجارة. ثالثا، وهو أن المؤلفين أنكروا حقيقة أن المغاربيين كانوا على شكل جماعة موحدة. فلا يوجد أي دليل على أن هؤلاء كانوا أكثر اتحادا من أي تبادل آخر من ثقافات القرون الوسطى، ولا يمكن استخدام هذه الفرضية كأساس لنظرية ثقافية للتنمية.[122]

---

[118] - traduction de « Path dependency »
[119] - Fatiha Talahite. Op. cite, p15.
[120] - Ibid, p15-16.
[121] - Ibid, p16.
[122] - Edwards, Jeremy and Ogilvie, Sheilagh, Contract Enforcement, Institutions and Social Capital: The Maghribi Traders Reappraised, CESifo. Working Paper Series No. 2254, 2008, p25-31.

وفي الأخير، أنكروا كذلك التأكيد الذي يدعمه (Greif) والذي يشير أن التجار المغاربيين أسسوا دائرة مغلقة وشبكة اجتماعية بشكل حصري. وأظهرت الأدلة دخولهم في جمعيات المنظمات والشركات مع جهات فاعلة خارجية (بما في ذلك المسلمين).[123] وأكد (Greif) أنه يوجد[*تحالف الذي كان يحث بأن المعلومات تنقل بسرعة وبدقة إلى جميع أعضاء المجتمع المغاربي في جميع أنحاء البحر الأبيض المتوسط في العصور الوسطى*].[124] ولكن الدلائل تدل على أن الاتصالات كانت بطيئة. والشائعات حول النزاعات التجارية انتشرت أساسا من طرف المتعاونين للأطراف المتنازعة، وكانت هناك خلافات حادة حول دقة هذه الشائعات التي هددت جدية العقاب الجماعي.[125]

إن الأدلة التوجيهية التي تقوم على دراسات (Greif) هي قضية حاسمة، لأنه إذا كان صحيحا أن المغاربيين لم يعيشوا في دائرة مغلقة، إذن فكل تحليل مؤسساتي سيكون بدون جدوى إذا أستند على السمعة للعملاء وعلى ظواهر التعلم والمعرفة. وإذا تأكدت هذه التحليلات، فسيكون جزء كامل من التحليل الاقتصادي للمؤسسات الذي يتطلب إعادة التفكير، لأن العديد من الاقتصاديين عملوا على مسألة المؤسسات والتنمية الاقتصادية من خلال نماذج نظرية الألعاب، وقد اعتمدوا على تحليلات (Greif) في التكوين العفوي للتحالف. فبعدما عالجنا هذا التحليل المؤسساتي، سنحلل المنهج الخاص ب Aoki في القسم اللاحق.

3-2- المنهج المؤسساتي ل Masahiko AOKI:

لقد أعطى هذا الاقتصادي ثلاثة تعاريف مختلفة للمؤسسات. فهذه التعاريف هي: 1) المؤسسات هي اللاّعبون، 2) المؤسسات هي قواعد اللعبة، 3) المؤسسات هي التوازن الذي يقود اللعبة والمعتقدات المرتبطة. وقد تعلق هذا المؤلف أكثر بالتعريف الثالث.[126] فبالنسبة ل (Aoki, 2006): [*المؤسسة هي نظام تطبيق ذاتي من المعتقدات المشتركة حول الطريقة التي تُلعب بها اللعبة. ويعتبر جوهرها هو تمثيل تركيبي للملكيات البارزة والثابتة لمسار توازن معين الذي يعتبره معظم الجهات الفاعلة في المجال كعامل مهم من وجهة نظر خياراتهم الاستراتيجية الفردية والذي هو بدوره مستنسخ من طرف خياراتهم الفعلية في بيئة تتطور باستمرار*] (Aoki, 2006).[127] وأكد أن هذا التعريف للمؤسسات يفترض خمسة خصائص ضمنية:

- النمو الداخلي endogénéité.
- تكثيف المعلومات أو التمثيل التركيبي.
- القوة والمثانة والاستمرارية بالنسبة للمتغيرات المستمرة للبيئة وبالنسبة لانحرافات الفاعلين والوكلاء عن القواعد المشتركة.

---

123 - Ibid, p31.
124 - Traduction de Fatiha Talahite. Op. cite, p16.
125 - Edwards, Jeremy and Ogilvie, Sheilagh, p30.
126 - Traduction de AOKI, M, 2000, Information, Corporate Governance…, op. cite, p141.
127 - Aoki M, 2006, Fondements d'une Analyse Institutionnelle Comparée,op. cite, p45-46.

- الأهمية الشاملة لجميع الفاعلين في نفس المجال.
- التعددية والوفرة.

إن الخصائص الملكية الخمسة التي تمكن من تصور المؤسسات هي: أولا، يتم خلق المؤسسات بأسلوب تطور طبيعي داخلي يدخل ضمن مجال وليس بأسلوب خارجي أو خارجيا. ثانيا، لا يمكن للجهات الفاعلة التوقع في وجود تفاصيل ناقصة للقواعد المستخدمة من جانب الفاعلين الآخرين عندما يتخذون خياراتهم والتي لا يحتاجونها في أماكن أخرى. فالمؤسسات توجه أو تقيد الخيارات الاستراتيجية للوكلاء والذي يعني أنها تعبر عن المعلومة الموجزة حول الطريقة التي من خلالها تقام اللعبة التي يشارك فيها الوكلاء. فالجهات الفاعلة تخص المؤسسات بدور اصطناعي ترتيبي لبعض الملكيات والخصائص البارزة لسيرورة الأعمال الداخلية للمجال. وعلى هذا النحو، فإن المؤسسات تقلل من جهل الجهات الفاعلة لقواعد خيارات الآخرين. ثالثا، المفاهيم المختلفة للمؤسسات لديها خاصية مشتركة وهي الاستمرارية والمثانة. وهذا يعني أن المؤسسات تقاوم التغيرات المستمرة للبيئة إلى حد معين.[128] وإذا تجاوزت التغيرات حد معين سيعاد النظر في هذه المؤسسات، ويجب تحديد المؤسسات إلى درجة بقائها ثابتة طالما أن التغيرات البيئية والتطورات الداخلية لا تتجاوز حدودا معينة. ويجب أن يحتوي مفهوم المؤسسات أيضا على فكرة المثانة في وجه الاضطرابات الخفيفة أو انحرافات الوكلاء عن قواعد المشاركة. رابعا، المؤسسة لها أهمية عالمية وشاملة بالنسبة للجهات الفاعلة داخل المجال، والتي توفر لهم فهم وادراك مشترك بالطريقة التي من خلالها تقام اللعبة دائما (على الرغم من أن الوكلاء يمكن أن يكونوا مرفقين بتفسيرات أو معاني مختلفة). ولا يمكن القول عن مؤسسة إذا كان جزء من الوكلاء نأخذهم في الاعتبار عند تحديد القواعد في حين نهمل وكلاء آخرين. وخامسا وأخيرا، المؤسسات هي ترتيبات صادرة من طرف الانسان. وبهذه الصفة، فهي لا تشكل الترتيبات الطبيعية التي من شأنها أن تتحدد من طرف البيئة الطبيعية أو التكنولوجية للمجال (المنطقة).[129]

إن تصميم المؤسسات كقواعد يثير العديد من التساؤلات. ومن أجل أن تكون فعالة، فيجب تتبع القواعد ومراقبتها، ويجب كذلك أن توجد مجموعة من آليات تنفيذ القواعد التي تعتبر جزء لا يتجزأ من البنية المؤسساتية للاقتصاد، حيث أن جميع القواعد ليست قابلة للتنفيذ الذاتي. والحقيقة أن العديد من القواعد هي ليست للاقتصاد، فهي أجهزة معينة لتطبيقاتهم الخاصة: المحاكم، العقوبات، الشرطة، الجيش...الخ. ولكي تكون القواعد فعالة، يجب أن تكون مقبولة وملزمة من طرف الجهات الفاعلة. وحسب "Aoki" [*إن مسألة تطبيق القواعد أدخلت بعدا جديدا في تحليل المؤسسات. والوجود المفترض لآليات التنفيذ يثير مشكلة انحدار لا نهائية: ما الذي يفرض قواعد*

[128]-Darine Bakkour, L'approche contractuelle du concept de gouvernance, Revue d'études et Synthèses, Laboratoire Montpelliérain d'Economie théorique et Appliquée, Université Montpellier, France, 2013, p11-12.

[129] - Marie Coris, Vincent Frigant, Yannick Lung, Changements organisationnels et diversité des formes institutionnelles, Cahier de Groupe de Recherche en Economie Théorique et Appliquée , Université de Bordeaux, France, n° 2009-23, p 16.

احترام القواعد، أو الذي يراقب المراقب؟ لا يمكن تجاهل المؤسسات من طرف الجهات الفاعلة طالما أن آخرين يتفاعلون معهم ويأخذون هذه المؤسسات بعين الاعتبار عند وضع استراتيجياتهم الخاصة](Aoki, 2006).[130]

والمؤسسات كي تصبح مؤسسات، يجب أن تكون القواعد الداخلية ذاتية التنفيذ. وقد اعتبر (Aoki، 2006) أنه لا يمكن اعتبار القانون كمؤسسة إذا لم يكن أي أحد يمتثل له، في حين أن بعض الممارسات غير الرسمية المعتمدة من طرف الجهات الفاعلة هي فعليا مؤسسات. فتصميم المؤسسات مادام أن التوازنات الاستراتيجية داخلية تسمح في نفس الوقت أن تعالج الظهور والاستقرار من خلال التنفيذ الذاتي للمؤسسات. ويقترح كذلك تصميم لتغيير مؤسساتي داخلي. فالمؤسسات لا تحل مشكلة اعتماد قواعد ما فوق اللعبة التي هي ضمنية عند تصميم المؤسسات على أنها قواعد اللعبة.[131]

وقد درس (Aoki, 2006) العديد من الأمثلة التاريخية والمعاصرة في مجتمعات مختلفة كالنموذج الياباني للبنك المركزي. وركز على التكامل المؤسساتي في الإطار الوطني وحتى في قلب المجال المحدد من الاقتصاد. [*فعالية أو وجود آلية حكم التبادل (حقوق الملكية) يمكن أن تعزز بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال وجود أو مأسسة آلية محددة في نفس المجال أو في نفس الاقتصاد*] (Aoki, 2006).[132]

وفي دراسة ل (Amable, 2005) طوّر من خلالها نهجا للمؤسسات على نفس سياق "Aoki". ويقدر أن المؤسسات هي تعبير عن المستويات السياسية. ويؤكد أن الاختلافات في المصالح الاقتصادية هي متنقلة في المجال السياسي، حيث الجهات الفاعلة يعبرون عن طلبهم للسياسة التي تغير توزيع الأرباح لصالحهم. كذلك، يوجد فضاء للتدخل السياسي حتى يضمن الاطار المؤسساتي الثابت الذي يعدل أو يغير المكاسب المرتبطة باستراتيجيات مختلفة. والخيارات السياسية هي أيضا استراتيجيات توازن لجهة فاعلة معينة، الحكومة، الباحث عن الدعم السياسي.[133]

فالمؤسسات تؤثر عموما على هيكل المصالح، بحيث يمكن للجهات الفاعلة أن تعبر عن التفضيلات إلى نوع معين من التغيير المؤسساتي. وبالأحرى، بالنسبة للحلول المثلى لمشكلة معينة، المؤسسات تمثل حلاّ وسطا من الصراع الاجتماعي حيث يكمن الأصل في عدم تجانس مصالح الجهات الفاعلة. وهذا يعني أن المؤسسات لا تهدف في المقام الأول إلى حل مشاكل التنسيق بين الجهات الفاعلة التي لها مصالح مماثلة، ولكن هي حلول في حد ذاتها انتقالية للصراعات بين الجهات الفاعلة غير المتكافئة التي تحمل مصالح مختلفة. فالمؤسسات تظهر كنتيجة لهذا السلوك الاستراتيجي للجهات الفاعلة في سياق القوة غير المتكافئة (Amable, 2005, p19).[134] وفيما يتعلق بدراسة هذا الأخير لسنة 2003، فهو يعتقد أن التسجيل بين المؤسساتية القديمة والمؤسساتية الجديدة فيما يخص

130 - Aoki M. (2006), op. cite, p80.
131 - Ibid, p 81.
132 - Ibid, p 87 (Traduction).
133 - Amable B, 2005, Les cinq capitalismes – Diversité des systèmes économiques et sociaux dans la mondialisation, Le Seuil, Paris, pp 12-17.
134 - Ibid, p 19.

نشأة المؤسسات ليس واضحا. لأنه بالنسبة للاقتصاد المؤسساتي الجديد، المؤسسات تظهر من أجل تسوية مشاكل التنسيق بين الجهات الفاعلة. وإن غياب التغيير المؤسساتي لا يفسر على أنه يعكس بالضرورة حالة من الرضا بالنسبة للجميع وقد يشير ببساطة إلى عدم قدرة بعض الجماعات لتنظيم وتعزيز مصالحها من خلال نظام التمثيل السياسي[135].

بعدما تطرقنا إلى المناهج المؤسساتية لكل من Greif وAoki ، سنحاول أن نعالج في القسم الموالي بعض المفاهيم الأساسية في الاقتصاد المؤسساتي وهما: التكامل المؤسساتي والتسلسل الهرمي المؤسساتي.

4- مفاهيم أساسية في الاقتصاد المؤسساتي:

إن الاقتصاد المؤسساتي يتربع على العديد من المفاهيم والأفكار التي تستند إلى التيارات المركبة له. وهذا سيتيح لنا فهم أفضل لهذه المفاهيم كالتكامل أو التسلسل الهرمي التي تعتبر مهمة لفهم نطاق تحليل الاقتصاد المؤسساتي.

4-1- التكامل المؤسساتي:

إن آثار التفاعلات بين المؤسسات هي أساسية لفهم آثارها على القرارات التي تتخذها الجهات الفاعلة ونتائجها على الأداء الاقتصادي. فبالنسبة ل (Aoki, 1994)، يمكن أن نأخذ في الاعتبار التكاملات ما بين المؤسسات.[136] إن المفهوم الاقتصادي القياسي للتكامل ينطبق على السلع التي تدخل كوسائط في دالة المنفعة أو مدخلات دالة الانتاج. وبشكل كلي، لتكون السلع مكملة، الزيادة في كمية سلعة تزيد المساهمة الهامشية للسلع الأخرى في الدالة المناسبة. وفي مجال المؤسسات، يمكن القول أن المؤسسات هي مكملة عندما تحضر واحدة ستزيد من فعالية الأخرى. فإذا كان هناك تكامل مؤسساتي، فإنه يصبح تقييم الأداءات المرتبطة بالمؤسسات أكثر تعقيدا، لأنه من غير الممكن النظر في جهود هيكل مؤسساتي مستقل عن المؤسسات الأخرى الموجودة في الاقتصاد. وقد تكون هناك مؤسسات مكملة التي تدّعي لمبادئ مختلفة جدا، حيث أن الجمع بين هذه المؤسسات لا يمكن أن يختزل إلى بعد واحد. فالتكامل المؤسساتي يؤدّي بتنفيذ السياسات والتغيير المؤسساتي بشكل أكثر تعقيدا. كما أن النشاط على مؤسسات معينة الذي يعتمد على مؤسسات تعمل في مجالات أخرى، سيكون هناك اشكالية نفسها مطروحة حول التسلسل الهرمي. في حين أن مفهوم التكامل يربط المؤسسات وأساليب التنظيم في بعض التصاميم المؤسساتية ويخص التفاعلات ما بين مختلف العناصر المكيفة لتماسك النظام بأكمله. إن مفهوم التسلسل الهرمي يسلط الضوء على الأهمية المتعلقة بالمؤسسة أو المؤسسات فيما يخص هياكل التكامل وديناميكية التصميم المؤسساتي كما هو الحال بالنسبة لتماسك النظام بأكمله.[137]

---

[135] - Amable, B, 2003, Systèmes d'innovation, in H. Penan et P. Muster (dir.), Encyclopédie de l'innovation, Economica, Paris, p.376.

[136] - Aoki, 1994. The contingent Governance of Teams: Analysis of Institutional Complementarity. International Economic Review, vol.35, p.658.

[137] - François Seck Fall, Banque/microfinance une analyse institutionnelle de leur relation de complémentarité, Serie de Documents de Rcherche, Lereps/Université de Toulouse 1, le Capitole, 2012, pp 5-7.

كذلك، التكامل المؤسساتي يجعل من مسألة البنية الافتراضية أو المصفوفة المؤسساتية المثلى أكثر صعوبة. كما أنّ فاعلية المؤسسات التي ترتبط بمجال معين لا يمكن تقييمها بشكل مستقل عن الآثار الناتجة عن ممارسة هذه المؤسسات في مجالات أخرى. وهذا يعني أيضا أن التغيير المؤسساتي لا يبقى محليا. إذن، وقبل إصلاح أي مؤسسة في مكان أو مجال أو خلق مؤسسة جديدة يجب التأكد من أن مؤسسات الدعم اللازمة للأداء الجيد في البيئة الجديدة ستكون موجودة. والتغيير في الهيكل المؤسساتي في قطاع معين سيكون له آثار محتملة التي لا تبقى محصورة في هذا القطاع، ولكن سوف تمتد إلى الهيكل المؤسساتي الشامل من خلال آثار تكميلية. فإذا كان هذا هو الحال، يمكن للتغيير المؤسساتي المحلي في بعض الأحيان أن يتطور تدريجيا نحو تغيير كبير في جميع المؤسسات وتغيير النموذج الاقتصادي.[138]

في حالة التكامل المؤسساتي، بعض المؤسسات هي أكثر كفاءة بسبب التفاعلات التي لديها مع المؤسسات الأخرى. وأي تغيير يخص المؤسسات لا يمكن أن يكون له معنى بدون تعديل المؤسسات التكميلية أيضا. ويمكن أن يقارن هذا بطريقة معينة تأثير الشبكة إلى درجة أن انتشار مؤسسة في قطاع معين يعتمد على انتشار مؤسسات أخرى في القطاعات. وإن التكامل المؤسساتي يكون حاضرا عندما يكون الوجود الذي من خلاله الهيكل المعين الذي تنفذه المؤسسة في المجال المعين يعزز الحضور، الأداء، فاعلية مؤسسة أخرى في قطاع آخر. (Amable, Ernst, Palombarini ; 2002)[139]

وبشكل عام، التكامل المؤسساتي ينبثق من الترابط بين التأثيرات المؤسساتية على عمليات الجهات الفاعلة. فالمؤسسة التي تؤثر على سعر السوق ستؤثر أيضا على أسعار الأسواق الأخرى عن طريق تأثير توازن عام. وستكون هذه الحالة إذا كانت المؤسسات تنتج مخرجات ايجابية في مختلف الأسواق وتزيد بشكل متبادل آثارها الايجابية. كذلك، فإن المؤسسات المحلية لا تنتج إلا آثار محلية، ولكنها ستوثر على توازن الاقتصاد بأكمله.[140]

إذن وكما ذكرناه سابقا، فإن التكامل بين المؤسسات يجعل من تنفيذ السياسات والتغيير المؤسساتي أكثر تعقيدا، كما أن العمل على مؤسسات معينة يعتمد على مؤسسات قائمة في مجالات أخرى، وبالتالي ستنشأ مسألة التسلسل الهرمي المؤسساتي.

---

[138] - Luc Elie, Bertrand Zuindeau, Mathieu Bécue, Mamoudou Camara, Ali Douai et André Meunié, « Approche régulationniste de la diversité des dispositifs institutionnels environnementaux des pays de l'OCDE », Revue de la régulation [En ligne], 12 | 2e semestre / Autumn 2012, mis en ligne le 19 décembre 2012, consulté le 12 février 2016. URL : http://regulation.revues.org/9951, p 70-71.

[139] - Amable et al, 2002, Comment les marchés financiers peuvent-ils affecter les relations industrielles ? Une approche par la complémentarité institutionnelle, L'Année de la Régulation 2002, Vol. 6. pp. 286-287.

[140] - Eric Magnin, Diversité des capitalismes et développement durable : effets de complémentarité ou basculement de la hiérarchie institutionnelle ?, (Ladyss, Université Paris Diderot), 2013, pp 3-4.

4-2- التسلسل الهرمي المؤسساتي:

إن تصنيف المؤسسات ليس بالأمر السهل. فهذه العملية تتطلب النظر في ثلاث جوانب أساسية وهي: الطبيعة، المجال (القطاع) والتسلسل. فطبيعة المؤسسة يُنظر إليها على أنها رسمية أو غير رسمية. أمّا المجال (القطاع) فهو الفضاء الذي تعمل فيه المؤسسة ويتم غرسها سواء على المستوى الاجتماعي، الاقتصادي والسياسي. أما التسلسل الهرمي، فهو النظام المدوّن اعتمادا على الترتيب المؤسساتي الشامل. وهناك عدة طرق لتصنيف المؤسسات، ولا يجب الخلط بين هذه التصنيفات. ويمكن تصنيف المؤسسات إلى ثلاثة اتجاهات رئيسية تتمثل وفقا ل:

- درجة الرسملة degré de formalisation
- مستوى التسلسلات الهرمية
- القطاعية (قطاع التحليل).

4-2-1. درجة الرسملة:

إن درجة الرسملة تعني اضفاء الطابع الرسمي على المؤسسات. وقد ذكر "North" في دراسته لسنة 1990 أن المؤسسات تشمل أي شكل من أشكال القيد التي تتحكم في الانسان من أجل تأطير تنظيم التفاعل البشري. وتشمل هذه القيود ما هو ممنوع على الأفراد القيام به، وأحيانا تحت أي ظروف سيسمح لبعض الأفراد القيام بأنشطة معينة. فهي تمثل الإطار الذي تحدث فيه التفاعلات البشرية. وتشمل المؤسسات القواعد الرسمية المصرحة والمكتوبة ولوائح وقوانين غير مصرحة وغير مدونة على العموم والتي غالبا ما تكون سبب تدوين واتمام القواعد المدونة. وتتألف القواعد والقيود الرسمية من:[141]

- ✓ دساتير، قوانين، حقوق الملكية الموثوقة، اللوائح، المبدأ والقانون العرفي والتنظيمي؛
- ✓ خصائص التطبيق والتنفيذ (العقوبات...الخ)؛

ولقد ظهرت القواعد غير الرسمية لتنسيق التفاعل البشري المتكرر (المعتاد). وهي:

- ✓ تمديدات وتطويرات وتعديلات القواعد الرسمية؛
- ✓ قواعد السلوك التي تعاقب اجتماعيا (العادات، المحرمات والتقاليد)؛
- ✓ قواعد القيادة المفروضة داخليا (أو السلوك).

فمجتمعات الشمال كتلك في الجنوب، فهي تعتمد بشكل خاص على المؤسسات غير الرسمية لتسهيل المعاملات. وأحيانا هذه المؤسسات هي أكثر أهمية نسبيا في الجنوب حيث المؤسسات الرسمية هي أقل تطورا ونموا.

[141] - Nicolas Meisel, Jacques Ould Aoudia, La 'Bonne Gouvernance' est-elle une Bonne Stratégie de Développement ?, Les Documents de Travail de la DGTPE (Direction Générale du Trésor et de La Politique Economique), France, Cahier n° 2007/11 – Novembre 2007, p 13-17.

ويمكن للمؤسسات الرسمية أن تتغير بسرعة بسبب القرارات السياسية أو القانونية... وهي ليس كذلك بالنسبة للمؤسسات غير الرسمية التي يتم ادراجها في العادات والتقاليد وقواعد السلوك.

4-2-2. تصنيف التسلسل الهرمي:

إن التسلسل الهرمي المؤسساتي يرتبط ارتباطا وثيقا بالتغيير المؤسساتي، حيث يتم تعريف التسلسل الهرمي المؤسساتي بالمقارنة فيما يتعلق بالقواعد التي تحكم تصميم وامكانية تطوير القواعد الأخرى. ونتيجة لذلك، فأعلى المؤسسات على رأس التسلسل الهرمي هي أكثر استقرارا وذلك ببساطة لأن التغيير في هذه القواعد سينطوي عادة على تغيرات في القواعد على مستويات التسلسلات الهرمية المنخفضة. وهناك نظريات مختلفة تعتبر أن المؤسسات تتجلى في مستويات مختلفة، حيث أنها تمتلك درجات مختلفة من الشرعية والأداء. وأن مشكلة التسلسل الهرمي المؤسساتي توصف أحيانا في حالة القواعد المتناقضة. فإذا كانت القواعد مثلا A وB تتعارض، فأي من القواعد التالية ينبغي للجهات الفاعلة أن تمتثل لها؟ والاحتمال هي القواعد التي تتفوق على الأخرى. وعادة ما يتم افتراض أن المعايير الأخلاقية تعلو على مجموعة واسعة من المؤسسات بما في ذلك القواعد الرسمية، كما هو الحال بالنسبة لسائق سيارة الاسعاف الذي يتجاهل إشارات المرور للوصول إلى المستشفى. وتبقى بشكل عام مشكلة التسلسل الهرمي المؤسساتي هي أوسع من ذلك. فاختيار المؤسسات في مجال يعتمد على الترتيب السائد في المجال الآخر. وهذا يجمع بالتعريف الأول من التسلسل الهرمي المؤسساتي الذي يعني تصميم النموذج المؤسساتي الذي يعكس القيود والحوافز المرتبطة بنموذج آخر، فهو امتداد لمفهوم التكامل. فالمؤسسة تفترض بطريقة أو بأخرى الظروف التي بموجبها المؤسسات المكملة سوف تنضم إليها في البيئة المؤسساتية المعينة. فالتسلسل الهرمي المؤسساتي يشير إلى مسألة التوازن بين المؤسسات. فالعديد من المؤلفين يضربون الأمثلة على التسلسلات الهرمية المؤسساتية في أفريقيا على أنها تتميز بالقوة، والذي يكون صعب الفهم في مجالات معينة. فالحياة الدينية الاسلامية في السنغال مثلا تنطوي إلى حد كبير تحت فئة الصوفية. فكل فرقة تمتلك مدينة عاصمة لها والتي تستضيف سنويا أعداد كبيرة من المريدين كأداء فريضة زيارة "الشيخ" الخليفة مثلا. هذه المدينة هي مكان إقامة هذا "الشيخ" وهو رئيس هذه الجمعيات. فالخليفة يعتبر قوة حقيقية في اتخاذ القرار وينتظم كسلطات رسمية مع وظائف التحدث، الأمر، الاستشارة وغيرها. وبشكل عام، فكل مسلم سينغالي يندمج لجماعة مسلمة صوفية ويكون مريدا في هذه الحالة. فمثال المريدين لفتت الانتباه إلى حقيقة أن المريدين هم أكثر حساسية من توصيات وقرارات خليفتهم. فنسبة المريدين تمثل 31% من سكان السنغال. فعندما يأمر الخليفة بترتيب قرار أو تنظيم، فمعظم أو جل المريدين يطبقون هذا القرار إلى آخره. إن المثال هذا، هو يثير الاهتمام لأنه يحدث في كثير من الأحيان أن القرار الصادر عن الشيخ يكون متناقض مع القانون ودستور الجمهورية الذي من المفترض أن يطبق في جميع أنحاء التراب الوطني. وفي معظم الحالات، قرارات الشيخ تلغي قانون أو دستور الجمهورية، فإذا اتبعنا المنطق الخاص ب (Aoki)، فقرار الشيخ يتفوق على المؤسسات الأخرى على غرار الدساتير. فمن المتكرر جدا، نجد في الانتخابات الرئاسية، التشريعية أو المحلية،

يحظر الشيخ كل العمليات والنشاطات السياسية لمريديه. في حين أن قانون الانتخابات السنغالي يسمح بانتشار الحملة في كافة انحاء التراب الوطني. وكذلك، نشير إلى أن المذهب الصوفي لا يتم الاعتراف به من طرف الدستور أو تشريعات أخرى كالمؤسسات التي لها قرارات عالية في الدستور أو القوانين. هذا المثال يوضح تماما نقطة الفشل المؤسساتي في دول مثل السنغال. هذا الفشل له اختلالات غير متوقعة في كثير من الأحيان على القطاعات مثل التعليم، الاقتصاد أو حتى في مجال الابداع. فإن قوة طي القانون أو غيرها هي من قواعد اللعبة الرسمية، فالمؤسسات تضعف وفي النهاية تفشل في أداء مهامها. ومن المهم أن نلاحظ أن مثال المريدين هو مثال فقط من بين أمور أخرى.[142]

أمّا بالنسبة ل (Williamson)، فهو يوفر بديلا للتصنيف وفقا لدرجة رسمية المؤسسات. فهو يقترح نموذج للتصنيف على أساس مستويات تسلسلات هرمية مختلفة. هذه المستويات المختلفة من المؤسسات توجد في جدول بشكل مترابط. فحسب هذا الأخير، ينبغي للمؤسسات المتفوقة أن تكون تلك التي تغير في أو تؤدي إلى تغيير. ولكن المؤسسات المتفوقة هرميا هي ليست بالضرورة من تستقر أكثر، لأن الجماعات الاجتماعية السياسية الأكثر قوة قد ترغب في تنفيذ التغيير الذي يكون لصالحهم. كذلك، التسلسل الهرمي المؤسساتي يتقرر من طرف النظام السياسي وتمثيل المصالح التي تؤدي إلى انشاء الجبهة المهيمنة.[143] ومن وجهة النظر الاقتصادية، يمكن التعبير عن هذا النموذج بأن التكاليف العالية جدا ترتبط مع المتغيرات المؤسساتية العالية جدا في الشكل الهرمي المؤسساتي. ويمكن تفسير هذا التسلسل للمؤسسات من حيث تصنيف التكاليف التي تخسرها، أي التكاليف اللاّزمة لإنشاء هذه القواعد. والجدول التالي يشرح لنا بناء التسلسل الهرمي للمؤسسات.

[142] - Soleymane Astou Diagne, op, p56-57.
[143] - Eric Magnin, 2013, Diversité des capitalismes et développement durable …, op, cite, pp 4-5.

الجدول رقم(01): التسلسل الهرمي للمؤسسات

المستوى	أمثلة	فترة التغير	التأثير
مؤسسات لها صلة بالبنية الاجتماعية للمجتمع (المستوى الأول)	*المؤسسات الغير رسمية أساسا مثل التقاليد، الأعراف الاجتماعية، العادات. وهي عوامل خارجية*	*فترة طويلة جدا في الأفق (من 100 سنة حتى 1000 سنة)، وقد تتغير أيضا في أوقات الأزمات والصدمات*	*تحدّد الطريقة التي تسير المجتمع نفسه*
مؤسسات لها صلة بقواعد اللعبة (المستوى الثاني)	*المؤسسات الرسمية أساسا التي تحدّد حقوق الملكية والنظام القضائي والقانوني (عوامل خارجية وداخلية)*	*فترة طويلة الأفق من 10 سنوات إلى 100 سنة*	*تعرف البنية المؤسساتية الشاملة*
مؤسسات لها صلة بالقيام باللعبة (المستوى الثالث)	*قواعد تحديد البنية الخاصة للحوكمة في البلد والعلاقات التعاقدية. على سبيل المثال: العقود في عالم الأعمال، التنظيم. وهي عوامل داخلية*	*منتصف الفترة (من 1 إلى 10 سنوات)*	*تؤدّي إلى بناء منظمات فعالة*
مؤسسات لها صلة بآليات تخصيص الموارد (المستوى الرابع)	*القواعد المتصلة بتخصيص الموارد، على سبيل المثال: ضوابط تدفق الرأسمال، أنظمة التدفق التجاري، أنظمة الضمان الاجتماعي. وهي عوامل داخلية*	*أفق قصير المدى ومستمر*	*تعديل الأسعار والمخرجات، تحالفات الحوافز*

Source : Williamson, 2000 in Johannes Jütting, 2003, institutions and development: A critical review, Working Paper No. 210, OCDE p 12. **(Traduction).**

مؤسسات المستوى الأول (1)، هي مطوقة بشكل معمق على المستوى الاجتماعي. وتشمل المعايير الاجتماعية، العادات والتقاليد...الخ. فالمؤسسات الاجتماعية توجد في هذا المستوى وهي مؤسسات تقليدية يعود تاريخها غالبا في الوقت المناسب. وهي مؤسسات غير رسمية بشكل عام، ويمكن اعتبارها عوامل خارجية في النظام الاقتصادي. هذا المستوى هو مهم بالنسبة لمجتمعات الجنوب حيث أن المستويين 2 و4 لا يتم تأسيسها إلا جزئيا وتعمل بشكل جيد. وعلى الرغم من أن المؤسسات هي ليست ثابتة من حيث المبدأ ويمكن أن تتطور استجابة للفرص الاقتصادية الجديدة أو استجابة للأزمات. ومسار التغير في هذا المستوى هو بطيء نوعا ما أو حتى شبه معدوم. وهدف هذه المؤسسات هو تحديد الطريقة التي ينظم من خلالها المجتمع نفسه. وعلى الرغم كذلك من عدم وجود آلية تطبيق رسمية وقوية فيما يتعلق بإلزام المؤسسات غير الرسمية، فعدم الامتثال لبعض القيم والتقاليد والأعراف يمكن أن يؤدي إلى فرض عقوبات اقتصادية واجتماعية. فالمستوى الأول يمارس بعض التأثيرات على تشكيل حقوق الملكية (المستوى الثاني). ومؤسسات المستوى الثاني تشير إلى قواعد اللعبة، وهدفها الرئيسي هو تحديد وتنفيذ حقوق الملكية. ومعظم هذه المؤسسات هي رسمية مثل الاتفاقيات، القوانين...الخ. ومع ذلك، توجد أمثلة من المؤسسات

الرسمية غير المدونة مثل تلك التي تنظم الحصول على الموارد الطبيعية. على عكس مؤسسات المستوى الأول، فالأفق الزمني للتطور المحتمل هو أقصر وعادة ما يكون بين 10 و100 سنة. وإلى جانب قواعد اللعبة بالمعنى الذي حدده (Williamson)، الطريقة التي تلعب بها اللعبة هي مهمة أيضا. ولتحديد وتنفيذ حقوق الملكية، هناك حاجة إلى نظام قانوني لتحديد قواعد العقود وفرضها.

إنّ المؤسسات التي لها علاقة بالحوكمة والحكم تكمن في المستوى الثالث. هذه المؤسسات تخلق وتؤسس بنية الحكم في مجتمع، وبالتالي تؤدي إلى انشاء هيئات محددة مثل الحكومة المحلية أو الوطنية، وكالات الدولة، المنظمات غير الحكومية...الخ. وتشير التقديرات إلى أن الفترة اللازمة لإعادة هيكلة أو إعادة تنظيم بنيات الحكم تمتد من بضع سنوات إلى عشرة سنوات. وعلى الرغم من أن هذا المستوى يتأثر بالمستويات الأولى والثانية، فمختلف القنوات والروابط التي من خلالها يعمل هذا التأثير هي غير واضحة.

وأخيرا، المستوى الرابع يحدد نقطة التعدي التي تنتج من خلال الأسعار أو الكميات وتحدد آلية تخصيص الموارد. والأمثلة على هذه المؤسسات هي القواعد التي تسهل من عملية التغيير أو التعديل ويكون لها تأثير على تخصيص الموارد، العمالة، نظام الحماية الاجتماعية...الخ.

4-2-3. التصنيف القطاعي:

إن التصنيف الثالث للمؤسسات يعكس القطاعات المختلفة من التحليل. والفئات الأربعة الأكثر استخداما في الأدبيات هي:

- المؤسسات الاقتصادية
- المؤسسات السياسية
- المؤسسات التشريعية (القانونية)
- المؤسسات الاجتماعية.

في المؤسسات الاقتصادية، رتب الباحثون بشكل عام القواعد التي تحدد العملية الانتاجية، تخصيص وتوزيع السلع والخدمات بما فيها الأسواق (Bowles, 1998).[144] فدراسة المؤسسات السياسية تستخدم عادة المتغيرات التي توفر تفاصيل حول الانتخابات، القواعد الانتخابية، نوعية النظام السياسي، مختلف الأحزاب السياسية في السلطة والمعارضة، الاستقرار السياسي...الخ (Bowles, 1998) .[145] والدراسات المتعلقة بالقانون والمؤسسات ترتبط بنوعية النظام القانوني، تحديد وتنفيذ حقوق الملكية. وأخيرا، الدراسات حول المؤسسات الاجتماعية تشمل عادة القواعد

[144] - Bowles S., 1998, Endogenous preferences: Th e cultural consequences of markets and other economic institutions, Journal of Economic Literature, 36(1), p. 82.
[145] - Ibid, p 83.

التي تعالج الولوج إلى الصحة، التعلم واتفاقيات الضمان الاجتماعي والقواعد التي تحكم عادة العلاقات بين الفاعلين الاقتصاديين.[146]

الشكل رقم (04): الطبيعة والتسلسل الهرمي للمؤسسات

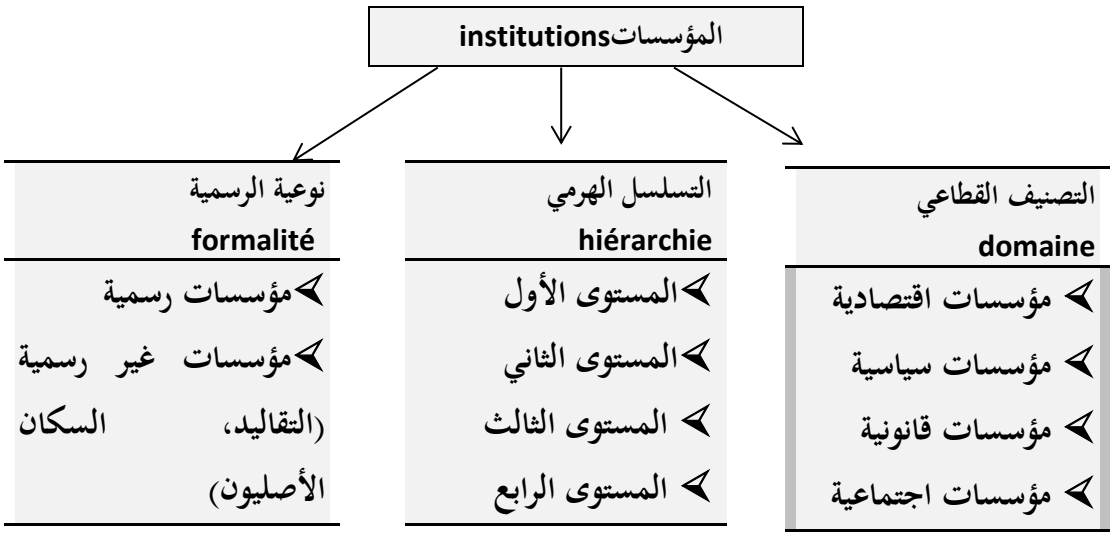

source : Traduction de Jutting, 2003, Ocde, op. cite, p14.

وقد سمح لنا تحليل الاطار المفاهيمي للاقتصاد المؤسساتي الجديد ودراسة بعض المؤلفين الرئيسيين فهم أفضل لدور المؤسسات في التنمية الاقتصادية والطريقة التي يعمل من خلالها التغيير المؤسساتي الذي يقوم على مبدأ العوامل التاريخية والثقافية والسياسية. كذلك، تم الاشارة إلى أن التنمية الاقتصادية تفرض استراتيجية ترتبط بجذور تاريخية وتحافظ على التوازنات الحيوية الناتجة عن تبعية المسار. وفي القسم الموالي سنتطرق إلى تحليل المنهج المؤسساتي الخاص ب (Dani Rodrik).

5- المنهج المؤسساتي الخاص ب Dani Rodrik:

إن هذا المنهج يفسر فجوة الأداء الاقتصادي بين دول الشمال ودول الجنوب. هذا المؤلف يحتل مكانة كبيرة في مشاهد البحوث الاقتصادية، وقد نجح في جلب جبهة البحوث الدقيقة في الاقتصاد الكلي للتنمية والتفكير السياسي، وتحرر عن الأفكار المتكررة من الاقتصاديين المتخصصين جدا. ولفهم أكثر هذا المنهج المؤسساتي الخاص ب "Rodrik"، سنحاول أن نناقش في المقام الأول "توافق واشنطن" وهو يعبّر عن السياسات الاقتصادية التي نادت بها مؤسسات بريتن وودز لبلدان الجنوب. وثانيا، نناقش رؤية "Rodrik " لدور المؤسسات في التنمية. وثالثا، سنحلل رؤيته حول التغيير المؤسساتي. وفي الأخير، ندرس التصنيف الذي يقيّم المؤسسات.[147]

[146] - Gislain Jean-Jacques, L'émergence de la problématique des institutions en économie, Cahiers d'économie Politique / Papers in Political Economy 1/2003 (n° 44) , p. 19-20.

[147]- Julien Vercueil, Dani Rodrik, Nations et mondialisation. Les stratégies nationales de développement dans un monde globalisé, Paris : La Découverte, coll. « Textes à l'appui », 2008, Revue de la régulation [En ligne], 5 | 1er semestre / Spring 2009, mis en ligne le 11 juin 2009, http://regulation.revues.org/7494, pp 1-2.

5-1- توافق واشنطن:

توافق أو اجماع واشنطن بدأ في سنة 1989 تحت رئاسة الاقتصادي الأمريكي (John Williamson) الذي يختلف عن (Oliver Williamson) الذي هو أحد روّاد الاقتصاد المؤسساتي الجديد. هذا التوافق هو قائمة من الاجراءات التي كانت تمثل في وقتها أكبر قاسم مشترك للسياسة الاقتصادية التي نادت بها أمريكا. هذا النموذج سرعان ما أصبح نموذجا للعالم النامي، لأن تطبيقه من شأنه أن يؤدي إلى النمو الاقتصادي والحد من الفقر وزيادة فرص العمل في المناطق. ولتطوير هذا التوافق، قام معهد الاقتصاد العالمي بتنظيم مؤتمر واستدعى مختصين يمثلون عشرة بلدان من أمريكا اللاّتينية لعرض الوضعية الاقتصادية لبلدانهم المعنية، وقد أدت هذه المحاضرة إلى صياغة المذكرة التي سميت ب "توافق واشنطن". هذه المذكرة احتوت على عشرة اصلاحات أساسية التي اعتبرت كضرورة حتمية بالإجماع من طرف الحاضرين. وسمي بهذا المفهوم، لأن هذا الأخير جاء نتيجة الأفكار التي عرضت وتم التوافق عليها (توافق)، أما مفهوم واشنطن، فتم عقد المؤتمر في واشنطن، وبالتالي أصبح يعرف بمصطلح توافق واشنطن. وقد طُرح بالموازاة مع انهيار النظام السوفياتي في أواخر سنوات 1980.[148]

إن عدم نجاح الأفكار الاشتراكية والتخطيط المركزي في تحقيق التنمية خلق حاجة ضرورية لنظام بديل لتنظيم الحياة الاقتصادية والسياسية. فهذا التوافق هو عبارة عن مجموعة من التدابير والمعايير التي توجه سياسات البلدان الناشئة نحو أهداف التقشف المالي والتحرير التجاري والمالي، والاصلاحات العشرة التي تم الاجماع عليها في المؤتمر كانت كالآتي:[149]

✍ ضبط الميزانية: حيث تميزت جميع بلدان أمريكا اللاّتينية بالعجز الكبير في الميزانية، مما أدى إلى أزمات في ميزان المدفوعات، ارتفاع معدلات التضخم التي أثرت أكثر على الفقراء بصفة خاصة.

✍ إعادة تحديد الأولويات في مسائل الانفاق العام: وهذا يشير إلى إعادة الانفاق لصالح النمو على سبيل المثال لصالح الرعاية الصحية الأساسية، التعليم والبنية التحتية.

✍ الاصلاحات الجبائية: والهدف منها هو إقامة نظام يجمع بين قاعدة ضريبية واسعة ومعدلات ضرائب هامشية معتدلة.

✍ تحرير معدلات الفائدة: فقد اختلفت الآراء المسطرة التي ينبغي لهذه العملية تعريفها وتحديدها.

✍ تحرير التجارة: اختلفت مبادئ التحرير لكن مع الموافقة على الشروع في هذا الاصلاح.

[148] - Eric Berr et François Combarnous, L'impact du consensus de Washington sur les pays en développement : une évaluation empirique, Centre d'Economie du Développement, Université de Bordeaux5, France, p2.
[149] - Voir Bernard Conte, Le Consensus de Washington, Université de Bordeaux, 2003, http://conte.u-bordeaux4.fr.

✍ سعر صرف تنافسي: أي انشاء نظم سعر صرف وسيطية وذلك بعمل تفضيل المنهج إما أن يكون سعر الصرف ثابت أو يكون متحرك بدون دعم.

✍ تحرير الاستثمارات المباشرة من الخارج: وهو التحرير الكامل لتحركات رؤوس الأموال.

✍ الخوصصة: وهي المجال الوحيد أو الفكرة اللّبرالية التي أجمع عليها الكثير. فشروط الخوصصة هي مهمة جدا لأن العملية يمكن أن تتميز بالفساد وتؤدي إلى بيع الأصول إلى نخبة مفضلة. ولكن بأكثر وضوح، الخوصصة ستكون مفيدة إذا تم تطبيقها بشكل صحيح وإذا كانت الشركة المخصخصة تخضع للمنافسة أو التنظيم المناسب.

✍ رفع القيود: تخفيف الحواجز أمام دخول وخروج الشركات، وليس الغاء قواعد الحماية.

✍ حقوق الملكية: والهدف الرئيسي هو اعطاء القطاع غير الرسمي امكانية الحصول على حقوق الملكية بتكلفة مقبولة.

إن توافق واشنطن يقوم على المبادئ التالية: الاستقرار– التحرير– الخوصصة (Chavance, 2003).[150] وقد أثارت كذلك هذه القائمة العديد من القضايا وهي أن هل هذه الاصلاحات العشرة المقترحة كانت تعتبر على أنها الأكثر أهمية وضرورية أكثر بالنسبة لبلدان امريكا اللاّتينية في سنة 1989؟

هذا التوافق تدخّل لدعم الفرضية القائلة بأن التحرير المالي والتجاري في المنهج الاقتصادي التقليدي هو السبيل لتحقيق النمو العالمي. ونفس الشيء، فهو أراد تقديم تخطيط للسياسات الاقتصادية لتشجيع عودة رؤوس الأموال الخاصة في الأسواق الناشئة بعد أزمات الديون المعوقة في سنوات الثمانينات.[151] كما أن النتائج الهزيلة التي تحققت خلال المرحلة الأولى من الاصلاحات فرضت فكرة أنه من الضروري إعادة تحديد أولويات العملية. وهذه الاصلاحات الأولى كانت تهدف إلى تخفيض دور الدولة وزيادة دور السوق. أمّا في الوقت اللاحق، هذه الاصلاحات أصبحت تركّز على الجوانب الايجابية من التدخل الحكومي اللاّزمة لحسن سير عمل السوق وخاصة من خلال تعزيز المؤسسات.[152] فالتجارب والخبرات المكتسبة منذ سنة 1980 علمتنا أيضا أن التغيير الهيكلي لا يعتمد فقط على تكييف سياسات مستدامة، ولكن أيضا يعتمد على دعم هذا التغيير من خلال انشاء مؤسسات مكيفة جيدا مع السياق المحلي وقادرة على مساعدة البلدان على مواجهة التحديات الجديدة.[153]

إن الأهمية المعطاة لتعزيز المؤسسات بدلا من تطبيق سياسات سليمة تشير إلى أن مفتاح النجاح يستند على قدرة ادماج الوضعية المحلية. فالإصلاحات الأولى تسمى عادة بإصلاحات الجيل الأول، وهي تثبت خيار حكيم

[150] - Chavance, B, 2003, Les théories économiques face à la transformation post-socialiste , Université Paris 7 (GERME) et CEMI (EHESS) p2.
[151] - Eric Berr et François Combarnous, L'impact du consensus …op. cite, pp 2-3.
[152] - Ibid, op. cite, pp 12-13.
[153] - Bruyas Benjamin, Le Consensus de Washington : Construction et Reconstruction d'une Légitimité, Mémoire de Séminaire, Institut d'Études Politiques de Lyon, Université lumière Lyon 2, 2010, pp 23-26.

وخاصة أنها تكشف عن عدم كفاية الجهود الرامية إلى تعزيز الاطار المؤسساتي في بيئة حيث رؤوس الأموال تتحرك بحرية أكبر بين الأسواق المالية المحررة. أما الحوار حول اصلاحات الجيل الثاني أظهرت أن العناصر الجديدة التي تم تجاهلها سابقا يجب أن تكمل الاصلاحات الأولى. فأنصار اصلاحات الجيل الثاني يروا أنه من الضروري تعزيز المؤسسات للاستفادة من الاصلاحات السابقة ويعتبرونها ضرورية لعدة أسباب. ويبدو أن السياسات الموجهة نحو السوق تبينت أنها غير مكيفة حيث لم تكن مصحوبة بتحول مؤسساتي عميق من البيروقراطية إلى سوق العمل. وقد وجهت الأزمات المالية المتعددة وتقلبات السواق المالية العالمية النقاش حول الدور المستقبلي للمنظمات المالية الدولية والتطور اللاّزم لتوافق واشنطن.[154]

إن الغموض الذي كان موجودا حول مفهوم التوافق كان واضحا جدا في الحوار، وقد أصبح للحظة أن هذا المصطلح يعتبر بمثابة لغة الحوار في المناقشات الايديولوجية لأكثر من عقد، واتخذ هذا المفهوم استقلاليته وتحول إلى علامة تجارية معروفة عالميا وتستخدم كلماته وحتى محتوياته بشكل مستقل (J. Williamson).[155] وقد اتخذ هذا المفهوم معنى مختلف جدا عن المعنى الأولي، حيث يمكن تحديد على الأقل تعبيرين: فالتعبير الأول لتوافق واشنطن يتضمن النيوليبرالية (النيوليبرالي تستخدم لتشمل جميع المنتقدين ضد النظرية الكينزية، تدخل الدولة، أنصار الدولة المنخفضة). ومؤيدي هذا الاتجاه ركّزوا بالخصوص على التحفظ من بعض الاصلاحيين للمصطلح الذي يتطلب تطبيق هذه الاصلاحات تحت ضغط من واشنطن وليست لها علاقة بالمصلحة الوطنية وأن هذه الاصلاحات تؤكد بقوة فقط على التحرير. أما التفسير الثاني لتوافق واشنطن، فهو يتخذ من طرف المؤسسات القائمة في واشنطن التي تقدم الوصايا للبلدان النامية: مؤسسات بريتن وودز (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي)، بنك البلدان الأمريكية للتنشئة، النظام الاحتياطي.[156]

إن الأزمات المالية الحادة التي هزت البلدان الناشئة والأداءات الاقتصادية الضعيفة المسجلة، فرضت التساؤل على ظروف توافق واشنطن. ما هي الأسس النظرية؟ وكذلك الممارسات المؤسساتية التي أدت إلى أخطاء متكررة في البداية والتضليل في عواقب المرحلة الثانية.[157]

والسؤال الذي طُرح هل أن الانفتاح التجاري والمالي هي سياسات جيدة بالنسبة للبلدان النامية؟ هل ينبغي للدول أن تثبت سعر الصرف وعملتها أو أنها تعتمد على الأسواق؟ فالتحليل الاقتصادي لم يجب حد الساعة عن بعض هذه الأسئلة، وسيكون التحليل ناقص إذا كان لا يفتح على تفكير بناء ومحتمل. فيبدو من الواضح حاليا أن تنمية بلدان الجنوب يجب معالجتها بطريقة مختلفة. فالتغير الخاص بالتوافق غطى جميع الاصلاحات التي ساهمت في

[154] - John Williamson, Un train de réformes Consensus de Washington : un bref historique et quelques suggestions, Finances & Développement Septembre 2003, IMF, p10.
[155] - Ibid, p11.
[156] - Ibid, p12.
[157] - Manuel Maleki. Essais sur la nouvelle économie politique de la réforme. Economies et Finances. Université Panthéon-Sorbonne - Paris I, 2007, p20.

التركيز على السياسات الاقتصادية المتعلقة بانضباط الميزانية والخوصصة، وقد تميزت جميع البلدان بالسعي لتحقيق هذين العاملين. فالإصلاحات الموصي بها عالجت جزئيا العقبات التي أعاقت نمو العديد من البلدان النامية. ومع ذلك، فقد تقدمت وثيرة الاصلاحات بشكل ملحوظ في معظم البلدان الأفريقية، وهذا ما فسر جزئيا التحسن في النتائج الاقتصادية في البلدان الأفريقية في السنوات الأخيرة، وهذا يتجلى في انخفاض نسبة الفقر وزيادة نسبة النمو القوية والمعتدلة. وقد تميز توافق واشنطن بعيب رئيسي وهو أنه أقترح مجموعة من الاصلاحات التي تسمح بتحقيق استقرار الاقتصاد وتحفز نشاط القطاع الخاص، لكنه لم يساعد على حل المشاكل الهيكلية والمؤسساتية التي عرقلت عملية النمو.[158] حيث جاء على لسان "Williamson" في حواره سنة 2002 في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية:[159] [*فقد افترض توافق واشنطن مبدئيا أن مساعدات التنمية ليست وخيمة، أو في حالة أفريقيا، فقد قوضت بالتأكيد من فرص النمو وحتى لو أنها قد شغلت الفجوات بين الاستثمار والادخار*] (J. Williamson, 2002). إن مشكلة النمو في أفريقيا ترجع في جزء منها إلى التأثير الايجابي أو السلبي للسياق العالمي. فكل الاقتصاديات الأفريقية هي صغيرة، والمحيط الاقتصادي العالمي (تجارة، مالية، مساعدات التنمية...الخ) يجب أن يكون مواتي للنمو ويوفر للبلدان الأفريقية التشجيعات اللاّزمة لمتابعة الاصلاحات. وتركزت العديد من الدراسات حول الاقتصاديات الصغيرة وعلى المشاكل المرتبطة بتقلبات وتدفقات رؤوس الأموال، وأن البلدان الأفريقية تواجه مشكلة كبيرة. فإمكانياتهم التنموية تعتمد على القدرة على تصدير واستخدام عائدات التصدير لتنويع انتاجهم، لكن النظام التجاري العالمي غير مشجع على تعزيز أو تطوير الميزة النسبية للبلدان الأفريقية.[160] فالمنافسة من الصادرات المدعومة بشكل كبير من البلدان الصناعية تعيق عملية النمو. ويجب أن ندرك أنه تغيرت فكرة مساعدات التنمية نتيجة التفاعل مع توافق واشنطن.[161] بالإضافة إلى ذلك، قد نجد توافق "مونتوري" (Monterrey)، وهو مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة المنعقد في جوهانسبورغ سنة 2002، والذي خلق الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (NEPAD).[162] فهذا المؤتمر انطلق من تضافر الجهود لتحويل العلاقة بين المانحين الدوليين والمستفيدين من المساعدات في إطار شراكة بدلا من علاقات اجتماعية. ولم يتم التأكيد على أن التنفيذ الصارم من طرف البلدان الأفريقية للإصلاحات المخططة من طرف توافق واشنطن أدت إلى النتائج المرجوة على غرار ما قدمته بلدان أمريكا اللاّتينية (Ortiz, 2003).[163] وهناك العديد من الفرضيات الأساسية التي نوقشت على سبيل المثال: لم يثبت إطلاقا أن الخوصصة هي العلاج الجيد لجميع أوجه القصور في القطاع العام. فهذا التوافق لا يعطي حلول مثالية،

---

158 - Coussy Jean, Etats africains, programmes d'ajustement et consensus de Washington, L'Économie politique, 4/2006 (no 32), p. 32-35.

159 - Williamson John, 2002, Did the Washigton Consensus Fail ? remarks at the Center for Strategic and International Studies, www.iie.com.

160 - Trevor A. Manuel, L'Afrique et le consensus de Washington: Trouver la bonne voie, Finances et Développement, Septembre 2003, IMF, p18.

161 - Bruyas Benjamin, 2010, Le Consensus de Washington…, op. cite, pp 21-23.

162 - New Partnership for Africa's Development (NEPAD), initié par 5 chefs d'Etats africains : Sud Africain, Algerien, Sénégalais, Nigérien et Malien.

163 - Guillermo Ortiz, L'Amérique Latine et le consensus de Washington : Un nouveau souffle pour les réformes, Finances & Développement Septembre 2003, IMF, pp 14-17.

فهو لجنة وصية من أجل مساعدة البلدان الراغبة في تسريع وتيرة النمو والحد من الفقر، وقد شدّد على أهمية اتباع سياسات اقتصادية كلية حكيمة والحفاظ على توازنات الاقتصاد الكلي بالشكل المعقول.[164]

إن برنامج "النيباد" يحدد تدابير مهمة من أجل تسريع النمو الاقتصادي الأفريقي من خلال التكامل التجاري، المالي، اليد العاملة، البنى التحتية بين الاقتصاديات الأفريقية. وحجم الفجوة بين الادخار والاستثمار في البلدان الأفريقية يشير إلى أن هناك حاجة إلى المساهمات المستمرة من التمويلات العامة والخاصة. فالمبادرة المتعلقة بتدفقات رؤوس الأموال الخاصة ب"النيباد" تستخدم في إرساء أفضل الممارسات فيما يخص الاستثمار، تحسين إدارة الانفاق العام، تطوير الأسواق المالية. إن توافق "مونتاري"، أهداف التنمية للألفية (ODM) الخاصة بالصحة، التعليم، المياه، الاصلاح وأهداف التنمية المستدامة لمؤتمر "جوهانسبورغ" زادت من التعريف الكبير للمجتمع الدولي للعناصر الجديدة والتعديلات لتوافق واشنطن، وخاصة من جانب إعادة تعريف وتحديد المساعدات لصالح الشراكة.[165]

وقد يصف بعض المؤلفين "توافق واشنطن" بالخداع الكبير الذي يدعو إلى تقاسم المسؤوليات بين الأغنياء والفقراء. وأن الأسواق التي تنادي بها تشكل خطر بقدر ما أنها قوة فعالة، وليس الإصرار فقط على أن تضمن الحكومات إنشاء مؤسسات قوية قبل فتح اقتصادياتها لرؤوس الأموال الأجنبية المتقلبة. وقد تضمن هذا التوافق أفكار نادرة حول طريقة تنفيذ التغيرات المؤسساتية اللاّزمة لتنفيذ التحرير المالي والتجاري لأنه يفترض الحاجة الماسة لمؤسسات قوية وفعالة لدعم واتمام التغيرات الاقتصادية الكلية.[166]

إن هذا التوافق تزامن تمريره وتسريبه مع العولمة التي أدت إلى إزالة الحواجز أمام التجارة والاستثمار، وسارعت في قيام التكامل والاندماج العالمي في سنوات 90م، وبسطت نفوذها على كثير من البلدان النامية. فإذا كان هذا الاجماع غير قادر على توفير رؤية صحيحة، فهو يمثل مجموعة من التدابير التي تسمح للبلدان بفتح اقتصادياتها لمواجهة عواقب العولمة وخاصة في مجالات التمويل والتجارة الدولية.

وقد تأكد في وقت لاحق أن توافق واشنطن أثبت فشلا ذريعا ومنطقه يعيق كل الآمال في التنمية بالنسبة لبلدان الجنوب (Zacharie, 2001). وقد أدت السياسة الحمائية المتبعة من البلدان الغنية وبالموازاة مع انخفاض أسعار المواد الخام إلى انخفاض عائدات الصادرات. كذلك، أدى تحرير التجارة إلى الزيادة المفرطة في العجز التجاري (باستثناء البلدان الوحيدة التي طبقت سيطرتها ومراقبتها الفعالة على تحركات رؤوس الأموال كالصين، التشيلي). وقد تمّ منع هذا العجز بشكل مؤقت من خلال تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلاّ في عشرات من البلدان الناشئة. هذه التدفقات التي تتميز غالبا بالمضاربة أدت إلى عجز كبير في ميزان المدفوعات نتيجة إعادة تدفقاتها الهائلة، وهذا ما

---

[164] - Abraham-Frois Gilbert, Desaigues Brigitte, Du " consensus de Washington " au " consensus Stiglitzien ", Revue d'économie politique, 1/2003 (Vol. 113), pp 3-5.

[165] - Coussy Jean, op. cite, p36.

[166] - Dezalay Yves, Garth Bryant. Le "Washington consensus". In: Actes de la recherche en sciences sociales. Vol. 121-122, mars 1998. Les ruses de la raison impérialiste. pp. 12-14.

أدى إلى التهميش المالي لكثير من البلدان وظهرت أزمات مالية حادة بشكل متكرر في البلدان الناشئة. فالتعقيد الحقيقي للمشكلة تمّ تبسيطه نظريا، والاعتقاد الخاطئ (التحرير الشامل) فرض أن هناك حزمة من التدابير التي ستحل المشكلة للجميع. فالنقاش حول التنمية الاقتصادية للبلدان الناشئة يتحرك على دور المؤسسات المالية الدولية.[167]

إن الهدف من تحليل توافق واشنطن في هذا الجزء يرجع إلى أنه يمثل مرجع تصوري لتحليل "Rodrik" للمؤسسات. فبعدما تطرقنا إليه، سنحاول في الجزء الموالي تقديم الرؤية التصورية الحقيقية لتحليل "Rodrik " لدور المؤسسات في التنمية الاقتصادية.

5-2- رؤية "Rodrik" لدور المؤسسات في التنمية الاقتصادية:

إن كل التيارات المؤسساتية تؤكد أن المؤسسات تلعب دورا حاسما في التنمية الاقتصادية، و"Rodrik " ينتمي إلى هذه التيارات. والاشكاليات التي تطرح حاليا هي: ما هي المؤسسات التي تعزّز النمو؟ وكيف يمكن الحصول عليها؟ وأي من الاصلاحات المؤسساتية هي ضرورية على المستوى الوطني والدولي من أجل انفتاح الأسواق اقتصاديا وسياسيا بشكل أكثر اقبالا وأكثر استدامة؟

إن التحليل المؤسساتي الخاص بهذا الأخير يعارض "توافق واشنطن" الذي يدعم مبدأ الخوصصة- التحرير- الاستقرار. وقد أشار إلى عدم امكانية التوفر على نفس الصيغ في جميع أنحاء العالم، حيث قدّم دراسات حالة وبحث حول العائق الرئيسي للنمو في كلّ بلد. هذا النهج ينفرد بنوع خاص مقارنة بالاقتصاديين الآخرين، لأن "Rodrik " يبقى تحليله في التقليد الأساسي لاقتصادي التنمية الذين يستخلصون الفرضيات العامة انطلاقا من الحالات العملية التجريبية. وقد أكد "Rodrik " أن الاندماج والتكامل في الاقتصاد العالمي لا يمكن أن يكون بديلا لاستراتيجية التنمية (Rodrik, 2001).[168]

لقد بدأ فرضيته من أن البلدان التي اتبعت بصرامة في سنوات 90م توصيات السياسات الاقتصادية المجتمعة تحت "توافق واشنطن" (تخفيض الضرائب، تحرير معدلات الفائدة، التحرير المالي والتجاري، التحرير المكثف للاستثمارات الأجنبية، مرونة سوق العمل، حماية حقوق الملكية، رفع القيود الصناعية...الخ) عرفت أزمات اقتصادية ونمو اقتصادي ضعيف أقل من ذي قبل. وهذه الحالة مست بعض بلدان أمريكا اللاّتينية من قبل. والبلدان التي استفادت أكثر من العولمة هي تلك التي التزمت بالقواعد بصفة جزئية والمتمثلة في الصين والهند. وقد امتنعت هذه البلدان عن اتخاذ هذا المنهج بنفس الطريقة المسطرة على غرار غيرها من البلدان الآسيوية التي شهدت نموا قويا ولم تتبع التوصيات الخارجة عن توافق السياسيين والاقتصاديين لدى صندوق النقد الدولي: فقد حافظت هذه البلدان

[167] - Abraham-Frois Gilbert, Desaigues Brigitte, 2003, op. cite, pp5-8.
[168] - Rodrik Dani, 2001b, Development strategies for the next century", document presenté à la conférence La teoría del desarrollo en los albores del siglo XXI, Santiago du Chili, Commission économique pour l'Amérique latine et les Caraïbes (CEPALC), août, p30.

على الوزن الثقيل للدولة في الاقتصاد، وعلى بعض القيود الرئيسية على التجارة، تنظيم صناعي جيد وسوق عمل اتسم بسلوكيات تقليدية. وبالمقارنة مع أمريكا اللاّتينية التي سعت إلى الاحترام والالتزام بقواعد الأرثوذكسية الاقتصادية، لم تعرف الأداء الاقتصادي إلاّ بنسبة ضعيفة منذ بداية سنوات التسعينات. إن الفرق لا يمكن فقط في حقيقة أن أمريكا اللاّتينية لها أداء أسوء من آسيا، ولكن في الحقيقة كان هذا الأداء أسوء من قبل أن تقوم بالإصلاحات. [169] وهذا ما توضحه الأرقام التالية:

الجدول رقم (02): معدلات التنمية بالنسبة للفرد % لبلدان جنوب وشرق آسيا وأمريكا اللاتينية خلال الفترة 1960-2003

	1980-1960	1990-1980	2003-1990
شرق آسيا	3.3	5.6	6.4
جنوب آسيا	1.2	3.3	3.3
أمريكا اللاّتينية	2.8	0.8-	1

Source : Banque Mondiale, World Development Indicators.

إن تراجع مستويات النمو التي مست كثير من البلدان النامية بين منتصف سنوات 1970 وبداية سنوات 1980 يظهر أنه يرتبط بدعم قدرة هذه البلدان على التكيف مع تقلبات البيئة الخارجية وازدادت هذه الآثار الناجمة عن الصدمات المتعلقة بمسألة التبادل ومعدلات الفائدة نتيجة ضعف مؤسسات تسيير المخاطر في هذه البلدان (Rodik, 1998). [170] ويضاف لهذا الضعف طبيعة الحوافز الاقتصادية الجزئية الموضوعة التي أدت إلى عرقلة النمو في أفريقيا في سنوات 1980. وقد استخدم "Rodrik " مفهوم "المؤسسات" الذي استعمله " North" في تحليلاته لسنة 1990: حيث أن المؤسسات هي قواعد اللعبة السائدة في المجتمع. وعلى المدى الطويل، العنصر الأساسي لضمان التقارب نحو المستويات المعيشية للبلدان المتقدمة هو التوفر على مؤسسات ذات نوعية جيدة. فبالنسبة ل "Rodrik "، المؤسسات ذات الجودة العالية هي تلك التي تؤدي إلى سلوكيات مرغوب فيها اجتماعيا من طرف الجهات الفاعلة، ويمكن أن تكون رسمية أو غير رسمية. [171]

ومن المسلم به عموما أن الأهمية النسبية للمؤسسات الرسمية تزيد مع حجم التبادل السوقي. والشكل الخاص للمؤسسات يشير إلى أن المؤسسات الرسمية لها تكاليف ثابتة عالية وتكاليف حدية منخفضة، في حين أن المؤسسات غير الرسمية لها تكاليف حدية عالية (Li, 1998). [172] فالمؤسسات الجيدة هي التي تضمن وبفعالية احترام

[169] - Karine Perset, Institutions et Croissance : In Search of Prosperity avec une introduction de Rodrik, Dani, Séminaire: Relations économiques internationales, Jean-Marc Siroën, Aout 2004, p 8-10.
[170] - Rodrik, D, 1998, Why Do Open Economies Have Bigger Governments?, Journal of Political Economy, Vol.106, No.5, pp.998-999.
[171] - Rodrik, D, 1999, Institutions for high-quality growth: what they are and how to acquire them, Harvard University Press, Working Paper, p5.
[172] - Li, D. David, A Theory of Ambiguous Property Rights in Transition Economies: The Case of the Chinese Non-State Sector, Journal of Comparative Economics, 23(1), August 1996, pages 1-19.

هذه المبادئ الرئيسية التي تندرج تحت المبادئ الاقتصادية بالدرجة الأولى وهي: حماية حقوق الملكية، احترام العقود، التنافس عن طريق السوق، عملة وطنية سليمة، القدرة على تحمل الديون، كما يمكن أن تحثّ على أنواع مختلفة من السياسات الاقتصادية (Rodrik, 2003).[173]

إن المؤسسات الجيدة هي التي تعرف كيفية إيجاد توازن بين الديكتاتورية والفوضى. فالقوة لا تكمن فقط في السوق التي لا يمكن أن تتحقق، تنتظم، تستقر وتحدد الشرعية وحتى الجانب الرسمي على نفسها. وقد أكدوا من قبل، الحاجة إلى التنظيم المؤسساتي لاقتصاد السوق، وهذا بناء على مبادرة السلطات العمومية مع المصلحة الجماعية لتحقيق الرفاهية (Steuart, 1767, Necker, 1775).[174] إذن، فوجود التبادل التجاري يتطلب وجود حقوق الملكية بالإضافة إلى وجود أي شكل أو آخر مثل العقوبات الخاصة بتنفيذ العقود.

فالمعضلة الأساسية تكمن في التناقض أين يوجد الجهاز السياسي القوي الذي يرسخ حقوق الملكية ويضمن احترام العقود، وفي نفس الوقت ينتهك هذه القواعد بحدّ ذاته (Djankov et al, 2003).[175] وفي هذه الحالة، قام "رودريك" بتحليل المؤسسات من حيث التوازن الاجتماعي السياسي للجهات المهيمنة التي تحدث عنها مسبقا (Amable)،[176] وقد استخلص في دراسته أن نتائج السوق يجب أن تكون مشروعة من طرف جهاز الحوكمة الديمقراطية والحماية الاجتماعية (Rodrik, 2000).[177]

وبالنظر في التاريخ الاقتصادي للبلدان الغنية على مدى قرنين من الزمن، توجد عملية معرفية مستمرة التي جعلت من الرأسمالية أكثر انتاجية من خلال العناصر المؤسساتية اللاّزمة لاقتصاد السوق الدائم: نظام قضائي مستقل، إدارة مؤهلة، بنوك مركزية، استقرارات الميزانية، لوائح وقوانين منع الاحتكار، الرقابة المالية، الحماية الاجتماعية، الديمقراطية السياسية...الخ. ولكن من الخطأ أن نعتقد أنه سيكون شرط أساسي لتحقيق النمو الاقتصادي في البلدان التي تبحث عن النمو، وسيكون من الخطأ أن لا نعترف بأن هذه المؤسسات قد أصبحت الآن ضرورية للتقارب الاقتصادي الكامل والشامل. ومن هذا الجانب، يجب أن تضع الاقتصاديات التركيز الخاص على المؤسسات الديمقراطية والحريات المدنية وليس لأنها مهمة ولكنها تعتبر مؤسسات فوقية تسمح للمجتمع بعملية اقتناء مؤسسات من بين مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الممكنة. ومن أجل تمييز المؤسسات الجيدة، قام "Rodrik " بإضافة مفهوم "المرونة" في تحليلاته. ويتعلق الأمر هنا ببناء الأسس المؤسساتية للاقتصاد التي تحافظ على ديناميكيته وتتحمل الصدمات بشكل مستدام. فالاقتصاديات هي دائما عرضة للصدمات الدولية، وجودة المؤسسات للبلد تعتمد على

[173] - Dani Rodrik et Arvind Subramanian, La primauté des institutions (ce que cela veut dire et ce que cela ne veut pas dire), Finances & Développement Juin 2003, IMF, p31.
[174] - Jean-Jacques Gislain, L'émergence de la problématique des institutions en économie, Cahiers d'économie Politique / Papers in Political Economy 2003/1 (n° 44), p23.
[175] - Simeon Djankov, Edward Glaeser, Rafael La Porta, Florencio Lopez-de-Silanes and Andrei Shleifer, The new comparative economics, Journal of Comparative Economics 31 (2003), pp, 514-515.
[176] - Bruno Amable, Identifying the structure of institutions to promote innovation and growth, CEPREMAP Working Papers, 1999, pp 4-6.
[177] - Rodrik, D, 2000, Participatory Politics, Social Cooperation, and Economic Stability, The American Economic Review, Vol.90, No.2, pp.140-144.

قدرتها على تحمل هذه الصدمات، حيث يتطلب استكمال استراتيجيات تحفيز النمو مع مرور الوقت من خلال العملية التراكمية لبناء المؤسسات حتى يستمر هذا التحفيز للنمو وسيكون الاقتصاد قادرا على تحمل الصدمات.[178]

وقد ركز "Rodrik " كثيرا على العلاقة بين شكل المؤسسات ووظيفة المؤسسات (متغير الشكل ومتغير الوظيفة). فالعلاقة بين هذين المتغيرين هي متعددة. فالوظيفة لا تحدد مسبقا بضرورة الشكل. فإذا انتقدت هذه الفرضية، سيكون من الصعب شرح لماذا النظم الاجتماعية هي مختلفة في خصائصها المؤسساتية في الو،م،أ، وفي اليابان وأوروبا مع نجاح هذه الاقتصاديات في تحقيق مستويات متقاربة من الثروات النسبية. فكل هذه البلدان تحمي حقوقها الملكية، تنظم الانتاج، العمالة والأسواق المالية، لديها عملة سليمة وتوفر حماية اجتماعية...الخ. لكن قواعد اللعبة (أي المؤسسات) التي تسود في الرأسمالية الأمريكية تختلف كثيرا عن القواعد التي تسود في الرأسمالية اليابانية أو الأوروبية.[179]

وقد أشار "Rodrik " إلى فرضية أن الاصلاحيين لديهم فسحة أو مجال لترجمة هذه المبادئ بشكل مبدع، تحت تكوين مؤسساتي معين أو تكوين آخر، مع الأخذ بعين الاعتبار القيود والفرص المتاحة لهم محليا. فالبلدان التي نجحت هي تلك التي عرفت الاستخدام الجيد للمؤسسات والسياسات (Rodrik, 2003).[180]

ولقد اتضح بشكل متزايد أن الترتيبات المؤسساتية المفضلة تتأثر إلى حد كبير بالخصوصيات الظرفية الناجمة عن الاختلافات التاريخية، الجغرافية، السياسية الاقتصادية بين ظروف أولية أخرى. وهذا يعني أن سياسة تنموية جيدة تتطلب وتحتاج إلى معرفة السياق المحلي على نحو شامل وكامل. فالترتيبات المؤسساتية الضرورية لتعزيز التنمية الاقتصادية يمكن أن تختلف اختلافا كبيرا بين البلدان الغنية والفقيرة، وحتى داخل كل منهما. فالمبادئ العالية للإدارة الاقتصادية الجيدة لا تظهر طبيعيا من خلال نفس الأجهزة المؤسساتية.[181]

فالاقتصاديون حاولوا أن يشيروا إلى هذه العملية من خلال المساهمة في تحديد مصادر عدم الكفاءة، وصف وتعريف التسويات الممكنة، إظهار النتائج من حيث التوازن العام، توقع الاستجابات السلوكية. وهذه العملية لا يمكن أن تكون إلا بشرط أن يكون التحليل منبثق من الواقع المؤسساتي والسياسي للبلدان المعنية. فالعمل التشخيصي، إعداد السياسات الاقتصادية والاجتماعية يجب أن يحدث في البلدان ولكن ليس في الشركات الدولية الكبرى أو في مكاتب الدراسات للمنظمات الدولية. وإذا تحدثنا عن القارة الأفريقية، فهي تتربع على كفاءات في جميع المجالات، في حين أنها ما تزال تتمسك بالنفقات الكبيرة الخاصة بآلاف الخبراء الدوليين في ميزانياتها الوطنية في ظل غياب منظمات وطنية وقارية. وبطبيعة الحال، فإن وجود منظمات دولية يفيد السير الحسن للاقتصاد الدولي، ولكن ليست لها مهمة قوية في الاقتصاديات الوطنية. فالتاريخ الاقتصادي يعطي دروسا تعليمية حيث أنه

[178] - Dani Rodrik, Growth Strategies, Nber Working Paper Series, Working Paper 10050, October 2003, pp 7-9.
[179] - Dani Rodrik, 2004, Getting Institutions Right, http://drodrik.scholar.harvard.edu/files/dani-rodrik/files/getting-institutions-right.pdf, p8.
[180] - Ibid, pp 4-5.
[181] - Ibid, p32.

وعلى الرغم من فشل السياسات الاقتصادية التي تشكلت لوحدها، فقد استمرت العديد من الاقتصاديات بنفس المنهج واتبعت المسار السخري من عملية التحرير.[182]

إن تقرير البنك الدولي لسنة 2003، يقدم فكرة أنه كان يفترض غالبا أن السياسات التي ينبغي تطبيقها، يجب أن تكون معروفة، ولكن ليس لأسباب تتعلق أولا بالضعف المؤسساتي في البلدان النامية. وفي تعبيره عن هذا الرأي، يتجاهل البنك الدولي الانعكاسات على شكل ووظائف المؤسسات. هذه الأفكار التجريدية الطوعية لتنوع التكوين المؤسساتي من أجل التنمية الاقتصادية لبلدان الجنوب يكوّن مشكلة أكثر حدة للمنظمات الدولية.[183] فالاقتصاد السياسي الدولي يلمح إلى أن التغيير في رؤوس هذه المنظمات الدولية يزول بسبب الأسلوب الذي يتم به هيكلة الديناميكيات السياسية للقوة العالمية. فتحليل اللعبة السياسية للجهات الفاعلة القادرة على التأثير على قواعد اللعبة للعولمة لا ينبغي أن تؤدي إلى الاعتقاد منهجيا بأن التعبير عن القوة في الاقتصاد السياسي العالمي ينتج دائما عن التعبير عن الاستراتيجية المهيمنة المحددة بعقلانية. كما أن تأثيرات البنك الدولي تسعى إلى محو كل الاعتبارات السياسية لتدخلاتها وتقديمها كتقنيات(Ferguson, 1994).[184] ولفهم أكثر إلحاح المنظمات الدولية حول طبيعة السياسات الاقتصادية لبلدان الجنوب وحول ضرورة تعديل العولمة، سنشير إلى تحليل الاقتصاد السياسي العالمي الخاص ب (Cox, 1990). فبالنسبة لهذا الأخير ، العولمة هي نتيجة غامضة تجمع بين عناصر الطبقة الحاكمة عبر الأوطان، تجمع بين كبار المسيرين، الدول والقطاع الخاص وقادرة على ممارسة الهيمنة العالمية (Cox, 1990).[185]

هذه العولمة تتحدد من خلال قدرة الحكامة على مراقبة علاقات الإنتاج والدولة، خلق ظروف التوافق الايديولوجي لصالحها أو بلورة جميع المنظمات الدولية لتكون في خدمتهم. وضمن هذه المعاني، دعّم "Rodrik " هذه الفكرة حيث أكد أن [*بناء منظمات دولية ذات شرعية وقادرة على التأثير على الأداء الجيد للاقتصاد الدولي هو حاجة ضرورية لتحقيق التقارب الاقتصادي على الصعيد العالمي*] (Rodrik, 2003).[186]

إن المشكل الآخر المتعلق بهذه الرؤية للمنظمات الدولية، هو أن معظم بلدان الجنوب لا تملك الوسائل لتجاوز قيود هذه المنظمات وعلى سبيل المثال شروط البنك الدولي. لأن هذه البلدان هي غالبا ما تتميز بالضعف في المسائل المرتبطة بالميزانية الخاصة بالأزمات أو حتى في ضمان مهامها السياسية كتوفير التعليم، معالجة الموظفين والمسؤولين. ويضاف إلى ذلك مشاكل مسيريها. والمثال المرتبط بكوريا الجنوبية والهند يظهر أن تغيير مواقف القادة المسيرين لصالح السياق السياسي الأكثر توجها نحو السوق والشركات الخاصة يمكن أن يلعب دورا مهما وربما أكثر من الاصلاح نفسه الذي يوجه نحو اقتصاد السوق (Rodrik, 2003).[187]

---

[182] - Chang Ha-Joon, op. cite, p61-62.
[183] - Rapport de Banque Mondiale, 2003, pp 88-90.
[184] - Ferguson J, 1994, Anthropology and its evil twin : Development in the constitution of a discipline, in The Anthropology of Development and Globalization, pp 43-45.
[185] - Abdoul' Ganiou Mijiyawa, Institutions et Développement… op. cite,pp91-92.
[186] - Traduction de Rodrik et al, 2003, op. cite, 32.
[187] - Ibid, p34.

وفيما يخص تفسيره لحالات فشل السياسات الاقتصادية المنبثقة عن توافق واشنطن، فقد أكد على وجود شروط مؤسساتية مسبقة، كما نوّه إلى أن الاستفادة من العولمة المالية والتجارية يتطلب مؤسسات داخلية فعالة أكثر التي تجلب أفضل شبكات للحماية الاجتماعية في البلدان الغنية وأفضل حكامة في البلدان الفقيرة. وعندما تكون هذه المؤسسات سائدة في مكان ما، فإنها ينبغي أن تنتهج استراتيجية مثابرة بأسلوب أفضل: انفتاح الأسواق التجارية والمالية، تعزيز المؤسسات. كذلك، يتطلب نجاح السياسات الاقتصادية في بلدان الجنوب عدد من الشروط المؤسساتية المسبقة، وهذا ما سيفسر مرة أخرى دور السياق الذي من خلاله تتفاعل السياسات. والشروط المؤسساتية المسبقة مدرجة في الجدول رقم (3) في الأسفل.[188]

إن نهج العولمة يضع التركيز على المجال السياسي وليس على السوق (Rodrik, 2008).[189] هذه الاستراتيجية موجهة لتكييف قواعد اللعبة لتحسين إدارة التفاعل بين اللوائح الوطنية والأنظمة الاجتماعية. فالحاجة للمجال السياسي هي مبررة من خلال التناقض بين جدول عملية التحرير وضعف الأسس المؤسساتية التي بدونها لا تنجح عملية انفتاح السوق ولا يكون مستداما من الناحية السياسية. لكن الاشكالية المطروحة هي كيف يمكننا خلق مجال سياسي يسمح بمعالجة المشاكل الخاصة بعملية الانفتاح في كل بلد؟ حيث أن هذا المجال يجب أن يسمح ب:[190]

- البلدان الغنية: يسمح بمعالجة مشكل التأمين الاجتماعي ونتائج تحرير التبادلات على العمل، البيئة والصحة.
- البلدان الفقيرة: يسمح لها بأن تحتل مكان أفضل في العولمة وذلك بفضل التنويع وإعادة هيكلة اقتصادياتها.

الجدول رقم (03): الشروط المؤسساتية المسبقة للنمو

	القدرة على الحفاظ على مستوى معتدل من القيود
الشروط الاساسية	معدل فائدة حقيقي ايجابي
	استقرار الاقتصاد الكلي
	تجنب امتصاص الفوائد المالية من طرف الدولة

Source : Dani Rodrik et Arvind Subramanian, La primauté des institutions (ce que cela veut dire et ce que cela ne veut pas dire), Finances & Développement Juin 2003, IMF, p34.

ولاختصار التحليل المؤسساتي الخاص ب "Rodrik "، استعرضنا بصفة موجزة رؤيته لدور المؤسسات في التنمية الاقتصادية بالنسبة للبلدان النامية. وقد أشار هذا الأخير أن: نوعية المؤسسات هي أساسية، التكامل التجاري والجغرافي لا تعتبر عوامل حاسمة بالمقارنة مع المؤسسات. ويمكن الحصول على المؤسسات الجيدة ولكن قد تأخذ

188 - Dani Rodrik, 2003, op. cite, p33.
189 - Julien Vercueil, Dani Rodrik, Nations et mondialisation. Les stratégies nationales de développement dans un monde globalisé, Paris : La Découverte, coll. « Textes à l'appui », 2008. », Revue de la régulation [En ligne], 5 | 1er semestre / Spring 2009,
190 - dimitri uzunidis, lamia yacoub, Le développement dans la mondialisation: Crise de la gouvernance mondiale et retour de l'état, Recherches internationales, n° 84, octobre-décembre 2008, pp 110-111.

أشكال بدعية تقليدية تبدأ بالنمو وتحافظ على النمو، وهذان شيآن مختلفان. كما أن حكومات البلدان لديها دور مركزي، والتكامل بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية هو كذلك عامل مهم.

بعدما تطرقنا إلى رؤية "Rodrik " حول دور المؤسسات في التنمية الاقتصادية، سندرس رؤيته حول التغيير المؤسساتي.

5-3- التغيير المؤسساتي عند Rodrik:

إن التغيير المؤسساتي الملازم للتحولات الاقتصادية، السياسية،...إلخ للعولمة يمثل تحدي كبير في البحث عن التنمية بالنسبة لبلدان الجنوب. فهذه البلدان تتميز غالبا بمحيط اقتصادي غير مستقر ومؤسسات رسمية وغير رسمية قليلة وغالبا ما توجد في أيدي عدد قليل من الأفراد أو الجماعات القوية.[191]

إن المشكلة المركزية للتغيير المؤسساتي تكمن في حقيقة أن الجهات الفاعلة الاقتصادية يمكن أن تواجه غياب تام أو جزئي للقواعد التي تحكم تفاعلاتهم نتيجة وجود تأخير التنفيذ وتأسيس المؤسسات الجديدة. هذه الفترات يمكن أن تتميز بحالة جمود لدور المؤسسات في التفاعلات بين الجهات الفاعلة. وبالإضافة إلى ذلك، التفاعلات بين الأفراد تمثل المحرك الرئيسي لتوسع مؤسسة. وإن الخطر الضمني للتغيير المؤسساتي يستند على حقيقة أن الأفراد لا يعترفون بالمؤسسات المنشأة حديثا، لأنها لا تحيي العملية التدريجية التي تعكس خياراتهم، لأن هذه المؤسسات هي غالبا مستوردة من الخارج.[192]

وتبقى الجودة المؤسساتية شرط أساسي للتنمية الاقتصادية الناجحة. وفي المقابل، الشيء الذي نجهله هو الطريقة التي من خلالها تتغير المؤسسات. فالمؤسسات الجيدة تخفض تكاليف المعاملات، تزيد الثقة، تعزز حقوق الملكية وتمنع تهميش الفئات الاجتماعية المحرومة. ففي حالة البلدان النامية، الأجهزة العائلية، العادات، المعايير المدنية والاجتماعية ...الخ هي القاعدة الأساسية في النظام المؤسساتي والحكامة الرسمية. وفي سياق ازدياد المنافسة والتغيرات المتكررة بين الثقافات، يمكن لهذه المؤسسات التقليدية أن تشجع أو تثبط ظهور فرص اقتصادية واجتماعية جديدة. ومن أجل جعل التنمية ممكنة وتتيح تأثير تكامل منشود، فمن المهم أن نكيّف هذه المؤسسات، وهذا هو الشرط الذي سيوسع عملية نمو فعالة تمس جميع الفئات وتحارب الفقر.[193]

---

[191] - Peter Evans, Development as institutional change: The pitfalls of monocropping and the potentials of deliberation, Journal of Studies in Comparative International Development, December 2004, Volume 38, Issue 4, pp 30-52.

[192] - Joseph Keneck Massil, Institutions, théories du changement institutionnel et déterminant de la qualité des institutions: les enseignements de la littérature économique, Document de Travail Working Paper 2016-04, Laboratoire Economix, Université de Paris Ouest Nanterre La Défense, pp 10-14.

[193] - Avner GREIF, Qu'est-ce que l'analyse institutionnelle ?, Tracés. Revue de Sciences humaines [En ligne], 17 | 2009, mis en ligne le 30 novembre 2011.

وأضاف "Rodrik" أن التغيير المؤسساتي يجب أن يستند على توافق اجتماعي وسياسي واسع، حيث يشارك من خلاله المجتمع المدني بما فيه المنظمات المهيمنة التي تساهم في اعداد السياسات التي من الممكن أن تجعل منها سياسة أكثر ديمقراطية، أكثر شفافية وأكثر فعالية في البلدان النامية.[194]

من جهة أخرى، إذا كانت المؤسسات الموضوعة سابقا من طرف مختلف جماعات المصالح قد أسست الحقوق والتي يمكن أن تؤثر في هذه العملية (التغيير) بطريقة فعالة، ستكون المؤسسات المتغيرة في الفترة المقبلة تتميز بعدم الفعالية. وأكثر من ذلك، ففي حالة البلدان النامية، معظم جماعات المصالح لها تأثير حقيقي على اعداد السياسات، ولكنهم يعتمدون موقفا معاديا للتنمية. ومن الجانب الاقتصادي، تتميز سلوكيات هذه الجهات بالتواطؤ، الفساد، البحث عن الريع. وهذا يحدث عندما تكون المؤسسات ضعيفة وغير موجودة أصلا، أو أنها تعيق مشاركة الفاعلين الاجتماعيين في إعداد السياسات في صالح التنمية، وأن بناء القدرات لا يكفي وحده لتشجيع التغيير المؤسساتي.[195]

إن تجربة البلدان الشبه صناعية (حالة الهند) أظهرت التغيير التدريجي للمؤسسات (Rodrik, 2003).[196] وقد يكون التغيير مفاجئ أو غير متوقع. فعموما في هذه الحالة، لا يكون مقبولا بشكل جيد من طرف الفاعلين في اللعبة، واستراتيجية التدرج تفترض أن المسؤولين السياسيين تكون لديهم فكرة جيدة عن الترتيبات المؤسساتية التي يرغبون بتطبيقها. كذلك، تتميز البلدان النامية بضعف مؤسسات السوق والتعقيدات. فالتغيير المؤسساتي في هذه الاقتصاديات يقوم على أساس القيود المرتبطة بالتكامل المالي والتجاري الدولي الذي يوقّع عملية التغيير المؤسساتي. وهذا يتلخص في التغييرات المؤسساتية غير المتوقعة والمحايدة عن الحقائق المحلية التي تؤدي إلى عدم استقرار الاطار المؤسساتي في هذه الاقتصاديات.[197]

وبالنظر إلى الوضعية الحالية، يوجد مشكل آخر متعلق بالتغيير المؤسساتي يكمن في حقيقة أن انشاء مؤسسات جديدة يتطلب شروط مسبقة ووسائل مهمة (مؤسسات المساءلة والمشاركة القوية، لأن نقل المعلومات للمواطنين يقلل من ضغط السياسات أو الجماعات القوية التي تعادي التغيير المؤسساتي في الغالب)، وأن البلدان النامية لا تكفي من الوسائل الكافية للتعامل مع التغيير المؤسساتي، لأن انشاء مؤسسات جديدة، ستكون عملية مكلفة التي يمكن أن تكون عائق في المراحل الأولية من التنمية (Rodrik, 2000).[198] وأي تحول في الاطار المؤسساتي ينطوي

[194] - Dani Rodrik, Institutions for high-quality growth : Whath they are and how to acquire them, NBER Working Paper No. 7540 February 2000 JEL No. O10, p 13.
[195] - Murat Iyigun and Dani Rodrik, On the efficacy of reforms: policy tinkering, institutional change, and entrepreneurship, NBER Working Paper No. 10455April 2004 JEL No. O1, O4, pp 2-3.
[196] - Rodrik, 2003, op. cite, p34.
[197] - Murat Iyigun and Dani Rodrik, op. cite, pp 21-22.
[198] - Dani Rodrik, Institutions for high-quality growth …, 2004, op. cite, pp 19-20.

على تكاليف في الرأسمال البشري والمادي. وأكثر من ذلك، يمكن أن تنظم إليها تكاليف اجتماعية وتكاليف ناتجة عن مقاومة المجموعات الخاسرة من هذه الاصلاحات (Rodrik, 2003).[199]

في سنوات 1980، استوحى الرئيس الروسي أنداك (Gorbatchev) التجربة في التغيير من بلد الصين، وحاول انشاء نظام مزدوج للأسعار ونظام مسؤولية أسرية، ولكن لم يتحصل على نفس النتائج الايجابية التي توصلت إليها "بيكين". ولقد قام مجموعة من الباحثين بتحليل هذا الفشل وأرجعوا ذلك إلى حافز الدولة السوفياتية لتطبيق سياسة الحصص المخططة مركزيا عندما يكون تثبيت الأسعار في السوق مصرح. هذا هو الأساس في نجاح الاستراتيجية الصينة. وأمثلة أخرى عديدة، فالبلدان النامية قد وضعت مناطق صناعية التي تعمل في شكل أو آخر، ولكنها لا تتميز بالفاعلية (Murphy, Shleifer et Vishny, 1992).[200] ومن جانب آخر، سياسات التصنيع عن طريق احلال الواردات يؤكد نجاح دولة البرازيل في هذه الاستراتيجية ولم تنجح في دولة الأرجنتين. فالبلدان التي طوّرت داخليا إطارها القانوني الرسمي، كيّفت التشريعات الأجنبية مع السياق المحلي أو أدخلت بعض العناصر فقط إلى التشريعات الأجنبية، وستكون في الأخير هي التي تحمل أفضل المؤسسات مقارنة بالبلدان التي تفترض مباشرة إطار قانوني رسمي أجنبي (Berkowitz et alli, 2003).[201] فالاقتصاديات التي تكيف قواعد رسمية موجودة في اقتصاديات أخرى لديها أداء مختلف جدا بسبب هذه المعايير والاجراءات التنفيذية غير الرسمية المختلفة. وهذا يعني أن نقل القواعد الاقتصادية والسياسية الرسمية للاقتصاديات الغربية المتطورة نحو العالم الثالث وأوروبا الشرقية ليس شرط كافي لتحقق هذه البلدان نتائج اقتصادية جيدة (North, 1994).[202]

وفي دراسة قامت بوضع نموذج رسمي يسمح بمقارنة التكاليف والفوائد من تنفيذ التجارب المؤسساتية المطبقة وتلك المنقولة مباشرة، فالصيغ المؤسساتية التي كانت ناجحة في بلد قد لا تكون ناجحة في بلد آخر، وكانت الفرضية الأساسية هي أن الاستراتيجية الجيدة للتنمية تعتمد على الظروف الخاصة لكل بلد، ولا يمكن أن نستنتج نظرية عامة. ولتحديد ذلك، يجب أن نقوم بتحليل تجربة كل بلد (Mukand et Rodrik, 2002).[203] وقد أظهرا هذين الأخيرين أن ترتيبات المؤسسات التي نجحت في بلد ما يمكن أن تخلق في بلدان أخرى نتائج ايجابية وسلبية في نفس الوقت.[204] من الجانب الايجابي، فالبلدان التي لديها ظروف كافية وتتقارب مع ظروف البلدان الرائدة يمكن أن تقلد نظمها مع تجنب تكاليف التجريب، وهذا ما يمكن أن يفسر جزئيا النجاح النسبي الذي عرفته الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية بالنسبة لبلدان جوار الاتحاد الاوروبي. فالدول مثل جمهورية التشيك، بولونيا، دول البلطيق التي

[199] - Rodrik, 2003, op. cite, p33.
[200] - Murphy, Kevin M, Andrei Shleifer, and Robert W Vishny. 1992, The Transition to a Market Economy: Pitfalls of Partial Reform, Quarterly Journal of Economics 107 (3): 889-906.
[201] - Berkowitz, Daniel et al, 2003, Trade, Law and Product Complexity. Review of Economics and Statistics, Vol. 88, No. 2, pp. 363-373; Columbia Law and Economics Working Paper No. 230, pp4-5.
[202] - North, Economic Performance Through Time, The American Economic Review, Vol. 84, No. 3 (Jun., 1994), pp. 359-360.
[203] - Sharun Mukand, Dani Rodrik, In Search of the Holy Grail: Policy Convergence, Experimentation, and Economic Performance, NBER Working Paper No. 9134, September 2002, JEL No. O10, O40,p 4.
[204] - Ibid, pp 36-37.

أصبحت دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي في فترة زمنية معقولة، قد انتهجت مسار تاريخي مماثل لبقية دول أوروبا الغربية، وقد قامت في الماضي بتجربة المؤسسات الرأسمالية للسوق. فالتقليد للمؤسسات يفيد أكثر البلدان المماثلة، ولكن يعطل التنمية في البلدان المختلفة. فالمنحدر السلبي الذي على أساسه انجرت الاقتصاديات الانتقالية التي تبتعد عن أوروبا الغربية في خصائصها يطرح بعض الدعم لهذه النظرية (Mukand et Rodrik, 2002).[205]

فالابتكار المؤسساتي إما يضر أو ينفع. والتغيير المؤسساتي هو عادة يمثل الناتج عن عملية التراكم في جميع الميادين، والتغيير هو الذي يكمل ويدعم بعضها البعض، حيث من الصعب جدا تحقيق ذلك، وهذا يعتبر من التحديات الكبيرة التي تواجهها الاقتصاديات النامية في تحقيق أداءات اقتصادية مرضية (Rodrik, 2005).[206]

إذا كان التغيير المؤسساتي المتأصل من عملية العولمة يمثل تحديا هاما للاقتصاديات النامية، فهذا يبقي على الفكرة التي تستدعي معضلة ذي الحدين الخاصة ب "الاستمرارية (الثبات)–المرونة" للمؤسسات التي تؤدي إلى التغيير المؤسساتي(Dulbecco et al, 2003).[207] ففي حالة وجود مؤسسات تحد من عدم اليقين، فيجب أن تكون دائمة ومستمرة. ولكن، إذا تم تشكيلها من طرف العملية السوقية، فيجب أن تكون مرنة(Lachmann, 1994).[208] فالمشكلة معقدة وذلك لأن المؤسسات ليس لها نفس الوظائف ولا تمتلك نفس التشريع، فاستمرار النظام المؤسساتي والقانوني لا يتطلب بأي شكل من الأشكال استمرارية مكونات كل تنظيم (Dublecco et al, 2003).[209]

إن الحل لفك معضلة الاستمرارية–المرونة للمؤسسات يؤدي إلى تمييز المؤسسات المبنية أو المعايير القانونية التي هي نتاج للتشريعات وغيرها من مظاهر الالتزام أو الإرادة الاجتماعية، والمؤسسات العفوية التي يمكن أن تكون كأشكال متواترة للسلوكيات أو التصرفات (Lachmann, 1970).[210] والمؤسسات المشيدة تنفّذ بحيث أنها تتضمن التغيير مع مبدأ المرونة بدون أن تؤثر على المصفوفة المؤسساتية الكلية. فالإشكالية حول استمرارية المؤسسات هي في محل نقاش دائم. ولضمان هذه الاستمرارية، يجب تنفيذ عدد قليل من المؤسسات المشيدة الأساسية حيث لا يمكن أن تكون عرضة للتغيير وللتحولات، وترتبط بمجال واسع من العلاقات التعاقدية في الداخل، حيث إذا حدثت التغيرات المتكررة سيحدد تطور المؤسسات غير المشيدة. والانتقاد الرئيسي الذي يطاول حل (Lachmann)، هو أنه ليس من الممكن تحديد بسهولة المؤسسة إذا كانت مؤسسة مشيدة أو مؤسسة عفوية، لأن الأنظمة الاقتصادية هي في تغيرات مستمرة.[211]

---

[205] - Sharun Mukand, Dani Rodrik, op, cite, p39.

[206] - Rodrick D, 2005, Vers une meilleure perception des institutions, Problèmes économiques, Février, n°2.868, pp.25-32.

[207] - Allegret J.P., Courbis B., Dulbecco Ph, 2003, Financial Liberalisation and Stability of the Financial System in Emerging Markets: the Institutional Dimension of Financial Crises", Review of International and Political Economy, 10, 1, February, pp.10-11.

[208] - Philippe Dulbecco, The Dynamics of the Institutional Change and the Market Economy: An Austrian Analysis, The Review of Austrian Economics, 16:2/3, 231–251, 2003, p236.

[209] - Allegret J.P., Courbis B., Dulbecco Ph. (2003), op. cite, p12.

[210] - Philippe Dulbecco, The Dynamics of the Institutional Change and the Market Economy: An Austrian Analysis, op. cite, p 236

[211] - Ibid, p237.

5-4- تصنيف المؤسسات حسب Rodrik:

حسب تحليلات "Rodrik " للمؤسسات، نميز بين أربعة أنواع منها على الأقل وهي:

☜ مؤسسات تخلق الأسواق: حيث تؤكد العديد من الدراسات حول المؤسسات على أهمية وجود مجموعة معينة من المؤسسات، وهي تلك التي تحمي حقوق الملكية وضمان تنفيذ العقود. ويمكن تسمية هذه الفئة بالمؤسسات التي تخلق الأسواق، وفي حالة عدم وجود هذا النوع من المؤسسات، ستنعدم الأسواق أو أنها تعمل بشكل سيء جدا. (Rodrik et Subramanian, 2003).[212]

☜ مؤسسات تنظيم الأسواق: والتي تتعامل مع التأثيرات الخارجية، وفرات الحجم ونقص المعلومات. وهي المؤسسات على سبيل المثال أجهزة تنظيم الخدمات المالية.

☜ مؤسسات تعمل على استقرار الأسواق: والتي تضمن مستوى تضخم منخفض، تعمل على تخفيض عدم استقرار الاقتصاد الكلي إلى المستوى الأدنى، تتجاوز الأزمات المالية. وهي المؤسسات على سبيل المثال البنك المركزي، أنظمة سعر الصرف، قواعد الميزانية.

☜ المؤسسات التي تشرّع الأسواق: وهي التي توفر تأمين وحماية اجتماعية، تنظم وتعيد توزيع الفوائد. وهي المؤسسات على سبيل المثال أنظمة التقاعد، أجهزة التامين عن البطالة وصناديق اجتماعية اخرى.

ويمكن إضافة مؤسسات أخرى فرعية:

☜ مؤسسات المشاركة: هذه المؤسسات (الجمعيات، النقابات...الخ) تتميز بالتفرد، ويتم انشاؤها من طرف المجتمع المدني، الدولة، المهنيين، الجماعات اللّوبية. ويكمن دورها في تقديم الخبرة في المسائل التي تملك فيها الخبرة اللازمة، تطالب بالشفافية في إدارة الدولة أو الأجهزة المعينة، تقدم وصايا وترسم الخطوط التي لا يمكن تجاوزها من طرف السلطات. أو بعبارة أخرى، هي مؤسسات حمائية وغالبا ما تكون كقوات ضرورية ضد التجاوزات الحكومية. والعلاقة بين الدولة وهذه المؤسسات هي في الغالب علاقات استشارية، وتعتبر هذه المؤسسات أمر ضروري لمحاربة الفساد بسبب كفاءات هذه الأخيرة ونفوذها في الهرم التسلسلي.

☜ مؤسسات المساءلة: هي تلك التي تتحكم في إساءة استخدام السلطة من طرف وكلاء الحكومة التي لديها نفوذ قوي. وهذه المؤسسات يتم خلقها سواء من طرف الدولة نفسها (كمراجعو الحسابات العامة، الجهاز القضائي أو التشريعي)، أو مؤسسات يتم خلقها خارجيا عن إطار الهياكل الحكومية الرسمية (كالإعلام ومجموعات المجتمع المدني). والبلدان التي تتمتع بالفساد تتميز بضعف هذه المؤسسات الخاصة بالمساءلة.

[212] - Rodrik et Subramanian, 2003, La primauté des institutions, op. cite, p 32.

الجدول رقم (04): تصنيف المؤسسات الداعمة للسوق

مؤسسات خلق السوق	مؤسسات تنظيم السوق	مؤسسات استقرار السوق	مؤسسات تشريع
• **حقوق الملكية** •**احترام العقود**	• أجهزة التنظيم • آليات أخرى لتصحيح اخفاقات السوق	• المؤسسات النقدية والمالية • مؤسسات التنظيم والرقابة الحكيمة	• الديمقراطية • التأمين الاجتماعي والحماية الاجتماعية

Source : - Rodrik et Subramanian, 2003, La primauté des institutions, op. cite, p 32.

وفي دراسة أخرى ل "Rodrik " سنة 1999 على عدد من بلدان جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى، تظهر بعض وظائف الاستقرار والتشريع للمؤسسات. فالمؤسسات تؤثر على الطريقة التي تتعامل من خلالها البلدان مع الصراعات. وحسب هذه الدراسة، النمو والنتائج المتحصل عليها في مجال مكافحة الفقر في آسيا، أمريكا اللاّتينية وفي أفريقيا في سنوات 1970، اعتمدت على جودة المؤسسات التي تعمل على إدارة الصراعات. وبغض النظر عن الارتباط السلبي بين النمو والصدمات الخارجية، فسّر "Rodrik " التنمية من خلال تنفيذ صلة ايجابية بين مؤسسات إدارة الصراعات والتنمية، وبالتالي أكّد جانبا مهما من النقاش النظري حول نشأة ودور المؤسسات.[213]

وبالمقارنة بين الاختلافات المعنوية بين الاقتصاد المؤسساتي الجديد والمؤسساتية القديمة، نجد أن الأولى تؤكد أن المؤسسات تهدف إلى التنسيق بين الجهات الفاعلة الاقتصادية، في حين أن الثانية تؤكد أن المؤسسات تحل النزاعات بين الجهات الفاعلة.

إن التصنيف الخاص بالمؤسسات عند "Rodrik " يظهر بوضوح صعوبة إقامة نظرية عامة للمؤسسات من طرف الاقتصاد المؤسساتي. ولدراسة الجوانب المؤسساتية للتنمية الاقتصادية، قام هذا الأخير باستخدام منهج تحليلي من حيث الفشل الحكومي ومن حيث فشل السوق لتأطير النقاش حول السياسة الاقتصادية. وهذا التحليل أسس لدراسة المقارنات بين البلدان التي نجحت في تغييرها المؤسساتي والتي لم تنجح على غرار المقارنات بين بلدان أفريقيا وبلدان جنوب وشرق آسيا.

خاتمة:

بالمرور بمختلف دراسات "North" و"Rodrik "، وبالاشارة إلى تحليلات "Greif" و"Aoki"، لم يتم التوافق عن تعريف موحد للمؤسسات. فمفهوم المؤسسة هو متعدد المعاني. وقد تبين لنا من خلال دراسة مختلف التيارات والمؤلفين تنوع وتعقد المناهج المؤسساتية لشرح الهياكل والأداءات الاقتصادية. وكذلك يوجد اختلافات حتى بين المؤلفين من داخل التيار نفسه. وكما أشار إلى ذلك "North" الذي يستند في تحليلاته على نظريات اللعبة: "أن

[213] - Rodrik, D, 1999, Where Did All the Growth Go? External Shocks, Social Conflict and Growth Collapses, Journal of Economic Growth 4 (4), pp385–412

القدرة العملية لنظرية اللعبة في التحليل المؤسساتي تجد صعوبة في تحقيق أن تكون فكرة ذات فائدة كبيرة" (North, 2005).[214]

كما توجد فروق وتطورات جوهرية بين التيارات حول مفاهيم الاقتصاد المؤسساتي ك(الأساليب، وظائف المؤسسات، التغيير المؤسساتي)، وهذا التنوع للتحليل المؤسساتي يسمح حاليا بإبراز الرؤى الشاملة للمؤسسات، وخاصة فيما يتعلق بوصف أو اقتراح السياسة الاقتصادية. أما التغيير المؤسساتي الذي يجب أن يأخذ في الاعتبار السياق الاجتماعي والتاريخي، فهو يعمل غالبا بطريقة ميكانيكية باعتباره نتيجة لنقل المؤسسات الغربية إلى بلدان الجنوب. والتحليل المؤسساتي أكد أن التغيير المؤسساتي يجب أن يرتكز على ثلاثة مبادئ مهمة وهي: التكامل، التسلسل الهرمي والسرعة أو التدرج.

[214] - Chabaud Didier et al, 2005, Évolution de l'analyse northienne des institutions…, op. Cite, p. 697.

الفصل الثالث:

العلاقة بين الحكم الراشد والنمو الاقتصادي: مراجعة نظرية

مقدمة:

لقد تغيرت المفاهيم حول النمو الاقتصادي منذ أدمجت العوامل المؤسساتية في نماذجها. فلم تعد ترتكز هذه الأخيرة على المتغيرات الاقتصادية أو حتى الداخلية فقط، فقد دخلت متغيرات أخرى سياسية، اجتماعية، ثقافية...الخ، بالإضافة إلى المتغيرات الخارجية في عملية النمو. فتحديد عوامل النمو أصبح يتطلب تحديد قياس هذه العوامل أولا، ثم دراسة العلاقة بينها وبين النمو الاقتصادي في حدود ما تم تناولته مختلف التيارات الاقتصادية المختلفة.

وقبل تحليل وتحديد هذه العلاقة المتمثلة بين مؤسسات الحكامة والنمو الاقتصادي يتطلب أولا تحديد هذه العوامل الجديدة المؤثرة في النمو الاقتصادي أو تعريف محددات النمو من الجانب المؤسساتي، ثم نقيس هذه المحددات المتمثلة في العوامل المؤسساتية (المؤسسات) وندرس علاقتها مع النمو الاقتصادي لكي يعرف الدارس اتجاهنا في هذه المراجعة الأدبية. وهذا ما سوف نتطرق إليه في هذا الفصل من خلال التوجه أولا إلى دراسة المحددات المؤسساتية للنمو، ودراسة أهم النماذج التي أهملت في البداية دور المؤسسات، ثم نقدم مختلف الهيئات الدولية المعروفة التي تقيس هذه المؤسسات لكي يسهل لنا فيما بعد دراسة العلاقة بينها وبين النمو الاقتصادي.

1- النمو: التعريف والمحددات:

فبدءا من وظيفة الانتاج النيوكلاسيكية ، يمكن أن يتحقق النمو من خلال تزايد العوامل (اليد العاملة L، والرأسمال K)، أو عامل الانتاجية A. والنماذج الأولى للتنمية على غرار نموذج Harrod-Domar تهتم بتراكم الرأسمال الذي يعتبره أساسيا للنمو. والنظريات الحديثة للنمو والتي تبدأ من حقيقة دراسة (Solow, 1956)، الذي قام بفحص التأثير النسبي للعوامل المختلفة، وجد أن زيادة عوامل الانتاج لا تفسر سوى جزء صغير من نمو الانتاج. وكان العامل الأكثر تأثيرا هو A (الانتاجية) والذي نسميه حاليا ببقايا نموذج Solow. هذه النتيجة تم مراجعتها من طرف (Denison, 1967). والدراسات التي أعاد تقديمها (Maddison, 1992) استخلص دائما أهمية هذه العامل المتبقي من نموذج (Solow) الذي مازال النمو يبقى يفسر بالعوامل الخارجية في النموذج التقليدي للنمو الخارجي.[1] وفي ظل هذا السياق الذي ظهرت من خلاله نظريات النمو الداخلي مع تحويل بعض المتغيرات من الداخل إلى الخارج كجعل التنمية خارجية المنشأ، أزدهر التحليل من حيث النمو الداخلي في منتصف السنوات 1980، واعترف في الأخير بالدور الايجابي لتدخل الدولة من خلال توفير التعليم، البنى التحتية (الاتصالات والمواصلات...)، الصحة...الخ. هذا الاطار النظري سمح بالأخذ بعين الاعتبار المسارات المتباينة للبلدان، سواء البلدان التي أغرقت في دائرة الفقر، أو تلك التي اقتربت أكثر من المعايير الغربية.[2]

[1] - Maddison, A, 1992, A long run perspective on saving', Scandinavian journal of economics 1992-2, pp. 181-196.
[2] - Merijn Knibbe, The growth of capital: Piketty, Harrod-Domar, Solow and the long run development of the rate of investment, real-world economics review, issue no. 69, 2014, p104-105.

هذا السبب الذي من خلاله افترضت الأعمال التجريبية مسارا مختلفا في محاولة لشرح بقايا نموذج (Solow) من خلال متغيرات سياسية وثقافية التي تعتبر متغيرات خارجية في النموذج.

فالمؤسسات لها تأثير حاسم على أداء الاقتصاديات خاصة على النمو الاقتصادي سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. فهذا التأكيد هو غير قابل للنقاش وخاصة بعد التحقق من صحة الفرضية في القاعدة المؤسساتية (Coase, 1991, Williamson, 1985)،[3] إلاّ أنه لم يتضح بعد طبيعة العلاقات التي تربط خاصة المتغيرات الاقتصادية (مثل النمو الاقتصادي) والمتغيرات المؤسساتية.

1-1- مفهوم النمو: نظرة مؤسساتية

إن دراسة عملية النمو هي محور اهتمام الباحثين لعقود من الزمن، ولا تزال حتى اليوم تحتل مكانة هامة ما بين البحوث. هذه الدراسة هي في محاولة لشرح الفجوات في المداخيل بين البلدان، وتسعى إلى معرفة أسباب هذه الفجوات وإن كانت بعض البلدان عند مستويات مماثلة من التنمية.

1-1-1- النمو:

في الأدبيات الاقتصادية، مفهوم النمو لا يعكس دائما نفس الظاهرة. ففي بعض الدراسات، هو يعني النمو الاقتصادي للبلد. وفي دراسات أخرى، يتعلق مفهوم النمو بمستوى المداخيل للفرد الواحد أو مع حساب بعض البيانات الاجتماعية (الحريات، التعليم، الصحة ..الخ). وعندما يتعلق الأمر بدراسة محددات النمو، المؤسسات المعنية تتغير تبعا للتعريف المكيف للنمو.

والعديد أعتبر أن النمو في بلد لا يجب أن يقتصر على المقاييس الكمية المعيارية كدخل الفرد أو الناتج الكلي. فالنمو يجب أن يشمل أيضا خصائص على غرار نوعية البيئة المادية والاجتماعية (North, 1990).[4] أو يشمل المنطقة الجغرافية، التعليم، الحصول على الرعاية، الحريات الفردية...الخ، هذه الخصائص يمكن بسهولة الوصول إليها وهي تعكس الحالة التنموية للبلد. ومع ذلك، فهي تكوّن الفرق بين البلدان الغنية حيث لا يوجد سوى جزء صغير من السكان يستفيد من الثروة وبلدان غنية حيث الثروة متاحة لكبر عدد من السكان.[5]

إن تحقيق مستويات جيدة من الناتج الداخلي الخام (PIB) في بلد لا يمكن أن يكون معيارا لكي نقول أن هذا البلد متقدم. وواحدة من السمات الرئيسية للبلدان المتقدمة هي استفادة جزء كبير من سكان البلد من الثروة المتاحة من خلال مستوى الأسعار، الحصول على التعليم، الحماية الاجتماعية والصحية...الخ.

[3] - Williamson, Oliver E. 1985, The Economic Institutions of Capitalism. New York: Free Press ; Coase, R.H. (1991), "The Institutional Structure of Production". Alfred Nobel Memorial Prize Lecture in Economie Sciences. Nobel Foundation: 12 pages. Reproduit dans American Economic Review, 1992, 82(4):713-19.

[4] - North, 1990, op, cite, p20.

[5] - Daron Acemoglu, Causes profondes de la pauvreté, Une perspective historique pour évaluer le rôle des institutions dans le développement économique, Finances & Développement Juin 2003, pp 27-28.

هذه الرؤية للتنمية هي مماثلة للمفهوم المرتبط ب (Amartya Sen) الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد سنة 1998 لدراساته عن أسباب تخلف البلدان التي تمحورت أساسا على الدراسات الاقتصادية. وفقا له، [*التنمية لا تقلل من الفقر النقدي... ويتم في الغالب قياس التنمية من خلال الناتج المحلي الاجمالي (PIB) للفرد الذي يجعل البلدان الغنية هي بلدان متطورة نتيجة مواردها الطبيعية. فالتنمية هي بالأحرى عملية حقيقية لتوسيع الحريات التي يتمتع بها الشعب*] (Amartya Sen, 2002).[6] وبالتالي، فإنه من الصعب أن نأخذ في الاعتبار هذه المتغيرات المتعلقة برفاهية المواطنين وحرياتهم، وهذا هو السبب الذي جعل مستوى الناتج المحلي الاجمالي للفرد هو المؤشر المفضل لقياس مستوى التنمية في البلد.[7]

1-1-2-النمو والتغيير المؤسساتي:

من ناحية أخرى، الأدبيات الاقتصادية تميّز بين فئتين رئيسيتين من الأنظمة الوطنية للحكم: الأنظمة الوطنية التي تقوم على القواعد غير الرسمية والعلاقات الشخصية من جهة، والأنظمة التي تعتمد أكثر على العلاقات اللاّشخصية وقواعد القانون من جهة أخرى. فالنمو بالنسبة لبلد هو المرور أو الانتقال من النظام الأول (غير الرسمي) إلى النظام الثاني (الرسمي). والنمو يعتبر عملية من التحول المؤسساتي. فالنمو يتطلب انتقال القواعد المرتبطة بالأشخاص (قواعد الأفراد) إلى سيادة القانون، وهذا سواء بالنسبة لمؤسسات الحكامة العامة أو مؤسسات الحكامة الخاصة (Oman et al, 2003).[8]

هذا التعريف للنمو أتخذ بشكل خاص من طرف كل من (D.North, Avner Greif, Masahiko Aoki). فحسب "نورث"، النمو في بلد ما لا يقاس فقط من خلال النمو الاقتصادي، ولكن أيضا من خلال درجة رسمية تنفيذ قواعد ومؤسسات هذا البلد.[9] وقد نجد مؤلفين آخرين يقتسمون نفس الفكرة، حيث أن النمو يقوم على أساس التغيير المؤسساتي داخل البلدان. فمثلا، التعريف التالي الذي يشدد على أن " النمو هو عملية تحوّل لمجموعة واسعة ومعقدة للمؤسسات مع الزيادة في الناتج الوطني الخام (PNB) (Banerjee, 1997,).[10] والتغيير المؤسساتي عند هذا الأخير ليس هو النمو. وتعريف آخر حيث يُعرف النمو كذلك على أنه عملية لتغيير مؤسساتي (Meisel et Ould Aoudia, 2008a). وحسب هذين المؤلفين، هذا التطور يعتمد على عدة عوامل اقتصادية، ديمغرافية، سياسية واجتماعية التي ستكون على المدى الطويل. وهذا يعني: [*تحول عميق لأنظمة تنظيم الجماعات البشرية*].[11]

---

[6] - Traduction de Sen Amartya K., 1992, Inequality reexamined, Oxford, Clarendon Press - traduction française : Repenser l'Inégalité, trad : Paul Chemla, Paris, Seuil, 2000, p13.

[7] - Paul Grosjean, La pensée d'Amartya Sen sur le développement, Revue Quart Monde, N°176 - Le droit de participerAnnée 2000Revue Quart Monde.

[8] - Oman, C., S. Fries Et W. Buiter, 2003, La gouvernance d'entreprise dans les pays en développement, en transition et les économies émergentes, Cahier de politique économique No. 23, Centre de développement, OCDE, Paris, pp 8-9.

[9] - North, 1990, op, cite, p21.

[10] - Banerjee, Abhijit V, 1997, A Theory of Misgovernance.' Quarterly Journal of Economics 112(4), pp 1290-1291.

[11] - Traduction de Meisel, N. et J. Ould Aoudia 2008, L'insaisissable relation entre "bonne gouvernance" et développement », Revue Économique, vol. 59 (6), p. 1171.

وباتباع هذا المنطق، العقبة التاريخية الأساسية في النمو الاقتصادي تكمن في عدم قدرة البلدان النامية على الانتقال من التبادلات الشخصية وغير الرسمية إلى المؤسسات غير الشخصية التي تكون شرط ضروري للاستفادة من التبادلات على الأسواق العالمية. وبالتالي، فإن كل البلدان النامية هي ليست على نفس المستوى من درجة الرسمية على قواعدها. فالضعف التدريجي للعلاقات الشخصية نحو مزيد من تنفيذ القواعد يكوّن فرصة للبلدان النامية أو البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.[12]

1-1-3-النمو في البلدان المتخلفة:

إن اشكاليات التنمية وبناء على الدراسات السابقة ل (Keefer et Knack, 1997) ، تساءلوا دائما لماذا البلدان الفقيرة لم تستطع اللحاق بالركب الاقتصادي؟ بينما ولفترة طويلة توقعنا صعودها وتطورها السريع، حيث يكون هذا التطور أسرع حتى من تطور البلدان الغنية. هذين الباحثين وجدوا العكس فيما حدث، حيث أن البلدان الفقيرة لم تستطع اللحاق بالركب وابتعدت أكثر عن الوضعية التي تتميز بها البلدان المتقدمة، وأن استمرار وزيادة الفجوة بين البلدان الفقيرة والغنية هي تتعارض مع هذه الافتراضات.[13]

إن الفرضية القائلة أن البلدان الفقيرة ستنمو بمعدل أسرع من نمو البلدان الغنية كانت مدعمة من طرف العديد من الباحثين. وهذه الفرضية يمكن أن تتحقق من جهة، أن عائدات رؤوس الأموال تنخفض في البلدان المتقدمة في حين أن البلدان الفقيرة ستكون لديها عوائد مرتفعة نتيجة استغلال رؤوس الأموال (Barro et sala-i-Martin, 1992, 1995).[14] ومن جهة أخرى، يؤكد بعض الباحثين على هذا التنبؤ على اعتبار أن التصنيع يمكن أن يتميز بتكاليف أقل في البلدان المختلفة، وهذا ما ستعرف معدلات أعلى من النمو مقارنة فيما تحققه البلدان المتقدمة والصناعية. وهذا التقدم يحدث بقوة نتيجة التقدم والخبرة التكنولوجية للبلدان الغنية (Gerschenkron, 1962).[15]

ومن جانب آخر، الكثير من الباحثين أعادوا النظر في هذا الافتراض الكلاسيكي الجديد الذي يقدم فكرة أن البلدان الفقيرة تتجه إلى تحقيق نسبة نمو أعلى من النسبة التي تحققها البلدان الغنية. فعلى سبيل المثال، أكد (Barro) أن هذه الفرضية صحيحة إلاّ إذا كانت البلدان الفقيرة تتمتع برأسمال بشري مرتفع، وإلاّ هذه الفرضية غير محتملة. وجودة التعليم التي تقاس عموما بمستوى الدراسات لها تأثير أكبر على النمو مقارنة بكمية مخرجات التعليم (Barro, 2001).[16] وفي نفس الاتجاه، دراسة أخرى تؤكد أن العامل الأكثر أساسي للنمو هو الرأسمال البشري (Glaeser et al, 2004).[17]

---

[12] - Labaronne Daniel, Ben-Abdelkader Fahmi, Transition institutionnelle des pays méditerranéens et des pays d'Europe de l'Est. Analyse comparative de l'évolution de leurs systèmes de gouvernance, Revue d'économie politique 5/2008 (Vol. 118) , p. 743-776.

[13] - Stephen Knack and Philip Keefer, Does Social Capital Have an Economic Payoff? A Cross-Country Investigation, The Quarterly Journal of Economics, Vol. 112, No. 4 (Nov., 1997), pp. 1251-1288.

[14] -Barro, Robert J., and Xavier Sala-i-Martin. 1992, Convergence. Journal of Political Economy 100(2): 223-251.

[15] -Gerschenkron A, 1962, Economic Backwardness in Historical Perspective, Cambridge (Ma.), Harvard University Press.

[16] - Barro, R.J, 2001, Human Capital and Growth. American Economic Review, 91 (2): 12–17.

[17] - Glaeser, E., La Porta, R., Lopes-de-Silanes, F., and Shleifer, A. 2004, Do institutions cause growth? Journal of Economic Growth 9(3): 271-303.

حاليا، نرى أن مستويات الدخل في البلدان النامية بما في ذلك بلدان المغرب العربي بعيدة عن التقارب في مستوى التنمية المحققة في البلدان المتقدمة. والإشكال المطروح هو، لماذا الكثير من الباحثين يصرون على التقارب العالمي من حيث مستويات التنمية في العديد من الدراسات، في حين أن هذه الفجوة بين المجموعتين تمضي في الاتساع. ويبقى السؤال دائما مطروح وهو كيف نفسر هذا الاختلاف في مستويات الدخل بين البلدان؟ وكيف نفسر تطور بعض البلدان مقارنة بغيرها؟[18]

1-2- محددات نمو البلدان:

إن الاختلاف في مستويات النمو لا تزال تشغل اهتمامات جميع الباحثين في اقتصاد التنمية نظرا لزيادة اتساع هذه الفجوة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة. ومن بين الحجج الأكثر أهمية في الأدبيات لشرح هذه الفروقات هي تراكم رأس المال، التقدم التكنولوجي والاستثمار، ولكن أيضا المنطقة الجغرافية (الموارد الطبيعية، المناخ...الخ)، والإرث الاستعماري والاندماج في التجارة العالمية. ومنذ سنوات 1990، نوعية المؤسسات أخذت أهمية متزايدة بين البحوث لتفسير الاختلافات في مستويات التنمية.[19]

إن المنطقة الجغرافية اعتبرت منذ فترة كمحدد للتنمية في البلدان، إلا أن العديد من الدراسات تثبت خلاف ذلك. فمثلا دراسة (Szirmai, 2009) وجد من خلالها أن الأمثلة من بلدان اليابان، كوريا وتايوان أثبتت خلاف ذلك. فهذه البلدان لا تملك موارد طبيعية ولكنها تمكنت باللحاق بالركب الاقتصادي (cath up). كذلك، حقيقة الابتعاد عن الساحل لا تعتبر سبب لضعف التنمية بالنسبة لهذا الباحث، وأخذ مثالا عن بلد سويسرا التي تبتعد عن الساحل وحققت التنمية.[20] أمّا بالنسبة ل (Rodrik et al, 2004)، تعتبر المنطقة الجغرافية سبب رئيسي لبعض البلدان ولكنها ليست حتمية لعملية التنمية. وصحيح أن بعض البلدان استطاعت أن تحقق التنمية دون أن تكون موجودة في منطقة جغرافية مميزة أو تتمتع بموارد طبيعية متوفرة. ولكن في المقابل، وعلى سبيل المثال، في كثير من بلدان جنوب الصحراء الأفريقية، حيث المجتمعات منعزلة عن الأسواق والسواحل، قد يكوّن أحد الأسباب الرئيسية لتخلف هذه البلدان.[21] كما أن هذه المناطق هي عرضة لبعض الأمراض الفتاكة التي تنتشر نتيجة المناخ السائد، وقد تم إدماج هذا العامل في خطابات الحكم الراشد بالموازاة مع المؤسسات الجيدة الضرورية لنجاح الاجراءات الخاصة التي تكافح هذه الأمراض (Sachs, 2003).[22]

وفي دراسة أخرى أكدت أن الأوقاف (المميزات) من الناحية الجغرافية مثل المناخ (الاستوائي المعتدل) الذي يناسب المحاصيل الزراعية أو المناخ الذي يؤدي إلى تطورات الأمراض لا تؤثر على مستويات التنمية الاقتصادية

---

[18]- أحمد الكواز، لماذا لم تتحول أغلب البلدان النامية إلى بلدان متقدمة تنمويا؟، المعهد العربي للتخطيط – الكويت، العدد 44، ديسمبر 2011، ص 25-26.

[19] - Oleh Havrylyshyn et Thomas Wolf, Déterminants de la croissance dans les pays en transition, Finances & Développement , Juin 1999, IMF, P 14-15.

[20] - Szirmai, A, 2009 ,Industrialization as an Engine of Growth in Developing Countries, UNU-MERIT Working Paper Series 2009-10. Maastricht: UNU-MERIT.

[21] - Rodrik, D., Subramanian, A. & Trebbi, F, Institutions Rule: The Primacy of Institutions Over Geography and Integration in Economic Development, Journal of Economic Growth (2004) 9: 131.

[22] - Jeffrey D. Sachs, institutions don't rule: direct effects of geography on per capita income, NBER Working Paper No. 9490, February 2003.

للبلدان إلاّ من خلال المؤسسات. وخلافا لذلك، لا يوجد أي أثر معنوي مباشر لهذه المتغيرات على مستويات مداخيل البلدان (التنمية). وكذلك بالنسبة لهذه الدراسة، نشاط السلطات العمومية ليس له تأثير على الدخل الوطني للفرد في البلد إذا كان تأثير المؤسسات محايد (Easterly et Levine, 2003).[23] فالبيئة المواتية للمرض تحدد استراتيجيات الاستعمار وتحدد نوع المؤسسات لإقامتها في المستعمرات. إذن، تأثير المميزات الطبيعية الأولية على التنمية في البلدان يحدث من خلال المؤسسات المختارة. وفي دراسة ل (Acemoglu et al, 2001) تخص الاستراتيجيات المختلفة المعتمدة من طرف الأوربيين في المستعمرات، توضح من خلال هذه الاستراتيجيات أنه يوجد فئتين: مؤسسات احترام القانون التي من المتوقع أن تعيش مع الاستراتيجيات، أو مؤسسات استخراج الثروة التي من المتوقع أن تستقر في هذه المستعمرات.[24]

إن كل من (Acemoglu, Johnson, Robinson) يعتبرون من بين الباحثين الرئيسيين الذين يقدمون شرح الاختلافات المؤسساتية بين البلدان، وبالتالي الاختلافات في التنمية من خلال الإرث الاستعماري من حيث المؤسسات، حيث يظهرون أنّ أوربا كانت لديها استراتيجية استعمارية مختلفة جدا اعتمادا على المنطقة المذكورة. الأمر الذي أدى إلى إنشاء مؤسسات مختلفة. فسواء في استراليا، الو،م،أ أو نيوزلندا، قدّم الأوربيون مؤسسات احترام حقوق الملكية وقواعد القانون التي تشجع الاستثمار مع احتمال ترسيخها في هذه البلدان. وفي بلدان أخرى مثل الكونغو، ساح العاج، غانا، مالي أو البيرو وحتى بالنسبة للبلدان الاستوائية حيث معدل الوفيات مرتفع بسبب المرض، فالمؤسسات التي قدمت من طرف الأوربيين في الأول في هذه البلدان تخص استخراج الموارد الطبيعية (المعادن الثمينة...الخ) ونقلها إلى المدن الكبرى. وقد شجع وساعد على خلق وتعزيز النخب المحلية التي أعاقت إلى حد كبير الاستثمار والتنمية الاقتصادية لهذه البلدان. وحسب نظريات (Acemoglu et al, 2001)، لا تزال هذه المؤسسات اليوم تشكل اقتصاديات المستعمرات السابقة وهي تخدم بقوة قضية التنمية وليس البلدان في حد ذاتها.[25] والأنظمة ما بعد الاستقلال هي تلك التي كانت قبل الاستقلال (Easterly et Levine, 2003).[26]

إن الغرض من هذه المستعمرات هو جعل هذه المستوطنات أكثر اكتظاظا بالسكان وتميل إلى جعلها حكومات أكثر ديمقراطية بعد الاستقلال تحترم قواعد القانون. أما من الجانب الآخر، المستعمرات الأخرى كانت لديها هدف استخراج الموارد الطبيعية التي تحافظ على نفس المؤسسات التي تستند على أساس أنظمة النخبة التي تمثل لوبيات. هذه المؤسسات تستند على الطابع غير الرسمي وتتميز بالريع للنخبة الحاكمة التي يستحال إزالتها عن السلطة.[27]

[23] - Easterly, W. and Levine, R. 2003, Tropics, germs and crops: how endowments inâuence economic development, Journal of Monetary Economics 50, 3-39.
[24] - Acemoglu, D., Johnson, S. and Robinson, J. A. 2001, The colonial origins of comparative development: an empirical investigation, American Economic Review 91 (5), p. 1369-1401.
[25] - Acemoglu, D., Johnson, S. and Robinson, J. A. 2001, op. cite, p 1380..
[26] - - Easterly, W. and Levine, R. 2003, op. cite, p33.
[27] - Gareth Austin, Développement économique et legs coloniaux en Afrique , International Development Policy Revue internationale de politique de développement [Online], 1 | 2010, Online since 11 March 2010.

ودائما في نفس الإطار، في بعض البلدان كانت المؤسسات ومستويات التنمية أفضل بكثير ما قبل الاستعمار، حيث سياسة استخراج الموارد الطبيعية لبلدان الجنوب وأخذها نحو بلدان الشمال لم تؤدي فقط إلى افقار هذه البلدان، ولكنها وضعت أيضا المؤسسات التي صنفتها البلدان الغربية حاليا بالمؤسسات السيئة والتي يجب تغييرها. وحسب (Acemoglu et al, 2001): [*من بين المناطق المستعمرة من طرف القوى الأوربية خلال القرون الخمسة الماضية، كانت غنية نسبيا في سنة 1500 واليوم هي فقيرة نسبيا*].[28]

إن شرح الاختلافات بين مستويات النمو بين البلدان يتطلب ليس فقط دراسة الارتباط بين النمو والسياسة العامة، ولكن من جانب اختيار البلدان سياسات مختلفة. ومن خلال النظر في حالة أفريقيا، المسألة لا تتعلق بدراسة العلاقة بين الخصائص السلبية لهذه البلدان وانخفاض معدلا النمو فقط، ولكن يجب دراسة كذلك لماذا البلدان لديها مثل هذه الخصائص السلبية؟[29](Easterly et Levine, 1997) . وفي نفس الدراسة لهذين الأخيرين، وجدوا أن ضعف الدخول في بلدان أفريقيا ترتبط بضعف معدلات الالتحاق بالمدارس، عدم الاستقرار السياسي، النظم المالية المختلفة، نظم سعر صرف مشبوهة، عجز مرتفع في الميزانيات، بالإضافة إلى غياب البنى التحتية. كما أشاروا أيضا إلى أن التنوع العرقي الكبير يرتبط مع هذه المستويات الضعيفة للمؤسسات. فهذه النتائج لا تخص بلدان أفريقيا لوحدها، وبالمقارنة مع بلدان أخرى وجد هذين الباحثين أن [*استقطاب (أو تشجيع) جماعات المصالح*[30] *يؤدي إلى سلوكيات البحث عن الريع، والتي ستؤدي إلى التقليل من مستوى الخدمات العامة ويخلق لعقود من الزمن المستويات المنخفضة للنمو الاقتصادي*].[31]

وفي دراسة أخرى ل (Hall et Jones, 1999)، التي أخذت إشكالية: لماذا تتغير مستويات انتاجية العامل من بلد إلى آخر؟ فقد أظهروا أن عدم المساواة من حيث مستويات التعليم والرأسمال المادي لا يفسر إلا جزءا من هذا الاختلاف. وأكدوا أن الاختلافات من حيث تراكم الرأسمال والانتاجية (وبالتالي الناتج عن كل عامل) هي نتيجة للاختلافات في المؤسسات والسياسات الحكومية التي سمّوها ب " البنية التحتية الاجتماعية". هذه البنية التحتية الاجتماعية ترتبط معنويا بإنتاجية كل عامل في جميع البلدان (الدراسة شملت 127 بلد). [*فالنمو على المدى الطويل في بلد يتحدد من خلال المؤسسات والسياسات الحكومية التي تحكم البيئة الاقتصادية التي يتفاعل فيها الأفراد والشركات حيث يستثمرون، يخلقون وينقلون الأفكار وينتجون السلع والخدمات*] (Hall et Jones, 1999,).[32] والنسبة لهذين المؤلفين، فساد القادة الحكوميين في البلد، الذين يضعون الحواجز التجارية مع تدخل حكومي في كافة المجالات، سيمنع تحقيق مستويات الانتاج بالنسبة للعامل الواحد المماثلة لتلك المحققة في أوربا الغربية أو أمريكا الشمالية. وبعبارة أخرى، المؤسسات القائمة في البلدان النامية هي التي تقف وراء سبب تأخرها.

---

[28] - Traduction de Acemoglu, D., Johnson, S. and Robinson, J. A. 2001, op. cite, p1382.

[29] - Easterly, William, and Ross Levine. 1997, Africa's Growth Tragedy: Policies and Ethnic Divisions." Quarterly Journal of Economics 112, 4, November:1234.

[30]- جماعات المصالح يعني بها الجماعات اللوبية التي لها نفوذ في السلطة وتؤثر على السياسات، حيث تحفز السياسات التي تؤدي إلى الريع وتقلل الفرص.

[31] - Traduction de Easterly, William, and Ross Levine. 1997, op. cite, p1235.

[32] - Traduction de Hall, R. E., & Jones, C. I, 1999, Why do some countries produce so much more output per worker than others?. Quarterly Journal of Economics, 114(1), p 114.

من جانب آخر وفي نفس السياق، دراسة أخرى ل (Keefer et Knack, 1997)، أشاروا من خلالها أن الأطر السياسية والمؤسساتية يمكن أن تكون عوائق أمام تقارب البلدان المتخلفة. ونتيجة لذلك، يمكن للفشل المؤسساتي أن يضر الاستثمار ويقلل من قدرة البلد على الاستفادة من التقدم التكنولوجي للبلدان المتطورة. وباستخدام مؤشرات الجودة المؤسساتية على غرار قواعد القانون، الفساد والمصادرة، خلص هذين الباحثين إلى إثبات أن قدرة البلدان الفقيرة على التطور يعتمد بقوة على البيئة المؤسساتية لهذا البلد والتي تنتج النشاطات الاقتصادية.[33]

أما محددات التنمية التي ذكرها (Amartya Sen, 2000) والتي تعيق التنمية في البلدان المتخلفة، هي أن التخلف يأتي نتيجة لاستمرار بعض العقبات التي سمّاها ب " العقبات ما قبل الرأسمالية". فالثقافة، العبودية، الشيوعية وحتى عمالة الأطفال هي الآن واحدة من الأسباب الرئيسية لتخلف البلاد. وبالتالي، فهي إمّا تعزز النمو أو تعيقه، أو تمنع المؤسسات الرسمية وغير الرسمية. فهي مفاتيح فهم الاختلافات في مستويات التنمية في بلدان العالم.[34]

وفيما يتعلق بالتكامل التجاري، فكل الاعتقاد يكمن في أن الانفتاح التجاري للبلد سيولد المزيد من الفرص للتطور، لكن يجب أن نضع في الاعتبار أن بعض البلدان ولاسيما الصغيرة منها افتقدت أكثر ممّا تكسبه من خلال الانفتاح التجاري الكلي أمام الأسواق الخارجية، وذلك بدون تقييد من طرف المؤسسات الضرورية. كذلك، وبالنسبة للبلدان التي تتميز بأنظمة قائمة على المحسوبية والمنسوبية، الأسواق المفتوحة تولد مجالات الريع الاضافي للنخب الحاكمة وجماعات المصالح والجماعات اللوبية ولا تولد لا التنمية ولا النمو.[35]

أما فرضية أهمية الاستثمار وتراكم الرأسمال في عملية التنمية، فهي غير قابلة للشك أو الانتقاد. وتمّ التأكيد أن سبب التخلف أو حجوب بعض البلدان عن التنمية يرجع ذلك إلى نقص الاستثمار، أو عدم كفاية تراكم الرأسمال، أو ضعف الانفتاح التجاري. هذا النقص يؤدي إلى طرح بعض الاشكاليات و هي لماذا هذا النقص أو الغياب؟ ولماذا هذه البلدان لم تتمكن من تعزيز هذه العوامل الانتاجية؟[36]

والافتراض يكمن في نوعية المؤسسات القائمة في هذه البلدان. وأن هذه المؤسسات هي التي تحدد عوامل التنمية التي ذكرت سابقا. فالتجارة الخارجية لا تؤثر مباشرة على النمو الاقتصادي للبلد، لكنها تؤثر أولا على نوعية المؤسسات التي سيكون لها تأثير بعد ذلك على التنمية. وبعبارة أخرى: [*نوعية المؤسسات تتصدر كل شيء*] .(Rodrik et Subramanian, 2003)[37]

وحسب (North, 1990)، أكد أنه يجب أن تكون هناك مصادر أخرى للنمو زيادة على الاستثمار وتراكم الرأسمال. وقد أكد أن هناك قيود رسمية (القوانين، الدساتير،...الخ) وغير رسمية (العادات، التقاليد، المعتقدات...الخ)

---

[33] - Knack, S., & Keefer, P, 1997, Does social capital have an economic payoff? A cross-country investigation. Quarterly Journal of Economics, 112(4), 1251–1288.

[34] - Dubois Jean-Luc, Mahieu François-Régis, SEN, liberté et pratiques du développement, Revue Tiers Monde, 2/2009 (n° 198), p. 245-261.

[35]- أحمد الكواز، مرجع سابق، ص 14-15.

[36]- أحمد الكواز، مرجع سابق، ص 34.

[37] - Rodrik et Subramanian, The Primacy of Institutions, op. cite, p31.

التي تحدد التبادلات بين الأفراد وهي المؤسسات. وفي الحالة التي تكون فيها القيود أو الأطر المؤسساتية توفر مناخ مواتي من حيث حقوق الملكية، سيتجهز الاستثمار في الرأسمال المادي والبشري بطريقة آلية. وخلافا لذلك، وفي حالة غياب إطار تحفيزي، لا تكون هناك استثمارات، وبالتالي نسبة نمو ضعيفة.[38] فالفكرة التي تعلق بها (North, 1990) هي بسيطة ولكن أساسية. وقال إنه لا يشك في عوامل النمو من الناحية النظرية النيوكلاسيكية، ولكن يشير إلى أن هذه العوامل للتنمية لا يمكن أن تحدد وحدها عملية النمو. فالمؤسسات تحدد الإطار الذي تعمل فيه هذه العوامل للتنمية، وهذا الإطار المؤسساتي يختلف من بلد إلى آخر، وهذا ما يفسر الاختلافات في التنمية بين البلدان، حيث توجد أطر مؤسساتية تولد النمو وأطر مؤسساتية تمنع أو تؤخر ذلك.[39]

إن دراسات (North) على أولوية المؤسسات هي كانت الأكثر تأثيرا بالنسبة لكل الباحثين الاقتصاديين وحتى المنظمات الدولية. فقد برزت نظريته في السياق، وبالموازاة مع فشل سياسات المنظمات الدولية المتمثلة في برامج التعديل الهيكلي (PAS) الموجه للبلدان النامية. وقد غيرت النظرية النورثية مفهوم التنمية لدى هذه المنظمات. ونذكر أيضا أن التنمية هي عملية التحول المؤسساتي. ووفقا لنظرية التنظيم الاجتماعي ل (North, 2009)، هناك نوعين من الأنظمة داخل البلدان: "تنظيمات اجتماعية لوصول محدود" (ordres sociaux à acces limité) التي تسمى أيضا ب "الدولة الطبيعية"، و " التنظيمات الاجتماعية لوصول مفتوح" (ordres sociaux à acces ouverte). فمصطلح " الوصول" يشير إلى المنظمات العامة والخاصة المتمثلة في كلا النوعين من الأنظمة، ولكن الاختلاف هو أن "الدولة الطبيعية" تحدّ وتقيد هذا الوصول، في حين أن الأخرى تعزز ذلك.[40]

إن التنمية في أي بلد ستكوّن التحول أو الانتقال من التنظيم الاجتماعي للوصول المحدود إلى التنظيم الاجتماعي للوصول المفتوح. هذه التنظيمات الاجتماعية تكون التراث المؤسساتي أو الهوية المؤسساتية لكل بلد، وهي المسؤولة عن التطور أو لا. ومستوى الثروة الاقتصادية ماهي إلا خاصية من خصائص التنظيم الاجتماعي. وبالرجوع دائما إلى منهج (North, 1990)، أن المؤسسات السياسية تؤثر على المؤسسات الاقتصادية والتي بدورها تؤثر على النمو الاقتصادي. هذه هي المتغيرات المؤسساتية التي تحدد تطور المجتمعات. وبالتالي طريقها نحو التنمية. فالتغيير المؤسساتي هو موضوع أساسي لشرح الاختلافات في مجالات التنمية.

[*إن مفتاح اللّغز، يوجد في التفاعل بين الإطار المؤسساتي الأساسي والهياكل الاقتصادية التي تنتج عن ذلك، والتغيرات المؤسساتية التي يحددها هذا الإطار المؤسساتي بدوره*] (Darreau, 1998).[41]

[38] - North, 1990, op, cite, pp 22-23.
[39] - North, 1990, op. cite, p28.
[40] - Raouf Boucekkine, Rafik Bouklia-Hassane, Rente, corruption et violence : l'émergence d'un ordre nouveau dans les pays arabes ? Revue Regards Économiques IRES-UCL, Novembre 2011 • Numéro 92, Institut de Recherches Economiques et Sociales, p 10-12.
[41] - Traduction de Darreau P, 1998, Institutions et croissance économique selon North, In Hoareau J. et Texier P. (éd.), Anthropologies Juridiques, Presses Universitaires, Limoges, p239.

[*التغيير المؤسساتي يحدد الطريقة التي من خلالها تتطور المجتمعات مع مرور الوقت. وبالتالي، هو مفتاح لفهم التغير التاريخي*] (North, 1990, p3).[42]

إن كل هذه الدراسات التي تربط التنمية بالإطار المؤسساتي يخرج عنها العديد من الظواهر التي تساهم في توجيه عملية التنمية في أي بلد. ولكن وبدون الأخذ بعين الاعتبار دور المؤسسات. كل هذه العلاقات تبقى غير مفهومة. كما أنه يوجد العديد من العوامل التي تؤثر في مستوى التنمية للبلد. فالمؤسسات هي التي تشغل الدور الرئيسي في هذه العملية. وتوجد عوامل معينة تؤثر على المؤسسات كالمنطقة الجغرافية أو الإرث الاستعماري. وكما أن العوامل التقليدية (تراكم رأس المال، الاستثمار أو التقدم التقني) تتأثر بالمؤسسات. فلا يزال هناك الكثير لدراسة العلاقة التي تربط المؤسسات بالتنمية.

[42] - Traduction de North, 1990, op. cite, p3.

الشكل رقم (05): التفاعل بين المؤسسات والنمو

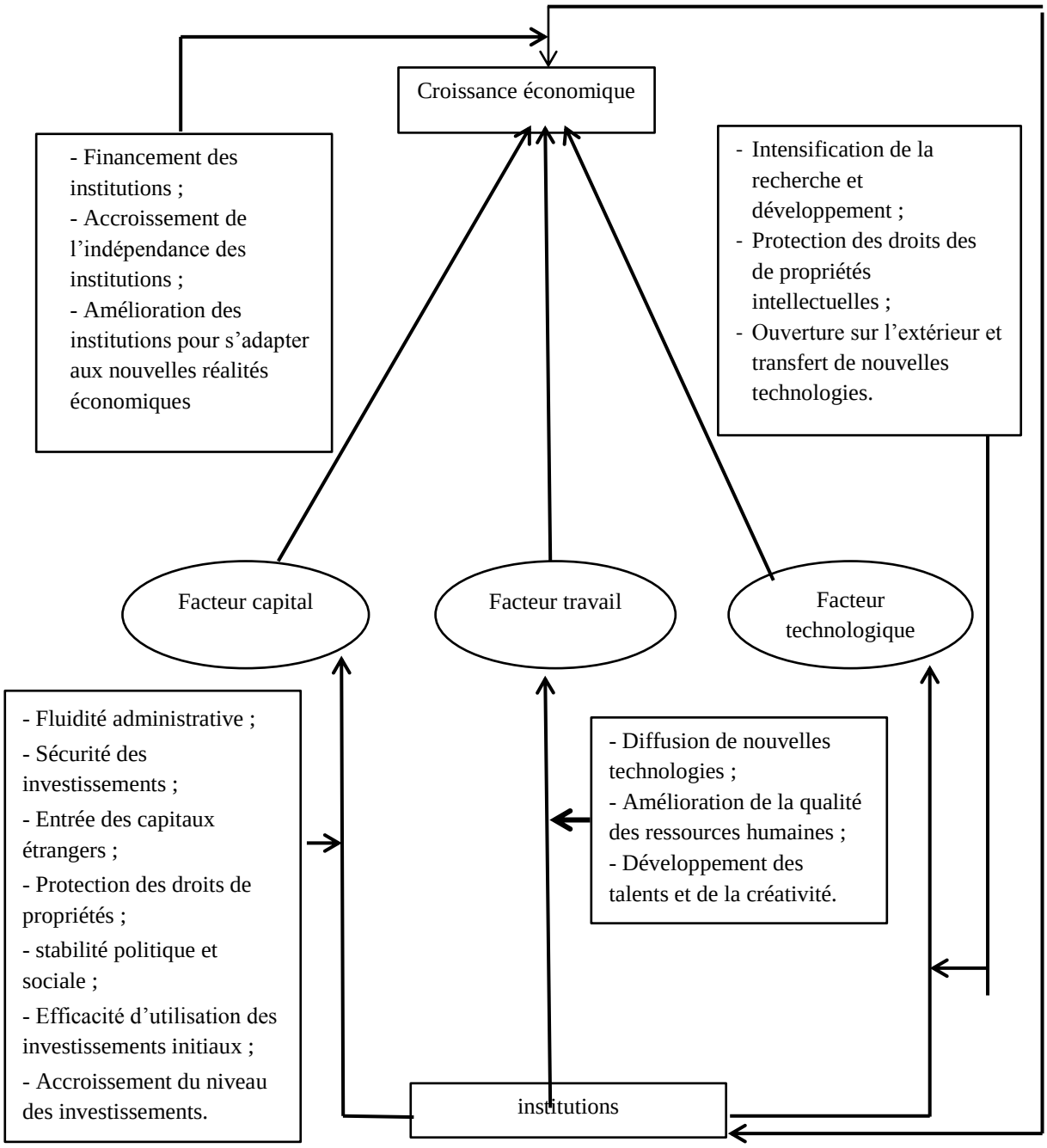

Source : Philippe EGOUME, représentant Résident du FMI en Côte d'Ivoire (CI-FMI Staff).

2- دور الحكامة والتنمية الاقتصادية:

قبل أن ندرس العلاقة بين الحكم الراشد أو مؤسسات الحكامة والنمو الاقتصادي، سنتطرق أولا إلى دور الحكم الراشد في التنمية، والاشارة إلى الانتقاد الرئيسي لفرضية ضرورة وجود الحكم الراشد من أجل تحقيق التنمية، والتي تتمثل في تحقيق التنمية بدون حكامة. ثم في جزء لاحق ندرس العلاقة بين مؤسسات الحكامة والنمو الاقتصادي.

2-1- الحكم الراشد من أجل التنمية:

إن التحليل في هذا القسم سيتطلب منا الاستدلال بالتعريف المقترح من طرف البنك الدولي الذي ينص على: [*إذا كانت الحكامة هي ممارسة السلطة باسم الشعب، فالحكم الراشد هو ممارسة هذه السلطة مع احترام التكامل، احتياجات وحقوق كل فرد في الدولة*].[43] فالحكم الراشد هو الذي يتبع قواعد القانون الذي يقوم على العلاقات الرسمية وأمن العقود. فبالنسبة للبنك الدولي، الحكم الراشد هو مفتاح النجاح في البلدان المتقدمة، إذن فهو أساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية للبلدان النامية، أو ربما السبيل الوحيد لتحقيق ذلك. ووفقا لمنطق البنك الدولي، إذا اثبت هذا المنهج للعمل الفعال في البلدان المتقدمة، فلماذا لا تنفذ هذه الممارسات في البلدان الناشئة لمتابعة هذا المسار وتتطور بدورها. فقد تم التأكيد على الحاجة الضرورية لوجود "الحكم الراشد" في البلدان النامية التي تتمتع بمؤسسات سياسية تلعب دورا كبيرا في ضعفها الاقتصادي.

إن الكثير من الباحثين تناولوا موضوع الحكامة على غرار (Kurtz et Schrank, 2007)، (Meisel et Ould Aoudia, 2008) وانتقدوا البنك الدولي من خلال سلسلة من المقالات ألفها (Kaufmann et al, 1999, 2002, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2010) التي تحمل عنوان "مسألة الحكامة" (Governance matters) والتي حددت مؤشرات الحكامة وتؤكد على أهمية اعتماد "الممارسات الجيدة للحكامة" التي نادى بها البنك الدولي.

إن الاهتمام المتزايد منذ أكثر من عقدين بمؤشرات الحكامة يخص البلدان النامية التي هي أكثر انشغالا مقارنة بالبلدان المتقدمة. فيما يخص هذه الظاهرة، فالبلدان المتقدمة التي تتميز بحكم راشد تعتبر كمرجع في الدراسات بدلا من أن تكون أحد المحاور، ويرجع ذلك إلى حقيقة أن مؤشرات الحكامة تؤخذ كمعيار رئيسي لمنح المساعدات واختبار الاستثمارات، وهذا ما منح لهذه المؤشرات بأن تكون المركز المهيمن في البنك الدولي وفي دراساته وتوصياته.

بالنسبة لبلد هو في حاجة إلى مساعدات، فلابد للامتثال لتوصيات البنك الدولي للحصول عليها. وأما إذا كان بلد ما يسعى فقط لتحسين مؤشراته، فهذا يمكن أن يكون له عواقب ضارة، وإذا أرادت هذه البلدان استقطاب الجهات المانحة والمنظمات الدولية، فيجب تحقيق هذه الاحتياجات الحقيقية من طرف البلدان لشعوبها.

[43] - Traduction de Rapport de Banque Mondiale, 2003, Vers une meilleure gouvernance au Moyen-Orient et en Afrique du Nord : Améliorer l'inclusivité et la responsabilisation, La Banque Mondiale Washington, D.C.p1.

إن بعض البلدان اتخذت مؤشرات سياسية التي زادت من تحسين درجات الحكامة بشكل سريع. لكن على المستوى المؤسساتي لم يغير شيء من ذلك، وما يحدث معظم الوقت هو استثمار أعضاء في نخبة صغيرة لإثراء أنفسهم على حساب باقي السكان. فهم يستثمرون في مشاريع مربحة على المدى القصير، ولا يعود بالنفع والفائدة لا على البلد ولا على المواطنين. هذه النخب هي معادية لأي تغيير مؤسساتي يحرمهم من الفوائد.[44]

وقد أشار البنك الدولي إلى أن إقامة مؤسسات جيدة للحكامة، لا يعني إقامة عمل سليم على الحكومة، ولكن هي أعمال تخص الجميع وتخضع للجميع. وهذا ما يوجد في البلدان المتقدمة. ولكن في بلد ما، أعضاء النخبة الحاكمة تتقاسم الايرادات الريعية، سيكون من الصعب تقدمهم إلى إقامة مثل هذه المؤسسات التي تشكل لاحقا عقبات لمصالحهم، أو تهديدات لوضعيتهم. وإذا لم تكن هناك إرادة سياسية للتغيير، فمن المحتمل أن لا يقوم الحكم الراشد ومؤسساته. وكما أشرنا سابقا، الحكم الراشد بالمفهوم الذي طرحه البنك الدولي يتوافق مع وصف للمؤسسات التي توجد في البلدان المتقدمة، وبالتالي سيكون هناك بالضرورة ارتباط ايجابي كبير بين الحكم الراشد ومستوى التنمية في البلدان. فمؤسسات الحكامة التي أوصت بها المنظمات الدولية تتوافق كذلك مع نتائج الأداء الجيد للدول وليس الطريقة التي أوصلت إلى هذه النتائج. وهذه النتائج هي انعكاسات للمؤشرات المطوّرة من طرف البنك الدولي والتي تمثل نتائج قرارات سياسية سابقة مثل قياس "فعالية الحكومة" أو "نوعية الإدارة". وبالرجوع إلى الدراسات التي انتقدت فرضية البنك الدولي، نجد دراسة (Kurtz et Schrank, 2007) التي شككت في أهمية العلاقة بين مؤسسات الحكامة والنمو الاقتصادي. فأولا، هذين المؤلفين وجدوا أنه على الرغم من مناقشة هذه العلاقة بشكل واسع وتم إدارتها من الناحية النظرية، مع وجود بعض الدراسات التجريبية التي تؤكد ذلك والتحقق منها، إلاّ أن اتجاه السببية لا يزال غامض وغير واضح. وفي نفس الدراسة، شككوا أيضا في صحة القياسات المستخدمة وحتى تعريف المفاهيم المقاسة، وخاصة مقياس "سوء الحكامة". وحسب هذين المؤلفين، يجب إعادة النظر في مفهوم الحكامة مع تجنب الافتراض الذي يشير إلى أن تحسين القواعد المؤسساتية للحكومة سيؤدي إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية، كما قام بذلك الباحثون في البنك الدولي ومعرفة إذا كان النمو لا يحسن الحكامة، فنبحث عن العوامل الأخرى التي تؤثر على هذه العلاقة.[45]

هذين الباحثين انتقدا مباشرة البنك الدولي من خلال اتخاذه الطريقة التي تسعى إلى تعزيز فعاليات "المؤسسات الجيدة للحكامة" التي تتميز بها البلدان المتقدمة، وهذا سواء في أي سياق أو في أي بلد. وبالرجوع إلى دراسات (Kurtz et Schrank, 2007) ,(Glaeser et al, 2004)، فقد انتقدوا بشكل خاص أعمال (Kaufmann et Kraay, 2002) والذين بدورهما أجابوا عنهم من خلال دراسات (Kaufmann et al, 2007a, 2007b, 2007c). هؤلاء الباحثين المرتبطين بالبنك الدولي وصفوا تعريف الحكامة الخاص ب (Kurtz et Schrank, 2007) بالمحدود جدا، ويروا أنه يشير إلى مؤشر واحد فقط من بين ستة المقاييس المستخدمة من طرف البنك الدولي

[44] - Thomas Roca, La Gouvernance à l'heure du consensus Post-Washington, Thèse de Doctorat en Sciences Economiques, Ecole Doctorale De Sciences Economiques, Gestion Et Demographie, Universite Montesquieu - BORDEAUX IV, 2011, p97-98.

[45] - Kurtz M., Schrank A, 2007, op. cite, pp.546-549.

(KK,Banque mondiale) الموافق ل " فاعلية الحكومة"، ويتجاهل المجالات الخمسة الأخرى من جوانب الحكامة. وفي مقال لاحق، أكد كل من (Kurtz et Schrank, 2007b) فرضيتهم الانتقادية.[46]

إن القيم التي تدافع عنها الوكالات الدولية هي بالتأكيد ضرورية لتطوير بلد ما، ولكن يوجد العديد من الباحثين يرفضون فكرة أن هناك سوى طريقة واحدة للقيام بذلك وهي التي تفضلها البلدان الغربية وتتوافق مع فكرة أن "الحكم الراشد" والنمو الاقتصادي يشكلان زوجا واحدا ، وهذا ما أكده البنك الدولي (2005).[47]

إن الحكامة نتجت عن جانبين، من جهة نتجت عن الاخفاقات المتتالية التي تطاولت على المنظمات الدولية في تحقيق أهداف مساعدات التنمية. وثانيا، هناك عدد كبير من الحالات التي تنفي فرضية النجاح من خلال إقامة مؤسسات جيدة للحكامة. فنجد بعض البلدان التي نجحت اقتصاديا من دون وجود للحكم الراشد أو العكس، هناك العديد من البلدان التي اتبعت قوانين الممارسات الجيدة ولكن لم تنجح. وأمام هذا المنطق تطرح الاشكاليات حول مدى فاعلية وأهمية هذه التوصيات.[48]

إن مصطلح الحكم الراشد الذي يستخدمه البنك الدولي يحتوي على الجانب المعياري للحكم وعلى نوعية الحكامة في البلد. ويشير إلى معايير محددة مسبقا وفقا لمقاييس البلدان المتقدمة. ولكن، هل أن وجود حكم راشد بالمعنى الذي حدده البنك الدولي يضمن مؤسسات جيدة؟ وهذا ما يعارض بعض البلدان التي اعتمدت بدقة مبادئ الحكم الراشد الخاص بالبنك الدولي. فعلى سبيل المثال، بلد المغرب الشقيق وعلى الرغم من أنها تعتلي تترتب بلدان شمال أفريقيا من حيث الامتثال لتوصيات البنك الدولي، إلا أنه مازال في مرحلة انتقالية طويلة وغير مكتملة. كذلك، بلدان جنوب الصحراء الأفريقية أو أمريكا اللاّتينية شهدت انخفاضا كبيرا في معدلات نموها بعد اعتماد اصلاحات التحرير التي أوصى بها البنك الدولي وحتى التي فرضتها الجهات المانحة الدولية. فبين 1960-1980، ارتفع نصيب الفرد من الدخل في أمريكا اللاّتينية ب 3.1% سنويا و 1.6% في جنوب الصحراء الأفريقية، في حين بلغ هذا المعدل على التوالي بين 1980-2009، 1.1% و0.2% (Chang, 2011).[49]

من ناحية أخرى، كل من الصين، كوريا والهند يصنفهم البنك الدولي من بين البلدان الضعيفة من حيث نوعية أنظمتها للحكامة، إلا أن هذه البلدان قد ضمنت الانطلاق الاقتصادي بفضل مؤسسات مختلفة، لكنها تتكيف مع ظروف وسياقات هذه البلدان والتي عززت مناخ الثقة وحماية المعاملات. وقد ركزت العديد من الدراسات في حالتها على بعض البلدان الآسيوية وشككت في النهاية في توصيات البنك الدولي من حيث "الحكم الراشد".[50]

---

[46] - Stefan Voigt, How (Not) to Measure Institutions, http://siteresources.worldbank.org/DEC/Resources/Howtomeasure-institutions.pdf

[47] - Banque Mondiale, 2005, Rapport sur le développement dans le monde. Un meilleur climat d'investissement pour tous, Washington DC. P1.

[48] - Keeley, Brian, 2012, De l'importance de la gouvernance , dans De l'aide au développement : La lutte mondiale contre la pauvreté, Éditions OCDE. http://dx.doi.org/10.1787/9789264178076-8-fr

[49] - Chang H.-J. (2011a), Institutions and Economic Development: theory, policy and history, Journal of Institutional Economics, vol. 7, no 4, p. 484.

[50] - Ibid, p485.

وبالمثل، مثال آخر يعارض فرضية البنك الدولي. فقد عرفت فرنسا بين 1945-1973 فترة من نمو اقتصادي قوي والتي عرفت باسم "الثلاثين سنة المجيدة". وكانت مؤسسات الحكامة في ذلك الوقت بعيدة عن تلك التي أوصى بها البنك الدولي. وصنفت فرنسا حسب معايير الحكم الراشد للبنك الدولي في أسفل الترتيب نتيجة الخصائص المؤسساتية التي تميزت بها. والعامل الذي دفع بنمو هذا البلد في تلك الفترة هو الارتفاع القوي في انتاجية الشركات، وهذا ما عزز النمو الاقتصادي القوي.[51]

إن الدراسة الخاصة ب (Allen et al, 2005) تهتم بشكل خاص الحالة الصينية فيما يتعلق بالنظام القانوني. فقد لاحظوا أنه وبالمقارنة بالبلدان المدروسة في أعمال (La Porta et al, 1997, 1998)، النظام القانوني الصيني معنويا مختلف كثيرا، ونظامهم البنكي لا يزال بطيء جدّا. فالإشكال هو كيف تفسر النجاح الاقتصادي مع سوء الحكامة؟ وهل أن سوء الحكامة يعني دائما ضعف الأداء الاقتصادي؟[52]

2-2- التنمية بدون حكامة:

إن الحديث عن تحقيق التنمية بدون حكامة جاء نتيجة دراسة منشورة من طرف الباحثين لدى البنك الدولي (Kaufmann et Kraay, 2002) التي حملت عنوان (growth withouth governance). واقترحوا من خلال هذه الدراسة العلاقة بين مؤسسات الحكامة والتنمية الاقتصادية من خلال فصل هذه العلاقة إلى قسمين: العلاقة الأولى المختبرة تخص تأثير الحكم الراشد على مداخيل الفرد. والثانية هي الحالة العكسية، أي تشير إلى تأثير نصيب الفرد من الدخل على نوعية مؤسسات الحكم الراشد.[53]

وكانت واحدة من النتائج الرئيسية ل (Kaufmann et Kraay, 2002)، تخص التأثير الكبير والايجابي للحكم الراشد على المداخيل. وفي المقابل، العلاقة العكسية التي توحي بدور النمو في تحسين مؤسسات الحكامة هي علاقة ضعيفة أو حتى سلبية. ووفقا لهذين الباحثين، لا توجد هناك حلقة فعالة التي من خلالها يتأثران النمو والحكامة ببعضهما البعض أو يحسنان بعضهما البعض. كما فسروا كذلك، أنه عندما يكون هناك نمو اقتصادي قوي بدون حكم راشد، فإن هذا الأخير لا يتحسن. وفي المقابل، وجد كل من (Kaufmann et Kraay, 2002) أن الثروة الناجمة في أي بلد ستكون مصدرا جديدا للصراعات التي تنجم عن توزيع الايرادات بين النخب الحاكمة. وفي حالة غياب مؤسسات وقواعد قانونية فعالة والتي تمثل خصائص سوء الحكامة، ومع زيادة الثروة، فمن المرجح أن يؤدي ذلك إلى امتناع النخب الحاكمة عن القيام بأي حوافز لتحسين مستويات الحكامة. وبدلا من ذلك، سيكون لها دوافع للمحافظة على دائرتهم الخاصة (حلقة الأصدقاء) والحفاظ على مزاياها.[54]

---

[51] - Jocelyn Létourneau, L'économie politique des trente glorieuses. Apport et originalité des analyses en terme derégulation, Réflexions Historiques, Vol. 14, No. 2 Summer 1987. pp3-4.

[52] - Allen N. Berger, Iftekhar Hasan and Mingming Zhou, Institutional development, Ownership Structure and Business Strategies : A New Era in the Chinese Banking Industry, China's Emerging Financial Markets Volume 8 of the series The Milken Institute Series on Financial Innovation and Economic Growth pp 369-401

[53] - Kaufmann, Daniel and Kraay, Aart, Growth Without Governance (November 2002). World Bank Policy Research Working Paper No. 2928.

[54] - Ibid, p4.

من جهة أخرى، عندما يكون هناك تحسن في النمو مع ظروف تتميز بضعف مؤسساتي، ستغتنم بعض النخب الحاكمة الفرصة من الوضعية الحالية للحكامة السيئة لاختلاس الثروات الاضافية وتقاسمها. ووفقا ل (Joel (Hellman et Daniel Kaufmann, 2001)، هذا التأثير السلبي يقابل أو يعوض الأثر الايجابي المحتمل للنمو على مؤسسات الحكامة. فهذه الوضعية هي طبيعية بالنسبة للبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، وهذا ما ذكرناه سابقا: أن التوسع في الاقتصاد يتميز بضعف الاطار المؤسساتي مع وجود نخبة متجذرة ومقاومة للتغيير.[55] ووفقا لتقرير الأمم المتحدة (ONU, 2007)، في بلد ما، عندما يكون هناك ارتفاع في الدخل الفردي وأن مستوى الحكامة ضعيف، يوجد تفسير واحد من بين التفسيرات وهو " التحكم في الدولة" (captation de l'Etat). ويشير هذا المفهوم إلى احتكار نخبة صغيرة للقوانين واللّوائح من أجل المصادرة والاختلاسات والاستيلاء على الثروة المنشأة في البلد، وأن هذه النخبة هي التي تشكل العقبة الرئيسية للتغيرات المؤسساتية التي قد تؤدي إلى تحسين مستوى الحكامة.[56]

وقد حدّد كل من (Kaufmann et Kraay, 2002) أنه من الضروري تحسين الحكامة لتحفيز النمو الاقتصادي، وأن هذا العامل ليس كافي لتطوير البلدان بدون اتخاذ اجراءات سريعة لتعزيز المؤسسات. وهذا يمكن كذلك أن يكون عاملا يضر العملية التنموية في البلد. ومع ذلك، واستنادا إلى دراستهم المقارنة بين مختلف البلدان، فلم يظهروا كيف يمكن تحسين المؤسسات الخاصة بالحكامة. فقد أوصوا هذين الباحثين بإجراء دراسات محددة لكل بلد من أجل إيجاد وسائل العمل على مؤسسات الحكامة وتحسينها. أمّا فيما يخص دراسة (K,K, 2002)، فقد شملت أعمالهم كل من البيرو، كولومبيا والهندوراس، وأكدت نتائجهم التحليلية فرضية " التحكم في الدولة"، وأن الفساد يتم من طرف الفاعلين الاقتصاديين للحصول على امتيازات من الحكومة، وهذا ما يكون سببا للتأثير السلبي لارتفاع النمو على نوعية مؤسسات الحكامة: "تنمية بدون حكامة".

هذه الوضعية المؤسساتية تتميز بها البلدان الانتقالية والتي بدأت في انطلاقها الاقتصادي. وأغلب البلدان ما تزال تجد نفسها عالقة في وضعية مؤسساتية بين هذين العاملين (الانتقال والانطلاق). فإذا كانت هناك ثروة (نمو)، يكون هناك إيرادات ريعية ترافقها، وبالتالي نشوء أو قيام ما يعرف ب "التحكم في الدولة" وتطورها مع تزايد خلق قوانين ولوائح لصالح هذه النخبة المتحكمة في شؤون البلد (Kaufmann et Kraay, 2002), (ONU, 2007).

إن الوضعية المؤسساتية ل "التحكم في الدولة" نشأت من جهة، نتيجة فتح الأسواق وتحرير التجارة في هذه البلدان. وأمام هذا الوضع، العديد من الشركات ستندمج تحت لواء هذه الوضعية للحفاظ على مواقعها في السوق أو تجنب الافلاس نتيجة عدم القدرة على تنافسية الشركات الجديدة العالمية وعلى المنافسة. ومن جهة أخرى، هي تنشأ نتيجة الزيادة في المداخيل والإيرادات. ودائما في سياق المرحلة الانتقالية، مع المزيد من رؤوس الأموال المتدفقة، ستكون هناك مكاسب محتملة مع احتمال تزايد الخسائر كذلك، وهذا ما يؤدي إلى نمو الرهانات وزيادة نسبة

[55] - Joel Hellman et Daniel Kaufmann, La captation de l'État dans les économies en transition : un défi à relever, Finances & Développement / Septembre 2001, pp31-35.

[56] - Nations Unies, 2007, Rapport sur l'investissement dans le monde 2007, Sociétés transnationales, industries extractives et développement, NATIONS UNIES New York and Gèneve, 2007

التحايل على الدولة (captation de l'Etat)[57]. وأمام هذا الوضع وفي غياب مؤسسات تنظيمية فعالة، تبقى هذه البلدان في حالة توقف مع خلق الثروة التي تساعدهم في المرحلة الانتقالية ولكن مع احتمال أن تصبح مصدرا إضافيا للصراعات. فوضعية التحكم في الدولة لصالح أقلية صغيرة يؤدي بالبلدان المعنية إلى إقامة اصلاحات جزئية ناقصة وغير مستمرة تجر البلدان في الغالب إلى ضعف النمو الاقتصادي(Labaronne, 2002a).[58]

وبالنسبة لمعظم الباحثين، يؤكدون بدون شك أن المؤسسات تعزز النمو الاقتصادي. إلاّ أنه يوجد القليل منهم الذين يهتمون بوجود علاقة عكسية مثل (Kaufmann et Kraay, 2002) الذين وجدوا تأثير سلبي للنمو الاقتصادي على المؤسسات. أو دراسات (Barro, 1999), (Boyer, 2003) الذين أكدوا في المقابل أن النمو الاقتصادي وتحقيق الثروة في البلدان سوف يحسنان المؤسسات على المدى الطويل.[59]

إن دراسة تأثير النمو الاقتصادي على المؤسسات تمّ تجاهلها (Chang, 2011). فبالنسبة لهذا الأخير، معظم المؤسسات في البلدان المتقدمة ولاسيما تلك التي تتميز بها البلدان الأنجلو سكسونية والتي تعتبر اليوم كمرجعية حول الحكم الراشد، لم تحصل عليها هذه البلدان إلا بعد تحقيقها ثروة. ويرى الكثير من الباحثين أن المؤسسات الجيدة كانت بمثابة شرط أساسي مسبق للتنمية الاقتصادية في بلدان الشمال، في حين أن المؤسسات الديمقراطية، الأنظمة المصرفية، البورصات...الخ لم يتم الوصول إليها إلاّ بعد فترة طويلة من النمو الاقتصادي وتراكم الرأسمال. وأمام هذا الافتراض، فمن الأحسن للبلدان النامية أن تنفق الموارد المالية والبشرية لتحفيز النمو الاقتصادي مباشرة كما قامت بذلك الصين، بدلا من إهدار المال العام من أجل الحصول على مؤسسات جيدة من دون أن يؤدي ذلك إلى نتيجة.[60]

وفي دراسة ل (Glaeser et al, 2004) أكدوا من خلالها الافتراضات التي وضعها مسبقا كل من Przeworski et (Barro, 1999), (al, 2000) التي توحي أن البلدان التي تفتقر إلى الموارد تبدأ أولا من خلال سياسة تراكم الرأسمال المادي والبشري، وهذا في وجود أنظمة ديكتاتورية في معظمها، وعندما تصبح أكثر ثراء، فإنها يمكن أن تحسن مؤسساتها التي يتطلب الكثير من الطرق.[61]

إن الدراسة التي قام بها (Glaeser et al, 2004) شملت البلدان النامية والتي في أغلبها هي ديكتاتوريات مع مستويات منخفضة جدا من القيود على السلطة التنفيذية، وبالتالي لديها أطر مؤسساتية محدودة جدا. ومع ذلك، العديد من هذه البلدان لديها مستويات عالية من النمو الاقتصادي. وأمام هذه الدراسة، فرضية أن المؤسسات (أو القيود) تحدد النمو هي غير مؤكدة. وحقيقة، يرجع معدل النمو العالي في هذه البلدان إلى حماية حقوق الملكية،

[57] - Nakarmi, L, 2006, South Korea: Growth Without Governance?, NACD Directorship, Vol. 32 Issue 6, p10.
[58] - Labaronne D. (2002a), Privatisation et performances des firmes des économies de l'Est , Revue économique, vol. 53, n° 5, pp. 1013-1050.
[59] - Boyer R. (2003a), Les institutions dans la théorie de la régulation , Document de travail Cepremap, n° 2003-08 ; Cahiers d'Économie politique, n° 44, Décembre, 79-101.
[60] - Zouhair Hadhek, op, p33.
[61] - Glaeser, E., La Porta, R., Lopes-de-Silanes, F., and Shleifer, A. 2004, op. cite, p273.

وهذه الحماية هي ليست نتيجة قيود أو مؤسسات، ولكن بالأحرى نتيجة لخيارات سياسية فعالة. إن كل من النمو الاقتصادي وتراكم الرأسمال أدوا إلى تحسين المؤسسات وليس القيود (Glaeser et al, 2004).

في البلدان النامية، إذا خضعت الحكامة للقيود (المؤسسات)، فهي ليست باستراتيجية مستمرة ودائمة. ولحماية حقوق الملكية، يجب وضع سياسات اقتصادية لضمان هذه الحقوق وحتى لو كانت سياسات مصنوعة من طرف حكام ديكتاتوريين. ويمكن تحسين النمو بدون التحسين الفوري للمؤسسات، وحيث يمكن لهذه التنمية أن تحسن من مستوى المؤسسات على المدى الطويل.[62] وهناك العديد من الحجج المؤيدة لفكرة أن النمو الاقتصادي يحسن المؤسسات. فعندما يكون هناك زيادة في الثروة بفضل النمو، سيكون طلب قوي لإنشاء أفضل المؤسسات السياسية والمؤيدة للشفافية. وسيكون هناك جهات فاعلة جديدة تطالب وتشجع مؤسسات جديدة (Chang, 2011). وبالمثل، يمكن الوصول إلى مؤسسات أفضل وبطريقة أسهل من تلك التي تتطلب الوسائل التي يتطلب تنفيذها والاصلاحات التي ترافقها. فمع النمو الاقتصادي المستدام: البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية سيكون لديها احتمال أكبر للوصول إلى المؤسسات الجيدة.

من جانب التحليل التاريخي، هناك المزيد من الأدلة التي تدعم فكرة أن التنمية الاقتصادية هي التي تعمل على تحسين المؤسسات وأن العلاقة العكسية تشير إلى أن المؤسسات تحسن التنمية الاقتصادية (Chang, 2011). هذا الباحث ينتقد الدراسات والنتائج المسبقة للباحثين الذين يدعون أن المؤسسات (أو تحرير الأسواق وحماية حقوق الملكية الخاصة) ستكون السبيل الوحيد للتنمية في البلد، ومن دون التشكيك في أهمية مثل هذه المؤسسات. ووجد هذا المؤلف أن هذه العلاقة هي أولا بعيدة على أن تكون مجرد علاقة بسيطة وهي ليست خطية. ثانيا، العلاقة العكسية المتعلقة بتأثير النمو الاقتصادي على المؤسسات، فهي لا تزال مبهمة إلى حد كبير. وكذلك انتقد (Chang, 2011) تأثير المنظمات الدولية (خاصة البنك الدولي) في استمرار أفكاره المتعلقة بأولوية الحكم الراشد دون أن يعكس البلد أو السياق في القضية.[63]

وفي دراسة أخرى ل (Arndt et Oman, 2006) الذين أعادوا دراسة " النمو بدون حكامة" الخاصة ب (K,K, 2002)، ووجدوا أن نتائج هذين الأخيرين التي تظهر الأثر السلبي للنمو على نوعية الحكامة على المدى الطويل تتعارض مع عدد من الدراسات.[64]

إن دراسة (Arndt et Oman, 2006) لم تثبت العكس، أي الأثر الايجابي للنمو على مؤسسات الحكامة، لكنهم شددوا على أن العلاقة بين المؤسسات والتنمية هي أكثر تعقيدا من النموذج الخطي البسيط كما حدد ذلك (K,K, 2002) في دراستهم. ومن المحتمل أن تكون هناك مراحل مختلفة في هذه العلاقة التي يجب استكشافها، أو أن هذه النتائج قد تعتمد على البلدان المدروسة. هذه البلدان تتميز بمؤسسات غير رسمية على وجه الخصوص،

[62] - Fosu, 2012, The African Economic Growth Record, and the Roles of Policy Syndromes and Governance, Oxford University Press Scholarship Online, 2011, Published to Oxford Scholarship Online: May 2012.
[63] - Chang, 2011, op. cite. p490-491.
[64] - Arndt et Oman, 2006, Uses and Abuses of Governance Indicators, Paris, Centre de développement de l'OCDE.

وبالتالي سيكون أقل أهمية صياغة الاستنتاجات العامة. ولتحديد ذلك، يتطلب من أجل ذلك دراسات تخصيصية لفهم أفضل لهذه العلاقة (دراسات حالة كل بلد).

إن أعمال (Ardnt et Oman, 2006) فشلت في الاثبات التجريبي أن النمو الاقتصادي يحسن المؤسسات، إلاّ أنهم أشاروا إلى أن الديمقراطية هي ضرورية، وللوصول إليها يجب أن يكون النمو الاقتصادي قوي و يكون هناك خلق للثروة على المدى الطويل.[65]

من ناحية أخرى، البلد الديمقراطي لا يمكن أن يبقى بدون موارد. وقد أشار (Barro, 1999) على أن الزيادة في مستوى الحياة يميل إلى زيادة الديمقراطية. وفي المقابل، الديمقراطيات التي ظهرت بدون تنمية اقتصادية هي غالبا ديمقراطيات التي فرضتها المنظمات الدولية أو عن طريق المستعمرين السابقين، فهي غير قادرة على البقاء لمدة طويلة. كذلك، إذا كان بلد قد بدأ في التحول الديمقراطي، سيكون لمستواه من التنمية الاقتصادية تأثير كبير على بقاء هذه الديمقراطية المولدة.[66] والديمقراطيات الفقيرة تلك التي لديها دخل فردي سنوي أقل من 1000$ هي ديمقراطيات هشة (Przeworski et al, 1996).[67] وفي حالة تطبيق الديمقراطية، ستكون الثروة شرط كاف لبقاء هذه الديمقراطية بشكل مستقل عن أي شرط آخر.

(Przeworski et al, 1996) وجدوا أنه في البلدان الأكثر فقرا، نوعية النظام السياسي لا يؤثر على النمو، سواء كانت ديمقراطية أم لا. وأن نقص الموارد يجعل من هذه الحكومات غير قادرة على ترقية أو تغيير الوضع، سواء كانت حكومات ديمقراطية أو لا. والديمقراطيات في البلدان الفقيرة، أصبحت ديكتاتوريات بشكل أكثر تواترا. (Przeworski et al, 1996) درسوا كذلك العلاقة العكسية ووجدوا أن نصيب الفرد من الدخل له تأثير كبير على احتمال أن يصبح هذا البلد ديمقراطي. والدخل الفردي يلعب أيضا دورا هاما في استقرار هذه الديمقراطيات حيث تستمر أو تصبح مرة أخرى ديكتاتورية. ففي جميع الحالات، الانتقال نحو ارساء الطابع الرسمي للقواعد والتنمية، يجب أن يتم مع النمو الاقتصادي. فإنشاء مؤسسات ستكون عملية مكلفة جدا وبدون نمو اقتصادي، فإنه من غير المحتمل للبلدان أن تضمن تطورها.[68] بالنسبة للبعض، المؤسسات هي التي تحدد النمو (Kaufmann et Kraay, 2002). وبالنسبة لآخرين، الديمقراطية والحكم الراشد ليسا ضروريين للتنمية (Przeworski et al, 2000 ; Glaeser et al, 2004, Chang, 2004). فمثلا بلد الصين ومنذ سنة 1978، النمور الآسيوية في سنوات 1970-1980، المعجزة الاقتصادية للبرازيل في ظل الحكم العسكري، أو فرنسا خلال فترة الثلاثين المجيدة

[65] - Ibid, p80.
[66] - Barro, 1999, op. cite, p178.
[67] - Adam Przeworski, Michael Alvarez, José Antonio Cheibub, and Fernando Limongi, What Makes Democracy Endure, Journal of Democracy, no.7, 1996, pp. 51-69.
[68] - Marchesin P, Démocratie et développement. In Tiers-Monde, tome 45, n°179, 2004. Varia. Démocratie et développement, pauvreté au Liban, emploi domestique en Afrique du Sud, boom du soja au Brésil pp. 487-513.

(Meisel, 2004).[69] وبناءا على هذه النتائج، سيكون من الجيد أن نفهم كيف يكون الحكم الراشد محرك للنمو أو لا؟

2-3- الحكامة والتنمية في الصين

بلدان جنوب وشرق آسيا التي تطوّرت وتحوّلت إلى اقتصاديات السوق (اليابان، تايوان، كوريا الجنوبية)، هي بلدان استندت بشكل عام على نظام حكامة يتميّز بدولة قوية أو ما يعرف ب " الدولة التنموية الرأسمالية" « capitalist developmental state ». هذا النظام ساعد على خلق وتنظيم العلاقات الاقتصادية والسياسية لدعم سياسات التصنيع. هذه الدول نفّذت سلطة سياسية مستقرة ومضمونة من طرف نخبة سياسية وإدارية التي لا تلتزم أو تتمسك بالضغوط السياسية التي يمكن أن تعيق النمو. ويوجد داخل هذه البلدان التعاون بين القطاع الخاص والقطاع العام الذي يتمّ توجيهه من خلال مشروع التخطيط الاقتصادي المرشد. كما أن هذه البلدان اتّبعت أيضا واستمرت في الاستثمارات في التعليم، واعتمدت سياسات تهدف إلى توزيع أكثر عدلا للمداخيل والثروة (Johnson, 1987).[70]

الصين تعتبر كمثال عن نجاح التغيرات المؤسساتية الجارية. فقد نما الاقتصاد الصيني بوتيرة سريعة منذ تنفيذ الاصلاحات في أواخر سنوات 1970. وعلى الرغم من بعض الأوساط الاجتماعية، ساعد النجاح الاقتصادي للصين العشرات الملايين من السكان الخروج من مستنقعات الفقر المدقع على مدى العقدين الماضيين. فالتحليل الأولي يشير إلى عدم فاعلية الحكامة في الصين. إلاّ أن انتقال الصين نحو الاقتصاد الرأسمالي حدث من دون تطبيق سياسة الديمقراطية، ولكن حدث مع هياكل مؤسساتية تتوافق مع نموذج " الحكامة التي تعزّز السوق" -market« enhancing-governance. والأبحاث الاقتصادية الأخيرة حول الأسس المؤسساتية لسياسة الاصلاح في الصين سلّطت الضوء على الدلائل المهمة التي تساعد على فهم هذا التناقض الواضح بين ضعف الحكامة والنمو الاقتصادي السريع. والاعتراف بأن نوعية المؤسسات في الصين ما تزال بعيدة عن الوفاء بالمعايير الخاصة بالاقتصاديات المتطورة، والاعتراف بأن حقوق الملكية ليست محددة بشكل واضح وغير آمنة كما ينبغي، أدى بالباحثين إلى المجادلة بشكل مقنع بأن الاصلاحات السياسية وضعت قيودا كبيرة على السلوكيات التقديرية المحتملة للحكومة الوطنية.[71] وفي هذا السياق، استنتج كل من (Montinola et al, 1995) بأن هذه القيود توفر بدايات لسياسة قوية وذات مصداقية موجهة إلى السوق من أجل العديد من الشركات في جميع مناطق الصين.[72]

[69] - Meisel N, 2004, Culture de gouvernance et développement, étude du Centre de développement de l'ocde, Paris.
[70] - Johnson, C, 1987, Political Institutions and Economic Performance: the Government-Business Relationship in Japan, South Korea and Taiwan", dans F. C. DEYO (ed.), The Political Economy of the New Asian Industrialism, Cornell University Press, Ithaca, New York, pp. 136-64.
[71] - voir Laurids S. Lauridsena, From Good Governance to Developmental Governance – How Policies, Institutions and Politics Matter, Forum for Development Studies Volume 39, Issue 3, 2012, pages 337-366.
[72] - Montinola G, Yingyi Q, and Weingast B. Federalism, Chinese style: the political basis for economic success in China. World Politics 1995;48:50–81. (October).

لكن، الاصلاحات السياسية في الصين لم تفتح الباب أمام ظهور النظام الديمقراطي ولم تحاول فصل المنافسة الحرة والكاملة والدولة. فالصين حاليا تفتقر تقريبا إلى جميع الخصائص الرسمية. ومع ذلك، فقد عرفت عدة تغيرات في السياسات الرئيسية على مدى السنوات العشرين الماضية:

- اللامركزية السياسية تطوّرت نحو انخفاض كبير في سلطة الحكومات وغيرت العلاقات بين الحكومة المركزية والمحاكم الوطنية بطريقة لا يمكن عكسها بسهولة.
- مع الأخذ بالمنافسة الحرة والكاملة، زادت الحكومة بشكل كبير في درجة انفتاح اقتصادها.

فالإصلاحات التي أجريت حتى اليوم يُمكن أن تُفسر على أنها عملية من مرحلتين. خلال المرحلة الأولى (1978-1993)، تمّ إصلاح النظام السياسي والاقتصادي من خلال مجموعة من المقاييس التقليدية وغير التقليدية. وهذا يشمل أساسا اللامركزية وتوسيع القطاع الخاص. أما المرحلة الثانية (انطلاقا من 1994)، قد بدلت جهود في سبيل إحلال النظام الاقتصادي الموجه من طرف السوق محل النظام الاقتصادي الاشتراكي القديم. وحتى أواخر سنوات 1990، أشواط كبيرة تحققت خاصة فيما يتعلق بتوحيد سعر الصرف وتحويل الحساب الجاري، الاصلاحات المالية، إعادة تنظيم البنك المركزي، الحد من الإدارة العامة وكذلك إعادة هيكلة وخصخصة الشركات المملوكة من طرف الدولة. وخلال المرحلة الأولى من الاصلاحات، التحسينات الكبيرة في بنية الحكامة للبلد، وكذلك في اختيار السياسات التي تسند دور كبير وفعال للدولة في عملية التحول كانت ضرورية لتحقيق النمو.[73]

وكانت أهم خطوة نتيجة التحول نحو الحكامة الفعالة هي اللامركزية الجهوية للحكومة. ولكن الصين ما تزال دولة وحدوية بحكم القانون، ولكن بحكم الواقع، فهي غير ذلك (Ahrens, 2002).[74] وفي دراسة (Montinola et al, 1995)، أظهروا من خلالها وبشكل مقنع أن التغيرات السياسية المذكورة أعلاه أدت إلى نوعية جديدة من النظام السياسي الذي سموه ب " الفدرالية على الطريقة الصينية" « fédéralisme de style chinois ». فهذا النوع من الفدرالية يختلف كثيرا عن الأنظمة الفدرالية للبلدان المتقدمة، لدرجة أنه يفتقر إلى الالتزام بالحرية السياسية، الحقوق الفردية والديمقراطية.[75]

2-4- الحكامة: منهج مشترك:

لقد اتفق الاقتصاديون على حقيقة أن الحكامة هي واحدة من العوامل الرئيسية التي تفسر التفاوت في الأداءات في البلدان النامية، إلاّ أنهم اختلفوا فيما يتعلق بنوع الحكامة، أو بشكل محدّد على أهمية دور الدولة في دفع عجلة التنمية. وبصرف النظر عن منهج الحكم الراشد الذي ينادي به البنك الدولي، هناك نهج ثاني للحكامة ولا يحظى بشعبية كبيرة في الأوساط الأكاديمية، يدرس العلاقة بين الحكامة والأداء الاقتصادي والذي يهتم أساسا بتحليل النظم الاقتصادية الخاصة بكل بلد. هذا النهج ينسب بقوة إلى الاقتصادي (Khan, 2003). هذا الأخير

[73] - voir la documentation de OCDE , Governance in China, Chapter 5. Institutional Arrangements for the Production of Statistics.
[74] - J. Ahrens and P. Mengeringhaus, Institutional Change and Economic Transition: Market-Enhancing Governance, Chinese-Style, The European Journal of Comparative Economics Vol. 3, n1, pp. 75-102.
[75] - Montinola G, Yingyi Q, and Weingast B, op. cite, p77.

جعل التمييز بين (المنهج القويم للحكامة) و(المنهج اللبرالي للحكامة) كما قدمه البنك الدولي وروّاد الاقتصاد اللبرالي. ويتفق اقتصاديو المنهج القويم (البدعي) على حقيقة أن الحكامة هي أمر ضروري للتنمية الاقتصادية، لكنهم يجادلون على أن النظرية والأدلة تشير إلى أن قدرات الحكامة الضرورية للتنمية تختلف بشكل ملموس عن تلك التي حدّدها الحكم الراشد.[76]

وحسب هذا المنهج، البلدان التي تمكنت من تسجيل معدلات نمو قوية مع وجود نوعية ضعيفة للحكامة، هي البلدان التي لديها القدرة على تحقيق والمحافظة على معدلات عالية من الاستثمار وتنفيذ السياسات التي تشجع على اكتساب وتعلم التكنولوجيات الجديدة. هذه القدرات تعتمد على الظروف الأولية وعلى القيود السياسية لهذه البلدان. ولدعم هذه الحجج، يستند روّاد هذا المنهج على نجاح بلدان شرق آسيا على مدى العقود الخمسة الماضية. وقد حقّقت هذه البلدان نموا مستداما خلال العقود الأربعة ونجحوا في تقليص الفجوة في الدخل التي كانت قائمة بينها وبين البلدان المتقدمة من دون تنفيذ الاصلاحات الخاصة بنموذج الحكم الراشد التي فرضتها المؤسسات المالية الدولية (BM, IMF) على البلدان النامية. لكن في الحقيقة، هذه البلدان كانت لديها مؤسسات فعالة التي مكّنت من تسريع عملية النمو في الظروف التي كانت سائدة للتخلف التكنولوجي والتكاليف العالية للمعاملات.

من جهة أخرى، دعاة الحكم الراشد يدعمون فكرة أن دور الدولة يكمن في ضمان القانون والنظام، حقوق ملكية مستقرة، توفير السلع الأساسية العامة وإعادة التوزيع في صالح تحقيق الرفاهية. لكن، اقتصاديو المنهج البدعي يعرفون سياق الدولة في بلد نامي على أنه سياق "التحول الاجتماعي": الانتقال المشهدي الذي تعبره البلدان النامية عندما ينهار نظام الانتاج التقليدي ويظهر النظام الرأسمالي. ويستندون اقتصاديو المنهج البدعي الخاص بالحكامة على حججهم ليس فقط على دراسات الاقتصاد السياسي، ولكن على دراسة حالة البلدان التي شهدت نموا سريعا على مدى الخمسين سنة الماضية على الرغم من سوء الحكامة، أو على العكس من ذلك، التي لديها حكامة أفضل ولم تحقق التنمية أو أنها في حالة ركود.[77]

وكذلك، العديد من المؤلفين انتقدوا التحليل القياسي حول العلاقة بين الحكم الراشد والنمو الاقتصادي على غرار (N. Meisel et J. Ould-Aoudia, 2007). البناء النظري لهذين المؤلفين يستمد من أعمال (Khan, 2004, 2006) لاختبار تأثير الحكامة على الأداء الاقتصادي.[78] فهم يرفضون وجود علاقة بين الحكامة والنمو الاقتصادي، وبالتالي تعارضوا مع الأعمال التجريبية ذات المقاطع العرضية التي برّرت وجود هذه العلاقة. ووفقا لهؤلاء المؤلفين، هذه العلاقة لا تعطي أي إشارة إلى الاصلاحات المنشودة والمفضلة لرفع مستوى النمو الاقتصادي في البلدان النامية. هذه العلاقة ببساطة توحي فقط إلى أن الحكم الراشد يشير إلى وظائف رئيسية للنظم المؤسساتية المعقدة التي

[76] - Khan, M. H, 2003, L'échec de l'Etat dans les pays en développement et les stratégies de réforme institutionnelle », Revue d'Economie du développement, 2-3 : 5-48.

[77] - Gisèle Belem, Quelle gouvernance pour la mise en œuvre du développement durable? L'expérience de l'industrie minière du Mali, Thèse de Doctorat, Université du Québec à Montréal, 2009, p 26-27.

[78] - Khan M, 2004, State Failure in Developing Countries and Strategies of Institutional Reform, SOAS Working Paper, University of London ; Khan M. [2006], « Governance and Anti-Corruption Reforms in Developing Countries: Policies, Evidence and Ways Forward », UNCTAD, No. 42).

شكّلتها البلدان الغنية على مرّ القرون، أو بحكم التعريف، أنظمة التنظيم التي تكون مسلوبة في البلدان النامية، وإلا فإنها كنت متطورة. والحجة المذكورة التي تتكرر من طرف هؤلاء المؤلفين للدفاع عن فرضياتهم تكمن في المثال المستمد من بلدان آسيا خاصة الصين. هذا البلد الذي سجل معدل نمو سنوي10% في المتوسط، مع مستوى معين من الحكامة هو أقل بكثير من متوسط الحاكمة العالمي (مؤشرات الحاكمة الخاصة بالبنك الدولي kkz). ولكن هؤلاء المؤلفين، أظهروا وجود علاقة واحدة بين الحكم الراشد ومستويات التنمية (مستوى الفرد من الناتج الداخلي الخام). ولدعم فرضيتهم الخاصة، (Meisel et Ould-Ouadia, 2007)، اعتمدوا على قاعدة بيانات تسمى ب"الخصائص المؤسساتية" « profils institutionnels »، حيث يمكن الوصول إليها بحرية. هذه القاعدة غطت في ذلك الوقت 85 بلد وشملت على 356 من المتغيرات الابتدائية لكل بلد. ولإتمام دراستهم، احتفظ المؤلفون ب 71 مؤشر خاص بالحكامة، بدءا من الحقوق السياسية والحريات المدنية، إلى تطبيق القانون على حالات الافلاس والاخفاق، مرورا بالانفتاح التجاري والحريات النقابية...الخ. وهم يستخدمون منهج تحليل البيانات (تحليل المركبات الأساسية، التحليل العاملي المميز) (ACP, AFD) لاختبار تأثير الحاكمة على الأداء الاقتصادي. وإذا أظهروا أن الحكم الراشد يرتبط بمستوى الناتج المحلي الاجمالي للفرد الواحد، فإنهم يظهرون كذلك أنه لا يرتبط مع معدل النمو المتوسط في المدى الطويل.[79]

3- مؤشرات قياس جودة الحكامة وجودة المؤسسات:

كما أشرنا سابقا في هذا البحث، إن المؤسسات بصفة عامة أو مؤسسات الحكامة على وجه الخصوص تعتبر مفاهيم مجردة (نظرية)، حيث لا يوجد هناك مقياس مباشرا لتقييم الهدف كما هو الحال بالنسبة لمؤشر التنمية المتمثل في الناتج المحلي الاجمالي (PIB) أو الاستثمار أو معدل التضخم. وهذا ناتج عن عدم وجود تعريف موحد الذي يحدد مكونات الحكامة بشكل نهائي. وهذا ما يصعب من عملية القياس، ممّا يؤدّي إلى قياس المؤسسات بمؤشرات تقوم على أساس نوعية الحكامة .(Chang, 2001)

وحتى الآن، ما تزال الحكامة تثري النقاش حول مفهومها، حيث راح الاجماع بين الباحثين على أنها مفهوم عام الذي يشمل العديد من المكونات والتي ينبغي أن تكون قياسات في شكل مؤشرات. ومع ذلك، لا تزال هناك اختلافات كبيرة في أساليب بناء هذه المؤشرات وتركيباتهم.

وتقدم معظم مؤشرات الحكامة من خلال بيانات على أساس تصورات ذاتية وشخصية لمراقبين دوليين للأوضاع الاقتصادية والسياسية في مختلف البلدان. وهذا يختلف عن المتغيرات الاقتصادية الجزئية والكلية التي تعتبر مقاييس كمية التي لا تشكل مشكلة من حيث الموثوقية أو من حيث أساليب التنفيذ والتركيب. أما المقاييس الموضوعية للمؤسسات القابلة للمقارنة من حيث الزمان والمكان، فهي غير موجودة. وسنحاول في القسم الموالي أن نتطرق إلى المقاييس الرئيسية التي تقيّم المؤسسات في مختلف البلدان والتي أنتجتها مختلف الوكالات الدولية.

[79] - Meisel et Ould Aoudia, 2007, La bonne gouvernance est-elle une bonne stratégie de développement? Document de travail Agence Française de Coopération.

واعتمادا على الغرض من استخدام مقاييس المؤسسات، اختار الباحثون طريقة جمع وبناء المؤشرات التي تلبي احتياجاتهم على أفضل وجه، فالصعوبة كلها تكمن في تحديد مفاهيم القياس وتجنب التحيز التي تتعلق بفهم هذه المفاهيم. أمّا النقاش اليوم فهو يدور حول ما هو أفضل قياس لمؤسسات الحكامة نظرا لأن كل مقياس موجود ومتاح هو عرضة لمجموعة من الانتقادات.

وفي الممارسة العملية، يتم استخدام طريقتين في إعداد المؤشرات: تكون مبنية على أساس مسوحات للتصورات التي يقوم بها مجموعة من الخبراء على مجموعة من المهنيين والمواطنين وهذا ما يسمى بمؤشرات التصور، وهي مؤشرات تستجيب لمنطق التقييم. ثم ظهرت أدوات جديدة لقياس الحكامة متمثلة في استقصاءات العائلات والأسر. وقد تميزت هذه الاستقصاءات بزيادة كبيرة في التحليلات. إلاّ أن التنوع في الثقافات والتغير في السياقات يشكل تحديا كبيرا عند القيام بهذه المسوحات. كما أنّ مؤشرات الحكامة المعتمدة يجب أن تكون شاملة، موضوعية وأكثر تكاملا وتشمل جميع البلدان دون الاستغناء عن دراسة لبلدان معينة مع وضع هذه المؤشرات في سياقات هذه البلدان .

ومنذ 20 سنة، الجهات المانحة والبنك الدولي خاصة يركز على العلاقة بين الحكم الراشد وفعالية المساعدات التنموية. ومن بين الشروط المسبقة للحصول على القروض، فقد اعتمدت هذه الوكالات على وجود حكامة جيدة. وهذا ما يعكس في دراسة" (Burnside et Dollar, 2004): في سنوات 1980، لم ترتبط حجم المساعدات المخصصة للبلد بنوعية مؤسساتها التي تقاس من خلال مؤشرات بيت الحرية، ودليل المخاطر القطرية العالمية (ICRG).فقد تغير الوضع في سنوات 1990، فالبلدان التي لديها أفضل المؤسسات هي التي تلقت مساعدات أكثر، وانحراف معياري عالي لمؤشرات سيادة القانون والديمقراطية، يعكسه زيادة اجمالية في المساعدات بنسبة 28% وأكثر من النصف من التحويلات تدخل في إطار الدفع بالتقسيط للجمعية العالمية للتنمية التابعة للبنك الدولي " (OCDE, 2006, p40).

ومنذ سنة 2000، ازداد بشكل كبير استخدام مؤشرات الحكامة كشروط مسبقة لتخصيص المساعدات الانمائية. فمؤتمر "مونتوري" أدى إلى فتح برنامج حساب تحدي الألفية الذي ربط المساعدات الأمريكية الشمالية ب 16 مؤشر شامل للحكامة. ومن بينها توجد خمسة مؤشرات خاصة بالبنك الدولي (KKZ) ومؤشرين نتجا عن بيت الحرية.

3-1- مؤشر مدركات الفساد (CPI) (الشفافية الدولية):

إن من بين المؤشرات الأكثر شهرة والأكثر جذبا لاهتمامات الإعلام هو مؤشر مدركات الفساد الذي ينشر سنويا منذ سنة 1995 من طرف منظمة الشفافية الدولية.

تأسست منظمة الشفافية الدولية[80] سنة 1993، وهي منظمة غير حكومية وغير ربحية تهدف إلى مكافحة الفساد، مقراها بالعاصمة الألمانية برلين. وهي تشمل أكثر من 85 بلد من مناطق مختلفة من العالم ممثلين عن

[80] - https://www.transparency.org, 2010

المجتمع المدني، أوساط الأعمال، السلطات العمومية والوسط الجامعي. كل هذه الفئات تهدف لمنع الفساد وتعرف هذه المنظمة الفساد على أنه استخدام المنصب العام من أجل تحقيق المصالح الشخصية.

خلال الحرب الباردة، اعتبرت قضية الفساد من الممنوعات الحقيقية، وقد نجد أن وكالات التنمية لم تتعامل مع الفساد إلاّ بشكل ناذر، وأمّا المؤسسات المالية الدولية قد حجبت أعينها عن الفساد وكان القطاع الخاص مقتنع إلى حد كبير بتحقيق عن طريق الفساد في كثير من البلدان في العالم (OCDE, 2006).[81] وقد سادت هذه النظرة إلى الوقت الذي تأسست فيه منظمة الشفافية الدولية سنة 1993 من طرف الموظف السابق بالبنك الدولي (Peter Eigen). هذا الأخير عمل في أفريقيا وأمريكا اللاّتينية وحاول اقناع منظمته من إدماج هذا البعد في برامج البنك الدولي. ومنذ أن ترأس (James Wolfenshon) معهد البنك الدولي سنة 1995، سجل اتفاقية مع منظمة الشفافية الدولية تندرج في برامج البنك الدولي تهدف إلى محاربة الفساد، وقرر أن يعمل بالاشتراك مع منظمة الشفافية الدولية استراتيجية تحارب الفساد والتي يمكن أن تستخدم في الوقت القريب. وقد اقتنع البنك جدا بأن الفساد يعتبر قضية اقتصادية كبيرة وله تأثير كبير وسلبي على فعالية البرامج التنموية للبنك. وانطلاقا من سنة 1995، وضعت منظمة الشفافية الدولية المؤشر الذي يقيس درجة الفساد في البلد من خلال تصورات أصحاب وأرباب المشاريع المحليين والدوليين. وقد ولّد هذا المؤشر اهتمام كبير في العالم، وساعد على جعل الفساد أحد أهم البنود المدرجة في جدول أعمال التنمية العالمي.[82]

إن مؤشر مدركات الفساد هو نوع من تركيب للدراسات الاستقصائية، ويتكون هذا المؤشر من مسح ناتج عن عدة دراسات استقصائية التي تنطوي على العديد من دراسات الخبراء وحتى آراء الجمهور بشكل عام حول حجم الفساد في مختلف بلدان العالم، ومستوى الفساد المتفشي في أوساط السياسيين والمسؤولين الحكوميين في البلدان المشاركة المختلفة. وعلى هذا الأساس، يقيم مؤشر مدركات الفساد بناء على الشهادات التي يقدمها عالم الأعمال، المختصين في مخاطر البلد، الصحافيين المحققين والجمهور العام. والتحقيقات المعمقة التي تجرى في كل حالة وعلى كل بلد، تسمح بالوصول إلى بيانات أكثر دقة. وهذا هو الأمر الذي جعل من هذا المؤشر كمقياس مركب، لأنه يمثل مسح للاستطلاعات ناتجة عن تحقيقات ذات مصداقية والتي استخدمت من تقنيات وخبراء في علم الاستبيان ومنهجيات مختلفة ومتنوعة.[83] وقد شمل تقرير سنة 2015، 168 بلد من خلال معلومات مستوحاة من مجموعة من التحقيقات والتقييمات الخاصة بالخبراء والتي تم توجيهها من طرف منظمات مختلفة.

إن نتائج مؤشر مدركات الفساد ينحصر بين 0 و 10، كلما زادت درجة المؤشر كلما انخفضت نسبة الفساد في البلد. كما أن هذا المؤشر يبنى على مجال ثقة الذي يقدر القيم الممكنة لهذا المؤشر وفقا للدرجة المقدرة في تحديد

[81] - Christiane Arndt and Charles Oman, Uses and Abuses of Governance Indicators, op. cite, p26.
[82] - Louis Guillaume, De l'opacité à la transparence : les limites de l'indice de perceptions de la corruption de transparency international, Déviance et Société, 1/2007 (Vol. 31), p. 41-64.
[83] - Mireille Razafindrakoto et François Roubaud, Peut-on se fier aux bases de donnees internationales sur la corruption? Une confrontation entre enquetes-experts et enquetes-menages en Afrique Subsaharienne, Document de travail DIAL,Novembre 2006, p8.

التقييم. والبلدان التي لا تحتوي على الأقل ثلاثة تحقيقات أو تقييمات تلغى من قائمة الترتيب، وهذا ما يعني أن هناك مجموعة كبيرة من البلدان التي تتميز بفساد أكبر هي غير مندرجة نتيجة عدم جمع البيانات. أما التغيرات في درجات الفساد في البدان لا تتعلق بتقييمات الفساد في البلد، ولكن أيضا بالتغيرات في طريقة عملية الاستبيانات والمنهجية المستخدمة.

منهجية القياس والتجميع:[84] إن المنهجية المستخدمة في تكوين مؤشر مدركات الفساد يمكن أن يتحلل إلى ثلاثة مراحل:

أولا: توحيد البيانات؛

ثانيا: حساب المتوسط البسيط للبيانات المجدولة لكل بلد؛

ثالثا: حساب دقة المؤشرات من خلال منهجية التمهيد.

منذ سنة 2001، البيانات المستخدمة في بناء مؤشر مدركات الفساد هي موحدة عن طريق الاجراء المتعلق بالنسب المئوية المقابلة. وتصنيفات البلدان هي المعلومات الوحيدة المجهزة والمعالجة وليس نتائجهم في قيم المؤشر. أولا، يجب عزل عينة فرعية من البلدان المشتركة في المصدر (على سبيل المثال، مؤشر مدركات الفساد للسنة السابقة). ثانيا، أفضل قيمة للمؤشر هي التي في أول الترتيب ثم الثانية مع الثاني إلى آخر قيمة.

هذا الاجراء يسمح بالحصول على قيم تنحصر بين 0 و 10 بدون القيام بفرضيات حول توزيع البيانات الأولية. والانحراف المعياري للمؤشرات التي يتم الحصول عليها هي منخفضة. ويتم تحويل درجة "بيتا" « BETA » لزيادة تنوع الدرجات مع الحفاظ على مجال من 0 إلى 10. أو كل قيمة يتم تحويلها من خلال الوظيفة التالية:

$$10 \times \int_0^1 (\frac{x}{10})^{(\alpha-1)} \times (\frac{[1-x]}{10})^{(\beta-1)}$$

حيث β و α يتم الحصول عليهما عن طريق الخوارزم.

إن مؤشر مدركات الفساد هو متوسط بسيط للنتائج المتحصل عليها. هذا المتوسط محصور بين 0 و 10، وإذا كان مرتفعا يعني عدم تفشي الفساد، مع العلم أن هذه المؤشرات هي مصحوبة بمجال ثقة في عملية تجسيدها.

3-2- بيت الحرية: Freedom House[85]

" بيت الحرية" هي منظمة غير حكومية تأسست سنة 1941 ومقرها بالو،م،أ، وتعمل على تقييم الحريات المدنية والحقوق السياسية في العالم وهي تعّرف الحقوق السياسية بالحريات التي تسمح للمواطنين بالمشاركة بشكل حر في العملية السياسية والحريات المدنية بالفرص المتاحة للمواطنين للتعبير عن آرائهم، خلق مؤسسات ومنظمات،

[84] - https://www.transparency.org/, 2009.
[85] - Freedom House, annual survey of freedom : country scores, 1972-73 to 1998-99, Washington.Dc.

التصرف بشكل مستقل عن الدولة. وفي سنة 1973، قامت المنظمة بنشر تقرير وتقييم عن حرية الصحافة مع الأخذ بعين الاعتبار الحريات الواردة في القانون والتي يمكن أن تمارس حقا، مع وجود أو غياب النفوذ السياسي والاقتصادي على وسائل الإعلام، انتهاكات حرية الصحافة مثل الاعتقالات أو قتل الصحفيين. هذه التحقيقات تستند على مصادر مختلفة جدا خاصة على منشورات الصحافة الوطنية والأجنبية، على منشورات المنظمات غير الحكومية، تحليلات الفرق البحثية والأكاديمية وعلى تحليلات المهنيين المختصين كذلك. [86]

وفي سنة 1997 و1998، أنتجت "بيت الحرية" منشورين يحتويان على عدة مقاييس للحكامة " الحرية في العالم"، " الأمم في مرحلة الانتقال". التقرير الأول أطلق سنة 1955 وأصبح منشور سنوي سنة 1978، وفي الفترة 1997 – 1998 شمل هذا المنشور 191 بلد. أمّا بالنسبة للتقرير الثاني، فقد أطلق سنة 1995 ثم سنة 1998 وشمل 28 بلد شيوعي سابق.

وفي إطار تحقيقات وتقييمات " بيت الحرية" التي تخص البلدان، ففي الفترة 1972-1973 إلى 1998-1999، " بيت الحرية" أنشأت مؤشر مركب الذي يهتم أساسا بمسائل الديمقراطية والحكم الراشد. هذا المؤشر يستلم المعلومات ل 186 بلد حول العالم ويوفر سلسلة من البيانات الزمنية من 1972 إلى 1999. أما فيما يخص البلدان العربية، هذا المؤشر يعطي بيانات حول 21 بلد عربي. [87]

تعريف المؤشر: (وصف المؤشر): يتم تعيين نقطتين لكل بلد مع تحرير وثيقة. النقطة الأولى تتعلق بالحقوق السياسية. والنقطة الثانية تهتم بالحريات المدنية والفردية، وكلا النقطتين تقاس على سلم من 1 إلى 7 درجات. الدرجة 1 تعكس وضعية جيدة والدرجة 7 تعكس وضعية حرجة. أما الوثيقة فتتعلق بالوسط بين النقطتين التي تلخص الوضعية النهائية. ويتم بناء النقطتين من خلال مجموعة من الاستبيانات تحمل أسئلة حول الحقوق السياسية والحريات المدنية. والمعلومات المتمثلة حول هذين المعيارين تصل من مصادر متنوعة، بعضها صادرة عن نشاطات إنسانية، صحفيين ورجال السياسة. وحاليا، معظم المعلومات والبيانات تصدر عن المنظمات غير الحكومية والعالمية ك (مركز المعلومات السياسية الأفريقية)، حركة أحرار البحرين، القانون الدولي لحقوق الإنسان، البنك الدولي...الخ)، الصحافة الوطنية والعالمية. [88]

الحقوق السياسية: فيما يخص هذه الصفة الأولى للديمقراطية، تهتم " بيت الحرية" أساسا بالمنافسة والحقوق السياسية. والدرجة المعينة لكل بلد فيما يخص الحقوق السياسية هي مقسمة إلى أربعة نقاط. فأولا تسعى هذه المنظمة إلى معرفة طريقة انتخاب من يحكم البلد، الحكومة، السلطة التنفيذية مع البحث عن وجود لوائح للعملية الانتخابية (خصوصا من جانب وجود العدالة في الفرص بالنسبة لمختلف الأحزاب السياسية). ثانيا، يحاول الخبراء توضيح القوة الانتخابية للمواطنين، بمعنى إذا كانت العملية الانتخابية تأخذ حقيقة رأي الناخبين، أو إذا تم إعادة

[86] - Christiane Arndt and Charles Oman, 2006, op. cite, p 23.
[87] - Jay Verkuilen, Conceptualizing and Measuring Democracy: An Evaluation of Alternative Indices, In: Gerardo L. Munck, Measuring Democracy, 2nd ed (USA: The Johns Hopkins University Press, 2009), pp13-39.
[88] - https://freedomhouse.org/report/freedom-world-2011/methodology

الانتخابات سبقا بطريقة منتظمة. ثالثا، الأسئلة تحدد المنافسة السياسية، أي إذا كان لأي شخص الحق في تشكيل حزب سياسي وحتى إذا كان هذا الشخص يأتي من الأقليات، وإذا كان هذا الحزب يفوز بالانتخابات. وفي هذا العنصر، تأخذ " بيت الحرية" كذلك في الاعتبار قوة المعارضة. رابعا، هذه الأسئلة تقدر حرية المواطنين أمام الهيمنة العسكرية، الاستبدادية أو الديكتاتورية.[89]

كما هو معروف، فكل حزب يسجل اعتمادا في النظام السياسي للبلد، ففي حالة النظام الملكي مثلا، لا يمكن الحصول على أجوبة كافية حول طريقة انتخاب الملك. ومن خلال هذه الاشكالية، كيّفت " بيت الحرية" الاستبيان الخاص بها بإضافة نوعين من الأسئلة: استشارة المنظمة للشعب من خلال النظام السياسي وتشجيع المناقشات السياسية. وبالتالي، فالأجوبة تسمح بمعرفة إلى أي درجة، المواطنين يتمتعون بحرية في انتخاب المترشحين حسب اختياراتهم من دون تحديد التوزيع الفعلي لهرم السلطة.

الحريات المدنية: هذا العنصر الثاني من الديمقراطية يسمح بتحديد حرية المواطنين على جميع المستويات سواء على الحياة السياسية أو الاقتصادية. والحريات المدنية هي مجزأة إلى أربعة فئات:

- حرية التعبير والمعتقد: تحلل "بيت الحرية" حرية الاعلام أمام السلطة، كما تحلل أيضا حرية التعبير الديني والعقائدي ووجود مؤسسات تسمح بممارسة المعتقد. وهناك أيضا أسئلة تتكيف حسب البلد. مثلا، إذا كانت الوسائل الإعلامية تراقب من طرف الدولة، أو تساؤل الخبراء حول اختلاف آراء وسائل الإعلام مع آراء الحكومة.

- حرية تكوين الجمعيات والمنظمات: في هذا العنصر، يقوم الخبراء بتحليل وجود النقابات، المنظمات السياسية أو الشبه سياسية، وكذلك جميع أنواع الحريات في تكوين الجمعيات، التظاهرات والحوارات السياسية. وكل أسئلة تتكيف كذلك حسب البلد. على سبيل المثال/ الجزر الصغيرة لا تأخذ في الاعتبار عدم وجود نقابات.

- دولة القانون وحقوق الانسان: هذا الجزء يحاول تحديد استقلالية النظام القضائي. فالخبراء يحددون قدرة العدالة على التحكم والمراقبة الحكومية، خاصة من جانب الفساد أو إهمال من جانب الدولة، المساواة بين المواطنين أمام القانون، وجود حماية للمواطنين ضد الإرهاب السياسي، الحبس غير المشروع (تعذيب الفئات المعارضة على وجه الخصوص).

- استقلالية الأشخاص والحقوق الاقتصادية: إن تدوين الحريات الاقتصادية للمواطنين تتم عن طريق تحليل حرية التنقل، حماية حقوق الملكية، إمكانية الاستغلال التي تسمح بتحقيق الأرباح. كما يتم أخذ عنصر اجتماعي في الاعتبار مع تحليل الحرية في اختيار الأزواج، حجم الأسرة واختيار العمل واختيار مكان الإقامة.

[89] - Ibid.

طريق تدوين المؤشر: بالشكل العام، منظمة " بيت الحرية" يفترض 8 أسئلة بالنسبة للحقوق السياسية و 14 سؤال بالنسبة للحريات المدنية. كل سؤال ينقط ما بين 1 و 4، مع درجة 1 للأحسن. ومجموع النقاط لكل جزء سواء الحقوق السياسية أو الحريات المدنية. وتحسب القيم وترتب على أساس الطريقة التالية:[90]

الجدول رقم (05): طريقة تدوين مؤشر " بيت الحرية"

Droits Politiques		**Liberté Civile**	
Catégories	Total des Points	Catégories	**Total des Points**
1	28-32	1	**50-56**
2	23-27	2	**42-49**
3	19-22	3	**34-41**
4	14-18	4	**26-33**
5	10-13	5	**17-25**
6	5-9	6	**9-16**
7	0-4	7	**0-8**

وفي الأخير، واعتمادا على الدرجة المحصل عليها في كلتا الفئتين، تحرر "بيت الحرية" وثيقة التي هي عبارة عن نتيجة المتوسط المتحصل عليه الذي يلخص الوضعية النهائية.

الجدول رقم (06): الوضعية النهائية لمؤشر "بيت الحرية"

Notation	**Moyenne**
F (démocratique)	**[1-2.5]**
PF (partiellement démocratique)	**[3-5.5]**
NF (autocratique)	**[5.5-7]**

3-3- مجموع البيانات البحثية: (الدليل الدولي للمخاطر القطرية ICRG):

تأسست مجموعة البيانات البحثية « PRS »[91] سنة 1980 ومقرها في نيويورك. وقد تم منذ ذلك الحين إنشاء مؤشر دليل المخاطر القطرية الدولية الذي يوفر تقييمات لثلاث فئات من المخاطر: سياسية، اقتصادية ومالية ل 140 بلد.[92]

لتلبية احتياجات العملاء لإجراء تحليل معمق وبحوث شاملة على المخاطر المحتملة للعمليات التجارية الدولية، أنشأ المحررون في هذا الجانب نموذج احصائي لحساب المخاطر وعزّزوه بالتحليلات التي تفسر الأرقام وتدرس هذه القيم التي تظهر في الفترات الأخيرة. والنتيجة هي نظام شامل الذي يسمح بقياس جميع المخاطر المتنوعة ويجعلها قابلة للمقارنة بين البلدان. ويشمل هذا المؤشر على ميزة خاصة وهي أنه يوفر للمستخدمين إجراء عمليات تقييم للمخاطر استنادا على النموذج لدليل المخاطر القطرية أو تعديل النموذج لتلبية متطلباتهم الخاصة. وإذا كانت

[90] - Freedom House, annual survey of freedom : country scores, 1972-73 to 1998-99, Washington.Dc.
[91] - http://www.prsgroup.com
[92] - The PRS GROUP. ICRG Methodology [en ligne]. P1. http://www.prsgroup.com/ICRG_Methodology.aspx

العوامل الخاصة للخطر لها سلوك أكبر على الأعمال أو على الاستثمارات، فتقديرات الخطر المركب يمكن إعادة حسابه مع إعطاء وزن أكبر لهذه العوامل. ويستخدم نموذج المخاطر القطرية (ICRG)[93] من طرف المستثمرين المؤسساتيين: البنوك، المجتمعات متعددة الجنسيات، المستوردون، المصدرون... الخ، ويمكن لهذا النموذج أن يحدد الخطر المالي، الاقتصادي والسياسي، وبالتالي يمكن أن يؤثر على عالم الأعمال والاستثمارات.

هذا المؤشر يستند على 22 جزء تجتمع في ثلاث فئات رئيسية للخطر: السياسية، المالية والاقتصادية. فالخطر السياسي يشمل على 12 مركبة، والمالي على (05) مركبات والاقتصادي على (05) مركبات كذلك. وكل مركبة تعطي قيمة رقمية قصوى لدرجات الخطر، بحيث مع أعلى نقطة أو درجة بقابلها أدنى خطر محتمل، ومع أدنى درجة للمركبة (0) يقابلها أعلى خطر محتمل. والدرجات القصوى يمكن أن تكون تشير إلى أي مكون لخطر معين، تكون محددة مسبقا في النظام وتعتمد على أهمية هذا المكون في الخطر العام للبلد.[94]

ويعتمد موظفو مؤشر دليل المخاطر القطرية على جمع المعلومات السياسية والبيانات المالية والاقتصادية وتحويلها إلى درجات من المخاطر بالنسبة لكل مركبة فردية من المخاطر على أساس نموذج تقييم متماسك. وتقديرات الخطر السياسي تقوم على أساس تحليل ذاتي للمعلومات المتاحة، في حين أن التحليلات المالية والاقتصادية تقوم على أساس بيانات موضوعية. بالإضافة إلى 22 تقدير فردي، مؤشر دليل المخاطر القطرية (ICRG) ينتج أيضا تقدير لكل فئة من الفئات الثلاث المكونة لهذا المؤشر للمخاطر كما يوفر نتيجة عامة لكل بلد. وبعد تعيين تقدير لكل عنصر من 22 عنصر المكونة لمؤشر المخاطر، فإن مركبات كل فئة من المخاطر (سياسي، مالي أو اقتصادي) ستجمع كليا من أجل توفير تقدير للمخاطر بالنسبة لكل فئة، كما أن هذا المؤشر يسمح للمستخدم بمتابعة أثر مركبة الخطر البسيط أو مجموعة المركبة على الخطر العام للبلد، وهذا ما يسمح للمستخدم من خلال هذا المؤشر بتحقيق التوازن في تفسيراته الخاصة للمعلومات والبيانات في مقابل تفسيرات موظفي هذا المؤشر.[95]

مكونات الخطر: المعلومة الكاملة حول العدد الأفقي الممكن للنقاط المعينة لكل مركبة للخطر هي متاحة للمشاركين في الموقع الخاص بالمؤشر. وتشمل هذه المعلومة على تفاصيل أكبر لكل عنصر من 22 مركبة للخطر في نظام دليل المخاطر القطرية وهذه العناصر هي:

[93] - le PRS a lancé l'ICRG en ligne en 2001, voir son site à http://www.icrgonline.com/.
[94] - The PRS GROUP. ICRG Methodology [en ligne]. P1.
[95] - The PRS GROUP. ICRG Methodology [en ligne]. P1

الجدول رقم (07): مكونات الخطر لمؤشر الدليل الدولي للمخاطر القطرية ICRG

مكونات الخطر السياسي	(100 نقطة)	مكونات الخطر المالي	(50 نقطة)	مكونات الخطر الاقتصادي	(50 نقطة)
استقرار الحكومة	12	الدين الخارجي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي	10	الناتج المحلي الاجمالي للفرد	05
الظروف الاقتصادية والاجتماعية	12	خدمة الدين الخارجي كنسبة مئوية من صادرات السلع والخدمات	10	النمو الاقتصادي الحقيقي	10
خصائص الاستثمار	12	الحساب الجاري كنسبة مئوية من صادرات السلع والخدمات	15	الميزان الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي	10
الصراع الداخلي	12	صافي السيولة العالمية	05	معدل التضخم السنوي	10
الصراع الخارجي	12	استقرار سعر الصرف	10	الميزان التجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي	15
الفساد	6				
تدخل الجيش في السياسة	6				
التوترات الدينية	6				
القانون والنظام	6				
التوترات العرقية	6				
المسؤولية الديمقراطية	6				
نوعية البيروقراطية	4				

Source : l'auteur à partir de The PRS GROUP. ICRG Methodology [en ligne], pp 3-14.

تعريف مكونات الخطر السياسي:[96]

☜ استقرار الحكومة: يقيس قدرة الحكومة على تنفيذ البرامج المذكورة وقدرتها على أن تكون محدودة حسب اللوائح. وهذا يعتمد أساسا على: نوعية الحكامة، تماسك الحكومة مع الأحزاب الحاكمة، شفافية الانتخابات والموافقة الشعبية للسياسة التي تتبعها الحكومة.

☜ الظروف الاقتصادية والاجتماعية: يقيس الرضا الشعبي من خلال السياسات الاقتصادية المقترحة التي تتبعها الحكومة. كما يصنف ويرتب العوامل الاقتصادية كمعدل وفيات الرضع، الاهتمام المتزايد بالتنبؤات الطبية والصحية والسكن. وحاليا، أهمية كل فئة من العوامل الاقتصادية يحدد انطلاقا من خصوصية ومميزات كل بلد.

[96] - The PRS GROUP. ICRG Methodology [en ligne], pp 3-7.

☜ خصائص الاستثمار: يشمل هذا المؤشر على خطر العمليات. والدرجات تنتشر من (0 إلى 4)، فرض الضرائب (من 0 إلى 3)، التوزيع (من 0 إلى 3)، تكلفة اليد العاملة (من 0 إلى 2). كما يشمل على موقع الحكومة اتجاه الاستثمارات.

☜ الصراع الداخلي: فهو يحلل تأثير العنف السياسي على الحكامة، حيث أن القيمة العليا في المؤشر يتم منحها للبلدان ذات الأحزاب المعارضة غير المسلحة. وفي حالة الحكومات لا تسمح باستخدام العنف المباشر أو غير المباشر.

☜الصراع الخارجي: يهتم بالمخاطر المتعلقة بالحكومة والاستثمارات الخارجية، كما يشمل المقاييس أيضا القوانين واللّوائح المرتبطة بالأعمال التجارية، التهديدات العسكرية وصراعات الحدود.

☜ الفساد: يقيس الفساد داخل النظام السياسي الذي يسبب التشوهات الاقتصادية والمالية. ونعلم أن الفساد يقلل من كفاءة الحكومة وقطاع الأعمال ويحث الأفراد على ممارسة السلطة دون استخدام الكفاءات ويؤدي إلى عدم الاستقرار في النظام السياسي.

☜ تدخل الجيش في الحياة السياسية: العملية الانتخابية هي معفية من الجيش، وإذا قام الجيش بالتدخل في الحكومة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة سيقلل من قيمة الحكومة ويقدم نوع من الخطر. والتهديد الذي ينجر عن تدخل الجيش هو أنه يؤدي إلى عدم كفاءة محتملة التي تؤثر على السياسة المتبعة من طرف الحكومة أو أنه يؤثر على الحكومة بحدّ ذاتها. وبالتالي، هذا البلد لا وفر المحيط الموات للاستثمارات الأجنبية.

☜ تدخل الدين في السياسة (التوترات الدينية): إن التوترات الدينية من الاحتمال أن تبرز أو تزداد في الحالة التي تكون فيها جماعة دينية واحدة تهيمن على المجتمع أو الحكومة أو الاثنين معا. هذه المجموعة ستحاول استبدال القوانين المتبعة بالقوانين الدينية وتقصي جميع الديانات الأخرى أو الأحزاب السياسية، وهذا ما يمكن أن يؤدي إلى حرب أهلية.

☜ القانون والنظام: الجزء الفرعي المتمثل في القانون يسعى إلى تقييم قوة نزاهة النظام القانوني. أما الجزء الفرعي المتمثل في النظام يسعى إلى تقييم المراقبة الشعبية فيما يتعلق باحترام القوانين.

☜ التوترات العرقية: يقيس هذا المؤشر التوترات العنصرية الوطنية والتعصبات وعدم التقدم للاتفاقيات والتسويات مع المجموعات الأخرى.

☜ المسؤولية الديمقراطية: يحدد كمية القياس إلى أي مدى الحكومة تكون مسؤولة أمام الشعب، وهذا لا يشمل فقط الحرية والانتخابات، ولكن أيضا طبيعة الحكومة الاستبدادية أو التعسفية.

☜ جودة البيروقراطية: يقيس قوة المؤسسات وجودة الخدمة المدنية، ويقيس كذلك قوة وخبرة البيروقراطية المعرفة إلى أي مدى تؤثر البيروقراطية على التغيير السياسي.

نموذج الدليل:[97] وكما أشرنا سابقا، فإن تحليل الخطر السياسي، الاقتصادي والمالي يتحدد بإضافة مجموع التقييمات الخاصة بكل مركبة للخطر الفردي الذي يوجد في فئة المخاطر لإنتاج تقدير الخطر الكلي، حيث أن التقدير العالي في القيمة تقابله انخفاض في الخطر لدى البلد والعكس بالعكس. أمّا بالنسبة لحساب تقدير الخطر المركب السياسي، المالي والاقتصادي، يأخذ التقدير الخاص بالخطر السياسي 50% من مجموع التقدير المركب، أما التقدير الخاص بالخطر الاقتصادي والمالي فيأخذان 25% لكل منهما.

والمعادلة التالية تستخدم لحساب الخطر الكلي (سياسي، مالي واقتصادي):

ICRPFE (pays X) = 0.5 (PR + FR + ER)

ICRPFE = indicateur composite de risque politique, financier et économique.

PR= indicateur de risque politique total.

FR= indicateur de risque financier total.

ER= indicateur de risque économique total.

درجة الخطر:[98] إن النقاط المعينة لكل خطر لكل مركبة أو المحسوبة لكل فئة أو حتى للخطر المركب تظهر درجة الخطر. في كل حالة، القيمة الأعلى تعكس الخطر المنخفض، وهذا يسمح بأن تكون درجة الخطر كعلامة للملاحظة في مكون الخطر البسيط، فئة الخطر أو الخطر المركب (الوضعية النسبية لنقاط الخطر الحقيقية في مجموع نقاط الخطر) أو المقارنة بين مجموعة من البلدان الأخرى . ويمكن التعبير عن النقاط الحقيقية للخطر أيضا في مجموعة من المخاطر التي تكون إمّا عالية أو منخفضة، وتكون مقارنة على هذا الأساس من خلال عنصر الخطر، فئة الخطر أو الخطر المركب، ويتم ذلك عن طريق احتساب نسبة مجموع نقاط الخطر إلى النقاط الحقيقية للخطر، حيث يكون قراءة مجموعتها كما يلي مع العلم أن قيمة الخطر هي دائما نسبة من 100%.

- خطر عالي جدا: 00.0 إلى 49.9%؛
- خطر عالي: 50.0% إلى 59.9%؛
- خطر متوسط: 60.0% إلى 69.9%؛
- خطر ضعيف: 70.0% إلى 79.9%؛

[97] - The PRS GROUP. ICRG Methodology [en ligne]. P15.

[98] - The PRS GROUP. ICRG Methodology [en ligne]. P 15.

➢ خطر ضعيف جدّا: 80.0% إلى 100%.

على سبيل المثال: خصائص استثمار من 10: النقاط الحقيقية للخطر = 10، النقاط الكلية للخطر 12، ومنه (12/10) × 100 = 83.3% ← خطر ضعيف جدا.

مؤشر الخطر المالي يعادل 32: النقاط الحقيقية للخطر = 32، النقاط الكلية = 50، ومنه (50/32)× 100 = 64% ← خطر معتدل.

تقييم الخطر الجاري (الحالي): إن عملية تقييم الخطر يبدأ أولا بتقييم الخطر الجاري للبلد المعني. التقديرات الحقيقية المعنية بكل مركبة من الخطر هي محددة انطلاقا من المعلومات المتاحة والبيانات حسب مجموعة توجيهات لكل مركب من الخطر كالآتي:

➢ تقدير الخطر السياسي: إن الهدف من تقدير الخطر السياسي هو توفير وسيلة لتقييم الاستقرار السياسي في البلدان التي يغطيها مؤشر دليل المخاطر القطرية على أساس مقارن. وهذا يتم عن طريق تعيين نقاط الخطر إلى مجموعة محددة مسبقا من العوامل والتي تسمى المركبات السياسية للخطر. والعدد الأدنى للنقاط التي يمكن أن تعطى إلى كل مركبة هو الصفر، في حين أن العدد الأقصى للنقطة يعتمد على الوزن الثابت المعطى للمركبة في عملية تقييم الخطر السياسي الكلي. وفي كلّ حالة، تكون القيمة العالية في نقطة الخطر تعكس الخطر المتدني والعكس بالعكس.

ولضمان التناسق بين البلدان وعبر الزمن، يتم تعيين النقاط من طرف محرري مؤشر دليل المخاطر القطرية (ICRG) على أساس سلسلة من الأسئلة تحدّد مسبقا بالنسبة لكل مركبة من الخطر وبالنسبة لمعظم المكونات. مجموعة الأسئلة المستخدمة تعتمد بدورها على نوع الحكامة المطبق في البلد المعني.

➢ تقدير الخطر المالي: الهدف الكلي من تقدير الخطر المالي هو توفير وسيلة لتقييم قدرة البلد على دفع طريقها في جوهر هذا التقدير. وهذا يتطلب وجود نظام قياس قدرة البلد على تمويل الموظفين، التجار، والالتزام بالديون التجارية. وهذا يتم عن طريق تعيين نقاط الخطر إلى مجموعة محددة مسبقا من العوامل تسمى المركبات المالية للخطر. والعدد الأدنى لقيمة أي مركبة هو الصفر، في حين أن العدد الأقصى يعتمد على الوزن المعطى للمركبة في عملية تقييم مؤشر الخطر الكلي المالي. وفي كلّ حالة، تكون القيمة الأعلى تعكس الخطر المنخفض والعكس بالعكس. ولضمان المقارنة بين البلدان، المركبات مبنية على أساس نسب بين البيانات المقاسة في الاقتصاد الوطني أو البيئة المالية، وهي النسب المقارنة وليس البيانات في حدّ ذاتها. والنقاط الخاصة بالخطر المخصصة لكل عنصر تؤخذ على سلم ثابت.[99]

➢ تقدير الخطر الاقتصادي: إن الهدف الكلي من تقدير الخطر الاقتصادي هو توفير وسيلة لتقييم القوى الاقتصادية الجارية للبلد ونقاط ضعفها. بصفة عامة، إذا كانت القوة الاقتصادية تتجاوز الضعف، سيكون هناك

[99] - The PRS GROUP. ICRG Methodology [en ligne]. P11.

خطر اقتصادي متدني أو ضعيف. وفي الحالة العكسية، سيكون هناك خطر اقتصادي مرتفع. هذه القوى ونقاط الضعف تقيم من خلال نقاط الخطر لمجموعة محددة مسبقا من القواعد والتي تسمى بالمركبات الاقتصادية للخطر. والعدد الأدنى للنقاط المعينة لكل مركبة هو (0)، في حين أن العدد الأقصى للنقاط المعينة لكل مركبة يعتمد على الوزن المعطى لكل مركبة في تقييم الخطر للاقتصاد الكلي. وبالمثل، ولضمان المقارنة بين البلدان، تستند المركبات على النسب المقبولة من البيانات المقاسة للاقتصاد الوطني أو البيئة المالية. كما أن نقاط الخطر تؤخذ على سلم ثابت.[100]

التنبؤ بالخطر: إن هذا الدليل لا يقوم بتقييم الخطر الجاري المنتج فقط، فهو يقدم في نفس الوقت تنبؤات للخطر لسنة أو خمسة سنوات القادمة المنتجة أيضا وذلك باستخدام نفس المنهجية. ويتم انتاج تنبؤين خلال كل فترة. التنبؤ بالحالة الأسوأ والتنبؤ بالحالة الأكثر تحسنا. التنبؤ بالحالة الأولى (الأسوأ حالة) يتعاقب الحالة الأفضل وينتج عن طريق استقراء اتجاه الحالة الأسوأ (يتعاقب الحالة الأفضل) لكل مركبة خطر في كل فئة من الخطر لإنتاج تنبؤ الحالة الأسوأ. (يتعاقب الحالة الأفضل) للخطر السياسي، الاقتصادي والمالي.

يتم انتاج تقدير الخطر المركب أيضا فيما يخص كل التوقعات في كلتا المرحلتين. هذه الاتجاهات يمكن أن تكون كتطور متسارع للديون، الانقسام السياسي، التدهور والتخلف، التوترات الدينية أو العرقية، الترتيبات الكافية للسيطرة على الحكومة في حالة وفاة أو قتل حاكم البلد...الخ.

وفي إطار نهج ممارسة التنبؤ، يتم اصدار الحكم حول طبيعة الاتجاه أو الحدث المحدد وقدرة الحكومة على مواجهة هذه الاتجاهات، وهذا هو الأساس الذي يتحدد عليه التنبؤ بالحالة الأسوأ والحالة الأفضل. وكذلك، يمكن للبلد أن ينتج أداء أسوأ من توقعات الدليل للحالة الأسوأ، أو أداء أفضل لتوقعات الدليل للحالة الأفضل. ولكن احتمال أن لا يكون مثل هذه النتائج.

3-4- مؤشر سياسة البلد والتقييم المؤسساتي (CPIA):

ينتج هذا المؤشر سنويا منذ سنة 1977، وهو يقدم مجموعة من المؤشرات التي تقيم أداء السياسات ونوعية المؤسسات في البلدان المقترضة من البنك الدولي. هذه الدراسات تجرى من طرف فرق موجودة في مختلف البلدان المعنية بالتقييم والتي تعتبر أفقر البلدان في العالم. وقد تمّ الاعلان لأول مرة عن هذا المؤشر سنة 2006 باستخدام بيانات 2005. إلاّ أن البيانات التي سبقت هذا التاريخ لم تتاح للمواطنين. هذا المؤشر يتضمن مجموعة من المعايير التي تصف الأبعاد السياسية والمؤسساتية التي تساعد البنك الدولي في اختباره لتخصيص برامج المساعدات وإطلاق مشاريعه. هذا المؤشر يعين درجة نهائية لكل بلد معني بالدراسات ومساعدات البنك الدولي والتي ستكون بمثابة الأساس الرئيسي لمنح المساعدات.

[100] - Ibid, pp 7-8.

في سنة 2006، تضمن مؤشر سياسة البلد والتقييم المؤسساتي 16 معيار التي تصف أربعة أبعاد هذا التقييم. لكل بلد تقابله درجة تتراوح بين 1 و6 بالنسبة لكل معيار حيث تختلف الموازنة من معيار لآخر مع العلم أنها تمثل نفس الموازنة بالنسبة لكل مجموعة من المجموعات الأربعة:[101]

- الإدارة الاقتصادية: تتضمن ثلاثة معايير: إدارة الاقتصاد الكلي، السياسة الجبائية وسياسة الديون.
- السياسات الهيكلية: تشمل أيضا على ثلاثة معايير: السياسات التجارية، السياسات المالية والأطر التنظيمية للمنشآت.
- سياسات الاندماج الاجتماعي والمساواة: وهذه المجموعة تشمل على خمسة معايير: المساواة بين الجنسين، المساواة في استخدام الموارد العامة، تعزيز الموارد والقدرات البشرية، الحماية الاجتماعية، وفي الأخير السياسات والمؤسسات التي تضمن التنمية المستدامة.
- إدارة القطاع العام: ويشمل كذلك على خمسة معايير: هي الحكامة على أساس رسمية القواعد (حقوق الملكية)، جودة إدارة الميزانية والمالية، كفاءة تعبئة الموارد، جودة الإدارة العامة، وأخيرا الشفافية، المسائلة والفساد في القطاع العام.[102]

هذا المؤشر شهد تغيرات كبيرة مع مرور الوقت، وكان موجه لمدة عشرون سنة إلى سياسات الاقتصاد الكلي والمشاكل الاقتصادية. وفي وقت لاحق، في أواخر سنوات 1990، تمّ إدخال بيانات الحكامة والسياسة الاجتماعية.

وحسب (Charles et al, 2007)، تمّ إعادة هيكلة مؤشر سياسة البلد والتقييم المؤسساتي مع إدخال السياسات الاجتماعية. هذا المؤشر يحاول تحديد إلى أي مدى البلدان المعنية بالدراسات، وبالتالي معنية بمساعدات البنك الدولي قد أدمجت اصلاحات وتحرير الأسواق وخصخصة القطاع العام، حماية المستثمرين وتحسين مناخ الأعمال بشكل عام.

3-5- مؤشر الديمقراطية Polity 4:

إن هذا المؤشر هو جزء من برنامج البحث لجامعة Maryland.[103] وهو متعلق بالمركز من أجل التنمية الدولية وإدارة الصراعات (CIDCM). حاليا، يعتبر هذا المؤشر على الأرجح قاعدة البيانات الأكثر اكتمالا من حيث الحقوق السياسية. وهو يشمل 186 بلد منذ سنة 1800. وهو يحدّد درجة الديمقراطية ودرجة الاستبداد، ومدة سنوات النظام الحالي، والدرجة حول المساواة أو تكافؤ الفرص السياسية.

[101] - Christiane Arndt and Charles Oman, 2006, op. cite, p 41.
[102] -Christiane Arndt and Charles Oman, 2006, op. cite, p28.
[103] - Polity fait partie d'un programme de recherche de l'Université de Maryland. Il dépend du Centre pour le Développement International et la Gestion des Conflits (CIDCM).

☜ مؤشر الديمقراطية: تتكون الديمقراطية في هذا المؤشر من عنصرين رئيسيين: وجود المؤسسات والاجراءات التي تسمح للمواطنين بالتصويت وفقا لتفضيلاتهم، ووجود القيود المؤسساتية على السلطة. إن تعريف الديمقراطية يعتبر جزئيا فقط بسبب أن عنصر الحقوق المدنية ترك خارج الحساب: إذن مؤشر الديمقراطية يتكون من المنافسة في المشاركة السياسية، المنافسة في الانفتاح (تكافؤ الفرص) في توظيف السلطة التنفيذية والقيود المؤسساتية على هذه السلطة. هذا المؤشر يقاس على سلم من 0 إلى 10، مع العلم أن أقصى نقطة وهي 10 تعكس أحسن وضعية.[104]

☜ طريقة التدوين (التعيين): هذا المؤشر لا يعين عنصر واحد فقط من العناصر السياسية للنظام الديمقراطي، فهذا التحليل يحاول تمييز الديمقراطيات عن طريق أربعة معايير سياسية، حيث كل معيار يشكل مؤشر معين. وبالتالي، مؤشر الديمقراطية في هذا الدليل هو مؤشر مركب.

أولا، هذا المؤشر يحدد طريقة تعيين السلطة التنفيذية على غرار مؤشر بيت الحرية. إلاّ أن دليل مؤشر "السياسة 4" ينقط البلد وفقا لنوعية التعيين على عكس بيت الحرية الذي ينقط درجة البلد بدون تفسير. على سبيل المثال، إذا كان البلد يعين السلطة التنفيذية عن طريق الانتخابات الحرة، فسوف يتم تنقيط هذا النظام ب (02)، في حين إذا كانت السلطة التنفيذية تعين عن طريق النظام الوراثي فسوف تنقط بدرجة (01). (أنظر الجدول رقم 8 المدون أدناه).[105]

وإذا تم تحديد نوعية تعيين السلطة التنفيذية، سيتم بعد ذلك تحليل الانفتاح على طريقة تعيين الجهات الفاعلة التنفيذية هل جندت عن طريق الانتخابات الحرة أم لا، التساؤل عمّا إذا كان المواطنين يتمكنون من الوصول إلى رئيس السلطة التنفيذية. وفي المقابل، إذا كانت عملية تجنيد الجهات الفاعلة التنفيذية تتم عن طريق النظام الوراثي، يعتبر منصب رئيس السلطة التنفيذية مغلق في باب الترشح أمام المواطنين. وفي الأخير، إذا كان تعيين الجهات الفاعلة في السلطة التنفيذية تتم عن طريق الوراثة، أمّا عملية تعيين الوزراء تتم عن طريق الانتخابات، سيتم تعيين السلطة التنفيذية كسلطة مزدوجة.[106]

ويتبع التحليل مع وجود قيود على السلطة التنفيذية. هذا العائق يمكن أن يكون رسميا على شكل دستوري أو يمكن أن يكون على شكل مجلس تشريعي. ويشمل هذا الأخير على تقييم المنافسة في المشاركة السياسية، أي إذا كانت تفضيلات المواطنين توجد في الساحة السياسية، وإذا كانت توجد تعددية حزبية (معارضة، أقليات)، وإذا كان بالإمكان لجميع المواطنين أن يصوتوا. وبعد معرفة مميزات وضعية كل متغير، يتم تعيين النقاط والدرجات على النحو التالي:

[104] - Monty G. Marshall, Keith Jaggers, POLITY IV PROJECT «Political Regime Characteristics and Transitions, 1800-2006 : Dataset Users' Manual, p12.
[105] - Ibid, p12.
[106] - Ibid, p13

الجدول رقم (08): طريقة تعيين مؤشر الديمقراطية ل Polity 4

المؤشرات	الفئات	عدد النقاط
المنافسة في التعيين (التجنيد)	انتخاب	2
	مزدوج (وراثة + انتخاب)	1
الانفتاح على التجنيد	انتخاب مزدوج	1
	انتخاب	1
القيود على السلطة التنفيذية	التعددية/التبعية	4
	الوسيطية	3
	قيود كبيرة	2
	الوسطاء	1
المنافسة في المشاركة السياسية	متزامن	3
	انتقالي	2
	متعصب	1

Source : Monty G. Marshall, Keith Jaggers, POLITY IV PROJECT «Political Regime Characteristics and Transitions, 1800-2006 : Dataset Users' Manual, p14.

☜مؤشر الاستبدادية AUTOC: إن الاستبدادية هو مصطلح واسع في تعريف وتحديد جميع أنواع الأنظمة التي تتمتع بغياب المنافسة السياسية ولا تحترم الحريات السياسية. وكما هو الحال بالنسبة لمؤشر الديمقراطية، فمؤشر الاستبدادية يقاس على سلم من 10 نقطة من 0 إلى 10، مع العلم أن الدرجة 10 تعكس تميز البلد بديكتاتورية استبدادية.[107]

☜ طريقة التعيين: ووفقا لنفس المتغيرات التي أظهرت سابقا، يتم تقسيمها على النحو التالي:

[107] - Monty G. Marshall, Keith Jaggers, op. cite, p14.

الجدول رقم (09): طريقة تعيين مؤشر الاستبدادية ل Polity 4

المتغيرات	الفئة	عدد النقاط
المنافسة في التجنيد (تعيين الجهات التنفيذية)	الخلافة/ الميراث / التعيين	2-
الانفتاح على عملية التجنيد	مغلقة	1-
	مزدوجة/ تعيين	1-
القيود	لا قيود على السلطة	3-
	وسيطية	2-
	قيود معتدلة جدا	1-
المشاركة	مقيدة	2-
	طائفية	1-
المنافسة في المشاركة	القمع	2-
	الالغاء	1-

Source : Monty G. Marshall, Keith Jaggers, POLITY IV PROJECT «Political Regime Characteristics and Transitions, 1800-2006 : Dataset Users' Manual, p15.

المتغيرات الخاصة ب Polity و Polity 2:

إذا تم تعيين درجات نقاط مؤشر الديمقراطية والاستبدادية، سيقوم هذا الدليل بحساب مؤشرين آخرين وهما (Polity et Polity2) يسمحان بتلخيص وضعية البلدان. هذين المؤشرين هم ببساطة مجموع مؤشرات الديمقراطية والاستبدادية. وقد يبدو غريبا إضافة متغيرين يفترضان أو يعكسان مواقف مختلفة ومتضاربة. لذلك، يمكن أن يكون هناك انتخابات حرة في بلد (أي نقطة موجبة في مؤشر الديمقراطية)، ولكن هناك بعض القيود على السلطة التنفيذية (أي نقطة سالبة في مؤشر الديمقراطية). وكلا المؤشرين (Polity et Polity 2) يختلفان في عنصر واحد. وفي القاعدة الشاملة ل (Polity 4)، توجد بعض البلدان غير منقطة وغير مقيمة، وبعد ذلك، يتم تعيين أرقام اعتمادا على وضعية البلدان. على سبيل المثال، الرقم 88 فيما يخص المؤشر (Polity) يعني أن نظام البلد يمر بمرحلة انتقالية والذي يعكس استحالة تنقيط مؤشر الديمقراطية في هذه الحالة. إلاّ أن مستخدمي قاعدة البيانات الخاصة ب (Polity4) هم عادة الاقتصاديون الذين يستخدمون علامات الديمقراطية في تحليلات البانل. لذلك، دليل (Polity4) يوفر مؤشر ثاني وهو شامل والذي لا يقدم أي انقطاع لعملية التصنيف مع مرور الوقت.[108]

إن الطريقة المستعملة لتدوين الأسلوب الخطي للمؤشر هي بسيطة، حيث أن المؤلفون يقارنون النتيجة المحصلة قبل عملية تصنيفها. (88 على سبيل المثال)، مع النتيجة المحصل عليها بعد عملية التصنيف. وإذا كانت نفس النتيجة، سيضعون هذه العلامة على كامل الفترة غير متقطعة وغير معلمة. وإذا كانت العلامات مختلفة على سبيل المثال، انتقال في القيمة من -8 في سنة 1960 إلى 7 سنة 1963 مع العلم أن سنة 1961 و 1962 غير معلمة

[108] - Monty G. Marshall, Keith Jaggers, op. cite, p15.

وغير منقطة، يقوم المؤلفون بحساب الاختلاف هنا ب 15 نقطة، وتحويل العلامات مع ما يتناسب مع السنوات. في هذه الحالة، يوجد (03) سنوات و 15 نقطة في الاختلاف، وبالتالي سيكون لدينا درجة من (-8) في سنة 1960 إلى (-3) في سنة 1961، (+2) في سنة 1962 و (+7) في سنة 1963.

☜ متغيرات أخرى: المتغيرات الأخرى تشهد على شفافية التصنيف. والواقع أن جميع المتغيرات المستخدمة لحساب مؤشرات الديمقراطية والاستبدادية قد فصلت واحدة تلوى الأخرى. إذن لدينا ثلاثة متغيرات تشرح تجنيد عناصر السلطة التنفيذية (التنظيم، المنافسة، الانفتاح)، ومتغير خاص باستقلالية السلطة التنفيذية ومتغيرين آخرين يخصان المشاركة في الانتخابات (التنظيم والمنافسة) ومؤشرات ناتجة عن الجمع بين المتغيرات السابقة يتم عرضها كذلك. على سبيل المثال. ولتسهيل التحليلات التجريبية، نجد أن التواريخ الدقيقة لبداية ونهاية النظام السياسي. والعدد الكبير من المتغيرات المتاحة في قاعدة البيانات (Polity4)، سمح باكتساب مؤشرات مختلفة لاختبارات المتانة (بالنسبة للنماذج القياسية)، ولكن أيضا مؤشرات أقرب إلى النماذج النظرية الاقتصادية التي نريد اختبارها. على سبيل المثال، إذا كان نموذج النظرية الاقتصادية يركز أساسا على التعددية الحزبية، يشير مؤشر (PARCOMP) الذي ينقط فقط هذا المركب للديمقراطية سيكون المفضل من بين المؤشرات الأخرى.[109]

3-6- مؤشر الحرية الاقتصادية (The Heritage Foundation)

المؤسسة التراثية تعتبر من مراكز الفكر المحافظ في الولايات المتحدة، حيث تلقى انتقادات كبيرة حول حيادها الفكري. وهي تنشر سنويا بالتعاون مع " وول ستريت" مؤشر الحرية الاقتصادية الذي يقيس الحرية الاقتصادية في البلد بالاعتماد بشكل خاص على احترام حقوق الملكية ودرجة تدخل الدولة. وقد أشارت بعض الانتقادات إلى هذا المؤشر من جانب انحيازه الايديولوجي الكبير كباقي بعض المؤشرات الأخرى.

الأسلوب المستخدم: إن مؤشر الحرية الاقتصادية هو مؤشر مركب يجمع بين مؤشرات التصورات والمؤشرات الموضوعية. و10 معايير للحرية [110]هي مختارة لتشكيل عشرة مؤشرات فرعية وبعضها هي مؤشرات نفسها تكون مركبة. وقد نجد "بيت الحرية" للفساد الذي هو مستمد في الحقيقة من مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية.

ويتم الحصول على علامة كل بلد عن طريق المتوسط الحسابي للمعايير العشرة للحرية. وسنحاول التطرق إلى المزيد من التفاصيل مع الأخذ جزئيا الدليل المنهجي المتاح من طرف هذه المؤسسة:

➢ أولا: الحرية، حرية القيام بالأعمال (حرية الأعمال): هذا المؤشر الفرعي هو مؤشر مركب يستخدم بيانات موضوعية تعكس السهولة التي من خلالها يمكن للفرد أن يبدأ عمل تجاري. ويشمل على 10 معايير وتنقط على 100. ويتم بعد ذلك حساب متوسط حسابي بسيط. والعلامة النهائية لكل بلد بالنسبة لهذا المؤشر الفرعي لحرية

[109] - Monty G. Marshall, Keith Jaggers, op. cite, p16.
[110] - The Heritage Foundation (2009) p.1.

القيام بالأعمال تؤخذ بعد ذلك على سلم مدرج من 0 حتى 100، مع العلم أن الدرجة 100 هي النقطة القصوى.

➢ ثانيا: الحرية، حرية التبادلات (حرية التجارة): هذا المؤشر يقيس وجود حوافز جمركية أو غير جمركية على الواردات والصادرات من السلع والخدمات. هذا المؤشر هو مركب يجمع بين علامات اثنين من المعايير التالية:

✍ متوسط التعريفة الجمركية اللاّزمة؛

✍ الحواجز غير الجمركية؛

والتعريفة الجمركية المتوسطة المعينة تحسب مع الأخذ بعين الاعتبار الرسوم الجمركية المطبقة على كل نوع من السلع والموزونة من حيث حجمها في تبادلات البلد. والحد الأدنى من الرسوم الجمركية هي 0% والحد الأقصى هو 50%. والخصم في حالة وجود حوافز غير جمركية ثم بعد ذلك تطرح. وقد يأخذ هذا المؤشر القيم 5، 10، 15، 20 على أساس جدول التصنيف والذي يتحدد من خلال كمية السلع الخاضعة لهذا النوع من الحماية والمراقبة لمستوى الحواجز غير الجمركية. وتستخدم من أجل ذلك متغيرات كمية ونوعية وقائمة للحواجز غير الجمركية المعينة وهي متاحة في منهجية تصنيف هذا المؤشر. وغالبا ما تستمد هذه البيانات بشكل رئيسي من البنك الدولي أو منظمة التعاون والتنمية (OCDE) والمعلومات المقدمة من طرف البلدان.[111]

➢ ثالثا: الحرية، الحرية الجبائية (الحرية المالية): وهي حرية الضرائب التي تعتبر مؤشر يقيس العبء الضريبي، حيث يأخذ في الحسبان ثلاثة متغيرات كمية:

➢ معدل الضريبة الأقصى للشركات

➢ معدل الضريبة الأقصى للأفراد (شخص معنوي)؛

➢ المبلغ الاجمالي للموارد الناتجة عن ضرائب الدخل كنسبة مئوية من الناتج الداخلي الخام.

وفي الدليل المنهجي الخاص بهذا المؤشر نجد مثال عن بلد "بلغاريا" التي رصدت العلامات التالية: في المؤشر العام لسنة 2008، نشرت بلغاريا نسبة 10% فيما يخص الضرائب على الشركات وعلى الأفراد، وهذا ما أدى إلى تحقيق درجة 97 لكل من هذين المعيارين. وتم نشر معدل الضريبة على الدخل في نفس الوقت بنسبة 34.4% وهو ما يعادل درجة 64.5، وتم حساب معدل بعد ذلك، والنتيجة النهائية المحصلة عليها بلغاريا هي 86.2.[112]

وطريقة التجميع المستخدمة لا تكمن في مجرد متوسط بسيط، لكن الحصول على النتائج بالنسبة لكل متغير يتبع نظام الموازنة المتأثرة بمنحنى « Laffer »، حيث يتم استخدام دالة التكاليف من الدرجة الثانية لزيادة تأثير معدل

[111] - The Heritage Foundation (2009) p 3.
[112] - Ibid, p.4.

الضريبة العالية. وبواسطة تربيع كل قيمة، يتم الحصول على وزن أكثر من الوزن النسبي الذي يترجم فكرة وجود معدل الضريبة الذي يعيق الانتاج. كذلك، فإن معدل ضريبة منخفض كنسبة 10% مثلا، يوفر درجة قريبة من الحد الأقصى الذي هو 97. والمصادر المستخدمة لبناء هذا المؤشر هي من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وشركات أخرى ومصادر وطنية وتوجه بعض الانتقادات لهذا الدليل على الرغم من استخدامه لمتغيرات موضوعية وليست محايدة، إلاّ أن أسلوبها في الحساب يذهب من فرضية أن بعضها قد تصف حالات إيديولوجية.

➢ رابعا: الحرية، حجم الحكومة: هذا المؤشر الفرعي يهتم بمستوى النفقات الحكومية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي. وفيما يخص المذكرة المنهجية لهذا الدليل، تشير هذه المنظمة إلى أن الانفاق العام القريب جدا من 0% أو أكثر من 30% قد يضر الاقتصاد.[113] كما افترضوا مبدأ مشكوك فيه وهو أن المؤشرات الفرعية الأقوى كحرية حقوق الملكية، والحرية المالية سيكون في حالة إعاقة من خلال بلوغ نسبة الانفاق الحكومي(0%) الذي يفسر انفاق خالي أو قريب من العدم للصالح العام. والمعادلة المستخدمة لإنتاج درجة حجم الحكومة هي:[114]

$GE_i = 100 - \alpha \times (Expenditures_i)^2$, avec :

GE_i : la note obtenue pour le pays i;

$Expenditures_i$: le montant de depenses publiques du pays i en % du PIB (entre 0 et 100) ;

α : est un coefficient contrôlant les variations parmi les notes (il fixé à 0,03).

والبيانات المستخدمة تأتي في المقام الأول من الاحصائيات الوطنية والبنك الأفريقي للتنمية والبنك الآسيوي للتنمية وصندوق النقد الدولي.

➢ خامسا: الحرية، الحرية النقدية: إن هذا المؤشر يدرس استقرارية الأسعار ومراقبتها. ويعتبر كل من التضخم ومراقبة الأسعار هي أسباب تشوه الأسواق. وكذلك، متغيرين يدخلان في تكوين هذا المؤشر:

✍ المتوسط المرجح لمعدلات التضخم للثلاثة سنوات الماضية التي تستخدم في حساب مؤشر الحرية النقدية. والترجيح لمدة (03) سنوات تتم بنسب أن وزن معدلات التضخم ينخفض مع مرور الوقت؛

✍ الرقابة على الأسعار تأتي لاحقا عن طريق طرح حد أقصى ب 20 نقطة، والرقابة على هذه الأسعار في هذه الحالة تعتبر عائق سلبي للاقتصاد.

ولمزيد من التفاصيل حول طريقة الحساب المستخدمة، يمكن للقارئ الرجوع إلى الدليل المنهجي الذي سبق ذكره.

➢ سادسا: الحرية، حرية الاستثمار: يدرس هذا المؤشر الفرعي السياسة التي تخص تدفق الاستثمارات لكل بلد، سواء كانت استثمارات محلية أو أجنبية لتحديد المناخ العام للاستثمار. هذا المؤشر يسجل على سلم من 0 إلى

[113] - The Heritage Foundation (2009) p.5.
[114] - http://www.heritage.org/index/book/methodology

100، مع العلم أن الدرجة 100 هي النقطة القصوى التي تتحصل عليها البلدان وهي البلدان الأكثر حرية ونزاهة في هذه الحالة. هذا التقييم ينقط وفقا لخمسة معايير تؤخذ بعين الاعتبار:

- وجود قانون الاستثمارات الأجنبية الذي يحدد القوانين والاجراءات من جانب الاستثمارات؛
- المعاملة العادلة والمنصفة للمستثمرين الأجانب؛
- عدم وجود عراقيل في الحصول على العملات الأجنبية؛
- المعاملة المتساوية في ضوء قوانين الشركات المحلية والأجنبية؛
- غياب القيود على المدفوعات والتحويلات أو المعاملات المالية.

وكل خلل في أحد هذه المعايير سيفقد البلد من 10 إلى 20 نقطة اعتمادا على حجم البلد. والعلامات المتحصل عليها هي من مضاعفات 10. أما تفاصيل العقوبات الخاصة بالمؤشر توجد في الدليل المنهجي لهذه المؤسسة. أمّا المصادر المستخدمة تأتي أولا من صندوق النقد الدولي.[115]

- سابعا: الحرية، الحرية المالية: يقيس هذا المؤشر في نفس الوقت مخاطر القطاع المصرفي ودرجة مراقبة الحكومة. وهو يأخذ مبدأ قابل للشك والنقاش حول عملية التقييم. وعملية سيطرة الحكومة على الهيئات البنكية والمصرفية وغيرها من المؤسسات المالية يشكل عبء كبير يقلل من كفاءة وانخفاض نوعية الخدمات المقدمة وخاصة في وجود الأزمات المالية العالمية. وبالتالي، المذكرة الخاصة بالحرية المالية تقوم على درجة التنظيم والتمويل والمالية.[116] وقد أكد العديد من الخبراء أن هذا المؤشر يتميز بالتحيز في إنشائه، وهذا لتنبيه المستخدمين حول رؤية الحكامة التي تلي ذلك. ويتم تقييم أربعة معايير حسب سلم من 0 إلى 100:

- درجة تنظيم الدولة للخدمات المالية؛
- أهمية تدخل الدولة في البنوك والمؤسسات المالية الأخرى؛
- الصعوبات والمعوقات لفتح وتشغيل شركات الخدمات المالية؛
- وزن الحكومة في تخصيص الائتمان.

وكل درجة إضافية لتدخل الدولة سيؤدي إلى عقوبة لخصم 10 نقاط. والنتيجة القصوى هي 100 نقطة تعكس تأثير ضئيل للحكومة. وإذا كانت درجة متوسطة من 50، يعكس ذلك نفوذ كبير للحكومة. في حين أن الدرجة

[115] - The Heritage Foundation (2009) p 6.
[116] - Ibid, p.7.

الأدنى (0) تعكس حكومة قمعية. والمصادر المستخدمة تأتي من وحدة الاستخبارات الاقتصادية، البنك الدولي وكذلك المصادر الوطنية الرسمية.

➢ ثامنا: الحرية، حرية حقوق الملكية: هذا المؤشر يدرس فرص الحصول على حقوق الملكية الخاصة التي تضمنها الدولة والقوانين الصريحة. وهو يقيس احتمال نزع الملكية من أصحابها، يحلل استقلالية القضاء ويحلل الفساد الذي يجب أن يخضع إليه الفرد، كما يحلل العقود. ويتم التصنيف على أساس سلّمي من 100 نقطة. وأي نقص في أحد هذه المعايير سيكلف المؤشر خصم من النقطة النهائية والتي تضاعف في 10. ونذكر على سبيل المثال الدرجات التالية 100، 50، 0:

100: الحكومة تضمن حقوق الملكية، والنظام القضائي يفرض العقود بكفاءة وسرعة. ونظام العدالة يعاقب أولئك الذين يصدرون الممتلكات الخاصة بطريقة غير قانونية ولا يوجد أي فساد ولا مصادرة.

50: النظام القضائي غير فعال وعرضة للتأخير، وقد يكون هناك فساد حاضر دائما، وتأثر السلطة القضائية من طرف مجموعات أخرى أو فروع أخرى من الحكومة. وقد تكون هناك حالات مصادرة للحقوق.

0: حقوق الملكية الخاصة محظورة، جميع الممتلكات تابعة للدولة، والناس ليس لهم الحق في رفع دعوى قضائية ضدّ الآخرين وليس لهم إمكانية الوصول إلى المحاكم. ويكون الفساد مستوطن.[117]

والمصادر المستخدمة في حساب هذا المؤشر الفرعي هي نفسها المصادر التي سبقنا ذكرها في المؤشرات السابقة.

➢ تاسعا: الحرية، حرية الهروب من الفساد (التحرر من الفساد): هذا المؤشر الفرعي يقيس الفساد ويظهر المؤشر الخاص بمدركات الفساد (CPI) الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية. ويتم تصنيف المؤشر على سلم من 0 إلى 100، وذلك تزامنا مع المؤشرات الفرعية الأخرى للحرية الاقتصادية.

ونذكر كذلك أن مؤشر مدركات الفساد يقاس على سلم من 1 إلى 10، مع العلم أن الدرجة 10 هي النقطة القصوى التي يتحصل عليها البلد الأقل فسادا. أمّا فيما يخص مؤشر الفساد في هذا الدليل يمكن الحصول عليه بضرب المؤشر الأخير في 10، أمّا بالنسبة للبلدان التي لا يشملها مؤشر مدركات الفساد، فتستخدم بيانات ومصادر أخرى من أجل ذلك، خاصة البيانات الصادرة عن وزارة التجارة الأمريكية ووحدة المعلومات الاقتصادية.[118]

➢ عاشرا: الحرية، حرية العمل: هذا المؤشر الفرعي يكشف من خلال متغيرات كمية الإطار القانوني الذي يحبط سوق العمل والتنظيم السيء الذي يعرقل الأداء الجيد للسوق. ويتم معالجة ستة متغيرات التي لها نفس الوزن والترجيح، والنسبة بين الحد الأدنى للأجور ومتوسط القيمة المضافة لكل عامل:

[117] - The Heritage Foundation (2009) p.9.
[118] - Ibid, p9.

- معوقات التعاقد أو توظيف موظفين آخرين؛
- جمود الساعات؛
- صعوبة فصل الموظفين الزائدين فوق الحاجة؛
- الفترة القانونية للإشعار؛
- الالتزام بدفع مكافآت الخدمة؛

والبيانات المستخدمة بشكل رئيسي هي تلك التابعة للبنك الدولي، تقارير ممارسة أنشطة العمال. كما يبدو أن بناء هذا المؤشر الفرعي موجه بقوة ويضع بوضوح حرية العمل إلى جانب أرباب العمل وليس العمال.

ويتم تجميع المؤشرات الفرعية العشرة المدروسة فقط من خلال المتوسط الحسابي من أجل تشكيل مؤشر الحرية الاقتصادية والتغيرات النظامية في المنهجية لا تسمح بمقارنة تتميز بالموثوقية مع مرور الزمن. وكذلك، المصادر ليست متاحة لجميع البلدان، بالإضافة إلى عدم مثانة المقارنات المكانية بين البلدان.

إن مؤشر الحرية الاقتصادية يقيّم رؤية معينة للاقتصاد. وهي الرؤية التي تتجه نحو اللّبرالية الجديدة التي تعتبر تدخل الدولة هو العائق أمام التنمية، حيث إذا كانت هذه النظرة تجسد الحكامة الجديدة، فنتائج المؤشر على سبيل المثال تصنف النرويج في المركز 26، فرنسا في المركز 64، إيطاليا في المركز 76، كولومبيا في المركز 72 ومدغشقر في المركز 73...الخ. أما هونكونغ وسنغافورة فيحتلان المراتب الأولى. ومن هذه النتائج، يبدو أن " الحكامة الاقتصادية الرشيدة والحكم الراشد لا يؤديان بالضرورة إلى ذلك بشكل جيد معا[119].

3-7- مؤشرات البنك الدولي (المؤشرات العالمية لإدارة الحكامة) (les indicateurs de KKZ[120]):

نريد أن نتعامل بشكل مفصل مع المؤشرات التي وضعها البنك الدولي للتأكيد على أهميتها. وتعتبر من المؤشرات المركبة بامتياز، لأنها تقوم بتجميع عدد كبير من المؤشرات الأخرى. وأكثر من ذلك، هذه المؤشرات هي الأكثر استخداما في اقتصاديات التنمية، وتم الاعتراف بها لنتيجة وجود الصرامة في بنائها. وسوف نتطرق إلى مزيد من التفاصيل والمنهجية المستخدمة من طرف فريق البنك الدولي.

إلى جانب مؤشر (CPIA) الخاص بالبنك الدولي، وضع هذا الأخير منذ سنة 1996 مؤشرات مركبة أخرى مطورة من طرف "Kaufmann " وفريقه التابع للبنك الدولي. هذه المؤشرات (KKZ) تنشر كل عامين على عكس مؤشر (CPIA) الذي ينشر كل سنة.

[119] - The Heritage Foundation (2009) p.9.

[120]- مؤشرات (Kaufmann, Kray, Zoido).

تمّ وضع ستة مؤشرات مركبة تتعلق بستة جوانب مختلفة للحكامة ولتحقيق هدف معين. وتحديد مستوى المؤشرات التي تسمح برؤية أكثر وضوحا من بين العديد من المؤشرات الموجودة الناتجة عن أعمال متباينة، وكان طموح فريق معهد البنك الدولي التغلب على القيود المفروضة على التحقيقات الموجودة وخاصة فيما يتعلق بعدم مصداقية المؤشرات الموجودة من أجل المقارنات في المجال، بالإضافة إلى صعوبة التفسير، وبالتالي تفعيل هذه المؤشرات.[121]

➢ البناء: يستخدم فريق "Kaufmann " ستة مؤشرات مركبة تعكس ستة جوانب من الحكامة التي عرفها : " نحدد على نطاق واسع على أنها التقاليد والمؤسسات التي تمارس السلطة في البلد وهذا يشمل: 1- العملية التي يتم من خلالها اختيار الحكومات ومراقبتها واستبدالها. 2- قدرة الحكومة على وضع وتنفيذ سياسات سليمة. 3- احترام المواطنين ومؤسسات الدولة التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية. ونأخذ هنا، الأبعاد الثلاثة المذكورة في التعريف الذي ينطوي على ثلاثة أزواج من المؤشرات:[122]

(1)- عملية اختيار الحكومات وتقييمها واستبدالها.

- الصوت والمساءلة؛
- الاستقرار السياسي.

(2)- قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات فعالة مناسبة.

- فعالية الحكومة؛
- نوعية التنظيم (جودة التنظيم).

(3)- احترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية.

- سيادة القانون؛
- مكافحة الفساد.

إن فريق معهد البنك الدولي لا يجمع هذه المؤشرات في مؤشر مركب واحد، وهذا بسبب المنهجية المرتبطة بالتجميع. ولكن قبل كل شيء، ولتجنب خسارة كبيرة للمعلومات، تعتبر الحكامة في المقام الأول مفهوم متغير ومتلون. وفي المؤلف الخاص ب (OCDE) حول مؤشرات الحكامة الذي ذكرناه سابق، فإنه يوضح هذه الظاهرة من خلال الأمثلة حول الهند والصين: " تحتل الصين المرتبة في النصف العلوي من الجدول فيما يخص معيار "فعالية

[121] - Kaufmann, Daniel and Kraay, Aart and Mastruzzi, Massimo, The Worldwide Governance Indicators: Methodology and Analytical Issues (September 2010). World Bank Policy Research Working Paper No. 5430. Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=1682130, p2.

[122] - Ibid, p4.

الحكومة" وفي الربع السفلي فيما يخص معيار " الصوت والمساءلة"، في حين أن الهند تقع في وسط الجدول فيما يخص كلا المتغيرين، والنتيجة الاجمالية تخفي اختلافات مؤكدة بين البلدين بشكل محتمل".[123]

وتستمد هذه المؤشرات الستة من تجميع العديد من مؤشرات التصورات والإدراك وتغطي معظم البلدان. ومصادرها وفي جزء منها مؤشرات أخرى التي ناقشناها سابقا باسم دليل المخاطر القطرية، مؤشر مدركات الفساد، بيت الحرية. فتنوع المصادر بالإضافة إلى وجود عدد من البلدان التي تغطيها المؤشرات جعل من مؤشرات " Kaufmann " مؤشرات الحكامة الأكثر استخداما خاصة من جانب الجهات المالية المانحة.

المؤشرات الفرعية الستة المذكورة أعلاه هي نفس المؤشرات المركبة الناتجة عن مصادر مختلفة، وعندما ينشر البنك الدولي هذه المؤشرات لكل بلد، يتم ضم مؤشر (KKZ) لمجاله من الثقة حتى يتمكن من مقارنة البلدان ذات النتائج المتماثلة إلاّ في حالة إذا كانت فترات الثقة لا تتداخل.

ونحن هنا لا نتطرق بالتفصيل لعملية إعداد المؤشرات بطريقة شاملة. فالمنهجية المستخدمة معقدة لإنشاء مؤشرات kkz. فإننا نوجه القارئ إلى الرجوع إلى المذكرات التي وضعها هؤلاء المؤلفين تحت عنوان " تجميع مؤشرات الحكامة"، "مسالة الحكامة" وكذلك المؤلف الخاص ب منظمة التعاون والتنمية (OCDE) " مؤشرات الحكامة: الاستخدامات والتجاوزات".[124]

➢ المنهجية:

لبناء هذه المؤشرات المركبة يبدأ فريق "Kaufmann " من خلال مؤشرات التصور المتاحة على الجوانب المطلوبة للحكامة وتجميعها وتصنيفها حسب المصادر من خلال المتوسط الحسابي. والهدف هو تحقيق مؤشر فرعي واحد لكل مصدر. ويجب التأكيد على أن المؤشرات الفرعية الناتجة هي متاحة لعدد كافي من البلدان. وإذا كان هذا هو الحال، يتمّ تحديد هذا المؤشر الفرعي كممثل. وبعد ذلك يتم تجميع كافة المؤشرات الفرعية، وبالتالي يتم اختيارهم عن طريق المتوسط المرجح. وعامل الترجيح (الموازنة) المختار سوف يعتمد على درجة ارتباط المؤشرات الفرعية التي ترتبط مع بعضها البعض. كما أن كل مؤشر فرعي يظهر أنه يرتبط بقوة مع المؤشرات الفرعية الأخرى كلما كان مهم وله وزن كبير.[125]

3-8- مؤشر الخصائص المؤسساتية (la base de MENEFI des Profils Institutionnels):

لمدة عشرة سنوات، ولمعالجة القيود التي يواجهها فريق "Kaufmann" للبنك الدولي فيما يخص مؤشرات إدارة الحكامة، ظهر نهج جديد بديل لقياس الجودة المؤسساتية تستند على الاستطلاعات والتحقيقات المحققة بالمهام الاقتصادية أو عن طريق التمثيلات الخاصة بالوكالة الفرنسية للتنمية في الخارج. وقد تمّ إصدار أول نسخة من هذه

[123] - Christiane Arndt and Charles Oman, 2006, op. cite, p32.
[124] Ibid, p33.
[125] - Kaufmann, D. Kraay, A. Zoido Lobatón, Governance Matters, Policy Ressearch working Paper 2196.

القاعدة سنة 2001، وتمّ تحديدها سنة 2006، 2009، 2012. هذه القاعدة للبيانات الخاصة بالخصائص أو التشكيلات المؤسساتية [126](IPD)، تحترم أخذ المنافسة مع مؤشرات البنك الدولي من خلال استخدام منهجية جديدة والسماح بتقدير أكثر دقة للواقع المؤسساتي. هذه القاعدة هي الآن ثمار ونتيجة للتعاون بين الوكالة الفرنسية للتنمية ووزارة الاقتصاد، الصناعة والتوظيف ومركز الدراسات المستقبلية والمعلومات الدولية [127](CEPII) وجامعة ماسترنت، كما يتم تدعيم هذا النهج من طرف الاتحاد الأوروبي.

وفي سنة 2003، أدت مبادرة التشكيلات المؤسساتية إلى إنشاء قاعدة بيانات متخصصة، وقد اندمج هذا النهج في إطار الجهود الفرنسية والأوروبية للتنافس مع معهد البنك الدولي في هذا المجال. وفي سنة 2005، أراد الاتحاد الأوروبي أن يظهر النهج الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الانمائي على نهج البنك الدولي في مجال الحكامة. والاتصال الخاص بالحكامة في التوافق الأوروبي بشأن التنمية يمثل موقف الاتحاد الأوروبي باتباع نهج متكامل جديد للحكامة الذي يشمل البلدان المتلقية للمساعدات. وهذا ما ذكرته وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية والأوروبية:

" في جزء من استراتيجيتها الجديدة للحكامة والتي اعتمدت في سبتمبر 2006، طورت المفوضية الأوروبية "الخصائص المؤسساتية" المستوحاة من مؤشر إدارة الحكامة لفريق "Kaufmann "، ولكنها كمّلت هذا المؤشر وفقا لنهج تشاركي.... الخصائص المؤسساتية تأخذ بعين الاعتبار التطورات التي حدثت منذ نشأة هذه القاعدة وتشمل ثلاثة مجالات التي استغنت عنها مؤشرات فريق "Kaufmann ": الحكامة الاجتماعية، السياق الاقليمي والدولي (الدور في التكامل الاقليمي) ونوعية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي. كما أن الممثلين عن الوكالة، فإنهم ينحرفون عن تقييمات معهد البنك الدولي أحيانا. كذلك، قد لاحظت اللّجنة أساسا أن تصنيف "جيبوتي" هو حاد جدا، وعملية التشاور بين المفوضية الأوروبية والدول الأعضاء في إعداد الخصائص المؤسساتية للحكامة، والحوار مع السلطات المحلية، والإشارة إلى معايير الآلية الأفريقية لمراجعة النظراء ساعدت على غرس تدريجي لمحتوى محدد للموقف الأوروبي".

يبدو أن النهج المقترح يقترب أكثر إلى الحكامة الديمقراطية التي ينادي بها برنامج الأمم المتحدة الانمائي. إن التأكيد على المشاركة والمحلية على هذه النقطة يكشف عن المبادئ التي يدافع عنها برنامج الأمم المتحدة الانمائي منذ سنة 1997. ووفقا لوزارة الشؤون الخارجية والأوروبية الفرنسية، هذا التقارب مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي قد أدرك مع مشاركة فرنسا و منظمة [128](DIAL) في البرنامج: "تقييم، قياس ومراقبة الحكامة الديمقراطية" الذي بداه مركز الحكامة لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي في قمة " أوسلو".

إن الطبيعة المبتكرة لهذه القاعدة من البيانات تأتي أساسا من جمع المعلومات التي تكوّن هذه القاعدة والجودة المؤسساتية. هنا يتمّ تقريبها من خلال استبيان موجه إلى موظفي المهام الاقتصادية والوكالة الفرنسية للتنمية وليس

126 - Institutional Profiles Database (IPD), (2009).
127 - Centre d'Etudes Prospectives et d'Informations Internationales.
128 - DIAL : groupe de recherche en développement, institutions et mondialisation, www.dial.ird.org

من خلال منظور خبراء الحكامة. وكذلك يدخل ضمن الأشخاص الذين شملهم الاستطلاع الوكلاء المجندين محليا والمغتربين، كما تستعمل أيضا المسوحات السرية ومسوحات الخبراء.

➢ قاعدة البيانات:

على عكس مؤشرات فريق "كوفمان"، بناء قاعدة بيانات "الخصائص المؤسساتية" ينطلق بوجود تعريف دقيق للمؤسسات: هو التعريف الخاص ب " دوغلاس نورث" (1990). كما أنه لا يتم أي تصنيف لأن المؤلفين في هذا الجانب يدعون منهجا غير معياريا ولا إلزاميا.

في قاعدة البيانات "الخصائص المؤسساتية"، نحن لا نحكم مسبقا على وجود معايير مؤسساتية، وهذا ما قد يشكل مؤسسات جيدة أو سيئة. إن النهج المعتمد يفترض أنه لا يوجد نموذج مؤسساتي واحد أمثل الذي سيفرض أي مستوى من التنمية وأي تراث مؤسساتي للبلد وتحولاته التاريخية. والنماذج التي تميل الآن إلى الاقتصاديات المتقدمة لا ينبغي توقعها كما هي على الاقتصاديات التي يكون فيها التراث المؤسساتي ومستوى التنمية مختلفان جدا.[129] ومع التقرير الصادر سنة 2009، غطت هذه القاعدة نطاق جغرافي من 123 بلد، ويوفر خدمة مميزة في المؤشرات الفرعية المستخدمة في إعداد هذه القاعدة. في سنة 2012، 367 مؤشر تم تقديمه في القاعدة لتوضيح (09) جوانب من الحكامة وتطورات أخرى. ومؤشرات التدفق التي كانت موجودة في نسخة 2006 ثم حذفها وتم إجراء تغييرات أخرى وبعض المفاهيم المتكاملة باسم " انفتاح النظام الاجتماعي"، " مراقبة العنف"، " استخدام الريع". كما أنه قد تم تغيير شبكة التحليل، مما جعل المقارنات عبر الزمن محفوفة بالمخاطر. وكما أشار المحللون: " على مدى الاصدارات الأولية، أعطيت بوضوح لتحسين القاعدة بدلا من المقارنة مع مرور الزمن، ولكن على عكس مؤشرات KKZ، مجموع المؤشرات هي متاحة مما يسمح للباحثين بالتحليل الدقيق للحكامة.

الوظائف المؤسساتية التسعة المكتشفة هي كالتالي: 1- المؤسسات السياسية، 2- الأمن والنظام العام ومراقبة العنف، 3- أداء الادارات العمومية، 4- حرية أداء الأسواق، 5- التنسيق بين الجهات الفاعلة، الرؤية الاستراتيجية والابتكار، 6- حماية الصفقات والعقود، 7- تنظيم الأسواق والحوار الاجتماعي، 8- الانفتاح على الخارج، 9- التماسك والتنقل الاجتماعي.[130]

وتقسم إلى أربعة قطاعات مؤسساتية حسب التقسيم التالي:A- المؤسسات العامة والمجتمع المدني، B- سوق السلع والخدمات، C- سوق رؤوس الأموال، D- سوق العمل والعلاقات الاجتماعية. وهذا التوزيع أدى إلى المصفوفة التالية:

[129] - Institutional Profiles Database (IPD), (2009) p.9.
[130] - Institutional Profiles Database (IPD), (2009) p 13.

الجدول رقم (10): مجالات الاستقصاء لقاعدة الخصائص المؤسساتية Profils institutionnels

		القطاعات المؤسساتية			
		محيط مؤسساتي	الأسواق		
		A	B	C	D
		المؤسسات العامة والمجتمع المدني	سوق السلع والخدمات	سوق رؤوس الأموال	سوق العمل
01	المؤسسات السياسية	الحقوق السياسية والحريات العامة والعدالة الشرعية			الحرية، التعددية النقابية
02	الأمن، النظام العام والسيطرة على العنف	حماية الأشخاص والسلع، مراقبة العنف، المن الخارجي			
03	أداء الادارات العمومية	شفافية مراقبة الفساد، فعالية الإدارة، حرية العدالة، استقلالية المنتخبات	خلق المؤسسات، إدارة الموارد الطبيعية		
04	حرية أداء الأسواق		الخوصصة، التأميم، حرية الاستثمار	الخوصصة، التأميم، حرية الائتمان وسعر الفائدة	مرونة سوق العمل الرسمي
05	التنسيق بين الجهات الفاعلة، الرؤية الاستراتيجية والابتكار	قدرة التحكيم المستقل للدولة والتنسيق بين الجهات الفاعلة العامة والخاصة، الرؤية الاستراتيجية للسلطات، الابتكارات	المحيط التكنولوجي للشركات	الرأسمال الاستثماري	التكوين المهني
06	أمن الصفقات والعقود	حماية حقوق الملكية والعقود، العدالة التجارية، قانون الافلاس	المعلومات حول نوعية السلع، حول وضعية الشركات، الحماية العقارية، حقوق الملكية الفكرية	أنظمة الضمان، متطلبات الافصاح المعلوماتي	كماية قانون العمل
07	تنظيم السواق والحوار الاجتماعي		تنظيم المنافسة	تنظيم المنافسة، القواعد الاحترازية، الاشراف	الحوار الاجتماعي
08	الانفتاح على الخارج	حركة الأشخاص والمعلومات	الانفتاح التجاري	الانفتاح المالي	حركة وتنقل العمال
09	التماسك والتنقل الاجتماعي	العدالة الاجتماعية، المساواة في التعامل، التضامن		القرض المصغر	تجزئة سوق العمل، الحراك الاجتماعي

Source : institutional profils database (IPD, 209)

➢ المنهجية المستخدمة:[131]

كما شرحنا سابقا حول هذه القاعدة، هذا النهج المكيف يختلف عن نهج البنك الدولي. فقاعدة البيانات للخصائص المؤسساتية لا تستخدم مصادر خارجية، إنها بنيت على أساس استبيانات نقلت عن وزارة الاقتصاد والمالية والتي احيلت إلى البعثات الاقتصادية ومكاتب الوكالة الفرنسية للتنمية. ويتم تصنيف الأجوبة من 0 إلى 4 وفقا لنظام التصنيف التالي:

إما من 1 إلى 4 عندما يكون السؤال متعلق بتقييم ظاهرة (على سبيل المثال: مستوى الفساد). وإما من 0 إلى 4 عندما يكون السؤال متعلق بوجود جهاز (إذا لم يكن يوجد جهاز فالدرجة = الصفر)، والدرجة من 1 إلى 4 لتقييم جودة تنفيذ الجهاز (القانون) (إذا كان يوجد جهاز: الدرجة 1: نوعية ضعيفة لتطبيق الجهاز، والدرجة 4 تعني نوعية عالية من التطبيق للجهاز). على سبيل المثال، وجود وفعالية تنفيذ جهاز تنظيم المنافسة.

وأكثر من 400 سؤال قد وضعت بشكل جيد، والأجوبة التي تكشف عن تصورات هؤلاء الوكلاء من جانب الحكامة. وكدليل على نجاح هذه القاعدة منذ سنة 2008، بعض مؤشرات هذه القاعدة هي مؤشرات تدمج في بناء المؤشرات العالمية لإدارة الحكامة (WGI) التابعة للبنك الدولي. وكما هو موضح في مذكرة هذه القاعدة: " الوزن المتوسط للمؤشرات الخاصة بقاعدة البيانات " الخصائص المؤسساتية" في المؤشرات العالمية لإدارة الحكامة هو 7.2% من 33 مصدر مختلف التي تساهم في تشكيلهم.

4- الانتقادات الرئيسية لمؤشرات الحكامة:

وفقا لمعهد البنك الدولي، كان هناك ما يقارب 140 سلسلة متاحة التي تضم الآلاف من المؤشرات والتي يصعب من عملية الاختيار بين كل هذه المقاييس. من جهة، هذا الالتزام بوضع هذه المؤشرات يدل على أهمية هذه التقييمات والتصنيفات في العالم. ومن جهة أخرى، يظهر الاختلاف وعدم وجود توافق في الآراء بشأن تعريف "الحكامة". ومع ذلك، فإن اختيار مؤشر معين يجب أن يأخذ في الاعتبار عنصرين أساسيين. أولا، التمييز بين المؤشرات على أساس الادراك والمؤشرات الموضوعية. ثانيا، التمييز بين المؤشرات الفردية والمؤشرات الاجمالية.[132]

4-1- المؤشرات الذاتية والموضوعية:

إن انتشار مؤشرات الحكامة أدى إلى إنشاء أدلة لاستخدامها. هذه الأدلة تجعل التمييز بين مؤشرات الحكامة على أساس التصور كمؤشرات (KKZ) للبنك الدولي، والمؤشرات المبنية على أساس بيانات موضوعية كوجود مثلا تشريع أو قانون كتقرير ممارسة أنشطة الأعمال (Arndt et Oman, 2006). هذين المؤلفين أضافوا أنه من الخطأ

[131] - Institutional Profiles Database (IPD), (2009) p 14-15.
[132] - Razafindrakoto Mireille, Roubaud François, Les indicateurs de gouvernance : pertinence, usage et limites, IRD – DIAL, Les Journées de Tam Dao 2007, p 68.

الاعتقاد بأن المؤشرات على أساس الحقائق هي أكثر موضوعية من تلك القائمة على التصورات. فحتى اختيار " البيانات الموضوعية وتفسيرها فيما يتعلق بتأثيرها على الحكامة، يحمل الكثير من الخاصية الذاتية.[133]

فالمستثمرون الأجانب والمانحون الدوليون يميلون إلى تفضيل المؤشرات القائمة على التصور بدلا من تلك المبنية انطلاقا من بيانات موضوعية وذلك لسببين رئيسيين: الأول هو أن البيانات اللاّزمة لبناء المؤشرات يستند على حقائق ليست دائما متوفرة في البلدان النامية، والبيانات المتاحة تفتقر إلى المصداقية والموثوقية. والثاني والذي حدده كل من (Arndt et Olson, 2006)، هو أن البيانات المستخدمة في بناء المؤشرات الموضوعية تعكس فقط الجانب الرسمي، في حين أن الجانب غير الرسمي يمثل جزء مهم من واقع مؤسسات الحكامة في البلدان النامية.[134]

وحسب هذين الأخيرين (Ardndt et Olson, 2006): بدلا من اعتبار أن المؤشرات التي تستند على الوقائع والحقائق هي موضوعية أكثر بطبيعتها مقارنة بتلك القائمة على التصورات، يجب على المستخدمين فهم أن كلا من المؤشرات يمكن أن تكون مكملة.[135]

البيانات الموضوعية لديها ميزة لتكون بيانات دقيقة قابلة للقياس الكمي ومتوفرة غالبا في الوثائق الرسمية. إلاّ أن هذه البيانات الموضوعية تقدم خلل كبير وهو أنها تفتقر إلى مجال من المعلومات. ومن هذه الأسباب نجد أن المزيد من الدراسات تفضل حاليا بناء مؤشرات قائمة على الادراك والتصورات عندما يتعلق الأمر بتقييم مؤسسات الحكامة.[136]

بالنسبة للبيانات الذاتية، فمن الأفضل التحدث عن المؤشرات بدلا من المقاييس. هذه المؤشرات تستند على تصور المستجيبين وهم عادة الخبراء الذين يتم استشارتهم لمعرفة آرائهم حول ظاهرة معينة أو تعليقاتهم فيما يتعلق بأجوبة المواطنين. وجمع هذا النوع من المعلومات هو أكثر صعوبة من الحصول على بيانات موضوعية. وبناء الاستبيانات أو الدراسات الاستقصائية يتطلب الكثير من العمل لوضع سؤال صحيح مثلا. وبالمثل، ترجمة المفاهيم تشكل تحديا لتقليل مخاطر حدوث سوء تفاهم محتمل.[137]

في المقابل، فإن البيانات المستندة على التصورات هي أكثر ثراء بكثير في مجال المعلومات. فهي تتميز بخاصية الإلمام بجمع المعلومات التي لا توجد في البيانات الموضوعية التقليدية. وبالمثل بالنسبة للعديد من البلدان، فإن البيانات المتاحة لا تعكس تماما الواقع. والتقييم على أساس تصور خبير قد تكون أقرب إلى الممارسات الفعلية ما وراء البيانات التي يتم الحصول عليها من الوثائق الرسمية المحلية.

---

[133] - Christiane Arndt and Charles Oman, 2006, op. cite, p30.
[134] - Ibid, p31.
[135] - Ibid, p31.
[136] - Michaël Goujon, Un guide critique des indicateurs de politique de développement, fondation pour les études et recherches sur le développement international, Document de travail, Indicateurs de développement, Juillet, 2006.
[137] - Carole Charles, Viktoria Dijakovic, Micha Kaempfer & Maria Kozlova, Quelles utilisations pour les indicateurs de gouvernance? Note d'analyse IV : Quelles utilisations pour les indicateurs de gouvernance? Pp 148-149.

من بين المشاكل التي تصنعها عملية تقييم الحكامة التي تقوم على التصور هو قابلية البيانات للمقارنة. لأن التصور يعتمد على عوامل كثيرة منها العوامل الثقافية، السياقية (المضمون)، أو الخبير المكلف بالتقييم. وإن فهم بعض المفاهيم أو بعض البيانات تتغير من مضمون إلى آخر ومن شخص إلى آخر. ومع ذلك، ووفقا ل (Kaufmann, 2004): الانحراف المعياري لخطأ القياس هو واسع إلى حد كبير بالنسبة لمؤشرات مبنية على بيانات موضوعية مقارنة بمؤشرات الحكامة المبنية على أساس التصور.[138]

4-2- المؤشرات الفردية والمؤشرات المركبة (المجمعة):

فيما يتعلق بالمؤشرات الفردية والمؤشرات المركبة، قد أجريت دراسات أخرى مختلفة. يقال عن مؤشر فردي أو بسيط عندما يقيس قوة أو ظاهرة جد محددة، في حين أن المؤشرات المعمقة أو المركبة تمّ بناؤها من خلال العديد من المقاييس.

المؤشرات الفردية لديها التمييز بأن تكون أكثر بساطة في التنفيذ. فهي تقيس الظواهر المعقدة والتي تؤدّي إلى موضوع الاجماع النظري بين الباحثين. ومع ذلك، وفي إطار تقييم مؤسسات الحكامة، فإنها لا يمكن أن تحدد أو تصف أحد جوانب هذا المفهوم. ومستوى مكافحة الفساد على سبيل المثال، لا يمكن له تحديد خصائص الأنظمة الانتخابية أو حقوق الانسان من خلال المؤشرات الفردية. وتقريبا، كل المؤشرات التي درسناها أعلاه هي مؤشرات مركبة. ووفقا للأمم المتحدة (ONU, 2007): المؤشرات المركبة لديها ثلاث مزايا رئيسية مقارنة بالمؤشرات الفردية. أولا، مع المؤشرات المركبة، يمكن تغطية عدد كبير جدا من البلدان. وبالإضافة إلى ذلك، فإنها توفر مقاييس أكثر تحديد للحكامة مقارنة بالمقاييس المحصل عليها من خلال المؤشرات الفردية. وهي تتوفر على معلومات أكثر مقارنة بالمؤشرات الفردية. وأخيرا، إنها تسمح باختبار الفرضيات مع مراعاة للاختلافات بين البلدان.[139]

من ناحية أخرى، المؤشرات المركبة قد تحتوي على الجوانب المختلفة للحكامة وغير المتوافقة مع بعضها البعض (Manning et al, 2006).[140]

بشكل عام، يجب أن نضع في الاعتبار أن كل هذه المؤشرات هي تصنيفات محققة من خلال مصادر أقل أو أكثر استقرار وليست دائما ذو مصداقية.

وبخلاصة، هناك نوعان من مؤشرات الحكامة، المؤشرات الفردية أو البسيطة التي تقيس حجم المحدد والمؤشرات المركبة أو الكلية الناتجة عن تجميع عدة مؤشرات بسيطة تستند على نموذج نظري (Manning et al, 2006).[141] وكل مؤشر من هذه المؤشرات يمكن أن ينشأ إمّا على أساس تصور للخبراء أو على أساس القيم الموضوعية.

---

[138] - Kaufmann, Daniel, Aart Kraay and Massimo Mastruzzi, 2004, Governance Matters III: Governance Indicators for 1996, 1998, 2000, and 2002, World Bank Economic Review. 18:253-287.

[139] - ONU, Programme des Nations Unies pour le développement, 2007, Indicateurs de gouvernance : Guide de l'utilisateur, 2ème édition, 2007.

[140] - Manning N., Kraan D-J. et Malinska J, 2006, How and Why Should Government Activity Be Measured in Government at a Glance?, OECD GOV Technical Paper 1, GOV/PGC(2006)10/ANN1, OECD, Paris, p61.

4-3- كيفية اختيار مؤشر لقياس الحكامة:

كل المؤشرات سواء تستند على التصورات أو على البيانات الموضوعية، سواء كانت فردية أو مركبة ولتكون مفيدة ومثمرة، يجب أن تكون لها بعض الخصائص والصفات المعينة. فبالنسبة لمنظمة التعاون والتنمية (OCDE, 2006): نوعية البيانات ليست لها علاقة بدقّتها، فهي يجب أن تأخذ في الاعتبار العديد من المميزات التي تجعلها مفيدة ومميزة جدا لمستخدميها. وتتلخص هذه المميزات من طرف منظمة التعاون والتنمية على النحو التالي:[142]

- الأهمية (الملاءمة): هذا عندما تكون البيانات تلبي احتياجات المستخدم بطريقة نوعية.
- الدقة (الضبط): هي الدرجة التي من خلالها تقيس البيانات الظواهر المفترضة للتقدير بشكل صحيح.
- المصداقية: هي مستوى الثقة لدى مستخدمي البيانات في هذه المؤشرات بالنظر للطريقة التي تمّ فيها جمع المعلومات. فمستوى المصداقية يزيد عندما لا يكون هناك أي ضغط أو تأثير في إعداد هذه المقاييس. ووفقا للأمم المتحدة (ONU, 2007)، المؤسسات المسؤولة عن جمع البيانات تلعب دورا هاما في مصداقية البيانات.[143]
- السرعة والالتزام بالمواعيد: تشير هذه الميزة إلى المدة التي تفرق الوقت (بين جمع المعلومة وبين عرضها وإتاحتها للاستغلال من طرف مختلف المستخدمين المحتملين). هذه الميزة تشير أيضا إلى عدد المرات التي سيتم فيها إنتاج هذه البيانات ومع اتاحتها للاستغلال.
- سهولة التفسير: تتعلق هذه الميزة بدرجة السهولة حيث يمكن للمستخدم استغلال وتفسير المعلومات. وهذا يعتمد إلى حد كبير على نوعية تعريف المفاهيم المقاسة مع فهمها أيضا حسب البلد.
- الاتساق: تتعلق هذه الميزة باتساق البيانات فيما بينها وبين البلدان وعلى مرّ الزمن.
- إمكانية الوصول: هذه الميزة تشير إلى سهولة (أولا) الحصول على المعلومات والبيانات. ثانيا، وكالات التصنيف وخاصة تلك التي تصنف البلدان، فهي منتقدة وتتلقى حالات الطعن على نحو متزايد على الرغم من أن العديد من المنظمات تحاول تغطية الحد الأقصى للمجالات المؤسساتية وجعل هذه المقاييس متاحة للمواطنين، بحيث يكون لكل مستخدم وفقا لأهدافه يمكن بناء المؤشرات الخاصة به.

هذه المنظمات المعنية بالإحصاء للبيانات المؤسساتية هي أيضا تتميز بالشفافية بشكل متزايد سواء فيما يخص وسائل جمع المعلومات أو المصادر المستخدمة أو أساليبها في القياس.

---

141 - Ibid, p62.
142 - Christiane Arndt and Charles Oman, 2006, op. cite, p34.
143 - - ONU, Programme des Nations Unies pour le développement, 2007, op, cite, p5.

حسب (Ardnt et Oman, 2010):" إن قياس الحكامة يبقى يمثل مشكلة، وعدم وجود نظرية ذو مصداقية كافية لتوضيح علاقات السبب والنتيجة بين الصفات المحددة للحكامة في بلد وعملية التنمية في هذا البلد (...) يفسر جزئيا استخدام وعلى نطاق واسع المؤشرات المركبة على أساس التصورات. النوعية الرئيسية لهذه المؤشرات تكمن في قدرتها على التخفيض إلى عدد، حسب البلد وحسب السنة، الحقائق المعقدة، وغالبا ما تشمل الحكامة في العديد من البلدان".[144]

خاتمة:

كان هدفنا في هذا الفصل هو إظهار بعض العلاقات النظرية بين مؤسسات الحكم الراشد والتنمية الاقتصادية أو دوره في التنمية. وقد أشرنا أولا أنه في إطار تحليل ديناميكيات النمو، ركزت النظريات التقليدية على العوامل الأساسية للإنتاج (الرأسمال، العمل والتقدم التكنولوجي). وكذلك، في نماذج نظريات النمو النيوكلاسيكي وخاصة نموذج "سولو 1956)، لم يكن للعوامل السياسية والمؤسساتية أي دور جوهري في عملية النمو ولم تشملها. ومع التطورات الأخيرة في نظريات النمو الداخلي، ظهر بعض الاهتمام بالعوامل المؤسساتية ولاسيما مع الاعتراف بدور الدولة. ثم أشرنا إلى دور الحكم الراشد في التنمية الاقتصادية من خلال توضيح مختلف الحجج النظرية، وفي المقابل، انتقدنا هذه الفرضية بالإشارة إلى امكانية تحقيق النمو الاقتصادي من دون حكم راشد. وفي الأخير، قدمنا باختصار أهم المؤشرات والوكالات التي تقيس جودة المؤسسات والحكامة مستخلصين أهم الانتقادات الموجه إليهم.

وبعدما تطرقنا إلى كل ما يتعلق بقياس جودة مؤسسات الحكامة والتنمية من الجانب المؤسساتي، سندرس في الفصل الموالي مختلف الدراسات التجريبية التي تعالج العلاقة بين هذه المؤسسات والتنمية الاقتصادية بالتركيز على أهم العوامل المؤسساتية.

[144] - Traduction de Charles P. Oman & Christiane Arndt, 2010, Measuring Governance, OECD Development Centre Policy Briefs 39, OECD Publishing, p17.

الفصل الرابع:

العلاقة بين الحكم الراشد والنمو الاقتصادي: دراسات تجريبية

مقدمة:

إن الفرضيات التي نتجت عن حالات الفشل لنماذج النمو الخارجي في تفسير النمو المستقر عند التوازن، أظهرت نماذج جديدة للنمو تحدد الظروف الأساسية لضمان نمو طويل المدى، والتي سميت بنماذج النمو الداخلي. هذه النظرية الجديدة للنمو الداخلي تم تطويرها من طرف العديد من الاقتصاديين على غرار [(Lucas, 1988 ; Romer, 1986 ; McKinnon et Shaw, 1973, Barro, 1990, Roubini et Sala-I-Martin, 1995..ect)]. هذه الأعمال استغلت بقوة البيانات الناتجة عن المجال الاقتصادي لمحاولة تبرير الفجوات التنموية بين البلدان. إلاّ أن حدود التقديرات المنجزة اقترحت عدم اكتمال النماذج التي تقتصر على المؤشرات الاقتصادية لتفسير سلوكيات النمو. ، ودراسة ل (North et Thomas, 1973) أظهرت كيف أن عملية الانطلاق في انجلترا التي أدت إلى جعلها البلد الأكثر غنى في العالم كانت [*نتيجة تنمية مؤسساتية ماضية، نتيجة تطور نظامها السياسي، وقرارات تهتم بحقوق الملكية، والفردانية التي كانت أيضا كمركبة للتقاليد والتاريخ البريطاني*] (Myrhman-Weingast, 1994).[1]

من الجانب النظري، الاقتصاد المؤسساتي الجديد وضّح أن المؤسسات الفعالة يمكن أن تحدث الاختلافات من حيث نجاح الاصلاحات في السوق، كما أكد كذلك أن المؤسسات تشكل عوامل محددة للنمو الاقتصادي في المدى الطويل. وقد عرّف (North, 1990) المؤسسات على أنها "قواعد اللعبة" التي تشكل التفاعلات الانسانية في المجتمع. فالمؤسسات لها دور جد مهم في المجتمع، لأنها تحدد البنية الأساسية للتبادلات الانسانية، سواء كانت سياسية، اجتماعية أو اقتصادية.

هذا الانعكاس حرّض الاقتصاديين على التحول نحو المتغيرات المؤسساتية في محاولة لإيجاد تبرير للفجوات في الانتاج بين البلدان غير المفسرة من خلال البيانات الاقتصادية فقط. وقد أبرزت إذن العديد من العوامل السياسية والمؤسساتية: الديمقراطية عند (Barro, 1996)، احترام حقوق الملكية عند (Clague, Keefer et Olson, 1996)، عدم الاستقرار السياسي عند (Alesina et Perotti, 1994). وقد دعّم (Rodrik, 1999) الفكرة حيث أن الحكم الراشد سيكون شرط ضروري لتحقيق النجاح في اقتصاديات السوق.

ولهذا، سيكون هدفنا في هذا الفصل هو دراسة هذه العلاقة من خلال التطرق إلى المراجعة التجريبية في هذا الجانب.

1- المراجعة الأدبية:

إن دور الجودة المؤسساتية في الأداءات الاقتصادية لمختلف البلدان تمّ معالجتها من طرف العديد من الاقتصاديين والمنظمات الدولية. وعملية اثبات العلاقة بين الجودة المؤسساتية والأداء الاقتصادي أقيمت في كثير من الحالات على أساس الخبرة التاريخية أو من خلال خلق مؤشرات اقتصادية مرتبطة إيجابيا بمؤشرات أو متغيرات مؤسساتية. كذلك، الدولة التي لديها نظام قانوني وحقوق ملكية فعالة هي الدولة التي تخلق بيئة جد مواتية لتحقيق تراكم

[1] - Traduction de Myhrman J., Weingast B, 1994, Douglass C. North: le changement institutionnel au cœur de la croissance économique, Problèmes économiques, n°2395 (article initialement paru dans The Scandinavian Journal of Economics, vol.96, n°2), pp.9.

الرأسمال والنمو. في حين أن المؤسسات الضعيفة تخلق سوق لأنشطة غير انتاجية كالبحث عن الريع أو مصاحبة الفساد وتولد تكاليف عالية للصفقات، وبالتالي عدم الفعالية الاقتصادية والشلل الاقتصادي. كما أن المؤسسات تؤثر بطريقة مباشرة على مستوى الاستثمار، وبالتالي على النمو. فتأثيرات الجودة المؤسساتية على الأداءات الاقتصادية في المدى الطويل تنتشر من خلال ضغوطات تكاليف الصفقات، تخفيف المخاطر وتشتت الجمود والصلابة التي تغير وتشوه الأسواق (Chtourou, 2004).[2] و قد أكد (North, 1995): [*إذا كان النمو الاقتصادي يكون ممكن في المدى القصير مع الأنظمة الديكتاتورية، النمو الاقتصادي في المدى الطويل يفرض دولة قانون حماية الحريات المدنية والسياسية*].[3]

لقد أكّد "نورث" أن الزيادة في النشاط الاقتصادي تكون مصحوبة بأفضل المؤسسات. هذه الفرضية هي مؤكدة من خلال الملاحظات التجريبية ل (Clague et al, 1996) الذين استخدموا الناتج المحلي الاجمالي (PIB) كمتغير وكيل لمستوى التنمية الاقتصادية. وقد اعتبروا كذلك المؤسسات القائمة في البلد تتحسن مع أقدميتها الاستقلالية، لأن عامل الوقت يساهم في تعزيز المؤسسات.[4]

(North et Davis, 1971)، وضحوا أن النمو الاقتصادي الأمريكي نتج ليس فقط عن العوامل النيوكلاسيكية على غرار تراكم عوامل الانتاج، ولكن أيضا نتيجة عملية تكاملية لتطور المؤسسات. ووضحوا أيضا أن المكاسب المحصل عليها نتيجة التبادل لم تتم نتيجة تعديل في بعض هذه المعطيات فقط، ولكن أيضا نتيجة تغيير آخر لهذه القواعد من اللعبة التي هي المؤسسات. وقد اقترحوا في المثال الأول، عملية بناء القنوات في الولايات المتحدة في القرن 19م. فعملية بناء القنوات قد أحدثت ثورة في النقل في الولايات المتحدة، مع تخفيضات في تكاليف النقل التي سرّعت من عمليات التبادل والتخصص. ولكن بناء هذه الأشياء التي لها قيمة، أظهرت استثمارات كبيرة ومعتبرة ومحفوفة بالمخاطر. كذلك، العديد من البلدان بدأت التركيز لخلق هيئات عامة لتحقيق أي استثمارات نيابة عن إداراتها. ومع عملية بناء القنوات، نرصد كذلك الدور الأول للمؤسسات في عملية التنمية الأمريكية. كما تم إضافة تطور أسواق الرأسمال، التشريع على الشركات المجهولة من طرف المؤلفين.[5]

من جهة أخرى، فشل نماذج النمو الخارجي في تفسير النمو المستقر عند التوازن، أظهرت نماذج جديدة للنمو تحدد الظروف الأساسية لضمان نمو طويل المدى، والتي سميت بنماذج النمو الداخلي التي استغلت بقوة بيانات المجال الاقتصادي لمحاولة تبرير الفجوات التنموية بين البلدان. إلاّ أن حدود التقديرات المنجزة اقترحت عدم اكتمال النماذج التي تقتصر على المؤشرات الاقتصادية لتفسير سلوكيات النمو. من أجل ذلك، (North et Thomas,

[2] - Abdelkarim Yahyaoui et Atef Rahmani, Développement financier et croissance économique : Rôle de la qualité des institutions, PANOECONOMICUS, 2009, 3, pp. 33-335.
[3] - Traduction de North D.C. 1995, Five propositions about institutional change , in Knight J., Sened I., Explaining Social Institutions, Michigan: University of Michigan Press, p25.
[4] - Clague, C.; Keefer, P.; et Knack, S, 1996, Property and Contract Rights in Autocracies and Democracies, Journal of Economic Growth 1 (2):pp 243-76.
[5] - Alan L Olmstead et Victor P Goldberg, Institutional Change and American Economic Growth: A critique of Davis and North, Explorations in Economic History, Volume 12, Issue 2, April 1975, Pages 193-210

(1973، أظهروا كيف أن عملية الانطلاق في انجلترا التي أدت إلى جعلها البلد الأكثر غنى في العالم كانت[*نتيجة تنمية مؤسساتية ماضية، نتيجة تطور نظامها السياسي، وقرارات تهتم بحقوق الملكية، والفردانية التي كانت أيضا كمركبة للتقاليد والتاريخ البريطاني*] (Myrhman-Weingast, 1994).[6]

وفي دراسة تم توضيح أن الاختلافات الملحوظة في كثافة رأس المال المادي وكذلك في مستوى التعليم المحقق يفسران جزء صغير من الاختلافات الموجودة في تراكم الرأسمال، مستوى التعليم المحقق والانتاجية، التي تفسر التباين في مستوى الدخل والتنمية للبلدان(Hall et Jones, 1999).[7]

وحسب صندوق النقد الدولي[8]، ونظرا لتنقل رؤوس الأموال الدولية، التقديرات على الحقائق المؤسساتية والطريقة التي ينظر إليها يمكن أن تلعبا دور كبير في قدرة البلد على اجتذاب و الحفاظ على تدفقات الاستثمارات. وقد توصلت دراسة صندوق النقد الدولي إلى الخلاصة التالية: [*الدخل الفردي يمكن أن يزيد ب 80% في المتوسط (أي من حوال800$ ي إلى 1400$ سنويا) في جنوب الصحراء الأفريقية إذا ما تحسنت مؤسساتها القائمة وتصل إلى نفس مستوى المؤسسات القائمة في البلدان النامية من آسيا. وهذه البلدان الآسيوية يمكن باختصار مضاعفة مداخيلها إذا ما تعززت مؤسساتها إلى المستوى المتوسط من العينة*].[9] ووضحت الدراسة كذلك أن المؤسسات تمارس تأثير قوي ومعنوي على نمو الناتج المحلي الاجمالي للفرد الواحد. والنمو السنوي لهذا المؤشر سيزيد ب 1.7 نقطة إذا ما بلغت الجودة المؤسساتية متوسط العينة.[10] وبناء على نموذج اقتصاد قياسي، توصّل خبراء صندوق النقد الدولي إلى العديد من الخلاصات المهمة للبلدان النامية. أولا، توجد علاقة قوية بين جودة المؤسسات ومستوى الدخل الوطني للفرد. وبعبارة أخرى، الأداء الاقتصادي للبلدان الفقيرة يمكن أن يكون أعلى إذا كانت لديها مؤسسات أفضل. ثانيا، صندوق النقد الدولي قدّر أن المؤسسات تمارس تأثير كبير على النمو الاقتصادي في المستقبل، حيث أنها تعزز استمرارية الممارسات الجيدة من جانب السياسة الاقتصادية. وفي الأخير، المؤسسات ذات الجودة الجيدة تسمح بتخفيض تقلبات النمو وتسهل إذن تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للبلد المعني. من جانب المؤسسات، يشار إلى المنظمات، إلى الإجراءات وإلى الإطار التنظيمي هي التي توجه النشاط الاقتصادي في البلد المعني.[11]

من الجانب التجريبي، نجد أدبيات واسعة تجريبية (الملحق رقم 01) تشير إلى أهمية جودة المؤسسات كعامل محدد للنمو الاقتصادي والتنمية. هذه الأدبيات تتجلى تحت شكل دراسات مقطعية مستعرضة (en coupe transversale) للنمو من خلال البلدان التي تسعى إلى إقامة علاقة إيجابية بين جودة المؤسسات والنمو.[12]

---

[6] - Myhrman J., Weingast B, 1994, op. cite, p10.
[7] - Hall et Jones, 1999, op. cite.
[8] - le rapport de FMI, World Economic Outlook, 2003.
[9] -Rapport de FMI, 2003, Growth and Institutions, Chapter III in World EconomicOutlook. Washington, D.C.: International Monetary Fund. P106.
[10] - Ibid, p107.
[11] - Rapport de FMI, 2003, Growth and Institutions, op. cite, pp 107-108.
[12] - Hali Edison, Qualité des institutions et résultats économiques : Un lien vraiment étroit?, Finances & Développement Juin 2003, p35.

على أساس نموذج نظري، (Tebaldi et Elmslie, 2008) وضحوا التأثير الإيجابي للمؤسسات على الابتكار، وعلى معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي للفرد الواحد. فالأعمال تعرض أدلة على وجود تأثير للنمو من خلال الابتكار، أي المؤسسات لها تأثير إيجابي على الدخل لأن الجودة المؤسساتية تؤثر على الابتكار التي هي محرك النمو الاقتصادي.[13]

(Kormendi et Meguire, 1985) ، (Scully, 1988)، (Grier et Tullock, 1989)، (Barro, 1996)، (Helliwell, 1994)، (Isham, Kaufmann et Pritchett, 1997) وضحوا كلهم وجود علاقة إيجابية بين مؤشر الحريات المدنية كمقياس للإطار المؤسساتي، والنمو الاقتصادي بالنسبة لمعظم البلدان المأخوذة في عيناتهم الدراسية.[14]

(Acemoglu, Johnson et Robinson, 2004) وضّحوا أن تباين النمو بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة يحدث في جزء كبير منه نتيجة ضمان حقوق الملكية في هذه البلدان.[15] (Rodrik, Subramanian et Trebbi, 2002) وفي دراستهم، أكدوا الفكرة حيث أن ضمان حقوق الملكية تزيد من سرعة النمو.[16]

(Barro, 1991 ; Londregan et Poole, 1992) أظهروا أن عدم الاستقرار و حالات العنف السياسية تولد ضعف النمو.[17] (Alesina et Perotti, 1996 ; Svensson, 1998) أثبتوا على وجود أثر سلبي لعدم الاستقرار السياسي على الاستثمار.[18] ونجد كذلك دراسات (Kaufmann, Kraay et Mastruzzi, 2004) الذين شغّلوا مؤشر القواعد والقوانين لتوضيح أن الحكم الراشد يمارس تأثير إيجابي على النمو. ووجدوا ارتباط ايجابي قوي ما بين المؤشر ومستوى الدخل.[19] كذلك، (Anderson et Marcouiller, 2002 ; Dollar et Kraay, 2002) تمسكوا بأساس أن المؤسسات السيئة تزيد من تكلفة مخاطر التجارة الخارجية من خلال التأكيد على وجود علاقة إيجابية بين جودة المؤسسات والتجارة العالمية. كما أن (Sekkat et Méon, 2004) وضحوا بطريقة مماثلة أن الجودة العالية للمؤسسات (خصوصا محاربة الفساد، فعالية الحكومة ودولة القانون) تعزز صادرات المنتوجات المصنعة والاستثمار الأجنبي المباشر.[20]

---

[13] - Tebaldi, E. & Elmslie, B, 2008, Institutions, innovation and economic growth. Journal of Economic Development, 33(2): 1-27.

[14] - Isham, Jonathan; Daniel Kaufmann and Lant Pritchett ,1997), Civil Liberties, Democracy, and the Performance of Government Projects, World Bank Economic Review 11(2): 219-42.

[15] - Acemoglu, D., Johnson, S. & Robinson, J. (2004). Institutions as the Fundamental Cause of Long-Run Growth. In NBER Working Paper,10481. Retrieved November 30, 2013 from http://www.nber.org/papers/w10481

[16] - Rodrik, D., Subramanian, A. and Trebbi, F., 2002, 'Institutions Rule: The Primacy of Institutions over Geography and Integration in Economic Development', CID Working Paper No. 97, Center for International Development, Harvard University, Cambridge, MA.

[17] - Londregan, John B. and Keith T. Poole. 1992, The Seizure of Executive Power and Economic Growth: Some Additional Evidence, In Alex Cukierman, Zvi Hercowitz and Leonardo Leiderman, eds., Political Economy, Growth and Business Cycles. Cambridge, Mass.: MIT Press.

[18] - Svensson J, 1998, Investment, property rights and political instability : theory and evidence, European Economic Review, vol 42, pp. 1317-1341.

[19] - Kaufmann, Daniel, Aart Kraay and Massimo Mastruzzi, 2004, Governance Matters III: Governance Indicators for 1996, 1998, 2000, and 2002, World Bank Economic Review.

[20] - Méon, P.-G. and K. Sekkat, 2004, Does the quality of institutions limit the MENA's integration in the world economy?, World Economy, vol. 27 n°9, p.1475-1498.

وحسب (Duchéne et Zouari, 2006)، الجودة المؤسساتية لها تأثير معنوي وإيجابي على الاستقرار المالي.[21] (Mauro, 1995) اختبر كذلك ثلاثة مؤشرات مبنية من طرف منظمة الأعمال الدولية (Business international (BI: مؤشر الفساد، مؤشر النوعية البيروقراطية ومؤشر الاستقرار السياسي. ووجد أن المؤشرات الثلاثة مرتبطة ارتباطا كبيرا وإيجابيا بالنمو وبالاستثمار.[22] (Knack et Keefer, 1995) استخدموا نوعين من المؤشرات تمّ جمعهم من (دليل المخاطر القطرية الدولية ICRG، و إدراك مخاطر بيئة الأعمال BERI).[23] فقد ركّبوا مؤشرين لقياس حماية العقود وواحد لحماية حقوق الملكية، ووجدوا أثر إيجابي متوقع لهذه المؤشرات على النمو.[24] وفي دراسة أخرى ل (Easterly et Levine, 2002) استخدموا المؤشر الكلي للحكامة الخاص ب (Kaufmann, Kraay, Zoido-Lobation, 2002) لتوضيح أن الحكامة تؤثر إيجابيا ومعنويا على النمو.[25]

قد نرى إذن أن الأدب التجريبي سواء من خلال المؤشرات القوية للحكامة أو المؤشرات العالمية، تبين على أن جودة المؤسسات لها تأثير قوي على مستويات المداخيل. هذه الدراسات تؤكد على وجود ارتباط قوي وايجابي بين جودة المؤسسات والأداءات الاقتصادية.

وفي حقيقة الأمر، ووفقا للدراسات الحديثة المؤلفة من طرف الاقتصاديين ك (Daron Acemoglu, Simon Johnson et James Robinson ; Dani Rodrik, Arvind Subramanian et Francesco Trebbi ; William Easterly et Ross Levine)، مستوى التنمية الاقتصادية للبلد يتم تفسيره تقريبا بالكامل من خلال مؤسسات هذا البلد؛ وعوامل أخرى يمكن أن يكون لها أثر يذكر أو لا وهي الموارد، الجغرافيا الطبيعية، السياسة الاقتصادية، السياسة الجغرافية ومجالات أخرى للبنية الاجتماعية الداخلية على غرار الأدوار المسندة إلى كل من الجنسين وعدم المساواة بين المجموعات العرقية.

وفي مقال خاص ب (Jutting, 2003) يشير إلى العلاقة بين المؤسسات والتنمية الاقتصادية، قد وضح من خلال الشكل رقم (06) الرابط بين المؤسسات والنمو الاقتصادي وبين مجاميع اقتصادية أخرى على غرار الاستثمار، التكامل/التجارة، عدم الاستقرار السياسي، تنظيم الصراعات ومخزون الرأسمال الاجتماعي. المؤسسات لها تأثيرات مباشرة على المداخيل والنمو الاقتصادي من خلال حماية الصفقات، حقوق الملكية واصلاح مناخ الأعمال. كذلك، المؤسسات لها تأثيرات غير مباشرة على النمو من خلال المجاميع المذكورة أعلاه.[26]

[21] - Duchene, G. & Zouari, S, 2006, L'impact de la qualité des institutions sur les crises de change. http://www.aed.auf.org/IMG/pdf/Zouari_Duchene.pdf
[22] - Mauro, P, 1995, Corruption and growth, Quarterly Journal of Economics 110 (3): 681- 712.
[23] - International Country Risk Guide (ICRG) et Business Environment Risk Intelligence (BERI).
[24] - Knack, S., et Keefer, P, 1995, nstitutions and Economic Performance: Cross Country Tests Using Alternative Institutional Measures, Economics and Politics 7 (3): 207-27.
[25] - Easterly, W., et Levine, R, 2002,It's Not Factor Accumulation: Stylized Facts and Growth Models, World Bank Economic Review 15 (2): 177–219.
[26] - Jütting, J. 2003. institutions and Development:a critical review, op. cite , pp 18-19.

الشكل رقم (06): العلاقة بين المؤسسات، الدخل والنمو الاقتصادي

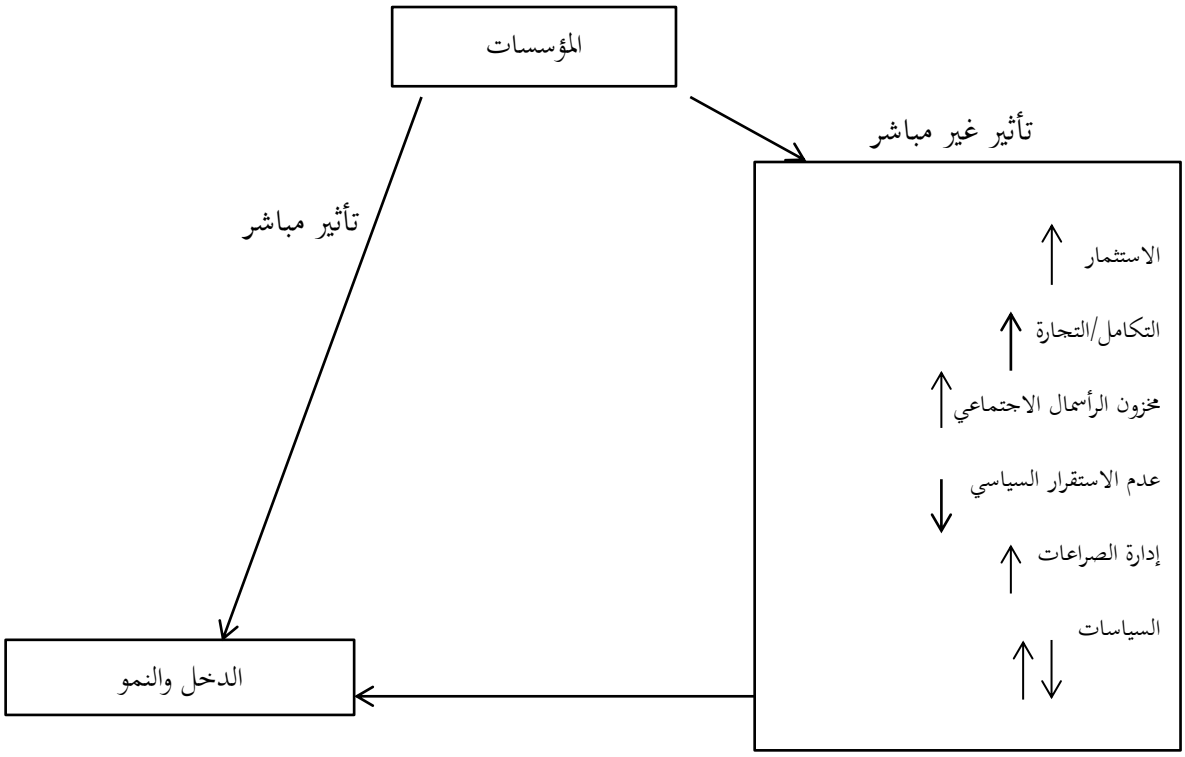

Source : Traduction de Jütting, J. 2003. institutions and Development:a critical review. oecD Development centreworking Paper 210, p20.

وبعد هذه المجموعة من التحليلات، النمو الاقتصادي يظهر كنتيجة لانتشار المؤسسات القادرة على احترام وتنفيذ حقوق الملكية والعقود. هذه المؤسسات هي نفسها ناتجة عن القوى الممارسة من طرف مختلف المشاركين في النظام السياسي. كذلك، المؤسسات السياسية تحدد العملية، والمؤسسات الاقتصادية هي الناتج. والمؤسسات الاقتصادية الفعالة لا تأتي كهبة من السماء، ولا تُستمد بالضرورة من المصالح الذاتية العقلانية. فعلى العكس من ذلك، فهي يجب أن تُخلق بأسلوب واعي وجماعي. والمعنى المحدد مسبقا للجودة المؤسساتية يدعو إلى اشكالية مركزية دائما وهي: كيف يمكن تفسير امتلاك بعض البلدان مؤسسات جيدة وأخرى لا؟ فالدولة هي جهاز لتحقيق مهمة التحديد والعمل على احترام جزء كبير من حقوق الملكية والحقوق التعاقدية. فالدولة إذن لها تأثير حاسم على جودة المؤسسات.

إنّ تفسير هذه النتائج يجب أن يتم بأخذ جميع الاحتياطات، لأن تحديد أثر المؤسسات يصطدم بمشكلتين كبيرتين. فمؤشرات الجودة المؤسساتية تقترح قياس حالات عدم اليقين المرتبطة بالبيئة المؤسساتية. ولكن مؤشر من هذا النوع يصعب بناؤه وذلك لسببين على الأقل:[27]

[27] - Jütting, J, 2003, op. cite, p21.

- هذا الحساب يحتاج لتعيين الأوزان الموضوعية لمختلف مكونات البيئة المؤسساتية. أو الطريقة التي تجتمع وتتفاعل التعيينات المؤسساتية لا يتم تأسيسها بوضوح، وبالتالي تكون عملية الترجيح (الأوزان) تبدو عملية صعبة وذاتية لا محالة.

- من جهة أخرى، معظم خصائص المجتمعات لها تأثير على جودة المؤسسات، ويمكن ملاحظتها أنها تتغير من بلد إلى آخر، وهذا ما يخلق بالضرورة انحياز في قياسات جودة المؤسسات المدروسة.

وما وراء هتين المشكلتين، تقيّم مؤشرات الجودة المؤسساتية تصوّرات المختصين والمستثمرين، وليس الجوانب الرسمية والوضعية المؤسساتية. الشيء المهم هو الشعور بالأمن للمستثمرين، بغض النظر عن كيفية الوصول إلى هذا الأمن. فالأنظمة الاستبدادية والديكتاتورية هي قادرة إذن على امتلاك مؤشر جيد للجودة المؤسساتية، وحتى إذا لم تكن تتميز بدولة القانون. كذلك، توجد بعض الدول التي تمارس مظهر من مظاهر حقوق الملكية في غياب الملكية الخاصة (الصين). هذه الممارسات هي ممكنة لأن المقاييس تتخذ قاعدة على أساس التصورات وليس على أساس حقائق الوضعية المؤسساتية.

وتوجد حالات نادرة من الدراسات على الرغم من كثرتها، التي تنكر وجود علاقة ايجابية ومعنوية بين جودة المؤسسات والنمو الاقتصادي. ولتوضيح أفضل للعلاقة بين نوعية المؤسسات والنمو، العديد من الاقتصاديين والمنظمات درسوا هذه المسألة من منظور الحكم الراشد وشملت الدراسات الديمقراطية والاستقرار السياسي والفساد. وهذا ما سوف نتطرق إليه في القسم التالي، حيث سنعالج هذه المتغيرات المؤسساتية بذكر جميع الأدبيات التجريبية التي صنفت إلى دراسات الجيل الأول ودراسات الجيل الثاني.

2- العلاقة المباشرة بين مؤسسات الحكامة والنمو الاقتصادي:

لقد صنفنا الدراسات التجريبية (الملحق رقم 01) حسب مكونات الحكامة التي تمت دراستها، وهذا لتقديم أفضل لهذه المراجعة الأدبية. كما أننا نميز بين ثلاثة مكونات رئيسية لهذه الحكامة وهي: الديمقراطية (نوع النظام السياسي، الحريات المدنية، الاقتصادية والسياسية)؛ الاستقرار السياسي (استقرار الحكومة) والفساد.[28] كما قمنا كذلك بعرض مختلف المكونات الأخرى للحكامة لكن بدرجة أقل نظرا لقلة الدراسات حولها على غرار المساواة...الخ.

2-1- الديمقراطية والنمو الاقتصادي:

2-1-1-الديمقراطية والسوق:

في المعنى الأولي للديمقراطية، فهي ليست بمفهوم أو تعبير رسمي، ولكنها تمثل جوهر السلطة: وهي الشعب. فالديمقراطية إذن هي منظمة سياسية للشعب بدون أي طريقة مسبقة التي من خلالها يفرض ويعبر الشعب عن

[28]- ملخص من الدراسات التجريبية ملخصة في الملحق رقم (01). الجدول الأول يظهر الدراسات التجريبية للجيل الأول، والجدول الثاني الدراسات التجريبية الجيل الثاني.

إرادته. وفي تعبير آخر، مفهوم الديمقراطية يشير إلى نمط معين من تنظيم السلطة السياسية. فهي تشير إلى طبيعة المؤسسات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والهياكل، القواعد والممارسات الحالية في نظام معين والتي تسمح بشكل ملموس التعبير عن إرادة الشعب. وهذا الجانب المتعلق بالمفهوم الذي يعبّر عن جواز وخصوصية أساليب التنظيم والتعبير عن الديمقراطية من منطقة في العالم إلى أخرى، ومن عصر إلى آخر، اعتمادا على الخصوصية الثقافية للشعوب المعنية وخصوصية خبرته التاريخية في إدارة الشؤون العامة.[29] وهذا هو السبب وحتى بالنسبة للشعوب المتقاربة جغرافيا وثقافيا، الذي يصعّب من رؤية تكرار أو إعادة انتاج نفس نمط التنظيم والمؤسسات السياسية. هذا ما يؤدي إلى التنوع الشديد لأشكال السلطة الديمقراطية في العالم. كذلك، الديمقراطية هي مفهوم يتماشى في الغالب مع مفهوم الحكامة. فالحكامة هي المفهوم الرئيسي للحياة السياسية الوطنية والعالمية للدول، في الإشارة إلى عدة معاني في سياقات مختلفة والأهداف المنشودة التي يتمسك بها. من وجهة نظر النوعية، المفهوم الأكثر شيوعا من بين المصطلحات الخاصة بالمنظمات الدولية (منظمة الأمم المتحدة، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي)، الحكامة هي طريقة لإدارة الشؤون العامة في مصلحة الاستقرار والتهدئة في المجال الاقتصادي، السياسي والاجتماعي وفقا للقواعد المقررة والمحددة.[30]

بقدر أن الحكامة هي عامل الإدارة العامة الجيدة، فهي تعزز الشفافية والمساءلة في المؤسسات الديمقراطية، تنطوي على الالتزام بالمسؤولية، تعزز التقدم في مسائل الديمقراطية السياسية و تجعل من السكان جهات فاعلة ومستفيدة من الاستقرار مع احترام العدالة الاجتماعية. والحكامة كذلك تحارب الفساد وحالات الانتهاكات باعتبارها عوامل تفكك المجتمع وتشوه النظام الاقتصادي وتقوض شرعية المؤسسات السياسية. في غياب حكامة صحيحة من جانب السياسة الاقتصادية، حكومة جيدة ومؤسسات ومشاركة ديمقراطية في الحياة السياسية، البلدان الأفريقية لا يمكنها أن تأمل في رؤية نتيجة جهودها الانمائية في المدى الطويل.[31]

في هذا المعنى، الحكامة تقتصر على مجموعة من المعايير والقواعد المجردة، قابلة للتطبيق كوصفات عالمية من طرف جميع المعنيين بتحقيق نتيجة معينة مسطرة مسبقا وفي منطقة محددة. وعلى المستوى السياسي، الحاكمة تشير إلى الطريقة التي يتكوّن من خلالها النظام السياسي الذي يعمل وفقا للمعايير والقواعد الإلزامية والعامة ومفصلة وفقا لبيئتها المحلية والدولية.[32]

[29] - voir la Publication élaborée par l'Union interparlementaire Contributions écrites de: Cherif Bassiouni et al, (Rapporteur général), La démocratie: principes et réalisation, Union Interparlementaire Genève 1998, p 8-9.
[30] - Johnston Michael. Corruption et démocratie : menaces pour le développement, possibilités de réforme. In: Tiers-Monde, tome 41, n°161, 2000. Corruption, libéralisation, démocratisation. pp. 118-119.
[31] - C. Kurzman et al, 2002, Democracy's effect on economic growth : a pooled time-series analysis, 1951-1980, Studies in comparative international development, Vol. 37, N°1, pp 3-33.
[32] - Professeur David Beetham, La démocratie: principes essentiels, Institutions et problèmes, Union Interparlementaire Genève 1998, p 23.

لكن هذا النهج المعياري يجب أن يكون إلى حد ما متباين ومثري لدمج ليس فقط قواعد التسيير الجيد للأشخاص والسلع، ولكن أيضا طريقة القيام بذلك من خلال دمج جميع المستويات وجميع خصائص الحياة المشتركة: الأقاليم، الموارد، المؤسسات، العادات، الثقافة...الخ لمصلحة أكبر تماسك وطني واجتماعي ممكن.[33]

وبعض التفاصيل المقترحة تسمح بتحديد العلاقات بين المفاهيم المذكورة. فلا الديمقراطية ولا الحاكمة يشيران إلى نماذج مسبقة أو معطيات نهائية وعالمية. على العكس، بل هو في عملية الجمع بين هذين المتغيرين والتي بُنيت لكل مجتمع معني بخصوصية نظام حياته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. والنقطة المشتركة الوحيدة في مختلف أشكال التنظيم الديمقراطي تكمن في حقيقة أن مختلف طبيعة الأنظمة (سواء اقتصادية، سياسية...الخ) تتنظم بطريقة سلمية وليس عن طريق العنف، التحرشات والاعتداءات. فالدولة تستمد سبب وجودها، شرعيتها وفعاليتها الحقيقية فقط في زخم هذا الجمع، والبحث عن التطابق بين الديمقراطية يعتبر جوهر السلطة والحكامة تعتبر كفنّ القيادة والتسيير. فلا يوجد نموذج واحد للديمقراطية، بل العديد من النماذج. فالديمقراطية تؤثر إيجابيا على جودة المؤسسات، التي لها تأثير إيجابي كذلك على الأداءات الاقتصادية. فالدولة المستبدة لا تضمن جودة مؤسساتية في المدى الطويل بدافع أن استقرار النظام يستند على إنسان واحد وعلى سياق واحد، ولكن أيضا تم ملاحظة أن الاستبدادية لا يمكنها أن تولد الأداءات الاقتصادية الهائلة أو وضعيات من الفقر الشاد. ولتحسين الجودة المؤسساتية، يجب على البلدان اتخاذ الديمقراطية، ولكن في ظل ظروف معينة خاصة. فيجب أن لا تسبب هذه الحركة الدمقراطية في انهيار نموذجها التمثيلي الأولي. فالنموذج الذي يتطلب اعتماده، يجب أن يدمج السياق التاريخي، الاجتماعي والثقافي. وتغيير العقلية التي ترتبط بالنموذج الديمقراطي الذي يجب أن تعتمده البلدان التي تبحث عن النمو له جانبين: سواء يكون تغيير سريع أو يكون صعب جدا في عملية التحريك نتيجة وجود المقاومات من جميع الأنواع.[34]

إن التحدي يكمن في نوع المؤسسات المعتمدة أو التي تم إصلاحها، التي تُسند إلى نظام مؤسساتي معين، وبالتالي تشرف على الأداءات الاقتصادية التي تُنتج عن اختيار السياسات الاقتصادية. فالديمقراطية تحمل الأداءات الاقتصادية. ويجب طرح السؤال دائما هل ثقافة السوق تؤدي إلى الديمقراطية؟ وهل يجب اتخاذ الديمقراطية لتحقيق التنمية الاقتصادية؟ ففرضية المنظمات الدولية تؤكد أن البلد الأكثر ديمقراطي، هو يميل إلى مؤسسات قوية، وهذا ما يولد النمو أو ببساطة التنمية الاقتصادية. فالاعتراف بهذا المنطق، تأكد أيضا من خلال أن البلدان النامية لا تزال تتربع على فخ الفقر بصورة متزايدة لأنها ليست ديمقراطية. فحسب (Georges Balandier): " الديمقراطية لا تُبنى مثل Meccano"[35]. وهذه الفكرة التزمت بها المنظمات الدولية والبلدان الغربية. وبدلا من مساعدة البلدان النامية

[33] - Paula Becker et Jean-Aimé A. Raveloson, Qu'est-ce que la democratie ? Antananarivo, septembre 2008, p19.
[34] - Marchesin Ph, Démocratie et développement. In: Tiers-Monde, tome 45, n°179, 2004. Varia. Démocratie et développement, pauvreté au Liban, emploi domestique en Afrique du Sud, boom du soja au Brésil, p 488-489.
[35] - Meccano, est un jeu de construction à base d'éléments à l'origine entièrement métaliques.

(البلدان الأفريقية) على بناء أسس نموذجهم الديمقراطي الخاص بهم، فهي تساندهم على استيراد نماذج بدون شرعية وأساس تاريخي، ولا ثقافي ولا اجتماعي.[36]

والجودة المؤسساتية تعرّف كمجموعة من المؤسسات الاقتصادية والسياسية الفعالة لخلق حقوق الملكية والحقوق التعاقدية والعمل على احترامها. وهذا يفترض مجموعة من المؤسسات السياسية، الديمقراطية أو الاستبدادية. وهذا يفرض كذلك عملية تعمل على خلق واحترام حقوق الملكية والحقوق التعاقدية، التي تولّد التكاليف الضعيفة للصفقات. وبالتالي، وحتى في عالم مثالي من المؤسسات الفعالة (التي يمكن أن توجد في نظام ديمقراطي أو نظام استبدادي)، فهي غير مكتملة. أو بعبارة أخرى، هذه المؤسسات لا تُعرّف بطريقة تامة ولا تُحترم كذلك بطريقة كلية.[37] ولبدأ التحليل الخاص بالعلاقة بين الديمقراطية (بالمعنى المقصود بتحسين الجودة المؤسساتية) والنمو الاقتصادي، نناقش التحليل الديناميكي للمفاهيم والجدل الذي نشأ. ثم ندرس العلاقة بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي. ثم ندرس وظائف الديمقراطية والتحديات التي تواجه أفريقيا حاليا.

2-1-2-الديمقراطية والنمو الاقتصادي:

من المسلم به أن الديمقراطية تعتبر بصفة عامة كقيمة مرتبطة بالتقدم في الحياة الانسانية. فمن السهل التأكيد على أن الديمقراطية هي شرط أساسي ومسبق لاقتصاد فعال وللنمو الاقتصادي، حيث أن بعض الأنظمة الديمقراطية كتلك التي نعرفها في العالم الغربي المصنع، تقدّم السبيل الوحيد لتعزيز التنمية الاقتصادية في المناطق الأخرى من العالم. ومنذ أكثر من عشرة سنوات، تزايدت دراسات الاقتصاد السياسي التي تحلّل تأثير هذه البنية على النمو الاقتصادي للبلد. وهذا يرجع جزئيا إلى عدم كفاية المتغيرات الاقتصادية لوحدها في تفسير الاختلافات في النمو بين البلدان. فحسب (Rodrik et al, 2004)[*الديمقراطية هي أفضل عامل لاستقرار النمو في المدى الطويل واستيعاب الصدمات. فالديمقراطية لا يمكن أن تكون فقط الطريقة التي تكون فيها الانتخابات حرة وتؤدي إلى الوصول إلى السلطة. فإنها تشير أكثر أساسا إلى الطريقة التي تُمارس من خلالها الديمقراطية إلى جانب قوى المعارضة، المراقبة والعقوبات وبالتالي تمارس وفق اشكالية تصميم مؤسساتي (أنظمة المؤسسات)*].[38]

والعديد من الدراسات التجريبية ك (Dethier, 1999 ; Fidrumc, 2001) أظهرت أن الديمقراطية تؤثر على النمو من خلال تأثيرها على التحرير الاقتصادي.[39] ووفقا ل (Tavares et Wacziarg, 2001): [*الديمقراطية تلعب دور ايجابي على النمو من خلال الرأسمال البشري ونسبة منخفضة في فوارق الدخول، ولكن سلبيا من خلال النفقات الحكومية ونسبة منخفضة في تراكم الرأسمال المادي*].[40]

---

[36] - LilianeVoyé, Présentation du texte de Georges Balandier « Phénomènes sociaux totaux et dynamique sociale », SociologieS [En ligne], Découvertes / Redécouvertes, Georges Balandier, mis en ligne le 28 octobre 2008.

[37] - Morlino Leonardo, Légitimité et qualité de démocratie , Revue internationale des sciences sociales, 2/2010 (n° 196), p 43.

[38] - Rodrik, D, Subramanian, A.; et Trebbi, F, 2004, op. cite, p23.

[39] - Fidrmuc, Jan: Democracy in Transition Economies: Grease or Sand in the Wheels of Growth?; in: Zentrum für Europäische Integrationsforschung, Bonn, Working Paper B 09/2001.

[40] - Tavares J. et Wacziarg R., 2001, How democracy affects growth, European Economic Review 45, p.1342.

وكذلك عوامل مؤسساتية أخرى مثل عدم الاستقرار السياسي والديمقراطية تمّ طرحها بدورها من طرف المؤلفين على غرار (Alesina et Perotti, 1994 ; Barro, 1996 ; Touna Mama et Kamgnia, 2000) لشرح اختلاف النمو ما بين البلدان، وكذلك لتفسير الجزء الأكثر أهمية من بقايا نموذج (Solow) في البلدان النامية. فالفكرة العامة هي أن تقويض الأصول المادية والبشرية، تحويل النفقات الحكومية الموجهة للأنشطة الانتاجية، عدم الاستقرار السياسي تخفّض من نسبة النمو الاقتصادي.[41] (Collier, 1999): وجد أنه في المتوسط تؤدي الحرب الأهلية في البلد عادة إلى خسارة ب 2% سنويا في ناتجها المحلي الاجمالي للفرد مقارنة بما كان يحققه بدون حرب أهلية.[42] أمّا بالنسبة للبنك الدولي (2001)، عدم الاستقرار السياسي من بين العوامل الداخلية التي تفسر تراجع النمو الاقتصادي للبلدان الأفريقية منذ بداية سنوات 1970.[43]

ومنذ 1962، (Friedman) أرشد في كتابه (Capitalism and Freedom) أن الحريات الاقتصادية والحريات المدنية والسياسية هي متكاملة، وتعزّز بعضها البعض : توسيع الحقوق السياسية (الديمقراطية) تشجع تعزيز الحقوق الاقتصادية والتي بدورها تسرّع من وتيرة النمو.[44]

لكن السؤال المطروح على أنفسنا دائما هو: ما هي الآليات الاقتصادية التي من خلالها تؤثر الديمقراطية على النمو الاقتصادي؟ ودراسة لدى البنك الدولي (1998) أظهرت العلاقة الوثيقة والمنتظمة بين الحريات العامة (مؤشر الديمقراطية) المقاسة في البلد ونتائج المشاريع الممولة من طرف البنك الدولي. ومعدل العائد الاقتصادي (TRE) المحدد في نهاية المشاريع، هو رقم بسيط يشير إذا كان هذا المشروع حقق الأهداف الانمائية أو لا، وقد أستخدم كمؤشر اقتصادي. وكان متوسط هذا المؤشر في العينة المدروسة 16%. ووفقا لهذه التقديرات، البلد الذي انتقل من مستويات منخفضة من الحريات العامة إلى مستويات عالية سيعرف زيادة في معدل العائد الاقتصادي (TRE) بمعدل 8–20 نقطة مئوية. الدراسة لخصت كذلك أن الاستثمارات هي أكثر فعالية في الاقتصاديات الديمقراطية مقارنة بالأنظمة الأخرى.[45] كما وُجد أيضا أن الديمقراطية تؤثر على النمو الاقتصادي من خلال الآلية الاقتصادية المتمثلة في مكافحة الفساد والتبذير: حرية الإعلام، الشفافية وحرية سياسية أكبر تعتبر عوامل التي يمكن أن تعترض الفساد المنظم والتبديد غير المتناهي للموارد الاقتصادية والطبيعية للبلد. "*إذا نظرنا إلى إحصائيات المنظمات الدولية للتمويلات والتنمية على غرار البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، أو تلك المنظمات التي تتميز بالمصداقية، فلا نلاحظ فقط أن عدم الكفاءة والتبذير يرتبطان فقط بالأنظمة الاستبدادية، ولكن أيضا النمو الاقتصادي هو وظيفة عكسية نظرية لأهمية الجهاز القمعي*".[46]

---

[41] - Touna Mama et Kamgnia, B.-D, 2000, L'Ajustement Structurel en Afrique : l'Investissement sacrifié ? , Revue Africaine des Sciences Economiques et de Gestion, Vol 2, Juillet-décembre, pp. 5-37.

[42] - Collier P, 1999, On the economic consequences of civil war, Oxford Economic Papers, 51, 168-183.

[43] - Banque Mondiale (2001), Rapport sur le développement 2000/2001 – Combattre la pauvreté : Rapport sur le développement dans le monde, Washington.

[44] - Milton Friedman, Capitalism and Freedom, 1962, 1982 by The University of Chicago, p15-16.

[45] – بوريس بيجوفيتش، كيف تؤثر الديمقراطية في النمو؟، مركز المشروعات الدولية الخاصة، قضايا الإصلاح الاقتصادي، ص 2.

[46] - Traduction De Pr. Moustapha Kasse, Démocratie et développement en Afrique, NEAS . CREA , DAKAR, p44-45. (www.mkasse.com/IMG/pdf/Ouvrage__democratie-developpement.pdf).

إن الاستقرار السياسي، القانوني والمؤسساتي التي تحث عليها الديمقراطية تسمح بتحقيق التنمية بالمدخرات المحلية. وجميع نظريات النمو توافق على المكانة العالية للمدخرات المحلية لتعزيز النمو على المدى البعيد. ويمكن أن تترافق الديمقراطية مع مستويات عالية من تكوين رأس المال المادي، الاستقرار الاقتصادي الكلي والسياسي وتحرير الأسواق. ويمكن لهذه العوامل بدورها أن تظهر أو تنتج نتيجة المستويات العالية من معدلات النمو. ويجب الإشارة إلى أن الآليات الاقتصادية التي تربط بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي هي نادرة في الأدبيات. فتأثيرات الديمقراطية تحدث من خلال المتغيرات المؤسساتية على غرار الاستقرار السياسي، المؤسساتي، الحرية الفردية وتشكيل الحوار المعارض على المستوى الوطني.[47]

فإذا كانت الدراسات والمؤلفين يقودون إلى وجود رابط إيجابي بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي، كيف نفسر الأداءات الاقتصادية للأنظمة غير ديمقراطية؟ وهذه النظرية تُعرف باسم " فرضية "Lee l'hypothese de « Lee ».[48] والأمثلة التي توضح هذه النظرية هي حالة بلدان الصين، كوريا الجنوبية وسنغافورة. هذه البلدان لديها الآن معدلات نمو اقتصادي عالية جدا مقارنة بالعديد من الدول التي هي أقل ديكتاتورية وعلى سبيل المثال بلد الهند.[49] غير أن هذه الفرضية تستند على المذهب التجريبي المتفرق التي تستمد استنتاجاتها من معلومات انتقائية ومحدودة، بدلا من تقييم عام واحصائي لعينة كبيرة من البيانات المتاحة. ووجود علاقة سببية لهذا النظام لا يمكن تحديدها على أساس الأدلة الانتقائية والجزئية. على سبيل المثال، لا يمكننا حقا اعتبار النمو الاقتصادي القوي لسنغافورة أو الصين كأدلة قاطعة على تفوق النظام الاستبدادي في تعزيز النمو الاقتصادي، كما يجب أن نذكر الاستنتاج المعاكس لحقيقة "بوتسوانا"، الدولة التي عرفت أفضل معدل للنمو الاقتصادي مقارنة بالبلدان الأفريقية، التي كانت ولعقود تمثل واحة الديمقراطية في أفريقيا (أو الديمقراطية الغربية في أفريقيا). ولا يوجد أي دليل صالح على المخطط العام، حيث يكون مقنعا لإثبات أن الحكومة الاستبدادية، قمع الحريات المدنية والسياسية هي مواتية للتنمية الاقتصادية.[50] ودراسات (Barro) أو (Przeworski) على سبيل المثال، لا توفر أي ضمان لأطروحة وجود تناقض جوهري بين الحقوق السياسية والأداءات الاقتصادية. فطابع التنمية يبدو أنه يعتمد على العديد من العوامل الظرفية الأخرى. الفرضية التي تشير إلى عدم وجود علاقة واضحة بين النمو الاقتصادي والديمقراطية، في أي من الاتجاهين هي لا تزال مقبولة إلى حد كبير. القضية المطروحة تتعلق أيضا بالمشكلة الأساسية المتمثلة في الطرق الاحصائية والقياسية المستخدمة في البحوث الاقتصادية. ولا يجب علينا النظر فقط في التقارير الاحصائية، ولكن أيضا علينا دراسة والتأمل واختبار الأسباب التي أدت إلى عملية المشاركة في تطور الاقتصاد والنمو. والظروف السياسية التي أدت إلى النجاح الاقتصادي لبلدان شرق آسيا هي مفهومة جدا. ويوجد في الأدبيات توافق واسع

---

[47] - OCDE , L'interaction des institutions politiques et du développement économique sur le long terme, http://www.oecd.org/fr/dev/2741321.pdf

[48]- فرضية Lee، تؤكد أن البلدان هي بحاجة إلى سلوكيات أكثر أهمية من الديمقراطية. فالكثير من الديمقراطية يؤدي إلى عدم الانضباط وإلى سلوكيات غير منضبطة، وهذا ما يكوّن عائقا خطيرا أمام التنمية..

[49] - Morton Halperin, Joseph Siegle et Michael Weinstein, The Democracy Advantage. How Democracies Promote Prosperity and Peace, New York, London, Routledge 2005, p. 26.

[50] - Souleymane Astou Diagne, op, p 120.

حول السياسات المطبقة في شرق آسيا: الانفتاح على المنافسة، استخدام الأسواق الدولية، استراتيجية تشجيع الاستثمار والتصدير، المستوى العالي من محو الأمية والتعليم، إصلاحات زراعية ناجحة، وكذلك التطورات الاجتماعية التي تعمل على توسيع المشاركة في عملية التنمية الاقتصادية. وليس هناك منطق لافتراض أن أي من هذه السياسات لا يمكن التوفيق بينها مع مزيد من الديمقراطية ويجب بالضرورة أن تُدعّمها عناصر استبدادية على غرار العناصر الموجودة في الصين وفي كوريا الجنوبية. أمام واقع الأمر، أصبح من المتفق عليه أن ما هو ضروري لتوليد النمو الاقتصادي وبصورة سريعة ليس نظام سياسي أكثر قساوة، ولكن بيئة اقتصادية أكثر انسانية.[51]

وفي وقت سابق، أظهر (Sen, 1982)[52] منطق التاريخ الصعب الذي عرف المجاعات في العالم، أنه لم تحدث مجاعة في بلد مستقل وديمقراطي ويتمتع بحرية نسبية الصحافة. وهو يحافظ على عدم وجود استثناء لهذه القاعدة. فالمجاعات الحديثة في وإثيوبيا، الصومال وفي بلدان أخرى تخضع لأنظمة ديكتاتورية؛ المجاعات في الاتحاد السوفياتي في سنوات 1930، المجاعة الكبرى في الصين بين 1951-1961 مع فشل الانطلاق الاقتصادي، المجاعات في إيرلندا أو في الهند تحت الهيمنة الأجنبية. وعلى الرغم من تحقيق الصين نجاح أحسن من الهند من جانب الأداء الاقتصادي، إلاّ أن الصين عانت من المجاعة (على عكس الهند) التي كانت الأسوأ على مرّ التاريخ: 30 مليون ميت، في حين أن السياسة الخاطئة للحكومة لم تتعدل وبقيت على حالها لمدة ثلاثة سنوات. هذه السياسات لم تتلق أي انتقادات لأنه لا توجد أي أحزاب معارضة في البرلمان، ولا حرية للصحافة، ولا انتخابات متعددة الأحزاب. وبالتالي، هو عدم وجود معارضة التي مكنت من السياسات الخاطئة على الاستمرار على الرغم من أنها كانت مسؤولة عن الآلاف من الوفيات كل سنة.[53]

ومن الضروري الإشارة إلى الحقيقة الأساسية للاتجاهات في مجال التنمية: ومهما كان نوع النظام السياسي، يجب أن نتوقع نمو اقتصادي أسرع في البلدان ذات الدخل المنخفض مقارنة بالبلدان الصناعية. وهذا يأتي من حقيقة أن البلدان الفقيرة لها إمكانية اللّحاق بالركب بتطبيقها التكنولوجيات الموجودة التي وظفتها البلدان المتقدمة من أجل زيادة انتاجيتها. وهذا ما تحقق في المتوسط، حيث أن البلدان النامية لديها معدلات نمو أعلى من البلدان الغنية كما يتضح على سبيل المثال إذا قارنا بين الصين والولايات المتحدة أو ألمانيا. والتباطؤ الملاحظ للنمو خلال عملية التحرير السياسي يمكن أن يرجع في جزء منه إلى الانخفاض التدريجي لإمكانيات اللحاق بالركب التكنولوجي في السياق الصناعي المتزايد بقوة أكثر فأكثر، وليس تأثير النظام السياسي نفسه. وفي جميع الحالات، لا يبدو أنه هناك علاقة ايجابية مقنعة بين الديمقراطية والنمو في المدى القصير.[54]

---

[51] - Mahmoud Ben Romdhane, Développement et démocratie : l'exception tunisienne, L'Année du Maghreb, III | 2007, p 438-440.

[52] - A. Sen, Poverty and Famines, an essay on Entitlement and Deprivation, Oxford, Clarendon Press, 1982.

[53] - Matthieu Clement, Amartya Sen et l'analyse socioéconomique des famines : portée, limites et prolongements de l'approche par les entitlements, Working Papers of GREThA, n°2009-25,

[54] - Antoine Ayoub, La démocratie est-elle nécessaire au développement économique?, Groupe de Recherche en Economie de l'Energie, de l'Environnement et des ressources Naturelles (GREEN), Université de Laval, septembre 2005, p 13.

وباختصار، لا توجد علاقة سببية خطية وواضحة بين الديمقراطية والنمو، ولا يوجد أي أساس سليم للاستنتاج بأن التحرر السياسي يمكن أن يؤدي إلى تباطؤ النمو. هذه الفرضية تقودنا إلى دراسة وظائف الديمقراطية.

2-1-3-وظائف الديمقراطية:

لا يمكننا أن نخلّط بين الديمقراطية والحكومة ذات الأغلبية. فالديمقراطية لها مطالب معقدة، التي بالطبع تشمل حق الاقتراع واحترام نتائج الانتخابات، ولكن كذلك تتطلب حماية الحقوق والحريات، احترام المساواة وسيادة القانون، وضمان الحوار الحر وتدفق المعلومات غير الخاضعة للرقابة وحرية التعليق. فالديمقراطية هي نظام صارم، وليست نظام آلي كما هو الحال في الحكومة ذات الأغلبية. وتمّ التمييز بين ثلاثة أنماط مختلفة التي من خلالها تثري الديمقراطية حياة المواطنين:

- هي تعطي الحرية السياسية، الاجتماعية والاقتصادية؛ إذن تسمح لكلّ مواطن بالمشاركة في الحياة السياسية، الاجتماعية والاقتصادية للبلد؛
- هي توسّع مبدأ الاستماع المرتبط بالمواطنين عندما يعبّرون ويدافعون عن مطالبهم الموجهة إلى السياسات؛
- وأخيرا، الديمقراطية تعطي فرصة للتعلم من بعضنا البعض، وتساعد المجتمع على إعطاء تشكيلات لقيمه وأولوياته.[55]

فشكل المؤسسات السياسية تتحدّد حسب نوع النظام: ديمقراطي أو استبدادي. ووفقا ل (Gurr et al, 1990) الديمقراطية تأخذ ثلاثة مكونات أساسية ومترابطة. الأولى مرتبطة بالمؤسسات التي من خلالها يعبر المواطنون عن تفضيلاتهم، عادة الانتخابات التشريعية وربما الأصوات الشعبية. الثانية تمثل القيود المؤسساتية الموضوعة على ممارسة السلطة من طرف السلطة التنفيذية. والثالثة تحترم لضمانات الحريات المدنية.[56]

بالنسبة ل (Clague et al, 1996)، هي المؤسسات التي تؤثر على نمو اقتصاد وليس على نوعية النظام. فجودة المؤسسات والسياسات الاقتصادية تعتمد في جزء على التحفيزات والقيود الخاصة بالقادة المسيرين. هذه التحفيزات هي مختلفة حسب الأنظمة: في النظام الاستبدادي، آفاق البقاء لدى القائد هي المحدد الرئيسي، في حين أن هذه الاستدامة للنظام هي التي تحدد المؤسسات لنظام ديمقراطي. انطلاقا من هذه الفكرة، أظهر (Clague) أن الديكتاتور الذي يكون في السلطة لبعض الوقت يضع حقوق الملكية والعقود بميزة أكثر ملاءمة مقارنة بالتي وضعها القائد الديكتاتوري السابق. ولكن احصائيا، وجد أن الديمقراطية شريطة أن تكون متأصلة بشكل صحيح سياسيا واجتماعيا، توفر ضمانات أفضل لتنفيذ حقوق الملكية مقارنة بأنظمة استبدادية لها نفس المستوى من الاستقرار

[55]– عبد اللطيف حمزة القراري، الشعوب وصناعة الدستور، الديمقراطية، الأحزاب، الانتخابات والنموذج الاسلامي، منشورات أكاديمية أكسوفر العليا، الطبعة الأولى 2012،ص45.

[56] - Silvio Borner, Frank Bodmer et Markus Kobler, L'efficience Institutionnelle et ses déterminants le rôle des facteurs politiques dans la croissance économique, Études du Centre De Développement, OCDE, 2004, p50.

السياسي. لكن، هذه المؤسسات هي دائما أكثر هشاشة في الديمقراطيات التي لم تستمر لفترة طويلة. إذن، فالمدة المتعلقة باستمرارية النظام هي المحدد الرئيسي.[57]

من جهة أخرى، إذا كان النمو الاقتصادي ممكن في المدى القصير مع الأنظمة الاستبدادية، النمو الاقتصادي في المدى البعيد يفرض دولة القانون وحماية الحريات المدنية والسياسية (North, 1995, p 25).[58] ومع ذلك وكما لاحظ (Olson, 1982): الحرية السياسية تدعم مطالب الجماعات الخاصة لسياسات إعادة التوزيع.[59]

فالبحوث التجريبية على النمو الاقتصادي لم تصل إلى كشف العلاقة الواضحة بين المقاييس الديمقراطية والأداءات الاقتصادية (Barro, 1996, 1997 ; Durhan, 1999).[60] وفي دراسة من خلال المقارنة بين 17 دراسة استخلصت إلى وجود علاقة ايجابية، سلبية أو غير معنوية ما بين النمو والديمقراطية (Brunetti, 1997).[61] وقد لاحظ أحد الباحثين أن الدراسات التي تحاول تحديد أي نوع من الأنظمة، سواء الديمقراطية أو الاستبدادية، تسجل أسرع نمو، تعاني كلها من غياب القياسات المستمرة لنوعية النظام القائم على أساس المؤسسات وليس على أساس نتائجه(Durhan, 1999).[62]

وقد قدّم مؤشر آخر بديل للنظام السياسي ولاحظ باعتبار المستويات المختلفة من التنمية، أن الديكتاتورية هي أكثر ملاءمة للنمو في البلدان النامية، في حين أن الديمقراطية هي أكثر ملاءمة للنمو في البلدان المتقدمة.

وأخيرا، (Miner, 1998) وانطلاقا من دراسات الحالة، لاحظ أثر ايجابي للديمقراطية على العديد من البلدان النامية. وهذه الدراسة تدعم فكرة أن النظام السياسي له تأثير غير مباشر، حيث تؤثر على الطريقة التي من خلالها يتم بناء المؤسسات والحفاظ عليها. فالتأثير يتماشى إذن مع النظام السياسي لنوعية المؤسسات وانطلاقا فقط من هنا نحو النمو. وأكثر من ذلك، الديمقراطية تزيد من درجة المسؤولية لذى الحكومات باتجاه المواطنين وتعزز كذلك التزامهم نحو السياسات المختارة.[63] كما أن (Rodrik, 1997 ; 1999) نصّ على أن الديمقراطيات لها معدلات نمو أكثر استقرار في المدى القصير والمدى الطويل، وتسمح بإدارة أفضل للصدمات الاقتصادية، وكما أنها تكون أكثر قابلية للتعاون في الساحة الدولية بسبب الخصائص الجوهرية للديمقراطيات (تقسيم السلطات التشريعية والتنفيذية).[64]

وفي دراسة أخرى حول دور الديمقراطية على جودة المؤسسات ل(Keefer et Knack, 1995)، لاحظوا وجود علاقة وثيقة بين الجودة ومتغير مستخرج من مجموع البيانات الخاصة ب (Jaggers et Gurr, 1996) والذي يمثل

[57] - Clague, C., P. Keefer, S. Knack Et M. Olson, 1996, Property and Contract Rights under Democracy and Dictatorship", Journal of Economic Growth, 1, 243–76.
[58] - North, D.C, 1995,The New Institutional Economics and Third World Development, op. cite, p25.
[59] - Silvio Borner, Frank Bodmer et Markus Kobler, op. cite, p64.
[60] - Durham, J.B, 1999, Economic Growth and Political Regimes, Journal of Economic Growth, 4, pp 81–111.
[61] - Brunetti, A, 1997, Politics and Economic Growth: A Cross–country Data Perspective, OCDE, Paris.
[62] - Durham, J.B, 1999, op. cite, p109.
[63] - Ibid, p24.
[64] - Hugon Philippe, Peut-on parler d'une crise ou d'un renouveau de l'économie du développement durant la dernière décennie ? , Revue Tiers Monde, 3/2006 (n° 187), p. 598-599.

مقياس القيود المفروضة على السلطة التنفيذية.[65] وفي الأخير(Chong et Calderon, 1997) ، حلّلوا العلاقة بين التعليم والأداءات المؤسساتية؛ وقد فرضوا أنه إذا كان السكان أكثر تعلما، سيكون لديهم كل الحظوظ لإنتاج ديمقراطية أكثر تحضرا وأقل فسادا، وبالتالي انتاج مؤسسات أكثر فعالية.[66]

إن مصداقية التزام الدولة ينطلق من المؤسسات السياسية الديمقراطية. فالتزام ذو مصداقية يعطي للمواطنين امكانية الجهر بالخطاب الذي يختلف جدا على الحل باللجوء إلى العنف. والانتخابات الرئاسية التي تجرى كل خمسة سنوات تقريبا قد تضمن وحدها بالتزام موثوق. كذلك، قد تكسر الحكومة الوعود الانتخابية وبالتالي تبتعد عن التفويض الممنوح من قبل الناخبين، ولكنها تتصرف في أي حال وبطريقة تمثيلية إذا لم تغير ظروف العالم الحقيقي بطريقة جذرية وبطريقة غير متوقعة. فالالتزام لا ينظر إلى الوراء في يوم الانتخابات، ولكن إلى الأمام باتجاه الانتصارات الانتخابية المقبلة القائمة على تاريخ نتائج اختيار السياسات المطبقة عندما كانت السلطة في الحكومة. فالانتخابات على هذا الشكل لا تعتبر مؤشرات موثوقة جدا للديمقراطية كآلية للمشاركة.[67]

وعلى الرغم من أن العلاقة المباشرة بين الديمقراطية والتنمية لم تتأسس بوضوح، إلاّ أن المؤسسات الديمقراطية تشكل الضمانات الرئيسية لجودة المؤسسات الاقتصادية. والقدرة الادارية هي أيضا محدد رئيسي: فقط الدولة التي تملك موارد كافية ستكون قوية بما يكفي لحماية حقوق الملكية من مطالبات جماعات المصالح الخاصة. كذلك، هناك تعزيز لفرضية أن الدولة كلما كانت قوية، لديها مؤسسات أفضل (La Porta et al, 1999). وقد لاحظ هذا الأخير أن المؤسسات الأكثر تطورا، لديهم كل الاحتمال أن تعمل بشكل أفضل، وهذا ما يؤدي إلى مؤسسات أفضل.[68]

وقد تحدث البعض بدقة عن العلاقة حيث ذكر: [*العلاقات بين الديمقراطية والاصلاح الاقتصادي هي غير محددة جيدا وتعتبر كعملية ديناميكية، وتتبع خطوات مختلفة. ولا يمكن إنكار أن بعض الحالات تتطلب نقل القرارات إلى الحكومة، وخاصة السلطة التنفيذية، ولكن التركيز المفرط لسلطة صنع القرار على السلطة التنفيذية لا يخلق الظروف المثالية لأداء الديمقراطية*](Canitrot et Sigal, 1994, p139).[69]

فالديمقراطية عندما تكون غير مقتصرة على عملية التصويت، فإن ذلك يميل إلى أن تختص من طرف السلطات والمعارضة. والنظام الاستبدادي يكون مجرد بحكم التعريف، وحتى إذا كان رئيس الدولة خبير أو يعمل حسب مصلحته الخاصة، فإنه يقرّر توفير مؤسسات مستقرة. ومن الضروري أيضا اعتماد رؤية أوسع وتتقيد بأكثر مدة نظرا لصعوبات الانتقال التي تؤدي إلى الديمقراطية كما يتبين ذلك من الواقع على الأرض. ويمكن أن تتغير النتائج

---

[65] - Knack S. et Keefer P, 1995, Institutions and economic performance: Cross country tests using alternative institutional measures, Economics and Politics, N°7, vol 3, pp 207- 227.

[66] - - Silvio Borner, Frank Bodmer et Markus Kobler, op. cite, p 28.

[67]– بيبا نوريس (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، دور الديمقراطية في تحقيق وتحسين المساواة والتطوير المستدام واستئصال الفقر، المؤتمر الدولي السادس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، الدوحة، قطر، من 29 أكتوبر 2006 إلى 1 نوفمبر 2006، "بناء القدرة لتحقيق الديمقراطية والسلام والتقدم الاجتماعي"،

[68] - La Porta, R., F. Lopez–De–Silanes, A. Shleifer et R. Vishny 1999, The Quality of Government', Economics and Politics, 11, 222–279 .

[69] - Traduction de Canitrot et Sigal, 1994, in Silvio Borner, Frank Bodmer et Markus Kobler, op. cite, p 83.

الاقتصادية في المدى القصير نتيجة مثل هذا التحول، والاتجاهات المعاكسة ممكنة. فالتنمية هي عملية معقدة، شاقة وغالبا ما تكون هشة. ويمكن تطبيق عادة عدد من الدروس في هذا المجال، والتي تهدف على سبيل المثال إلى استقرار الاقتصاد الكلي والحد من الفساد، ولكن لا يوجد نموذج واحد ليتم تنفيذه من أجل تحقيق تنمية ناجحة.[70]

إن الاطار التجريبي أظهر ثلاثة تأثيرات للمؤسسات السياسية على النمو الاقتصادي. التأثير الأول هو تأثير مباشر على الانتاجية (بقايا نموذج Solow). والتأثير الثاني يعمل من خلال تراكم الرأسمال، والثالث من خلال جودة المؤسسات الاقتصادية. والمؤسسات السياسية لا تقل أهمية عن العوامل الأخرى المحددة لفعالية المؤسسات الاقتصادية. وتعتبر الارتباطات المتبادلة بسيطة بين معدلات النمو من جهة، ومقاييس شكل واستقرار المؤسسات السياسية من جهة أخرى.

وجودة المؤسسات الاقتصادية من جهة أخرى، تشير منذ البداية أن الديمقراطية وجودة المؤسسات ترتبط بشكل وثيق مع معدلات النمو. وقد استخدمت الاختبارات إطار انحدار دولي استنادا على عينة متكونة من 133 بلد تغطي الفترة من 1960 إلى 1989.[71] وأظهرت النتائج على وجه الخصوص أن جودة المؤسسات الاقتصادية تفسر جزء مهم من الفوارق بين النمو الاقتصادي والاستثمار بين البلدان. وعلاوة على ذلك، الديمقراطية ترتبط سلبيا مع النمو الاقتصادي (لكن ليس مع الاستثمار) مع تحييد تأثيرات جودة المؤسسات الاقتصادية. وقد بيّن المؤلفون أن المؤسسات الديمقراطية ترتبط بأفضل جودة مؤسساتية.[72]

لذا، فدولة مقيدة، محدودة من طرف آليات المراقبة الديمقراطية، هي أكثر قدرة على حماية حقوق الملكية. هذه النتيجة الحاسمة ساعدت أيضا على حلّ جدل قديم حول دور الديمقراطية في التنمية. الديمقراطية ليست لها تأثير مباشر على معدلات النمو، ولكن حقوق الملكية تتميز بأفضل حماية في الدول الديمقراطية. وإنه يمكن مشاهدة التنمية الاقتصادية ناجحة في ظل أنظمة استبدادية تفتقر إلى آليات المراقبة التي ذكرنا أهميتها سابقا. ونجد أمثلة عن بلدان الشيلي، الصين وبلدان النمور الآسيوية. هناك حقوق ملكية آمنة في ظل الأنظمة الاستبدادية، ولكن هذه الأنظمة أقل ميولا في المتوسط لحمايتها بشكل منهجي. وهذه الأنظمة لا تقدم أي حماية أخرى إلا الالتزامات والتي غالبا ما تزول بشكل سريع من طرف القادة في السلطة. هؤلاء القادة هم ميالون أكثر إلى الاستبداد والتعسف، بدون ذكر مخالفات أخرى مثل انتهاك حقوق الانسان.[73]

[70] - Varoudakis Aristomène A., Jessua Claude. Régimes non démocratiques et croissance : théorie et estimation. . In: Revue économique, volume 47, n°3, 1996, p 835-836.
[71] - Silvio Borner, Frank Bodmer et Markus Kobler, op. cite.p 29.
[72] - Ibid, p63.
[73] - voir Simon Vaut et al, Économie et Démocratie sociale, MANUEL DE LA DÉMOCRATIE SOCIALE 2, Édité par la Fondation Friedrich Ebert, Édition française : Département de la Coopération Internationale, Berlin (septembre 2010), p 64.

هذه التحليلات وهذه المراجعة الأدبية تسمح لنا بدراسة قضايا الديمقراطية في أفريقيا، لأنها تعاني منذ انضمامها إلى السيادة الوطنية من أوامر المجتمع الدولي للذهاب إلى المزيد من الديمقراطية لمعالجة الفجوة الاقتصادية بينها وبين الغرب.

2-1-4-أفريقيا في مواجهة الديمقراطية:

إن الهدف من هذه الفقرة هو الإشارة إلى الفكرة المتعلقة بالمنظمات الدولية التي تؤكد على أن تنفيذ مؤسسات جيدة يجب أن يتم بحزم من خلال الديمقراطية. إن المشكل الكبير الحالي للعديد من البلدان الأفريقية يبقى متعلق بطريقة الخروج المستدام من حلقة الفقر والانطلاق الاقتصادي ، وأن سياسات الاستقرار والتعديل غير متكيفة مع السياق الأفريقي، وهذا ما جعل من هذه الدول بدون شك تتأخر كثيرا ووضعت البلدان في الاعتمادات المالية المتنامية.

في أفريقيا، تأسيس الأنظمة الديكتاتورية يرتبط بقوة بسياق الحرب الباردة وفترة الاستقلال. وعلى الرغم من اتساقها غير الرسمي، معظم هذه البلدان هي تابعة لمناطق مؤثرة متحضرة جدا ومقبوضة بيد من حديد في حضن قوة مهيمنة. والضرورة الحتمية من هذه الأنظمة هو حماية مصالح هذه الأخيرة. في هذه الظروف، جميع حالات المطالبة بالديمقراطية هي تكاد تكون مستحيلة، والديمقراطية تظهر كعامل خطير تهدد مبدأ الحفاظ على المنطقة الحصرية للنفوذ. وبعد نهاية الحرب الباردة، تم التشويش على النظام من خلال تحدي المصالح الاستراتيجية الشاملة للقارة في الجغرافيا السياسية الدولية. هذا التحدي الجديد أقدم على جعل القادة الأفارقة في حالة من الفوضى وأشارت المعارضة إلى ضرورة الاصلاحات التي يطلبها السكان، وخصوصا أن العولمة فتحت آفاق جديدة للمنافسة الاقتصادية والتجارية في جميع الاتجاهات.[74]

إن القواعد الجديدة للعبة العالمية فرضت نفسها مع قوة متزايدة، والديكتاتوريين الموالين للغرب تمّ ترتيبهم لإعادة تكييفهم مع التخلي عن مبدئهم وانجازهم الرئيسي في وقت الحرب الباردة: أي منح حق الحكامة على ما يناسبهم. وقادة اللعبة السياسية الدولية هم كل من واشنطن، أوروبا، وكل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، عظّموا " الحكم الراشد"، وطالبوا الامتثال فقط بما يتفق مع متطلبات الاستقرار وظروف إرساء الليبرالية الجديدة للاقتصاديات الأفريقية في الاقتصاد العالمي.[75]

وصحيح أن البلدان الأفريقية حاليا تلتزم على نحو متزايد بمبادئ الديمقراطية. ففي ماي 1992، وبحضور ممثل 42 بلد أفريقي، تم عقد اجتماع في "داكار"، وأكدوا على ضرورة ضمان التحول إلى الديمقراطية. وفي حوار في سنة

[74] - T. K. Biaya, Quelle Démocratie pour l'Afrique? Réflixions sure ses Possibilités et ses Caractéristiques, Dakar 1998, p 7-9. http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/CAFRAD/UNPAN008698.pdf

[75] - voir l'article de Jean-Frangois Bayart, La problématique de la démocratie en Afrique noire : La Baule, et puis après ?, CNRS-CERi, 1990

1990 للرئيس الفرنسي السابق (François Mitterrand)، حيث استدعى جميع البلدان الفرنكوفونية على الالتزام بمسار الديمقراطية.[76]

إن تقرير التنمية في أفريقيا لسنة 2001 الذي نشره البنك الأفريقي للتنمية يقف على حصيلة الحياة السياسية في أفريقيا (الجدول رقم 11). هذه الدراسة تحدد خمسة فئات رئيسية من الأنظمة السياسية في أفريقيا. وقد حدّدت الدراسة أولا النظام المهيمن على البلدان الأفريقية الذي شمل 22 بلد والتي تمثل 325 مليون نسمة. ثم لاحظت النظام ذو النمط " الرئيس البرلمان" الذي يوجد في 12 بلد، ويشمل 200 مليون نسمة. والفئة الثالثة تخص فئة الديمقراطية "الرئاسية- التشريعية"، التي تشمل 6 بلدان ، و 81 مليون نسمة. الفئة الرابعة تخص نمط " الديكتاتور المدعم من طرف الجيش"، ويشمل 03 بلدان، بعدد سكان 58 مليون نسمة. والفئة الأخيرة تخص " المدنية- العسكرية"، التي لوحظت في ثلاثة بلدان، بعدد سكان 65 مليون نسمة.[77]

الجدول رقم (11): ملخص مختلف الأنظمة في أفريقيا

نوع النظام في أفريقيا	نظام الحزب المهيمن	رئاسي- برلماني	ديمقراطية رئاسية-تشريعية	ديكتاتورية مدعمة من الجيش	مدنية- عسكرية
عدد البلدان المعنية في أفريقيا	22	12	6	3	3
عدد السكان المعنيين في أفريقيا (مليون نسمة)	325	200	81	58	65

Source : Rapport de banque africain de developpement 2001, L'Afrique dans l'économie mondiale Renforcement de la bonne gouvernance en Afrique, Statistiques economiques et sociales sur l'Afrique, Cote d'Ivoire, p153.

هذا الجدول يمثل مذكرة من التقدم في الاحصائيات بدون رجعة إلى الوراء، حيث عدد البلدان التي تعيش تحت ظل الديكتاتوريات العسكرية تناقصت شيئا فشيئا مع حلول سنة 2009 مقارنة بسنوات 1970 حيث كانت منتصف البلدان تُحكم تحت الديكتاتوريات العسكرية. كذلك، ظهرت حركات اجتماعية من أجل الديمقراطية في العديد من البلدان. أحيانا تأخذ أشكال إضراب أو أعمال شغب. وأحيانا تكون منظمة بطريقة مؤسساتية من خلال الندوات الوطنية. والدساتير الجديدة أُعتمدت نتيجة استفتاء بأغلبية كبيرة. وتم التخلّي عن الحزب الواحد وعن السيطرة على وسائل الإعلام في معظم البلدان، في حين ظهرت العديد من الأحزاب السياسية والصحف. بالمثل، الحركة النقابية أصبحت مستقلة وتوقفت من كونها خاضعة للدولة. إلاّ أن عملية التحول الديمقراطي لم تكتمل بمعناها الحقيقي في جميع البلدان. بعض البلدان (البنين، مالي، غانا، السينغال...الخ) أصبحت بلدان ديمقراطية تدريجيا مع شبه حرية للصحافة وتعددية حزبية، مع احترام الدستور وترسيخ سيادة القانون، مع انتخابات

[76] -T.K. Biaya,1998, op. cite, p4
[77] - Rapport de banque africain de developpement 2001, L'Afrique dans l'économie mondiale Renforcement de la bonne gouvernance en Afrique, Statistiques economiques et sociales sur l'Afrique, Cote d'Ivoire.

دورية التي قد تؤدي إلى تغيير الأنظمة، مع الأخذ بعين الاعتبار مصالح الأقليات، مع وظائف ممنوحة للمسؤولين السياسيين المناضلين في الانتخابات.[78]

ويرى بعض المراقبين أن الديمقراطية التمثيلية والسوق سيضعُفان من طرف الاحترام المطلق للسلطة والتسلسل الهرمي الاجتماعي (الجنس، العمر،...الخ) بواسطة الأولوية للجماعة على الفرد، بواسطة الأولوية للنفقات الجماعية على الاستثمارات الانتاجية، وباختصار بواسطة السياق التاريخي والثقافي. هاته الحجج الثقافية والتاريخية هي جد مهمة في عملية فهم القوى التي تعترض تأسيس النموذج الديمقراطي الغربي لسبب من الأسباب.[79]

من بين القيم الثقافية والتاريخية الأفريقية (التقليدية) الايجابية (ذات الميل العالمي) وحتى الشباب الأفارقة المتعلمين للحداثة الغربية حاولوا الحفاظ على التقاليد رغم كل الصعاب، ويمكن أن نذكر:[80]

- أهمية القرابة، الأسرة الممتدة والتعليم لتشكيل الأفراد بشكل متكامل جدا في حياة المجتمع مع احترام الشيوخ والتضامن لذى فئات الأعمار.

- أهمية أساليب القرارات التعاونية: تطهير الفرد الاستراتيجي وتعظيم الربح أمام الأداءات الجماعة والقيمة الكبيرة المعطاة نظرا للبحث عن الوحدة والقيم التوافقية والمشتركة.

- أهمية الاقتصاد الشعبي الذي من خلاله يقوم الأفراد بإظهار براعة التعاون (كخلق صندوق الادخار والقرض) وكذلك القدرة على التكيف وروح المبادرة (كخلق المؤسسات الصغيرة) ويقدمون الخدمات فيما بينهم (تبادل الهدايا وردها).

- أهمية التسامح الديني الذي يتجلى خاصة من خلال القدرة على التوفيق والجمع بين العديد من الديانات الوثنية. (الاسلام والمسيحية).

- أهمية الفنون (الموسيقى، المسرح...الخ) واللغات المحلية كمصادر رئيسية للهوية.

إن إعادة الاقتراب من الماضي ورفض التطور هي لا تمثل بشكل واضح الحل لدرجة أن الأسر الأفريقية تريد الحصول على السلع الاستهلاكية والتقنيات الحديثة. إن التخلي عن القيم الأفريقية من أجل اختيار سيناريو نمو وتكامل متسارعين إلى السوق الدولية سيسمح لأفريقيا بالخروج من التهميش الاقتصادي، ولكن سيكون الثمن في مقابل الصدمات الثقافية ومشاكل ربما عرقية واجتماعية.[81]

---

[78] - Mamadou Ndiaye, E-Gouvernance et démocratie en Afrique : Le Sénégal dans la mondialisation des pratiques, Thèse pour le Doctorat, Université Michel de Montaigne - Bordeaux 3, 2006, p45 ; 47.

[79] - Carbone Giovanni M., St-Sauveur Annabelle Larouche, Comprendre les partis et les systèmes de partis africains. Entre modèles et recherches empiriques, Politique africaine, 4/2006 (N° 104), p 36.

[80] - Unesco, Problèmes de la culture et des valeurs culturelles dans le monde contemporain, Chapitre 2 : Valeurs culturelles et nouveaux modes de vie, pp 13-14.

[81] - Bedi Yves Stanislas Etekou. L'alternance démocratique dans les Etats d'Afrique francophone. ´ Law. Université Paris-Est, 2013. French, p 261.

ماذا نعتقد نحن الأفارقة من الديمقراطية والسوق؟ وفي النظرية التقليدية، ديمقراطية جديدة خاصة عندما تفترض من الخارج في بلدان من المفترض أن تكون غير ديمقراطية وقبل الحداثة، يجب أن تحصل بسرعة على فوائد التنمية الاقتصادية والاجتماعية. هذه النظرية تتعارض مع مبدأ عالمية الرغبة في الديمقراطية والحرية الخاصة ب (Sen).[82] كما نجد في تدخلات الدولة نوعين من السلع العامة: تلك ذات النوع السياسي وذات النوع الاقتصادي:[83]

السلع السياسية: الحماية الشخصية، حق المعلومة، حرية الخطاب، الجمعيات والانتخاب، درجة الفساد، الثقة في الرئيس والمؤسسات.

السلع الاقتصادية: ازدهار البلد، مستوى الشخصي للحياة، فعالية وانصاف الاصلاحات والسياسات الاقتصادية.

فالأفارقة أنفسهم ليسوا مخطئين وصوتوا تلقائيا لديمقراطية تمثيلية ولسوق منظم بشكل كبير من طرف الدولة. والديمقراطية هي مطلوبة بأكثر من 90% من الأفريقيين وتتحدد بالنسبة إليهم على أنها توفر السلع السياسية ذات جودة عالية. في البلدان الديمقراطية كالسينغال أو مالي، أغلب الأفريقيين يدافعون عن الليبرالية السياسية ومنهج التدخل الاقتصادي. وهذا ما يعني أنهم يدعمون السلع السياسية (إذن اللبرالية السياسية) ولكن على العكس من ذلك، هم معاديين لعدد من مقاييس اللّبرالية الاقتصادية ويطالبون بعض مبادئ الاقتصاد الموجه لحماية الأنشطة القائمة وتعزيز النمو.[84]

جميع البلدان الأفريقية بما في ذلك بلدان شمال أفريقيا اقترضت ديون مختلفة الدرجة، واعتبرت كسجناء لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وقامت في عجلة من أمرها ببيع الارث الجماعي إلى جماعات خاصة. فقد عالجت التنمية الاقتصادية بالاستعانة بعوامل خارجية متمثلة في المنظمات الدولية والمستعمرين السابقين. وفك الارتباط الاقتصادي للدول هو جزء لا يتجزأ كي تصبح ضمن قائمة البلدان المعنيين بالتطور لدى عمالقة التجارة العالمية التي تعتبر المنقذ المفترض بالنسبة لبلدان الجنوب والذي يعتبر حاليا مبدأ شامل لا يمكن إنكاره.

إن عدم وجود مؤسسات سياسية واقتصادية غير قابلة للاستمرار، تتقيد كجزء من النظام الديمقراطي الشامل، يحرّم بلدان أفريقيا من الرأس المال اللاّزم لتوسعها الاقتصادي. هذه رؤوس الأموال للأسف هي راسية في البنوك السويسرية، نظرا لوجود مناخ غير جيد من الثقة أو أنها نتجت بطريقة غير شرعية. والتجارب المؤلمة من عقود من الحياة الديكتاتورية تشهد أن رؤوس الأموال المهربة من البلدان الأفريقية التي لديها خيار واحد فقط لجذبها واستقطابها هي مسار الديمقراطية التي بدونها ستكون عملية ضمان مصحوبة بالخداع والديماغوجية.[85]

---

[82] - Guèye Babacar, La démocratie en Afrique : succès et résistances , Pouvoirs, 2/2009 (n° 129), p. 5-26.

[83] - Kevin R. Cox et Rohit Negi, L'Etat et la question du développement en Afrique subsaharienne , L'Espace Politique [En ligne], 7 | 2009-1, mis en ligne le 20 août 2009.

[84] - Robert Mattes et Michael Bratton, Les Africains veulent-ils encore de la démocratie?, Synthèse de Politique No. 36, Afrobaromètre, 2016.

[85] – الديماغوجية: كلمة يونانية مشتقة من كلمة (ديموس)، وتعني الشعب ، و (غوجية) وتعني العمل ، أما معناها السياسي فيعني مجموعة الأساليب التي يتبعها السياسيون لخداع الشعب وإغراءه ظاهرياً للوصول للسلطة وخدمة مصالحهم

فالقوة هي أن ندرك أن نصف البلدان الأفريقية التي تدّعي أنها ديمقراطية، لديها حكومات التي تبرز من إرادة الشعب وهي من المفترض أن تكون مشتقة، وهي تطبق ليبرالية جديدة تعاكس الهدف الرئيسي من توسيع المشاركة السياسية. فمن الضروري استكمال الديمقراطية في البلدان الأفريقية من خلال التدابير لزيادة الشفافية في إدارة الشؤون العامة، السياسية ومسؤولية الحكومات الأفريقية.[86]

ويجب إنشاء إطار مؤسساتي، إداري وقانوني أكثر عقلاني، تنفيذ وتعزيز الهيئات المسؤولة عن المراقبة والسيطرة بشكل مستمر. وبصفة عامة، هذا الإطار يتعلق بحل مشاكل الحكامة في محاربة كل أولئك الذين يصممون السلطة كوسيلة لإثراء القوى الشخصية والذين إذا دخلوا السلطة لأول مرة، لا يستطيعون الخروج منها وترك نظام المكافآت.

حاليا، الديمقراطية هي بدون شك النظام الوحيد الذي يسمح بتنفيذ مؤسسات واجراءات منظمة لاختيار القادة وإقالة رجال السياسة الفاسدين. والديمقراطية يجب أن تكون ثمرة التغيير الاجتماعي والسياسي المعمق الناتج عن الحاجة التطوعية للدولة، وخاصة الالتزام الفردي لكل مواطن، والتطلعات والإرادة الجماعية للمجتمع. إنها ليست مسألة بسيطة من امتياز عالمي ومحاسبة صوت، ولا المقاعد التي حصلت عليها الأحزاب السياسية خلال المنافسات الانتخابية أو الدوريات المنتظمة. فالحلم الديمقراطي هي المواجهة السلمية من الأفكار، الآراء، والبرامج أو الايديولوجيات؛ هي المراقبة والسيطرة السيادية، المستمرة والفعالة تمارس من طرف القادة على الحكومات.

ووفقا ل (Abraham et Platteau, 2002): [*يجب علينا التحول من مجتمع قانوني وقمعي، يستند على السيطرة المتبادلة، احترام الرتب والتطبيق الصارم لقواعد الهبات والهدايا، نحو مجتمع منفتح حيث المبادئ الموجهة أو المصرحة بوضوح هي حرية الدخول والخروج، الحكامة الديمقراطية (بما في ذلك قبول الخلافات)، معايير الكفاءة والتمايز الاجتماعي الاقتصادي*].[87]

من جهة أخرى، توجد هيئة تسمى[88] « le réseau Afrobaromètre » جمعت اتجاهات 12 بلد، وأجريت استطلاعات الرأي من 1999 إلى 2006. هذه الاستطلاعات شملت 56 ألف مواطن من بلدان أفريقيا الغربية (البنين، الرأس الأخضر، غانا، مالي، نيجيريا والسنغال)، الشرقية (كينيا، مدغشقر، تنزانيا، أوغندا) الجنوبية (بوتسوانا، ليسوتو، مالاوي، موزمبيق، ناميبيا، جنوب أفريقيا، زامبيا وزيمبابوي). من بين البلدان التي شملها الاستطلاع، ستة بلدان دعمت فكرة أن الديمقراطية هي " أفضل من أي شكل من أشكال الحكومة". والأشخاص

[86] - Nzinzi Pierre, La démocratie en Afrique : l'ascendant platonicien. , Politique africaine 1/2000 (N° 77), p3-5. www.cairn.info/revue-politique-africaine-2000-1-page-72.htm.

[87] - Traduction de Platteau, J.-P. et A. Abraham, 2002. Participatory Development in the Presence of Endogenous Community Imperfections." Journal of Development Studies, vol. 39, n° 2, p130.

[88] - Afrobaromètre est un réseau de recherche regroupant autour de trois partenaires internationaux (Michigan State University (MSU), Institute for Democracy in South Africa (Idasa) et Center for Democratic Development (CDD) Ghana), dans 15 pays africains. Voir édition 2006.

الذين شملهم الاستطلاع منذ سنة 2000، رفضوا كلهم بشكل منهجي جميع أشكال الأنظمة غير الديمقراطية: 80% من الأفريقيين المستطلعين يرفضون السلطة المخصصة، 70% يرفضون السلطة العسكرية والحزب الواحد.[89]

أصبح سكان أفريقيا أكثر راحة مع مفهوم المنافسة الانتخابية والتعددية. وبهامش كبير بنسبة 81% من الأفريقيين يعتقدون أنه على المرء أن يختار القادة من خلال انتخابات نزيهة وشفافة وشريفة. ويرفضون أيضا فكرة أن تعدد الأحزاب ليست ضرورية، لأنها تخلق الانقسام والفوضى. ومن سنة 2002 إلى 2005، ترسّخت فكرة المنافسة الانتخابية بشكل متزايد في روح القارة الأفريقية. في هذه الديناميكية، الأمور سوف تتغير في أفريقيا. ولا يوجد سكان في العالم يقبلون المعاناة من الاستبدادية إلى الأبد. السكان الأفريقيين لا يعانون فقط من الديكتاتوريات الخالدة، بل أيضا من أصحاب مالكي الشؤون العامة الذين يعتبرون أنفسهم مسؤولين ودون أي مساءلة من أحد ، ولا يوجد أي قلق يهدد أمن سلطتهم واستخدام المصادر في زيادة ثرواتهم الشخصية. ومن خلال الاستطلاعات لهذه المؤسسة الأخيرة، أفريقيا هي إذن متعطشة لمبادئ الديمقراطية ومتعطشة للأفكار التي تمس نهاية السلطات الاستبدادية. ومع تطور وسائل النقل، الاتصالات والمواصلات، تنقل سكان أفريقيا عبر العالم، تبدلت نظرتهم من خلال السفر، الاستماع ونظرتهم وتفكيرهم للعالم. وقد وجدوا الفارق الذي يحكم العلاقات بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب.[90]

وفي جميع الحالات، الوقائع الملاحظة تشير إلى أن الحريات المدنية وحرية التعبير يمكن أن تؤدي إلى تأسيس حكومات أكثر شفافية وأكثر فعالية، وإلى تنمية اقتصادية أكثر قوة ومشاركة، وبالتالي إلى انتخابات نزيهة، نظم سياسية حرة أكثر فعالية، حرية الصحافة والاعلام.

إنّ تطور أفريقيا من حيث الابتكارات التي تجلّت في وسائل الاعلام الاجتماعية على غرار المواقع على شبكة الأنترنت، القنوات الفضائية، الهواتف النقالة؛ التي أضيفت إلى المحطات الإذاعية المحلية في المناطق الريفية الفقيرة، أدّت إلى تعديل محتوى مفاهيم المسؤولية الديمقراطية وتحمل إمكانيات هائلة لتحسين الحكامة وآثار التنمية.[91]

كان الهدف من هذا التحليل هو إظهار فرضية أنه لا يوجد نموذج واحد فقط للديمقراطية، ولكن نماذج ديمقراطية مختلفة. فحركة الديمقراطية التي تدعم التحول إلى مؤسسات أفضل، هي تحمل أداءات اقتصادية (في ظل ظروف معينة). ولوحظ كذلك ومن خلال التاريخ العالمي الحديث أن البلدان التي اتخذت النموذج الوحيد للديمقراطية (وفقا للمنظمات العالمية) ، هي أول من تنتهك المبادئ إذا كانت لا تلبي مصالحهم أو مصالح جماعات لوبية. وأحسن مثال هو الولايات المتحدة الأمريكية. فباسم الديمقراطية، أسقطوا الرئيس "صدام حسين" في مارس 2003، ولكن باسم الديمقراطية، لا يزالون يدعمون أكبر الديكتاتوريات في العالم. بالإضافة إلى اسم مكافحة الإرهاب، قد أقامت

[89] - Robert Mattes et Michael Bratton, op. cite, p5.

[90] - Michael Bratton and Richard Houessou, Demand for Democracy Is Rising in Africa, But Most Political Leaders Fail to Deliver, Policy Paper #11, Afrobaromètre, 2014.

[91]– رضوان بروسي، الدمقرطة والحكم الراشد في أفريقيا: دراسة في المداخل النظرية، الآليات والعمليات ومؤشرات قياس نوعية الحكم، مذكرة ماجيستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة العقيد حاج لخضر- باتنة، 2009/2008، ص 59-62.

هذه الدول مراكز الاعتقال (غوانتانامو)، لمساجين بدون دفاع قانوني وبدون محاكمة لسنوات. والمؤسسات التي تشكل العمود الفقري للنظام الديمقراطي، تنكر فعل هذا الوضع وتدعو إلى المساواة بين الجميع أمام القانون والعدالة.

وإذا جعلنا المقارنة بين فرضيات (Rodrik) حول وظائف وأشكال المؤسسات. فلا يهم نوع التنظيم في البلد، فالهدف يكمن في الأخير على حقيقة أن المواطنين يتمتعون بكامل الحقوق والواجبات ويعيشون بدون خوف. ويمكن أن نعتبر أن هناك في العالم توافق ضمني بين البلدان المتقدمة لتكريس الهيمنة على البلدان الفقيرة باسم الديمقراطية. فالمؤسسات الديمقراطية هي مختلفة بين فرنسا والولايات المتحدة سواء من حيث الشكل أو حتى من ناحية العمق. على سبيل المثال، الانتخابات الرئاسية الأمريكية تقوم على أساس نظام عدد الناخبين الأكبر (الاقتراع غير المباشر في جولة واحدة)، في حين أن النظام الفرنسي يقوم على أساس الاقتراع المباشر الشامل في جولتين. وفي سنة 2001، في الولايات المتحدة، حدث أن الفائز بلغ عدد أصوات أقل من الخاسر من حيث صوت المواطن. لكن الرئيس (G.W Bush) جمع أكثر عدد الناخبين في النهاية. فالفائز في هذه الانتخابات يمكن أن يكون خاسرا لكن العكس من ذلك. وإذا علقنا على هذا الانتخاب ل (Bush)، مع الحقيقة الفرنسية حيث الانتخاب يكون مباشر على حساب جولتين، يمكننا أن نظن أن الولايات المتحدة لا تمثل ديمقراطية. وهذا ما سيكون خطأ. فالولايات المتحدة تشكل ديمقراطية. والمشكل الحقيقي في هذه المناقشة، التي تتطلب معارف في العلوم السياسية وفي العلاقات الدولية، وفي الغالب الممارسين السياسيين ينظرون في وضعية البلدان الأخرى مع حقائقهم وعصورهم. فكل مجتمع لديه ثقافته، تاريخه، معاييره، مؤسساته وعاداته. والنظام الديمقراطي للبلد تحكمه عوامل كثيرة. هؤلاء الذين يشككون في الوضع العالمي للديمقراطية يسندون حججهم ليس على غياب اجماع، ولكن على وجود اختلافات ثقافية بين المجتمعات الأخرى. هذه الاختلافات الثقافية ستكون أساسية، والمثال الواضح هو ما يسمى ب "القيم الآسيوية". وهي أن الفرضية التي تشير إلى ارتباط الآسيويين بالقيم الأخلاقية وليس بالحرية السياسية، على سبيل المثال يمكننا أن نفهم أن مفهوم الديمقراطية ليس لها معنى إلاّ في إقليم معين.[92]

إن محاولة إرادة زرع نظام ديمقراطي في العالم شبيه بالنظام القائم في البلدان الغربية يُنتج سوء فهم الأفكار الذي يُحدثه البشر. هذه الإرادة التي يسميها البعض "الامبريالية"، التي تدافع فقط عن انجذاب الهيمنة للاستلاء على ثروات الأمم الأخرى؛ والعالم كان شاهدا على الحرب على العراق، مع زعزعة استقرار المنطقة بأكملها من أجل المصالح الاقتصادية والجيوستراتيجية باسم "الديمقراطية".[93]

وفي الأخير، تأتي مشكلة تمويل هذه المنظمات غير الحكومية التي تنتج هذه المؤشرات الخاصة بالديمقراطية أو أخرى، ممّولة من طرف مؤسسات، دول أو جماعات لوبية. هذه المنظمات غير حكومية أو المنظمات الدولية ليست محايدة والاستنتاجات غالبا ما تفتقر إلى الموضوعية والوضوح. ويمكننا أن نفهم أن طبيعة التمويل تؤثر على أنواع

[92] - Marchesin Philippe, Démocratie et développement , Revue Tiers Monde, 3/2004 (n° 179), p. 487-513.
[93] - Sarah Ben Néfissa et al, ONG et Gouvernance dans le monde Arabe, Edition Karthala et CEDEJ ? 2004, ISBN : 2-84586-527-9, p190.

الاستنتاجات التي تنتج عن دراستهم أو مؤشراتهم. واليوم قد يثير الجدل عند استخدام هذه المؤشرات أو هذه الاستنتاجات من هذه المنظمات غير الحكومية أو المنظمات الدولية للتأثير على وضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية في العالم.[94]

2-2- الفساد والنمو الاقتصادي:

إن الهدف من هذا الجزء حول الفساد والنمو الاقتصادي ليس فقط مناقشة طبيعة وأشكال الفساد، ولكن أيضا دراسة التشكيلات المؤسساتية التي تسمح بازدهار الفساد وإعطاء تفسير أصلي لهذه الظاهرة. وتحليل وتسليط الضوء على القنوات التي من خلالها يؤثر الفساد على النمو الاقتصادي انطلاقا من تحليلات تجريبية.

هذا التحليل يسمح لنا ومن خلال دراسة الفساد بمعرفة البلدان التي تبحث عن التنمية؛ أنها تواجه مشكلة مؤسساتية من أجل ضمان توسعهم الاقتصادي. فتحدّي التنمية الاقتصادية يفرض دراسة الفساد واقتراح توصيات مؤسساتية من جانب وضع سياسات اقتصادية واعدة للنمو الاقتصادي وتحدّ من الفوارق الاجتماعية. من جهة أخرى، إذا كانت مشكلة الفساد تتعلق بالحكامة التي هي طريقة ممارسة سلطة الدولة، فجهود مكافحة الفساد لا يمكن أن تكون ناجحة ومستدامة دون مواقف حازمة من المسيرين واستيعاب محقق للإجراءات المتخذة. وسوف نظهر أن الفساد له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي وأنه يرمز إلى ضعف المؤسسات السياسية، القانونية والاقتصادية. وفي الأخير نعطي تفسير للفساد من خلال إظهار التكوينات المؤسساتية التي تميزه.

لقد أصبح الفساد مسألة جوهرية للسياسات الاقتصادية في السنوات الأخيرة. وحساسية تحدّي هذه الظاهرة المطروحة هي معممة عل نطاق واسع ولا يمكن إهمالها من طرف المجتمع الدولي. ومع ذلك، الجهود التوسطية تشمل تقنيات متخلفة نسبيا ومنفذة في مجال معقد ومتعدد التخصصات لمكافحة الفساد، وخاصة إذا ما قارناها بالإصلاحات التي أُدخلت في المجالات القائمة مثل المالية العامة، التجارة الدولية والقطاع المالي. وهذا محكوم إلى جانب حقيقة أن الأمر يستغرق وقتا طويلا نسبيا لتنفيذ الاصلاحات المؤسساتية وبدرجات متفاوتة من الالتزام السياسي للإصلاحات، وهذا ما يشير إلى النتائج الضعيفة في هذا المجال مقارنة بما كان منتظر منها.[95]

وللشروع في تحليلنا، سنعالج في أول الأمر مراجعة أدبية حول العلاقة بين الفساد والتنمية الاقتصادية. ثم ندرس في مرحلة ثانية مختلف المناهج للفساد في التحليل الاقتصادي المعاصر. ثالثا، سندرس تأثيرات الفساد على النشاط الاقتصادي، ثم دراسة البعد الدولي لهذه الآفة، وفي الأخير ندرس الفساد من منظور الخلل الوظيفي للمؤسسات.

---

[94] - Gérard Perroulaz, Le rôle des ONG dans la politique de développement : forces et limites, légitimité et contrôle, Annuaire suisse de politique de développement [En ligne], Vol. 23, n°2 | 2004, mis en ligne le 08 mars 2010,

[95] - idem, p11.

2-2-1- المراجعة الأدبية:

قبل بضعة عقود، كانت هناك مجادلة حول فرضية أن الفساد يعزز النمو الاقتصادي. فالفساد هو أفضل من دفع أجور الكفاءة لموظفي جامعي الضرائب (Leff, 1964 ; Huntington, 1968 ; Lui, 1985). في ذلك العصر، كانت الفكرة العامة المتقدمة هي أن الرشاوي ساعدت رجال الأعمال على تجنب التأخيرات الإدارية. وقد أكدوا فرضية أن الفساد يعزز الفعالية الاقتصادية من خلال تجاوز حالات الجمود التي تفرضها الحكومات. والفساد سيسهل بأسلوب عام الحياة الاقتصادية من خلال سياسية تزييت الطريق. وقد اتخذت هذه الفكرة بمزيد من التطوير وأظهرت العديد من الدراسات أن الفساد يعتبر ناقل للفعالية (Leff, 1964 ; Huntington, 1968).[96] على سبيل المثال، دراسات كل من (Beck et Maher, 1986 et Lien, 1986) وضّحت في إطار تخصيص العقد الحكومي، أن منح العقد إلى الشركة التي تعرض أكبر رشوة يؤدّي إلى اختيار الشركة الأكثر كفاءة. وقد وضّحوا في وجود لعبة مع معلومات ناقصة، الشركة بتكاليف ضعيفة قد تعرض رشاوي أعلى. وحسب هؤلاء المؤلفين، الكفاءة يجب أن تُقاس من جانب الوقت الضائع خلال الانتظار؛ والفساد هو المال السريع.[97] وبالنسبة لآخرين، وفي المقابل، الفساد يضر بقوة النمو الاقتصادي. على سبيل المثال، (Shleifer et Vishny, 1993) قارنوا النظام الروسي الاشتراكي وما بعد الاشتراكي من أجل نشر العديد من مصادر اللاّفعالية التي تولّدت مع التغيير المؤسساتي من روسيا الاشتراكية إلى روسيا الرأسمالية.[98]

هذه الرؤية الإيجابية للفساد، وكذلك الحجج التي تقوم عليها هي في حالة جدال. ففرضيتهم المركزية التي تشير إلى أن الفساد هو عنصر خارجي للتنظيمات والاجراءات الإدارية، تخلق جدل كبير. والحقيقة أنه يمكن للموظفين العموميين أن يخلقوا التأخر أو المضايقات الإدارية فقط من أجل جمع الرشاوي (Myrdal, 1968 ; Bardhan, 1997).[99] وقد أكد في وقت سابق البنك الدولي أن *الفساد ينتهك ثقة المواطنين ويخفض من الرأسمال الاجتماعي...غير مراقب، التراكم للمخالفات التي تظهر صغيرة يمكن أن تقوّض (تزيل) شرعية السلطة السياسية بشكل بطيء*.(BM, 1997) .[100] وفي نفس الاتجاه، فقد أكد في تقرير آخر لسنة 2002: [*الفساد يقوّض شرعية الدولة نفسها ويقلل من قدرتها على توفير المؤسسات التي تدعم السوق*] (BM, 2002,).[101] هذه الرؤية السلبية للبنك الدولي حول الفساد كلّفت كذلك (Paul Wolfowitz) منصبه كرئيس للمنظمة عندما كان متورطا في قضية تحيّز تتعلق بأحد متعاونيه الذي بدا أنه على علاقة به. فموقف الرئيس انتهك ميثاق أخلاقي للمنظمة الدولية.[102]

---

[96] - Huntington, S, 1968, Political Order in Changing Societies, New Haven, Yale University Press, pp 59-71.

[97] - Beck, P.J. et M.W. Maher, 1986, A Comparison of Bribery and Bidding in Thin Markets, Economic Letters, p. 1-5 ; Lien, D. H. D, 1986, A note on competitive bribery games. Economics Letters, 22(4), 337–341.

[98] - Shleifer, A. et R. Vishny, 1993, Corruption, Quarterly Journal of Economics 108(3), p. 599-617.

[99] - Bardhan, P, 1997, Corruption and development: a review of issues, Journal of Economic Literature, n° 35, septembre, p. 1320-1346.

[100] – البنك الدولي تقرير التنمية لسنة 1997، الدولة في عالم متغير، واشنطن، ترجمة مركز الأهرام للترجمة والنشر، مصر، ص ص 112-114.

[101] – البنك الدولي ، تقرير التنمية لسنة 2002، بناء المؤسسات من أجل الأسواق، واشنطن، ترجمة مركز الأهرام للترجمة والنشر، مصر، ص 105.

[102] - Daniel Dormoy, La corruption et le droit international, Bruxelle, Etablissement Emile Bruylant, 2010, p 59.

إضافة إلى ذلك، دراسة وضحت أن الفساد هو عنصر داخلي ذاتي في تحديد القواعد والاجراءات الإدارية. وقد أظهرت من خلال المشاهدات الناتجة عن مختلف الاستطلاعات التي أجريت بين الشركات، عن وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين المضايقات البيروقراطية الفعلية التي تواجهها الشركات ومبلغ الرشاوي التي تدفعها هذه الشركات. وأكثر من ذلك، النظريات الخاصة بهذه الدراسة تميل إلى أن المفسد يفي بتسريع الاجراءات أو يعمل على تجاوز العقبات (Kaufmann et Wei, 1999).[103] ولكن هذا ليس بالضرورة، على سبيل المثال، قدرة الأعوان الحكوميين على تسريع إجراء إداري يمكن أن يكون ضعيف، خاصة عندما يكون هذا الإجراء ينطوي على مختلف الحوارات. (Shleifer et Vishny, 1993).[104] وفي الأخير، الآثار الإيجابية للفساد على النمو والاستثمار هي غير مؤكدة في بيئة تتميز بأداء غير فعال للمؤسسات.

ولكن في الوقت الحاضر، عدد قليل من الاقتصاديين يمكن أن يزيدوا من دعم هذه الفرضية التي تضع مبادئ الحكم الراشد في الواجهة (Shleiffer et Vishny, 1993 ; Mauro, 1995). والفكرة هي، أن الفساد عندما يتدخل في إدارة الشؤون العامة سيكون مصدر سوء تخصيص وتوزيع الموارد، وبالتالي سيكون أحد عوامل التخلف الاقتصادي. فالفساد بجميع أشكاله، لا يشجع المستثمرين المحتملين سواء كان محلي أو أجنبي. وبالنسبة ل (Bardhan, 1997)، إمكانية الدولة في مراقبة الفساد تعتمد على درجة مصداقيتها مع المواطنين وإنشاء مؤسسات قوية وذات مصداقية. وهنا نقارن أفريقيا بدول آسيا الشرقية؛ أفريقيا مع مؤسسات ذات مصداقية وقوة ضعيفتين حققت نتائج مخيبة للآمال في هذا الجانب مقارنة بدول آسيا الشرقية التي لديها أنظمة مركزية وقوية على الرغم من أن الفساد ما يزال مرتفعا في هذه البلدان. وبالنسبة لهذا المؤلف، الحكم الراشد لمؤسسات الدولة، وعلى جميع المستويات، يجب أن يكون جزءا من السياسة العامة لمكافحة الفساد.[105] وقد أشارت (Rose-Ackerman, 1978) إلى أن التشريع الجيد في هذا الجانب يمكن أن يخفض من تكاليف المعاملات مقارنة بالتشريع السيء.[106]

إن الفساد هو عادة استخدام الإدارة لأغراض خاصة، أو موظف (عون) مسؤول على مهمة مسندة إليه من قبل الدولة (الحاكم الرئيسي) لتوفير السلع العامة، يشارك في نشاط ضار وغير مشروع بالأصالة عن نفسه، مما يشكل نشاط يصعب مراقبته من طرف الحاكم الرئيسي. هذا التعريف يركز على الفساد في القطاع العام ويعرفه بأنه إساءة استخدام المنصب العام لأغراض الإثراء الشخصي.[107]

ولكن هناك نوعين من الفساد: السلبي والإيجابي (الفعال وغير الفعال). الفساد السلبي هو عملية التماس، قبول، طلب بطريقة مباشرة أو غير مباشرة للعروض، الهبات والهدايا أو أي مزايا على الإطلاق على القيام بعمل أو الامتناع

[103] - Kaufmann, D., & Shang, J. W ة1999 ةDoes grease money speed up the wheels of commerce. Working Paper 7093, National Bureau of Economic Research.
[104] - Shleifer, A. et R. Vishny, 1993, op. cite, p615.
[105] - Bardhan, P, 1997, Corruption and Development: A Review of Issues; Journal of Economic Literature, vol.35, n° 3 : pp. 1320-1346.
[106] - Jean Cartier-Bresson, les analyses économiques des causes et des conséquences de la corruption : quelques enseignements pour les pays en développement, Mondes en Développement n° 102, p. 25-40, 1998, pp 1-27.
[107] - Emmanuelle lavallee, Mireille Razafindrakoto, François Roubaud, les mecanismes a l'origine de la corruption : une analyse sur micro-donnees africaines, DIAL, Document de Travail DT/2008-08, p 6.

القيام بعمل يتعلق مباشرة بوظيفته، مهمته أو ولايته المنتخبة أو فعل غير قانوني من جانب وظيفته، مهمته أو ولايته المنتخبة.[108]

الفساد الإيجابي هو حقيقة اقتراح، في أي وقت، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، العروض، الوعود، الهدايا والهبات أو أي مزايا كانت للشخص المسؤول عن وظيفة، ولاية، مهمة، الذي ينبغي أن يؤدي أو يمتنع عن القيام بعمل من أعمال وظيفته، مهمته، ولايته، أو يقوم بالتسهيل من خلال وظيفته، مهمته أو ولايته. والفساد يكون صغيرا عندما يكون حقيقة التنفيذ يرتبط بصغار الموظفين الذين ليس لهم سلطة اتخاذ القرار. والفساد في أغلب الأحيان يدعم الرشاوي الصغيرة.[109] وغالبا ما يتم وصف الفساد بالكبير، لأنه يستخدم من طرف صانعي القرار ، الإطارات المتوسطة، الإطارات العالية، النخب في السلطة، المكلفين بتسيير أو خلق القواعد والاجراءات لنظام الحكامة. والفساد الأكبر يخفي غالبا مبالغ كبيرة أو بعبارة أخرى مصالح كبيرة تُلعب على المحك. إن مرادف الفساد سواء الكبير أو الصغير، يتحدّد على المستويات الوطنية والدولية، سواء في مجالات القطاع العام أو في مجالات منظمات المجتمع المدني أو القطاع الخاص.[110]

معظم الدراسات في هذا الجانب ركزت على العلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي من خلال الأثر السلبي على الاستثمار. وفي دراسة وضّحت أن المؤسسات الضعيفة تزيد من حدة المخاطر الكامنة في المعاملات الدولية وتتمثل في التنفيذ غير الكامل للعقود واحترامها بالإضافة إلى حالات الاختلاسات (سرقة، رشوة) (Anderson et Marcouiller, 2002).[111] كما أن (Lavallée, 2006) وضّحت أن مستوى الفساد المرتفع في البلدان المصدرة يخفض من نسبة الصادرات وأن تأثيره أقوى مقارنة بتأثير الأداء الضعيف للحكامة.[112] هذه النقطة، تأكدت من خلال الدراسات التي تشير إلى الآثار السلبية للفساد خاصة على النمو الاقتصادي (Mauro, 1995 ; Méon et Sekkat, 2005)،[113] على تخصيص الانفاق الحكومي[114] (Mauro, 1998)؛ أو على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة (Wei, 2000).[115]

وفي دراسة خاصة قامت بها (Lavallée, 2006)، درست تأثير الفساد على ثقة المؤسسات السياسية (في 16 بلد أفريقي)، وأظهرت أثر سلبي للفساد على الثقة المؤسساتية. وقد اختبرت انطلاقا من مؤشر الفساد المصور (إدراك

[108] - Thierry Ménissier, La corruption, un concept philosophique et politique chez les Anciens et les Modernes. , Anabases, 6 | 2007, p 12.
[109] - Souleymane Astou Diagne, op, p 155.
[110] - Jacquemet Nicolas. Micro-économie de la corruption. In: Revue française d'économie, volume 20, n°4, 2006. pp. 117- 159., p 135-136. http://www.persee.fr/doc/rfeco_0769-0479_2006_num_20_4_1586
[111] - Andersson, E.J. and D. Marcouiller, 2002, Insecurity and the Pattern of Trade: An Empirical Investigation, Review of Economics and Statistics, 84:2, 342-352.
[112] - Lavallée, E, 2006, Corruption et confiance dans les institutions : test des théories fonctionnalistes dans les démocraties africaines, Afrique contemporaine, 220, 163- 190.
[113] - Meon, P-G.et Sekkat, K. 2005, Does corruption grease or sand the wheels of growth?, Public Choice 122 (1-2): 69-97.
[114] -Corruption and the Composition of Government Expenditure, Journal of Public Economics, Vol. 69, 263-279
[115] - Wei, S.-J, 2000, How Taxing Is Corruption on International Investors?, The Review of Economics and Statistics, 82(1): 1-11.

الفساد) ومؤشر الفساد المعاش (vécue)، تأثير الفساد على الثقة المؤسساتية. نتائج دراستها تشير إلى أن الآثار السلبية للفساد على الثقة المؤسساتية هي أقوى من الجودة المدركة الجيدة للخدمات الحكومية.[116]

(Mauro, 1995) الذي يهتم بهذه القضية لعدة لسنوات، يؤكد أن الدراسات التجريبية الأخيرة تشير إلى أن الفساد على العكس من ذلك يمكن أن يقوض بشكل كبير الأداء الاقتصادي عن طريق الحد من النمو وتحويل المشاريع الاجتماعية عن أهدافها المرجوة منها. الأعمال في هذا الجانب تتوافق على إظهار أن الفساد يضر إلى حد كبير بالنتائج الاقتصادية من خلال تثبيط المستثمرين خاصة المستثمرين المحليين. أو بعبارة أخرى، الجهود المبذولة من المستثمرين يتم تقويضها عن طريق الفساد، وبالتالي خلق عملية تباطؤ النمو. وبالتالي ووفقا لهذه الدراسات، يبدو أن المتغير الذي من خلاله يؤثر الفساد على النمو الاقتصادي هو الاستثمارات. وقد وجهت هذه النتائج الباحث (Mauro) في أعماله التجريبية. (Mauro, 1995)، استخدم مؤشر سوء الحكامة باحتساب القيمة المتوسطة خلال الفترة 1980-1983 لمؤشر جودة البيئة المؤسساتية الصادر عن منظمة (business international) عن طريق الوكلاء المحليين، حيث القيمة تتراوح بين (0) (مستوى عالي من الفساد) و(10) (مستوى عالي من النزاهة). هذه المؤشرات تشمل من بين مؤشرات أخرى كفاءة النظام القضائي (مؤشر 1)، البيروقراطية (مؤشر 2) والفساد (مؤشر 3). وقد استخدم هذا الباحث على وجه الخصوص مؤشر الفساد وهو مؤشر مركب من ثلاثة مقاييس الذي سماه "الفعالية البيروقراطية". وقد استخلص بالتأكيد على أن ضعف جودة المؤسسات يخفض كثيرا الاستثمارات المحلية.[117]

وفي دراسة تجريبية بين الفساد والنمو الاقتصادي، (Séka, 2005) أظهر الأثر السلبي للفساد على النمو الاقتصادي وعلى الاستثمار. والفكرة من وراء هذه المحاولة هو أن الأنشطة الفاسدة تمنع الاستثمار الانتاجي من خلال تثبيط رجال الأعمال.[118]

كما أن ضعف الأطر القانونية وما ينتج عن ذلك من عدم احترام للعقود، تزيد من حالات الشكوك حوا أداء المعاملات وبالتالي تقلل من حجمها. هذا التأثير السلبي له أهمية خاصة بالنسبة للمعاملات الدولية لأنها تنطوي دائما على التكاليف غير قابلة للاسترداد، وأنه في حالة الاخلال بالعقد، الخيارات البديلة نادرة وستكون أبحاثهم مكلفة. (De Sousa et Disdier, 2006).[119]

عندما تعالج هذه الأعمال الفساد، تعتبره كجانب من الحكامة على غرار الجوانب الأخرى. إلاّ أن الفساد يوصف ولمدة طويلة كعنصر يسمح بتعويض الأداء السيء للمؤسسات العامة. وفي مجال التجارة الدولية،

---

[116] - Lavallée Emmanuelle, Corruption et confiance dans les institutions politiques : test des théories fonctionnalistes dans les démocraties africaines , Afrique contemporaine, 4/2006 (n° 220), p. 163-190.

[117] - Mauro, P. 1995, Corruption and growth, Quarterly Journal of Economics 110: 681-712.

[118] - Seka, P. R, 2005, Corruption, croissance et capital humain : Quels rapports", Université de Cocody, UFR-SEG, Abidjan. http://www.saga.cornell.edu/saga/educconf/seka.pdf

[119] - De Sousa J., Disdier A.-C. 2006, La qualité du cadre juridique constitue-t-elle une barrière au commerce ? Application aux économies en transition », Revue économique, 57 (1), p. 422-441.

(Directly Unproductive Profit-seeking (Bhagwati, 1982, p903) أشار إلى أن الفساد يتم تحليله ك (DUP) (activity، أي طريقة لتحقيق الأرباح من خلال القيام بالأنشطة غير منتجة بطريقة مباشرة. وآثار الفساد يمكن مقارنتها بالآثار الناتجة عن التهرب من دفع الرسوم الجمركية أو التهريب. وعندما تُؤخذ هذه الأنشطة في الحالات الأولية التي تكون بها تشوهات، ينطبق التحليل ذو الاتجاه الثاني حيث أن هذه الأنشطة يمكن أن تحسن الرفاه في الاقتصاد. إلاّ أن هذه النظريات لا تدرس بطريقة مباشرة أثر الفساد على التجارة الدولية، لكنها تقدم الفساد كوسيلة لتسهيل الأنشطة في البلدان التي تتميز على سبيل المثال ببيروقراطية بطيئة ومدققة، أو سياسة حماية عالية.[120] وفي دراسة أخرى، وضّحوا أن الفساد هو بمثابة حبة رمل في دواليب الساعة، فهو يعيق حركة التنمية والاستثمار. كما أشاروا إلى أن آثار الفساد تعتمد على جوانب أخرى من الحكامة (قوة اللوائح التنظيمية والتشريعات، سيادة القانون، فعالية الحكومة...الخ)، حيث أن هذه الجوانب هي أكثر ضررا من النوعية المنخفضة للحكامة نفسها(Méon et Sekkat, 2005).[121]

من جانب التحليلات الاقتصادية للفساد، هناك نظريتين متعارضتين:[122]

- النظرية القياسية النيوليبرالية (المنافسة التامة والكاملة والاختلالات الهيكلية لتدخلات الدولة) تطور نظرية السلوك الفردي الجنائي العقلاني الذي يمارس على سوق للفساد بصفة مثالية أو أقل من ذلك. ويروا مؤيدي النظرية الليبرالية الجديدة في الفساد على أنه استراتيجية لتجاوز العقبات السياسية الحكومية ومسرّع لا أخلاقي للتحولات المرغوبة نحو الاقتصاديات الديمقراطية واقتصاديات السوق.

- النظرية القياسية الموسعة (الأسواق الناقصة) تخلق تحليل تنظيم الأسواق الصغيرة للمعاملات غير الشرعية. ويؤكد مؤيدو النظرية البدعية على ضحايا هذا النظام غير الرسمي ويدعون من منطق الكينزية إلى بناء دولة قوية. ودائما حسب هذه النظرية، الأنظمة الاقتصادية هي تجمّع من التنظيمات والأسواق التي كل منهما ترتب وتسير المعاملات. هذه الأنظمة تبتعد بقوة عن صورة المنافسة التامة والكاملة. ولكن النظرية القياسية الموسعة تتجاوز هذه الملاحظة التقليدية، وتعطي تفسير لوجود المنظمات وفعاليتها من خلال مفهوم ادخال التكاليف الخارجية إلى تكاليف المعاملات (l'internalisation des couts de transactions). هذا المفهوم يعني أن المعاملات التي تنتشر على السوق سوف ترتّب داخل المنظمة من أجل خفض تكاليف التبادل الناتجة عن عدم تماثل المعلومات التي تولّد ظواهر انعدام الثقة بين الأعوان.

بعد هذه المراجعة الأدبية حول العلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي، سنمر إلى دراسة مخالف المناهج للفساد في التحليل الاقتصادي الحالي.

[120] - Lavallée Emmanuelle, Corruption et confiance dans les institutions politiques, op. cite, p 165.
[121] - Meon, P-G. et Sekkat, K. 2005, op. cite, p93.
[122] - Gbewopo Attila. Corruption, fiscalité et croissance économique dans les pays en développement. Sciences de l'Homme et Société. Université d'Auvergne - Clermont-Ferrand I, 2007, p 22-23.

2-2-2-المناهج المختلفة للفساد:

من أجل الفهم الجيد للفساد، سنعالج مختلف المناهج لهذه الظاهرة على مستوى الأدبيات. فتزايد حجم هذه الظاهرة وخاصة السرعة التي انتشرت بها، أثار حشد من الباحثين في عدة تخصصات في العلوم الاجتماعية (اقتصاديين، اجتماعيين، الجغرافيون وعلماء السياسة) من أجل إعطاء تفسيرا لهذه الظاهرة. ، فالاقتصاد الجزئي القياسي للفساد يأخذ مكانته في نماذج الوكالة، نظرية حقوق الملكية، نظرية البحث عن الريع وأخيرا نظرية الجريمة. وفي الأخير، سوف نناقش المنهج الخاص ب (Susan Rose-Ackermann).

أ- النهج في حدود نموذج الوكالة:

تم تطوير هذا النهج من طرف (Banfield, 1975). فقد علّم المتغيرات المحددة لمستوى الفساد ووسائل القضاء عليه وفقا للتحليل من حيث التكاليف/الفوائد انطلاقا من نموذج الوكالة. بالنسبة لهذا المؤلف: [*الفساد هو ممكن ما إن وُجد ثلاثة أنواع من الفاعلين الاقتصاديين: الوكيل، المؤكّل وأخيرا طرف ثالث، حيث تكون الأرباح والخسائر تعتمد على الوكيل. فالوكيل هو قابل للفساد لدرجة أنه يستطيع على الأرجح اخفاء فساده في فترة تفويضه. فالوكيل يصبح فاسد إذا ضحّى بمصلحة توكيله، وبالتالي إذا انتهك القانون*].[123] وقد ناقش المؤلف ثلاثة مقاييس التي من المرجح أن تحد من الفساد، والمستوطنة من خلال فرضية الانتهازية البشرية: حوافز الوفاء والصدق من خلال سياسة الأجور؛ تفاقم العواقب المكتشفة عن طريق زيادة العقوبات؛ مراقبة أنشطة الوكلاء عن طريق سياسات منهجية للتدقيق.[124]

إن مساهمة (Banfield) توجد في ثلاثة مستويات: أولا، مرجعيته إلى نموذج الوكالة سمح للاقتصاديين بإدخال أفكار على تكاليف الوكالة، أي على ثمن سياسات المراقبة، الحوافز والعقوبات. ثم، في هذا المنطق، خيانة عقد تحت أصل الفساد تكون محددة مقارنة بالاحتيال التقليدي (مثال بيع اللحوم الفاسدة)، لأن المزيج يتطلب مزيج من الفاعلين مقابل واحد (الجزار، مراقب الجودة والمستهلك). إذن، فاعل فاسد يبيع الحقوق التي يملكها بحكم الواقع، وليس بحكم القانون. وأكثر من ذلك، ودائما من منطلق مفهوم خيانة العقد، نماذج الوكالة تتمثل في تيار حقوق الملكية.[125]

ب- النهج في حدود حقوق الملكية:

حقوق الملكية، أي الاستخدام المنتظم للسلع والخدمات وحتى جوهر التبادل، هي ليست فعالة إلاّ إذا كانت حصرية (نفس الفرد يدعم العواقب الايجابية والسلبية لعملية نقله) وقابلة للتحويل. فقط حرية عملية نقله تفوض

[123] - Traduction de Banfield, E. G, Corruption as a feature of governemental organization , journal of law and Economics, vol. 18, n°3, 1975, p. 590.
[124] - Ibid, 603.
[125] - Belaid Abrika, Etude de l'impact du système de la corruption à gestion clientéliste et/ou clanique dans les pays en développement : cas de l'Algérie, Thèse de Doctorat en Sciences Economiques, Université de Tizi-Ouzou, Algérie, 2013, p132-133.

بعملية التحكيم الفعال، وهذا ما يفرض وجود سوق فعالة لهذا التحكيم. هذه النظرية لحقوق الملكية، هي تسعى دائما إلى دراسة عملية التحليل من حقوق الملكية التي يمكن تخفيفها، وبالتالي أقل فاعلية، بسبب القيود القانونية أو الزيادة المحظورة في المراقبة الناتجة عن عدم تماثل المعلومات. هذا النهج الاقتصادي يسلك من تعريف اقتصادي للفساد على أنه " سوق سوداء بيروقراطية" (Tilman, 1968).[126] وتم تعريف الفساد في هذا الجانب ك:[*الفساد هو سوق سوداء لقوانين حقوق الملكية. هذه السوق تمنح للموظفين سلطة تخصيص تقديرية. الفساد إذن هو وسيلة غير شرعية ومرنة تؤثر على تعريف وخصائص حقوق الملكية*](Benson et Baden, 1985).[127]

وحسب هذا النهج، سياسات التخصيص وإعادة التوزيع تعادل نقل حقوق الملكية، ويوجد لذى الأعوان الاقتصاديين حافز قوي لعمليتهم من التغيير. فمن الواضح في هذا المعنى وحسب هذا المنطق، أن أنظمة حقوق الملكية الخاصة هي موجودة إلى درجة أن تكون الحقوق غير حصرية (احتمال استبعاد جميع الأعوان المستخدمين للسلعة)، غير قابلة للتحويل (الاستخدام لا يخضع لموافقة الأعوان الآخرين). وفي إطار نظريات حقوق الملكية والبحث عن الريع، أي منظمة كبيرة تعرف تفويض للسلطة تؤدي إلى مشاكل المراقبة على تصرفات الوكلاء، وبالتالي، مراقبة فرص امتلاك الريع. ولكن وفقا لهذا التيار الفكري، الفرص والنتائج السلبية هي أعلى بكثير في القطاع العام مقارنة بالقطاع الخاص، لأن الدولة تعتبر بتميز مكان السلطة التقديرية. أو بعبارة أخرى، الطلاق الجذري بين حق استخدام الموارد العامة والمسؤولية عن عواقب هذا الاستخدام هو شرط ضروري، ولكن غير كاف على أي فعل من الفساد. الاستخدام غير الشرعي للسلطة غير المحدودة للقطاع العام على حقوق الملكية يحدد فعل الفساد. كذلك، عدم المساواة في التوزيع لحقوق الملكية، يمكن أن يؤدي أيضا إلى تشققات في أمانة الأعوان الاقتصاديين ويأخذون أحد أشكال الفساد. وفي الأخير، مناهضة الدولة الواردة في نفس تعريف حقوق الملكية تحدد بدوافع مختلفة سياسة مراقبة الفساد التي تفترض طبيعيا. وقد يكون نتيجة لذلك انسحاب الدولة التي قد ينجم عنها الخوصصة ورفع القيود التي قد تؤدي إلى انهيار هذه السوق السوداء والتي ستستبدل تلقائيا بسوق قانونية ونزيهة لحقوق الملكية.[128]

ت- النهج في حدود البحث عن الريع:

هذا النهج هو الأكثر ملاءمة من حيث فهم ظاهرة الفساد. ومن خلال منطق المدرسة النيوليبرالية للاختيار العام (public choice)، مؤلفون استخدموا الأعمال المتعلقة باقتصاد البيروقراطية وسوق الانتخاب من أجل نمذجة سوق

[126] - Tilman, R, 1968, Emergence of Black Market Bureaucracy: Administration, Development and Corruption in the New States, Public Administration Review 28 (September-October): 437-44.
[127] - Traduction de Benson, Bruce L., and Baden, John, The Political Economy of Government Corruption: The Logic ofthe Underground Government. Journal ofLegal Studies 14 (June 1985), p394.
[128] - Zagainova Anastassiya, La corruption institutionnalisé : un nouveau concept issu de l'analyse de monde émergent, Thèse de Doctorat en Sciences Economiques, Université de Grenoble, France, 2012, p99.

الفساد. هذا التيار من الفكر الاقتصادي قام بتنظيم فحص حصري وشامل حول البحث عن الريع (rent seeking) في مجتمعاتنا وحلّل الفساد أساسا كشكل معين للبحث عن الريع.[129]

نظرية البحث عن الريع تحمل من منظور مدرسة الاختيار العام عنصرا مكملا وهاما لتحليل الدوافع الفاسدة للطلب والعرض وتكلفتها الاجتماعية. هذه النظرية تفسر تأثيرات جميع الوضعيات حيث الندرة التعسفية تولّد حالات الريع. هذه الحالات الريعية، الناتجة عن اضطراب التنظيم التنافسي (المنافسة التامة والكاملة) لا تأتي مضافة إلى الثروة الموجودة، ولكن تأخذ شكل تحويل لصالح أولئك القادرين على امتلاكها.[130] إن سلطة الدولة في الاقتصاد سواء كانت بطريقة مباشرة من خلال الأوامر العامة أو بطريقة غير مباشرة من خلال اللوائح، التعريفات الجمركية والحصص التي تعدّها السلطة، تخلق جهة الاتصال الرئيسية المرصدة لحالات الريع. والفساد كذلك هو وسيلة غير مشروعة التي تمثل انفاق للموارد النادرة من أجل التحايل على تحويلها تم خلقها بتصنّع من طرف الدولة؛ إذن، الفساد ما هو إلاّ شكل معين من أشكال البحث عن الريع (Tollison, 1982 ; Tullock, 1989).[131] ووفقا ل (Buchanan, 1980)، البحث عن الريع الشرعي (اللوبية) أو غير الشرعي (الفساد) يفرض ثلاثة أنواع من الخسائر الاجتماعية مرتبطة بالمجتمع: الجهود والنفقات الخاصة بالمترشحين للاحتكار؛ جهود الحكومة للحصول على نفقات الفاسدين، أو للتفاعل مع الفاسدين، التشويه المفروض على الطرف الثالث من طرف الاحتكارات والحكومة. إذن، فليست الرشوة التي تمثل خسارة اجتماعية، فهي لا تمثل إلاّ تحويل يتحمله المستهلكون لصالح الاحتكارات الفاسدة. فالخسارة الاجتماعية تكمن ببساطة في تكلفة القيام بالصفقة وتأثيرها: الرسوم الناتجة عن الجماعات اللوبية وضياع الوقت وتنمية التشوهات مثل المشاريع الكبيرة، تراخيص الاستيراد الممنوحة لعدد قليل جدا من المنشآت نظرا لقدرة السوق...الخ. فبالنسبة للمؤلفين الليبراليون، القطاع الخاص يمثل بيئة مواتية أحسن مقارنة بالقطاع العام فيما يخص مكافحة الفساد (هياكل التحفيز والمراقبة)، وبالتالي نحجب القطاع العام. هذه الحجج تستند على افتراض أن تعظيم الربح هو الهدف الوحيد للمنشأة الخاصة، وأن هذا الهدف هو واضح وسهل المراقبة. وفي المقابل، الإدارة ستكون "غارقة في عدد وافر من الأهداف، غير متسقة، غامضة، و عدائية و متناقضة بشكل متبادل"، ممّا يجعلها سهلة للتلاعب من طرف الجماعات اللوبية والمفسدين.[132]

ث- النهج في حدود نموذج (Susan Rose-Ackermann):

المنهج الخاص ب (Rose-Ackermann, 1978) يمثل نموذج رائد في الدراسات الجامعية حول الفساد، يصف الاغراءات التي تحفز على الخضوع للفساد ويدرس العواقب الاقتصادية في إطار تحليلي دقيق. ومن جانب استثنائي، أُسّس هذا النهج على استحالة تحليل الفساد مع الأدوات القياسية للاقتصاد الجزئي. فرضية سلوك تعظيم العقلانية

[129] - Cartier-Bresson Jean. Éléments d'analyse pour une économie de la corruption. In: Tiers-Monde, tome 33, n°131, 1992, Drogues et développement. pp. 595-596.
[130] - Belaid Abrika, opi, p 123.
[131] - Arye L. Hillmana, and Heinrich W. Ursprungb, Rent seeking: The idea, the reality, and the ideological resistance, For presentation, Department of Economics, International Trade and Development Seminar, University of Pittsburgh, October 7, 2015.
[132] - Zagainova Anastassiya, opi, p 90-91.

والأنانية هي غير مرفوضة وتعمل في مؤسسات حيث نموذج السوق التنافسي (المنافسة الكاملة والتامة) هو أكثر مقارنة بالنموذج الناقص.[133] وفيما يخص الرفض في تشكيل نظرية معيارية يُفسر على الأقل من خلال سبعة ملاحظات:[134]

- في مجتمعاتنا المعقدة، عمليات التخصيص غير السوقية تملك شرعية؛
- التكلفة الأخلاقية (تكلفة مخالفة المعايير)، وهي ليست مشاهدة مدفوعة، وهي متغير رئيسي لا تؤخذ بعين الاعتبار من طرف التحليل المعياري؛
- النظرية المعيارية لحساب التكاليف/الفوائد التي تعتمد على مسلمة تحقيق الفائض الاجتماعي للمستهلك والمنتج، سوف تجد دائما أن توصيات الخبراء تتعارض مع العديد من القرارات السياسية للديمقراطية البرلمانية؛
- يجب رفض العلاقة القائمة بين النمو في حجم الحكومة وتطور الفساد. فالفساد يمكن أن يتطور في لبلدان المتقدمة والبلدان النامية أو الأقل من ذلك؛
- اختلال الأخلاق المدنية أو الفعالية الإدارية نتيجة حالات الفساد لا يعود لمسألة الحجم؛
- التحليل المعياري صعب الفهم في مشاريع الإصلاح وتحسين المؤسسات غير السوقية؛
- يمكن للفساد أن يتطور بشكل مكثف بين أعوان القطاع الخاص، من خلال فرض تكلفة اجتماعية عالية على أعوان آخرين من نفس القطاع. فينبغي إذن تطوير نظرية المسؤولية الاجتماعية لرجال الأعمال.

هذه الملاحظات دفعت (Rose-Ackermann) إلى اقتراح المنهج الذي يوجه إلى تحفيز تحويلات الرشاوي إلى مدفوعات شرعية من خلال تغييرات قانونية (يعتبر نشاط الجماعات اللوبية أقل ضرر مقارنة بالتمويلات السرية للرفقاء الانتخابيين).[135]

هذا المشروع الخاص بإضفاء الشرعية على المعاملات السرية يطرح مشاكل معقدة فيما يخص سياسات إعادة التوزيع المستهدفة أو فيما يخص اجراءات تخصيص العقود العمومية. ولكن على الرغم ما إذا كان السعر قانوني وإداري، تبقى الأسواق العمومية كنسخ من ورق للأسواق التنافسية، وغالبا ما تصعّب سياسات مراقبة النوعية والسعر. وفي حالات، حيث يكون نظام السعر غير كاف أو لا يستطيع توجيه قرارات العرض والطلب العموميين بعقلانية وفقا لأهدافها. لذلك، يجب وضع أنظمة فعالة للعقوبات. وهذا يتطلب بشكل مسبق دراسة للتأكد من أن التخصيص غير السوقي يتبرّر من الناحية الاقتصادية و/أو الاجتماعية، وأن هذا التخصيص لا يحوّل من وظيفته.

---

[133] - Hervé Magnouloux, Analyse économique de la corruption, Actes du 9e colloque d'éthique économique, organisé par le Centre de recherches en éthique de l'Université Paul Cézanne (Aix-Marseille III), à Aix-en-Provence, les 1er et 2 juillet 2004), édité par la Librairie de l'Université d'Aix-en-Provence en 2005.

[134] - Susan Rose-Ackermann, 2004, The Challenge of Poor Governance and Corruption, Copenhagen Consensus Challenge Paper.

[135] - Cartier-Bresson Jean. Éléments d'analyse pour une économie de la corruption, op. cite, p595.

فبالنسبة ل (Ackermann)، سياسة المراقبة (مراقبة التسيير) والعقوبة (السرعة، الفعالية، لا وجود لحالات الافلات من العقاب والحصانة) لا تصبح فعالة إلا في حالة أنها ستكون مصحوبة بالتغيرات الهيكلية. وهناك مبادرتين في هذا الاتجاه تكملان آثار التهديد: الأولى تكمن في تحسين الوضوح والاعلان فيما يخص المراجع الحكومية (مثال: من له الحق في السكن الاجتماعي أو السكن المدعوم؟ ما هي معايير جودة الأشغال العامة المكلفة؟)؛ الثانية تتعلق بالمحافظة على المنافسة الحقيقية بين منفذي العقود. هذه الملاحظات تفتح الفضاء لإصلاحات الإدارة العامة.[136]

ما وراء المناهج المذكورة أعلاه، الفساد والتفسيرات المتعددة التي يثيرها، فضلا عن الأشكال المتباينة التي يأخذها تفسير هذا الكم الهائل من الدراسات التي تعالج الفساد من زوايا مختلفة. فرأي المحللين فيما يخص فعالية مختلف حالات التجاوب مع مسألة الفساد تختلف بشكل كبير حسب كل بلد وحسب كل منظمة دولية. وفيما يخص نقاط القوة والضعف الخاصة بهذا النوع من التصنيف، يبدو أن هذه الدراسة ذات صلة بمكافحة الفساد. هذا التحدي الذي يأخذ وعي المجتمع المدني وحشد المساعدات الدولية الأولى ظهر بنجاح وحدّد الطريق إلى المرحلة الثانية التي تتميز باتخاذ الاجراءات المتظافرة. ولكن لا تزال هناك العديد من القضايا الاقتصادية، المؤسساتية أو العملية، فينبغي تحديد المناطق ذات الأولوية أو الجهود التي ينبغي التعمق فيها ومتابعتها. وهذا يحدث من خلال اعتماد أساليب مبتكرة بالاعتماد أكثر على البيانات المتاحة وبناء على التحاليل التجريبية القوية والأطر النظرية الخاصة لتسهيل تحليل الفساد في كلّ بلد وتصميم برنامج الاصلاح الخاص بهم الذي يلبّي حاجياتهم. فمن المحتمل على سبيل المثال أن فهم أفضل للمحركات السياسية لفساد نظام بلد سيؤدي إلى الحث على إقرار اصلاحات مختلفة (أحيانا على عكس الحلول البديهية) حيث الفساد يكون منتشر ولكن ليس مستوطن.[137]

فمن الصعب في ضوء كل تحليل تجريبي على الفساد، أن يتم سرد مختلف المتغيرات التي جرّبت من طرف الباحثين في قياس علاقاتهم مع الفساد. ومع ذلك، يمكن بصفة عامة أن نصنّف العديد من المتغيرات لمختلف الدراسات التجريبية حول الفساد في أربعة مجموعات:

☜ المتغيرات المؤسساتية: على سبيل المثال، إقامة دولة القانون وانشاء إدارة عامة صادقة. والمثال الأكثر وضوحا هو بدون شك تحليل (Kaufmann et al, 1999)، مع انشاء المؤشر الكلي للحكامة؛

☜ متغيرات اقتصادية: على سبيل المثال النمو الاقتصادي، الاستثمار الاجنبي المباشر (IDE) أو الدخل الفردي أو الناتج المحلي الاجمالي للفرد الواحد؛

☜ المتغيرات السياسية: على سبيل المثال اختلاس الدولة أو الحكومة؛

[136] -Lavallée E, Razafindrakoto Mireille, Roubaud François, « Ce qui engendre la corruption : une analyse microéconomique sur données africaines., Revue d'économie du développement 3/2010 (Vol. 18) , pp5-47.
[137] - Rose-Ackerman, 1997, The role of the World Bank in controlling corruption, Georgetown University.

☜ المتغيرات الاجتماعية: على سبيل المثال دراسة منظمة الشفافية الدولية حول الفساد في الإدارة العليا، العلاقة بين النوع الجنسي والفساد التي استخلصت أن الفساد منتشر أكثر عند الرجال مقارنة بالنساء.

إذن، إذا كان الفساد يُعرّف عموما باسم إساءة استغلال المنصب العام لتحقيق مكاسب شخصية، فإن ذلك يتبلور في ضعف المؤسسات، لأنها هي من تشكل قواعد اللعبة. إذا كان أحد الأعوان امتنع أو قام بعمل يتعلق بوظيفته، فيجب على المؤسسات الرقابية تنشط وتشتغل لتصحيح التشوه الناتج عن الفساد. فإذا لم تتحقق هذه الحالة، فهنا نلتمس الخلل المؤسساتي.

2-2-3-تأثيرات الفساد على النشاط الاقتصادي:

الفساد لا يعني فقط ملأ جيوب النخبة السياسية ورجال عالم الأعمال، فهو يحرّم المواطنين من الخدمات الأساسية مثل الحصول على الأدوية النادرة التي تنقد الأرواح، الحصول على الرعاية الصحية والسكن؛ فالفساد يكلّف الحياة الانسانية.

كذلك، عواقب الفساد تعتبر موضوع نقاش داخل الاقتصاديين والمنظمات الدولية. ووفقا للتقرير السنوي ل(RSF) (Reporter Sans Frontière) 2005، أحد عواقب الفساد هو قتل العديد من الناس في جميع أنحاء العالم. وقد ثبت أن الفساد يحفّز الاستثمارات غير المنتجة، يزيد من تكلفة السلع والخدمات ويؤدّي إلى تراجع نوعية جميع الخدمات وكل الانتاج في ظل الرقابة العامة. فهو يولّد الاختيارات السيئة، يشجع المنافسة على مستوى ممارسات الفساد بدلا من المنافسة السليمة فيما يخص الجودة والتكلفة. وتشير الاستطلاعات في المقابل أنه عندما ينتشر الفساد، فإنه يكلّف الشركات ويعيقها خاصة الصغيرة منها.[138]

وقبل كل شيء، فهو يبطؤ عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويسبّب أضرارا خطيرة خاصة في البلدان النامية. الفساد يحوّل الثروات الوطنية لصالح فئات قليلة، يؤدّي إلى تآكل قاعدة الموارد لدى البلد، وبالتالي يساهم على الحفاظ على الدائرة المفرغة من الفقر. كما يعمل على حرمان أضعف الفئات المجتمعية من ثمار التنمية من خلال تحويل الأولويات الاجتماعية الأساسية، كما يمنع هذه الفئات كذلك من الاستفادة من تحسين نوعية الحياة التي ينبغي أن تؤدي إلى توزيع عادل للثروة. كما يضخّم بشكل مصطنع أسعار السلع والخدمات بأقل جودة في المقابل، ويفرض على الفئات الأفقر بدفع ثمن الفساد على الرغم من عدم قدرتهم على ذلك.[139]

الفساد يشجع الممارسات التمييزية، يهدّد الحقوق الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية الأساسية، يزرع الممارسات التعسفية، وغالبا ما يتماشى مع أساليب قمعية للحكومة. كذلك وفي العديد من البلدان، توجد سياسة تشجيعية لمواجهة هذا التحدّي وتناضل بصفة مفتوحة ضدّ الفساد، ويتعرّضون لخطر كبير ويتعارضون مع خطر حقيقي. فالسلامة الجسدية للأشخاص مهددة عندما يتلمسون بمصالح المستفيدين من الفساد. وهذا ينطبق بشكل خاص في

[138] - Zouhaier Hadhek, opi, p66.
[139] - voir l'article : l'impact de la corruption sur la croissance et les inégalités, Le Helpdesk anti-corruption, 2014, www.transparency.org.

السياق الحالي حيث توثقت العلاقات بين الجريمة المنظمة والفساد. ومن أجل كل هذه الأسباب، الفساد يقوض احترام حقوق الانسان الأساسية.[140]

وفي غياب قوة معارضة فعالة، وبسبب السلطات الاستنسابية حيث أنها تفرض حكومة مستبدة، ستكون الدولة أكثر عرضة للفساد. كذلك، الحكومة المستبدة التي ترفض مبادئ النزاهة والمساءلة، لا تحترم بصفة عامة حقوق الانسان. فالفساد يقوّض المبادئ التي تحكم دولة القانون، كما يقوّض شرعية الحكومات وفعالية ومصداقية المؤسسات العامة، يعطّل العدالة ويخلق مناخ غير آمن يمكن أن يؤثر على الاستقرار السياسي لبعض البلدان. ويجب علينا أن لا ننسى أن صناع القرار عندما يعتبرون فاسدين، فيصبحون ليس فقط غير قادرين على مراقبة موظفيهم، ولكن يفقدون كل السلطة الأخلاقية. وفي النهاية، يمكن اعتبار الفساد كعامل عدم الاستقرار الذي يهدّد السّلم المدني.[141]

وعلى مستوى آخر، الفساد يقوّض القيم الأخلاقية والثقافية للمجتمع ويحافظ على حلقة مفرغة: المجتمع يكون موجود وغير فعال أمام الفساد، ولا يعود قادرا التفاعل أو المقاومة. كذلك، إذا لم يتم احتواء الفساد، فسيتضاعف بقوة. وخارج الجوانب الأخلاقية للفساد، يجب أن يتم احتواء الفساد لأسباب تتعلق بنظام يكون عملي جدا. والتحدّي المتمثل في الحاجة إلى الحفاظ على مستوى المعيشة وحتى تحسينه لأي بلد، هو أن كل بلد يسعى إلى بناء الديمقراطية لا يستطيع تحمل أضرار جميع الأنواع التي ترافق الفساد. وبشكل خاص، في سياق الدول الهشة، ستواجه بعض الديمقراطيات الناشئة مخاطر سياسية كبيرة إذا لم تحارب الفساد، لأنه يمكن أن يضعف بقوة السلطة وقدرات نشاط الدولة، ويهدد سلامة المؤسسات الديمقراطية. فالإشكالية المطروحة هي: ما هي الآليات الاقتصادية التي من خلالها الفساد يثبط أو يسرّع من عملية النمو؟[142]

بالنسبة لأنصار الرؤية الايجابية للفساد وهم مؤيّدي النظرية القياسية النيوليبرالية، الفساد يشجع: إعادة تخصيص الموارد في الاقتصاديات المنظمة؛ الفساد يعطي مزيدا من المرونة لآليات التكيف. فهو يساعد على مواجهة المضايقات الإدارية والوفرة التنظيمية. فمؤيدي هذه الرؤية يشيرون إلى أن الفساد يستمدّ وجوده من الدولة، أي من الدولة التي تتدخل في كل مكان من خلال تسطير الكثير من اللوائح التنظيمية. وهم يستنتجون أن الفساد يحسّن أداءات الاقتصاد الإداري المنظم. ووفقا لهذه النظرية، الفساد يمكن أن يستخدم تزييت الطريق في الاقتصاد الإداري من أجل استعادة مرونة تعديل السوق. فالرشاوي تلعب إذن وظائف "speed money"، أي هي تسمح بتسريع آليات التكيّف واتخاذ سياسة الطلب الفعال. ويؤكدون أنه وفي إطار الاقتصاد المخطط، يستند نظام تخصيص الموارد بشكل رئيسي وفقا على ترتيب الوصول. وإذا كان هناك فساد، يتمّ الاختيار الفعلي من خلال عروض الدفع

[140] - Akcay, S. 2006, Corruption and Human Development, http://www.cato.org/pubs/journal/cj26n1/cj26n1-2.pdf
[141] - Andreev, S. 2008, Corruption, Legitimacy and the Quality of Democracy in Central and Eastern Europe and Latin America.

[142] - Lambsdorff, J. 2003, How Corruption Affects Economic Development., http://www.wiwi.unipassau.de/fileadmin/dokumente/lehrstuehle/lambsdorff/Pap ers/C_Development.pdf.

المتاحة. ويتمّ تعيين الكميات المعدة للإنتاج والأسعار الرسمية بطريقة إدارية. فالأسعار الحقيقية ونتيجة للفساد، ستعرف بعض المرونة. ومن خلال هذا النهج، ثنائية تستقر مع اثنين من الأسعار: السعر الرسمي الذي يكون عموما أكثر ضعف، والسعر الحقيقي الذي يشمل الفساد ويماثل سعر السوق الحرة. وعن طريق التركيب: السعر الحقيقي = السعر الرسمي + قيمة الفساد.[143]

وعلى مستوى سوق العمل، الفساد يسمح بتحقيق فوائد إضافية للموظفين الفاسدين. ولكن غالبا، الأجور الرسمية الموجهة للوظيفة العمومية هي أقل من أسعار توازن سوق العمل. وفي بعض البلدان، الموظفين لا يستطيعون تلبية حاجياتهم الاقتصادية الأساسية في غياب الفساد. فهذا الأخير يسمح بتقريب مستوى الأجور إلى تلك المقابلة لتوازن سوق العمل، وفي بعض الحالات يمثل شرطا للبقاء. وأسواق أخرى يمكن أن تؤخذ كأمثلة (سوق الائتمان)، ولكن بشكل عام، الاقتصاد الإداري يفرض أسعار ضعيفة نظرا لندرة الموارد، والفساد يسمح بإدارة الندرة وتقريب الأسعار إلى أسعار السوق.[144]

الانتقاد الرئيسي الذي يمكن أن يشار إلى هذا النهج، هو القول أن في الاقتصاديات الإدارية أو في البلدان النامية، الأغلبية الكبيرة من السكان تفتقر إلى الوسائل اللاّزمة لتلبية احتياجاتهم الأساسية؛ وأن الأغلبية الفاسدة تكمن في فساد الموظفين نظرا لسهولة ذلك مقارنة بمقدمي الرشاوي الذين يعتبرون غالبا البطالين والفقراء. وهناك نسبة قليلة جدا من السكان الذين لديهم أجر أعلى من الأجور المتوسطة للموظفين. وفي هذه الحالة، يساهم الفساد في اتساع الفجوة بين الدخول، التي تعتبر كبيرة في هذه البلدان. فالفساد لا يمكن أن يكون عنصرا من العناصر التي تعيد توازن المداخيل في البلدان النامية أو البلدان الإدارية. وفيما يخص مؤيّدي الرؤية السلبية للفساد، فهم يقدمون العديد من العواقب الوخيمة للفساد على نظام تراكم الأمم.

أ- تشويه القرارات الاقتصادية:

للفساد تأثيرات كبيرة ومهمة على تنظيم القرارات الاقتصادية. فالممارسات الفاسدة تغيّر البيئة المؤسساتية عن طريق زيادة ضغط الاقتصاد العام. فهو يغيّر كذلك البيئة غير الرسمية، اختيار وتبادل الأعوان الاقتصاديين؛ وهذا ما قد يؤدّي إلى تشويه ظروف النمو على المدى الطويل.[145]

ب- التوجيه السيء للاستثمارات العامة:

الفساد يؤثر بقوة على توجيه الاستثمار العام. وقد أشارت بعض الاحصائيات في البلدان النامية أنه توجد علاقة قوية بين مستوى الفساد ونسبة الاستثمار العام/الناتج المحلي الاجمالي(Rose-Ackerman, 1999) .[146] فالخدمات

[143] - Souleymane Astou Diagne, op, p 166.
[144] - Lavallée. E, Mireille Razafindrakoto, François Roubaud, Les mécanismes à L'origine de la corruption : Une analyse sur micro-données Africaines, document de travail, DIAL, DT/2008-08, p 6-8.
[145] - Mina Baliamoune-Lutz et Léonce Ndikumana , Corruption et croissance dans les pays africains : le canal de l'investissement, Actes de la Conférence 2007, Banque Africain de Développement, p441.
[146] - Clara Delavallade. Corruption publique : facteurs institutionnels et effets sur les dépenses publiques. Economies et finances. Université Panthéon-Sorbonne - Paris I, 2007. Français, p21.

العامة تعتبر عامل هام للفساد، والاستثمار العام يمكن أن يصل إلى مستوى عال بدون علاقة مع الاحتياجات الحقيقية للسكان أو الجهاز الانتاجي. فالبرامج التي تسمح بجمع الرشاوي تتعلق غالبا بالمشاريع ذات الأحجام الكبيرة والتي يمكن أن يكون لها أثر على التنمية الاقتصادية. كذلك، انهيارات البناء نتيجة الحركات الزلزالية في العديد من البلدان كتركيا مثلا، تُنسب إلى مشاريع بناء على أساس المناقصة، وبالتالي من المحتمل أن تولّد عمليات فساد.[147] (Cartier-Bresson, 1997) يتساءلون كذلك عن القطاعات الرئيسية مثل التعليم والصحة التي يمكن أن تنحرف عن مسارها الصحيح عن طريق الأنشطة الفاسدة.[148] (Rose-Ackerman) أشارت إلى أنه في بلدان الاتحاد السوفياتي سابقا، كانت توجد حلقات مفرغة في التعليم. فالعائلات الميسورة الحال أو محدودة الدخل لا يرسلون أطفالهم إلى المدارس، وبالتالي يمكن أن يتقاضوا مكافآت قليلة نتيجة تكوينهم الضعيف ويبقوا في وضعيات غير مستقرة. فالرأسمال البشري يمثل واحد من المحرّكات الرئيسية للنمو والتنمية، وهو النتيجة المميّزة للتعليم. وكذلك ومن خلال إهمال هذا القطاع في الاستثمارات العامة، سيعمل القادة المسيّرين على إضعاف آفاق التنمية الاقتصادية.[149]

ت- التفكك التدريجي للتبادلات:

إن مفتاح العنصر الرئيسي لآليات الفساد له عواقب على القرارات الاقتصادية وعلى الإطار المؤسساتي. وفي بعض الوضعيات، يمكن لهذه النتائج أن تكون مفيدة. فبعض الأنشطة الفاسدة تكون أحيانا ضرورية للحفاظ على التماسك الاجتماعي، وخاصة في البيئات المؤسساتية المتدهورة. فالفساد يحسّن إذن توقع سلوكيات وتنسيق الأنشطة، ويفتح الباب أمام آفاق جديدة للنمو الاقتصادي. وقد أشار البنك الدولي أن البلدان التي لديها فساد قابل للتنبؤ، لديها معدلات عالية من الاستثمارات (Cartier-Bresso,2000).[150]

وحسب هذه الدراسة، نسبة الاستثمارات/الناتج الوطني الخام ستكون 12.3% في الحالات التي يكون الفساد قوي وغير متوقّع، و19.5% في الحالات إذا كان الفساد قوي ومتوقع، و21.3% إذا كان الفساد ضعيف ومتوقّع قليلا، وفي الأخير 28.5% إذا كان الفساد ضعيف ومتوقّع. وعلى نفس مستوى الفساد، معدلات الاستثمارات تنخفض وفقا لعدم قدرة التنبؤ بالفساد. ولكن، عندما تسمح الممارسات الفاسدة بإعادة تنظيم وضعية اجتماعية فوضوية، هل من الممكن هنا التحدث عن الفساد؟ ولماذا لا يعني بالأحرى ظهور تنظيم مؤسساتي جديد؟[151]

وفي إطار مؤسساتي مستقر، مفتاح الفساد يخفّض المعلومة المناسبة المتاحة في الاقتصاد، وهذا التعتيم يحافظ على مناخ عديم الثقة وغير مواتي للنشاط الاقتصادي. فالتبادل يقوم على أساس الثقة. ودراسات "سميت" مؤسس

147 - Ibid, p25.
148 - Queloz Nicolas, Criminalité économique et criminalité organisée , L'Économie politique, 3/2002 (no 15), p. 58-67.
149 - Cartier-Bresson J., Les analyses économiques des causes et des conséquences de la corruption in Affairisme : la fin du système, comment combattre la corruption, OCDE 2000, pp 10-13.
150 - Cartier-Bresson J., Les analyses économiques des causes et des conséquences de la corruption, op. cite, p22.
151 - Ibid, pp 22-23

التحليلات الحديثة للسوق، أشار إلى هذا الجانب. عندما يتطور الفساد، أولئك الذين يحفظون الثقة في الحلقات الرسمية هم نادرين أكثر فأكثر لأنهم يكتشفون أنهم هم الخاسرين. وعلى هذا الأساس، الفساد يمكن أن يقلل من تنمية التبادلات.

وعدم اليقين التي تولّدت من الفساد تؤدي إلى تشويه قرارات الأعوان الاقتصاديين. فهو يعدّل الموقف بالنسبة للزمن من خلال التركيز على المدى القصير بسبب الغموض القوي في الفترات البعيدة. هذه الظاهرة تظهر غالبا في حالة التنازلات لاستغلال الموارد الطبيعية. فالشركة التي تحصل على الامتياز عن طريق ممارسات الفساد، تعاني من عدم اليقين الذي ولدته هاته الممارسات على المدى الطويل (تغير الأحزاب في السلطة، الموظفين... الخ)، وسيسعى إلى تثمير ما حصل عليه في أسرع وقت ممكن، حيث يكثف الاستغلال، أو يفرط في الاستغلال فورا. فالفساد يؤدّي إلى سوء الاقتصاد "المسارات الزمنية". فالتنمية المستقرة والمستدامة، لا يمكن أن تسود في غياب ضمانات حول المستقبل.[152]

ث- هروب رؤوس الأموال والأدمغة:

النموذج القياسي للفساد هو طلب الموظفين للرشاوي في مقابل توفير الخدمات العامة. الفساد هو ظاهرة بيروقراطية التي من خلالها يعمل عون اقتصادي على زيادة ثروته الخاصة بالاعتماد على السلطة التي لا تقدر أو لا تريد مراقبة هذا السلوك. هذا التعريف المحدود يجب أن يكون واسع حيث أن الفساد يعتبر نظام الحكومة. فهو السلطة العمومية نفسها التي تشارك من خلال القوانين والقواعد التعسفية. وغياب الفصل الدستوري للسلطات العمومية الثلاثة (التشريعية، التنفيذية والقضائية)، وخلو الشرعية هي الأسباب النهائية لوجود نظام الفساد.

إن الأثر الاقتصادي الأول لهذا النظام هو تثبيط تشكيل طبقة من رجال أعمال محليين. فالمترشحين للدخول في عالم الأعمال يسعون دائما للتهرب من دفع الضرائب. فهم يختاروا إمّا النشاط غير الرسمي الذي يدمّر القاعدة الضريبية، أو الهروب برؤوس الأموال التي تفتك بعملية النمو. فهروب رؤوس الأموال هو خروج غير شرعي لهذه الرؤوس. فهذا الهروب يتميز بالغموض في البلدان التي حرّرت حسابها الرأسمالي.[153] وقد أظهرت الأزمة المالية الآسيوية والأزمات الأخيرة في أمريكا اللاّتينية أن هروب رؤوس الأموال يعتبر دائما عامل فتّاك. فهذا يشير إلى التدفقات غير الطبيعية لرؤوس الأموال، أي تدفقات رؤوس الأموال الناجمة عن عملية تصوّرات الخطر الذي يهدّد سلامة الأصول الخاصة في البلد. فالفساد هو الخطر الرئيسي الذي بسببه تكون الحماية غير ممكنة للأنشطة الاقتصادية الممارسة في البلد. ولكن هم القادة أنفسهم من يبادرون بتهريب رؤوس الأموال. هؤلاء يسعوا إلى وضع أصولهم وثرواتهم في مأمن عن التغيرات التعسفية للسلطة السياسية التي يستفيدون من دعمها الحالي.[154] وقد

[152] - Aidt, T.S. 2009, Corruption, Institution and Economic Development, http://ideas.repec.org/p/cam/camdae/0918.html
[153] - Dzhumashev, M. 2010, Corruption and Regulatory Burden, Department of Economics, Monash. http://mpra.ub.unimuenchen. de/2081/1/MPRA_paper_2081.pdf
[154] - Fisman, R. and Svensson, J. 2007, Are Corruption and Taxation Really Harmful to Growth? http://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S03043878 06001106

أظهرت دراسات تجريبية ل (Mauro, 1995) أن درجة الفساد في البلدان ترتبط سلبيا مع الاستثمار المحلي ومع النمو الاقتصادي. فعدم الاستقرار السياسي يخلق مناخ متقلّب وغير آمن (يتميز بعدم اليقين) الذي يغذّي تسرّب رؤوس الأموال والأدمغة. فأفضل الكفاءات تنسحب من البلد، القطاع العام أو النظام الانتاجي وتترك المجال لصالح الفئات الضعيفة.[155]

هذه العمليات تزيد من نسبة الدين الخارجي لأنها تضعف الادخار الداخلي، سواء في القطاع العام عن طريق ذوبان القاعدة الضريبية، أو في القطاع الخاص عن طريق اكتساب الأصول في الخارج أو التملك الجيد للواردات، كما أنها تثبط من هذه النسبة لأنها تثبط الاستثمارات الأجنبية المباشرة. كذلك، البلدان المدينة الأكثر فسادا لديها معدلات أعلى من الديون الخارجية (Wei et Wu, 2001).[156]

علاوة على ذلك، شكّل هروب رؤوس الأموال في الهند نسبة 20% من الدين الخارجي في الفترة 1991-1997. وفي المقابل، الديون الخارجية قد تعجّل من هروب رؤوس الأموال، إذا تضخمت الديون ستولّد حالة خوف من حدوث أزمة مالية أو أزمة في ميزان المدفوعات.[157]

وبعد كلّ هذا، للفساد آثار سلبية على النشاط الاقتصادي عبر القنوات السالفة الذكر أعلاه. ولكن من المهم لكي نفهم بشكل أفضل للمشكلة التي تطرحها هذه الظاهرة، أن ندرس بعدها الدولي.

2-2-4-البعد الدولي للمشكلة:

إن تحليل الفساد بدون دراسة مدى توسع الظاهرة على المستوى الدولي يعطي بعض النقص التحليلي على الظاهرة. فالمشاهدات المجرّبة تقدّر أن الفساد يوجد من القدم مع وجود الإنسان نظرا لارتباطه بالطبيعة البشرية. فالبحث الجامح عن المصالح الفردية والأنانية يمكن أن يؤدّي بالأفراد إلى تقديم الرشاوي في حالات ضعف عرض السلع والخدمات. ومنه، الفساد يظهر وجوده في جميع المجتمعات بأشكال مختلفة.[158] إلاّ أنّ الفساد لم يصبح محلّ اهتمام وقلق إلاّ مع بداية 1960. وحسب « Sen »، الباحثين من البلدان الفقيرة هم أول من اهتموا بموضوع الفساد والتنمية. وفي هذا الشأن، أكّد هذا الأخير أن [*الشرط المسبّق لكلّ تنمية هو مكافحة الفساد*].[159]

كما يجب أن نذكر المساهمة الكبيرة لمنظمات مساعدات التنمية في اعتبارها الفساد من اهتمامات التنمية. هذه المنظمات استثمرت موارد ضخمة لمساعدة هذه البلدان في عملياتهم التنموية. فالنتائج المتحصل عليها هي في المجموع مختلطة (نمو ضعيف، تفاقم الفقر) وتُفسّر من خلال وجود انحلال في آلية المساعدة التنموية: الفساد. وقد دفعت هذه الحقائق على المستوى الدولي إلى بحوث ولقاءات من أجل اقتراح حلول للمشكلة. ومع بداية سنوات

---

[155] - Mauro, 1995, op. cite.
[156] - Shang-Jin Wei, Yi Wu, Negative Alchemy? Corruption, Composition of Capital Flows, and Currency Crises, NBER Working Paper No. 8187 Issued in March 2001, Edwards and Frankel. 2002.
[157] - Shang-Jin Wei, Yi Wu, 2001, op. cite, p14.
[158]- Christoph Stückelberger, Lutte contre la corruption, Lutte contre la corruption, Politique de développement, Pain Pour le Prochain, www.ppp.ch, p 6.
[159] - Sen, Amartya, 2003. L'économie est une science morale, Paris, La Découverte, p55.

1990 احتشد المجتمع الدولي في مواجهة هذه الآفة: وقد تمّ خلق منظمات ك (الشفافية الدولية، القوانين الأمريكية، ميثاق الاتحاد الأفريقي، واتفاقيات بلدان منظمة التعاون والتنمية (OCDE)حول مكافحة فساد الأعوان الحكوميين الأجانب في المعاملات التجارية والمالية الدولية. وتمّ تنظيم مؤتمرات دولية لهذا الغرض، المؤتمر الأوروبي الرابع المخصص لمكافحة الفساد. كما أصبحت ظاهرة مكافحة هذه الآفة أحد الشروط المسبقة للبنك الدولي فيما يتعلق تعاونه مع البلدان النامية (rénion annuelle BM/FMI, 1996). وبرنامج الأمم المتحدة من أجل التنمية (PNUD)، وفي أعماله الموجهة لترقية التنمية البشرية، يوضّح لصناع القرار الحكوميين والخواص بضرورة مكافحة الفساد. ووضّحوا أن الحكم الراشد أو الإدارة السليمة والنزيهة مع اخضاع إدارة الشؤون العامة تحت المساءلة تعتبر أساس لا غنى عنه لمكافحة الفقر. هذه التعبئة من التغيرات التنظيمية جاءت نتيجة تفاقم الفساد الذي ميّز أداء الاقتصاديات المخططة وكذلك حالات الفشل المنسوبة إلى الفساد والخصخصة في أواخر سنوات 1980.[160] ووفقا ل (Cartier-Bresson, 2000)، البعد الدولي لنسق مكافحة الفساد يُفسّر عن طريق المزج بين أربعة عوامل:[161]

- العولمة: هي تدفع إلى وضع معايير دولية تضمن أمن وحماية الصفقات الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات؛
- دخول الولايات المتحدة الأمريكية إلى اللعبة: إنهم يريدون توحيد الأسلحة المصرحة في المنافسة بين الشركات الأمريكية والأوروبية واليابانية؛
- رغبة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على إعادة بناء مؤسسات سياسية قادرة على تطبيق برامج التعديل الهيكلي (PAS)، وتحسين انتاجية القروض لتجنب زيادة مشقّة المساعدات التنموية؛
- نهاية الحرب الباردة وانتصار النموذج الغربي: فهي تعمل في نفس الوقت على تقليل تخصيص موارد المساعدات على معايير جغرافية استراتيجية، وتؤكّد على عالمية نموذج ديمقراطية السوق.

كما نلاحظ أن البعد الدولي لمكافحة الفساد يمكن أن يقوم على أساس الأحداث الدولية في السنوات الأخيرة (مثلا أحداث تفجيرات 11 سبتمبر 2001)، التي تتميز بمواقف دولية جديدة ناتجة عن صدمات الحضارات. فالإرهاب يشكل حاليا عامل آخر الذي يفرض توحيد آليات مكافحة الفساد الدولي.

ولكي تكون الاستثمارات المستقبلية في البلدان النامية تتميّز بالكفاءة والفعالية، فمن الضروري ضمان أن مشاريع البنى التحتية لا يشوبها حالات الفساد وأنها تستند على مبادئ المساءلة الداخلية والخارجية و على الشفافية على جميع المستويات. المنظمات ودورها بما فيه توفير التمويل الحكومي الدولي لدعم البنى التحتية يجب أن تلعب دورا قياديا وخصوصا فيما يخص تكثيف جهودها الاصلاحية في مكافحة الفساد.[162]

[160] - UN, Commission Economique pour l'Afrique, Dimension internationale de la corruption, Chapitre4, Rapport sur la gouvernance en Afrique 5. http://www.uneca.org/sites/default/files/PublicationFiles/agriv_fre_chap4.pdf
[161] - Cartier-Bresson J., Les analyses économiques des causes et des conséquences de la corruption, op. cite, p23.
[162] - Lugon-Moulin Anne, La lutte contre la corruption : les limites de l'aide internationale, Finance & Bien Commun 3/2007 (N° 28-29) , p. 15-17.

ووفقا ل (Przeworski et al, 1996): " إذا اخترنا بلدا عشوائيا، يجب عليه أن يقيم نظام ديمقراطي العام المقبل، فما هي الشروط التي يجب أن تجتمع وتتوافر في هذا البلد وفي العالم لهذا العام؟ فالجواب كالتالي: الديمقراطية، الازدهار والنمو كلها تقترن بمعدل معتدل للتضخم، الحد من عدم المساواة، بيئة دولية مواتية ومؤسسات برلمانية". كذلك، مسؤولية المجتمع الدولي في مجال دعم الجهود الوطنية في مجال الاتفاق الدولي لمكافحة الفساد هي الآن أكثر إلحاحا من أي وقت مضى. وردود مختلف أصحاب المصالح من الحكومات، المجتمع المدني والشركات تؤكّد فعليا اهتمام أكثر وضوحا من جانب المنظمات الدولية والبلدان المانحة فيما يخص دعم مبادئ الحكامة ومراقبة مكافحة الفساد في بلدهم.[163] وبالمثل، الحوافز والآليات التي تضمن تحسين أخلاقيات العمل عن طريق العديد من المستثمرين التي تجلب أنشطة في البلدان التي تكافح مبدئيا الفساد، يجب أن تعزّز من طرف المبادرات التي تتخذها المجتمعات نفسها وتدعّمها بمعايير أخرى من بلدان منظمة التعاون والتنمية(OCDE) ، وتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

فقضية مكافحة الفساد على المستوى الدولي، هو أمر حاسم لاستقرار البلدان النامية، وقد تكون هذه الظاهرة تعتمد على السلام والاستقرار في العالم. وهذا ما دفع بالباحثين والمنظمات الدولية إلى قياس الفساد بهدف تطوير وتنسيق أفضل سياسات مكافحة الفساد عبر العالم.

2-2-5-الفساد: خلل مؤسساتي:

[*الفساد يضعّف شرعية الدولة نفسها ويخفّض قدرتها على توفير المؤسسات التي تدعّم السوق*] (BM, 2002,).[164] الفساد يرجع بدون شك إلى عدم وجود فعالية المؤسسات. أو بعبارة أخرى، أداء مؤسساتي سيئ (خلل مؤسساتي). ففي كلّ مرة يشارك أحد الأعوان و/أو الطرف الثالث في أعمال فساد وهي تحويل الموارد العامة أو أخرى، ينتج ذلك عن حالات فشل مؤسسات المراقبة. وعلى الرغم من وجود تأثيرات جانبية (تأثيرات العتبة)، إلاّ أن النظام المؤسساتي يخلق نظام مراقبة داخلي وخارجي على تصرّفات الأعوان الحكوميين والخواص الموكّلين بتفويض حكومي أو خاص. كذلك، وفي كلّ حالة ونحن فوق تأثير العتبة، المؤسسات (السياسية والقانونية) تصحّح التشويه سواء من خلال معاقبة المفسدين سواء عن طريق اجراءات أخرى نظيفة في الوسط الذي يحدث فيه الفساد. كذلك في البلدان التي لديها مداخيل ريعية وحتى أبعد من تأثيرات العتبة، ليس هناك تصحيح للتشوه الناتج بسبب الفساد، وهذه الوضعية تميّز ضعف المؤسسات.

كما أن التعبير عن الفساد المؤسساتي يظهر أحيانا ملتف حول الجملة والتعبير ولكن بدون أن يُفسر وبدون أن نستكشف آثاره بطريقة منهجية. وباستخدام مفهوم المؤسسات يسمح بإدخال بعد آخر وهو البنية والتنظيم. وفي هذه الحالة، قد يتعارض الفساد الفردي الذي يمكن أن يكون منهجي في حالة الفساد الصغير، والفساد المنظم من

[163] - Przeworski, Adam, Alvarez, Michael, Cheibub, José Antonio and Limongi, Fernando 1996, What Makes Democracies Endure ?, Journal of Democracy Volume 7, Number 1, January 1996 pp. 39-55.

[164] – تقرير البنك الدولي سنة 2002، مرجع سابق، ص 105.

خلال شبكات الفساد. فالتعبير عن الفساد المؤسساتي يشير ضمنيا إلى مفهوم اجتماعي للمؤسسات، مفهوم ايجابي وليس معياري، الذي يعتبر أنه توجد مؤسسات حيث أننا نلاحظ ممارسات متكررة تعتبر طبيعية بالمعنى الاحصائي للمعنى. إذا كنّا نبدأ من فكرة أن الفساد يتميّز في جوهره من خلال المزج بين القطاع العام والخاص، فنحن ندرك كيف أن الفساد يشكل نفي الدولة في معناها المثالي والنموذجي، ونفي الديمقراطية.[165]

فالإشكالية المطروحة هو كيف تصمّم الحكومة استراتيجيتها في مكافحة الفساد؟ هل ينبغي للحكومة أن تستهدف حالات الفساد الكبيرة التي تقلق المستثمرين (الأجانب والمحليين) أو الفساد العادي المنتشر في صفوف نظام الأمن والعدالة الذين يمسّان المواطنين؟ هل يجب على الاصلاحات القانونية أن تتركّز على التجارة والاستثمار الأجنبي أو على القطاعات الداخلية؟ هل يجب تقديم الأولوية لحقوق الملكية الخاصة بالفلاحين أو حقوق الملكية الخاصة بالأجانب الحائزين على براءات الاختراع؟ هل يجب على الحكومة مواصلة الاصلاحات الزراعية حتى ولو كانت تهدّد الجماعات القوية سياسيا؟ فالحجة الوحيدة التي تكوّن الاجماع، هو أنه يجب تكوين استجابة شاملة باسم التكامل المؤسساتي والتسلسل الهرمي المؤسساتي.[166]

وفي المقابل، الجهات الفاعلة تتوسط القواعد التي تفسرها وتتعامل معها في إطار مصالحها. من هنا، تتكيف هذه الجهات مع هذه القواعد وبطريقة أو بأخرى تجعلها ملائمة وقابلة للتطبيق من خلال تجريدها من محتوياتها. وفي نهاية الفكرة، الجهات الفاعلة دائما تسعى إلى تشويه وتخريب القواعد والمؤسسات. فالفساد يسود في الأنظمة حيث المصفوفة المؤسساتية تكون تتميّز بالعديد من العيوب نتيجة استناد أداء المؤسسات الديمقراطية على الشفافية والمساءلة. أو، هو عدم وجود الشفافية والمسؤولية السياسية اللتين تعملان على ازدهار الفساد. فالفساد يطرح إذن مشكلة شفافية الأنظمة الاقتصادية، السياسية والاجتماعية. هذه الشفافية تلعب دور جوهري في سياسات مكافحة الفساد. ولذلك يبدو لنا من المناسب في هذا السياق تحديد المفهوم الغامض للشفافية، التي تشير إلى الخصائص الرئيسية للتدفق الفعّال للمعلومات، خاصة وصول، توقيت، أهمية ونوعية المعلومة الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية التي يمكن أن تصل إلى جميع المعنيين بالمصلحة. لذلك الشفافية لها أثر مع الاستخدام الأمثل للقروض من طرف المستثمرين في القطاع الخاص، ومع الجدارة الائتمانية للقروض، ومع البيانات المالية التي تراقب بشكل صحيح المؤسسات الرئيسية الحكومية، الخاصة ومتعددة الجنسيات، مع عملية الميزانية والبيانات الحكومية، مع الاحصائيات النقدية والاقتصادية الحقيقية التي توفّرها خدمات البنك المركزي والحكومة، عن الكشف عن المعلومات حول التمويل السياسي وتمويل برامج الانتخابات، مع الأصوات السابقة البرلمانية ودور المراقبة الفعلية للبرلمان، الإعلام والمواطنين فيما يتعلق بالحسابات الحكومية، وكذلك مع نشاطات المؤسسات الدولية والمستثمرين الأجانب.[167]

---

[165] - Pierre-Yves Néron, À quoi sert la conception institutionnelle de la corruption ?, Les ateliers de l'éthique / The Ethics Forum, Volume 9, numéro 1, hiver 2014, p. 103-125, http://id.erudit.org/iderudit/1024297ar.

[166] - Marc-Antoine Dilhac, Christian Nadeau, Pierre-Yves Néron, Corruption, responsabilité collective et institutions démocratiques, Groupe de recherche Corruption et Démocratie (CORDÉ) Centre de Recherche en Éthique, Université de Montréal, 2014, p10.

[167] - Médard Jean-François, Les paradoxes de la corruption institutionnalisée, Revue internationale de politique comparée 4/2006 (Vol. 13) , p. 697-710.

وعلى العكس من ذلك، هناك غياب للشفافية عندما يكون أحد الأعوان إمّا وزير في الحكومة، مؤسسة عامة، شركة أو بنك، قد يمنع عمدا الحصول على المعلومات، يقدّم معلومات كاذبة أو يفشل في ضمان تسليمها في الوقت المحدد أو تسليمها بجودة عالية ومقبولة. كذلك، الوصول إلى المعلومات (بما في ذلك مناسبتها وغياب التمييز)، اكتمالها (التي تضمن نشر جميع الجوانب الرئيسية، على غرار البنود المالية والميزانيات المستقلة)، ملائمتها (تجنب الحمل الزائد من المعلومات غير الضرورية)، أمّا جودتها ومصداقيتها فهي مرتبطة بالخصائص الرئيسية التي تعمل في وقت واحد على مساعدة اعداد السياسات وطمأنة المستثمرين فيما يخص السوق؛ الشفافية تشكل أداة وقاية فعالة لمكافحة الفساد. كذلك، الأسواق نفسها هي نادرا ما تعمل على تشجيع مستويات الشفافية المرغوبة اجتماعيا، ويرجع ذلك جزئيا إلى عدم الكشف الذي يكون ميزة السوق. بالإضافة إلى ذلك، بعض المعلومات الرئيسية المتعلقة بالشفافية على غرار الاحصائيات الاقتصادية والمالية ذات النظام العام، لا يمكن أن تأتي إلاّ من المؤسسات الحكومية. وبالتالي، الحكومة لها دور تلعبه في تعزيز التدفق الحر للمعلومات ذات الصلة بمؤسساتها، كما أن الشفافية والكفاءة تعتبر مهمة في تدفق المعلومات(Kaufmann, 2005).[168] وكما هو موضح من الفضائح الأخيرة للشركات التي طالت بعض التكتلات الكبيرة للولايات المتحدة وأوروبا، فيما يتعلق بالتدابير المتخذة لرفع أخلاقيات العمل والشفافية، فمن المهم معالجة العقبات التي تعيق مكافحة الفساد. وكما أشرنا أنه كان للمؤسسات دور في ضمان التدفق الجيد والفعال للمعلومة.[169]

في البلدان التي تتميز بانتشار الفساد وازدهاره، تتميز المؤسسات المكلفة بضمان احترام العقود والشرعية بعدم الفعالية. ومؤسسات المساءلة، المشاركة ومؤسسات الشرعية لا تؤدّي دورها الاعتيادي. فالرغبة في الهروب من النظام الرسمي وهو الفساد، يحدث بدافع معين من جانبين:

- حقيقة ضبط التلبس بالجريمة والمدانين بالجريمة هي ضعيفة (ضعف النظام القانوني)؛
- الهروب من النظام الإداري والمالي أو القضائي البطيء وغيرها.

فمن الضروري من أجل مكافحة الفساد، أن يكون مثلا الجهاز القضائي مستقل. وقد أجريت دراسة حديثة لبعض المؤلفين حول مائة بلد، حيث اختبروا مدى سرعة اتخاذ القضاة قراراتهم ومشكلة الوصول إلى العدالة. وقد لاحظوا أن الاجراءات المعقدة في حالة استرداد المطالبات الصغيرة يقلّل كثيرا الوصول إلى نظام العدالة وفعاليته. فالتنظيم المعقد جدّا هو مصدر الرشاوي والفساد. فالشرط يجب أن تكون الاجراءات مكتوبة لكي تؤثر بقوة على الوصول للعدالة. فالخلافات تستغرق وقتا أطول بكثير في البلدان حيث الاجراءات القضائية معقدة، في حين أن الفوائد المتوقعة لا تتحقق دائما. وحرية الصحافة تشكّل أيضا عنصرا هاما من المشكلة. فالتغطية الاعلامية لقضايا

[168] - Kaufmann, D, 2005, Myths About Governance and Corruption. Finance and Development, 42(3), 41-43.
[169] - Hors Irène. Les difficultés de la lutte contre la corruption : l'expérience de quatre pays en développement. In: Tiers- Monde, tome 41, n°161, 2000. Corruption, libéralisation, démocratisation. pp. 143-163. P 145-146.

الفساد تشكل في كثير من الأحيان خطر على الراشي. وبالتالي، حرية الصحافة (مؤسسات المساءلة) هي أداة هامة في مكافحة الفساد (PNUD, 2008) .[170]

إن مكافحة الفساد تأتي بثمارها إذا كان أعضاء السلطات القائمة تتميز بالشرف والصدق والحزم. لأن هذه السلطات تجهّز ركائز رسمية. والاستيلاء على الدولة يبين لنا كيف يمكن للنظام التشريعي أن يكون مصدرا لمستوى الفساد المستشري. وباختصار:

الجدول رقم (12) : الفساد، الحكامة ومكافحة الفساد

حالات الفساد	جودة الحكامة	أولويات جهود مكافحة الفساد
عالي	دون المتوسط	تأسيس دولة القانون؛ تعزيز مؤسسات المشاركة والمسؤولية؛ خلق ميثاق المواطنين؛ الحد من تدخّل الدولة؛ تنفيذ اصلاحات.
متوسط	قريبة من الجيد	تحرير واصلاح السياسة الاقتصادية والادارة العمومية.
ضعيف	جيدة	خلق أجهزة مكافحة الفساد؛ تعزيز المسؤولية المالية، التحسيس بالوعي العام وأعوان الدولة؛ تقديم التزامات بمحاربة هذه الآفة ونشر معاقبة ممارسات الفساد.

Source : Anwar Shah and Mark Schacter, Combating Corruption: Look Before You Leap, Revue Finances and Développement, December, 2004, p42.

وبدون شك، انطلاقا من الجدول أعلاه، لكي تكون سياسيات مكافحة الفساد فعالة، يجب أن تأخذ في الحسبان التأثير على فساد الإطار المؤسساتي للبلد.

2-3- عدم الاستقرار السياسي والنمو:

فيما يخصّ الدراسات التجريبية بين عدم الاستقرار السياسي والنمو، فإنها كلّها في الغالب تتفق بالإجماع على أن عدم الاستقرار السياسي يؤثر سلبيا على النمو الاقتصادي.

ومن خلال دراسة شملت 113 بلد مسّت الفترة 1950-1982 و 1960-1982. (Alesina et al, 1996)، وجدوا أن الاستقرار السياسي هو السبب الرئيسي للنمو وللرفاه الاجتماعي.[171] وقد نمذج العديد من المؤلفين آثار عدم الاستقرار السياسي من خلال قياس احتمال تغيّر الحكومة عن طريق تحديد ثلاثة تعريفات للتغيير (كلّ تغيير في الحكومة، التغييرات الكبيرة في الحكومة، الانقلابات). وتقدير العلاقة بين النمو في نصيب الفرد الداخلي ومجموعة من المتغيرات، أعطت نتائج قوية تؤكّد أن عدم الاستقرار السياسي يؤثر سلبيا على النمو.[172]

[170] - PNUD, 2008, Corruption et développement , Programme des Nations Unies pour le développement, Groupe de la gouvernance démocratique Bureau des politiques de développement, décembre, 2008.

[171] - Alesina, A. Perotti, R., 1996, Income distribution, political instability et investment, European Economic Review, 40, 1203– 1228.

[172] - OCDE, centre de developpement, L'interaction des institutions politiques et du développement économique sur le long terme, http://www.oecd.org/fr/dev/2741321.pdf.

ونموذج (Landregan et Poole, 1990)، الذي يقوم بناء على عينة من 121 بلد ويشمل الفترة 1950-1982، يدلّ على أن انخفاض معدل النمو يزيد من احتمال حدوث انقلاب.[173]

كما أن (Alesina, Ozler, Roubini et Swagel, 1996)، أظهروا من خلال دراسة لعينة تتكون من 113 بلد وشملت الفترة 1950-1982، أن عدم الاستقرار السياسي له تأثير سلبي ومعنوي على النمو الاقتصادي.[174] فيبدو إذن أن الثورات والانقلابات تؤثر سلبا على النمو، ولكن هذه الآثار تختفي عندما يتم التحكم في حقوق الملكية (Barro, 1996).[175]

كما أن (Svensson, 1998)، يرى وجود علاقة سلبية بين عدم الاستقرار السياسي ونوعية حقوق الملكية. كما تلخّص إلى أنه إذا تمّ دمج حقوق الملكية في معادلة الاستثمار، فمتغيرات عدم الاستقرار السياسي ستكون غير مهمة. إذن، فكل هذه الأعمال التجريبية تتفق على فرضية الأثر السلبي المباشر لعدم الاستقرار السياسي على النمو.[176]

كما يمكن لعدم الاستقرار السياسي أن يؤثر على الأداءات الاقتصادية للبلدان من خلال العديد من الأشكال. فيمكن أن يكون ضارا لعملية الانتاج عندما يؤدّي مباشرة إلى انقطاع في خلق الثروة. هذه الحالات التي قد تحدث أثناء الثورات والانقلابات (Fosu, 1992).[177]

بشكل عملي أقل، عدم الاستقرار السياسي قد لا يسمح للمؤسسات بضمان فعالية حقوق الملكية الخاصة، ممّا يسبب زيادة في تكاليف المعاملات ومنع البلد من تحقيق امكانياتها الانتاجية(Olson, 1996) .[178]

فأي تحسن في نوعية المؤسسات المستقرة سيؤدّي إذن إلى مقاربة الأمثلية في الانتاج والتمكين من تسجيل مكاسب النمو. وهذا ما يشكل القناة الأولى للتأثير التي سمّاها (Poirson, 1998) تأثير الفعالية الاجتماعية.[179]

تأثير ثاني ممكن لعدم الاستقرار السياسي وهو أثر غير مباشر يحدث من خلال فعالية تراكم عوامل الانتاج. وعلى عكس ما يفرضه نموذج (Solow, 1956)، الاستثمار وتراكم الرأسمال البشري لا تعتبر عوامل خارجية، ولكنها

---

[173] - Landregon J, Poole K, 1990, Poverty, The long trap and the seizure of Executive Power , World Politics, Volume 42, Issue 2, Jannuary, 1990, pp 151-183.

[174] - A.Alesina, S.Ozler, N.Roubini and P.Swagel, 1996, Political Instability and Economic Growth, Journal of Economic Growth 1, June, pp 189-211.

[175] - Barro, R.-J, 1996, Democracy and Growth, op. cite, p 25.

[176] - Svensson J, 1998, Investment, property rights and political instability : theory and evidence , European Economic Review, vol 42, pp. 1317-1341.

[177] - Fosu A.K, 1992, Political instability and economic growth : evidence from sub-Saharan Africa , Economic Development and Cultural Change, vol 40, # 4, pp. 829-841.

[178] - Olson M, 1996, Bigg Bills Left on the Sidewalk: Why Some Nations are Rich and Others Poor, Journal of Economic Perspectives, 10, pp.3-24.

[179] - Poirson H, 1998, Economic Security, Private Investment, and Growth in Developing Countries, IMF Working Paper 98/4.

تعتمد على الإطار المؤسساتي الذي يحدّدهم. وقد أشار (Fosu, 1992) كذلك إلى أنه في ظلّ وجود عدم الاستقرار السياسي، سيزيد خطر فقدان الرأسمال، وهذا ما يقلل من حجم الاستثمارات الفعلية.[180]

بالنسبة للبلدان غير المستقرة، يبتعد المستثمرون المحليون والأجانب عن الفرص التي يتيحها الاقتصاد الوطني بسبب عوامل من بينها مخاطر الشكوك (عدم اليقين) والمصادرة. فالتأثيرات على النمو يمكن أن تكون خطيرة: انخفاض الاستثمارات، تدهور أداءات التصدير، صعوبة تمويل المشاريع الخاصة والعامة. وقد بعث (Fosu, 1992) نظرية متناظرة لهجرة الأدمغة والرأسمال البشري في ظلّ ظروف مماثلة. وسيرافق هذه الآثار انخفاض في انتاجية العوامل المرتبطة سواء بانخفاض في مردودية العمل (مرتبطة بآلية عكسية للتعلم بالممارسة)، أو مباشرة بعائدات متغيرة بالعوامل التي تعتمد على البيئة (Dessus, 1998) .[181]

كذلك، عدم الاستقرار السياسي يقلل بدرجة كبيرة من الأفق الزمني ليس فقط للمستثمرين، ولكن حتى لصانعي السياسية؛ هؤلاء يكتفون بالممارسة التسييرية وسياسة المجاملة من أجل السلطة خاصة في المجال الاقتصادي. وحكومة مؤقتة يمكن أن تختار التحرر من أول الأمر وتمارس سياسة اقتصادية سيئة حيث تتوقع أن تجني أرباح من ذلك، وهذا ما يؤدّي إلى فشل سياسة الخليفة القادمة. فالإصلاحات الضرورية الكبيرة يتمّ تجنّبها، وكلّ ائتلاف سياسي (في النظام الديمقراطي) يختار تقليل الفرص المتنازع فيها بين مكوناته المختلفة. وهذا النوع من التأثير موجود بشكل خاص في الديمقراطيات الضعيفة حيث النظام الحزبي يكون مجزأ بقوة.[182]

وقد تمّ تطوير نماذج من هذا النوع من طرف (Alesina et Tabellini, 1989 ; Cukierman, Edwards et Tabellini, 1992 ; Ozler et Tbellini, 1991).[183]

ودائما في سياق عدم الاستقرار السياسي، الحكومة المختارة ديمقراطيا أو لا، قد تحاول اللّجوء إلى سياسية تقوم على أساس تعيين جهات الولاء للحكومة عن طريق المجاملة، وعلى سياسة افساد المجموعات المرجحة للدعم في الحفاظ على السلطة (الأمن، الجيش، الإدارة، الوسط الاقتصادي...الخ). وكانت هذه الحجة موضوع التطورات النظرية: وتشمل الأعمال المتعلقة بالأنشطة الريعية (Rent-seeking) التي نشرها كل من (Murphy, Shleifer et Vishny, 1991 ; Terrones, 1990).[184]

[180] - Fosu, 1992, op. cite.
[181] - OCDE, L'interaction des institutions politiques …, op. cite, p132.
[182] - Thomas Lalime, Croissance économique et instabilité politique en Haïti (1970-2008), Rapport de recherche présenté en vu de l'obtention du grade de maitrise en sciences économiques, Faculté des arts et des sciences Département de sciences économiques, Université de Montréal, 2010, p 14.
[183] - OCDE, L'interaction des institutions politiques…, op. cite, p133.
[184] - OCDE, L'interaction des institutions politiques…, op. cite, p133.

كذلك، الحكومات المؤقتة لا تدعو إلى احترام التزاماتها، ولا القواعد ولا المبادئ التي يجب من حيث المبدأ أن تنظم النشاط الاقتصادي (حقوق الملكية، حقوق العقود، الجباية...الخ). هذه الاشكالية لاحترام القواعد تمّ وضعها من طرف (Clague, Knack et Olson, 1996).[185]

2-3-1- النظام السياسي والنمو:

إن ملاحظة الأداءات الاقتصادية وفقا للأنظمة السياسية واستقرارها يتطلب بعض الحتمية السياسية كمخطط توضيحي على أساس وجود السببية العكسية كما يتضح من مشكلة النمو الداخلي من المتغيرات السياسية والاقتصادية الموجودة في التحليلات المستعرضة. وهناك العديد من الحجج التي هي أحيانا متناقضة، وُضعت لوصف تأثير النظام السياسي على التنمية. فإذا كان تطوير الحريات الفردية يحفّز النمو من خلال تشجيع روح المبادرة، فإنه يولّد تأثير سلبي يؤدي إلى تفاقم النزاعات في توزيع الدخل والثروة. فتعدد الأحزاب يولّد تبعية الجهات والتي تترجم بطلبات إعادة التوزيع. بينما الحرية الفردية والحد من استقلالية الدولة تضطر بدفع الدولة بمنح الامتياز للاستهلاك الحالي على حساب الاستهلاك في المستقبل.[186] ووفقا لهذا المنطق الذي ينص على أن الأرباح هي التي تسبب التراكم وبالتالي النمو، فهذا النمو ينخفض(Alesina et Rodrik, 1994).[187] كما أن الحكومات المنتخبة لديها قدرة محدودة على الإصلاح بسبب الضغوط الشعبية وضغوط إعادة الانتخاب (Przeworski et Limongi, 1993).[188] فالأنظمة الاستبدادية التي تتجنب هذا القيد تتميز بمزيد من الاستقلالية في إجراء الاصلاحات وبالتالي أفعالهم تتمثل في منظور التأكيد على النمو على المدى الطويل (Frey, 1985). كما أن الأنظمة الاستبدادية تُورّث للحكومات المتعاقبة وضع اقتصادي صعب وهذا ما يؤدّي إلى انهيارهم (Singer, 1976).[189] هذه الحجج التي هي أبعد من أن تكون شاملة، تجتمع في العديد من الحالات لدى البلدان على غرار تركيا. ولكن يجب أن نلاحظ أيضا أن بعض المميزات المعينة تؤدّي إلى مماثلة هذه المميزات والنظر في العلاقة العكسية بين النظام السياسي والتطورات الاقتصادية كما تقوم غيرها من التحليلات التي تدعم العلاقة السببية العكسية في سياق الحتمية الاقتصادية منذ دراسات (lipset, 1959). فتطور النظام الديمقراطي هو بالأحرى نتيجة للتطور الاقتصادي (Alesina et Perotti, 1994).[190]

إن الفرضية المشهورة حول النظام السياسي هو أن النظام الديمقراطي يسبب ضغوط متجددة لسياسات إعادة التوزيع والنمو البطيء. وتجادل هذه الفرضية في نفس الوقت على أن الأنظمة الاستبدادية تورث الحكومات المتعاقبة أوضاع اقتصادية كارثية التي تسبب سقوطهم.

---

185 - Ibid, p133.
186 - Deniz Akagül, 2005, Démocratie, stabilité politique et développement : analyse du cas turc – Novembre 2005 http://www.ceri-sciences-po.org, p5-6.
187 - Alesina, A. et D. Rodrik, 1994, Distributive Politics and Economic Growth, Quarterly Journal of Economics, 465-485.
188 - Przeworski, A., et Limongi, F, 1993, Political Regimes and Economic Growth, Journal of Economic Perspectives 7 (Summer): 51-69.
189 - Deniz Akagül – Démocratie, stabilité politique et développement : analyse du cas turc, op. cite, pp 5-6.
190 - Alesina, A. et R. Perotti, 1996, Income Distribution,…op. cite, p1219.

2-3-2- عدم الاستقرار السياسي:

إن مفهوم عدم الاستقرار السياسي غامض ويتطلب التوضيح: فهو يشمل حقيقتين متميزتين التي لها تأثيرات الفرق من حيث التنمية الاقتصادية. كما ينبغي التمييز بين تغيير النظام أو السلطة السياسية التي تتحقّق بعد أعمال العنف من التغييرات التي أجريت في امتثال الأشكال القانونية. ولتجنب الغموض، نميز بين مصطلح "عدم الاستقرار السياسي" أول شكل من الظاهرتين، و"التناوب السياسي"، في شكله الثاني. وبدون أن نميّز، يجب الإشارة إلى أن الأدبيات دائما تركز على عدم الاستقرار السياسي ولا تستخدم مفهوم التغيير أو التناوب.

كما أن النتائج المتعلقة بتأثير عدم الاستقرار على النمو الاقتصادي هي أقل غموض مقارنة بنتائج دور الديمقراطية في النمو الاقتصادي. فعدم الاستقرار السياسي وحتى إذا لم يرافق التنمية، له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي. وفي المقابل، التناوب السياسي له تأثير أقل بكثير وغير واضح على الأداء الاقتصادي للبلد. وباعتبار المؤسسات الديمقراطية لعبة عادية، فهي تسلك بشكل مؤكد ومماثل متغير الديمقراطية (عدم اليقين من حيث التأثير على الأداء الاقتصادي). ومع ذلك، وباعتبار عدم الاستقرار عامل محتمل، فهو يضرّ بدون شك عملية النمو. وقد تمّ دراسة هذا الجانب بصفة قليلة (وخاصة في سياق التنمية في البلدان المصنعة)، وهذا ما يقودنا إلى دراسة تطورات الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بالمظاهر العنيفة من عدم الاستقرار السياسي.[191]

2-3-3-المراجعة التجريبية:

فيما يخص الدراسات التجريبية، فهناك اجماع على أن عدم الاستقرار السياسي له تأثير على النمو الاقتصادي. إلاّ أنها غير متجانسة من حيث استخدام مؤشرات عدم الاستقرار السياسي وتقديرات تنفيذه والقنوات التي من خلالها يؤثر على النمو (Ari Aisen et Francisco Jose Veiga, 2011).[192]

إن صعوبة بناء مؤشر خاص بعدم الاستقرار السياسي يرجع إلى الطبيعة المركبة لهذا المفهوم. وعدم الاستقرار هو مظهر من العديد من العوامل التي لا تتداخل فيما بينها تماما والتي يجب النظر فيها في نفس الوقت. وفي جزء من عدم الاستقرار، فهو يرتبط عادة بما يسمى عدم استقرار النخب الحاكمة (المفهوم أتخذ من طرف Fosu, 1992، حيث جمع بين الانقلابات الناجحة والفاشلة وكذلك المؤامرات). وغالبا ما يستكمل هذا المؤشر من خلال مؤشرات الاضطرابات الاجتماعية مثل عدد المظاهرات والهجمات المسلحة، الوفيات الناجمة عن العنف السياسي والاغتيالات السياسية.[193]

وقد استخدمت طريقتين لتشكيل المؤشر الكلي: أسلوب المركبات الرئيسية وتحديد احتمال حدوث اضطرابات سياسية. فالأولى تم تنفيذها من طرف (Vienens et Gupta, 1986)، (Fosu, 1992)، (Alesina et Perotti, 1996)، وهي تشكل حساب مؤشر عدم الاستقرار اعتمادا على المجموع المرجح للمكونات التي تحدده. والمكونات

[191] - OCDE, L'interaction des institutions politiques…, op. cite, p132.
[192] - Ari Aisen et Francisco Jose Veiga, 2011, How Does Political Instability Affect Economic Growth?, IMF, Working Paper 11/12.
[193] - OCDE, L'interaction des institutions politiques…, op. cite, p133.

الرئيسية التي من المفترض أنها تمثل خصائص عدم الاستقرار بُنيت على أساس شرح أكبر نسبة تباين ممكن. والجانب الغامض من تحديد مصفوفة الترجيح والتحول الغامض للمتغيرات المنفصلة في المقدرات المستمرة قد دفعت ب (Azem, Berthélémy et Calipel, 1996 ; Alesina, Ozler, Roubini et Swagel, 1996) إلى تبنّي النهج الثاني. وقد اختاروا اتخاذ المؤشر بناء على طبيعة منفصلة من المتغيرات السياسية لتنفيذ تقدير الاحتمال الخاص بالاضطرابات السياسية. والمرحلة الأولى من طريقتهم هي خلق متغير ثنائي لأعمال العنف. وبعد ذلك قدّروا احتمال حدوث هذا العنف التي تعتمد على العوامل التفسيرية مثل الانفاق العسكري أو الانفاق الصحي ونسبة الالتحاق بالمدارس.[194]

على الرغم من تنوع العينات والمؤشرات، إلاّ أن الدراسات التجريبية تتوافق من حيث وجود الأثر السلبي لعدم الاستقرار السياسي على النمو. كما أن دراسات (Barro, 1991 ; Alesina, Ozler, Roubini et Swagel, 1996 ; Azem, Berthélémy et Calipel, 1996)، أكدوت على وجود أثر سلبي ومباشر لعدم الاستقرار على النمو الاقتصادي. كما أن (Guillaumont, Guillaumont et Brun, 1999) أظهروا أن عدم الاستقرار السياسي (المرتبط بعدم الاستقرار التجاري) يعتبر متغير مهم لشرح قصور الأداءات السلبية المنهجية للبلدان الأفريقية خلال الفترة 1970-1990. وكذلك، (Haan et Siemann, 1996) لا يرفضون تأثير عدم الاستقرار على النمو، ولكنهم حدّدوا أن هذا التأثير يمرّ أساسا على متغير الاستثمار الذي يضاف إلى الانحدار لتحديد التأثير. وقد ركّز (Fosu, 1992) على متغير الرأس مال البشري كقناة للتأثير. وأضاف متغيرات هجينة التي تسمح له باستنتاج أنه من خلال انخفاض انتاجية عامل الرأسمال البشري، سيؤدّي إلى هجرة الأدمغة، وهذا ما يؤدّي إلى التأثير على النمو بسبب عدم الاستقرار السياسي.[195]

كذلك، وبالإضافة إلى عدم تجانس مصادر التأثير، هناك بعض الأصوات المتناقضة ضمن هذا الاجماع العملي. (Londregan et Poole, 1990)، قدّموا الدراسة الوحيدة التي تؤكد أن عدم الاستقرار السياسي ليس له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي. (Levine et Renelt, 1992)، أشاروا إلى الجانب القوي من بعض النتائج المتعلقة بتأثير المتغيرات المؤسساتية على الأداء الاقتصادي. وأكثر من ذلك، الدراسات الحديثة (Poirson, 1998 ; Tavarès et Wacziarg, 1997) أكدت على المشاكل الذاتية والداخلية والتزامنية المرتبطة بهذه التقديرات.[196]

لقد تطرقنا في هذا الجزء إلى محاولة عرض الدراسات التجريبية التي تعالج العلاقة المباشرة بين المؤسسات والنمو الاقتصادي بالتركيز على العوامل المؤسساتية الكبيرة التي تكون مبدأ الحكم الراشد (الديمقراطية، الفساد والاستقرار السياسي) وكيف استنتجنا أنها كلها تؤثر على معدلات النمو. إلاّ أنه توجد دراسات نظرية تؤكد أن هذه المؤسسات لا تؤثر في النمو بطريقة مباشرة، ولكن من خلال قنوات تأثير هي التي تؤثر على معدلات النمو الاقتصادي. وهذا مسوف نعالجه في الجزء التالي، أي دراسة العلاقة الغير مباشرة بين مؤسسات الحكامة والتنمية الاقتصادية.

[194] - Ibid, p134.
[195] - Ibid, pp 134-135.
[196] - OCDE, L'interaction des institutions politiques…, op. cite, p135.

3- العلاقة غير المباشرة بين مؤسسات الحكامة والنمو الاقتصادي:

إن الدراسات التجريبية السابقة المذكورة أعلاه كانت ترتكز على الجوانب المباشرة لتأثير الحكامة والمؤسسات على النمو الاقتصادي، أي التأثير المباشر للعوامل المؤسساتية على معدلات النمو والتنمية الاقتصادية. لكن النظرية الاقتصادية أكدت من جهة أخرى أن تأثير الحكامة على النمو يتم من خلال وساطة تتثمل في قنوات التأثير أو قنوات الانتقال التي تؤثر بطريقة غير مباشرة على النمو. وقد نتجت عن ذلك مجموعة ثانية من الدراسات التجريبية التي تسعى كما ذكرنا سابقا إلى تحديد القنوات المختلفة للانتقال التي من خلالها تؤثر الحكامة (المؤسسات) على النمو الاقتصادي. فهذه الدراسات تختلف عن الدراسات التجريبية التي تبحث في الأثر المباشر بين المؤسسات والنمو وهذا لسببين على الأقل: أولا، هي تحاول تقديم إطار نظري لتأثير الجودة المؤسساتية على الأداءات الاقتصادية من جانب آثاره على مختلف مكونات دالة الانتاج، وهذا ما يُقصد به الانتاجية وتراكم الرأسمال البشري والمادي (Hall et Jones, 1999 ; Rodrick et al, 2002). وبعبارة أخرى، في هذه الدراسات، التحليل التجريبي يتم استنادا إلى الاقتراحات النظرية وليس على افتراضات وثيقة. ثانيا، بعض هذه الأعمال التجريبية تحاول إدخال مقاييس موجزة التي تمثل مفهوم الحكامة بشكل عام.

إن تحليل الآثار المحتملة للحكامة أو مكوناتها المختلفة على النمو من خلال تحليل دالة الانتاج يعني دراسة من جهة، العلاقة بين الحكامة والانتاجية، ومن جهة أخرى العلاقة بين الحكامة وتراكم الرأسمال (الرأسمال البشري والمادي). وقد لاحظ أحد المؤلفين أنه من خلال التأثير على إنتاجية العوامل، المؤسسات سيكون لها أيضا تأثير غير مباشر على تراكم عوامل الانتاج (Aron, 2000).[197] والافتراض الأساسي هو أنه إذا كانت الزيادة في كميات الرأسمال والعمل لها تأثير إيجابي على النمو، هذه الزيادة ستكون أكبر بكثير إذا شهد الاقتصاد المعني جودة عالية من الحكامة. كما أن هذه الجودة العالية من الحكامة (الحكم الرشيد) سيجعل من هذه التعبئة للعوامل تتميز بفعالية أكثر مع مرور الزمن لضمان النمو المستدام.[198]

ولقد اتضح ضروريا إعطاء دورا رئيسيا لنوعية الحكامة والمؤسسات في تحليلات النمو الاقتصادي، فضلا عن عوامل الانتاج الأخرى. فالعوامل المؤسساتية يمكن أن تؤثر بطريقة مباشرة على التقدم التقني أو على الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج. تمّ من خلال تراكم الرأسمال، هذه العوامل تغيّر من مستويات الاستثمار وحجم قوة العمل في البلد، وبالتالي تغيّر بطريقة غير مباشرة مستوى الدخل.

هذه الدراسات التجريبية تعتمد أساسا على منهج المحاسبة للنمو في تحليلاتهم. هذا المنهج يؤكد فكرة أن الاختلافات في نصيب الفرد من الناتج تنتج عن الاختلافات في الرأسمال (المادي والبشري) أو الاختلافات في مستويات الانتاجية. وفرضية العمل الرئيسية التي يستند عليها المؤلفون هي أن المحدّد الرئيسي للأداء الاقتصادي

[197] - Aron J., 2000, Growth and Institutions : A review of Evidence, World Bank Research Observer, 15(1): 99-135.
[198] - Paige Osborne, Governance as a Determinant of Total Factor Productivity, The College of New Jersey, Department of Economics, May 10, 2013, p7.

للبلد هي جودته الحكامية. فهذه الحكامة هي التي توفّر الحوافز والدوافع للأشخاص والشركات في الاقتصاد، وخاصة عن طريق تشجيع الأنشطة الإنتاجية مثل تراكم المهارات أو تطوير منتجات جديدة وتقنيات جديدة للإنتاج (Hall et Jones, 1999). فالبلدان التي تتميز بأفضل المؤسسات، حقوق ملكية مضمونة وأقل التوترات السياسية ستزيد أكثر الاستثمار في الرأسمال (المادي والبشري) وستستخدم هذه العوامل بفعالية أكثر في تحقيق أكبر مستوى من الدخل.

خاتمة:

هذا الفصل سمح لنا بتقديم وجهات النظر حول العلاقات المعقدة بين المؤسسات والنمو الاقتصادي. فالدراسات التي تعالج العلاقة بين الحكامة والنمو تضاعفت، وسلّطت الضوء على دور العوامل المؤسساتية في تعزيز الأداء الاقتصادي. وقد سمحت التركيبة من الأدبيات التجريبية التي عرضناها على التمييز بين مختلف الدراسات التي شملت العلاقة بين العوامل المؤسساتية والنمو. هذه الدراسات سعت إلى شرح الاختلافات في النمو بين البلدان من خلال المتغيرات الوكيلة عن الحاكمة التي لا تحتفظ غالبا بمفهوم الحاكمة بالمعنى العالمي، ولكن تحتفظ فقط بأحد مكوناته. والانتقادات الرئيسية لهذا العمل التجريبي تتعلق بطبيعة البيانات على الحاكمة وأساليب الاقتصاد القياسي المستخدمة لدراسة العلاقة بين الحكامة والنمو. والنتيجة الرئيسية التي انبثقت من هذه التركيبة التجريبية هي أن معظم هذه الدراسات استخلصت إلى وجود علاقة إيجابية بين مختلف جوانب الحكامة والمتغيرات التي تقيس الأداءات الاقتصادية.

خاتمة الجزء الأول:

كان هدفنا في هذا الجزء هو الرجوع إلى الأصل النظري فيما يتعلق بمفاهيم الحكامة والمؤسسات، مع التركيز على منهج الحكامة ومؤسساتها على المستوى الوطني والذي يعرف بالنظام الوطني للحكامة، أو المنهج الذي اتخذه البنك الدولي. وفي تحليلنا للمؤسسات، ركزنا أكثر على نظرية "نورث" للمؤسسات ونظرية الألعاب الخاصة بكل من Greifو Aoki، بالإضافة إلى تحليل Rodrik للمؤسسات. من جهة أخرى، أظهرنا كيف أن العوامل المؤسساتية أو الحكامة تؤثر على النمو الاقتصادي. وقد أشرنا أولا أنه في إطار تحليل ديناميكيات النمو، ركزت النظريات التقليدية على العوامل الأساسية للإنتاج (الرأسمال، العمل والتقدم التكنولوجي)، ولم يكن للعوامل السياسية والمؤسساتية أي دور جوهري في عملية النمو ولم تشملها. ومع التطورات الأخيرة في نظريات النمو الداخلي، ظهر بعض الاهتمام بالعوامل المؤسساتية ولاسيما مع الاعتراف بدور الدولة. وجاءت دراسات الاقتصاد المؤسساتي الجديد ودراسات (North , 1990)، التي كانت السباقة في إعادة بعث دور المؤسسات في النمو الاقتصادي في البلدان النامية. وقد أشرنا إلى أهميتها في تحليل (North, 1990). ومنذ دراسات (North, 1990)، اتفق معظمهم على أن وجود بيئة مؤسساتية فعالة، يشكل عامل الذي يسمح للمعاملات الاقتصادية بتقليل حالات عدم اليقين في الاقتصاد، وضمان حقوق الملكية. وكانت المجالات المفضلة في التحليل هي إذن العوامل المؤسساتية التي يمكن أن تؤثر في حدوث عدم اليقين، الفساد، العنف السياسي وعدم الاستقرار الحكومي...الخ. كما قمنا بعرض مراجعة تجريبية تدرس العلاقة بين مؤسسات الحكامة والتنمية الاقتصادية.

في خلاصة هذا القسم، نقول أن الحكم الراشد يشكل عامل محدد لعملية النمو في بلد ما، وأننا يجب إجراء تحليل دقيق لهذه العلاقة من خلال التحليل الاقتصادي عن طريق استخدام الأساليب المناسبة. ومع ذلك، فقد نؤيد فكرة أنه لا يوجد نموذج عالمي والذي يسمح بحكامة فعالة للنمو الاقتصادي، ولكن يجب على صانعي السياسات الالتزام بتنفيذ برامج الحكامة بشكل فعال وصياغة السياسات الموجهة للنمو وفقا لسياق كل بلد، مستوى تطوره، قدراته الحالية والسياق الدولي الذي يوجد فيه. هذا الذي نتحدث عنه هو الحكامة الفعالة (Ahrens, 2002).

وسنكون ملتزمين باتخاذ هذا الطريق من التحليلات النظرية والتجريبية المذكورة في الفصل السابق. والفكرة التي ندافع عنها هي هل أن الحكامة هي عنصر أساسي في تحسين الأداءات الاقتصادية من حيث النمو ؟ وهذا ما سوف نتطرق إليه في الفصول القادمة من خلال دراسة هذه العلاقة بين الحكامة والنمو الاقتصادي في الجزائر بعد أن نعرض تحليل مؤسساتي للحكامة كخطوة أولى، ثم ندرس العلاقة بين المتغيرات المؤسساتية والنمو الاقتصادي وذلك باستخدام أساليب الاقتصاد القياسي، لنخرج في الأخير باستنتاج هل مؤسسات الحكامة تؤثر على النمو في الجزائر.

الجزء الثاني:

التحليل المؤسساتي

للحكامة والنمو في الجزائر

مقدمة الجزء الثاني:

بعدما تطرقنا إلى التحليل النظري فيما يتعلق بالحكامة والمؤسسات، ورأينا كيف تلعب مؤسسات الحكم الراشد دورا مهما في تحقيق النمو، وعرض أهم الدراسات التجريبية التي تطرقّت إلى هذا المجال مبرزين أهم الانتقادات خاصة على مستوى قياس المؤسسات أو المؤشرات المستخدمة في هذه الدراسات الاحصائية، سنحاول في هذا الجزء أن نحلل مؤسساتيا عملية الحكامة في الجزائر، وكيف عجزت الحكومة في تحقيق اقتصاد انتاجي على غرار البلدان المتقدمة والناشئة. وسنقسم هذا الجزء إلى أربعة فصول: ثلاثة فصول تحليلية وفصل تجريبي. الفصل الأول سنسعى من خلاله إلى تحليل مكونات الحكامة في الجزائر. وسنركّز على خصائص الحكامة الاقتصادية والسياسية. هذين العنصرين يكونان زوج موحد، نظرا للتكامل الوثيق بين المجال الاقتصادي والسياسي. وفي الفصل الثاني سنذكر أهم الخصائص السلبية التي تعيق عملية التنمية في البلد، وسنركز عملية التحليل على الحكامة الاقتصادية لكن من منظور مؤسساتي وتنظيمي. أما الفصل الثالث، نستعرض أهم التطورات الأخيرة في الاقتصاد الجزائري ونشير إلى أهم خصائص هذا الاقتصاد الذي يستند على المداخيل الريعية، وهذا ما يشكل اقتصاد ريعي قوي. وسنربط هذا الاقتصاد الريعي بالقصور المؤسساتي الذي يعرقل تطور الاقتصاد الانتاجي والتنافسي. وفي الفصل الرابع والأخير، ندرس العلاقة بين مؤشرات الحكامة أو مؤسسات الحكامة بالنمو الاقتصادي بالاستعانة بالنماذج الاحصائية القياسية ونلخص إلى النتائج هل مؤسسات الحكامة لها علاقة إيجابية أم سلبية بالنمو الاقتصادي في الجزائر.

الفصل الأول:

الحكامة في الجزائر

مقدمة:

إن دراسة النظام الجزائري (الاقتصادي والسياسي) يتسم بالتنوع والتباين الكبيرين. والحالة الجزائرية تتمتع بالمكونات الرئيسية للوضعيات المختلفة، فهي مصدرة للنفط والتي يشكل الريع الناجم عن هذا التصدير أهم مورد من مواردها الاقتصادية. فهي تمثل دولة ريعية وتستخدم النفط في تأمين استمرار المجتمع الاقتصادي. كما أن الجزائر تواجه تحديات كبيرة في تأمين الموارد الضرورية للتنمية المستدامة القادرة على أن تستوعب التكاثر السكاني السريع وتضمن الحد الأدنى من الاستقرار والأمن الاجتماعيين والسياسيين.

وفي أعقاب الاستقلال، ولتلبية التطلعات الشرعية والعميقة للشعب خلال الحرب التحريرية، واجهت الجزائر تحديات متعددة، انشاء وتعزيز مؤسسات الدولة، إعادة البناء الوطني في جميع أبعاده، عودة الكثير من اللاجئين والتكفل بهم اقتصاديا واجتماعيا ومعنويا. فبالنسبة لدولة فتية التي خرجت من حرب طويلة واجهت تحديات كبيرة فيما بعد. وتمّ بدل مجهودات كبيرة لتطوير المؤسسات السياسية، إدارة عامة كجهاز للتسيير الحكومي من جهة ، وللتنمية الاجتماعية والاقتصادية من جهة أخرى. مراقبة وتعزيز آلة اقتصادية ومؤسسات اجتماعية ترقى إلى الطموحات والتطلعات العادلة للشعب، وتضع البلد في الأخير في ديناميكية سياسية واجتماعية اقتصادية التي تعطيها مكانتها على الساحة المغربية، الأفريقية والدولية. وبالتالي، الجزائر المستقلة تشكلت من جديد بإرادة قوية لاستعادة صلاحياتها الكاملة وتنفيذ سياسة اقتصادية واجتماعية إرادية تعمل على تلبية الاحتياجات لأكبر عدد من أهدفها الرئيسية في سياق التنمية الاقتصادية.

ولقد اعتمدت الجزائر منذ استقلالها وخلال ما يقارب ثلاثة عقود سياسات اشتراكية كانت تجسيدا لإدارة بناء وطني ولوطنية تهدف إلى تأكيد الذات وتحقيق التنمية الصناعية. وضمن مبادئ تخطيط التنمية الاشتراكية والمركزية، حددت الدولة الجزائرية ونفذت استراتيجية التنمية الصناعية والملكية والسيطرة واستغلال الموارد الطبيعية للبلد، واتباع أسلوب إدارة التنمية استنادا للتطلعات الشرعية للشعب. وأسلوبها من حيث الحكامة الاقتصادية، السياسية وحوكمة الشركات، والتنمية الاجتماعية الاقتصادية، اتسم تاريخيا بقضايا وتحديات أساسية التي واجهتها بعد التحرر من الاستعمار وقبله.

في هذه الديناميكية التاريخية، اتسمت الجزائر الحديثة بالعديد من الخصائص التي يجب الإشارة إليها:[1]

- على المستوى السياسي، النضال الملزم من طرف الشعب من أجل التحرير الوطني كان له أثر في مختلف المجالات، وهذا ما تعكسه المكانة الهامة التي أخذها حزب جبهة التحرير الوطني في اختيار السياسات الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية. وبالمثل، جيش التحرير الوطني أخذ دور مهم ومكانة كبيرة باعتباره العمود الفقري لسلطة الدولة، مع تأثير غير ملحوظ في إدارة الشؤون العامة. وقد ولّدت هذه الحرب كذلك

[1]- الآلية الأفريقية للمراجعة من طرف النظراء، تقرير تقييم الجمهورية الديمقراطية الشعبية، رقم 04، جويلية 2007، ص 46-47.

وعي قوي في مختلف الفئات الاجتماعية وأثارت مشاعر وطنية وقومية قوية تحارب جميع أشكال الهيمنة والاستغلال من طرف قوى خارجية؛

- لقد نتج عما سبق مستوى مرتفع من الوعي السياسي وحساسية القيادة الجزائرية في الوحدة الأفريقية والدعم النشيط لحركات التحرر في أفريقيا، والذي تجلى بشكل خاص من خلال الدور البارز الذي لعبته الجزائر في ولادة وتطور منظمة الوحدة الأفريقية، الاتحاد الأفريقي، ومبادراتها التاريخية كالنيباد، حركة عدم الانحياز، وبشكل أخص التلميح إلى إقامة نظام اقتصادي دولي جديد؛
- على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، الدولة مسؤولة عن الوضعية العامة للبلد، وكانت المسؤولة الوحيدة عن التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وبالتالي تطوير البلد وتحقيق رفاهية المواطنين.

والجزائر المستقلة تميزت بثلاثة سمات أساسية وهي وجود موارد ريعية مهمة، ثورة ديمغرافية تهيمن عليها فئة الشباب الذي يشكل 60% من السكان، ونظام اقتصادي واجتماعي بيروقراطي عمومي بسبب انتشار قومية شعبوية تقوم على تأكيد الاستقلال والتعبئة الوطنية. هذه الحقائق قابلها من الجانب السياسي اتخاذ منهج الحزب الواحد الذي نتج عن العقيدة الثورية والدولة الوطنية. هذا المنهج يحظر أي مشاركة سياسية واقتصادية ويتبع مذهب الإرادية (volontarisme)، وهذا بداع المحافظة على بناء الأمة وتجاوز أي انقسامات داخل المجتمع. لكن هذا المنهج اتسم بانحراف افكاره ومبادئه التي بنيت عليه منذ المسار الثوري التي تدعو إلى قاعدة اجتماعية عادلة وحق كل مواطن في تمتعه بالحياة الكريمة كما نص على ذلك مؤتمر الصومام وميثاق 1971. ولقد تولد عن النظام السياسي بعد الاستقلال بروز انعدام التماسك النظري والاتساق السياسي في مشروع القيادة القومية لعملية البناء الوطني وتراجع نفوذ هذه القيادة لصالح السيطرة الشاملة والمنتظمة لبيروقراطية الدولة المدنية والعسكرية.[2]

ولمعرفة تطور النظام الجزائري، ينبغي لنا أن نذكر جميع هذه التطورات منذ الاستقلال إلى السنوات الأخيرة. وهذا لمعرفة حقيقة هذا النظام وفهم العلاقات المترابطة بين المجال السياسي والاقتصادي في الجزائر.

إن الجزائر اتخذت مناهج مختلفة متمثلة في النظام الاشتراكي وسياسة الصناعات المصنعة ثم خيار اللبرالية الاقتصادية. هذه برامج التنمية أدت إلى نتائج معتدلة نتيجة ضعف التسيير والإرادة السياسية. وحتى بعد تطبيق الاصلاحات التي تندرج في نموذج اللبرالية الاقتصادية التي تنادي به العديد من المنظمات الدولية، لم تحقق الجزائر الأهداف المرجوة. وعلى مستوى الاقتصاد الكلي، أطلقت برامج التحرير والخوصصة منذ سنوات 1990 واستمرت منذ سنة 2000 تحت غطاء ميثاق الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر (DSRP)[3] وبرامج تحقيق أهداف الألفية للتنمية. كل هذه البرامج لم تعطي النتائج المتوقعة. كما أن إصلاح إطار الاقتصاد الكلي، تصفية الشركات العمومية العاجزة، تحرير الأسعار واعتماد مجموعة من المقاييس الموجهة لتحسين مناخ الأعمال سمحت بالتأكيد على أن تكون

[2] – ملخص من فقرة (اسماعيل قيرة وآخرون، التجربة الديمقراطية في الجزائر من كتاب مستقبل الديمقراطية في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، بيروت، يناير 2001، 29-45.

[3] - Document de stratégie de réduction de la pauvreté.

الجزائر من بين البلدان التي انتهجت عملية التحول والاصلاح في المنطقة، وسمحت بتحقيق نسبة نمو 3% في المتوسط خلال الفترة 1990-2014.[4]

من الجانب السياسي والمؤسساتي، اصلاحات اتخذت منذ سنة 1990 كان الهدف منها التحول من نظام الحزب الواحد المنتهج بعد الاستقلال إلى نظام التعددية الحزبية ومبدأ الديمقراطية. هذه الاصلاحات سمحت بتحرير الاعلام والصحافة وحرية تشكيل الأحزاب السياسية والجمعيات والمنظمات الاجتماعية. كلّ هذا غير من المصفوفة المؤسساتية للبلد وسمح بتأسيس شبكة ديناميكية بين القطاعات التي ستسمح بوضع الاقتصاد يستند عن النظرية الاقتصادية وبعيد في منأى عن التدخل الكبير للسياسة.[5]

إن الهدف من هذا القسم هو تحليل هذه الديناميكية الاقتصادية والسياسية مع اتخاذ خطوة تاريخية. فلا يمكننا أن نفهم الوضعية الحالية للاقتصاد بدون فهم السياسية الاقتصادية ما بعد الاستقلال (1960-1965)، و(1965-1990)، سياسة التعديل الهيكلي (1990-2000)، وسياسة التوسع الاقتصادي وبرامج الحد من الفقر (2000-2014). وللفهم الجيد للعلاقة بين المجال السياسي والمجال الاقتصادي في النظام الجزائري، ينبغي أن نشير إلى الخريطة السياسية للبلد مع دراسة التاريخ السياسي الحديث كي ندرك قوة هذه العلاقة التي مازالت موجودة إلى يومنا هذا.

1- الحكامة الاقتصادية:

الجزائر هي بلد يتربع على مساحة إجمالية تقدر ب 2381741 كم مربع، تقع في وسط شمال أفريقيا وتعتبر من أكبر بلدانها. وهو بلد ذو أربعة فصول، مقسم إلى أراضي ساحلية، هضاب عليا وأراضي صحراوية (الصحراء). عدد السكان بلغ حوالي 40 مليون نسمة سنة 2015[6]، تتوزع على 48 ولاية، 548 دائرة و 1541 بلدية تُسير من طرف الرؤساء الذين يتم انتخابهم من طرف الشعب.[7]

وكما ذكرنا من قبل، من أجل التحليل المؤسساتي الجيد للاقتصاد الجزائري، يتطلب منا تحليل الوضع الاقتصادي قبل الاستقلال وبعده، وهذا ليتسنى لنا فهم الترابط بين الاقتصاد الاستعماري والاقتصاد ما بعد مرحلة الاستقلال. فبعض التحليلات المؤسساتية (Rodrik) يربط الأداء الاقتصادي بالمستعمرات السابقة. ولإثبات هذه الفرضية، يجب التطرق إلى هذه المرحلة.

[4] - الديوان الوطني للاحصائيات www.ons.dz

[5] - د. مرزقة عبد الغفور، الاصلاحات السياسية في الجزائر : تحديات وآفاق، مجلة الأهرام الديمقراطية، مصر
http://democracy.ahram.org.eg/UI/Front/InnerPrint.aspx?NewsID=629

[6] – الديوان الوطني للاحصائيات www.ons.dz.

[7] - وزارة الداخلية والجماعات المحلية http://www.interieur.gov.dz

1-1- تقييم الإرث الاستعماري:

1-1-1- مرحلة ما قبل الاستقلال:

لقد استعمرت فرنسا الجزائر في 5 جويلية 1830، وقد أسست سلطتها تدريجيا على المنطقة كما حددها " ع. بن أشنهو" [*الجزائر قبل الاستعمار، كانت وسائل الانتاج في الجبال هي الأرض وأدوات العمل عليها؛ في القطاع الحضري، كانت وسائل الانتاج تعتمد على الأدوات الحرفية وورشات العمل العامة وبعض وسائل الانتاج في قطاع التصنيع*].[8] والبنية الاجتماعية والاقتصادية الجزائرية قبل الاستعمار لم تكن تتميز بالفقر، لا بالانقسام، ولا أقل تصنيعا مقارنة بإسبانيا وإيطاليا. كانت تتألف هذه البنية من صناعة الحرف اليدوية المنتشرة أساسا في المدن والمناطق الجبلية كمنطقة القبائل حيث تتميز الأراضي بالوعورة، وقطاع زراعي أكثر تطورا على نواحي السهول الرائعة كسهل متيجة والبويرة...الخ. لذلك، توجهت السلطات الاستعمارية مباشرة إلى ملكية الراضي الزراعية.[9]

إن الاستعمار الفرنسي في الجزائر لم يستطع التكيف مع النظام الصناعي المحلي وذلك لسببين رئيسيين. فالأول يتعلق بالاحتياجات الهامة للدولة المستعمرة (فرنسا) للمواد الخام بسبب الثورة الصناعية التي جعلت من الضروري استخدام المواد الأولية التي تدخل في صناعات التعدين. هذه العملية تطلبت بنية تحتية كبيرة نسبيا بالموازاة مع الشركات نفسها التي تعمل على نقل وإيصال منتجاتها إلى المستعمرة الرئيسية. ونتيجة لذلك، كانت هناك مصانع تعدين الحديد مثل شركة الونزة، كما تمّ تطوير الموانئ وشبكة النقل الهامة على غرار السكك الحديدية. والسبب الثاني يكمن في الطابع الاستعماري لفرنسا الذي سرعان ما تحول إلى سياسة الاستيطان. فانتشار الاستيطان الأوروبي في المراكز الحضرية على عكس الأيام الأولى من الاستعمار أو تركّز معظم الجهود الأولية على ملكية الأراضي الزراعية أدى إلى ارتفاع الطلب على البناء. ولقد طوّرت الجزائر المستعمرة صناعة مهمة تتعلق بالبناء مثل الآجر، الاسمنت الذي أدت إلى نجاح العديد من المصانع نتيجة الطلب الفعال. فالعديد من المؤشرات تدل على أن مساهمة الصناعة في الانتاج الوطني كانت طفيفة مع ضعف ظاهر في الصناعات التحويلية. فحصة الصناعات التحويلية لم تمثل سوى 0.14% من الناتج المحلي الاجمالي سنة 1955 مقارنة ب 26% التي هي مساهمة الصناعة: ومن جهة أخرى وبعد الاستقلال مباشرة، أشارت الدراسات أن تكوين الناتج المحلي الاجمالي مازال يهيمن عليه القطاع الزراعي والخدمات الذين يمثلان 73% من الانتاج الكلي.[10]

فهذا الضعف المتعلق بالقطاع الصناعي بشكل عام، والصناعات التحويلية بشكل خاص، هو نتيجة مباشرة للإدارة المركزية لحكومة فرنسا لجميع الأقسام التابعة لها. وتحت تأثير النظام الاستعماري، الإدارة المركزية وضعت السياسة الاقتصادية نحو أقاليم البحر الأبيض المتوسط من وجهة نظر مصالحها ومصالح المستعمرين. وحتى سنة 1958، وهو تاريخ انطلاق خطة قسنطينة، كان هناك غياب للسياسة الصناعية لفرنسا في الجزائر. وقد قلّلت في

---

[8] -Traduction de Abdellatif. Benachenhou, Formation du sous-développement en Algérie, essai sur les limites du développement du capitalisme 1930-1962, OPU, Alger 1976, p. 28.

[9] - H. Benissad, Economie du développement de l'Algérie, sous-développement et socialisme, OPU, Alger 1982, p. 7.

[10] - H. Benissad, Op.cit. p16.

المقابل الاستثمارات والأنشطة المختلفة اعتمادا على احتياجات الدولة المركزية أو تحت ضغط دفع الوطنيين دون أي استراتيجية متوسطة وطويلة الأجل. إلاّ أن المقاييس الاقتصادية القوية لصالح الصناعة في الجزائر لم تظهر إلاّ بعد الحرب العالمية الثانية. كذلك، في سنة 1946، قررت الحكومة العامة ولأول مرة إعطاء الأولوية للصناعة كجزء من سياستها الاقتصادية وتمّ اتخاذ عدة حوافز لسياسة التصنيع في الجزائر. وتقرر لأول مرة منح الشركات الصناعية الفرنسية التي وافقت على العمل في الجزائر مع الاستفادة بقروض طويلة الأجل وبمعدلات فائدة صغيرة، ومنح في المقابل امتيازات ضريبية كبيرة في حالة الاستثمارات الصناعية. وكان الهدف من هذا الاجراء هو تصحيح اختلال التوازن الكبير في بنية الاقتصاد الاستعماري الجزائري على حساب الصناعة. إلاّ أن هذه التدابير بقيت دون تأثير على أرض الواقع وذلك لسببين: من ناحية الطلب المحلي الضعيف، ومن ناحية التوجيه العام لإدارة مالية الحكومة العامة التي أعاقت المنافسة.[11]

وعلى خلفية الفشل من خلال الصناعة، أدى إلى اندلاع حرب التحرير في سنة 1954 بقيادة جبهة التحرير الوطني التي تجمع حولها أغلبية المجتمع الجزائري. وسياسة "الكل آمن" المعتمدة في السنوات الأولى من الحرب فشلت، وتابعوا الاصلاحات الاقتصادية من أجل عزل جبهة التحرير الوطني عن طريق قطع الدعم الشعبي. واصلاحات سنوات 1955-1956 وخاصة خطة قسنطينة كانت جزءا من هذا المنظور. وقد تمّ اعتماد هذه الخطة لمعالجة التشويه التمييزي والتزام المجتمع بمشروع الاستقلال المتداول بين الاحزاب الوطنية.

من حيث خلق فرص العمل، كانت الصناعة من القطاعات التي لا تخلق هذه الفرص مقارنة بغيرها. وكانت تعمل معظم الفئات النشيطة في القطاع الفلاحي. فحتى سنة 1956، أقل من 10% من السكان الذين يعيشون في الجزائر (سواء أوروبيين أو جزائريين) كانوا يعملون في قطاع الصناعة. فمن أصل 3.6 مليون شخص والتي تمثل القوة العاملة في الجزائر، حصة اليد العاملة في الصناعة لم تتجاوز 9.7% حسب التقديرات، وتنخفض هذه النسبة بشكل كبير إذا استثنينا الفئة المسلمة (ما بين 6.7% و7.3%)، أو 200 ألف شخص ينشطون في الصناعة. كما نوضح حصة الصناعة من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي في هذا الجدول التالي والتي تبدو منخفضة مقارنة بالقطاعات الأخرى.[12]

[11]- محمد زوزي، تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر: دراسة حالة ولاية غرداية، رسالة دكتوراه في اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، 2010/2009، ص 99.

[12] - Mourad Ouchichi, L'obstacle politique aux réformes économiques en Algérie, these de doctorat en Sciences politiques, Université Lumière Lyon 2, France, 2011, p 20.

الجدول رقم (13): تشكيل الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 1880–1955 (مليار فرنك فرنسي قديم)

	1880	1919	1920	1930	1955
المناجم	-	4	10	14	19
الطاقة	-	1	1	2	13
البناء والأشغال العمومية	5	8	11	13	47
التحويلات	12	17	22	31	91
المجموع (1)	17	30	44	60	170
PIB (2)	155	285	340	425	650
(2)/(1)	%10.9	%10.5	%12.9	%14.1	%26

Source : Mourad Ouchichi, L'obstacle politique aux réformes économiques en Algérie, thèse de doctorat en Sciences politiques, Université Lumière Lyon 2, France, 2011, p 21.

مع اندلاع حرب التحرير الوطنية، تكونت الفرصة لأولئك الذين عارضوا النظام الاستعماري وفرنسا في الجزائر منددين بالوضعية اللاإنسانية للجزائريين واتخاذ اجراءات لتحسين أوضاعهم. وقد كتب (A.camus) في سنة 1936من خلال تقاريره في منطقة القبائل: [*كنت ألاحظ أن الأجور لم تكن كافية. ولم أكن أعلم أنها إهانة. وقد قيل لي أن ساعات العمل تتجاوز الحد القانوني، وكنت أتجاهل أنها قريبة من الضعف (...). في سنة 1930، كان موسم منعدم للحصاد، وهناك من مات بسبب الجوع، وكان الوقت المناسب لشراء التجار والطبقة الغنية الأراضي من أجل لا شيء*].[13]

في سنة 1955، قد أشار تقرير (Maspetiol) أن : [*هذا هو المكان الذي تكمن فيه مأساة هذا البلد: الرأسمال الاجتماعي غير قابل للتوسع بسهولة؛ الاستثمارات الفلاحية حتى الآن وعلى الأقل أنها تكلف غاليا وبميزة واضحة: الموارد المعدنية التي تمّ اكتشافها هي محدودة: تطور الموارد الطاقوية البخسة*].[14]

بعد أربعة سنوات من اندلاع الحرب، فرنسا أطلقت خطة تنموية طموحة، كانت تهدف بسرعة إلى رفع مستويات المعيشة للشعب الجزائري التي شهدت فجوة كبيرة بينهم وبين المستوطنين الأوروبيين خلال فترة الاستعمار. وكان الهدف من هذا المخطط هو قطع القاعدة الاجتماعية لجبهة التحرير الوطني. وهذا ما يشير إلى الأهمية الكبيرة لهذه الاستراتيجية بالنسبة للمستعمر الفرنسي. وقد انعكست هذه الأهمية على التوقعات الاقتصادية المرسومة حيث كان من المتوقع مضاعفة الانتاج خلال 10 سنوات (أي بمعدل 7.2% سنويا)، وزيادة الطلب المحلي الناتج عن النمو الديمغرافي الذي سينمو بمعدل 30–60% خلال هذه الفترة. ولتحقيق هذه الأهداف، عملت السلطات الاستعمارية على تمويل جزء كبير من الاستثمارات.[15]

[13] -Traduction de H. Benissad in, Economie de développement de l'Algérie… Op.cit.p.14.
[14] - Traduction de A. Benachenhou in, Formation du sous développement… Op.cit. p. 373.
[15] - Cité par Roger Benmebarek, Préfet honoraire, La promotion sociale en Algérie (1958 – 1962), decembre 2008.

على مخطط سياسة التصنيع، استندت العملية على استراتيجية ذات ثلاثة أبعاد خلال الفترة 1959-1964: إطلاق المشاريع الصناعية الأساسية وبتمويل حكومي. هذه الصناعات كانت تتمثل في الحديد والصلب، الكيماويات ومصانع محلية لتحويل الفسفات ومراكز تصفية النفط الخام: فقط الصناعة مع بعض الأنشطة الخدماتية المكملة التي تستطيع خلق اليد العاملة مقارنة بالأرض. وتسريع جهود السلطات الاستعمارية في مجال البنى التحتية وخاصة في مجال النقل وبناء المدارس والمساكن. وعملت السلطات الاستعمارية على تسريع تطوير قطاع المحروقات.[16] فالجزائر كانت تحوي موارد جديدة للنفط والغاز مما يجعلها مصدر لبعض الصناعات الثقيلة وتصبح مركز للعديد من الأنشطة التصديرية. وبالتالي، قطاع المحروقات الذي استفاد أكثر من سياسة الاستثمارات العامة التي تنفذ حاليا في الجزائر. وقد نمت الاستثمارات التي قامت بها السلطات الاستعمارية بشكر كبير جدا. وقد تضاعف بأكثر من 20 مرة منذ 1952-1961. وهذا ما دفع بالجزائر بأن تكون دولة نفطية بامتياز. هذه الاستراتيجية أدت إلى نتائج على مستوى الاقتصاد الكلي والتي نستدرجها في الجدول الآتي.

الجدول رقم (14): تطور الناتج المحلي الإجمالي واستخداماته خلال الفترة 1950-1961 (مليون فرنك فرنسي)

	PIB	استهلاك العائلات	الاستهلاك العام	FBCF	الصادرات	الواردات
1950	4132	2883	171	1379	1271	1572
1951	4687	3680	216	1536	1470	2215
1952	5484	4317	238	1623	1598	2292
1953	5608	4312	260	1602	1526	2097
1954	5960	4622	264	1720	1564	2249
1955	6275	4909	450	1480	1850	2520
1956	7259	6369	960	1995	1710	2815
1957	8328	6760	1349	2267	1999	3831
1958	9830	9780	1680	2720	2270	5030
1959	11630	9120	2090	3640	2100	5630
1960	12990	9625	2400	4650	2250	6245
1961	12010	6670	1920	4660	3330	5057

Source.A. Benachenhou, Formation du sous-développement en Algérie, Op.cit. p. 413

[16] - Guy Pervillé, Les chemins de la décolonisation de l'empire colonial français, 1936-1956, Colloque organisé par l'Institut d'histoire du temps présent sous la direction de Charles-Robert Ageron, les 4 et 5 octobre 1984. Les Éditions du CNRS, Paris, septembre 1986, pp. 357-365.

1-1-2- الاقتصاد الجزائري في سنة 1962:

لقد حافظ الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال على نفس ملامح الاقتصاد الاستعماري، لدرجة أنه بقي يرعى مصالح البلد المستعمر والأقلية الأوروبية التي بقيت في الجزائر. ولكن من الخطأ أن نعتقد أن الدولة الجزائرية بنيت السياسة الجزائرية من لا شيء. فبعد الاستقلال والمغادرة المكثفة للأوروبيين، ورثت الدولة قاعدة اقتصادية كبيرة خاصة في المجال الفلاحي والبنى التحتية الاقتصادية الأساسية أو قطاع البترول الذي تطور في السنوات الأخيرة من الاستعمار ولكن من ناحية الانتاج فقط.[17]

ومن هذا المنطلق، الجزائر ورثت عن المستعمر في أعقاب الاستقلال قطاع فلاحي متطور وحديث. على سبيل المثال، كانت الجزائر من بين المنتجين والمصدرين للنبيذ في العالم بحوالي 15-17 مليون هكتو لتر مغروسة على مساحة 400 ألف هكتار. وكانت واحدة من المنتجين الرئيسيين للحبوب، حيث بلغ انتاج القمح 24% من الإنتاج الكلي للحبوب في سنة 1962 الذي بلغ 3302000 قنطار. وبالنسبة للحمضيات والفواكه والخضر، بلغ الانتاج في الموسم 1960-1961 حوالي 378000 طن.[18] كما أن القطاع الصناعي شهد هو كذلك قفزة نوعية كما يوضحه الجدول.

الجدول رقم (15): تطور تكوين الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات في سنة 1959 وسنة 1964

	القيمة المضافة (مليون فرنك فرنسي		نسبة النمو	النسبة الكلية	
السنوات	1959	1964		1959	1964
الفلاحة	2960	3170	18	24.7	18.5
الصناعة	1840	3450	88	9.2	16.9
البناء والأشغال العمومية	1000	2900	190	16.9	20.1
الخدمات	5350	7650	43	49.2	44.5
المجموع	10880	17170	58	100	100

Source. A.Benachenhou, la Formation du sous-développement en Algérie, Op.cit. p 391.

وفيما يتعلق بالبنى التحتية الضرورية لمزاولة الأنشطة الاقتصادية مثل شبكات النقل، ورثت الجزائر شبكة طرق رئيسية تزيد عن 8500 كم من الطرقات الوطنية، وأضيفت لها 12700 كم من الطرقات البلدية، 12200 كم من الطرقات الشبه معتدلة، 18900 كم من الطرقات الريفية وتغطي تقريبا الجزء الشمالي بكامله من البلد. وبالمثل من حيث السكك الحديدية، حيث قدرت الشبكة ب 4485 كم من خطوط السكك الحديدية. ومن حيث البنية

[17] - Fatiha Dali, évolution et perspectives de la politique industriel en Algérie : avec un essai d'introduction à la notion de performances industrielles, un mémoire de Magister en Sciences Economiques, Université d'Oran, 2007/2008, p8.

[18] - Slimane Badrani, Le secteur agricole et ses perspectives à l'horizon 2000, Algerie, Institut Agronomique Méditerranéen de Montpellier, Contrat de recherche, Rapport final, Juin 1993, p 7-8.

التحتية، كان هناك 33 مطار بما في ذلك 3 وطنية، والعديد من الموانئ المعدة لاستقبال السفن الكبيرة مثل ميناء الجزائر، عنابة وبجاية التي لا تزال هي الموانئ الرئيسية في البلاد وها نحن نعيش أكثر من 50 سنة بعد الاستقلال. وفيما يتعلق بالهيدروليك (المياه)، ورثت الجزائر 14 سد مائي بقدرة اجمالية 487 هيكتو متر مكعب وعدد كبير من المخازن المائية خاصة في الواحات الصحراوية. وفي هذا الصدد، فمن المهم أن نشير أن الجزائر لم تضيف لشبكة السدود المائية منذ الفترة 1962-1980 إلا ثلاثة مع العلم أن واحد قد انطلق مع اندلا ع الحرب التحريرية.

هذه البنى التحتية هي مرتبطة ماشرة بالنشاط الاقتصادي. ونضيف لها البنى التحتية ذات الأهداف الاجتماعية مثل المستشفيات والمدارس والمساكن خاصة في المناطق الحضرية. وتركزت هذه المرافق بالتأكيد في المدن (حيث يعيش الأوروبيون ليتساووا في مستوى المعيشة مع سكان البلد المستعمر). وقد تمّ حساب في سنة 1962 في القطاع العام، ثلاثة مستشفيات جهوية كبيرة، ويوجد مستشفى في كل المدن الساحلية والشمالية وعدد كبير من العيادات ومراكز المساعدة الطبية المجانية. وفي المجموع، وفر القطاع 40000 سرير ل 10 ملايين من السكان، والقطاع الخاص كان يتشكل من 2500 مركز تمركزت في المدن الرئيسية وتغطي جميع التخصصات تقريبا. وفيما يتعلق بالتعليم، كانت زيادة في عدد المتمدرسين في مختلف مستويات التعليم. ويعكس هذا النمو الذي تطور خلال الحرب نتيجة استخدام المدرسة لهدف تحقيق الاستقرار الاجتماعي.[19]

وكل هذه المعطيات، إلاّ أن الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال شهد فوضى كبيرة التي نتجت أساسا عن مغادرة الجزائر عدد كبير من الأوروبيين الذين كانوا يكونون التأطير الإداري والاقتصادي الأساسي للبلد لعقد من الزمن. وفي غضون ستة أشهر، أشارت بعض الاحصائيات أن حوالي مليون شخص غادروا الجزائر، وكانت له عواقب وخيمة على الاقتصاد الجزائري لأن معظمهم كانت تمثل إطارات إدارية واقتصادية. ومع هذا النزوح الكبير، فقدت الجزائر ثلثين من المعلمين، 80% من الاطارات السامية، 50% من الأطباء. وفي القطاعات الاقتصادية المباشرة (الصناعة والزراعة)، بلغت نسبة المغادرة 60% للإطارات وبين 80-90% لأصحاب المشاريع والملاك.[20]

كانت النتيجة هي انخفاض حاد في الانتاج. ولنأخذ مثالا من انتاج النبيذ الذي شهد انخفاض في الانتاج بنسبة 17%. في القطاع الصناعي، تأثر كذلك القطاع نتيجة عدم المعرفة المحلية بخبرة تسيير القطاع، ونتج عن ذلك: إغلاق العديد من المصانع، شلل مالي، انعدام فرص العمل. وكمثال عن انخفاض الانتاج الصناعي، قدرت بعض المصادر انخفاض انتاج الكهرباء ب 17%، خام الحديد ب 28%، مواد البناء والانشاءات المعدنية ب 40% - 63%. [21]

[19]- عبد اللطيف بن اشنهو،" التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط، 1962-1980، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص 21.

[20]- محمد زوزي، مرجع سابق، ص 111.

[21] - A. Benachenhou, la Formation du sous-développement en Algérie, Op.cit. p 391-392.

1-2- الاقتصاد المركزي: 1962-1988:

1-2-1- مرحلة 1962-1964:

بعد الاستقلال، انتهجت الجزائر نموذج سياسي اقتصادي مخالف تماما للنموذج الموروث من النظام الاستعماري. ويكمن العنصر الرئيسي في الانشقاق عن الاقتصاد الاستعماري في تغيير أسلوب الانتاج حيث التنظيم يستند على السوق، وتحوّل مجال السوق الجزائرية إلى الإدارة المباشرة من طرف الدولة. والخطابات الرسمية المناهضة تؤكد على أن هذا المنهج تستخدمه البلدان المستعمرة وتعتبر السوق مصدر لعدم المساواة وهيمنة الرأسمال الدولي. ومن جهة أخرى، وجّهت الجزائر استراتيجيتها التنموية على الصناعات الثقيلة على حساب الزراعة والتي وُصفت بالتصنيع (Industrialisante). كما أكّدت الجزائر على عنصر الاستمرارية للمشاريع الصناعية النفطية التي دُشنت مع مخطط قسنطينة والنموذج الجزائري بعد الاستقلال، كمجمع الحجار للحديد والصلب ومجمع أرزيو لتكرير النفط. فثلاثة مراكز رئيسية للتصنيع في الجزائر المستقلة كانت مبرمجة ضمن مخطط قسنطينة، وهذا يؤكد احتمال الاستمرار وفق نموذج مخطط قسنطينة في الاستراتيجية التنموية للجزائر المستقلة[22].

بعد سنتين من الاستقلال، رفض ميثاق الجزائر لسنة 1964 الطريق الرأسمالي للتنمية ودعا أنه من الضروري تأميم القطاع الخاص والمصالح الأجنبية نتيجة صياغة قانون الاستثمار في 26 جويلية 1963 الذي صدر من أجل وقف هروب رؤوس الأموال بسبب حالة عدم الاستقرار التي نتجت عن أزمة صيف 1962. فميثاق الجزائر يمثل كسر الاقتصاد وفتح الطريق أمام سياسة التأميم وتأسيس احتكار الدولة خاصة في القطاع الصناعي. وبالمثل، كان هناك صدور قانون الاستثمار في القطاع الخاص في 1966، وعلى الرغم من الادراك الجيد لأهمية هذا القطاع في بناء الاقتصاد الوطني، إلاّ أن الاستثمار الخاص كان يخضع لموافقة الدولة وإعطائها الحق في استرداد الوحدات أو أسهم أي شركة خاصة، والحق في رفض أي استثمار يمس المواقع الاستراتيجية، والتي هي في الأخير تكون حكرا على الاستثمارات العامة.[23]

وفي هذا الشأن، صدور قانون الاستثمارات لسنة 1966 كان يمثل بداية لسلسلة طويلة من التناقضات التي تميز موقف الدولة الجزائرية تجاه القطاع الخاص؛ من جهة، أعلنت الدولة رغبتها في تشجيع الاستثمار الخاص، ومن جهة أخرى، أخذت التدابير اللازمة لمنع امتداده. هذه الوضعية حرضت دائما على سياسة التأميم التي تفسر جزئيا بضعف توجيه الاستثمارات الخاصة الجزائرية نحو الانتاج وتفضل التجارة والمضاربة لتحيق في وقت قصير معدل الأرباح واسترداد رؤوس الأموال.

[22] - Fatiha Dali, evolution et perspectives de la politique industriel en Algerie op. cite, p7.
[23] - Hamid Temmar, structure et modèle de développement de l'Algérie, SNED Alger, 1974, p.217.

1-2-2- مرحلة 1964-1988:

وفي تحليل محفز حول هذه الفترة الهامة في تاريخ الجزائر المستقلة، فقد ذكر (M.Ollivier): [*بعد فوات الأوان، انتظرنا قرارات حاسمة أفضل من المناقشات والمواجهات التي ميزت السنوات من الاستقلال. في أعقاب الاستقلال، ثلاثة قضايا رئيسية وجب معالجتها وحلها بسرعة: ماذا يجب أن نفعل بالثروات التي تركها الفرنسيين؟ كيف ننظّم الدولة الجديدة؟ ما هي القوى السياسية التي تتكفل بإدارتها؟ هذه القضايا الثلاثة كانت ذات صلة واضحة، لكن كل قضية لها مميزات محددة. وقراراتهم لم تضع نفس القوى ونفس الوسائل على نفس قواعد اللعبة. لكن هذه الحلول يمكن أن توجه بشكل حاسم المستقبل الاقتصادي للبلد*]. وأضاف قائلا: [*وكما هو في كثير من الأحيان، هي الجوانب الملموسة، القيود المادية للوضعية التي تلعب دورا حاسما في هذه القضية. فكان يجب حرث الأرض، سقي البساتين، تشغيل المصانع، انتاج الأحداث التي لا يتوقعها أحد*]. [24]

لقد تكونت بعد الاستقلال حركة تسيير ذاتي انتظمت تحت لجنة الإدارة ونجحت بطريقة أو أخرى في تشغيل الجهاز الانتاجي سواء في المصانع أو المزارع، وكانت على قدر كبير من الكفاءة والفعالية نتيجة العقلية الموروثة من فترة الاستعمار. إلاّ أنه بعد زوال هذه العقلية الموروثة بعد الاستقلال المتمثلة في التسامح والاندماج، تعرضت حركة التسيير الذاتي إلى الضغوطات والسيطرة البيروقراطية للدولة. فكانت الاجراءات الأولى للسلطة الجزائرية في اتجاه أخذ السيطرة لهذه الحركة في جميع الميادين. والقرارات التي أخذت باسم تنظيم التسيير الذاتي كانت تهدف في المقام الأول لتأسيس تحكم الدولة في التعاونيات العمالية والمزارعين الذين ضمنوا استمرار أداء وحدات الانتاج والمزارع المهجورة. [25]

إن تجربة التسيير الذاتي هذه لم تدم طويلا، حيث بقيت بعض الأشهر بعد الاستقلال. وقد باشرت السلطات الجزائرية مشروع التأميم والتصنيع الذي تطرف خاصة بعد الانقلاب على السلطة الذي سمح بوصول الرئيس هواري بومدين إلى الحكم سنة 1965. فخطوط هذا الانكسار تظهر بوضوح عندما نركز على تحليل المحاور الاستراتيجية لما يطلق عليه النموذج الجزائري للتنمية. هذا النموذج على الرغم من محاولة مواصلة المكون الصناعي لمخطط قسنطينة، إلاّ أنه شمل العديد من الاختلافات بما في ذلك إعادة توجيه استراتيجية التنمية الصناعية على حساب الزراعة حيث يكون وزن الدولة كبير جدا. ويبرر هذا الاختيار للصناعة كناقل رئيسي للتنمية كنتيجة لحالة تخلف البلد. ووفقا للخطاب السياسي لهذه الفترة، فقط الاستثمار المكثف من طرف الحكومة في مجال الصناعة كان قادرا على خلق ديناميكية التراكم الداخلي الذي يسمح بإدراك التأخر في مجال التنمية الذي نجم عن الاستعمار الفرنسي. [26]

[24] - Traduction de M. Ollivier, Les choix industriels, in Mourad Ouchichi, Op.cit. p. 38-39.
[25] - Isnard, Les structures de l'autogestion agricole en Algérie. In: Méditerranée, 9e année, n°2, 1968. pp, 139-163.
[26] - زوزي محمد، استراتيجية الصناعات المصنعة والصناعة الجزائرية، مرجع سابق، ص،ص 170-172.

فالمحاولات الأولى من السلطات الجزائرية لامتلاكها قاعدة صناعية تحت سيطرة الحكومة تعود إلى السنوات الأولى من الاستقلال. وتتجلى هذه القاعدة في إنشاء شركات وطنية كبيرة تسيطر على القطاعات الصناعية الكبيرة. هذه الشركات تأسست إما من خلال خلقها من العدم، أو عمليات التأميم أو عن طريق استرداد الأصول الأجنبية عن طريق ميثاق الجزائر ك "الشكل النهائي للملكية الاجتماعية"(la forme finale de propriété sociale) . هذه الشركات تعكس إرادة الدولة نفسها في بناء اقتصاد وطني. ويتم تنظيم هذه الشركات على رأس مسؤولين كبار (المدير العام) التي تعينهم الدولة وفق مرسوم رئاسي يتلقون تعليماتهم من الوزارات، وهم تحت السيطرة المركزية. ومن بين الشركات الجزائرية الكبيرة التي تم خلقها نذكر شركة سوناطراك تم انشاؤها في سنة 1963 وهي مختصة في النفط والغاز، الشركة الوطنية للتبغ والكبريت (SNTA) في 1963، الشركة الوطنية للحديد والصلب (SNS) في 1964، الشركة الوطنية للميكانيك والفضاء (SOMEA).[27]

إن النموذج الجزائري تجسد من خلال تأميم الأنشطة الاقتصادية، تنحية استقلالية الوكلاء الاقتصاديين والمركزية الشديدة لتخصيص الموارد. ووفقا للمسيرين في سنة 1960، التخطيط المركزي والاستثمارات الضخمة الحكومية خاصة في القطاع الصناعي هما السبيل الوحيد للخروج بالجزائر من دائرة التخلف. ففي منتصف سنوات 1960 إلى أواخر سنوات1970، شهدت الجزائر إرادة جذرية تتدخل في كل شيء (Volontarisme) أدت إلى التأميم، الاستثمارات العامة الضخمة وإعادة تحديد جذري لجميع السلطات الاقتصادية والنقدية، النقابية...الخ. ولقد زادت تكلفة المشاريع التنموية في الجزائر عن 120 مليار دولار خلال الفترة 1962-1993. وقد عُرفت الخطة التنموية المطبقة بعد سنوات الاستقلال خاصة بعد انقلاب سنة 1965 بما يعرف ب "الاستراتيجية الجزائرية للتنمية (SAD) والتي تمحورت في ثلاثة مخططات (المخطط الثلاثي، المخطط الرباعي الأول والثاني).[28]

نتائج هذه الإرادة القوية كممارسة اقتصادية كانت بعيدة عن تحقيق الأهداف المرجوة. فالسوق التي حاربتها الدولة لسنوات أدارت ظهرها من خلال مضاعفة أسعارها، مما أدى إلى فقدان أهمية كل التوجيهات الإدارية في كل مخطط. وبدلا من اقتصاد صناعي انتاجي، وجدت الجزائر نفسها في أواخر سنوات 1970 مع اقتصاد ريعي، عدم وجود توزيع في الثروة والتي دارت معظمها في الاقتصاد غير الرسمي.[29]

أ- الاستراتيجية الجزائرية للتنمية (SAD):

إن الاستراتيجية الجزائرية للتنمية (SAD) تجسدت من خلال هذه الأحداث المختلفة المذكورة وتعينت أساسا من محتوى النموذج الاقتصادي الذي تبنته، وبصفة خاصة بمدى الوسائل المستخدمة من طرف الدولة لتحقيق ذلك. ولقد تجلت وترسخت الخيارات الاقتصادية كليا، والتنمية أصبحت حكومية، صناعية ومخططة مركزيا. وشرعت في

[27] - Athmane Cheriet, Mondialisation et stratégies industrielles : cas de l'Algérie, These de Doctorat en Sciences Economiques, Université Mentouri Constantine, 2006/2007, p83.

[28] - Brulé J.C et Fontaine Jacques, L'Algérie ; volontarisme étatique et aménagement du territoire, Alger, OPU, 1986, p143.

[29]- دعاس عمیور صالح، مأزق التنمية في الجزائر مأزق التنمية في الجزائر، جامعة الشلف، 2008.
http://www.univ-chlef.dz/uhbc/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_6.pdf

عملية طويلة من تأميم مصادر الثروة. وفي غضون سنوات قليلة، أصبحت الدولة تسيطر وتتحكم في جميع القطاعات بشكل واسع: من الصناعة إلى الزراعة من خلال دوائر التجارة الداخلية والخارجية. وجميع الشركات، المؤسسات المالية البنكية ومؤسسات التأمين خاضعة تحت إشراف وزاري. وكان نقل كبير للثروة من المجتمع المدني نحو الدولة. وقد بنيت الجزائر استراتيجيتها على الاستثمار العام الضخم في جميع القطاعات وبتشجيع من عائدات النفط الرئيسية التي نتجت عن تأميم المحروقات. كذلك ووفقا لمبادئ التنمية من خلال التخطيط، الدولة نفسها هي المسؤولة عن تحديد متغيرات تنظيم تدفق وتراجع الثروة: الأسعار، معدل الفائدة، سعر الصرف، الأجور هي متغيرات محددة مسبقا من طرف جهاز التخطيط. هذه هي البيئة السياسية الادارية التي تحكم المجال الاقتصادي الذي تحوّل كليا من أجل وضع المجتمع الاقتصادي كله تحت حصر الدولة. و السلطة النقدية وبعد تأسيسها سنة 1964، كانت تخضع تحت السلطة السياسية للبنك المركزي الجزائري. وعلى هذا الأساس، صمّمت السياسة النقدية ليس من خلال الأدوات والأهداف التي تحددها النظرية الاقتصادية، ولكن وفقا لاحتياجات تمويل خطط التنمية الموضوعة مركزيا من طرف السلطة السياسية.[30]

هذه الاستراتيجية استندت على أن الدولة هي وحدها قادرة على خلق آلية لتحفيز الاقتصاد من خلال تجسيد بعض الصناعات الأساسية لإطلاق عملية تراكم الرأسمال وخلق التطور التكنولوجي المواتي للتكامل الاقتصادي لمختلف القطاعات. هذه الاستراتيجية كانت محاولة لتنفيذ أسلوب تراكمي محدد لإعادة استثمار الفائض الخارجي (الريع البترولي) من أجل تطوير أسلوب الانتاج الداخلي من خلال الصناعات الثقيلة، مع الكل يخضع تحت سيطرة الدولة. ويمكن تحديد أهداف هذه الاستراتيجية في أربعة مجالات هي:[31]

- فسخ العلاقة مع الاقتصاد المنفتح على العالم الخارجي الموروث عن الاقتصاد الاستعماري من خلال بناء بنية الانتاج الموجه نحو السوق المحلية؛
- بداية التكامل بين الأنشطة من خلال تنويع وتكثيف العلاقات التجارية بين الصناعات والقطاعات المختلفة. أي، الوصلة العمودية لمختلف فروع الصناعة لتمكين التأثيرات المضاعفة (العمالة، الاستثمار...الخ) الظهور أكثر؛
- زيادة قدرات التراكم وامتداده إلى جميع القطاعات من الصناعة؛
- وأخيرا، تغيير نمط توزيع الدخل من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية.

[30] - Destanne de Bernis Gérard. Les industries industrialisantes et les options algériennes. In: Tiers-Monde, tome 12, n°47, 1971. Le tiers monde en l'an 2000. pp. 545-547;

[31] - Ahcène Amarouche, Etat-Nation et Economie de rente en Algerie Essai sur les limites de la libéralisation, These de Doctorat en Economie, InstitutNational de Planification et de Statistiqueq, Algerie, 2006, p 297-298.

إنّ المكانة الحيوية لهذه الصناعات التي تعتبر القاعدة في الاستراتيجية الجزائرية للتنمية، تأكدت بقوة في الميثاق الوطني لسنة 1976 الذي شدد على أن: [*خلق الصناعة التي هي ذات طابع عالمي، شامل ومتوسع، يفرض وجود صناعات أساسية التي تعطي جودتها لسياسة تصنيع حقيقية، وتشكل المحور، لأنه من خلال الصناعات الثقيلة يتم التحول الرئيسي للمواد الخام إلى الناتج المتقدم النهائي. وتمثل الصناعات الأساسية كذلك الركيزة التي من خلالها تترسخ الصناعة في واقع البلد (...) كذلك الصناعات الأساسية مثل صناعات التعدين، التصنيع الميكانيكي والالكتروني، بناء السفن والبيتروكيماويات والسلع الكيميائية تلعب دور استراتيجي رئيسي*].[32]

إن النظام الاشتراكي لتسيير المؤسسات العامة يتميز بالتدخل الكبير للدولة واحتكارها على جميع القطاعات بما فيها التجارة الخارجية واستخدام بعض الأدوات من جانب الاقتصاد الكلي لتدعيم هذا التدخل كسياسة الميزانية، السياسة الجبائية...الخ. أما من جانب الاقتصاد الجزئي، فقد حدّدت المؤسسة العمومية على أنها هي الأداة الانتاجية، بالإضافة إلى بعض المهام المتمثلة في تطوير الانتاج، مهام اجتماعية كتحمل أعباء السكن والصحة...الخ.[33] وقد شهدت هذه الاستراتيجية ثلاث مخططات تنموية:

☜ المخطط الثلاثي (1967-1969): جاء هذا المخطط في ظروف اقتصادية وسياسية صعبة تمثلت في الانخفاض الكبير في الموارد المالية، تراجع مستوى الانتاج الوطني نتيجة ضعف التحكم فيه بسبب المغادرة المكثفة للأوروبيين من الجزائر ومعدل بطالة مرتفع. هذا المخطط كانت له أهداف تحقيق فرص العمل ورفع حجم الصادرات الوطنية وتلبية الحاجات الاستهلاكية من المواد المصنعة بشكل بتحقق فيه تحليل الواردات. وقد ركزت الدولة على الاستثمارات في الصناعات الثقيلة خاصة في قطاع النفط والغاز الطبيعي باعتبارهما المصدر الرئيسي في الجزائر الذي يساهم في تحقيق تراكم الرأسمال.[34]

هذا المخطط كان بمثابة البرنامج الذي يخلق البنية الأساسية للبرامج التنموية اللاحقة، فهو حدد الاتجاهات في إطار استراتيجية التنمية في السنوات اللاحقة. فهو لم يطرح مشكلة التوازن الاقتصادي الكلي ولا التناسق بين الفروع الاقتصادية. فالمخطط الثلاثي لم يكن سوى مجموعة من البرامج الاستثمارية هدفها هو بناء البنية الأساسية الضرورية للانطلاق في تطبيق مخططات التنمية.

☜ المخطط الرباعي الأول (1970-1973): هذا المخطط جاء ليؤكد على سياسات المخطط السابق وهو تدعيم القاعدة الصناعة والتدخل الكبير للدولة في الاقتصاد واحتكاره. وكانت له أهداف رئيسية تمثلت أساسا في : تطوير الصناعات القاعدية لعملية النمو الاقتصادي كالصناعات الميكانيكية، الكهرباء...الخ؛ اعتماد مبدأ اللامركزية لتحقيق التوازن الجهوي وتطوير القاعدة المادية للاقتصاد الوطني. ولقد خصصت الحكومة مبلغ 26.6 مليار دج

---

[32]- جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني، سنة 1976، الجزائر، ص 167.

[33]- Vercueil Julien. Wladimir Andreff, Économie de la transition. La transformation des économies planifiées en économies de marché. In: Revue d'études comparatives Est-Ouest, vol. 38, 2007, n°4. Les politisations de l'identité dans les Balkans contemporains. pp. 234.

[34] - Ahmed Benbitour, L'expérience Algérienne de Développement 1962-1991, techniques de l'entreprise, 1992, Algérie, p12.

وتميز بعمليات التأميم الكبرى للمنشآت الأجنبية خاصة البترولية سنة 1971، وهذا ما سمح للجزائر بالتحكم أكثر في مواردها المالية. ولقد ركزت الدولة على مبدأ أن الصناعة هي أساس النمو، لذلك استحوذت على الحصة الأكبر من الانفاق الحكومي، لكن مع الإشارة إلى ارتفاع الاستثمارات في القطاع الفلاحي نتيجة الثورة الزراعية التي أطلقها الرئيس الراحل هواري بومدين.[35]

☜ المخطط الرباعي الثاني (1974-1977): هذا المخطط جاء ليؤكد على فكرة الشركات العمومية وتدعيم المكتسبات الوطنية المحققة خاصة في المجال الصناعي. ولقد خصصت الحكومة مبلغ 110 مليار دج ويرجع أساسا إلى الارتفاع في سعر المحروقات مما عزز عائدات المحروقات وهو ما دفع السلطات بالاهتمام أكثر بهذا القطاع الذي خصص له حوالي 20 مليار دج. والجدول التالي يبين تطور الاستمارات المحققة خلال فترة المخططات الرباعية الأولى والثانية.[36]

الجدول رقم (16): حجم الانفاق الاستثماري بالسعر الجاري خلال الفترة 1970-1977 (مليار دج)

	حجم الانفاق خلال المخطط الرباعي 1	حجم الانفاق خلال المخطط الرباعي 2
صناعة وانتاج وسائل الانتاج	5.5	18.5
المحروقات	4.6	19.5
الفلاحة والري	4.1	16.6
التكوين	3.3	10
البنى التحتية	3.1	15.5
صناعة السلع الاستهلاكية	2.3	9.6
الصحة والسكن	2.8	14
أخرى	0.9	5.4
المجموع	26.6	109.1

Source : temmar Hamid, stratégie du développement indépendant le cas de l'Algérie : un bilan ; opu, Algérie, 1983,p. 29.

ب- المخطط الخماسي الأول والثاني (1980-1989):

☜ إعادة هيكلة المؤسسات العمومية:

إن فشل الاستراتيجية الجزائرية للتنمية وما نتج عنها من مؤشرات سلبية نتيجة العجز الحكومي، سوء التسيير، البيروقراطية ومركزية القرارات الاقتصادية، بالإضافة إلى مشكلة الديون والتبعية للخارج أدت بالسلطات إلى محاولة تصحيح هذه الاختلالات من خلال الشروع في تطبيق مخططين خماسيين. هذين الأخيرين خصصت لهما اعتمادات مالية كبيرة ومدة طويلة. كما أن السياسية الاقتصادية للدولة تغيرت في هذه الحالة من حيث الاستراتيجية وهذا

[35]- محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة التخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ج1، 1999، ص 190.

[36] - Ahmed Benbitour , ibid , p 14

راجع إلى تغير السلطة السياسية للبلد بعد وفاة الرئيس هواري بومدين ومجيء الرئيس "الشادلي بن جديد" على رأس السلطة سنة 1979.[37] وأُعيد تنظيم الاقتصاد الجزائري وفق استراتيجية تنموية جديدة مبنية على أساس تقييم نتائج الاستراتيجية الأولى واتضحت معالمها خلال جدول أعمال المخطط الخماسي الأول (1980-1984) كما يلي:[38]

- تنمية المشروعات الاستثمارية التي هي في طور الانجاز؛
- التوجه نحو إقامة شبكة كبيرة من الهياكل القاعدية والبنى التحتية، مثل الطرقات الوطنية، بناء السدود وتطوير خطط السكك الحديدية...الخ؛
- إنعاش القطاعات الاقتصادية الأخرى التي لم تُعطى لها الأولوية في المخططات السابقة مثل الصناعات الخفيفة، الخدمات وقطاع البناء...الخ؛
- الجانب الاجتماعي وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين.

هذه هي المحاور الكبرى التي تضمنتها السياسة الاقتصادية والتي تحدد أول محاولة للإصلاح الاقتصادي من خلال إعادة تنظيم جديد للاقتصاد وتحسين شروط تسيير مؤسسات القطاع العام. وكانت أهم الخطوات هو إعادة هيكلة هذه المؤسسات العامة عن طريق الهيكلة العضوية والمالية التي وصل عددها إلى 150 مؤسسة سنة 1980 ثم 450 مؤسسة سنة 1982.[39]

إن إعادة الهيكلة هي عملية تصحيحية شاملة هدفها التحكم في وسائل الانتاج، وتعني الأخذ بمفهوم محاولة تقويم وتصحيح الوضعية السابقة للمؤسسة. كما يقصد بإعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات بتحويل مؤسسات القطاع العام ذات الحجم الكبير إلى مؤسسات صغيرة الحجم أكثر تخصصا وأكثر كفاءة، مما يؤدي إلى تقسيمها، وبالتالي القدرة على تسييرها والتحكم فيها وتحسين مردوديتها المالية والاقتصادية.[40]

أما إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات الاقتصادية هي مجموعة الاجراءات التي تتخذها الدولة في الأجل القصير لتمكين المؤسسات من ممارسة نشاطها بصفة مستمرة وتحقيق استقلالها المالي حتى لا تلجأ إلى مساعدات الدولة. هذا الاصلاح يهدف إلى تحويل المؤسسة إلى وحدة اقتصادية ومالية تضمن لنفسها عائدا لكي تحقق تطورها الاقتصادي والمالي. وجاء هذا الاصلاح من أجل تحسين الوضعية المزرية التي آلت إليها المؤسسات العمومية والمتمثلة في تراكم الخسائر وتضخم حجم القروض مع عدم القدرة على تسديدها.[41]

---

[37]- محمد بلقاسم حسن البهلول ، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية ، مطبعة دحلب ،الجزائر، 1993، ص 46.

[38]- صالح صالحي، الاقتصاد الجزائري في مرحلة التخطيط ومحاولات التصنيع خلال الفترة 1967-1989، محاضرات الاقتصاد الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2015.

[39]- الطيب داودي وماني عبد الحق، تقييم إعادة هيكلة المؤسسة الاقتصادية العمومية الجزائرية، مجلة المفكر، العدد الثالث، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 140. http://fdsp.univ-biskra.dz/images/revues/mf/r3/mf3a9.pdf

[40]- نفس المرجع، ص135.

[41]- نفس المرجع، ص138.

إن هذا الاصلاح الذي مس مؤسسات القطاع العام لم يكن معمق، حيث مس الجانب الهيكلي والمالي فقط، ولم يشمل الجانب القانوني والمؤسساتي لهذه المؤسسات، ممّا أدى إلى تجاهل الأسباب الحقيقية للاختلالات. والمخطط الخماسي الثاني (1985-1989)، لم يخلق أي شيء، فقد تفاقم الوضع الاقتصادي في الجزائر بشكل أكبر، وخاصة بعد الانخفاض الشديد في أسعار النفط سنة 1986 الذي أثر على عائدات المحروقات مما أثر بشكل كبير على ميزانية الدولة وميزان المدفوعات، مع العلم أن نسبة الصادرات من المحروقات كانت تمثل 95%. بالَإضافة إلى الضغوط الدولية على الجزائر على تسديد ديونها الخارجية مما زاد الوضع صعوبة وجعل الميزان التجاري في حالة حجز دائم.[42]

فهذه الأسباب مع المتغيرات الاجتماعية مثل زيادة عدد السكان وارتفاع نسبة البطالة، دفعت الحكومة الجزائرية إلى إعادة النظر في سياستها الاقتصادية وطُرح مفهوم جديد حول تسيير مؤسسات القطاع العام بالانتقال من مرحلة التسيير الاشتراكي للمؤسسات إلى مرحلة استقلالية المؤسسات. ففي سنة 1988، تمّ إصدار مرسوم تشريعي جديد يقضي بمنح مؤسسات القطاع العام استقلالية عن السلطة المركزية كهدف يرمي إلى تمكين المؤسسات الاقتصادية للقطاع العام من إنجاز ما لم تستطع الدولة تحقيقه.

☜ استقلالية المؤسسات العمومية:

إن هذا الاصلاح يهدف إلى منح المؤسسات مزيدا من المبادرة في إطار العمل على التجسيد الفعلي للامركزية من خلال إعادة القانون الأساسي للمؤسسة الذي يجعلها تأخذ حرية المبادرة في التسيير من أجل استغلال طاقاتها الذاتية، كما يتيح مبدأ الاستقلالية إمكانية التعاقد بحرية وفق القانون التجاري. فهذا الاجراء يُبقي الدولة بعيدا عن المؤسسة وفق ما يتضمنه المرسوم التشريعي 01/88[43]، حيث يحدد شخصية المؤسسة الاقتصادية العمومية بأنها شخصية معنوية ذات حق خاص (شركة ذات أسهم) تتمتع بالشخصية القانونية والاستغلال الذاتي للتمويل، ويتم تسييرها بقواعد القانون التجاري وهي غير خاضعة لشروط قانون الأسواق العامة. فقد تمّ منح جميع المؤسسات العمومية مبدأ الاستقلالية إلاّ 14 مؤسسة اقتصادية.[44]

هذا الاجراء الأخير رافقه اصلاح آخر متمثل في التطهير المالي للمؤسسات العمومية. وهي سياسة تدخل في إطار استقلالية المؤسسات، حيث تكفلت الدولة بالخسائر الناجمة عن تدهور قيمة الدينار وأعادت شراء ديون المؤسسات العمومية من البنوك التجارية. ونتيجة لذلك، جاء القرار الحكومي الذي يقضي بأن كل المؤسسات التي

[42] - Abd elhamide brahimi ,l'économie algérienne d'hier A Demain editions DAHLAB Alger p p 410-412

[43]- القانون رقم 08-01 المؤرخ في 12 جانفي 1988 يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية.

[44]- محمد الصغير بعلي، تنظيم القطاع العام في الجزائر (استقلالية المؤسسات) ، ديون المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 1992 ،ص 40. (المؤسسات الاقتصادية هي: ENMTP, ،ENPMA , ENF, ENTC, ENEPAC, ELATEX, EN , ENPC, ASMIDAL , SIDER , SNVI .ENPMH) .(CELPAP , INDITEX

تملك أصول صافية إيجابية من حيث الأصول والديون هي قابلة للاستقلالية، أما تلك التي أصولها الصافية سلبية هي تمر كذلك للاستقلالية لكن بعد أن تخضع لعملية التطهير المالي.[45]

إن هذه الاصلاحات كما ذكرنا سابقا لم تمس الاطار المؤسساتي لهذه المؤسسات، مما أدى إلى عدم نجاعة هذه الاصلاحات التي ظهرت نتائجها السلبية مباشرة خصوصا بعد تدهور قيمة الدينار. فزاد تدهور القدرة الانتاجية للمؤسسات التي صارت تواجه صعوبات كبيرة في التمويل، حيث خصصت الحكومة منذ بداية عملية التطهير ما يزيد عن 540 مليار دج دون أن يتحسن وضع هذه المؤسسات. فهذه الاصلاحات مست الجانب الظاهر فقط المتمثل في الحجم الهيكلي والمالي، ولم تمس الجانب الباطني المتمثل في الإطار المؤسساتي والقانوني لهذه المؤسسات الذي يعتبر أهم متغير في نجاح أي مشروع اقتصادي. هذا التوجيه أدركته الجزائر في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات مع التوقيع على العديد من الاصلاحات والدخول في مفاوضات مع المنظمات الدولية وخاصة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.[46]

1-3- مرحلة التحول:

1-3-1- برامج الاصلاحات الاقتصادية المدعمة:

إن أزمة سنة 1986 كشفت الاختلالات الكبيرة الداخلية والخارجية التي نتجت عن تناقص الانتاج وارتفاع التضخم، وتبين أنها لم تكن أزمات عابرة، بل ناتجة عن تشوهات هيكلية عميقة. هذا الوضع السيء كان محل رفض شعبي لمختلف شرائح المجتمع مما أدى إلى نشوب مظاهرات معروفة بأحداث اكتوبر 1988، والتي كانت بمثابة بداية انزلاق خطير قد يقود البلاد إلى انسداد وتعفن سياسي واقتصادي ينتج عنه ركود إذا استمر الوضع على ما هو عليه.

استجابة لهذا الوضع المزري، أمر رئيس الجمهورية بتشكيل لجنة يترأسها رئيس الحكومة وإطارات مختصين كلفت بعملية التفاوض بسرية تامة مع البنك الدولي حول برنامج التصحيح، حيث يشمل عملية الاصلاح على أساس التدرج. وبعد أحداث أكتوبر 1988، قررت الحكومة الجديدة برئاسة "قاصدي مرباح" على مواصلة المفاوضات مع البنك الدولي استنادا على نفس المحاور التي كانت معتمدة من طرف اللجنة الأولى، بالإضافة إلى التوقيع على مفاوضات مع صندوق النقد الدولي. وهذا ما دفعها إلى الانصياع تحت مشروطية المؤسسات الدولية واتباع وصاياها الاقتصادية والمؤسساتية المدعمة من أجل الخروج من أزمتها الاقتصادية. لأجل ذلك، تم التوقيع على اتفاق ماي سنة 1989 وجوان سنة 1991 لهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي يسبب النمو الاقتصادي.[47]

أ- **اتفاق الاستعداد الائتماني الأول (ماي 1989)**: لقد بدأت المفاوضات مع صندوق النقد الدولي بشكل سري في فيفري سنة 1989 وانتهت في أفريل من نفس السنة، لتصل المفاوضات إلى عقد اتفاق ائتماني

[45]- عليواش أمين عبد القادر، أثر تأهيل المؤسسات الاقتصادية على الاقتصاد الوطني، مذكرة ماجيستر في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص44.
[46]- لفكير مختار، إصلاح المؤسسة العمومية الجزائرية بين النظرية والتطبيق ، رسالة ماجستير،)غير منشورة (جامعة الجزائر 1993 ، ص1 66-167.
[47]- محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزائر ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزء الثاني،. 1999 ص 211.

في 30 ماي 1989 مدته 18 شهرا. وكان محتوى الاتفاق (التثبيت) يشترط على الجزائر مقابل تقديم الدعم، اتباع سياسة نقدية صارمة، تقليص العجز في الميزانية، تعديل سعر الصرف والعمل على تحرير الأسعار. وقد حصلت الجزائر على أقساط مالية في إطار هذا الاتفاق، حيث وافق صندوق النقد الدولي على تقديم ما قيمته 155.7 مليون وحدة سحب خاصة (DTS)، كما استفادت من مبلغ 315.2 مليون (DTS)، أي ما يعادل 360 مليون $ في إطار تسهيل التمويل التعويضي للمفاجآت نظرا لانخفاض أسعار البترول سنة 1988 من جهة، وارتفاع أسعار وارداتها من جهة أخرى.[48]

وتنفيذا للاتفاق المبرم مع المؤسسة الدولية، عمدت الجزائر إلى اتخاذ عدة اجراءات أهمها إصدار القانون 89-12 المتعلق بنظام الأسعار وذلك شهرين فقط بعد عقد الاتفاق. كما تمّ إصدار القانون 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990، والمتعلق بقانون القرض والنقد الذي أحدث تحول نوعي في السياسة النقدية حيث يهدف هذا القانون أساسا إلى محاربة التضخم ومختلف أشكال التسربات، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية. كما تمّ اصدار عدة مراسيم تشريعية تعيد تنظيم التجارة الخارجية التي كانت في دائرة الاحتكار، فكانت قوانين تتيح للمتعاملين الاقتصاديين من تنفيذ التجارة الخارجية المتعلقة بالسلع والخدمات من خلال بنك وسيط معتمد. هذا بالإضافة إلى اعتماد سياسة صرف مرنة، والعمل على توفير مستويات معينة من احتياطات العملة الصعبة من أجل الوصول إلى قابلية الدينار الجزائري للتحويل. لذلك، تمّ تعديل معدل السعر الرسمي بالنظر إلى مستوى توازن الطلب الوطني على السلع والخدمات الأجنبية مع المتاح من العملة الصعبة.[49]

ب- **اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني (جوان 1991)**: هذا الاتفاق مع صندوق النقد الدولي عُقد بتاريخ 3 جوان 1991، على أن يمتد 10 أشهر. وبموجب هذا الاتفاق، تلتزم هذه المؤسسة الدولية بتقديم قرض بمبلغ 300 مليون (DTS)، أي ما يعادل 400 مليون $ مقسمة على أربعة أقساط (جوان، سبتمبر، ديسمبر 1991، مارس 1992).[50] ولم تحترم الحكومة محتوى الاتفاقية فمنعها ذلك من الحصول على القسط الرابع. لقد كان هدف الحكومة تحت رئاسة السيد "غزالي" إبرام الاتفاق بسرعة تحسبا للانتخابات التشريعية المزمن إجراؤها في جوان 1991. وكان يهدف هذا الاتفاق إلى التقليص من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والعمل على تعزيز النمو الاقتصادي لدى المؤسسات العمومية والخاصة، إصلاح النظام الجمركي والجبائي، تحرير التجارة الداخلية والخارجية وفي الأخير، ترشيد الاستهلاك والادخار عن طريق الضبط الإداري لأسعار السلع والخدمات وكذا أسعار الصرف.[51]

---

[48]- الهادي خالدي ، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي (الجزائر ، دارهومة ، أفريل 1996) ص، 195.

[49]- محمد راتول، سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للاختلال الخارجي، التجربة الجزائرية، دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2000 ، ص234 - 235.

[50]- الهادي خالدي، مرجع سابق، ص 196.

[51]- مولاي لخضر عبد الرزاق، متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية: دراسة حالة الجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (اقتصاد التنمية)، جامعة تلمسان، 2010/2009، ص 212-213.

إن هذا الاتفاق كان محل جدال كونه تطلّب التوفيق بين شروط صندوق النقد الدولي والظروف السياسية والاجتماعية في ذلك الوقت. فحكومة "غزالي" كانت مطالبة بتنفيذ الاتفاق من أجل الحصول على الاعتمادات، وكذلك مطالبة بامتصاص الغضب الجماهيري وشراء السلم الاجتماعي. فشدد صندوق النقد الدولي على الاصلاحات في المجال النقدي وفي مجال سعر الصرف، وطالب بتقليص نفقات التسيير والتجهيز ورفع الأسعار المدعمة. كما أصرت هذه المؤسسة الدولية على مزيد من الاصلاحات في قطاع التجارة الخارجية، التي استجابت لها الجزائر من خلال تخفيض الرسوم الجمركية وإعادة النظر في كافة الاعفاءات الجمركية.[52]

كل هذه الاصلاحات باءت بالفشل، وزادت من الطين بلة حتى دفعت بحكومة "غزالي" بالاستقالة تحت ظروف مزرية واستخلفه على رأس الحكومة السيد "بلعيد عبد السلام" الذي رفض أي تفاوض مع الهيئات الدولية وبالأخص إعادة جدولة الديون الخارجية.

1-3-2- الاصلاحات الاقتصادية 1994-1998:

بعد الفشل في جميع الاصلاحات الاقتصادية التي جاءت تحت الاتفاق الائتماني الأول والثاني، لجأت الدولة إلى حجة اصلاحات اقتصادية أخرى من أجل الحصول على موارد مالية لسد العجز الحاصل لدى جميع مؤسسات الدولة. وقد وافقت المؤسسات المالية الدولية (FMI, BM) على طلب الجزائر بإجراء اصلاحات اقتصادية ومؤسساتية سريعة وشاملة تمس جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وفق مشروطية هذه الهيئات الدولية.

ولقد قامت فعليا بإجراء اصلاحات اقتصادية مست معظم مؤسسات القطاع العام عن طريق تنفيذ سياسات نقدية ومالية مشتركة، ومنح المزيد من الحرية للنشاط الاقتصادي وتقوية القطاع الخاص ودمجه كمشارك في الحياة الاقتصادية بفعالية أكثر. كما تعمل السلطات على توفير الحياة الكريمة للمواطن من خلال زيادة الرفاهية وزيادة النمو والقضاء على الاختلالات في التوازنات الكلية للاقتصاد. وقد تم تنفيذ هذه الاصلاحات بتطبيق برنامجين للاصلاح الاقتصادي، الأول برنامج التثبيت بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي، والثاني برنامج التعديل الهيكلي بالاتفاق مع البنك الدولي.[53]

أ- **برنامج التثبيت الاقتصادي (1994-1995)**: مدة هذا البرنامج هي سنة كاملة بداية من 1 أفريل 1994 إلى غاية 31 مارس 1995، وهو برنامج مطبق بين الحكومة الجزائرية تحت وصاية صندوق النقد الدولي. وقد تحصلت الجزائر بموجبه على مبلغ يقدر ب 731.52 مليون وحدة حقوق سحب خاصة مقسمة على حصتين: 457.2 مليون وحدة في إطار اتفاق التثبيت؛ 274.32 مليون وحدة في إطار التمويل غير المقدر من أجل تعويض العجز نتيجة ارتفاع تكاليف الواردات.[54] وقد تضمن هذا الاتفاق مجموعة من خطوات عمل تتبعها

---

[52]- بن عبد الفتاح دحمان ، محاولة تقييم السياسة النقدية ضمن برامج التكييف للصندوق النقدي الدولي- دراسة حالة الجزائر – (الجزائر ، جامعة الجزائر ، معهد العلوم الاقتصادية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، أكتوبر 1997 م) ، ص ص : 181 – 185 .

[53]- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، الآثار الاقتصادية و الاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، الجزائر، 1998 ص 46.

[54]- الهادي خالدي، مرجع سابق، ص202.

الحكومة حتى تتمكن من تحقيق الاستقرار الاقتصادي مما يسمح لها فيما بعد من عقد اتفاق موسع. والأهداف المسطرة هي استعادة وتيرة النمو. وقد اتخذت اجراءات استعجالية من حيث الحكامة الاقتصادية تمثلت في تخفيض العملة الوطنية؛ وضع برنامج لتحرير التجارة الخارجية؛ تعزيز الانتاج الفلاحي؛ تقليص عجز الخزينة والعمل على تخفيض تكاليف العمالة وتوجيه الانتاج نحو النشاطات الأكثر قدرة على الاستمرار.[55]

لقد تقاربت الجزائر وصندوق النقد الدولي من حيث الاصلاحات المطبقة خاصة من جانب جدولة الديون التي بلغت 14.5 مليار $، وهذا ما رضيت به هذه المؤسسة الدولية في إطار التزام الجزائر بتنفيذ هذه الاصلاحات بصفة كلية، وهو ما دفع بالمدير العام للصندوق الدولي بالقول أن: [*البرنامج مع الجزائر خاصة فيما يتعلق بالسياسة النقدية والمالية وتحرير التجارة الخارجية، قد تمّ تنفيذه بدقة*].[56]

ب- **برنامج التعديل الهيكلي (1995-1998)**[57]: تم تنفيذ هذا البرنامج الذي مدته ثلاثة سنوات بداية من 22 ماي 1995 إلى غاية 21 ماي 1998 بين الحكومة الجزائرية والبنك الدولي. وقد تحصلت الجزائر بموجبه على قرض في إطار التمويل الموسع قدر بحوالي 1169.28 مليون وحدة سحب خاصة (DTS)، أي ما يعادل 1.8 مليار$. وقد قامت الدولة بسحب القسط الأول المقدر ب 325.28 مليون وحدة، على أن يتم سحب واستخدام المبلغ المتبقي المقدر ب 844 مليون وحدة على أقساط تُستنفذ قبل تاريخ 21 ماي 1998.

وقد تضمن هذا البرنامج مجموعة من السياسات التي تهدف إلى إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية بين الفروع الانتاجية بهدف التأثير على العرض الكلي عن طريق الربط بين السياسة المالية والنقدية. ولتحقيق ذلك، رسمت الدولة سياستين اقتصاديتين: الأولى، تسمى سياسة اقتصادية ظرفية ويقصد بها التدابير المالية والنقدية التي تساهم في تقليص عجز الميزانية العامة للدولة من خلال زيادة نسبة الضرائب ورفع الدعم عن أسعار السلع الاستهلاكية، وقابلها اجراءات أخرى في السياسة النقدية منها التحكم في السيولة النقدية لضمان مرونة معدلات الفائدة، وإدخال اصلاحات جديدة على عملية الاقراض لاستقطاب مدخرات القطاع الخاص. والسياسة الاقتصادية الأخرى هي قصيرة المدى اتخذت نفس التدابير السابقة وهي اجراءات تطبيقية لأسلوب الاستيعاب المعروف في سياسات التسوية مع البنك الدولي وتهدف إلى الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية مع إعادة تخصيصها بين مختلف الفروع الانتاجية، إضافة إلى إعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام وتنمية القطاع الخاص عن طريق تشجيع المبادرة الخاصة والغاء الاحتكار من طرف المؤسسات العمومية في جميع القطاعات. ويهدف برنامج التعديل الهيكلي إلى التحكم الجيد في عائدات الضرائب من خلال مكافحة الغش الضريبي والرفع من الرسم على القيمة المضافة، التحكم في مستوى التضخم، تصحيح اختلال ميزان المدفوعات، تحرير الأسعار ورفع الدعم عن السلع الضرورية. أما على مستوى التجارة الخارجية، فقد سعت الدولة على تحريرها بالكامل باستثناء بعض القطاعات الاستراتيجية ذات

---

[55] - Média Bank N º 15 , Le journal interne de la banque d ' Algérie , Décembre 94 / Janvier 95 .

[56] -Traduction de Bulletin du FMI " L aboutissement de Reformes en Algérie ", FMI , 7 Septembre 1998 . P 277.

[57]- سعاد مهمائي، تأثير برنامج التعديل الهيكلي على الأسرة الجزائرية، مذكرة ماجيستر في الديموغرافيا، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الاسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، سنة 2009/2008، ص 43-45.

السيادة الوطنية. وهذا الاصلاح رافقه اجراء يخص إعادة التنظيم المالي والمصرفي بما يستجيب لمتطلبات اقتصاد السوق.[58]

1-3-3- سياسات وبرامج الانعاش الاقتصادي:

تعتبر سياسات الانعاش الاقتصادي إحدى أهم وسائل سياسة الميزانية التي تستخدمها الدولة للتأثير على الوضع الاقتصادي في المدى القريب. وهي من بين المبادئ الهامة في الاقتصاد الكلي تهدف إلى تعزيز الطلب الكلي وتحريك الاقتصاد الذي هو في حالة ركود. ويتم ذلك أساسا من خلال زيادة الانفاق قصد تحفيز الانتاج.

وشرعت الجزائر منذ سنة 2001 في سياسة مالية توسعية لم يسبق لها مثيل لاسيما من حيث الموارد المالية المخصصة لذلك نتيجة الوفرة المالية التي نتجت عن التحسن المستمر في أسعار المحروقات. وتمت هذه السياسة على عن طريق تنفيذ مشاريع لبرامج استثمارات حكومية امتدت على طول الفترة 2001-2014 (توسعت في ما بعد) حيث تمثلت هذه البرامج أساسا في:

أ- برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (أو المخطط الثلاثي 2001-2004):[59] وخصص له مبلغ مالي أولي بمبلغ 525 مليار دج (أي 7 مليار دولار) قبل أن يصبح الغلاف المالي النهائي في حدود ما يعادل 16 مليار $ بعد إضافة مشاريع جديدة. وكان يهدف على المستوى الداخلي إلى دعم النشاطات المنتجة للثروة والقيمة المضافة والتي تخلق فرص عمل، تدعيم المنشآت القاعدية والبنى التحتية وترقية الخدمات العمومية كالري والنقل وإعادة تنشيط الطلب الكلي الذي تراجع بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. أما على المستوى الخارجي، ارتبط هذا البرنامج بمشروع تعاون مع البنك الدولي تركز على ثلاثة مجالات وهي تحقيق الاستقرار المالي للموازنة، تحسين مناخ الأعمال والاستثمار ومشاركة القطاع الخاص.

ب- البرنامج التكميلي لدعم النمو (أو المخطط الخماسي الأول 2005-2009):[60] جاء ليعزز البرنامج السابق نظرا لما حققه من تحسينات على المستوى الاقتصادي والاجتماعي ولاسيما بعد استرجاع الأمن والاستقرار. وقدرت الاعتمادات المالية الأولية لهذا المشروع بحوالي 114 مليار$. وكان موجه أساسا إلى برامج الهضاب العليا والجنوب الجزائري، بالإضافة إلى البرنامج التكميلي للسكن الهش والبرامج التكميلية المحلية. أما الغلاف المالي النهائي عند انتهائه بلغ حوالي 130 مليار$ بعد إضافة عمليات إعادة تقييم المشاريع ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى. وكان يهدف هذا البرنامج إلى تعزيز قطاع التنمية المحلية والبشرية، قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية، قطاعات الصناعة والفلاحة وحتى الصيد البحري، القطاع الإداري الحكومي وقطاع التكنولوجيا والاعلام والاتصال.

---

[58]- مخلوفي عبد السلام، أزمة المديونية ولجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي ، بشار، 2005، ص، 16.

[59]- بودخدخ كريم، اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي: بين تحفيز الطلب أو تطوير العرض: دراسة حالة الجزائر 2001-2014، رسالة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر3، سنة 2015/2014، ص 201-203.

[60]- سايح بوزيد، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية: دراسة حالة الجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، سنة 2013/2012، ص 349-351.

ت- برنامج توطيد النمو الاقتصادي (أو المخطط الخماسي الثاني 2010-2014):[61] كذلك هذا البرنامج جاء ليكمّل المشاريع التنموية السابقة التي تدخل في إطار سياسة تعزيز الانتاج الوطني والطلب المحلي. وقد خصص لهذا البرنامج غلاف مالي يعادل 286 مليار$ وهو مبلغ ضخم جدا. وقد بررت دائما السلطات الحكومية انتهاجها لسياسة الانعاش الاقتصادي بدافع ضرورة تدارك التأخر في التنمية الموروث عن الأزمة الاقتصادية السياسة التي مرت بها الجزائر وبعث حركية الاستثمار والنمو من جديد. وركزت الدولة دائما على القطاعات الهامة التي تحفز الانتاج والطلب المحلي على غرار الهياكل القاعدية، تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنمية القطاع الفلاحي، وهذا البرنامج مس كذلك قطاع التعليم العالي والبحث العلمي.

وإن كان هناك شبه اجماع حول ضرورة الاستثمارات العمومية واتفاق حول الأهداف العامة المسطرة لهذه السياسة خاصة فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي، التشغيل والتنمية المستدامة، إلا أنه طرحت تساؤلات حول توافق النتائج المحققة مع الأهداف المعلنة ومدى قدرة الاقتصاد الوطني على استجابة الطلب المحلي. هذا من جهة، ومن جهة أخرى تطرح تساؤلات حول مدى الفعالية في استخدام الموارد المالية وترشيدها بالإضافة إلى الجدوى الاقتصادية لهذه المشاريع مع تكلفتها الاستثمارية.

إن تحليل التنمية لا يرتبط فقط بتحليل الحكامة الاقتصادية، فهذه الأخيرة ترتبط ارتباطا وثيقا بالحكامة السياسية خاصة في الجزائر. فالسياسة قبل الاستقلال وحتى يومنا هذا تدخل في رسم الخريطة الاقتصادية للبلاد. وليكمل تحليلنا، يجب أن نتطرق إلى تطور المسار التاريخي للحكامة السياسية في الجزائر لكي نفهم مدى تداخل هذه العناصر مع بعضها من جهة، ومن جهة أخرى، هو أن تحليلنا يرتبط بتأثير العوامل السياسية على التنمية الاقتصادية في البلد.

2- الحكامة السياسية:

إن دراسة الحكامة السياسية في الجزائر تعني دراسة المسار الديمقراطي وطبيعة الحكم. فمسألة الديمقراطية أصبحت متعلقة أكثر بالمجتمع الدولي والمؤسسات المالية الدولية فيما يتعلق جانب النمو الاقتصادي. ومنذ الأعمال المبتكرة ل (Amartya Sen)،[62] اعتبرت الدراسات بعد ذلك وبشكل متصاعد أن الديمقراطية والتنمية يشكلان وجهين لجسد واحد. فالديمقراطية لا تؤدي إلى تحقق أداءات الاقتصادية مدركة فقط، ولكن هي تشكل غاية في حد ذاتها.[63] هذا التجديد الفكري لا يوجد فقط في المؤسسات المالية الدولية (FMI, BM)، ولكن حتى في إرادة رؤساء الدول الأفريقية العضوية في النيباد التي شكلت آلية أفريقية للتقييم من طرف النظراء[64](MAEP) منذ سنة 2003

---

[61]- بودخدخ كريم، مرجع سابق، ص 213-216.

[62]-نظرية التمكين التي تدخل في نظريات الرفاه الاجتماعي والخيار الاجتماعي.

[63] - Sen . Amatya, 1999a, Democracy as a universal value. Journal of democracy 10(3), 3-17.

[64]- أنشأت الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء (African peer review mechanism) والمعروفة اختصارا ب /29 (APRM) وذلك بقمة الاتحاد الإفريقي في ديربان في جويلية 2112 تحت قرار رقم9 للجمعية العامة للأمم المتحدة 13 والنيباد*، في إطار مبادرة المشاركة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا(نيباد)كآلية أفريقية للمراجعة الذاتية تختص بتقييم أداء وبرامج الدول الأفريقية الأعضاء بها ، وفق اً للمبادىء الواردة باعلان الديمقراطية والحكم السياسى والاقتصادى الرشيد "الذى أقرته قمة الاتحاد الأفريقي، ومدونات السلوك الأخرى المتفق عليها وذلك بهدف الوقوف على نقاط الضعف والقوة فى هذا الأداء والتعاون لحل المشاكل التى قد تواجه بعض الدول فى هذا الصدد بعيد اً عن

والتي انضمت إليها الجزائر في نفس السنة. وتهدف هذه الآلية إلى تعزيز الحكامة السياسية والتسيير الديمقراطي من خلال دولة القانون، مساواة الجميع أمام القانون، الحرية الفردية والحريات المدنية والجماعية بما في ذلك قانون خلق الأحزاب السياسية والنقابات والمشاركة فيها، تداول السلطة، فصل السلطات وحماية استقلال الجهاز القضائي والبرلماني.

إن الحكامة السياسية الجيدة في هذه المعنى تستند على المفهوم الذي قدمه (كوفي عنان) الذي يعرفها: [هي *خلق مؤسسات سياسية وقضائية جدية والتي تعمل بأداء جيد وتعتبر المواطنين يخضعون إلى مبدأ المساواة، الاستقلالية، ومن خلال هذه المؤسسات، يشارك المواطنون في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم اليومية*]. [65] من جانب آخر، عضوية بلد إلى الآلية الأفريقية للتقييم من طرف النظراء (MAEP) يعني [*التزام الدولة الموقعة على الخضوع إلى تقييمات دورية من طرف النظراء، وتوجيهها من خلال أدوات متفق عليها لتطبيق في إطار برنامجها الوظيفي، حكامة سياسية، اقتصادية، حوكمة الشركات والتنمية الاجتماعية الاقتصادية*]. [66]

فالديمقراطية لها علاقة بالحكم الراشد كون هذا الأخير له دور مهم في تفعيل الأطر الرشيدة في تفعيل المشاركة السياسية وقضايا الشفافية وجودة الحكامة وتفعيل تدخل الدولة في علاقاتها مع القطاع الخاص والمجتمع المدني.

وقد عرفت الجزائر مجموعة من الاحتجاجات والمظاهرات تعكس مطالب الشعب لتحسين الوضعية الاجتماعية والاقتصادية، وكانت لها خلفيات سياسية أكثر نتيجة تحرك أطراف أخرى وراء هذه الانتفاضات. وبعد أزمة 1986 نتيجة انهيار أسعار المحروقات مما أدى إلى تراجع مداخيل الجزائر، ظهرت ملامح الأزمة في الأفق، سواء سياسية، اقتصادية واجتماعية أدت بالخروج المتفجر للشعب على شكل مظاهرات كبيرة مست جميع التراب الوطني اتسمت بأحداث أكتوبر 1988التي طالبت بإصلاحات سياسية ومؤسساتية جذرية. وكان لها أثر التحول السياسي في الجزائر، مما أدى إلى اقرار مبدأ التعددية الحزبية وفصل السلطات الثلاث (تشريعية، تنفيذية وقضائية)، حرية الاعلام والمجتمع المدني. فالجزائر تميزت بتجربة استثنائية فيما ينبغي أن نسميه مرحلة الانتقال من نظام الحزب الواحد إلى النظام التعددي. [67]

ولمعرفة اللعبة السياسية في الجزائر، لابد من ذكر التسلسل التاريخي للنظام السياسي في الجزائر. وبالتالي، سنعرض في هذا القسم أهم محطات البناء السياسي في الجزائر من بناء الدولة القومية إلى انتهاج الحزب الواحد، وفي الأخير التحول الديمقراطي في الجزائر من خلال اصلاحات تعزيز حرية المشاركة واقرار مبدأ الحكم الراشد.

أية عقوبات أو مساءلة ولتبادل الخبرة والمعرفة بين الدول الأفريقية من أجل تعزيز الممارسة الديمقراطية ودعم أسس الحكم السياسى والاقتصادى الرشيد وترسيخ مفاهيم الشفافية ومكافحة الفساد واحترام حقوق الإنسان.

[65] -Traduction de PNUD, Rapport mondial sur le développement humain: Approfondir la démocratie dans un monde fragmenté, La gouvernance démocratique au service du développement humain, 2002, p 52.

[66]- بركات سليم، الحكم الرّاشد من منظور الآلية الأفريقية للتقييم من طرف النظراء، مذكرة ماجيستر في القانون، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2007، ص53.

[67]– زاوي أحمد صادق، التغيرات المؤسساتية، الحكم الراشد والتنمية الاجتماعية الاقتصادية، مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، سنة 2009، ص151.

2-1- بناء الدولة الوطنية:

من أجل فهم مسار الديمقراطية في الجزائر لا بد أن نشير إلى المسار التاريخي في تكوين النظام السياسي. هذا المسار هو الذي يسبق قيام الثورة التحريرية وفترة الحصول على الاستقلال في سنة 1962. فقيام الدولة الجزائرية الحديثة هو استمرار لدولة تقليدية قائمة منذ القرن 16م بالموازاة مع دخول الأخوين بربروس لمواجهة التكتلات الصليبية خاصة الاسبان،[68] وتجذرت وتجددت من الناحية الرمزية مع قيام دولة الأمير عبد القادر (1832-1848)، الذي أسس دولة حديثة في مواجهة الاحتلال الفرنسي، بالإضافة طبعا إلى ما مرّ به الشعب الجزائري طيلة فترة الاحتلال الفرنسي (1830-1962)، من مقاومات مختلفة ضد محاولات اقتلاع جذوره وتدمير مختلف بناه الاجتماعية والسياسية والثقافية. فمقومات هذين التجربتين التأسيسيتين المتمثلة في الحدود الجغرافية، العاصمة، الإدارة المركزية والسلطة العليا المنتظمة، الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية، السيادة الترابية واللغة العربية شكلت في مجملها الأسباب الداخلية التي أدت إلى قيام الدولة الحديثة الراهنة (1962).[69]

فإذا كانت دولة الأمير واضحة المعالم منذ البداية وهي دولة أميرية شورية ذات مرجعية دينية قوية، إلاّ أن هذا المنهج لم يستمر نتيجة وطأة الاحتلال الفرنسي التخريبية للبنى الاجتماعية والثقافية والدينية. ومع ذلك، المقاومات المختلفة بقيادة بعض مشايخ الزوايا ونشاط جمعية العلماء المسلمين، بالإضافة إلى روح الحركة الوطنية الذي انبثقت عنه جبهة التحرير الوطني حافظت على الأساس. وصدر أول بيان في نوفمبر 1954 والذي يعتبر رمز واعلان الثورة التحريرية وثمرتها الدولة الحديثة، وعلى الرغم من بعض التأويلات الايديولوجية، فإن قاعدته الأساسية المبادئ الاسلامية وهدفه تحقيق الاستقلال الوطني وربط حاضر الشعب الجزائري بماضيه.[70]

وقد حدد بيان الأول من نوفمبر خصائص الدولة الجزائرية المزمع بناؤها بعد الاستقلال: [*دولة جزائرية ذات سيادة ديمقراطية وشعبية في إطار المبادئ الاسلامية*].[71] فتحددت الديمقراطية والاشتراكية في إطار المبادئ الاسلامية. فتوجها إلى الايديولوجيات الغربية السائدة لكن بمرجعية اسلامية. وهذه الشمولية اتجاها وتأطيرا ناتجة أساسا من جهة، من بعض التوجهات الغربية لبعض النخب، ومن جهة أخرى من طابع الثورة الجزائرية الشعبية والمرجعية الاسلامية القوية التي شكلت دوافع المقاومة الشعبية ضد الاحتلال الفرنسي. فالدولة الجزائرية الراهنة قامت على عصبية الشرعية التاريخية الشعبية دون عصبية لغوية أو عرقية، ومازالت كذلك إلى يومنا هذا لتشكل المرجعية الأساسية للسلطة في الجزائر والنشاط السياسي إلى يومنا هذا.[72]

---

[68]- محمود شاكر أبو أسامة، التاريخي الاسلامي، الجزء الثامن: العهد العثماني، الناشر الاسلامي، 2000، ص 526.

[69]- اسماعيل قيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، دواعي قيام الدولة الحديثة وعوامل استمرارها، مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص82.

[70]- نفس المرجع السابق، ص 82.

[71]- النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني(1954-1962), وزارة الإعلام والثقافة، الجزائر، 1979، ص6.

[72]- نبيل دحماني، الديمقراطية كآلية لتجسيد الحكم الراشد في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى غاية 2009، مذكرة ماجيستر في العلوم السياسية (الديمقراطية والرشادة)، جامعة منتوري، قسنطينة، سنة 2011/2010، ص 62-63.

وفي إطار برنامج مؤتمر الصومام، كان هناك حديث عن دولة ذات خلفية ثقافية مختلفة عن الدولة الاستعمارية وتكون دولة حديثة، ديمقراطية واجتماعية: [*الدولة الجزائرية ستكون حديثة، ديمقراطية واجتماعية، لذلك تلتزم بنموذج مختلف ثقافيا عن نموذج المستعمر الموجود في الجزائر*].[73] من جانبها كذلك، حذّر ميثاق طرابلس من النموذج المؤسساتي الذي سيكون غريب عن واقع الجزائر: [*يجب تجنب استلهام المخططات من دون الاشارة إلى الواقع الملموس من الجزائر*].[74] كما أكد ميثاق تنظيم المؤسسات المؤقتة للدولة الجزائرية على منهج الديمقراطية كخيار للتنظيم المؤسساتي للدولة الجديدة: [*إن الفصل بين السلطات التشريعية، التنفيذية والقضائية، وجميع عناصر الديمقراطية، هي القاعدة الرئيسية في المؤسسات الجزائرية*].[75] لكن بعد الأشهر الأولى من الاستقلال، وضعوا القادة الرؤساء حدود لمبادئ الديمقراطية من خلال حظر أي تعبير سياسي أو نقابي خارج الحزب الواحد وهو جبهة التحرير الوطني. فاختيار منهج الحزب الواحد والاشتراكية ليس إلاّ نتيجة بين توازن القوى بين الفصائل المختلفة لجبهة التحرير الوطني في الصراع على السلطة في أزمة صيف 1962.[76]

فتحليل عملية بناء الدولة الوطنية لا يخلو من الخلفيات السياسية والفكرية لأولئك الذين ساهموا في وضع اللبنات الأولى للدولة الوطنية وفق شرعية ثورية من منطلق الأحقية للذين حرروا البلد بالحكم وهي الشرعية السياسية التي لا تزال ترمي بظلالها على عملية ممارسة الحكم إلى يومنا هذا.

وقد أشار "توفيق المديني" أن الثورة الجزائرية تعد واحدة من الثورات الرافضة للنظام الاستعماري والتي نجحت في التخلص من رقبة الاستعمار عبر العمل المسلح، إلاّ أنها عرفت اختلافات حادة حول مسألة بناء الدولة ومؤسساتها وتنظيم المجتمع. كما أن الثورة الجزائرية لم تتضمن أي رؤية واضحة حول طريقة تنظيم الحياة السياسية والاقتصادية وطبيعة البنى أو المؤسسات التي تساهم في ذلك على الرغم ما تحقق في ظل الحركة الوطنية قبل 1954. فالثورة لم تحمل مشروع ايديولوجي سياسي ومؤسساتي باتجاه تحقيق الثورة الديمقراطية العميقة، وهذا بسبب طبيعة القوة السياسية لجبهة التحرير الوطني من حيث تشكلها السياسي والتنظيمي وتركيبتها الطبقية والجهوية وسيطرة الجناح العسكري عليها.[77]

إن التناقضات السياسية والعسكرية داخل الحركة الوطنية كانت تتميز بين أنصار أولوية العمل العسكري وأنصار أولوية العمل السياسي. وبعد تشكيل الحكومة المؤقتة التي كانت تتفاوض مع المستعمر في المحافل الدولية، تكونت

---

[73]– محمد حربي : الثورة الجزائرية (سنوات المخاض) ترجمة: تجيب عماد ، صالح المثلوثي – الجزائر– 1994، ص 22

[74] -Traduction de Charte de Tripoli, Projet de programme pour la réalisation de la révolution démocratique populaire (adoptée à l'unanimité par le C. N. R.A. à Tripoli en Juin 1962), p12.

[75]– الجزائر، حزب جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني، الجزائر، منشورات المعهد التربوي الوطني، 1986.

[76]– مخلوف الدين، موقع الدين في عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر في الفترة (1989–1995)، رسالة دكتوراه في علم الاجتماعي السياسي، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة السانيا– وهران، 2013/2012، ص 110–112.

[77]– توفيق المديني، المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي، سوريا، اتحاد الكتاب العرب، 1999، ص 705.

صراعات أدت إلى انقسام داخل البيت الثوري مما تشكلت ثلاثة مجموعات على الأقل: الحكومة المؤقتة، جيش التحرير الوطني ومكتب جبهة التحرير الوطني.[78]

كان لهذا الانقسام تداعيات سياسية واقتصادية إلى يومنا هذا. فقد نتج عنه أزمة صيف 1962 بسبب الصراع على السلطة بين الفصائل المختلفة. ونجح في الأخير الجناح العسكري بقيادة "هواري بومدين" بتعيين الرئيس الراحل "أحمد بن بلة" كأول رئيس للدولة الجزائرية الحديثة. وهذا ما أدى إلى تشكيل مبدأ الحزب الواحد والاشتراكية كخيار لطي الصراعات الداخلية. هذا النظام السياسي تميز بتشكل سلطة رسمية وسلطة حقيقية غير رسمية نتيجة الامتيازات السياسية وحرب الفصائل، مما أدى إلى تشويه كل مبادئ الدولة الديمقراطية التي نادى بها بيان أول نوفمبر وميثاق طرابلس.[79]

إن هذه الأحداث تعكس فشل القيادة السياسية في تنظيم الحياة السياسية على أسس ديمقراطية لتأسيس دولة مبنية على الحق والقانون، وعملت على تكريس مبدأ الأحادية الحزبية والسياسية وبناء دولة حديثة قوامها التسلطية السياسية.

2-2- مرحلة الحزب الواحد:

إن دراسة وتحليل الحياة السياسية في الجزائر المستقلة أمر معقد للغاية بسبب تداخل عوامل تفعيلها من جهة، وحداثة تجربتها من جهة أخرى. لكن نصوص مرجعيّتها وعقيدتها الوطنية وممارستها السياسية أفرزت بعض المؤشرات المنتظمة يمكن أن تتجلى في اختيار منهج الحزب الواحد والاشتراكية المحددة، والانقلابات على الشرعية وتدخل الجيش في السياسة. وتعود هذه التصورات كما ذكرنا إلى مرحلة النضال المسلح من أجل الاستقلال ونجد ذلك في بعض المواثيق الايديولوجية التي صيغت أثناء فترة الحرب التحريرية مثل ميثاق طرابلس الذي وافق عليه المجلس الوطني للثورة الجزائرية قبل الاستقلال، ثم تبلورت تلك الأفكار فيما بعد المؤتمر الأول لجبهة التحرير الوطني في سنة 1964 وصيغت وثيقة تاريخية سميت بميثاق طرابلس.[80]

إن بنية الدولة الحديثة تستمد بقوة من مبادئ ميثاق طرابلس كونه أول وثيقة تحدد نمط ومنهج الدولة الحديثة والأسس الاجتماعية والاقتصادية التي تقوم عليها. وعقد هذا الميثاق في ليبيا في سنة 1962 بعد اتفاقية ايفيان، وكان يهدف إلى تحديد برنامج جديد للجبهة وتحويلها إلى حزب، بالإضافة إلى تعيين الأعضاء الذين يكونون مسؤولين عن هذا البرنامج.[81]

وجاء في هذا البرنامج على أهمية اعتماد الثروة الديمقراطية التي تقوم في نطاق المبادئ الاشتراكية. كما خطط لعملية الاشراك الديمقراطي للعمال في العملية الاقتصادية. وقدّم البرنامج تحليلا طبقيا للمجتمع الجزائري ووصف

---

[78] اسماعيل قيرة وآخرون، مرجع سابق، ص93.

[79]- علي هارون، ترجمة الصادق عماري، أمال فلاح، خيبة الانطلاق فتنة صيف 1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003، ص 76-77.

[80]- سعيد بو الشعير، النظام السياسي في الجزائر، دار الهدى، الجزائر، 1993، ص180.

[81]- نبيه الأصفاني، مفهوم الحزب الواحد في الجزائر بين النظرية والتطبيق، السياسة الدولية، العدد 64، السنة 1981، ص26.

حركة البناء الوطني بأنها حركة تمس جميع الفئات وشرائح المجتمع (فلاحين، فقراء، تجار...الخ). لكن التحديد للتشكيلة الجزائرية لم يكن معمق واتسمت بالتمييز الطبقي، حيث ذكر بعضهم أن المشروع الذي أتى به ميثاق طرابلس هو مشروع مضاد لمجتمع جديد، حيث جرى النظر إلى تناقضات المجتمع الجزائري من زاوية المعركة العسكرية والصراعات الاجتماعية والسياسية التي ميزت تلك الفترة.[82]

لكن، السلطة في سنواتها الأولى تميزت بلا استقرار سياسي نتيجة ضعف الدولة بسبب النزاعات بين مختلف القوى والفصائل الاجتماعية من أجل السلطة، وهذا ما أدى إلى عدم بلورة مشروع سياسي واجتماعي مقبول من طرف مختلف القوى الاجتماعية في السلطة الوطنية أنداك. وبرزت ثلاثة مشاريع سياسية اجتماعية تعبر عن مصالح القوى الاجتماعية الرئيسية، حيث يسعى كل مشروع أن يكون النهج الرسمي للبناء الوطني والتنمية الاقتصادية في الجزائر المستقلة. فكان هناك مشروع ليبرالي يدفع إلى طريق النمو الرأسمالي الذي يستند على السوق الحرة؛ أما المشروع الثاني، كان يرى ضرورة خلق دولة وطنية مركزية تتولى تحقيق التراكم الرأسمالي وتأسيس اقتصاد دولة مخطط ومركزي يستند على تأميم رؤوس الأموال الأجنبية واسترجاع الثروات الطبيعية وإقامة صناعة وطنية حديثة؛ والأخير، مشروع يعبر عن اشتراكية الدولة الذي تحول فيما بعد إلى رأسمالية الدولة وكان يتكون من العناصر الموجودة في هياكل الدولة والحزب والجيش. وقد استطاعت هذه الأخيرة فرض سيطرتها بفضل قوتها داخل المؤسسات الثلاثة المذكورة.[83]

نتيجة لذلك، تشكل التوجه الحديث لبناء الدولة الجزائرية متمثلا في منهج الحزب الواحد والاشتراكية المحددة التي تحولت فيما بعد برأسمالية الدولة. هذه النهج أدى بمختلف القيادات الرئيسية في المؤسسات الثلاثة المذكورة (الحكومة المؤقتة، الحزب والجيش) إلى صراعات دائمة من أجل تداول السلطة، وتكونت تحالفات عن طريق امتيازات سياسية واقتصادية من أجل المحافظة على السلطة وتحييد المعارضة الفعالة. فالسلطة السياسية كانت تنشط باسم الحزب العتيد الذي لا يقبل أي مشاركة سياسية خارجه. وفي المقابل، لا توجد أي سلطة سياسية معارضة بشكل فعال.[84]

إن تداول السلطة في الجزائر تميز منذ البداية بطابعه العنيف الذي ارتبط أساسا بقوة السلطة العسكرية. فقد أطيح بالحكومة المؤقتة من خلال القوة العسكرية في صيف سنة 1962 الذي كن مفجرا للصراع بين أولوية العمل العسكري وأنصار أولوية العمل السياسي. وكان نتيجة هذا الصراع الذي حسم لصالح الرئيس الراحل هـ. بومدين، الطابع العسكري الأحادي للسلطة في الجزائر، والصراع الكبير بين قادة وإطارات ثورة التحرير الذي لا تزال آثاره مستمرة إلى يومنا هذا. فمراجعة تاريخ الثورة الجزائرية يكشف لنا بوادر هذه الأحادية والنزوع نحو إقصاء الآخر واستعمال العنف للوصول إلى السلطة أو البقاء فيها وذلك منذ عام 1956 تاريخ انعقاد مؤتمر الصومام، حيث

---

[82] – اسماعيل قيرة وآخرون، مرجع سابق، ص 102.

[83] – مخلوف بشير، نرجع سابق، 108-109.

[84] - Lahouari Addi, l'impasse du populisme : l'Algérie : collectivité politique et état en construction (Alger : entreprise nationale du livre, 1992) , p.15.

عمل بعض منظريه ومنظميه على تأويل بيان أول نوفمبر المرجعي لصالح تيار سياسي ودور آخر، مما أدى إلى زرع بوادر الفتنة بين الولايات وقيادات الداخل والخارج وجيش التحرير وجبهة التحرير وفتح التسابق على السلطة بتداعياته الأليمة.[85]

وبعد وفاة الرئيس الراحل (هـ. بومدين) في سنة 1978، خلفه الرئيس الراحل (ش. بن جديد) الذي تعيّن على أساس تحقيق التوازن بين القوى السياسية الرئيسية في البلد (الجيش، جبهة التحرير الوطني، الحكومة المؤقتة) التي عرفت صراعات حادة على من يتولى السلطة. فتدخل الجيش مرة أخرى وحسم الأمر لأحد عناصر.[86]

الرئيس الراحل (ش. بن جديد) اعتلى السلطة وأعاد ترتيب البيت بعدما هُمّش لفترة طويلة، وأعاد الهيبة لحزب جبهة التحرير بعدما فقد وزنه لصالح القوة العسكرية. إلاّ أن طبيعة النظام السياسي لم تتغير في صيغتها السياسية والدستورية، بحيث بقيت مثل سابقتها تعتمد على الأحادية الحزبية بموجب المادة 94 من دستور سنة 1976 التي تقول: [*يقوم النظام التأسيسي الجزائري على مبدأ الحزب الواحد*][87] مشخصا عمليا في حزب جبهة التحرير الوطني الذي يعمل على انتصار الاشتراكية. ولكن بخلاف سابقه، خفف الطابع العسكري للحكومة والإدارة العليا، بحيث لم يحصر المناصب الحساسة لحكوماته وللإدارة العليا للبلاد في ضباط من الجيش والمناصب غير السياسية لتقنيين، بل جعل شعاره التسيير التكنوقراطي لشؤون الدولة إلى حد ذيوع وصف حكوماته الأخيرة بحكومة التكنوقراطيين. وعلى الرغم من الإبقاء على التمثيل العالي للمؤسسة العسكرية، إلاّ أنه قرر العمل على ثلاثة أصعدة: الانفتاح والمصالحة الوطنية، إعادة هيكلة وتنشيط الحزب الواحد، تطهير الحياة السياسية والاقتصادية.[88]

أما عن طبيعة النظام في عهد هذا الأخير، فقد تميز بتفاقم الوضع على المستوى الاقتصادي قبل أن يبلغ ذروته على المستوى السياسي والثقافي والأمني. وقد تشخصت أولى سماته في أحداث أكتوبر 1988 جراء تدخل الجيش. ونشير هنا أنه توجد اختلافات في تفسير تحرك الشارع الجزائري حينها، ففريق (مثل مولود حمروش) يرى أنه كان عفويا، وفريق آخر (مثل الرئيس ع. بوتفليقة) يرى أنه كان مرتب.[89]

بعدها أدرك النظام أو وجد مسوغا لضرورة القيام بتغييرات سياسية جذرية تمثلت في اتخاذ قرارات الاصلاحات السياسية والاقتصادية اعتمادا على مبداي حرية السوق والتعددية السياسية.

---

[85]- اسماعيل قيرة وآخرون، مرجع سابق، ص 92-95.

[86]- نفس المرجع، 96.

[87]- دستور 1976، باب السلطة وتنظيمها، الفصل الأول الوظيفة السياسية، المادة 94.

[88]- نفس المرجع، ص 111.

[89]- نفس المرجع السابق، ص 112.

2-3- التحول الديمقراطي:

لقد عرفت الجزائر مجموعة من الاحتجاجات والمظاهرات تعكس مطالب الشعب لتحسين الوضعية الاجتماعية والاقتصادية، وكانت لها خلفيات سياسية أكثر نتيجة تحرك أطراف أخرى وراء هذه الانتفاضات.[90] وبعد أزمة 1986 نتيجة انهيار أسعار المحروقات مما أدى إلى تراجع مداخيل الجزائر، ظهرت ملامح الأزمة في الأفق، سواء سياسية، اقتصادية واجتماعية أدت بالخروج المتفجر للشعب على شكل مظاهرات كبيرة مست جميع التراب الوطني اتسمت بأحداث أكتوبر 1988التي طالبت بإصلاحات سياسية ومؤسساتية جذرية. وكان لها أثر التحول السياسي في الجزائر، مما أدى إلى اقرار مبدأ التعددية الحزبية وفصل السلطات الثلاث (تشريعية، تنفيذية وقضائية)، حرية الاعلام والمجتمع المدني. فالجزائر تميزت بتجربة استثنائية فيما ينبغي أن نسميه مرحلة الانتقال من نظام الحزب الواحد إلى النظام التعددي.[91]

إلا أن التجربة الجزائرية في الانتقال نحو الديمقراطية يتميز بالتناقضات العميقة التي يثيرها تفكيك النظام القديم وصعوبات التحكم في عملية الانتقال نفسها في مجتمع بقي مغلقا لفترة طويلة، وبالتالي دور متميز أدّته أجهزة الأمن والبيروقراطية الحاكمة في قطع الطريق على التغيير أو تحريف مسيرة الانتقال الديمقراطي عن اتجاهها. فقد عرفت ومازالت تعرف الجزائر مشكلات كبيرة التي تطرحها إعادة تعريف دور الدين ومكانته في العملية الانتقالية سواء من حيث هو وسيلة للتعبئة السياسية كما أظهره نجاح بعض الحركات الاسلامية أو من حيث هو نزوع إلى اخضاع الحكم للرؤية الدينية وبالتالي تضييق دائرة السياسة لحساب الشريعة الثابتة أي الدين. من جانب آخر، فيما يتعلق بسلوك القوى السياسية والاجتماعية المتعلقة بالطبقات الوسطى[92] التي تشكل أساس المراهنة على فتح آفاق التحول الديمقراطي، فقد أفقدت هذه الفئة اتجاهها وتم تحييدها في تحويل السلطة البيروقراطية إلى دولة حديثة.[93]

فالجزائر ما بعد الحرب الأهلية التي اندلعت في سنوات التسعينات، وعلى الرغم من كل الصعاب التي تواجهها حتى الآن، فهي تحاول تأسيس نموذج التعددية الحزبية والدخول في ديمقراطية متنامية. فعلى عكس بعض البلدان الأخرى الديكتاتورية، الجزائر تعمل على اقرار الديمقراطية والحكم الراشد وتسير نحو تأسيس قاعدة المشاركة الفعلية والتعددية في السلطة العمومية، وعناصر التحول تظهر أكثر قوة للسير في الاتجاه الصحيح.[94]

إلاّ أن الدراسات حول الحكامة السياسية في الجزائر خاصة بعد الاصلاحات السياسية من خلال دستور 1989، تنقسم إلى اتجاهين: قسم متفائل يرى أن النظام الجزائري يتجه نحو مزيد من توسيع نطاق المشاركة السياسية وفتح المجال للمنافسة النزيهة والحرة، أي مبدأ الديمقراطية، وفريق آخر متشائم يرى أن السلطة الفعلية في

---

[90]- كريمة جباري، الإصلاحات السياسية في الجزائر 1997-1989، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير, كلية العلوم الإنسانية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2001,ص.16.

[91]- سعيد بوشعير، مرجع سبق ذكره، ص 177-178.

[92]- مصطلح الطبقة الوسطى هو يضم كتلة واسعة من الفئات الاجتماعية التي تتباين فيما بينها تباينا شديدا من حيث موقعها من عملية وملكية وسائل الانتاج، وبالتالي تتباين في حجم ما يحصل عليه من الدخل.

[93]- اسماعيل قيرة وآخرون، مرجع سابق، في (التحدي الديمقراطي في الجزائر)، ص 15.

[94]- نفس المرجع السابق، ص 16.

الجزائر توظف قوى المجتمع المدني والأحزاب السياسية في إطار ما يسمى بديمقراطية الواجهة أو الديمقراطية الشكلية أو كما سماها البعض ديمقراطية بدون ديمقراطيين نتيجة استمرار احتكار السلطة باسم الديمقراطية.[95]

إن التزام الدولة بعملية الاصلاح والانتقال إلى اقتصاد السوق كن بدافع الاستجابة لمطالبات سياسية واضحة التي كانت أساس الاضطرابات الاجتماعية والسياسية، وفي نفس الوقت، كانت تريد السلطات السيطرة والتحكم في أي خطر قد ينجم عن الاصلاحات والسعي نحو إيجاد التوازن بين بعض الضغوط لتسريع الاصلاحات وأخرى لمقاومتها. وبالتالي، وصل الأمر بالسلطات الجزائرية بتنفيذ سياسة تهدف إلى:[96]

- توطيد الوئام المدني والأمن واستقرار المؤسسات، كشرط أساسي لاستمرار البناء الديمقراطي وتحسين الحكامة وتعزيز سيادة القانون؛
- احياء عملية التنمية على أساس اصلاحات اقتصادية سليمة وشراكة فعالة بين الدولة التي تخلق بيئة سياسية وقانونية مواتية، القطاع الخاص الذي يخلق الثروة الوطنية وفرص العمل، والمجتمع المدني الذي يخلق التآزر بين النظام السياسي والاجتماعي من أجل استفادة كامل الأمة من الأرباح المناسبة؛
- تحسين الوضع الاجتماعي في ظروف مالية قابلة للحياة، من خلال تعميق اصلاح القطاعات الاجتماعية وتهيئة الظروف المواتية للنمو المستدام وخلق فرص العمل وتوزيع الفوائد على الشعب الجزائري.

ولتوسيع نطاق الاصلاحات في العملية العامة للديمقراطية، دائما ما تريد السلطات تعميق عملية المشاركة السكانية في القاعدة. وعلى الرغم من التأخير أو الصعوبات والعيوب، لكن القصد من ذلك هو تنمية الشعور بالمسؤولية التي تؤدي المسيرين بإعادة اعطاء المبادرة على المستوى المحلي، حل مشاكل اختلال التوازنات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر.

على المستوى السياسي، عزم السلطات الحكومية على تنفيذ الحكامة الديمقراطية يترجم من خلال تأسيس دستور سنة 1989 الذي ينص على المؤسسات المنتخبة بالاقتراع العام. كما أن تعديل الدستور في سنة 1996 من خلال اعتماد طريق الاستفتاء، عزز مجال الحريات والتعددية الحزبية والفصل بين السلطات واستقلالية الجهاز القضائي.[97] وإلى جانب الدستور، هناك ثلاثة نصوص أساسية تكرس اليوم الديمقراطية في الحياة العامة في الجزائر:

- قانون الأحزاب السياسية الذي اعتمد في سنة 1989، والمعدل في سنة 1997، والذي سمح للمشهد السياسي الجزائري من ظهور أكثر من 60 حزبا سياسيا. وعملية التصفية التي حدثت بعد ذلك، قلص هذه الأحزاب إلى 28 حزب معتمد؛[98]

---

[95] – اسماعيل قيرة وآخرون، مرجع سابق في (التجربة الديمقراطية في الجزائر)، ص 34.

[96] – هذه الفقرة منقولة ومترجمة من تقرير الآلية الأفريقية للمراجعة من طرف النظراء (MAEP) حول تقرير تقييم الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جويلية 2007.

[97] – عمرو عبد الكريم السعداوي، التعددية السياسية في العالم الثالث: الجزائر نموذجا، السياسة الدولية، العدد 138، 1999، ص 16.

[98] – قانون الانتخابات كما جاء في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 12، 1997 (معدل).

- قانون الجمعيات الذي صدر في سنة 1988 والمعدل في سنة 1990، الذي ينص على أن الجمعيات قد تنشأ بإعلان بسيط من المؤسسين، سواء في ولاية، أو في وزارة الداخلية، إذا كان للجمعية طابع وطني.[99] وحسب الأرقام المحلية، تنشط أكثر من 100000 جمعية في الجزائر؛[100]
- قانون الاعلام المعتمد في سنة 1990، والذي مهد الطريق لولادة صحافة مستقلة أو حزبية بالإضافة إلى الصحافة التي تخدم القطاع العام.[101]

كما استطاعت الجزائر أن تنظم انتخابات حرة وشفافة ونزيهة بانتظام وفي سلام واستقرار. وتتميز الجزائر اليوم بحيوية التعددية السياسية، ووسائل الإعلام والنقابات العمالية. وتتميز بحيوية مجتمعها المدني الذي يجلب مساهمته الثمينة والمتزايدة في عملية التجديد الوطني.

ويجب الإشارة في هذا السياق أن معظم الأجهزة الدولية لتعزيز وحماية حقوق الانسان، والأجهزة الأخرى المتعلقة بالحكامة السياسية، الاقتصادية، حوكمة الشركات والتنمية الاجتماعية الاقتصادية، تمّ التصديق عليها. كما صادقت الجزائر على القانون الأساسي لاتفاقية روما فيما يخص المحكمة الجنائية الدولية. وهذه الأجهزة تشمل كذلك الحريات الفردية والمدنية والسياسية، بالإضافة إلى الحقوق الجماعية، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.[102]

فالحكامة تعتبر حجر الزاوية في إصلاح الدولة والإدارة. فهي شرط ضروري لمعالجة التحديات التي تواجه الانتقال إلى ثلاثة جوانب والتي نشير إلى ملامحها على النحو التالي:[103]

- على المستوى السياسي، عملية التحول يجب أن تأخذ وتنجح في الانتقال من حكامة تستند على منطق حزب الدولة إلى التعددية الحزبية واحترام المبادئ والقيم الديمقراطية المتعددة؛
- على المستوى الاقتصادي، الحكامة يجب أن تتعامل مع مطالب التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق والمنافسة؛
- على المستوى الاجتماعي، الحكامة يجب أن توفق بين متطلبات المنهج الذي يهدف إلى تحقيق الرفاهية الجماعية، العادلة، والمساواة في حصول الجميع على ظروف التعليم، الصحة والسكن، الضمان الاجتماعي، النقل...الخ من جهة، ومنهج الاقتصاد الحر الذي يصنع المنافسة والإقصاء.

على المستوى السياسي، نلاحظ تقدم ملموس في ترسيخ الحكامة. والرضا الشرعي الذي رسمته الجزائر من خلال توجهها لإعطاء منطق إضافي لجميع أصحاب المصلحة (الحكومة، القطاع الخاص والمجتمع المدني) على مواصلة وتكييف الجهود لتحقيق نتائج جديدة وإكمال عملية مستمرة، وإصلاح الدولة وتحديث الاقتصاد وتحويل المجتمع.

---

[99]- قانون الجمعيات رقم 31/90 الصادر في 04 ديسمبر 1990.

[100]- قائمة الجمعيات الوطنية والمحلية المعتمدة في الجزائر، وزارة الداخلية والجماعات المحلية.

[101]- قانون الاعلام رقم 07/90 المؤرخ في 8 رمضان 1410 الموافق ل 3 أبريل 1990.

[102] - Mécanisme Africain d'Evaluation par les Pairs, op. cite, p 56.

[103]- زبير عياش وأميرة بن مخلوف، الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة في إفريقيا من منظور الآلية الأفريقية للتقييم من قبل النظراء، الملتقى العلمي الدولي حول : آليات حوكمة المؤسسات و متطلبات تحقيق التنمية المستدامة، ورقلة، الجزائر، 25-26 ديسمبر 2003.

ويبقى التعامل بحنكة كبيرة مع تحديين ثقيلين في بناء جزائر الغد. التحدي الأول هو الجدلية أو المواجهة المتسترة بين القوى المحافظة والاصلاحية. والتحدي الثاني هو بناء الأمة الجزائرية مع ادراج ثرواته وتنوعه الاقليمي، اللغوي، الثقافي والعرقي والحضاري وحتى الديني. كل هذا يخلق ديناميكية داخلية وجهوية التي يجب التعامل معها بحذر وعزم، لتلبية تطلعات الجزائر العميقة.[104]

2-4- مبادئ الحكامة السياسية في الجزائر

2-4-1- التداول على السلطة:

بعد الاستقلال، تطور الجزائر الحديثة شهد بعض الاضطرابات أساسا على المستوى السياسي. فبين سنتي 1962-1965، الرئيس الراحل أ. بن بلة هو من قاد البلد، لكن سرعان ما تعرض لانقلاب عسكري بقيادة الرئيس الراحل هـ. بومدين في سنة 1965. فخلفه إلى أن توفي في سنة 1978. ثم تولى القيادة بعد ذلك الرئيس الراحل الشاذلي بن جديد الذي خلف الرئيس الراحل هـ. بومدين، بعد صراع مع القوى السياسية والعسكرية. ولقد تميزت فترة حكمه بأزمة اقتصادية وسياسية حادة التي نتجت مباشرة عن انهيار أسعار المحروقات في سنة 1986، وهذا ما أدى إلى تراجع المداخيل النفطية. فواجهت السلطة أول حركة شعبية بعد الاستقلال مست جميع التراب الوطني، بعدما واجهت الربيع الأمازيغي في سنة 1980، وأعمال الشغب في سطيف في سنة 1986، والتي اتسمت المواجهة بالقمع. وفي أكتوبر في سنة 1988، قرر الجيش لإطلاق النار على المتظاهرين ومثيري الشغب مما تسبب في مقتل أكثر من 300 ضحية. وقدمت السلطات في نهاية المطاف تنازلات سياسية على شكل اصلاحات: دستور جديد، إقامة نظام التعددية الحزبية وحرية الصحافة.[105]

وبحلول جوان 1990، أزمة اقتصادية عادت بالفائدة لصالح الحركة الاسلامية التي ضاعفت المظاهرات بالقوة، والجبهة الاسلامية للإنقاذ (FIS)، فازت في الانتخابات المحلية. وصعود الجبهة الاسلامية للإنقاذ وتوج في الجولة الأولى في الانتخابات التشريعية في الفترة 1991-1992، حيث تفوق هذا الحزب على جبهة التحرير الوطني. والجولة الثانية لم تعقد أبدا: فاستقال الرئيس الراحل "الشاذلي بن جديد"، وخلفه المجلس الأعلى للدولة الذي حلّ الجبهة الاسلامية للإنقاذ وأعلن حالة الطوارئ. فالجزائر بعد ثلاثين عام من الاستقلال، أصبحت تتخبط في أزمة سياسية عميقة.[106]

بعد ذلك، تم استدعاء الرئيس الراحل "محمد بوضياف" في سنة 1992، وقد اغتيل بعد بضعة أشهر، وعين المجلس الأعلى للدّولة الرئيس الراحل "علي كافي" في مكانه. والجبهة الاسلامية للإنقاذ في نفس الوقت، لم تدع الأمور تفلت من قبضتها. وجناحها المسلح تحت اسم الجماعة الاسلامية المسلحة (GIA)، ضاعفت من الهجمات

---

[104] - Ibid, p57.

[105] - المصادر الرسمية قد أشارت يوم 22 أكتوبر عبر مختلف وسائل الإعلام إلى حصيلة 159 قتيل و154 جريح و161 مليار دج من الخسائر: رسالة الأطلس (20-26 ديسمبر 1999).

[106] - الآلية الأفريقية للمراجعة من طرف النظراء (MAEP)، مرجع سابق، ص 50.

والتي أغرقت البلد في حالة فوضى التي نتجت عنها تكوين جماعات ارهابية وتمّ اغتيال رجال الأمن، صحفيين، أحرقوا المدارس، قنابل هجمات انتحارية إبادة جماعية.[107]

فالجماعات الاسلامية كانت تقوم بذلك بدافع الجهاد والمعركة المقدسة. أما النظام من جهته، قيّد حرية التعبير، نشاط الأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية بدافع المحافظة على وحدة الأمة. وفي 30 يناير 1994، تمّ تعيين اللواء "ليامين زروال" رئيسا للبلاد من طرف المجلس الأعلى للدولة، وتمّ تأكيده من خلال انتخابات سنة 1995. [108]

وأصدر الرئيس السابق "ل. زروال" قانون الرحمة في سنة 1996 بالنسبة للإرهابيين التائبين.[109] وفي الوقت نفسه، العديد من المجازر قامت بها الجماعات المسلحة، حيث أحصيت بالآلاف من الضحايا المدنيين والعسكريين. وفي سنة 1999، أعلن الرئيس السابق "ل. زروال" عن اجراء انتخابات مبكرة والتخلي عن منصبه للمترشح الفائز.

وخلال الانتخابات الرئاسية لسنة 1999، ترشح بشكل حر الرئيس الحالي السيد "عبد العزيز بوتفليقة" والذي شغل منصب وزير الخارجية سابقا، وتم انتخابه كرئيس في 15 أفريل 1999. فظهوره غيّر اللعبة مع رغبة في تحقيق السلم المدني. ومارس السياسة بدعم من ائتلاف سياسي مصحوب بجبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي (RND) وحركة مجتمع السلم.[110]

وبدأت عملية السلم مع مشروع الوئام المدني، وهو خطة طريق لرسم العفو قدمه الرئيس الحالي وعرض على استفتاء شعبي في سنة 1999. ثم أعيد احياؤه في سنة 2000 بعدما تم الموافقة عليه من طرف ثلاثة أرباع من الناخبين، وأكثر من 6000 عنصر من الجماعات المسلحة وضعت السلاح ورجعت إلى الحياة المدنية.[111]

وفي سنة 2005، قدم الرئيس الحالي مشروع ميثاق الوئام المدني على شكا استفتاء من أجل السلام والمصالحة الوطنية. وبعد ذلك، حوالي 2000 شخص تم إطلاق سراحهم كاوا محكومين بتهمة أعمال تخريبية، و7000 حالة اختفاء تنسب إلى الأجهزة الأمنية، وأكثر من 15 مليار دج تم تعبئتها لضحايا المأساة الوطنية. في هذا الجانب، تشير السلطات أن أكثر من 4 مليار دج استفادت منها أكثر من 10000 عائلة التي تم تحديدها من طرف اللجان الاقليمية.[112]

---

[107]- بوشنافة شمسة وآدم قبي، إدارة النظام السياسي للعنف في الجزائر 1988-2000، مجلة الباحث عدد 2004/03، صص 127-140.

[108]- نفس المرجع، ص 51.

[109]- بلودنين أحمد، الأزمة السياسية في الجزائر ، وتضخم اللجان الوطنية للإصلاح ، رسالة دكتوراه في القانون العام ، كل ية الحقوق ، جامعة الجزائر، سنة 2007/2006، ص 182-183.

[110]- الآلية الأفريقية للتقييم من طرف النظراء، مرجع سابق، ص 50.

[111]- أميرة محمد عبد الحل يم، الجزائر بين مستقبل الرئاسة ومستقبل الانفتاح السياسي ، **السياسة الدوليه** ، عدد 154 ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، أكتوبر 2003 ، ص19.

[112]- الآلية الأفريقية للتقييم من طرف النظراء، مرجع سابق، ص 51.

ونذكر أن جذور الأزمة تعود إلى بداية سنوات 1980، حيث بدأ يعرف النموذج السياسي وعنصره الاقتصادي بعض الانشقاقات. ووضع اليد على أجهزة الدولة ووجودها في كل مكان في مراقبة حياة المواطنين، وبالموازاة مع الفشل أو الضعف في إدارة التنمية أو بعض المجالات الرئيسية، والتي انتهى في الأخير باستياء المواطنين، مما تسبب في الاحباط لدى بعض القوى الاجتماعية. فعدم المساواة الاجتماعية، الفقر، فشل أو ضعف الاقتصاد الموجه والمحسوبية، كل هذا أدى إلى التشكيك في النموذج الاقتصادي وحتى السياسي. ولكن هذا التحدي في النموذج كان مستتر ولكن سرعان ما ظهر بعد أزمة 1986. فالأزمة الاقتصادية تسارعت في الظهور وأدت إلى احتجاج سياسي على نموذج التنمية المعتمد.[113]

وقد ساعد انخفاض مداخيل المحروقات على الحد من القدرات التدخلية للدولة، وخاصة التراجع عن بعض مهامها الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تتكفل بها. فاستاء الشعب الذي عبر معاداته للدولة أو للمؤسسات وللنموذج الاشتراكي للتنمية. وانبثقت أزمة ثقة في المؤسسات السياسية التي وجدت مجال للتعبير في يوم كبير. ومن جانبها، أدركت الدولة أنها لا تستطيع الاستمرار في تحمل نفس الواجبات كما كانت من ذي قبل بسبب افلاس بعض القطاعات وتراجع مداخيل الجزائر من النفط.[114]

وقد استغل هذا الوضع القوى السياسية الدينية الأخرى، ومرّت البلاد على تجربة مريرة سميت بالعشرية السوداء، تميزت بأعمال العنف والهجمات الارهابية. وقد أدى العنف الناتج عن الصراع على السلطة إلى مرور البلد بفترة من إعادة التشكيك في النموذج الاشتراكي للتنمية الذي تستغله فئات محدودة التي هددت بوجود حتى الدولة الجزائرية في هياكلها الأساسية. فالديمقراطية في الجزائر نشأت من رحم مأساة وطنية، وهذا ما قد يؤثر على فرص التحول الديمقراطي الكامل لعملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلد.[115]

فالجزائر التي حققت تقدما كبيرا في مجال بناء الدولة الحديثة مع مؤسسات سياسية وإدارية صلبة، والتي نجحت من أجل شعبها في توزيع أرباح اجتماعية واقتصادية نتيجة معركتها التحريرية، قد وجدت نفسها عرضة لمشاكل ظنت أنها قد حلت.

2-4-2- الحكامة الديمقراطية

لقد أدت الاصلاحات السياسية التي قامت بها السلطات الحكومية إلى انشاء مجالس منتخبة بالاقتراع العام. وعُقدت أول انتخابات متعددة لاختيار منصب رئيس الجمهورية في 16 نوفمبر 1995. وبعد ذلك، جرى تعديل دستوري في 28 نوفمبر 1996 جاء ليؤكد بعد سبعة سنوات من تطبيق دستور 1989، خيار الشعب في تحديد

[113]- خميس حزام الوالي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية (مع إشارة إلى تجربة الجزائر) . مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة، الأولى بيروت ، 2003، ص 126.
[114]- محمد بلقاسم حسن بهلول ، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والازمة السياسية (تشريح وضعية) .منشورات دحلب ، الجزائر ، بدون سنة نشر، صص 49-51.
[115]- عمر براهة ، الجزائر في المرحلة الانتقالية (أحداث ومواقف) . دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع ، عين مليلة ، الجزائر ، 2001، ص.14.

رئيس الجمهورية، ويتميز الدستور من بين أمور أخرى بتعزيز سيادة القانون، الالتزام بحقوق الانسان، التعبير الأفضل عن الحريات الأساسية والتعددية السياسية، فصل السلطات واستقلالية القضاء.[116]

2-4-3- التعددية الحزبية والنظام الانتخابي:

دستور سنة 1989 يضمن الحق في تكوين الجمعيات السياسية وحرية التعبير.[117] وهذا القانون عرف ترتيب أكثر تقيدا مع دستور سنة 1996 والقانون العضوي لنفس السنة فيما يخص الأحزاب السياسية، وذلك بهدف احتواء الانزلاقات السابقة.[118] كما يتم الاعتراف بالمترشحين المستقلين (الأحرار) في مختلف أنواع الانتخابات وأي مواطن يتمتع بحقوقه المدنية مما يسمح له بالمشاركة. والعديد من الأحزاب يكون لها وجود قانوني وتنشط بحرية.[119]

أما النظام الانتخابي، يستند بشكل خاص على أساس التمثيل النسبي لأعلى معدل، وهو الأسلوب المعتاد من التصويت في الانتخابات المحلية (البلدية والولاية) والتشريعية (مجلس البرلمان الوطني، ومجلس الأمة). والأغلبية في الأصوات في جولتين تضمن انتخاب رئيس الجمهورية. وتستفيد الأحزاب السياسية والمترشحين في مختلف الانتخابات من تمويل حكومي للحملات الانتخابية وفق سلّم يحدده القانون الانتخابي. أما الحق في التصويت، يتم الاعتراف به من دون تمييز لجميع الجزائريين الذين تتراوح أعمارهم 18 سنة فما فوق. ويتم تعيين لجنة سياسية وطنية لمراقبة العملية الانتخابية في كل مركز استشاري انتخابي، تتكون من ممثلي الأحزاب السياسية وممثلي المترشحين.[120]

والمجلس الدستوري يحكم انتظام الانتخابات التشريعية والرئاسية، في حين أن المحكمة الإدارية تحكم انتظام انتخابات المجالس الشعبية واللامركزية. وهذا الجهاز المؤسساتي سمح للدولة الجزائرية بتنظيم العديد من الانتخابات التي تعتبر حرة ونزيهة من طرف المراقبين. ولكن بعض المختصين يؤكدون على ضرورة اصلاح يهدف من جهة إلى تحسين وتعزيز مصداقية تمثيل المواطنين، ومن جهة أخرى، استكشاف السبل والوسائل لإزالة الشكوك حول جمود وسائل الاعلام والتي تشير إلى ضحية المعارضة.[121]

---

[116]- اسماعيل قيرة وآخرون، مرجع سابق، في تجارب نظام الحكم المتعاقبة، ص 151-152.

[117]- القانون رقم 09-11 المؤرخ في 5 جويلية 1989 المتعلق بإنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي.

[118]- المادة 42 من دستور 1996 (حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به ومضمون).

[119]- أحمد سويقات، التجربة الحزبية في الجزائر 2004 – 1962، مجلة الباحث عدد 2006/04، جامعة ورقلة.

[120]- أحمد طعيبة، أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر(1988.1994)، رسالة ماجستير معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر،1998 ،ص 127.

[121]- عمر صدوق، أراء سياسية وقانونية في بعض قضايا الأزمة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،1995 ،ص 5

الجدول رقم (17): مؤسسات الحكامة السياسية في الجزائر بعد إقرار التعددية الحزبية

المؤسسات	طبيعة الدائرة الانتخابية	عدد الدوائر الانتخابية	عدد المقاعد	نظام التصويت
رئيس الجمهورية	على مستوى الوطن	01	01	تصويت فردي في جولتين
مجلس الأمة	الولاية	48	96 + 48	تصويت غير مباشر متعدد الأفراد (باللوائح) ذو الأغلبية لاختيار عضوين عن كل ولاية في جولة واحدة
المجلس الشعبي الوطني (البرلمان)	الولاية + مناطق مؤسسات المجتمع الوطني في الخارج	48 + 06	381 + 08	تمثيل نسبي للقائمة مع ميزة لأكبر عدد من الأصوات. وعدد المقاعد يتناسب مع عدد سكان كل ولاية، حيث لا يقل عن 4 مقاعد
المجلس الشعبي الولائي	الولاية	48	1960	تمثيل نسبي للقائمة مع ميزة لأكبر عدد من الأصوات.
المجلس الشعبي البلدي	البلدية	1541	13981	تمثيل نسبي للقائمة مع ميزة لأكبر عدد من الأصوات.

المصدر: الآلية الأفريقية للتقييم من طرف النظراء MAEP، مرجع سابق، ص 75.

2-4-4- سيادة القانون وسيادة الدستور:

إن القانون التأسيسي يحدد سيادة الدستور في النظام القانوني الجزائري. وينص الدستور على أن الشعب هو مصدر كل سلطة ويحمل السلطة التأسيسية والدستورية.[122] ويمكن التعبير مباشرة عن سيادته عن طريق استفتاء. والدستور الذي يعتبر القانون الأساسي يتم مراجعته عن طريق استفتاء بعدما يعرض على البرلمان، وفي حالات استثنائية قليلة يُعالج من طرف المجلس الدستوري.[123]

الدولة والمواطنون يخضعون للدستور ولقوانين الجمهورية؛[124] المساواة بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات بدون تمييز، ويتم ضمان ذلك من طرف المؤسسات العامة. والدستور يفرض كذلك على جميع الأجهزة المؤهلة للدولة على واجب ضمان تنفيذ قرارات العدالة والمحاكم.[125]

إنّ تكريس مبدأ سيادة القانون يُترجم من خلال عضوية الجزائر في جميع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الانسان ومن خلال اعتماد مجموعة من القوانين لتعزيز ترقية حقوق الانسان كخلق الجهاز المؤسساتي المتمثل في المرصد الوطني لحقوق الانسان. كما يتضمن الدستور في حدّ ذاته جهاز الاعلان عن حقوق الانسان وواجباته.[126]

[122]- المواد 6، 7، 8 من القانون رقم 09-11.
[123]- 163من دستور 1989 و المادة 174 من دستور 1996.
[124]- المواد 57، 58 من دستور 1989.
[125]- المواد 129، 130، 131، 132، 133، 134، 135، 136 من دستور 1989.

وفي الأخير، يتكفل المجلس الدستوري بمراقبة دستورية القوانين وقراراته تفرض على جميع السلطات العمومية بما في ذلك السلطات العسكرية والأمنية، كما يتم وضع هذه القرارات تحت المراقبة المزدوجة للسلطة التنفيذية والقضائية.[127]

2-4-5- اللامركزية والديمقراطية المحلية:

الدستور يكرس مبدأ اللامركزية الذي يجعل من الولاية والبلدية كمجالس شعبية لا مركزية،[128] وبعض القوانين التشريعية على غرار قانون توجيه المدينة في 2006. والجزائر تنقسم إلى 1541 بلدية و48 ولاية، وهي تمثل المستويات المتوسطة بينها وبين الدولة (السلطة المركزية). وكل مؤسسة تملك شخصية معنوية واستقلالية مالية، ولديهم الصلاحيات المنصوص عليها حسب ما يخول إليه القانون الذي يتيح لهم الكثير من الكفاءات في تسيير الشؤون المحلية البلدية أو للولاية مع دعم الدولة. ويمكن لها كذلك أن تؤسس شراكات وتوقع عقود مخططات مع الدولة أو شركاء آخرين لتهيئة الاقليم وتطوير المدينة.

ويتم انتخاب المجالس الشعبية البلدية والولائية بطريقة ديمقراطية. وتقييم اللامركزية يشير إلى العديد من الانجازات، من بينها تعزيز التلوين السياسي التعددي للمجالس المحلية، تحسين الحكامة المحلية من خلال الانتخابات والاشراك التدريجي للمجتمع المدني من أجل دعم الخدمات المحلية. من جهة أخرى، تطرح اللامركزية العديد من المشاكل التي تواجهها، كعدم كفاية الموارد المالية للمجتمعات اللامركزية، ضعف تنفيذ النصوص القانونية، وعدم فاعلية اللامركزية مما يحد من دور المجالس المحلية، غياب المتابعة والتقييم للأنشطة والمساءلة، مشاكل على مستوى محور الأنشطة على مختلف مستويات القرار (البلدية، الولاية والسلطة المركزية).[129]

2-4-6- ترقية وحماية الحقوق الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والسياسية:

وفيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، القانون الجزائري يدعم هذه الحقوق وفق ما تمليه المواثيق الدولية. ومبدأ المساواة هو في مركز النظام الدستوري، والحقوق الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية الرئيسية هي منصوص عليها في نفس الدستور،[130] بما في ذلك المساواة في الحصول على فرص العمل ووظائف الدولة، حق العمل، حق التعليم وحق الرعاية الصحية.[131] بالإضافة إلى قوانين تضمن الممارسة الفعلية لهذه الحقوق: عدم التمييز في علاقات العمل وحرية تكوين النقابات، الحق في الاضراب، تعليم اجباري للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و16 سنة، حماية وترقية الصحة، الحصول على السكن مع اعطاء الأولوية للطبقات الفقيرة، الحق في الهوية الثقافية...الخ.

---

[126]- المواد 26 و 27 من دستور 1989.
[127]- المواد 92، 92 و136 من دستور 1989.
[128]- المواد 14، 15، 16 من دستور 1989.
[129]- الآلية الأفريقية للتقييم من طرف النظراء، مرجع سابق، ص 76.
[130]- المواد 28، 30، 31، 41 من دستور 1989.
[131]- المواد 50، 51، 52 من دستور 1989.

والأولوية تعطى لتحسين الظروف المعيشية للسكان. والحق في التعليم بالنسبة للجميع ويستند على مجانية التعليم، بينما ينص ميثاق الصحة لسنة 1998 على أن: " الحصول على الرعاية الصحية، العدالة الاجتماعية، المساواة والتضامن هي المبادئ الأساسية للصحة والسكان".[132]

ومن حيث الحقوق السياسية والمدنية، فقد صادقت الجزائر عليها وأدرجتها في الدستور والقوانين وفق ما ينص عليه الميثاق الدولي المتعلق بهذه الحقوق. فالمادة 41 من الدستور تضمن حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمعات.[133] وإذا كان الإسلام هو دين الدولة، فقد كرّست الحكومة حرية المعتقد والعبادة، والحماية التي تقدمها السلطات الحكومية للإسلام تقابلها حرية ممارسة الطقوس الأخرى وهذا احتراما للأقليات الدينية الأخرى، وهذا يضمنه قانون صدر في سنة 2006.[134]

كما أن حرية الصحافة والإعلام السمعي البصري هي مضمونة كذلك: إنشاء وتحرير الصحف تخضع لنظام التصريح، والصحافة تتمتع بمرافق وتسهيلات مختلفة، ونظام ضريبي تفضيلي. وهذا ما يضمن حرية أكبر وتعبير متعدد الآراء: تنشر ما يقارب 130 عنوان، منها 43 صحيفة يومية في الجزائر. ولم يعاقب أي صحفي عن جريمة رأي في السنوات الأخيرة.[135] ومع ذلك، العديد من الانتهاكات على شرف وكرامة المواطنين تم تحديدها، وكانت البعض منها تخضع لعقوبات قانونية على أساس مبادئ سيادة القانون.[136]

وفيما يتعلق بممارسة وضمان الحقوق والحريات الأساسية، المواطنون يتمتعون فعليا بالحقوق التي تضمنها التشريعات المعمول بها. ويظهر استطلاع أن 49.7% من الأشخاص الذين شملهم يحكمون على فعالية التدابير المتعلقة بالحقوق الاقتصادية مقابل 45.2% ترى العكس، ونفس النسب مرتبطة بالحقوق الثقافية، وفيما يتعلق بالحقوق الاجتماعية، 50.5% تؤكد على الفاعلية مقابل 46.2% ترى العكس.[137]

ومن حيث الحقوق المدنية والسياسية وانتهاكات مبدأ المساواة، تمّ التعامل مع حالات انتهاك بانتظام من طرف المحاكم. والوصول العادل لجميع المواطنين إلى العدالة يتكفل به الدستور؛ والعناية القضائية التي يمكن توفيرها لكل شخص طبيعي أو كل جمعية الذين لم يتمكنوا من ممارسة حقوقهم في العدالة بسبب عدم كفاية مواردهم.

كما أن حقوق الانسان تحسنت خاصة من حيث الفئات المسجونة، وقد تم تعديل العدالة من خلال قانون جديد رقم 05-04 المؤرخ في 6 فيفري 2005 يهدف لتنظيم السجون وإعادة الادماج الاجتماعي للسجناء.[138] ومن خلال بعض الاحصائيات حول السجناء المدمجين اجتماعيا أظهرت أن 234 سجين حصل على الباكالوريا،

---

[132]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ميثاق الصحة، وزارة الصحة، الجزائر، الجلسات الوطنية للصحة 28/27/26 ماي 1998، قصر الأمم، ص 05.

[133]- المادة 41 من دستور 1996، الفصل الرابع من الباب الأول: الحقوق والحريات (حرّيات التعبير، وإنشاء الجمعيات، والاجتماع، مضمونة للمواطن).

[134]- الأمر 06 -03 مؤرخ في 28 فيفري 2006، يحدد شروط وقواعد ممارسة الشعائر الدينية لغير المسلمين، الجريدة الرسمية، عدد 12 الصادرة في 1 مارس 2006، ص25.

[135]- محمد قيراط، حرية الصحافة في ظل التعددية السياسية في الجزائر، مجلّة جامعة دمشق، المجلّد 19- العدد (3+4) 2003.

[136]- القانون رقم 90-07 المؤرخ في 03 أفريل 1990.

[137]- الآلية الأفريقية للتقييم من طرف النظراء، مرجع سابق، ص 83.

[138]- رقم 05-04 المؤرخ في 6 فيفري 2005، يتضمن قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمسجونين، الجريدة الرسمية العدد 12 المؤرخة في 13 فبراير 2005، ص10.

259 حصل على شهادة التعليم المتوسط، 11280 استفادوا من البرامج التعليمية، 2476 استفادوا من برامج إعادة التأهيل وإعادة الادماج. بالإضافة إلى إعادة بناء السجون وتأهيلها وفق المعايير الدولية.[139]

2-4-7- الفصل بين السلطات:

الدستور ينص رسميا على الفصل بين السلطات كما جاء في الباب الثاني ويحمل ثلاثة سلطات متميزة.

السلطة التنفيذية تودع من جهة، لرئيس الجمهورية رئيس الدولة الذي يجسد وحدة الأمة، ومن جهة أخرى لرئيس الحكومة الذي يعينه رئيس الدولة. ورئيس الوزراء (رئيس الحكومة سابقا) له الحق في تعيين الطاقم الوزاري، كما أن لرئيس الدولة له الحق كذلك في تعيين الوزراء أو إجراء تعديل وزاري.[140]

أما السلطة التشريعية مخولة إلى البرلمان بغرفتيه: المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة. فالبرلمان يعد ويصوت بشكل سيادي على القانون. ومبادرة القوانين تنتمي في نفس الوقت إلى الحكومة (بعد استشارة مجلس الدولة) والمجلس الشعبي الوطني. ويجب التصويت على القانون بشكل مطابق من طرف الغرفتين على أساس اجراء تعاون يحدده القانون.[141]

أما السلطة القضائية فهي تشكل الجزء الثالث من الدستور الذي يؤكد استقلاليتها. وتمثل مهمتها في حماية المجتمع والحقوق والحريات لجميع المواطنين دون تمييز. والقاضي لا يخضع إلا للقانون ويتمتع بحماية خاصة في ممارسة وظيفته. أما المهنة القضائية العليا وتعيين القضاة وسلوكياتهم تدار من طرف المجلس الأعلى للقضاء الذي يفرض احترام النظام القضائي وهو القانون المطبق على جميع القضاة.[142]

والسلطة القضائية قبل الاصلاح كانت مجرد أداة في خدمة الثورة الاشتراكية. لكن بعد دستور 1989، أصبحت فضاء مستقل من خلال قانونين عضويين منفصلين: واحد ينظم المجلس الأعلى للقضاء، والآخر يحمل النظام القضائي. وهي تتوافق مع مبادئ الأمم المتحدة بشأن القضاء.[143] وتهدف إلى زيادة استقلالية القضاء ويكرس مبدأ ازدواجية المحاكم القضائية والإدارية. كما تضمن هذه القوانين في تطوير مهنة القضاة: العهدة، الحق في التجمع النقابي، حمايته الشخصية والمادية.

2-4-8- فعالية الوظيفة العمومية:

وفيما يتعلق بتعزيز مؤسسات الخدمة العمومية على أن تكون ذو كفاءة وفعالية، شهدت هذه المؤسسات عملية إصلاح شامل للدولة، تتميز خاصة بخفض مجال تدخلها، رفع احتكارات الدولة والبحث عن الكفاءة والمردودية التي لم تكن تشكل الأولوية سابقا في مرحلة الاقتصاد الموجه. وفي هذا السياق، الكثير من التحديات

---

[139]- الآلية الأفريقية للتقييم من طرف النظراء، مرجع سابق، ص 84-85.
[140]- المواد 67 و81 من دستور 1989.
[141]- المادة 92 من دستور 1989.
[142]- المواد 129، 131، 137 من دستور 1989.
[143]- المواد 146، 147 و148 من دستور 1989.

الرئيسية تفرض نفسها على الوظيفة العمومية: ضمان تغطية الاحتياجات الاجتماعية، الشعور الرئيسي بالوظيفة العمومية، ضمان فعالية وكفاءة الخدمات العامة، امكانية الوصول إلى الخدمات العامة لجميع المواطنين وضمان خدمة عامة مستمرة وشاملة.[144]

أما من حيث الاصلاحات الإدارية لتحسين تقديم الخدمات، فهي تركز على أربعة مجالات رئيسية: أولا، إصلاح هياكل ومهام الدولة الذي أدى إلى اعتماد النظام العام الجديد للوظيفة العمومية في سنة 2006. هذا النظام سيسمح خصوصا بتكيف مهام الوظيفة العمومية مع الدور الجديد للدولة ويضمن الوحدة، الهوية واتساق مجموع قطاع الوظيفة العمومية ليس لأنها مركز الموظفين، ولكن أيضا لتعزيز ظهور إدارة ذات أداء، قريبة من المواطن وقادرة على الاستجابة بفعالية لمتطلبات الخدمة العمومية.

الإصلاح الثاني يتعلق بتحديث الوظيفة العمومية وتحسين نوعية الخدمة العمومية. وفي هذا الصدد، تمّ إطلاق عدة مشاريع اصلاحية على غرار تأسيس شبكة داخلية (انترانت في العديد من الهيئات الإدارية. وعملية ادخال هذه التكنولوجيات في الادارات العمومية أحدثت ثورة في علاقات بعض القطاعات العامة مع المواطنين بطريقة ايجابية وفعالة. مثلا على مستوى المحاكم والمجالس، تم حوسبة الخدمات الادارية والسماح للمواطن الحصول على السجل الجنائي وشهادة الجنسية من دون صعوبات.[145]

المحور الثالث من الاصلاح شمل عملية إعادة صياغة الهياكل التنظيمية للإدارات المركزية للدولة من أجل استعادة وظيفتها الاستراتيجية في تطوير ومراقبة تقييم السياسات الحكومية. ويهدف هذا الاصلاح كذلك للحد من الهيكل الحكومي واستقراره وترشيده.[146]

وأخيرا، الاصلاحات الادارية تشمل إعادة النظر في النظام الأساسي للمؤسسات العامة لتتوافق صلاحياتها مع البيئة الإدارية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية المتغيرة باستمرار. في هذا الجانب، التدابير المنفذة تتشكل من: حل بعض المؤسسات العامة حيث المهام لم تعد تندرج تحت مهام الخدمة العامة، تحويل الطبيعة القانونية لمؤسسات عامة معينة ذات طابع إداري إلى مؤسسات عامة ذات طابع تجاري وصناعي، أو ذات طابع علمي وتكنولوجي، اندماج المؤسسات العامة التي لها مهام مماثلة، ونقل الوصاية عن بعض المؤسسات العامة من وزارة إلى أخرى. وأسفر عن هذا الاصلاح في بدايته عن حل 18 مؤسسة عامة، تحويل الطبيعة القانونية ل 11 مؤسسة، وتجميع 21 مؤسسة ونقل الوصاية عن 36 مؤسسة.[147]

---

[144] – الآلية الأفريقية للتقييم من طرف النظراء، مرجع سابق، ص 96.

[145] - Belmihoub, La réforme administrative en Algérie : Innovations proposées et contraintes de mise en œuvre, Forum Euro-Méditerranéen sur les innovations et les bonnes pratiques dans l'administration, Tunis 15-17 juin 2005.

[146] - Teniou Afef et Benterki Azzedine, Réformes de l'administration publique algérienne: Travers du passé et leçons internationales, Revue Dirassat Iqtissadiya, №: 01-2014, pp 39-53.

[147] – الآلية الأفريقية للتقييم من طرف النظراء، مرجع سابق، ص 97-98.

وقد أجري استطلاع للرأي على مستوى السكان عن أداء الخدمات العامة. فيما يخص تقييم أداء ومستوى الرضا عن الخدمات العامة، 47.3% منهم غير راضين عن أداء تقديم الخدمات، مقابل 50% يعتقدون أداء متوسط. وفيما يتعلق بأداء الحكومة، 61.4% يعبرون عن ارتياحهم عن الأداء الجيد، مقابل 36% غير راضين عن ذلك. كما أن 58% يرون أن الاصلاحات التي تمس تحسين تقديم الخدمات هي ايجابية، مقابل 34% يعتقدون أن هذه الاصلاحات غير كافية.[148]

2-4-9- محاربة الفساد:

يعتبر الفساد في الجزائر تحديا كبيرا أمام الرأي العام والسلطات الحكومية. والأزمة متعددة الأبعاد التي عرفتها الجزائر عززت ظهور الفساد بقوة. والأولوية التي أعطتها السلطات الحكومية لمكافحة الارهاب، بالإضافة إلى عدم وجود آليات مراقبة الدولة والانفتاح والتحرر الاقتصادي غير المقيد، كلها زادت من فرص الفساد.

من الناحية القانونية، صادقت الجزائر في سنة 2003 على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وبدأت سارية المفعول في سنة 2004،[149] وفي سنة 2006 على الاتفاقية الأفريقية لمكافحة الفساد.[150] هذا على المستوى الخارجي، أما على المستوى الداخلي، قانون متعلق بمنع ومكافحة الفساد الصادر في 20 فيفري 2006،[151] يخص بنود وعناصر لخصت بجدية من طرف وزير العدل خلال لقاء دولي في العاصمة الصينية بيكين حول مكافحة الفساد:

- التطبيق أوسع من مفهوم الفساد؛
- تعريف شامل للموظف العمومي الذي يشمل الموظفين الوطنيين أو الأجنبيين، المسؤولين المنتخبين، أي شخص مسؤول عن إدارة خدمة عامة وتشمل كل من القطاع العام والقطاع الخاص؛
- وفيما يخص بالتدابير الوقائية، القانون الجديد يفرض معايير مختلف الإدارات العامة والهيئات الأخرى للقطاع الخاص مشيرا إلى المبادئ التوجيهية من أجل التوظيف، التسيير المالي والإداري. كما يشدد القانون على أهمية دور المجتمع المدني خاصة دور الإعلام، من خلال المعلومات وزيادة الوعي لذى السكان؛
- انشاء هيئة وطنية للوقاية ومكافحة الفساد؛
- عملية تجريم واسعة للممارسات المنافية للنزاهة في الخدمة العمومية والشفافية في الحياة العمومية سواء في المجال الاقتصادي أو السياسي. كما أن القانون الجديد يمتد إلى تجريم الفساد من أجل الصراع على المصالح، قبول الهدايا التي تضر الممارسات العادية للوظيفة، والتمويل السري للأحزاب السياسية.

كما يجب على جميع المسؤولين الحكوميين الاعلان عن ثرواتهم تحت عقوبة الاجراءات التأديبية والجنائية: القانون يعاقب الاثراء غير المشروع، ويضع عبئ الاثبات على حساب تكلفة العون الحكومي إذا كانت ثروته أكبر نسبيا من

---

[148]- نفس المرجع السابق، ص 98.

[149]- المرسوم الرئاسي رقم 04-128 المؤرخ في29 صفر عام 1425 الموافق ل 19افريل 2005 ، الصادر بالجريدة الرسمية العدد 26 الصادر بتاريخ 25 أفريل 2004.

[150]- المرسوم الرئاسي رقم 06-137 المؤرخ في 11 ربيع الأول عام 1427 الموافق ل 10 أفريل 2006 الصادر بالجريدة الرسمية العدد 24 الصادر بتاريخ 16 أفريل 2006.

[151]- القانون رقم 06-01 المؤرخ في 21 محرم عام 1427 الموافق ل 20 فيفري 2006 الصادر بالجريدة الرسمية العدد 14 الصادر بتاريخ 08 مارس 2006.

دخله المشروع. هذا الالتزام يخص رئيس الجمهورية، أعضاء البرلمان وأعضاء المجلس الدستوري، ورئيس وأعضاء الحكومة، رئيس مجلس المحاسبة، محافظ بنك الجزائر، السفراء، القناصل والولاة، أعضاء المجالس الشعبية الولائية والبلدية.

كما يشمل الاعلان عن الثروة في نهاية العهدة أو الخروج للتقاعد. ويشمل هذا الاجراء على الممتلكات المنقولة وغير المنقولة، سواء في الجزائر أو في الخارج، وسواء كانت ثروة شخصية أو مشتركة، أو تنتمي إلى أولاده وأصوله. وأي خرق لهذا الالتزام يعاقب عليه بالحبس والغرامة. كما ينص القانون أيضا على مكافحة الفساد على مستوى الجماعات المحلية، المؤسسات، الهيئات القانونية والشركات العامة واعتماد قوانين ومدونات السلوك لممارسة العهدات الانتخابية والوظائف الحكومية.

كما نشير إلى صدور قانون جديد حول الأخلاقيات الذي يعيد رسم الواجبات والالتزامات الخاصة بالقضاة وذلك في سنة 2007. وكذلك صاحب هذه القوانين مجموعة من الاجراءات الأخرى على غرار اصلاح العدالة، وإصلاح النظام المحاسبي والمالي...الخ.[152]

وتم اجراء استطلاع للرأي حول هذا الموضوع تمزج رأي أصحاب المصلحة الذين صاغوا آراء وتوصيات التي يمكن أن تقدم كالتالي:[153]

- الفساد هو الآفة التي لا تحفظ أي قطاع، ولا حتى المؤسسات التعليمية. وشعور عام بالإفلات من العقاب، ولا يوجد أي احساس بالخوف من الهيئات الرقابية؛
- الجهات المعنية تؤكد على ضرورة تجنب التعميم وتفشي الظاهرة، لأن هناك غياب أو عجز التواصل في هذه المسألة بشكل واضح لا سيما مع وسائل الاعلام؛
- هناك حاجة للعمل على التكوين، المعلومات وانشاء مراكز للمشورات والاستماع ومراكز المراقبة؛
- التصريح بالممتلكات يكون أكثر مصداقية ومنهجية؛
- ولتجنب الصور السلبية، فمن الضروري تحديد أسباب الفساد، بما في ذلك غياب الأخلاق، غياب العقوبات وعدم الكفاية في التسيير؛
- يجب تجفيف منابع المحسوبية مع اللجوء المنهجي إلى الإدارة وإعادة النظر في معيار اختيار الأشخاص؛
- الالتزام بالمساءلة يجب أن يكون منظم ومترابط؛
- الأنظمة الوطنية للموظفين وكذلك رواتبهم يجب إعادة تدويرها وترقيتها. والخوف من تقديم شكاوي حول الاختلاسات يجب أن تخضع لإجراءات قانونية في إطار جهاز منع ومكافحة الفساد؛
- الجهات المعنية تؤكد أن الشفافية هي أفضل شكل من أشكال مكافحة الفساد.

---

[152]- شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر دراسة حالة الجزائر (2000-2010)، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، سنة 2012/2011، ص 243-244.

[153]- الآلية الأفريقية للتقييم من طرف النظراء، مرجع سابق، ص 107.

أما فيما يخص مستوى تفشي الفساد، فيرى 20% من المشاركين في الاستطلاع أن الفساد جد مرتفع، و41.1% يرون أنه مرتفع، و37% يعتقدون أن الفساد هو ذو مستوى منخفض.

الخاتمة:

لقد عالجنا في هذا الفصل مسار الحكامة الاقتصادية والسياسية قبل الاستقلال إلى السنوات الأخيرة. وقد ربطنا القليل والأهم من التاريخ الاقتصادي والسياسي للجزائر ما قبل الاستقلال وما بعدها لنعرف علاقات الترابط المؤسساتي بين الفترتين في مجال الحكامة. وبين التحليل من جهة، أن المجال الاقتصادي في الجزائر مرتبط بقوة بالتاريخ الاقتصادي والسياسي، والنماذج والسياسات الاقتصادية التي اتخذتها الجزائر كانت لها علاقة بطبيعة الدولة المستقلة حديثا وبنماذج النمو المنتشرة في كل فترة على غرار سياسة التصنيع. كما أنه شهد عدة تغيرات واصلاحات نتيجة فشل النماذج المتبعة من جهة، ونتيجة تغير العلاقات الدولية من جهة أخرى. أمّا الحكامة السياسية أو الخريطة الديمقراطية في الجزائر، فهي تتميز بتداخل القوى السياسية الرئيسية في البلد وخاصة المؤسسة العسكرية والحزب التاريخي المتمثل في جبهة التحرير الوطني. هذا التعقيد المؤسساتي على مستوى الحكامة المؤسساتية خلق مصفوفات سياسية ومؤسساتية معقدة ومتشابكة، وعلى الرغم من الاصلاحات التي شرعت فيها الجزائر، إلا أنها تبقى اصلاحات شفوية أو مكتوبة فقط، لا تمرر على التطبيق. أو كما وصف بعض المحللين السياسيين الجزائر بأنها جزائر النصوص والقوانين وليست جزائر التطبيق.

وبعدما عرضنا بصة موجزة لمختلف السياسات والبرامج التنموية التي شرعت فيها الجزائر منذ الاستقلال إلى السنوات الأخيرة والتي شملت مرحلة الاقتصاد الموجه، الاقتصاد اللبرالي أو اقتصاد السوق. بالإضافة إلى عرض المسار التاريخي للحكامة السياسية، سنقدم في الفقرات اللاحقة أهم النتائج المترتبة عن هذه البرامج بعد التحليل المؤسساتي لخصوصيات الحكامة الاقتصادية المنتهجة في الجزائر.

الفصل الثاني:

التحليل المؤسساتي والاقتصادي للنمو في الجزائر

مقدمة:

إن عملية تحليل النمو الاقتصادي في الجزائر يتطلب التحليل من كل الجوانب. فمعظم الدراسات حول الجزائر تحلل النمو من الجانب الكمي للاقتصاد، أي تحليل تطور المؤشرات والمقاييس المتعلقة بمؤشرات النمو. لكن، النمو الاقتصادي يرتبط بأبعاد مختلفة، وأن أي إدارة اقتصادية هي متعلقة بالمبادئ النظرية وبأهدافها وأدواتها، لكن لا يجب أن ننكر الدور السياسي والمؤسساتي في تحديد هذه اللعبة. فالجزائر وكغيرها من البلدان خاصة المستقلة حديثا، لعبت العوامل المؤسساتية دور مهم في تحديد خارطة الاقتصاد الوطني. هذا التوجه كان له آثار جانبية على النمو الاقتصادي. وهذا ما سوف نحلله في هذا القسم من بحثنا، حيث سنركّز على دور العوامل المؤسساتية والسياسية في التأثير على مسارات التنمية والنمو الاقتصادي.

وبشكل أكثر تحديد، سنحلل عمليات النمو وعلاقتها مع النظام السياسي القائم، وبالعمليات الديمقراطية والفساد. فهذه العناصر الأساسية هي التي تعتبر العوامل المؤسساتية المهمة التي لها علاقة بالحكامة في البلد.

1- النظام السياسي والنمو:

لقد أثرت العوامل السياسية في عملية التنمية منذ ظهرت ملامح الثورة الجزائرية وبدأت المفاوضات بشكل رسمي متمثل في السلطة الجزائرية المؤقتة. وارتبطت البرامج بالنظام السياسي القائم في كل مرحلة. فهذا النظام أثر بشكل مباشر في عملية تحديد التنمية في الجزائر من خلال رسم السياسات الاقتصادية بناء على قرارات ومصالح سياسية عوض أن تكون ذو دوافع اقتصادية بحتة. كما أن عدم استقرار النظام السياسي أثر كذلك في حسابات مشرّعي التنمية الاقتصادية في الجزائر. وسوف نحاول تحليل أهم العقبات السياسية التي تميزت بها مختلف مراحل التنمية في الجزائر.

1-1- هيمنة المجال السياسي على المجال الاقتصادي:

بعد الاستقلال تغير أسلوب التنظيم الموروث عن النظام الاستعماري الذي كان يستند على السوق، وتحولت السوق إلى الإدارة المباشرة من طرف الدولة. وأعلنت السلطات الجزائرية في البداية أن النموذج الذي سيتبع سينحرف عن منهج الرأسمالية للتنمية الذي تستخدمه البلدان المستعمرة وتعتبر السوق مصدر لعدم المساواة وهيمنة الرأسمال الدولي. فالدولة رفضت التنظيم عن طريق السوق لصالح أسلوب آخر للإنتاج حيث يكون القطاع العام هو المهيمن وتكون الإدارة مركزية التخطيط. وعُرف هذا المنهج الجديد من الانتاج ب "الاشتراكية المحددة" وأنه يتفق مع القيم الاسلامية كما جاء في الخطابات الرسمية.[1] وقد طُرحت الاشكالية في كثير من الدراسات هل المنهج الاقتصادي للدولة الجزائرية بعد الاستقلال تقرر إبان الحرب التحريرية؟ أو أن القادة الجزائريين بعد الاستقلال لم يقوموا إلا بوعود مبادئ جبهة التحرير الوطنية؟ لكن الحقيقة التي تم توضيحها أن نموذج الدولة المستلقة لم يتقرر قبل

[1] - Bouyacoub, A, Gestion de l'entreprise publique, tome 1, Editions OPU, Alger 1990, p. 22.

الاستقلال.[2] فلا البرنامج السياسي لمؤتمر الصومام ولا ميثاق طرابلس ولا أي وثيقة أخرى تحدد مبادئ تنظيم المؤسسات المؤقتة للدولة الجزائرية التي اعتمدت في سنة 1960، ولا تشير إلى احتمال الأخذ بنظام الحزب الواحد والاشتراكية المحددة للدولة الجديدة.[3]

فمنهج الاشتراكية المتبع منذ الاستقلال لم يتحدّد لا من خلال مؤتمر الصومام ولا من خلال ميثاق طرابلس، بل كان نتيجة بين توازن القوى بين الفصائل المختلفة لجبهة التحرير الوطني[4] في الصراع على السلطة في أزمة صيف 1962بين الجيش، الحكومة المؤقتة ومكتب جبهة التحرير الوطني. ونتيجة لذلك، فرضت الجمعية التأسيسية منهج الاشتراكية كخيار لا رجعة فيه للدولة.[5] ومنذ ذلك الوقت، الاقتصاد يحتل مكانة أكثر مركزية شيئا فشيئا في الخطابات السياسية للقادة الجزائريين وفي جميع النصوص العقائدية التي شخصت الحياة السياسية للبلد. هذا الخطاب للشرعية السياسية من خلال التنمية الاقتصادية تطور مع وجود حالات التطرف والأحداث والظروف من أجل تطوير مخطط صناعي ومركزي حيث تدخل الدولة كان دائما موجود كبديل للتنظيم من طرف السوق.

وبعد سنتين من الاستقلال، رفض ميثاق الجزائر لسنة 1964 الطريق الرأسمالي للتنمية ودعا أنه من الضروري تأميم القطاع الخاص والمصالح الأجنبية نتيجة صياغة قانون الاستثمار في 26 جويلية 1963 الذي صدر من أجل وقف هروب رؤوس الأموال بسبب حالة عدم الاستقرار التي نتجت عن أزمة صيف 1962.[6] وفتحت الطريق أمام سياسة التأميم وزرع احتكار الدولة خاصة في القطاع الصناعي.[7] ولقد مُنع تطوّر القطاع الخاص من خلال صدور قانون الاستثمار في القطاع الخاص في 1966، وأصبح الاستثمار الخاص وعلى الرغم من الادراك الجيد لأهميته في بناء الاقتصاد الوطني، يخضع لموافقة الدولة وإعطائها الحق في استرداد الوحدات أو أسهم أي شركة خاصة، والحق في رفض أي استثمار يمس المواقع الاستراتيجية، والتي هي في الأخير تكون حكرا على الاستثمارات العامة. كما أن صدور هذا القانون[8] كان يمثل بداية لسلسلة طويلة من التناقضات التي تميز موقف الدولة الجزائرية تجاه القطاع الخاص؛ فمن جهة، أعلنت الدولة رغبتها في تشجيع الاستثمار الخاص، ومن جهة أخرى، أخذت التدابير اللازمة لمنع امتداده. هذا الغموض ترك المستثمر الوطني والأجنبي في نوع من الإفراج المشروط، كما أن تأثير الخطاب السائد الذي نقله الميثاق الوطني وخطابات الرئيس "بومدين" التي تندد الاستغلال المحتال أدت على التحريض دائما على

[2] - Tahar Benhouria, L'économie de l'Algérie, Editions Maspero, Paris, p227.
[3] - Hamid Temmar, structure et modèle de développement de l'Algérie, SNED Alger, 1974, p.217.
[4] – كان الصراع دائما بين قادة الجيش، مكتب جبهة التحرير الوطني والحكومة المؤقتة.
[5] – العياشي عنصر، التطور الديمقراطي في الجزائر، الواقع والآفاق، مجلة رواق عربي، العدد 17، 2000، ص 73-74.
[6] - M. Ecrement, Indépendance politique, libération et économique. Un quart de siècle du développement d'Algérie, Editions P UF, Grenoble 1996, p.19.
[7] - K. MAMERI, Réflexion sur la constitution algérienne, Editions OPU, Alger 1976, p. 62
[8] – راجع الأمر رقم 248-66 المؤرخ في 15 سبتمبر سنة 1966، ج رالعدد 80 ل 17 سبتمبر1966 ،ص 1 .1201

سياسة التأميم التي تفسر جزئيا بضعف توجيه الاستثمارات الخاصة الجزائرية نحو الانتاج وتفضل التجارة والمضاربة لتحيق في وقت قصير معدل الأرباح واسترداد رؤوس الأموال.[9]

لقد انتهجت الجزائر منذ الاستقلال ايديولوجية الحزب الواحد، وهي ذات ايديولوجية شعبية، ووحدة الشعب معلنة في الأهداف المركزية لمخططات التنمية ولا أحد يفترض الدفاع عن مصالح الوحدة على أساس الطبقة الاجتماعية، المهنية...الخ. كذلك، كل القوى (الاقتصادية، النقابية، النقدية، الخ) تحاربها الدولة نيابة عن ضرورة بناء الأمة. على سبيل المثال، لا يمكن للشركات أن تسرّح العمال، وهم لا يستطيعوا التشكل تحت اسم نقابة مستقلة للدفاع عن الحقوق الاجتماعية والمهنية. والنشاط الاقتصادي والاجتماعي ينمو تماما من خلال وحول الدولة، بما في ذلك النشاط من القطاع الخاص الوطني حيث المصالح كانت ترتبط بقوة مع السلطة السياسية.[10]

من جهة أخرى، المؤسسات الاقتصادية الكبيرة غلى غرار البنك المركزي والنظام البنكي، لم تستند على أي نظرية اقتصادية، بل كانت تحركها السلطة السياسية وكانت محتكرة في يد الدولة، والشركات الحكومية، غرف التجارة والصناعة ...الخ كلها كانت تُسير وتُنظم مثل أي إدارة عامة، حيث كانت أدوارهم تتشكل في تنفيذ القرارات التي اتخذت في إطار الخطة المعتمدة على رأس الدولة.[11]

إن الأداء المؤسساتي لهذا النموذج استند على النموذج الهرمي: المؤسسات السياسية للدولة (رئاسة، مجلس الثروة، بعض الوزارات القوية مثل المالية والصناعة) هي من تشغل مركز اتخاذ وصنع القرار. وقد نص الميثاق الوطني لسنة 1976 بوضوح على أن: [*ينطوي الاقتصاد الاشتراكي في المقام الأول على التدخل، من خلال التخطيط الوطني، السلطة السياسية التي يجب أن توجه النشاطات الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية*].[12]هذا التوجه الإلزامي للنشاط الاقتصادي الذي مُنح إلى السلطة السياسية عن طريق النصوص والقوانين التشريعية التي ميّزت الحياة السياسية والاقتصادية للبلد (الدستور، مختلف المواثيق الوطنية...الخ) أدى إلى إلغاء أي استقلالية للوكلاء الاقتصاديين. فالشركات العامة في الجزائر لم تكن تُصنف لا كشخصية قانونية ولا ذات استقلالية مالية كما هو الحال بالنسبة للشركات في الاقتصاديات المختلطة. فلم توضع أي وسيلة قانونية لاتخاذ القرارات بموجب السمات الكلاسيكية للوحدة الاقتصادية. فهي كانت تمثل كما أشار إلى ذلك (L. Addi): [*كوحدة سياسية إدارية مسؤولة عن الوظائف الاقتصادية*].[13] وقد تكرس هذا التحول من السلطة الاقتصادية للشركات العامة إلى الوزارات الوصية رسميا في ميثاق المنظمة الاشتراكية للشركات التي تسمى عادة التسيير الاشتراكي للشركات (GSE) في ديسمبر

[9] - Omar Derras, Place du secteur privé industriel national dans l'économie algérienne , Insaniyat / إنسانيات, | 1997, 174-156

[10] - G. de. Villers, L'Etat démiurge, le cas de l'Algérie, Editions L'Harmattan 1987, Paris 1987, p. 94.

[11] - Mourad Ouchichi, 2011, op. cite, p 46-47.

[12] – جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني 1976، ص 140.

[13] - Traduction de Lahouari Addi, L'Impasse du populisme : l'Algérie: collectivité politique et Etat en construction, Alger : Entreprise Nationale du Livre, 1990, p 213.

1971.[14] وحتى المؤسسات البنكية التي وجبت أن تضمن تمويل الاقتصاد، كانت تنتمي إلى القطاع العام وكانت تتلقى مواردها مباشرة من الدولة التي كانت هي المالك القانوني والمسير الحصري. هذه المؤسسات المالية وكغيرها مثل بقية الشركات العامة والشركات الحكومية كانت تنصاغ للأوامر الإدارية للسلطة المركزية. فالبنوك العمومية الجزائرية هي كيانات سياسية إدارية (كباقي الشركات العامة) مسؤولة عن وظائف نقدية ومالية. وكان دور هذه المؤسسات في المنظومة الاقتصادية الجزائرية هو ضمان توازناتها الهامة في النظام. وكانت تعتبر القناة الرئيسية التي من خلالها تتم وظيفة التوزيع لدى الدولة.[15]

إن تحليل المفاهيم الاقتصادية والسياسية للدولة الجزائرية يسمح باكتشاف التعبير عن هيمنة القرارات السياسية التي هي الدافع وراء الممارسات الحكومية للتنمية، والتناقضات التي نتجت عنها. فالنظام الانتاجي الوطني وُجد بعد سنوات قليلة من انطلاق الاستراتيجية الجزائرية للتنمية إلى يومنا هذا في مواجهة عجز محاسبي هيكلي، مما أدى إلى اعتماده دائما على عائدات المحروقات. وهذا يرجع إلى كون الدولة وضعت حد للحدود المؤسساتية التي شكلت عقبات تعاكس النظرية الاقتصادية، حيث وضعت مختلف السلطات والمؤسسات تحت السلطة السياسية.

إن منهج التسلسل في اتخاذ القرار الذي يرأس التنظيم الاقتصادي الجزائري في ظل نظام التخطيط المركزي هو من المسؤولية الكاملة للدولة، حيث يتم تجريد الفاعلين الاقتصاديين من كل سلطة، حيث لا يعتبرون إلا فاعلين سلبيين ويستجيبون فقط لأوامر الإدارة. وتخصيص وتوزيع الموارد هي من مسؤولية حصرية للسلطة السياسية والتي تتجسد من طرف نظام الحزب الواحد.[16]

وعند تحليل اقتصاد التنمية لعملية تكوين الأصول المرتبطة بتوسع الهياكل الانتاجية بعملية تراكم الرأسمال التي تولد الفائض الموجه للتوزيع في وجود الصراعات والتحديات المؤسساتية، نجدها مرتبطة بالدولة وبالسوق. فعلى مستويين من المؤسسات: مستوى المؤسسات المرتبطة بتقلبات الأصول، ومستوى المؤسسات المرتبطة بخلق الثروة (تشكيل الأصول (الرأسمال، الفائض القابل للتوزيع). هذين المستويين هما مرتبطين ببعضهما البعض ولا ينفصلان ويشكلان ما يعرف بديناميكية التراكم. وفي إعادة قراءة نتائج السياسات الاقتصادية في الجزائر تسمح لنا بفهم العلاقة بين عدم امكانية تحقيق ديناميكية التراكم، ويتجلى ذلك في عدم تحقيق فائض من الثروة، وإذا تحقق، سينتج عنه مشكلة في إعادة توزيعها.[17]

لقد تكون الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال من اقتصاد ريعي وتوزيعي والذي نتج مباشرة من خلال الممارسات الاقتصادية للدولة. فهذه النتيجة لم تكن متوقعة، لكن تصور إيديولوجي فعال الذي ولّد الممارسات الاقتصادية التي أعاقت آليات خلق الثروة وديناميكيات التراكم. كذلك، انتشار الريع والمواقف الريعية التي أدخلت طبيعة البيان

[14]- مراد مولاي الحاج، واقع ومصير السياسة الاقتصادية والاجتماعية للجزائر المستقلة، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، جامعة الشلف، العدد 6، 2016، ص8.

[15] - Ammour Benhalima, le système bancaire algerien, edition dahleb, 1996, p15.

[16] - Mourad Ouchichi, op, cite, p 44.

[17] - Samir Bellal, Prix, rente et accumulation : cas de l'Algérie.. Revue du Chercheur, 2003, pp.07-08.

الذي فرضه النظام السياسي بين علاقات السلطة (سياسية، اجتماعية ورمزية) والعلاقات الاقتصادية، جعلت المنطقة الاقتصادية الجزائرية منطقة محدودة وليست محددة وحاسمة.[18]

فالمجال السياسي هيمن على المجال الاقتصادي، وهذا تحقق عن طريق تحويل السلطة الاقتصادية للمجتمع المدني وتوطينها في المجال السياسي. وهذا ما تسبب في أن المجال الاقتصادي لم يسر على أساس العقلانية الخاصة به في أدائه. وقد خضع الاقتصاد الجزائري للمنطق السياسي الذي يحمل الموارد (الثروة) وقرارات تخصيصها وفي هذه الحالة هي الدولة.[19]

من الجانب التنظيمي للشركات، العمل النقابي تمّ رفضه لأسباب ايديولوجية وسياسية. فالأيديولوجية القومية التي تحدد الممارسات الاقتصادية للدولة الجزائرية لم تسمح بتأسيس هيئات مستقلة. وتمّ تنظيم العلاقات الاقتصادية والعمل من طرف المركز السياسي من خلال المبادئ التوجيهية الإدارية. فالعقيدة القومية استندت على مبدأ وحدة الشعب. فقد رفضت الدولة الاعتراف بطبيعة تضارب المصالح المعينة الموجودة داخل المجتمع خصوصا بين الرأس مال والعمل.[20] فالدولة لم ترفض فقط تأسيس جمعيات نقابية لحماية مصالح العمال، ولكن رفضت كذلك ممارسة الضغط على العمال من أجل الاستغلال الأمثل للقوة العاملة لكي لا تثير مقاومة العمال.[21]

ولقد شكّل هيمنة المجال السياسي على الاقتصاد مبدأ تجنب الصراعات بين الرأسمال والعمل المتأصلة عن كل عملية انتاجية، ونتج عنها إهمال الدولة للصرامة الاقتصادية. وهي تمثل امتياز سياسي لمنع التعبير عن المصالح المتضاربة للطبقات الاجتماعية المختلفة. فالتنازل السياسي عن الصرامة الاقتصادية يتجلى في الجزائر من خلال اجراءين: انحلال الانضباط في مكان العمل وإعادة الهيكلة المالية التي تؤدي إلى عجز الشركات العمومية التي لم يكن لديها أي سلطة ذاتية في التسيير. فكانت تُسير مباشرة من طرف الوزارة الوصية. والإدارات المحلية كانت تعتبر مجرد ممثلين عن السلطة المركزية. وهي تعتبر ناقل للقرارات والشكاوي من المخططين إلى العمال والعكس. وكان في تمثيل العمال جمعية نقابية واحدة متمثلة في الاتحاد العام للعمال الجزائريين. وكان لهذه الوضعية آثار عديدة على انضباط المصنع. ونذكر من بينها اثنين:[22]

أولا، في غياب السلطة الكلية، إدارات الشركات كانت بدون سلطة لازمة لفرض بعض الانضباط على أماكن العمل باسم تقارب مصالح بين العمال والإدارات الذي أقره النظام العام للعمل. فكان هناك تناسق بين الاتحاد العام للعمال الجزائريين (UGTA) والحزب (FLN) المتحدثين باسم المواطنين في صلاحياتها الإدارية واستغلال قوة العمل.

---

[18] - Athmane Cheriet, Mondialisation Et Stratégies Industrielles : Cas de l'Algérie, Thèse doctorat en Sciences Economiques, Université de Constantine, 2007, p 108-109.

[19] - Samir Bellal. Prix, rente et accumulation : cas de l'Algérie, op. cite, p9.

[20] – إدريس بولكعيبات، الحركة النقابية الجزائرية بين عصرين: إشكالية العجز المزمن عن فك الارتباط بالمشروع السياسي، مجلة العلوم الإنسانية – جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 12، نوفمبر 2007، ص 155-159.

[21] - Saadi Rabah Nourelddine, la gestion socialiste des entreprises en Algérie, O.P.U, Alger,1985, p 37-41.

[22] - Salah Mohamed. Le dysfonctionnement de l'entreprise publique économique en Algérie. In: Revue internationale de droit comparé. Vol. 43 N°3, Juillet-septembre 1991. pp. 658-660.

ثانيا، ومن خلال الرغبة في تجنب أي خطر يمكن أن ينجم عن التسيير الذاتي، النظام السياسي تجنب الضغط على العمال لكي لا تدفعهم على المطالبات وتنظيم جمعيات نقابية. فقد أهملت الجانب الانضباطي في مكان العمل لكي لا يواجهوا مطالب الحرية خارج المصنع. وهذا يمثل امتياز سياسي يهمل الصرامة الاقتصادية.

إن السلطة الجزائرية بأفكارها وممارساتها الاقتصادية، كانت مصدر لسياسات سلبية من أجل تلبية المطالب وسد العجز في المؤسسات الحكومية ومنع ذلك بأن يتحول إلى مشكلة اقتصادية ويكون لها عواقب سياسية تطرح مسألة شرعية السلطة، طبيعة الدولة ودور المجتمع المدني. فالمجال السياسي طغى وتدخّل في الشؤون الاقتصادية وتمّ تنظيمها في سياق إداري وليس على أساس نظري، وهذا بهدف ضمان (حسب الخطاب السياسي) العدالة الاجتماعية للطبقات المحرومة.[23] ففي ظل الاقتصاد المخطط في الجزائر، كانت الأجور والأسعار هي من مسؤولية السلطة السياسية. وكان المبرر الإيديولوجي لهذه السياسة هو تحقيق العدالة الاجتماعية. فالدولة خلقت سوق اصطناعية حيث لا الأجور ولا الأسعار هي في اتصال مع الواقع الاقتصادي. هذين المتغيرين الذين لهما دور حاسم في تخصيص الموارد ومكافأة عوامل الانتاج، تطورت في النظام الجزائري وفقا لمعايير التي جعلتهم يفقدون أهميتهم بالكامل. فالرواتب محددة سياسيا، تظهر غير كافية لإعادة انتاج قوة العمل بسبب تآكلها بفعل التضخم. ونظام الأسعار المحدد كذلك إداريا، تغيرت ليتضاعف السعر الرسمي، أما السعر الحقيقي فيتحدد في السوق الموازية.[24]

إن الطابع الذي ميّز الدولة وتصميمها الأدواتي والاقتصادي اتسم بوجود حالات العجز وعدم سد الفجوات بين العرض والطلب، لأن فرضية تحديث البلد وتطويره قد صمّمت مسبقا لأسباب سياسية وإيديولوجية كالشركة العمومية مثلا على أنها مؤسسة ذات شرعية لنظام سياسي. هذا النظام استخدم الموارد الاقتصادية لوضع سلطته ومنع تشكيل أي معارضة. وقد أدى هذا الوضع من جهة، إلى منع ديناميكيات التراكم، ومن جهة أخرى تعميم الجانب الريعي في جميع العلاقات الاقتصادية والاجتماعية.[25]

إن الممارسات السيئة للإدارة الاقتصادية في الجزائر ولّدت الاقتصاد الموازي، وكانت العوامل الرئيسية في تكوينه في الجزائر هي أولا وقبل كل شيء مرتبطة بطبيعة النظام السياسي وحدود نموذج التنمية المتبع. فطبيعة الدولة الجزائرية أو النظام السياسي المتبع، تأسس لأسباب تاريخية في منطق تحديد الثروات من خلال جعل الموارد الاقتصادية مصدر سياسي من أجل الحفاظ على السلطة. وظهور السوق الموازية يعني توسع الأنشطة الاقتصادية والتجارية مع أسعار تختلف مع الأسعار المحددة تحت إطار الاقتصاد المنظم. كذلك، في فرضية وجود سوق مزدوج، ذكر (A. Henni):

[23] - Henni (A), 1987, Monnaie, crédit et financement en Algérie (1962-1987), CREAD, éditeur, p 10-11.

[24] - Samir Bellal, Changement institutionnel et économie parallèle en Algérie : quelques enseignements, مجلة الباحث – عدد 06 / 2008.

[25] – الايديولوجية السياسية كما ذكرنا في التحليل التي استندت على القيم الوطنية والثورية التي تفرض قيود مؤسساتية بدافع المحافظة على وحدة الشعب وبناء الدولة.

[*بقدر وجود نظام مزدوج للتوزيع وخلق الثروة، نظام تسعير مزدوج وحركات مزدوجة لتداول المنتجات*].[26] وبالتالي، هذه الأنشطة مسّت جميع الأسواق في الاقتصاد؛ سوق السلع والخدمات، سوق عوامل الانتاج وسوق النقود.[27]

من جهة أخرى، نتج عن تدخل النظام السياسي في المجال الاقتصادي الممارسات السيئة للحكامة الاقتصادية التي أهملت القطاع العام على حساب القطاع الخاص. فالقطاع العام هو المجال الذي من خلاله ينتشر المجتمع السياسي، أما القطاع الخاص فهو القناة التي من خلالها المجتمع المدني ينتج السلع والخدمات الضرورية. هذا التمييز بين فئات القطاعين العام والخاص المستوحى من التجربة الغربية هو غير كافي لتفسير واقع الجزائر التي اتخذت مسارات مختلفة في عملية بناء الدولة مقارنة بتلك التي مرت بها التجربة الغربية.[28]

إن الاختلاف بين فئات القطاعين العام والخاص، وبين تجربة التنمية الغربية وتجربة الجزائر، لا يظهر من الناحية القانونية البحتة. وكما هو الحال في البلدان الغربية، تعود ملكية الرأس مال في القطاع الخاص إلى رجال الأعمال، وملكية رأس المال في القطاع العام تعود للدولة. ويتم قياس الفرق بالمقابل بين محور هذين القطاعين بالمقارنة مع نظام الفضاء العام[29](espace publique). في التجربة الغربية حيث الفضاء العام هو واقع تاريخي، لا يختلف القطاع العام عن القطاع الخاص إلا من خلال الملكية القانونية فقط. وإلاّ هذه الركيزتين الأساسيتين والتي تسمى الاقتصاد المختلط تخضع في أدائها إلى نفس المنطق وهو التنظيم على أساس المنافسة. كذلك، القطاع العام هو مصمم في مصلحة المواطنين، أي محمي من التدخلات الخارجية ومن عمليات الاختلاسات من طرف الأشخاص السياسيين للدولة.[30]

لكن في الجزائر حيث محور العلاقة بين الدولة، المجتمع والسوق تخضع لنمط يختلف عن النمط الذي عرفته البلدان الغربية، النشاط الاقتصادي لا ينتظم من طرف المنافسة ولكنه يخضع للتنظيم السياسي، ففئات القطاع العام والخاص أخذت معنى آخر. وخلاف ذلك، الفضاء العام يسمح بالتعبير عن تضارب مصالح المجتمع المدني ويحصر الحدود بين هذا المجتمع والمجتمع السياسي، قطاع عام مختلط مع القطاع الخاص، يتم تحويله لأغراض سياسية مباشرة لفائدة الأشخاص الذين يشغلون مناصب في الدولة. وبالتالي، القطاع العام هو في الواقع ليس موجود لفائدة المصلحة العامة، ولكن مصدر سياسي يمنع تشكيل المجتمع المدني الذي يمكن أن يطلب استقلاله في الوقت المناسب من المجتمع السياسي. وبالمثل بالنسبة للقطاع الخاص، بدلا من أن يكون الحصن المنيع في أيدي المجتمع المدني ضد

[26] - Traduction de Henni (A), 1987, op. cite, p 15.

[27]- يميز الباحث (هني، 1991) بين نوعين من الاقتصاد الموازي، واحد في حالة التوزيع وآخر في حالة الانتاج. والجزائر تتميز بقوة بالاقتصاد الموازي في حالة التوزيع وهو الذي يهمن على الاقتصاديات المخططة مركزيا، والاقتصاد الموازي في حالة الانتاج يكون عندما يكون العرض غير مرن.

[28] - Mourad Ouchichi, op, cite, p 91.

[29] - Lahouari Addi. Forme néo-patrimoniale de l'Etat et secteur public en Algérie, Submitted on 23 Jun 2009,

[30] - Mourad Ouchichi, op, cite, p 92.

هيمنة المجتمع السياسي، يصبح وسيلة لنشر الأفراد السياسيين في المجال الاقتصادي من خلال الامتياز الانتقائي والتقديري لتراخيص الاستغلال، القروض للأفراد المنتمون للنظام...الخ.[31]

وفي سياق تطور وتوسع القطاع الخاص، فهو لم يكن وسيلة لتحرر المجتمع المدني من السلطة السياسية. بل العكس، فقد ارتبطت مصالحه بشكل وثيق مع أفراد وموظفي الدولة.[32] كما أن القطاع الخاص لم يكن وسيلة خلق الثروة كما تفترضه النظرية الاقتصادية. فقد نشأ كنوع من الامتياز لصالح المجتمع السياسي منسوب إلى أفراد معينين تمّ اختيارهم، وفقا لدرجة القرابة مع الموظفين السياسيين. كما أن القطاع الخاص الجزائري لم يكن له صلة فقط مع الموظفين السياسيين للنظام، ولكن أيضا مع السوق العامة التي تتحكم فيها الدولة من خلال صلاحياتها ورأس مالها، فالقطاع الخاص نفسه تشكله الدولة بالإضافة إلى وضعية الاحتكار التي توفرها للقطاع الخاص أمام المنافسة الخارجية. وحصل القطاع الخاص في الجزائر على امتيازات مهمة تتعلق بتشكيل الرأس مال الأولي وذلك بتخصيص قروض بأسعار فائدة منخفضة جدا، وأخرى تتمثل في منح امتيازات حصرية لأعمال التصنيع وحمايتها من المنافسة الداخلية والخارجية. فتطور القطاع الخاص في الجزائر تحقق باختصار وفي كلمة واحدة، نتيجة ظلال الخير للقطاع العام". أو الظل المنعش من الدولة كما عبر عن ذلك (دحماني).[33]

لقد هيمن المجال السياسي على الحياة الاقتصادية ورسمها على عكس ما تحدده النظرية الاقتصادية في جميع المجالات سواء على المستوى المؤسساتي أو الاقتصادي أو التنظيمي. ومختلف الأزمات التي مرّت بها الجزائر خاصة 1986، كشفت سلبيات المناهج المتبعة والتي كانت لها عواقب كبيرة سياسية أكثر منها اقتصادية واجتماعية. فانقسمت الفصائل المختلفة المكونة لسلطة الدولة، حيث كل فريق يريد تحييد معارضيه بكل الوسائل بما في ذلك التشويه الاقتصادي.

لقد تدخلت السياسة في كل المواقف والدوافع لمختلف مكونات الائتلاف المتجمع حول الرئيس "الشاذلي"، ورسمت التنفيذ العملي للإصلاحات الاقتصادية التي جرت على مدى ثلاثة سنوات متتالية (1988-1991).[34] فتم اختيار الرئيس "الشاذلي بن جديد" في نهاية سنوات 1970 بدافع الأسباب الإيديولوجية، فالذين خلفوا الرئيس الراحل (هواري بومدين) لم يكونوا منتسبين إلى اللبرالية، وهذا دفعهم إلى خلاف مع تيار السلطة الحاكمة الذين كانوا ينتسبون إلى التيار الصناعي خلال سنوات 1960 و1970.[35] والائتلاف المتجمع حول الرئيس الجديد كان متكون من العديد من الحساسيات الحليفة ضد حلفاء الرئيس الراحل (هواري بومدين) وإدارته الاقتصادية التقشفية، وتختلف من حيث التثبيت الاجتماعي، المصالح والرؤى السياسية للدولة ودورها الاقتصادي. وهذا ما أدى إلى أن

[31] - Mourad Ouchichi, Etat et marché ; rapports et dynamiques dans les pays maghrébin, cas de l'Algérie, Colloque International, crise financière internationale et ses répercussion sur l'économie algérienne, Université de Bejaïa, 11-12 octobre 200, pp 10-11.

[32] - Ahmed Dahmani, L'Algérie à l'épreuve, Economie politique des réformes, 1980-1997, Ed. Casbah, Alger, 1999, p 13.

[33] - Mourad Ouchichi, op, cite, 94.

[34] – عبد الوهاب دربال، الديمقراطية بين الادعاء والممارسة، دار قرطبة، ط1، 2007، الجزائر، ص 17.

[35] - Mourad Ouchichi, op, cite, p 118.

تتميز سنوات بصراعات حادة على السلطة التزمت الجمع بين إعادة تنظيم الاقتصاد والعمل على المكاسب السياسية في ظل إعادة تنظيم مراكز سلطة الدولة.

إن النظام السياسي كانت له أجندة متصارعة ما بين الدعوة إلى الخوصصة وسياسة التحرير والحفاظ على النظام الاشتراكي. كانت أجندة تدعوا إلى تيار الخوصصة تحت رغبة دائرة رجال الأعمال على توجيه عمل الدولة نحو الخصخصة الكلية للقطاع الاقتصادي العام. وأجندة تدعوا إلى سياسة التحرير. وجميع الأجندة ترغب بالمحافظة على المراقبة السياسية للمجتمع. فحتى الخوصصة اتبعت النهج اللبرالي غير المطابق للمواصفات، وكان الهدف منها تحويل ملكية الدولة نحو القطاع الخاص، مع الإعداد لتأسيس اقتصاد سوق لكن مع تداعيات سياسية.[36]

لقد كشفت أزمة 1986 اختلافات الأجندة السياسية حول الدور الاقتصادي للدولة ومستقبل القطاع العام. فتكون نوع من التقسيم السياسي للعمل لهاته الأقطاب الثلاثة التي تأسست خلال الفترة 1979-1985. لكن تم إعادة تحليل اللعبة بينهم بعد تدهور الوضع الاجتماعي والاقتصادي نتيجة أزمة البترول لسنة 1986. فعندما كان حزب جبهة التحرير الوطني ثابت في خطاباته التي تدعم الاشتراكية كخيار لا رجعة فيه، كان ديوان الرئاسة يهاجم ومن خلال وسائل الاعلام منهج الاشتراكية الرضيعة. وفي الوقت نفسه، تحاول الحكومة التقليل من خطورة الأزمة. وعند قراءة المقالات المنشورة في ذلك الوقت في الصحافة العامة توضح تماما تعارض مواقف بعظهم البعض. فبعضها تنقل مواقف أنصار الخوصصة، وأخرى تردد مواقف الحزب. وفي مواجهة هذين الموقفين، الحكومة حاولت إدارة تداعيات الأزمة بطريقة أو بأخرى.[37]

وفي هذا السياق، قرر الرئيس الراحل (ش. بن جديد) على وضع هيئة ذات مرجعية اقتصادية وتأسيس فريق عمل تقني برئاسة السيد (حمروش) يتكفل بإعادة التفكير وإيجاد الحلول للأزمة الاقتصادية، أين تكون الآثار المكتسبة تمس جميع مستويات المجتمع وبكل ما يمثل خطرا للمستقبل السياسي للنظام.[38] وقد شهد[39](G. Hidouci): [*الرئيس، قلق حول تطور الأحداث في أعقاب انخفاض المداخيل الخارجية، وقرر أن يأخذ زمام الأمور بيده مباشرة وامتلاك وبناء قدرات مستقلة للتحليل*].[40]

بعد أزمة 1986، تفاقمت المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، مما أدى إلى حدوث مظاهرات عُرفت بأحداث أكتوبر 1988. فتدخلت الحكومة بتنفيذ سياسات اقتصادية عاجلة في محاولة كسب السخط الاجتماعي.

منذ أزمة 1986، تشكل وعي نتج عن تبعية الاقتصاد الوطني للريع البترولي وانتشاره في جميع العلاقات الاجتماعية والاقتصادية. ومع بداية سنة 1987، أطلق فريق الاصلاحات مشروع لتقرير مبدأ استقلالية المؤسساتية

---

[36] - Ibid, p 119.
[37] - Ahmed BenBitour, l'algerie au troisieme millénaire : Defits et potentialités, Alger, Edition Marinoor, 1998, pp 86-87.
[38] - Goumeziane Smail, Le fils de novembre. Paris-Méditerranée, 2004, p193.
[39]- غازي حيدوسي، وزير المالية السابق خلال الفترة 1989-1991.
[40] - Traduction de Hidouci Ghazi, Algérie la libération inachevée, la Découverte, Paris, 1995, p 97.

العمومية والقطاع الفلاحي بدافع زيادة المردودية لهم. هذا المشروع كان محدود بسبب البيئة المؤسساتية الاقتصادية المقيدة بقوة وتمّ وضع حجر الأساس للآليات الريعية في الاقتصاد المخطط مركزيا.[41] لكن مشروع الاصلاحيين الذي اقتصر في البداية وبدقة على الجانب الاقتصادي، تحول إلى مشروع تحول سياسي واقتصادي حيث الهدف منه هو كسر الارتباط بنظام الحزب الواحد وبنظام التخطيط المركزي. وبشكل ملموس، هذه التجربة أدت إلى تغيير جذري في البيئة السياسية الإدارية التي تحكم النشاط الاقتصادي للبلد.[42]

وتدخلت السياسة من جديد ومنعت من تحقيق مشروع الاصلاحيين الذي أعاد النظر في الآليات الريعية للاقتصاد المركزي من أجل السماح للآليات التراكمية على أن تتشابك، ونتجت حركة معارضة قوية التزمت بهذا النهج خاصة داخل الجهات الفاعلة التي تؤثر في مجال السياسة الجزائرية. وتمّ إيقاف التجربة بعد سقوط حكومة السيد (حمروش) في جوان 1991 بعد 23 شهر من التثبيت.[43] وبعد سنتين من إعادة النظر في تجربة الاصلاحيين، الدولة الجزائرية أثبتت أنها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها الدولية فيما يتعلق بدفع ديونها الخارجية. وبعد تردد طويل، دخلت الحكومة في مفاوضات مع المؤسسات المالية الدولية ووقعت في سنة 1994، أول اتفاق على إعادة جدولة ديونها الخارجية ووافقت على تطبيق برنامج التعديل الهيكلي (PAS) تحت رعاية صندوق النقد الدولي.[44]

لقد تصرّف فريق الاصلاحيين كحكومة موازية في حكومة (عبد الحميد براهيمي). ورغم السياق الذي نجح فيه هذا الفريق من تفعيل النصوص القانونية الأولى للإصلاحات الاقتصادية (اصلاح القطاع الفلاحي، استقلالية المؤسسات...الخ)، إلاّ أنه وفي أعقاب أحداث أكتوبر، تغيرت مهمة الفريق جذريا بدافع النظام السياسي. وبعد عدة أشهر مباشرة، تم صياغة دستور جديد في سنة 1989 وتحت قيادة الفريق الاصلاحي بالنيابة عن الرئيس ولكن في دائرة تضم المجتمع المدني والعسكري.[45]

لقد تغيرت قواعد اللعبة في نظام اعتاد لمدة طويلة على إدارة بدون سلطة معارضة. ونص الدستور الجديد عُرض كمراجعة دستورية لا تخضع لا لجبهة التحرير الوطني ولا لمجلس الأمة. في ظل الدستور الجديد، نُفذت اجراءات هامة تكل بعضها البعض من أجل الحياة السياسية الجديدة للبلد.

ولقد شهدت مرحلة الاصلاحات في الجزائر فترتين قويتين. الأولى، تتعلق بعملية اطلاق الاصلاحات الاقتصادية والمؤسساتية الناعمة. والثانية تميزت بصراعات حادة بين مؤيدي ومعارضي الاصلاحات ولا سيما داخل الأجهزة المختلفة والفصائل المكونة للسلطة. ولقد استخدمت الحكومة الاصلاحية في المقام الأول أساليب متعددة من دون

[41] - Fatiha Talahite. Réformes et transformations économiques en Algérie. Economies and Finances. Université Paris-Nord - Paris 13, 2010, pp 10-11.
[42] - Ibid, p 12.
[43] - Mourad Ouchichi, op, cite, p 141.
[44] -عبد الله دعيدة ، التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية و سياسات الخوصصة في البلدان العربية ، مركز الدراسات و التحليل الخاصة بالتخطيط ، الجزائر.
[45] - Ahmed Dahmani, L'Algerie à l'épreuve…, op, cite, p 119.

أن تمر عبر الاصلاحات الاقتصادية والمؤسساتية التي قُدرت أنها ضرورية للخروج من الأزمة. والحكومة لم تكشف عن برنامجها بالتفصيل أمام البرلمان الوطني وتعبئة الاصلاحات المتعلقة بإلغاء الاحتكار عن التجارة الخارجية تحت المصطلح العام لقانون النقد والقرض. وجعلت الحكومة من قادة الحزب والنقابة يعتقدون أن المشروع الاصلاحي كان يقتصر على إعادة التنظيمات التقنية التي تهدف فقط إلى التغلب على الأزمة الاقتصادية. ومن خلال هذه الصيغ المتعددة والحيل الحكومية، تمكنت الحكومة من اصدار القوانين دون أي اشتباكات كبيرة، ومعظم القوانين الاصلاحية تعلقت بالتحرر الاقتصادي والسياسي في أواخر سنوات 1980 وبداية سنوات 1990.[46]

ومع ذلك، ومع بداية عملية تنفيذ هذه القوانين، نتجت قوى سياسية معارضة أكثر فأكثر وشكلت ردة فعل للحكومة مما دفعت بعملية الاصلاح إلى أبعد ما يكون. وقد تشكلت قوى سياسية معارضة بما فيها مؤسسة الجيش. ولقد خرج رئيس الحكومة[47] وأوضح المقاومة التي أثارتها عمليات تحرير التجارة الخارجية من باب المصالح الكبيرة والخفية الوطنية والأجنبية التي استفاد منها النظام القديم.. وقد صرح على وجه الخصوص: [*تجارتنا الخارجية صودرت من طرف شركات غامضة التي عملت في الظل وباسم الجزائر*]. ويضيف: [*شركة فرنسية لا تملك حتى المقر، باستثناء المكتب ورقم الهاتف، اشتغلت التجارة الخارجية بالجزائر والمنتجات الاستهلاكية بمعدل 100% منذ سنة 1967، وأن جميع القروض الخارجية مرت من خلال السوق المالي لباريس، كما أنه لم تكن أسواق أخرى في أماكن أخرى. وعندما كان للبنك الجزائري التداول في الأسواق المالية، فإن البنك الجزائري يكتفي بإرسال برقية إلى البنك الفرنسي، الذي يتكفل بالمهمة نيابة عن الجزائر. بنك الجزائر لم يفعل ماعدا التوقيع*].[48]

من خلال هذا التحليل، تشكل لذى الاصلاحيين عقبات في تنفيذ هذه الاصلاحات الاقتصادية. وتكونت مشاكل داخلية وخارجية. فعلى المستوى الداخلي، تولّدت مجموعات مؤيدة ومعارضة لمبدأ الاصلاحات التي تعيق استثمار أعضاء في نخبة صغيرة لإثراء أنفسهم على حساب باقي السكان. فهم يستثمرون في مشاريع مربحة على المدى القصير، ولا يعود بالنفع والفائدة لا على البلد ولا على المواطنين. هذه النخب هي معادية لأي تغيير مؤسساتي يحرمهم من الفوائد. وعلى المستوى الخارجي، نشأت اختلافات من حيث تنفيذ هذه الاصلاحات سواء اتخاذ منهج العلاج بالصدمة أو العلاج بالتدرج. وكلا النموذجين اتخذتهما الجزائر لكن من دون الوصول إلى الأهداف المنشودة والمتمثلة في التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، ومن الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد الانتاجي.[49]

إن التنوع في التحليلات المبنية على أسس مختلفة وفقا لطبيعة الحقائق الدراسية من جانب التحليل التاريخي للاقتصاد في الجزائر، حيث المجال الاقتصادي لا يتحرر عن المجال السياسي، تفترض بشكل طبيعي بسبب وجود

[46] - Ahmed Dahmani, L'Algerie à l'épreuve…., op, cite, p 137.

[47] – يلعيد عبد السلام، وزير الحكومة السابق خلال الفترة 1992-1993.

[48] - Traduction de Mourad Ouchichi, op, cite, p 161.

[49] - Andreff Wladimir, Réformes, libéralisation, privatisation en Algérie. Point de vue d'un outsider en 1988-1994 , Confluences Méditerranée, 4/2009 (N°71), p. 41-62.

تفاعل قوي بين العمليات السياسية، التغييرات المؤسساتية وأساليب التنمية الاقتصادية. فتولّدت اشكالية طبيعة العقبات التي تعرقل الاصلاحات الاقتصادية.

إن التحليل الدقيق للممارسات الاقتصادية للدولة الجزائرية خلال العقود الأخيرة تسمح لنا فهم تناقضات الدولة في معالجة مسألة الاصلاحات الاقتصادية. فمن جهة، هي بحاجة إلى تحديث الاقتصاد لكي يكون محمي من الانهيارات المحتملة للأسعار العالمية للمحروقات، ومن جهة أخرى، هناك خوف من العقبات السياسية للإصلاحات الاقتصادية. وقد شملت هذه التناقضات ثلاثة حقائق. فالأولى تتعلق بالتوقيف المفاجئ للإصلاحات التي شرعت فيها حكومة (م. حمروش) في سنة 1991 والتي تدخل فيها النظام السياسي تحت ضغط الجيش[50]. هذا الأخير (حمروش) وافق على تحمل المسؤولية لإدارة الأزمة السياسية والاقتصادية العميقة في الوقت الذي كانت فيه خزائن الدولة فارغة تقريبا. وقد نفذ عملية تحول مزدوجة نحو الديمقراطية واقتصاد السوق في فترة صعبة جدا. وقد تمكن من تحويل بشكل جذري الإطار التشريعي الذي يحكم العلاقات الاقتصادية داخليا وحصل في نفس الوقت على الدعم الدولي لبرنامجه التغييري. ولكن عندما باشر في الاصلاحات الهيكلية التي تهدف إلى استصلاح وتخفيف المداخيل الريعية التي استفاد منها في البداية بارونات النظام، تمّ إقالته من منصبه وأعيد النظر في برنامجه.[51] والحقيقة التاريخية الثانية هي أن السلطات الحكومية تخلّت عن الاصلاحات الهيكلية المتمثلة في برنامج التعديل الهيكلي (PAS) عندما ارتفعت أسعار المحروقات بداية من سنة 1998. ونذكر أن التحليلات المخصصة حول برامج التعديل الهيكلي تتفق بالإجماع لتؤكد على أن المرحلة الأكثر وجعا من الناحية الاجتماعية هي مرحلة تحقيق الاستقرار. هذه المرحلة تفترض في الواقع تخفيض كبير في نفقات الميزانية، انكماش في الطلب المحلي من خلال تخفيض قيمة العملة وقمع السياسة الاجتماعية للدولة. وبشكل متناقض، تمّ تنفيذ هذه المرحلة من طرف الدولة الجزائرية، ولكن عندما كانت المسألة تتعلق بالإصلاحات الرامية إلى تحرير الاقتصاد وخصخصة المؤسسات العامة، تقاعست أو تهرّبت الدولة عن التزاماتها؛ أولا عن طريق تمرير القوانين دون تطبيقها، ثم تخلت بعدها عن فكرة الاصلاح الاقتصادي. والحقيقة الثالثة هي أننا شهدنا منذ سنوات 2000، تحديا كبيرا لمبدأ الاصلاح الاقتصادي. وهكذا، فإن الوفرة المالية للدولة قد أحيت في القادة الجزائريين توهم أنه من الممكن تسيير الاقتصاد إداريا. وشرعوا في مركزية القرار الاقتصادي، وأعادوا النظر في استقلالية السلطة النقدية التي يحتفظ بها البنك المركزي، ورسموا العودة إلى منهج التنمية من خلال وضع المخططات الحكومية الممولة من طرف الخزينة العمومية المتغذية من الجباية البترولية المرتفعة. فهذه الحقائق تشير إلى أن العقبة الرئيسية أمام تحول الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق هي سياسية بقوة، لأن الآفاق الهادفة والموضوعية للإصلاحات الاقتصادية في الظروف التاريخية للجزائر لا يمكن أن تكون سوى لإعادة رسم

[50] - F. Ghilès, L'armée a-t-elle une politique économique ? Chroniques de douze années de compromis incertains , Pouvoirs , n 86, septembre 1998, p 87.
[51] - Ahmed Dahmani, L'Algérie à l'épreuve…., op, cite, p 156.

الحدود بين المجال السياسي والمجال الاقتصادي من جهة، ورسم الحدود بين القطاع العام والقطاع الخاص من جهة أخرى.[52]

1-2- عدم الاستقرار السياسي والنمو:

إن الخريطة السياسية في الجزائر تتسم بالتنوع والتباين الكبيرين. وفي أعقاب الاستقلال، ولتلبية التطلعات الشرعية والعميقة للشعب خلال الحرب التحريرية، واجهت الجزائر تحديات متعددة، انشاء وتعزيز مؤسسات الدولة، إعادة البناء الوطني في جميع أبعاده. فبالنسبة لدولة فتية التي خرجت من حرب طويلة واجهت تحديات كبيرة فيما بعد. وتم بدل مجهودات كبيرة لتطوير المؤسسات السياسية، إدارة عامة كجهاز للتسيير الحكومي من جهة ، وللتنمية الاجتماعية والاقتصادية من جهة أخرى.

إن الجزائر الحديثة لها علاقة بالديناميكية التاريخية خاصة على المستوى السياسي. فالنضال الذي لزم الشعب من أجل التحرير الوطني كان له أثر في مختلف المجالات، وهذا ما تعكسه المكانة الهامة التي أخذها حزب جبهة التحرير الوطني في اختيار السياسات الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية. وبالمثل، جيش التحرير الوطني أخذ دور مهم ومكانة كبيرة باعتباره العمود الفقري لسلطة الدولة، مع تأثير غير ملحوظ في إدارة الشؤون العامة.

لقد تولد عن النظام السياسي بعد الاستقلال بروز انعدام التماسك النظري والاتساق السياسي في مشروع القيادة القومية لعملية البناء الوطني، وتراجع نفوذ هذه القيادة لصالح السيطرة الشاملة والمنتظمة لبيروقراطية الدولة المدنية والعسكرية.[53] وقد عرفت الجزائر مجموعة من الاحتجاجات تعكس مطالب الشعب لتحسين الوضعية الاجتماعية والاقتصادية، وكانت لها خلفيات سياسية أكثر نتيجة تحرك أطراف أخرى وراء هذه الانتفاضات. هذه الأحداث تعكس حالات عدم الاستقرار السياسي للبلد. ولمعرفة اللعبة السياسية في الجزائر، لابد من ذكر التسلسل التاريخي للنظام السياسي في الجزائر.

إن قيام الدولة الجزائرية الحديثة هو استمرار لدولة تقليدية قائمة قبل الاستقلال سنة 1962. فالنظام السياسي في الجزائر مرتبط بروح الحركة الوطنية الذي انبثقت عنه جبهة التحرير الوطني وحافظت على الأساس. وصدر أول بيان في نوفمبر 1954 والذي يعتبر رمز واعلان الثورة التحريرية وثمرتها الدولة الحديثة، وعلى الرغم من بعض التأويلات الايديولوجية، فإن قاعدته الأساسية المبادئ الاسلامية وهدفه تحقيق الاستقلال الوطني وربط حاضر الشعب الجزائري بماضيه.[54] فالدولة الجزائرية الراهنة قامت على عصبية الشرعية التاريخية الشعبية دون عصبية لغوية أو

[52] - Fatiha Talahite. Reformes et transformations economiques en Alg Erie, Economies et finances. Universite Paris-Nord - Paris XIII, 2010, pp 82-93.

[53] -التجربة الديمقراطية في الجزائر من كتاب مستقبل الديمقراطية في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، مرجع سابق، ص ص 29-45.

[54] - نفس المرجع السابق، ص 82.

عرقية، ومازالت كذلك إلى يومنا هذا لتشكل المرجعية الأساسية للسلطة في الجزائر والنشاط السياسي إلى يومنا هذا.[55]

إن النظام السياسي لم يعرف الاستقرار لمدة طويلة حتى قبل الحصول على الاستقلال. ففي إطار برنامج مؤتمر الصومام، كان هناك حديث عن دولة ذات خلفية ثقافية مختلفة عن الدولة الاستعمارية وتكون دولة حديثة، ديمقراطية واجتماعية. كما حدد ميثاق طرابلس النموذج المؤسساتي الذي سيكون مستمد من واقع الجزائر. وفي مضمونه، أكد ميثاق تنظيم المؤسسات المؤقتة للدولة الجزائرية على منهج الديمقراطية كخيار للتنظيم المؤسساتي للدولة الجديدة. لكن بعد الأشهر الأولى من الاستقلال، تصارعت القوى السياسية نتيجة عدم استقرارها التي عرف بالأزمة السياسية لصيف 1962، وحددوا المنهج المتبع تحت غطاء الحزب الواحد. ونتج عنه تحديد السياسات التنموية وفق مبادئ الاشتراكية المحددة.

وقد أشار "توفيق المديني" أن الثورة الجزائرية تعد واحدة من الثورات الرافضة للنظام الاستعماري والتي نجحت في التخلص من رقبة الاستعمار عبر العمل المسلح، إلاّ أنها عرفت اختلافات حادة حول مسألة بناء الدولة ومؤسساتها وتنظيم المجتمع. كما أن الثورة الجزائرية لم تتضمن أي رؤية واضحة حول طريقة تنظيم الحياة السياسية والاقتصادية وطبيعة البنى أو المؤسسات التي تساهم في ذلك على الرغم ما تحقق في ظل الحركة الوطنية قبل 1954.

[*إن النظام لم يحمل مشروع إيديولوجي سياسي ومؤسساتي باتجاه تحقيق الديمقراطية، بسبب طبيعة القوة السياسية من حيث تشكلها السياسي والتنظيمي وتركيبتها الطبقية والجهوية وسيطرة الجناح العسكري عليها*].[56]

إن التناقضات السياسية والعسكرية داخل النظام السياسي في الحركة الوطنية كانت تتميز بين أنصار أولوية العمل العسكري وأنصار أولوية العمل السياسي منذ الاستقلال. وبعد تشكيل الحكومة المؤقتة ، تكونت صراعات أدت إلى انقسام داخل البيت الثوري مما تشكلت ثلاثة مجموعات على الأقل: الحكومة المؤقة، جيش التحرير الوطني ومكتب جبهة التحرير الوطني.[57] كان لهذا الانقسام تداعيات سياسية واقتصادية إلى يومنا هذا. فقد نتج عنه أزمة صيف 1962 بسبب الصراع على السلطة بين الفصائل المختلفة. ونجح في الأخير الجناح العسكري في تشكيل السلطة السياسية. هذا النظام السياسي تميز بتشكل سلطة رسمية وسلطة حقيقية غير رسمية نتيجة الامتيازات السياسية وحرب الفصائل، مما أدى إلى تشويه كل مبادئ الدولة الديمقراطية التي نادى بها بيان أول نوفمبر وميثاق طرابلس.[58]

---

[55]– نبيل دحماني، الديمقراطية كآلية لتجسيد الحكم الراشد في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى غاية 2009، مذكرة ماجيستر في العلوم السياسية (الديمقراطية والرشادة)، جامعة منتوري، قسنطينة، سنة 2011/2010، ص 62-63.

[56]– توفيق المديني، المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي، سوريا، اتحاد الكتاب العرب، 1999، ص 705.

[57] اسماعيل قيرة وآخرون، مرجع سابق، ص93.

[58]– علي هارون، ترجمة الصادق عماري، أمال فلاح، خيبة الانطلاق فتنة صيف 1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003، ص 76-77.

إن استقرار الحياة السياسية في الجزائر المستقلة أمر معقد للغاية بسبب تداخل عوامل تفعيلها من جهة، وحداثة تجربتها من جهة أخرى. لكن نصوص مرجعيتها وعقيدتها الوطنية وممارستها السياسية أفرزت بعض المؤشرات المنتظمة يمكن أن تتجلى في اختيار منهج الحزب الواحد، الانقلابات على الشرعية والتدخل الكبير للجيش في السياسة.

إن السلطة في سنواتها الأولى تميزت بلا استقرار سياسي نتيجة ضعف الدولة بسبب النزاعات بين مختلف القوى والفصائل الاجتماعية من أجل السلطة، وهذا ما أدى إلى عدم بلورة مشروع سياسي واجتماعي مقبول من طرف مختلف القوى الاجتماعية في السلطة الوطنية أنداك. وبرزت ثلاثة مشاريع سياسية اجتماعية تعبر عن مصالح القوى الاجتماعية الرئيسية، حيث يسعى كل مشروع أن يكون النهج الرسمي للبناء الوطني والتنمية الاقتصادية في الجزائر المستقلة. فكان هناك مشروع ليبرالي يدفع إلى طريق النمو الرأسمالي الذي يستند على السوق الحرة؛ أما المشروع الثاني، كان يرى ضرورة خلق دولة وطنية مركزية تتولى تحقيق التراكم الرأسمالي وتأسيس اقتصاد دولة مخطط ومركزي يستند على تأميم رؤوس الأموال الأجنبية واسترجاع الثروات الطبيعية وإقامة صناعة وطنية حديثة؛ والأخير، مشروع يعبر عن اشتراكية الدولة الذي تحول فيما بعد إلى رأسمالية الدولة وكان يتكون من العناصر الموجودة في هياكل الدولة والحزب والجيش. وقد استطاعت هذه الأخيرة فرض سيطرتها بفضل قوتها داخل المؤسسات الثلاثة المذكورة.[59]

نتيجة لذلك، تشكل التوجه الحديث لبناء الدولة الجزائرية متمثلا في منهج الاشتراكية المحددة التي تحولت فيما بعد برأسمالية الدولة. هذه النهج أدى بمختلف القيادات الرئيسية في المؤسسات الثلاثة المذكورة (الحكومة المؤقتة، الحزب والجيش) إلى صراعات دائمة من أجل تداول السلطة، وتكونت تحالفات عن طريق امتيازات سياسية واقتصادية.[60]

وبعد وفاة الرئيس الراحل (هـ. بومدين) في سنة 1978، خلفه الرئيس الراحل (ش. بن جديد) الذي تعيّن على أساس تحقيق التوازن بين القوى السياسية الرئيسية في البلد (الجيش، جبهة التحرير الوطني، الحكومة المؤقتة) التي عرفت صراعات حادة على من يتولى السلطة. فتدخل الجيش مرة أخرى وحسم الأمر لأحد عناصر.[61] أما عن طبيعة النظام في عهد هذا الأخير، فقد تميز بتفاقم الوضع على المستوى الاقتصادي قبل أن يبلغ ذروته على المستوى السياسي والثقافي والأمني. وقد تشخصت أولى سماته في أحداث أكتوبر 1988 جراء تدخل الجيش. ونشير هنا أنه توجد اختلافات في تفسير تحرك الشارع الجزائري حينها، ففريق (مثل مولود حمروش) يرى أنه كان عفويا، وفريق آخر (مثل الرئيس ع. بوتفليقة) يرى أنه كان مرتب.[62] بعدها أدرك النظام أو وجد مسوغا لضرورة القيام بتغييرات سياسية جذرية تمثلت في اتخاذ قرارات الاصلاحات السياسية والاقتصادية اعتمادا على مبدأ حرية السوق والتعددية السياسية.

---

[59]- مخلوف بشير، نرجع سابق، 108-109.

[60] - Lahouari Addi, l'impasse du populisme : l'Algérie : collectivité politique et état en construction (Alger : entreprise nationale du livre, 1992) , p.15.

[61]- نفس المرجع، 96.

[62]- نفس المرجع السابق، ص 112.

لقد عرفت الجزائر مجموعة من الاحتجاجات والمظاهرات تعكس مطالب الشعب لتحسين الوضعية الاجتماعية والاقتصادية، وكانت لها خلفيات سياسية أكثر نتيجة تحرك أطراف أخرى وراء هذه الانتفاضات. وبعد أزمة 1986 نتيجة انهيار أسعار المحروقات مما أدى إلى تراجع مداخيل الجزائر، ظهرت ملامح الأزمة في الأفق، سواء سياسية، اقتصادية واجتماعية أدت بالخروج المتفجر للشعب على شكل مظاهرات كبيرة مست جميع التراب الوطني اتسمت بأحداث أكتوبر 1988التي طالبت بإصلاحات سياسية ومؤسساتية جذرية. [63]

إلا أن التجربة الجزائرية في الانتقال نحو الديمقراطية يتميز بالتناقضات العميقة التي يثيرها تفكيك النظام القديم وصعوبات التحكم في عملية الانتقال نفسها في مجتمع بقي مغلقا لفترة طويلة، وبالتالي إدراك الدور المتميز الذي تؤديه أجهزة الأمن والبيروقراطية الحاكمة في قطع الطريق على التغيير أو تحريف مسيرة الانتقال الديمقراطي عن اتجاهها. من جانب آخر وفيما يتعلق بسلوك القوى السياسية والاجتماعية المتعلقة بالطبقات الوسطى[64] التي تشكل أساس المراهنة على فتح آفاق التحول الديمقراطي، فقد أفقدت هذه الفئة اتجاهها وتم تحييدها في تحويل السلطة البيروقراطية إلى دولة حديثة. [65]

إن التزام الدولة بعملية الاصلاح والانتقال إلى اقتصاد السوق كن بدافع الاستجابة لمطالبات سياسية واضحة التي كانت أساس الاضطرابات الاجتماعية والسياسية، وفي نفس الوقت، كانت تريد السلطات السيطرة والتحكم في أي خطر قد ينجم عن الاصلاحات والسعي نحو إيجاد التوازن بين بعض الضغوط لتسريع الاصلاحات وأخرى لمقاومتها. وبالتالي، وصل الأمر بالسلطات الجزائرية بتنفيذ سياسة تهدف إلى:[66]

- توطيد الوئام المدني والأمن واستقرار المؤسسات، كشرط أساسي لاستمرار البناء الديمقراطي وتحسين الحكامة وتعزيز سيادة القانون؛
- احياء عملية التنمية على أساس اصلاحات اقتصادية سليمة وشراكة فعالة بين الدولة التي تخلق بيئة سياسية وقانونية مواتية، القطاع الخاص الذي يخلق الثروة الوطنية وفرص العمل، والمجتمع المدني الذي يخلق التآزر بين النظام السياسي والاجتماعي من أجل استفادة كامل الأمة من الأرباح المناسبة؛
- تحسين الوضع الاجتماعي في ظروف مالية قابلة للحياة، من خلال تعميق اصلاح القطاعات الاجتماعية وتهيئة الظروف المواتية للنمو المستدام وخلق فرص العمل وتوزيع الفوائد على الشعب الجزائري.

على المستوى الاقتصادي، الاصلاحات السياسية لم تتعامل مع مطالب التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق والمنافسة. وعلى المستوى الاجتماعي، هذه الاصلاحات لم توفّق بين متطلبات المنهج الذي يهدف إلى

---

[63]- سعيد بوشعير، مرجع سبق ذكره، ص 177-178.

[64]- مصطلح الطبقة الوسطى هو يضم كتلة واسعة من الفئات الاجتماعية التي تتباين فيما بينها تباينا شديدا من حيث موقعها من عملية وملكية وسائل الانتاج، وبالتالي تتباين في حجم ما يحصل عليه من الدخل.

[65]- اسماعيل قيرة وآخرون، مرجع سابق، في (التحدي الديمقراطي في الجزائر)، ص 15.

[66]- هذه الفقرة منقولة ومترجمة من تقرير الآلية الأفريقية للمراجعة من طرف النظراء (MAEP) حول تقرير تقييم الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جويلية 2007،

تحقيق الرفاهية الجماعية، العادلة، والمساواة في حصول الجميع على ظروف التعليم، الصحة والسكن، الضمان الاجتماعي، النقل...الخ من جهة، ومنهج الاقتصاد الحر الذي يصنع المنافسة والإقصاء.
ويبقى التعامل بحنكة كبيرة مع تحديين ثقيلين في بناء جزائر الغد. التحدي الأول هو الجدلية أو المواجهة المتسترة بين القوى المحافظة والاصلاحية. والتحدي الثاني هو بناء الأمة الجزائرية مع ادراج ثرواته وتنوعه الاقليمي، اللغوي، الثقافي والعرقي والحضاري وحتى الديني. كل هذا يخلق ديناميكية داخلية وجهوية التي يجب التعامل معها بحذر وعزم، لتلبية تطلعات الجزائر العميقة.[67]

بشكل عام وخاص، الجزائر منذ الاستقلال تشهد بعض الاضطرابات أساسا على المستوى السياسي. فبين سنتي 1962-1965، الرئيس الراحل أ. بن بلة هو من قاد البلد، لكن سرعان ما تعرض لانقلاب عسكري بقيادة الرئيس الراحل "هـ. بومدين" في سنة 1965. فخلفه إلى أن توفي في سنة 1978. ثم تولى القيادة بعد ذلك الرئيس الراحل "الشاذلي بن جديد" الذي خلف الرئيس الراحل "هـ. بومدين"، بعد صراع مع القوى السياسية والعسكرية. ولقد تميزت فترة حكمه بأزمة اقتصادية وسياسية حادة التي نتجت مباشرة عن انهيار أسعار المحروقات في سنة 1986، وهذا ما أدى إلى تراجع المداخيل النفطية. فواجهت السلطة أول حركة شعبية بعد الاستقلال مست جميع التراب الوطني، بعدما واجهت الربيع الأمازيغي في سنة 1980، وأعمال الشغب في سطيف في سنة 1986، والتي اتسمت المواجهة بالقمع. وفي أكتوبر في سنة 1988، قرر الجيش لإطلاق النار على المتظاهرين ومثيري الشغب مما تسبب في مقتل أكثر من 300 ضحية. وقدمت السلطات في نهاية المطاف تنازلات سياسية على شكل اصلاحات: دستور جديد، إقامة نظام التعددية الحزبية وحرية الصحافة.[68]

وبحلول جوان 1990، أزمة اقتصادية عادت بالفائدة لصالح الحركة الاسلامية التي ضاعفت المظاهرات بالقوة، والجبهة الاسلامية للإنقاذ (FIS)، فازت في الانتخابات المحلية. وصعود الجبهة الاسلامية للإنقاذ وتوج في الجولة الأولى في الانتخابات التشريعية في الفترة 1991-1992، حيث تفوق هذا الحزب على جبهة التحرير الوطني. والجولة الثانية لم تعقد أبدا: فاستقال الرئيس الراحل "الشاذلي بن جديد"، وخلفه المجلس الأعلى للدولة الذي حلّ الجبهة الاسلامية للإنقاذ وأعلن حالة الطوارئ. فالجزائر بعد ثلاثين عام من الاستقلال، أصبحت تتخبط في أزمة سياسية واقتصادية عميقة.[69]

بعد ذلك، تم استدعاء الرئيس الراحل "محمد بوضياف" في سنة 1992، وقد اغتيل بعد بضعة أشهر، وعين المجلس الأعلى للثورة الرئيس الراحل "علي كافي" في مكانه. والجبهة الاسلامية للإنقاذ في نفس الوقت، لم تدع الأمور تفلت من قبضتها وجناحها المسلح تحت اسم الجماعة الاسلامية المسلحة (GIA)، ضاعفت من الهجمات

[67] - Mécanisme Africain d'Evaluation par les Pairs, rapport d'évaluation du MAEP n°4, 2007, op. cite, p 57.

[68] – مرجع سابق ذكره.

[69] – الآلية الأفريقية للمراجعة من طرف النظراء (MAEP)، مرجع سابق، ص 50.

والتي أغرقت البلد في حالة فوضى التي نتجت عنها تكوين جماعات ارهابية غير شرعية. تم اغتيال رجال الأمن، صحفيين، أحرقوا المدارس، قنابل هجمات انتحارية إبادة جماعية.[70]

فالجماعات الاسلامية كانت تقوم بذلك بدافع الجهاد والمعركة المقدسة. أما النظام من جهته، قيّد حرية التعبير، نشاط الأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية. وفي 30 يناير 1994، تمّ تعيين اللواء "ليامين زروال" رئيسا للبلاد من طرف المجلس الأعلى للدولة، وتمّ تأكيده من خلال انتخابات سنة 1995. [71]

وأصدر الرئيس السابق "ل. زروال" قانون الرحمة في سنة 1996 بالنسبة للإرهابيين التائبين.[72] وفي الوقت نفسه، العديد من المجازر قامت بها الجماعات المسلحة، حيث أحصيت بالآلاف من الضحايا المدنيين والعسكريين. وفي سنة 1999، أعلن الرئيس السابق "ل. زروال" عن اجراء انتخابات مبكرة والتخلي عن منصبه للمترشح الفائز.

وخلال الانتخابات الرئاسية لسنة 1999، ترشح بشكل حر الرئيس الحالي السيد "عبد العزيز بوتفليقة" والذي شغل منصب وزير الخارجية سابقا، وتم انتخابه كرئيس في 15 أفريل 1999. فظهوره غيّر اللعبة مع رغبة في تحقيق السلم المدني.[73]

وبدأت عملية السلم مع مشروع الوئام المدني، وهو خطة طريق لرسم العفو قدمه الرئيس الحالي وعرض على استفتاء شعبي في سنة 1999. ثم أعيد احياؤه في سنة 2000 بعدما تم الموافقة عليه من طرف ثلاثة أرباع من الناخبين، وأكثر من 6000 عنصر من الجماعات المسلحة وضعت السلاح ورجعت إلى الحياة المدنية.[74]

وفي سنة 2005، قدم الرئيس الحالي مشروع ميثاق الوئام المدني على شكا استفتاء من أجل السلام والمصالحة الوطنية. وبعد ذلك، حوالي 2000 شخص تم إطلاق سراحهم كاوا محكومين بتهمة أعمال تخريبية، و7000 حالة اختفاء تنسب إلى الأجهزة الأمنية، وأكثر من 15 مليار دج تم تعبئتها لضحايا المأساة الوطنية. في هذا الجانب، تشير السلطات أن أكثر من 4 مليار دج استفادت منها أكثر من 10000 عائلة التي تم تحديدها من طرف اللجان الاقليمية.[75]

ونذكر أن جذور الأزمة تعود إلى بداية سنوات 1980، حيث بدأ يعرف النموذج السياسي وعنصره الاقتصادي بعض الانشقاقات. ووضع اليد على أجهزة الدولة ووجودها في كل مكان في مراقبة حياة المواطنين، وبالموازاة مع الفشل أو الضعف في إدارة التنمية أو بعض المجالات الرئيسية، والتي انتهى في الأخير باستياء المواطنين،

---

[70]- العشرية_السوداء_في_الجزائر https://ar.wikipedia.org/wiki/

[71]- نفس المرجع، ص 51.

[72]- بلودنين أحمد، الأزمة السياسية في الجزائر ، وتضخم اللجان الوطنية للإصلاح ، رسالة دكتوراه في القانون العام ، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر، سنة 2007/2006، ص 182-183.

[73]- الآلية الأفريقية للتقييم من طرف النظراء، مرجع سابق، ص 50.

[74]- أميرة محمد عبد الحليم، الجزائر بين مستقبل الرئاسة ومستقبل الانفتاح السياسي ، **السياسة الدوليه** ، عدد 154 ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، أكتوبر 2003 ، ص19.

[75]- الآلية الأفريقية للتقييم من طرف النظراء، مرجع سابق، ص 51.

مما تسبب في الاحباط لدى بعض القوى الاجتماعية. فعدم المساواة الاجتماعية، الفقر، فشل أو ضعف الاقتصاد الموجه والمحسوبية، كل هذا أدى إلى التشكيك في النموذج الاقتصادي وحتى السياسي. ولكن هذا التحدي في النموذج كان مستتر ولكن سرعان ما ظهر بعد أزمة 1986. فالأزمة الاقتصادية تسارعت في الظهور وأدت إلى احتجاج سياسي على نموذج التنمية المعتمد.[76]

وقد ساعد انخفاض مداخيل المحروقات على الحد من القدرات التدخلية للدولة، وخاصة التراجع عن بعض مهامها الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تتكفل بها. فاستياء الشعب الذي عبّر عن معاداته للدولة أو للمؤسسات وللنموذج الاشتراكي للتنمية. وانبثقت أزمة ثقة في المؤسسات السياسية التي وجدت مجال للتعبير. ومن جانبها، أدركت الدولة أنها لا تستطيع الاستمرار في تحمل نفس الواجبات كما كانت من ذي قبل بسبب افلاس بعض القطاعات وتراجع مداخيل الجزائر من النفط.[77]

وقد استغل هذا الوضع القوى السياسية الدينية الأخرى، ومرّت البلاد على تجربة مريرة سميت بالعشرية السوداء، تميزت بأعمال العنف والهجمات الارهابية. وقد أدى العنف الناتج عن الصراع على السلطة إلى مرور البلد بفترة من إعادة التشكيك في النموذج الاشتراكي للتنمية الذي تستغله فئات محدودة التي هددت بوجود حتى الدولة الجزائرية في هياكلها الأساسية. فالديمقراطية في الجزائر نشأت من رحم مأساة وطنية، وهذا ما قد يؤثر على فرص التحول الديمقراطي الكامل لعملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلد.

فالجزائر التي حققت تقدما كبيرا في مجال بناء الدولة الحديثة مع مؤسسات سياسية وإدارية صلبة، والتي نجحت من أجل شعبها في توزيع أرباح اجتماعية واقتصادية نتيجة معركتها التحريرية، قد وجدت نفسها عرضة لمشاكل ظنت أنها قد حلت.

2- الديمقراطية والنمو:

الديمقراطية ليست بمفهوم أو تعبير رسمي، ولكنها تمثل جوهر السلطة: وهي الشعب. فالديمقراطية هي منظمة سياسية للشعب بدون أي طريقة مسبقة التي من خلالها يفرض ويعبر الشعب عن إرادته. وهي تشير إلى نمط معين من تنظيم السلطة السياسية وإلى طبيعة المؤسسات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والهياكل، القواعد والممارسات الحالية في نظام معين والتي تسمح بشكل ملموس التعبير عن إرادة الشعب. والديمقراطية هي مفهوم يتماشى في الغالب مع مفهوم الحكامة. فالحكامة هي المفهوم الرئيسي للحياة السياسية الوطنية والعالمية للدول، في الإشارة إلى عدة معاني في سياقات مختلفة والأهداف المنشودة التي يتمسك بها. وبقدر أن الحكامة هي عامل الإدارة العامة الجيدة، فهي تعزز الشفافية والمساءلة في المؤسسات الديمقراطية، تنطوي على الالتزام بالمسؤولية، تعزز التقدم في

[76] - Mohamed Tahar Hamamda, Crise et transition à l'économie de marché en Algérie, Revue Sciences Hulaines, n°21, Juin 2004, Université de Constantine, pp69-83.
[77] - Fatiha Talahite, La rente et l'État rentier recouvrent-ils toute la réalité de l'Algérie d'aujourd'hui ?, Revue Tiers Monde, Armand Colin, 2012, pp.153-154.

مسائل الديمقراطية السياسية و تجعل من السكان جهات فاعلة ومستفيدة من الاستقرار مع احترام العدالة الاجتماعية. والحكامة كذلك تحارب الفساد وحالات الانتهاكات باعتبارها عوامل تفكك المجتمع وتشوه النظام الاقتصادي وتقوض شرعية المؤسسات السياسية. فالتحدي يكمن في نوع المؤسسات المعتمدة أو التي تم إصلاحها، التي تُسند إلى نظام مؤسساتي معين، وبالتالي تشرف على الأداءات الاقتصادية التي تُنتج عن اختيار السياسات الاقتصادية. فالديمقراطية لا يمكن أن تكون فقط الطريقة التي تكون فيها الانتخابات حرة وتؤدي إلى الوصول إلى السلطة. فإنها تشير أكثر أساسا إلى الطريقة التي تُمارس من خلالها الديمقراطية إلى جانب قوى المعارضة، المراقبة والعقوبات وبالتالي تمارس وفق اشكالية تصميم مؤسساتي (أنظمة المؤسسات).

إن دراسة الحكامة السياسية في الجزائر تعني دراسة المسار الديمقراطي وطبيعة الحكم. فمسألة الديمقراطية أصبحت متعلقة أكثر بالمجتمع الدولي والمؤسسات المالية الدولية فيما يتعلق جانب النمو الاقتصادي. فالخريطة السياسية في الجزائر تتسم بالتنوع والتباين الكبيرين. والحالة الجزائرية تتمتع بالمكونات الرئيسية لوضعيات المختلفة.

وعندما نتكلم عن الديمقراطية، سنتكلم عن استقلالية المؤسسات وعن الصراع على السلطة وعملية التداول عليها. كل هذه الأبعاد تعكس ممارسة الديمقراطية في أي بلد. ففي الجزائر، عرفت الممارسة السياسية أشكال كثيرة نتجت من أفكار ثورية تحررية وأخرى عقائدية، لتتطور في الأخير إلى ممارسات ديمقراطية تكونت نتيجة تطورات اقتصادية، اجتماعية وسياسية. ولفهم مسار الديمقراطية في الجزائر، يجب أن نتكلم عن الأبعاد المذكورة أعلاه ومنذ استقلال الجزائر إلى السنوات الأخيرة من يومنا هذا.

2-1- الممارسة السياسية والنمو:

لقد واجهت الجزائر تحديات متعددة، انشاء وتعزيز مؤسسات الدولة، إعادة البناء الوطني في جميع أبعاده. فالجزائر دولة فتية خرجت من حرب طويلة واجهت تحديات كبيرة فيما بعد. وتم بدل مجهودات كبيرة لتطوير المؤسسات السياسية، إدارة عامة كجهاز للتسيير الحكومي من جهة ، وللتنمية الاجتماعية والاقتصادية من جهة أخرى. فالجزائر المستقلة تشكلت من جديد بإرادة قوية لاستعادة صلاحياتها الكاملة، وتميزت بديناميكية تاريخية على المستوى السياسي التي اتسمت بالنضال الملزم من طرف الشعب من أجل التحرير الوطني الذي كان له أثر في مختلف المجالات، وهذا ما يعكسه المكانة الهامة التي أخذها حزب جبهة التحرير الوطني في اختيار السياسات الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية. وبالمثل، جيش التحرير الوطني أخذ دور مهم ومكانة كبيرة باعتباره العمود الفقري لسلطة الدولة، مع تأثير غير ملحوظ في إدارة الشؤون العامة. وقد ولّدت هذه الحرب كذلك وعي قوي في مختلف الفئات الاجتماعية وأثارت مشاعر وطنية وقومية قوية تحارب جميع أشكال الهيمنة والاستغلال من طرف قوى خارجية. ولقد تكونت لدى الجزائريين نوع من الوعي السياسي وهذا تجلى من خلال الدور الذي تلعبه الجزائر على الساحة الاقليمية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا.

إن عملية البناء السياسي في الجزائر انطلقت من بناء الدولة القومية إلى انتهاج الحزب الواحد، وفي الأخير التحول الديمقراطي من خلال اصلاحات تعزيز حرية المشاركة واقرار مبدأ الحكم الراشد.

ولربط المسار الديمقراطي بالتنمية، لابد من عرض المسار التاريخي في تكوين النظام السياسي في الجزائر. فتكوين هذا النظام مرتبط بالفترة التي تسبق قيام الثورة التحريرية وفترة الحصول على الاستقلال في سنة 1962. فقيام الدولة الجزائرية الحديثة هو استمرار لدولة تقليدية قائمة قبل الاستقلال. والنظام السياسي مرتبط بالحركة الوطنية التي انبثقت عنها جبهة التحرير الوطني وحافظت على الأساس السياسي. وصدر أول بيان في نوفمبر 1954 والذي يعتبر رمز واعلان الثورة التحريرية وثمرتها الدولة الحديثة، وعلى الرغم من بعض التأويلات الايديولوجية، فإن قاعدته الأساسية المبادئ الاسلامية وهدفه تحقيق الاستقلال الوطني وربط حاضر الشعب الجزائري بماضيه.[78]

وقد حدد بيان الأول من نوفمبر خصائص الدولة الجزائرية المزمع بناؤها بعد الاستقلال: [*دولة جزائرية ذات سيادة ديمقراطية وشعبية في إطار المبادئ الاسلامية*]. فتحددت الديمقراطية والاشتراكية في إطار المبادئ الاسلامية. فتوجها إلى الايديولوجيات الغربية السائدة لكن بمرجعية اسلامية. فالدولة الجزائرية الراهنة قامت على عصبية الشرعية التاريخية الشعبية دون عصبية لغوية أو عرقية، ومازالت كذلك إلى يومنا هذا لتشكل المرجعية الأساسية للسلطة في الجزائر والنشاط السياسي إلى يومنا هذا.[79]

وقد جاء في برنامج مؤتمر الصومام محددات لدولة حديثة، ديمقراطية واجتماعية: [*الدولة الجزائرية ستكون حديثة، ديمقراطية واجتماعية، لذلك تلتزم بنموذج مختلف ثقافيا عن نموذج المستعمر الموجود في الجزائر*].[80] من جانبها كذلك، حذّر ميثاق طرابلس من النموذج المؤسساتي الذي سيكون غريب عن واقع الجزائر: [*يجب تجنب استلهام المخططات من دون الاشارة إلى الواقع الملموس من الجزائر*]. كما أكد ميثاق تنظيم المؤسسات المؤقتة للدولة الجزائرية على منهج الديمقراطية كخيار للتنظيم المؤسساتي للدولة الجديدة: [*إن الفصل بين السلطات التشريعية، التنفيذية والقضائية، وجميع عناصر الديمقراطية، هي القاعدة الرئيسية في المؤسسات الجزائرية*].[81] لكن بعد الاستقلال، وضعت السلطات حدود لمبادئ الديمقراطية من خلال حظر أي تعبير سياسي أو نقابي خارج الحزب الواحد وهو جبهة التحرير الوطني. فاختاروا منهج الحزب الواحد الذي تحدّد كنتيجة بين توازن القوى بين الفصائل المختلفة لجبهة التحرير الوطني في الصراع على السلطة في أزمة صيف 1962.[82]

إن الممارسة السياسية في الجزائر لا تزال متعلقة بالدولة الوطنية التي لا تخلو من الخلفيات السياسية والفكرية التي ساهمت في بناء مؤسسات الدولة وفق شرعية ثورية من منطلق أحقية الذين حرروا البلد بالحكم وهي الشرعية

---

[78]– نفس المرجع السابق، ص 82.

[79]– نبيل دحماني، الديمقراطية كآلية لتجسيد الحكم الراشد في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى غاية 2009، 2011، مرجع سابق، ص 62-63.

[80]– محمد حربي : الثورة الجزائرية (سنوات المخاض) ترجمة: تجيب عماد ، صالح المثلوثي – الجزائر- 1994، ص 22

[81]– الجزائر، حزب جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني، الجزائر، منشورات المعهد التربوي الوطني، 1986.

[82]– مخلوف الدين، موقع الدين في عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر في الفترة (1989-1995)، 2013، مرجع سابق، ص ص 110-112.

السياسية التي لا تزال ترمي بظلالها على عملية ممارسة الحكم إلى يومنا هذا. وقد أشار "توفيق المديني" أن الممارسة الديمقراطية في الجزائر عرفت اختلافات حادة حول مسألة بناء الدولة ومؤسساتها وتنظيم المجتمع. ونتجت هذه الوضعية بشكل مباشر بالثورة الجزائرية التي لم تتضمن أي رؤية واضحة حول طريقة تنظيم الحياة السياسية والاقتصادية وطبيعة البنى أو المؤسسات التي تساهم في ذلك. فالثورة لم تحمل مشروع ايديولوجي سياسي ومؤسساتي باتجاه تحقيق الثورة الديمقراطية العميقة، وهذا بسبب طبيعة القوة السياسية لجبهة التحرير الوطني من حيث تشكلها السياسي والتنظيمي وتركيبتها الطبقية والجهوية وسيطرة الجناح العسكري عليها.[83]

ونذكر من جديد أن من النتائج السلبية للثورة التحريرية التي بقيت آثارها إلى يومنا هذا هو التناقضات السياسية والعسكرية. وهذا ما أدى هذا بالنظام السياسي الذي ميّزه تشكل سلطة رسمية وسلطة حقيقية غير رسمية نتيجة الامتيازات السياسية وحرب الفصائل، مما أدى إلى تشويه كل مبادئ الدولة الديمقراطية التي نادى بها بيان أول نوفمبر وميثاق طرابلس.[84]

إن بنية الدولة الحديثة تستمد بقوة من مبادئ ميثاق طرابلس الذي أصر على اعتماد المبادئ الديمقراطية، كما خطط لعملية الاشراك الديمقراطي للعمال في العملية الاقتصادية. لكن عدم الاستقرار السياسي والصراعات الدائمة أدت إلى عدم بلورة مشروع سياسي مستقر وثابت. فتشكل بعد الاستقلال التوجه الحديث لبناء الدولة الجزائرية متمثلا في منهج الحزب الواحد. هذه النهج أدى بمختلف القيادات الرئيسية في المؤسسات الثلاثة المذكورة (الحكومة المؤقتة، الحزب والجيش) إلى صراعات دائمة من أجل تداول السلطة، وتكونت تحالفات عن طريق امتيازات سياسية واقتصادية من أجل المحافظة على السلطة وتحييد المعارضة الفعالة. فالسلطة السياسية كانت تنشط باسم الحزب العتيد الذي لا يقبل أي مشاركة سياسية خارجه. وفي المقابل، لا توجد أي سلطة سياسية معارضة بشكل فعال.[85]

إن الممارسة السياسية في الجزائر تميزت منذ البداية بطابعها العنيف الذي ارتبط أساسا بقوة السلطة العسكرية. فقد أطيح بالحكومة المؤقتة من خلال القوة العسكرية في صيف سنة 1962. فالطابع العسكري الأحادي للسلطة في الجزائر، والصراع الكبير بين قادة وإطارات ثورة التحرير لا تزال آثاره مستمرة إلى يومنا هذا. فمراجعة التاريخ الجزائري يكشف لنا بوادر هذه الأحادية والنزوع نحو إقصاء الآخر واستعمال كل الطرق للوصول إلى السلطة أو البقاء فيها وذلك منذ عام 1956 تاريخ انعقاد مؤتمر الصومام، حيث أدى إلى زرع بوادر الفتنة بين الولايات وقيادات الداخل والخارج وجيش التحرير وجبهة التحرير وفتح التسابق على السلطة بتداعياته الأليمة.[86]

إن طبيعة النظام السياسي لمدة ثلاثة عقود لم تتغير في صيغتها السياسية والدستورية، بحيث بقيت مثل سابقتها تعتمد على الأحادية الحزبية بموجب المادة 94 من دستور سنة 1976 التي تقول: [*يقوم النظام التأسيسي الجزائري*

---

[83]- توفيق المديني، المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 705.

[84]- علي هارون، ترجمة الصادق عماري، أمال فلاح، مرجع سابق، ص 76-77.

[85] - Lahouari Addi, l'impasse du populisme : l'Algérie, op. cite, p.15.

[86]- اسماعيل قيرة وآخرون، مرجع سابق، ص 92-95.

على مبدأ الحزب الواحد][87] مشخصا عمليا في حزب جبهة التحرير الوطني الذي يعمل على انتصار الاشتراكية. ولكن بخلاف سابقه، خفف الطابع العسكري للحكومة والإدارة العليا، بحيث لم يحصر المناصب الحساسة لحكوماته وللإدارة العليا للبلاد في ضباط من الجيش والمناصب غير السياسية لتقنيين، بل جعل شعاره التسيير التكنوقراطي لشؤون الدولة إلى حد ذيوع وصف حكوماته الأخيرة بحكومة التكنوقراطيين. وعلى الرغم من الإبقاء على التمثيل العالي للمؤسسة العسكرية، إلاّ أنه قرر العمل على ثلاثة أصعدة: الانفتاح والمصالحة الوطنية، إعادة هيكلة وتنشيط الحزب الواحد، تطهير الحياة السياسية والاقتصادية.[88]

ولقد عرفت الجزائر مجموعة من الاحتجاجات والمظاهرات تعكس مطالب الشعب لتحسين الوضعية الاجتماعية والاقتصادية، وكانت لها خلفيات سياسية أكثر نتيجة تحرك أطراف أخرى وراء هذه الانتفاضات. وبعد أزمة 1986 نتيجة انهيار أسعار المحروقات، ظهرت ملامح الأزمة في الأفق، سواء سياسية، اقتصادية واجتماعية أدت بالخروج المتفجر للشعب على شكل مظاهرات كبيرة مست جميع التراب الوطني اتسمت بأحداث أكتوبر 1988التي طالبت بإصلاحات سياسية ومؤسساتية جذرية. وكان لها أثر التحول السياسي في الجزائر، مما أدى إلى اقرار مبدأ التعددية الحزبية وفصل السلطات الثلاث (تشريعية، تنفيذية وقضائية)، حرية الاعلام والمجتمع المدني. فالجزائر مرّت بتجربة استثنائية متعلقة بمرحلة الانتقال من نظام الحزب الواحد إلى النظام التعددي.[89]

إلا أن التجربة الجزائرية في الانتقال نحو الديمقراطية تتميز بالتناقضات العميقة التي يثيرها تفكيك النظام القديم وصعوبات التحكم في عملية الانتقال نفسها في مجتمع بقي مغلقا لفترة طويلة، وبالتالي إدراك الدور المتميز الذي تؤديه أجهزة الأمن والبيروقراطية الحاكمة في قطع الطريق على التغيير أو تحريف مسيرة الانتقال الديمقراطي عن اتجاهها. فقد عرفت ومازالت تعرف الجزائر مشكلات كبيرة التي يطرحها إعادة تعريف دور الدين ومكانته في العملية الانتقالية سواء من حيث هو وسيلة للتعبئة السياسية كما أظهره نجاح بعض الحركات الاسلامية أو من حيث هو نزوع إلى اخضاع الحكم للرؤية الدينية وبالتالي تضييق دائرة السياسة لحساب الشريعة الثابتة أي الدين. من جانب آخر، فيما يتعلق بسلوك القوى السياسية والاجتماعية المتعلقة بالطبقات الوسطى التي تشكل أساس المراهنة على فتح آفاق التحول الديمقراطي، فقد أفقدت هذه الفئة اتجاهها وتم تحييدها في تحويل السلطة البيروقراطية إلى دولة حديثة.[90]

فالجزائر ما بعد الحرب الأهلية التي اندلعت في سنوات التسعينات، وعلى الرغم من كل الصعاب التي تواجهها حتى الآن، فهي تحاول تأسيس نموذج التعددية الحزبية والدخول في ديمقراطية متنامية، وتعمل على اقرار الديمقراطية

---

[87]- دستور 1976، الباب الثاني، السلطة وتنظيمها، الوظيفة السياسية، المادة 94.

[88]- نفس المرجع، ص 111.

[89]- سعيد بوشعير، مرجع سبق ذكره، ص 177-178.

[90]- اسماعيل قيرة وآخرون، مرجع سابق، في (التحدي الديمقراطي في الجزائر)، ص 15.

والحكم الراشد وتسير نحو تأسيس قاعدة المشاركة الفعلية والتعددية في السلطة العمومية، وعناصر التحول تظهر أكثر قوة للسير في الاتجاه الصحيح.[91]

إلاّ أن الدراسات حول الديمقراطية في الجزائر خاصة بعد الاصلاحات السياسية من خلال دستور 1989، تنقسم إلى اتجاهين: قسم متفائل يرى أن النظام الجزائري يتجه نحو مزيد من توسيع نطاق المشاركة السياسية وفتح المجال للمنافسة النزيهة والحرة، أي مبدأ الديمقراطية، وفريق آخر متشائم يرى أن السلطة الفعلية في الجزائر توظف قوى المجتمع المدني والأحزاب السياسية في إطار ما يسمى بديمقراطية الواجهة أو الديمقراطية الشكلية أو كما سماها البعض ديمقراطية بدون ديمقراطيين نتيجة استمرار احتكار السلطة باسم الديمقراطية.[92]

ولقد التزمت الدولة بعملية الاصلاحات والانتقال إلى الديمقراطية الفعلية التي كانت بدافع الاستجابة لمطالبات سياسية واضحة التي كانت أساس الاضطرابات الاجتماعية والسياسية، وفي نفس الوقت، كانت تريد السلطات السيطرة والتحكم في أي خطر قد ينجم عن الاصلاحات والسعي نحو إيجاد التوازن بين بعض الضغوط لتسريع الاصلاحات وأخرى لمقاومتها. وبالتالي، وصل الأمر بالسلطات الجزائرية بتنفيذ سياسات تهدف إلى استقرار المؤسسات التي تعتبر شرط أساسي لاستمرار البناء الديمقراطي وتحسين الحكامة وتعزيز سيادة القانون.

والجزائر دائما تدعو إلى الاصلاحات المستمرة في العملية العامة للديمقراطية، وتعميق عملية المشاركة السكانية في القاعدة. ويكون القصد منها هو تنمية الشعور بالمسؤولية التي تؤدي المسيرين بإعادة اعطاء المبادرة على المستوى المحلي، حل مشاكل اختلال التوازنات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر. لكن هذه الاصلاحات دائما تتميز بالتأخير أو الصعوبات والعيوب نتيجة وجود صراعات سياسية بين مؤيدي الاصلاحات والمعارضين لها.[93]

على مستوى الديمقراطية، عزم السلطات الحكومية على تنفيذ الحكامة الديمقراطية يُترجم من خلال تأسيس دستور سنة 1989 الذي ينص على المؤسسات المنتخبة بالاقتراع العام. كما أن تعديل الدستور في سنة 1996 من خلال اعتماد طريق الاستفتاء، عزز مجال الحريات والتعددية الحزبية والفصل بين السلطات واستقلالية الجهاز القضائي.[94] وإلى جانب الدستور، هناك ثلاثة نصوص أساسية تكرس اليوم الديمقراطية في الحياة العامة في الجزائر:

- قانون الأحزاب السياسية الذي اعتمد في سنة 1989، والمعدل في سنة 1997، والذي سمح للمشهد السياسي الجزائري من ظهور أكثر من 60 حزبا سياسيا. وعملية التصفية التي حدثت بعد ذلك، قلص هذه الأحزاب إلى 28 حزب معتمد؛[95]

---

[91] – نفس المرجع السابق، ص 16.

[92] – اسماعيل قيرة وآخرون، مرجع سابق في (التجربة الديمقراطية في الجزائر)، ص 34.

[93] - Louisa Dris Aït Hamadouche et Cherif Dris, De la résilience des régimes autoritaires : la complexité algérienne , L'Année du Maghreb, VIII | 2012, 279-301.

[94] – عمرو عبد الكريم السعداوي، التعددية السياسية في العالم الثالث: الجزائر نموذجا، السياسة الدولية، العدد 138، 1999، ص 16.

[95] – قانون الانتخابات كما جاء في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 12، 1997 (معدل)، .www.joradp.dz

- قانون الجمعيات الذي صدر في سنة 1988 والمعدل في سنة 1990، الذي ينص على أن الجمعيات قد تنشأ بإعلان بسيط من المؤسسين، سواء في ولاية، أو في وزارة الداخلية، إذا كان للجمعية طابع وطني.[96] وحسب الأرقام المحلية، تنشط أكثر من 100000 جمعية في الجزائر؛[97]
- قانون الاعلام المعتمد في سنة 1990، والذي مهد الطريق لولادة صحافة مستقلة أو حزبية بالإضافة إلى الصحافة التي تخدم القطاع العام.[98]

من جهة أخرى وعندما نتكلم عن الديمقراطية، فإننا لا نستثني الحرية النقابية التي تؤثر على الجهاز الانتاجي الذي بدوره يؤثر على التنمية. فأي نظام انتاجي يعتمد على توازن القوى الذي يشترك مع العمال وأصحاب العمل. هذا هو أساس المخطط التنظيمي الذي يعمل على خلق الثروة في النظام الاقتصادي.

بالنسبة للجزائر، هذا المخطط تمّ رفضه لأسباب ايديولوجية وسياسية. فالأيديولوجية القومية التي تحدد الممارسات الاقتصادية للدولة الجزائرية لم تسمح بتأسيس هيئات مستقلة في مرحلة الاقتصاد الموجه. وتمّ تنظيم العلاقات الاقتصادية والعمل من طرف المركز السياسي من خلال المبادئ التوجيهية الإدارية. فالعقيدة القومية استندت على مبدأ وحدة الشعب. فقد رفضت الدولة الاعتراف بطبيعة تضارب المصالح المعينة الموجودة داخل المجتمع خصوصا بين الرأسمال والعمل.[99] فالدولة لم ترفض فقط تأسيس جمعيات نقابية لحماية مصالح العمال، ولكن رفضت كذلك ممارسة الضغط على العمال من أجل الاستغلال الأمثل للقوة العاملة لكي لا تثير مقاومة العمال.[100]

إن الجزائر لم تطبق مبادئ الحكامة الاقتصادية الجيدة التي تستند على المشاركة السياسية والجهات الفاعلة الرئيسية وما نتج عنه الأداء السيء للنشاط الاقتصادي الذي أدى إلى اختلالات حادة، حيث نرى العواقب لزمت الاقتصاد الجزائري إلى يومنا هذا. والدراسات المكرسة لنتائج النموذج الجزائري للتنمية، تؤكد بالإجماع أن الاستراتيجيات التنموية لم تحقق الأهداف المسطرة فقط، ولكنها أغرقت الاقتصاد في حلقات مفرغة مع منع تحقيق لأي ديناميكية للتراكم. وما وراء الخصائص المحددة لكل قطاع، أكدت هذه الاستراتيجيات على الانخفاض الكبير والمستمر لإنتاجية العمل والرأسمال اللذان يؤثران على الاقتصاد ككل. وهذه الوضعية تُترجم من خلال العجز الكبير للشركات والهيئات الحكومية، والاعتماد المزدوج للاقتصاد الجزائري على الخارج، سواء بالنسبة للإمدادات أو بالنسبة للتمويلات (عبر سوق المحروقات).

2-2- التداول على السلطة والنمو:

---

[96]- قانون الجمعيات رقم 31/90 الصادر في 04 ديسمبر 1990

[97]- قائمة الجمعيات الوطنية والمحلية المعتمدة في الجزائر، وزارة الداخلية والجماعات المحلية

[98]- قانون الاعلام رقم 07/90 المؤرخ في 8 رمضان 1410 الموافق ل 3 أبريل 1990.

[99]- إدريس بولكعيبات، الحركة النقابية الجزائرية بين عصرين: إشكالية العجز المزمن عن فك الارتباط بالمشروع السياسي، مجلة العلوم الإنسانية – جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 12، نوفمبر 2007، ص 155-159.

[100] - Saadi Rabah Nourelddine, la gestion socialiste des entreprises en Algérie, O.P.U, Alger,1985, p 37-41.

إن معظم البلدان التي شهدت الاستعمار ونالت استقلالها بعد حرب تحريرية عرفت انقسامات في صفوف القيادات والمسؤولين حول أولوية الحكم العسكري والسياسي. والجزائر وكغيرها من البلدان التي عرفت ثورة تحريرية كبيرة، شهدت هذه الانقسامات حتى قبل الاستقلال. والمسار التاريخي في تكوين النظام السياسي يشير إلى هذه الحقائق حول الخلافات والتناقضات بين القوة العسكرية والمدنية، وما نتج عنها من مؤشرات تميّز واقعنا السياسي والاقتصادي إلى يومنا هذا. وكما قلنا من قبل، فإن قيام النظام السياسي الحالي هو استمرار لنظام تقليدي قائم قبل الاستقلال. فالدولة الجزائرية الراهنة قامت على عصبية الشرعية التاريخية الشعبية دون عصبية لغوية أو عرقية، ومازالت كذلك إلى يومنا هذا لتشكل المرجعية الأساسية للسلطة في الجزائر والنشاط السياسي إلى يومنا هذا.[101]

إن تحليل عملية البناء السياسي والاقتصادي لا يخلو من الخلفيات السياسية والفكرية لأولئك الذين ساهموا في وضع اللبنات الأولى للدولة الحديثة وفق شرعية ثورية من منطلق أحقية الذين حرروا البلد بالحكم وهي الشرعية السياسية التي لا تزال ترمي بظلالها على عملية ممارسة الحكم إلى يومنا هذا.

والبناء المؤسساتي للدولة الجزائرية قبل الاستقلال كان يستند على القيم الديمقراطية وفق المبادئ الاسلامية كما تحدّد في مؤتمر الصومام وميثاق طرابلس. لكن بعد الاستقلال، قُيّدت الديمقراطية من خلال حظر أي تعبير سياسي أو نقابي خارج الحزب الواحد وهو جبهة التحرير الوطني. فاختيار منهج الحزب الواحد نتج عن توازن القوى بين الفصائل المختلفة المتنافسة على شرعية قيادة شؤون البلد، الجيش، الحكومة المؤقتة ومكتب جبهة التحرير الوطني[102]. وتجاوزوا الخلافات بعد تدخل الجيش وأعلنوا الحكومة الجزائرية في 22 جويلية 1962.[103]

وقد ذكر "توفيق المديني" أن الثورة لم تحمل مشروع ايديولوجي سياسي ومؤسساتي باتجاه تحقيق الثورة الديمقراطية العميقة، وهذا بسبب طبيعة القوة السياسية لجبهة التحرير الوطني من حيث تشكلها السياسي والتنظيمي وتركيبتها الطبقية والجهوية وسيطرة الجناح العسكري عليها.[104] نتيجة الصراع بين هذه الهيئات الثلاث، رجعوا إلى المكتب السياسي من خلال قوة الجيش. هذا المكتب الذي تمكن في غضون أشهر قليلة من فرض نفسه على أنه الأمين العام للسلطة. وقد فرض على الجمعية التأسيسية إقامة دستور الذي تمّ صياغته حصرا من طرف الأعضاء الذين عينوا مبدأ الحزب الواحد والاشتراكية كخيار لا رجعة فيه للدولة.[105] ومنذ ذلك الوقت، الاقتصاد يحتل مكانة أكثر مركزية شيئا فشيئا في الخطابات السياسية للقادة الجزائريين وفي جميع النصوص العقائدية التي شخصت الحياة السياسية للبلد وبإيعاز من طرف القوة العسكرية.

---

[101] – نبيل دحماني، الديمقراطية كآلية لتجسيد الحكم الراشد في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى غاية 2009، مرجع سابق، ص 62-63.

[102] – كان الصراع دائما بين قادة الجيش، مكتب جبهة التحرير الوطني والحكومة المؤقتة.

[103] - Harbi Mohammed, F.L.N : mirage et réalité, des origines à la prise du pouvoire (1954-1962), Paris, Jeune Afrique, 1974, p 88.

[104] – توفيق المديني، المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي، مرجع سابق 1999، ص 705.

[105] – العياشي عنصر، التطور الديمقراطي في الجزائر، الواقع والآفاق، مرجع سابق، ص 73-74.

كان لهذه الانقسامات تداعيات سياسية واقتصادية إلى يومنا هذا. فقد نتج عنه أزمة صيف 1962 بسبب الصراع على السلطة بين الفصائل المختلفة. ونجح في الأخير الجناح العسكري بقيادة "هواري بومدين" بتعيين الرئيس الراحل أحمد بن بلة كأول رئيس للدولة الجزائرية الحديثة. وهذا ما أدى إلى تشكيل مبدأ الحزب الواحد والاشتراكية كخيار لطي الصراعات الداخلية. بالإضافة إلى ذلك، تميّز هذا النظام السياسي بتشكل سلطة رسمية وسلطة حقيقية غير رسمية نتيجة الامتيازات السياسية وحرب الفصائل، مما أدى إلى تشويه كل مبادئ الدولة الديمقراطية، وهذا ما أثر على اتخاذ القرارات وتنفيذ السياسات.[106]

فكل هذه الأحداث تعكس فشل القيادة السياسية في تنظيم الحياة السياسية على أسس ديمقراطية لتأسيس دولة مبنية على الحق والقانون، وأفرزت الانقلابات على الشرعية وتدخل الجيش في السياسة. فمنذ الاستقلال تكونت تحالفات عن طريق امتيازات سياسية واقتصادية من أجل المحافظة على السلطة وتحييد المعارضة الفعالة.

ولا يمكن لأي دولة من الدول أن تزدهر اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا بدون وجود قوات مسلّحة، ولذلك توجد علاقات قوية بين هذه الأبعاد وتخصص الدول اعتمادات مالية ونصوص تشريعية لجيوشها قصد التمكن من الدفاع عن نفسها ومصالحها. فوجود جيش قوي يمكّن السلطة السياسية من العمل باطمئنان، ويمهّد إلى وجود مناخ ثابت ومستقر للعمل العام ويهيئ الأرضية الصالحة للقيم الديمقراطية. فوجود جيش قوي في دولة ديمقراطية، يعتبر كمؤسسة حامية للديمقراطية ومدافع عن بقاء الشعب وازدهاره.[107]

لكن يكون الجيش في دول الديمقراطيات الحرّة في كنف السلطة العامة، فهو تابع لها كأي مؤسسة أخرى في الدولة، ودوره يتجلى في المهام الدفاعية التي تكلّفه بها السلطة الحاكمة، أي يكون دوره السياسي محدود، فهو تابع للسلطة السياسية التي تكون نابعة من الشعب بطريقة ديمقراطية. بينما لا يقف دور الجيش في البلدان النامية عند حد تنفيذ المهام الدفاعية والاقتصادية وحماية إقليم الدولة، وإنما يتعدّى ذلك إلى التدخل في الحياة السياسية.[108]

ويرى بعض المحللين أن الأمر في الجزائر لا يختلف عن ما هو عليه الحال في دول العالم الثالث، إذ يعتبر الأستاذ "أحمد محيو" أن الجيش كان وراء تعيين رؤساء الدولة في الجزائر وذلك منذ الاستقلال. ممّا يجعل الجيش في الخط الأمامي عند كلّ محاولة لتحليل النظام السياسي الجزائري.[109] ويضيف نفس الباحث، يقتضي منّا أن لا نتجاهل الدور السياسي للجيش في النظام الجزائري، بل أنه من المستحسن الاعتراف بواقعيّته حتى نُحسن تكريسه دستوريا ومنحه الشكل والمضمون اللازمين.[110]

---

[106] – علي هارون، ترجمة الصادق عماري، أمال فلاح، مرجع سابق، ص 76-77.

[107] – أومايوف محمّد، عن الطبيعة الرئاسيوية للنظام السياسي الجزائري، رسالة دكتوراه، تخصص قانون، جامعة تيزي وزو، الجزائر، 2013، ص 50.

[108] – نفس المرجع، ص73.

[109] -Ahmed Mahiou, Les contraines et les incertitudes du système politique, in Où va l'Algerie, Collection dirigée par Ahmed Mahiou et Jzan-Robert Henry, Karthala et Irmem, Juin 2001, p15.

[110] - Ahmed Mahiou, Les contraines et les incertitudes du système politique, op. cite, p23.

ويرى البعض الآخر أن دراسة طبيعة النظام السياسي الجزائري وخاصة توازنات القوى داخله، تُظهر أن الجيش هو المحور الأساسي للحكم، باعتباره القوة الأساسية في الدولة والعمود الفقري للنظام. وبناء على ذلك، فإن القرار السياسي مرهونا بموافقة المؤسسة العسكرية، بل إن رئيس الدولة لا يكون إلاّ بموافقتها.[111]

إن الحديث عن تداول السلطة في الجزائر يتغيّر مفهومه إلى الحديث عن توارث السلطة بدل التداول عليها. هذا الحديث عن التداول على السلطة، يقودنا إلى الحديث عن السلطة ذاتها، سلطة يقول بشأنها الهواري عدّي":

[*أنها تتسم بالطابع المزدوج حيث وضعت الجزائر منذ الاستقلال نظاما يوجد فيه سلطتان: سلطة عسكرية نصّبت نفسها مصدرا للشرعية، وسلطة تنفيذية تعتمد على الأولى، وبينما امتنعت سلطة الجيش عن وضع مؤسسات لإدارة مسؤولياتها، اكتفت السلطة التنفيذية بإضفاء الطابع المؤسساتي على أجهزتها. إن السلطة الحقيقية(الخفية)هي تلك التي تمارسها الهيئة العسكرية، أما السلطة الظاهرة فيتولاها رئيس الجمهورية والحكومة*][112]

إن تداول السلطة في الجزائر تميز منذ البداية بطابعه العنيف الذي ارتبط أساسا بقوة السلطة العسكرية. فقد أطيح بالحكومة المؤقتة من خلال القوة العسكرية في صيف سنة 1962 الذي كن مفجرا للصراع بين أولوية العمل العسكري وأنصار أولوية العمل السياسي. والصراع الكبير بين قادة وإطارات ثورة التحرير لا تزال آثاره مستمرة إلى يومنا هذا. فمراجعة تاريخ النظام السياسي الحديث يكشف لنا بوادر هذه الأحادية والنزوع نحو إقصاء الآخر واستعمال العنف للوصول إلى السلطة أو البقاء فيها. فالمميزات المرتبطة بالنظام السياسي هي غياب الشرعية والتعددية والتداول، والصراع للاستحواذ على القرار وفرض خيار الأحادية واستخدام القوة في الوصول إلى السلطة والتفرد بالحكم بعيدا عن آليات التداول على السلطة مند عهد" بن بلة".[113]

وبعد وفاة الرئيس الراحل (هـ. بومدين) في سنة 1978، خلفه الرئيس الراحل (ش. بن جديد) الذي تعيّن على أساس تحقيق التوازن بين القوى السياسية الرئيسية في البلد (الجيش، جبهة التحرير الوطني، الحكومة المؤقتة) التي عرفت صراعات حادة على من يتولى السلطة. فتدخل الجيش مرة أخرى وحسم الأمر لأحد عناصر.[114]

على الرغم من استمرار النظام السياسي في صيغته السياسية والدستورية في عهد الرئيس الراحل (ش. بن جديد) لما اعتلى السلطة، إلاّ أنه أعاد ترتيب البيت وأعاد الهيبة لحزب جبهة التحرير بعدما فقد وزنه لصالح القوة العسكرية. فقد خفف الطابع العسكري للحكومة والإدارة العليا، بحيث لم يحصر المناصب الحساسة لحكوماته وللإدارة العليا للبلاد في ضباط من الجيش والمناصب الغير سياسية لتقنيين، بل جعل شعاره التسيير التكنوقراطي لشؤون الدولة إلى حد ذيوع وصف حكوماته الأخيرة بحكومة التكنوقراطيين. وعلى الرغم من الإبقاء على التمثيل العالي للمؤسسة

---

[111]- ناجي عبد النور، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية، مديرية النشر لجامعة قالمة، 2006، ص104.

[112]- نورالدين ثنيو، الدولة الجزائرية .. المشروع العصيّ، المستقبل العربي، العدد 242 ، أفريل 1999 ، ص 30.

[113] - Willam B ,Quandt, trduit par ben simen et autrs ,societe et pouvoir la decennie des rubtures , Alger :.casbah editions , 1998,p32.

[114]- نفس المرجع، 96.

العسكرية، إلاّ أنه قرر العمل على ثلاثة أصعدة: الانفتاح والمصالحة الوطنية، إعادة هيكلة وتنشيط الحزب الواحد، تطهير الحياة السياسية والاقتصادية.[115]

وهناك من يرجع جذور الأزمة إلى الانطلاقة الخاطئة للنظام السياسي وللنخبة الحاكمة مند 1962 نتيجة لتعطيل كل مؤسسات الثورة وإقامة مؤسسات بديلة لا تستند إلى مبدأ التداول على السلطة والشرعية ك "عبد القادر يفصح" حيث يعتبر أن أزمة النظام السياسي تعود إلى طبيعة نظام الحكم المتميز بالطابع البيروقراطي العسكري، فالرؤساء الثلاثة الذين تعاقبوا على الحكم في الجزائر أحمد بن بلة، بومدين، الشادلي كانوا مرتبطين بالبيروقراطية العسكرية مع إبعاد الحزب عن دوره".[116]

بينما "هواري عدي" يرى أن أزمة النظام السياسي تعود إلى مسألة السلطة وأزمة المشاركة والتداول بعد الاستقلال[117].وهناك من يعتبر أن أزمات النظام تعود إلى خيار الأحادية بعد الاستقلال التي لم يقع بشأنها إجماع وطني.[118]

بينما يرى" أحمد منيسي" أن عملية وصول الرؤساء واستخلافهم في الجزائر بعد الاستقلال كانت بعيدة عن آليات التداول السلمي على السلطة و حتى داخل الحزب لم تكن آليات عمله تسمح بتعدد الآراء وتداول المسؤوليات.[119]

ومن بين الحقائق التي تشير إلى التدخل الكبير للجيش في السياسية هو تربع مؤسسة ديوان الرئاسة تحت اشراف السيد الراحل (العربي بلخير). هذا الأخير كان يمثل السلطة الحقيقية في الرئاسة. ولقد تولى قيادة المجالات السيادية على وجه الخصوص، وهي الأمن، الاعلام والدفاع الوطني. وهو الرجل الخفي الذي لعب دور اختيار الرجل لخلافة الرئيس الراحل (هـ. بومدين)، وهو الذي نسج العديد من الروابط مع مجتمع الأعمال سواء في داخل الوطن أو خارجه. وكان يعتبر الجنرال (ع. بلخير) هو القائد الحقيقي في السلطة على مستوى الرئاسة. الفصيلة التي كان يمثلها (ع. بلخير) كانت تدعوا إلى تيار الخوصصة، لأنه أعرب عن رغبة دائرة رجال الأعمال على توجيه عمل الدولة نحو الخصخصة الكلية للقطاع الاقتصادي العام. كذلك، الخوصصة التي دافعت عنها مؤسسة الديوان لم تتعارض مع سياسة التحرير. وأنصار الخوصصة بقوا متعلقين على غرار منافسيهم بالمراقبة السياسية للمجتمع. أما الخوصصة التي نادت بها مؤسسة ديوان الرئاسة تسجّلت في النهج اللبرالي غير المطابق للمواصفات، وكان الهدف منها تحويل ملكية الدولة نحو القطاع الخاص، مع الإعداد لتأسيس اقتصاد سوق لكن مع تداعيات سياسية.[120]

وبعد أزمة سنة 1986، شهدت الجزائر احتجاجات حادة بعدما عرفت من قبل مجموعة من الاحتجاجات والمظاهرات تعكس مطالب الشعب لتحسين الوضعية الاجتماعية والاقتصادية. إلاّ أن هذه الأزمة اتسمت

---

[115]- نفس المرجع، ص 111.

[116] - Abdelkader Yefesah, la question du pouvoir en Algérie. Alger:E,N,L,1992,p395.

[117]- سليمان الرياشي وآخرون ،الأزمة الجزائري: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ط2 ، بيروت، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999 ،ص1

[118]- عيسى جرادي، الأحزاب السياسية في الجزائر، ط 1، الجزائر: دار قرطبة، 2007 ،ص 13.

[119]- أحمد منيسي، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي. القاهرة، مصر، مركز دراسات الأهرام، 2004، ص 137.

[120] - Mourad Ouchichi, op, cite, p 119.

بمظاهرات جاءت بعدها اصلاحات سياسية ومؤسساتية واقتصادية طُبّقت بعد صراعات وانقسامات حادة داخل البيت. هذه المظاهرات شهدت حالات القمع وعلى مستوى هرم الدولة، استقرت حالة الرعب ولجأ الرئيس إلى الجيش لاستعادة النظام. فتدخل الجيش لأول مرة في تاريخ البلد وقدمت السلطات في نهاية المطاف تنازلات سياسية على شكل اصلاحات: دستور جديد، إقامة نظام التعددية الحزبية وحرية الصحافة. وكان الهدف منها امتصاص السخط الاجتماعي والمحافظة على النظام.[121]

تم صياغة دستور جديد في سنة 1989 وتحت قيادة الفريق الاصلاحي بالنيابة عن الرئيس ولكن في دائرة تضم المجتمع المدني والعسكري. والفريق الاصلاحي اتسع إلى فئات عديدة من المجتمع. ولقد ضمت تحت قيادته المحاميين، الأكاديميين، رؤساء تحرير الصحف وممثلين عن الجيش. وهذه اللجنة هي من تعقبت هذه الأعمال.[122] في ظل الدستور الجديد، نُفذت اجراءات هامة تكل بعضها البعض من أجل الحياة السياسية الجديدة للبلد. ونذكر الرئيسية منها: في 4 مارس 1989، أسحب الجيش ممثليه من اللجنة المركزية لجبهة التحرير الوطني الذين كانوا يمثلون ثلث الأعضاء؛ في 8 مارس 1989، تمّ تنصيب المجلس الدستوري، وفي 4 أفريل 1989 تمّ حل محكمة أمن الدولة.[123]

وبحلول جوان 1990، وبعد فتح المجال أما التعددية الحزبية، أزمة اقتصادية عادت بالفائدة على الفاعلين السياسيين الجدد المتمثلين في الجبهة الاسلامية للإنقاذ. فنجحت في كسب الرهان السياسي، وكونت جناح عسكري بعد رفض السلطات السياسية صعودها إلى السلطة، فتدخل الجيش وأوقف المسار السياسي والانتخابي. وبعد استقالة الرئيس الراحل (ش. بن جديد)، تم استدعاء الرئيس الراحل (م. بوضياف) والذي اغتيل فيما بعد. وقام الجيش بالتدخل وعين أحد إطاراته على رأس الدولة المتمثل في الرئيس السابق (ي. زروال).[124]

لقد شهدت الجزائر في هذه الفترة مرحلة حكم عسكري الذي تولى قيادة كل شيء تحت ظرف قاسي تميّز بأزمات سياسية، اقتصادية، اجتماعية وأمنية ، وذا ما ترك البلد في أزمة حادة بعد ثلاثة عقود من الاستقلال.

وحتى بعد انتخاب الرئيس الحالي (السيد ع. بوتفليقة) في سنة 1999، بقي تنفيذ السياسات مرتبط بقوة بالقيادة العسكرية، وهذا ما تظهره مختلف التقارير والصحف عن تورط العديد من القيادات العسكرية في أعمال اقتصادية، فساد...الخ. بالإضافة إلى احتكار مختلف القطاعات خاصة قطاع التجارة في أيدي عدد قليل من رجال الأعمال سواء كانت قيادة عسكرية أو تعمل تحت غطاء مدني بقوة عسكرية.[125]

---

[121]- مخلوف بشير، موقع الدين في عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر، مرجع سابق، ص 182-183.

[122] - Ahmed Dahmani, L'Algerie à l'épreuve…, op, cite, p 119.

[123]- فريد علواش، أثر التحول الديمقراطي على المؤسسات الدستورية الجزائرية، مجلة كراسات الملتقى الوطني الأول حول التحول الديمقراطي في الجزائر، مجلة تصدر عن جامعة بسكرة، (ديسمبر 2005)، ص ص: 192 ،193.

[124]- عبد النور ناجي، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية، 2006، مرجع سابق، ص 213.

[125] - Benderra O., 2002. Économie algérienne 1986/1998 : les réseaux aux commandes de l'État, in CESARI J. (dir.), La Méditerranée des réseaux. Paris, Maisonneuve & Larose : 231-266.

كما أضاف الوزير السابق للاتصالات السيد "عبد العزيز رحابي" قائلا: [لم يكن لرئيس الجمهورية (عبد العزيز بوتفليقة) أي خيار آخر ما عدا الارتكاز على القيادة الجديدة للجيش الوطني الشعبي التي ترفض مبدأ التداول على السلطة].[126]

ويرى الأستاذ "مجيد بن شيخ" بدوره أن تدخل الجيش في الحياة السياسية للدولة قاعدة ذات جذور في النظام السياسي الجزائري. فحزب جبهة التحرير الوطني ليس هو الحاكم لا حاليا ولا في عهد الأحادية. فالخيارات الاستراتيجية والقرارات السياسية بالنسبة للأستاذ "بن شيخ" تعدّ من صلاحيات الجيش ، كما أن التداول على منصب رئيس الجمهورية لا يشارك فيه إلاّ المنخرطون في النظام، ولن يصل إليه إلاّ من ترغب فيه المؤسسة العسكرية.[127]

فمنذ الاستقلال، لا يتم شيء بدون موافقة أو تحريك من طرف الجيش. فهذا الأخير يتمتع بهيبة كبيرة التي منحت له بعد عملية تحرير البلد. واعتبرت المؤسسة العسكرية منذ ذلك الحين كمؤسسة شرعية تشارك باستمرار في بناء الدولة وتحديث المجتمع. فهي مصدر للسلطة التي تفوضها تبعا للظروف إلى النخبة الحاكمة المدنية التي تتكفل بالوظائف الادارية والاقتصادية. هذا المخطط التنظيمي تسبب في ازدواجية هيكل السلطة، سواء سلطة غير رسمية مستلمة السلطة بشكل حقيقي وسلطة رسمية تقيم في المؤسسات ولكن بدون سلطة حقيقية، وهذا ما أصبح يميز النظام السياسي في الجزائر. وهكذا، الجزائر تملك دولة محتجزة من طرف الجيش بدل من دولة ذات جيش على حد تعبير السيد (حربي). وفي هذا الجانب نجد أن في الجزائر وخلافا لمعظم البلدان الاشتراكية السابقة التي تحولت بالتوازي نحو الديمقراطية واقتصاد السوق، الجيش لم يفقد هيمنته داخل النظام. في هذه البلدان، السلطة السياسية كانت محصورة من طرف الحزب الشيوعي الذي تطابق مع الدولة التي تسير الجيش. وفي الجزائر على عكس هذا النمط، جبهة التحرير الوطني ليس لها سلطة على الجيش. فهذا الحزب يمثل مجرد جهاز هيئة لتجنيد الموظفين الذين يتولون مهام التسيير الإداري والاقتصادي ولكن بدون سلطة. هذه السلطة للجيش على الحياة المدنية هي ثابتة في تاريخ الجزائر المستقلة. في هذا المستوى من التفكير، من المهم أن نشير مع الحفاظ على حدود هذا التعبير أن الجيش الجزائري لم يحفظ الشرعية التي وضعها فوق المؤسسات فقط بسبب دوره التاريخي خلال حرب التحرير. كما أعطت الشرعية دورا سياسا لأعضاء القيادة العسكرية الذين وضعوا أنفسهم كعناصر فاعلة في المجال السياسي من خلال العمل كمجموعات الضغط على الإدارات والمؤسسات. وفي هذا الصراع الدائم من أجل السيطرة على المجال السياسي، تستخدم هذه مجموعات الضغط مؤسسات الدولة وثروات البلد للتعامل مع أي تلميح للاحتجاج من طرف المجتمع. فاستخدام هذه الموارد الاقتصادية في التنافس على السلطة هو عامل ثابت في تاريخ الجزائر المستقلة.

[126] - Traduction de Rahabi Abdelaziz, De l'instrumentalisation politique de l'armée dans la présidence à vie, in El Watan, N° 5487 du 20 novembre 2008, p8.
[127] - Majid Ben Chikh, Entretien avec El Watan, in El Watan, n° 6585 du 13 Juin 2012, p02.

فعملية توزيع الريع سواء في المرحلة الاشتراكية أو المرحلة اللبرالية، هي وسيلة للحفاظ على السلطة. وهذا ما يفسر فشل كل مبادرات الاصلاح التي بدأت من قبل.[128]

3- المجتمع المدني والنمو:

لقد ربط اقتصاد التنمية المجتمع المدني بالنمو الاقتصادي، وأكد تأثيره على تنفيذ السياسات وفعاليتها من خلال المشاركة السياسية والاقتصادية التي تندرج تحت مبدأ الديمقراطية والحكم الراشد. فالمجتمع المدني مرتبط بجميع المستويات: المؤسسات السياسية، المؤسسات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والدينية.

تعتبر المشاركة السياسية جوهر الممارسة الديمقراطية، إلا أن تحقيقها عمليا يتطلب توفر المؤسسات اللازمة لضمان مشاركة سياسية فعلية. وعلى أساس التناسب بين درجتي المأسسة السياسية والمشارك السياسية، يجري التمييز بين الأنظمة السياسية، فإذا نجح المجتمع في تكييف المؤسسات السياسية مع مستوى المشاركة السياسية، اتجه إلى أن يصير نظاما سياسيا مشاركا، حيث ترتفع درجة المأسسة السياسية، مما يسمح بأعلى درجات المشاركة السياسية، أما إذا فشل في عملية التكييف، فإنه يتحول إلى نظام بريتوري[129] جماهيري يقوم على التعبئة على حساب المشاركة.[130] وفشل المجتمع في عملية التكييف قد يتسبب في حدوث أزمة مشاركة سياسية وهي أحد الأزمات المترابطة التي تواجه عملية التنمية السياسية، وتواجه النظام السياسي عند خروجه من المرحلة التقليدية.[131]

وبالتطبيق على الحالة الجزائرية نجد أن أزمة المشاركة السياسية تعد من أهم المواضيع التي لها أثر في إرساء البناء المؤسسي للدولة، ومن مؤشرات هذه الأزمة هو العزوف عن العمل السياسي والتغيب عن العملية الانتخابية.

بعد الاستقلال عمل النظام السياسي الحاكم على بناء دول قوية متحكمة في كل جوانب ومفاصل الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، من خلال إضعاف أدوار وتأثيرات المجتمع في البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية (الطبيعة الكوربوراتية[132]) . اعتمدت الجزائر ومصر مثلا النمط الشعبوي الذي يعتمد على التعبئة الجماهيرية في ظل الحزب الواحد.[133]

وتميّزت الدولة بالدولاتية (Statism)، أي تركيز جميع الأنشطة السياسية والاجتماعية حول الدولة و الاستحواذ والهيمنة على الفضاء العام، وقد اعتمدت هذه الأنظمة على البيروقراطيات الإدارية الموروثة استعماريا وعلى المنظمات الجماهيرية التابعة للدولة، كما اعتمدت بالدرجة الأولى على أجهزة إكراهية قهرية(أمن، محاكم...إلخ)

---

[128] - Mourad Ouchichi, op, cite, p 236.

[129]- النظام البريتوري، وهو نظام الحكم الخاضع للنفوذ العسكري، وهو مفهوم استعمله المفكر Eric Nordlinger في كتابه الجنود في السياسة: الانقلابات العسكرية والحكومات، 1977.

[130]- بوحنية قوي، الانتخابات البرلمانية الجزائرية عام 2007 مقاربة من خلال بعض ميكانيزمات التنمية السياسية، في علي الكواري(محرر)، الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2009، ص 359.

[131]- ناجي عبد النور، أزمة المشاركة السياسية في الجزائر: دراسة تحليلية للانتخابات التشريعية 2007 ، ورقة قدمت إلى الملتقى الدولي حول واقع وآفاق التنمية السياسية في الجزائر المنعقد يومي 4 و 5 ديسمبر 2007 ، جامعة باتنة، الجزائر ص 1

[132]- الكوربوراتية هي نظام للتنظيم الاجتماعي والسياسي تقوم فيه الدولة بالسيطرة والتقييد وأحيانا احتكار، بل وخلق جماعات المصالح أو المجتمع المدني الذي يدور في فلكها.

[133]- حمدي عبد الرحمان، قضايا في النظم السياسية الإفريقية (، القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقي، 1998)، ص 211-212.

وهذا لتأمين السلطة وفرض الخضوع وقمع أصوات الجماهير وتقليص الحريات وتخفيض المنافسة السياسية والاقتصادية وإضعاف المؤسسات التشاركية.

إن الجزائر لا تزال غامضة في موقفها إزاء مؤسسات المجتمع المدني. لذا تبنت القيادات الحكومية عددا من الاستراتيجيات للهيمنة والسيطرة على مؤسسات المجتمع المدني لعل من أبرزها:

- استراتيجية الاختراق: حيث يتم تعبئة الأفراد من أعضاء الحزب الحاكم أو من الموالين للدولة وحثهم على المشاركة في المجتمع المدني والتحكم فيه من الداخل. يعني ذلك أن تدفق الموالين للحزب الحاكم في المؤسسات والمنظمات المدنية القائمة بل وإنشاء مؤسسات جديدة يضمن للنظام السيطرة وعدم تحديه من قبل المجتمع المدني؛[134]
- استراتيجية التنظيمات المماثلة: لا يزال النظام السياسي غامض في موقفها إزاء مؤسسات هذا المجتمع. لذا تبنت القيادات الحكومية عددا من الاستراتيجيات للهيمنة على مؤسسات المجتمع المدني لعل من أبرزها هو الحد من فعالية التنظيمات المدنية ولاسيما الحقوقية والدفاعية منها (مثل جمعيات حقوق الإنسان) من خلال إنشاء منظمات مقابلة لها في كنف الدولة ويسيطر عليها النظام ومؤيدوه ويكون الهدف الأساسي احتواء التنظيمات التي تمثل تحدياً للدولة، ومثال ذلك إنشاء المرصد الوطني لحقوق الإنسان في الجزائر سنة 1992[135] والذي يقع تحت الإشراف المباشر للحكومة، بل حتى قياديه يعينون بمراسيم رئاسية.[136]

إن جوهر مشكلة المجتمع المدني في الجزائر تتركز في انتشار سلطة الدولة في كل مجالات الحياة المجتمعية مما يجعل من هذه السلطة أداة مراقبة مستمرة وعائقاً أمام إمكانية تحرير الأفراد واستقلال التنظيمات الاجتماعية. والحقيقة أن ذلك لا يعني بالضرورة تقوية الدولة، فالصلاحيات الواسعة التي تتمتع بها، والمجالات والاختصاصات التي تمتلكها والطموحات الزائدة لاحتلال كل المواقع، إضافة إلى أجهزتها وآلياتها المتنوعة قد يخفي ضعفاً جوهرياً ووجوداً هشاً للدولة، ففي وسط متخلف من المستبعد أن يعني وجود الدولة في كل مكان أنها بالفعل قوة حقيقية.[137]

إن الدولة في المنطقة العربية وشمال إفريقيا قد تفننت في وضع الآليات لفرض السيطرة على مختلف تنظيمات المجتمع المدني. ومن هذه العراقيل نجد الآليات التشريعية حيث استخدمت النظم السلطوية آلية التشريع للهيمنة على مؤسسات المجتمع المدني وإخضاعها للسيطرة الحكومية، وأجرت عدة تعديلات على قوانينها لإحكام السيطرة على هذه المنظمات سواء كانت عمالية أو نسويه أو طلابية أو أهلية أو حقوقية...إلخ.

---

[134]- ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997ص 283.

[135]- المرسوم الرئاسي رقم 92- 77 المؤرخ في 22 ديسمبر 1992 الذي ينصّ على انشاء المرصد الوطني لحقوق الإنسان، وهي أول مؤسسة وطنية رسمية للمراقبة و التقويم في مجال احترام حقوق الإنسان في الجزائر.

[136]- حمدي عبد الرحمان وعزة خليل (محرران)، المجتمع المدني ودوره في التكامل الإفريقي، القاهرة: مركز البحوث العربية، 2005، ص 34.

[137]- ثناء فؤاد عبد الله، مرجع سابق، ص 284.

بالإضافة إلى ذلك، احتكرت الإعلام والحد من حرية الصحافة. فالإعلام الحر والمستقل يساعد على زيادة قدرات المجتمع المدني على مواجهة إمكانيات الدولة الهائلة، ونحن نلاحظ أن هذا الدور الإعلامي مفتقد في أغلب دول شمال إفريقيا ومنها الجزائر، حيث تحرص الحكومات على إحكام سيطرتها على أجهزة الإعلام الجماهيري كالتليفزيون والإذاعة واحتكارها بحيث لا تعبر إلا عن رأي الدولة، وتعمل هذه الحكومات أيضا على الحد من حرية الصحافة بأنواعها. كما تعمل هذه الدول على الحد من الحقوق والحريات الأساسية من خلال التضييق عليها. فهذا العامل يلعب دورا محبطاً بالنسبة لتطور مؤسسات المجتمع المدني وتشكل القيود المفروضة في معظم أقطار شمال إفريقيا على حرية التنظيم والتجمع.[138]

فالجزائر لم تطبق مبادئ الحكامة الاقتصادية الجيدة اتي تستند على المشاركة السياسية والجهات الفاعلة الرئيسية وما نتج عنه هذا الأداء للنشاط الاقتصادي، أدى إلى اختلالات حادة حيث العواقب لزمت مستقبل الاقتصاد الجزائري إلى يومنا هذا. كما أن الجزائر لم تبني ولم تحاول تبني قاعدة مؤسساتية منذ الاستقلال يكون الهدف منها جعل المجتمع المدني أكثر فعالية من حيث المشاركة السياسية والاقتصادية. فتمّ رفضها لأسباب ايديولوجية وسياسية التي تحدد الممارسات الاقتصادية للدولة الجزائرية التي لم تسمح بتأسيس هيئات مستقلة. وتمّ تنظيم جميع العلاقات الاقتصادية والسياسية والعمل من طرف المركز السياسي من خلال المبادئ التوجيهية الإدارية. فالعقيدة الجزائرية استندت على مبدأ وحدة الشعب. فقد رفضت الدولة الاعتراف بطبيعة تضارب المصالح المعينة الموجودة داخل المجتمع خصوصا بين الرأسمال والعمل.[139] فالدولة لم ترفض فقط تأسيس جمعيات نقابية لحماية مصالح العمال، ولكن رفضت كذلك ممارسة الضغط على العمال من أجل الاستغلال الأمثل للقوة العاملة لكي لا تثير مقاومة العمال.[140]

فالجزائر عرفت أشكال متباينة من السلطة المركزية الشخصية، حيث أدى النظام الأبوي القابض على الحكم من خلال زبائنية شبكية إلى ابتلاع المجتمع واستنزاف جميع حركاته الاجتماعية وتنظيماته الأهلية.[141] وعمل النظام الجزائري بعد الاستقلال على إتباع الخطاب الشعبوي وتعبئة المجتمع في إطار المنظمات الجماهيرية التابعة إلى حزب جبهة التحرير الوطني والتي تقع تحت إشرافه مباشرة و ذلك من خلال قانون 71/79 والذي يهدف إلى هيمنة الدولة واحكام وجودها والحد من حرية إنشاء الجمعيات إلا تحت رايتها، وقد ظهرت بعض المنظمات الجماهيرية كالمنظمة الوطنية للمجاهدين والاتحاد الوطني للشباب الجزائري والاتحاد الوطني للنساء الجزائريات.[142]

---

[138] – عبد الغفار شكر، أثر السلطوية على المجتمع المدني في الوطن العربي، ورقة بحثية قدمت إلى ندوة مؤتمر الثقافة العربية والمتغيرات الدولية، عمان، 1999، ص، ص. 11-14.

[139] – إدريس بولكعيبات، الحركة النقابية الجزائرية بين عصرين: إشكالية العجز المزمن عن فك الارتباط بالمشروع السياسي، مرجع سابق، ص 155-159.

[140] - Saadi Rabah Nourelddine, la gestion socialiste …, op. cite, p 37-41.

[141]- عزة خليل، الحركات الاجتماعية في العالم العربي، في عزة خليل (محرر)، الحركات الاجتماعية في العالم العربي: دراسات عن الحركات الاجتماعية في مصر – السودان – الجزائر – تونس – سوريا – لبنان – الأردن (، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2005)، ص ص52 -51.

[142]- عبد الناصر جابي، الحركات الاجتماعية في الجزائر بين أزمة الدولة وشروخ المجتمع، في خليل (محرر ،) المرجع نفسه، ص ص. 303 -298 .

إن عدم فعالية المجتمع المدني أدى إلى آثار عديدة على انضباط الحكامة ونذكر من بينها اثنين:[143] أولا، غياب السلطة الكلية، حيث الإدارات على المستوى الجزئي (الشركات) وعلى المستوى الكلي (النظام السياسي للحكم) كانت بدون سلطة لازمة لفرض بعض الانضباط على أماكن التسيير باسم تقارب المصالح الذي أقره النظام العام. فكان هناك تناسق بين بعض هيئات المجتمع المدني كالاتحاد العام للعمال الجزائريين (UGTA) والسلطة السياسية المتحدثين باسم المواطنين في صلاحياتها الإدارية. ثانيا، ومن خلال الرغبة في تجنب أي خطر يمكن أن ينجم عن مشاركة المجتمع المدني، النظام السياسي تجنب الضغط على المجتمع في أماكن العمل لكي لا تدفعهم على المطالبات وتنظيم جمعيات نقابية. فقد أهملت الجانب الانضباطي في مكان العمل لكي لا يواجهوا مطالب الحرية خارج المصنع. وهذا يمثل امتياز سياسي يهمل الصرامة الاقتصادية.

من جهة أخرى، ظهرت في الجزائر استراتيجية تمثلت في التجديد الإرثي للنظام، حيث ساهم كل من القطاعين العام والخاص في تعزيز سلطة المجتمع السياسي على حساب المجتمع المدني، وتشكلوا بطريقة تضامنية ومنعوا ظهور المجتمع المدني واستقلالية السلطة السياسية. وبالتالي، مسألة وجود الفضاء العام بالمعنى الغربي في الجزائر الذي هو في الحقيقة يمثل في نفس الوقت مكان التعبير عن المصالح المتضاربة الخاصة، والتعامل مع الاختلاف (إن وجد) مع سيادة القانون. ولذلك، هو المكان العام لنشر المجتمع المدني لعلاقاته مع الدولة وفي أنشطتها الاقتصادية. وهذا ما يسمح بضمان إعادة الانتاج المادي للمجتمع وشرطا لسير قانون القيمة. وبالتالي، لا يمكن تحويل مهامه لأغراض خاصة وشخصية. فالدولة الغربية تمّ بناؤها على أساس الامتثال لهذا المبدأ لحملة الفضاء العام وضرورة حمايتها من محاولات الخصخصة والاقطاعية.[144]

في الجزائر، الوضع مختلف وتم بناء الدولة على منطق آخر، حيث كانت هناك ثروة شبه خاصة وُضعت في خدمة الجماعة السياسية التي كانت وراء تكوين هذه الثروة. ففي هذه الحالة، الموارد الاقتصادية كانت هدف لجميع الرغبات والطمعات. وهذا هو السبب الذي كان واحد من أول القرارات للدولة الجزائرية المتمثل في تأميم الثروات والحظر الرسمي على أعضاء المجتمع المدني الاستثمار في المجال الاقتصادي[145].

والقطاع العام في الجزائر، لم يكن فقط كجزء من الفضاء الاجتماعي الذي يعبر عن رغبة المجتمع بعدم المتاجرة في جميع القطاعات أو الأنشطة، لكن تم تصميمه لإخضاع المجتمع المدني تحت المجتمع السياسي. وكان هدفه ضمان دخل حكومي للمواطنين، وهو ما كان ممنوعا أيضا بعدم اتخاذ أي مبادرة اقتصادية خارج الدولة. وكانت مهمة القطاع العام بطريقة أو بأخرى هو استوظاف المجتمع بأكمله.[146]

[143] - Mourad Ouchichi, op, cite, p 82.
[144] - Lahouari Addi. Forme néo-patrimoniale de l'Etat et secteur public en Algérie, op. cite, pp 79-80.
[145] - Ibid, p 84.
[146] - Ibid, p 85.

كما أن معظم المجتمع في الجزائر يعتمد على الدولة، وهذا يمثل الوسيلة الوحيدة لإسكاته من أي تلميح على الاحتجاج. في هذا الجانب، كلفت الحكومة القطاع العام بالهدف غير المعلن، وهو حماية القوى المعارضة التي قد تلقي بظلالها أولا بالقوة الاقتصادية والقوة النقابية. وكان الغرض منه ليس كما تتصوره النظرية الاقتصادية، لتزويد قطاع خاص فاشل و/ أو غير قادر على تنفيذ استراتيجية التنمية، ولكنه ليمنع تشكيل مجتمع مدني مستقل عن الإدارة.[147]

علاوة على ذلك، وفي ظل عدم وجود دولة ذات حداثة لحماية الفضاء العام، القطاع العام في الجزائر كان هدف للأشكال المتعددة من التحويلات (مهام هذا القطاع). بالإضافة إلى سوء استخدام القطاع العام من أجل خدمة المصالح المباشرة للنظام السياسي. فالقطاع الاقتصادي العام في الجزائر تعرض باستمرار إلى الابتزاز (سرقة المال)، الاختلاسات المختلفة من عدة قوى اجتماعية، خاصة تلك التي لها علاقة بالموظفين الذين يشغلون مناصب كبيرة في الدولة: [*إنه كان يستخدم كوسيلة أساسية للبيروقراطية للاستفادة منها وزيادة مستوى المعيشة لأعضائه، القطاع الاقتصادي العام خلق الريع الذي استفادت منه المجموعات المرتبطة بالموظفين السياسيين والذين جمعوا ثروات خاصة ضخمة.... تحويل مسؤوليته الاقتصادية لصالح المؤسسة ذات الشرعية السياسية، تعرّض لعدة اختلاسات، لعدم وجود سيادة القانون الذي يحمي الفضاء العام، والقطاع العام في الجزائر لم يعرف إلا حالات العجز والفشل*].[148]

إن التقسيم الكلاسيكي للمجال الاقتصادي في القطاعين العام والخاص، المنقول بطريقة آلية إلى الاقتصاد الجزائري، قد يكون مشكلة لأسباب تتعلق خاصة بسوء استخدام الفضاء العام واحتلاله من طرف النظام السياسي. كما أكد (دحماني): [*ملكية الدولة، هي ممتلكات الأمة من حيث المبدأ، تستخدمها الدولة باسم الأمة، تمنح اغراء قانوني مخادع يخفي تمتع خاص لمؤيدي سلطة الدولة. فالتقسيم بين المجال العام والمجال الخاص هو نظري أكثر ما هو حقيقي في النظام حيث يختلط النظام العام مع النظام الخاص من طرف من هم في السلطة. فالقطاع العام يفقد طابعه العام من دون أن يكون قطاع خاص بالمعنى الذي يُعطى لهذا القطاع*].[149] وبالمثل، فإن القطاع الخاص بدل من أن يكون عامل لتحرير المجتمع المدني، فقد شارك في استراتيجية التجديد الإرثي للنظام بسبب علاقاته مع الموظفين السياسيين للدولة.

وقد ذكرنا إلى ما يشير "نورث" إليه أن المصفوفة المؤسساتية هي التي تحدد طبيعة النظام. ويمكن تحليل دور المؤسسات في المرحلة الانتقالية أو مرحلة الاصلاحات من حيث الترتيبات المؤسساتية والتنظيمية المثلي التي تسمح بعملية الاصلاح. هذه الترتيبات تتحدد من خلال سلوكيات الفاعلين الممكن أن يكونوا مؤيدين أو معارضين لعملية الاصلاح. فالفاعلين الذي يسمحون بتطبيق أو تقدم الاصلاحات أو الحالة العكسية، أي ابطائها أو منعها، فهم لا

147 - Mourad Ouchichi, op, cite, p95.
148 - Traduction de Ibid, p 95.
149 - Traduction de Ahmed Dahmani, op, cite, p 24.

يمثلون شيئا إلاّ كفاعلين مختلفين من الفضاء العمومي (l'espace publique)، سواء كانوا صناع قرار أو لا، ويمكن من خلال سلوكياتهم الموروثة أو المتولدة من تشجيع الاصلاح أو جعله عملية صعبة التحقيق. ومع ذلك، تجدر الإشارة أن قضية تطور الترتيبات المؤسساتية بما في ذلك المؤسسات الرسمية وغير الرسمية نحو الأفضل (الأمثلية)، هي ترتبط بقوة بقضية الديمقراطية والحكم الراشد.[150]

إن مفهوم التنمية الذي تغيّر ليصبح عملية من التحول المؤسساتي، يرتبط في الجزائر بالدولة الطبيعية، أي الدولة التي تتميز "تنظيمات اجتماعية لوصول محدود" (ordres sociaux à acces limité)، حيث مصطلح الوصول يشير إلى المنظمات العامة والخاصة. هذه الدولة تحدّ وتقيد هذا الوصول، في حين أن الدولة التي تتميز " التنظيمات الاجتماعية لوصول مفتوح" (ordres sociaux à acces ouverte) تعزز ذلك.[151]

إن التنمية في أي بلد ستكوّن التحول أو الانتقال من التنظيم الاجتماعي للوصول المحدود إلى التنظيم الاجتماعي للوصول المفتوح. هذه التنظيمات الاجتماعية تكون التراث المؤسساتي أو الهوية المؤسساتية لكل بلد، وهي المسؤولة عن التطور أو لا. ومستوى الثروة الاقتصادية ماهي إلا خاصية من خصائص التنظيم الاجتماعي.[152] فالجزائر اتخذت مؤشرات سياسية التي زادت من تحسين درجات الحكامة بشكل سريع. لكن على المستوى المؤسساتي لم يغير شيء من ذلك، وما يحدث معظم الوقت هو استثمار أعضاء في نخبة صغيرة لإثراء أنفسهم على حساب باقي السكان. فهم يستثمرون في مشاريع مربحة على المدى القصير، ولا يعود بالنفع والفائدة لا على البلد ولا على المواطنين. هذه النخب هي معادية لأي تغيير مؤسساتي يحرمهم من الفوائد.

إن طرح مسألة طبيعة العقبات التي تحول دون تحقيق الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر من حيث الإطار المفاهيمي الذي يرسمه الاقتصاد المؤسساتي يفترض أن العقبات تتحد من الأشكال المؤسساتية المتمثلة في المؤسسات غير الرسمية (المجتمع المدني) في فشل التجارب المختلفة في عملية التحول التي بدأت خلال العقود الأخيرة. وفي هذا الجانب، يُطرح استفهام مزدوج يفرض نفسه من طرف الباحثين إذا كان فشل الاصلاحات المؤسساتية في الجزائر هو بسبب المؤسسات غير الرسمية للتغيير كما أكده بعض الخبراء، أو أن الفشل نتج عن عدم قدرة وكفاءة المؤسسات الرسمية القائمة لأسباب تتطلب البحث، على قيادة التحول إلى اقتصاد السوق في العقود الآجلة. هذه الدراسات يجب أن تستند على خصائص المصفوفة المؤسساتية في الجزائر وفقا للتعليمات التي تنشرها التجربة الاصلاحية في الجزائر خلال العقود الثلاثة الماضية.

---

[150]– في النظم السياسية غير الديمقراطية، يتم تجميد المؤسسات حيث لا تتغير في حالة حدوث وأنها لا تغير إلا من خلال قنوات الثورات التي تغير النظام.

[151] - Raouf Boucekkine, Rafik Bouklia-Hassane, Rente, corruption et violence : l'émergence d'un ordre nouveau dans les pays arabes ? Revue Regards Économiques IRES-UCL, Novembre 2011 • Numéro 92, Institut de Recherches Economiques et Sociales, p 10-12.

[152] - Cécile Perret, Institutions et société civile en Algérie Une analyse en termes d'ordres sociaux, Notes de recherches IREGE, Université de Savoie.

إن تفسير فشل الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر عن طريق المؤسسات غير الرسمية لعملية التغيير التي يتضمنها اقتصاد السوق هي أكثر تقدما في العقود الأخيرة خاصة في الخطابات الرسمية. فالعديد من تصريحات المسؤولين الجزائريين المتمركزة وعلى رأسهم الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" وهو نفسه ينسب عدم أداء الاقتصاد الوطني لقواعد السوق إلى المجتمع ذو الخصائص القديمة أو المهجورة (archaïsmes). ووفقا لهذه الفرضية، العقود الماضية في ظل نظام التخطيط أدت إلى فقدان ثقافة القيام الخاصة بالفاعلين الاقتصاديين، وغرس لذى المجتمع ثقافة المساعدة. فالعلاقة بين هذا الخطاب والتأكيدات التي تفسر التخلف عن طريق المقاومات الثقافية للتغيير هي واضحة. وكما هو الشأن للفرضية التي تشرح فشل الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر من خلال نوع عملية التحول المعتمدة، والتي تعزو هذا الفشل إلى عداء المجتمع لقوانين السوق لا يمكن أن تعاكس مراجعة الحقائق.[153] وفي هذا الجانب، نتذكر أنه من خلال تحليل التجربتين الجزائريتين لعملية التحول نحو اقتصاد السوق (1994/1989) و (1998/1994)، نشير إلى أنه على الرغم من وجود المعارضين للإصلاحات، إلا أن هذه الفئة لم تصل إلى القوة الكافية لمنع هذه الاصلاحات، وغير قادرين على إعادة النظر في العمليات الاصلاحية التي تعهدت بها الدولة. والواقع، أن التاريخ الاقتصادي الجزائري لسنوات 1990، لا يلاحظ وجود أي حركة اجتماعية يقودها حزب سياسي أو نقابة، مسجلة ضمنيا أو بصراحة ضدّ الاصلاحات المقترحة التي بدأتها السلطات الحكومية. ومع ذلك، يجب أن نتفق بأن هذا الغياب في المعارضة الواضحة لا يعني العضوية الكاملة للمجتمع في الاصلاحات الاقتصادية المساقة. ومن الواضح أنه يوجد عداء لقوانين السوق من طرف أجزاء كبيرة من المجتمع، لكن هذا العداء لم يكون لأسباب ثقافية، وغير منظم بشكل كاف إلى درجة أن يكون قادر على افشال المشاريع الاصلاحية المتعهدة.[154]

وعلى غرار البلدان التي تواجه عملية التحول إلى اقتصاد السوق، أبدت العديد من شرائح المجتمع العداء الواضح إلى قوانين السوق. هذا العداء موجود خاصة بين العمال، الموظفين، المزارعين الريفين والفئات المحرومة اجتماعيا، وهو يعبر عن الخوف الذي يُسلم من قانون لا يرحم ومن دون حماية حكومية التي وعدت في الماضي بضمان الشغل، السكن والصحة...الخ. فهذا العداء هو بعيد كونه غير منطقي، وعلى العكس تماما إذا كان عن طريق العقلانية نعني الدفاع عن المكاسب الاجتماعية والمصالح المادية. ولكن هذا العداء الذي يتأهل إلى العقلانية أو حتى الشرعية، يبقى سلبي وفي مرحلة من الوعي. بمعنى أنه لم يتبلور في حركة معارضة معادية بشكل علني لعملية الاصلاح. في هذا الشأن، تجدر الإشارة أنه في الجزائر، حالة علاقات القوة بين المجتمع المدني والدولة لا تسمح للمشاريع الأولى بعرقلة المشاريع الثانية. كما أن الوضع الأمني السائد في ذلك الوقت والطبيعة الاستبدادية المتأصلة في الدولة كانت عوامل مانعة بشكل كاف لمنع أي معارضة أمام الاصلاحات الاقتصادية التي أرادت الدولة تنفيذها. هذا التشخيص

[153] - Belaid Abrika, Etude de l'impact du système de la corruption à gestion clientéliste et/ou clanique dans les pays en développement : cas de l'Algérie, Thèse de Doctorat en Sciences Economiques, Université de Tizi-ouzou, Algérie, 2013, p385-386.
[154] - Mourad Ouchichi, op, cite, p 226-227.

للتأكيد على أن الفرضية التي توحي بأن المجتمع مسؤول على فشل تحول الجزائر نحو اقتصاد السوق هي ضعيفة وإن لم نقل خاطئة.[155]

من جانب آخر، علاقة المجتمع بالدولة لا يعكس الديناميكية التي تتميز بها البلدان الغربية والمتطورة. فهذه العملية مازالت محجوبة في الجزائر. فالدولة الحديثة هي نتيجة لعملية طويلة من التحولات متعددة الجوانب والأشكال (سياسية، ثقافية، اقتصادية واجتماعية). وفي هذه العملية الطويلة، نميّز بين مرحلتين؛ مرحلة الدولة الاستبدادية ومرحلة الدولة التمثيلية.[156] فالمرحلة الأولى هي استجابة لحالة الخروج من وكر الاستعمار وما نتج عنها من المنافسة بين مختلف الفئات المتعددة التي ميّزت التاريخ النضالي، وهي تستجيب إلى ضرورة الوحدة والأمن التي عبّر عنها المجتمع ضدّ الحكم الاستعماري، حيث وجودها يُضعف المجتمع ويهدد وحدتها. والمرحلة الثانية، التي ولّدت الدولة التمثيلية، هي نتيجة لتعميم تبادل السلع من جهة، وتأثير الديناميكية الفكرية المحررة، حيث الأفكار تتعارض مع نظام الحكم الاستبدادي المطلق (absolutisme) من جهة أخرى. ولكن انتقال الدولة الاستبدادية إلى الدولة التمثيلية لم يكن ممكنا إلا في مرحلة حيث المجتمع يكسب القدرة على خلق الثروات الضرورية وعملية انتاج مستقلة عن السلطة السياسية. فهذا يمثل انتقال من مجتمع يخضع لسوق منظمة إلى مجتمع يخضع لسوق منظمة ذاتيا.[157]

هذه الفكرة هي خاصة باستقلالية المجتمع المدني عن السلطة المركزية فيما يتعلق بإنتاج ثروته، وهي أساسية لفهم عملية تشكيل الدولة الحديثة. في الجزائر، تغيب هذه الفكرة التي تدل على أن عملية مأسسة (institutionnalisation) علاقات السلطة، نهاية الدولة التعسفية، حماية حقوق الملكية الخاصة والمنافسة، تستند في المقام الأول على توازن القوى حيث السلطة السياسية لم تعد تراقب وتتحكم في آلية خلق الثروة. فتحول المجتمع يبدأ بسلسلة طويلة من الصراعات بقيادة الطبقة البرجوازية لتنتقل لاحقا إلى الحركة العمالية من أجل فرض بنية تنظيمية حيث الفلسفة تقوم على ضرورة الملكية الخاصة والاحترام الصارم للحريات الفردية والجماعية. وهذا يؤدي إلى نموذج ذو وجهين: من جهة، هناك "ديكتاتورية المصنع" التي تحكم مجال الانتاج، الذي يعني أن مالك الرأسمال هو حر في ممارسة السلطة والضغط اللازم لاستغلال قوة العمل من أجل تحقيق أقصى قدر من الأرباح. من جهة أخرى، هناك سيادة الحريات بمعنى أن العمال (المواطنين) لديهم الحق في الانتظام سياسيا (في أشكال أحزاب، نقابات عمالية، جمعيات مهنية...الخ) للدفاع عن مصالحهم والتفاوض على تقسيم القيمة المضافة. والتوزيع النهائي للثروة المحققة ينتج عن توازن القوة داخل المجتمع بأكمله بين الرأسمال والعمل. وهذه هي قاعدة أداء علاقات الانتاج التي تسمى الرأسمالية.[158]

إن عملية بناء دولة حديثة يتطلب مجتمع مدني فعال حيث تختلط الصراعات الاقتصادية، السياسية والايديولوجية للحد من رموز السلطة ، وإعطاء المجتمع المدني امكانية انتاج السلع الضرورية لإعادة انتاجها بشكل مستقل عن

[155] - Ibid, p 228.
[156] - Lahouari. Addi, Etat et pouvoir, approche méthodologique et sociologique, OPU Alger 1990.
[157] - K. Polanyi, La grande transformation, Gallimard, Paris 2005, in Mourad Ouchichi, op, cite, p 229.
[158] - Mourad Ouchichi, op, cite, p 229.

السلطة السياسية. فالانتقال نحو الحداثة هو مرادف لأخذ الوعي والتنفيذ من طرف المجتمع المدني فيما يتعلق بحقه في التحديد الذاتي الاقتصادي والسياسي. وهذا هو السبب في أن النضال من أجل التحرير الاقتصادي هو فرض وشكل من أشكال تنظيم معين وهو الدولة، وهي الضامنة الوحيدة لإدارة النزاعات المتأصلة في أي مجتمع عن طريق احتكار العنف الشرعي المستخدم فقط لفرض سيادة القانون. وينتج عن ذلك تصميم سلطة على أنها مكان فارغ مشغولة بالتناوب من طرف القوى السياسية التي نجحت في كسب الثقة من الغالبية العظمى من المواطنين من خلال الاقتراع العام. فالفرق بين النظام السياسي والدولة هو واضح حتى من حيث الموارد الخاصة والموارد العامة. فالدولة برزت في المجال الذي حرره الصراع بين المجتمع المدني والسلطة. وهي التي تضمن الطابع الديمقراطي لظهور السلطة انطلاقا من المجتمع.

إن المجتمع المدني ليس المقصود منه أساسا إيجاد معارضة سياسية في مواجهة الدولة، إذ أن فاعلية المجتمع المدني بكافة منظماته أو مكوناته تتضمن أهدافا أوسع وأعمق من مجرد المعارضة. إنها المشاركة بمعناها الشامل، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا . إلا أن هذه المشاركة هي التي تسمح للمجتمع المدني وتتيح له فرصة مراقبة كافة البنى التحتية الاجتماعية بما فيها مؤسسة الدولة ذاتها، وضبطها وتصحيح مسارها. في سياق هذا المنطق، فليس بالضرورة أن يكون هناك عداء أو تناقض بين الدولة والمجتمع المدني، إلا أن العلاقة بين الطرفين يجب أن تحكمها قاعدة أساسية تستند على الحفاظ على استقلالية المجتمع المدني. مع ذلك فإن الواقع يبين أن أنماط العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني لم تحافظ على هذه القاعدة في كثير من الحالات، خاصة في ظل النظام التسلطي.[159]

ومشكلة المجتمع المدني في الجزائر لا تتمثل في وجود أو عدم وجود منظمات تمثل هذا المجتمع، فالساحة تتمتع بوجود تكوينات ومنظمات المجتمع المدني بمختلف أنواعها من اتحادات وجمعيات وروابط وتعاونيات، ولكن تتمثل المشكلة في مدى فاعلية هذه المنظمات أي الدور الذي تلعبه في نشر الديمقراطية ورفع مستوى الأداء السياسي والاجتماعي وكذا طبيعة العلاقة مع الدولة، إذ تعرف هذه العلاقة عدم الثقة وانتشار سلطة الدولة على كافة مجالات الحياة المجتمعية في إطار مفهوم كوربوراتية الدولة عند" شومبيتر" والذي ينطبق على حالة الجزائر والذي تكون فيه هذه الجماعات خاضعة لسيطرة الدولة ويكون في النظم التسلطية.[160]

إن الفصل بين السلطات (تنفيذية–تشريعية–قضائية)، وضمان النزاهة لا يمكن أن تتحقق إلا بوجود سلطة معارضة. لذلك، المجتمع المدني والذي يسمى أيضا المجتمع الاقتصادي، يمكن أن يشتغل بإنتاج السلع الضرورية لإعادة انتاجها مع كل ما يتطلب لذلك من مجهودات واستثمارات، ولكن مع ضمان أنه لا يخضع أو يتعرض للنهب من طرف السلطة السياسية. فالدولة هي المصدر الوحيد للسلطة. فحرية التنظيم والتعبير المحمية بقوة القانون، الفئات الاجتماعية المختلفة يمكن أن تتشكل على شكل هيئات وسيطة بين الدولة والمجتمع، وتساهم من جهة، في

[159]– عبد الله تركماني، المجتمع المدني في العالم العربي: الواقع والمعوقات والأفاق، الحوار المتمدن، ع.2627 ، (، 25/04/2009).

[160]- محمد زاهي المغيربي، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في ليبيا، القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية 1995، ص ص 119-120.

تهدئة العلاقات السياسية والرابط الاجتماعي بشكل عام؛ ومن جهة أخرى، تضمن المراقبة الدائمة على إدارة الموارد العامة الحكومية.[161]

ونتيجة لذلك، تمّ استبدال الحكومات تدريجيا مقابل حكومات شرعية وعقلانية يتم ممارستها من خلال البيروقراطية في إطار سيادة القانون. هذه العملية تؤدّي بالخروج من منطق الريع ومنطق النهب (prédatrice) لرموز السلطة والقادة وتنتقل إلى منطق ديناميكية التراكم من خلال العمل المنتج. فعوامل تجاوز نظام الريع تدعم فكرة ظهور مجتمع مدني مستقل عن الحكومة المركزية فيما يتعلق بإعادة انتاج امكانياتهم المتاحة، وتنتهي في الأخير لتنتظم اجتماعيا على شكل مجتمع مدني، اقتصاديا على شكل سوق وسياسيا على شكل دولة.

فالمجتمع المدني الفعال يفرض حقه في التحديد الذاتي للاقتصاد من خلال فرض الطابع المؤسساتي على السلطة في الدولة، ويضع حد للتدخلات خارج الاقتصاد في مجال الانتاج. والاقتصاد السياسي كعلم اجتماع وُلد في هذا السياق، أي بالتوازي مع اضفاء الطابع المؤسساتي للسلطة وتمكين المجال الاقتصادي. فالسوق ذاتية التنظيم توفر للمجتمع المدني إطار مثالي لإنتاج ما يستهلك ويفرض على الدولة أن تخلق التفاعل بين السوق والمجتمع، الالتزام بتحكيم النزاعات وضمان التماسك الاجتماعي الشامل.

إن المجتمع المدني يفرض اضفاء الطابع المؤسساتي على السلطة بعد أن يتحكم في آليات خلق الثروة. وهذه الاستقلالية التي يكتسبها المجتمع الاقتصادي تسمح بظهور نموذج أصلي للعلاقة بين الدولة، المجتمع والسوق، الذي يتميز بما يلي: مجتمع مدني مستقل عن السلطة المركزية فيما يتعلق بخلق الثروات الضرورية لإعادة انتاجها، سوق منظمة ذاتيا تخضع إلى العقلانية التي تفرض قانون القيمة، وفي الأخير، دولة منظمة التي تتوسط بين المجتمع والسوق، حيث مهمتها تتمثل أحيانا في حماية المجتمع من انحرافات القوى المجهولة للسوق، وأحيانا التدخل لتحفيز السوق عندما تكون الآليات الخاصة به غير كافية (فترات الركود والأزمات...الخ).

لكن هذا التصميم التنظيمي هو غائب في الجزائر، حيث الدولة تمارس ولأسباب تاريخية وإيديولوجية هيمنة على المجتمع، مما يحد من القدرة الانتاجية للاقتصاد، لأنها تمنع ديناميكيات التراكم لتمهيد الطريق وإن يكن في بعض الأحيان عن غير قصد، أمام انتشار الريع والمواقف الريعية، وهذا ما يخالف شروط أداء قانون القيمة. وانطلاقا من الضرورة الحصرية للوحدة، الدولة رفضت الاعتراف بالطابع المتناقض للمصالح الخاصة التي قد تجد أشكالها من خلال السوق. وهذا هو ما يفسر في المقام الأول، هذا الموقف المتعارض فيما يتعلق بالإصلاحات الاقتصادية وبطريقة غير مباشرة، يدل على فشل كل عملية اصلاحية منطلقة في العقود الثلاثة الأخيرة. والنتيجة، هي الاضعاف على المستوى الداخلي، تبعية وتهميش على المستوى الخارجي.[162]

---

[161]- خير الدين عبادي، المجتمع المدني والعملية السياسية في دول شمال إفريقيا 1990- 2010، مذكرة ماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر 03، 2011، ص، ص 67-68.

[162] - Ibid, p 231

4- الفساد المؤسساتي والنمو:

نتيجة الممارسات السياسية والاقتصادية السيئة التي أسفرت عن أداء النظام السياسي والنشاط الاقتصادي أدت إلى اختلالات خطيرة حيث العواقب ميّزت الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال إلى يومنا هذا. فاستراتيجيات التنمية لم تحقق الأهداف المسطرة فقط، ولكنها أغرقت الاقتصاد في حلقات مفرغة مع منع اشراك لأي ديناميكية للتراكم. وتتجلى هذه الوضعية من خلال العجز الكبير للشركات والهيئات الحكومية، والاعتماد المزدوج للاقتصاد الجزائري على الخارج، سواء بالنسبة للإمدادات أو بالنسبة للتمويلات (عبر سوق المحروقات). واستخدمت الدولة بشكل منهجي عملية ضخ مبالغ مالية ضخمة بشكل متزايد وذلك بفضل القوة الشرائية التي منحتها عائدات المحروقات. هذه الوضعية أدت في النهاية إلى اختلالات كبيرة في المالية الكلية التي ولدت عملية تضخمية التي خفضت القوة الشرائية للفئات المحرومة مع تعزيز القوة المالية للقطاع الخاص. فالقطاع العام الذي كانت مهمته تلبية الحاجيات الاقتصادية والاجتماعية للسكان تميز بعجز ثقيل وهيكلي. والعائدات التي هي خارجية المصدر، أصبحت المصدر الوحيد لتمويل الدولة التي أخضعت الاقتصاد تحت السلطة السياسية مما أبعد الفاعلين الاقتصاديين من أجل الغرض الخاص (خلق الثروة) لتأمين جهات فاعلة سلبية من خلال التوزيع الحكومي للريع.

هذه الممارسات أدت إلى تناقضات سلبية تدخل من باب الفساد الذي أدى إلى معاناة القطاع العام من عجز محاسبي دائم، تعقيم عائدات المحروقات التي كانت من المفترض أن تتحول إلى فائض تراكمي؛ والقطاع الخاص الذي تراكمت ثروته، ليس من خلال استغلال العمل ولكن عن طريق عمليات المضاربة التي انشأت بفضل شبكات المحسوبية من دائرة السلطة السياسية.

فالطبيعة الضارة لمثل هذه الوضعية خصصت بشكل دائم الريع لفئة مهيمنة في عملية التوزيع، وأدت إلى نتائج مخالفة لتوقعات السياسات التنموية. وبدلا من اقتصاد صناعي وانتاجي يخدم الاقتصاد، تأسس اقتصاد ريعي وتوزيعي يعتمد على أدائه فقط بحجم العائدات التي نتجت عن السوق الدولية للمحروقات. وما وراء التأثير المباشر على الجهاز الانتاجي وعلى النظام النقدي، عزز الاقتصاد الريعي والتوزيعي ممارسات النهب والهدر للموارد، الفساد وظهور اقتصاد موازي لفائدة القطاع الخاص أساسا.

4-1- الطابع المؤسساتي للسوق الموازية:

إن الاستثمارات العامة في جميع القطاعات المندرجة في نماذج النمو المنتهجة في الجزائر بعد الاستقلال لم تسمح بتحقيق الأهداف التي رسمها القادة المخططين. فكانت النتيجة هي دائما وجود فجوة كبيرة بين العرض

والطلب، وهذا ما تسبب في ظواهر الندرة والمعاشات (الريع). فهذه النتيجة ميّزت طبيعة الدولة وتصميمها الأدواتي والاقتصادي، لأن فرضية تحديث البلد وتطويره قد صمّمت مسبقا لأسباب سياسية وإيديولوجية كالشركة العمومية مثلا على أنها مؤسسة ذات شرعية لنظام سياسي. هذا النظام استخدم الموارد الاقتصادية لوضع سلطته ومنع تشكيل أي معارضة. وقد أدى هذا الوضع من جهة، إلى منع ديناميكيات التراكم، ومن جهة أخرى تعميم الجانب الريعي في جميع العلاقات الاقتصادية والاجتماعية.[163]

لقد تسببت ظاهرتين بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تعزيز ظاهرة السوق السوداء: فالظاهرة الأولى كانت طبيعة النظام المرتبطة بعدم قدرة الاقتصاد الموجه على تلبية المطالب الاجتماعية؛ والثانية، كانت ذات طبيعة سياسية لها صلة بإرادة النظام بتوسيع قاعدته الاجتماعية. كما تشير التحليلات إلى أن الندرة والريع يرتبطان بقوة في بنية سوقية موجهة مركزيا. فبنية هذه السوق المعززة بطبيعة ملكية النظام السياسي الموروث أدت إلى خلق العلاقات الاختلاسية، الفساد وتنمية الاقتصاد غير الرسمي أو الموازي.[164]

فالاقتصاد الموازي لم يعد ظاهرة هامشية فقط، فقد شمل جميع قطاعات النشاط وأصبح في غضون عقود القناة الحقيقية لاختلاس أموال الريع التي توزعها الدولة لكسب السلم الاجتماعي الذي يعتمد عليه النظام السياسي في بقائه. وفي هذا المعنى، الاقتصاد الموازي يستجوب في الواقع طبيعة الدولة كما أشار إلى ذلك (A.Henni) : [*الاقتصاد الخفي هو نتيجة عضوية لأسلوب إدارة النشاط الاقتصادي. فهو يسبب فشل الدولة في وضع اقتصادي معين، لوضع آليات مبتكرة لسوق واحدة. فالاقتصاد الموازي يعكس إذن السياسة الاقتصادية وطبيعة الدولة*].[165]

والعوامل الرئيسية في تكوين الاقتصاد الموازي في الجزائر هي أولا وقبل كل شيء مرتبطة بطبيعة النظام السياسي وحدود نماذج التنمية المتبعة. فطبيعة الدولة الجزائرية أو النظام السياسي المتبع، تأسس لأسباب تاريخية في منطق تجديد الثروات من خلال جعل الموارد الاقتصادية مصدر سياسي من أجل الحفاظ على السلطة. وظهور السوق الموازية يعني توسع الأنشطة الاقتصادية والتجارية مع أسعار تختلف مع الأسعار المحددة تحت إطار الاقتصاد المنظم. كذلك، في فرضية وجود سوق مزدوج، ذكر (A. Henni): [*بقدر وجود نظام مزدوج للتوزيع وخلق الثروة، نظام تسعير مزدوج وحركات مزدوجة لتداول المنتجات*].[166] وبالتالي، هذه الأنشطة مسّت جميع الأسواق في الاقتصاد؛ سوق السلع والخدمات، سوق عوامل الانتاج وسوق النقود. إلاّ أنه يجب أن نميز بين السوق (الاقتصاد) الموازية للإنتاج والسوق الموازية للتوزيع. وهذا التمييز يشير مباشرة إلى طبيعة النظام الاقتصادي الرسمي أو الشرعي.

الاقتصاد غير الرسمي في الأسواق المنظمة من طرف المراقبة الإدارية يتميز بالندرة والريع، وهو مرتبط بعملية التوزيع. فهو يتضاعف مع قنوات التوزيع الحكومي وهامشه لا يأتي إلاّ من الوصول المعزز بمصادر الريع. وبالتالي،

---

[163] – الايديولوجية السياسية كما ذكرنا في التحليل التي استندت على القيم الوطنية والثورية التي تفرض قيود مؤسساتية بدافع المحافظة على وحدة الشعب وبناء الدولة.

[164] - Youghourta Bellache, le secteur informel en Algérie : approches, acteurs et déterminants, Les cahiers du CREAD n°105/106-2013, p 162-164.

[165] - Traduction de A. Henni, Essai sur l'économie parallèle, cas de l'Algérie, ENAG, Alger 1991. p. 15.

[166] - Traduction de A. Henni, op. cite, p 15.

الأسعار الممارسة في السوق السوداء هي أعلى من الأسعار المحددة إداريا. كذلك، هذا الاقتصاد الخفي يساهم من جهة، في ضعف القوة الشرائية لأصحاب المداخيل الثابتة، ومن جهة أخرى، يساهم في تخفيض قيمة العمل اجتماعيا.[167]

فالاقتصاد الموازي ليس اقتصاد منفصل عن الاقتصاد، وهذه القنوات هي مرتبطة عضويا بالتوزيع الحكومي، على الرغم من أنها وفي إطار عملها، تخضع لمنطق مختلف عن الذي تم وضعه في سياق الاقتصاد الوطني. هذه القنوات تشكل نوع من ممرات مستقلة ولكنها متكاملة تماما في المجال الاقتصادي الشامل. بالإضافة إلى ذلك، الشبكات التي تحرّك قنوات الاقتصاد الموازي ليست غريبة عن الشبكات التي تعمل في سياق الاقتصاد العمومي. فهم ليس بفاعلين جدد، نشطاء من الناحية التجارية، ومدعومين من طرف ريادة الأعمال التي تغتنم الفرص التي تتيحها السوق على الرغم من الحظر الذي يفرضه القانون.[168]

ففي الجزائر، تمّ ترتيب شبكات الاقتصاد الموازي في قنوات التوزيع. فمكان هذه الشبكات هو مماثل للشبكات التي تمثل الوسطاء التجاريين بين الموردين (الدولة) والمستهلكين (المواطنين). وبالتالي، هذه الشبكات تستفيد من مزايا النظام المخطط من خلال الهروب من القيود لأن هذه الشبكات تعمل خارج أي تنظيم. فهذا يدل على أن مجال السوق غير الرسمية كانت جزءا لا يتجزأ من السوق المخططة بحيث تم تناولها كلية من الداخل. فالشبكات غير الرسمية في الجزائر لا تماثل لا المبتكرين للورشات الخفية، ولا تجار، لكن يندمجون في النهاية كفاعلين رئيسيين وأصحاب مشروع ليبرالي. وبارونات الاقتصاد الموازي في الجزائر كانوا يختلفون عن البارونات التي كانت على رأس الاقتصاد المخطط، ولكن كانت تستخدم مواقفهم السياسية من أجل تراكم ثرواتهم الخاصة الكبيرة. لذلك، هذه الشبكات لم تكن مناهضة لنموذج الاقتصاد الموجه، ولم تحمل أي نموذج بديل للتنمية. فهذه الشبكات وُجدت فقط من خلال مواقفهم السياسية التي سمحت لهم بالاحتيال على اللوائح، استخدام المؤسسات للاستيلاء على الريع الذي توزعه الدولة (من خلال الأجور وإعانات الأسعار)لضمان العدالة الاجتماعية. فالاقتصاد الموازي لم يكن خارجيا، ولم يكن في منافسة مع المجال الإداري، فقد كان يخضع للاقتصاد الموجه وهيمنة الدولة على المجال الاقتصادي.[169]

هذه الوضعية لتبعية القنوات الموازية لقنوات التوزيع الحكومي للريع، ميزان القوى من حيث الأسعار والأجور داخل المجال الاقتصادي بأكمله يعود غالبا إلى الاقتصاد الموازي. هذا الأخير ومن خلال اتساق نظامه التسعيري (قريب من حقيقة السوق) غالبا ما ينتهي بفرض منطقه، وبالتالي يعمل على فقدان أهمية كل القرارات الإدارية

[167] - Samir Bellal, Changement institutionnel et économie parallèle en Algérie : quelques enseignements, revue, ELBAHIT, N° 06-2008, p 3-5.
[168] - Mourad Ouchichi, op, cite, p 85.
[169] - Ibid, p 86.

للدولة من الجانب الاقتصادي، وبالتالي تظهر مزيد من القنوات الريعية التي تعمل على انتاج الاقتصاد غير الرسمي.[170]

وحتى في التحليل التاريخي للاقتصاد الموازي، ذكر (أ. هني): [*استخدم التجار في المعارض العملات الأجنبية أو الأدوات الكتابية التي سمحت لهم بخلق شبكاتهم الخاصة للدفع والائتمان، وكذلك مصادرة الأموال إلى الدولة (خاصة بعد خلق بنك امستردام سنة 1617)، ممارسة الجهات الفاعلة في السوق الموازية زاحمت ونجحت في تجريد الدولة من أحد السمات الأساسية المتمثلة في خلق النقود والتحكم فيها. وبالنسبة لحاجيات تعاملاتهم الدولية، حافظت هذه الشبكات على العملة المحلية وخلقت سوق للصرف ذو طابع غير شرعي سمح لهم بالتعامل والتلاعب بالعملات الأجنبية بدون المرور عبر البنوك. للقيام بذلك، أحدث هذا البنك آلية تفقد خاصية مراقبة حجم النقود المتداولة من طرف البنك المركزي: الاحتفاظ بالعملة المحلية التي لا تعود إلى البنك المركزي، تغذي القنوات التجارية الموازية وتسبب في اصدار خاص للعملة وفقا لاحتياجات هذه القنوات بالاعتماد على الدولة بعملية الطباعة فقط للنقود من دون مراقبة حجمها المتداول. لذلك، الدولة هي مجهزة كفاعل تقني ولم تعد تعتبر كسلطة نقدية*].[171]

في الجزائر، تعيّنت الشبكات الموازية من خلال أسواقها للصرف الأجنبي. وشرعت في شراء وبيع العملات الأجنبية في ساحات عمومية بدون تدخل بنكي. ويمكننا في أي مدينة في الجزائر أن نبيع أو نشتري العملة الأجنبية خاصة المستخدمة في التجارة في سياق التجارة الخارجية على غرار الفرنك الفرنسي والدولار. هذه الشبكات الموازية تمتد حتى إلى المهجر خاصة في فرنسا ذات الأغلبية المهاجرة (باريس، ليون، مرسيليا، مدريد، لندن...الخ).[172] ولذلك، الدولة الجزائرية وعلى حسب تعبير (أحمد هني)، أصبحت فاعل تقني وفني وليست سلطة نقدية. فهي تطبع النقود بدون أي مراقبة وتحكم في حجم النقود المتداولة. ولمدة عقدين من الزمن، كانت كافية لكي تترسخ بقوة هذه شبكات الاقتصاد الموازي لتصبح أحد السمات الرئيسية للدولة، وتؤثر بشكل حصري في سلطة إصدار الأدوات النقدية.[173]

إنّ الآثار المترتبة عن الاقتصاد غير الرسمي هي عديدة. فبعض البنود في الدراسات النظرية تؤكد وجهة النظر في التحليل بأن الممارسات الاقتصادية للدولة والتي تمليها العقيدة السياسية للنظام الذي استثمر مكنت من خلق ظواهر التي تقوض في النهاية أداء سلطة الدولة نفسها. فعلى سبيل المثال، شبكات الاقتصاد الموازي التي خلقها النظام السياسي من العدم لتوسيع قاعدته الاجتماعية والقاعدة النقدية لأعضائه سيطرت في النهاية على المؤسسات الرسمية

[170] - Ahmed Henni, op, cite, p52.
[171] - Traduction de A. Henni, op. cite, p 53.
[172] - Benbouzid et al, Réseaux financiers et marchés parallèles de devises. Des Algériens dans l'économie informelle, Revue européenne des migrations internationales, vol. 15, n°2,1999. Emploi, genre et migration, pp 125-128.
[173] - Ahmed Henni, op. cite, p 52.

واختفت عن مراقبة الحكومة. فتاريخ نشأة وتطور الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر يدل على أن الجزائر بلد مثالي من حيث هذا الاتجاه.[174]

4-2- الطابع المؤسساتي للفساد:

إن أي نظام يعيد امتلاك الثروة من خلال قنوات الاقتصاد الريعي والتوزيعي في ظل غياب العقلانية وحيث تكون السلطة في نفس الوقت هدف ومصدر للثروة، سيحوّل منطق الدولة إلى اتجاه آخر يخضع لنوع من العقلانية السياسية تنتج اختلالات اقتصادية يمكن أن تولد مكاسب سياسية كبيرة. وهذا ما نتج عنها آثار ضارة التي تسببت في تضييق القاعدة الاجتماعية للعمالة المنتجة وإفقار الطبقات الاجتماعية ذات الدخل الثابت. وفضلا عن جدلية التنازل السياسي للصرامة الاقتصادية المذكورة أعلاه، والوحدات الكلية للمجتمع التي يرأسها الأفراد السياسيين للدولة، وجدوا في هذا الوضع أرضية ملاءمة لجمع ثروات طائلة وتوسيع قاعدة اجتماعية للنظام.[175]

وفي سياق وفرة الموارد، خاصة عندما يكون مصدرها خارجي لعملية انتاج محلية، الاختلالات الاقتصادية قد لا تشكل مشكلة فورية للدولة وللقوى الاجتماعية التي هي تابعة لها، بل هي فقط الحالة العكسية التي تحدث. أما الفوضى في الاقتصاد ستسمح بعمليات الاختلاس التي تصبح بدورها وسيلة للتنظيم السياسي. وفي حالة الجزائر، توزيع الموارد الاقتصادية من خلال المؤسسات الحكومية (من بين أمور أخرى) استخدمت كوسيلة لتحقيق الاستقرار وتشويه سمعة كل معارضة. هذه الفرضية لها علاقة بآليات الإثراء في الاقتصاد الحكومي والفئات الاجتماعية المستفيدة منه.[176]

وعندما يكون بلد يتميز باقتصاد منحصر لدى الدولة، حقوق الملكية الخاصة ليست مضمونة بوضوح والقطاعات الاقتصادية غير منتجة، يتمّ اختلاس التحويلات الريعية من خلال السوق غير الرسمية. فالحصول على الملكية الخاصة أو تراخيص الاستيراد التي قيدت بشدة استخدام العلاقات المؤثرة، أصبحت ضرورية وملازمة لجميع أعمال التخصيب (الإثراء). وقد وضح (أ. هني) ذلك: [*لدرجة أن الاقتصاد كان مملوكا للدولة وأنها مارست الاحتكار على قطاع التجارة، وجب دعم بالضرورة أي مبادرة خاصة من طرف كبار الضباط والسياسيين الذين ينتمون إلى مجال السلطة*].[177]

فاحتكار الثروة ووجود قوة حقيقية على المؤسسات الرسمية التي شجعت هذا الاتجاه، أدى إلى نشأة شبكات واسعة من العملاء (الزبائن)، استغلال النفوذ والفساد. الجماعات السرية (clans) والفئات الاجتماعية المرتبطة بالأشخاص السياسيين تستخدم المؤسسات على غرار الجمارك، العدالة أو مؤسسة الضرائب للتحايل على النظام، وبالتالي تصل إلى المواضع الريعية والاحتكارية التي تسمح باختلاس الريع الذي تمنحه الدولة منهجيا لشراء السلم

[174] - Mourad Ouchichi, op, cite, p 87-88.
[175] - Harbi Mohamed, l'Algérie et son destin, croyants ou citoyens, Médias Associé, Alger, 1994, p 91.
[176] - Mourad Ouchichi, op, cite, p 88.
[177] -Traduction de Ahmed Henni in L. Addi, l'Algérie et la démocratie, la Découverte, Paris 1994. p. 67.

الاجتماعي والاستقرار السياسي. ولقد أشار (A. Dahmani) : [*يجب تحليل الفساد على أنه سمة أساسية لنظام تحتكره الدولة. عندما يصبح الموقف أو الوضع في الدولة يولد الفساد عن طريق الاحتمال والممارسة، فلم يعد من الممكن التخفيض من الظاهرة إلى مفارقة تاريخية في أداء الدولة ومؤسساتها، فلا بد من الأحرى تحليله كأسلوب رئيسي لأداء النظام الاقتصادي والاجتماعي*].[178]

وبالتالي، إقامة مؤسسات جيدة للحكامة، لا يعني إقامة عمل سليم على الحكومة، ولكن هي أعمال تخص الجميع وتخضع للجميع. وهذا ما يوجد في البلدان المتقدمة. ولكن في الجزائر حيث أعضاء النخبة الحاكمة تتقاسم الايرادات الريعية، سيكون من الصعب تقدمهم إلى إقامة مثل هذه المؤسسات التي تشكل لاحقا عقبات لمصالحهم، أو تهديدات لوضعيتهم. وإذا لم تكن هناك إرادة سياسية للتغيير، فمن المحتمل أن لا يقوم الحكم الراشد ومؤسساته. وكما أشرنا سابقا، الحكم الراشد بالمفهوم الذي طرحه البنك الدولي يتوافق مع وصف للمؤسسات التي توجد في البلدان المتقدمة، وبالتالي سيكون هناك بالضرورة ارتباط ايجابي كبير بين الحكم الراشد ومستوى التنمية في البلدان. فمؤسسات الحكامة التي أوصت بها المنظمات الدولية تتوافق كذلك مع نتائج الأداء الجيد للدول وليس الطريقة التي أوصلت إلى هذه النتائج. وهذه النتائج هي انعكاسات للمؤشرات المطوّرة من طرف البنك الدولي والتي تمثل نتائج قرارات سياسية سابقة مثل قياس "فعالية الحكومة" أو "نوعية الإدارة".

في الحالة الجزائرية، التحليلات المهتمة بالعلاقات بين الاختلاس الاقتصادي والتنظيم السياسي تشير إلى أن الفساد هو أبعد ما يكون عن ظاهرة عارضة ممارسة من طرف بعض الجهات الفاعلة في الدولة، ولكن ممارسة واسعة الانتشار (معممة) نشأت وتعززت من خلال طبيعة النظام السياسي والعلاقات التي يحافظ عليها مع المجال الاقتصادي. بالاستناد على الفساد، تولّد احتكار للسلطة السياسة وامتلاكها من طرف مجموعة صغيرة، وهي العناصر الأساسية في عملية الاستيلاء على الموارد وعملية الإثراء. فاحتكار السلطة إلى جانب إرادة المحافظة عليها مهما كان الثمن، يؤدي بالقادة بجعل الموارد الاقتصادية وتوزيع الريع كعامل لتغطية القاعدة الاجتماعية للنظام، مما يؤدي إلى خلق مناطق نفوذ التي تستخدم هؤلاء القادة من أجل تعزيز مكانتهم وتعزيز جماعاتهم السرية وتنصيب أسر وعائلات داخل السلطة والمجتمع.[179] لذلك، تشكلت سلاسل متصلة بقوة حول الأفراد الذين يشغلون مناصب كبيرة في الدولة، وتم تشكيل طبقات مهمة أين أثرت العادات على المقاومة بقوة من أجل السلطة ومنافعها المادية على حسب تعبير السيد (M. Habri)، هذه السلاسل ظهرت في الأجهزة السياسية، وفئات أخرى تجمعت وتعيّنت باتجاه المجتمع. ووجدت هذه السلاسل في احتكار السلطة وسيطرة الدولة على الاقتصاد، الصيغة المثالية

[178] - Traduction de Dahmani Ahmed, L'Algérie à l'épreuve, économie politique des réformes 1988-1997, ED. Casbah, Alger, 1999, p 23.
[179] - Mourad Ouchichi, op, cite, p 89.

لتحقيق أهدافهم.[180] والقطاع الاقتصادي للدولة الذي ركز في جزئه الأكبر على الثروة، كان يُنظر إليه على أنه غنيمة أو ربح للتفاوض و/أو للمشاركة، وفي أي حالة لاحتكاره.

والثروة الناجمة في أي بلد ستكون مصدرا جديدا للصراعات التي تنجم عن توزيع الايرادات بين النخب الحاكمة. وفي حالة غياب مؤسسات وقواعد قانونية فعالة والتي تمثل خصائص سوء الحكامة، ومع زيادة الثروة، فمن المرجح أن يؤدي ذلك إلى امتناع النخب الحاكمة عن القيام بأي حوافز لتحسين مستويات الحكامة. وبدلا من ذلك، سيكون لها دوافع للمحافظة على دائرتهم الخاصة (حلقة الأصدقاء) والحفاظ على مزاياها.

كما أن جزء من الربح اعتمد على الوضعية الهرمية المشغولة في نظام السلطة. وفي الحالة الجزائرية، فقد أشار (دحماني)، [*تنتمي إلى المجموعة العسكرية وهو أضمن لتحقيق هذا المشروع أو ذاك. فضباط الجيش والأجهزة الأمنية هي التي تحمل الأعمال المثمرة أكثر من خلال إعداد وسيط متمثل في مترشح*].[181] بالإضافة إلى ذلك وفي نفس الاتجاه، (L. Addi) أشار: [*اشتعلت المنافسة على السلع المادية وعلى المناصب الإدارية للدولة التي سيطرت على الموارد، وبعض الضباط جمعوا أو سمحوا بتراكم ثروتهم الخاصة (...) الضابط الكبير لديه القدرة على فتح أبواب الإدارة التي تجعل منه رجل متطلع. وبعض الضباط أساؤوا واستخدموا هذه القوة إلى درجة الانحراف نحو استغلال النفوذ وانتشار الجرائم التنظيمية*].[182] فهذا النظام المتكون من مناطق النفوذ المهيمنة، في البداية كانت مختصرة على بعض أعيان النظام، وامتدت تدريجيا لتشمل جميع المستويات من رأس الدولة إلى الإدارة المحلية الصغيرة. وتطور ممارسات الإثراء في الجزائر يشير ليس فقط إلى إظهار التوسع التدريجي للفساد، ولكن لاستمراره. وبالتحليل التاريخي، تطورت الممارسات الفاسدة في سنوات 1970 واتخذت أشكالا أكثر سرية، وتم تعميمها في وقت لاحق خلال كل العقود.[183]

من جهة أخرى، عندما يكون هناك تحسن في النمو مع ظروف تتميز بضعف مؤسساتي، ستغتنم بعض النخب الحاكمة الفرصة من الوضعية الحالية للحكامة السيئة لاختلاس الثروات الاضافية وتقاسمها. هذا التأثير السلبي يقابل أو يعوض الأثر الايجابي المحتمل للنمو على مؤسسات الحكامة. فهذه الوضعية هي طبيعية بالنسبة للجزائر التي تمر بمرحلة انتقالية، وهذا ما ذكرناه سابقا: أن التوسع في الاقتصاد يتميز بضعف الاطار المؤسساتي مع وجود نخبة متجذرة ومقاومة للتغيير. وبالتالي، عندما يكون هناك ارتفاع في الدخل الفردي وأن مستوى الحكامة ضعيف، يوجد تفسير واحد من بين التفسيرات وهو " التحكم في الدولة" (captation de l'Etat). ويشير هذا المفهوم إلى احتكار نخبة صغيرة للقوانين واللّوائح من أجل المصادرة والاختلاسات والاستيلاء على الثروة المنشأة في البلد، وأن هذه النخبة هي التي تشكل العقبة الرئيسية للتغيرات المؤسساتية التي قد تؤدي إلى تحسين مستوى الحكامة. وبالتالي،

[180] - Harbi Mohamed, op, cite, p 122. Casbah, Alger, 1999, p 23.
[181] -Traduction de Dahmani Ahmed, op, cite, p24.
[182] -Traduction de Addi Lahouari, L'Algérie et la démocratie- pouvoir et crise politique dans l'Algérie contemporaine, Edition La découverte, Paris, 1990, p 166.
[183] Mourad Ouchichi, p 90.

سيخلق الفساد الذي يتم من طرف الفاعلين الاقتصاديين للحصول على امتيازات من الحكومة، وهذا ما يكون سببا للتأثير السلبي لارتفاع النمو على نوعية مؤسسات الحكامة، وهو ما يؤدي إلى تنمية بدون حكامة.

هذه الوضعية المؤسساتية تتميز بها الجزائر والتي بدأت في انطلاقها الاقتصادي. وهي ما تزال تجد نفسها عالقة في وضعية مؤسساتية بين هذين العاملين (الانتقال والانطلاق). فإذا كانت هناك ثروة (نمو)، يكون هناك إيرادات ريعية ترافقها، وبالتالي نشوء أو قيام ما يعرف ب "التحكم في الدولة" وتطورها مع تزايد خلق قوانين ولوائح لصالح هذه النخبة المتحكمة في شؤون البلد.

إن الوضعية المؤسساتية ل "التحكم في الدولة" نشأت بقوة من جهة، نتيجة فتح الأسواق وتحرير التجارة في الجزائر. وأمام هذا الوضع، العديد من الشركات ستندمج تحت لواء هذه الوضعية للحفاظ على مواقعها في السوق أو تجنب الافلاس نتيجة عدم القدرة على تنافسية الشركات الجديدة العالمية وعلى المنافسة. ومن جهة أخرى، هي تنشأ نتيجة الزيادة في المداخيل والإيرادات. ودائما في سياق المرحلة الانتقالية، مع المزيد من رؤوس الأموال المتدفقة، ستكون هناك مكاسب محتملة مع احتمال تزايد الخسائر كذلك، وهذا ما يؤدي إلى نمو الرهانات وزيادة نسبة التحايل على الدولة (captation de l'Etat)[184]. وأمام هذا الوضع وفي غياب مؤسسات تنظيمية فعالة، تبقى الجزائر في حالة توقف مع خلق الثروة التي تساعدها في المرحلة الانتقالية ولكن مع احتمال أن تصبح مصدرا إضافيا للصراعات. فوضعية التحكم في الدولة لصالح أقلية صغيرة يؤدي بالجزائر إلى إقامة اصلاحات جزئية ناقصة وغير مستمرة تجر البلد في الغالب إلى ضعف النمو الاقتصادي.

كذلك، الجزائر ليست لديها نظام قانوني وحقوق ملكية فعالة التي تخلق بيئة جد مواتية لتحقيق تراكم الرأسمال والنمو، لكن لديها نظام يتميّز بالمؤسسات الضعيفة التي تخلق سوق لأنشطة غير انتاجية كالبحث عن الريع أو مصاحبة الفساد وتولد تكاليف عالية للصفقات، وبالتالي عدم الفعالية الاقتصادية والشلل الاقتصادي. فالنمو الاقتصادي يظهر كنتيجة لانتشار المؤسسات القادرة على احترام وتنفيذ حقوق الملكية والعقود. هذه المؤسسات هي نفسها ناتجة عن القوى الممارسة من طرف مختلف المشاركين في النظام السياسي. كذلك، المؤسسات السياسية تحدد العملية، والمؤسسات الاقتصادية هي الناتج. والمؤسسات الاقتصادية الفعالة لا تأتي كهبة من السماء، ولا تُستمد بالضرورة من المصالح الذاتية العقلانية. فعلى العكس من ذلك، فهي يجب أن تُخلق بأسلوب واعي وجماعي.

إن الفساد له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي وأنه يرمز إلى ضعف المؤسسات السياسية، القانونية والاقتصادية. لذا، يجب إنشاء إطار مؤسساتي، إداري وقانوني أكثر عقلاني، تنفيذ وتعزيز الهيئات المسؤولة عن المراقبة والسيطرة بشكل مستمر. وبصفة عامة، هذا الإطار يتعلق بحل مشاكل الحكامة في محاربة كل أولئك الذين يصممون السلطة كوسيلة لإثراء القوى الشخصية والذين إذا دخلوا السلطة لأول مرة، لا يستطيعون الخروج منها وترك نظام

[184] - Nakarmi, Laxmi, South Korea: Growth Without Governance?, NACD Directorship;Jun2006, Vol. 32 Issue 6, Juin 2006, p10.

المكافآت. فالفساد ينتهك ثقة المواطنين ويخفض من الرأسمال الاجتماعي ويخلق التراكم للمخالفات التي تظهر صغيرة يمكن أن تقوّض (تزيل) شرعية السلطة السياسية بشكل بطيء. والفساد عندما يتدخل في إدارة الشؤون العامة سيكون مصدر سوء تخصيص وتوزيع الموارد، وبالتالي سيكون أحد عوامل التخلف الاقتصادي. فالفساد بجميع أشكاله، لا يشجع المستثمرين المحتملين سواء كان محلي أو أجنبي.

فتطور الممارسات الفاسدة يتوافق في الواقع مع تطور النظام السياسي. فخلال الأشهر الأولى من الاستقلال، عندما كان النظام السياسي غير مستقر، سوء استخدام المال العام واكتنازه داخل أجهزة وهياكل الدولة اتخذ شكل مباشر وبشكل علني. وبعد انقلاب سنة 1965 وهو بداية استقرار النظام السياسي وتعزيز الشبكة الإدارية في المجتمع والاقتصاد، الرئيس الراحل "هواري بومدين" نجح في السيطرة على شبكات الفساد وتعيينهم كهدف سياسي. وبسببه، اتخذ الفساد شكل متخفي ومركزي ولكن بصفة معمقة.

لكن العقود التي تلت رحيل الرئيس "هواري بومدين"، شهدت تجدد أشكال الاختلاسات بشكل علني. فبيع أصول مملوكة للدولة بمبلغ رمزي لمسؤولي النظام وشبكاتهم من العملاء تسبب في انفجار سوق غير رسمية ودمقرطة عمليات الابتزاز. فظاهرة القحط ساعدت على تشكل شبكات المضاربين بشكا منفتح، غطت تقريبا جميع جوانب الحياة اليومية، سواء من حيث الحصول على السلع الغذائية المدعمة، السكن، الحصول على سجل تجاري أو على منصب في الإدارة، الجمارك، الضرائب...الخ. كما اتسمت هذه العقود في الواقع بعدم استقرار سياسي، استمرار تدهور الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين، خاصة بعد الانخفاض الحاد في عائدات المحروقات بعد سنة 1986.[185] كما تميزت أيضا بالتوقيع على الإدارة الخاصة لممتلكات الدولة. وكل ذلك من خلال النظام، والتي كانت تختبئ لفترة طويلة تحت باب الريع. وظهرت على الشاشة: عدم مساواة اجتماعية، فشل الجهاز الانتاجي، هدر الموارد وتطوير السوق غير الرسمية التي سمحت بجمع الثروات في ظل الدولة الريعية وتبييضها وتحويلها لقنوات التجارة الداخلية والخارجية ذات الطابع المربح جدا. كما تحول الاقتصاد الجزائري بسرعة من اقتصاد ريعي وتوزيعي إلى اقتصاد ريعي ومضارب. فالمضاربة ونتيجتها الرئيسية المتمثلة في الفساد، تم دمقرطتها وشملت كل المجالات. وأصبحت السوق الموازية في غضون بضع سنوات، المنظم الاقتصادي والاجتماعي لدرجة استحواذها على السمة الأساسية للدولة، السلطة الحصرية لإصدار الأدوات النقدية لتداول السلع والبضائع.[186]

إن تحليل هذا التاريخ السياسي الاقتصادي الحديث للجزائر المستقلة يوفر لنا تعليم أساسي، حيث يوفر لنا تحليل حجب ديناميكيات التراكم في الجزائر أين يكون المجال الاقتصادي مدمج عمديا في العلاقات السياسية. فعندما يتم تعبئة الموارد الاقتصادية في التنافس على السلطة، الفساد يفسد عجلات الاقتصاد، يسرّح الطاقات ويشجع

[185] - Belaid Abrika, Etude de l'Impact du système de la corruption …, op. cite, p 78-79.
[186] - Ibid, p 91.

السلوكيات الريعية. وما وراء الطابع غير الشرعي وغير الأخلاقي للفساد، فهو الممارسة التي تعوّق سير العمل، يثبط عملية الانتاج ويقوض سلطة الدولة والإدارة.

4-3- العلاقات المؤسساتية الفاسدة:

إنّ ممارسات التنمية للدولة الجزائرية أدت إلى تشكيل مجال مصطنع من التبادلات الذي أدى في النهاية إلى وضع مزري: من جهة، تبديد المجال الانتاجي من طرف المجال الريعي وتطور القطاع العام لصالح القطاع الخاص. فهذا الأخير تراكمت لديه الثروة، وليس عن طريق استغلال اليد العاملة، ولكن عن طريق عمليات المضاربة من خلال العلاقات التي تربط الشبكات الزبائنية مع مجال السلطة السياسية. فالقطاع العام هو المجال الذي من خلاله ينتشر المجتمع السياسي، أما القطاع الخاص فهو القناة التي من خلالها المجتمع المدني ينتج السلع والخدمات الضرورية. هذا التمييز بين فئات القطاعين العام والخاص هو مستوحى من التجربة الغربية، إلاّ أن الجزائر اتخذت مسارات مختلفة في عملية بناء الدولة مقارنة بتلك التي مرت بها التجربة الغربية.

وفي الأصل، القطاع العام لا يختلف عن القطاع الخاص إلا من خلال الملكية القانونية فقط، وهم يخضعون أدائهم إلى نفس المنطق وهو التنظيم على أساس المنافسة. كذلك، القطاع العام هو مصمم في مصلحة المواطنين، أي محمي من التدخلات الخارجية ومن عمليات الاختلاسات من طرف الأشخاص السياسيين للدولة.

في الجزائر، محور العلاقة بين الدولة، المجتمع والسوق يخضع لنمط يختلف عن النمط الذي عرفته البلدان الغربية، أو النشاط الاقتصادي لا ينتظم من طرف المنافسة ولكنه يخضع للتنظيم السياسي، ففئات القطاع العام والخاص أخذت معنى آخر. خلاف ذلك، فضاء عام يسمح بالتعبير عن تضارب مصالح المجتمع المدني ويحصر الحدود بين هذا المجتمع والمجتمع السياسي، قطاع عام مختلط مع القطاع الخاص، يتم تحويله لأغراض سياسية لفائدة مباشرة للأشخاص الذين يشغلون مناصب في الدولة. وبالتالي، القطاع العام هو في الواقع ليس موجود لفائدة المصلحة العامة، ولكن مصدر سياسي يمنع تشكيل المجتمع المدني الذي يمكن أن يطلب استقلاله في الوقت المناسب من المجتمع السياسي.[187]

وبالمثل بالنسبة للقطاع الخاص، بدلا من أن يكون الحصن المنيع في أيدي المجتمع المدني ضد هيمنة المجتمع السياسي، يصبح وسيلة لنشر الأفراد السياسيين في المجال الاقتصادي من خلال الامتياز الانتقائي والتقديري لتراخيص الاستغلال، القروض للأفراد المنتمون للنظام...الخ.[188]

فالدولة الجزائرية التي هي نتاج تصور ايديولوجي وهو الحركة الوطنية انتعشت من ديناميكية وحدوية التي حرضتها على مصادرة جميع قوى المجتمع المدني، بدءا بالسلطة الاقتصادية لصالح السلطة المركزية. فلم يتم تصميم الدولة

[187] - Wils Olivier, Les relations Etat /société dans les pays rentiers ou post-rentiers. Appropriation des rentes et élites économiques en Jordanie, Revue Tiers-monde, tome XLI, n° 163, juil.-sept. 2000, p 565.
[188] - Ibid, Op. cite, p567.

كهيئة التي كانت مهمتها الرئيسية في تحقيق التوافق في عدم المساواة والصراعات الاجتماعية من خلال المؤسسات التي تمثل مختلف المصالح الموجودة داخل المجتمع، ولكن جهاز الذي كان الغرض منه محو الفوارق الاجتماعية من أجل تحقيق وحدة كاملة من المجتمع. فالدولة الجزائرية أو السلطة السياسية التي تأسست ذهبت إلى انكار وجود هذه الفوارق وحاولت استيعاب المجتمع المدني من طرف المجتمع السياسي.

فالدولة الجزائرية أصبحت مؤسسة متشابكة بين الصراعات السياسية على السلطة وتحقيق النمو. فمحاربة التخلف تم تصميمه بهدف إضفاء الشرعية على السلطة، والموارد الاقتصادية أستخدمت من أجل المنافسة السياسية.

إنّ النظام السياسي وأمام موقفه المهيمن على المجال السياسي والاقتصادي، وُضع كمنظم وحيد للحياة السياسية والاقتصادية للبلد. ولذلك، فرضت الدولة نفسها ولقّحت الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين بالسلوك الريعي الذي عززته. وفي هذا السياق الذي تطور فيه الاقتصاد الجزائري بأكمله، فقد شارك كل من القطاع العام والخاص بنشاط في استراتيجية التجديد التراثي للنظام وعملت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على تنفيذه.[189]

ومع ذلك، إذا كان الاستغلال السياسي للقطاع العام يمكن أن يُفهم طالما أنه يعتمد على الدولة، وعن تشكيل رأسماله وطريقة تسييره، فإن إدراج القطاع الخاص في استراتيجية التجديد الإرثي للنظام السياسي يمكن أن يظهر من النظرة الأولى على أنه مشكلة. وفي سياق تطور وتوسع القطاع الخاص، فهو لم يكن وسيلة لتحرر المجتمع المدني من السلطة السياسية. بل العكس، فقد ارتبطت مصالحه بشكل وثيق مع أفراد وموظفي الدولة.[190]

من جانب الطابع التجاري والمضاربي للقطاع الخاص، فهو لم يكن كما يفترضه الواقع، الوسيلة التي من خلالها المجتمع يخلق ثروته. وكان نوع من الامتياز لصالح المجتمع السياسي منسوب إلى أفراد معينين تمّ اختيارهم، وفقا لدرجة القرابة مع الموظفين السياسيين. وقد أشار (دحماني) في هذا الجانب: [*فريق جديد أعاد بعض الممتلكات المؤممة لأصحابها السابقين المحليين ووزع منح لضباط جيش التحرير الوطني والجيش الوطني الشعبي (المحالين على التقاعد من أجل تشبيب المؤسسة العسكرية)، وإلى إطارات جبهة التحرير الوطني الذين التزموا بالتخلي عن أي تنافس على السلطة. هذه الفئات المفضلة استفادات من المعدات وآلات الدولة نظرا للعلاقات الكثيرة التي تربطهم مع المسؤولين*].[191]

كما يجب التأكيد على أن القطاع الخاص الجزائري لم يكن له صلة فقط مع الموظفين السياسيين للنظام، ولكن أيضا مع السوق العامة التي تتحكم فيه الدولة ليس فقط من خلال صلاحياتها ورأسمالها، فالقطاع الخاص نفسه

[189] - Hachemaoui M., La représentation politique en Algérie. Entre médiation clientélaire et prédation (1997-2002) », in **Revue française de science politique**, vol. 53, n° 1, 2003, p 40.
[190] - Lahouari Addi, 1990, Forme néo-patrimoniale de l'Etat et secteur public en Algérie, Etat et développement dans le monde arabe, Editions du CNRS, Paris, France, p09
[191] - Traduction de Dahmani Ahmed, op, cite, p26.

تشكله الدولة بالإضافة إلى وضعية الاحتكار التي توفرها الدولة للقطاع الخاص أمام المنافسة الخارجية. وحصل القطاع الخاص في الجزائر في الواقع [*على امتيازات مهمة تحمل منبع على تشكيل الرأسمال الأولي وذلك بتخصيص قروض بأسعار فائدة منخفضة جدا، وعلى المصب تتمثل في منح امتيازات حصرية لأعمال التصنيع وحمايتها من المنافسة الداخلية والخارجية*].[192] كما أشار (G. Hidouci) [*القطاع الخاص، يخضع إلى القطاع العام لتوفير المواد الخام، لتجديد المعدات، (...). لذلك، كل احتمالات رفع السعر كانت ترتبط بقوة مع امكانيات المؤسسات الخاصة (المقاول الخاص) لدخول السوق التي تنظمه النذرة. فكان يتشكل بالتالي من عملية شبه احتكارية في عمليات شراء المواد من خلال إعادة الشراء الثالثة والرابعة. فتطور القطاع الخاص في الجزائر تحقق باختصار وفي كلمة واحة، نتيجة ظلال الخير للقطاع العام*].[193] أو الظل المنعش من الدولة كما عبر عن ذلك (دحماني).[194]

إنّ وضعية القطاعين العام والخاص مع الدولة في الجزائر هي أصلية. وعلى الرغم من اختلافاتهم من حيث التعريف القانوني، إلاّ أنهم دخلوا في استراتيجية التجديد الإرثي للنظام وساهموا في تعزيز سلطة المجتمع السياسي على حساب المجتمع المدني. وبالتالي، تواجدوا بطريقة تضامنية ضد ظهور المجتمع المدني واستقلالية السلطة السياسية. وبالتالي، مسألة وجود الفضاء العام بالمعنى الغربي، في الجزائر يجدر بنا طرحه. فهذا الفضاء العام هو في الحقيقة مكان التعبير عن المصالح المتضاربة الخاصة، لكن من خلاله يتم التعامل مع الاختلاف (إن وجد) مع سيادة القانون. ولذلك، هو المكان العام لنشر المجتمع المدني في علاقاته مع الدولة وفي أنشطتها الاقتصادية. وبالتالي هو الضامن لإعادة الانتاج المادي للمجتمع وشرطا لسير قانون القيمة. وبالتالي، لا يمكن تحويل مهامه لأغراض خاصة وشخصية. الدولة الغربية تمّ بناؤها على أساس الامتثال لهذا المبدأ لحمة الفضاء العام وضرورة حمايتها من محاولات الخصخصة والاقطاعية.[195]

في الجزائر، الوضع مختلف، وتم بناء الدول على على منطق آخر. كانت هناك ثروة شبه خاصة وُضعت في خدمة الجماعية السياسية التي كانت وراء أوامر هذه الثروة. في هذه الحالة، الموارد الاقتصادية كانت هدف لجميع الرغبات والطمعات. وهذا هو السبب الذي كان واحد من أول القرارات للدولة الجزائرية وهو تأميم الثروات والحضر الرسمي على أعضاء المجتمع المدني الاستثمار في المجال الاقتصادي.[196]

القطاع العام في الجزائر لم يكن فقط جزء من الفضاء الاجتماعي الذي يعبر عن رغبة المجتمع بعدم المتاجرة في جميع القطاعات أو الأنشطة، تم تصميمه لإخضاع المجتمع المدني تحت المجتمع السياسي. كان هدفه ضمان دخل

[192] - Traduction de Ghazi Hidouci, Algérie, la libération inachevée, Paris, La Découverte, 1995, p. 40.
[193] - Ibid, p41.
[194] - Mourad Ouchichi, op, cite, 94.
[195] - - Lahouari Addi, 1987, Forme néo-patrimoniale de l'Etat et secteur public en Algérie, op. cite, pp 79-80.
[196] - Ibid, p81.

حكومي للمواطنين، وهو ما كان ممنوعا أيضا عدم اتخاذ أي مبادرة اقتصادية خارج الدولة. وكانت مهمة القطاع العام بطريقة أو بأخرى هو استوظاف المجتمع بأكلمه.[197]

ولقد كلفت الحكومة الجزائرية القطاع العام بالهدف غير المعلن على حماية القوى المعارضة التي قد تلقي بظلالها أولا بالقوة الاقتصادية والقوة النقابية. وكان الغرض منه ليس كما تتصوره النظرية الاقتصادية، لتزويد قطاع خاص فاشل و/ أو غير قادر على تنفيذ استراتيجية التنمية، ولكنه ليمنع تشكيل مجتمع مدني مستقل عن الإدارة.

علاوة على ذلك، القطاع العام في الجزائر في ظل عدم وجود دولة ذات حداثة لحماية الفضاء العام، كان هدف للأشكال المتعددة من التحويلات (مهام هذا القطاع). بالإضافة إلى سوء استخدام القطاع العام كم أجل خدمة المصالح المباشرة للنظام السياسي، القطاع الاقتصادي العام في الجزائر تعرض باستمرار إلى الابتزاز (سرقة المال)، الاختلاسات المختلفة من عدة قوى اجتماعية، خاصة تلك التي لا علاقة بالموظفين الذين يشغلون مناصب كبيرة في الدولة: [*إنه كان يستخدم كوسيلة أساسية للبيروقراطية للإستفادة منها وزيادة مستوى المعيشة لأعضائه، القطاع الاقتصادي العام خلق الريع الذي استفادت منه المجموعات المرتبطة بالموظفين السياسيين والذين جمعوا ثروات خاصة ضخمة.... تحويل مسؤوليته الاقتصادية لصالح المؤسسة ذات الشرعية السياسية، تعرّض لعدة اختلاسات، لعدم وجود سيادة القانون الذي يحمي الفضاء العام، والقطاع العام في الجائر لم يعرف إلا حالات العجز والفشل*].[198]

كما هو الشأن بالقطاع العام، القطاع الخاص في الجزائر كان أيضا هدف للتدخلات الافتراسية (الاختلاسات): الحصول على التراخيص الإدارية للتشغيل، تراخيص الاستيراد...الخ، كانت غالبا ما تسكّ بالنقود، وبالتالي انتشر الفساد. ولكن يمكن أن نفترض أن ضرر الابتزاز المفترس من الموظفين السياسيين على القطاع الخاص بقي أقل نسبيا مقارنة بالابتزاز الذي واجه القطاع العام وذلك لسببين، من جهة، حماية قوية التي يستفيد منها المقاولين الخواص داخل النظام، ومن جهة أخرى، استراتيجيات التعويض التي ينشرها القطاع الخاص، خاصة من خلال تأثير هذه االابتزازات على السعر النهائي.

نلاحظ أنه ولأسباب متعددة المذكورة فقط، التقسيم الكلاسيكي للمجال الاقتصادي في القطاعين العام والخاص، المنقول بطريقة آلية إلى الاقتصاد الجزائري، قد يكون مشكلة لأسباب تتعلق خاصة بسوء استخدام الفضاء العام واحتلاله من طرف النظام السياسي. كما أكد (دحماني): [*ملكية الدولة، هي ممتلكات الأمة من حيث المبدأ، تستخدما الدولة باسم الأمة، تقدم هنا خدعة، اغراء قانوني يخفي تمتع خاص، من جانب مؤيدي سلطة الدولة. التقسيم بين المجال العام والمجال الخاص هو نظري أكثر ما هو حقيقي في النظام حيث يختلط النظام العام مع النظام*

[197] - Ibid, p 85.
[198] - Traduction de Ahmed Dahmani, op, cite, pp 24-25.

الخاص من طرف من هم في السلطة. فالقطاع العام يفقد طابعه العام من دون أن يكون قطاع خاص بالمعنى الذي يعطى لهذا القطاع].[199]

وبالمثل، فإن القطاع الخاص بدل من أن يكون عامل لتحرير المجتمع المدني، فقد شارك في استراتيجية التجديد الإرثي للنظام بسبب علاقاته مع الموظفين السياسيين للدولة.

5- عدم فاعلية الحكومة والنمو:

استنادا على النتائج المحققة بعد تنفيذ السياسات التنموية، الجزائر لم تتمكن من تطوير نظام اقتصادي منتج، أي تنظيم اقتصاد وطني من خلال بناء سوق وطنية قادرة على خلق الثروة وتوزيعها على الجناح الاجتماعي وفقا لقوانين الاقتصاد السياسي.[200] فالقطاعات الاقتصادية للبلد لم تنتج القيمة المضافة والاقتصاد الريعي ميّز جميع العلاقات الاقتصادية والاجتماعية. ومنذ الاستقلال إلى يومنا هذا، أداء الاقتصاد الجزائري يستند في المقام الأول على الإيرادات الناتجة عن تصدير المحروقات، فهو اقتصاد توزيعي للثروة التي لم يخلقها. وعملية تشكيل الاقتصاد الريعي والتوزيعي في الجزائر هو نتيجة مباشرة للممارسات الاقتصادية للدولة. فهذه النتيجة ليست متوقعة، لكن ممارسة إيديولوجية فعالة التي ولّدت الممارسات الاقتصادية التي أعاقت آليات خلق الثروة وديناميكيات التراكم. كذلك، انتشار الريع والمواقف الريعية التي أدخلت طبيعة البيان الذي فرضه النظام السياسي بين علاقات السلطة (سياسية، اجتماعية ورمزية) والعلاقات الاقتصادية، جعلت المنطقة الاقتصادية الجزائرية منطقة محدودة وليست محددة وحاسمة.[201]

إن عملية دمج الهيمنة الاقتصادية مع المجال السياسي التي تحققت عن طريق تحويل السلطة الاقتصادية للمجتمع المدني وتوطينها في المجال السياسي تسببت في أن المجال الاقتصادي لم يسر على أساس العقلانية الخاصة به في أدائه. وقد خضع الاقتصاد الجزائري للمنطق السياسي الذي يحمل الموارد (الثروة) وقرارات تخصيصها وفي هذه الحالة هي الدولة. وكان هذا منطق أداء الاقتصاد على أساس تدخل السياسة في الاقتصاد وانتشار العلاقات المؤسساتية السيئة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا.

فأزمة الاقتصاد الجزائري هي متعلقة بالتنظيم، حيث الريع هو الذي يمثل العلاقة الاجتماعية المهيمنة. فالطبقات الاجتماعية التي تنشط في هذا النظام تعزز الهيمنة وتطور استراتيجيات معقدة تشجع على سياسات الاستيلاء والتحكم في أقصى قدر ممكن من الريع الحكومي، بالإضافة إلى تشويه مبادئ الحكامة الاقتصادية والسياسية. بالإضافة إلى قوى السوق المجهولة التي تحررها العمليات الدائمة لضخ الأموال الريعية، ووفقا لآليات الاقتصاد الريعي ومنطق الدولة الريعية، تحوّل المجتمع جذريا من خلال فتح التناقضات التي ولّدت أزمة عميقة للرابط الاجتماعي.

---

[199] - Ibid, pp 25-26.

[200] – وفقا للدراسات والأطروحات والكتب التي مست هذه المرحلة .

[201] - Athmane Cheriet, 2007, Mondialisation Et Stratégies, op. cite, p 108-109.

فالرغبة السياسية في بناء اقتصاد بعيدا عن السوق، نتج عنه حلقة مفرغة أدت إلى عجز المؤسسات العمومية، التوسع النقدي، التضخم، تجزئة السوق وظهور الاقتصاد غير الرسمي، وكلها تكللت بدمقرطة ممارسات الفساد كوسيلة للإثراء عن طريق ابتزاز الأموال سواء من القطاع العام أو الخاص. ونميّز عدم فعالية الحكومة في الأبعاد المتعلقة بالنشاط الاقتصادي كالتدخل الكبير للدولة وعجز المؤسسات الحكومية.

5-1- التدخل الكبير للدولة في الاقتصاد:

إن النظام الاقتصادي الجزائري يهيمن عليه الطابع الحكومي وتتحكم فيه الدولة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا. وخلقت قطاعات رأسمالية إلى درجة كبيرة ولكن بمردودية ضعيفة على المدى القصير والمتوسط. لذلك، فقط الدولة هي القادرة على تجسيدها في أرض الواقع. وكان الهدف المسطر من طرف الدولة هو حل جميع الهياكل الاقتصادية في التنظيم الاداري الكبير للسماح للمخططين بالتدخل في جميع مراحل عملية التنمية. تخطيط مسبق، استثمار عام ومراقبة لجميع الأنشطة الاقتصادية، والكل مدفوعة من جانب الصناعة المصنعة التي خلقتها منذ السنوات الأولى بعد الاستقلال تحت حكم الرئيس الراحل (هـ. بومدين). كانت هذه هي الخطوط العريضة التي تحدد عمليات الحكومة في تنفيذ الاستراتيجيات الجزائرية للتنمية.[202]

فالدولة من خلال مختلف هياكلها الإدارية هي التي تحل محل السوق في عملية التنظيم. وبحكم التعريف، الجزائر مازالت تتبنى الاقتصاد الإداري الذي يعكس حرمان الوكلاء الاقتصاديين بالإشارة إلى الاقتصاد السياسي. كما أن الوكلاء غير مستقلين عن عملية الإشراف السياسي ، ولا يمكن للعملاء الاقتصاديين أن ينتظموا اقتصاديا وسياسيا من أجل الدفاع عن مصالحهم، وبالتالي، هم فاعلين سلبيين.[203] والنشاط الاقتصادي والاجتماعي ينمو تماما من خلال وحول الدولة، بما في ذلك نشاط القطاع الخاص الوطني حيث المصالح ترتبط بقوة مع السلطة السياسية.[204]

لقد اعتمدت الجزائر أداء النظام الاقتصادي الذي لم يستند على أي مؤسسة اقتصادية. فالبنك المركزي والنظام البنكي محتكرا في يد الدولة، والشركات الحكومية، غرف التجارة والصناعة ...الخ كلها تُسير وتُنظم مثل أي إدارة عامة، حيث أدوارهم تتشكل في تنفيذ القرارات التي تتخذ في إطار الخطة المعتمدة على رأس الدولة.[205]

فالأداء المؤسساتي لهذا النموذج يستند على النموذج الهرمي: المؤسسات السياسية للدولة هي من تشغل مركز اتخاذ وصنع القرار. والمستوى الثاني يُمثل من طرف الإدارة المركزية والوزارات الوصية مثل البنك المركزي. هذا المستوى يشغل منصب الناقل والوسيط بين مركز الوكلاء الاقتصاديين بدون أي سلطة فعالة في القرارات. وفي الأخير يأتي مركز التنفيذ وهو مسؤول عن تنفيذ قرارات ورغبات التسلسل الهرمي بدقة. على هذا المستوى، نجد الشركات العامة

[202] - Destanne de Bernis Gérard. Les industries industrialisantes et les options algériennes. In: Tiers-Monde, tome 12, n°47, 1971. Le tiers monde en l'an 2000, pp 546-547.
[203] - Andreff Wladimir, 2007, Economie de la transition …, op. cite, p 11.
[204] - G. de. Villers, L'Etat démiurge, le cas de l'Algérie, Editions L'Harmattan 1987, Paris 1987, p. 94.
[205] - Mourad Ouchichi, op. cite, p 46-47.

ومختلف المؤسسات المالية والنقدية هي ملكا للدولة بصفة قانونية. وبالتالي، هي تحت تصرف الدولة لتحقيق مشاريعها التنموية.[206]

وفي هذا الشأن، ينطوي الاقتصاد الاقتصادي في المقام الأول على التدخل، من خلال التخطيط الوطني، السلطة السياسية التي يجب أن توجه النشاطات الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية".[207]هذا التوجه الإلزامي للنشاط الاقتصادي الذي مُنح إلى السلطة السياسية عن طريق النصوص والقوانين التشريعية التي ميّزت الحياة السياسية والاقتصادية للبلد (الدستور، مختلف المواثيق الوطنية...الخ) أدى إلى إلغاء أي استقلالية للوكلاء الاقتصاديين.

فالشركات العامة في الجزائر لم تكن تُصنف لا كشخصية قانونية ولا ذات استقلالية مالية كما هو الحال بالنسبة للشركات في الاقتصاديات المختلطة. فلم توضع أي وسيلة قانونية لاتخاذ القرارات بموجب السمات الكلاسيكية للوحدة الاقتصادية. فهي كانت تمثل كما أشار إلى ذلك (L. Addi): [*كوحدة سياسية إدارية مسؤولة عن الوظائف الاقتصادية*].[208]وبالمثل بالنسبة للمؤسسات التي وجبت أن تضمن تمويل الاقتصاد، هي تنتمي إلى القطاع العام بصفة شبه كلية. فالبنوك التجارية تتلقى مواردها مباشرة من الدولة التي تعتبر المالك القانوني والمسير الحصري. هذه المؤسسات المالية وكغيرها مثل بقية الشركات العامة والشركات الحكومية هي تنصاغ للأوامر الإدارية للسلطة المركزية. فالبنوك العمومية الجزائرية هي كيانات سياسية إدارية (كباقي الشركات العامة) مسؤولة عن وظائف نقدية ومالية. ودور هذه المؤسسات في المنظومة الاقتصادية الجزائرية هو ضمان توازناتها الهامة في النظام. وهي تعتبر القناة الرئيسية التي من خلالها تتم وظيفة التوزيع لدى الدولة.[209]

من خلال هذه الخصائص، يتحدد لنا أن منهج التسلسل في اتخاذ القرار الذي يرأس التنظيم الاقتصادي الجزائري هو من المسؤولية الكاملة للدولة: يتم تجريد الفاعلين الاقتصاديين من كل سلطة، حيث لا يعتبرون إلاّ فاعلين سلبيين ويستجيبون فقط لأوامر الإدارة. وتخصيص وتوزيع الموارد هي من مسؤولية حصرية للسلطة السياسية والتي تتجسد من طرف النظام السياسي.[210]

أمّا من جانب التنمية، تتجلى عملية احتكار الدولة للتنمية من خلال أهمية الاستثمارات العامة وتوزيعها على القطاعات، وكذلك المصادر المختارة من طرف الدولة لتمويلها. الاجراءات التي اتخذتها الدولة الجزائرية في جميع القطاعات النشاطية تعكس الإرادة القوية لتحديث البلاد من خلال الصناعة. ولتنفيذ النموذج المختار، لجأت السلطات إلى كل الصيغ الممكنة: مصانع رئيسية بيد عاملة مستوردة، مصانع تنتج باليد (تستورد مهندسين هي كذلك لتشغيلها مرة واحدة) من خلال بناء مصانع التركيب المحلي.[211] فجميع القادة المتوارثين للسلطة يعتقدون أن

---

[206] - ibid, p 47.

[207]– جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني 1976، ص 140.

[208] - Traduction de Lahouari Addi, 1990, L'Impasse du populisme …, op. cite, p 213.

[209] - ibid, p 214.

[210] – Mourad Ouchichi, op, cite, p 44.

[211]– ديلمي لخضر، التخطيط الصناعي في الجزائر (1967-1977)، رسالة ماجيستر، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 1983، ص77.

الدولة قادرة على استيراد التنمية.[212] فالدولة ومن خلال السياسات المختلفة التي التزمت بها أظهرت رغبة في تعزيز مراقبتها لجميع القطاعات. وهذا يقودنا إلى اعتقاد امكانية الدولة في تطوير كل شيء تحت قيادتها. والاستثمار العام المكثف كان يمثل الأداة المستخدمة الأبرز في تحقيق هذا الهدف. على الرغم من أن الأولوية في الاستثمارات العامة كانت تُعطى للقطاع الصناعي، إلاّ أن حجم وتوسع الاستمارات العامة كان يمس جميع القطاعات.[213] وفيما يتعلق بعملية التمويل، اعتمدت الدولة على إيرادات المحروقات والديون في حالة عدم كفاف مداخيل المحروقات أو انخفاض أسعارها في السوق الدولية.

والسمة الرئيسية لمختلف الخطط التنموية هي الزيادة المستمرة للاستثمارات العامة خاصة في القطاع الصناعي. لكن يجب الإشارة إلى أن الاستثمارات الكبيرة التي كانت مخصصة للقطاع الصناعي، تمّ تخصيص أكثر من 50% منها لقطاع النفط والغاز.[214] وفي هذا الجانب، تحدّث (A. Dahmani) عن [*انحراف نموذج التصنيع*]: [*بدلا من الفشل، فمن العدل أن نتحدث عن انحراف نموذج التصنيع وتطوير اقتصاد ريعي وتبعي*][215] قبل أن يضيف أن التطور الوحيد الذي عرفه الاقتصاد الجزائري بعد تنفيذ الاستراتيجيات التنموية هو تغيير الزراعة بالمحروقات: [*التطور الوحيد هو أن الزراعة تمّ تبديلها بالنفط، فالتربة تمّ تبديلها بباطن التربة*].[216]

وقد رأى كذلك (Y. Benabdellah) في هذه الاختلافات بين السلوك الفعلي للدولة الجزائرية في مجال الاستثمار مع روح نماذج التنمية الأصلية أن هناك فرق يتجلى في انحراف الاستثمارات الصناعية إلى قطاع المحروقات بدل الصناعات المصنعة، وهذا يمثل مظهر من مظاهر الاقتصاد الريعي للدولة. وقد أشار في هذا الجانب: [*في الحالة الجزائرية، يبدو أن عائدات النفط والمصداقية التي أدت إلى الحصول على قروض من الجهات المانحة، هي الأسباب التي أدت إلى تحويل المعطيات من المشروع الأصلي. كما أن حصص القطاعات في الاستثمار في مختلف الخطط، اهمال التقشف، تزايد استخدام المدخرات الخارجية عندما تتحسن عائدات النفط كلها دلائل على وجود الإرادية الحكومية المعنية أكثر بالجوانب الاجتماعية والسياسية بدلا من الجوانب الاقتصادية البحتة*].[217]

من جانب آخر، فضّلت السلطات الجزائرية الاتجاه نحو المداخيل الريعية المستندة على مداخيل المحروقات. وقد أشار (Y. Benabdellah) إلى احتكار الدولة لعائدات النفط : [*تملك الريع نيابة عن المجتمع، الحكومة الجزائرية هي قادرة على تمويل الاستثمارات الثقيلة، تتكفل بالتكاليف الاضافية خلال مرحلة المباشرة والتخفيف من التكاليف الاجتماعية المرتبطة بأي تمويل بالنسبة للفلاحين الريفيين والعمال*].[218] وأضاف: [*أهمية العائدات في*

---

[212]- خطاب الرئيس الراحل هواري بومدين في 1967/20/24، ص 286.

[213]- حزب جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني سنة 1976، ص 147.

[214] - Rachid Mira, Rentabilité et coût du capital dans le projet industriel algérien : le cas de la Société Nationale des Véhicules Industriels (SNVI), Colloque Régulation 2015, Atelier , AT07 Coût du capital et crise du capitalisme

[215] - Traduction de Dahmani Ahmed, op, cite, p 32.

[216] - Traduction de Dahmani Ahmed, op, cite, p 33.

[217]- Traduction de Youcef Benabdallah, Economie rentière et surendettement, Thèse Doctorat en Sciences de Gestion, Université de Lyon2, France, 1999, p 222.

[218] - Traduction de Youcef Benabdallah, Economie rentière et surendettement, op. cite, p 200.

الموارد المعبئة من أجل التنمية، الدولة الجزائرية برزت كأول مدخر للنقود. وأصبحت الدولة لها الطابع الشرعي في أن تكون هي المقاول الأول الذي سيتم قبوله بسهولة من حيث الهياكل الاجتماعية والسخاء الذي ستمنحه الدولة للمجتمع كله].[219] وقد تأكد هذا الطرح من خلال حصة الجباية البترولية في ميزانية الدولة، وهذا يعكس تطور مستمر في حصة الجباية البترولية على عكس الجباية العادية في تكوين الموازنة العامة للدولة.

وفي تحليل البيانات في هذا الجانب، يظهر أن أي زيادة في المداخيل النفطية نتيجة التحسن في أسعار المحروقات، يقابلها زيادة في حجم الاستثمارات. ويمكن أن نتساءل من هذا الجانب لماذا الدولة الجزائرية أقدمت بانتظام على زيادة حجم الاستثمارات كلما تحسنت مداخيل العملة الصعبة نتيجة عائدات المحروقات، في حين كان من المفترض أن يُسير الاقتصاد وفق مبادئ التخطيط، أي أن حجم الاستثمارات قد حُددت بالفعل من قبل أن ترتفع هذه الأسعار العالمية للمحروقات. والجواب لهذه الاشكالية هو ذو شقين. أولا، التخطيط في الجزائر كان كلمة فارغة. ومن حيث الممارسة العملية، نادرا ما كان المسؤولون يحترمون توصيات هيئات التخطيط. فالتخطيط كان ستار من الدخان وحالة فاشلة كما وضحه (A. Dahmani) [*كانت الإدارة (مخطط) ذات قيادة جيدة، تُسير جيدا، التي تظاهرت بلعب الدور الذي أسند إليها...هذه اللعبة تشكلت من الانحراف عن الأرقام والتوصيات الرسمية، وتتكون دائما من ثلاثة نسخ: الأولى، الحكمة للرئيس؛ ثانيا، إدارة صادقة تقريبا للاستخدام الداخلي، ثالثا، الإدارة تتلاعب في علاقات العمل مع الوزارات، التي كانت تؤكد لهم دائما أنه لا يوجد مال*].[220]

وقد توجد بعض الأدلة على الاهتمام القليل من طرف القادة المسيرين فيما يتعلق بالتخطيط من خلال عمليات التبديد واهدار المال العام وتضخيم الفواتير في الخطط التنموية المختلفة فضلا عن أهمية التكاليف الإضافية وما يتعين القيام به (des restes à realiser). فلا يوجد مخطط تنموي حقق الأهداف التي رُسمت له. وهذا هو السبب في أن الدولة راجعت بدورية حجم الاستثمارات في كل مرة تتحسن فيها الوضعية المالية نتيجة الارتفاع في أسعار المحروقات، ولسد الثغرات في الخطط التنموية السابقة، وكلها كانت تُغطى من عائدات المحروقات التي كانت المصدر الأولي والرئيسي في تمويل الاستراتيجيات الجزائرية للتنمية.[221]

هذا التوجه لعائدات النفط من حيث التمويل المستمر يمكن أن يُفسر من خلال ضعف رأسمال مختلف قطاعات النشاط للاقتصاد الجزائري. ولكن هذا الاحتكار للريع البترولي المتزايد في موازنة الدولة يتطلب تفسيرا آخر غير ضعف الرأس مال المحلي، ويتعلق هذا التفسير في جزء منه في التوجه الحكومي في تفضيل الاستثمارات في قطاع المحروقات على حساب الصناعات المصنعة. فدائما يحتل قطاع المحروقات المكانة الأساسية من حيث الاستثمارات

[219] - Traduction de Youcef Benabdallah, Economie rentière et surendettement, op. cite, p 220.
[220] - Traduction de A. Dahmani, opi. Cite, p 39.
[221] - Mourad Ouchichi, opi, cite, p 62.

الصناعية للدولة. وفي هذا الصدد، نطرح اشكالية لماذا الدولة استثمرت في القطاع الذي من المفترض أن يكون إلاّ ممول انتقالي للاستثمارات المسبقة كبداية لديناميكية التراكم عن طريق الصناعة؟[222]

والإجابة المفترضة هي أن الدولة الجزائرية وقعت في فخ. ولتمويل استراتيجياتها التنموية، وجب عليها أن تستثمر في قطاع المحروقات، لكن ولغياب العائد على الاستثمار الذي يؤدي إلى عجز مؤسسات الدولة، وجدت نفسها مضطرة إلى زيادة الاستثمار أكثر في المحروقات لتجنب حالات الافلاس. هذا التأكيد يمكن تبريره من خلال ملاحظة ظاهرتين: الأولى تتعلق بالمراجعة الدائمة لارتفاع الاستثمار في المحروقات مقارنة مع الاستثمار الذي كان مخطط له. الثانية تتعلق بالأنشطة المفضلة داخل قطاع المحروقات نفسه. فنشير هنا إلى أولوية الدولة للأنشطة الموجهة نحو التصدير على حساب وظائف التصنيع. فالدولة كانت تبحث عن أموال جديدة بدل استثمارات في الفروع التصنيعية لقطاع المحروقات. وكانت الأنشطة الممولة ذات الأولوية في قطاع المحروقات هي الأنشطة المصدرة، لأنها هي من كانت تمول بسرعة الرأسمال بالعملة الصعبة.[223] وقد أشار (Y. Benabdellah) أنه [*على الرغم من المكانة الهامة التي احتلها قطاع المحروقات في الاستثمارات الحكومية، إلا أن داخل هذا القطاع، ليست الأنشطة الصناعية هي من كانت مفضلة*].[224]

والتناقضات التي ميزت الدولة في تنفيذ الاستراتيجيات الجزائرية للتنمية ظهرت بوضوح، ولسد العجز في القطاع الانتاجي، كان الزاميا منها زيادة الاستثمار في المحروقات. ونتيجة لذلك، المجال الريعي غزى المجال الانتاجي ومنع في ذلك مشاركة أي ديناميكية للتراكم. والتاريخ الاقتصادي الجزائري يؤكد هذه الفرضية بقوة حيث استقل قطاع المحروقات تدريجيا عن بقية الاقتصاد لدرجة أنه يمكننا التكلم عن وجود اقتصاد في اقتصاد.

من جانب آخر، كان تدخل الدولة كبيرا في السياسة النقدية. فتحليل المفاهيم النقدية والسياسية للدولة الجزائرية يسمح باكتشاف التعبير عن القرارات السياسية التي هي الدافع وراء الممارسات الحكومية للتنمية، والتناقضات التي نتجت عنها. فالنظام الانتاجي الوطني يوجد دائما في مواجهة عجز محاسبي هيكلي، مما أدى إلى اعتماده على عائدات المحروقات إلى يومنا هذا. والسبب هو أن عملية التنمية تركّز في المقام الأول على الوسائل الكبيرة المادية وتهمل الظواهر النقدية والمالية.

هذا الإهمال نتج عنه تبعية السلطة النقدية، مما أدى إلى الانقسام بين التداول النقدي وحركة الأصول الحقيقية. والتطور المنفصل للتوسع النقدي وما قابله نقص في انتاج من السلع والخدمات أغرق الاقتصاد بأكمله في عملية تضخمية التي أثرت على القوة الشرائية للفئات الاجتماعية المحرومة مع تعزيز نقل الثروات نحو القطاع الخاص. وكانت نتيجتين هي في تناقض تام مع الأهداف التي رسمتها الدولة في تنفيذ برامج التنمية وهما العدالة الاجتماعية

222 - Ibid, p 62.
223 - Mourad Ouchichi, opi, cite, p 63.
224 - Youcef Benabdellah, opi. Cite, p 206.

والتصنيع من طرف القطاع الخاص. وهذا يرجع إلى كون الدولة وضعت حد للحدود المؤسساتية التي حفظت قيمة الوحدة النقدية. فإعادة النظر في هذه الحدود جرت من خلال وضع السلطة النقدية تحت السلطة السياسية.[225]

فمنذ تأسيس البنك المركزي[226]، وهذه المؤسسة تفقد استقلاليتها لصالح السلطة السياسية. وأصبحت تابعا للسلطة التنفيذية الممثلة من طرف الرئيس ووزير المالية. ووضعت قيود مؤسساتية لتحديد حجم النقود التي تُضخ في الاقتصاد. وهذا ما يعني نهاية الحدود المؤسساتية التي التزمت بها الخزينة العمومية، ومن خلالها تحولت إلى السلطة السياسية من حيث الاصدار النقدي. هذا القانون للمالية أدى إلى تراجع استقلالية البنك المركزي. وتمّ البدء إذن في ممارسة الاستخدام المنهجي لطباعة النقود لتمويل احتياجات التصنيع المكثف للاقتصاد. كذلك، وعلى مستوى الوظيفة الثانية الخاصة بالبنك المركزي، فقد تم الخلط بين صلاحياته مع صلاحيات الدولة. لقد أدمجت العلاقة بدقة بين هاتين المؤسستين التي أفسدت مهام كل واحدة، وأدت في وقت لاحق الكتلة النقدية التي نتج عنها سلسلة من الاضطرابات النقدية التي رسمت العواقب على الاقتصاد الجزائري باستمرار.[227] فتطورت الكتلة النقدية بشكل أسرع من تطور الناتج المحلي الاجمالي، وهو ما أدى كذلك إلى اتجاهات تضخمية التي أثرت سلبيا على القدرة الشرائية للمواطن. هذه الدوامة التضخمية تفاقمت باستمرار حتى بعد الاصلاحات الاقتصادية التي كرّست الاستعادة الكلية لدور ومكانة البنك المركزي، البنوك التجارية وحتى مبدأ السياسة النقدية.

وعلى الرغم من الاصلاحات المطبقة، إلاّ أن تمويل الاقتصاد الذي تكفل به مباشرة النظام المصرفي بقي ضعيفا وجعل الخزينة هي الوسيط المالي الحقيقي للبلد. وقد تحول النظام المصرفي في الحقيقة إلى دائرة بسيطة لنقل الموارد المالية (بنك لأموال عابرة) ويضمن التوزيع الآلي للقروض على الشركات العمومية. فالإصلاحات هي تمثل فقط طرح طريقة جديدة لإدارة الاقتصاد وتمويله. هذا الأسلوب الجديد تشكل من وضع مخطط مادي وتكييفه مع مخطط التمويل. وكان يهدف لتأسيس مركزية الموارد وإعادة تخصيصها فيما عبر النظام المصرفي على مستوى مختلف شركات القطاع العام. وكانت هي القاعدة الرئيسية لأداء الاقتصاد الريعي والتوزيعي. ونتج عن هذه الإدارة عدد من المبادئ التي كانت لديها عواقب وخيمة على النظام المصرفي، العملة والسياسة النقدية.[228]

أمام الاختلالات الهيكلية التي عانى منها الاقتصاد بأكمله، لجأت الدولة إلى خلق النقود من خلال قوة عائدات المحروقات وتقويض استقلالية البنك المركزي. وكانت النتيجة هي تفاقم التضخم الذي أبرز الفوارق الاجتماعية وأدى إلى تآكل القوة الشرائية للفئات المحرومة ذات الدخل الثابت وتنمية القطاع الخاص المضارب.

---

[225] - Benissad Mohamed**,** Economie du développement de l'Algérie, sous- développement et socialisme, deuxième édition, OPU, 1982, p 111-112.

[226]– القانون رقم 62-144 المؤرخ في 13 ديسمبر 1962، من كتاب الطاهر لطرش: تقنيات البنوك، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص186.

[227] - Abdelkrim Naas, le système bancaire algérien : de la décolonisation à l'économie de marché, Maisonneuve et larose/éditions inas, Paris, 2003, p 21-30.

[228] - voir Berkal Safia, les relations banques/entreprises publiques : Portées et Limites (cas de la banque Nationale d'Algerie et l'entreprise Leader Meuble Taboukert), un mémoire de Magister en Sciences économiques, Université de Tizi-Ouzou, Algerie, 2012,pp 69-75.

ونذكر أن التدخل الحكومي القوي في الاقتصاد وعمليات التنمية كرّس مبدأ الخطة المسبقة. كما أنه تم إعفاء البنك المركزي من مهامه التقليدية التي تقاسمها مع الخزينة العمومية التي تتحكم وفق الامتثال للمدفوعات حسب الخطة المسبقة. وكانت نتيجة هذه الوضعية الزيادة الكبيرة في الكتلة النقدية مقارنة بالناتج المحلي الاجمالي، وكل هذا يحدث مسببات للتضخم. كما أن زيادة الكتلة النقدية يُفسر كذلك من خلال رفع الحدود المؤسساتية المتعلقة بتمويل حجز الخزينة الناتج عن العجز المستمر للشركات العمومية. هذه الشركات اجبرت النظام المصرفي على منحهم القروض، وأصبحت البنوك في غضون سنوات قليلة أحد المصادر الرئيسية لخلق النقود. فهي تنتحل بصفة غير مباشرة السلطة النقدية التي تنظم من طرف السوق والتي تم رفضها في الاقتصاد الجزائري وهذا ما يخالف العقلانية الاقتصادية.

5-2- عجز المؤسسات الحكومية:

إن ما ميز الاقتصاد الجزائري هو عدم قدرة الشركات العمومية على ضمان إعادة انتاج رأسمالهم الخاص. وعلى الرغم من مخصصاتهم المالية الأولية من طرف الدولة من صندوقها الخاص، وتكفل الدولة بجميع التكاليف المتعلقة بالاستثمار. والأسوأ من ذلك، على الرغم من إعادة الهيكلة المتكررة لديونهم، الشركات العمومية الجزائرية مع بعض الاستثناءات، أظهرت عجز كبير ودائم. هذا العجز لا يمكن تفسيره فقط من خلال الأدوات المفاهيمية للنظرية الاقتصادية.[229] فتحليل هذا العجز يتطلب النظر في البيئة الاجتماعية والسياسية حيث تطورت فيها هذه الشركات. وبعبارة أخرى، الشركات العمومية الجزائرية كانت تستحم في بيئة مؤسساتية معادية، من وجهة نظر اقتصادية بحتة للحد الأدنى لمتطلبات الربحية.

وتراكمت الديون بشكل مستمر على الشركات المملوكة للدولة (جميع القطاعات) حيث الجزء الأهم من هذه الديون أنها غير قابلة للتحصيل.[230] ووفقا للحسابات التي قدمها (A. Brahimi)، الشركات الحكومية الجزائرية لم تستطع سداد ديونها إلاّ 4.8% فقط من أصل الديون. وفي وصف هذه الوضعية، فقد صرح رئيس الحكومة الأسبق في سنوات 1980(براهيمي): [*سيكون للشركات الوطنية ما يقارب قرنين من الزمن لمسح هذه الديون على افتراض أنها توقفت على الاقتراض منذ سنة 1978، وهذا لا يمكن تصوره بوضوح*].[231] وفعليا، هذه الشركات الوطنية لم توقف عملية الاقتراض فقط، ولكن عجزها استمر في التدهور كذلك.

فهذا العجز هو في تطور دائم بالنسبة للقطاع العام، ونتج عنه إلى حد كبير استمرار الانخفاض في انتاجية العمل. وقد عرفت انتاجية العمل الصناعي من الناحية المالية انخفاض بأكثر ب 30%. وبلغت هذه النسبة في الانخفاض في قطاع البناء والأشغال العمومية 50%. ويمكن توضيح هذا الانخفاض في الانتاجية على مستوى الاقتصاد ككل من خلال ضعف اندماج الائتمان المخصص لمختلف القطاعات، وخاصة من خلال الاستخدام غير

[229] - Idem, p 73.
[230] - Lahouari Addi, op, cite, p189.
[231] - A.Brahimi, L'Economie algérienne, OPU, Alger 1991 .p. 175.

الكافي لقدرات الانتاج. فمعدل استهلاك القروض المخصصة للاقتصاد لم تتجاوز 50% بين 1974 و1978.[232]

إن الشركات الاقتصادية تتميز بثلاثة مبادئ رئيسية هي: أولا، من جانب تكوين الرأسمال أو ما يسمى بالقيمة المضافة. فالناتج الصافي الذي ينتج عن استغلال القوة العاملة ينقسم بين الأجور والأرباح؛ ثانيا، من جانب أداء الشركة، فهي تملك قوة اقتصادية معينة تمارسها الشركة داخليا أو خارجيا. داخليا وفي إطار سير العمل، يتم الضغط على العمال للاستغلال الأمثل لقوة العمل. أما خارجيا، الشركة تملك قوة تثبيت حجم الانتاج وفقا لمستوى الطلب والفرص التي تتيحها السوق، وتحدد الأسعار وفقا لمبدأ المنافسة، حجم استثماراتها وأجور عمالها؛ ثالثا، من جانب العمال، فهذه الفئة تقاوم وتتفاوض على حصة الناتج الصافي في محاولة لزيادة رواتبهم.[233]

هذه المفاوضات تتم من خلال المنظمات النقابية وهيئات الدفاع عن مطالب العمال. والتقسيم النهائي للناتج الصافي بين الأجور والأرباح سواء على مستوى الشركة أو على مستوى الاقتصاد بأكمله يعتمد على توازن القوى الذي يشترك مع العمال وأصحاب العمل. هذا هو أساس المخطط التنظيمي الذي يعمل على خلق الثروة في النظام الاقتصادي.[234]

بالنسبة للجزائر، هذا المخطط تمّ رفضه لأسباب ايديولوجية وسياسية. فالأيديولوجية حدّدت الممارسات الاقتصادية للدولة الجزائرية لم تسمح بتأسيس هيئات مستقلة. وتمّ تنظيم العلاقات الاقتصادية والعمل من طرف المركز السياسي من خلال المبادئ التوجيهية الإدارية. من جانب آخر، الدولة ترفض الاعتراف بطبيعة تضارب المصالح المعينة الموجودة داخل المجتمع خصوصا بين الرأسمال والعمل.[235] فالدولة لم ترفض فقط تأسيس جمعيات نقابية لحماية مصالح العمال، ولكن رفضت كذلك ممارسة الضغط على العمال من أجل الاستغلال الأمثل للقوة العاملة لكي لا تثير مقاومة العمال.[236] ولتجنب إثارة مطالب العمال وتجنب الصراعات بين الرأسمال والعمل المتأصلة عن كل عملية انتاجية، أهملت الدولة الصرامة الاقتصادية. وهي تمثل امتياز سياسي لمنع التعبير عن المصالح المتضاربة للطبقات الاجتماعية المختلفة. فالتنازل السياسي عن الصرامة الاقتصادية تتجلى في الجزائر من خلال اجراءين: انحلال الانضباط في مكان العمل وإعادة الهيكلة المالية التي تؤدي إلى عجز الشركات العمومية. والإدارات المحلية كانت تعتبر مجرد ممثلين عن السلطة المركزية. وهي تعتبر ناقل للقرارات والشكاوي من المخططين إلى العمال والعكس. وكان لهذه الوضعية آثار عديدة على انضباط المصنع. ونذكر من بينها اثنين:[237]

[232] - Mourad Ouchichi, op, cite, pp 73-74.
[233] - Ibid, p p 80-81.
[234] - Perroux François, L'économie du XX Ième siècle, OPU, Alger 1969, P180.
[235] – إدريس بولكعيبات، 2007، الحركة النقابية الجزائرية بين عصرين: إشكالية العجز المزمن عن فك الارتباط بالمشروع السياسي، مرجع سابق، ص 155-159.
[236] - Saadi Rabah Nourelddine, 1985, la gestion socialiste des entreprises en Algérie, op. cite, p 37-41.
[237] - Mourad Ouchichi, op, cite, p 82.

أولا، في غياب السلطة الكلية، إدارات الشركات كانت بدون سلطة لازمة لفرض بعض الانضباط على أماكن العمل باسم تقارب مصالح الذي أقره النظام العام للعمل.

ثانيا، ومن خلال الرغبة في تجنب أي خطر يمكن أن ينجم عن التسيير، النظام السياسي تجنب الضغط على العمال لكي لا تدفعهم على المطالبات وتنظيم جمعيات نقابية. فقد أهملت الجانب الانضباطي في مكان العمل لكي لا يواجهوا مطالب الحرية خارج المصنع. وهذا يمثل امتياز سياسي يهمل الصرامة الاقتصادية.

ونفس المنطق المطبق لإدارة عجز المؤسسات الحكومية من أجل تجنب مواجهة العواقب الاقتصادية والسياسية نتيجة إغلاق الشركات العمومية المفلسة (تسريح العمال، ارتفاع البطالة، المطالب الاجتماعية...الخ)، أقدمت الدولة بشكل منتظم من خلال لعبة محاسبية، على محو ديون غير قابلة للتحصيل للشركات العمومية باستخدام عائدات النفط. وبالتالي، تم تأسيس دوامة تضخمية فارغة التي أثرت على جميع العلاقات الاجتماعية الاقتصادية، معقمة بالريع البترولي، تثبط الانتاج وتوجه التدفقات النقدية نحو المضاربة من خلال السوق غير الرسمية.

وعلى الرغم من تنفيذ مجموعة من الاصلاحات التي استهدفت أساسا المؤسسات الوطنية والتي تسعى إلى تحقيق التحول من وضعها القانوني، تنظيمها، أسلوب أدائها ، وشكلت استقلالية المؤسسات العمومية، أسست قاعدة التسويق في علاقاتها مع محيطها بما في ذلك الدولة. وأصبحت هذه المؤسسات نظريا كشخص معنوي تخضع للقانون الخاص تملك رأس مال اجتماعي واستقلالية مالية. وأصبح بإمكانها وفق هذا الاصلاح أن تبرم اتفاقيات بحرية حسب فوائدها الخاصة بدون أن تخضع للشروط الصارمة لقانون الأسواق العمومية.[238]

ويجب الإشارة إلى أن الدولة تمارس مبدئها كمالكة لحقوق الملكية على هذه المؤسسات من خلال الشركات المالية التي تسمى بشركات تسيير مساهمة الدولة (SGP)[239]. وكان الهدف هو الفصل بين إدارة أصول الدولة وإدارة المؤسسات العمومية. ويتم استثمار هذه الشركات في مهمة الإدارة المالية لمحفظة القيم المنقولة والتحكم والمراقبة الاقتصادية لمحفظة الشركات. إلا أن هذا الاصلاح ضاعف من عدد المستويات الهرمية المتدخلة (المؤسسات العمومية الاقتصادية، الشركات القابضة، رئيس الحكومة...الخ)، وهذا ما خلق بعض الفوضى في إدارة المؤسسات العمومية. وأسندت لهذه الشركات المساهمة مهام تطبيق مخططات الانعاش، إعادة التأهيل وتطوير المؤسسات الاقتصادية العمومية، من خلال تطبيق برامج إعادة هيكلة وخوصصة هذه المؤسسات. كما تكفلت شركات تسيير مساهمة الدولة بضمان التسيير العملياتي والاستراتيجي لمحافظ الأسهم وقيم منقولة أخرى وفق معايير الفعالية والمردودية.[240]

[238] - voire les loi (88-01), (88-02), (88-03), (88-04), (88-06).
[239] - régies par le décret N° 01-283 du 24 septembre 2001.
[240] - l'ordonnance N° 01-04 du 20 Aout 2001, relative à l'organisation , la gestion et la privatisation des EPE.

أمّا الحقيقة حول استقلالية المؤسسات العمومية، فهي معلنة فقط على الورق ولم تتم بطريقة فعلية، لأن الأصل في القرارات الخاصة بإدارتها بقيت تابعة لفاعلين آخرين خاصة الدولة.[241] وكما ذكرنا سابقا ومن خلال المستويات الهرمية التي خلقتها الدولة، فهي تمارس دائما مبدأ الوصاية على تسيير المؤسسات الاقتصادية العمومية. وحتى مبدأ التسويق المعتمد نظريا، يجد نفسه محدود وهو مجرد وجهة نظر قانونية من خلال تشريعات المادة 20 من قانون توجيه المؤسسات العمومية الاقتصادية (قانون رقم 88-01).[242] هذه المادة تنص على أن السلع التي تندرج في أصول الشركة، أي التي تتعلق بأصولها، هي غير قابلة للتحويل، وغير قابلة للمصادرة ولا للحجز. وأكثر من ذلك، فإن عملية بيع أو مصادرة ما بقي من الأصول لمؤسسة عمومية تكون عملية صفقة حيث لا تستطيع هذه المؤسسة أن تبرمها إلا مع مؤسسة أو هيئة تابعة للقطاع العام. وهذا ما يعني أن رؤوس أموال المؤسسات هي غير تجارية، وهذا ما يشكل قيد على قاعدة الصفة التجارية للمؤسسات. وبالتالي، هذه اللوائح هي في غير صالح الاستقلالية المعلنة في الورق للمؤسسات العمومية.

أما من جانب مبادئ حوكمة الشركات، نشير إلى أن حقوق الملكية تلعب دور رئيسي في تحفيز قادة الشركات على تسيير رأسمال الشركة بطريقة فعالة. وبالتالي يتطلب أن تكون هذه الحقوق تصاغ بوضوح ومحددة ومحضورة. وقد استنتج (البروفيسور قويدر بوطالب) أن : [*حتى الذين يديرون ويسيرون المؤسسات العمومية كان لديهم ردود فعل رسمية أو حقيقية بدافع الحافز الطبيعي لتنمية رأسمالهم، فمن الضروري أنهم لا يملكون في الواقع إلا جزء صغير من الرأسمال*].[243] وبالتالي، هي مؤسسات عمومية لا تنتمي إلى صف المؤسسات ذات أسهم، وإنما المالك الوحيد هي الدولة. كما أن صناديق المساهمة، الشركات القابضة أو شركات تسيير المساهمة، هي مؤسسات هيكلية التي خلقتها الدولة لتلعب دور المساهم بشكل نظري فقط، ما هي في الواقع إلاّ مؤسسات مالكة للشركات بشكل ظاهري، لأن رؤوس أموالهم هي مملوكة للدولة، وهذا ما يمكن من إعادة أخذ أو تقرير مهمة في أي وقت.

من خلال التحليل من جانب ملاءمة الترتيبات المؤسساتية (حقوق الملكية، قواعد أداء الشركات..الخ) والترتيبات الهيكلية للشركات (تنظيم العمل، قضية الانتاج، السلطة والتسلسل الهرمي...الخ)، شكك بعض الباحثين في صياغتها الداخلية.[244] فبالنسبة لحالة المؤسسات العمومية الجزائرية التي أصبحت مستقلة، التغييرات الهيكلية لا تتوافق مع أي متغير مؤسساتي من جانب حقوق الملكية مثلا. وهذا، فلا يمكن أن نتصور تنظيم مؤسسة عمومية على نقيض بيئتها المؤسساتية. بالنسبة ل (Bellal)، أي عملية اصلاحية على غرار استقلالية المؤسسات العمومية على سبيل المثال، كان لديها فرصة للنجاح إذا ما منحنا [*شرعية قيادة الترتيب المؤسساتي للترتيب التنظيمي،*

[241] - Abdellatif Benachenhou, Bilan d'une réforme économique inachevée en Méditerranée, Cahiers du CREAD, N° 46-47, 4 eme trimestre 1998 et 1 er trimestre 1999, p 71.
[242] - Bouyacoub.A, l'entreprise publique et l'économie de marché (1988- 1993), Les cahiers du CREAD N° 39, 1 er trimestre, 1997, p 30.
[243] -Traduction de Kouider Boutaleb, La problématique de la gouvernance d'entreprise en Algérie, Colloque international, Education, Formation et dynamique de capitalisme contemporaine, Université de Montpellier 1, 24-25 Juin 2004, p 14.
[244] - Palloix Chritian et Kichou Liazid , L'Algérie et l'optique de Barcelone : Changement Institutionnel et Inerties Conflictuelles, Colloque Economie Méditerranée Monde Arabe, Sousse, 20-21 septembre 2002.

الشرعية التي تُمارس خاصة من خلال حقوق الملكية].[245] هذا ينطبق بشكل خاص على أن الترتيبات التنظيمية (تنظيم العمل، السلطة وعلاقات تعاقدية أخرى داخل الشركة)، المحددة لتثمين أصول الشركة، تستمد فعاليتها من الترتيبات المؤسساتية على غرار حقوق الملكية، الهيكل القانوني للشركة وقواعد أخرى للأداء.

أمّا من جانب الشفافية في التسيير والمراقبة التي تفترض نشرات دورية لنتائج عملية التسيير، وتكون مصادقة من طرف محافظي الحسابات ومنشورة لمن له الحق، كما ذكر (الأستاذ بوطالب) [*إلى جانب الحفاظ على الفوضى حول المسؤوليات من جانب النتائج، محافظي الحسابات المكلفين بضمان الاستخدام الفعال لرؤوس أموال المؤسسات العمومية الاقتصادية ومنع إساءة استخدام السلع الاجتماعية، كان لديهم دور غامض ويخافون من الانتقام (تجنب الذهاب بعيدا أو التمادي) في منطق المراقبة*].[246]

6- البيئة غير المواتية والنمو:

إن الطابع الريعي للاقتصاد الجزائري ولّد أوجه القصور المؤسساتية التي كوّنت عقبة أمام ظهور الاقتصاد الانتاجي. وهذا يتماشى مع ما حدّدته الدراسات في السنوات الأخيرة التي تشير إلى أن أوجه القصور المؤسساتي الذي يسببه عجز الحكامة يشكل مناخ غير مواتي من أجل تنويع الاقتصاد وتطويره. وعلى الرغم من وجود فكرة مفادها أن وفرة الموارد الطبيعية (المحروقات في حالة الجزائر) تشكل عامل سلبي مع مؤشرات النمو في البلد.[247] إلاّ أن هذه الرؤية تميل إلى استبدال التفسير التقليدي الوارد في نموذج "العلة الهولندية". فحسب هذا النموذج، (Syndrome Hollandais)، التخصص في قطاع التعدين هو سبب ضعف القطاعات الأخرى المتمثلة في التصنيع والفلاحة.[248] ومع ذلك، دراسات مهمة أشارت إلى أنه لم يتردد على اثبات وجود علاقة بين وفرة الموارد الطبيعية ومشاكل الحكامة.[249]

من جانب التحليل التاريخي المقارن للاستراتيجيات التنموية للمستعمرات السابقة، يتضح أنه توجد فئتين من المؤسسات: مؤسسات احترام القانون التي من المتوقع أن تعيش مع الاستراتيجيات، أو مؤسسات استخراج الثروة التي من المتوقع أن تستقر في هذه المستعمرات.

وفي حالة الاقتصاد الجزائري، يتضح لنا أن الاستعمار الفرنسي ومن خلال تحليل التاريخ الاقتصادي الجزائري، أنه ترسّخت في النظام مؤسسات تفضّل استخراج الثروات والموارد الطبيعية، أي المؤسسات التي تحافظ على الاقتصاد

[245] - Traduction de Samir Bellal. Problématique du changement institutionnel en Algérie.. Revue Algérienne des Sciences Juridiques, Economiques et Politiques, 2011, nouvelle série 2011.
[246] - Traduction de Kouidr Boutaleb, op, cite, p 14.
[247]- HalvorMehlum, KalleMoene and RagnarTorvik, Institutions and the resourcecurse, MEMORANDUM, No 29/2002, Department of EconomicsUniversity of Oslo, 2002.
[248]- M.Tahar Hamamda, Crise et transition à l'économie de marché en Algérie, Revue Sciences Humaines, N°21, Juin 2004, Université Mentouri Constantine, Algérie, pp 71-72.
[249] - Xavier Sala-i-Martin &ArvindSubramanian, 2013, Addressing the Natural Resource Curse: An Illustration from Nigeria, Journal of African Economies, Centre for the Study of African Economies (CSAE), vol. 22(4), pages 570-615, August 2003.

الريعي. وقد شجع وساعد هذا الوضع على خلق وتعزيز النخب المحلية التي أعاقت إلى حد كبير الاستثمار والتنمية الاقتصادية للجزائر. فتطور الاقتصاد وتحوله يتطلب مؤسسات احترام القوانين التي تضمن حقوق الملكية واحترام العقود وتشجيع المنافسة والاستثمار. فالنظام الحاكم لديه هدف استخراج الموارد الطبيعية التي تحافظ على نفس المؤسسات التي تستند على أساس أنظمة النخبة التي تمثل لوبيات. هذه المؤسسات تستند على الطابع غير الرسمي وتتميز بالريع للنخبة الحاكمة التي يستحال إزالتها عن السلطة. وهذه الوضعية تؤدي إلى ما يعرف بالتحكم في الدولة وهو ما يخلق عنه احتكار نخبة صغيرة للقوانين واللّوائح من أجل المصادرة والاختلاسات والاستيلاء على الثروة المنشأة في البلد، وأن هذه النخبة هي التي تشكل العقبة الرئيسية للتغيرات المؤسساتية التي قد تؤدي إلى تحسين المناخ المواتي للاستثمار والأنشطة الانتاجية والاقتصادية.

فالسلوك الاقتصادي للدولة تتخلله الحاجات المؤسساتية من خلال الوزن الكبير للدولة ودورها غير المؤسساتي في الاقتصاد. وعلى الرغم من الاصلاحات الاقتصادية والمؤسساتية التي طبقتها الجزائر منذ سنوات 1990، إلاّ أنها تعتبر اصلاحات غير مكتملة أو غير مطبقة على أرض الواقع. وهذا ما أدى إلى تشكّل تشوهات تنظيمية وهيكلية أثرت على مناخ الأعمال والاستثمار في البلد.

6-1- اصلاحات غير مكتملة:

شهدت مرحلة الاصلاحات في الجزائر فترتين قويتين. الأولى، تتعلق بعملية اطلاق الاصلاحات الاقتصادية والمؤسساتية الناعمة. والثانية تميزت بصراعات حادة بين مؤيدي ومعارضي الاصلاحات ولا سيما داخل الأجهزة المختلفة والفصائل المكونة للسلطة.

ولقد استخدمت الحكومة الاصلاحية في المقام الأول أساليب متعددة من دون أن تمر عبر الاصلاحات الاقتصادية والمؤسساتية التي قُدرت أنها ضرورية للخروج من الأزمة. والحكومة لم تكشف عن برنامجها بالتفصيل أمام البرلمان الوطني وتعبئة الاصلاحات كالمتعلقة بإلغاء الاحتكار عن التجارة الخارجية تحت المصطلح العام لقانون النقد والقرض. والميزة الحكومية هي أنها دائما تجعل من القادة والمسؤولين والسياسيين والنقابة يعتقدون أن المشروع الاصلاحي يقتصر على إعادة التنظيمات التقنية التي تهدف فقط إلى التغلب على الأزمة الاقتصادية. ومن خلال هذه الصيغ المتعددة والحيل الحكومية، تمكنت الحكومة من اصدار القوانين دون أي اشتباكات كبيرة، ومعظم القوانين الاصلاحية تعلقت بالتحرر الاقتصادي والسياسي في أواخر سنوات 1980 وبداية سنوات 1990.[250]

ومع ذلك، وبمجرد بداية كل عملية لتنفيذ هذه القوانين، تنتج قوة مقاومة ومعارضة أكثر فأكثر وتشكل ردة فعل للحكومة وتمضي إلى معاكسة الاصلاحات مما يدفع بعملية الاصلاح إلى أبعد ما يكون. وكل من الوزارات المعنية، وحتى رئيس الحكومة يرفضون هذا الاعتراض ويتدخلوا بكثرة من خلال الصحافة وينظموا اجتماعات مع

[250] - Ahmed Dahmani, L'Algerie à l'épreuve…., op, cite, p 137.

مسؤولي الإدارة لشرح نهج الانطلاقة، رهانات ومحتوى الاصلاحات. ونستشهد أحد المواقف حيث خرج رئيس سابق للحكومة وأوضح المقاومة التي أثارتها عمليات تحرير التجارة الخارجية من باب المصالح الكبيرة والخفية الوطنية والأجنبية التي استفادوا منها النظام القديم. وقد صرح على وجه الخصوص: [*تجارتنا الخارجية صودرت من طرف شركات غامضة التي عملت في الظل وباسم الجزائر*]. ويضيف: [*شركة فرنسية لا تملك حتى المقر، باستثناء المكتب ورقم الهاتف، اشتغلت التجارة الخارجية بالجزائر والمنتجات الاستهلاكية بمعدل 100% منذ سنة 1967، وأن جميع القروض الخارجية مرت من خلال السوق المالي لباريس، كما أنه لم تكن أسواق أخرى في أماكن أخرى. وعندما كان للبنك الجزائري التداول في الأسواق المالية، فإن البنك الجزائري يكتفي بإرسال برقية إلى البنك الفرنسي، الذي يتكفل بالمهمة نيابة عن الجزائر. بنك الجزائر لم يفعل ماعدا التوقيع*].[251]

ومنذ أزمة 1986، تشكل وعي نتج عن تبعية الاقتصاد الوطني للريع البترولي وانتشاره في جميع العلاقات الاجتماعية والاقتصادية. وعلى رأس الدولة، ظهرت فكرة الاصلاحات التي كسبت القروض والمؤيدين. ومنذ سنة 1987، أطلق فريق الاصلاحات مشروع لتقرير مبدأ استقلالية المؤسساتية العمومية والقطاع الفلاحي بدافع زيادة المردودية لهم. هذا المشروع كان محدود بسبب البيئة المؤسساتية الاقتصادية المقيدة بقوة وتمّ وضع حجر الأساس للآليات الريعية في الاقتصاد المخطط مركزيا.[252]

وكانت ردة فعل السلطات الحكومية بعد حدوث هذه الأزمة بتنفيذ مجموعة من الاصلاحات التي استهدفت أساسا المؤسسات الوطنية ومحيطها وأصبحت مؤسسات عمومية اقتصادية. هذه الاصلاحات كانت تسعى إلى تحقيق التحول من وضعها القانوني، تنظيمها، أسلوب أدائها وعلاقاتها مع محيطها خاصة الدولة. فهذه الاصلاحات شكلت استقلالية المؤسسات العمومية وأسست قاعدة التسويق في علاقاتها مع محيطها بما في ذلك الدولة. وأصبحت هذه المؤسسات نظريا كشخص معنوي تخضع للقانون الخاص تملك رأس مال اجتماعي واستقلالية مالية. وأصبح بإمكانها وفق هذا الاصلاح أن تبرم اتفاقيات بحرية حسب فوائدها الخاصة بدون أن تخضع للشروط الصارمة لقانون الأسواق العمومية.[253]

لكن الحقيقة حول استقلالية المؤسسات العمومية هي معلنة فقط على الورق ولم تتم بطريقة فعلية، لأن الأصل في القرارات الخاصة بإدارتها بقيت تابعة لفاعلين آخرين خاصة الدولة.[254] وكما ذكرنا سابقا ومن خلال المستويات الهرمية التي خلقتها الدولة، فهي تمارس دائما مبدأ الوصاية على تسيير المؤسسات الاقتصادية العمومية. وحتى مبدأ التسويق المعتمد نظريا، يجد نفسه محدود وهو مجرد وجهة نظر قانونية من خلال تشريعات المادة 20 من قانون توجيه المؤسسات العمومية الاقتصادية (قانون رقم 88-01).[255] هذه المادة تنص على أن السلع التي تندرج في أصول

[251] -Traduction de Mourad Ouchichi, op, cite, p 161.
[252] - Fatiha Talahite, 2010, Réformes et transformations économiques en Algérie, op. cie, pp 10-11.
[253] - voire les loi (88-01), (88-02), (88-03), (88-04), (88-06).
[254] - Abdellatif Benachenhou, Bilan d'une réforme économique inachevée en Méditerranée, Cahiers du CREAD, N° 46-47, 4 eme trimestre 1998 et 1 er trimestre 1999, p 71.
[255] - Bouyacoub.A, 1997, l'entreprise publique et l'économie de marché (1988- 1993), op. cite, p 30.

الشركة، أي التي تتعلق بأصولها، هي غير قابلة للتحويل، وغير قابلة للمصادرة ولا للحجز. وأكثر من ذلك، فإن عملية بيع أو مصادرة ما بقي من الأصول لمؤسسة عمومية تكون عملية صفقة حيث لا تستطيع هذه المؤسسة أن تبرمها إلا مع مؤسسة أو هيئة تابعة للقطاع العام. وهذا ما يعني أن رؤوس أموال المؤسسات هي غير تجارية، وهذا ما يشكل قيد على قاعدة الصفة التجارية للمؤسسات.[256] وبالتالي، هذه اللوائح هي غير صالحة للاستقلالية المعلنة في الورق للمؤسسات العمومية.

إن الاصلاحات الخاصة باستقلالية المؤسسات هي غير مكتملة خاصة من الجانب المؤسساتي. وكما أشار (Bellal)، أن[*أي عملية اصلاحية على غرار استقلالية المؤسسات العمومية على سبيل المثال، كان لديها فرصة للنجاح إذا ما منحنا " شرعية قيادة الترتيب المؤسساتي للترتيب التنظيمي، الشرعية التي تُمارس خاصة من خلال حقوق الملكية*].[257]

إن الاصلاحات غير المكتملة هي ناتجة عن بطء عملية تنفيذها. وقد ذكر (Hidouci) أن سبب بطء وتيرة الاصلاحات وقعت على عاتق المتعاملين من القطاع العام والخاص الذين أرادوا دائما امتلاك المداخيل الريعية الحصرية. وقد ذكر هذا المؤلف عبارة [*الريع النفطي واحتكاره غير شرعي من طرف أقلية*]. ثم كان على الحكومة أن تضع حد للريع الاقتصادي في أقرب وقت ممكن. والوقت الأحسن هو الاسراع في الاصلاح.[258] وقد صرح الوزير أن تكون في يناير إما حياة أو موت للريع. وأضاف، [*نحن لسنا تطوعين أو إراديين. نحن نعتبر ما هو قابل للنقاش ربما، أن قطع الارتباط بالنظام القديم هو عملية وحشية، فهي بقدر أنها تعبئ السكان، وبقدر أنها لينة، فإنها مخيبة، وأنها تضيع الوقت للفاعلين الاقتصاديين وللحكومة. هذا الانكسار يؤدي بالبلد وبسرعة إلى الأزمة سواء اقتصادية، سياسية وثقافية*].[259]

من خلال هذا التحليل، تشكل لذى الاصلاحيين عقبات في تنفيذ هذه الاصلاحات الاقتصادية. وتكونت مشاكل داخلية وخارجية. فعلى المستوى الداخلي، تولّدت مجموعات مؤيدة ومعارضة لمبدأ الاصلاحات. وعلى المستوى الخارجي، نشأت اختلافات من حيث تنفيذ هذه الاصلاحات سواء اتخاذ منهج العلاج بالصدمة أو العلاج بالتدرج.[260] وكلا النموذجين اتخذتهما الجزائر لكن من دون الوصول إلى الأهداف المنشودة والمتمثلة في التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، ومن الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد الانتاجي.[261]

[256] - voire les loi (88-05), (88-06).
[257] -Traduction de Samir Bellal. 2011, Problématique du changement institutionnel en Algérie, op. cite, p4.
[258]– Ahmed Dahmani, op, cite, p 142.
[259] - Traduction de Ahmed Dahmani, op, cite, p 143.
[260] - Wladimir Andreff, 1993, op. cite, p 329.
[261] - Bourahli Ahmed Toufik, Problématique de l'Etat dans les transitions à l'économie de marché : Essai d'approche théorique avec référence à l'Algérie, These Doctorat en Sciences Economiques, Universite Constantine 2, pp 158-160.

إن التنوع في التحليلات المبنية على أسس مختلفة وفقا لطبيعة الحقائق الدراسية من جانب التحليل التاريخي للاقتصاد في الجزائر، حيث المجال الاقتصادي لا يتحرر عن المجال السياسي، تفترض بشكل طبيعي بسبب وجود تفاعل قوي بين العمليات السياسية، التغييرات المؤسساتية وأساليب التنمية الاقتصادية. فتولّدت اشكالية طبيعة العقبات التي تعرقل الاصلاحات الاقتصادية. ولقد أصبح ضروريا الاعتماد على الإطار النظري الدقيق. وتحليل اشكالية التحول الجزائري إلى اقتصاد السوق يطرح التساؤل حول الأسباب التي لم تسمح لهذه الاصلاحات الاقتصادية بتحقيق الأهداف المرجوة، وهي إعادة تحديد أدوار كل من الدولة والسوق، وهما عملية التنظيم بالنسبة للدولة، وعملية خلق الثروة بالنسبة للسوق.

من جانب آخر، ومن حيث عملية التحول الاقتصادي نحو اقتصاد السوق، تحليلات جديدة في دراسات التنمية ظهرت باسم اقتصاد التحول الذي ينقسم إلى منهجين، واحد على مستوى المؤسسات المالية الدولية، الذي يستند على توافق واشنطن، والذي هيمن على الدراسات التنموية ويعرف بمنهج العلاج بالصدمة. إلاّ أنه تم أنتقد بمجموعة أخرى من الخبراء حيث تركزت تحليلاتهم على منهج آخر سمي بالمنهج التدرجي.[262]

إن الجدل الدائر بين دعاة منهج العلاج بالصدمة ودعاة منهج التدرج يشغل مكانة مركزية في الاتجاهات فيما يتعلق بالتحول نحو اقتصاد السوق. ويدور الجدال حول ثلاثة قضايا مركزية. وتيرة الاصلاحات، ترتيب الاصلاحات ودور المؤسسات أو دور الدولة في نجاح العملية الانتقالية.[263]

فالإشكاليات التي تشكل دراسات وتحليلات اقتصاد التحول تطرح فكرتين رئيسيتين: الفكرة الأولى تتعلق بمسألة مضمون الاصلاحات، وتُحلل من حيث سرعة الاصلاحات وترتيب الاجراءات الاصلاحية المناسبة لانطلاق المشروع. والثانية تتعلق بأهمية المؤسسات في المرحلة الانتقالية.

وبالتطبيق على الاقتصاد الجزائري، هذه الأسئلة تولد اثنين من الافتراضات. الأولى تتعلق بمضمون الاصلاحات المنطلقة وهي فرضية معروفة بقوة في اقتصاد التحول، وتفترض أن الخيار السيء لنوع الاصلاحات (العلاج بالصدمة بدل التدرج) هو الذي يفسر فشل تحول الجزائر إلى اقتصاد السوق. والفرضية الثانية تقدّر أن فشل الجزائر في التحول نحو اقتصاد السوق، هو ناتج عن غياب بيئة مؤسساتية مناسبة تساعد على تطور ديناميكية تراكمية مستقلة على الريع.[264]

واحدة من الفرضيات التفسيرية التي تندرج في اقتصاد التحول تشير إلى أن فشل التجارب المتعددة لعمليات التحول إلى اقتصاد السوق تنسب إلى نوع عملية التحول التي تختارها الحكومات. فمنهج العلاج بالصدمة الذي تفرضه المؤسسات المالية الدولية يُعتبر المسؤول عن عرقلة العديد من العمليات الاصلاحية التي التزمت بها البلدان

[262] - Wladimir Andreff, 1993, op. cite, p 329.
[263] - Vercueil Julien. Wladimir Andreff, Économie de la transition. …, op. cite, . pp. 232-238.
[264] - Mourad Ouchichi, op, cite, p 223.

(منها الجزائر) في بداية سنوات 1990، سواء في أوروبا الشرقية، أو المركزية، أو بلدان آسيا أو أفريقيا. ومنهج التدرج يعتبر كمسار بديل لتحقيق التحول من الاقتصاد المخطط مركزيا إلى اقتصاد السوق.[265]

وبالنظر إلى الحالة الجزائرية، الافتراض الذي يميل إلى تفسير أن فشل عملية الاصلاح هي ناتجة عن عملية التحول المختارة، يبدو أنها تفتقر إلى الأهمية أو العلاقة. والسبب هو أن الجزائر قد حاولت المنهجين معا، أي العلاج بالصدمة والتدرج، لكن من دون أن تصل إلى النتائج المقنعة. والأسوأ، أن الجزائر تعرضت في نفس الوقت إلى مساوئ وأضرار متعددة: منهج التدرج سمح بإعادة تولد طموحات العودة إلى الاقتصاد المخطط، وخشونة منهج العلاج بالصدمة أدى إلى العديد من الانتهاكات على غرار انتشار الاحتكارات الخاصة ولا سيما في قطاع التجارة الخارجية، اختلاس العديد من الشركات الحكومية وتدهور الوضع الاجتماعي للسكان، دون زيادة العرض المحلي. وعدة عناصر تؤكد هذه الاثباتات المذكورة.[266]

ففي سنوات 1990، فريق عملية الاصلاحات رفض سياسة إعادة جدولة الديون الخارجية خوفا من التعرض إلى معوقات مخطط التثبيت أو التعديل. وقد اختارت الجزائر منهج التحول التدريجي على مرحلتين: الأولى كُرست لوضع وتأسيس ترسانة قانونية تمكن من الفصل بين المجالين السياسي والاقتصادي، والمرحلة الثانية كان لها هدف تحويل هياكل الاقتصاد المخطط إلى هياكل اقتصاد السوق. والسلطات الحكومية لم تهمل دور المؤسسات في عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق. وقد ربطوا الاصلاحات الاقتصادية بإصلاحات سياسية أقرت الفصل بين السلطات وانشاء مؤسسات السوق على جميع المستويات: بنك مركزي مستقل، إعادة تأهيل الغرف التجارية والصناعية، تنظيم الانتخابات المحلية والتشريعية بدون تزوير..الخ.[267]

وما يمكننا أن نستنتجه هو أن منهج الاصلاحيين في الجزائر، كان جيدا من حيث المضمون باستثناء أن القادة كانت لهم طموحات في عودة الاقتصاد المركزي. ويجب الإشارة إلى أن منهج التدرج الذي سلكه الاصلاحيون قد ترك هامشا لحركة مهمة وكبيرة تتكفل بها الجهة المعارضة داخل جهاز الدولة. ولقد أدركت حكومة (حمروش) خطأها وحاولت تسريع الاصلاحات خلال الأشهر الأخيرة من تنفيذها. والحجج التي وضعت لإثبات هذا التسارع هي مماثلة لتلك التي يستند عليها منهج العلاج بالصدمة. وقد أشار السيد (Hidouci)، وزير سابق في حكومة (حمروش) أن: [*المزيد من الاصلاحات كانت في فترة طويلة، والقليل منها كانت لديها فرص النجاح: " الانشقاقات عن النظام السابق، كلما كانت قاسية، بقدر ما تؤدي إلى تعبئة السكان. كلما كانت اصلاحات لينة، كلما كانت مخفية وكامنة، كلما زادت من تضييع الوقت للفاعلين الاقتصاديين والحكومة. فالانشقاقات عن النظام السابق تقود البلد بأسرع وقت ممكن إلى أزمة عامة، سواء كانت سياسية، اقتصادية أو ثقافية*].[268]

---

[265] - Olivier Blanchard, Les leçons de la transition à l'Est, Le lundi 21 juin 1999, http://economics.mit.edu/files/828.
[266] - Mourad Ouchichi, op, cite, p 223.
[267] - Ahmed Bouyacoub, L'économie algérienne et le programme d'ajustement structurel, http://www.revues-plurielles.org/_uploads/pdf/9_21_8.pdf, Printemps 1997.
[268] - El-Watan du 29/12/1990, in Mourad Ouchichi, op, cite, p 223.

كما أن تحليل التاريخ الحديث للاقتصاد الجزائري يشير إلى أن فشل برنامج التعديل الهيكلي للجزائر نتج بقوة بسبب طريقة تنفيذ الاصلاحات التي أوصى بها الصندوق النقدي الدولي من طرف الحكومة، مقارنة بمحتوى هذه الاصلاحات. ثم مرة أخرى، العلاج بالصدمة لم يأخذ بالاعتبار لا عامل الوقت، لا عامل الترتيب في تنفيذ هذه الاصلاحات، وأكثر من ذلك، التغييرات المؤسساتية التي يجب أن تسبق ذلك. وهذا ما يؤدي إلى استنتاج أن الحكومة الجزائرية طبقت برامج الاصلاحات جزئيا وبدون تجاوزات من حيث توصيات المؤسسات المالية الدولية وبرنامج التعديل الهيكلي. من منظور الركائز الثلاثة لبرنامج التعديل الهيكلي (الاستقرار، التحرير والخصخصة)، الحكومة اهتمت أكثر بالإجراءات الرامية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الميزانية العامة، والباقي من البرنامج بقي معلقا. وبدافع المماطلة، تحايلت الحكومة الجزائرية على تمرير القوانين وليس تطبيقها بحجة أن الوضع الأمني في البلد غير مواتي لعملية التغيير.[269]

وبالرجوع إلى تحليل السنوات الأربعة التي تخص تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي (PAS)، سيسمح لنا بأن نفهم أن اهتمام السلطات الجزائرية كان يتركز أكثر في تحسين مؤشرات المالية العامة أكثر من الاصلاح الاقتصادي الفعلي. وفيما يخص عن عملية الخصخصة وبغض النظر عن بعض عملياتها التي مست بعض الشركات الحكومية التي تتمتع بإمكانيات نمو قوية مثل البنية التحتية للسياحة، إلاّ أن الحكومة عكفت فقط على تحقيق استقرار التوازنات في الاقتصاد الكلي من خلال التلاعب بالمتغيرات النقدية فقط نتيجة تخفيض قيمة العملة الوطنية.[270]

وبالنسبة لعملية تخفيض العملة الوطنية في الجزائر، أدت إلى خلق آثار اقتصادية، وهذا ما تعهدت به الحكومة من خلال التزامها بإصلاحات هيكلية تسمى بالجيل الثاني من الاصلاحات وهي تحرير الأسواق وخصخصة الشركات العاجزة المملوكة للدولة. وبالموازاة، استفادت الحكومة من استقرار الاقتصاد الكلي نتيجة تحسن الأسعار العالمية للمحروقات منذ سنة 1998 وأطلقت سياسة لتشجيع العرض المحلي والصادرات خارج المحروقات.[271]

وفي هذه المرحلة، فمن الضروري أن نتساءل عن الأسباب التي دفعت الحكومة إلى التخلي عن سياسة الاصلاحات الهيكلية حالما بدأت الأسعار العالمية للمحروقات ترتفع بداية من سنة 1998. فالحقيقة أن الحكومة الجزائرية وبدلا من تعميق الاصلاحات الاقتصادية التي بدأت مع برنامج التعديل الهيكلي، فقد فككت معظم الاجراءات المتخذة سابقا مبرزة العودة إلى المنطق السابق المتمثل في الدولة الريعية والاقتصاد التوزيعي.[272]

إن تحليل التناقضات التي تميّز الممارسات الاقتصادية للدولة الجزائرية خلال التجربتين المهمتين للتحول إلى اقتصاد السوق بداية من سنوات 1990 إلى منتصفها، يشير بوضوح إلى أن الفرضية التي تربط فشل الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر بنوع عملية التحول هي ضعيفة وإن لم نقل هي غير ذات صلة.

---

[269] -Bourahli Ahmed Toufik, op, cite, pp 170-171.

[270] - Ahmed Bouyacoub, op, cite.

[271]- بلعزوز بن علي،"انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على التوازن النقدي في الجزائر" ، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 30/31، القاهرة، 9 ،2003، ص 37.

[272] - Mourad Ouchichi, op, cite, p 225.

6-2- ضعف الترتيبات المؤسساتية:

عندما نتكلم عن مناخ الأعمال سنشير مباشرة إلى ملاءمة الترتيبات المؤسساتية التي تسبق أي عملية اصلاحية. وكما ذكرنا سابقا، فإن أي عملية اصلاحية على غرار استقلالية المؤسسات العمومية ، كان لديها فرصة للنجاح إذا كان هناك ترتيب مؤسساتي وتنظيمي. وهذا ينطبق بشكل خاص على أن الترتيبات التنظيمية (تنظيم العمل، السلطة وعلاقات تعاقدية أخرى داخل الشركة)، المحددة لتثمين أصول الشركة، تستمد فعاليتها من الترتيبات المؤسساتية على غرار حقوق الملكية، الهيكل القانوني للشركة وقواعد أخرى للأداء.

فعملية البناء المؤسساتي تفترض التفكيك التدريجي للنظام السابق، ووضع آليات تدريجية للمؤسسات لضمان سير نظام اقتصاد السوق. كما أن الاصلاحات الهيكلية على غرار الخوصصة هي في جوهرها عمليات بطيئة، وبالتالي يجب تنفيذها على مراحل. وحتى سياسات تحرير الأسعار والتجارة الخارجية يجب أن تنتشر مع مرور الوقت. فأي بيئة مؤسساتية تقترح اصلاحات تدريجية حيث عامل الوقت يُحدد وفق كل حالة على حدة.[273]

ويستند هذا الطرح الأخير على مبدأين: استقرار الاقتصاد الكلي وإصلاح بنية الاقتصاد. مقاييس استقرار الاقتصاد الكلي تشير إلى التقشف المالي، إعادة توجيه الانفاق الحكومي، السياسة النقدية الرشيدة ومعدل صرف وحدوي وتنافسي. أما الاصلاحات الهيكلية تتعلق ب: التحرير، تعزيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة، الخوصصة، رفع القيود، الاصلاحات الجبائية وحماية حقوق الملكية.[274]

من الجانب النظري في عملية تطبيق الاصلاحات، المبادئ التي دافع عنها توافق واشنطن التي خدمت خريطة الطريق في قيادة الاصلاحات في البلدان النامية أهملت كليا دور المؤسسات. وفي سنة 1993، أشار (Andreff W) إلى أن عملية التحول منذ سنة 1989 أكدت أن اقتصاد السوق لا يقوم بطريقة تلقائية أو عفوية، وأن العملية الصارمة لتحرير الأسعار غير كافية لضمان الأداء الجيد للسوق. وقد تتطلب هذه السوق على الأقل وجود عدد معين من المؤسسات تكون مسموعة على نطاق واسع كمجموعة القوانين، اللوائح التنظيمية، المؤسسات القضائية، الهيئات الاقتصادية كشبة البنوك والتأمينات مثلا، فبدون هذه المؤسسات، سلوكيات الفاعلين الاقتصاديين الرئيسيين (العائلات والشركات) ستكون غير متطابقة أو مناسبة مع السلوكيات المطلوبة من طرف اقتصاد سوق فعال".[275] وفي نفس الفكرة، أكد (Blanchard) في سنة 1999 من خلال ملاحظة تجارب بلدان أوروبا الشرقية في عملية التحول حيث قال: [*للعمل بشكل صحيح، الأسواق هي بحاجة إلى مؤسسات جيدة*].[276]

وانطلاقا من تحليل نتائج عملية التحول في الجزائر، نصل إلى استنتاج أن اصلاح المؤسسات في المرحلة الانتقالية هو أمر ضروري على غرار اصلاحات التحرير اللبرالية. ولقد أكد (J. Stiglitz) أن [*الأزمة المالية الآسيوية نتجت*

[273] - Wladimir Andreff, La crise des économies socialistes: la rupture d'un système, op, cite, p 51.
[274] - Mourad Ouchichi, op, cite, p 221.
[275] - Wladimir Andreff, op, cite, p 353.
[276] -Traduction de Olivier Blanchard, 1999, Les leçons de la transition à l'Est, http://economics.mit.edu/files/828.

عن غياب لوائح تنظيمية كافية للقطاع المالي؛ رأسمالية المافيا الروسية؛ عجز الدولة على فرض احترام النظام القانوني]. فالخصخصة المطبقة في الجزائر وبدون بنى تحتية مؤسساتية أدت إلى اختلاس الأصول والأموال وليس إلى خلق الثروة. ومن جهة أخرى، الاحتكارات التي تم تخصيصها في غياب اللوائح التنظيمية، كانت أكثر اظهارا لاستغلال المستهلكين بدل احتكارات الدولة. وباختصار، فمبدأ الحاجة إلى الاصلاحات المؤسساتية لنجاح عملية الانتقال للاقتصاديات المخططة مركزيا نحو اقتصاد السوق، يدعو إلى سياسية وفلسفة اقتصادية التي تضع كل من الدولة والسوق في علاقة تكاملية.[277]

إن التأكيد على ضرورة الشروع في الاصلاحات المؤسساتية كشرط لنجاح التحول إلى اقتصاد هو أمر ضروري كما ذكر ذلك (W. Andreff) في تحليلاته، حيث أخذ بعين الاعتبار وفي نفس الوقت، ترتيب الاصلاحات ووتيرة عملية تنفيذها، مع مراعاة البعد المؤسساتي القائم على الحقائق في كل بلد.[278]

إن ضعف المؤسسات في الجزائر يؤدي كما ذكرنا إلى تشكل ما يعرف بالتحكم في الدولة وهو ما يخلق عنه احتكار نخبة صغيرة للقوانين واللّوائح من أجل المصادرة والاختلاسات والاستيلاء على الثروة المنشأة في البلد، وأن هذه النخبة هي التي تشكل العقبة الرئيسية للتغيرات المؤسساتية التي قد تؤدي إلى تحسين المناخ المواتي للاستثمار والأنشطة الانتاجية والاقتصادية.

هذه الوضعية المؤسساتية تتميز بها الجزائر كونها من البلدان الانتقالية والتي بدأت في انطلاقها الاقتصادي. فهي ما تزال تجد نفسها عالقة في وضعية مؤسساتية بين هذين العاملين (الانتقال والانطلاق). فإذا كانت هناك ثروة (نمو)، يكون هناك إيرادات ريعية ترافقها، وبالتالي نشوء أو قيام ما يعرف ب "التحكم في الدولة" وتطورها مع تزايد خلق قوانين ولوائح لصالح هذه النخبة المتحكمة في شؤون البلد. وأمام هذا الوضع وفي غياب مؤسسات تنظيمية فعالة، تبقى الجزائر في حالة توقف مع خلق الثروة التي تساعدهم في المرحلة الانتقالية ولكن مع احتمال أن تصبح مصدرا إضافيا للصراعات. فوضعية التحكم في الدولة لصالح أقلية صغيرة يؤدي بالجزائر إلى إقامة اصلاحات جزئية ناقصة وغير مستمرة تجر البلدان في الغالب إلى ضعف النمو الاقتصادي.

إن الجزائر لم تستند بشكل عام على نظام حكامة يتميّز بدولة قوية الذي يساعد على خلق وتنظيم العلاقات الاقتصادية والسياسية لدعم سياسات التصنيع. كما أنها لم تنفّذ سلطة سياسية مستقرة ومضمونة من طرف نخبة سياسية وإدارية التي لا تلتزم أو تتمسك بالضغوط السياسية التي يمكن أن تعيق النمو. ولا يوجد داخل البلد التعاون بين القطاع الخاص والقطاع العام الذي يتمّ توجيهه من خلال مشروع التخطيط الاقتصادي المرشد. فالدولة لديها المؤسسات الضعيفة التي تخلق سوق لأنشطة غير انتاجية كالبحث عن الريع أو مصاحبة الفساد وتولد تكاليف عالية

[277] - Sapir Jacques. Joseph E. Stiglitz, La grande désillusion. In: Revue d'études comparatives Est-Ouest, vol. 33, 2002, n°1, Dossier: Points de vue sur le Charte européenne des langues régionales ou minoritaires. pp. 229-23.
[278] - Vercueil Julien. Wladimir Andreff, Économie de la transition. La transformation des économies planifiées en économies de marché. In: Revue d'études comparatives Est-Ouest, vol. 38, 2007, n°4. Les politisations de l'identité dans les Balkans contemporains. pp. 232-238.

للصفقات، وبالتالي عدم الفعالية الاقتصادية والشلل الاقتصادي. وهي على العكس من المؤسسات القوية التي توفّر نظام قانوني وحقوق ملكية فعالة التي تخلق بيئة جد مواتية لتحقيق تراكم الرأسمال والنمو. فالدولة الجزائرية لم تلعب الدور الكبير على أنها تمثل جهاز لتحقيق مهمة تحديد والعمل على احترام جزء كبير من حقوق الملكية والحقوق التعاقدية.

إن مفهوم المؤسسات وغيره كمفهوم التغيير أو الجمود المؤسساتي كما رأينا في الجزء الأول ، هو مدرك بشكل مختلف من خلال الأدبيات المخصصة لهذه القضايا. والسبب أن هناك عدة تعاريف أين يستند مؤلفوها إلى تيارات مؤسساتية مختلفة أو نظرية التنظيم. وبعيدا على أن يكون التغيير المؤسساتي عائقا، هذا التعدد من التعاريف يبدو أنه مجزي بأكثر من طريقة: فهو يسمح بتقدم معتبر من حيث الأخذ بعين الاعتبار الجوانب المهملة حتى الآن، على سبيل المثال المؤسسات غير الرسمية، وهو يضمن تطوير المناهج متعددة التخصصات في العلوم الاجتماعية، لأن مسألة المؤسسات أو دورها يعزز أو يثبط الاصلاحات الضرورية لتعبئة العديد من التخصصات مثل الاقتصاد السياسي، علم الاجتماع، العلوم السياسية...الخ.[279]

وبتطبيق تحليلات "نورث" على الجزائر حول البيئة المؤسساتية، فقد حدد هذا الأخير أن الأنظمة السياسية/الاقتصادية التي لاقت نجاحا، قد طورت ووضعت هياكل مؤسساتية مرنة يمكنها البقاء والصمود في وجه الأزمات والصدمات والتغييرات التي هي جزء من تطور ناجح". والفكرة الأخرى المهمة التي وضعها "نورث" هي التي تميز بين المؤسسة والمنظمة. فإذا كانت المؤسسات هي قواعد اللعبة، فالمنظمات والمقاولين المنتسبين إليها هو لاعبين". إذن، هي نوعية قواعد اللعبة التي تحدد نوع اللاعبين وطريقة اللعب". بالنسبة ل "نورث"، التفاعلات بين المؤسسات والمنظمات هي قوية جدا لدرجة أنها تحدد تطور النظام ككل. ويؤكد في هذا السياق أن المنظمات التي تتشكل سوف تعكس الفرص التي تتيحها المصفوفة المؤسساتية. إذا كان الإطار المؤسساتي يكافئ القرصنة والاختلاسات، سيتم خلق منظمات مقرصنة، وإذا كان يكافئ الأنشطة الانتاجية، سيتم خلق المنظمات والمنشآت من أجل الالتزام بالأنشطة الانتاجية".[280] من خلال هذه الخطوط، يشير "نورث" إلى أن المصفوفة المؤسساتية هي التي تحدد طبيعة النظام. ويمكن تحليل دور المؤسسات في المرحلة الانتقالية أو مرحلة الاصلاحات من حيث الترتيبات المؤسساتية والتنظيمية المثلي التي تسمح بعملية الاصلاح. هذه الترتيبات تتحدد من خلال سلوكيات الفاعلين الممكن أن يكونوا مؤيدين أو معارضين لعملية الاصلاح. فالفاعلين الذي يسمحون بتطبيق أو تقدم الاصلاحات أو الحالة العكسية، أي ابطائها أو منعها، فهم لا يمثلون شيئا إلاّ كفاعلين مختلفين من الفضاء العمومي (l'espace publique)، سواء كانوا صناع قرار أو لا، ويمكن من خلال سلوكياتهم الموروثة أو المتولدة من تشجيع الاصلاح أو جعله عملية صعبة التحقيق. ومع ذلك، تجدر الإشارة أن قضية تطور الترتيبات المؤسساتية بما في ذلك المؤسسات

[279]- أنظر الجزء الأول من الرسالة في القسم الثاني المخصص للمؤسسات والتغيير المؤسساتي.

[280] - Bernard Chavance, L'Economie institutionnelle, La Découverte, Paris 2007.pp.65.68.

الرسمية وغير الرسمية نحو الأفضل (الأمثلية)، هي ترتبط بقوة بقضية الديمقراطية والحكم الراشد.[281] وعلاوة على ذلك، المؤسسات المالية الدولية تحلل وتقيم العلاقات بين المؤسسات والتنمية الاقتصادية من حيث ثلاثة أنواع من المؤشرات المرتبطة بقوة: جودة الحكامة، مستوى حماية حقوق الملكية الخاصة وفي الأخير الحدود التعسفية للسلطة التنفيذية. ويرتبط الحكم الراشد بدرجة الديمقراطية في اختيار القادة، الاستقرار السياسي، الأمن القضائي والقانوني الذي يفرض استقلالية القضاء، وفي الأخير غياب الفساد. وطرح مسألة طبيعة العقبات التي تحول دون تحقيق الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر من حيث الإطار المفاهيمي الذي يرسمه الاقتصاد المؤسساتي يفترض أن العقبات تتحد من الأشكال المؤسساتية المذكورة أعلاه في فشل التجارب المختلفة في عملية التحول التي بدأت خلال العقود الأخيرة. وفي هذا الجانب، استفهام مزدوج يفرض نفسه. فهل فشل الاصلاحات المؤسساتية في الجزائر هو بسبب المؤسسات غير الرسمية للتغيير كما أكده بعض الخبراء، أو أن الفشل نتج عن عدم قدرة وكفاءة المؤسسات الرسمية القائمة لأسباب تتطلب البحث، على قيادة التحول إلى اقتصاد السوق في العقود الآجلة؟ وللإجابة على هذه الأسئلة، نستند على خصائص المصفوفة المؤسساتية في الجزائر وفقا للتعليمات التي تنشرها التجربة الاصلاحية في الجزائر خلال العقود الثلاثة الماضية.

خاتمة:

إن شرح فشل التجربة الجزائرية في التحول إلى اقتصاد السوق، الذي نتج عن غياب بيئة مؤسساتية مواتية يتطلب البحث أو النظر في امكانيات عدم التوافق بين طبيعة الدولة الجزائرية أو النظام السياسي الذي قلدته الدولة مع قوانين الاقتصاد السياسي والعواقب المترتبة عن التغييرات النظامية التي تنطوي على عملية التحول التي تهدف خضوع المجال الاقتصادي إلى التنظيم من طرف السوق. كما أنّ السياسات المتبعة منذ الاستقلال أدت إلى خلق ظواهر أخرى كالتوجه الريعي المعمق للاقتصاد وشبكات الفساد والمحسوبية وتقوية الاقتصاد غير الرسمي. فكل هذه الظواهر التي تشكّلت في مرحلة الاقتصاد الموجه أثرت في المقابل على الحركة السياسية والمؤسساتية في البلد وشكلت مجموعة من العقبات في مرحلة التحولات الثنائية (اقتصاد السوق والديمقراطية) في سبيل تحقيق اقتصاد انتاجي ونمو حقيقي. فهذه المشكلة تتطلب التحليل في بعدين رئيسيين: يتعلق الأول بطبيعة مؤسسات الدولة الجزائرية، والبعد الثاني يهتم بالعامل أو العوامل الحاسمة وراء أصل التعارض أو امكانياتهم لعدم التوافق مع مشروع الاصلاحات الاقتصادية للانتقال إلى اقتصاد السوق.[282]

[281]- في النظم السياسية غير الديمقراطية، يتم تجميد المؤسسات حيث لا تتغير في حالة حدوث وأنها لا تغير إلا من خلال قنوات الثورات التي تغير النظام.

[282]- د.عزي الأخضر ،غالم جلطي ، قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد (اسقاط على التجربة الجزائرية)، ملتقى دولي حول التنمية المحلية والحكم الراشد، جامعة مصطفى اسطنبولي، معسكر، 2005، ص ص 1-7.

بعدما أشرنا إلى أهم تحليلات الحكامة الاقتصادية وعلاقتها بالعوامل السياسية والمؤسساتية في الجزائر، سنذكر في القسم الموالي أهم التطورات الأخيرة في الاقتصاد الجزائري وتوضيح أهم خصائصه المتمثلة في الاقتصاد الريعي. ونذكر في نتيجة رئيسية علاقة أهم العوامل المؤسساتية التي تندرج في سياق الحكم الراشد مع التنمية.

الفصل الثالث:

الاقتصاد الجزائري:

قصور مؤسساتي وضعف الحكامة

مقدمة:

في سنة 1970، كانت نسبة النمو في الجزائر مساوية نسبيا مع نسبة النمو في بلدان شرق وجنوب آسيا (الشكل رقم07). فاتساع الفجوة في التنمية الاقتصادية منذ 1970 إلى يومنا هذا يستحق المزيد من الدراسات المعمقة لتسليط الضوء على الاختلافات المرتبطة بتأثير المؤسسات الاقتصادية والسياسية في عملية التنمية الاقتصادية بين هذه المناطق. وترتبط هذه الفجوة في الأداءات الاقتصادية بالاستراتيجية الشاملة المعتمدة للتنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى السياق المحدد جيدا. حاليا وفي الجزائر، الناتج الداخلي الخام للفرد الواحد بلغ 5614$ في سنة 2014 بالسعر الجاري مقارنة ب 27949$ في كوريا الجنوبية، أي أعلى ب5 مرات تقريبا مقارنة بالجزائر.

الشكل رقم (07):مقارنة تطور الناتج الداخلي الخام للفرد الواحد بين الجزائر وكوريا الجنوبية (1970–2014) بالدولار الأمريكي (أسعار جارية)

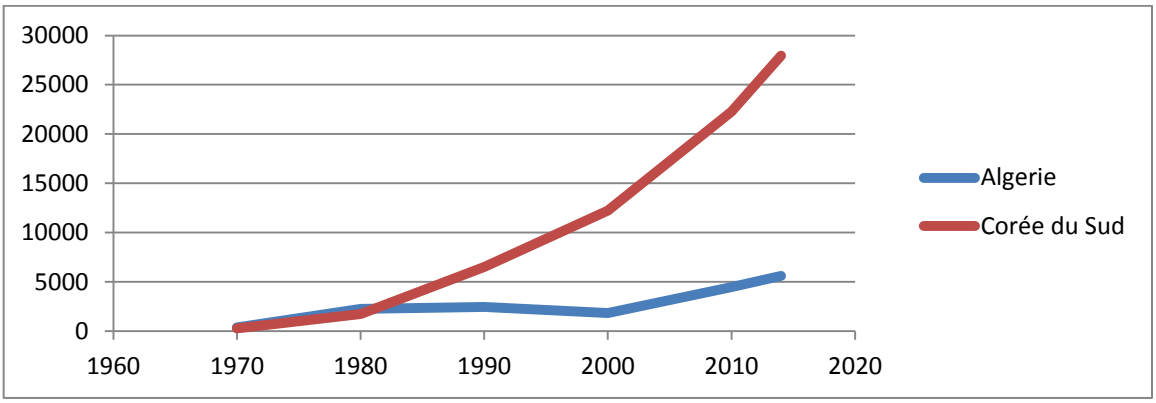

Source : l'auteur à partir les données de E-book. World macroeconomic research, 1970-2014

الشكل رقم (08): تطور الناتج الداخلي الخام للفرد الواحد خلال الفترة 1970–2014 لبلدان شمال أفريقيا، جنوب شرق آسيا، شرق آسيا، الصين والجزائر (الدولار الأمريكي)

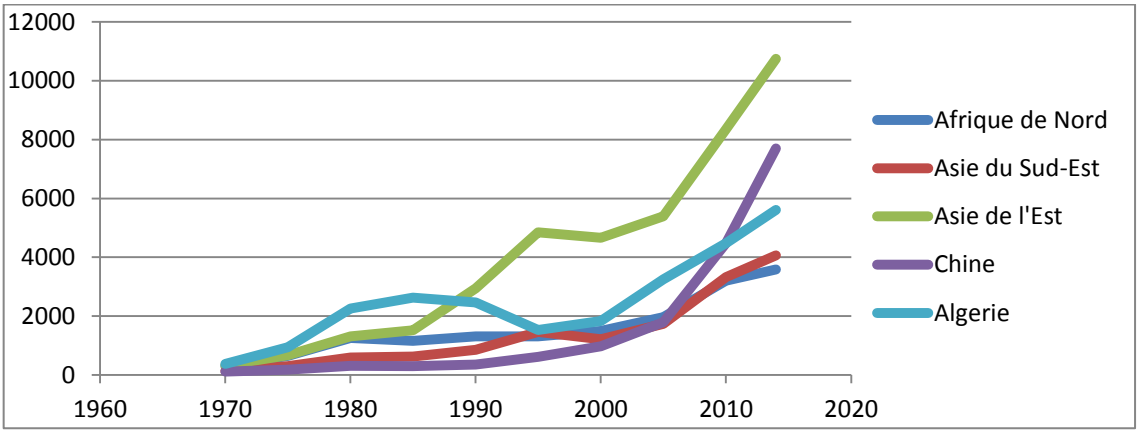

Source : E-book. World macroeconomic research, 1970-2014

هذا الشكل يظهر أن المقارنة بين الناتج المحلي الاجمالي للفرد الواحد المتعلقة بالمناطق المختلفة أكد وجود تأخر صافي من بلدان شمال أفريقيا مقارنة ببلدان شرق آسيا. وهذا يمكن أن يعطي تفسيرا من حيث نموذج التنمية

الاقتصادية أو أننا نتعامل مع تنوع متأصل في التكوينات المؤسساتية، الاقتصادية والسياسية. فهل هذه البلدان التي حققت النمو كانت نتيجة إزالة العقبات التي تعيق التنمية من خلال التخصص الصناعي القوي والتكامل الواسع في التبادلات الدولية وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية، أو أنهم تمكّنوا من تحويل هذا التطور إلى تنمية بفضل التغييرات الأخرى الأكثر نوعية (مؤسساتية، اجتماعية، سياسية)؟ فإذا كانت هذه هي الحالة، هل هذا يعني أنها أشكال جديدة من التنمية، أم نجد في هذه التطورات خصائص تجارب البلدان الأقدم صناعيا؟ ولماذا الجزائر على عكس كوريا الجنوبية، لم تبني أو تحول تكوينها المؤسساتي للحصول على ديناميكية للتنمية الاقتصادية؟[1]

حقيقة هذه المفارقات تنشأ في المسارات المؤسساتية المختلفة منذ سنوات 1970. وكل هذا ذكرناه في الإطار النظري والتحليلي للاقتصاد الجزائري فيما يتعلق بعمليات الحكامة الاقتصادية وحتى السياسية. فالإطار النظري إذن يتكون من تحليل المنهج المؤسساتي تحت فشل الحكومات. هذا التحليل الذي استند على تحليلات تاريخية وسياقية مرتبطة باقتصاد هذا البلد من 1962 إلى 2014. فالتحليل من حيث فشل الحكومات عمل على إظهار دور الحكامة السياسية خاصة دور المؤسسات السياسية في التطور الايجابي أو السلبي للاقتصاديات المعنية. بالإضافة إلى الحكامة الاقتصادية ودور الدولة في تحديد وتنفيذ استراتيجيات التنمية الاقتصادية.

ولقد أكد (Chang, 2008) في كتابه الذي حرره بعنوان « Institutional Change and Economic Development »، أن البلدان على غرار بريطانيا العظمى، جزر الموريشيوس (Ile Maurice)، سويسرا، البرازيل، الصين، بوتسوانا وأوغندا اتخذوا العديد من المسارات المختلفة من أجل الوصل إلى الازدهار الاقتصادي الحالي، وأن المنهج ذو "حجم واحد يناسب الجميع"[2] هو منهج غير صحيح في عملية التنمية الاقتصادية. والنقطة المشتركة التي اتبعتها هذه الاقتصاديات هي أنها جميعا تبنت عقيدة الليبرالية الجديدة التي تفترض أن كل ما يحتاجه أي بلد هو السياسة الصحيحة والسليمة[3] للتحرير، إلغاء القيود والخوصصة. وبالتالي، سياسة موحدة للتنمية الاقتصادية والتحول إلى اقتصاد السوق مثل تلك التي روّجت من خلال توافق واشنطن هي خاطئة وولّدت نتائج متضاربة ومختلفة جدا من منطقة إلى أخرى.

من جهة أخرى، الجزائر ما زالت تتميّز بنسبة فقر مرتفعة حيث تمثل نسبة 25% من السكان، وفي المقابل، 20% من السكان يملكون 50% من ثروة البلد. ومن ملاحظة الواقع، لم تتلاشى اللامساواة بين الأقاليم المختلفة في البلد والتفاوتات في الطبقات الاجتماعية (الفئات الاجتماعية المهنية). وما تزال المناطق الحضرية تستحوذ على النسبة الأكبر من السكان، كما أنهم معظمهم يقطنون في القسم الشمالي من البلد (الساحل والمناطق الداخلية والهضاب العليا).[4] كما أن توسع القطاع غير الرسمي في القطاع الحضري، وتوسع الأحياء الفقيرة يعكسان الأوضاع غير المستقرة للملايين من الناس الذين يعيشون فيها، فضلا عن الارتفاع المستمر في أسعار المنتجات الرئيسية خاصة

[1] - Souleymane Astou DIAGNE , Institutions et Développement économique, op. cite, p118-.119
[2] - traduction de « one size fits all ».
[3] – وقد سموها الغربيين في محرراتهم ب (La sainte Trinité).
[4] – تحليل خاص من خلال بيانات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، وبيانات البنك الدولي.

الزراعية أدى إلى أعمال شغب في كثير من الأحيان بسبب الغداء وضعف القوة الشرائية، وما تزال تغذّي الحركات الدورية للمستهلكين.[5]

ولقد رسمنا سابقا الإطار المؤسساتي الذي من خلاله تطور الاقتصاد الجزائري. هذا الأخير ولأسباب تاريخية تميز بازدواجية هياكل السلطة، مقسمة إلى سلطة خفية وغامضة لكن حقيقة، وسلطة رسمية لكن بدون سلطة. الأولى مملوكة من طرف اللوبيات، والثانية تستقر في المؤسسات التي تشكل الواجهة ولكن من دون سلطة على الواقع السياسي والاقتصادي للبلد. هذه البنية السياسية المزدوجة لا يمكن أن تتلاءم لا مع اللبرالية السياسية ولا مع اقتصاد السوق. وهذا ما يفسر اختيار نموذج الحزب الواحد ونظام التخطيط المركزي الذين اعتمدا بعد الاستقلال، وأدى ذلك إلى ولادة الدولة الريعية واقتصاد توزيعي ويسير إداريا. وهذا ما يفسر أيضا فشل الاصلاحات الاقتصادية لوضع حد للاقتصاد الريعي. وسوف نركز على مسألة الريع الذي يعتبر كعائق أمام تشبيك ديناميكيات التراكم على الرغم من الاصلاحات الاقتصادية المتعددة في الجزائر.

1- التطورات الأخيرة للاقتصاد الجزائري:

لقد كان للإصلاحات الاقتصادية الأخيرة، بالإضافة إلى بعض السياسات الحكيمة في إدارة الاقتصاد الكلي، أثر مباشر على مؤشرات هذا الاقتصاد والتي تمثلت في تحقيق الاستقرار الاقتصادي. لكن هذه الاحصائيات تتلاعب فقط بالمؤشرات النقدية نتيجة التحسن المستمر في أسعار المحروقات. هذا من جانب التحسن، لكن يبقى دائما الاقتصاد يستند على المداخيل الريعية وهو ما يعزز محافظة السلطات الجزائرية على الاقتصاد الريعي والتوزيعي الذي تفضله بعض مجموعات السلطة الذي تستفيد منه. ويستمر هذا الاقتصاد الريعي نتيجة ضعف الهياكل التنظيمية من جهة، ومن جهة أخرى الرغبة السياسية في المحافظة على هذا النموذج الذي يسمح بهيمنة الدولة على الاقتصاد من خلال التوزيع الريعي وتمويل المشاريع الاستثمارية الكبرى. كما لا ننكر أن هذا النهج الذي تفضله الإدارة السياسية ولد أكثر الفساد وبأشكال مختلفة.

1-1- تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

لقد تحسنت وضعية الاقتصاد الكلي الجزائري كثيرا منذ بضعة سنوات. فالاستقرار هو المجال الذي تحقق فيه النجاح النسبي. ومن خلال الجدول التالي، نلاحظ أن أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي قد تحسنت منذ بضع سنوات.

[5]- قارة ملاك، إشكالية الاقتصاد غير رسمي في الجزائر مع عرض ومقارنة تجارب: المكسيك، تونس والسنغال، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 200، ص 131.

الجدول رقم (18) : تطور مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر خلال الفترة 1998-2015

	التضخم (%)	توازن الميزانية (مليار دج)	النمو الاقتصادي (%)	معدل البطالة (%)	الرصيد الخارجي الجاري (مليار $)	رصيد الخارجي ومتوسطة (مليار$)	الدين طويلة الأجل	الاحتياطات الاجمالية (مليار$)
1998	5	101.3 -	5.1	28	0.91-	30.26		6.84
1999	2.6	11.2 -	3.2	29	0.02	28.14		4.4
2000	0.3	400	2.2	29	8.93	25.08		11.9
2001	4.2	184.5	2.7	28	7.06	22.31		17.96
2002	1.4	52.6	4.1	25.7	4.36	22.54		23.11
2003	2.6	284.2	6.9	23.7	8.84	23.20		32.92
2004	3.5	337.9	5.2	17.7	11.12	21.41		43.11
2005	1.6	1095.8	5.1	15.3	21.72	16.48		56.18
2006	2.53	1186.8	2	12.3	28.95	5.62		77.78
2007	3.51	579.3	3	11.8	30.54	4.88		110.18
2008	4.46	935.3	2.4	11.3	34.45	4.84		143.1
2009	5.74	570.3-	1.6	10.2	0.4	4.35		148.91
2010	3.91	74-	3.6	10	12.14	3.9		162.22
2011	4.52	63.5-	2.8	10	17.76	3.26		182.22
2012	8.89	758.6-	3.3	11	12.30	2.74		190.66
2013	3.26	66.6-	2.8	9.8	1	2.06		194.01
2014	2.92	1257.3-	3.8	10.6	9.43-	1.76		178.9
2015	4.78	2553.2-	3.8	11.2	27.5-	1.2		144.13

Source : Rapport annuel de la banque d'Algérie 1997, 2002, 2006, 2010, 2012, 2014, 2015

لقد ظهرت هذه المؤشرات في الاقتصاد الكلي بصفة مقنعة. وما ميز هذه الفترة، هو تراجع معدل التضخم في نهاية سنوات 1990، نتيجة التحكم فيه حيث لم يتجاوز 5% باستثناء سنة 2012 مقارنة بمستوى التضخم لسنة 1992 الذي وصل إلى31.7%.[6] وقد لجأت السلطات الحكومية إلى الانضباط أكثر في تسيير الميزانية العامة نتيجة حالات العجز المستمر. ونتيجة لذلك، تم تحقيق الفائض منذ سنة 2000 بعدما تجاوز العجز (-101.3) مليار$ سنة 1998. وعلى الرغم من تحسن الوضعية المالية للاقتصاد والبلد نتيجة ارتفاع أسعار

[6] – الديوان الوطني للاحصائيات www.ons.dz
Evolution annuelle de l'indice général des prix à la consommation de la ville d'Alger de 1969 à 2013

المحروقات، واصلت الحكومة على تحقيق الاستقرار المالي باستثناء سنتي 2012 و2015 التي عرفت تراجع وكان لها أثر على توسيع العجز الذي بلغ (-758.6) و (-2553.2) مليار دج على التوالي. وما يعكس الإرادة القوية للحكومة في ضبط الميزانية هو خلقها لصندوق ضبط الإيرادات (FRR)، حيث يتم تخصيص الفائض في تمويل بناء البنى التحتية.

أما من جانب النمو الاقتصادي، فقد تعززت من خلال زيادة الانفاق الحكومي. ويظهر ذلك من المؤشرات، ولقد استمرت منذ سنة 2000 في معدلات إيجابية حيث بلغ نسبة 6.9% كأقصى نسبة وذلك في سنة 2003. قطاع الشغل كذلك عرف تحسن كبير واستمر في الانخفاض من 29% في سنة 1999 إلى 10.6% في سنة 2014 ليرتفع مجددا إلى 11.2%. ومن جانب التجارة الخارجية، فقد تحسنت كذلك الوضعية من خلال تجاوز العجز في ميزان العمليات الجارية وتحقيق فائض منذ سنة 2000. ونتيجة لتحسن مداخيل المحروقات، تم التحكم أكثر في الديون الخارجية وانخفضت باستمرار لتستقر عند 1.2 مليار$ في سنة 2015 بعدما كانت تساوي 30.26 مليار$ في سنة 1998. أما الاحتياطات من العملة الصعبة فقد تجاوزت الديون الخارجية إلى أن بلغت حوالي 194 مليار$ كأقصى قيمة في سنة 2013 بعدما كانت 4.4 مليار$ في سنة 1999.

1-2- الطابع الريعي للاقتصاد الجزائري:

ليس من الصعب أن نوضح أن الاقتصاد الجزائري يعتمد على الموارد الطبيعية المتمثل في قطاع المحروقات. وهذا يمكن أن نلاحظه من خلال حصة المحروقات في الصادرات وحصة انتاج المحروقات في تكوين الناتج الداخلي الخام.

الصادرات الجزائرية هي متشكلة تقريبا من قطاع المحروقات. في تمثل نسبة ما بين 93.4% و 98.4% من مجموع الصادرات خلال الفترة 1994-2015. وهذا ما يظهر أن قطاع المحروقات يبقى العامل الرئيسي في ادماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي.

الجدول رقم (19): حصة المحروقات في الصادرات الجزائرية (ب %) خلال الفترة 1994-2015

	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
حصة المحروقات في الصادرات	96.7	94.8	93.4	96.3	96.1	96.7	97.1	97.1	96.7	98
	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2012	2013	2015
	97.7	98.3	97.9	98.4	98.2	98.3	98.3	98.4	96.7	95.7

Source : Rapport annuel de la banque d'Algérie 1997, 2002, 2006, 2010, 2012, 2014, 2015

فالجدول التالي والشكل الموالي، يؤكدان على هيمنة قطاع المحروقات وساهمته الكبيرة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي بالمقارنة مع باقي القطاعات الأخرى. فالقيمة المضافة التي خلقها هذا القطاع ارتفعت من 30% سنة

2000 لتصل إلى 45.6% في سنة 2006 وهي أقصى نسبة. وهذه النسبة بقيت مهيمنة على الرغم من التراجع الخفيف في الانتاج. والجدول التالي يوضح هيمنة قطاع المحروقات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، أما المقارنة مع مختلف القطاعات الأخرى فنلاحظها من خلال الجدول الموالي (الجدول رقم 22):

الجدول رقم (20): تطور مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الاجمالي PIB (ب%) خلال الفترة 2000-2015

	2000	2002	2003	2004	2005	2006	2007
مساهمة قطاع المحروقات في تكوين PIB	30	32.5	35.6	37.8	44.3	45.6	43.7
	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2015
	45.1	31	34.9	35.9	34.2	29.8	18.9

Source : Rapport annuel de la banque d'Algérie, 2002, 2006, 2010, 2012, 2014, 2015

الجدول رقم (21): تطور المساهمة القطاعية في تكوين الناتج الداخلي الخام (PIB) (ب%) خلال الفترة 1997-2015

	1997	2002	2008	2015
المحروقات	30.1	30	45.1	18.9
الصناعة خارج المحروقات	8	7.3	5.2	5.4
الفلاحة	8.7	9.3	7.8	11.7
البناء والأشغال العمومية	10	9.15	8.8	11.5
الخدمات	35.3	34.9	29.3	44.6

Source : Rapport annuel de la banque d'Algérie 1997, 2002, 2008, 2014, 2015

من حيث الناتج المحلي الاجمالي، الضريبة على المداخيل والأرباح بقيت ضعيفة جدا. فهي لم تتمكن من اجتياز عتبة 5% على الرغم من التطورات الملموسة التي نلاحظها بعد سنة 2005 حيث زادت هذه الحصة ب 2%. وبعزل حسابات التحيز المتعلقة بقطاع المحروقات على الناتج المحلي الاجمالي، فنحن بقينا نستوقف ضعف هذه الحصة المذكورة فقط في النتاج المحلي الاجمالي خارج المحروقات. ولم تتجاوز نسبة 6% حتى سنة 2006.

الشكل رقم (09): تطور حصة الجباية المباشرة في الناتج المحلي الاجمالي (ب%) خلال الفترة 2000-2015

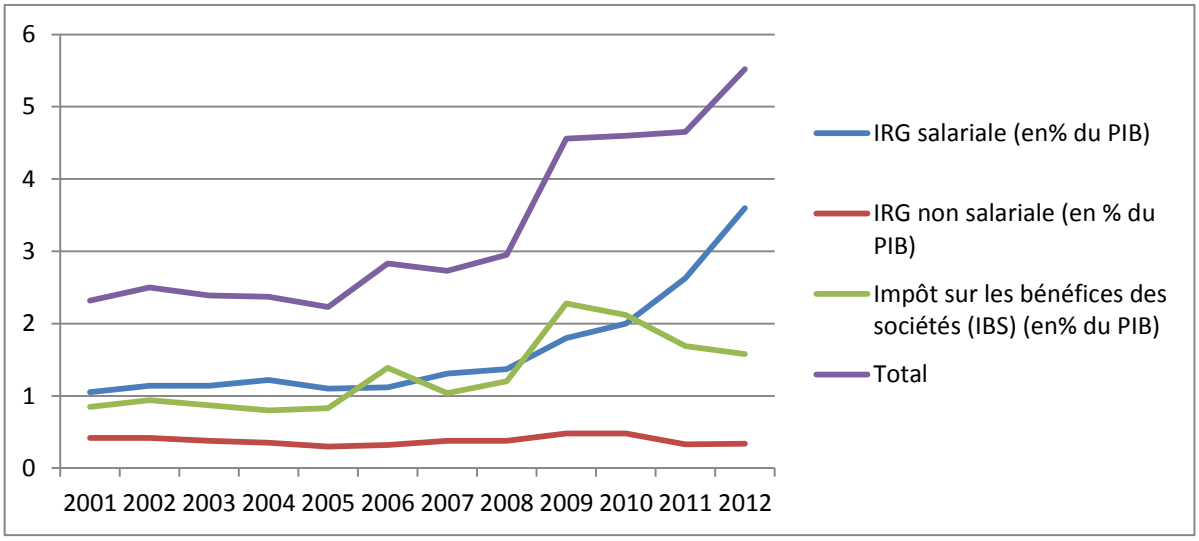

المصدر: وزارة المالية www.mf.gov.dz

ومن حيث المقارنة الدولية، الضريبة المباشرة في الاتحاد الأوروبي بلغت حصتها 12% في الناتج المحلي الاجمالي وتساهم بأكثر من 32.8% في الإيرادات الجبائية.[7] وحصة الضرائب على الرأسمال بلغت 7.8% في الناتج المحلي الاجمالي في سنة 2009، حيث 2.3% تمثل الضرائب على الشركات و5.5% تمثل الضرائب على الدخل وعلى الأنشطة. والعمال الأجراء يساهمون بحوالي 10.3% في الناتج المحلي الاجمالي و26% في إيرادات الدولة. وفي فرنسا مثلا، الضريبة على الدخل وعلى الثروة مثلت 32.1% من إيرادات الدولة في سنة 2011.[8] وبالنسبة لبلدان شمال أفريقيا (MENA)، تونس على سبيل المثال، الضريبة المباشرة تمثل أكثر من 28% من مجموع إيرادات الدولة وأكثر من 9.5% من الناتج المحلي الاجمالي (2009). أما المغرب، الضرائب المباشرة بلغت 8.5% من الناتج المحلي الاجمالي وتمثل حوالي 29% من الإيرادات العادية للدولة.[9]

[7] - données de banque mondiale, par région, Union Européenne, www.données.banquemondiale.org.
[8] - Institut National de la Statistique et des Etudes Economiques (INSEE), France, http://www.insee.fr
[9] - Données de Banque Mondiale, région de MENA, www.données.banquemondiale.org

الشكل رقم (10): حصة الجباية البترولية في الناتج المحلي الاجمالي وإيرادات الدولة ب%

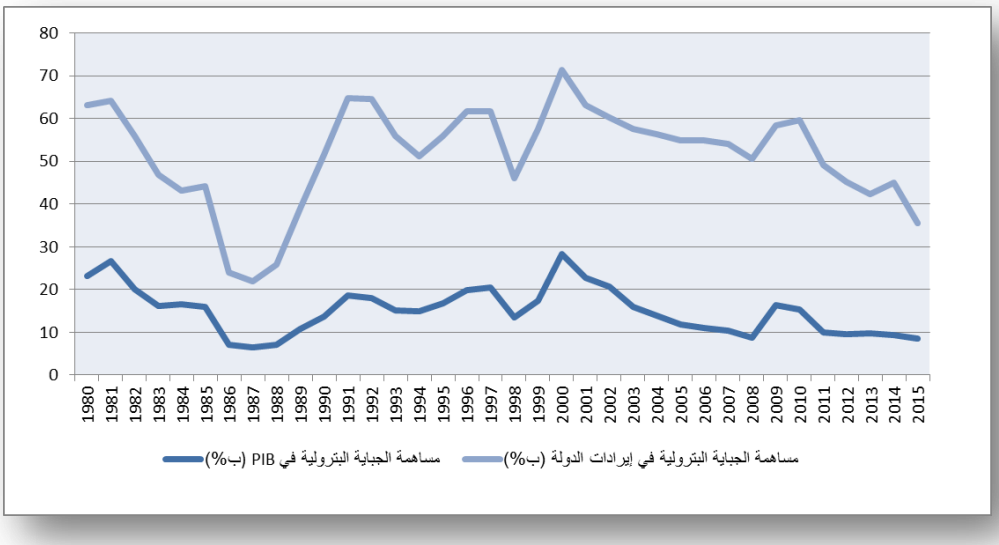

Source : Direction des impôts, séries annuelles « vos impôts » http://www.mfdgi.gov.dz

ومن جانب الانفاق، نشير إلى صعوبة الدولة في تغطية نفقات التشغيل من خلال الجباية غير البترولية. وهذا يعكس من جهة، الزيادة المستمرة للنفقات وخاصة منذ سنة 2000، ومن جهة أخرى، ضعف زيادة التحصيل الجبائي للجباية غير البترولية. وقد تميزت الجباية خارج المحروقات بضعف مستمر حتى يومنا هذا، والشكل الموالي يظهر تطور هذه المؤشرات.

الشكل رقم (11): تطور تغطية نفقات التشغيل من خلال الجباية خارج المحروقات (مليار دج)

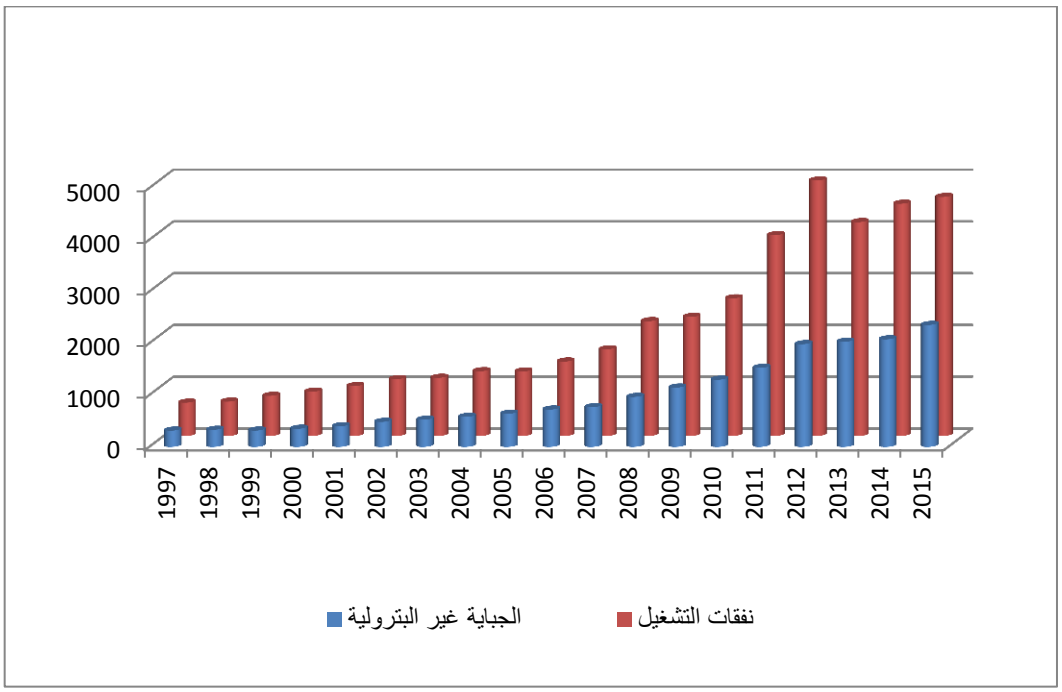

Source : Rapport annuel de la banque d'Algérie 1997, 2002, 2006, 2010, 2012, 2014, 2015

كل هذه المؤشرات تؤكد على اعتماد الاقتصاد الجزائري على الريع المتمثل في عائدات صادرات المحروقات. وهذا ما يصنف الجزائر كدولة ريعية.

2- أوجه القصور المؤسساتي للاقتصاد الجزائري:

إن الطابع الريعي للاقتصاد الجزائري أو ميله إلى مرض العلة الهولندية أدخل تشوهات مؤسساتية للاقتصاد. وربما يكون من غير المناسب أن نشير إلى أن وفرة الموارد الطبيعية هي السبب وراء جميع مشاكل الصناعة. والحقيقة تظهر أن البلدان الريعية المختلفة تتوافق مع وضعيات متميزة. فجميع البلدان المصدرة للموارد الأولية لا تعرف نفس المصير في النمو الاقتصادي، وإلا كيف نفسر النجاح الاقتصادي لبعض البلدان التي اعتمدت في بدايتها على وفرة الموارد الطبيعية كالنرويج وأستراليا؛ والفشل الاقتصادي لبعض البلدان التي اتخذت نفس المنهج كالجزائر ونيجيريا...الخ. ولتوضيح هذا التباين، توسعت الدراسات الأدبية في تحليلاتها التي تستند على العامل البشري لتشمل كذلك جودة الحكامة والمؤسسات كعاملين رئيسيين في تحقيق النمو الاقتصادي.[10]

هذا التحليل يتطلب توضيح خاصية العجز أو الفشل من حيث مسألة الحكامة في الاقتصاديات الريعية بصفة عامة، ثم نحدد الاحتياجات المؤسساتية التي نتجت عن الطابع الريعي للاقتصاد الجزائري.

2-1- الاقتصاد الريعي وضعف الحكامة:

إن تحليل النمو الاقتصادي في الجزائر وما تظهره الدراسات التجريبية، يتضح لنا أن الجزائر هي أكثر عرضة للفشل من حيث الحكامة. لأنه على الرغم من توفر موارد مالية ناتجة عن المداخيل الريعية، لكن لم يقابله تأثير إيجابي على باقي متغيرات النمو الاقتصادي، وهذا ما يثبت فرضية أن البلدان ذات النوعية الرديئة من المؤسسات هي التي تحمل التأثير السلبي للموارد الطبيعية على النمو. فإذا كوّنت الحكومة مؤسسات ذات جودة جيدة، أي مواتية للأنشطة الانتاجية، فالموارد الطبيعية ستكون عامل قوي ومحفز للنمو؛ على الأقل إذا كانت هناك جودة مؤسساتية عند مستوى معين، لا يكون هناك تأثير سلبي لوفرة الموارد.[11]

فالجزائر هي دولة ريعية تتميز بآليات مراقبة غير فعالة، وقوى معارضة غير مؤسساتية تتعرض أكثر لمخاطر اكتساب إيرادات ناتجة عن الموارد الطبيعية تضر بالأداءات الاقتصادية. فالحكومة باعتبارها الفاعل المستفيد أكثر من المداخيل الريعية، تتصرف في هذه الموارد مع مساءلة سياسية أقل، على عكس مداخيل الجباية التقليدية، فهي لا تدعوا إلى ممارسة حق الرقابة العامة.[12] وتجريبيا، أظهر كل من (Gelb et Grasmann, 2009)أن بعض البلدان

[10] - Claudio Bravo-Ortega, José De Gregorio, The Relative Richness of the Poor? Natural Resources, Human Capital and Economic Growth, Banco Central de Chile, l'Université de Californie, 2001.

[11] - Halvor Mehlum, Kalle Moene and Ragnar Torvik, Institutions and the resource curse, MEMORANDUM, No 29/2002, Department of Economics University of Oslo, 2002.

[12] - Xavier Sala-i-Martin & Arvind Subramanian, 2013. "Addressing the Natural Resource Curse: An Illustration from Nigeria," Journal of African Economies, Centre for the Study of African Economies (CSAE), vol. 22(4), pages 570-615, August 2003.

المصدرة للبترول لديها معدلات نمو متوقعة أعلى مقارنة بالمعدل المتوسط للبلدان غير المصدرة بحوالي 1.5%. كبلدان ماليزيا والنرويج.[13]

وأظهر (Aoun M, 2008) من خلال دراسة تطبيقية لمؤشرات الحكامة على البلدان النفطية وغير النفطية أن البلدان التي يهيمن عليها الريع في تكوين الناتج المحلي الاجمالي لها مؤسسات ذات جودة منخفضة. وهذا له علاقة أكثر بمؤشر مشاركة المواطنين والتمثيل ومؤشر مراقبة الفساد. وهذه النتائج تؤكد الفرضية حول الدولة الريعية على أنها تمنع المشاركة والتمثيل من خلال شراء السلم الاجتماعي.[14]

إن المنطق هو أن العلاقة بين الحكامة والتبعية النفطية تستند على حقيقة أن الجزائر لديها إيرادات كافية من الصناعات النفطية، وهذا ما يجعلها تتحرر عن فرض الضرائب على المواطنين. وفي المقابل، المواطنين لا يحثون على الشفافية أو التمثيل. فجودة الحكامة في الجزائر هي متصنعة.

دراسات أخرى حاولت توضيح أن وفرة الموارد الطبيعية تؤثر سلبا على جودة المؤسسات. فدراسة (Philipot L. M, 2009) الذي استخدم أسلوب إحصائي للمقاطع العرضية خلال الفترة 1990-2004 حول العالم، مهما كان المؤشر المؤسساتي المختار، البلدان التي تتوفر على الموارد الطبيعية بقوة، تتميز بنوعية مؤسساتية سيئة. فوفرة الموارد الطبيعية ترتبط بمستوى عالي من الفساد، تنظيم سيء، لا إستقرار سياسي وحريات مدنية وسياسية أقل تطورا. فهذا التأثير هوا واضح بالنسبة للموارد المركزة والريع النفطي والغازي.[15]

إن النظام الجزائري يستخدم الموارد الاقتصادية لوضع سلطته ومنع تشكيل أي معارضة. وقد أدى هذا الوضع من جهة، إلى منع ديناميكيات التراكم، ومن جهة أخرى تعميم الجانب الريعي في جميع العلاقات الاقتصادية والاجتماعية.[16]

إن أي نظام يعيد امتلاك الثروة من خلال قنوات الاقتصاد الريعي والتوزيعي في ظل غياب العقلانية وحيث تكون السلطة في نفس الوقت هدف ومصدر للثروة، سيحوّل منطق الدولة إلى اتجاه آخر يخضع لنوع من العقلانية السياسية تنتج اختلالات اقتصادية يمكن أن تولد مكاسب سياسية كبيرة. وهذا ما نتج عنها آثار ضارة التي تسببت في تضييق القاعدة الاجتماعية للعمالة المنتجة وإفقار الطبقات الاجتماعية ذات الدخل الثابت.[17]

وفي سياق وفرة الموارد، خاصة عندما يكون مصدرها خارجي لعملية انتاج محلية، الاختلالات الاقتصادية قد لا تشكل مشكلة فورية للدولة وللقوى الاجتماعية التي هي تابعة لها، بل هي فقط الحالة العكسية التي تحدث. أمّا

---

[13] - Gelb Alan, Grasmann Sina, Déjouer la malédiction pétrolière, Afrique contemporaine 1/2009 (n° 229) , p. 87-135 URL : www.cairn.info/revue-afrique-contemporaine-2009-1-page-87.htm.

[14] - Marie-Claire AOUN, op, cite, p 151-162.

[15] - Louis-Marie Philippot. Rente naturelle et institutions. Les Ressources Naturelles : Une " Malédiction Institutionnelle " ?, CERDI, Etudes et Documents, E 2009.27,

[16] – الايديولوجية السياسية كما ذكرنا في التحليل التي استندت على القيم الوطنية والثورية التي تفرض قيود مؤسساتية بدافع المحافظة على وحدة الشعب وبناء الدولة.

[17] - Harbi Mohamed, l'Algérie et son destin, croyants ou citoyens, Médias Associé, Alger, 1994, p 91.

الفوضى في الاقتصاد ستسمح بعمليات الاختلاس التي تصبح بدورها وسيلة للتنظيم السياسي. وفي حالة الجزائر، توزيع الموارد الاقتصادية من خلال المؤسسات الحكومية (من بين أمور أخرى) استخدمت كوسيلة لتحقيق الاستقرار وتشويه سمعة كل معارضة. هذه الفرضية لها علاقة بآليات الإثراء في الاقتصاد الحكومي والفئات الاجتماعية المستفيدة منه.[18]

وعندما يكون بلد يتميز باقتصاد منحصر لدى الدولة، حقوق الملكية الخاصة ليست مضمونة بوضوح والقطاعات الاقتصادية غير منتجة، يتمّ اختلاس التحويلات الريعية من خلال السوق غير الرسمية. فالحصول على الملكية الخاصة أو تراخيص الاستيراد التي قيدت بشدة استخدام العلاقات المؤثرة، أصبحت ضرورية وملازمة لجميع أعمال التخصيب (الإثراء).[19]

فاحتكار الثروة ووجود قوة حقيقية على المؤسسات الرسمية التي شجعت هذا الاتجاه، أدى إلى نشأة شبكات واسعة من العملاء (الزبائن)، استغلال النفوذ والفساد. الجماعات السرية (clans) والفئات الاجتماعية المرتبطة بالأشخاص السياسيين تستخدم المؤسسات على غرار الجمارك، العدالة أو مؤسسة الضرائب للتحايل على النظام، وبالتالي تصل إلى المواضع الريعية والاحتكارية التي تسمح باختلاس الريع الذي تمنحه الدولة منهجيا لشراء السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي.

والثروة الناجمة في أي بلد ستكون مصدرا جديدا للصراعات التي تنجم عن توزيع الايرادات بين النخب الحاكمة. وفي حالة غياب مؤسسات وقواعد قانونية فعالة والتي تمثل خصائص سوء الحكامة، ومع زيادة الثروة، فمن المرجح أن يؤدي ذلك إلى امتناع النخب الحاكمة عن القيام بأي حوافز لتحسين مستويات الحكامة. وبدلا من ذلك، سيكون لها دوافع للمحافظة على دائرتهم الخاصة (حلقة الأصدقاء) والحفاظ على مزاياها.

هذه الوضعية المؤسساتية تتميز بها الجزائر والتي بدأت في انطلاقها الاقتصادي. وهي ما تزال تجد نفسها عالقة في وضعية مؤسساتية بين هذين العاملين (الانتقال والانطلاق). فإذا كانت هناك ثروة (نمو)، يكون هناك إيرادات ريعية ترافقها، وبالتالي نشوء أو قيام ما يعرف ب "التحكم في الدولة" وتطورها مع تزايد خلق قوانين ولوائح لصالح هذه النخبة المتحكمة في شؤون البلد.

إن هذه الوضعية المؤسساتية نشأت بقوة نتيجة الزيادة في المداخيل والإيرادات وهذا ما يؤدي إلى نمو الرهانات وزيادة نسبة التحايل على الدولة (captation de l'Etat)[20]. وأمام هذا الوضع وفي غياب مؤسسات تنظيمية فعالة، تبقى الجزائر في حالة توقف مع خلق الثروة التي تساعدها في المرحلة الانتقالية ولكن مع احتمال أن تصبح مصدرا إضافيا للصراعات. فوضعية التحكم في الدولة لصالح أقلية صغيرة يؤدي بالجزائر إلى إقامة اصلاحات جزئية ناقصة وغير مستمرة تجر البلد في الغالب إلى ضعف النمو الاقتصادي.

[18] - Mourad Ouchichi, op, cite, p 88.
[19] -Traduction de Ahmed Henni in L. Addi, l'Algérie et la démocratie, la Découverte, Paris 1994. p. 67.
[20] - Nakarmi, Laxmi, 2006, South Korea: Growth Without Governance?, op. cite, p10.

كذلك، الجزائر ليست لديها نظام قانوني وحقوق ملكية فعالة التي تخلق بيئة جد مواتية لتحقيق تراكم الرأسمال والنمو، لكن لديها نظام يتميّز بالمؤسسات الضعيفة التي تخلق سوق لأنشطة غير انتاجية كالبحث عن الريع أو مصاحبة الفساد وتولد تكاليف عالية للصفقات، وبالتالي عدم الفعالية الاقتصادية والشلل الاقتصادي.

ومن المهم أن نعرف ومن خلال الحالة الجزائرية، أنه تتجلى هذه المظاهر من أوجه القصور المؤسساتي في الاقتصاد الجزائري من خلال الأبعاد اللاحقة.

2-2- توسع الدولة من خلال الاقتصاد الريعي:

إن أهمية دور الدولة في الاقتصاد الجزائري له علاقة مباشرة بالطابع الريعي لهذا الاقتصاد. والنظرية النيوكلاسيكية تستند على فرضية أن الحجم الكبير للدولة عادة ما ينتقد مبدأ الخضوع للسلطة.[21] من جهة أخرى، حذّرت كذلك المؤسسات المالية الدولية (FMI, BM) من زيادة حجم الدولة في الاقتصاد. وانتقدت الدور الكبير للدولة من حيث تحوله كبديل لقوانين السوق في عمليات التنظيم ويشكل في نفس الوقت عائق للأداء الجيد لاقتصاد السوق. وأنه كلما كانت الدولة تشغل مساحة أكبر في الاقتصاد، كلما كان يقابلها خطر أكبر من حيث الاختلالات المؤسساتية التي تطفو فوق الاقتصاد (اختلاس، فساد، عدم الفاعلية، قرارات غير استراتيجية...الخ).[22] وفيما يخص الحالة الجزائرية، يمكن أن نشير إلى وجود حالتين تكون وراء الاختلالات المؤسساتية في الجزائر: أولا، الدولة هي المصمم والمنظم الوحيد في عملية التنمية؛ ثانيا، الدولة تحاول معالجة جميع المشاكل الاجتماعية من خلال الانفاق الحكومي.

2-3- ضعف الكفاءة الاقتصادية للدولة:

لقد تمّ استخدام المداخيل الريعية فعليا في تمويل الاستثمارات سواء كانت متمثلة في شكل استثمارات موجهة لخلق المؤسسات العمومية خلال العقدين 1970 و 1980، أو في شكل بنى تحتية اجتماعية واقتصادية خلال العقدين 1990 و 2000. ويجب التذكير أن مدخرات الميزانية سمحت بتمويل الاستثمارات المخططة بنسبة 22.3% خلال المخطط الرباعي الأول (1970-1973)، وبنسبة 33% خلال الرباعي الثاني (1974-1977).[23] ومنذ سنة 2000، ونتيجة ارتفاع أسعار النفط، طبقت الجزائر ثلاثة برامج حكومية للاستثمارات (1999-2004؛ 2005-2009 و 2010-2014)، كانت موجهة لبناء بنى تحتية اجتماعية واقتصادية جديدة (طرق، سدود، مستشفيات...الخ). وهذه السياسات رافقتها زيادة مفرطة في الانفاق الحكومي كما يوضحه الشكل الموالي، حيث نلاحظ وصول نسبة الانفاق الرأسمالي من إجمالي النفقات إلى حوالي 47% وذلك في سنة 2008.

[21] - Gwenaëlle Otando et Dimitri Uzunidis, le renouveau des théories du développement : institutions et bonne gouvernance, laboratoire de recherche sur l'industrie et l'innovation, CLERSE (UMR 8019), Université Lille Nord de France, recherches internationales, n° 90, avril-juin 2011, pp. 16-18.

[22] - Paulin Ibanda Kabaka. L'intervention de l'Etat dans l'économie : du laisser-faire à la régulation. 2016.

[23] - Youcef Benabdellah, 1999, Economie rentière et surendettement, op. cite, p 320.

الشكل رقم (12): تطور الانفاق الرأسمالي من مجموع ميزانية الدولة (مليار دج)

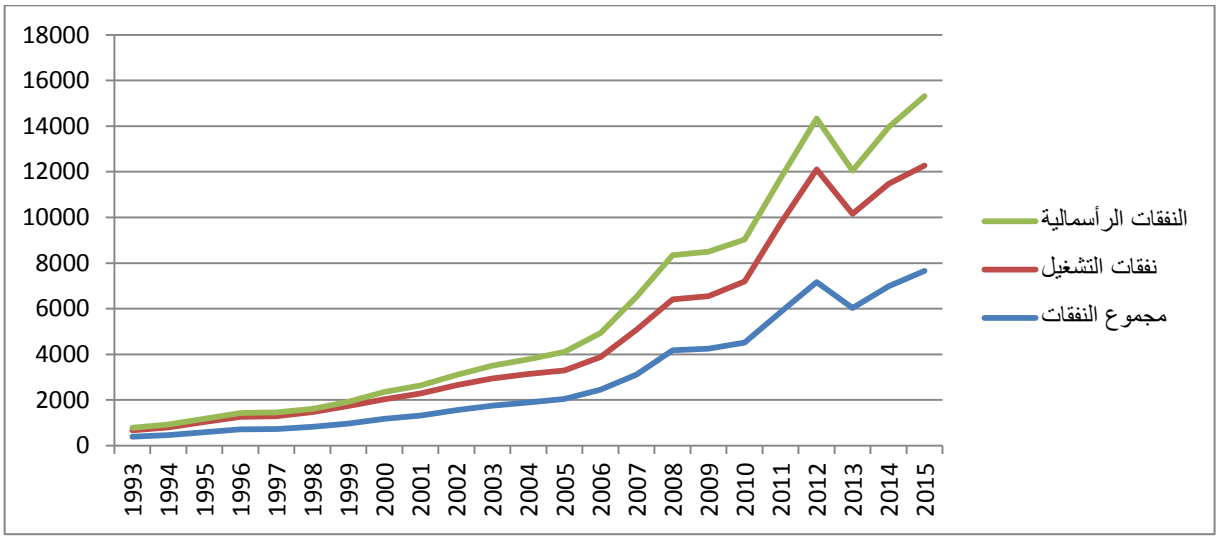

Source : Rapport annuel de la banque d'Algérie 1997, 2002, 2006, 2010, 2012, 2014, 2015

باعتبار الدولة كمستفيدة للمداخيل الريعية ومسؤولة عن إدارتها، فهي تمثل المصمم والمقاول الأول في الاقتصاد، وبالتالي في عملية التنمية في الجزائر. وحسب المحللين، فإن هذا الدور الكبير للدولة هو سبب الاستدانة الخارجية للاقتصاد الجزائري. فتحليل الاقتصادي (Benabdellah) ذهب إلى تحديد المفارقة في مبدأ الدولة الذي يستند على الخلط بين المستفيدة للمداخيل الريعية والمقاول الأول في الاقتصاد. ففي هذه الحالة، الدولة استثمرت في نفس الوقت وفق مبدأ أنها مالكة الأرض (الاستفادة من الريع)، ووفق مبدأ الرأسمالية (تعمل على تراكم هذا الريع). فكلا المبدأين مختلفين وفق النظرية الماركسية.

في هذه الحالة التشبيهية، التمييز هو أمر ضروري من حيث دور الدولة. فإذا كانت الرأسمالية سواء الصناعية أو الفلاحية تساق بمنطق الربح، ولها كفاءة تجميع الجزء الذي يرجع عليه بالمكاسب الرأسمالية، فالمالك العقاري لا ينشغل إلا باستهلاك المداخيل. لذلك يُخلق التساؤل إذا كانت الدولة يمكن أن تلعب بشكل فعال هذا الدور المتناقض كمستهلك ومستثمر عقلاني للمداخيل الريعية.

هذه العناصر النظرية تؤكد الفكرة التي من خلالها أن الريع يبقى كنوع من التوزيع بغض النظر عن الاستخدام من طرف الدولة التي توجهه كيف تشاء. وهذا ما يسمح لنا بإعادة النظر في قدرة الدولة الريعية على لعب دور المستثمر بشكل كامل. وبالنسبة للحالة الجزائرية، (Liabes, 1986)، كتب أن: [*يظهر الكل مندمج بشكل طبيعي في علاقات الحركة–التوزيع، الريع يقمع علاقات الانتاج التي تجعل منه على أعلى قمة، أي، السلع المادية، التنمية، النمو، العلامات الخارجية للحداثة التي يمكن أن نشتريها من خلال المداخيل الريعية*].[24] وهذا يعني أن الأداءات الاقتصادية من حيث النمو والتنمية...الخ التي نتجت عن توظيف الريع ما هي إلاّ علامات خارجية لتنمية تم

[24] - Traduction de Liabes Djilali, Rente, légitimité et statut quo : quelques éléments de réflexion sur la fin de l'Etat-providence , Cahiers du CREAD, n° 6, 2ème trimestre, 1986, p 131.

اشتراؤها ولم يتم انتاجها من خلال عملية محكمة. وهذا انكشف سريعا من خلال عودة الاختلالات الاقتصادية بعد أزمة البترول لسنة 1986، على الرغم من السياسية التصنيعية التي تم انتهاجها في سنوات 1970.

هذا وخصوصا أن الدولة المستقلة ماليا، قد تتحرر نسبيا من أي التزام بالمسؤولية أمام الشعب. على سبيل المثال، قانون تنظيم الميزانية الذي يلزم نظريا الحكومة على تقديم التقرير عن حالة تنفيذ ميزانية الدولة أمام البرلمان، فإنها لا تقدم في الوقت المناسب (في نهاية السنة) أو لا تقدم بطريقة منهجية.

فهناك حقائق تؤكد أن جودة المؤسسات تحفز الفعالية في استخدام الموارد الطبيعية. وبالتالي، إذا كان هناك نقص في تحفيز الفعالية سيكون لها انعكاسات على جميع المؤسسات التي تحدد العلاقات الاجتماعية للإنتاج. وهذه العيوب المؤسساتية إذن تكون عائقا خطيرا يقف ضد تأسيس اقتصاد انتاجي.

2-4- شراء السلم الاجتماعي:

عندما تكون الجودة المؤسساتية سيئة، السلطة التنفيذية يكون لديها فسحة أوسع في تخصيص الأموال الحكومية. وعلى هذا الأساس، سيكون تكوين الانفاق العام منحرف لصالح أولئك الذين يقدمون أكثر فوائد سياسية أو أولئك المفضلين من طرف القادة. هذه هي فرضية محققة من طرف (Philipot L. M, 2008)، في نموذج أنشئ على العلاقة بين الموارد الطبيعية وتكوين الانفاق العام. وقد أظهر على وجه الخصوص أن وجود المداخيل الريعية ووفرتها هو المسبب الرئيسي في زيادة النفقات الحكومية الجارية خاصة الاعانات.[25]

ويمكن أن نلاحظ ذلك في الجزائر من خلال تأسيس نظام أسعار إداري إلى غاية سنة 1989 وتدعيم السلع الضرورية الأولية إلى يومنا هذا. فأهمية الجباية البترولية هي وراء المحافظة على نظام الأسعار المخطط إلى غاية سنة 1989. والاعانات الحكومية لأسعار الاستهلاك ترتبط ارتباطا وثيقا بأسعار المحروقات في الأسواق الدولية.

ولإعطاء فكرة شاملة، وفيما يخص اجمالي الاعانات الاستهلاكية، قد بلغت 86% في المتوسط من التحويلات الجارية للدولة نحو المؤسسات العمومية خلال الفترة 1974-1982. فبدون جباية بترولية، لا يكون هناك لا سياسية إعانات الأسعار ولا أي تحويلات مباشرة للمؤسسات العمومية.[26]

2-5- البحث عن الريع:

إن الدراسات التجريبية أظهرت أن وفرة الموارد الطبيعية تعزز الحكامة السيئة، وأن وفرة الموارد الطبيعية في الاقتصاد تعزز أو على الأقل توسع من سلوكيات الدولة الريعية؛ أو البحث عن الريع، ويعزز في الأخير الفساد.[27] والاقتصاد الجزائري مبني كما ذكرنا على منطق توزيع الريع ويعزز التصاميم السياسية للقادة مقارنة بالفعالية

[25] - Philippot Louis-Marie, Rente naturelle et composition des dépenses publiques , Reflets et perspectives de la vie économique 4/2008 (Tome XLVII) , p. 49-63.
[26] - Samir Bellal. Essai sur la crise du régime rentier d'accumulation en Algérie Une approche en termes de régulation, op, cite, p 70-73.
[27] - Tullock, Gordon, The Welfare Costs of Tariffs, Monopolies, and Theft , Western Economic Journal, 5:3 (1967:June) p.224.

الاقتصادية. وهذا ما يولد السلوكيات المقيدة على المنطق الانتاجي. وحسب (Boujema R)، [*منطق التوزيع هو أصل تشويه العملية الانتاجية لصالح توسع سلوكيات البحث عن الريع، شبكات المحسوبية والفساد...الخ*].[28]

ونجد في المفاهيم النيوكلاسيكية، منهج البحث عن الريع يظهر كيف تصل مجموعات الضغط على احتكار جزء من الثروة المنتجة. فسلوك البحث عن الريع يعتبر وسيلة لتحقيق المداخيل من خلال الانخراط في أنشطة غير منتجة، أي أنشطة التي تنتج الأجر النقدي من دون أن تنتج السلع والخدمات. وقد اعتبره البعض كل تحويل ما بين الفاعلين الاقتصاديين عندما تكون قواعد المنافسة العادية معطلة. فالبحث عن الريع يعمل على تعزيز البحث عن المداخيل الريعية التي يتم الحصول عليها باستخدام التلاعب أو استغلال البيئة الاقتصادية أو السياسية، بدلا من دخل يقابله نشاط يحقق فائض في الثروة من أجل المجتمع.

والاستنتاج هو أن سلوك البحث عن الريع لا يطبق أساسا على المداخيل الريعية الناتجة عن الموارد الطبيعية، وإنما على المداخيل الريعية المفتعلة أو المصطنعة الناتجة عن التلاعب بالبيئة الاقتصادية (انتهاك قواعد اللعبة الاقتصادية مثلا) أو السياسية. وقد أشار (بن عبد الله) إلى أن المنهجين معا يرتبطان بعملية البحث عن الريع في الجزائر الناتجة عن استغلال الموارد الطبيعة التي تقع على عاتق الدولة. فبالنسبة لهذا الأخير، منهج البحث عن الريع يمتد إلى جميع الوضعيات المرتبطة بالمجتمع من أجل احتكار دخل يتجاوز ما كان يتحقق من خلال سوق واحدة".[29] وعدد معين من نماذج البحث عن الريع تفرض أن الريع الطبيعي هو قابل للتملك بسهولة من طرف النخبة الحاكمة. كذلك، عندما تكون حقوق الملكية غير معرفة جيدا، ضعف أداء السوق، وفرة الموارد الطبيعية تسوق بالوكلاء على اختيار الأنشطة الاختلاسية على الأنشطة الانتاجية. وبعض الأعمال التجريبية حول نظرية البحث عن الريع تهتم أساسا بتوضيح الاشكالية المتمثلة في " كيف للمداخيل الريعية تعيد توجيه التحفيزات الاقتصادية نحو الحصول على المداخيل النفطية على حساب الأنشطة الانتاجية، خاصة في أطر سياسات غير شفافة تتميز بتدخلات تعسفية وحرية التصرف للسلطة السياسية والشكوك المحيطة بحقوق الملكية". فوجود الموارد الطبيعية أو ارتفاع أسعارها يعزز الاختلاس على حساب الانتاج.[30]

ففي هذه الظروف، تكوين مؤسسات جيدة التي تحفز الأنشطة الانتاجية وتخفض من تكاليف المعاملات ليس بالأمر السهل، لأن المنافسة على المداخيل الريعية تولّد الصراعات المدنية أو تحفز على احتكار السلطة في أيدي نخبة معينة، ومنافسة متزايدة بين الجماعات اللوبية (الضغط).

ولهذا نفهم من النظرية الاقتصادية الكلاسيكية لماذا ميزت دائما وبدقة بين الدخل الناتج عن العمل والدخل الناتج عن الريع الذي يمكن الحصول عليه بسهولة. فبالنسبة للاقتصاد الجزائري، الشركات العمومية كانت في موقف

[28] - Traduction de Boudjemaa R, Algérie : chronique d'un ajustement structurel, revue d'économie et statistique appliqué en Algérie, N° 6 mai 2006, p 31.
[29] - Y. Bouabdellah, Croissance économique et DutchDisease en Algérie, Cahiers de CREAD, n° 75, 2006, p 17.
[30] - Abdelkader Sid Ahmed, le paradigme rentier en question: l'expérience des pays arabes Producteurs de brut analyse et cléments de stratégie, revue Tiers-Monde, tome 41, n°163, 2000. Formes et mutations des économies rentières au Moyen-Orient. Égypte, Émirats Arabes Unis, Jordanie, Palestine, Yémen. P 503.

الريع، لأن تأثير الريع عليها تجاوز مجال الاستثمار أو تموين المدخلات المستوردة لتحقيق توازن الحسابات ومعالجة حالاتها العاجزة المزمنة أو المستمرة.

2-6- تشوهات هيكلية:

على الرغم من تحسن النتائج التي حققها الاقتصاد الجزائري من حيث مؤشرات النمو الاقتصادي والتي بلغت ذروتها 6.9% سنة 2003، وتوقيع الصندوق النقد الدولي على هذه التحسينات، إلاّ أن الجزائر ما تزال بعيدة عن اللحاق بالركب الاقتصادي. ويتجلى هذا من خلال الثروة التي يخلقها القطاعات الاقتصادية الأخرى خارج المحروقات.[31]

وهذا ما يرشدنا إلى التأخر في تنفيذ الاصلاحات الهيكلية للاقتصاد. كذلك وباستثناء عملية التحرير الخارجي الذي شهد تقدما سواء سريع أو بطيء كإلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية ورفع القيود الجمركية...الخ، إلا أن التحرير الداخلي عرف البطء في التنفيذ حتى درجة التردد.[32] فالقيود الهيكلية انتصبت كعامل معرقل للتنمية. وهذا يتجلى من خلال حالات الجمود التي تسود الاقتصاد الوطني، وبالتالي، تميّزه بالنتائج المهمة التي تتجلّى في: تفكيك القاعدة الصناعية، التناقض بين الفجوة الاستثمارية وصعوبة تنفيذ بيئة تنافسية، بالإضافة إلى بطء عملية خوصصة الشركات العمومية.

وفي نهاية سنوات 1980، شكلت عملية تفكيك الصناعة أحد الحقائق الفعلية في الجزائر. وشملت هذه العملية القطاع العام وهذا ما أدى إلى تحقيق مستويات سلبية من النمو الاقتصادي منذ نهاية سنوات 1980. فمساهمة القطاع الصناعي انخفضت ب38 نقطة مئوية فيما يخص تكوين الناتج المحلي الاجمالي في سنة 2004 لتبلغ 7% مقارنة ب45% في سنة 1989.[33] كما أن عملية تفكيك التعريفة الجمركية مع الاتحاد الأوروبي في إطار اتفاق الشراكة مع الجزائر المبرم في 2002 و2005، هي احتمال زادت من تفكيك القاعدة الصناعية للبلد من خلال فقدانها الجزء الأكبر في السوق المحلية، بالإضافة إلى عملية فتح السوق الخارجية التي ظهرت لاحقا.

فجوة الاستثمار في اقتصاد يتسم بالسيولة البنكية الزائدة يكشف عن الفعالية المحدودة للقطاع البنكي في الجزائر. ففي سنة 2000، بلغ معدل الادخار الوطني ما بين 40% و60%، في حين أن معدل الاستثمار يتقلب في حدود 25%. ففي هذه الحالة، السلطات النقدية ليس لها خيار إلا تعقيم هذا الفائض من المدخرات. ومثل هذا الأداء الضعيف يفسر النمو المفقود. كما أن الاصلاحات الأخرى التي تتعلق بتدشين مؤسسات الاقتصاد على غرار المنافسة والخوصصة لم تتابع فعليا في عملية التنفيذ.[34]

---

[31] - FMI, Rapport N° 07/61 février 2007.
[32] - Y. Benabdellah, L'Algérie face à la mondialisation, l'Algérie de demain (Relever les défis pour gagner l'avenir), Fondation Friedrich Ebert, Bureau d'Algérie, 2008, p 50.
[33] - Youcef Bouabdellah, L'économie Algérienne entre réforme et ouverture : quelle priorité ?, CREAD, Alger, p1.
[34] - Ibid, p 2.

بصفة عامة، تشير كل المعطيات والمؤشرات والحقائق أن ضعف الاقتصاد الجزائري لا يرجع إلى نقص الموارد المالية ولا إلى الاختلالات في الاقتصاد الكلي. فالقيود هي ذات ترتيب مؤسساتي بالمعنى الواسع. وفي دراسة حول النمو والاصلاحات في بلدان الضفة الجنوبية من البحر الأبيض المتوسط، كشف (Ould Aouadia. J) أن [*ضعف النمو يرجع إلى أسباب أكثر عمقا: أي المقاومة المختلطة للنخب المنتخبة العامة والخاصة، ممارساتهم الخاصة بعملية الاستيلاء (الاختلاس) على الدولة، هذه الممارسات تؤدي بالدولة إلى عدم الأخذ بعين الاعتبار على المدى الطويل ثقل التقاليد التي تعيق تحديث العلاقات الاجتماعية، تخفيض الثقة بين الفاعلين (اقتصاديين، سياسيين، اجتماعيين...الخ) التي تزيد من تكاليف الصفقات، وفي الأخير النظام الذي يمنع الابتكار ويحد من التعلم والتدريب*].[35] ويترتب على هذا النظام أداء اقتصادي غير تنافسي وغير تعاوني.

2-7- التحديد السيء لدور الدولة:

فيما يتعلق بالتحول إلى اقتصاد السوق، اصلاح دور الدولة في الاقتصاد يشترط الإصلاحات الأخرى المتعلقة بالفاعلين الاقتصاديين الآخرين. لأنه من منطلق الدولة الحديثة تأتي مهمة دعم الانتقال إلى اقتصاد السوق من خلال تحديد وتعريف قواعد اللعبة الاقتصادية ودور كل فاعل اقتصادي. فاقتصاد السوق لا يعني إلغاء دور الدولة، على العكس تماما، الدولة هي ضرورية أكثر من أي وقت مضى في عملية وضع اقتصاد السوق. وإجماع ظهر حول دور الدولة في الاقتصاد، لأنه حتى المؤسسات المالية العالمية الكبيرة التي استحوذت على المشروع اللبرالي للتنمية، راجعوا فرضيتهم الخاصة واعترفوا أنه لا يمكن أن نحقق التنمية بدون الدولة. وفي تقرير للبنك الدولي نُشر في سنة 1997 جاء فيه: [*حاليا، ومع هذا التراجع، فهمنا أن الدولة تلعب دور رئيسي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وليس كمتدخل مباشر، ولكن كشريك، محفّز ومطوّر ومنظم للنمو. لقد دعا إلى تدخل الدولة التي لا تعتبر سيئة في حد ذاتها. ولكن على العكس تماما، فهي ضرورية من نواحي كثيرة إذا أردنا استغلال امكانيات الاقتصاد*].[36]

لكن، هذا لن يكون بدون اصلاح مسبق للدولة، لجعلها أكثر فعالية في سياساتها من خلال ادراجها في العملية المعروفة تحت اسم الحكم الراشد. ووفقا للباحث (دحماني 1999)، التجربة الجزائرية فيما يتعلق بعملية التحول عرفت عملية الاصلاح والاصلاح المسبق للدولة. فبالنسبة لهذا الباحث، الاصلاحات المنشأة في السنوات الأخيرة في الجزائر تظهر اليوم بشكل متناقض أن أحد العقبات الرئيسية للتحول إلى اقتصاد السوق هو غياب الدولة الحديثة المحددة عن طريق الأداء المرن، مع أجهزة ومؤسسات قوية وذات مصداقية، ومع آليات مرنة ومحايدة نسبيا عن المجتمع والمصالح التي يواجهها.[37]

[35] - Traduction de Jacques Ould Aoudia, Croissance et réformes dans les pays arabes méditerranéens, Agence Française de Développement, Département de la Recherche, 2006, p 18.
[36] - Traduction de Rapport de Banque Mondiale 1997, L'Etat dans un monde en mutation, 1997, p 21-22.
[37] - Dahmani Ahmed, L'Etat dans la transition à l'économie de marché : L'expérience algérienne des réformes , Les cahiers du CREAD, n°50, 1999, p 47.

فإقرار الشرعية من خلال تحديث وتطوير المجتمع الجزائري المفكك من طرف الاستعمار، والهيمنة التي تمارسها الدولة الجزائرية على المجتمع تؤديان إلى توسيع هياكلها الخاصة ومصالحها من دون أن تكون في مستوى مهمتها الأساسية.[38] وهذا ما عزز من الانتشار القوي للدولة في الاقتصاد من خلال قوة الريع الناتجة عن المداخيل النفطية.

وهذا قد يكون راجع إلى الاعتبارات التاريخية والاقتصادية أن الاصلاحات التي بدأت منذ نهاية الثمانينات، وحتى لو كانت مسّت الدولة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، إلا أنها لم تعتبر الدولة كفاعل اقتصادي. وإصلاحات أخرى أقترحت سنة 2001 من طرف لجنة إصلاح هياكل ومهام الدولة هي من اعتبرت الدولة كفاعل اقتصادي وفق الكاتب (بلميهوب). وكانت تتشكل من:[39]

➢ تحديد مهام جديدة للدولة في سياق اقتصاد السوق والعولمة، والتي وُجهت أساسا إلى التنظيم، التحكم والمراقبة وتعريف السياسات العامة القطاعية وما بين القطاعات؛

➢ إعادة تنظيم الإدارة المركزية من جانب تحمل المسؤوليات الجديدة بأكثر فعالية، من خلال تحديد أقطاب الكفاءات التي تكون أساس تنظيم الحكومة وهيكلة الإدارات المركزية. وقد أشار (بلميهوب) (2004) أن الإدارات المركزية لا تزال تشغل على تنفيذ المهام الروتينية والشائعة في الوقت الذي لا تزال فيه المهام الجديدة (التنظيم، التصميم) غير كافية من ناحية التأسيس. ويجب الإشارة إلى أن معظم القطاعات عرفت رفع القيود وتحرير مبدأ المنافسة. وهذا ما سيكون له آثار على دور الدولة. لأن الدولة نتيجة لذلك، أوكلت عملية التنظيم لسلطات التنظيم القطاعي التي وضعت لهذا الأساس.

➢ اللامركزية وتوزيع السلطة تشكل محور رئيسي لعملية الاصلاح. هذا الأخير يركز على إعادة تأهيل الجماعات الاقليمية القائمة (الولاية، البلدية)، الظهور على المستوى الاقليمي (وحدة إدارية إقليمية) وعلى نقل الصلاحيات والسلطات والكفاءات لهذه الأجهزة.

➢ تنمية الموارد البشرية المستخدمة من طرف القطاع العام، وذلك بفضل إعادة تشكيل الحقوق والواجبات حول ميثاق الخدمة العمومية وإعادة تأهيل الكفاءات لصالح نظام تكوين مخصص بالكامل للتكوين الإداري والقيم المهنية للقطاع العام على غرار الأداء، المسؤولية والأخلاق.

ولكن تبقى هذه التوجهات حبر على ورق وتنتظر عملية تنفيذها.

بصفة عامة، عملية تحول الاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد السوق لم تتحقق بعد. وحتى إذا نجحت الاصلاحات الاقتصادية المطبقة بعد أزمة منتصف الثمانينات في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، إلا أنها لم تحقق نفس النتائج من حيث التعديل الهيكلي للاقتصاد. وحتى فيما يتعلق بالدور المنوط لمختلف الفاعلين الاقتصاديين في اقتصاد السوق،

[38] - Ibid, p 50.
[39] - Mohamed Chérif Belmihoub, Consultant national, Rapport sur les innovations dans l'administration et la gouvernance dans les pays méditerranéens : Cas de l'Algérie, Avril 2004, pp 12-13.

الدولة التي ترعى الاصلاحات الأخرى هي دائما تنتظر عملية اصلاحها الذي يكرس دورها كمنظم وتطبيق لامركزية القرارات داخل الهيئات المختلفة.

كما أن الاصلاحات الاقتصادية التي كانت تهدف إلى تحويل المؤسسات الاقتصادية العامة ومحيطها لا تزال بعيدة التحقيق. فبعض القوانين أو الاجراءات لم تحقق اصلاحات كبيرة كتوجيه المؤسسات العامة إلى مبدأ المنافسة، في حين أن البعض الآخر لم تطبق أصلا أو بشكل فعلي كقانون الخوصصة. وتحليل الاصلاحات المتعلقة بالمؤسسات الاقتصادية العامة تبين أن:

✓ ممارسة استقلالية المؤسسات العامة الاقتصادية وتنفيذ مبدأ التجارية بقيت محدودة حتى في السياق القانوني الذي يكرس هذه المبادئ؛

✓ حقوق الملكية تكرس الدولة على أنها المالك الوحيد للمؤسسات العامة، على الرغم من خلق الهيئات المتعاقبة المنفصلة عنها كصندوق المساهمات، الشركات القابضة، وهذا ما أدى إلى عرقلة خلق القيمة المضافة من طرف الشركات العامة؛

✓ الترتيبات المؤسساتية لا تتوافق مع الترتيبات الهيكلية للشركات. وهذا ما يتطلب إعادة النظر في المحور المفصلي الذي يربط عمليات تنظيم العمل، تطور الانتاج والتسلسل الهرمي للسلطة...الخ؛

✓ القواعد المعمول بها لديها حافز ضعيف أمام مبدأ الشفافية، التحكم ومراقبة تسيير هذه المؤسسات العامة الاقتصادية.

3- الحكامة في الجزائر: قصور مؤسساتيي :

إن التحليل الدقيق للممارسات الاصلاحية للدولة الجزائرية خلال العقود الأخيرة تسمح لنا فهم تناقضات الدولة في معالجة مسألة الاصلاحات الاقتصادية. فمن جهة، هي بحاجة إلى تحديث الاقتصاد لكي يكون محمي من الانهيارات المحتملة للأسعار العالمية للمحروقات، ومن جهة أخرى، هناك خوف من العقبات السياسية للإصلاحات الاقتصادية. وبالمناسبة، نذكر ثلاثة حقائق باختصار. فالأولى تتعلق بالتوقيف المفاجئ من طرف الجيش للإصلاحات التي شرعت فيها حكومة (م. حمروش) في سنة 1991.[40] هذا الأخير وافق على تحمل المسؤولية لإدارة الأزمة السياسية والاقتصادية العميقة في الوقت الذي كانت فيه خزائن الدولة فارغة تقريبا. وقد نفذ عملية تحول مزدوجة نحو الديمقراطية واقتصاد السوق في فترة صعبة جدا. وقد تمكن من تحويل بشكل جذري الإطار التشريعي الذي يحكم العلاقات الاقتصادية داخليا وحصل في نفس الوقت على الدعم الدولي لبرنامجه التغييري. ولكن عندما باشر في الاصلاحات الهيكلية التي تهدف إلى استصلاح وتجفيف المداخيل الريعية التي استفاد منها في

[40] - F. Ghilès, L'armée a-t-elle une politique économique ? Chroniques de douze années de compromis incertains , Pouvoirs , n 86, septembre 1998, p 87.

البداية بارونات النظام، تمّ إقالته من منصبه وأعيد النظر في برنامجه.[41] وعملية لاحقة تعتبر مهمة وتؤكد على ما سبق، حيث تمّ ارسال الدعوة إلى كل من السيد (غزالي) و(بلعيد عبد السلام) الذين دعوا للاثنين بزيادة المداخيل المالية للدولة عن طريق البيع المسبق للمحروقات بدلا من الاصلاحات الهيكلية. والحقيقة التاريخية الثانية هي أن السلطات الحكومية تخلّت عن الاصلاحات الهيكلية المتمثلة في برنامج التعديل الهيكلي (PAS) عندما ارتفعت أسعار المحروقات بداية من سنة 1998. ونذكر أن التحليلات المخصصة حول برامج التعديل الهيكلي تتفق بالإجماع لتؤكد على أن المرحلة الأكثر وجعا من الناحية الاجتماعية هي مرحلة تحقيق الاستقرار. هذه المرحلة تفترض في الواقع تخفيض كبير في نفقات الميزانية، انكماش في الطلب المحلي من خلال تخفيض قيمة العملة وقمع السياسة الاجتماعية للدولة. وبشكل متناقض، تمّ تنفيذ هذه المرحلة من طرف الدولة الجزائرية، ولكن عندما كانت المسألة تتعلق بالإصلاحات الرامية إلى تحرير الاقتصاد وخصخصة المؤسسات العامة، تقاعست أو تهرّبت الدولة عن التزاماتها؛ أولا عن طريق تمرير القوانين دون تطبيقها، ثم تخلت بعدها عن فكرة الاصلاح الاقتصادي. وفي الأخير، شهدنا منذ سنوات 2000، تحديا كبيرا لمبدأ الاصلاح الاقتصادي. وهكذا، فإن الوفرة المالية للدولة قد أحيت في القادة الجزائريين توهم أنه من الممكن تسيير الاقتصاد إداريا. وشرعوا في مركزية القرار الاقتصادي، وأعادوا النظر في استقلالية السلطة النقدية التي يحتفظ بها البنك المركزي، ورسموا العودة إلى منهج التنمية من خلال وضع المخططات الحكومية الممولة من طرف الخزينة العمومية المتغذية من الجباية البترولية المرتفعة.

وبعد عام من تنصيب الرئيس (ع. بوتفليقة) على رأس السلطة في سنة 1999، أعاد اقحام الاصلاحات الاقتصادية المهمة التي باشرت بها السلطات خلال سنوات 1990، لكن بشكل تدريجي ومنتظم. والتزم بعملية مركزية شديدة في القرارات الاقتصادية وأعاد سحب الثقة من البنك المركزي من حيث الاستقلالية وأوقف بشكل واضح عملية خصخصة الشركات العامة التي كانت مسطرة في سياق برامج التعديل الهيكلي. وهكذا، ارتبطت الجزائر من جديد بعد تجربتين مهمتين في عملية الانتقال (تجربة 1989 وتجربة 1994) مع الاقتصاد الموجه الذي تميزت به الجزائر دائما منذ سنوات 1970. ولكن خلافا لسنوات التخطيط المركزي، الجزائر لم تعد تعش في شبه اكتفاء ذاتي. وشرعت في الانفتاح على السوق الخارجية بضغط من شركائها والمؤسسات المالية الدولية. ووقعت شراكة مع الاتحاد الأوروبي، عضو في المنطقة العربية للتبادل الحر وتستعد للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. هذا الانفتاح الخارجي، من دون الاصلاحات الهيكلية اللازمة داخليا، سيعمل ليس فقط على تعزيز السلوك والطابع الريعي للدولة من خلال التخصص فقط في انتاج وتصدير النفط والغاز، ولكن يؤدي إلى تفكيك ما تبقى من الانتاج الوطني. فتحليل تاريخ الاقتصاد الجزائري يسمح باستخلاص أن الدولة تصلح اقتصادها ليس لدافع أو قناعة سياسية، ولكن وفقا لوضعيتها المالية. ففي أوقات الأزمات، الدولة تشرع في الاصلاحات، وعندما تتحسن أسعار المحروقات تتراجع عن المشروع الاصلاحي. وهذا الموقف يشير إلى أن الدولة الجزائرية لم يكن لها إطلاقا الإرادة السياسية للتخلي عن مبدأ الاقتصاد الموجه. ومحاولات عملية التحول التي باشرتها السلطات الحكومية في أواخر

[41] - Ahmed Dahmani, L'Algérie à l'épreuve…., op, cite, p 156.

سنوات 1980 ومنتصف سنوات 1990، كانت اجبارية أكثر من كونها خيار سياسي مقصود أو اختياري. والسبب هو أن الاصلاحات الاقتصادية تطرح مشكلة أخرى ذات أهمية أكبر وهي: طبيعة الدولة ووظائفها وعلاقاتها مع المجتمع.

فهذا يشير إلى أن العقبة الرئيسية أمام تحول الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق هي سياسية بقوة، لأن الآفاق الهادفة والموضوعية للإصلاحات الاقتصادية في الظروف التاريخية للجزائر لا يمكن أن تكون سوى لإعادة رسم الحدود بين المجال السياسي والمجال الاقتصادي من جهة، ورسم الحدود بين القطاع العام والقطاع الخاص من جهة أخرى. وكان المقصود في الواقع هو اصلاح الانحراف والتشويه الأصلي الذي من خلاله تطورت الجزائر منذ الاستقلال. هذا الاصلاح يشمل عدم تخصيص الدولة من خلال إعادة ارجاع الحق للمجتمع فيما يتعلق بخلقه بنفسه للثروات الضرورية اللازمة لتكاثرها. وبعبارة أخرى، عدم تسييس الاقتصاد (نزع الطابع السياسي عن الاقتصاد) وتسييس (اضفاء الصفة السياسية) الدولة الإدارية، ولكن هذا افترض أن النظام الذي تقلّد الدولة الجزائرية تحول جذريا وقبل التكاليف السياسية للإصلاحات الاقتصادية.

4- علاقة الحكم الراشد بالنمو في الجزائر:

من خلال تشخيص هذا التحليل، نستخلص وجود العوامل المؤسساتية التي تشكل عقبة أمام الاصلاح الفعلي للاقتصاد الذي يحوله إلى اقتصاد انتاجي وتنافسي، وبالتالي يحقق الديناميكية الاقتصادية التي تخلق التراكم والنمو. كما ذكرنا، هذه العوامل المؤسساتية هي مرتبطة بقوة بالمجال السياسي، أي بالنظام السياسي القائم في البلد. وتتكون أساسا من ثلاثة عوامل رئيسية هي التي تخلق هذه العقبات المؤسساتية التي تعيق انتقال الاقتصاد إلى اقتصاد انتاجي وتنافسي: التدخل الكبير للدولة (اقتصاد ريعي وتوزيعي)، ازدواجية السلطة، الفساد (فساد سياسي واقتصادي). هذه العوامل تتطلب تفعيل مبدأ الحكم الراشد من أجل تجاوز هذه العقبات المؤسساتية التي أدت إلى منع خلق التراكم والنمو. وتتمثل هذه العقبات في:

4-1- طبيعة نظام الحكامة في الجزائر:[42]

هذه الخاصية المؤسساتية تتمثل في نمط الدولة النيوباتريمونيالية [43](Néo-patrimonialisme) التي تستند على نظام من القيم والعلاقات يعتمده هذا النظام ليحافظ على نفسه ويجدد هذه الدولة. ويتميز هذا النظام بخصائص سلبية التي تشوه نمط الحكامة وطريقة إدارة شؤون الدولة. ومن بين الخصائص الأكثر سلبا على الحكامة هو ظاهرة انتشار الفساد والعصبوية (Fractionnisme) والزبونية السياسية (clientélisme politique)، الجهوية والمحاباة...الخ. وهناك عاملين أساسيين أثرا في طبيعة الدولة والحكامة في الجزائر، هما على التوالي:

[42]- هناك عدة تصنيفات لطبيعة نظام الحكم في الجزائر، منهم من يعرف النظام الجزائري بأنه نظام سلطوي يعتمد على مبدأ شخصنة السلطة ونظام الحزب الواحد، ومنهم من يعرفه بالنظام التعبوي، حيث ينظر هذا النمط إلى الحكومة على أنها سلاح تنظيمي يهدف إلى إعادة تنظيم المجتمع، وبالتالي ظهور نظام جديد من الولاءات . كما يتم تعبئة الجماهير لاستخدامهم كوسيلة لدعم قرارات النظام ومساندة مختلف برامجه.

[43] - Lahouari Addi, L'impasse du populisme : l'Algérie, 1990, op. cite, p99.

- إعتماد الشرعية التاريخية في جانبها الايديولوجي،[44] وفي تعاملها مع المجتمع بجميع قواه الاجتماعية، الثقافية والسياسية انطلاقا من فكرة الشعبوية، حيث تتصور هذه الأخيرة أن المجتمع عبارة عن جسد واحد لا تخترقه أي تناقضات ولا اختلافات ولا صراعات مهما كان نوعها، مما نتج عنها غلق المجال السياسي وتثبيط محفزات المنافسة الحقيقية بحجة الحفاظ على الوحدة الوطنية وعدم اعطاء الفرصة للقوى الرجعية لتفرقة الشعب وتشتت الوحدة الوطنية. وقد ذكر الباحث (محمد عابد الجابري): [*هكذا أُجلت الديمقراطية في الوطن العربي بدافع اعطاء الأولوية للقضية الوطنية تارة، والقومية تارة، وللمسألة التنموية تارة أخرى، وفي جميع الأحوال كان الحزب الواحد والتعددية الشكلية أو العصبية هي أساس الحكم*].[45]

- تركيز الشرعية التاريخية في جانبها المادي على عائدات الريع من مداخيل المحروقات. فمصدر الثروة هو الموارد الطبيعية وليس قوى التنمية في المجتمع. وبالتالي، المجتمع لا يستطيع أن يمثل قوى سياسية ولا يمكن أن يكون قوة منتجة تساهم في البناء الصحيح والفعلي لمؤسسات الدولة، ما لم يستطع حتى الآن أن يمثل قوة اقتصادية يمكن عن طريقها أن ينتج ما يستهلك أولا، ثم يساهم بجزء من انتاجه في بناء المصلحة العامة. فالسلطة باعتمادها على الريع الطاقوي هيأت الأرضية لتقييد المجتمع وحولته من سلطة مستقلة إلى سلطة غير مستقلة، كما أنها خلقت نوع من التراثية الاجتماعية ترتكز على العلاقات الزبونية التي يحددها الريع وكيفية الاستفادة منه.[46]

4-2- انتكاسة عملية الانتقال الديمقراطي:

إن العقبة المؤسساتية الثانية هي أن عملية التحول الديمقراطي جاءت نتيجة لقرارات فوقية وبمبادرة النخبة الحاكمة، وليس كنتيجة لقناعة سياسية واضحة لدى معظم فعاليات السلطة الحاكمة بالديمقراطية بصفة نهائية واعتمادها كخيار استراتيجي، بل لجأت إلى استغلال مفهوم التحول الديمقراطي كمخرج لأجل تحقيق مصالحها الضيقة وتأمين قدرتها على الاستمرار في السلطة وإعادة انتاج أنماطها ونقائضها. وقد ذكر (حربي)في هذا الجانب: [*تحرر خداع لا يصلح إلاّ لرسم تحول ديمقراطي موجه للمحافظة على الأشخاص أنفسهم في السلطة*].[47]

وقد أكدت إحدى الدراسات أن السبب الرئيسي للانتكاسة التي تشهدها الأقطار العربية في موضوع الديمقراطية هو إرادة الاحتفاظ بالامتيازات الكبرى التي تستدعي الإبقاء على سلطة مطلقة لا تقبل الحساب ولا المسؤولية، سواء من قبل الدوائر الضيقة للنخب الحاكمة، أو من قبل النخب الوسيطية التي تحيط بها.[48] والتجربة الجزائرية في التحول الديمقراطي تتميز بالعديد من سمات التحول المجهض. فيعتبر البعد الاقتصادي من الأبعاد المعقدة للتحول الديمقراطي، حيث أثبتت التجربة القيود التي يفرضها الواقع الاقتصادي على عملية التحول. هذا من جهة،

---

[44]- محمد قدوسي، الدولة وظاهرة النيوباتريمونيالية في الجزائر بعد دستور 1989: استمرارية، تطور أم تقطعات، مجلة علوم انسانية 36، العدد الخامس، 2008.

[45]- محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الانسان، قضايا الفكر العربي، بيروت 1994، ص 26.

[46]- محمد قدوسي، مرجع سابق.

[47] - Traduction de Benjamin Stora, L'Algérie en 1995 : La guerre, l'histoire, la politique ; essai, collection « idées et controverses, Paris, michalon, 1995, p 83.

[48]- حسين توفيق ابراهيم، النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، مارس 2005، ص 149.

ومن جهة أخرى، إن الحياة السياسية في الجزائر تميزت بالدور المتنامي للمؤسسة العسكرية في توجيه وتنظيم الحياة السياسية في البلاد، مما يوحي بوجود مفارقة داخل مفهوم التحول الذي يركز على الطبيعة المدنية للسلطة والفصل بين الجيش والسياسية.[49]

وقد قال رئيس الحكومة الأسبق (م. حمروش): [*النظام السياسي الجزائري استورد من الغرب أمرين: تنظيم المخابرات والجيش، ولكنه أحجم نفسه عن استيراد نظامه السياسي الديمقراطي كليا أو جزئيا. وكانت النتيجة أن أصبحت دول ذلك العالم في ظل أجهزة قوية ومجتمعات ضعيفة ومفتتة، حيث قامت السياسات والأساليب العنصرية بحماية أنظمة وحكام ينتمون إلى العصور الوسطى*].[50]

وفشل عملية التحول السياسي في الجزائر تعود إلى عدة أسباب رئيسية هي:

– الصراع بين أركان النظام السياسي: منذ أحداث أكتوبر 1988 وحتى أواخر 1991، عمل النظام السياسي الجزائري على تدعيم الاصلاحات السياسية التي باشرها منذ 1989، إلا أن الشروع في الاصلاحات لم يحل دون ظهور انقسامات حادة بين أركان النظام السياسي، حيث تكرست هذه الانشقاقات بين اتجاهين، الأول اصلاحي يؤمن بضرورة التغيير والاصلاحات السياسية، والثاني يعتقد بوجوب الحفاظ على الوضع القائم. وكانت أولى معالم الصراعات عندما عمل الرئيس الراحل (ش. بن جديد) على تدعيم التيار الاصلاحي من خلال الحد من سلطة جبهة التحرير الوطني، أين شرع رئيس الحكومة أنداك (حمروش) تشكيل حكومة تكنوقراطية معتقدا في ذلك بأنه سيخلق حالة من الانسجام والتناسق بين اتجاه الرئيس ومشروع الحكومة. ونتيجة لذلك، ظهر حزب الجبهة الاسلامية للإنقاذ الذي شهد تنامي متزايد لشعبيته، الشيء الذي فرض على الطرف المتشدد في النظام السياسي أن يظهر للعلن وهو المؤسسة العسكرية وتعلن نفسها كراع لعملية التحول الديمقراطي وفق نظرتها المتشددة؛

– السيطرة الواضحة والشبه المطلقة على قمة الهرم السياسي للمؤسسة العسكرية منذ الاستقلال، حيث يكون رأس النظام السياسي خاضعا لعصبة جاءت به إلى السلطة، وتتمثل هذه العصبة في زمرة من العسكر، حيث يضطلع الجيش بدور ريادي في فض النزاعات القائمة حول السلطة السياسية. وقد وصف الباحث (ب. بوزيد) أن [*طبيعة الدولة قد ارتبطت بخطابات شعبوية متشبعة بقيم التخلف مهيمنة استمرت ببقاء ما يسمى بالدولة الوطنية القائمة على العسكر ومنطق القبلية*].[51] وقد ارتبط الجهاز العسكري الجزائري بجميع محطات التحول الأساسية في حياة النظام السياسي، مما أثر على الولادة الطبيعية للنظام والسلطة في الجزائر، وبالتالي نكوص عملية التحول الديمقراطي؛

[49]– أحمد منيسي، التحول الديمقراطي في المغرب العربي، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2004، ص 135.

[50]– رسالة الأطلس، 20-26 ديسمبر 1990.

[51]– بومدين بوزيد، الجزائر: التجربة الديمقراطية وعوائق الانتقال، المستقبل العربي 289، مارس 2003، ص 149.

– ضعف مستوى التكوين السياسي للنخب الحاكمة، باعتبار أن النزعة التسلطية للنظام تعتمد في تبرير سلوكها السياسي على منطق التسلط والاستبداد، اعتقادا منها بأن المنظومة الديمقراطية تنطوي على مجموعة من المؤسسات فقط، لكن الديمقراطية أشمل من ذلك فهي تتعدى إلى مجموعة من القيم والمعتقدات مثل قبول الآخر والتحاور البناء والإيجابي، واحترام القانون، الحرص على بناء مجتمع مدني فعال ومتماسك، وخلق فضاء إعلامي حر ومستقل...إلى غير ذلك من القيم. إلاّ أن الزمر الحاكمة التي تولّت إدارة شؤون الدولة والمجتمع لم تتمتع ولو لحظة واحدة بهذه القيم النبيلة من أجل وضع ركائز وأركان دولة ديمقراطية حديثة، وذلك عبر تحديد مفهوم موحد ومشترك للانتقال الديمقراطي، لأن المشكلة ليست مرتبطة بالمعتقدات والبرامج بقدر ما هي متعلقة بمحاولة مجموعة من الأشخاص احتكار الدولة وزعزعة أركان النظام ومؤسساته.

4-3- ولوج النظام السياسي والمجتمع:

أزمة ممتدة ومتعددة الجوانب منذ بداية سنوات التسعينات، ومن بين أهم مظاهرها، ما يلي:[52]

– أزمة الشرعية التي عانى منها النظام السياسي الجزائري، والتي كانت قائمة على الشرعية الثورية ذات الطابع النفاقي، حيث لم تتأسس على المشاركة الشعبية الواسعة والفعالة، مما أدى إلى تفاقم الأزمة الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن فشل البرامج التنموية والاصلاحية في تحقيق أهدافها، الشيء الذي حتم على الدولة الجزائرية أن تلجأ إلى محاولة التأسيس للشرعية الديمقراطية القائمة على مبدأ التداول السلمي على السلطة وحرية التعبير وفتح المجال أمام الحريات العامة واحترام حقوق الانسان...الخ، ولكن فشلت في النهاية مما جعل الجزائر تدخل دائرة الفساد والإرهاب والرشوة والأداء السيء للنظام رغم توفرها على أموال ضخمة لم تشهدها منذ الاستقلال؛

– أزمة المشاركة السياسية: إن أزمة المشاركة السياسية تتمثل في عجز مؤسسات الدولة عن التعامل واستيعاب كافة قوى المجتمع المدني والتعامل بسياسة الإقصاء إزاء العديد من التيارات السياسية في البلاد، فقد كان النمط السائد للمشاركة أقرب إلى مفهوم التعبئة، وبصدور دستور 23 فيفري 1989، وضع حد لحالة الاحتقان السياسي المتجذرة في المجتمع. وفشل المجتمع في عملية التكييف قد يتسبب في حدوث أزمة مشاركة سياسية وهي أحد الأزمات المترابطة التي تواجه عملية التنمية السياسية، وتواجه النظام السياسي عند خروجه من المرحلة التقليدية. ونجد أن أزمة المشاركة السياسية تعد من أهم المواضيع التي لها أثر في إرساء البناء المؤسسي للدولة الجزائرية، ومن مؤشرات هذه الأزمة هو العزوف عن العمل السياسي والتغيب عن العملية الانتخابية؛[53]

– أزمة الهوية: إن أزمة الهوية تحدث عندما يصعب انصهار كافة أفراد المجتمع في كفة واحدة، تتجاوز انتماءاتهم التقليدية الضيقة، وتتغلب على آثار الانتقال إلى المجتمع العصري بتعقيداته المختلفة، أين يشعرون بالانتماء إلى ذلك المجتمع والتوحد معه،[54] ومن خلال اسقاط محتوى هذا المفهوم على الحالة الجزائرية، نجد أن

---

[52]– أحمد منيسي، التحول الديمقراطي في المغرب العربي، مرجع سابق، ص 146.

[53]– ناجي عبد النور، أزمة المشاركة السياسية في الجزائر: دراسة تحليلية للانتخابات التشريعية 2007 ، مرجع سابق، ص 1.

[54]– أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1987، ص 31.

أزمة الهوية واحدة من أخطر الأزمات التي تهدد كيان ووحدة المجتمع نظرا لانقسامه إلى عدة اتجاهات، اتجاه عروبي، اتجاه اسلامي واتجاه أمازيغي...الخ، مما أدى إلى الاختلاف حول رؤية تحوم حول بناء دولة حديثة تتماشى مع تطلعات العصر.

– أزمة التوزيع: تتعلق بمهمة النظام السياسي في توزيع الموارد والمنافع المادية وغير مادية في المجتمع، ولا تعني مشكلة التوزيع فقط توزيع عوائد التنمية وإنما أيضا توزيع أعباء التنمية كالضرائب وسياسة الأجور العادلة. ويسجل النظام الجزائري حقيقة عجز فاضح بشأن ضعف قدرته على التوفيق بين الاعتبارات الاقتصادية الفنية والسياسية في التوزيع والاعتبارات الاجتماعية التي تفترض العدالة، ويعود ذلك إلى سوء التسيير وتشجيع أشكال الولاء وغياب مفهوم العدالة الاجتماعية عند النظام.

هذه العوامل الرئيسية أدت إلى خلق مختلف التشوهات على المستوى المؤسساتي والسياسي والتي نذكرها باختصار:

4-4- عدم فاعلية الحكومة:

إن دور الحكومة المشجع من طرف الحكم الراشد من المفترض أن يلبي شرطين: زيادة الكفاءة والبحث عن بديل للتنسيق الاجتماعي الذي يستجيب بشكل أفضل للتعقيد الاجتماعي. فعمليات جيّدة تؤدّي إلى سياسات جيّدة. وهذا ما يركّز على أدوات حل المشاكل على حساب المصلحة العامة. فاستقرار الحكومة يرتبط بالسياسة التي هي مسؤولة عن تحديد الأهداف الجماعية الكبيرة، وبالتالي تحديد قواعد اللعبة التي يفترض أنها قبلت الاجماع، وتصبح السلطة في ظل هذه الظروف مسألة تقنية ومقيدة بمجموعة من اللوائح التنظيمية مرتبطة بكفاءة أفضل من جانب السياسات الحكومية. في الجزائر، نشهد عدم استقرار من ناحية السياسات الحكومية: فهي مرتبطة بالوفرة المالية للدولة المرتبطة بقوة بعائدات المحروقات. فكلما انخفضت المداخيل كلما دعت إلى سياسات اصلاحية ومؤسساتية، وإذا تحسنت الأوضاع المالية، تغفل عنها لدوافع سياسية اقتصادية. وحتى إذا طبقت سياساتها، فهي يمكن أن تمس جماعات معينة فقط، وهذا راجع إلى النظام السياسي والبيروقراطي، حيث أن تنفيذ القرارات والسياسات الحكومية يمكن أن يتأثر تحت ضغط جماعات معينة. فالسياسات الحكومية يجب أن تمر عبر المجال المؤسساتي وفرضها من طرف القانون. فقدرة الحكومة على تنفيذ البرامج مرتبط بنوعية الحكامة وتماسك الحكومة مع الأحزاب والجهات الفاعلة الرئيسية. فالحكم الراشد يفرض تنفيذ هذه السياسات من خلال التحويلات المؤسساتية القائمة التي توجه تنفيذ السياسات الحكومية.

فالمؤسسات الديمقراطية تشكل الضمانات الرئيسية لجودة المؤسسات الاقتصادية والقدرة الادارية التي تعتبر هي أيضا محدد رئيسي. كذلك، الدولة كلما كانت قوية، سيكون لديها مؤسسات أفضل. وأن المؤسسات الأكثر تطورا، لديهم كل الاحتمال أن تعمل بشكل أفضل، وهذا ما يؤدي إلى مؤسسات أفضل. فالعلاقات بين الديمقراطية والاصلاح الاقتصادي هي عملية ديناميكية، وتتبع خطوات مختلفة. كما أن التركيز المفرط لسلطة صنع القرار على السلطة التنفيذية لا يخلق الظروف المثالية لعالية الحكومة.

4-5- الصراعات الداخلية:

إن فشل برامج التنمية وعدم فاعلية الحكومة في تنفيذ السياسات، فضلا عن التوزيع غير العادل للثروة وتفشي ظاهرة الفساد وتوسع الاقتصاد غير الرسمي، أدى إلى أزمات اقتصادية واجتماعية تُرجمت بصراعات داخلية متمثلة في مظاهرات وأعمال شغب وعنف، حيث وصلت حدتها إلى العنف الإرهابي الذي مازالت تعاني منه الجزائر إلى حد الساعة وإن كان ذو أبعاد سياسية، ودمج العنصر الديني في الحياة العامة على المستوى السياسي والاجتماعي. فمنذ الاستقلال عرفت البلاد ومازالت تعرف صراعات داخلية سواء كانت لدوافع سياسية أو اقتصادية، إلا أنها أثرت ولازالت تؤثر على العملية التنموية، وتشكل خطر سياسي يعيق المجهودات الحكومية .

بعد الاستقلال، تطور الجزائر الحديثة شهد بعض الاضطرابات أساسا على المستوى السياسي. فبين سنتي 1962-1965، الرئيس الراحل أ. بن بلة هو من قاد البلد. لكن سرعان ما تعرض لانقلاب عسكري بقيادة الرئيس الراحل هـ. بومدين في سنة 1965. فخلفه إلى أن توفي في سنة 1978. وتحت قيادة الرئيس الراحل الشاذلي بن جديد الذي خلف الرئيس الراحل هـ. بومدين، ظهرت أزمة اقتصادية وسياسية في سنة 1986 بسبب انهيار أسعار المحروقات الذي أدى إلى تراجع المداخيل النفطية. فواجهت السلطة أول حركة شعبية بعد الاستقلال مست جميع التراب الوطني. بعدما واجهت الربيع الأمازيغي في سنة 1980، وأعمال الشغب في سطيف في سنة 1986، والتي اتسمت المواجهة بالقمع. وفي أكتوبر في سنة 1988، قرر الجيش لإطلاق النار على المتظاهرين ومثيري الشغب مما تسبب في مقتل أكثر من 500 ضحية. وقدمت السلطات في نهاية المطاف تنازلات سياسية على شكل اصلاحات: دستور جديد، إقامة نظام التعددية الحزبية وحرية الصحافة. فظهرت حركات سياسية اسلامية اكتسبت ود الشعب خصوصا بعد فشل برامج التنمية السابقة، وأجريت انتخابات تشريعية لأول مرة في تاريخ الجزائر الحديث. إلا أن ميل الكفة لصالح القوى الاسلامية (الجبهة الاسلامية للإنقاذ) التي كانت لها ميول سياسية اسلامية حادة، تدخلت الدولة لوقف المسار السياسي المتعدد بعد أول استحقاقات انتخابية ، فظهرت بوادر أزمة سياسية أمنية في الأفق بين الجهاز المسلح للجبهة الاسلامية (GIA) والجيش الجزائري، وتم اعلان حالة الطوارئ.

كما تم اغتيال الرئيس الراحل محمد بوضياف في سنة 1992، وعمّت الفوضى وتدخل الجيش بطريقة مباشرة في محاولة لاحتواء الأمر، ونجح بعد أعمال دامية اتسمت بالعشرية السوداء، وتم اطلاق عدة برامج من المصالحة الوطنية سواء في عهد الرئيس ليامين زروال أو الرئيس الحالي عبد العزيز بوتفليقة. وعاد الأمن إلى الوطن لكن ليس بصورة كاملة. وهذا المشكل مازال تعاني منه الجزائر إلى يومنا هذا نتيجة توسع نشاط الجماعات المتطرفة المناهضة للحكومة والنظام السياسي. هذا العامل يؤثر بقوة في السياسات الاقتصادية التي تنتهجها الحكومة، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. فالجزائر مازالت تتحفظ على بعض الاجراءات الاصلاحية بدافع المحافظة على أمن البلد والحفاظ على الاستقرار المني والسياسي.

4-6- ضعف النظام وسيادة القانون:

لقد صادقت الجزائر على مختلف القوانين التي تعطي لقوة القانون سيادته خاصة من خلال الاصلاحات المؤسساتية التي أقرت بالفصل بين السلطات الثلاثة: التشريعية، التنفيذية والقضائية. لكن هذه الاصلاحات هي ليست مطبقة على الواقع، فالسلطة القضائية التي تفرض سيادة القانون ما هي إلا جهاز في خدمة سلطة معينة.

ونشير إلى الأهمية الخاصة لقضية توازن السلطات على استقرار المؤسسات، وخاصة فيما يتعلق بتنفيذ الفصل بين السلطات. فازدواجية التحكم في السلطة التنفيذية من طرف رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة يمكن أن يخلق صراعات وتعايش في حالة تفكك الأغلبية الرئاسية والبرلمانية. فعدم الاختيار بين النظام الرئاسي والنظام البرلماني يطرح مشكلة عدم سيادة القانون. كما أن ثنائية البرلمان ذو مجلسين تشريعيين في القانون الأساسي هو أيضا مصدرا محتملا للصراع والاختناقات المؤسساتية. فمن خلال مجلس الأمة، حيث ثلثه يُعين من طرف رئيس الجمهورية، رئيس الدولة يمكن أن يكون عائقا أمام أي تشريع تصدره مؤسسة المجلس الشعبي الوطني وهو ما يتعارض مع مبادئ الجمهورية.

على صعيد آخر، وظيفة المجلس القانوني للحكومة الذي يعينه مجلس الدولة، وهو أعلى محكمة إدارية في إطار القضاء بحكم الواقع قد يشكل انتهاكا لمبدأ الفصل بين السلطات.

على المشهد الحقيقي، نلاحظ انتهاكات وتجاوزات خارقة من طرف المسؤولين لقواعد اللعبة، وهذا في ظل غياب سلطة قضائية مستقلة. فالنظام السياسي فرض هيمنته على المؤسسات وعلى الشعب ومنع تكوين فضاء مؤسساتي وعام يفرض القانون على تنفيذ السياسات والخضوع لقوانين اللعبة وللمساءلة: يفرض المساءلة في حالة فشل السياسات، ويفرضها في حالة الاحلال بالقوانين الدستورية واللوائح التنظيمية. وما نشهده في الواقع كأحسن مثال هو عدم خضوع المسؤولين للقضاء بعد ثبوتهم في أعمال فساد.

فقوة القانون تفرض توجيه السياسات بطرق سليمة وهادفة وتمنع التجاوزات والخروقات التي قد تؤدي إلى اختلال النظام العام بأكمله. فالعدوى تنتقل من الجهات الفاعلة الكبيرة إلى الجهات الفاعلة الصغيرة. فقوة القانون يفرض الديمقراطية التي ترتبط بالقيود المؤسساتية الموضوعة على ممارسة السلطة من طرف السلطة التنفيذية.

فوجود دولة تتميز بسيادة القانون تحدد بوضوح قوانين مصممة جيدا ووسائل فعالة لتنفيذها واحترامها، قوانين تسمح بتنفيذ واحترام قواعد اللعبة، تخفيض تكاليف الصفقات، تأمين العلاقات التبادلية، تشجع وتحفز بقوة على تحقيق الكفاءة والفعالية ومحاربة الفساد من أجل تمكين القطاع الانتاجي على التركيز على الأنشطة المربحة.[55]

من جهة أخرى، وجود نظام قضائي جيد يعتبر شرط مسبق لشفافية إدارة الهيئات السياسية، الإدارية والاقتصادية، احترام المساءلة (الالتزام بالمساءلة)والقدرة على التنبؤ في القطاعين العام والخاص.

[55]- Stephan Haggard et Lydia Tiede, The Rule of Law and Economic Growth: Where are We?, World Development, Volume 39, Issue 5, May 2011, Pages 673–685, p2.

كما أن القوانين المصممة جيدا تخلق بيئة تشجّع الأفراد على اتخاذ القرارات العقلانية من وجهة النظر الاقتصادية، للحد بصفة عامة المخاطر غير التجارية،. فهذه القوانين تشجع تطور القطاعات الخاصة، وتحفّزهم على تأسيس مشاريع انتاجية ويمكن أن تجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.[56]

إن دولة القانون المصممة جيدا تتميز أيضا من بين أمور أخرى بقواعد واضحة المعالم، تعريف واضح لحقوق الملكية وسلطة قضائية بأداء فعال، حتى يتمّ التأثير بشكل إيجابي على النشاط الاقتصادي. وفي المقابل، سوء التنظيم، تطبيق تعسفي للقوانين، عدم التنبؤ بقرارات العدالة يمكن أن تعمل على تضعيف حقوق الملكية، تحفّز الفساد وتخفض الدخول إلى السوق.[57]

فعدم وجود التشريعات التي تتضمن القواعد المحددة بشأن تنفيذ العقود يحدّ من مجال المعاملات، يزيد من تكاليفها، الأمر الذي يؤدي إلى منع حدوث بعضها. كما أن غياب الثقة في الآليات الرسمية لتنفيذ هذه العقود يحدّ من أنشطة الشركات خاصة الشركات الأجنبية وتعيق دخول وافدين جدد إلى السوق.

القانون الذي يحدّد الشروط اللاّزمة لإنشاء أنواع مختلفة من الشركات خاصة شركات الشراكة ذات الأسهم أو ذات المسؤوليات المحدودة، يحدّد أو يحمي حقوق الملكية، يحدّد قواعد انتقال هذه الحقوق، يسنّ شروط الدخول إلى القطاع الانتاجي أو الخروج منه، يحفّز المنافسة من خلال انشاء مراقبة هيكل وسلوك السوق ويصحّح الاختلالات وينتقدها. بالإضافة إلى ذلك وفي عملية التسجيل البطيئة، المعقدة والمكلفة، يشجع المبادرات من مؤسسات القطاع الخاص ويخلق بيئة من الثقة مواتية للاستثمار الخاص.[58]

فسيادة القانون تتطلب الأطر القانونية العادلة وأن النصوص القانونية تكون مطبقة بصفة نزيهة، وخاصة القوانين المتعلقة بحقوق الانسان. أي، يجب أن تضمن لجميع المواطنين المساواة في المعاملة، مما يسمح بحماية حقوقهم ضد تقلبات السلطة.

كما أن الحقوق السياسية، الاقتصادية والاجتماعية التي تتعزّز بالتبادل تؤثر إيجابيا على الأداءات الاقتصادية. فالحقيقة هي أن السكان الذين يتمتعون بحرية سياسية يمكن أن يشاركوا ويلعبوا دورا في عملية تخطيط واتخاذ القرارات في مجتمعاتهم، إنهم يمكنوا أن يجعلوا من تنظيم المجتمع يقوم على أساس توافق الآراء والتشاور وغير خاضع للقوانين المقررة من السلطة الاستبدادية (PNUD, 1992).[59]

[56] - Deborah Brautigam, Governance and Economy A Review, op. cite, pp 25-26.
[57] - Ibid, p29.
[58] - Ohnesorge John K.M, État de droit (rule of law) et développement économique . L'étrange discours des institutions financières internationales, Critique internationale 1/2003 (no 18) , p. 46-56
[59] - PNUD, Rapport sur le développement humain 1992, Programme des Nations unies pour le développement, Aspects mondiaux du développement humain.

4-7- مشكلة الفساد:

إن الجزائر تواجه مشكلة مؤسساتية من أجل ضمان توسعها الاقتصادي. ومشكلة الفساد تتعلق بالحكامة التي هي طريقة ممارسة سلطة الدولة، وهو يرمز إلى ضعف المؤسسات السياسية، القانونية والاقتصادية. فهو يعمل على تثبيط الاستثمار من خلال القيود البيروقراطية التي تدفع الموظفين بخلق التأخير والمضايقات التي تجرهم إلى الفساد. كما يعمل على انتهاك ثقة المواطنين وتخفيض الرأسمال الاجتماعي، وهذا ما يقوّض ويزيل شرعية السلطة السياسية بشكل بطيء. فالفساد يتدخل في إدارة الشؤون العامة في الجزائر، وهو ما يشكل مصدر سوء تخصيص وتوزيع الموارد، وبالتالي هو عامل للتخلف الاقتصادي. فالفساد بجميع أشكاله، لا يشجع المستثمرين المحتملين سواء كان محلي أو أجنبي.

وإمكانية الدولة في مراقبة الفساد تعتمد على درجة مصداقيتها مع المواطنين وإنشاء مؤسسات قوية وذات مصداقية، وهذا ما يؤكد فرضية انعدام سيادة القانون وضعف مؤسسات الدولة.

في الجزائر، الفساد يقوض بشكل كبير الأداء الاقتصادي عن طريق الحد من النمو وتحويل المشاريع الاجتماعية عن أهدافها المرجوة منها، وهذا عن طريق تثبيط الاستثمارات من خلال المؤسسات السيئة أو ضعف الحكامة. والفساد في الجزائر منتشر بقوة في القطاعات الخدماتية وأساسا التجارة، ويرتبط بطريقة تحقيق الأرباح من خلال القيام بالأنشطة غير المنتجة بطريقة مباشرة. هذه الأنشطة متعلقة بالاقتصاد الريعي والتوزيعي نظرا لأن الحكومة مازالت تقدم اعانات كبيرة. فرجال الأعمال والمسؤولين يفضلون الاستثمار في المجالات الريعية من أجل نهبها والاستحواذ عليها، وبالتالي تحقيق أرباح طائلة ومباشرة. هذه الجماعات وبإيعاز من السلطات السياسية تشكل فساد سياسي يمنع من تحقيق اقتصاد انتاجي يكسر العلاقة بين الدولة والاقتصاد الريعي.

إن الفساد منتشر في الجزائر متمثلا في البحث عن الريع الحكومي. فالبحث عن الريع يحلل دوافع فاسدة للطلب والعرض وتكلفتها الاجتماعية. هذه الحالات الريعية هي ناتجة عن اضطراب التنظيم التنافسي (المنافسة التامة والكاملة) ولا تأتي مضافة إلى الثروة الموجودة، ولكن تأخذ شكل تحويل لصالح أولئك القادرين على امتلاكها.

إن السلطات الحكومية من خلال الأوامر العامة أو من خلال اللوائح، التعريفات الجمركية والحصص التي تعدّها، تخلق جهة الاتصال الرئيسية المرصدة لحالات الريع. فالفساد هو وسيلة غير مشروعة التي تمثل انفاق للموارد النادرة من أجل التحايل على تحويلها تم خلقها بتصنّع من طرف الدولة.

إن الفساد يحرّم المواطنين من الخدمات الأساسية مثل الحصول على الرعاية الصحية والسكن؛ فالفساد يكلّف الحياة الانسانية. والفساد يحفّز الاستثمارات الغير منتجة، يزيد من تكلفة السلع والخدمات ويؤدّي إلى تراجع نوعية جميع الخدمات وكل الانتاج في ظل غياب الرقابة العامة. فهو يولّد الاختيارات السيئة، يشجع المنافسة على مستوى ممارسات الفساد بدلا من المنافسة السليمة فيما يخص الجودة والتكلفة.

الفساد في الجزائر يحوّل الثروات الوطنية لصالح فئات قليلة، يؤدّي إلى تآكل قاعدة الموارد لدى البلد، وهو ما يساهم على الحفاظ على الدائرة المفرغة من الفقر. كما يعمل على حرمان أضعف الفئات المجتمعية من ثمار التنمية من خلال تحويل الأولويات الاجتماعية الأساسية.

وفي غياب قوة معارضة فعالة، الدولة هي الآن أكثر عرضة للفساد. وهذا ما قوض المبادئ التي تحكم دولة القانون، وشرعية الحكومات وفعالية ومصداقية المؤسسات العامة، وعطّل العدالة وخلق مناخ غير آمن يمكن أن يؤثر على الاستقرار السياسي. ويجب علينا أن لا ننسى أن صناع القرار عندما يعتبرون فاسدين، فيصبحون ليس فقط غير قادرين على مراقبة موظفيهم، ولكن يفقدون كل السلطة الأخلاقية.

وعلى مستوى آخر، الفساد قوّض القيم الأخلاقية والثقافية للمجتمع وحافظ على حلقة مفرغة: المجتمع موجود وغير فعال أمام الفساد، ولا يعود قادرا التفاعل أو المقاومة. وخارج الجوانب الأخلاقية للفساد، يجب أن يتم احتواء الفساد لأسباب تتعلق بنظام يكون عملي جدا. فالجزائر ستواجه مخاطر سياسية كبيرة إذا لم تحارب الفساد، لأنه يمكن أن يضعف بقوة السلطة وقدرات نشاط الدولة، ويهدد سلامة المؤسسات الديمقراطية.

4-8- الديمقراطية والمساءلة:

إذا تحدثنا عن الديمقراطية، سنتحدث عن بالحكم الراشد كون هذا الأخير له دور مهم في تفعيل الأطر الرشيدة في تفعيل المشاركة السياسية وقضايا الشفافية وجودة الحكامة وتفعيل تدخل الدولة في علاقاتها مع القطاع الخاص والمجتمع المدني.

في الجزائر، النظام السياسي في بدايته كان يستند على مبدأ أحادية الحزب، الذي لا يقبل التعددية الحزبية ولا تنوع المشاركة السياسية، بالإضافة إلى حظر العمل النقابي تكوين الجمعيات. هذه السياسية أثرت بقوة في فشل السياسات الحكومية التي تبنتها الدولة والتي نتجت أساسا عن الإرادية التي لا ترسم البرامج بصفة مسبقة بدون مشاركة الجهات الفاعلة الرئيسية في البلاد. ونتج عن هذا كذلك تفشي الفساد والمحسوبية والاقتصاد الموازي. هذه العوامل الأخيرة رافقت النظام السياسي إلى يومنا هذا.

وحتى بعد الاصلاحات المؤسساتية التي طبقتها الجزائر في إطار تكريس الديمقراطية والمساءلة، فهي لم تؤدي إلى ديمقراطية حقيقية لأنها نتجت عن أعمال عنف وفوضى سياسية واجتماعية، وليس في سياق تطور اجتماعي سياسي. من جهة أخرى، إذا كانت الديمقراطية تستند على المشاركة السياسية وبدأ التفاعل بين الدولة، القطاع الخاص والمجتمع المدني، فإن الحكومة لم تستطع أن تكوّن مجتمع مدني فعال لا من خلال المشاركة السياسية ولا من حيث الحركات التنظيمية (نقابات، جمعيات، منظمات غير حكومية...الخ). كما أن القطاع الخاص الذي يؤثر في العملية السياسية فهو غير مستقل عن النظام، فهو تشكل في إطار خدمة مصالح سياسية على حساب مصالح شخصية وليس على حساب المصلحة العامة، وهذا يتجلى في معظم الاستثمارات الخاصة التي تتوزع على مستوى القطاعات التي تحوي الريع.

من جانب التعددية الحزبية، على الرغم من تعدد الأحزاب، إلا أن المنافسة السياسية هي مقتصرة فقط على بعض الأحزاب وبقيت مرتكزة في أقلية سياسية تنتسب إلى النظام بأكمله. ومن ناحية القوة المعارضة، فلا توجد جهات فاعلة معارضة حقيقية، فهي تخضع لتنازلات على حساب النظام. كل هذه المؤشرات تؤثر على عملية صياغة السياسات وتنفيذها.

من الناحية الواقعية، نشير إلى أن مبادئ الديمقراطية هي مكرسة في الجزائر من الناحية القانونية، لكن من جانب التطبيق، فهي ما زالت تخضع لقيود مؤسساتية تعيق الحركة الديمقراطية والمشاركة السياسية. وتبقى هذه القيود مرتبطة بدوافع أمنية تستخدمها السلطات الحكومية في مواجهة الحركات المتطرفة.

كما نشير إلى أن المجتمع المدني هو غير فعال ولا يستجيب لمبادئ الديمقراطية الغربية. فهو مجتمع محافظ ويأبى المشاركة السياسية. ويتجلى ذلك عندما تدعو الأحزاب إلى تشبيب إطاراتها على غرار جبهة التحرير الوطني لا يستجيب المجتمع المدني بجميع فئاته لهذه الدعوات، وهذا يعكس رغبة المجتمع عن الانعزال عن السياسة. وهذا ما يترك الباب مفتوحا أمام جهات معنية فقط قد تأخذ من السياسة لأغراض خاصة في ظل غياب مجتمع مدني غير فعال.

أما من جانب حرية التعبير والشفافية، فرغم صدور قانون السمعي البصري، إلا أن هذا الجهاز مازال يتميز بقيود حادة واحتكاره من طرف القطاع العام. والصحف والقنوات الموجودة هي محسوبة على أحزاب معينة ولا تؤدي مهامها في أحسن حال. فهذا الجهاز يعتبر مهم كونه يحارب الفساد والممارسات الفاسدة، ويفضح المسؤولين الكبار الذين يستغلون مناصبهم في خدمة مصالح خاصة. فهو يساعد على توجيه القرارات السليمة والسياسات التي تخدم المصلحة العامة.

من جانب المساءلة، فلا يوجد جهاز تنفيذي فعال أو تطبيق لنصوص التي تخضع المسؤولين للمساءلة. فتشابك السلطة التنفيذية مع سلطة الرئيس مع البرلمان بغرفتيه، يفقد مصداقية الجهاز التنفيذي، وهذا ما يؤدي بإخلال مبدأ استقلالية السلطات. وحتى السلطة القضائية هي ليست مستقلة كما ينص عليها الدستور، فهي في خدمة النظام السياسي ولا تفرض المساءلة والعدالة والخضوع للقانون. فالدولة فقدت شرعيتها حتى يصل الأمر إلى أبسط مواطن يتحدث عن عدم وجود سيادة القانون. وهذا الأمر يعمل على تشويه السياسات الحكومية.

أماّ مؤسسة البرلمان الجزائري، فلا يتمتع بالسلطة الفعلية في اتخاذ القرارات وتبني القوانين بقدر ما يكون عبارة عن جهاز يؤدي وظيفة تشريعية وليست سلطة تشريعية. وهذا يعني غياب سلطة فعلية لتمثل القوى السياسية المعارضة سواء كان نظام ديمقراطي أو اسلامي على غرار ما يحدث في البلدان الديمقراطية الغربية مثلا. وجعل أي اصلاح باتجاه الديمقراطية غير مكتمل طالما أنه ليس ثمة انتقال من دولة يحكمها الجيش ويسودها الاحتكار السياسي من طرف أحزاب قليلة إلى دولة ديمقراطية برلمانية تحترم الدستور وتقوم على الاقتراع العام المباشر للسلطتين التنفيذية

والتشريعية في ظل التعددية الحزبية. بمعنى تكريس الاصلاح الحقيقي الذي يفضي إلى استبعاد ونزع صفة السلطة التسلطية والأحادية السياسية وتكريس المشاركة السياسية.

فالنظام السياسي لم يسع إلى ارساء قواعد المشاركة السياسية كجوهر للممارسة الديمقراطية الحقيقية. فهو ما يزال مستمد من عقيدة ثورية تنفي أي معارضة حقيقية وترفض أي معنى حقيقي للمشاركة السياسية، وذلك ما يجعل المشاركة في الجزائر تأخذ شكل التبعية للنظام. ففي مقابل منع وصول أي معارضة حقيقية لها القدرة في مساءلة النظام الحاكم، يعمل النظام على تعبئة الجماهير الشعبية من خلال المؤتمرات والشعارات لتأكيد مساندتها لسياسات النظام وقراراته. وقد اتخذ النظام السياسي نظام تضامني الذي يشير إلى نوع من السياسات والهياكل المؤسساتية التي توكل لها مهمة تنظيم المصالح وتمثيلها، سواء بقيام الدولة بإصدار قوانين جديدة إذا تعلق الأمر بالسياسات أو ببعث فئات مصلحية إذا تعلق بتمثيل فئات معينة كالحرفيين، الطلبة...الخ على أن يتم عمل هذه الحركيات في إطار أهداف النظام دائما.

من جهة أخرى، شرعية النظام السياسي وتطبيق سيادة القوانين يجعل صانعي القرارات يتميزون بمسؤولية أكثر ويخلقون مناخ من الثقة بين الدولة والمواطنين خاصة بين الدولة والأعوان الاقتصاديين. كما أن غياب الشفافية يضعّف المسؤولية، يشوه تخصيص الموارد (تحويل الأموال واختلاسها)، يسبب عدم الاستقرار، يفجّر العنف، يؤثر على البيئة الاقتصادية (هروب رؤوس الأموال ويجرم النمو). ومن جانب آخر، (Deborah Brautigam, 1991)، لاحظ وجود علاقة بين درجة المسؤولية ودرجة الفعالية الاقتصادية بقدر تحقيق الأهداف المرجوّة.[60]

إن غياب المسؤولية والمساءلة يساهم أساسا في تقوية آثار الرشاوي والفساد، يزيد من حدة صراعات أصحاب المصالح (في الشركة، أو المجتمع)، وتحويل رؤوس الأموال العامة إلى أغراض شخصية. وفي المقابل، المسؤولية تستلزم المصداقية بقدر أنها تزيد الضغط على نظام إداري شفاف، الذي يوفر قواعد قابلة للتنبؤ وشفافة، والفساد يكون سهل الانكشاف وبالتالي يمكن محاربته. وبالتالي، المصداقية يمكن أن تؤثر على النمو الاقتصادي. فالدولة ذات المصداقية لا ينبغي أن تكتفي بتثبيت القواعد المتسقة، فإنها يجب كذلك التأكد من أنها نفّذت بطريقة منهجية وتعمل على ضمان أن الفاعلين من القطاع الخاص والشركات، العمال، الجمعيات المهنية، لا يعيشون في جو من الخوف نتيجة رؤيتهم لهذه القواعد تتغير بين عشية وضحاها.[61]

إن تأسيس مجالس للإدارة ذات مصداقية وذات كفاءة، نظام مراقبة (داخلي وخارجي) تساهم في تحسين تسيير الانفاق وتعزيز انضباط الميزانية. كما أن الانضباط الداخلي والامتثال لإطار قيادة المؤسسات تؤثر بطريقة مباشرة على كفاءة هذه المؤسسات، إمكانية الوصول إلى الأسواق، علاقتها مع المجتمع، وبالتالي نموها الاقتصادي.

[60] - Deborah Brautigam, Governance and Economy A Review, Policy Research, Working Papers 815, Banque Mondiale, Decembre 1991, p31.

[61] - Donal Cronin et John O' Regan, Accountability in Development Aid: Meeting Responsibilities, Measuring Performance, A Research Report for Cómhlamh, 2002, p 24.

هذه صورة موجزة لسلطة للنظام الذي دائما ما يتميز بمنح امتيازات وهبات في مقابل الصمت عن المطالبة بالمشاركة الحقيقية. ولكن، لا ننكر أن الجزائر أسست نقطة انطلاق لإرساء مؤسسات سياسية للدولة الجزائرية بغض النظر إذا كانت هذه المؤسسات تتمتع بممارسة سياسية ديمقراطية حقيقية في العلاقة بين الديمقراطية والحكم في الجزائر. فمن الخصائص التي شوهت النظام السياسي في الجزائر هو عدم قبوله لأي منافسة حقيقية بطرق واقصاؤه للمعارضات الحزبية. فالنظام السياسي الجزائري حكمت عليه الأحداث التاريخية المتعاقبة بأن يكون نظاما عسكريا وبرجوازيا تعسفيا. وهكذا تكونت هذه التقاليد وترسخت مع الأيام لتصبح سمة تطبع النظام السياسي الجزائري الذي له خصوصياته التاريخية الثقافية التي ترجع إلى الطبيعة المتناقضة للحركة الوطنية قبل الاستقلال.

4-9- النوعية البيروقراطية:

أصبحت الجودة البيروقراطية تؤثر على العملية التنموية في البلاد. فعلى الرغم من الاصلاحات التي مست قطاع الخدمة العمومية، تكريس مبدأ اللامركزية، واصلاح مهام وهياكل الدولة، فضلا عن تحرير قوانين الاستثمارات، إلا أن الجزائر تتميز بقوة ببيروقراطية سيئة. فعلى الرغم من انجازات اللامركزية، فهي تطرح العديد من المشاكل التي تواجهها، كعدم كفاية الموارد المالية للمجتمعات اللامركزية، ضعف تنفيذ النصوص القانونية، وعدم فاعلية اللامركزية مما يحد من دور المجالس المحلية، غياب المتابعة والتقييم للأنشطة والمساءلة، مشاكل على مستوى محور الأنشطة على مختلف مستويات القرار (البلدية، الولاية والسلطة المركزية).

وقد كشف استطلاع للرأي أن 33.7% من المشاركين يعتقدون أن السلطة المنتخبة في المجالس البلدية لا تتصرف لصالح الناخبين، وبنسبة 31.5% فيما يخص المجالس الولائية، وأن 41.1% من الأشخاص المشاركين يعتقدون أن السلطة المنتخبة للمجالس البلدية تتصرف أحيانا لصالح الناخبين، وبنسبة 38.7% بالنسبة للمجالس الولائية، في حين أن نسبة 3.2% فقط يعتقدون أن هذه السلطة البلدية تعمل لصالح الناخبين، وهذه النسبة تمثل 3.3% بالنسبة لسلطة المجالس الولائية.[62]

وفيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، القانون الجزائري يدعم هذه الحقوق وفق ما تمليه المواثيق الدولية، إلاّ أن الاجماع يقوم حول الحاجة إلى دولة منظمة تضمن المصالح الضرورية للمواطنين.

وفيما يتعلق بالحقوق المدنية ومبدأ المساواة، فالجزائر تعاني من هذا المشكل في ظل غياب سلطة قضائية فعالة وعادلة على الرغم من الاصلاحات، وهذا ما يفقد من شرعية الدولة وقوة المؤسسات.

وفيما يتعلق بمؤسسات الخدمة العمومية، فهي ذو كفاءة وفعالية منخفضتين. فعلى الرغم من الاصلاحات التي شهدتها هذه المؤسسات، إلا أنها مازالت تتميز باحتكارات الدولة وبمجال تدخل كبير لها. الكثير من التحديات الرئيسية تفرض نفسها على الوظيفة العمومية تتمثل في ضمان تغطية الاحتياجات الاجتماعية، الشعور الرئيسي

[62]-تقرير الحكامة التابع للآلية الأفريقية للتقييم من طرف النظراء MAEP، http://www.mae.gov.dz/rapport-algerie_MAEP.pdf

بالوظيفة العمومية، ضمان فعالية وكفاءة الخدمات العامة، امكانية الوصول إلى الخدمات العامة لجميع المواطنين وضمان خدمة عامة مستمرة وشاملة.

فالخدمة العمومية في الجزائر لا تسيار الأحداث والتطورات، وهو ما يخلق اجراءات بيروقراطية تعسفية تعيق الاستثمارات وتجعل المواطن بعيدا عنها. وبعض صور التخلف الإداري هو التأخر في تطبيق تكنولوجيات الاعلام والمواصلات في الإدارات العمومية، وهذا يؤثر على تكاليف المعاملات التي تحد من الاستثمارات. كما تتميز الهياكل التنظيمية للإدارات المركزية للدولة بعدم الفعالية من حيث مراقبة وتطوير وتقييم السياسات، وهذا ما يشوه وظيفة الهيكل الحكومي واستقراره وترشيده. كما أن النظام الأساسي للمؤسسات العامة لا تتوافق صلاحياتها مع البيئة الإدارية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية المتغيرة باستمرار.

وفيما يتعلق بتعيين الموظفين والمدراء التنفيذيين، فعلى الرغم من الاصلاحات التي مست هياكل الدولة، إلا أن الترقية والتوظيف يلب عليه طابع المحسوبية ومنح الامتيازات لكسب الود السياسي والتنظيمي والهيكلي. وهذا ما يؤثر بالسلب على الجهاز التنظيمي في المؤسسات الإدارية، وعلى الجهاز الانتاجي بالنسبة للمؤسسات الانتاجية.

إن كل هذه المؤشرات تعكس قوة البيروقراطية التي تعيق التنمية الاجتماعية والسياسية للبلد، وكذلك مناخ الاستثمار الذي يلعب دورا كبير في جلب المشاريع وتأسيس قطاع خاص سواء من المحلي أو الأجنبي.

4-10- مناخ الاستثمار:

إن التحدي الذي يواجه الجزائر هو انشاء بيئة ومناخ أعمال يؤدي إلى زيادة كمية ونوعية الاستثمار الوطني والدولي، وتوسيع الحريات الاقتصادية. وهي البيئة التي تسمح للشركات بتلبية متطلبات خلق فرص العمل وخاصة الشباب خريجي المعاهد. فعلى الرغم من الاصلاحات على مستوى حوكمة الشركات على غرار تبني الميثاق الوطني الاقتصادي والاجتماعي الذي يشدد على الدور الذي تلعبه الشركات والقطاع الخاص، إلا أنها لم تؤدي إلى خلق بيئة فعالة وإطار تنظيمي فعال للأنشطة الاقتصادية. فيجب التعجيل بإقامة اصلاحات هيكلية عميقة مواتية للنشاط الاقتصادي كالحد من البيروقراطية وتخفيف الاجراءات. فالبيئة القانونية والمؤسساتية مواتية ينبغي أن تسهل التكامل الاقليمي، وتقود الفاعلين الاقتصاديين إلى التفكير في ما وراء الحدود الوطنية وتطوير استراتيجيات متماسكة، والاستراتيجيات التي تأخذ في الحساب الفرص والمخاطر المرتبطة بوضعيتهم في قلب شمال أفريقيا والبحر الأبيض المتوسط.

فإصلاح البيئة المؤسساتية في الجزائر يتطلب فقط التوفيق بين النصوص والتطبيق. فالنصوص هي موقعة ولكن غير مطبقة. وتبقى الاشكالية الرئيسية في البيئة المؤسساتية هي حقوق الملكية خاصة العقارية، تنظيم المنافسة والقاعدة الرئيسية للدولة المتمثلة في نسبة امتلاك المشروع من طرف الدولة والتي تقدر ب 51%، وهذا ما يسمح لها بحق الشفعة في حالة التنازل.

كما يجب على الجزائر أن تحقق الاستخدام الأمثل لثرواتها لتسهيل إنشاء شركات خاصة مستدامة التي سيكون لها دور اقتصادي واجتماعي تلعبه، والتي ستسمح بتنويع المشهد الاقتصادي وخفض اعتماد البلد على الموارد الناتجة عن تصدير لمحروقات، من خلال تنفيذ استراتيجية توسع متماسكة واستباقية. هذه الاجراءات تفرض ظهور نخبة مقاولة وتنظيمية جديدة ومطلعة، محركة ومسؤولة؛ حوكمة شركات مفتوحة، تقوم على أساس الشراكة، المحاكاة والمنافسة العادلة بدلا من التفرد والاحتكار؛ وفي الأخير، تمكين الجهات الفاعلة الاقتصادية التي يجب أن تتصرف مع الاحترام التام للشرعية أو القانون، بما يتفق مع النصوص وروح القانون. كما تفترض قدرة هذه الجهات الفاعلة على العمل سواء بشكل فردي أو جماعي من أجل تحقيق تنمية مستدامة وتلبية توقعات واحتياجات الأجيال الحالية والقادمة.

فالجزائر لا تفرض اعتماد المعايير الاجتماعية الجديدة المواتية للتعاون، مراعاة المخاطر، الابتكار والمبادرات الاقتصادية الخاصة. وقبل أن تصبح شركة مواطنة، الشركة الجزائرية الخاصة الجديدة يجب أن تكون منتجة لعدد معين من القيم التي تسمح لها بأن تتميز بالجدارة بدل المحسوبية، وتتميز بالتشاور بدل المركزية. هذه الثقافة الجديدة للمؤسسة هي ضرورية، لكن ليس لاعتبار الحكامة الجديدة كوسيلة جديدة لإخضاع المؤسسات، ولكن لضمان تنمية حس المعاملة العادلة لمختلف أصحاب المصلحة، خاصة أصحاب رؤوس الأموال والموظفين. هذه الحكامة الجديدة تنطوي بشكل خاص على انشاء وتعزيز الآليات القابلة لتحسين المعلومة، الاتصالات وشفافية الأنشطة، وكذلك وضع آلية لتمكين وتحفيز نتائج صانعي السياسات ومختلف الفاعلين الاقتصاديين. وحوكمة الشركات الجزائرية في صيغته الجديدة يجب أن تقود الجهات المعنية على مشاركة نفس الرؤية للدور الحاسم للنشاط الإداري، وضرورة الحفاظ على مناخ الثقة داخل وخارج هذه الشركات.

فالجزائر تعرف مشاكل في عملية التحولات الحالية لحوكمة الشركات الجزائرية. وهذا يرجع كما حدده المحللين إلى تنوع مراحل التنمية في الجزائر، استعمار لمدة 132 سنة، اقتصاد موجه لأكثر من ثلاثة عقود، ثم عملية تحرير تزامنت مع عشرية سوداء أثرت بقوة على عملية التحول. فلا أحد يستطيع أن يعبر عن إشكالية هذا التحول إلى اقتصاد السوق. وكجزء ضروري من عملية التحول، يكمن في حوكمة الشركات، حيث ذكر رئيس المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي في حديثه عن الخوصصة: [*الدولة سحبت قدميها للتخلي عن المجالات التي يجب التخلي عنها، والتزمت بالمجالات الاستراتيجية التي يجب أن تكون فيها*].

وتبقى مؤشرات مناخ الأعمال في الجزائر ضعيفة جدا على الرغم من الاصلاحات المؤسساتية المطبقة، ويبقى المناخ أكثر تقيدا بالإضافة إلى قوة البيروقراطية التي تحكم كل معاملات. أما فيما يخص المؤشرات الفرعية، فقد انخفضت في السنوات الأخيرة، فبالنسبة لمؤشر سهولة القيام بالأعمال من 196 سنة 2004 الى 154 سنة 2015. حماية الاستثمار من 174 الى 132 من نفس الفترة. وهناك ركود في مؤشر دفع الضرائب من 168 الى 176.[63] أما بالمقارنة مع بقية دول العالم، فإن متوسط مدة انشاء مؤسسة مقدرة بأكثر من 25 يوم في الجزائر و6

[63] - Rapport de doingbusiness, 2004 ; 2015 Algeria.

الى 9 أيام في البلدان الاعضاء في منظمة التعاون والتنمية (OCDE)، وعدد الوثائق اللازمة لبدء نشاط تجاري هو 14 في الجزائر و8 في بلدان الشرق الأوسط وشمال افريقيا و5 في بلدان منظمة التعاون والتنمية. وتظهر هذه الأرقام مدى قوة الصعوبات والعقبات التي يواجهها أصحاب المشاريع والتأكد من مدى الاصلاحات. فهذه القيود لها انعكاسات سلبية على كل رفاهية المواطنين وعلى اقتصاد البلد. هذا بالإضافة الى أن الدولار الواحد المستثمر في الجزائر يخلق 0.6 الى 0.8 دولار، بينما في بعض الدول النامية من 1 الى 5 دولار. والعديد من الاقتصاديين والخبراء الجزائريين يصرون على أولوية تنمية الموارد البشرية، ويعتبر هذا التطور عاملا رئيسيا في نجاح أي اصلاح او سياسة تنموية.[64]

5- النتيجة الرئيسية:

في سياق التطورات الأخيرة، تبينت اشكالية تحول الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق ووصلنا إلى عدة استنتاجات التي تفسر لماذا الدولة الجزائرية على الرغم من الخطابات المتعددة، إلاّ أنها فشلت في اصلاح اقتصادها. ويرجع ذلك أساسا إلى عدم وجود بيئة مؤسساتية مواتية للتغييرات المنهجية التي تفرضها عملية التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق. وبعبارة أخرى، العقبة الرئيسية أمام التحول الاقتصادي الناجح في الجزائر هي مؤسساتية في المقام الأول. وهي تكمن في بنية الدولة الموجود تحت شكل التراثي الجديد (néo-patrimoniale) والازدواجية في هياكل السلطة التي تميّز هذا النظام. وكتلخيص في هذه النقطة، سنقول أن السلطة الجزائرية ترفض العواقب السياسية للإصلاحات الاقتصادية التي تنطوي على إعادة توزيع السلطة في مجال الدولة وإعادة توازن علاقات السلطة بين الدولة والجهات الفاعلة الاقتصادية. ومع ذلك، يبقى سؤال كبير مطروح: لماذا بعد نصف قرن بعد الاستقلال، الجزائر لم تؤدي إلى ولادة نخبة اقتصادية مستقلة عن القطاع الخاص وعن القطاع الرسمي، متعلقة بالإنتاج، والتي يمكن أن تكون وتتشكل كجهة معارضة تُلزم الدولة على اصلاح الاقتصاد؟

والإجابة على هذه الإشكالية ترتبط بمنطق الاقتصاد الريعي. هذا الأخير تمّ تحديده بالفعل من طرف النظرية الاقتصادية الكلاسيكية كعقبة رئيسية أمام تشكيل الاقتصاد الانتاجي.

والمداخيل الناتجة عن المحروقات في الأسواق الدولية هو نوع من الريع. وهو يأتي من الفرق بين سعر التثمين وتكاليف انتاج المنتجات الباطنية المستخرجة من تحت الأرض التي هي النفط والغاز. فهو كرم الطبيعة الذي تحتكره الدولة باسم المجتمع. فالريع البترولي هو ليس خلق قيمة جديدة، بل هو تحويل يمكن أن يمارس بعض الآثار السلبية على الأجور والأرباح. والأسوأ، يسبب هذا الريع آثار منحرفة أكثر لأنه خارج سير العمالة المحلية. وهو تحويل لقيمة تم خلقها خارجيا. والحالة الجزائرية من المرجح أن توفر لنا منحدرات خصبة لفهم هذا الوضع. فالريع النفطي الذي تحتكره الدولة والتي تستخدم جزء منه في الحفاظ على عملائها بين العاملين وتقدمه في شكل أجور وإعانات أخرى بدون مقابل انتاجي، يسبب العديد من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية التي تتغذى ببعها البعض التي تسبب

[64] - Base de données de FCE (Forum des Chefs des Entreprises), Algerie, www.fce.dz.

بدورها في وضعية حيث لا مستوى أجور، ولا معدل أرباح يمكن أن يكون كبير بمعدل كاف لإحداث ديناميكية تراكم.

فعلى المستوى الاقتصادي، عملية حقن الأموال بسبب الريع البترولي وبدون مقابل انتاجي يسبب عملية تضخمية كبيرة. وبالإضافة إلى خلل نظام الأسعار والتوزيع الأمثل للموارد، التضخم يؤدّي إلى تآكل القوة الشرائية وخاصة ذات الدخل الثابت، ويقلل من الطلب الفعال والميل إلى الادخار. وفي حالة انخفاض الأجور الحقيقية للعمال، فهم يعملون على الرد بطريقتهم ويطالبون الزيادة في أجورهم الإسمية، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض الأرباح. ومن جهة أخرى، انخفاض الادخار الوطني يزيد من تكلفة الاستثمارات ويجعل من الاقتصاد بأكمله يعتمد على الاستثمارات الحكومية فقط وهذا ما سيكون عليه أثر على العمالة والأجور. فحلقة مفرغة ستتغذى ذاتيا باستمرار مما تسبب في انخفاض قيمة العمل وتعمّم السلوكيات الريعية في جميع مستويات الحياة الاجتماعية.

على المستوى الاجتماعي السياسي، الآثار الضارة للريع هي متنوعة وعديدة. فالريع يسمح للنظام السياسي بتمكين نفسه على المجتمع، وهذا ما يتيح له ممارسة علاقة الهيمنة على أعضائه، كما يمنع تشكيل فضاءات مستقلة من المرجح أن تؤدي إلى نشأة مجتمع اقتصادي يتكاثر من خلال قوة العمل. ولذلك، الريع يسبب في عمليات معمقة لإعادة التركيب لصالح الطبقات الاجتماعية الخاملة والعاطلة حيث عملية إعادة الانتاج تستند على جمع والاستيلاء على الريع المضارب. كما نشهد من خلال الريع ظهور عملية سريعة لتحول السلطة السياسية في شكل أصول في الأسواق. والدولة توجد في هذه الحالة فريسة بين الشبكة الواسعة من عملائها حيث تراكم الثروات يستند على عمليات الإثراء غير المشروع الذي يجمع بين الفساد، الممارسات الاحتيالية وتطور الاقتصاد غير الرسمية.

هذه الظواهر والتي تولدت عن تناقضات الاقتصاد الموجه، لم تختف مع الاصلاحات الاقتصادية المطبقة. بل العكس من ذلك، الظواهر المذكورة أعلاه تطورت بشكل خاص، ولاسيما بعملية بيع أصول الدولة باسم اقتصاد السوق، مضاعفة العقود الدولية وتحرير الملكية العقارية وملكية الأراضي. والسبب هو أنه من دون الاصلاحات المؤسساتية التي تسمح بميلاد دولة القانون، التحرير الجزئي والذي تتحكم فيه نفس الموظفين السياسيين، فهذا يعزز فقط الطابع التراثي الجديد للدولة. وبعبارة أخرى، تحرير أسواق معينة دون اصلاحات سياسية في الجزائر نتج عنه نظام حديث جزئيا حيث الشرعية لا تتوافق حقا مع المعايير السياسية التقليدية، ولا إلى منطق الدولة الحديثة، والاثنين هي أنظمة مستعارة. في مثل هذه الأنظمة، توجد المؤسسات الرسمية لكن من دون سلطة، والاقتصاد هو محرر جزئيا وتهيمن عليه المواقف الريعية، ومجتمع مدني ضعيف وتهيمن عليه الفئات الاجتماعية المفترسة والضارة. هذه الفئات تتولى السلطة الاقتصادية نتيجة قربهم من الموظفين السياسيين للدولة، وتستولي على الريع الحكومي الموزع بطريقة استنسابية وغير محدودة وتستثمر رؤوس الأموال المتراكمة في الأسواق غير الرسمية.

حاليا، النظام السياسي الجزائري يقتصر على تشخيص السلطة التنفيذية، سلطة تشريعية فاسدة وسلطة قضائية فاسدة أكثر. وتوجد الإدارة مع مؤسساتها السياسية والاقتصادية من دون أن تمارس أي سلطة خاصة على الموظفين

السياسيين للدولة وعملائهم في المجتمع. وهذه الوضعية ترجع إلى الازدواجية في هياكل السلطة، أي يوجد جزء من المجتمع التي يتمّ وضعه فوق المؤسسات الرسمية، تستخدم الموارد الاقتصادية من أجل الحفاظ على سلطة الموظفين السياسيين وتعزيز هيمنتهم على المجال السياسي ومنع تشكيل فضاء عام يكون معارض لهذه الفئة.

العنصر الرئيسي في هذا النظام، هو التنظيم السياسي من خلال الريع النفطي. وهذا ما يفسر عدم القدرة الواضحة للدولة على اصلاح اقتصادها على الرغم من الخطابات الرسمية العديدة ومحاولات الاصلاح وتحرير الشركات الحكومية التي تقوم تحت الضغط في العقود الأخيرة. وهذا ما يفسر إلى حد كبير أيضا عملية صعبة لميلاد مجتمع مدني واقتصاد انتاجي في وجود نظام يتم تنظيمه سياسيا من خلال الريع وحيث تكون فيه الأجور والأرباح منخفضة و/أو هدف لاختلاس دائم.

هذا التحليل يشخص لنا أن الإشكالية في النمو الاقتصادي تتعلق بالإصلاحات الاقتصادية والمؤسساتية التي تسمح بفك الارتباط عن الاقتصاد الريعي وبناء اقتصاد انتاجي وتنافسي يواجه الصدمات ومختلف الأزمات. فالعائق مرتبط بقوة بالمجال المؤسساتي الذي يرتبط بقوة بالعوامل السياسية. وبالتالي، ضعف المؤسسات السياسية والاقتصادية يلعب دور كبير يتسبب في منع إحداث ديناميكيات التراكم. وهذا الخلل يرتبط بعجز الحكامة أو عدم تطبيق مبادئ الحكم الراشد في تسيير الشؤون السياسة والاقتصادية والاجتماعية للبلد. وفي تحليل هذه الوضعية، سمحت لنا بربط مختلف أبعاد الحكم الراشد بالنمو الاقتصادي في الجزائر والتي نذكرها في الأجزاء الموالية.

خاتمة:

إن هذه المتغيرات المؤسساتية كلها لها علاقة بالنظام السياسي القائم في البلد. فالعائق السياسي هو الذي يخلق هذا القصور المؤسساتي الذي يؤثر على تكوين اقتصاد انتاجي وتنافسي. ولقد استخلصنا هذه العقبات المؤسساتية من خلال التحليل الاقتصادي والمؤسساتي للحكامة في الجزائر بالتركيز على الحكامة الاقتصادية. لكن، هذا التحليل يبقى نظري ووصفي يقدمه مجموعة من المحللين والباحثين في الواقع الجزائري. وكمحاولة لإتمام هذا التحليل، سنقوم وفي الجزء الموالي بتقديم دراسة قياسية نبين من خلالها هل هذه العوامل المؤسساتية المذكورة أعلاه لها أثر في عدم تحقيق اقتصاد انتاجي وبالتالي النمو الاقتصادي في الجزائر أم لا، بالاستعانة بالبرامج الاحصائية المشهورة التي تساعد في اثبات الفرضيات النظرية المنبثقة عن التحليل الاقتصادي.

الفصل الرابع:

دراسة قياسية لأثر العوامل المؤسّساتية على النمو في الجزائر

مقدمة:

لقد ظهرت دراسات تمحورت في شكل نماذج رياضية باستخدام أساليب احصائية وكمية تهدف إلى اثبات صحة الفرضيات المطروحة أو رفضها. وأصبح من الضروري في وقتنا الحالي الربط بين المجال الاقتصادي النظري ومجال القياس الاقتصادي المتمثل في الاقتصاد القياسي الذي يدرس ويحلل العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية. فيتطلب الالمام الواسع بالجوانب النظرية الاقتصادية المتعلقة بالظاهرة المدروسة، بالإضافة إلى استعمال الأدوات القياسية من أجل تسهيل الوصول إلى النتائج الدقيقة في هذا المجال.[1]

وسوف نستعين بهذا المنهج في دراستنا لإثبات إن كان لهذه العوامل المؤسساتية علاقة بالنمو الاقتصادي في الجزائر وفق ما استنتجناه من التحليل المؤسساتي للنمو، بالاستناد على أدوات التقدير العددي والكمي للمتغيرات المدروسة بالاعتماد على النظرية الاقتصادية والرياضيات والاحصاء، ملتمسين دراسة العلاقة بالمتغيرات المدروسة، أي دراسة الأثر على المدى القصير والطويل. ومن بين الأساليب التي يعتمد عليها هذا التحليل القياسي هي تحليل السلاسل الزمنية التي تعتبر إحدى الوسائل الاحصائية التي تتناول سلوك الظواهر وتفسيرها عبر فترات زمنية ممتدة. وترتبط هذه السلاسل بكل متغير له علاقة بالدراسة، سواء كانت متغيرات داخلية (تابعة) أو متغيرات خارجية (مستقلة).[2]

وللتذكير، فإن تحليلنا المؤسساتي للنمو في الجزائر شمل فترة ما قبل الاستقلال سنة 1962 حتى السنوات الأخيرة من وقتنا الحالي. وقد ركزنا في هذا التحليل على العوامل المؤسساتية المتعلقة بالحكم الراشد والتي تؤثر على النمو الاقتصادي حسب النظرية الاقتصادية. إلاّ أن السلاسل الزمنية شملت الفترة من 1984 إلى غاية 2015 نظرا لعدم توفر البيانات حول مؤشرات العوامل المؤسساتية قبل سنة 1984.

ومن أجل تحقيق هذا التحليل القياسي، سنحاول دراسة أثر العوامل المؤسساتية على مستويات النمو الاقتصادي في المدى الطويل في الجزائر خلال الفترة (1984-2015)، وهذا بالاستعانة بنموذج التكامل المشترك المتمثل في منهجية التكامل المشترك لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع(ARDL) . وهذا الأخير يتطلب مجموعة من الخطوات الرئيسية أولها استقرارية السلاسل الزمنية لكل سلسلة مدروسة؛ ثم دراسة امكانية وجود تكامل مشترك في الأجل الطويل، وفي الأخير تقدير معادلة التكامل في هذا الأجل وإجراء بعض الاختبارات الرئيسية.[3] . ولإتمام هذا القسم، سنتم عرض ما يلي:

- أساسيات النمذجة القياسية بواسطة منهجية نموذج التكامل المشترك، نظرا لأن الدراسة القياسية تعتمد على هذه المنهجية؛

[1]- مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار سعيد، الاقتصاد الرياضي، (عمان: دار وائل للنشر، 2000)، ص. 21.

[2]- على إسماعيل عبدالصمد السلاسل الزمنية بالتطبيق على الحاسوب ورقة منشورة جامعة الملك سعود كلية علوم الاقتصاد الزراعي ص1 -3.

[3]- علي عبد الزهرة حسن وعبد اللطيف حسن شومان، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء (ARDL)، مجلة العلوم الاقتصادية العدد 34، المجلّد 9، ت2/2013، ص، ص 174-210.

- التعريف بالمتغيرات المستخدمة في الدراسة القياسية المحددة في القسم النظري والتحليلي؛
- وفي الأخير، عرض المنهجية القياسية، مناقشة وتحليل النتائج.

1- أساسيات النمذجة وفق منهجية التكامل المشترك:

قبل بدأ أي دراسة قياسية لابد من التعرف أولا على أساسيات النموذج المتبع ومتطلباته. والنموذج الذي سوف نستعمله يتطلب معرفة السلاسل الزمنية واستقرارها أو دراسة اختبارات جذر الوحدة.

1-1- السلسلة الزمنية:

تعرف السلسلة الزمنية بأنها سلسلة من المتغيرات العشوائية معرفة ضمن فضاء الاحتمالية متعددة المتغيرات ومؤشرة بالدليل t، والذي يعود إلى مجموعة دليلية T ويرمز لها عادة ب $\{t \in T, Y(t)\}$. وتتكون من متغيرين أحدهما توضيحي وهو الزمن، والآخر هو متغير الاستجابة وهو قيمة الظاهرة المدروسة، وتكتب رياضيا كالآتي: $Y = f(t)$. كما نؤكد أن السلسلة الزمنية يجب أن تكون تتميز بوحدة قياس موحدة لجميع المستويات، وعادة ما تكون السلسلة غير قابلة للتحليل مباشرة، حيث يتطلب الأمر غالبا اجراء بعض التعديلات لجعل المستويات قابلة للمقارنة.[4]

والسلسلة الزمنية يجب أن تكون مستقرة، حيث توجد سلاسل زمنية غير مستقرة، وهذا ما يعطي نتائج ضالة وزائفة، وهذا ما يسمى بالانحراف الزائف في عملية النمذجة. فالتحليل القياسي يتطلب أولا التأكد من استقرارية السلسلة ووجود اتجاه عام. والسلسة الزمنية المستقرة هي تلك التي تتغير مستوياتها عبر الزمن دون أن يتغير المتوسط فيها باستمرار سواء نحو الزيادة أو النقصان. وتكون سلسلة زمنية مستقرة إذا تحقق:[5]

- التذبذب حول المتوسط الحسابي ثابت عبر الزمن
- ثبات التباين عبر الزمن: $E(y_t) = E(y_{t+k})$

$$Var(Y_t) = E[Y_t - E(Y_t)]^2 = var(Y_{t+k}) = E[Y_{t+k} - E(Y_{t+k})]^2 = \gamma(0) = \sigma^2 < \infty, \forall t \quad (1)$$

- أن يكون التباين المشترك بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمدا على الفجوة الزمنية بين القيمتين، وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يُحسب عند التغاير، أي الفرق بين فترتن زمنيتين:

$$cov(Y_t, Y_{t+k}) = E[(Y_t - \mu)(Y_{t+k} - \mu)] = cov(Y_{t+k}, Y_{t+k+s}) = \gamma(k) \quad (2)$$

1-2- اختبار الاستقرار (اختبار جذر الوحدة):

إن أول خطوة بعد تحديد النموذج (التكامل المشترك) هي فحص درجة تكامل السلسلة الزمنية للمتغيرات محل الدراسة. وللتعرف على ما إذا كانت هذه المتغيرات مستقرة أم لا، ذلك أن طبيعة هذه السلاسل تكون غير ساكنة

[4]- عبد القادر محمد عبد القادر عطية: الحديث في الاقتصاد القياسي، الد ا ر الجامعية، الإسكندرية، ط 3، 2000، ص 620.
[5]- محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي – محاضر ات وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2012 ، ص ص 200-201.

مما يؤدي إلى ما يعرف بظاهرة الانحراف الزائف. وهذا يعني أن وجود اتجاه عام (trend) في السلاسل الزمنية للمتغيرات قد يؤدي إلى وجود علاقة معنوية بين هذه المتغيرات حتى لو كان الاتجاه العام هو الشيء الوحيد المشترك بينها.[6]

وبما أن معظم السلاسل الزمنية للمتغيرات تتصف بخاصية عدم الاستقرار، لذلك نقوم أولا باختبار استقرار هذه السلاسل وتحديد درجة استقرارها، حيث يتم ذلك باستخدام اختبارات ديكي–فولر (Dickey-Fuller)، ديكي–فولر الموسع (Augmented-Dickey-Fuller) (ADF)، فيليبس – بيرون (Phillips – Perron Test) و يعرف باختصار (PP).[7]

1–2–1. اختبار ديكي فيلر (DF) البسيط (1979):[8]

يعتبر هذا الاختبار من أولى اختبارات جذر الوحدة، حيث قام به كل من ديكي وفيلر سنة 1979. و يتطلب اختبار ديكي فيلر (DF) البسيط إجراء انحدار ذاتي لكل سلسلة مع الفروق الأولى للمتغيّر كمتغيّر تابع وإدخاله أيضا بتباطؤ لسنة واحدة كمتغيّر مستقل. (u_t) تتبع الفروض الخاصة بالنموذج الكلاسيكي، وسط صفري، وتباين ثابت والتغاير يساوي الصفر:

$$E(\varepsilon_t)=0 \quad , \quad Var(\varepsilon_t)=E(Y_t-\mu)^2=\sigma^2 \quad , \quad Cov(\varepsilon_i,\varepsilon_j)=0$$

هذه الخواص تجعل الخطأ العشوائي u_t أن يسمى White Noise

إذا كان معامل الانحدار بين Yt وY_{t-1} يساوي الواحد وهذا يسمى بجذر الوحدة. أي تكون غير ساكنة

$$Y_t = \rho Y_{t-1} + \mu_t \qquad (3)$$

إذا كانت(ρ) تساوي الواحد فإن السلسة الزمنية يقال أنها ذات جذر وحده أو ما يعرف بالمسار العشوائي random walk أي عندما تكون تتبع المسار العشوائي أي أن السلسلة الزمنية غير مستقرة.

ويعبر عن معادلة جذر الوحدة بالتالي :

$$\Delta Y_t = (Y_t - Y_{t-1}) = (\rho - 1)_1 Y_{t-1_t} + u_t \qquad (4)$$

$$\delta = (\rho - 1)$$

$$\Delta Y_t = \delta_1 Y_{t-1_t} + \mu_t \qquad (5)$$

نقوم باختبار احتواء المتغير على جذر الوحدة أي نقوم بأجراء الاختبار التالي:

---

[6]- جامعة الملك سعود، محاضرات في الاقتصاد القياسي، الفصل 13، استقرار الدوال والتكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، fac.ksu.edu.sa/sites/default/files/CH_13.docx

[7] - Régis Bourbonnais, Économétrie -Cours et exercices corrigés-, Dunod, 9eme édition, France, 2015, PP:249-250

[8]– محمد شيخي، مرجع سابق، ص ص، 208–210.

السلسلة الزمنية غير ساكنة $H_0: \delta_1 = 0$

السلسلة الزمنية ساكنة $H_1: \delta_1 \neq 0$

إذا كانت δ_1 أقل من الصفر نرفض فرضية العدم بعدم استقرار الدالة ونستنتج أن الدالة ساكنة

$$t = \frac{\delta_1 - 0}{Se(\delta)} \qquad (6)$$

الاختبار الإحصائي هو t

إلا أن قيم t لا تتبع جدولt بل هناك جدول خاص يسمى بجدول ديكي فيلر(1979) Dickey Fuller والتي طورت من قبل ما كنون (1991) MacKinnon نقارن القيمة المحسوبة والقيمة الجدلية حيث نرفض فرضيه العدم إذا كانت القيمة المحسوبة أعلى من القيمة الجد وليه. يجري اختبار ديكي فيلر بإجراء المعادلات الثلاث التالية:[9]

النموذج [1] اختبار ديكي فيلر DF $\Delta Y_t = \delta_1 Y_{t-1_t} + \mu_t$ (7)

النموذج [2] اختبار ديكي فيلرDF بوجود قاطع $\Delta Y_t = \delta_0 + \delta_1 Y_{t-1_t} + \mu_t$ (8)

النموذج [3] اختبار ديكي فيلر DF مع قاطع ومتجهة زمن **T** $\Delta Y_t = \delta_0 + \delta_1 Y_{t-1_t} + \delta_2 T + \mu_t$ (9)

إذا كان الخطأ العشوائي يتصف بوجود الارتباط الذاتي فانه يمكن استخدام ديكي فيلر الموسع حيث يتضمن الاختبار متباطئات الفروق:

$$\Delta Y_t = \delta_0 + \delta_1 Y_{t-1_t} + \delta_2 T + \sum_{i=1}^{m} \Delta Y_{t-1} + \mu_t \qquad (10)$$

1-2-2. اختبار ديكي فيلر الموسع ADF[10]

النماذج السابقة استخدمنا اختبار ديكي-فيلر البسيط، حيث النموذج ε_t هو عبارة عن صدمات عشوائية افتراضية، ولا يوجد أي دليل على الأرجح أن الأخطاء غير مرتبطة. ومن أجل ذلك، تم تطوير اختبار ديكي-فيلر إلى ديكي-فيلر المطور (Augmented Dickey-fuller) (ADF)، ودعا بالأخذ بعين الاعتبار هذه الفرضية. وقد بني هذا الاختبار على الفرضية البديلة $|\rho_1| < 1$، من خلال التقدير بواسطة طريقة المربعات الصغرى للنماذج التالية:

النموذج [4]: $$\Delta Y_t = \delta_1 Y_{t-1} + \sum_{i=2}^{\delta} \beta_i \, Y_{t-i+1} + \varepsilon_t \qquad (11)$$

[9] - Isabelle Cadoret, Econométrie Appliqué, Méthodes. Applications. Corrigés, Editions De Boeck, Université, Bruxelles- Belgique,2004,p 307.

[10] – محمد شيخي، مرجع سابق، ص 212.

النموذج [5]: $$\Delta Y_t = \delta_0 + \delta_1 Y_{t-1} + \sum_{i=2}^{\delta} \beta_i \, Y_{t-i+1} + \varepsilon_t \qquad (12)$$

النموذج [6]: $$\Delta Y_t = \delta_0 + \delta_1 t + \delta_2 Y_{t-1} + \sum_{i=2}^{\delta} \beta_i \, Y_{t-i+1} + \varepsilon_t \qquad (13)$$

يجرى الاختبار بطريقة مماثلة للاختبار السابق، غير أن الجداول الاحصائية مختلفة، ويمكن تحديد قيمة δ من خلال معيار Akaike أو معيار Schawarz، وبعد ذلك وانطلاقا من قيمة كبيرة بما يكفي للقيمة δ، يتم تقدير نموذج $\delta - 1$ فترة تأخير، إضافة إلى $\delta - 2$ فترة تأخير، إلى غاية أن يكون معامل δ معنويا، أي غياب الارتباط الذاتي للأخطاء.

3-2-1. اختبار فيليب بيرون: The Philips-Perron[11]

توزيع اختبار ديك فيلر وديكي فيلر الموسع مبني على الافتراضات أن حد الخطأ مستقل احصائيا و يتضمن تباين ثابت. لذلك عند استخدام طريقة ديكي فيلر يجب أن نتأكد أن حد الخطأ غير مرتبط وأنه يتضمن تباين ثابت. فيليب و بيرون (1988) طوّرا تعميم لطريقة ديكي فيلر تسمح بوجود ارتباط ذاتي في حد الخطأ. إن طريقة فيليب بيرون هي تعديل لإحصاء t لديكي فيلر ليأخذ في الاعتبار قيود أقل على حد الخطأ. ويقوم هذا الاختبار باستخدام طريقة لا معلميّة Non-Parametric Adjustment لتباين النموذج، لكي يأخذ في الاعتبار وجود الارتباط الذاتي ويعكس الطبيعة الديناميكية في السلسلة. يرتكز هذا الاختبار على تصحيح غير ثابت لإحصائيات Dickey-Fuller ويتم وفق المراحل التالية:

- تقدير النماذج الثلاث لاختبار Dickey-Fuller بطريقة المربعات الصغرى العادية، وحساب الإحصائيات المشتركة مثل (ε_t) سلسلة البواقي؛
- تقدير الانحراف في المدى القصير $\sigma^2 = \frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n} e_t^2$، حيث تمثل e_t الباقي المقدر؛
- تقدير معالم التصحيح S_t^2 (التباين في المدى الطويل)، ويحسب انطلاقًا من تباينات البواقي للنماذج المقدرة حيث: $$S_t^2 = \frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n} e_t^2 + 2\sum_{i=1}^{l}\left(1 - \frac{i}{l+1}\right)\frac{1}{n}\sum_{t=i+1}^{n} e_t \, e_{t-i}$$

ولتقدير هذا التباين في المدى الطويل لابد من وجود قيمة تأخر *(L)* مقدرة بدلالة عدد المشاهدات: $n, L \approx 4(\frac{n}{100})^{2/9}$

- حساب احصائية PP (Phillips et Perron) : $$t^*_{\hat{\phi}_1} = \sqrt{k}\,.\frac{(\hat{\phi}_1 - 1)}{\hat{\sigma}_{\hat{\phi}_1}} + \frac{n(k-1)\,\hat{\sigma}_{\hat{\phi}_1}}{\sqrt{k}}$$

مع $k = \frac{\hat{\sigma}^2}{S_t^2}$ وتكون (k=1) إذا كانت سلسلة البواقي(ε_t) تشكل تشويش أبيض .

[11] - Régis bourbonnais, économétrie, dunod , 5eme Edition , Paris 2003, P.234.

4-2-1. اختبار KPSS (1992):[12]

إن كل من Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin ابتكروا اختبار مكمل لديكي فيلر لاختبار الاستقرار. حيث فرضية العدم أن السلسلة الزمنية مستقرة عكس اختبار ديكي فيلر الذي تكون فيه فرضية العدم غير مستقرة. ويرتكز عل ى استعمال مضاعف لاغرانج (Multiplicateur de Lagrange) (LM). وبعد تقدير النموذج، نقوم بحساب المجموع الجزئي للبواقي حسب الصيغة التالية:

$$s_t = \sum_{i=1}^{t} \varepsilon_i$$

ثم نقوم بتقدير التباين(s_t^2) في المدى الطويل بنفس الصيغة المعطاة في اختبار فيليب-بيرو، أي:

$$s_t^2 = \frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n} \varepsilon_t^2 + 2\sum_{i=1}^{l}\left(1 - \frac{i}{l+1}\right)\frac{1}{n}\sum_{p=i+1}^{n} \varepsilon_t \varepsilon_{t-1}$$

وتكون إحصائية معامل لاغرانج كما يلي: $LM = \frac{1}{s_t^2}\frac{\sum_{t=1}^{n} s_t^2}{n^2}$

ويكون الاختبار على أنه إذا كانت احصائية (LM) أكبر من القيمة الجدولية فإننا نرفض الفرضية الصفرية (H_0)، أي أن السلسلة الزمنية غير مستقرة.

2- منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL):

في إطار العلاقات الاقتصادية، قد نجد بعض التأثير الناتج في طبيعة هذه العلاقات. ففي نماذج السلاسل الزمنية توجد فترة معينة قد تكون طويلة نسبيا تؤثر في متجه المتغير. فالتعديل في المتغير التابع بسبب التغيرات في المتغيرات المفسّرة تتوزّع على نطاق واسع عبر الزمن. فإذا كانت المدة الفاصلة بين الاستجابة والتأثير كافية أو طويلة نسبيا، فإن المتغيرات المستقلة المتباطئة يجب دمجها في النموذج.[13]

وتطوّرت البحوث القياسية لتستجيب لهذه المناهج، فنجد إحدى الأساليب في بناء نماذج الاستجابة الديناميكية تكون بدمج المتغيرات المتباطئة ل (X)، كمتغيرات مفسّرة أي يكون باستخدام نماذج الإبطاء (Distributed lag models) ودمجها بنماذج الانحدار الذاتي(Autoregressive Models)، فتتكون لدينا ما يعرف بمنهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة أو منهجية اختبار الحدود للتكامل المشترك (ARDL).[14]

---

[12]- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق"،الدار الجامعية، الإسكندرية -مصر، 2005 ، ص 623.

[13]- عبد، حميد عبيد، 2011، استعمال نماذج الإبطاء الزمني في تقدير اثر المساحة واثر الأسعار على إنتاج الرز في العراق(دراسة قياسية باستعمال نموذجي Koyck , Adhoc، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة بابل العدد 1 ،ص ص (22-1).

[14] - Narayan, P, 2005, The saving and investment nexus for China: Evidence from cointegration tests. Applied Economics, Vol. 37, pp.1979– 1990.

لقد تم وضع هذه المنهجية(ARDL) من طرف كل من (Pesaran et al, 2001)، ودمجوا فيها نماذج الانحدار الذاتي مع نماذج فترات الابطاء الموزعة. وفي هذه المنهجية تكون السلسلة الزمنية دالة في إبطاء قيمها، وقيم المتغيرات التفسيرية الحالية وابطائها بفترة واحدة أو أكثر.[15]

يستند هذا النموذج على تقدير نموذج تصحيح خطأ غير مقيد (Unrestricted Error Correction Model (UECM). وتمتاز منهجية (ARDL) للتكامل المشترك عن بقية أساليب التكامل المشترك الأخرى على غرار (Engle and Granger, 1987) أنه يمكن تطبيق هذه المنهجية على الرغم إذا ما كانت المتغيرات مستقرة في قيمها أو متكاملة من الرتبة I(0) أو متكاملة من الرتبة الأولى I(1). إلا أن المتغير التابع يتطلب أن يكون مستقر عند المستوى I(0). ويمتاز هذا النموذج كذلك عن باقي النماذج الخاصة بالتكامل المشترك بما يلي:[16]

- يساعد على التخلص من المشكلات المتعلقة بحذف المتغيرات ومشكلات الارتباط الذاتي؛
- قادر على التمييز بين المتغيرات التفسيرية والمعتمدة؛
- امكان تقدير المركبات قصيرة الأمد وطويلة الأمد بشكل آني وبالوقت نفسه؛
- المقدرات الناتجة عن هذا المنهج تكون غير متحيزة ومعنوية لأنها لا تصلح في حالة حدوث ارتباط ذاتي؛
- كما يكن تطبيق هذا المنهج في حالة إذا كان حجم العينة صغيرا.

إن اختبارات التكامل المشترك تتطلب أن تكون المتغيرات محل الدراسة متكاملة من الرتبة نفسها، وقد ينتج عنها نتائج غير دقيقة في حالة إذا كان حجم العينة صغيرا. وكنتيجة لهتين المشكلتين، أصبح منهج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة (ARDL) يُستخدم بقوة. وقد نطبق هذا المنهج في تقدير العلاقة طويلة الأجل وقصيرة الأجل بين المتغيرات المؤسساتية والنمو الاقتصادي نظرا لعدم استقرارية جميع السلاسل الزمنية الخاصة بالمتغيرات المستخدمة في نفس المستوى، ولجنب كذلك بعض المشاكل كوجود الارتباط الذاتي.[17]

وبالاعتماد على نماذج (Perasan, 1997) و (Perasan et al, 2001) نتمّ صياغة نموذج (ARDL) متكون من متغير تابع Y و K من المتغيرات التفسيرية (X1, X2…,X8) أو (X1, X2…X8,X9) حيث يكتب النموذج ARDL(p,q1,q2,….q8) أوARDL(p,q1,q2,….q8, q9)[18] وبالتطبيق على المتغيرات، نستخدم نموذجين:

النموذج الأول:

PIBPH=f(bure, corru, democ, goversta, interco, inv, law, mil)

والنموذج الثاني:

PIBPH=f(bure, corru, democ, goversta, interco, inv, law, mil, sub1989)

---

[15] - Pesaran, M., Shin and Y. and Smith, R, 2001, Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships. Journal of Applied Econometrics, Vol.16, pp. 289-326.

[16]- خالد محمد السواعي، أثر تحرير التجارة والتطور المالي على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الأردن، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلّد 2، العدد 1، 2015، صص 20-22.

[17] - Pradhan, R., Norman, N., Badir and Y. and Samadhan, B, 2013, Transport infrastructure, foreign direct investment, and economic growth interactions in India: The ARDL bounds testing approach. Social and Behavioral Sciences, Vol.104, pp.914-921.

[18]- دحماني محمّد ادريوش وعبد القادر ناصور، دراسة قياسية محدّدات الاستثمار الخاص في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة، في المؤتمر الدولي تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، 11-12 مارس 2013، جامعة سطيف، الجزائر، ص، ص 16-18.

ويكتب النموذج الأول ARDL(p,q1,q2,….q8) بالشكل التالي:

$$\Delta YPIBPH_t = \alpha_1 PIBPH_{t-1} + \alpha_2 BUR_{t-1} + \alpha_3 CORRU_{t-1} + \alpha_4 DEMOC_{t-1} + \alpha_5 GOVS_{t-1} + \alpha_6 INTERCO_{t-1} + \alpha_7 INV_{t-1} + \alpha_8 LAW_{t-1} + \alpha_9 MIL_{t-1} + \sum_{i=1}^{p-1} \beta_{1i} \Delta PIBPH_{t-1} + \sum_{i=0}^{q_1-1} \beta_{2i} \Delta BUR_{t-1} + \sum_{i=0}^{q_2-1} \beta_{3i} \Delta CORRU_{t-1} + \sum_{i=0}^{q_3-1} \beta_{4i} \Delta DEMOC_{t-1} + \sum_{i=0}^{q_4-1} \beta_{5i} \Delta GOVS_{t-1} + \sum_{i=0}^{q_5-1} \beta_{6i} \Delta INTERCO_{t-1} + \sum_{i=0}^{q_6-1} \beta_{7i} \Delta INV_{t-1} + \sum_{i=0}^{q_7-1} \beta_{8i} \Delta LAW_{t-1} + \sum_{i=0}^{q_8-1} \beta_{9i} \Delta MIL_{t-1} + \varepsilon_t \quad \ldots\ldots (22)$$

النموذج التاني ARDL(p,q1,q2,….q8, q9) بالشكل التالي:

$$\Delta YPIBPH_t = \alpha_1 PIBPH_{t-1} + \alpha_2 BUR_{t-1} + \alpha_3 CORRU_{t-1} + \alpha_4 DEMOC_{t-1} + \alpha_5 GOVS_{t-1} + \alpha_6 INTERCO_{t-1} + \alpha_7 INV_{t-1} + \alpha_8 LAW_{t-1} + \alpha_9 MIL_{t-1} + \alpha_{10} SUB1989_{t-1} + \sum_{i=1}^{p-1} \beta_{1i} \Delta PIBPH_{t-1} + \sum_{i=0}^{q_1-1} \beta_{2i} \Delta BUR_{t-1} + \sum_{i=0}^{q_2-1} \beta_{3i} \Delta CORRU_{t-1} + \sum_{i=0}^{q_3-1} \beta_{4i} \Delta DEMOC_{t-1} + \sum_{i=0}^{q_4-1} \beta_{5i} \Delta GOVS_{t-1} + \sum_{i=0}^{q_5-1} \beta_{6i} \Delta INTERCO_{t-1} + \sum_{i=0}^{q_6-1} \beta_{7i} \Delta INV_{t-1} + \sum_{i=0}^{q_7-1} \beta_{8i} \Delta LAW_{t-1} + \sum_{i=0}^{q_8-1} \beta_{9i} \Delta MIL_{t-1} + \sum_{i=0}^{q_9-1} \beta_{10i} \Delta SUB1989_{t-1} + \varepsilon_t \quad \ldots\ldots (23)$$

حيث أن:

Δ: تمثل الفرق الأول؛ ε_t: حد الخطأ العشوائي؛

(P, $q_1,q_2,\ldots,q_9$): تمثل فترات الابطاء للمتغيرات (PIBPH, BUR, CORRU, DEMOC, GOVS, INTERCO, INV, LAW, MIL, SUB1989)على التوالي.

وبعد تركيب المعادلة، تتشكل فرضية العدم التي تشير إلى عدم وجود تكامل مشترك (علاقة توازنية طويلة الأجل) بين المتغيرات والتي تتمثل كالآتي:

$$H_0 : \alpha_1 = \alpha_2 = \cdots = \alpha_9 = 0$$

$$H_0 : \alpha_1 = \alpha_2 = \cdots = \alpha_{10} = 0$$

أمّا الفرض البديل يعني وجود تكامل مشترك (علاقة توازنية طويلة الأجل) بين المتغيرات والتي تتمثل كالآتي:

$$H_1 : \alpha_1 \neq \alpha_2 \neq \cdots = \alpha_9 \neq 0$$

$$H_1 : \alpha_1 \neq \alpha_2 \neq \cdots = \alpha_{10} \neq 0$$

حيث أن $(\alpha_1, \alpha_2, \ldots\ldots, \alpha_{10})$ تمثل معاملات المتغيرات المبطأة للعلاقة طويلة الأجل لفترة واحدة.

أمّا فيما يخص حساب احصائية الاختبار فتتمثل بالعلاقة التالية:[19]

$$f_{PIBPH}(PIBPH/BUR,\ CORRU, \ldots sub1989)$$

وعند تقدير النموذج أعلاه، فإن معامل الأثر طويل الأجل لمتغير تفسيري هو ناتج عن حاصل قسمة معامل هذا المتغير المبطأ لفترة واحدة (مع إشارة سالبة) على معامل المتغير التابع المبطأ لفترة واحدة. فإذا أردنا حساب معامل الأثر طويل الأجل للمتغير BUR و CORRU، فهو يمثل النسبة $-(\frac{\alpha 2}{\alpha 1})$ و $-(\frac{\alpha 3}{\alpha 1})$ على التوالي وهكذا للمتغير 9 هو $-(\frac{\alpha_{10}}{\alpha_1})$.

أمّا معاملات الآثار قصيرة الأجل لهذه المعادلة فهي عبارة عن معاملات الفروق الأولى للمتغيرات في المعادلة المذكورة نفسها الخاصة بمنهج ARDL: $\beta_{10i} \ldots\ldots \beta_{3i}, \beta_{2i}, \beta_{1i}$

[19]- محمّد بن عبد الله الجراح، مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية: دراسة قياسية باستعمال مدخل اختبارات الحدود، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلّد 27، العدد الأول، دمشق، سوريا، 2011.

ولتطبيق اختبار التكامل المشترك باستخدام نموذج (ARDL) يستلزم القيام بأربعة خطوات:

الخطوة الأولى:

في أول العمل التطبيقي، نقوم باختبار فترة الابطاء المثلى لقيم المتغيرات في نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) في المعادلة أعلاه (ARDL)، وذلك باستعمال نموذج متجه انحدار ذاتي غير مقيد (Autoregressive Model Unrestricted Vector)، ويتم ذلك باستعمال أربعة معايير مختلفة لتحديد هذه الفترة وهي:[20]

1) معيار خطأ التنبؤ النهائي Final Prediction Error (FPE) (1969)
2) معيار معلمات اكياكي Akaike (AIC) (1973)
3) معيار معلمات شوارز Schwarz (SC) (1978)
4) معيار معلمات هنان وكوين Hannan and Quinn (H-Q) (1979)

ويتم اختيار الفترة الملائمة التي تملك أقل قيمة من المعايير الاحصائية المقدرة أعلاه. إلا أن الاصدارات الأخيرة من برنامج (Eviews)، يعطي تشكيلة فترات الابطاء الملائمة مباشرة.

الخطوة الثانية:

وفي خطوة ثانية، نقوم بتقدير نموذج (UECM) في معادلة (ARDL)باستعمال طريقة المربعات الصغرى (OLS). ولتحديد النموذج الملائم، يتمّ اتباع إجراء اختبار النموذج الذي ينتقل من العام إلى الخاص والذي يتمثل في إلغاء متغير الفروق الأولى لأي متغير تكون القيم المطلقة لإحصائية $(t-)$ الخاصة به أقل من الواحد (غير معنوي)، وذلك بشكل متتال.[21]

الخطوة الثالثة:

هذه الخطة تقوم على أساس اختبار المعنوية المشتركة لمعاملات مستويات المتغيرات المبطأة لفترة واحدة بواسطة اختبارWald أو إحصائية (F-)، والتي لها توزيع غير معياري. وتُحسب قيمة F بالصيغة التالية:[22]

$$F = \frac{(SSeR - SSeU)/M}{SSeU/(N-K)} \qquad (24)$$

حيث أن:

SSeR: مجموع مربعات البواقي للنموذج المقيد (تطبيق فرضية العدم)

$H_0: \alpha_1 = \alpha_2 = \alpha_3 = \alpha_4 = \alpha_5 = \alpha_6 = \alpha_7 = \alpha_8 = \alpha_9 = 0$

[20] - Mohamed Afzal et al, Relationship among education, poverty and economic growth in Pakistan, An economic Analysis, journal of elementary education,Vol22,N²1,p23-45.

[21] - Shrestha, M. B, 2005, ARDL Modelling Approach to Cointegration Test, nzae.org.nz/conferences/2005/13-SHRESTHA.PDF.pdf

[22] - Frimpong, J. M. and Oteng-Abayie, E. F, 2006, Bounds Testing Approach: An Examination of Foreign Direct Investment, Trade, and growth Relationships, http://mpra.ub.uni- muenchen.de/352/01/MPRA_paper_352.pdf

$H_0: \alpha_1 = \alpha_2 = \alpha_3 = \alpha_4 = \alpha_5 = \alpha_6 = \alpha_7 = \alpha_8 = \alpha_9 = \alpha_{10} = 0$

SSeU: مجموع مربعات البواقي للنموذج غير المقيد (النموذج الأصلي) (الفرضية البديلة)

$H_1: \alpha_1 \neq \alpha_2 \neq \alpha_3 \neq \alpha_4 \neq \alpha_5 \neq \alpha_6 \neq \alpha_7 \neq \alpha_8 \neq \alpha_9 \neq 0$

$H_1: \alpha_1 \neq \alpha_2 \neq \alpha_3 \neq \alpha_4 \neq \alpha_5 \neq \alpha_6 \neq \alpha_7 \neq \alpha_8 \neq \alpha_9 \neq \alpha_{10} \neq 0$

M: عدد معلمات النموذج المقيد، N: عدد المشاهدات، K: عدد المعلمات في النموذج غير المقيد.

الخطوة الرابعة:

بعد تنفيذ انحدار المعادلات، يتمّ التحقق من وجود علاقة المدى الطويل بين النمو الاقتصادي (PIBPH) والمتغيرات المذكورة (المتغيرات المؤسساتية) باستخدام اختبار الحدود حسب منهجية Pesaran et al, 2001 الذي تستند على اختبار F (اختبار والد Wald test) الذي يختبر فرضية عدم التكامل المشترك بين المتغيرات للكشف عن العلاقة التوازنية بين المتغيرات على المدى الطويل، ويمكن اختبار (Wald) من خلال فرض قيود على معاملات النمو الاقتصادي والمتغيرات المؤسساتية.

وبما أن توزيع F غير معياري سيتمّ استخدام القيمتين الحرجتين اللتين استخرجهما Pesaran et al, 2001، وحيث تفترض القيمة الحرجة الدنيا أن جميع المتغيرات هي I(0)، وهذا يعني عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، في حين يفترض الحد الأعلى أن جميع المتغيرات هي I(1)، وهذا يعني وجود تكامل مشترك بين المتغيرات. وإذا تجاوزت قيمة F المحسوبة القيمة الحرجة العليا، سيتمّ رفض H_0، وبالتالي يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات. ومع ذلك، إذا كانت قيمة F المحسوبة أقل من القيمة الحرجة الدنيا، فإنه لا يمكن رفض H_0، وبالتالي عدم وجود أي تكامل مشترك بين المتغيرات. وإذا وقعت قيمة F المحسوبة بين الحدين الأدنى والأعلى فتكون النتائج غير حاسمة.

ويتمّ وصف العلاقة الحركية في الأجل القصير في نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة باشتقاق نموذج تصحيح الخطأ (ECM) كما يلي:[23]

النموذج الأول:

$$\Delta YPIBPH_t = \sum_{i=1}^{p-1} \beta_{1i} \Delta PIBPH_{t-1} + \sum_{i=0}^{q_1-1} \beta_{2i} \Delta BUR_{t-1} + \sum_{i=0}^{q_2-1} \beta_{3i} \Delta CORRU_{t-1} + \sum_{i=0}^{q_3-1} \beta_{4i} \Delta DEMOC_{t-1} + \sum_{i=0}^{q_4-1} \beta_{5i} \Delta GOVS_{t-1} + \sum_{i=0}^{q_5-1} \beta_{6i} \Delta INTERCO_{t-1} + \sum_{i=0}^{q_6-1} \beta_{7i} \Delta INV_{t-1} + \sum_{i=0}^{q_7-1} \beta_{8i} \Delta LAW_{t-1} + \sum_{i=0}^{q_8-1} \beta_{9i} \Delta MIL_{t-1} + \emptyset ECT_{t-1} + \varepsilon_t$$

المعادلة رقم (25)

[23]- دحماني محمّد ادريوش وعبد القادر ناصور، مرجع سابق، ص19 -20.

النموذج الثاني:

$$\Delta YPIBPH_t = \sum_{i=1}^{p-1} \beta_{1i}\Delta GPIBPH_{t-1} + \sum_{i=0}^{q_1-1} \beta_{2i}\Delta BUR_{t-1} + \sum_{i=0}^{q_2-1} \beta_{3i}\Delta CORRU_{t-1} + \sum_{i=0}^{q_3-1} \beta_{4i}\Delta DEMOC_{t-1} + \sum_{i=0}^{q_4-1} \beta_{5i}\Delta GOVS_{t-1} + \sum_{i=0}^{q_5-1} \beta_{6i}\Delta INTERCO_{t-1} + \sum_{i=0}^{q_6-1} \beta_{7i}\Delta INV_{t-1} + \sum_{i=0}^{q_7-1} \beta_{8i}\Delta LAW_{t-1} + \sum_{i=0}^{q_8-1} \beta_{9i}\Delta MIL_{t-1} + \sum_{i=0}^{q_9-1} \beta_{10i}\Delta SUB1989_{t-1} + \emptyset ECT_{t-1} + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (26)$$

حيث أن ECT هي حد تصحيح الخطأ، وجميع معاملات المعادلة قصيرة المدى هي المعاملات المرتبطة بحركية نموذج التقارب التوازني. أما معامل $\emptyset$فهو يمثل سرعة التصحيح.

3- التعريف بمتغيرات الدراسة:

سيتم تعريف المتغيرات المستخدمة في الدراسة القياسية المتعلقة بأثر العوامل المؤسساتية على النمو الاقتصادي في الجزائر. ولتحقيق هذا الهدف، استخدمنا بيانات فصلية لتسعة متغيرات مؤسساتية وهي متغيرات مستقلة (خارجية)، وبيانات سنوية لمتغيرين تابعين (داخليين). والجدول التالي يمثل صفة وتعريف المتغيرات ومصدر البيانات المستخدمة في الدراسة:

الجدول رقم (22): صفة وتعريف المتغيرات ومصدر البيانات المستخدمة في الدراسة

	الرمز/ code	التعريف/ description	المصدر/ source
المتغيرات التابعة Les variables dépendantes	PIBPH	الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للفرد الواحد	WDI
المتغيرات المستقلة Les variables indépendantes	BUR	نوعية البيروقراطية	PRS
	CORRU	الفساد	PRS
	DEMOC	المسؤولية الديمقراطية	PRS
	GOVS	استقرار الحكومة	PRS
	INTERCO	الصراعات الداخلية	PRS
	INV	ملف الاستثمار	PRS
	LAW	تقاليد احترام القانون ودولة القانون	PRS
	MIL	تدخل الجيش في السياسة	PRS
	SUB1989	متغير وهمي (صوري)	❖(0,1)

WDI : World Development Indicators, databank.**world**bank.org/wdi

PRS : Political Risk Services, (ICRG) (International country risk guide), https://www.prsgroup.com

❖ l'indice de SUB1989 s'est un indice imaginaire pour distinguer entre deux phase (avant les réformes institutionnelles et après ces reformes), bien qu'il prenne deux valeurs (0,1).

إن هذه المتغيرات المؤسساتية هي مأخوذة من قاعدة البيانات الخاصة بقياس جودة المؤسسات وجودة الحكامة وتسمى " الدليل الدولي للمخاطر القطرية " (International country risk guide)(ICRG) ، أو يعرف باختصار مجموع البيانات البحثية (PRS).

3-1- مجموع البيانات البحثية: (الدليل الدولي للمخاطر القطرية ICRG):[24]

يتم نشر هذا المؤشر لدليل المخاطر القطرية منذ بداية سنوات 1980، وهو موجه أساسا للمستثمرين الذين يرغبون في تقييم المخاطر على الاستقرار السياسي، الاقتصادي والمالي في البلدان الناشئة. ويتم اصدار هذه البيانات وهذه القاعدة من طرف ما يسمى " مجموعة البيانات البحثية" « PRS » التي تنشر دليلين معروفين عالميا. أولا، خدمات المخاطر السياسية وهي متاحة منذ سنة 1979، ودليل مخاطر البلدان في العالم.[25]

المنهجية المستخدمة: إن تصنيف الدليل الدولي للمخاطر القطرية يوفر تقييمات شهرية عن 140 بلد ويجمع 22 متغير تصنف على ثلاثة أنواع من المخاطر التي تقيس المخاطر السياسية، الاقتصادية والمالية، وثلاثة مؤشرات فرعية تصنف على النحو التالي: الخطر السياسي ينقط على 100، الخطر الاقتصادي والخطر المالي ينقطان على 50 لكل منهما. والدرجة المتحصل عليها يتم تقسيمها على اثنين من أجل الحصول على مؤشر يتراوح بين 0 و 100. والبلدان التي تحصل على قيمة في المؤشر بين 0 و49.9 تعتبر بلدان ذات مخاطر كبيرة (مخاطر عالية جدا)، والبلدان الأخرى يتم تصنيفها في خانة المخاطر المنخفضة جدا. ويتم وضع اثنين من التوقعات ومحاولة لتحديد تطور المؤشرات: الأول متشائم، ويصف تطور القيم وفقا لأسوأ الحالات. والثاني متفائل وفقا لأفضل الحالات. ويتم دراسة جانبين من الحكامة بالاستعانة بمنهجيات مختلفة:

- الجانب الذي يمكن لنا من تأهيل "الحكامة الاقتصادية" والمالية.
- الجانب الذي يعكس "الحكامة السياسية".

يتم تعريف الجانب الأول بمؤشرات "موضوعية" مثل معدلات النمو، التضخم، الديون الخارجية، خدمة الدين، ميزان المدفوعات...الخ. وللحصول على قائمة كاملة من المؤشرات المستخدمة، فعلى الباحث أو القارئ الرجوع إلى مراجع "مجموعة البيانات البحثية" « PRS » وهي منهجية دليل المخاطر الدولية.

الحكامة السياسية: هي بدورها تقاس من عشرة مؤشرات فرعية من التصورات على سلم تصنيف يتغير من 4 إلى 12 اعتمادا على الخطر المفترض الذي يطرحه المتغير: الصراعات، الاستقرار السياسي، الظروف الاجتماعية والاقتصادية. هذه الأبعاد لها وزن أكبر، في حين أن النوعية البيروقراطية تحصل على وزن أقل. وفي النهاية، يتم

[24] - http://www.prsgroup.com
[25] - The PRS GROUP. ICRG Methodology [en ligne]. P1.

الحصول على درجة من 100 لمؤشر " الخطر السياسي". والجدول التالي يصف المنهجية المستخدمة والتي ينشرها مركز « Research Data Set » وتفاصيل وزن كل مؤشر فرعي مستخدم.[26]

الجدول رقم (23): تكوين مؤشر المخاطر السياسية

تكوين مؤشر المخاطر السياسية

التسلسل	المكون	/	Component	النقطة (الحد الأقصى)
A	الاستقرار الحكومي		Government Stability	12
B	الظروف الاجتماعية والاقتصادية		Socioeconomic Conditions	12
C	خصائص الاستثمار		Investment Profile	12
D	الصراع الداخلي		Internal Conflict	12
E	الصراع الخارجي		External Conflict	12
F	الفساد		Corruption	6
G	تدخل الجيش في السياسة		Military in Politics	6
H	التوترات الدينية		Religious Tensions	6
I	القانون والنظام		Law and Order	6
J	التوترات العرقية		Ethnic Tensions	6
K	المساءلة الديمقراطية		Democratic Accountability	6
L	جودة البيروقراطية		Bureaucracy Quality	4
المجموع				100

Source: l'auteur à partir de The PRS GROUP. ICRG Methodology [en ligne], pp 3-14.

[26] - The PRS GROUP. ICRG Methodology [en ligne], pp 3-7.

3-2- تعريف مكونات الخطر السياسي:[27]

☜ استقرار الحكومة: يقيس قدرة الحكومة على تنفيذ البرامج المذكورة وقدرتها على أن تكون محدودة حسب اللوائح. وهذا يعتمد أساسا على: نوعية الحكامة، تماسك الحكومة مع الأحزاب الحاكمة، شفافية الانتخابات والموافقة الشعبية للسياسة التي تتبعها الحكومة.

☜ الظروف الاقتصادية والاجتماعية: يقيس الرضا الشعبي من خلال السياسات الاقتصادية المقترحة التي تتبعها الحكومة. كما يصنف ويرتب العوامل الاقتصادية كمعدل وفيات الرضع، الاهتمام المتزايد بالتنبؤات الطبية والصحية والسكن. حاليا، أهمية كل فئة من العوامل الاقتصادية يحدد انطلاقا من خصوصية ومميزات كل بلد.

☜ خصائص الاستثمار: يشمل هذا المؤشر على خطر العمليات 'الدرجات تنتشر من (0 إلى 4)، فرض الضرائب (من 0 إلى 3)، التوزيع (من 0 إلى 3)، تكلفة اليد العاملة (من 0 إلى 2). كما يشمل على موقع الحكومة اتجاه الاستثمارات.

☜ الصراع الداخلي: فهو يحلل تأثير العنف السياسي على الحكامة، حيث أن القيمة العليا في المؤشر يتم منحها للبلدان ذات الأحزاب المعارضة الغير مسلحة. وفي حالة الحكومات لا تسمح باستخدام العنف المباشر أو غير المباشر.

☜الصراع الخارجي: يهتم بالمخاطر المتعلقة بالحكومة والاستثمارات الخارجية، كما يشمل المقاييس أيضا القوانين واللّوائح المرتبطة بالأعمال التجارية، التهديدات العسكرية وصراعات الحدود.

☜ الفساد: يقيس الفساد داخل النظام السياسي الذي يسبب التشوهات الاقتصادية والمالية. ونعلم أن الفساد يقلل من كفاءة الحكومة وقطاع العمال ويحث الأفراد على ممارسة السلطة دون استخدام الكفاءات ويؤدي إلى عدم الاستقرار في النظام السياسي.

☜ تدخل الجيش في الحياة السياسية: العملية الانتخابية هي معفية من الجيش، وإذا قام الجيش بالتدخل في الحكومة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة سيقلل من قيمة الحكومة ويقدم نوع من الخطر. والتهديد الذي ينجر عن تدخل الجيش هو أنه يؤدي إلى عدم كفاءة محتملة التي تؤثر على السياسة المتبعة من طرف الحكومة أو أنه يؤثر على الحكومة بحدّ ذاتها. وبالتالي، هذا البلد لا يوفر المحيط الموات للاستثمارات الأجنبية.

☜ تدخل الدين في السياسة (التوترات الدينية): إن التوترات الدينية من الاحتمال أن تبرز أو تزداد في الحالة التي تكون فيها جماعة دينية واحدة تهيمن على المجتمع أو الحكومة أو الاثنين معا. هذه المجموعة ستحاول استبدال القوانين المتبعة بالقوانين الدينية وتقصي جميع الديانات الأخرى أو الأحزاب السياسية، وهذا ما يمكن أن يؤدي إلى حرب أهلية.

☜ القانون والنظام: الجزء الفرعي المتمثل في القانون يسعى إلى تقييم قوة نزاهة النظام القانوني. أما الجزء الفرعي المتمثل في النظام يسعى إلى تقييم المراقبة الشعبية فيما يتعلق باحترام القوانين.

☜ التوترات العرقية: يقيس هذا المؤشر التوترات العنصرية الوطنية والتعصبات وعدم التقدم للاتفاقيات والتسويات مع المجموعات الأخرى.

[27] - The PRS GROUP. ICRG Methodology [en ligne], pp 3-7.

☜ المسؤولية الديمقراطية: يحدد كمية القياس إلى أي مدى الحكومة تكون مسؤولة أمام الشعب، وهذا لا يشمل فقط الحرية والانتخابات، ولكن أيضا طبيعة الحكومة الاستبدادية أو التعسفية.

☜ جودة البيروقراطية: يقيس قوة المؤسسات وجودة الخدمة المدنية، ويقيس كذلك قوة وخبرة البيروقراطية المعرفة إلى أي مدى تؤثر البيروقراطية على التغيير السياسي.

4- النقاط الرئيسية:

بعد عرض أساسيات النموذج القياسي المراد استخدامه، وبعد تعريف المتغيرات التي تدخل في بناء هذا النموذج والتي تعكس النظرية الاقتصادية، سنحاول تطبيق ذلك بالاستعانة بالبرنامج الاحصائي (Eviews) والذي يعتبر من أشهر البرامج الاحصائية استخداما لذى الاقتصاديين أو الباحثين في مجال الاقتصاد والتنمية.

فنظرا لتوفر البيانات اللازمة وطول السلسلة الزمنية، فإننا يمكن أن نستخدم منهج تحليل التكامل المشترك (Cointégration) والذي يتطلب في المقام الأول اختبار استقرارية السلاسل الزمنية، وفي الأخير دراسة التكامل المشترك وتحليل العلاقة التوازنية على المدى الطويل.

من أجل الوصول إلى نتائج الاختبارات، سنقوم ذلك بأخذ المتغير التابع المتمثل في نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد (PIBPH). فتحقيق مستويات جيدة من الناتج الداخلي الخام (PIB) في بلد لا يمكن أن يكون معيارا لكي نقول أن هذا البلد متقدم. وواحدة من السمات الرئيسية للبلدان المتقدمة هي استفادة جزء كبير من سكان البلد من الثروة المتاحة من خلال مستوى الأسعار، الحصول على التعليم، الحماية الاجتماعية والصحية...الخ.

هذه الرؤية للتنمية هي مماثلة للمفهوم المرتبط ب (Amartya Sen)الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد سنة 1998 لدراساته عن أسباب تخلف البلدان التي تمحورت أساسا على الدراسات الاقتصادية. وفقا له، التنمية لا تقلل من الفقر النقدي... ويتم في الغالب قياس التنمية من خلال الناتج المحلي الإجمالي للفرد (PIBPH) الذي يجعل البلدان الغنية هي بلدان متطورة نتيجة مواردها الطبيعية. فالتنمية هي بالأحرى عملية حقيقية لتوسيع الحريات التي يتمتع بها الشعب (Amartya Sen, 2002, p13). وبالتالي، فإنه من الصعب أن نأخذ في الاعتبار هذه المتغيرات المتعلقة برفاهية المواطنين وحرياتهم، وهذا هو السبب الذي جعل مستوى الناتج المحلي الإجمالي للفرد هو المؤشر المفضل لقياس مستوى التنمية في البلد.[28]

من جهة أخرى، المتغيرات المستقلة هي بيانات شهرية منذ سنة 1984 إلى غاية 2015. أمّا المتغيرات التابعة هي بيانات سنوية تمتد من سنة 1984 إلى غاية 2015. لكن قمنا بتحليلها إلى بيانات شهرية انطلاقا من برنامج (Eviews).

[28] - Paul Grosjean, La pensée d'Amartya Sen sur le développement, Revue Quart Monde, N°176 - Le droit de participerAnnée 2000Revue Quart Monde.

علاوة على ذلك، فقد أخذنا بيانات عن مؤشرات الخطر السياسي الذي تصدره المجموعة البحثية (PRS) وهي المتغيرات التي ذكرناها سابقا، وقد تتوافق مع مؤشرات الحكم الراشد الخاصة بالبنك الدولي. ويستخدم فريق "Kaufmann " ستة مؤشرات مركبة تعكس ستة جوانب من الحكامة التي عرفها : " نحدد على نطاق واسع على أنها التقاليد والمؤسسات التي تمارس السلطة في البلد وهذا يشمل: 1- العملية التي يتم من خلالها اختيار الحكومات ومراقبتها واستبدالها. 2- قدرة الحكومة على وضع وتنفيذ سياسات سليمة. 3- احترام المواطنين ومؤسسات الدولة التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية. ونأخذ هنا، الأبعاد الثلاثة المذكورة في التعريف الذي ينطوي على ثلاثة أزواج من المؤشرات:[29]

(1)- عملية اختيار الحكومات وتقييمها واستبدالها.

- الصوت والمساءلة؛
- الاستقرار السياسي.

هذا البعد يتوافق مع المؤشرات الفرعية المكونة للخطر السياسي والمتمثلة في استقرار الحكومة، الصراع الداخلي، تدخل الجيش في السياسة والمسؤولية الديمقراطية.

(2)- قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات فعالة مناسبة.

- فعالية الحكومة؛
- نوعية التنظيم (جودة التنظيم).

هذا البعد يتوافق مع المؤشرات الفرعية الصادرة عن المجموعة البحثية والمتمثلة في: الجودة البيروقراطية، خصائص الاستثمار والاستقرار الحكومي.

(3)- احترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية.

- سيادة القانون؛
- مكافحة الفساد.

هذا البعد يتوافق مع المؤشرات التالية الخاصة بمكونات الخطر السياسي المعتمد في الدراسة: القانون والنظام، الفساد والمسؤولية الديمقراطية.

إن الدراسة القياسية التي سنقوم بها ستستند على متغير آخر وهو متغير وهمي (صوري). ويندرج هذا المتغير في الحالات التي يكون فيها تغيير على مستوى السياسات أو الاصلاحات مثلا. فالجزائر قامت بإصلاحات مؤسساتية

[29] - Kaufmann, D. Kraay, A. Zoido Lobatón, D. (1999b) p4.

واقتصادية منذ سنة 1989. والدراسة تغطي فترات قبل عملية الاصلاح وبعده. ولهذا، تتطلب العملية ادراج متغير صوري يحمل قيمتين فقط (0 و1). الصفر تمثل قيم جميع الفترات قبل عملية الاصلاح، والواحد يمثل قيم جميع الفترات بعد الاصلاح. ويضاف هذا المتغير إلى متغيرات الدراسة لمعرفة أثر عملية الاصلاحات على المتغير التابع الذي يمثل النمو الاقتصادي. ولذلك، سنستخدم نموذجين لهذه الدراسة: نموذج لا يحتوي على المتغير الوهمي، ونموذج آخر يحتوي على المتغير الوهمي على طول فترة الدراسة من سنة 1984 إلى غاية سنة 2015.

النموذج الأول: $GDPPH = f(BUR, CORRU, DEMOC, GOVS, INTERCO, INV, MIL, LAW)$

النموذج الثاني: $GDPPH = f(BUR, CORRU, DEMOC, GOVS, INTERCO, INV, MIL, LAW, SUB)$

سنستخدم في هذا البحث منهجية التكامل المشترك لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)، كون هذا الأخير لا يتطلب استقرارية السلاسل الزمنية من نفس الدرجة. كما أنه يدرس علاقة التكامل في الأجل الطويل والأجل القصير.

لإجراء هذا المنهج نقوم بإتباع خطوات رئيسية وفق اختبارات معينة. هذه الخطوات هي:

- الخطوة الأولى تتمثل في استقرار السلاسل الزمنية فهذه المنهجية كما ذكرنا لا تتطلب أن تكون السلاسل الزمنية مستقرة من نفس الدرجة على عكس منهجية التكامل المشترك ل "أنجل غرانجر".
- الخطوة الثانية تتمثل في دراسة منهج (ARDL) من خلال برنامج (Eviews9)؛
- الخطوة الثالثة تتمثل في دراسة اختبار التكامل طويل الأجل، أي هل يوجد تكامل مشترك في الأجل الطويل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع؛
- الخطوة الرابعة تتمثل في دراسة اختبار الحدود الذي يؤكد على وجود التكامل المشترك في الأجل الطويل؛
- الخطوة الخامسة تتمثل في اختبار توزيع البواقي من خلال اختبارات التباين، الارتباط الذاتي والتوزيع الطبيعي؛
- الخطوة الأخيرة ندرس اختبار استقرارية النموذج من خلال اختبارين.

5- المنهجية العملية:

بعد عرض أساسيات النموذج القياسي المراد استخدامه، وبعد تعريف المتغيرات التي تدخل في بناء هذا النموذج والتي تعكس النظرية الاقتصادية، سنحاول تطبيق ذلك بالاستعانة بالبرنامج الاحصائي (Eviews) والذي يعتبر من أشهر البرامج الاحصائية استخداما لدى الاقتصاديين أو الباحثين في مجال الاقتصاد والتنمية.

5-1- دراسة استقرارية السلاسل الزمنية:

سنقوم باجراء اختبارات الوحدة لكل من المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة، ونستخدم كل من اختبار ديكي فيلر المطور (ADF)، واختبار فيليب وبيرون (PP) لمقارنة النتائج.

5-1-1. اختبار ديكي فالر المطور Augmented Dickey–Fuller test:

قمنا بإجراء اختبار ديكي فيلر المطور بالاستعانة ببرنامج (Eviews 9) فأعطت لنا النتائج من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (24): اختبارات جدر الوحدة لديكي فيلر المطور (ADF)

اختبار سكون المتغيرات المستخدمة في النموذج باستعمال اختبار ديكي-فيلر الموسع ADF								
		المستوى Level			الفرق الأول 1 st difference			القرار
النماذج		Constant	Trend et Constant	None	Constant	Trend et Constant	None	
PIBPH	T-Statistic	-2.2878	-2.9200	-2.0808	-4.1686	-4.1482	-4.1715	ساكنة
	Prob*	0.1765 no	0.1574 no	0.0361 **	0.0009 ***	0.0059 ***	0.0000 ***	عند I(0)
BURE	T-Statistic	-2.1860	-2.1816	-0.2401	-19.4267	-19.4102	-19.4422	ساكنة
	Prob*	0.2119 no	0.4982 no	0.5993 no	0.0000 ***	0.0000 ***	0.0000 ***	عند I(1)
CORRU	T-Statistic	-1.0036	-1.9125	-0.8332	-23.3494	-23.3186	-23.3666	ساكنة
	Prob*	0.7531 no	0.6440 no	0.3545 no	0.0000 ***	0.0000 ***	0.0000 ***	عند I(1)
DEMOC	T-Statistic	-2.7383	-2.8802	-0.5828	-18.7562	-18.7340	-18.7773	ساكنة
	Prob*	0.0685 *	0.1702 no	0.4645 no	0.0000 ***	0.0000 ***	0.0000 ***	عند I(0)
GOVS	T-Statistic	-2.5235	-2.5106	-0.4063	-21.5116	-21.4872	-21.5394	ساكنة
	Prob*	0.1107 no	0.3229 no	0.5368 no	0.0000 ***	0.0000 ***	0.0000 ***	عند I(1)
INTERCO	T-Statistic	-1.8409	-1.8017	-0.8513	-21.8455	-21.8846	-21.8697	ساكنة
	Prob*	0.3604 no	0.7023 no	0.3467 no	0.0000 ***	0.0000 ***	0.0000 ***	عند I(1)
INV	T-Statistic	-2.0168	-2.6032	-0.1797	-12.8048	-12.7959	-12.8180	ساكنة
	Prob*	0.2796 no	0.2792 no	0.6209 no	0.0000 ***	0.0000 ***	0.0000 ***	عند I(1)
LAW	T-Statistic	-2.6081	-3.2648	-0.2458	-25.5244	-25.4906	-25.5521	ساكنة
	Prob*	0.0922 *	0.0738 *	0.5972 no	0.0000 ***	0.0000 ***	0.0000 ***	عند I(0)
MIL	T-Statistic	-1.4114	-1.7221	-0.9801	-17.8296	-17.8548	-17.8523	ساكنة
	Prob*	0.5772 no	0.7398 no	0.2926 no	0.0000 ***	0.0000 ****	0.0000 ****	عند I(1)
SUB	T-Statistic	-2.3228	-2.0188	0.0000	-19.4679	-19.5164	-19.4422	ساكنة
	Prob*	0.1653 no	0.5887 no	0.6821 no	0.0000 **	0.0000 **	0.0000 ***	عند I(1)

نتائج اختبار جدر الوحدة باستخدام منهج ديكي فيلر المطور (ADF) بالاستعانة ببرنامج (Eview9)، طول فترة الإبطاء المناسبة أوتوماتيكيا وفق معيار (Schwartz – Criterion) بحدّ أقصى 7 فترات.

نلاحظ من خلال نتائج البرنامج الاحصائي (Eviews) الظاهرة في الجدول رقم (24)أن بعض المتغيرات هي ساكنة عند المستوى ومعظمها ساكنة عند الفرق الأول. هذه النتائج هي ظاهرة في الملحق رقم (2).

عند المستوى:

من خلال النتائج الظاهرة أعلاه، تبيّن أن المتغيرات التالية PIBPH, DEMOC, LAW هي متغيرات مستقرة عند مستواها. فعلى غرار مثلا PIBPH والذي يمثل المتغير الخاص بمعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي للفرد الواحد، عند اجراء اختبارات جدر الوحدة بالنسبة للنماذج الثلاثة (بالقاطع (1)، بالقاطع و الاتجاه (2)، و بدون قاطع و لا اتجاه (3)) قد تبيّن أن السلسلة مستقرة عند المستوى بالنسبة للنموذج (3) عند مستوى معنوية 5% حيث يتضح من الجدول أن القيمة الاحتمالية 0.0361 هي نسبة أصغر من 0.05 أي 5% و منه نستنتج أن القيمة المحسوبة المبينة: 2.0808- هي أكبر من القيمة الجدولية المقابلة لها على جدول توزيع ستودنت. و منه سنقبل الفرض البديل H1 و نرفض الفرض العدم H0 أي أن السلسلة PIBPH في مستواها لا تحوي على جدر وحدة و منه فهي مستقرة عند مستواها العادي. في حين أن السلسلة لسيت مستقرة عند النموذجين الأول والثاني حيث أن القيم الاحتمالية جاءت أكبر من 10% و 5% و 1% أي أن القيم المحسوبة 2.2878- و2.9200- هي أصغر من القيم الجدولية المقابلة لها و منه فهي تحتوي على جدر وحدة. و استنادا إلى نتائج النموذج الثالث، فإن السلسلة PIBPH لا تحوي جدر وحدة و بالتالي مستقرة عند المستوى، أي أنها متكاملة من الدرجة صفر و تكتب على الشكل التالي PIBPH(0). وانطلاقا من هذه الحالة، القيم الاحتمالية للمتغيرات DEMOC, LAW هي أقل من 5% أو10%. وبالتالي هي مستقرة عند مستواها. ونكتب PIBPH(0), DEMOC(0), LAW(0),.

عند الفرق الأول:

بالنسبة للمتغيرات الأخرى، وعند اجراء الاختبار عند المستوى، يتبيّن أن القيم الاحتمالية هي أكبر من مستويات المعنوية 1%، 5% و10%، وبالتالي القيم المحسوبة المبينة في الجدول هي أصغر من القيم الجدولية لها على جدول ستودنت. وبالتالي نقبل فرضية العدم H0، أي السلاسل الزمنية للمتغيرات (Bur, Corru, Govs, Interco, Inv, Mil, SUB1989) هي غير مستقرة عند هذا مستواه وتحتوي على جذر الوحدة. وهذا ما يدفعنا إلى اجراء الاختبار عند الفرق الأول. وبعد ذلك، تبين أن جميع القيم الاحتمالية هي أصغر من 1%، أي القيم المحسوبة أكبر من القيم الجدولية لها، أي نقبل الفرض البديل H1، أي هذه السلاسل لا تحوي على جدر وحدة ومنه فهي مستقرة عند الفرق الأول، أي متكاملة من الدرجة واحد وتكتب على الشكل التالي: BUR(1), CORRU(1), GOVS(1), INTERCO(1), INV(1), MIL(1), SUB1989(1).

لقد قمنا باختبارات جدر الوحدة لديكي فيلر، وبعدما أشرنا إلى أنه يتميز ببعض الانتقادات، نقوم باختبار آخر يسمى اختبار فيليب بيرون لدراسة استقرارية السلالسل الزمنية.

5-1-2. اختبار فيليب و بيرون (Philips et Perron):

نفس الطريقة، وبالاستعانة ببرنامج (Eviews9)، قمنا بدراسة الاستقلالية للسلاسل الزمنية، فأعطت لنا النتائج من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (25):اختبارات جدر الوحدة: اختبار فيليب و بيرون PP

اختبار سكون المتغيرات المستخدمة في النموذج باستعمال اختبار فيليب-بيرون PP								
		المستوى Level			الفرق الأول 1 st difference			القرار
النماذج		Constant	Trend et Constant	None	Constant	Trend et Constant	None	
PIBPH	T-Statistic	-2.1939	-2.8936	-2.1111	-5.1944	-5.1950	-5.2007	ساكنة
	Prob*	0.2090 no	0.1658 no	0.0336 **	0.0000 ***	0.0001 ***	0.0000 ***	عند I(0)
BURE	T-Statistic	-2.2094	-2.2123	-0.2401	-19.4267	-19.4102	-19.4422	ساكنة
	Prob*	0.2033 no	0.4808 no	0.5993 no	0.0000 ***	0.0000 ***	0.0000 ***	عند I(1)
CORRU	T-Statistic	-1.0285	-2.2699	-0.8338	-23.4205	-23.3892	-23.4362	ساكنة
	Prob*	0.4741 no	0.4489 no	0.3543 no	0.0000 ***	0.0000 ***	0.0000 ***	عند I(1)
DEMOC	T-Statistic	-2.8344	-2.9547	-0.5695	-18.7437	-18.7205	-18.7657	ساكنة
	Prob*	0.0544 *	0.1466 no	0.4702 no	0.0000 ***	0.0000 ***	0.0000 ***	عند I(0)
GOVS	T-Statistic	-2.4194	-2.4055	-0.3085	-21.7576	-21.7340	-21.7876	ساكنة
	Prob*	0.1370 no	0.3761 no	0.5741 no	0.0000 ***	0.0000 ***	0.0000 ***	عند I(1)
INTERCO	T-Statistic	-1.8454	-1.7896	-0.8482	-21.7114	-21.7512	-21.7335	ساكنة
	Prob*	0.3582 no	0.7082 no	0.3480 no	0.0000 ***	0.0000 ***	0.0000 ***	عند I(1)
INV	T-Statistic	-1.9892	-2.5861	-0.1392	-19.2174	-19.1997	-19.2411	ساكنة
	Prob*	0.2916 no	0.2870 no	0.6351 no	0.0000 ***	0.0000 ***	0.0000 ***	عند I(1)
LAW	T-Statistic	-2.8800	-3.8412	-0.2361	-26.0358	-25.9996	-26.0604	ساكنة
	Prob*	0.0486 **	0.0155 **	0.6007 no	0.0000 ***	0.0000 ***	0.0000 ***	عند I(0)
MIL	T-Statistic	-1.5729	-1.8380	-1.0548	-17.8800	-17.8987	-17.9021	ساكنة
	Prob*	0.4955 no	0.6843 no	0.2632 no	0.0000 ***	0.0000 ***	0.0000 ***	عند I(1)
SUB1989	T-Statistic	-2.3228	-2.0188	0.0000	-19.4679	-19.5166	-19.4422	ساكنة
	Prob*	0.1653 no	0.5887 no	0.6821 no	0.0000 ***	0.0004 ***	0.0000 ***	عند I(1)

نتائج اختبار جدر الوحدة باستخدام منهج فيليب وبيرون (PP) بالاستعانة ببرنامج (Eview9)، طول فترة الإبطاء المناسبة أوتوماتيكيا (Bart left Kernel) وفق معيار (Newey – West Bandwidth) بحدّ أقصى3 فترات. وحيث (*) هي معنوية عند 10%، (**) معنوية عند 5% و(***) معنوية عند 1%.

من خلال نتائج اختبار فيليب وبيرون (PP) لاستقرارية السلاسل الزمنية (الملحق رقم (3))، تبيّن لنا نفس النتائج التي ظهرت في الاختبار الأول. فالسلاسل الزمنية التي كانت مستقرة في المستوى في الاختبار الأول (ADF) ظهرت كذلك أنها مستقرة في الاختبار الثاني (PP). ونستنتج أن هذا الاختبار أكد على استقرارية السلاسل الزمنية سواء في المستوى أو الفرق الأول. ففي حالة المتغيرات التالية: PIBPH, Democ, Law هي مستقرة في مستواها ولا تحتوي على جدر وحدة ونكتب .PIBPH(0), DEMOC(0), LAW(0) أمّا المتغيرات الأخرى وهي (Bur, Corru, Govs, Interco, Inv, Mil, SUB1989)، تحتوي على جدر الوحدة عند مستواها وبالتالي غير مستقرة، لكنها مستقرة عند الفرق الأول ونكتب BUR(1), CORRU(1), GOVS(1), INTERCO(1), INV(1), (MIL(1), SUB1989(1).

بعد دراسة الاستقرارية والتأكد من أن كل السلاسل الزمنية مستقرة سواء عند المستوى أو عند الفرق الأول، حيث نذكّر أن استقرارية السلاسل أمر ضروري لأجراء منهج التكامل المشترك. وبما أن السلاسل غير مستقرة في نفس المستوى، فلا يمكننا أن نتبع منهجية التكامل المشترك الخاصة ب (انجل غرانجر)، لكن يمكننا أن نتبع منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL). وتبعا لذلك، سنقوم في خطوة لاحقة بدراسة نتائج اختبارات التكامل المشترك.

5-2- نتائج اختبارات التكامل المشترك:

من أجل الحكم على وجود تكامل مشترك في المدى الطويل بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع، يتطلب التحقق من اجراء اختبارين بعد اختيار فترات الإبطاء المثلى لنموذج (ARDL). فالاختبار الأول يتعلّق بالكشف عن معامل الأثر، والثاني يتعلق باختبار الحدود للتكامل المشترك.

5-2-1. اختيار فترات الابطاء المثلى للمتغيرات الداخلة في النموذج:

لقد تمّ اختبار أربع فترات ابطاء كحجم أمثل لتقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) وفقا لمعايير البيانات SC, HQ, AIC (المعادلة رقم (22)) وذلك بتحديد حد أقصى أربع فترات تباطؤ زمني لكلّ المتغيرات. ونتائج اختيار الفترات الزمنية للإبطاء يظهر في الجدول التالي الذي استخلصناه من الملحق رقم 04:

الجدول رقم (26): الفترات الزمنية المثلى للإبطاء لنموذج $(p,q_1,q_2,q_3,q_4,q_5,q_6,q_7,q_8,q_9)$ ARDL

	النموذج الأول	النموذج الثاني
المتغيرات	فترة الابطاء	فترة الابطاء
PIBPH	2	2
BUR	3	2
CORRU	4	4
DEMOC	1	1
GOVS	0	0
INTERCO	2	2
INV	4	0
LAW	0	4
MIL	0	2
SUB1989	----	2
نموذج ARDL	ARDL(2,3,4,1,0,2,4,0,0)	ARDL(2,2,4,1,0,2,0,4,2,2)

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج eviews؛ النماذج مع حد ثابت وبدون اتجاه زمني.

5-2-2. النتائج الرئيسية لاختبارات التكامل المشترك:

❖ **النموذج الأول:**

سندرس علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات المذكورة لكن بدون وجود متغير الاصلاح المؤسساتي الذي يفرق بين الفترتين (قبل الاصلاح المؤسساتي وبعده). كما أن أهم الاختبارات في نموذج (ARDL) هو معرفة إذا كان هناك تكامل مشترك في الأجل الطويل، وهذا من خلال اجراء اختبارين رئيسيين هما اختبار التكامل المشترك ومعامل الأثر، بالإضافة إلى اختبار الحدود الذي يؤكد على وجود هذا التكامل. ونتائج هذين الاختبارين موضحين في الجداول الموالية المستخلصين من الملحق رقم 05.

الجدول رقم (27): اختبار معامل الأثر للنموذج الأول

	اختبار التكامل المشترك	CointEq(-1)
قيمة معامل الأثر	-0.0275	
القيم الاحتمالية	0.0000	
القرار	يوجد تكامل مشترك في المدى الطويل	

المصدر: نتائج مستخرجة من البرنامج الاحصائي (Eviwes9)

والنتائج الظاهرة في الجدول الموالي تبين نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك ونحلل قيمها وفقا لتحليل نتائج نموذج (ARDL).

الجدول رقم (28): نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك للنموذج الأول

	اختبار الحدود		Bounds Test
القيم المحسوبة	Test Statistic	K	Value
	F-Statistic	8	6.9694
القيم الاحتمالية	Significance	**الحد الأدنى 0Bound**	**الحد الأعلى 1Bound**
	%1	%2.79	%4.1
	%2.5	%2.48	%3.7
	%5	%2.22	%3.39
	%10	%1.95	%3.06
القرار	**يوجد تكامل مشترك في المدى الطويل**		

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews9، القيم الحرجة محسوبة عند سبعة متغيرات تفسيرية، النموذج يتضمن حداً ثابتاً وبدون اتجاه زمني.

إن هذين الاختبارين كما قلنا هما ضروريين من أجل اتخاذ القرار فيما يخص نموذج (ARDL). فالاختبار الأول يوضح إذا كان هناك تكامل مشترك من خلال معامل الأثر ((CointEq (-1). هذا الاختبار مبني على فرضية العدم التي تشير إلى وجود تكامل مشترك في المدى الطويل مع شرط أن تكون قيمة معامل الأثر سالبة. ومن خلال الجدول الذي شكلناه من الملحق رقم ()، نلاحظ أن القيمة هي سالبة وتساوي (0.0275-) عند مستوى معنوية أقل من 1%، أي نقبل الفرض العدم (H0) ونرفض الفرض البديل (H1)، أي يوجد تكامل مشترك على المدى الطويل.

لكن لا يمكن التأكيد على وجود هذا التكامل إلاّ من خلال اختبار الحدود (Bounds Test) التي حددها Pesaran[30] في ظل وجود حد ثابت للدالة الذي تظهر نتائجه في رقم 28. هذا الاختبار يُبنى قراره على ثلاثة مناطق، حيث تكون القيمة الاحتمالية إما أكبر من الحد الأعلى عند مستويات معنوية (1%، 2.5%، 5%، 10%) أو أصغر من الحد الأدنى عند هذه مستويات المعنوية، أو بين الحد الأدنى والحد الأعلى. فالقيمة الاحتمالية التي تساوي 6.9694 عند K=8 والتي تشير إلى عدد المتغيرات المستقلة، هي أكبر من القيم الاحتمالية للحد الأعلى عند جميع مستويات المعنوية. وهذا يعني أننا نقبل الفرض البديل الذي يؤكد على وجود تكامل مشترك في المدى الطويل. فإذا كانت القيمة الاحتمالية أصغر من القيم الاحتمالية للحد الأدنى عند جميع المستويات، سنقبل الفرض العدم، أي لا يوجد تكامل مشترك، أمّا إذا كانت القيمة الاحتمالية بين قيم الحد الأدنى والحد الأعلى عند جميع مستويات المعنوية، فلا نستطيع أن نحدّد أي قرار. وبالتالي ومن خلال النتائج، نقول أنه توجد علاقة طويلة الأجل تتجه من المتغيرات المستقلة إلى المتغير التابع، أي معدل النمو المتمثل في نمو الناتج الداخلي الخام للفرد الواح (PIBPH) وكل من المتغيرات المؤسساتية (الجودة البيروقراطية، المسؤولية الديمقراطية، الفساد، الصراعات الداخلية، الاستقرار الحكومي، تدخل الجيش في السياسة، سيادة القانون وخصائص الاستثمار) هي متغيرات متكاملة معا ويتحقق بينهم علاقة توازن في الأجل الطويل عند مستوى معنوية 1%.

a) تقدير علاقات التكامل المشترك في الأجل الطويل:

باستخدام كل من AIC وSC، تم اختيار نموذج ARDL(2,3,4,1,0,2,4,0,0) لتقدير علاقة التوازن في الأجل الطويل كما في المعادلة رقم (22)، وجاءت النتائج كما هي ظاهرة في الجدول الموالي ومن خلال الملحق رقم 05:

الجدول رقم (29): معلمات التكامل المشترك في الأجل الطويل للنموذج الأول (المتغير التابع PIBPH)

المتغيرات	المعلمات المقدرة Coefficient	الخطأ المعياري Std.Error	احصائية–t T-Statistic	الاحتمال Prob
BUR	2.1585	0.4315	5.0023	0.0000
CORRU	-0.9008	0.3285	-2.7409	0.0064
DEMOC	-0.3187	0.2123	-1.5013	0.1342
GOVS	-0.1084	0.1060	-1.0224	0.3073
INTERCO	0.3614	0.1988	1.8179	0.0699
INV	0.3546	0.2016	1.7589	0.0795
LAW	1.9118	0.4787	3.9935	0.0001
MIL	-1.7444	0.3878	-4.4991	0.0000
C	-5.7203	2.7468	-2.0824	0.0380

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews

[30] - M. Hashem Pesaran, Yongcheol Shin and Richard J. Smith, Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships, Journal of Applied Econometrics, vol. 16, no. 3 (2001), p. 300.

باستخدام المعايير السابقة الذكر AIC وSC، ووفق النموذج المختار ARDL(2,3,4,1,0,2,4,0,0) لتقدير علاقة التوازن في الأجل الطويل كما في المعادلة رقم (22)، وبإجراء عملية التطبيع على نتائج التقدير، جاءت النتائج في صورتها الأخيرة كما يتضح من المعادلة التالية رقم (26):

$$\boldsymbol{PIBPH} = 2.158\boldsymbol{BUR} - 0.900\boldsymbol{CORRU} - 0.318\boldsymbol{DEMOC} - 0.108\boldsymbol{GOVS} + 0.361\boldsymbol{INTERCO} + 0.354\boldsymbol{INV} + 1.911\boldsymbol{LAW} - 1.745\boldsymbol{MIL} - 5.720 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (26)$$

$$R^2 = 0.99 \qquad \text{DW= } 2.031$$

إن هذه المعادلة تمثل علاقات التكامل المشترك في الأجل الطويل بين معدل نمو الناتج الداخلي الخام للفرد الواحد والعوامل المؤسساتية المتمثلة في العوامل السياسية. ويتضح من الجدول رقم (30) أن المرونات المقدرة جاءت تقريبا كلها معنوية عند 1%، 5% و10% لتدل على القدرة التفسيرية للمحددات المقترحة في تفسير معدل النمو في الجزائر خلال الفترة (1984-2015). كما أن 99% من التغير في معدل نمو الناتج الداخلي الخام للفرد الواحد في الجزائر يمكن تفسيره بالتغير في الجودة البيروقراطية، الفساد، المسؤولية الديمقراطية، الاستقرار الحكومي، الصراعات الداخلية، خصائص الاستثمار، سيادة القانون وتدخل الجيش في السياسة، وهي نسب مرتفعة تدل على جودة توفيق النموذج. فضلا عن عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي كما يتضح من إحصائية دربن واتسون (DW). كما أن نتائج هذا النموذج تتفق إلى حد كبير مع النظرية الاقتصادية والتوقعات القبلية.

إن معلمة متغير الجودة البيروقراطية تقدر ب 2.158 وهي معنوية عند مستوى 1%. أي التحسن في مؤشر الجودة البيروقراطية بنقطة واحدة سيؤدي بزيادة معدل نمو الناتج الداخلي الخام للفرد الواحد (PIBPH) بنسبة 2.16%. أي علاقة طردية بين معدل النمو والجودة البيروقراطية، وهذا ما تحدده النظرية الاقتصادية.

كذلك، نجد معلمة متغير الفساد تقدر ب (0.9-) وهي معنوية عند 1%. ونلاحظ أن هناك علاقة سلبية بين معدل النمو ومؤشر الفساد وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة. ففي هذه الحالة، إذا زاد مؤشر الفساد بنقطة واحدة، سينخفض معدل نمو الناتج الداخلي الخام للفرد الواحد بنسبة 0.9%. وهي نسبة كبيرة نسبيا، هذا ما يدل على التأثير السلبي الكبير للفساد على النمو في الجزائر. ويتجلى الفساد الكبير في الجزائر من خلال سياسة البحث عن الريع وعن التحويلات الحكومية. فالتدخل الكبير للدولة يخلق جماعات لوبية تتحكم في التحويلات الحكومية وتعمل على المحافظة على هذا الوضع، أي الاقتصاد الريعي والتوزيعي وتعرقل تطور الاقتصاد الانتاجي الذي يحقق النمو.

بينما معلمة متغير المسؤولية الديمقراطية، هي تقدر ب (0.318-) وهي غير معنوية عند مستوى 10%. أمّا من الناحية النظرية، هذه القيمة تعتبر سالبة، وهذا ما يشير إلى وجود علاقة عكسية بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي في الجزائر. ففرضية وجود علاقة سلبية بين الديمقراطية والنمو هي صحيحة ومؤكدة، حيث توجد وجهة نظر معاضة (Perspective de conflit). وأصحاب هذه المدرسة يدعّون بأن العلاقة بين الديموقراطية والنمو

الاقتصادي هي علاقة عكسية ومن أصحاب هذا الاتجاه De Schweinitz 1964 ، Andreski 1968 ، Chirot 1977 ،و Rao 1985، وغيرهم ممن اقتنع بأن النجاح الاقتصادي والنمو السريع يحتاجان إلى نظام سلطوي يحد من توسع النشاط الديموقراطي، ويحتوي توسع حدود الحريات المدنية؛ لأنه سينتج عن هذا التوسع في الحقوق المدنية ديموقراطية غير ناضجة، تؤخر من سرعة عجلة النمو الاقتصادي، خاصة أنها في هذه المرحلة لن تكون قادرة بشكل فاعل فرض السياسات الاقتصادية بحزم، بل إن عملية التنمية برأيهم بحاجة إلى تدخل فعال للدولة، والتي لا تتوافق مع السياسات الديموقراطية. وبالتالي، نستنتج أن الديمقراطية في الجزائر تؤثر سلبيا على النمو في الجزائر، حيث زيادة نقطة واحدة في مؤشر المسؤولية الديمقراطية سيؤدي إلى انخفاض معدل نمو الناتج الداخلي الخام للفرد الواحد بنسبة 0.32%.

أمّا الاستقرار الحكومي فمعلمته مقدرة ب (0.108-) وهي غير معنوية عند حدود مستوى المعنوية (1%، 5% و10%). والإشارة السالبة تعني وجود علاقة عكسية بين استقرار الحكومة والنمو، وهذا يعارض النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة. فاستقرار الحكومة إذا زاد بنقطة واحدة سيؤثر سلبا على معدل نمو الناتج الداخلي الخام للفرد الواحد بنسبة 0.1% وهي نسبة قليلة. وقد شكك بعض المنظرين الاقتصاديين بضرورة وجود أي علاقة نمطية بين العوامل السياسية والتنمية الاقتصادية كما هو حال (Pay 1966)، فقد أكّدوا بأن عنصر السياسة محايد وله أثر ضعيف على التنمية الاقتصادية. والفرضية مبنية على الطبيعة المتغيرة (nature de variable) لتحسن مستويات التنمية الاقتصادية ضمن التجمعات الأكثر ديموقراطية، وكذلك التجمعات ذات الحكومات المتسلطة. فالنتيجة المستخلصة مفادها أن صناع القرار عليهم أن يوجهوا اهتمامهم إلى الطبيعة المؤسساتية الحكومية والاستراتيجيات الحكومية المتبناة، وكذلك العناصر المستقلة التي تتحول في الأنظمة الديموقراطية، وعلى كيفية بناء أهداف التنمية بما يتماشى مع مساري التنمية والديموقراطية. ومن هذه العناصر على سبيل المثال: طبيعة النظام السياسي الحزبي (نظام حزبين مقابل عدة أحزاب)، مستوى وطبيعة التدخل الحكومي في الاقتصاد، طبيعة التصنيع (Industrialisation) المطبقة.

أمّا متغير الصراع الداخلي، فمعلمته تقدر ب 0.361 وهي معنوية عند 10%. وتبين الدراسة الاحصائية أن للصراعات الداخلية أثر إيجابي على النمو، فزيادة الصراعات الداخلية بنقطة واحدة تؤدّي إلى زيادة معدل الناتج الداخلي الخام للفرد الواحد بنسبة 0.361%. هذه النتيجة هي منطقية لكن غير متوقعة، حيث الكثير من الدراسات أكدت أن الصراعات الداخلية هي عامل إيجابي للنمو، حيث تزدهر قطاعات انتاجية على حساب قطاعات أخرى في ظل وجود الصراعات. كما أن الصراعات الداخلية تحث السلطات الحكومية دائما على مراجعة الاصلاحات الاقتصادية والمؤسساتية، وهذا ما يعزز النمو.

إن الأبعاد الاقتصادية الهامة لحالات العنف والصراع ترتبط بقضية التوزيع. فالأنماط المختلفة من التعددية مثل التعددية الثقافية والدينية والجغرافية والاقتصادية تؤدي إلى تعزيز هوية الجماعة، ومع هذا، لا تكفي هذه التعدديات

وحدها لتوليد العنف. فالتمييز الاقتصادي والسياسي وعدم العدالة في توزيع الموارد بين الجماعات أو الأقاليم المختلفة هو العامل الرئيسي لتعبئة وشحذ هوية الجماعة أثناء الصراعات. وهو ما تطلق عليه بعض الدراسات "عدم العدالة الرأسية" (Inequality Horizontal) ، وتعتبره المصدر الرئيسي للصراع.

إن الجزائر عرفت مجموعة من الصراعات منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، ومرّت بحرب أهلية دامية حادة. ويبقى الارتباط بين الصراعات الداخلية والنمو الاقتصادي غير واضح. وفي دراسة بيّنت أن الصراعات الداخلية التي تصل إلى درجة الحروب هي صراعات مربحة (Conflits rentables) تحقق الكثير من المنافع، قد يترتب عنها ضرورة تطبيق وتوزيع الموارد بصورة عادلة. فضلا عن ذلك وممّا سبق، يتضح أن للصراعات تأثيراً سلبياً على مستوى ومعدل نمو النشاط الاقتصادي. وبالرغم من هذا الأثر الكلي السلبي، فقد ثبت بالدلائل التحليلية أن الأثر السلبي على القطاعات المختلفة يتفاوت بصورة واضحة، بل أن بعض الدراسات أثبتت أن تأثير الصراعات قد يكون إيجابياً بالنسبة لقطاعات محددة. فتؤكد العديد من الدراسات التطبيقية أن تأثير الصراعات يكون أكثر وضوحاً في قطاعي الزراعة والصناعة. كما توصلت إحدى الدراسات التي انصب نطاق تطبيقها على الدول الأفريقية خلال فترات الحروب وما بعدها، إلى أن للحروب تأثيرات متفاوتة على القطاعات الإنتاجية المختلفة؛ فالقطاعات كثيفة رأس المال والتي يتم فيها العديد من المبادلات مثل الصناعات التحويلية والقطاعات التي تنتج رأس المال مثل التشييد وخدمات التبادل مثل النقل والمواصلات والتمويل تنكمش بمعدل أسرع من معدل انكماش الناتج المحلي الإجمالي، بينما تشهد القطاعات ذات السمات المقابلة مثل الأنشطة الزراعية المعيشية توسعاً بالرغم من انكماش الناتج المحلي الإجمالي. وتتمثل إحدى التداعيات الهامة لحالات الصراع في حدوث تغيرات هيكلية واضحة في الأنشطة الإنتاجية. وترجع هذه التغيرات الهيكلية إلى مجموعة من العوامل التي تصاحب حالات عدم الاستقرار؛ منها: انقسام الأسواق، وضعف المؤسسات الرسمية مثل البنوك، وانخفاض درجة الثقة في المعاملات الاقتصادية، وانهيار أنظمة الاتصالات.

في الجزائر، العلاقة الطردية بين الصراع الداخلي ونمو الناتج الداخلي الخام للفرد الواحد التي توضحها الدراسة ترجع إلى فرضيتين رئيسيتين: الأولى هي أن الصراعات الداخلية تحث السلطات الحكومية على إجراء اصلاحات اقتصادية، سياسية واجتماعية تؤثر ايجابيا على النمو الاقتصادي. وهذا ما يتجلى من خلال الدراسات وما ذكرناه سابقا أن الجزائر تعمل على تطبيق الاصلاحات والسياسات بعد كل أزمة. والفرضية الثانية هي أن الجزائر في ظل الأزمات والصراعات خاصة فترة العشرية السوداء، لم تهمل تطبيق سياسات اقتصادية واجتماعية عاجلة، فقد ركزت على هذه الجوانب على الرغم من عدم الاستقرار الذي كانت تعيشه. فالسلطات الحكومية أخذت في الاعتبار أن السياسات الاقتصادية يمكن أن تعزز أو تضعف من العقد الاجتماعي بين الدولة والمواطنين، مما يؤثر بالضرورة على دعائم وأسس الاستقرار والسلام الاجتماعي والسياسي في المجتمع. لذلك، التزمت أن تكون صياغة السياسات الاقتصادية في فترة الصراعات ملائمة ومتوافقة مع ظروف وخصوصية كل اقتصاد من ناحية، وطبيعة الصراع والوضع السياسي السائد من الناحية الأخرى.

أمّا متغير خصائص الاستثمار، فمعلمته تقدر ب 0.354 وهي معنوية عند مستوى 10%. وتشير هذه القيم إلى وجود علاقة ايجابية بين خصائص الاستثمار ومعدل نمو الناتج الداخلي الخام للفرد الواحد. وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة. فكلما تحسنت خصائص الاستثمار تزيد من تحسن مناخ الاستثمار والأنشطة، تحفّز الاستثمارات، تخفيض من حالات عدم اليقين ودرجة المخاطر. وفي الجزائر، كلما تحسن متغير خصائص الاستثمار بنقطة واحدة سيزيد معدل نمو الناتج الداخلي الخام بنسبة 0.354%.

كما أن الدراسة بيّنت درجة العلاقة القوية بين متغير سيادة القانون ومعدل النمو الاقتصادي. حيث قدّرت معلمة متغير سيادة القانون 1.912 وهي معنوية عند مستوى 1%. هذه القيمة تعتبر منطقية وتتوافق مع النظرية الاقتصادية. فسيادة الدولة ومؤسساتها أمام المسؤولين الحكوميين والمواطنين يؤثر ايجابيا على النمو الاقتصادي. فكلما كانت مؤسسات الدولة قوية وذو سيادة كلما كانت السياسات الاقتصادية والاجتماعية سليمة، فساد أقل، محاسبة قوية وانعدام حالات النهب والاختلاسات. فكل هذه الأبعاد تؤثر سلبا على النمو في البلد. ففي الجزائر، إذا زاد متغير سيادة القانون بنقطة واحدة، سيزيد معدل نمو الناتج الداخلي الخام للفرد الواحد بنسبة 1.912%. وهي نتيجة كبيرة جدا. فمن الأحسن للسلطات الحكومية أن تعمل على تعزيز مؤسسات الدولة وفرض سيادتها.

وفي الأخير، نجد متغير تدخل الجيش في السياسة الذي يظهر في علاقة عكسية قوية مع معدل نمو الناتج الداخلي الخام للفرد الواحد. فقدرت معلمته ب (1.744-) وهي معنوية عند 1%. وتعتبر هذه القيمة منطقية وتتفق مع النظرية الاقتصادية. فالتدخل الكبير للجيش يؤثر سلبيا على النمو الاقتصادي إذا كانت القرارات غير ملتزمة بالمبادئ النظرية الخاصة بالسياسات. فالعديد من البلدان كانت تتميز بنظام حكم عسكري وعرفت تحقيق نمو اقتصادي كبير على غرار كوريا الجنوبية، لكن إذا كان تدخل الجيش على أساس وجود الصراعات ومحاولة تغطية جميع الأنشطة تحت الهيمنة العسكرية فهذا يؤثر على النمو الاقتصادي. ففي الجزائر، النظام السياسي يتميز قبل الاستقلال بصراعات حادة، وبعض القرارات تتميز بتجريدها من النظرية الاقتصادية، وهذا ما أثر على النمو الاقتصادي. من جانب آخر، قامت بعض الدراسات بتحليل تأثير الإنفاق العسكري على النمو الاقتصادي في الدول النامية، وأثبتت غالبيتها وجود علاقة عكسية بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي. كما أن الدراسات التي عالجت ذات العلاقة في الدول الأفريقية أكدت أيضاً على أن الإنفاق العسكري يرتب آثاراً سلبية معنوية على النمو الاقتصادي بصورة مباشرة وأخرى غير مباشرة. كما أن تخصيص الإنفاق العام لخدمة الإنفاق العسكري يؤثر سلباً على بقية البنود الاجتماعية والاقتصادية للإنفاق العام، وفي معظم الحالات تتدهور حالة الخدمات العامة؛ خاصة الخدمات التعليمية والصحية.

من جانب آخر، أكّدت بعض الدراسات إلى ضرورة تعزيز القوة العسكرية من أجل تعزيز النشاط الاقتصادي. وفي الحالة العكسية، التدخل الكبير للجيش في المجال السياسي والاقتصادي يقوّض الممارسات السياسية والتداول الحقيقي للسلطة. وهذا ما يؤدي إلى خلق جماعات لوبية أو ما يعرف بجماعات الضغط التي تؤثر على القرارات

السياسية والاقتصادية وتطمح دائما إلى التحكم في الموارد والسيطرة على التحويلات الحكومية من باب البحث عن الريع، أي الحفاظ على الاقتصاد الريعي بدل الاقتصاد الانتاجي. وهذا ما يعرقل تطور القطاعات الانتاجية وتحقيق القيمة المضافة ويثبط عملية النمو. فنستنتج مما ذُكر، أن متغير تدخل الجيش في السياسة والنمو الاقتصادي هما عاملان مرتبطان بقوة. وفي الجزائر، تعتبر هذه العلاقة عكسية قوية، حيث إذا زاد متغير تدخل الجيش في السياسة، سينخفض معدل نمو الناتج الداخلي الخام للفرد الواحد بنسبة 1.745%.

b) اختبار ملاءمة النموذج:

لقد تمّ اجراء مجموعة من الاختبارات الاحصائية والقياسية للحكم على مدى ملاءمة النموذج المستخدم في قياس المرونات (المعلمات) المقدرة في الأجل الطويل. وتبين من الجدول رقم (31) المستخلص من الملحق رقم(06) أن بواقي النموذج لا تعاني من وجود ارتباط ذاتي من درجات أعلى من الدرجة الأولى، وأنها لا تتوزع توزيعا معتدلا أو طبيعيا، تباينها ثابت، فضلا عن وجود أخطاء في تعيين النموذج عند مستوى معنوية 5%.

الدول رقم (30): نتائج الاختبارات الإحصائية والقياسية لعلاقات الأجل الطويل للنموذج الأول

الاختبار		إحصائية	القيمة	الاحتمال	القرار
هدف الاختبار	نوع الاختبار				
الارتباط الذاتي	Breusch-Godfrey	F-statistic	1.7623	**0.1732**	لا يوجد ارتباط ذاتي
		Chi-Square	3.7641	**0.1523**	
التوزيع الطبيعي	Jarque-Bera	Jarque-Bera	1765.167	**0.0000**	البواقي لا تتبع توزيع طبيعي
عدم ثبات التباين	Breusch-Pagan-Godfrey	F-statistic	0.8855	**0.6225**	التوزيع يتميز بثبات التباين
		Chi-Square	21.4708	**0.6108**	
	ARCH	F-statistic	0.0338	**0.8541**	
		Chi-Square	0.0340	**0.8536**	
ملاءمة واستقرار النموذج	Ramsey RESET TEST	T-statistic	0.4296	**0.6677**	النموذج مستقر
		F-statistic	0.1846	**0.6677**	

المصدر: إعداد الباحث باستخدام البرنامج الاحصائي Eviews.

إن الكشف عن وجود ارتباط ذاتي تمّ من خلال اختبار Breusch-Godfrey حيث يستند على فرضية العدم التي تشير إلى وجود ارتباط ذاتي. فقيمة الاحتمال تقدر ب 0.1732 هي أكبر من مستويات المعنوية 1%، 5% و10%، أي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل. وهذا ما يؤكد أن توزيع البواقي لا يوجد به ارتباط ذاتي.

أما اختبار (Jarque-Bera)، هو خاص بالكشف عن التوزيع الطبيعي، ويستند على فرضية العدم التي تشير إلى أن توزيع البواقي لا يتبع توزيع طبيعي. ونلاحظ قيمة الاحتمال معنوية عند 1%، أي نقبل فرضية العدم ونؤكد أن توزيع البواقي لا يتبع توزيع طبيعي. إلا أن هذا الاختبار لا يؤثر بقوة على ملاءمة النموذج.

أما للكشف عن ثبات التباين، فقد استخدمنا اختبارين الأول اختبار (Breusch-Pagan-Godfrey) والثاني اختبار ARCH، وكلاهما يستندان على فرضية العدم التي تشير إلى عدم ثبات التباين. ومن خلال الجدول نلاحظ أن قيم الاحتمال بالنسبة للأول والثاني هي أكبر من مستويات المعنوية، أي نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل الذي يؤكد على ثبات التباين لتوزيع البواقي.

وفي الأخير، نجد اختبار Ramsey RESET TEST الذي يختبر مدى ملاءمة توصيف النموذج من حيث الشكل الدالي، أي استقراره، ويستند على فرضية العدم التي تشير إلى عدم استقرار النموذج. ومن خلال الجدول، نلاحظ أن قيم الاحتمال هي أكبر من مستوى المعنوية 10%، أي نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل، أي النموذج مستقر وفق هذا الاختبار.

c) تقدير علاقات نموذج تصحيح الخطأ في الأجل القصير:

إن الخطوة الأخيرة في تحليل ARDL تتمثل في تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) الذي يمثل العلاقة بين معدل نمو الناتج الداخلي الخام للفرد الواحد (PIBPH) ومحدداتها الأساسية أي متغيرات الحكامة السياسية في الأجل القصير باستخدام نموذج ARDL(2,3,4,1,0,2,4,0,0). ونتائج التقدير تظهر في الجدول التالي:

الجدول رقم (31): تقدير معلمات التكامل المشترك في الأجل القصير للنموذج الأول (المتغير التابع PIBPH)

المتغيرات	المعلمات المقدرة Coefficient	الخطأ المعياري Std.Error	احصائية t- T-Statistic	الاحتمال Prob
$\Delta PIBPH(-1)$	0.8620	0.0232	37.0906	0.0000
ΔBUR	0.0070	0.0402	.01741	0.8618
$\Delta BUR(-1)$	0.3400	0.0533	6.3783	0.0000
$\Delta BUR(-2)$	-0.1392	0.0393	-3.5380	0.0005
$\Delta CORRU$	-0.0132	0.0377	-0.3518	0.7251
$\Delta CORRU(-1)$	0.0997	0.0468	-2.1292	0.0339
$\Delta CORRU(-2)$	-0.0133	0.0464	-0.2866	0.7745
$\Delta CORRU(-3)$	0.1104	0.0371	2.9723	0.0032
$\Delta DEMOC$	0.0253	0.0166	1.5227	0.1287
$\Delta GOVS$	-0.0029	0.0029	-1.0259	0.3056
$\Delta INTERCO$	0.0154	0.0114	1.3481	0.1785
$\Delta INTERCO(-1)$	-0.0310	0.0121	-2.5572	0.0110
ΔINV	0.0039	0.0141	0.2767	0.7821
$\Delta INV(-1)$	-0.0326	0.0189	-1.7284	0.0848
$\Delta INV(-2)$	0.0096	0.0193	0.5003	0.6171
$\Delta INV(-3)$	0.0292	0.0136	2.1371	0.0333
ΔLAW	0.0526	0.0126	4.1573	0.0000
ΔMIL	-0.0480	0.0109	-4.3846	0.0000
$CointEq(-1)$	-0.0275	0.0035	-7.7132	0.0000

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews.

كما يتضح من الجدول رقم (32) (المستخلص من الملحق رقم (05)) والمعادلة رقم (25) فإن سرعة تعديل النموذج نحو التوازن أو حد تصحيح الخطأ ((CointEq(-1)) معنوي عند مستوى 1%، ويأخذ الإشارة السالبة كما هو متوقع. حيث بلغت قيمته (0.0275-)، أي 2.75%. وهذا يعني أن 2.75% من الانحرافات والاختلالات في التوازن في نمو الناتج الداخلي الخام للفرد الواحد في الشهر السابق يتم تصحيحه في الشهر الحالي .وهذه القيمة تعني أنه يتم تعديل الاختلال الحادث في الأجل القصير والعودة إلى وضع التوازن الجديد خلال 36 فترة، أي 36 شهر، وهو ما يعادل (03) سنوات. وهذا يشير إلى أن التكيف في النموذج كان بطيء نسبيا.

كما أن معظم المحددات المقترحة لنمو الناتج الداخلي الخام للفرد الواحد لها أثر معنوي في الأجل القصير ما عدا بعض المحددات في فترات الابطاء مختلفة، إلا أنها تتوافق مع نفس اتجاهات التأثير في الأجل الطويل. لكن كل من متغير المسؤولية الديمقراطية ومتغير الاستقرار الحكومي لهما أثر غير معنوي عند مستوى 10%. نجد المسؤولية الديمقراطية تؤثر إيجابيا على النمو في الأجل القصير على خلاف الأجل الطويل، وهذا ما خفّض من أثر هذا المتغير في الأجل الطويل. كما أن فترات الابطاء للجودة البيروقراطية في معدل الناتج الداخلي الخام للفرد الواحد عكسيا،

أدى إلى تخفيض أثر الجودة على النمو في الأجل الطويل. كما هو الحال بالنسبة لمتغير خصائص الاستثمار، كذلك أثرت فترات الإبطاء لهذا المتغير في معدل النمو الاقتصادي عكسيا، مما أدى إلى تخفيض أثر خصائص الاستثمار على معدل نمو الناتج الداخلي الخام للفرد الواحد. وبصفة كلية، تؤدي زيادة المتغيرات المقترحة إلى نتائج أقل من النتائج المناظرة لها في الأجل الطويل.

d) اختبار استقرار النموذج:

ولكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لا بد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل(CUSUM and CUSUMSQ) أو(Chow Test) ولقد اخترنا استخدام (Cumulative Sum) (Cusum)، و(Cumulative sum square) (Cusums)، والذي أقترحه (Brown et al, 1975، وطبقه كل من (Peasaran and Peasaran,1997) و(Bahmani and Ng, 2002) . ويعد هذا الاختبار من أهم الاختبارات في هذا المجال، وذلك لأنه يوضح أمرين مهمين وهما وجود أي تغير هيكلي في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأمد (Long run Coefficients) مع قصيرة الأمد الأمد(Short Run Coefficients). بالإضافة إلى أن هذا الاختبار من أهم الاختبارات المستخدمة والمصاحبة لمنهجية (ARDL) المستخدمة في هذه الدراسة. هذا، يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع إذا وقع الشكل البياني لاختبارات CUSUM وCUSUMSQ داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، يعني أن منحنى الأخطاء يقع داخل مجالين انحرافين معياريين، فإننا نرفض الفرضية العدمية، وهذا يعني أن المعلمات مستقرة على طول فترة الدراسة. والنتائج نلاحظها من خلال الشكلين التاليين:

الشكل رقم (13): اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج الأول من خلال المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)

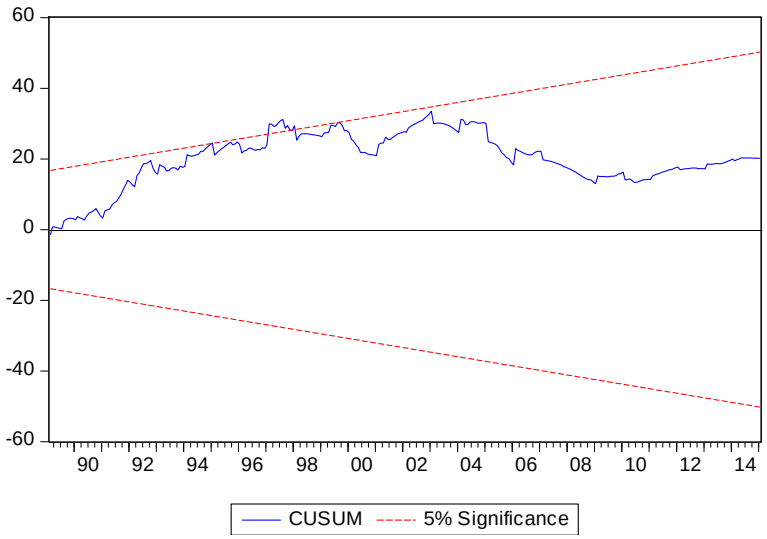

الشكل رقم (14): اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج الأول من خلال المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة(CUSUMSQ)

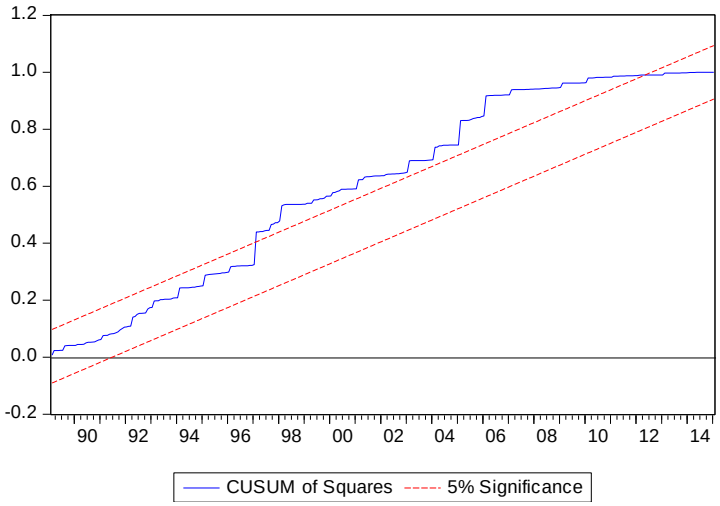

ولقد أظهرت نتائج اختبارات المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (Cusum) بالنسبة لهذا النموذج أن المنحنى يقع ضمن حدود المنطقة الحرجة للاختبار ما عدا الفترة 1997-1998، أين يخرج المنحنى عن الحدود الحرجة. وهذا ما يشير إلى استقرار النموذج عند حدود 5%، أي ليس هناك أي تغيير هيكلي في البيانات المستخدمة في الدراسة، ويتضح ذلك من خلال بقاء الخط الممثل للبيانات في النموذج قيد الدراسة محصوراً بين خطي (الحدود) الجدولية للاختبارين (Cusum).كما هو مبين في الرسم البياني في الشكل (13) وكما يتضح أيضا من هذا الاختبار أن هناك استقراراً وانسجاماً بين نتائج المعلمات طويلة الأمد وقصيرة الأمد، ويوضح ذلك أن نتائج هذا البحث غير متحيزة، ومن ثم يعتد بثقتها.

أمّا بالنسبة لنتائج اختبارات المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (Cusumsq) بالنسبة لهذا النموذج أن المنحنى يخرج عن حدود المنطقة الحرجة للاختبار خلال الفترة 1997-2012، وهذا ما يشير إلى عدم استقرار النموذج عند حدود 5%، أي هناك تغير هيكلي في البيانات المستخدمة في الدراسة الذي نتج من احتمال ارتفاع أسعار المحروقات في هذه الفترة. وكما نعلم أن معدل النمو في الجزائر مرتبط بقوة مع أسعار المحروقات، أي المداخيل النفطية. كما يتضح أيضا من هذا الاختبار أنه لا يوجد استقرار ولا انسجام بين نتائج المعلمات طويلة الأمد وقصيرة الأمد، كما أن نتائج البحث متحيزة. وبناء على هذين الاختبارين، يمكن أن نقول أن هذا النموذج مستقر ماعدا في فترات معينة.

❖ النموذج الثاني:

في هذا النموذج، سنستخدم نفس المنهج المتمثل في منهج ARDL، لكننا سنضيف متغير آخر وهو متغير الاصلاح المؤسساتي الذي طبقته الجزائر في بداية سنة 1989. وكما ذكرنا، فهذا المتغير هو وهمي ويأخذ قيم

(0،1) فقط، أي قيم صفرية قبل الاصلاح المؤسساتي وقيم 1 لجميع الفترات الشهرية ما بعد الاصلاح المؤسساتي. وندرس تأثير عملية الاصلاح المؤسساتي على النمو الاقتصادي. وقد سمينا هذا المتغير ب (SUB1989). وكما ذكرنا أن أهم الاختبارات في نموذج (ARDL) هو معرفة إذا كان هناك تكامل مشترك في الأجل الطويل، وهذا من خلال اجراء اختبارين رئيسيين هما اختبار معامل الأثر، بالإضافة إلى اختبار الحدود الذي يؤكد على وجود هذا التكامل. ونتائج هذين الاختبارين موضحين في الجداول الموالية (الملحق رقم 7).

الجدول رقم (32): اختبار معامل الأثر للنموذج الثاني

	اختبار التكامل المشترك CointEq(-1)
قيمة معامل الأثر	-0.02537
القيم الاحتمالية	0.0000
القرار	يوجد تكامل مشترك في المدى الطويل

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews9، النموذج يأخذ حداً ثابتاً وبدون اتجاه زمني

والنتائج الظاهرة في الجدول الموالي تبين نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك ونحلل قيمها وفقا لتحليل نتائج نموذج (ARDL).

الجدول رقم (33): نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك للنموذج الثاني

	اختبار الحدود Bounds Test		
القيم المحسوبة	Test Statistic	K	Value
	F-Statistic	9	5.6423
القيم الاحتمالية	Significance	**الحد الأدنى 0Bound**	**الحد الأعلى 1Bound**
	%1	%2.65	%3.97
	%2.5	%2.37	%3.6
	%5	%2.14	%3.3
	%10	%1.88	%2.99
القرار	**يوجد تكامل مشترك في المدى الطويل**		

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews9، القيم الحرجة محسوبة عند تسعة متغيرات تفسيرية، النموذج يأخذ حداً ثابتاً وبدون اتجاه زمني.

إن هذين الاختبارين كما قلنا هما ضروريين من أجل اتخاذ القرار فيما يخص نموذج (ARDL). فالاختبار الأول يوضح إذا كان هناك تكامل مشترك من خلال معامل الأثر ((-1) CointEq). ومن خلال الجدول الذي شكلناه من الملحق رقم (07)، نلاحظ أن القيمة هي سالبة وتساوي (0.0254-) عند مستوى معنوية أقل من 1%، أي نقبل الفرض العدم (H0) ونرفض الفرض البديل (H1)، أي يوجد تكامل مشترك على المدى الطويل.

لكن لا يمكن التأكيد على وجود هذا التكامل إلاّ من خلال اختبار الحدود (Bounds Test) التي حددها Pesaran في ظل وجود حد ثابت للدالة الذي تظهر نتائجه في الجدول رقم (34). هذا الاختبار يُبنى قراره على ثلاثة مناطق، حيث تكون القيمة الاحتمالية إما أكبر من الحد الأعلى عند مستويات معنوية (1%، 2.5%، 5%، 10%) أو أصغر من الحد الأدنى عند هذه مستويات المعنوية، أو بين الحد الأدنى والحد الأعلى. فالقيمة الاحتمالية التي تساوي 5.6423 عند K=9 والتي تشير إلى عدد المتغيرات المستقلة، هي أكبر من القيم الاحتمالية للحد الأعلى عند جميع مستويات المعنوية. وهذا يعني أننا نقبل الفرض البديل الذي يؤكد على وجود تكامل مشترك في المدى الطويل. وبالتالي ومن خلال النتائج، نقول أنه توجد علاقة طويلة الأجل تتجه من المتغيرات المستقلة إلى المتغير التابع، أي معدل النمو المتمثل في نمو الناتج الداخلي الخام للفرد الواح (PIBPH) وكل من المتغيرات المؤسساتية (الجودة البيروقراطية، المسؤولية الديمقراطية، الفساد، الصراعات الداخلية، الاستقرار الحكومي، تدخل الجيش في السياسة، سيادة القانون وخصائص الاستثمار ومتغير الاصلاح المؤسساتي) هي متغيرات متكاملة معا وتتحقق بينهم علاقة توازن في الأجل الطويل عند مستوى معنوية 1%.

a) تقدير علاقات التكامل المشترك في الأجل الطويل:

باستخدام كل من AIC وSC، تم اختيار نموذج ARDL(2,2,4,1,0,2,0,4,2,2) لتقدير علاقة التوازن في الأجل الطويل كما في المعادلة (23)، وجاءت النتائج كما هي ظاهرة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (34): معلمات التكامل المشترك في الأجل الطويل للنموذج الثاني (المتغير التابع PIBPH)

المتغيرات	المعلمات المقدرة Coefficient	الخطأ المعياري Std.Error	احصائية-t T-Statistic	الاحتمال Prob
BUR	2.7814	0.5161	5.3883	0.0000
CORRU	-0.9665	0.3955	-2.4432	0.0151
DEMOC	0.0160	0.3018	0.0527	0.9580
GOVS	-0.3154	0.1303	-2.4192	0.0161
INTERCO	0.3329	0.2420	1.3756	0.1698
INV	0.4132	0.1980	2.0880	0.0375
LAW	2.0000	0.5292	3.7808	0.0002
MIL	-2.0371	0.4167	-4.8884	0.0000
SUB1989	-1.6200	1.3380	-1.2106	0.2269
C	-4.5054	3.4472	-1.3070	0.1921

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews9، القيم محسوبة عند تسعة متغيرات تفسيرية، النموذج يأخذ حداً ثابتاً وبدون اتجاه زمني.

باستخدام المعايير السابقة الذكر AIC وSC، ووفق النموذج المختار ARDL(2,2,4,1,0,2,0,4,2,2) لتقدير علاقة التوازن في الأجل الطويل كما في المعادلة رقم (23) والتي نستخلصها من الملحق رقم (07)، وبإجراء عملية التطبيع على نتائج التقدير، جاءت النتائج في صورتها الأخيرة كما يتضح من المعادلة التالية رقم (27):

$$\mathbf{PIBPH} = 2.781\mathbf{BUR} - 0.970\mathbf{CORRU} + 0.016\mathbf{DEMOC} - 0.315\mathbf{GOVS} + 0.332\mathbf{INTERCO} + 0.413\mathbf{INV} + 2.000\mathbf{LAW} - -2.037\mathbf{MIL} - 1.620\mathbf{SUB1989} - 4.504 \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (27)$$

$$\mathbf{R^2 = 0.99} \qquad \mathbf{DW= 2.0230}$$

إن هذه المعادلة تمثل علاقات التكامل المشترك في الأجل الطويل بين معدل نمو الناتج الداخلي الخام للفرد الواحد والعوامل المؤسساتية المتمثلة في العوامل السياسية. ويتضح من الجدول رقم (35) أن المرونات المقدرة جاءت تقريبا كلها معنوية عند 1%، 5% و10% لتدل على القدرة التفسيرية للمحددات المقترحة في تفسير معدل النمو في الجزائر خلال الفترة (1984-2015). كما أن 99% من التغير في معدل نمو الناتج الداخلي الخام للفرد الواحد في الجزائر يمكن تفسيره بالتغير في الجودة البيروقراطية، الفساد، المسؤولية الديمقراطية، الاستقرار الحكومي، الصراعات الداخلية، خصائص الاستثمار، سيادة القانون وتدخل الجيش في السياسة وعملية الاصلاح المؤسساتي، وهي نسب مرتفعة تدل على جودة توفيق النموذج. فضلا عن عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي كما يتضح من إحصائية ديربن واتسون (DW). كما أن نتائج هذا النموذج تتفق إلى حد كبير مع النظرية الاقتصادية والتوقعات القبلية.

إن معلمة متغير الجودة البيروقراطية تقدر ب 2.781 وهي معنوية عند مستوى 1%. أي التحسن في مؤشر الجودة البيروقراطية بنقطة واحدة سيؤدي بزيادة معدل نمو الناتج الداخلي الخام للفرد الواحد (PIBPH) بنسبة 2.781%. أي علاقة طردية بين معدل النمو والجودة البيروقراطية، وهذا ما تحدده النظرية الاقتصادية. فمن خلال الدراسة نفهم أن الجودة البيروقراطية تؤثر بقوة في معدل النمو الاقتصادي في الجزائر. والدراسات حول هذا الجانب تؤكد أن الجزائر تعاني من بيروقراطية سلبية حادة تؤثر على مناخ الاستثمار والعلاقات الانتاجية. فالبيروقراطية هي نوع من الإدارة العامة، وهي تنظيم مؤسساتي يميّز النظام السياسي والرأسمالي في البلد. فالجودة البيروقراطية هي متعلقة بالنظام السياسي، وهي تمثل كفاءة الجهاز الإداري. فالبيروقراطية تشير إلى نموذج للتنظيم الرشيد يلائم تحقيق الاستقرار والكفاءة الإدارية فالجودة البيروقراطية هي عامل يتغير مع تغير وتعقد العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وهي تعبير عن مجتمع حديث يخضع إلى مبدأ تحقيق المصلحة الشخصية والعامة.

إنّ البيروقراطية في الجزائر هي نظام حكومي تكون الرقابة عليه متروكة كلية في يد طبقة من الموظفين الرسميين لهم علاقة قوية بموظفين غير رسميين، ويغلب على هذا الجهاز الإداري الرغبة الشديدة إلى الالتجاء إلى الطرق غير الرسمية في الإدارة من أجل تنفيذ التعليمات، وكذلك البطء في اتخاذ القرارات. كما يتحول أعضاء البيروقراطية إلى طائفة تحتكر العمل الحكومي من أجل مصلحتها الخاصة، ويتحول عملها إلى غاية في حد ذاته.

كذلك، نجد معلمة متغير الفساد تقدر ب (0.97-) وهي معنوية عند 1%. ونلاحظ أن هناك علاقة سلبية قوية بين معدل النمو ومؤشر الفساد وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة. ففي هذه الحالة، إذا زاد مؤشر الفساد بنقطة واحدة، سينخفض معدل نمو الناتج الداخلي الخام للفرد الواحد بنسبة 0.97%. وهي نسبة كبيرة نسبيا، هذا ما يدل على التأثير السلبي الكبير للفساد على النمو في الجزائر.

إن الفساد في الجزائر يعتبر عامل مهم في تثبيط النمو الاقتصادي نظرا لما له من تداعيات سلبية. والفساد انتشر في الجزائر منذ الاستقلال، أي سواء في النظام الاشتراكي أو الليبرالي. واشتدت درجة الفساد بسبب ضعف النظام المؤسساتي القائم والذي لم يتحسن على الرغم من الاصلاحات الدائمة. وفي الجانب الاحصائي، أعلن في سنة 1990م الوزير الأول ووزير التخطيط الأسبق "عبد الحميد إبراهيمي" أن حجم الفساد في الفترة الممتدة من 1967م إلى سنة1990م قد بلغ 26 مليار دولار ، والذي كان قد استند في ذلك على تصريحات مسؤولين سامين للتحليل بأن الرشوة تمثل 20% من التجارة الخارجية منذ الاستقلال ليستنتج بأن التقديرات تفيد بأن هناك 26 مليار دولار تبخرت في الهواء.[31]

بالإضافة إلى ذلك، اعترف رئيس الجمهورية " عبد العزيز بوتفليقة" في خطابه الموجه للمواطنين يوم 27 أفريل 1999م " *بأن الجزائر دولة مريضة بالفساد* " وحسب قوله " *دولة مريضة في الإدرات ، مريضة بممارسات المحاباة و مريضة بالمحسوبية و التعسف بالنفوذ و السلطة ، وعدم جدوى الطعون والتظلمات ، مريضة بالامتيازات التي لا رقيب عليها ولا حسيب ، مريضة بتبذير الموارد العامة بنهبها بلا ناه ولا رادع*".[32]

بينما معلمة متغير المسؤولية الديمقراطية، هي تقدر ب 0.016 وهي غير معنوية عند مستوى 10%. أمّا من الناحية النظرية، هذه القيمة تعتبر موجبة، وهذا ما يشير إلى وجود علاقة طردية بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي في الجزائر، على عكس النموذج الأول حيث وجدنا علاقة عكسية بين هذين المتغيرين. ففرضية وجود علاقة موجبة بين الديمقراطية والنمو هي صحيحة ومؤكدة، وتتفق مع الطرح الثاني للعلاقة بين الديمقراطية والنمو الذي فرضته المؤسسات المالية الدولية مدعوما بأطروحة الحكم الراشد التي ترتكز أكثر على المعطى الديمقراطي كمقاربة لتحقيق التنمية البشرية ومكافحة الفقر تحت تأثير أطروحة (Amartya sen).

إن الديمقراطية هي النظام السياسي الأمثل في تحقيق التنمية الاقتصادية. فنوعية النظام السياسي في الجزائر تعتبر عامل يتحكم في مستوى الأداء الاقتصادي والاجتماعي. فهذا النظام هو كما ذكرنا صورة لديمقراطية بدون ديمقراطيين. فالديمقراطية ليست أن تجعل الانتخابات منتظمة فقط، لكن تجعلها تعمل دائما على الاستجابة لمطالب المواطنين والجماعات الاجتماعية. كما يتميز النظام الديمقراطي بخصائص مثل المساءلة، تدفق المعلومات، الشفافية

[31]- حيمر فتيحة ، ظاهرة الفساد في الجزائر (2013 _ 1989) دراسة وصفية تحليلية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،تخصص تنظيم سياسي وإداري ، جامعة الجزائر ، 2013، ص76.

[32]- بن مرزوق عنترة، الحكم الراشد و إصلاح الإدارة الجزائرية بين المتطلبات و المعيقات ، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني :(تحديات الإدارة المحلية في الجزائر،27-28 أفريل 2010.

والملاءمة. ففي دراسة بعنوان " فائدة الديمقراطية: كيف تعمل الديمقراطيات على ترقية الازدهار والسلم" تضمنت مراجعة لأربعين عاما من البيانات الاحصائية، وتأكد فيها أن المستويات المحققة من طرف البلدان الديمقراطية الفقيرة فيما يتعلق بالمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية أفضل كثيرا من تلك المحققة في البلدان غير الديمقراطية الفقيرة.[33]

إن النظام السياسي الجزائري لا يساعد على تسريع عجلة النمو الاقتصادي، ولا يفرض وجود سلطة ملزمة لاستيفاء العقود، وتكون حريصة على تطبيق القوانين والأنظمة. وهذا النظام يفضل مبدأ تحكم السلطة بكل نواحي التنمية ويخول نفسه الحد من حقوق المواطنين المدنية ومن حرياتهم الشخصية باسم التنمية الاقتصادية على عكس النظام الديمقراطي، فالبيئة الديمقراطية في الجزائر لا تعزّز النمو الاقتصادي ولا تساهم في تأمين التنمية الاقتصادية الدائمة. لهذا أظهرت الدراسة الاحصائية أنه إذا تحسنت مؤشرات الديمقراطية في الجزائر سيزيد معدل النمو الاقتصادي، خاصة إذا عمل النظام السياسي على تحقيق العدالة ومكافحة الفقر. فزيادة نقطة واحدة في مؤشر الديمقراطية، سيزيد معدل النمو الاقتصادي بنسبة 0.016%، وهي نسبة ضئيلة.

أمّا الاستقرار الحكومي فمعلمته مقدرة ب (0.315-) وهي معنوية عند مستوى معنوية 5%. والإشارة السالبة تعني وجود علاقة عكسية بين استقرار الحكومة والنمو، وهي نتيجة غير متوقعة وتعارض النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة. فاستقرار الحكومة إذا زاد بنقطة واحدة سينخفض معدل نمو الناتج الداخلي الخام للفرد الواحد بنسبة 0.315% وهي نسبة كبيرة. هذه النتيجة تتوافق مع فرضية بعض المنظرين الاقتصاديين أنه لا وجود أي علاقة نمطية بين العوامل السياسية والتنمية الاقتصادية كما هو حال Pay 1966، فقد أكّدوا بأن عنصر السياسة محايد وله أثر ضعيف على التنمية الاقتصادية. والفرضية مبنية على طبيعة المتغيرات (nature de variables) وتحسن مستويات التنمية الاقتصادية ضمن التجمعات الأكثر ديموقراطية، وكذلك التجمعات ذات الحكومات المتسلطة.

على الرغم من تمتع الجزائر بكثير من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الايجابية كالتحسن في مؤشر التنمية البشرية، إلاّ أنها مازالت تعاني مجموعة عوامل اقتصادية ومؤسساتية أخرى تمسّ الاستقرار السياسي الداخلي وتجعل من الأمن ووحدة الدولة عرضة للاضطراب والانهيار في الأجل الطويل. وأهم العوامل الاقتصادية التي تساهم في عدم الاستقرار السياسي في الجزائر تتمثل في محورين رئيسيين وهما: الاختلالات الاقتصادية المزمنة وعرقلة عملية الاصلاحات. فما يزال الخلاف قائم حول الاصلاحات الاقتصادية والمؤسساتية خاصة بعد كل خلل اقتصادي يؤدي إلى أزمة التي تكون خارجية المصدر. كما توجد أطراف متصارعة تخلق توازنات المصالح وتعرقل الاصلاحات. بالإضافة إلى غياب الكفاءات على هرم السلطة التي تقود هذه الاصلاحات إلى الاتجاه الصحيح. أمّا المحور الثاني فيتعلق بالفساد السياسي والمالي المنتشر في الجزائر، والتفاوت في توزيع الدخول.

[33] - Halperin M. H., Siegle J. T., Weinstein M. M., The Democracy Advantage: how democracies promote prosperity and peace, Routledge, 2005, p. 1-64

وفيما يتعلق بجانب الصراعات الداخلية، أظهرت هذه الدراسة القياسية أن له علاقة إيجابية مع نمو الناتج الداخلي الخام للفرد الواحد لكن تأثيره غير معنوي، حيث بلغت معلمته 0.333 وهي قيمة غير معنوية عند 10%. وإذا تجاهلنا الجانب المعنوي، فإن زيادة الصراعات الداخلية بنقطة واحدة تؤدّي إلى زيادة معدل الناتج الداخلي الخام للفرد الواحد بنسبة 0.3333%، وكما ذكرنا، هذه النتيجة هي منطقية لكن غير متوقعة، حيث الكثير من الدراسات أكدت أن الصراعات الداخلية هي عامل إيجابي للنمو، حيث تزدهر قطاعات انتاجية على حساب قطاعات أخرى في ظل وجود الصراعات. كما أن الصراعات الداخلية تحث السلطات الحكومية دائما على مراجعة الاصلاحات الاقتصادية والمؤسساتية، وهذا ما يعزز النمو.

أمّا متغير خصائص الاستثمار، فمعلمته تقدر ب 0.413 وهي معنوية عند مستوى 5%. وتشير هذه القيم إلى وجود علاقة ايجابية بين خصائص الاستثمار ومعدل نمو الناتج الداخلي الخام للفرد الواحد. وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة. فكلما تحسنت خصائص الاستثمار تزيد من تحسن مناخ الاستثمار والأنشطة، تحفّز الاستثمارات، تخفيض من حالات عدم اليقين ودرجة المخاطر. فالخصائص الجيدة للاستثمار يقابلها الحوافز التي تخلق مؤسسات اقتصادية، خاصة تلك التي تتعلق بالحماية الشاملة والفعالة لحقوق الملكية الخاصة، والحرية الاقتصادية غير المقيدة. وكلما كانت حماية حقوق الملكية الخاصة أفضل، ارتفعت العائدات المتوقعة من الاستثمار سواء في رأس المال المادي، أو البشري، ومن ثم فإن الاستثمار بشكل أكبر في عوامل الإنتاج يؤدي إلى الإسراع في النمو. يضاف إلى ذلك، أنه كلما زادت حماية حقوق الملكية الفكرية، ازداد الاستثمار في البحوث والتطوير، ومن ثم المزيد من التقدم التكنولوجي، وزيادة إجمالي إنتاجية العوامل، وتسارع النمو الاقتصادي. وينتج المزيد من الحرية الاقتصادية فرصًا أكثر للتبادل، واتساع المنافسة. وبينما يخلق التبادل الأكبر فرصة للتخصص وتقسيم العمل، وهو ما يخلق كفاءة اقتصادية أعلى. فإن اتساع نطاق المنافسة الأكثر حرية تخلق ضغطا تنافسيا يعدّ حافزا فعالا للكفاءة الاقتصادية (من حيث تخصيص الموارد والإنتاجية)،وهو ما يسهم في تسريع النمو. وفي الجزائر، كلما تحسن متغير خصائص الاستثمار بنقطة واحدة سيزيد معدل نمو الناتج الداخلي الخام بنسبة 0.413% حسب الدراسة القياسية.

كما أن الدراسة بيّنت درجة العلاقة القوية بين متغير سيادة القانون ومعدل النمو الاقتصادي. حيث قدّرت معلمة متغير سيادة القانون 2.000 وهي معنوية عند مستوى 1%. هذه القيمة تعتبر منطقية وتتوافق مع النظرية الاقتصادية. فسيادة الدولة ومؤسساتها أمام المسؤولين الحكوميين والمواطنين يؤثر ايجابيا على النمو الاقتصادي. فكلما كانت مؤسسات الدولة قوية وذو سيادة كلما كانت السياسات الاقتصادية والاجتماعية سليمة، فساد أقل، محاسبة قوية وانعدام حالات النهب والاختلاسات. فكل هذه الأبعاد تؤثر سلبا على النمو في البلد.

فالجزائر بحاجة إلى المؤسسات القوية التي تعزز النمو بسمات متعددة: أولها سيادة القانون الذي يعني توفير حماية ملائمة لحقوق الملكية الخاصة والحقوق التعاقدية، فكلما تحسنت تلك الحقوق زادت معدلات الاستثمار والانتاجية.

كما أن سيادة القانون يحسّن من فاعلية الحكومة من خلال توجيه السياسات السليمة وتوفير السلع والخدمات العامة. ومحاسبة القادة الفاسدين، وبالتالي التقليل من الفساد والبيروقراطية التي تثبط النمو الاقتصادي. كما أن سيادة القانون يفرض الحرية الاقتصادية والسياسية التي تخلق الفضاء العام الذي يوفّر المشاركة والتعبير عن المطالب. ففي الجزائر، إذا زاد متغير سيادة القانون بنقطة واحدة، سيزيد معدل نمو الناتج الداخلي الخام للفرد الواحد بنسبة 2%. وهي نتيجة كبيرة جدا. فمن الأحسن للسلطات الحكومية أن تعمل على تعزيز مؤسسات الدولة وفرض سيادتها.

أما متغير تدخل الجيش في السياسة الذي يظهر في علاقة عكسية قوية مع معدل نمو الناتج الداخلي الخام للفرد الواحد. فقدرت معلمته ب (2.0371-) وهي معنوية عند 1%. وتعتبر هذه القيمة منطقية وتتفق مع النظرية الاقتصادية. فالتدخل الكبير للجيش يؤثر سلبيا على النمو الاقتصادي في حالة أنه يعرقل عملية التداول على السلطة من جهة، ومن جهة أخرى إذا كانت القرارات غير ملتزمة بالمبادئ النظرية الخاصة بالسياسات.

في الجزائر، النظام السياسي يتميز قبل الاستقلال بصراعات حادة، وبعض القرارات تتميز بتجريدها من النظرية الاقتصادية، وهذا ما أثر على النمو الاقتصادي. كما أن النظام الجزائري يتميز بعلاقات غير رسمية بين مجتمع رجال الأعمال، والقادة السياسيين والقادة العسكريين، هذا ما أدى إلى خلق لوبيات تتحكم في السلطة والاقتصاد. هذه اللوبيات تعمل على تهميش مؤسسات الدولة، وبالتالي خلق جو يتميز بعدم اليقين ويتميز بانعدام الثقة خاصة فيما يتعلق بحماية حقوق الملكية الخاصة. أما حقوق الملكية العامة فتتعرض للنهب والفساد. كما تعمل هذه البيئة على منع المنافسة الحرة التي تؤثر على معدلات الاستثمار وبالتالي النمو. فالتدخل الكبير للجيش في المجال السياسي والاقتصادي يقوّض الممارسات السياسية والتداول الحقيقي للسلطة. وهذا ما يؤدي إلى خلق الجماعات اللوبية أو ما يعرف بجماعات الضغط تؤثر على القرارات السياسية والاقتصادية وتطمح دائما إلى التحكم في الموارد والسيطرة على التحويلات الحكومية من باب البحث عن الريع، أي الحفاظ على الاقتصاد الريعي بدل الاقتصاد الانتاجي. وهذا ما يعرقل تطور القطاعات الانتاجية وتحقيق القيمة المضافة ويثبط عملية النمو. فتدخل الجيش في السياسة والنمو الاقتصادي هما عاملان مرتبطان بقوة في الجزائر، حيث إذا زاد متغير تدخل الجيش في السياسة بنقطة واحدة، سينخفض معدل نمو الناتج الداخلي الخام للفرد الواحد بنسبة 2.04%.

وفي الأخير وكما ذكرنا، هذه الدراسة تحتوي على متغير وهمي وهو متغير الاصلاح المؤسساتي الذي طبقته الجزائر في بداية سنة 1989. فهذا المتغير قدرت معلمته ب (1.62-) وهي غير معنوية عند 10%. وتعني هذه القيمة أن الاصلاحات المؤسساتية المطبقة في الجزائر أثرت سلبيا على النمو الاقتصادي في الجزائر. وحسب التحليلات الاحصائية، هذه الاصلاحات المؤسساتية لم تحقق النتائج المرجوة التي كانت متوقعة بعد اجراء هذه الاصلاحات. فعلى الرغم من تحسن بعض مؤشرات التنمية خاصة مؤشرات التنمية البشرية، إلاّ أن المؤشرات الحقيقية للنمو الاقتصادي بقيت ضعيفة ومرتبطة بالمداخيل الريعية. فالتحسن في بعض المؤشرات إنما هو تحسن في

المؤشرات النقدية فقط. فالقدرة الشرائية مازالت متدهورة، وعلى الرغم من تحسن مستوى المعيشة، إلا أنه لم يشمل جميع الفئات. فقد زاد مستوى التفاوت في المداخيل وزادت حدة الطبقية. من جهة أخرى، إذا كانت الاصلاحات المؤسساتية تهدف إلى تحسين البيئة الاقتصادية والمؤسساتية وتكافح الفساد، فهي لم تصل إلى هذه الغايات: فساد متفشي، مناخ غير مواتي للاستثمار، مجتمع مدني غير فعال، اقتصاد ريعي، حكومة غير فعالة. فكل هذه الأبعاد تؤثر سلبا على النمو، وهذا ما أكدته الدراسة القياسية. فالإصلاحات المؤسساتية تساهم في خفض معدل نمو الناتج الداخلي الخام للفرد الواحد بنسبة 1.62%، وهي نسبة كبيرة. هذه النتيجة ترجع إلى فرضيتين: الأولى هي أن الاصلاحات غير مكتملة، حيث تكون التنمية عبارة عن تغيير مؤسساتي كامل؛ والفرضية الثانية هي أن الاصلاحات المؤسساتية التي طبقتها الجزائر هي حبر على ورق، حيث لم تُطبق على أرض الواقع، بل هي عبارة عن اصلاحات مُررت فقط من أجل خداع المجتمع الدولي والمحلي.

b) اختبار ملاءمة النموذج:

نفس الطريقة، نجري مجموعة من الاختبارات الاحصائية والقياسية للحكم على مدى ملاءمة النموذج المستخدم في قياس المرونات (المعلمات) المقدرة في الأجل الطويل. وتبين من الجدول رقم (36) المستخلص من الملحق رقم (08) أن بواقي النموذج لا تعاني من وجود ارتباط ذاتي من درجات أعلى من الدرجة الأولى، وأنها لا تتوزع توزيعا معتدلا أو طبيعيا، تباينها ثابت، فضلا عن وجود أخطاء في تعيين النموذج عند مستوى معنوية 5%.

الدول رقم (35): نتائج الاختبارات الإحصائية والقياسية لعلاقات الأجل الطويل للنموذج الثاني

الاختبار		إحصائية	القيمة	الاحتمال	القرار
هدف الاختبار	نوع الاختبار				
الارتباط الذاتي	Breusch-Godfrey	F-statistic	0.8950	**0.4096**	لا يوجد ارتباط ذاتي
		Chi-Square	1.9439	**0.3783**	
التوزيع الطبيعي	Jarque-Bera	Jarque-Bera	3359.374	**0.0000**	التوزيع غير طبيعي
عدم ثبات التباين	Breusch-Pagan-Godfrey	F-statistic	0.5442	**0.9730**	التوزيع يتميز بثبات التباين
		Chi-Square	15.830	**0.9683**	
	ARCH	F-statistic	0.1613	**0.6882**	
		Chi-Square	0.1621	**0.6872**	
ملاءمة واستقرار النموذج	Ramsey RESET TEST	T-statistic	1.4763	**0.1408**	النموذج مستقر
		F-statistic	2.1796	**0.1708**	

المصدر: إعداد الباحث باستخدام البرنامج الاحصائي Eviews.

إن الكشف عن وجود ارتباط ذاتي تمّ من خلال اختبار Breusch-Godfrey حيث يستند على فرضية العدم التي تشير إلى وجود ارتباط ذاتي. فقيمة الاحتمال تقدر ب 0.4096 هي أكبر من مستويات المعنوية 1%، 5% و10%، أي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل. وهذا ما يؤكد أن توزيع البواقي لا يوجد به ارتباط ذاتي.

أما اختبار (Jarque-Bera)، هو خاص بالكشف عن التوزيع الطبيعي، ويستند على فرضية العدم التي تشير إلى أن توزيع البواقي لا يتبع توزيع طبيعي. ونلاحظ قيمة الاحتمال معنوية عند 1%، أي نقبل فرضية العدم ونؤكد أن توزيع البواقي لا يتبع توزيع طبيعي. إلا أن هذا الاختبار لا يؤثر بقوة على ملاءمة النموذج.

أما للكشف عن ثبات التباين، فقد استخدمنا اختبارين الأول اختبار (Breusch-Pagan-Godfrey) والثاني اختبار ARCH، وكلاهما يستندان على فرضية العدم التي تشير إلى عدم ثبات التباين. ومن خلال الجدول نلاحظ أن قيم الاحتمال بالنسبة للأول والثاني هي أكبر من مستويات المعنوية، أي نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل الذي يؤكد على ثبات التباين لتوزيع البواقي.

وفي الأخير، نجد اختبار Ramsey RESET TEST الذي يختبر مدى ملاءمة توصيف النموذج من حيث الشكل الدالي، ويستند على فرضية العدم التي تشير إلى عدم ملاءمة واستقرار النموذج. ومن خلال الجدول، نلاحظ أن قيم الاحتمال هي أكبر من مستوى المعنوية 10%، أي نقبل الفرض البديل الذي يؤكد على أن النموذج مستقر وفق هذا الاختبار.

c) تقدير علاقات نموذج تصحيح الخطأ في الأجل القصير:

إن الخطوة الأخيرة في تحليل ARDL تتمثل في تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) الذي يمثل العلاقة بين معدل نمو الناتج الداخلي الخام للفرد الواحد (PIBPH) ومحدداتها الأساسية أي متغيرات الحكامة السياسية في الأجل القصير باستخدام نموذج ARDL(2,2,4,1,0,2,0,4,2,2) والمعادلة رقم (25)، نتائج التقدير تظهر في الجدول التالي:

الجدول رقم (36): تقدير معلمات التكامل المشترك في الأجل القصير للنموذج الثاني (المتغير التابع PIBPH)

المتغيرات	المعلمات المقدرة Coefficient	الخطأ المعياري Std.Error	احصائية-t T-Statistic	الاحتمال Prob
$\Delta PIBPH(-1)$	0.8710	0.0240	36.3129	0.0000
ΔBUR	0.0068	0.0378	0.1809	0.8565
$\Delta BUR(-1)$	0.2049	0.0430	4.7639	0.000
$\Delta CORRU$	-0.0022	0.0388	-0.0587	0.9532
$\Delta CORRU(-1)$	-0.1098	0.0494	-2.2228	0.0269
$\Delta CORRU(-2)$	0.0413	0.0494	0.8355	0.4040
$\Delta CORRU(-3)$	0.0648	0.0373	1.7377	0.0832
$\Delta DEMOC$	0.0239	0.0159	1.4982	0.1350
$\Delta GOVS$	-0.0080	0.0032	-2.4606	0.0144
$\Delta INTERCO$	0.0158	0.0111	1.4239	0.1554
$\Delta INTERCO(-1)$	-0.0339	0.0115	-2.9361	0.0035
ΔINV	0.0104	0.0053	1.9760	0.0490
ΔLAW	0.0391	0.0245	1.5964	0.1113
$\Delta LAW(-1)$	-0.0125	0.0295	-0.4257	0.6706
$\Delta LAW(-2)$	0.0595	0.0294	2.0197	0.0442
$\Delta LAW(-3)$	-0.0658	0.0244	-2.6867	0.0076
ΔMIL	-0.0703	0.0249	-2.8243	0.0050
$\Delta MIL(-1)$	0.0458	0.0243	1.8804	0.0609
$\Delta SUB1989$	-0.1944	0.0941	-2.0652	0.0397
$\Delta SUB1989(-1)$	-0.6004	0.0794	-7.5564	0.0000
$CointEq(-1)$	-0.0253	0.0035	-7.1809	0.0000

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews.

كما يتضح من الجدول رقم (37) (الملحق رقم 7) والمعادلة رقم (25)، فإن سرعة تعديل النموذج نحو التوازن أو حد تصحيح الخطأ ((CointEq(-1)) معنوي عند مستوى 1%، ويأخذ الإشارة السالبة كما هو متوقع. حيث بلغت قيمته (0.0253-)، أي 2.53% من الانحرافات والاختلالات في التوازن في نمو الناتج الداخلي الخام للفرد الواحد في الشهر السابق يتم تصحيحه في الشهر الحالي .وهذه القيمة تعني أنه يتم تعديل الاختلال الحادث في الأجل القصير والعودة إلى وضع التوازن الجديد خلال 36 فترة، أي 36 شهر، وهو ما يعادل (03) سنوات. وهذا يشير إلى أن التكيف في النموذج كان بطيء نسبيا.

كما أن معظم المحددات المقترحة لنمو الناتج الداخلي الخام للفرد الواحد لها أثر معنوي في الأجل القصير ما عدا بعض المحددات في فترات الابطاء مختلفة، إلا أنها تتوافق مع نفس اتجاهات التأثير في الأجل الطويل. لكن متغير المسؤولية الديمقراطية له أثر غير معنوي عند مستوى 10%. نجد بعض المتغيرات تؤثر إيجابيا على النمو في الأجل القصير على خلاف الأجل الطويل، وهذا ما يخفّض من أثر هذا المتغير في الأجل الطويل. كما أن أثر فترات الابطاء

لسيادة القانون على معدل الناتج الداخلي الخام للفرد الواحد عكسيا، أدى إلى تخفيض أثر هذا المتغير على النمو في الأجل الطويل. كما هو الحال بالنسبة لمتغير تدخل الجيش في السياسية، كذلك أثرت فترات الإبطاء لهذا المتغير في معدل النمو الاقتصادي عكسيا، مما أدى إلى تخفيض أثر هذا المتغير على معدل نمو الناتج الداخلي الخام للفرد الواحد. أما متغير الاصلاح المؤسساتي، فله تأثير معنوي في الأجل القصير، وبالتالي الاصلاحات المؤسساتية أثرت سلبيا على النمو الاقتصادي سواء على المدى القصير أو المتوسط. وبصفة كلية، تؤدي زيادة المتغيرات المقترحة إلى نتائج أقل من النتائج المناظرة لها في الأجل الطويل.

d) اختبار استقرار النموذج:

بنفس المنهج، ولكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لا بد من استخدام (Cumulative Sum) (Cusum)، و(Cumulative sum square) (Cusums)، وذلك لأنه يوضح أمرين مهمين وهما وجود أي تغير هيكلي في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأمد (Long run Coefficients) مع قصيرة الأمد الأمد(Short Run Coefficients). والنتائج نلاحظها من خلال الشكلين التاليين:

الشكل رقم (15): اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج الثاني من خلال المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)

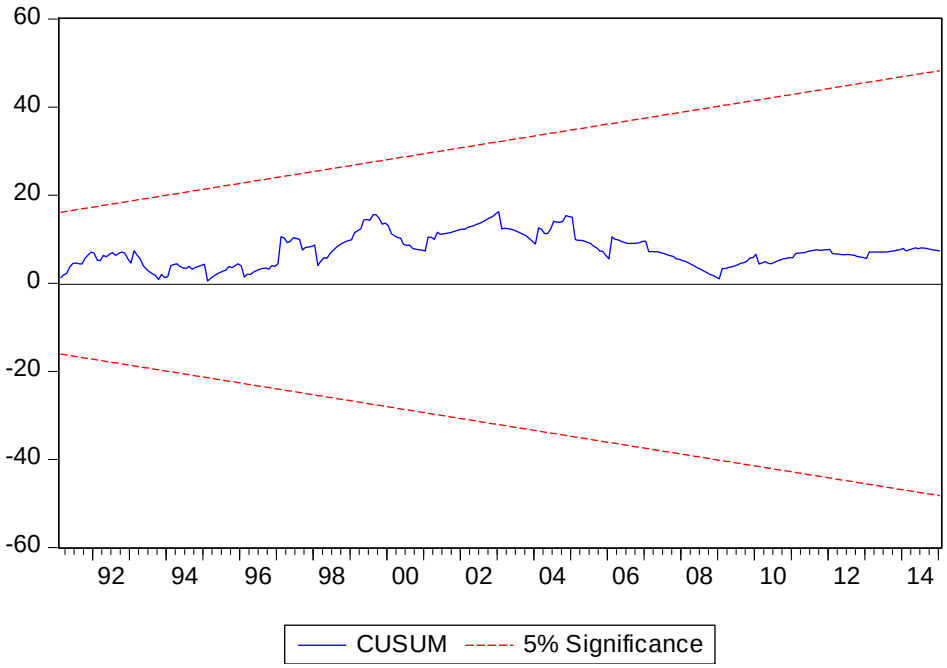

الشكل رقم (16): اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج الثاني من خلال المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة(CUSUMSQ)

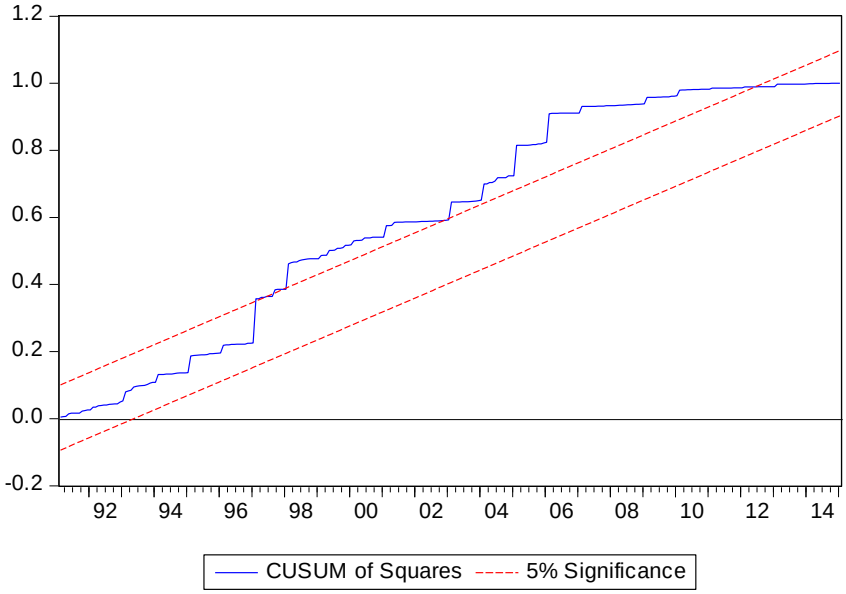

ولقد أظهرت نتائج اختبارات المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (Cusum) بالنسبة لهذا النموذج أن المنحنى يقع ضمن حدود المنطقة الحرجة للاختبار. وهذا ما يشير إلى استقرار النموذج عند حدود 5%، أي ليس هناك أي تغيير هيكلي في البيانات المستخدمة في الدراسة، ويتضح ذلك من خلال بقاء الخط الممثل للبيانات في النموذج قيد الدراسة محصوراً بين خطي (الحدود) الجدولية للاختبارين (Cusum).كما هو مبين في الرسم البياني في الشكل (15) وكما يتضح أيضا من هذا الاختبار أن هناك استقراراً وانسجاماً بين نتائج المعلمات طويلة الأمد وقصيرة الأمد، ويوضح ذلك أن نتائج هذا البحث غير متحيزة، ومن ثم يعتد بثقتها.

أمّا بالنسبة لنتائج اختبارات المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (Cusumsq) بالنسبة لهذا النموذج أن المنحنى يخرج عن حدود المنطقة الحرجة للاختبار خلال الفترة 1997-2012، وهذا ما يشير إلى عدم استقرار النموذج عند حدود 5%، أي هناك تغير هيكلي في البيانات المستخدمة في الدراسة نتيجة ربما التغير في أسعار المحروقات. وهذه الفترة توافق ارتفاع كبير في أسعارها، وهذا ما أثر على مستويات النمو في الجزائر. كما يتضح أيضا من هذا الاختبار أنه لا يوجد استقرار ولا انسجام بين نتائج المعلمات طويلة الأمد وقصيرة الأمد، كما أن نتائج البحث متحيزة. وبناء على هذين الاختبارين، يمكن أن نقول أن هذا النموذج مستقر ماعدا في فترات معينة.

خاتمة:

إن عدم تحقيق نمو اقتصادي مستمر في الجزائر يعني هناك خلل أو ضعف في تكوين المؤشرات المحددة للنمو الاقتصادي. والأدبيات الاقتصادية ركزت على متغيرات الاقتصاد الكلي وعوامل الانتاج التي تحقق التراكم والديناميكية الاقتصادية. لكن، هذه المتغيرات حتى إذا كانت متوفرة ستتطلب عوامل لتجميعها وتفعيلها. وهذا ما

جاء على لسان (North, 1999) حيث طرح التساؤل من يقوم بتعبئة هذه العوامل؟ ولذلك، استهدفت الأدبيات اللاحقة التركيز على العوامل المؤسساتية في محاولة لتحليل عملية النمو الاقتصادي في البلدان المتخلفة. وفي هذا السياق، تهدف هذه الدراسة إلى تقديم دليل عملي تابع لما حللناه في قسمنا التحليلي على عملية النمو في الجزائر بالاستناد على نموذج رياضي تمّ توصيفه. وتكتسب الدراسة أهميتها أنها تحاول استنتاج بعض التوصيات الخاصة بالنمو الاقتصادي والذي يرتبط بقوة بالعوامل السياسية والمؤسساتية حتى يتم تجنب هذه العراقيل في ظل عدم وجود إرادة سياسية واقتصادية.

بالنسبة لاختيار المتغيرات واستنادا إلى البيانات الواردة، تضمنت الدراسة الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد كمؤشر للنمو الاقتصادي. وبالنسبة للمؤشرات المؤسساتية المفسرة للنمو الاقتصادي، اعتمدت الدراسة قاعدة بيانات تعكس تطور مؤشر المخاطر السياسية الذي تصدره وكالة المجموعة البحثية (PRS). وقد تتوافق مع مؤشرات الحكم الراشد الخاصة بالبنك الدولي الذي يستخدم ستة مؤشرات مركبة تعكس ستة جوانب من الحكامة. فقد اخترنا مؤشرات تعكس عملية اختيار الحكومات وتقييمها واستبدالها وهي: استقرار الحكومة، الصراع الداخلي، تدخل الجيش في السياسة والمسؤولية الديمقراطية. ثم اخترنا المؤشرات التي تعكس قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات فعالة مناسبة وهي: الجودة البيروقراطية، خصائص الاستثمار والاستقرار الحكومي. ثم مؤشرات تعكس احترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية وهي: القانون والنظام، الفساد والمسؤولية الديمقراطية.

وكما نعلم، أن الجزائر عرفت اصلاحات مؤسساتية واقتصادية جذرية غيّرت من قواعد اللعبة الاقتصادية والسياسية في البلد. لذلك، تطلبت الدراسة ادراج متغير آخر كونها شملت الفترة الزمنية 1984-2015، أي تمثل مرحلة ما قبل الاصلاحات وما بعدها. هذا المتغير هو وهمي ويستخدم في الحالات حيث يكون هناك تغيّر في المراحل. ومن أجل التحليل المعمق، استندت الدراسة على نموذجين: نموذج أول بدون متغير الاصلاح، ونموذج ثاني مع ادراج متغير الاصلاح المؤسساتي.

وبالنسبة للمنهجية المطبقة، تقوم الدراسة باستخدام المنهجية التي يطلق عليها منهج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة (ARDL) والتي تعتمد على اتجاه التكامل في الأجل الطويل، ثمّ تقوم بعد ذلك بتطبيق نموذج تصحيح الخطأ ECM للحصول على الديناميكيات قصيرة الأجل من ناحية ولإظهار التعديلات الهيكلية التي تتمّ في الأجل القصير نتيجة لتضمين حد تصحيح الخطأ من ناحية أخرى.

ثمّ قامت الدراسة بعد ذلك بعمل بعض الاختبارات التحليلية لضمان خلو النموذج من المشاكل الاحصائية الرئيسية. ولحسن الحظ، وُجد النموذج لا يعاني من المشاكل الاحصائية وفقا لاختبارات Breusch Godfrey Test للكشف عن الارتباط التسلسلي في البواقي، واختبار عدم ثبات التباين Breusch-Pagan-Godfrey Test واختبار ARCH، واختبار Ramsey RESET Test للتأكد من صحة توصيف النموذج. وأخيرا لم يتبقى سوى خطوة واحدة

وهي اختبار استقرار نموذج النمو الاقتصادي وهو ما يتطلب تضمين الديناميكيات القصيرة الأجل في الأجل الطويل.

وتشير النتائج إلى أن تقريبا جميع تقديرات المعادلة طويلة الأجل معنوية عند مستوى ثقة 90% وأن معظم المرونات جاءت بنفس العلامات المتوقعة وبقيم مقبولة. وفيما يتعلق بنموذج تصحيح الخطأ، فقد تبين أن حد تصحيح الخطأ كانت له علامة سالبة ومعنوية ممّا دلّ على وجود علاقة تكامل حقيقية ومستمرة. كما أظهر معامله تعديلات بطيئة أو متدرجة لاستعادة التوازن في حالة النموذجين والمقدرة ثلاثة سنوات. كما أن استقرار النموذج في المدى الطويل يعكس حقيقة أن النمو الاقتصادي في الجزائر يتطلب التحسين في المؤسسات السياسية والاقتصادية القائمة.

وفي ضوء كل ما ذكرناه، توضح معادلة هذا النموذج أن معظم المتغيرات تؤثر في النمو الاقتصادي. وهذا ما يتطلب تدخل الدولة من أجل اصلاح وتحسين مؤسساتها. ونجد أن العلاقات القوية بين مؤشرات الحكامة الجيدة والنمو في الجزائر تتركّز في المقام الأول في الفساد الذي يؤثر بقوة على مستويات النمو. فهذه الآفة هي متأصلة في النظام سواء على مستوى الإدارات، الحكومات أو حتى المواطنين، وهذا ما أثر سلبيا على التعبئة الفعالة لعوامل الانتاج. كذلك، غياب سيادة القانون الذي يحارب مثل هذه الظواهر سيؤثر على النمو، وهذا ما تجلى في هذه الدراسة من خلال أثره السلبي على النمو. فعلى الدولة أن تعمل على إصلاح مؤسساتها القضائية وتعمل على تحقيق سيادة وقوة القانون. والجانب الأكثر تأثير هو غياب الديمقراطية الحقيقة نتيجة الصراعات الداخلية والنزعة القومية التي تنحني للسلطة العسكرية، فغياب عملية التداول على السلطة يكون جماعات ولوبيات تعمل على التحكم في جميع المؤسسات سواء السياسية، الاقتصادية وفي هرم السلطة. وفي دولة ريعية، تعمل على التحكم في الموارد وفي التحويلات الحكومية، وهذا ما يدفعها على المحافظة على هذ الوضع ويمنع تشكيل اقتصاد انتاجي وتنافسي. وكل هذه المتغيرات تؤثر على مناخ الاستثمار في الجزائر، وهذا ما يعكس سوء الإدارة الجزائرية التي تتميز ببيروقراطية حادة ومناخ غير مواتي للنشاط الاقتصادي. وقد ظهرت تأثيرات هذين المتغيرين في الدراسة الاحصائية أنها متغيران أساسيان يؤثران بقوة على النمو في الجزائر. فتوجه الدولة بقي محصورا في اصلاح مؤسساتها السياسية والاقتصادية، خاصة وأنها تملك جميع المتغيرات التقليدية على غرار الرأسمال المادي والبشري. إلاّ أن هذه الدراسة تبقى ناقصة نظرا لأن المتغيرات هي متغيرات صورية وذاتية تبعة لوكالات عالمية، حيث كل وكالة لها طريقة خاصة في تجميع مؤشراتها، وهذا هو الانتقاد الرئيسي الموجه إلى هذه المؤشرات وهو كيف تمّ بناؤها وجمعها خاصة تلك الناتجة عن استبيانات مستقصاة من المواطنين.

خاتمة الجزء الثاني:

كان هدفنا في هذا الجزء هو تحليل عملية النمو في الجزائر من الجانب المؤسساتي. وقد ركزنا في تحليلنا على سلوك الدولة في المجال الاقتصادي والسياسي كونهما يرتبطان بقوة ويشكلان العلاقة السببية. لذلك، قمنا في أول الأمر بعرض الحكامة الاقتصادية والحكامة السياسية كمدخل لهذا التحليل بالرجوع التاريخي الحديث. وهذا ليتسنى لنا معرفة تكون الدولة الجزائرية كونها دولة حديثة الاستعمار. وفي خطوة ثانية، حللنا عملية النمو مع محاولة ربط السلوك الاقتصادي بالسلوك المؤسساتي، فتبين لنا أن الاقتصاد الجزائري يواجه عقبات مؤسساتية تمنعه من التحول من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد الانتاجي، وهذا ما تأكد من خلال بنية الاقتصاد المبنية على المداخيل الريعية من خلال عرض أهم التطورات على مستوى الاقتصاد الجزائري. وفي الأخير، أثبتنا رياضيا أن النمو الاقتصادي في الجزائر يرتبط بقوة بهذه العوامل المؤسساتية من خلال نموذج الاقتصاد القياسي الذي ساعدنا على اثبات هذه الفرضيات. ولقد استند هذا الجزء على الحقائق النظرية المعروضة في الجزء الأول، وهي مؤسسات الحكم الراشد القائمة على مستوى الدولة المتمثلة في النظام السياسي، الديمقراطية والفساد.

الخاتمة العامّة

الخاتمة العامة:

إن تحليل عملية النمو يتطلب التحليل من كل جوانبه. والدراسات الحديثة بينت أن الجوانب المؤسساتية ومؤسسات الحكم الراشد تلعب دورا كبيرا في رسم عملية النمو في البلد. لذلك ومن خلال هذه الرسالة، كان هدفنا تحليل عملية النمو في الجزائر من الجانب المؤسساتي. ولإتمام هذا البحث، وجب علينا الرجوع إلى التأصيل العلمي والنظري، ثم التحليل التطبيقي على الجزائر وفق ما يوفره المجال النظري والتجريبي.

لقد قسمنا هذا البحث إلى جزأين رئيسيين: الجزء الأول مدخل نظري وتحليلي وينقسم إلى أربعة فصول. الفصل الأول عالجنا من خلاله كل ما يتعلق بالحكامة بالتركيز على الحكم الراشد على مستوى الدولة. والفصل الثاني كان مخصّص للمؤسسات كونها جزء لا يتجزأ عن الحكم الراشد. وهذا الفصل سمح لنا بالفهم الجيد للتغيير المؤسساتي الذي يؤثر على مسار النمو. والفصل الثالث درسنا من خلاله العلاقة بين الحكم الراشد والنمو الاقتصادي من الجانب النظري مع الإشارة إلى الفكرة المنتقدة أنه لا يتحقق النمو إلاّ من خلال مبدأ الحكم الراشد. والفصل الرابع كان مخصص لدراسة العلاقة بين مؤسسات الحكم الراشد والنمو من الجانب التجريبي بالتركيز على ثلاثة عناصر وهي الديمقراطية، الفساد وعدم الاستقرار السياسي. واستخلصنا نظريا أن معظم الباحثين يؤكدون فرضية أن المؤسسات الفاعلة تؤثر ايجابيا على النمو الاقتصادي. وعمليا، الحكم الراشد هو الذي يعزّز هذه المؤسسات الفعالة ويجعلها تتكيّف مع الخصائص الثقافية والاجتماعية للبلد.

أمّا الجزء الثاني، فاتخذ المنهج التحليلي والتطبيقي اعتمادا على المسار التاريخي الحديث، وخُصّص للتحليل المؤسساتي للنمو في الجزائر. فتطلب منّا ثلاثة فصول تحليلية وفصل تطبيقي؛ الفصل الأول عرضنا من خلاله مستويين من الحكامة المتمثلة في الحكامة الاقتصادية والحكامة السياسية مع عرض أهم مبادئ الحكامة الديمقراطية في الجزائر. والفصل الثاني حللنا من خلاله العلاقة بين المجال المؤسساتي والمجال الاقتصادي لنستخلص في الأخير وجود عقبات مؤسساتية تمنع تطور الاقتصاد الجزائري وتحوله إلى اقتصاد انتاجي. الفصل الثالث عرضنا من خلاله أهم التطورات الاقتصادية الأخيرة بالتركيز على اعتماد الحكومة على الاقتصاد الريعي في رسم خريطتها السياسية الاقتصادية والاجتماعية، مع استخلاص أهم العقبات المؤسساتية المرتبطة بالنمو. والفصل الأخير تطبيقي قياسي درسنا من خلاله العلاقة الرياضية بين المتغيرات المؤسساتية المندمجة تحت الحكم الراشد والنمو الاقتصادي.

وفي سياق تحليلات الاقتصاد الجزائري بالرجوع إلى تاريخه الاقتصادي والسياسي، وفي سياق التطورات الأخيرة، تبين تشابك المجال المؤسساتي والاقتصادي وظهر الغموض حول عملية تحول الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق ووصلنا من خلال دراستنا إلى عدة استنتاجات التي تفسر لماذا الدولة الجزائرية (على الرغم من الخطابات المتعددة) فشلت في اصلاح اقتصادها، ويرجع ذلك أساسا إلى عدم وجود بيئة مؤسساتية مواتية للتغييرات المنهجية التي تفرضها عملية التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق؛ أي أن العقبة الرئيسية أمام التحول الاقتصادي

الناجح في الجزائر هي مؤسساتية في المقام الأول وتكمن في خصائص مؤسساتية تتعلق ببنية الدولة التي تفرض حكامة سياسية واقتصادية جيدة.

هذه الرسالة وفي جانبها التحليلي على الوضعية الجزائرية، سمحت لنا بالوصول إلى نقطتين رئيسيتين وهي:

- عدم التمسّك بالحكامة الجيدة التي تستند على مؤسسات سياسية واقتصادية فعّالة تعمل على توجيه السياسات نحو تحقيق المصلحة العامة على حساب المصلحة الخاصة، فالقواعد السياسية تؤثر في القواعد الاقتصادية، كما أن هيكل المصالح الاقتصادية يؤثر أيضا على البنية السياسية. هذه البنية الحالية موجودة تحت الشكل التراثي الجديد (néo-patrimoniale) والازدواجية في هياكل السلطة التي تميّز هذا النظام. وكتلخيص في هذه النقطة، سنقول أن السلطة الجزائرية ترفض العواقب المؤسساتية للإصلاحات الاقتصادية التي تنطوي على إعادة توزيع السلطة في مجال الدولة وإعادة توازن علاقاتها بين الدولة والجهات الاقتصادية الفاعلة. هذا التحليل يتوافق مع تحليلات مدرسة الاختيار العام حيث توضّح الآثار السلبية لتدخل الدولة، وذلك باستعمال تحليلاتهم التي لم تمس السياسات الاقتصادية، ولكن مسّت طبيعة العلاقات بين الدولة والناخبين؛ أي أن الدولة لديها السلوك الذي لا يأخذ بعين الاعتبار المصلحة العامة، ولكن المصالح الخاصة للسياسيين أو البيروقراطيين الذين يشكلون هذه السياسة.

  حاليا، النظام السياسي الجزائري يقتصر على تشخيص السلطة التنفيذية (رئيس الجمهورية)، سلطة تشريعية فاسدة وسلطة قضائية فاسدة أكثر. وتوجد إدارة مع مؤسسات سياسية واقتصادية لا تمارس أي سلطة خاصة على الموظفين السياسيين للدولة وعملائهم في المجتمع. وهذه الوضعية ترجع إلى الازدواجية في هياكل السلطة؛ أي يوجد جزء من المجتمع فوق المؤسسات الرسمية الذي يستخدم الموارد الاقتصادية من أجل الحفاظ على سلطة الموظفين السياسيين وتعزيز هيمنتهم على المجال السياسي ومنع تشكيل فضاء عام يكون معارض لهذه الفئة؛
- العلاقات المؤسساتية السيئة، وهي تمثل عقبة مؤسساتية جدّ مرتبطة بالطابع الريعي للدولة، حيث يبقى الاشكال متعلق بعدم إمكانية ولمدّة أكثر من نصف قرن من بناء وتكوين نخبة اقتصادية مستقلة عن القطاع الخاص وعن القطاع الرسمي، متعلقة بالإنتاج والتي يمكن أن تكون وتتشكل كجهة معارضة تُلزم الدولة على اصلاح الاقتصاد. ففي الجزائر، توجد صراعات بين خلق أسلوب الانتاج الرأسمالي المتولّد وأسلوب النظام الريعي السائد الذي تستفيد منه الجماعات اللوبية. ومن جانب ديناميكي أكثر في شرح تعزيز البحث عن الريع من طرف المؤسسات، هو أن أصحاب المشاريع من مصلحتهم التحول إلى السوق السياسية، وهذا ما يؤدّي إلى الحد من قدرة البلد على الابتكار، وبالتالي الحد من آفاق النمو على المدى الطويل. وهذا ما يؤدي إلى تشكل خلل مؤسساتي يؤدي باستمرار إلى فوضى ناتجة عن وجود مؤسسات ضعيفة تعجز عن فرض التوازن بين النظام السياسي والنظام الاقتصادي. فالقوة لا تكمن فقط في السوق التي لا يمكن أن تتحقق، تنتظم، تستقر وتحدد الشرعية، ولكن ضرورة الحاجة إلى التنظيم المؤسساتي، وهذا بناء على مبادرة السلطات العمومية

مع المصلحة الجماعية لتحقيق الرفاهية. فوجود التبادل يتطلب وجود مؤسسات قوية. ولكن المعضلة الأساسية تكمن في التناقض حيث الجهاز السياسي الذي يرسخ حقوق الملكية ويضمن احترام العقود، هو في نفس الوقت ينتهك هذه القواعد. فهذه العقبة المؤسساتية مرتبطة بجميع المستويات:

1) على المستوى الاقتصادي، التحليل المؤسساتي لعملية النمو في الجزائر يكشف أن سبب القصور المؤسساتي يكمن في الاقتصاد الريعي الذي ولّد سلوكيات معادية للتنمية نتيجة التدخل الكبير للدولة. فعلى المستوى الاقتصادي، عملية حقن الأموال بسبب الريع البترولي وبدون مقابل انتاجي يسبب عملية تضخمية كبيرة. كما أنّ خلل نظام الأسعار والتوزيع غير الأمثل للموارد، سيؤدي بالتضخم إلى تآكل القوة الشرائية وخاصة ذات الدخل الثابت، ويقلل من الطلب الفعال والميل إلى الادخار. وفي حالة انخفاض الأجور الحقيقية للعمال، سيزيد الطلب على ارتفاع أجورهم الإسمية، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض الأرباح. ومن جهة أخرى، انخفاض الادخار الوطني يزيد من تكلفة الاستثمارات ويجعل من الاقتصاد بأكمله يعتمد على الاستثمارات الحكومية فقط وهذا ما سيكون عليه أثر على العمالة والأجور. فحلقة مفرغة ستتغذى ذاتيا باستمرار مما تسبب في انخفاض قيمة العمل وتعمّم السلوكيات الريعية في جميع مستويات الحياة الاجتماعية.

2) على المستوى الاجتماعي السياسي، الآثار الضارة للريع هي متنوعة وعديدة. فالريع يسمح للنظام السياسي بتمكين نفسه على المجتمع، وهذا ما يتيح له ممارسة علاقة الهيمنة على أعضائه، كما يمنع تشكيل فضاءات مستقلة من المرجح أن تؤدي إلى نشأة مجتمع اقتصادي يتكاثر من خلال قوة العمل. ولذلك، الريع يسبب في عمليات معمقة لإعادة التركيب لصالح الطبقات الاجتماعية الخاملة والعاطلة حيث عملية إعادة الانتاج تستند على جمع الريع المضارب والاستيلاء عليه. كما نشهد من خلال الريع ظهور عملية سريعة لتحول السلطة السياسية في شكل أصول في الأسواق. والدولة توجد في هذه الحالة فريسة بين الشبكة الواسعة من عملائها حيث تراكم الثروات يستند على عمليات الإثراء غير المشروع الذي يجمع بين الفساد، الممارسات الاحتيالية وتطور السوق غير الرسمية.

إذن، المشكل في الوضعية الحالية للجزائر متعلق بالتغيير المؤسساتي الذي يكمن في حقيقة أن انشاء مؤسسات جديدة يتطلب شروط مسبقة ووسائل مهمة كتأسيس نظام سياسي يعزّز النشاط الاقتصادي والانتاجي، سيادة القانون، محاربة الفساد...الخ. ففي الجزائر، معظم جماعات المصالح لها تأثير حقيقي على اعداد السياسات، ولكنهم يعتمدون مواقف معادية للتنمية. ومن الجانب الاقتصادي، تتميز سلوكيات هذه الجهات بالتواطؤ، الفساد، البحث عن الريع. وهذا يحدث عندما تكون المؤسسات ضعيفة وغير موجودة أصلا، أو أنها تعيق مشاركة الفاعلين الاجتماعيين في إعداد السياسات في صالح التنمية، وأن بناء القدرات لا يكفي وحده لتشجيع التغيير المؤسساتي.

من جانب الاصلاحات التي طبقتها الجزائر، هذه الظواهر المذكورة أعلاه والتي تولدت عن تناقضات الاقتصاد الموجه، لم تختف مع الاصلاحات الاقتصادية المطبقة. بل العكس من ذلك، تطورت بشكل خاص، ولاسيما بعملية بيع أصول الدولة باسم اقتصاد السوق، مضاعفة العقود الدولية وتحرير الملكية العقارية وملكية الأراضي. والسبب هو

أنه من دون الاصلاحات المؤسساتية التي تسمح بميلاد دولة القانون، التحرير الجزئي للاقتصاد يعزز فقط الطابع التراثي الجديد للدولة. في مثل هذه الأنظمة، توجد المؤسسات الرسمية لكن من دون سلطة، والاقتصاد هو محرر جزئيا وتهيمن عليه المواقف الريعية، ومجتمع مدني ضعيف وتهيمن عليه الفئات الاجتماعية التي تفضل الاختلاس والفساد. فالعنصر الرئيسي في هذا النظام، هو التنظيم السياسي من خلال الريع النفطي. وهذا ما يفسر عدم القدرة الواضحة للدولة على اصلاح اقتصادها على الرغم من الخطابات الرسمية العديدة ومحاولات الاصلاح وتحرير الشركات الحكومية التي تقوم تحت الضغط في العقود الأخيرة. وهذا ما يفسر إلى حد كبير أيضا عملية صعبة لميلاد مجتمع مدني واقتصاد انتاجي في وجود نظام يتم تنظيمه سياسيا من خلال الريع وحيث يكون الهدف الدائم هو الاختلاس والفساد.

وكاستنتاج رئيسي، هذه الوضعية ولّدت عقبات مؤسساتية أثرت بقوة على عمليات النمو في الجزائر. وتأصلّت مع هذه الوضعية بيروقراطية حادة التي تعكس عدم فعالية الحكومة. بالإضافة إلى ذلك، أصبح الفساد متفشي بقوة ويغطي جميع العلاقات الاجتماعية سواء سياسية أو اقتصادية. والعقبة الرئيسية هي ضعف المؤسسات الذي نتج عنه عدم استقلالية السلطات القضائية والتشريعي والتنفيذية، أي غياب كلي لسيادة القانون. وكل هذه الأبعاد تؤثر على النمو. كما أن الجماعات اللوبية التي تعيق اصلاح الاقتصاد الوطني تعمل على تأسيس مناخ غير مواتي للاستثمار من أجل المحافظة على الوضعية الحالية للاقتصاد المتمثل في الاقتصاد الريعي. فالمناخ المواتي للاستثمار يعزز تطور القطاع الخاص الذي يخلق التراكم والديناميكية الاقتصادية. هذا الأخير يؤدي إلى تشكل المجتمع المدني الفعال الذي يضعف من قوة جماعات الضغط.

أمّا من جانب التحليل القياسي حول تأثير المتغيرات المؤسساتية على النمو الاقتصادي ، أثبت هذا التحليل من خلال نموذج احصائي شمل المتغيرات المؤسساتية حسب الدراسة التحليلية التي تفسر النمو الاقتصادي في الجزائر. هذا النموذج متمثل في منهج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL)، حيث سمح لنا بدراسة علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع في الأجل الطويل والقصير، كما يأخذ قيم المتغير في السنوات السابقة كمتغير مستقل. وقد شملت الدراسة جميع المتغيرات المؤسساتية المدرجة في التحليل المؤسساتي للنمو الاقتصادي في الجزائر. هذه المتغيرات مأخوذة من قاعدة البيانات الخاصة بالمخاطر السياسية التي تعكس مؤشر الحكامة السياسية في البلد وهي متمثلة في الجودة البيروقراطية، الفساد، المسؤولية الديمقراطية، الاستقرار الحكومي، الصراعات الداخلية، خصائص الاستثمار، سيادة القانون وتدخل الجيش في السياسة. هذه القاعدة تمثل بيانات شهرية وشملت الفترة 1984-2015، وهذا ما سمح لنا بدراسة العلاقة بين المتغيرات المؤسساتية ومتغير نمو الناتج الداخلي الخام للفرد الواحد (الذي يمثل النمو الاقتصادي) خلال مرحلتين: مرحلة ما قبل الاصلاحات المؤسساتية وما بعدها. وهذا ما سمح لنا بمعرفة أثر هذه الاصلاحات على النمو الاقتصادي.

وفي ضوء كل ما درسناه سواء في التحليل النظري أو التحليل المؤسساتي للنمو في الجزائر، ظهر توافق في نتائج الدراسة الاحصائية وأثبتنا الفرضيات الأساسية التي بُنيت عليها الدراسة. وتوضح معادلة هذا النموذج أن معظم المتغيرات تؤثر في النمو الاقتصادي. وهذا ما يتطلب تدخل الدولة من أجل اصلاح وتحسين مؤسساتها. ونجد أن العلاقات القوية بين مؤشرات الحكامة الجيدة والنمو في الجزائر تتركّز في المقام الأول في الفساد الذي يؤثر بقوة على مستويات النمو. فهذه الآفة هي متأصلة في النظام سواء على مستوى الإدارات، الحكومات أو حتى المواطنين، وهذا ما أثر سلبيا على التعبئة الفعالة لعوامل الانتاج. كذلك، غياب سيادة القانون الذي يحارب مثل هذه الظواهر سيؤثر على النمو، وهذا ما تجلى في هذه الدراسة من خلال أثره السلبي على النمو. فعلى الدولة أن تعمل على إصلاح مؤسساتها القضائية وتعمل على تحقيق سيادة وقوة القانون. والجانب الأكثر تأثير هو غياب الديمقراطية الحقيقة نتيجة الصراعات الداخلية والنزعة وازدواجية السلطة، فغياب عملية التداول على السلطة تشكّل سلطة حقيقية غير رسمية تخلق الجماعات اللوبية وجماعات الضغط تعمل على التحكم في جميع المؤسسات سواء السياسية، الاقتصادية وفي هرم السلطة. وفي دولة ريعية، تعمل على التحكم في الموارد وفي التحويلات الحكومية، وهذا ما يدفعها على المحافظة على هذ الوضع ويمنع تشكيل اقتصاد انتاجي وتنافسي. وكل هذه المتغيرات تؤثر على مناخ الاستثمار الذي لا يحدد حقوق الملكية ويحترم تنفيد العقود، وهذا ما يعكس سوء الإدارة الجزائرية التي تتميز ببيروقراطية حادة ومناخ غير مواتي للنشاط الاقتصادي. وقد ظهرت تأثيرات هذين المتغيرين في الدراسة الاحصائية أنها متغيران أساسيان يؤثران بقوة على النمو في الجزائر. والجانب غير المتوقع في هذه الدراسة يبيّن أن للإصلاحات المؤسساتية لها أثر سلبي على النمو في الجزائر. وهذه النتيجة منطقية وتعكس فرضيتين: الأولى هي أن الاصلاحات المطبقة غير مكتملة؛ والثانية هي أن هذه الاصلاحات لم تُطبق فعليا نتيجة وجود قوة تعارض هذه الاصلاحات.

من جانب نقيض الفرضيات، أثبتت الدراسة الاحصائية أن متغير المسؤولية الديمقراطية الذي يعكس مؤشر الديمقراطية له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، وهذا ما يفسر أنه كلما كانت الجزائر ديمقراطية أكثر، كلّما انخفض معدل النمو الاقتصادي. وفي هذه الحالة، هناك تفسير أن النظام السياسي الجزائري لا يحتاج إلى ديمقراطية. والنجاح الاقتصادي، والنمو السريع يحتاج إلى نظام سلطوي يحد من توسع النشاط الديموقراطي، ويحتوي توسع الحدود الحريات المدنية لأنه سينتج عن هذا التوسع في الحقوق المدنية ديموقراطية غير ناضجة، تؤخر من سرعة عجلة النمو الاقتصادي، خاصة أنها في هذه المرحلة لن تكون قادرة بشكل فاعل فرض السياسات الاقتصادية بحزم، بل إن عملية التنمية بحاجة إلى تدخل فعال للدولة، والتي لا تتوافق مع السياسات الديموقراطية. وقد أكد الباحث (بن عبد القادر فهمي) في دراسته حول الديمقراطية ودولة القانون في بلدان شمال أفريقيا أن هذه المنطقة غير مهيأة لوضع أرضية ملائمة لتطبيق الديمقراطية، أي أن من مصلحة هذه البلدان الاعتماد على نظام آخر وهو سلطوي لكن يضمن حقوق الملكية، يحارب الفساد ويحدد سيادة القانون.[1326]

[1326] - Fahmi Ben Abdelkader, Du droit de l'État à l'État de droit dans les pays arabes de la Méditerranée Analyse économique des institutions de gouvernance et de leur évolution, These de Doctorat en Sciences Economiques, Université Paris I - Panthéon Sorbonne, France, 2009.

فالمشكلة في الجزائر ليس في اعتماد نظام ديمقراطي أو غير ديمقراطي، لكن اعتماد نظام يضمن حقوق الملكية، يحسن مناخ الاستثمار ويقضي على البيروقراطية الحادة ويحارب الفساد الاقتصادي والسياسي. وكل هذا يتحقق من خلال إقامة مؤسسات قوية مستمدة من المجتمع، أي لها علاقة بالجانب الاجتماعي، الثقافي، العرفي والتقليدي والديني للمجتمع الجزائري.

لذلك، يجب على صناع القرار أن يوجهوا اهتمامهم إلى الطبيعة المؤسساتية الحكومية والاستراتيجيات الحكومية المتبناة، وكذلك العناصر المستقلة التي تتحول في الأنظمة الديموقراطية، وعلى كيفية بناء أهداف التنمية بما يتماشى مع مساري التنمية. ومن هذه العناصر على سبيل المثال: طبيعة النظام السياسي، مستوى وطبيعة التدخل الحكومي في الاقتصاد، طبيعة التصنيع (Industrialisation) المطبقة.

كما أن سياسات النمو في الجزائر هي مرتبطة بتوجه الدولة الذي بقي محصورا في اصلاح مؤسساتها السياسية والاقتصادية، خاصة وأنها تملك جميع المتغيرات التقليدية على غرار الرأسمال المادي والبشري. فالجزائر حسب المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية، تمتلك رأسمال بشري قوي خاصة الفئة الفعالة، كما أنها تمتلك رأسمال مادي ناتج عن المداخيل الريعية. والمشكل يبقى في تعبئة هذه العوامل وبطريقة فعالة. هذا الخلل يُعالج من خلال غرس مؤسسات سياسية واقتصادية فعالة كما استنتج "نورث" في دراسته أن أسباب تخلف البلدان يكمن في البنى التحتية الاجتماعية والتي يقصد بها المؤسسات، النظام الاجتماعي، الاقتصادي والسياسي « D.North, 1999 ».

إن دراستنا شملت الجانب التحليلي والقياسي لعملية النمو في الجزائر. والكثير من الباحثين عالجوا النمو الاقتصادي في الجزائر من الناحية المؤسساتية، لكن دراستنا شملت الجانب القياسي المتمثل في العلاقة بين العوامل المؤسساتية والنمو الاقتصادي والتي اعتمدت على بيانات دولية شهرية طويلة. وقد أثبتنا فرضياتنا جزئيا وهو ما يعزّز ثبات أطروحتنا. ويبقى التساؤل المطروح، هل هذا الترتيب المؤسساتي إذا تغيّر، هل يؤدي إلى التحسن في مستويات النمو الاقتصادي؟ وإذا كسّرت الدولة ارتباطها مع الاقتصاد الريعي، هل تتغير المصفوفة المؤسساتية والعلاقات الاجتماعية القائمة؟ فكل هذه الاشكاليات تبقى مطروحة في انتظار ماذا سيتغيّر على مستوى النظام الاقتصادي والسياسي في الجزائر.

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01: الدراسات التجريبية حول العلاقة بين الحكامة والنمو الاقتصادي[1327]

Auteurs	Composantes de la gouvernance	Mesures et sources	Mesure de la croissance	Approche méthodologique	Principaux Resultats
Les études de première génération					
Kormendi et Meguire (1985)	Démocratie	Indice des libertés civiles (Freedom House)[1328]	Taux de croissance Taux d'investissement	Coupes transversales sur 47 pays sur la période 1950-1977	Effet positif plus significatif sur l'investissement que l'effet sur la croissance
Scully (1988)		Indice des libertés civiles Indices des libertés politiques Indice des libertés économiques[1329] (Gastil 1982)	Taux de croissance du PIB réel/habitant	Coupes transversales sur 115 pays sur la période 1960-1980	Effet positif et significatif
Helliwell (1994)		Indice des libertés civiles et politiques (Gastil 1990)[1330]	Taux de croissance du PIB/habitant	Etude en coupes transversales dans 125 pays (PD et PED) sur la période 1960- 1985	Effet positif et très significatif de la démocratie sur la croissance
Grier et Tullock (1989)		Libertés civiles	Taux de croissance du PIB	Etude en coupes transversales sur 113 pays OCDE et autres sur la période 1961- 1980	Effet positif et non significatif
Alesina et Perotti (1994)		Démocratie (libertés civiles et économiques et libre pratique des élections)[1331]	Variation annuelle du PIB réel/habitant	Etude en coupes transversales sur 67 pays sur la période 1960-1985	Effet non significatif
Barro (1996)	Démocratie	Droits politiques (Gastil 1982-1983)	Le taux de croissance du PIB réel/habitant sur 3 périodes : 1965-75, 1975-85 et 1985-90	Etude sur des données de panel 100 pays sur la période 1960-1990	Existence d'une relation non-linéaire entre démocratie et croissance : trop et pas assez de démocratie sont nuisibles à la croissance
Levine et Renelt (1992)		Démocratie (Gastil)	Taux de croissance annuel réel du PIB	119 pays sur la période 1960-1989	Pas de relation significative ni avec la croissance, ni avec l'investissement
Barro (1991)	Instabilité politique	Le nombre de révolutions et des coups d'Etat par an Le nombre d'assassinats politique par an	Taux de croissance réel du PIB/habitant	Etude en coupes transversales sur la période 1960-1985 sur 98 pays	Effet négatif et significatif sur la croissance et l'investissement

[1327] - Chatti Ouidad, 2010, op. cite, pp 288-292.

[1328] - Les indices de libertés politiques et libertés civiles de Freedom House sont parfois appelés par le nom de leur créateur, Gastil Raymond.

[1329] - Scully utilisait ces indices comme une variable proxy pour mesurer la qualité du système judiciaire, alors qu'à la suite de ce travail, ces indicateurs sont utilisés pour représenter la démocratie.

[1330] - L'auteur fait la somme des deux indices pour obtenir un indice de gouvernance.

[1331] - Alesina et Perotti (1994), emploient également un indice d'instabilité politique (l'instabilité socio-politique, l'exécutif du chiffre d'affaires, et une mesure de la corruption et la bureaucratie).

		(Banks 1972)		(PD et PED	
Landregan et Poole (1990)			Le taux de croissance	un échantillon de 121 pays sur la période 1950-1982	Un faible taux de croissance augmente la probabilité de réalisation d'un coup d'Etat
Alesina et Perotti (1996)	Instabilité politique	Instabilité politique	Revenu par habitant	113 pays sur la période 1950-1982 et 1960-1982	Effet négatif et significatif
Alesina, Ozler, Roubini et Swagel[1332] (1996)		Indice d'instabilité politique Jodice et Taylor (1983) et Banks	Le taux de croissance annuel du PIB/habitant	Etude en coupes transversales sur la période 1950-1982 sur 113 pays	Effet négatif et significatif de l'instabilité politique sur la croissance
Abed et Davoodi (2000)	Corruption	Indice de la perception de la corruption	Le taux de croissance réel du PIB/habitant	Etude sur des données de panel et en coupes transversales sur 25 pays en transition sur la période 1994-1998	Effet négatif et significatif Avec un coefficient plus important en coupe transversale que sur des données de panel
Tanzi et Davoodi (2002)		Indice de la perception de la corruption (1989-1997)	Le taux de croissance réel du PIB/habitant	Etude en coupe transversale sur 53 pays sur la période 1980-1997	Effet négatif et significatif
Acemoglu, Johnson et Robinson (2005)		Institutions contractantes[1333] (Djankov et al. (2003)) Droit de propriété (Polity IV data set, Political Risk Services, Heritage fondation)	Le niveau du PIB/habitant Pour Acemoglu c'est une bonne mesure de la croissance de LT (2002)	Taux de croissance du PIB/habitant	Effet positif et significatif des droits de propriété sur la croissance : Les droits de propriété des institutions ont une influence majeure sur la croissance économique à long terme
Les études de seconde génération					
Fosu (1992) Indice d'instabilité politique[1334] (P.J.Gowan)			Taux de croissance annuel moyen du PIB Etude en coupes transversales sur 31 pays sur la période 1960-1986 Effet direct négatif et significatif de l'instabilité politique sur la croissance et effet indirect négatif et significatif de l'instabilité politique sur la croissance qui passe par le capital physique, le travail et le taux de croissance des exportations		
Tavares et Waczziarg (1997)		Indice des droits politiques Freedom House et Bollen	Taux de croissance du PIB/habitant	Etude sur des données de panel sur la période 1970-1980 sur 52 pays (PD et	Effet positif de la démocratie sur la croissance via son rôle sur l'accumulation de captal humain et sur la stabilité politique du

[1332] - Trois indices sont utilisés : Government change (Jodice et Taylor (1983)), Major governement change (Banks), Coups (Jodice et Taylor (1983)).

[1333] - Pour Acemoglu et al les institutions contractantes sont les règles et les règlementations qui régissent les contrats entre les citoyens ordinaires, par exemple entre créancier et débiteur ou entre client et fournisseur. Ils construisent cette mesure à partir de trois autres indices de formalisme judicaire. L'indice lié au droit de propriété est également construit à partir de trois autres indices : les contraintes sur les dirigeants, la protection contre l'expropriation, un indice de la propriété privé : cet indice reflète la mesure dans laquelle la propriété privée est protégée contre le gouvernement et d'autres sources d'expropriation.

[1334] - Indice compilé avec différentes mesures : le nombre de coups d'Etat, de tentative de coups d'Etat, et les tentatives en vue de renverser les gouvernements existants.

				¨PED)	pays. Impact négatif de la démocratie sur l'ouverture économique et donc une relation résultante négative sur la croissance. Effet global statistiquement positif
P.Guillaumont, S.Guillaumont et J-F.Brun (1999)		Indice d'instabilité politique (nombre de coups d'Etat réussis et non réussis + nombre de coups d'Etat, de guerre civile et extérieures) (CERDI)	Taux de croissance du PIB/habitant	Etude en coupe transversale sur 48 pays sur la période 1970-1990 (divisé en 2 sous périodes)	Effet négatif de l'instabilité politique sur la croissance (productivité totale des facteurs et non pas par le canal de l'investissement)
Compos et Nugent (1999)		Cinq Indicateurs de gouvernance (ICRG et BERI)	Niveau moyen du PIB réel par habitant	108 pays étudiés	Effet positif de l'ensemble des indicateurs de gouvernance retenus
Acemoglu et al. (2001)		Indice de protection contre le risque d'expropriation (PRS)	Niveau du PIB/habitant	Etude en coupe transversale sur 64 pays et sur la période 1985-1995	Plus de 50% de la variation du revenu par tête sont associés à la variation de cet indice relatif d'institutions
Feng (2003)		Une mesure Politique[1335] (Polity II Codebook)	Taux de croissance annuel réel du PIB	Etude sur des données de panel pour 128 pays sur 30 années de 1967 à 1997	Impact non significatif de la démocratie sur la croissance. Effet indirect de la démocratie par le biais de l'espérance de vie dans les pays pauvres et l'augmentation de la fréquentation dans l'enseignement secondaire dans les pays non pauvres
Clague et al 1995		Contrat intensive money (mesure objective des droits de propriété)	Investissement	Etude sur 96 pays sur la période 1969– 1990	Effet positif et significatif indirecte sur la croissance qui passe par l'investissement
Mauro (1995)		Indice de perception de la corruption[1336] (business International[1337])	Part de l'investissement dans le PIB Taux de croissance du PIB/habitant	Etude en coupes transversales entre 1980-1985 sur 67 pays 1960-1985 pour 58 pays	Effet négatif et significatif de la corruption sur l'investissement Effet négatif et non significatif de la corruption

1335 - C'est une combinaison de mesures institutionnelles et comportementales. Cette mesure vise à saisir les pratiques qui constituent un minimum de démocratie, plutôt que ses institutions fondamentales, telles que la primauté du droit, ou de ses résultats, comme la protection des droits de propriété. La source de cet indicateur est Polity II (Codebook Boulder: University of Colorado, 1989), disponible sur http://www.colarado.edu/IBS/GAD/spacetime/data/Polity.html

1336 - Mauro emploi deux autres indicateurs pris dans le Bisness International : l'indice de l'efficacité bureaucratique construit également à partir de trois mesures (corruption, qualité du système juridique et qualité bureaucratique, et les lourdeurs administratives), et enfin le troisième indicateur est stabilité politique construit à partir de six indices (probabilité de reprise du groupe d'opposition, la stabilité de la main d'oeuvre, relations avec les pays voisins et les actes terroristes). Mauro trouve que l'ensemble de ces indicateurs sont positivement et significativement liés à la croissance et à l'investissement..

1337 - BI (Business International Corporation).

					sur la croissance
Mo, Pak Hung (2001)		Indice de perception de la corruption (Transparency International)	Taux de croissance annuel du PIB	Etude en coupe transversale entre 1960 et 1985 sur 46 pays	Effet négatif et significatif une augmentation de 1% du niveau de corruption réduit le taux de croissance d'environ 0,72% Le plus important canal à travers lequel la corruption affecte la croissance économique est l'instabilité politique, qui représente environ 53% de l'effet global. Les autres canaux sont le niveau du capital humain et la part de l'investissement privé
Knack et Keefer (1995)		Indice synthétique de l'efficacité des structures institutionnelles : qualité bureaucratique qualité du système judiciaire risque d'expropriation et de répudiation des contrats par le gouvernement[1338] (ICRG et BERI)	Investissement et Taux de croissance annuel moyen du PIB/habitant Etude de convergence	Etude en coupes transversales entre 1974-1989 sur 130 pays	Forte relation positive entre la qualité des institutions et la croissance. Le développement institutionnel accélère le taux de convergence entre pays développé et pays en développement
Kaufmann et al (1999)		Six indicateurs de gouvernance de la Banque Mondiale	Taux de croissance du PIB	Etude en coupes transversale sur 150 pays	Existence d'une forte relation positive entre la gouvernance et la croissance économique
Aron (2000)		-indice de la qualité institutionnell[1339] (BERI) -indice de la qualité de la bureaucratie (BERI) -indice de la corruption	Taux de croissance réel par habitant	Etude en coupe transversale sur la période 1980-1989	Effet positif et significatifs
Hall et Jones (1999)		Indice d'Infrastructure Sociale[1340]	Niveau du PIB/ habitant	Etude en coupes transversales avec introduction de l'approche instrumentale	Les institutions ont un impact quantitatif sur la productivité plus important que sur

1338 - Les indices de l'ICRG utilisés sont : le risque d'expropriation, la qualité du système judiciaire, la répudiation des contrats par le gouvernement, la corruption et la qualité bureaucratique. Les indices utilisés du BERI sont: le renforcement des contrats, qualité de l'infrastructure, la nationalisation potentielle et les retards bureaucratiques. Leur base de données a été très souvent utilisée dans les analyses empiriques sur la gouvernance et la qualité du secteur public, comme celle de Hall et Jones (1999).

1339 - L'indice de la qualité institutionnelle est celui construit par Knack (1996) ; l'indice de la qualité bureaucratique est celui construit par Mauro (1995) et l'indice de la corruption de Knack et Keefe (1995).

1340 - Par infrastructures sociales, les auteurs entendent les institutions et les politiques gouvernementales qui déterminent l'environnement économique dans lequel les individus tentent d'accumuler des compétences, et les entreprises à accumuler du capital physique et produisent un output. Hall et Jones (1999), font la moyenne de deux indices pour construire leur indice synthétique. Le premier est censé décrire la qualité des institutions dans 130 pays, indice qu'on doit à la base de données de Knack et Keefer (1995), alors que le second indice prétend mesurer le degré d'ouverture de chaque pays au commerce international, indice qui a été calculé par Sachs et Warner (1995)).

				sur 127 pays	l'accumulation des facteurs.
Rodrick, Subramanian et Trebbi(2002)		Indice de la qualité du système judicaire (KKZ 2002)	Niveau du PIB/habitant	Etude en coupe transversale sur 80 pays ensuite sur 140 pays	L'intégration commerciale a un effet indirect sur la croissance qui passe à travers la qualité des institutions. Les institutions ont un impact quantitatif beaucoup plus important sur l'accumulation du capital physique que sur la productivité totale des facteurs.
Eicher et al(2006)		Infrastructure sociale (Hall et Jones 1999)	Niveau du PIB/habitant	Etudes en coupes transversales sur 111 pays	82% de l'effet des institutions sur le niveau du PIB passe par l'accumulation du capital physique et humain, mais avec une part beaucoup plus importante attribuée au capital physique
Olson et al (2000)		Indice global de gouvernance[1341]	Taux de croissance de la productivité	Etude sur des données de panel sur la période 1960-1987 sur 68 pays en développement (dont la Chine, la Malaisie, l'Inde et l'Indonésie)	Effet attendu et significatif de l'indicateur global de la gouvernance mais aussi des différents indicateurs pris singulièrement sur la productivité
Méon and Weill (2003)		Six indicateurs de KKZ	Productivité globale des facteurs	62 pays (PD et PED)	Une forte corrélation positive et significative entre les six indicateurs de KKZ et l'efficacité productive avec un rôle plus important joué par les indicateurs force de l'État de droit et de l'efficacité de l'administration.
Quibria (2006)		Indice globale de gouvernance[1342] (KKZ)	Niveau du revenu par habitant	29 pays asiatiques	Il n'existe pas de relation positive et significative entre gouvernance et croissance

1341 - L'indice global de gouvernance est construit par la compilation de cinq indicateurs de gouvernance de l'ICRG : la qualité bureaucratique, le risque d'expropriation, le risque de répudiation des contrats, la corruption et la qualité du système judicaire. L'indicateur global est construit en faisant une moyenne des cinq indicateurs après avoir donné la même pondération à tous ces indicateurs de 1 à 10.

1342 - L'indicateur global est construit en faisant la somme pondérée de l'ensemble de six indicateurs, chaque indicateur étant affecté d'un poids égal.

الملحق رقم 02

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)
Null Hypothesis: the variable has a unit root

At Level

		PIBPH	BUR	CORRU	DEMOC	GOVS	INTERCO	INV	LAW	MIL	SUB1989
With Constant	t-Statistic	-2.2878	-2.1860	-1.0036	-2.7383	-2.5235	-1.8409	-2.0168	-2.6081	-1.4114	-2.3228
	Prob.	***0.1765***	***0.2119***	***0.7531***	***0.0685***	***0.1107***	***0.3604***	***0.2796***	***0.0922***	***0.5772***	***0.1653***
		n0	n0	n0	*	n0	n0	n0	*	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.9200	-2.1812	-1.9125	-2.8802	-2.5106	-1.8017	-2.6032	-3.2648	-1.7221	-2.0188
	Prob.	***0.1574***	***0.4982***	***0.6460***	***0.1702***	***0.3229***	***0.7023***	***0.2792***	***0.0738***	***0.7398***	***0.5887***
		n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	*	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-2.0808	-0.2401	-0.8332	-0.5828	-0.4063	-0.8513	-0.1797	-0.2458	-0.9801	0.0000
	Prob.	***0.0361***	***0.5993***	***0.3545***	***0.4645***	***0.5368***	***0.3467***	***0.6209***	***0.5972***	***0.2926***	***0.6821***
		**	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0

At First Difference

		d(PIBPH)	d(BUR)	d(CORRU)	d(DEMOC)	d(GOVS)	d(INTERC...	d(INV)	d(LAW)	d(MIL)	d(SUB198...
With Constant	t-Statistic	-4.1686	-19.4267	-23.3494	-18.7562	-21.5116	-21.8455	-12.8048	-25.5244	-17.8296	-19.4679
	Prob.	***0.0009***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***
		***	***	***	***	***	***	***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.1482	-19.4102	-23.3186	-18.7340	-21.4872	-21.8846	-12.7959	-25.4906	-17.8548	-19.5164
	Prob.	***0.0059***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***
		***	***	***	***	***	***	***	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.1715	-19.4422	-23.3666	-18.7773	-21.5394	-21.8697	-12.8180	-25.5521	-17.8523	-19.4422
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***
		***	***	***	***	***	***	***	***	***	***

Notes:
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant
b: Lag Length based on SIC
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:
Dr. Imadeddin AlMosabbeh
College of Business and Economics
Qassim University-KSA

الملحق 03

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)
Null Hypothesis: the variable has a unit root

At Level

		PIBPH	BUR	CORRU	DEMOC	GOVS	INTERCO	INV	LAW	MIL	SUB1989
With Constant	t-Statistic	-2.1939	-2.2094	-1.0285	-2.8344	-2.4194	-1.8454	-1.9892	-2.8800	-1.5729	-2.3228
	Prob.	***0.2090***	***0.2033***	***0.7441***	***0.0544***	***0.1370***	***0.3582***	***0.2916***	***0.0486***	***0.4955***	***0.1653***
		n0	n0	n0	*	n0	n0	n0	**	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.8936	-2.2123	-2.2699	-2.9547	-2.4055	-1.7896	-2.5861	-3.8412	-1.8380	-2.0188
	Prob.	***0.1658***	***0.4808***	***0.4489***	***0.1466***	***0.3761***	***0.7082***	***0.2870***	***0.0155***	***0.6843***	***0.5887***
		n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	**	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-2.1111	-0.2401	-0.8338	-0.5695	-0.3085	-0.8482	-0.1392	-0.2361	-1.0548	0.0000
	Prob.	***0.0336***	***0.5993***	***0.3543***	***0.4702***	***0.5741***	***0.3480***	***0.6351***	***0.6007***	***0.2632***	***0.6821***
		**	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0

At First Difference

		d(PIBPH)	d(BUR)	d(CORRU)	d(DEMOC)	d(GOVS)	d(INTERCO)	d(INV)	d(LAW)	d(MIL)	d(SUB1989)
With Constant	t-Statistic	-5.1944	-19.4267	-23.4205	-18.7437	-21.7576	-21.7114	-19.2174	-26.0358	-17.8800	-19.4679
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***
		***	***	***	***	***	***	***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.1950	-19.4102	-23.3892	-18.7205	-21.7340	-21.7512	-19.1997	-25.9996	-17.8987	-19.5166
	Prob.	***0.0001***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***
		***	***	***	***	***	***	***	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.2007	-19.4422	-23.4362	-18.7657	-21.7876	-21.7335	-19.2411	-26.0604	-17.9021	-19.4422
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***
		***	***	***	***	***	***	***	***	***	***

Notes:
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant
b: Lag Length based on SIC
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:
Dr. Imadeddin AlMosabbeh
College of Business and Economics
Qassim University-KSA

الملحق رقم 04

النموذج الأول

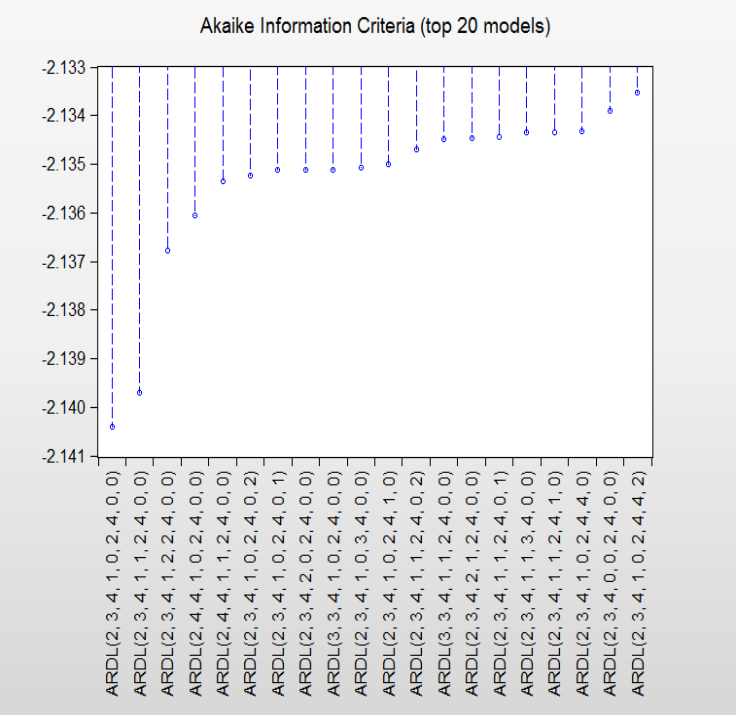

النموذج الثاني

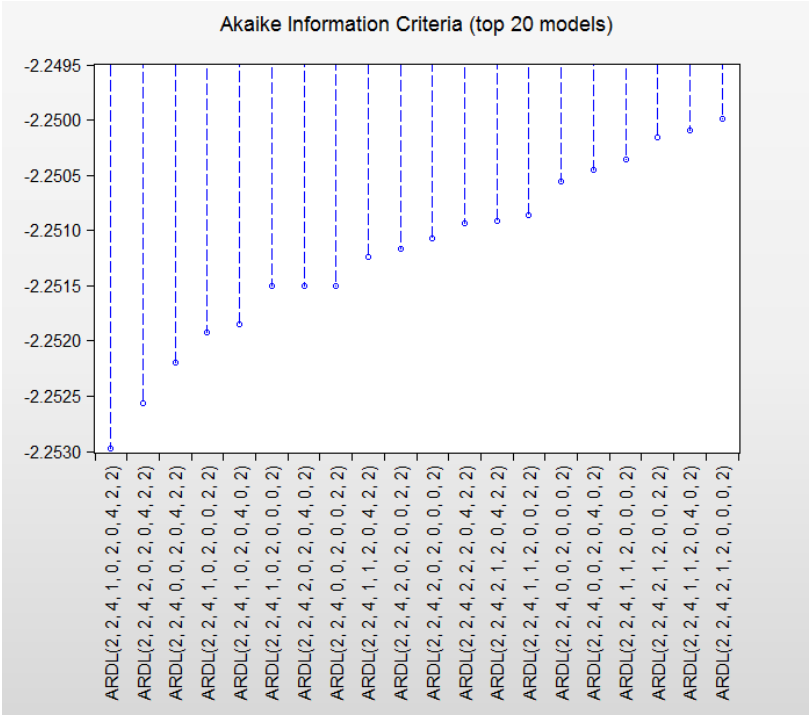

الملحق رقم 05:

نتائج اختبار معامل الأثر للنموذج الأول

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: PIBPH
Selected Model: ARDL(2, 3, 4, 1, 0, 2, 4, 0, 0)
Date: 04/15/17 Time: 12:07
Sample: 1984M01 2015M09
Included observations: 369

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PIBPH(-1))	0.862035	0.023241	37.090662	0.0000
D(BUR)	0.007015	0.040277	0.174172	0.8618
D(BUR(-1))	0.340022	0.053309	6.378312	0.0000
D(BUR(-2))	-0.139267	0.039362	-3.538073	0.0005
D(CORRU)	-0.013285	0.037753	-0.351878	0.7251
D(CORRU(-1))	-0.099743	0.046845	-2.129211	0.0339
D(CORRU(-2))	-0.013305	0.046410	-0.286692	0.7745
D(CORRU(-3))	0.110445	0.037157	2.972390	0.0032
D(DEMOC)	0.025359	0.016654	1.522724	0.1287
D(GOVS)	-0.002989	0.002913	-1.025949	0.3056
D(INTERCO)	0.015444	0.011456	1.348180	0.1785
D(INTERCO(-1))	-0.031072	0.012150	-2.557279	0.0110
D(INV)	0.003924	0.014178	0.276761	0.7821
D(INV(-1))	-0.032689	0.018912	-1.728471	0.0848
D(INV(-2))	0.009673	0.019331	0.500378	0.6171
D(INV(-3))	0.029251	0.013687	2.137183	0.0333
D(LAW)	0.052675	0.012671	4.157308	0.0000
D(MIL)	-0.048077	0.010965	-4.384619	0.0000
CointEq(-1)	-0.027552	0.003572	-7.713265	0.0000

Cointeq = PIBPH - (2.1586*BUR -0.9008*CORRU -0.3188*DEMOC -0.1085*GOVS + 0.3614*INTERCO + 0.3547*INV + 1.9118*LAW -1.7450 *MIL -5.7203)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BUR	2.158573	0.431515	5.002318	0.0000
CORRU	-0.900807	0.328651	-2.740918	0.0064
DEMOC	-0.318756	0.212320	-1.501301	0.1342
GOVS	-0.108481	0.106097	-1.022476	0.3073
INTERCO	0.361447	0.198825	1.817920	0.0699
INV	0.354660	0.201637	1.758902	0.0795
LAW	1.911845	0.478732	3.993561	0.0001
MIL	-1.744964	0.387842	-4.499164	0.0000
C	-5.720304	2.746865	-2.082484	0.0380

نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك للنموذج الأول

ARDL Bounds Test
Date: 04/15/17 Time: 12:13
Sample: 1984M05 2015M01
Included observations: 369
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	6.969456	8

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	1.95	3.06
5%	2.22	3.39
2.5%	2.48	3.7
1%	2.79	4.1

Test Equation:
Dependent Variable: D(PIBPH)
Method: Least Squares
Date: 04/15/17 Time: 12:13
Sample: 1984M05 2015M01
Included observations: 369

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PIBPH(-1))	0.865678	0.023874	36.26008	0.0000
D(BUR)	-0.002283	0.040311	-0.056636	0.9549
D(BUR(-1))	0.208382	0.039884	5.224650	0.0000
D(BUR(-2))	-0.141552	0.039308	-3.601108	0.0004
D(CORRU)	-0.047801	0.038316	-1.247555	0.2130
D(CORRU(-1))	-0.001009	0.038754	-0.026040	0.9792
D(CORRU(-2))	0.097801	0.038772	2.522444	0.0121
D(CORRU(-3))	0.110685	0.037502	2.951425	0.0034
D(DEMOC)	0.023638	0.016949	1.394687	0.1640
D(INTERCO)	0.015541	0.011562	1.344224	0.1798
D(INTERCO(-1))	-0.027046	0.012053	-2.243890	0.0255
D(INV)	0.004979	0.014294	0.348346	0.7278
D(INV(-1))	0.007356	0.013810	0.532652	0.5946
D(INV(-2))	0.042949	0.013939	3.081208	0.0022
D(INV(-3))	0.033260	0.013745	2.419824	0.0160
C	-0.104731	0.074974	-1.396898	0.1633
BUR(-1)	0.050518	0.013776	3.667156	0.0003
CORRU(-1)	-0.027354	0.009421	-2.903368	0.0039
DEMOC(-1)	-0.008570	0.005954	-1.439346	0.1510
GOVS(-1)	-0.001598	0.002958	-0.540338	0.5893
INTERCO(-1)	0.007526	0.005252	1.432991	0.1528
INV(-1)	0.007475	0.005916	1.263415	0.2073
LAW(-1)	0.042946	0.012842	3.344239	0.0009
MIL(-1)	-0.039759	0.010643	-3.735721	0.0002
PIBPH(-1)	-0.027030	0.003618	-7.471770	0.0000

R-squared	0.849931	Mean dependent var	9.89E-05
Adjusted R-squar...	0.839461	S.D. dependent var	0.202326
S.E. of regressio...	0.081066	Akaike info criterion	-2.121748
Sum squared res...	2.260691	Schwarz criterion	-1.856789
Log likelihood	416.4625	Hannan-Quinn criter.	-2.016493
F-statistic	81.17822	Durbin-Watson stat	2.062259
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم 06

اختبار ملاءمة النموذج الأول

اختبار الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.762338	Prob. F(2,342)	0.1732
Obs*R-squared	3.764146	Prob. Chi-Square(2)	0.1523

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 04/15/17 Time: 12:39
Sample: 1984M05 2015M01
Included observations: 369
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PIBPH(-1)	0.026796	0.028827	0.929561	0.3533
PIBPH(-2)	-0.025806	0.028149	-0.916769	0.3599
BUR	-0.008919	0.040517	-0.220136	0.8259
BUR(-1)	0.008592	0.053521	0.160542	0.8725
BUR(-2)	-0.007877	0.053372	-0.147595	0.8827
BUR(-3)	0.004789	0.039376	0.121628	0.9033
CORRU	-0.005091	0.037901	-0.134334	0.8932
CORRU(-1)	-0.000242	0.048274	-0.005015	0.9960
CORRU(-2)	0.008291	0.046954	0.176572	0.8599
CORRU(-3)	-0.001846	0.046319	-0.039849	0.9682
CORRU(-4)	0.000253	0.037078	0.006822	0.9946
DEMOC	0.003258	0.016709	0.194986	0.8455
DEMOC(-1)	-0.002889	0.016856	-0.171370	0.8640
GOVS	0.000500	0.002919	0.171423	0.8640
INTERCO	-5.13E-05	0.011456	-0.004478	0.9964
INTERCO(-1)	-0.002185	0.015339	-0.142415	0.8868
INTERCO(-2)	0.000681	0.012148	0.056081	0.9553
INV	0.003830	0.014298	0.267855	0.7890
INV(-1)	-0.001593	0.019205	-0.082971	0.9339
INV(-2)	-0.001460	0.018890	-0.077293	0.9384
INV(-3)	6.10E-05	0.019300	0.003163	0.9975
INV(-4)	-0.000635	0.013662	-0.046451	0.9630
LAW	-0.004886	0.013003	-0.375742	0.7073
MIL	0.004653	0.011284	0.412362	0.6803
C	0.009992	0.076972	0.129819	0.8968
RESID(-1)	-0.047603	0.061430	-0.774914	0.4389
RESID(-2)	-0.111232	0.060595	-1.835683	0.0673

R-squared	0.010201	Mean dependent var	2.08E-16
Adjusted R-squared	-0.065047	S.D. dependent var	0.077651
S.E. of regression	0.080137	Akaike info criterion	-2.139807
Sum squared resid	2.196294	Schwarz criterion	-1.853651
Log likelihood	421.7943	Hannan-Quinn criter.	-2.026131
F-statistic	0.135564	Durbin-Watson stat	1.997647
Prob(F-statistic)	1.000000		

اختبار التوزيع الطبيعي

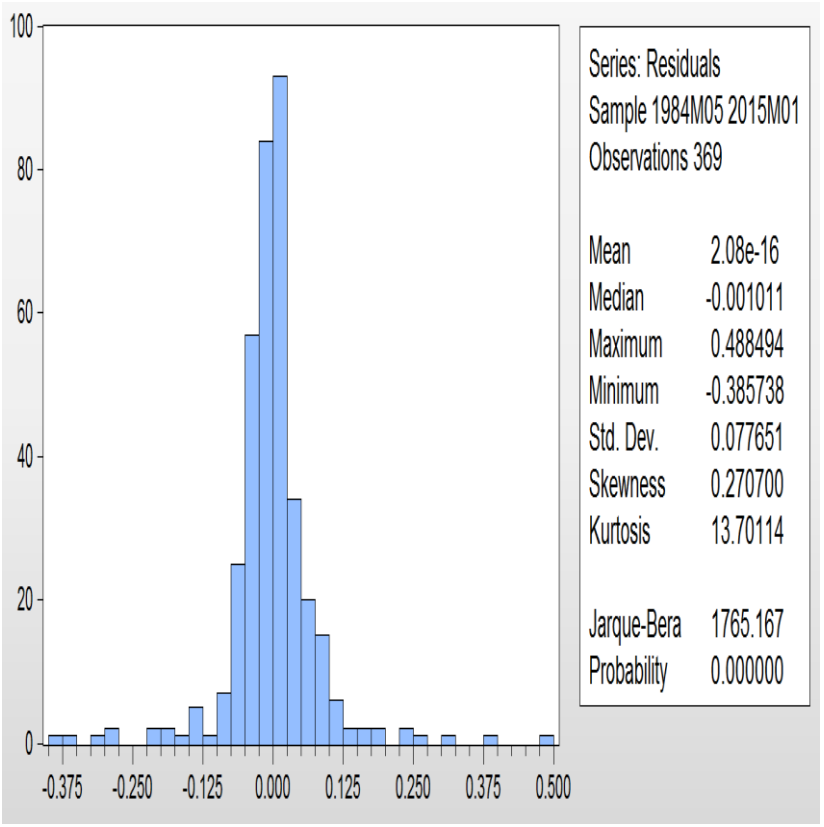

قائمة الملاحق

اختبار عدم ثبات التباين ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.033877	Prob. F(1,366)	0.8541
Obs*R-squared	0.034059	Prob. Chi-Square(1)	0.8536

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 04/15/17 Time: 12:51
Sample (adjusted): 1984M06 2015M01
Included observations: 368 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.006052	0.001165	5.194850	0.0000
RESID^2(-1)	-0.009620	0.052266	-0.184057	0.8541

R-squared	0.000093	Mean dependent var	0.005994
Adjusted R-squared	-0.002639	S.D. dependent var	0.021486
S.E. of regression	0.021514	Akaike info criterion	-4.834794
Sum squared resid	0.169406	Schwarz criterion	-4.813554
Log likelihood	891.6021	Hannan-Quinn criter.	-4.826356
F-statistic	0.033877	Durbin-Watson stat	2.000054
Prob(F-statistic)	0.854071		

اختبار عدم ثبات التباين Breusch-Pagan-Godfrey

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.885532	Prob. F(24,344)	0.6225
Obs*R-squared	21.47081	Prob. Chi-Square(24)	0.6108
Scaled explained SS	118.5019	Prob. Chi-Square(24)	0.0000

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 04/15/17 Time: 12:54
Sample: 1984M05 2015M01
Included observations: 369

اختبار ملاءمة واستقرار النموذج Ramsey RESET TEST

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Specification: PIBPH PIBPH(-1) PIBPH(-2) BUR BUR(-1) BUR(-2) BUR(-3) CORRU CORRU(-1) CORRU(-2) CORRU(-3) CORRU(-4) DEMOC DEMOC(-1) GOVS INTERCO INTERCO(-1) INTERCO(-2) INV INV(-1) INV(-2) INV(-3) INV(-4) LAW MIL C
Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	df	Probability
t-statistic	0.429657	343	0.6677
F-statistic	0.184605	(1, 343)	0.6677

F-test summary:

	Sum of Sq...	df	Mean Squares
Test SSR	0.001194	1	0.001194
Restricted SSR	2.218930	344	0.006450
Unrestricted SSR	2.217736	343	0.006466

الملحق رقم 07

نتائج اختبار معامل الأثر للنموذج الثاني

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: PIBPH
Selected Model: ARDL(2, 2, 4, 1, 0, 2, 0, 4, 2, 2)
Date: 04/15/17 Time: 13:36
Sample: 1984M01 2015M09
Included observations: 369

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PIBPH(-1))	0.871631	0.024003	36.312971	0.0000
D(BUR)	0.006854	0.037872	0.180986	0.8565
D(BUR(-1))	0.204982	0.043027	4.763997	0.0000
D(CORRU)	-0.002280	0.038842	-0.058703	0.9532
D(CORRU(-1))	-0.109871	0.049428	-2.222853	0.0269
D(CORRU(-2))	0.041311	0.049440	0.835587	0.4040
D(CORRU(-3))	0.064886	0.037338	1.737796	0.0832
D(DEMOC)	0.023952	0.015986	1.498277	0.1350
D(GOVS)	-0.008003	0.003253	-2.460625	0.0144
D(INTERCO)	0.015845	0.011127	1.423962	0.1554
D(INTERCO(-1))	-0.033992	0.011577	-2.936182	0.0035
D(INV)	0.010485	0.005306	1.976089	0.0490
D(LAW)	0.039135	0.024513	1.596498	0.1113
D(LAW(-1))	-0.012582	0.029554	-0.425716	0.6706
D(LAW(-2))	0.059581	0.029499	2.019795	0.0442
D(LAW(-3))	-0.065807	0.024494	-2.686703	0.0076
D(MIL)	-0.070361	0.024912	-2.824364	0.0050
D(MIL(-1))	0.045865	0.024391	1.880446	0.0609
D(SUB1989)	-0.194451	0.094153	-2.065270	0.0397
D(SUB1989(-1))	-0.600485	0.079466	-7.556458	0.0000
CointEq(-1)	-0.025370	0.003533	-7.180997	0.0000

Cointeq = PIBPH - (2.7814*BUR -0.9666*CORRU + 0.0159*DEMOC
-0.3155*GOVS + 0.3329*INTERCO + 0.4133*INV + 2.0010*LAW -2.0371
*MIL -1.6200*SUB1989 -4.5055)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BUR	2.781404	0.516188	5.388355	0.0000
CORRU	-0.966552	0.395598	-2.443268	0.0151
DEMOC	0.015918	0.301892	0.052729	0.9580
GOVS	-0.315464	0.130396	-2.419272	0.0161
INTERCO	0.332915	0.242001	1.375679	0.1698
INV	0.413273	0.197926	2.088016	0.0375
LAW	2.000968	0.529239	3.780843	0.0002
MIL	-2.037121	0.416725	-4.888406	0.0000
SUB1989	-1.620003	1.338075	-1.210696	0.2269
C	-4.505457	3.447294	-1.306955	0.1921

نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك للنموذج الثاني

ARDL Bounds Test
Date: 04/15/17 Time: 13:39
Sample: 1984M05 2015M01
Included observations: 369
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	5.642385	9

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	1.88	2.99
5%	2.14	3.3
2.5%	2.37	3.6
1%	2.65	3.97

Test Equation:
Dependent Variable: D(PIBPH)
Method: Least Squares
Date: 04/15/17 Time: 13:39
Sample: 1984M05 2015M01
Included observations: 369

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PIBPH(-1))	0.872934	0.024077	36.25600	0.0000
D(BUR)	0.006443	0.038074	0.169210	0.8657
D(BUR(-1))	0.207436	0.043180	4.803980	0.0000
D(CORRU)	-0.002000	0.038934	-0.051367	0.9591
D(CORRU(-1))	-0.009002	0.038701	-0.232602	0.8162
D(CORRU(-2))	0.103401	0.038813	2.664087	0.0081
D(CORRU(-3))	0.066366	0.037586	1.765684	0.0783
D(DEMOC)	0.021781	0.016052	1.356919	0.1757
D(INTERCO)	0.015691	0.011188	1.402525	0.1617
D(INTERCO(-1))	-0.033429	0.011641	-2.871594	0.0043
D(LAW)	0.038922	0.024616	1.581182	0.1148
D(LAW(-1))	-0.016615	0.026446	-0.628258	0.5303
D(LAW(-2))	-0.003885	0.025322	-0.153425	0.8782
D(LAW(-3))	-0.063542	0.024651	-2.577630	0.0104
D(MIL)	-0.071913	0.025051	-2.870637	0.0044
D(MIL(-1))	0.044194	0.024472	1.805901	0.0718
D(SUB1989)	-0.189798	0.094752	-2.003093	0.0460
D(SUB1989(-1))	-0.604530	0.079743	-7.580944	0.0000
C	-0.121089	0.088482	-1.368513	0.1721
BUR(-1)	0.066002	0.014880	4.435605	0.0000
CORRU(-1)	-0.023666	0.010843	-2.182595	0.0297
DEMOC(-1)	-0.000503	0.007659	-0.065655	0.9477
GOVS(-1)	-0.006353	0.003277	-1.938510	0.0534
INTERCO(-1)	0.008944	0.006077	1.471742	0.1420
INV(-1)	0.009662	0.005276	1.831226	0.0679
LAW(-1)	0.048374	0.013552	3.569482	0.0004
MIL(-1)	-0.050021	0.011196	-4.467705	0.0000
SUB1989(-1)	-0.032428	0.034256	-0.946615	0.3445
PIBPH(-1)	-0.024887	0.003509	-7.091742	0.0000

R-squared	0.870237	Mean dependent var	9.89E-05
Adjusted R-squar...	0.859550	S.D. dependent var	0.202326
S.E. of regressio...	0.075825	Akaike info criterion	-2.245451
Sum squared res...	1.954799	Schwarz criterion	-1.938098
Log likelihood	443.2856	Hannan-Quinn criter.	-2.123355
F-statistic	81.43402	Durbin-Watson stat	2.021202
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم (08)

اختبار ملاءمة النموذج الثاني

اختبار التوزيع الطبيعي

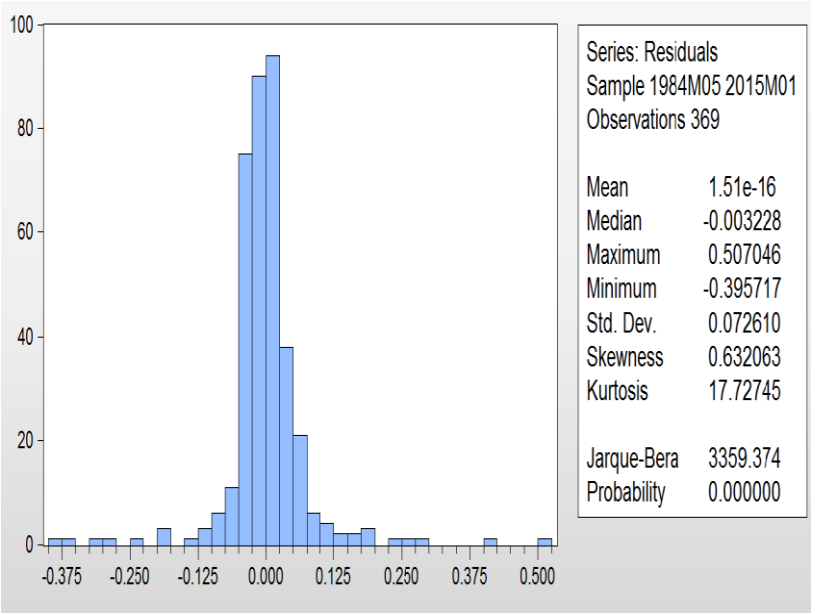

اختبار عدم ثبات التباين ARCH

اختبار الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.895046	Prob. F(2,338)	0.4096
Obs*R-squared	1.943976	Prob. Chi-Square(2)	0.3783

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 04/15/17 Time: 15:06
Sample: 1984M05 2015M01
Included observations: 369
Presample missing value lagged residuals set to zero.

اختبار عدم ثبات التباين Breusch-Pagan-Godfrey

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.544294	Prob. F(28,340)	0.9730
Obs*R-squared	15.83055	Prob. Chi-Square(28)	0.9683
Scaled explained SS	112.4090	Prob. Chi-Square(28)	0.0000

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 04/15/17 Time: 15:02
Sample: 1984M05 2015M01
Included observations: 369

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.161326	Prob. F(1,366)	0.6882
Obs*R-squared	0.162136	Prob. Chi-Square(1)	0.6872

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 04/15/17 Time: 15:09
Sample (adjusted): 1984M06 2015M01
Included observations: 368 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.005356	0.001158	4.623615	0.0000
RESID^2(-1)	-0.020991	0.052260	-0.401654	0.6882

R-squared	0.000441	Mean dependent var	0.005246
Adjusted R-squared	-0.002290	S.D. dependent var	0.021562
S.E. of regression	0.021586	Akaike info criterion	-4.828104
Sum squared resid	0.170543	Schwarz criterion	-4.806864
Log likelihood	890.3711	Hannan-Quinn criter.	-4.819665
F-statistic	0.161326	Durbin-Watson stat	2.000480
Prob(F-statistic)	0.688173		

اختبار ملاءمة واستقرار النموذج Ramsey RESET TEST

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Specification: PIBPH PIBPH(-1) PIBPH(-2) BUR BUR(-1) BUR(-2) CORRU CORRU(-1) CORRU(-2) CORRU(-3) CORRU(-4) DEMOC DEMOC(-1) GOVS INTERCO INTERCO(-1) INTERCO(-2) INV LAW LAW(-1) LAW(-2) LAW(-3) LAW(-4) MIL MIL(-1) MIL(-2) SUB1989 SUB1989(-1) SUB1989(-2) C
Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	df	Probability
t-statistic	1.476365	339	0.1408
F-statistic	2.179654	(1, 339)	0.1408

F-test summary:

	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	0.012395	1	0.012395
Restricted SSR	1.940154	340	0.005706
Unrestricted SSR	1.927759	339	0.005687

قائمة المراجع

المراجع:

باللغة العربية:

1. أحمد منيسي، التحول الديمقراطي في المغرب العربي، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2004.
2. أحمد الكواز، لماذا لم تتحول أغلب البلدان النامية إلى بلدان متقدمة تنموياً؟، المعهد العربي للتخطيط – الكويت، العدد 44، ديسمبر 2011.
3. أحمد منيسي، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي. القاهرة، مصر، مركز دراسات الأهرام، 2004.
4. أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1987.
5. بوريس بيجوفيتش، كيف تؤثر الديمقراطية في النمو؟، مركز المشروعات الدولية الخاصة، قضايا الإصلاح الاقتصادي.
6. بيبا نوريس (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، دور الديمقراطية في تحقيق وتحسين المساواة والتطوير المستدام واستئصال الفقر، المؤتمر الدولي السادس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، الدوحة، قطر، من 29 أكتوبر 2006 إلى 1 نوفمبر 2006، "بناء القدرة لتحقيق الديمقراطية والسلام والتقدم الاجتماعي.
7. تقرير البنك الدولي 1997، الدولة في عالم متغير، واشنطن، ترجمة مركز الأهرام للترجمة والنشر، مصر.
8. تقرير البنك الدولي لسنة 2002، بناء المؤسسات من أجل الأسواق، واشنطن، ترجمة مركز الأهرام للترجمة والنشر، مصر.
9. تقرير البنك الدولي 2003، تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الحكم الجيد لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: تحسين التضمينية والمساءلة.
10. توفيق المديني، المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي، سوريا، اتحاد الكتاب العرب، 1999.
11. ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997.
12. حسين توفيق ابراهيم، النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، مارس 2005.
13. حمدي عبد الرحمان وعزة خليل (محرران)، المجتمع المدني ودوره في التكامل الإفريقي، القاهرة: مركز البحوث العربية، 2005.
14. حمدي عبد الرحمان، قضايا في النظم السياسية الإفريقية (، القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقي، 1998).
15. خالد محمد السواعي، أثر تحرير التجارة والتطور المالي على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الأردن، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلّد 2، العدد 1، 2015.

16. د. نبيل مرزوق، دور آليات السوق وتدخل الدولة في اقتصاد السوق الاجتماعي، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، 2005/12.

17. شفيق عريش وآخرون، اختبارات السببية والتكامل المشترك في تحليل السلاسل الزمنية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 33، العدد 5.

18. عبد الله تركماني، المجتمع المدني في العالم العربي: الواقع والمعوقات والأفاق، الحوار المتمدن، ع.2627 ، 25/04/2009.

19. عبد الغفار شكر، أثر السلطوية على المجتمع المدني في الوطن العربي، ورقة بحثية قدمت إلى ندوة مؤتمر الثقافة العربية والمتغيرات الدولية، عمان، 1999.

20. عبد الوهاب دربال، الديمقراطية بين الادعاء والممارسة، دار قرطبة، ط1، 2007، الجزائر.

21. عبد القادر محمد عبد القادر عطية: الحديث في الاقتصاد القياسي، الد ا ر الجامعية، الإسكندرية، ط 3، 2000.

22. عبد اللطيف حمزة القراري، الشعوب وصناعة الدستور، الديمقراطية، الأحزاب، الانتخابات والنموذج الاسلامي، منشورات أكاديمية أكسوفر العليا، الطبعة الأولى 2012.

23. عبد، حميد عبيد، 2011، استعمال نماذج الإبطاء الزمني في تقدير اثر المساحة واثر الأسعار على إنتاج الرز في العراق(دراسة قياسية باستعمال نموذجيAdhoc , Koyck ، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد–جامعة بابل العدد 1.

24. علي إسماعيل عبدالصمد السلاسل الزمنية بالتطبيق على الحاسوب ورقة منشورة جامعة الملك سعود كلية علوم الاقتصاد الزراعي.

25. علي عبد الزهرة حسن وعبد اللطيف حسن شومان، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء (ARDL) مجلة العلوم الاقتصادية العدد 34، المجلّد 9، ت2013/2.

26. كنعان عبد اللطيف عبد الرزاق وانسام خالد حسن الجبوري، دراسة مقارنة في طرائق انحدار التكامل المشترك مع تطبيق عملي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة العاشرة العدد 33، 2012.

27. محمّد بن عبد الله الجراح، مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية: دراسة قياسية باستعمال مدخل اختبارات الحدود، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلّد 27، العدد الأول، دمشق، سوريا، 2011.

28. محمد زاهي المغيربي، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في ليبيا، القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية 1995.

29. محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الانسان، قضايا الفكر العربي، بيروت 1994.

30. الهادي خالدي ، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي (الجزائر ، دار هومة ، أفريل 1996).

مراجع حول الجزائر:

31. أحمد سويقات، التجربة الحزبية في الجزائر 2004 – 1962، مجلة الباحث عدد 2006/04، جامعة ورقلة.
32. أحمد طعيبة، أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر(1988.1994)، رسالة ماجستير معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر،1998.
33. إدريس بولكعيبات، الحركة النقابية الجزائرية بين عصرين: إشكالية العجز المزمن عن فك الارتباط بالمشروع السياسي، مجلة العلوم الإنسانية – جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 12، نوفمبر 2007.
34. الآلية الأفريقية للمراجعة من طرف النظراء، تقرير تقييم الجمهورية الديمقراطية الشعبية، رقم 04، جويلية 2007.
35. أميرة محمد عبد الحليم، الجزائر بين مستقبل الرئاسة ومستقبل الانفتاح السياسي ، السياسة الدوليه ، عدد 154 ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، أكتوبر 2003 .
36. أومايوف محمّد، عن الطبيعة الرئاسيوية للنظام السياسي الجزائري، رسالة دكتوراه، تخصص قانون، جامعة تيزي وزو، الجزائر، 2013.
37. بركات سليم، الحكم الرّاشد من منظور الآلية الأفريقية للتقييم من طرف النظراء، مذكرة ماجيستر في القانون، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2007.
38. بلعزوز بن علي، انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على التوازن النقدي في الجزائر ، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 30/31، القاهرة، 9 ،2003.
39. بلودنين أحمد، الأزمة السياسية في الجزائر ، وتضخم اللجان الوطنية للإصلاح ، رسالة دكتوراه في القانون العام ، كل ية الحقوق ، جامعة الجزائر، سنة 2007/2006.
40. بن عبد الفتاح دحمان ، محاولة تقييم السياسة النقدية ضمن برامج التكييف للصندوق النقدي الدولي- دراسة حالة الجزائر – (الجزائر ، جامعة الجزائر ، معهد العلوم الاقتصادية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، أكتوبر 1997 م) .
41. بن مرزوق عنترة، الحكم الراشد و إصلاح الإدارة الجزائرية بين المتطلبات و المعيقات ، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني :(تحديات الإدارة المحلية في الجزائر،27-28 أفريل .
42. بوحنية قوي، الانتخابات البرلمانية الجزائرية عام 2007 مقاربة من خلال بعض ميكانيزمات التنمية السياسية، في علي الكواري(محرر)، الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2009.
43. بودخدخ كريم، اتجاه السياسة الإقتصادية في تحقيق النمو الإقتصادي: بين تحفيز الطلب أو تطوير العرض: دراسة حالة الجزائر 2001-2014، رسالة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر3، سنة 2015/2014.
44. بوشنافة شمسة وآدم قبي، إدارة النظام السياسي للعنف في الجزائر 1988-2000، مجلة الباحث عدد 2004/03.

45. بومدين بوزيد، الجزائر: التجربة الديمقراطية وعوائق الانتقال، المستقبل العربي 289، مارس 2003.
46. جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني، سنة 1976، الجزائر.
47. الجزائر، حزب جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني، الجزائر، منشورات المعهد التربوي الوطني، 1986.
48. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ميثاق الصحة، وزارة الصحة، الجزائر، الجلسات الوطنية للصحة 28/27/26 ماي 1998، قصر الأمم.
49. حيمر فتيحة ، ظاهرة الفساد في الجزائر (2013 _ 1989) دراسة وصفية تحليلية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،تخصص تنظيم سياسي وإداري ، جامعة الجزائر ، 2013.
50. خلاف وليد، دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي، مذكرة ماجيستر في العلوم السياسية، تخصص الديمقراطية والرشادة، كلية الحقوق، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009-2012.
51. خميس حزام الوالي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية (مع إشارة إلى تجربة الجزائر) . مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة، الأولى بيروت ، 2003.
52. خير الدين عبادي، المجتمع المدني والعملية السياسية في دول شمال إفريقيا 1990- 2010، مذكرة ماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر 03، 2011.
53. دحماني محمّد ادريوش وعبد القادر ناصور، دراسة قياسية لمحدّدات الاستثمار الخاص في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة، في المؤتمر الدولي تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، 11-12 مارس 2013، جامعة سطيف، الجزائر.
54. دستور 1976، باب السلطة وتنظيمها، الفصل الأول الوظيفة السياسية، المادة 94.
55. دعاس عميور صالح، مأزق التنمية في الجزائر مأزق التنمية في الجزائر، جامعة الشلف، 2008. http://www.univ-chlef.dz/uhbc/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_6.pdf
56. رسالة الأطلس، 20-26 ديسمبر 1990.
57. رضوان بروسي، الدمقرطة والحكم الراشد في أفريقيا: دراسة في المداخل النظرية، الآليات والعمليات ومؤشرات قياس نوعية الحكم، مذكرة ماجيستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة العقيد حاج لخضر-باتنة، 2009/2008.
58. زاوي أحمد صادق، التغيرات المؤسساتية، الحكم الراشد والتنمية الاجتماعية الاقتصادية، مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، سنة 2009.
59. زبير عياش وأميرة بن مخلوف، الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة في إفريقيا من منظور الآلية الأفريقية للتقييم من قبل النظراء، الملتقى العلمي الدولي حول : آليات حوكمة المؤسسات و متطلبات تحقيق التنمية المستدامة، ورقلة، الجزائر، 25-26 ديسمبر 2003.
60. زوزي محمد، استراتيجية الصناعات المصنعة والصناعة الجزائرية، مجلة الباحث – / 2010.

61. سايح بوزيد، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية: دراسة حالة الجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، سنة 2013/2012.

62. سعاد مهمائي، تأثير برنامج التعديل الهيكلي على الأسرة الجزائرية، مذكرة ماجيستر في الديموغرافيا، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الاسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، سنة 2009/2008.

63. سعيد بو الشعير، النظام السياسي في الجزائر، دار الهدى، الجزائر، 1993.

64. سليمان الرياشي وآخرون ،الأزمة الجزائري: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ط 2، بيروت، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999 .

65. شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر دراسة حالة الجزائر (2000-2010)، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، سنة 2012/2011.

66. الطيب داودي وماني عبد الحق، تقييم إعادة هيكلة المؤسسة الاقتصادية العمومية الجزائرية، مجلة المفكر، العدد الثالث، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

67. عادل زقرير، أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي – دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1998-2012، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015.

68. عبد القادر محمد عبد القادر عطية،" الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق"، الدار الجامعية، الإسكندرية- مصر، 2005.

69. عبد اللطيف بن اشنهو، "التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط، 1962-1980، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.

70. عبد الله دعيدة ، التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية و سياسات الخوصصة في البلدان العربية ، مركز الدراسات و التحليل الخاصة بالتخطيط ، الجزائر.

71. عبد النور ناجي، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة: الجزائر، 2006.

72. عزة خليل، الحركات الاجتماعية في العالم العربي، في عزة خليل (محرر)، الحركات الاجتماعية في العالم العربي: دراسات عن الحركات الاجتماعية في مصر – السودان – الجزائر – تونس – سوريا – لبنان – الأردن (، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2005).

73. عزي الأخضر ،غالم جلطي ، قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد (اسقاط على التجربة الجزائرية)، ملتقى دولي حول التنمية المحلية والحكم الراشد، جامعة مصطفى اسطنبولي، معسكر، 2005.

74. علي هارون، ترجمة الصادق عماري، أمال فلاح، خيبة الانطلاق فتنة صيف 1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003.

75. عليواش أمين عبد القادر، أثر تأهيل المؤسسات الاقتصادية على الاقتصاد الوطني، مذكرة ماجيستر في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007.

76. عمر برامة ، الجزائر في المرحلة الانتقالية (أحداث ومواقف) . دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع ، عين مليلة ، الجزائر ، 2001.

77. عمر صدوق، أراء سياسية وقانونية في بعض قضايا الأزمة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،1995.

78. عمرو عبد الكريم السعداوي، التعددية السياسية في العالم الثالث: الجزائر نموذجا، السياسة الدولية، العدد 138، 1999.

79. العياشي عنصر، التطور الديمقراطي في الجزائر، الواقع والآفاق، مجلة رواق عربي، العدد 17، 2000.

80. عيسى جرادي، الأحزاب السياسية في الجزائر، ط 1، الجزائر: دار قرطبة، 2007 .

81. فريد علواش، أثر التحول الديمقراطي على المؤسسات الدستورية الجزائرية، مجلة كراسات الملتقى الوطني الأول حول التحول الديمقراطي في الجزائر، مجلة تصدر عن جامعة بسكرة، (ديسمبر 2005).

82. قارة ملاك، إشكالية الاقتصاد الغير رسمي في الجزائر مع عرض ومقارنة تجارب: المكسيك، تونس والسنغال، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2009-200، ص.

83. كريمة جباري، الإصلاحات السياسية في الجزائر 1997-1989، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير, كلية العلوم الإنسانية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2001.

84. لفكير مختار، إصلاح المؤسسة العمومية الجزائرية بين النظرية والتطبيق ، رسالة ماجستير،(غير منشورة) جامعة الجزائر 1993.

85. المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، الآثار الاقتصادية و الاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، الجزائر، 1998.

86. مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار سعيد، الاقتصاد الرياضي، (عمان: دار وائل للنشر، 2000).

87. محمد الصغير بعلي، تنظيم القطاع العام في الجزائر (استقلالية المؤسسات) ، ديون المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 1992.

88. محمد بلقاسم حسن البهلول ، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية ، مطبعة دحلب ،الجزائر، 1993.

89. محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة التخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ج1، 1999.

90. محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزائر ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزء الثاني، 1999 .

91. محمد حربي : الثورة الجزائرية (سنوات المخاض) ترجمة: تجيب عماد ، صالح المثلوثي – الجزائر- 1994.

92. محمد راتول، سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للاختلال الخارجي، التجربة الجزائرية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية(، جامعة الجزائر، 2000.

93. محمد زوزي، تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر: دراسة حالة ولاية غرداية، رسالة دكتوراه في اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، 2010/2009.

94. محمد قدوسي، الدولة وظاهرة النيوباتريمونيالية في الجزائر بعد دستور 1989: استمرارية، تطور أم تقطعات، مجلة علوم انسانية 36، العدد الخامس، 2008.

95. محمد قيراط، حرية الصحافة في ظل التعددية السياسية في الجزائر، مجلّة جامعة دمشق، المجلّد 19- العدد (3+4) 2003.

96. محمود شاكر أبو أسامة، التاريخي الاسلامي، الجزء الثامن: العهد العثماني، الناشر الاسلامي، 2000.

97. مخلوف الدين، موقع الدين في عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر في الفترة (1989-1995)، رسالة دكتوراه في علم الاجتماعي السياسي، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة السانيا- وهران، 2013/2012.

98. مخلوف الدين، موقع الدين في عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر في الفترة (1989-1995)، رسالة دكتوراه في علم الاجتماعي السياسي، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة السانيا- وهران، 2013/2012.

99. مخلوفي عبد السلام، أزمة المديونية ولجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي ، بشار، 2005.

100. مراد مولاي الحاج، واقع ومصير السياسة الاقتصادية والاجتماعية للجزائر المستقلة، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، جامعة الشلف، العدد 6، 2016.

101. مرازقة عبد الغفور، الاصلاحات السياسية في الجزائر : تحديات وآفاق، مجلة الأهرام الديمقراطية، مصر.

102. مولاي لخضر عبد الرزاق، متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية: دراسة حالة الجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (اقتصاد التنمية)، جامعة تلمسان، 2010/2009.

103. ناجي عبد النور، أزمة المشاركة السياسية في الجزائر: دراسة تحليلية للانتخابات التشريعية 2007 ، ورقة قدمت إلى الملتقى الدولي حول واقع وآفاق التنمية السياسية في الجزائر المنعقد يومي 4 و 5 ديسمبر 2007 ، جامعة باتنة، الجزائر.

104. ناجي عبد النور، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية، مديرية النشر لجامعة قالمة، 2006، ص104.

105. نبيل دحماني، الديمقراطية كآلية لتجسيد الحكم الراشد في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى غاية 2009، مذكرة ماجيستر في العلوم السياسية (الديمقراطية والرشادة)، جامعة منتوري، قسنطينة، سنة 2011/2010.

106. نبيه الأصفاني، مفهوم الحزب الواحد في الجزائر بين النظرية والتطبيق، السياسة الدولية، العدد 64، السنة 1981.

107. نورالدين ثنيو، الدولة الجزائرية .. المشروع العصيّ، المستقبل العربي، العدد 242 ، أفريل 1999.

النصوص والقوانين والمواقع:

قائمة المراجع

1. قانون 05-00 المؤرخ في 53 جانفي 5600 يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية.
2. قانون الاعلام رقم 07/90 المؤرخ في 8 رمضان 1410 الموافق ل 3 أبريل 1990.
3. قانون الانتخابات كما جاء في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 12، 1997 (معدل)، www.joradp.dz ..
4. قانون الجمعيات رقم 31/90 الصادر في 04 ديسمبر 1990.
5. القانون رقم 09-11 المؤرخ في 5 جويلية 1989 المتعلق بإنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي.
6. المادة 42 من دستور 1996 (حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به ومضمون).
7. النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني(1954-1962), وزارة الإعلام والثقافة، الجزائر، 1979.
8. www.ons.dz الديوان الوطني للاحصائيات.
9. وزارة الداخلية والجماعات المحلية http://www.interieur.gov.dz
10. البنك الدولي www.banquemondiale.org
11. صندوق النقد الدولي www.imf.org
12. وزارة المالية www.mf.gov.dz
13. http://www.heritage.org/index/book/methodology.
14. - http://www.prsgroup.com
15. https://www.transparency.org
16. https://freedomhouse.org/report/freedom-world-2011/methodology

باللغة الأجنبية:

A.

1. Abdoul' Ganiou Mijiyawa, Institutions Et Développement : Analyse Des effets macroéconomiques des institutions et de réformes institutionnelles dans les pays en développement. Sciences de l'Homme et Société, Université d'Auvergne - Clermont-Ferrand I, 2010.
2. Abdelkarim Yahyaoui et Atef Rahmani, Développement financier et croissance économique : Rôle de la qualité des institutions, PANOECONOMICUS, 2009, 3.
3. Abecassis Céline. Les coûts de transaction : état de la théorie. In: Réseaux, volume 15, n°84, 1997. Les coûts de transaction. pp. 12-13;
4. Abraham-Frois Gilbert, Desaigues Brigitte, Du " consensus de Washington " au " consensus Stiglitzien , Revue d'économie politique, 1/2003 (Vol. 113).
5. Abrahamsen, R. 2000. Disciplining Democracy. Development Discourse and Good Governance in Africa. London: Zed Books.
6. Acemoglu, Causes profondes de la pauvreté, Une perspective historique pour évaluer le rôle des institutions dans le développement économique, Finances & Développement Juin 2003.
7. Acemoglu, Simon Johnson, James A. Robinson, The Colonial Origins of Comparative Development: An Empirical Investigation, The American Economic Review, Vol. 91, No. 5 (Dec., 2001), pp. 1369-1401.
8. Acemoglu, D., Johnson, S. & Robinson, J, 2004, Institutions as the Fundamental Cause of Long-Run Growth. In NBER Working Paper,10481. Retrieved November 30, 2013 from http://www.nber.org/papers/w10481.

9. Alcántara, Cynthia Hewitt, 1998, "Uses and Abuses of the Concept of Governance", in International Social Science Journal, vol. 155.
10. Alan L Olmstead et Victor P Goldberg, Institutional Change and American Economic Growth: A critique of Davis and North, Explorations in Economic History, Volume 12, Issue 2, April 1975, Pages 193-210.
11. Albagli Claude, L'Etat, les agents économiques et les règles, Mondes en développement, 1/2005 (no 129).
12. Alesina, S.Ozler, N.Roubini and P.Swagel, 1996, Political Instability and Economic Growth, Journal of Economic growth1 (June), pp.189-211.
13. Alesina, A. et D. Rodrik, 1994, Distributive Politics and Economic Growth, Quarterly Journal of Economics, 465-485.
14. Alesina, A. Perotti, R., 1996, Income distribution, political instability et investment, European Economic Review, 40, 1203– 1228.
15. Alexis Saludjian, Stratégie de développement en Amérique Latine. L'insertion dans l'économie mondiale par la libéralisation et l'ouverture? Une vision critique de la CEPAL, ENSAYOS DE ECONOMÍA No. 32, 2008: 43-77.
16. Allegret J.P., Courbis B., Dulbecco Ph, 2003, Financial Liberalisation and Stability of the Financial System in Emerging Markets: the Institutional Dimension of Financial Crises", Review of International and Political Economy, 10, 1, February.
17. Allen N. Berger, Iftekhar Hasan and Mingming Zhou, Institutional development, Ownership Structure and Business Strategies : A New Era in the Chinese Banking Industry, China's Emerging Financial Markets
18. Amable, Identifying the structure of institutions to promote innovation and growth, CEPREMAP Working Papers, 1999.
19. Amable B, 2005, Les cinq capitalismes – Diversité des systèmes économiques et sociaux dans la mondialisation, Le Seuil, Paris.
20. Amable B., Ernst E., Palombarini S, 2002, Comment les marchés financiers peuvent-ils affecter les relations industrielles ? Une approche par la complémentarité institutionnelle", L'Année de la Régulation 2002, Vol. 6.
21. Amable, B, 2003, Systèmes d'innovation, in H. Penan et P. Muster (dir.), Encyclopédie de l'innovation, Economica, Paris.
22. Andersson, E.J. and D. Marcouiller, 2002, Insecurity and the Pattern of Trade: An Empirical Investigation, Review of Economics and Statistics, 84:2.
23. Andréani. Gouvernance globale : origines d'une idée. In: Politique étrangère, n°3 - 2001 - 66eannée.
24. Andrei Shleifer; Robert W. Vishny, Corruption, The Quarterly Journal of Economics, Vol. 108, No. 3. (Aug., 1993).
25. Annick Osmont, La gouvernance : un concept mou une politique ferme ", Communication donnée à la 9ième Assemblée générale du Conseil pour le développement de recherche en sciences sociales en Afrique, sous le thème Globalisation et sciences sociales en Afrique, Dakar, Sénégal, 14-18 décembre 1998.
26. Antoine Ayoub, La démocratie est-elle nécessaire au développement économique?, Groupe de Recherche en Economie de l'Energie, de l'Environnement et des ressources Naturelles (GREEN), Université de Laval, septembre 2005.
27. Antoine Rebérioux, Governance d'entreprise et théorie de la firme. Quelle(s) alternative(s) à la valeur actionnariale ?, Revue d'économie industrielle Année 2003 Volume 104 Numéro 1.
28. Aoki M, 2006, Fondements d'une Analyse Institutionnelle Comparée, Bibliotheque Albin Michel Economie. Traduction de la version anglaise de Toward a Comparative Institutional Analysis (2001), Massachusetts Institute of Technology.
29. Aoki, 1994. The contingent Governance of Teams: Analysis of Institutional Complementarity. International Economic Review, vol.35.

30. Aoki, M, 2000, Information, Corporate Governance, and Institutional Diversity, Oxford University Press, Oxford, New-York.
31. Armand Mattelart, Mondialisation : la culture globale entre reve et cauchemar, dans l'université, mars 1997.
32. Arnaud Fossier et Éric Monnet, Les institutions, mode d'emploi, Tracés. Revue de Sciences humaines [En ligne], 17 | 2009, mis en ligne le 30 novembre 2009.
33. Arndt, C. et C. Oman, 2006, Uses and Abuses of Governance Indicators, Paris, Centre de développement de l'OCDE.
34. Aron J, 2000, Growth and Institutions : A review of Evidence, World Bank Research Observer, 15(1): 99-135.
35. Augustin Kwasi Fosu, The African Economic Growth Record, and the Roles of Policy Syndromes and Governance, Oxford University Press Scholarship Online, 2011, Published to Oxford Scholarship Online: May 2012.
36. Avner Greif, Institutions and the Path to the Modern Economy: Lessons from Medieval Trade, Stanford University,Cambridge University Press 2006.
37. Avner GREIF, Qu'est-ce que l'analyse institutionnelle ?, Tracés. Revue de Sciences humaines [En ligne], 17 | 2009, mis en ligne le 30 novembre 2011.

B.

37. Balme Richard, Brouard Sylvain, Les conséquences des choix politiques : choix rationnel et action publique , Revue française de science politique, 1/2005 (Vol. 55).
38. Balme, Richard, l'action collective rationnelle dans le paradigme d'olson, L'Année Sociologique (1940/1948-), vol. 40, 1990,. Troisième Série.
39. Banerjee, Abhijit V, 1997, A Theory of Misgovernance.' Quarterly Journal of Economics 112(4).
40. Banfield, E. G, Corruption as a feature of governemental organization , journal of law and Economics, vol. 18, n°3, 1975.
41. banque africain de developpement 2001, L'Afrique dans l'économie mondiale Renforcement de la bonne gouvernance en Afrique, Statistiques economiques et sociales sur l'Afrique, Cote d'Ivoire.
42. Banque Mondiale. 2002. Empowerment and Poverty Reduction: a Sourcebook. Washington DC : The World Bank.
43. Banque Mondiale, 2003, Vers une meilleure gouvernance au Moyen-Orient et en Afrique du Nord : Améliorer l'inclusivité et la responsabilisation, La Banque Mondiale Washington, D.C.
44. Banque Mondiale, (1997), Helping Countries Combat Corruption, The Role of the World Bank, prem (poverty reduction and economic management).
45. Banque Mondiale, Governance and Development, Washington, IBRD, 1992.
46. Banque mondiale (1997), L'État dans un monde en mutation. Rapport sur le développement dans le monde, Banque mondiale, Washington.
47. Banque Mondiale (2002) Rapport sur le développement dans le monde. Des institutions pour le marché, Washington DC.
48. Banque Mondiale, l'ajustement en Afrique : réformes, résultats et le chemin à parcourir , Rapport sur les politiques de developpements, 1994.
49. Banque mondiale, 1989, L'Afrique sub-saharienne : de la crise à une croissance durable, Washington.
50. Banque Mondiale, 2001, Rapport sur le développement 2000/2001 – Combattre la pauvreté : Rapport sur le développement dans le monde, Washington.
51. Banque Mondiale, 2005, Rapport sur le développement dans le monde. Un meilleur climat d'investissement pour tous, Washington DC.
52. Banque Mondiale, Rapport sur le developpement dans le monde 1981, Ajustement national et international, Washington, D.C, Aout 1981.

53. Banque Mondiale,1989, L'Afrique subsaharienne : de la crise à une croissance durable : étude de prospective à long terme, Washington, D.C. : Banque mondiale , 1989.
54. Banque Moniale. (2005) Voix et participation des pays en développement et des pays en transition, Comité du Développement, document de base, DC2005-0003/Add.2.
55. Bardhan, P, 1997, Corruption and development: a review of issues, Journal of Economic Literature, n° 35, septembre, p. 1320-1346.
56. Bardhan, Pranab, Institutions Matter, But Which Ones?. Economics of Transition, Vol. 13, No. 3, pp. 499-532, July 2005.
57. Barrillon, M. 2005. Faut il refuser le 'Progrès? Le mythe du progrès au regard de la 'critique sociale ; pp. 497-532 in Économies et Sociétés, Série F « Développement, croissance et progrès », No 43, 3/2005.
58. Barro R, 1999, Determinants of democracy , Journal of Political Economy, Vol. 107, N°. S6, pp.158-183.
59. Barro, R.J, 2001, Human Capital and Growth. American Economic Review, 91 (2).
60. Barro, Robert J., and Xavier Sala-i-Martin. 1992, Convergence. Journal of Political Economy 100(2): 223-251.
61. Beck, P.J. et M.W. Maher, 1986, A Comparison of Bribery and Bidding in Thin Markets, Economic Letters, p. 1-5.
62. Bedi Yves Stanislas Etekou. L'alternance démocratique dans les Etats d'Afrique francophone. ´ Law. Université Paris-Est, 2013. French.
63. Benoît Prévost, Douglass North : hétérodoxie néo-institutionnelle versus néolibéralisme ?, Revue de la régulation [En ligne], 7 | 1er semestre / Spring 2010, mis en ligne le 18 juin 2010.
64. Benson, Bruce L., and Baden, John, The Political Economy of Government Corruption: The Logic ofthe Underground Government. Journal ofLegal Studies 14 (June 1985).
65. Berkowitz, Daniel and Moenius, Johannes and Pistor, Katharina, 2003, Trade, Law and Product Complexity. Review of Economics and Statistics, Vol. 88, No. 2, pp. 363-373; Columbia Law and Economics Working Paper No. 230.
66. Bernard Billaudot, La science économique comme théorie du choix rationnel est une science morale et normative, Journées de l'Association Charles Gide "Justice et économie : doctrines anciennes et nouvelles théories", Université Toulouse 1 Capitole, Jun 2011, Toulouse, France.
67. Bernard Billaudot, Les institutions dans la théorie de la régulation : une actualisation, revue de la régulation, : capitalisme, institutions, pouvoirs, en ligne, 6/2 eme semestre, 2007.
68. Bernard Billaudot. Une vision institutionnaliste-historique de l'Etat social. Colloque international "Etat et régulation sociale : comment penser la cohérence de l'intervention publique ?, Centre d'économie de la Sorbonne, Matisse, Institut national d'histoire de l'art, Sep 2006.
69. Bernard Chavance, L'Economie institutionnelle, La Découverte, Paris 2007.
70. Bezes Philippe, Pierru Frédéric, « État, administration et politiques publiques : les déliaisons dangereuses. La France au miroir des sciences sociales nord-américaines », Gouvernement et action publique, 2/2012 (n° 2), p. 41-87.
71. Biersteker, T. J, 1990, Reducing the Role of the State in the Economy : A Conceptual Exploration of IMF and World Bank Prescriptions, International Studies Quaterly, vol XXXIIII, 1990.
72. Bolle Stéphane, La conditionnalité démocratique dans la politique africaine de la France », AFRILEX, Revue d'étude et de recherche sur le droit et l'administration dans les pays d'Afrique (Université Montesquieu - Bordeaux IV), n°2, septembre 2001.
73. Bowles S., 1998, Endogenous preferences: Th e cultural consequences of markets and other economic institutions, Journal of Economic Literature, 36(1).
74. Boyer R. (2003a), Les institutions dans la théorie de la régulation, Document de travail Cepremap, n° 2003-08 ; Cahiers d'Économie politique, n° 44, Décembre.

75. Broussoau Eric. L'approche néoinstitutionnelle des coûts de transaction. In: Revue française d'économie, volume 4, n°4, 1989, p127-130.
76. Brulé J.C et Fontaine Jacques, L'Algérie ; volontarisme étatique et aménagement du territoire, Alger, OPU, 1986.
77. Brunetti, A, 1997, Politics and Economic Growth: A Cross–country Data Perspective, OCDE, Paris.
78. Bruyas Benjamin, Le Consensus de Washington : Construction et Reconstruction d'une Légitimité, Mémoire de Séminaire, Institut d'Études Politiques de Lyon, Université lumière Lyon 2, 2010.
79. Buchanan, J. M., & Tullock, G, 1962, The Calculus of Consent: Logical Foundations of Constitutional Democracy, Ann Arbor: University of Michigan Press.

C.

80. Campbell et Djifa Ahado, La gouvernance : entre l'Etat et le marché, qui gouverne l'ordre social ?, Les Cahiers De La Chaire C.-A. Poissant Collection Recherche NO 2006-01, Université du Québec à Montréal (UQAM).
81. Campbell, Gouvernance, réformes institutionnelles et redéfinition du rôle de l'Etat, Quelques enjeux conceptuels et politiques soulevés par le projet de gouvernement décentralisée par la Banque Mondiale, 2002.
82. Campbell, gouvernance : un concept apolitique ? Séminaire d'été du Haut Conseil de la Coopération Internationale « Le développement : pour un débat politique » Dourdan, France, 2000.
83. Campbell B, Bonne gouvernance, réformes institutionnelles et stratégies de réduction de pauvreté : sur quel agenda de développement ?, Présentation au colloque « Gouvernance pour le développement au 21eme siècle : Vue d'Afrique et Amérique Latine », 2-3 décembre 2005.
84. Campbell et al (dir.), Actes de la journée d'étude de l'équipe CEDIM / FCAR. Montréal, UQAM 10 mars.
85. Campbell, B, 1997, Quelques enjeux conceptuels, idéologiques et politiques autour de la notion de gouvernance », dans Bonne Gouvernance et Développement : Actes du Symposium International, Institut africain pour la Démocratie, Dakar.
86. Carbone Giovanni M., St-Sauveur Annabelle Larouche, Comprendre les partis et les systèmes de partis africains. Entre modèles et recherches empiriques, Politique africaine, 4/2006 (N° 104).
87. Carine Girard et Catherine Deffains-Crapsky, Les mécanismes de gouvernance disciplinaires et cognitifs en Equity Crowdfunding : Le cas de la France, Finance Contrôle Stratégie, 2016.
88. Carole Charles et al, 2007, Conception de la gouvernance : Regards croisés de la Banque mondiale, de la Commission européenne et du PNUD, Institut de recherche et débat sur la gouvernance, Analyse et évaluation de la gouvernance, http://www.institut-gouvernance.org.
89. Carole Charles, Viktoria Dijakovic, Micha Kaempfer & Maria Kozlova, Quelles utilisations pour les indicateurs de gouvernance? Note d'analyse IV.
90. Cartier-Bresson J, Les analyses économiques des causes et des conséquences de la corruption in Affairisme : la fin du système, comment combattre la corruption, OCDE 2000.
91. Cartier-Bresson Jean. Éléments d'analyse pour une économie de la corruption. In: Tiers-Monde, tome 33, n°131, 1992, Drogues et développement.
92. Catherine Baron, La gouvernance : débats autour d'un concept polysémique , Droit et société 2003/2 (n°54).
93. Catherine Baron, La gouvernance : débats autour d'un concept polysémique , Droit et société 2003/2 (n°54).
94. Cécile Perret, Institutions et société civile en Algérie Une analyse en termes d'ordres sociaux, Notes de recherches IREGE, Université de Savoie.

95. Cécile Perret. Des modeles de croissance aux theories du developpement territorial endogene : vers une prise en compte du capital social. 2011.
96. Chabaud Didier, Parthenay Claude, Perez Yannick, Évolution de l'analyse northienne des institutions, La prise en compte des idéologies, Revue économique 3/2005, Vol56.
97. Chang H.-J. (2011a), Institutions and Economic Development: theory, policy and history, Journal of Institutional Economics, vol. 7, no 4.
98. Chang, H.-J, 2001, Intellectual Property Rights and Economic Development – Historical Lessons and Emerging Issues, Journal of Human Development, 2(2).
99. Charles P. Oman & Christiane Arndt, 2010, Measuring Governance, OECD Development Centre Policy Briefs 39, OECD Publishing.
100. Charles Oman et Christiane Arndt, 2010 ? La mesure de la gouvernance, Cahier De Politique Économique N° 39, Centre de Développement de l'OCDE.
101. Charreaux, 1997 in Dionne-Proulx Jacqueline, Larochelle Gilbert, Éthique et gouvernance d'entreprise, Management & Avenir, 2/2010 (n° 32).
102. Chavagneux Christian, Les enjeux politiques d'un slogan , Politique africaine, 2/2001 (N° 82).
103. Chavagneux. Susan Strange. The Retreat of the State : the Diffusion of Power in the World Economy. In: Politique étrangère, n°2 - 1997 - 62eannée.
104. Chavance Bernard, L'économie institutionnelle, Paris, La Découverte, Repères, 2007.
105. Chavance Bernard, L'économie institutionnelle entre orthodoxie et hétérodoxie, Revue du MAUSS, 2/2007 (n° 30).
106. Chavance Bernard, The historical conflict of socialism and capitalism, and the post-socialist transformation, in TOYE ohn (sous la dir. de), Trade and Development. Directions for the 21 Directions for the 21st Century, Edward Elgar, Cheltenham.
107. Cheikh Ndiaye, La gouvernance, Etat des lieux et controverses conceptuelles, Université du Littoral, Doctorat en Sciences Economique 2008.
108. Cherif Bassiouni et al, (Rapporteur général), La démocratie: principes et réalisation, Union Interparlementaire Genève 1998.
109. Chevalier, 1. 2003, La gouvernance, un nouveau paradigme étatique?; Revue française d'administration publique; No 105-106.
110. Chevallier Jacques, La gouvernance, un nouveau paradigme étatique ?, Revue française d'administration publique, 1/2003 (no105-106).
111. Christian Bessy, Olivier Favereau, Institutions et économie des conventions, Cahiers d'économie Politique / Papers in Political Economy 2003/1 (n° 44).
112. Christoph Stückelberger, Lutte contre la corruption, Lutte contre la corruption, Politique de développement, Pain Pour le Prochain, www.ppp.ch.
113. Clague, C, P. Keefer, S. Knack et M. Olson, 1996, Property and Contract Rights under Democracy and Dictatorship", Journal of Economic Growth, 1, 243–76.
114. Clara Delavallade. Corruption publique : facteurs institutionnels et effets sur les dépenses publiques. Economies et finances. Université Panthéon-Sorbonne - Paris I, 2007. Français.
115. Claude Didry, Caroline Vincensini, Au-delà de la dichotomie marché-institutions :
116. Claude M´enard, Shirley Mary M.. The Contribution of Douglass North to New Institutional Economics. 2011.
117. Claude Serfati, La mondialisation sous la domination de la finance : une trajectoire insoutenable , Mondes en développement 2010/4 (n° 152).
118. Claudio Bravo-Ortega, José De Gregorio, The Relative Richness of the Poor? Natural Resources, Human Capital and Economic Growth, Banco Central de Chile, l'Université de Californie, 2001.
119. Cling Jean-Pierre, Razafindrakoto Mireille, Roubaud François, La Banque mondiale et la lutte contre la pauvreté : tout changer pour que tout reste pareil ? ", Politique africaine, 3/2002 (N° 87).

120. Collier P, 1999, On the economic consequences of civil war, Oxford Economic Papers, 51, 168-183.
121. Coussy Jean, Etats africains, programmes d'ajustement et consensus de Washington, L'Économie politique, 4/2006 (no 32).
122. Cyril Hedoin, Les théories institutionnalistes du comportement économique de T. Veblen et J.R. Commons : éléments et fondements d'une approche réaliste et évolutionniste en économie, Mémoire de DEA, Université de REIMS, Champagne-Ardenne, DEA Institutions, Organisations et Performances, 2005, p 66.
123. Chabaud, C Parthenay, Y Perez, North versus Williamson? Oppositions et complémentarités dans la nouvelle économie institutionnelle, Document de travail, 2005.
124. Chabaud, Granovetter et la théorie des coûts de transaction: de la controverse à la fertilisation croisée, I. Huault. La construction sociale de l'entreprise, 2002.

D.

125. Dani Rodrik et Arvind Subramanian, La primauté des institutions, Finances & Développement Juin 2003, IMF, pp 31-34.
126. Dani Rodrik, 2004, Getting Institutions Right, http://drodrik.scholar.harvard.edu/files/dani-rodrik/files/getting-institutions-right.pdf
127. Dani Rodrik, Croissance ou lutte contre la pauvreté Un débat futile, Finances & Développement / Décembre 2000, IMF.
128. Dani Rodrik, Growth Strategies, Nber Working Paper Series, Working Paper 10050, October 2003.
129. Dani Rodrik, Institutions for high-quality growth : Whath they are and how to acquire them, NBER Working Paper No. 7540 February 2000 JEL No. O10.
130. Daniel Dormoy, La corruption et le droit international, Bruxelle, Etablissement Emile Bruylant, 2010.
131. Darine Bakkour , Un essai de définition du concept de gouvernance, Laboratoire Montpelliérain d'Economie Théorique et Appliquée, Université de Montpellier1, France, ES n°2013-05.
132. Darine Bakkour, L'approche contractuelle du concept de gouvernance, Revue d'études et Synthèses, Laboratoire Montpelliérain d'Economie théorique et Appliquée, Université Montpellier, France, 2013.
133. Darreau P, 1998, Institutions et croissance économique selon North, In Hoareau J. et Texier P. (éd.), Anthropologies Juridiques, Presses Universitaires, Limoges.
134. David Waldner, Elyssa Dunfee, Les origines institutionnelles et l'économie politique comparative du développement tardif, Revue internationale de politique comparée 2011/3 (Vol. 18).
135. Davis, Lance. E and Douglass C. North. 1971. Institutional Change and American Economic Growth, Cambridge, UK: Cambridge University Press.
136. De Nathaniel H. Leff, 1964, Economic development through bureaucratic corruption, American Behavioural Scientist 8.
137. De Sousa J., Disdier A.-C. 2006, La qualité du cadre juridique constitue-t-elle une barrière au commerce ? Application aux économies en transition », Revue économique, 57 (1), p. 422-441.
138. Deborah Brautigam, Governance and Economy A Review, Policy Research, Working Papers 815, Banque Mondiale, Decembre 1991.
139. Deniz Akagül – Démocratie, stabilité politique et développement : analyse du cas turc – Novembre 2005, http://www.ceri-sciences-po.org.
140. Destanne de Bernis Gérard. Les industries industrialisantes et les options algériennes. In: Tiers-Monde, tome 12, n°47, 1971. Le tiers monde en l'an 2000.
141. Dezalay Yves, Garth Bryant. Le "Washington consensus". In: Actes de la recherche en sciences sociales. Vol. 121-122, mars 1998. Les ruses de la raison impérialiste.

142. Diemer Arnaud, Guillemin Hervé, John Locke, de l'Etat de nature à la société économique.
143. Dimitri uzunidis, lamia yacoub, Le développement dans la mondialisation: Crise de la gouvernance mondiale et retour de l'état, Recherches internationales, n° 84, octobre-décembre 2008.
144. Dollar, D., et Kraay, A, 2002, Growth is Good for the Poor, Journal of Economic Growth 7 (3): 195-225.
145. Donal Cronin et John O' Regan, Accountability in Development Aid: Meeting Responsibilities, Measuring Performance, A Research Report for Cómhlamh, 2002.
146. Donald J. Savoie, What is wrong with the new public management?, Canadian Public Administration, Volume 38, Issue 1 March 1995, Pages 112–121.
147. Doran, M-C. 2000, Banque mondiale et participation : société civile en péril et restriction du champ politique dans une perspective latino-américaine » in Gouvernance, reconceptualisation du rôle de l'État et émergence de nouveaux cadres normatifs dans les domaines social, politique et environnemental,
148. Dreyfus Françoise, Servir l'état, un idéal encore moderne ? , Pouvoirs, 2/2006 (n° 117), p. 5-15.
149. Dubois Jean-Luc, Mahieu François-Régis, SEN, liberté et pratiques du développement, Revue Tiers Monde, 2/2009 (n° 198), p. 245-261.
150. Duchastel, J. 2004, Du gouvernement à la gouvernance, dans R. Canet et J. Duchastel (dir.). La régulation néolibérale. Crise ou ajustement ? Montréal : Athéna Éditions.
151. Duchene, G. & Zouari, S, 2006, L'impact de la qualité des institutions sur les crises de change, http://www.aed.auf.org/IMG/pdf/Zouari_Duchene.pdf.
152. Durham, J.B, 1999, Economic Growth and Political Regimes, Journal of Economic Growth, 4, pp 81–111.

E.

153. Easterly, W., et Levine, R, 2002,It's Not Factor Accumulation: Stylized Facts and Growth Models, World Bank Economic Review 15 (2): 177–219.
154. Easterly, William & Levine, Ross, 2003,Tropics, germs, and crops: how endowments influence economic development, Journal of Monetary Economics, Elsevier, vol. 50(1), pages 3-39, January.
155. Easterly, William, and Ross Levine. 1997, Africa's Growth Tragedy: Policies and Ethnic Divisions." Quarterly Journal of Economics 112, 4, November:1234.
156. Edwards, Jeremy and Ogilvie, Sheilagh, Contract Enforcement, Institutions and Social Capital: The Maghribi Traders Reappraised, CESifo. Working Paper Series No. 2254, 2008.
157. Eric Berr et François Combarnous, L'impact du consensus de Washington sur les pays en développement : une évaluation empirique, Centre d'economie du developpement, Université Montesquieu Bordeaux IV, Document de travail N° 100, 2004.
158. Eric Magnin, Diversité des capitalismes et développement durable : effets de complémentarité ou basculement de la hiérarchie institutionnelle ?, (Ladyss, Université Paris Diderot), 2013.
159. Eric-Alain Zoukoua, la complémentarité des approches théoriques de la gouvernance : application au secteur associatif, Institut d'Administration des Entreprises d'Orléans, Université d'Orléans, 2011.

F.

160. Ferguson J, 1994, Anthropology and its evil twin : Development in the constitution of a discipline, in The Anthropology of Development and Globalization.
161. Fidrmuc, Jan: Democracy in Transition Economies: Grease or Sand in the Wheels of Growth?; in: Zentrum für Europäische Integrationsforschung, Bonn, Working Paper B 09/2001.

162. Figuière Catherine et Rocca Michel, Gouvernance : mode de coordination innovant ? Six propositions dans le champ du développement durable, Innovations, 2012/3 n°39.
163. FMI, 2003, Growth and Institutions, Chapter III in World.
164. FMI, The Role of the IMF in Governance Issues: Guidance Note, (Approved by the IMF Executive Board, July 25, 1997).
165. Fosu A, 1992, Political instability and economic growth : evidence from sub-Saharan Africa , Economic Development and Cultural Change, vol 40, # 4, pp. 829-841.
166. François Seck Fall, Banque/microfinance une analyse institutionnelle de leur relation de complémentarité, Serie de Documents de Rcherche, Lereps/Université de Toulouse 1, le Capitole, 2012.
167. Freedom House, annual survey of freedom : country scores, 1972-73 to 1998-99, Washington.Dc.
168. Frimpong, J. M. and Oteng-Abayie, E. F, 2006, Bounds Testing Approach: An Examination of Foreign Direct Investment, Trade, and growth Relationships. http://mpra.ub.uni- muenchen.de/352/01/MPRA_paper_352.pdf.
169. Frobert Ludovic, Ferraton Cyrille, Albert Otto Hirschman : les fondements d'une société démocratique de marché, L'Économie politique, 4/2003 (no 20).

G.

170. Gaudin J.P, 2002, Pourquoi la gouvernance ? Presses de Sciences Po, Paris.
171. G. de. Villers, L'Etat démiurge, le cas de l'Algérie, Editions L'Harmattan 1987, Paris 1987.
172. G. Peters and D. J. Savoie, 1995, Les nouveaux défis de la gouvernance, Centre canadien de gestion, Presses de l'Université Laval.
173. Galletti Florence. In Froger Géraldine (dir.). La mondialisation contre le développement durable ? Source Bruxelles : Presses Interuniversitaires Européennes-Peter Lang , 2006, p. 221-233. (EcoPolis ; 6). ISBN 90-5201-326-8.
174. Gamble J.E, 2000, Management commitment to innovation and ESOP stock concentration, Journal of Business Venturing, 15: 5-6, 433-447.
175. Gaoussou Diarra, Patrick Plane, La Banque mondiale et la genèse de la notion de bonne gouvernance , Mondes en développement 2012/2 (n°158).
176. Gareth Austin, Développement économique et legs coloniaux en Afrique , International Development Policy Revue internationale de politique de développement [Online], 1 | 2010, Online since 11 March 2010.
177. Gbewopo Attila. Corruption, fiscalité et croissance économique dans les pays en développement, Sciences de l'Homme et Société. Université d'Auvergne - Clermont-Ferrand I, 2007.
178. Gelb Alan, Grasmann Sina, Déjouer la malédiction pétrolière, Afrique contemporaine 1/2009 (n° 229) , p. 87-135 URL : www.cairn.info/revue-afrique-contemporaine-2009-1-page-87.htm.
179. Gérard Perroulaz, Le rôle des ONG dans la politique de développement : forces et limites, légitimité et contrôle, Annuaire suisse de politique de développement [En ligne], Vol. 23, n°2 | 2004, mis en ligne le 08 mars 2010.
180. Ghertman Michel, Oliver Williamson et la théorie des coûts de transaction, Revue française de gestion, 1/2003 (no 142), p. 43-63.
181. Gisèle Belem, Quelle gouvernance pour la mise en œuvre du développement durable? L'expérience de l'industrie minière du Mali, Thèse de Doctorat, Université du Québec à Montréal, 2009.
182. Gislain Jean-Jacques, L'émergence de la problématique des institutions en économie, Cahiers d'économie Politique / Papers in Political Economy 1/2003 (n° 44).
183. Glaeser, E., La Porta, R., Lopes-de-Silanes, F., and Shleifer, A. 2004, Do institutions cause growth? Journal of Economic Growth 9(3): 271-303.
184. Goumeziane Smail, Le fils de novembre. Paris-Méditerranée, 2004.

185. Gounin. Bertrand Badie. Un monde sans souveraineté. Les Etats entre ruse et responsabilité. In: Politique étrangère, n°2 - 1999 - 64eannée.
186. Granger, C. W. J.; Yang, C.;Huan, B. A bivariate causality between stock prices and exchange rates: evidence from recent Asianflu, The Quarterly Review of Economics and Finance, Vol. 40, 2000.
187. Greif, Avner (1994b), Cultural Beliefs and the Organisation of Society: A Historical and Theoretical Reflection on Collectivist and Individualist Society, Journal of Political Economy, vol. 102, N°5.
188. Guèye Babacar, La démocratie en Afrique : succès et résistances , Pouvoirs, 2/2009 (n° 129), p. 5-26.
189. Guillermo Ortiz, L'Amérique Latine et le consensus de Washington : Un nouveau souffle pour les réformes, Finances & Développement Septembre 2003, IMF.
190. Guy Hermet, Ali Kazancigil et Jean François Prud'homme. La gouvernance. Un concept et ses applications. Recherches internationales. Editions KARTHALA 2005.
191. Guy Pervillé, Les chemins de la décolonisation de l'empire colonial français, 1936-1956, Colloque organisé par l'Institut d'histoire du temps présent sous la direction de Charles-Robert Ageron, les 4 et 5 octobre 1984. Les Éditions du CNRS, Paris, septembre 1986, pp. 357-365.
192. Gwenaëlle Otando et Dimitri Uzunidis, le renouveau des théories du développement : institutions et bonne gouvernance, laboratoire de recherche sur l'industrie et l'innovation, CLERSE (UMR 8019), Université Lille Nord de France, recherches internationales, n° 90, avril-juin 2011.
193.
194.

H.

195. Held, D. 1995. Democracy and the Global Order. From the Modern State to Cosmopolitan Governance. California : Stanford University Press.
196. Habermas 1. 1992, L'espace public, 30 ans après, Quaderni, No 18, Dossier Les espaces publics.
197. Habermas, 1. 1997. Droit el démocratie. Entre faits et normes, Coll. NRF Essais, Paris: Gallimard.
198. Haché, E, 2007, La responsabilité, une technique de gouvernementalité néolibérale ? Raisons politiques, 2007/04, n° 28.
199. Hali Edison, Qualité des institutions et résultats économiques : Un lien vraiment étroit?, Finances & Développement Juin 2003.
200. Hall, R. E., & Jones, C. I, 1999, Why do some countries produce so much more output per worker than others?. Quarterly Journal of Economics, 114(1).
201. Halperin M. H., Siegle J. T., Weinstein M. M., The Democracy Advantage: how democracies promote prosperity and peace, Routledge, 2005.
202. Hamel. P. Jouve. B. 2006. Un modèle québécois? Gouvernance et participation dans la gestion publique. Montréal. Les Presses de l'Université de Montréal.
203. Hicham Saoud et al, La contribution de l'analyse sociologique de Michel Crozier au management public, Document préparé dans le cadre du séminaire RECEMAP – IAE Lyon 2 & 3 juin 2005, Universite de Versailles Saintquentin-En-Yvelines.
204. Holek. N et Brunet Jolivald.G, Gouvernance, dossier documentaire, centre de documentation de l'urbanisme, CDU, Aout 1999.
205. Hors Irène. Les difficultés de la lutte contre la corruption : l'expérience de quatre pays en développement. In: Tiers- Monde, tome 41, n°161, 2000. Corruption, libéralisation, démocratisation. pp. 143-163.
206. Hugon Philippe, Peut-on parler d'une crise ou d'un renouveau de l'économie du développement durant la dernière décennie ? , Revue Tiers Monde, 3/2006 (n° 187).

207. Hugues Draelants, L'analyse du processus de changement institutionnel in Réforme pédagogique et légitimation : Le cas d'une politique de lutte contre le redoublement, Pédagogies en développement.
208. Huntington, S, 1968, Political Order in Changing Societies, New Haven, Yale University Press, pp 59-71.

I.

209. Ikonicoff Moïses. Théorie et stratégie du développement : le rôle de l'État. In: Tiers-Monde, tome 24, n°93, 1983. Le rôle de l'Etat dans le Tiers Monde.
210. Institutional Profiles Database (IPD), (2009).
211. International Country Risk Guide (ICRG) et Business Environment Risk Intelligence (BERI).
212. Isabelle Cadoret, Econométrie Appliqué, Méthodes. Applications. Corrigés, Editions De Boeck, Université, Bruxelles- Belgique,2004.
213. Isabelle Rousseau, Réforme de l'État et gouvernance dans les pays en voie de démocratisation, in La gouvernance Un concept et ses applications, Sous la direction de Guy Hermet, Ali Kazancigil, Jean-François Prud'homme, Recherches internationales, Édit Editions Karthala, 2005.
214. Isham, Jonathan; Daniel Kaufmann and Lant Pritchett ,1997), Civil Liberties, Democracy, and the Performance of Government Projects, World Bank Economic Review 11(2): 219-42.
215. Isnard H. Les structures de l'autogestion agricole en Algérie. In: Méditerranée, 9e année, n°2, 1968, http://www.persee.fr/doc/medit_0025-8296_1968_num_9_2_1274
216.

J.

217. Johnson, C, 1987, Political Institutions and Economic Performance: the Government-Business Relationship in Japan, South Korea and Taiwan", dans F. C. DEYO (ed.), The Political Economy of the New Asian Industrialism, Cornell University Press, Ithaca, New York, pp. 136-64.
218. Jacquemet Nicolas. Micro-économie de la corruption. In: Revue française d'économie, volume 20, n°4, 2006.
219. Jacques Ould Aoudia, Croissance et réformes dans les pays arabes méditerranéens, Agence Française de Développement, Département de la Recherche, 2006.
220. Jaggers, K. et T.R. Gurr, 1996, Polity III: Regime Change and Political Authority, 1800– 1994, (fichier informatique), 2ème version ICPSR, Inter–university Consortium for Political and Social Research (diffuseur), Ann Arbor, Michigan.
221. Jay Verkuilen, Conceptualizing and Measuring Democracy: An Evaluation of Alternative Indices, In: Gerardo L. Munck, Measuring Democracy, 2nd ed (USA: The Johns Hopkins University Press, 2009), pp13-39.
222. Jean Cartier-Bresson, les analyses économiques des causes et des conséquences de la corruption : quelques enseignements pour les pays en développement, Mondes en Développement n° 102, p. 25-40, 1998, pp 1-27.
223. Jean Leca, La démocratie à l'épreuve des pluralismes, Revue française de science politique, Année 1996, Volume 46, Numéro 2.
224. Jean-Claude Bourdin, Hegel et la « question sociale » : société civile, vie et détresse , Revue germanique internationale, 2001, 145-176.
225. Jean-Jacques Gislain, L'émergence de la problématique des institutions en économie, Cahiers d'économie Politique / Papers in Political Economy 2003/1 (n° 44).
226. Jean-Pierre Cling Mireille Razafindrakoto François Roubaud, Les documents stratégiques de réduction de la pauvreté : un renouveau de l'aide au développement ?, Cahier du GEMDEV n°30 – Quel développement durable pour les pays en développement ? DIAL (Développement et Insertion internationale), 2002.

227. Jeffrey D. Sachs, institutions don't rule: direct effects of geography on per capita income, NBER Working Paper No. 9490, February 2003.
228. Jérôme Maucourant, Nouvelle économie institutionnelle ou socio-économie des institutions ?, Revue d'histoire des facultés de droit et de la culture juridique du monde des juristes et du livre juridique, 2012, pp.407-424
229. Jérome Maucourant, Une analyse économique de la redistribution est-elle possible ? : éléments de comparaison entre la « new institutional economics » et l'approche substantive. Topoi Orient - Occident, Lyon : Association des amis de la Bibliothèque Salomon Reinach, 1996.
230. Jess Benhabib et Adam Przeworski, Economic Growth under Political Accountability, Department of Economics Department of Politics New York University December 21, 2005.
231. Jessop, B. 1998, The rise of governance and the risks of failure : the case of economic development, International Social Science Journal 155, 40.
232. Joachim Ahrens and Philipp Mengeringhaus, Institutional Change and Economic Transition: Market-Enhancing Governance, Chinese-Style, The European Journal of Comparative Economics Vol. 3, n. 1, pp. 75-102.
233. Jocelyn Létourneau, L'économie politique des trente glorieuses. Apport et originalité des analyses en terme derégulation, Réflexions Historiques, Vol. 14, No. 2 Summer 1987, http://www.jstor.org/stable/41298884.
234. Joel Hellman et Daniel Kaufmann, La captation de l'État dans les économies en transition : un défi à relever, Finances & Développement / Septembre 2001.
235. John Williamson, Un train de réformes Consensus de Washington : un bref historique et quelques suggestions, Finances & Développement Septembre 2003, IMF.
236. Johnston Michael. Corruption et démocratie : menaces pour le développement, possibilités de réforme. In: Tiers-Monde, tome 41, n°161, 2000. Corruption, libéralisation, démocratisation.
237. Joseph Keneck Massil, Institutions, théories du changement institutionnel et déterminant de la qualité des institutions: les enseignements de la littérature économique, Document de Travail Working Paper 2016-04, Laboratoire Economix, Université de Paris Ouest Nanterre La Défense, pp 10-14.
238. Julien Vercueil, Dani Rodrik, Nations et mondialisation. Les stratégies nationales de développement dans un monde globalisé, Paris : La Découverte, coll. « Textes à l'appui », 2008, Revue de la régulation [En ligne], 5 | 1er semestre / Spring 2009, mis en ligne le 11 juin 2009, http://regulation.revues.org/7494.
239. Jütting, J. 2003. institutions and Development: a critical review. OECD Development centreworking Paper , pp 18-19.

K.

240. Kako Nubukpo, Droit, Économie et Développement : Du Néo Institutionnalisme à l'ancien Institutionnalisme ?, Congrès 2008 de Lomé : Le Rôle du droit dans le développement économique, 2008.
241. Kaufmann Daniel, repenser la bonne gouvernance, dialogue sur la gouvernance et développement au moyen orient et en Afrique du nord, (Paris, Beyrouth, Rabat et Washington, AC : 21 novembre 2003.
242. Kaufmann et al, 2004, Governance Matters III: Governance Indicators for 1996, 1998, 2000, and 2002, World Bank Economic Review.
243. Kaufmann, D, 2005, Myths About Governance and Corruption. Finance and Development, 42(3).
244. Kaufmann, D. Kraay, A. Zoido Lobatón, Governance Matters, Policy Ressearch working Paper 2196.
245. Kaufmann, Daniel and Kraay, Aart and Mastruzzi, Massimo, The Worldwide Governance Indicators: Methodology and Analytical Issues (September 2010). World

Bank Policy Research Working Paper No. 5430. Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=1682130.

246. Kaufmann, Daniel and Kraay, Aart, Growth Without Governance (November 2002). World Bank Policy Research Working Paper No. 2928.
247. Kaufmann, Daniel, Aart Kraay and Massimo Mastruzzi, 2004, Governance Matters III: Governance
248. Kazancigil A. (2005) : La gouvernance et la souveraineté de l'État. In Hermet G., Kazancigil A. et Prud'homme JF. (dir.), La gouvernance, un concept et ses applications, Karthala, Paris.
249. Kazancigil Ali, 1998, Gouvernance et sciences : mode de gestion de la société et de la production du savoir emprunter au marchés, Riss, N° 155, mars 1998, p73.
250. Keeley, Brian, 2012, De l'importance de la gouvernance », dans De l'aide au développement : La lutte mondiale contre la pauvreté, Éditions OCDE.
251. Keith Molkner, Legal structures to promote economic growth, Economic reform today. - Washington, DC, ZDB-ID 13233889. – 1997.
252. Kevin R. Cox et Rohit Negi, L'Etat et la question du développement en Afrique subsaharienne , L'Espace Politique [En ligne], 7 | 2009-1, mis en 2009.
253. Khan, M. H, 2003, L'échec de l'Etat dans les pays en développement et les stratégies de réforme institutionnelle », Revue d'Economie du développement, 2-3 : 5-48.
254. Khilnani Sunil, La "société civile ", une résurgence, Critique internationale, 1/2001 (no 10).
255. Kjaer, A.M. 2004. Governance. Key Concepts. Cambridge: Polity Press.
256. Knack, S., & Keefer, P, 1997, Does social capital have an economic payoff? A cross-country investigation. Quarterly Journal of Economics, 112(4), 1251–1288.
257. Knack, S., et Keefer, P, 1995, nstitutions and Economic Performance: Cross Country Tests Using Alternative Institutional Measures, Economics and Politics 7 (3): 207-27.
258. Kaufmann, D., & Shang, J. W, 1999 , Does grease money speed up the wheels of commerce. Working Paper 7093, National Bureau of Economic Research.
259. Kurtz M., Schrank A, 2007, Growth and Governance: Models, Measure, and Mechanisms », Journal of Politics, 69(2), pp.538-554.

L.

260. Lapeyre, F. 2006, Mondialisation, néo-modernisation et « devenirs ». Un autre regard sur les pratiques populaires; in La mondialisation contre le développement durable, Froger, G. (dir.), Collection Ecopolis, No 6, Bruxelles: Peter Lang.
261. Lautier Bruno, Sous la morale, la politique. La Banque mondiale et la lutte contre la pauvreté, Politique africaine, 2/2001 (N° 82).
262. La Porta, R., F. Lopez–De–Silanes, A. Shleifer et R. Vishny 1999, The Quality of Government', Economics and Politics, 11, 222–279 .
263. Labaronne D. (2002a), Privatisation et performances des firmes des économies de l'Est , Revue économique, vol. 53, n° 5, pp. 1013-1050.
264. Labaronne Daniel, Ben-Abdelkader Fahmi, Transition institutionnelle des pays méditerranéens et des pays d'Europe de l'Est. Analyse comparative de l'évolution de leurs systèmes de gouvernance, Revue d'économie politique 5/2008 (Vol. 118).
265. Lafortune, A. 2003, La résurgence du concept de société civile dans le discours politique contemporain, Mémoire de maîtrise en science politique. Université du Québec à Montréal.
266. Lajoie, A, 1999, Gouvernance et société civile, dans D. M. Hayne (dir. Ed.), La gouvernance au 21ème siècle, Acte d'un colloque tenu sous les auspices de la Société Royale du Canada, London : University of Toronto Press.
267. Landes, D. S, 1998, The Wealth and Poverty of Nations: Why Some Are So Rich and Some So Poor, pp 256- 276.

268. Landregon J, Poole K, 1990, Poverty, The long trap and the seizure of Executive Power , World Politics, Volume 42, Issue 2 January 1990, pp. 151-183.
269. Lapointe A, Champion, E. et Gendron, C. 2003, Les limites de l'autorégulation par le biais de la responsabilité sociale volontaire, Les Cahiers de la CRSDD, No 18-2003; Montréal, École des sciences de la gestion, UQAM.
270. Laurids S. Lauridsena, From Good Governance to Developmental Governance – How Policies, Institutions and Politics Matter, Forum for Development Studies Volume 39, Issue 3, 2012, pages 337-366.
271. Lautier, B. 2002. Pourquoi faut-il aider les pauvres? Une étude critique du discours de la Banque Mondiale sur la pauvreté ; Revue Tiers Monde, Vol 43, No 169.
272. Lavallée Emmanuelle, Corruption et confiance dans les institutions politiques : test des théories fonctionnalistes dans les démocraties africaines , Afrique contemporaine, 4/2006 (n° 220), p. 163-190.
273. Lavallée Emmanuelle, Razafindrakoto Mireille, Roubaud François, « Ce qui engendre la corruption : une analyse microéconomique sur données africaines. », Revue d'économie du développement 3/2010 (Vol. 18) , p. 5-47.
274. Lévesque, B. 2004, Un nouveau paradigme de gouvernance : la relation autorité publique-marché-société civile pour la cohésion sociale ; Communication prononcée lors du colloque Finance solidaire et consommation responsable. 4-5 Novembre 2004. Strasbourg.
275. Li, D, David, A Theory of Ambiguous Property Rights in Transition Economies: The Case of the Chinese Non-State Sector, Journal of Comparative Economics, 23(1), August 1996, pages 1-19.
276. Lien, D. H. D, 1986, A note on competitive bribery games. Economics Letters, 22(4), 337–341.
277. Liliane Voyé, Présentation du texte de Georges Balandier « Phénomènes sociaux totaux et dynamique sociale », SociologieS [En ligne], Découvertes / Redécouvertes, Georges Balandier, mis en ligne le 28 octobre 2008.
278. Lipest Symour Martin, Seong K-R Torres, une analyse comparative pré-requis sociaux de la démocratie, Revue internationale de Sciences Sociales (RISS), N° 136, mars 1993.
279. Londregan, John B. and Keith T. Poole. 1992, The Seizure of Executive Power and Economic Growth: Some Additional Evidence, In Alex Cukierman, Zvi Hercowitz and Leonardo Leiderman, eds., Political Economy, Growth and Business Cycles. Cambridge, Mass.: MIT Press.
280. Lorrain D, 1998, Administrer, gouverner, réguler , Les annales de la recherche urbaine, 80/81.
281. Louis Côté, Benoît Lévesque, Guy Morneau, La Gouvernance au Québec : Role de l'état et participation citoyenne, l'Observation de l'Administration Publique- ENAP, 2005.
282. Louis Guillaume, De l'opacité à la transparence : les limites de l'indice de perceptions de la corruption de transparency international, Déviance et Société, 1/2007 (Vol. 31).
283. Louis-Marie Philippot. Rente naturelle et institutions. Les Ressources Naturelles : Une " Malédiction Institutionnelle " ?, CERDI, Etudes et Documents, E 2009.27, https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00553629/document.
284. Luc Elie, Bertrand Zuindeau, Mathieu Bécue, Mamoudou Camara, Ali Douai et André Meunié, « Approche régulationniste de la diversité des dispositifs institutionnels environnementaux des pays de l'OCDE », Revue de la régulation [En ligne], 12 | 2e semestre / Autumn 2012, mis en ligne le 19 décembre 2012, consulté le 12 février 2016. URL : http://regulation.revues.org/9951.
285. Lugon-Moulin Anne, La lutte contre la corruption : les limites de l'aide internationale, Finance & Bien Commun 3/2007 (N° 28-29).
286.

M.

287. Margaret Hilda, baronne Thatcher, ex-premier ministre de du Royaume-Uni du 4 mai 1979 au 28 novembre 1990.
288. Meisel N, 2004, Culture de gouvernance et développement, étude du Centre de développement de l'ocde, Paris.
289. M. Alexis Pokrovsky, L'Entrepreneur Institutionnel et la Dimension Spatiale du Travail Institutionnel, Thèse de Doctorat de l'Université Paris-Saclay préparée à l'Université Paris-Sud, Ecole Doctorale N°578 Sciences de l'homme et de la société Spécialité de doctorat en Sciences de Gestion, 2016.
290. M. Ecrement, Indépendance politique, libération et économique. Un quart de siècle du développement d'Algérie, Editions P UF, Grenoble 1996.
291. M. Hashem Pesaran, Yongcheol Shin and Richard J. Smith, Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships, Journal of Applied Econometrics, vol. 16, no. 3 (2001).
292. MacKinnon, J. G, 1991, Critical values for cointegration tests, Chapter 13 in Long-Run Economic Relationships: Readings in Cointegration, ed. R. F. Engle and C. W. J. Granger. Oxford, Oxford University Press.
293. Maddison, A, 1992, A long run perspective on saving', Scandinavian journal of economics 1992-2.
294. Mahmoud Ben Romdhane, Développement et démocratie : l'exception tunisienne, L'Année du Maghreb, III | 2007, p 438-440.
295. Mamadou Ndiaye, E-Gouvernance et démocratie en Afrique : Le Sénégal dans la mondialisation des pratiques, Thèse pour le Doctorat, Université Michel de Montaigne - Bordeaux 3, 2006.
296. Manning N., Kraan D-J. et Malinska J, 2006, How and Why Should Government Activity Be Measured in Government at a Glance?, OECD GOV Technical Paper 1, GOV/PGC(2006)10/ANN1, OECD, Paris.
297. Mantzavinos C, North Douglass C., Shariq S, 2004, Learning, Change and Economic Performance, Perspectives on Politics, 2 (1).
298. Manuel Maleki. Essais sur la nouvelle économie politique de la réforme. Economies et Finances. Université Panthéon-Sorbonne - Paris I, 2007.
299. Marc Hufty, La gouvernance est-elle un concept opérationnel ?, Fédéralisme Régionalisme [En ligne], Numéro 2 - Société civile, globalisation, gouvernance : aux origines d'un nouvel ordre politique ?, Volume 7 : 2007.
300. Marc-Antoine Dilhac, Christian Nadeau, Pierre-Yves Néron, Corruption, responsabilité collective et institutions démocratiques, Groupe de recherche Corruption et Démocratie (CORDÉ) Centre de Recherche en Éthique, Université de Montréal, 2014.
301. March, 1. et Olsen, J. 1989. Rediscovering institutions. The Organizational Basis of Politics. New York: Free Press.
302. Marchesin Philippe. Démocratie et développement. In: Tiers-Monde, tome 45, n°179, 2004. Varia. Démocratie et développement, pauvreté au Liban, emploi domestique en Afrique du Sud, boom du soja au Brésil pp. 487-513.
303. Marcou et al (1997)., Les gouvernements des villes et les relations contractuelles entre collectivités publique, in Godard F, le Gouvernement des villes territoires et pouvoirs Descartes &Cie.
304. Marie Coris, Vincent Frigant, Yannick Lung, Changements organisationnels et diversité des formes institutionnelles, Cahier de Groupe de Recherche en Economie Théorique et Appliquée , Université de Bordeaux, France, n° 2009-23.
305. Martin Gilles, La nouvelle économie institutionnelle, Idées économiques et sociales 1/2010, N° 159.
306. Mashali Behzad, Analyse de la corrélation entre grande corruption perçue et petite corruption dans les pays en développement : étude de cas sur l'Iran , Revue Internationale des Sciences Administratives, 4/2012 (Vol. 78).

307. Matthieu Clement, Amartya Sen et l'analyse socioéconomique des famines : portée, limites et prolongements de l'approche par les entitlements, Working Papers of GREThA, n°2009-25, http://ideas.repec.org/p/grt/wpegrt/2009-25.html.
308. Mauro, P, 1995, Corruption and growth, Quarterly Journal of Economics 110 (3): 681-712.
309. Médard Jean-François, Les paradoxes de la corruption institutionnalisée, Revue internationale de politique comparée 4/2006 (Vol. 13).
310. Mehrdad Vahabi, Douglass C. North, John Joseph Wallis et Barry R. Weingast, Violence et ordres sociaux, Paris, éditions Gallimard, 2010, 459 pages, Revue de la régulation [En ligne], 9 | 1er semestre / Spring 2011, mis en ligne le 01 juin 2011.
311. Meisel, N. et J. Ould Aoudia 2008, L'insaisissable relation entre "bonne gouvernance" et développement », Revue Économique, vol. 59 (6).
312. Ménard Claude, L'approche néo-institutionnelle : des concepts, une méthode, des résultats. , Cahiers d'économie Politique / Papers in Political Economy 1/2003 (n° 44).
313. Ménard Claude, Oliver E. Williamson : Des organisations aux institutions, Revue d'économie politique, 3/2010 (Vol. 120).
314. Méon, P.-G. and K. Sekkat, 2004, Does the quality of institutions limit the MENA's integration in the world economy?, World Economy, vol. 27 n°9, p.1475-1498.
315. Meon, P-G. et Sekkat, K. 2005, Does corruption grease or sand the wheels of growth?, Public Choice 122 (1-2): 69-97.
316. Merijn Knibbe, The growth of capital: Piketty, Harrod-Domar, Solow and the long run development of the rate of investment, real-world economics review, issue no. 69, 2014.
317. Michael Bratton and Richard Houessou, Demand for Democracy Is Rising in Africa, But Most Political Leaders Fail to Deliver, Policy Paper #11, Afrobaromètre, 2014.
318. Michaël Goujon, Un guide critique des indicateurs de politique de développement, fondation pour les études et recherches sur le développement international, Document de travail, Indicateurs de développement, Juillet, 2006.
319. Michel Guénaire. Déclin et renaissance du pouvoir. Edition ledébat Gallimard 2002.
320. Michel J. Crozier, Samuel p. Huntington etJoji Watanuki, The cresis of democracy, Report on the Governability of Democracies to the Trilateral Commission, New York Universitu Press, 1975.
321. Mina Baliamoune-Lutz et Léonce Ndikumana , Corruption et croissance dans les pays africains : le canal de l'investissement, Actes de la Conférence 2007, Banque Africain de Développement.
322. Mireille Razafindrakoto et François Roubaud, Peut-on se fier aux bases de donnees internationales sur la corruption? Une confrontation entre enquetes-experts et enquetes menages en Afrique Subsaharienne, Document de travail DIAL,Novembre 2006.
323. Mkandawire, Thandika, et Charles C. Soludo, 1999, Our Continent Our Future. African Perspectives on Structural Adjustment. Dakar: Conseil pour le développement de la recherche en sciences sociales en Afrique.
324. Mohamed Afzal et al, Relationship among education, poverty and economic growth in Pakistan, An economic Analysis, journal of elementary education,Vol22, N°1.
325. Montassar Zayati, Gouvernance et croissance economique, analyse de causalité en panel dynamique, doctorat en sciences économiques, 2012/2013.
326. Montinola G, Yingyi Q, and Weingast B. Federalism, Chinese style: the political basis for economic success in China. World Politics 1995;48:50–81. (October).
327. Monty G. Marshall, Keith Jaggers, POLITY IV PROJECT «Political Regime Characteristics and Transitions, 1800-2006 : Dataset Users' Manual.
328. Morlino Leonardo, Légitimité et qualité de démocratie , Revue internationale des sciences sociales, 2/2010 (n° 196).
329. M, Halperin, J, Siegle et M, Weinstein, The democracy advantage. How democracies promotepProsperity and peace, New York, London, Routledge 2005.

330. Moustapha Kasse, Démocratie et développement en Afrique, NEAS . CREA , DAKAR, p44-45. (www.mkasse.com/IMG/pdf/Ouvrage__democratie-developpement.pdf).
331. Muller, P, 2000, L'Analyse cognitive des politiques publiques : vers une sociologie politique de l'action publique, Revue française de science politique, 50 (2).
332. Murat Iyigun and Dani Rodrik, On the efficacy of reforms: policy tinkering, institutional change, and entrepreneurship, NBER Working Paper No. 10455April 2004 JEL No. O1, O4.
333. Murphy, Kevin M, Andrei Shleifer, and Robert W Vishny. 1992, The Transition to a Market Economy: Pitfalls of Partial Reform, Quarterly Journal of Economics 107 (3).
334. Myhrman J., Weingast B, 1994, Douglass C. North: le changement institutionnel au cœur de la croissance économique, Problèmes économiques, n°2395 (article initialement paru dans The Scandinavian Journal of Economics, vol.96, n°2).

N.

330. Nadir Altinok, Tarik Lakhal. La place de l'Etat en Afrique selon la Banque mondiale : De l'ajustement structurel `a l'ajustement social. Les limites d'une politique néo-libérale " amendée ". Les Documents de travail de l'IREDU 2007/3. 2007. <halshs-00133793>.
331. Nakarmi, Laxmi, South Korea: Growth Without Governance?, NACD Directorship;Jun2006, Vol. 32 Issue 6, Juin 2006.
332. Nandini Ramanujam, Mara Verna, Julia Betts, Kuzi Charamba, Marcus Moore, Rule of Law and Economic Development Research Group – ROLED, Montreal, December 2012.
333. Narayan, P, 2005, The saving and investment nexus for China: Evidence from cointegration tests. Applied Economics, Vol. 37, pp.1979– 1990.
334. Nations Unies, 2007, Rapport sur l'investissement dans le monde 2007, Sociétés transnationales, industries extractives et développement, NATIONS UNIES New York and Gèneve, 2007.
335. Navarro-Flores, O. 2006, Les relations de partenariat Nord-Sud, Thèse de doctorat en administration. Université du Québec à Montréal.
336. Nicolas Meisel, Jacques Ould Aoudia, La 'Bonne Gouvernance' est-elle une Bonne Stratégie de Développement ?, Les Documents de Travail de la DGTPE (Direction Générale du Trésor et de La Politique Economique), France, Cahier n° 2007/11 – Novembre 2007.
337. North , 2005, Understanding the process of economic change, Princeton University Press,. (traduction française, Le processus du développement économique, Paris, Editions d'organisation, 2005).
338. North 1986, The New Institutional Economics, Journal of Institutional and Theoretical Economics, Vol. 142, No. 1, 3rd Symposium on The New Institutional Economics (March 1986).
339. North D.C, 1997, Le défi de Karl Polanyi. Le marché et les autres systèmes d'allocation des ressources, La revue du MAUSS, n°10, p. 51-64, traduction de (1977), « Markets and Other Allocation Systems in History: The Challenge of Karl Polanyi », Journal of European Economic History, vol. 6, n°3, p. 703-716.
340. North D.C. [1990], Institutions, Institutional Change and Economic Performance, Cambridge Cambridge University Press.
341. North D.C. 1995, Five propositions about institutional change , in Knight J., Sened I., Explaining Social Institutions, Michigan: University of Michigan Press.
342. North Douglass C, 1994, Economic Performance Through Time, The American economic review, june 1994, 84:3.
343. North, 1991, Institutions, The Journal of Economic Perspectives, Vol. 5, No. 1.
344. Nzinzi Pierre, La démocratie en Afrique : l'ascendant platonicien, Politique africaine 1/2000 (N° 77), www.cairn.info/revue-politique-africaine-2000-1-page-72.htm.

345. North, D, 1995, The New Institutional Economics and Third World Development, in Harriss et al (eds) (1995).

O.

346. OCDE , L'interaction des institutions politiques et du développement économique sur le long terme, http://www.oecd.org/fr/dev/2741321.pdf.
347. Offe, C. 1997. Les démocraties modernes à l'épreuve, Montréal: L'Harmattan.
348. Offe, C. 2000. Civil society and the social order : demarcating and combining market, state and community ; European Journal of Sociology, Vol. XLI, N 1.
349. Ohnesorge John K.M, État de droit (rule of law) et développement économique . L'étrange discours des institutions financières internationales, Critique internationale 1/2003 (no 18).
350. Oleh Havrylyshyn et Thomas Wolf, Déterminants de la croissance dans les pays en transition, Finances & Développement , Juin 1999, IMF.
351. Olson M, 1996, Bigg Bills Left on the Sidewalk: Why Some Nations are Rich and Others Poor, Journal of Economic Perspectives, 10, pp.3-24.
352. Oman, C., S. Fries Et W. Buiter, 2003, La gouvernance d'entreprise dans les pays en développement, en transition et les économies émergentes, Cahier de politique économique No. 23, Centre de développement, OCDE, Paris.
353. Omar Derras, Place du secteur privé industriel national dans l'économie algérienne , Insaniyat / 174-156 ,1997 | ,إنسانيات.
354. ONU, Programme des Nations Unies pour le développement, 2007, Indicateurs de gouvernance : Guide de l'utilisateur, 2ème édition, 2007.
355. Otando Gwenaëlle, Institutions, gouvernance et développement économique : problèmes, reformes et orientation de l'économie gabonaise , Marché et organisations, 2/2011 (N° 14).
356. Otayek René, "vu d'afrique ". société civile et démocratie. De l'utilité du regard décentré, Revue internationale de politique comparée, 2/2002 (Vol. 9).
357. Ousmane Sy et al, La Participation Citoyenne, Un Des Enjeux De La Democratie Au Rwanda, Institut de Recherche et de Dialogue pour la Paix, Rwanda, Octobre 2010.

P.

358. Paige Osborne, Governance as a Determinant of Total Factor Productivity, The College of New Jersey, Department of Economics, May 10, 2013.
359. Palier, J. et Prevost, B. 2006. Le développement social. Nouveau discours et idéologie de la Banque Mondiale ». Communication présentée lors du Colloque État et régulation sociale. Comment penser 'la cohérence de l'intervention publique? 11-13 septembre 2006. Paris.
360. Palloix Chritian et Kichou Liazid , L'Algérie et l'optique de Barcelone : Changement Institutionnel et Inerties Conflictuelles, Colloque Economie Méditerranée Monde Arabe, Sousse, 20-21 septembre 2002.
361. Paul Grosjean, La pensée d'Amartya Sen sur le développement, Revue Quart Monde, N°176 - Le droit de participerAnnée 2000Revue Quart Monde.
362. Paul Grosjean, La pensée d'Amartya Sen sur le développement, Revue Quart Monde, N°176 - Le droit de participerAnnée 2000Revue Quart Monde.
363. Paula Becker et Jean-Aimé A. Raveloson, Qu'est-ce que la démocratie ? Antananarivo, septembre 2008.
364. Paulin Ibanda Kabaka. L'intervention de l'Etat dans l'économie : du laisser-faire à la régulation. 2016, https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-01287474.
365. Perroux François, L'économie du XX Ième siècle, OPU, Alger 1969.
366. Pesaran, M., Shin and Y. and Smith, R, 2001, Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships. Journal of Applied Econometrics, Vol.16.

367. Peter C. B. Phillips et Hyungsik R. Moon, Linear Regression Limit Theory for Nonstationary Panel Data, Econometrica, Volume 67, Issue 5 September 1999.
368. Peter Evans, Development as institutional change: The pitfalls of monocropping and the potentials of deliberation, Journal of Studies in Comparative International Development, December 2004, Volume 38, Issue 4.
369. Peter Pedroni, fully modified ols for heterogeneous cointegrated panels, in Nonstationary Panels, Panel Cointegration and Dynamic Panels, Volume 15.
370. Peter Phillips and Bruce Hansen, Statistical Inference in Instrumental Variables Regression with I(1) Processes, Review of Economic Studies, 1990, vol. 57, issue 1.
371. Peter Wirtz, Evolution institutionnelle, schéma mentaux et gouvernement des entreprises : le cas Krupp-Thyssen, Finance Contrôle Stratégie, volume2 N°1, mars 1999.
372. PETITEVILLE F, 1998, Trois figures mythiques de l'Etat dans la théorie du développement, Revue Internationale des Sciences Sociales.
373. Petrella, R, 1989, La mondialisation de la technologie et de l'économie : une hypothèse', Futuribles.
374. Philippe Darreau, Institutions et croissance économique selon NORTH, Université de Limoges, 1995.
375. Philippe Dulbecco, The Dynamics of the Institutional Change and the Market Economy: An Austrian Analysis, The Review of Austrian Economics, 16:2/3, 231–251, 2003.
376. Piere Calme, les acteurs non étatiques et la gouvernance mondiale, Forum pour une nouvelle gouvernance mondiale, Dossier Gouvernance politique et institutionnelle, base documentaire.
377. Pierre, Jon. 2000, Introduction: Understanding Governance, Dans Jon Pierre, dir. Debating Governance. Oxford : Oxford University Press.
378. Pierre-Yves Néron, À quoi sert la conception institutionnelle de la corruption ?, Les ateliers de l'éthique / The Ethics Forum, Volume 9, numéro 1, hiver 2014, p. 103-125, http://id.erudit.org/iderudit/1024297ar.
379. Pinson Gilles, La gouvernance des villes françaises. Du schéma centre-périphérie aux régimes urbains , Pôle Sud, 1/2010 (n° 32).
380. Platteau, J, P et A. Abraham, 2002, Participatory Development in the Presence of Endogenous Community Imperfections, Journal of Development Studies, vl 39, n 2.
381. PNUD Rapport mondial sur le développement humain 2000, boek university, 2000.
382. PNUD, 2008, Corruption et développement , Programme des Nations Unies pour le développement, Groupe de la gouvernance démocratique Bureau des politiques de développement, décembre, 2008.
383. PNUD, Rapport mondial sur le développement humain: Approfondir la démocratie dans un monde fragmenté, La gouvernance démocratique au service du développement humain, 2002.
384. PNUD, Rapport sur le développement humain 1992, Programme des Nations unies pour le développement, Aspects mondiaux du développement humain., http://hdr.undp.org/sites/default/files/hdr_1992_fr_complet_nostats.pdf.
385. PNUD, Rapport sur le développement humain 2000, Droits de l'homme et développement humain, p 19 http://hdr.undp.org/sites/default/files/hdr_2000_fr.pdf
386. Poirson H, 1998, Economic Security, Private Investment, and Growth in Developing Countries, IMF Working Paper 98/4.
387. Pouligny Béatrice, Acteurs et enjeux d'un processus équivoque. La naissance d'une « internationale civile, Critique internationale, 4/2001 (no 13).
388. Pranab Bardhan in Corruption and Development: A Review of Issues, Journal of Economic Literature, Vol. 35, No. 3 (Sep., 1997).
389. Professeur David Beetham, La démocratie: principes essentiels, Institutions et problèmes, Union Interparlementaire Genève 1998.

390. Przeworski A. et al, 2000, Democracy and Development : Political institutions and Well-Being in the World, 1950-1990, New York, Cambridge University Press.
391. Przeworski, A., et Limongi, F, 1993, Political Regimes and Economic Growth, Journal of Economic Perspectives 7 (Summer): 51-69.
392. Przeworski, Adam, Alvarez, Michael, Cheibub, José Antonio and Limongi, Fernando 1996, What Makes Democracies Endure ?, Journal of Democracy Volume 7, Number 1, January 1996 pp. 39-55.
393. Peters, B. G. et J. Pierre (2001). Developments in Intergovernmental Relations: Towards Multilevel Governance , Policy & Politics, vol. 29, n° 2.
394. PNUD. About the Democratic Governance Practice. www.undp.org/governance/about.htm consulté le 18 décembre 2009.
395. Pradhan, R., Norman, N., Badir and Y. and Samadhan, B, 2013, Transport infrastructure, foreign direct investment, and economic growth interactions in India: The ARDL bounds testing approach. Social and Behavioral Sciences, Vol.104.

Q.

396. Queloz Nicolas, Criminalité économique et criminalité organisée , L'Économie politique, 3/2002 (no 15).

R.

397. R. A. W. Rhodes, The New Governance: Governing without Government, Political Studies, 44, 1996.
398. Raouf Boucekkine, Rafik Bouklia-Hassane, Rente, corruption et violence : l'émergence d'un ordre nouveau dans les pays arabes ? Revue Regards Économiques IRES-UCL, Novembre 2011 • Numéro 92, Institut de Recherches Economiques et Sociales.
399. Raphaël CANET.2004, Qu'est-ce que la gouvernance ? , Conférences de la Chaire MCD, 16 mars. Pp 3-4, http://www.chaire-cd.ca.
400. Razafindrakoto Mireille, Roubaud François, Les indicateurs de gouvernance : pertinence, usage et limites, IRD – DIAL, Les Journées de Tam Dao 2007.
401. Régis Bourbonnais, Économétrie -Cours et exercices corrigés-, Dunod, 9eme édition, France, 2015.
402. Régis bourbonnais, économétrie, dunod , 5eme Edition , Paris 2003.
403. Reis José, Négrier Emmanuel, État, marché et communauté, L'économie portugaise dans les réseaux de la gouvernance contemporaine, Pôle Sud, 1/2005, n° 22.
404. Rémy Herrera, Un renouveau de l'économie du développement ?, Cahier de la Maison des Sciences Economiques, Université Paris 1, France, 2005.
405. Ribot, J. 2002. African decentralization. Local actors, power and accountability ; UNRISD Democracy, Govemance and Human Rights Program Paper No 8.
406. Richard, S. et Rieu, T. 2008, Une approche historique de la gouvernance pour éclairer la gestion concertée de l'eau en France, Université de Montpellier.
407. Robert Boyer, Les analyses historiques comparatives du changement institutionnel : quels enseignements pour la théorie de régulation ?, Revue de l'Année de la régulation, N° 7, 2003.
408. Robert F. Engle and C. W. J. Granger, Co-Integration and Error Correction: Representation, Estimation, and Testing, Econometrica Vol55, No2 , 1987) . http://www.ntuzov.com/Nik_Site/Niks_files/Research/papers/stat_arb/EG_1987.pdf.
409. Robert Mattes et Michael Bratton, Les Africains veulent-ils encore de la démocratie?, Synthèse de Politique No. 36, Afrobaromètre, 2016.
410. Rodrick D, 2005, Vers une meilleure perception des institutions, Problèmes économiques, Février, n°2.868.
411. Rodrik, D, 1998, Why Do Open Economies Have Bigger Governments?, Journal of Political Economy, Vol.106, No.5.

412. Rodrik, D, 1999, Institutions for high-quality growth: what they are and how to acquire them, Harvard University Press, Working Paper.
413. Rodrik, D, 1999, Where Did All the Growth Go? External Shocks, Social Conflict and Growth Collapses, Journal of Economic Growth 4 (4): 385–412.
414. Rodrik, D, 2000, Participatory Politics, Social Cooperation, and Economic Stability, The American Economic Review, Vol.90, No.2.
415. Rodrik, Subramanian and Trebbi, 2002, Institutions Rule: The Primacy of Institutions over Geography and Integration in Economic Development, CID Working Paper No 97, Center for International Development, Harvard University, Cambridge.
416. Ronald Coase, The nature of the firm, Economica, 4, 1997.
417. Root Hilton, Small countries, big lessons : governance and the rise of East Asia, Oxford university press, 1996.
418. Rosenau, James (1992). Governance, Order and Change in World Politics, in James N. Rosenau and Ernst-Ottawa Czempiel (eds.), Governance without Government: Order and Change in World Politics. Cambridge University Press. Chapter 1.

S.

418. S. L. Finkelstein, What is Global Governance , Global Governance, 1995.
419. Saldomando, A. 2001. Quelques interrogations sur la gouvernance in Les non-dits de la bonne gouvernance, Haut Conseil de la coopération internationale, Paris: Karthala.
420. Sarah Ben Néfissa et al, ONG et Gouvernance dans le monde Arabe, Edition Karthala et CEDEJ ? 2004, ISBN : 2-84586-527-9.
421. Savignat.A-S, 2001, Les premiers travaux de Raul Prebisch à la CEPAL, Monde en Développement, n°113-114 2001/1-2.
422. Schemeil Yves, La politique se fait-elle à la corbeille ? , Revue française de gestion, 3/2002 (no 139).
423. Schotter A, 1992, Oskar Morgenstern's Contribution to the Development of the Theory of Games, in Toward a History of Game Theory, sous la direction de E. R. Weintraub (1992), Duke University Press.
424. Seglaro Abel Somé, Économie des institutions et performances économiques nationales, Centre d'Analyse des Politiques Economiques et Sociales, Burkina Faso, Document de Travail, Décembre 2003.
425. Sen Amartya K., 1992, Inequality reexamined, Oxford, Clarendon Press - traduction française : Repenser l'Inégalité, trad : Paul Chemla, Paris, Seuil, 2000.
426. Sen, Amartya, 2003. L'économie est une science morale, Paris, La Découverte.
427. Séverine Bellina, La Gouvernance démocratique : un nouveau paradigme pour le développement?, Institut de recherche et débat sur la gouvernance.
428. Shang-Jin Wei, Yi Wu, Negative Alchemy? Corruption, Composition of Capital Flows, and Currency Crises, NBER Working Paper No. 8187 Issued in March 2001, Edwards and Frankel. 2002.
429. Sharun Mukand, Dani Rodrik, In Search of the Holy Grail: Policy Convergence, Experimentation, and Economic Performance, NBER Working Paper No. 9134, September 2002, JEL No. O10, O40.
430. Shleifer, A et R. Vishny, 1993, Corruption, Quarterly Journal of Economics 108(3), p. 599-617.
431. Shrestha, M. B, 2005, ARDL Modelling Approach to Cointegration Test, http://nzae.org.nz/conferences/2005/13-SHRESTHA.PDF.pdf.
432. Silvio Borner, Frank Bodmer et Markus Kobler, L'efficience Institutionnelle et ses déterminants le rôle des facteurs politiques dans la croissance économique, Études du Centre De Développement, OCDE, 2004.
433. Simeon Djankov, Edward Glaeser, Rafael La Porta, Florencio Lopez-de-Silanes and Andrei Shleifer, The new comparative economics, Journal of Comparative Economics 31 (2003).

434. Simon Vaut et al, Économie et Démocratie sociale, Manuel de la démocratie sociale 2, Édité par la Fondation Friedrich Ebert, Édition française : Département de la Coopération Internationale, Berlin, (septembre 2010).
435. Simoulin, V. 2003, La gouvernance et l'action publique : le succès d'une forme simmélienne, Droit et Société, 54, 307-328.
436. Sindzingre, Alice., 1998- Réseaux, organisations et marchés: exemple du Bénin in Autrepart n°6 (1998), pp 84-87.
437. Sophie Moreau, Des associations des villes aux associations des champs en pays betsileo, Études rurales, 178 | 2006, 60-91.
438. Søren Johansen and Katarina Juselius, maximum likelihood estimation and inference on cointegration — with applications to the demand for money, Oxford Bulletin of Economics and Statistics, Volume 52, Issue 2, May 1990.
439. Stephan Haggard et Lydia Tiede, The Rule of Law and Economic Growth: Where are We?, World Development, Volume 39, Issue 5, May 2011, Pages 673–685, p2. http://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0305750X10002317
440. Stephen Knack and Philip Keefer, Does Social Capital Have an Economic Payoff? A Cross-Country Investigation, The Quarterly Journal of Economics, Vol. 112, No. 4 (Nov., 1997), pp. 1251-1288.
441. Stocker, G. 1998, Cinq propositions pour une théorie de la gouvernance; Revue internationale des sciences sociales, No 155.
442. Stoker, G. 1998, Governance as Theory: Five Propositions, International Social Science Journal, Vol. 50, No. 1.
443. Susan Rose-Ackermann, 2004, The Challenge of Poor Governance and Corruption, Copenhagen Consensus Challenge Paper.
444. Svensson J, 1998, Investment, property rights and political instability : theory and evidence, European Economic Review, vol 42, pp. 1317-1341.
445. Szirmai, A, 2009 ,Industrialization as an Engine of Growth in Developing Countries, UNU-MERIT Working Paper Series 2009-10. Maastricht: UNU-MERIT.

T.

446. Taoufik Souami, participer à la gouvernance ?, Les Annales De La Recherche Urbaine N° 80-81, GOUVERNANCES, article paru dans le Numéro 80/81 Décembre 1998.
447. T. K. Biaya, Quelle Démocratie pour l'Afrique? Réflixions sure ses Possibilités et ses Caractéristiques, Dakar 1998, http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/CAFRAD/UNPAN008698.pdf
448. Tarschys, Daniel, 2002, Richesse, valeurs, institutions : évolutions des modes de gouvernement et de gouvernance, dans La gouvernance au XXIe siècle, OCDE.
449. Tavares J. et Wacziarg R., 2001, How democracy affects growth, European Economic Review 45.
450. Tebaldi, E. & Elmslie, B, 2008, Institutions, innovation and economic growth. Journal of Economic Development, 33(2).
451. Teniou Afef et Benterki Azzedine, Réformes de l'administration publique algérienne: Travers du passé et leçons internationales, Revue Dirassat Iqtissadiya, №: 01-2014.
452. Theriault, J-Y. 1996, De la critique de l'État providence à la reviviscence de la société civile: le point de vue démocratique» in L'État aux orties? Pacquerot, S. (dir.), Montréal: Écosociétés.
453. Thierry Ménissier, La corruption, un concept philosophique et politique chez les Anciens et les Modernes. , Anabases, 6 | 2007.
454. Thoenig Jean-Claude, Duran Patrice. L'État et la gestion publique territoriale. In: Revue française de science politique, 46e année, n°4, 1996.
455. Thomas Lalime, Croissance économique et instabilité politique en Haïti (1970-2008), Rapport de recherche présenté en vu de l'obtention du grade de maitrise en sciences

économiques, Faculté des arts et des sciences Département de sciences économiques, Université de Montréal, 2010.

456. Thomas Roca, La Gouvernance à l'heure du consensus Post-Washington, Thèse de Doctorat en Sciences Economiques, Ecole Doctorale De Sciences Economiques, Gestion Et Demographie, Universite Montesquieu - BORDEAUX IV, 2011.
457. Tilman, R, 1968, Emergence of Black Market Bureaucracy: Administration, Development and Corruption in the New States, Public Administration Review 28 (September-October): 437-44.
458. Touna Mama et Kamgnia, B.-D, 2000, L'Ajustement Structurel en Afrique : l'Investissement sacrifié ? , Revue Africaine des Sciences Economiques et de Gestion, Vol 2, Juillet-décembre, pp. 5-37.
459. Trevor A. Manuel, L'Afrique et le consensus de Washington: Trouver la bonne voie, Finances et Développement, Septembre 2003, IMF.

U.

460. umakhov Rouslan, Le modèle d'Aoki face aux modes de coordination de type soviétique et post soviétique , Revue économique, 1/2003 (Vol. 54).
461. Unesco, Problèmes de la culture et des valeurs culturelles dans le monde contemporain, Chapitre 2 : Valeurs culturelles et nouveaux modes de vie.

V.

462. Varoudakis Aristomène A., Jessua Claude. Régimes non démocratiques et croissance : théorie et estimation. . In: Revue économique, volume 47, n°3, 1996, p 835-836.
463. Vercueil Julien. Wladimir Andreff, Économie de la transition. La transformation des économies planifiées en économies de marché. In: Revue d'études comparatives Est-Ouest, vol. 38, 2007, n°4. Les politisations de l'identité dans les Balkans contemporains.
464. Villeval M.C, 1995, Une théorie économique des institutions ?, in « Théorie de la régulation, l'état des savoirs », sous la direction de R. Boyer et Y. Saillard, La Découverte.
465. Vogl, Frank,, The supply side of global bribery, IMF/World Bank, Finance and Development, June 1998, Volume 35, Number 2.
466. Volume 8 of the series The Milken Institute Series on Financial Innovation and Economic Growth pp 369-401.

W.

467. Webster's New Dictionnary; London, Dorset and Barber, 1979.
468. Wei, S.-J, 2000, How Taxing Is Corruption on International Investors?, The Review of Economics and Statistics, 82(1): 1-11.
469. Willam B ,Quandt, trduit par ben simen et autrs ,societe et pouvoir la decennie des rubtures , Alger :.casbah editions , 1998.
470. William ROY, Coût des transports collectifs urbains : L'organisation institutionnelle est-elle défaillante ?, Laboratoire d'Économie des Transports (LET) Université Lumière Lyon 2 – CNRS, 2005.
471. Williamson John, 2002, Did the Washigton Consensus Fail ? remarks at the Center for Strategic and International Studies, www.iie.com.
472. Williamson O.E., The Economic Institutions of Capitalism, Free Press, 1985, trad. française : Les institutions de l'économie, Inter-éditions, 1994.
473. Williamson, Oliver E. 1985, The Economic Institutions of Capitalism. New York: Free Press ; Coase, R.H. (1991), "The Institutional Structure of Production". Alfred Nobel Memorial Prize Lecture in Economie Sciences. Nobel Foundation: 12 pages. Reproduit dans American Economic Review, 1992, 82(4):713-19.

474. Wils Olivier, Les relations Etat /société dans les pays rentiers ou post-rentiers. Appropriation des rentes et élites économiques en Jordanie, Revue Tiers-monde, tome XLI, n° 163, juil.-sept. 2000.

Z.

478. Zagainova Anastassiya, La corruption institutionnalisé : un nouveau concept issu de l'analyse de monde émergent, Thèse de Doctorat en Sciences Economiques, Université de Grenoble, France, 2012.

Sur l'Algérie

479. Abdelkader Sid Ahmed, le paradigme rentier en question: l'expérience des pays arabes Producteurs de brut analyse et cléments de stratégie, revue Tiers-Monde, tome 41, n°163, 2000. Formes et mutations des économies rentières au Moyen-Orient. Égypte, Émirats Arabes Unis, Jordanie, Palestine, Yémen.
480. Abrika Belaid, Etude de l'impact du système de la corruption à gestion clientéliste et/ou clanique dans les pays en développement : cas de l'Algérie, Thèse de Doctorat en Sciences Economiques, Université de Tizi-Ouzou, Algérie, 2013.
481. Addi Lahouari, L'Algérie et la démocratie- pouvoir et crise politique dans l'Algérie contemporaine, Edition La découverte, Paris, 1990.
482. Addi Lahouari, l'impasse du populisme : l'Algérie : collectivité politique et état en construction (Alger : entreprise nationale du livre, 1992).
483. Addi Lahouari. Forme néo-patrimoniale de l'Etat et secteur public en Algérie, Submitted on 23 Jun 2009, https://hal.archives-ouvertes.fr/halshs-00397788.
484. Amarouche Ahcène, Etat-Nation et Economie de rente en Algerie Essai sur les limites de la libéralisation, These de Doctorat en Economie, InstitutNational de Planification et de Statistiqueq, Algerie, 2006.
485. Andreff Wladimir, Réformes, libéralisation, privatisation en Algérie. Point de vue d'un outsider en 1988-1994 , Confluences Méditerranée, 4/2009 (N°71).
487. Atrouche Lydia, L'efficacité dans l'aide publique au développement: La déclaration de Paris: Une aide efficace pour un Etat efficace , Mémoire Présenté Comme Exigence Partielle De La Maîtrise En Science Politique, Université du Québec à Montréal, 2012.
488. Badrani Slimane, Le secteur agricole et ses perspectives à l'horizon 2000, Algerie, Institut Agronomique Méditerranéen de Montpellier, Contrat de recherche, Rapport final, Juin 1993.
489. Bellache Youghourta, le secteur informel en Algérie : approches, acteurs et déterminants, Les cahiers du CREAD n°105/106-2013.
490. Bellal Samir, Changement institutionnel et économie parallèle en Algérie : quelques enseignements, 06 / 2008 عدد – مجلة الباحث.
491. Bellal Samir, Prix, rente et accumulation : cas de l'Algérie, Revue du Chercheur, 2003.
492. Bellal Samir. Problématique du changement institutionnel en Algérie, Revue Algérienne des Sciences Juridiques, Economiques et Politiques, nouvelle série 2011.
493. Belmihoub M.C, La réforme administrative en Algérie : Innovations proposées et contraintes de mise en œuvre, Forum Euro-Mediterraneen sur les innovations et les bonnes pratiques dans l'administration, Tunis 15-17 juin 2005.
494. Belmihoub M C, Consultant national, Rapport sur les innovations dans l'administration et la gouvernance dans les pays méditerranéens : Cas de l'Algérie, Avril 2004.
495. Ben Abdelkader Fahmi, Du droit de l'État à l'État de droit dans les pays arabes de la Méditerranée Analyse économique des institutions de gouvernance et de leur évolution, These de Doctorat en Sciences Economiques, Université Paris I - Panthéon Sorbonne, France, 2009.
496. Ben Chikh Majid, Entretien avec El Watan, in El Watan, n° 6585 du 13 Juin 2012, p02.

497. Benabdellah Y., L'Algérie face à la mondialisation, l'Algérie de demain (Relever les défis pour gagner l'avenir), Fondation Friedrich Ebert, Bureau d'Algérie, 2008.
498. Benachenhou Abdellatif, Bilan d'une réforme économique inachevée en Méditerranée, Cahiers du CREAD, N° 46-47, 4eme trimestre 1998 et 1 er trimestre 1999.
499. Benachenhou Abdellatif, Formation du sous-développement en Algérie, essai sur les limites du développement du capitalisme 1930-1962, OPU, Alger 1976.
500. Benbitour Ahmed, L expérience Algérienne de Développement 1962-1991, techniques de l'entreprise, 1992, Algérie.
501. Ben Bitour Ahmed, l'Algerie au troisième millénaire : Défaits et potentialités, Alger, Edition Marinoor, 1998.
502. Ben bouzid Mohamed et al, Réseaux financiers et marchés parallèles de devises. Des Algériens dans l'économie informelle, Revue européenne des migrations internationales, vol. 15, n°2,1999. Emploi, genre et migration.
503. Benderra O, 2002 ةÉconomie algérienne 1986/98 : les réseaux aux commandes de l'État, in CESARI J. (dir.), La Méditerranée des réseaux. Paris, Maisonneuve & Larose.
504. Benhalima Ammour, le système bancaire algerien, edition dahleb, 1996.
505. Benhouria Tahar, L'économie de l'Algérie, Editions Maspero, Paris.
506. Benissad H., Economie du développement de l'Algérie, sous-développement et socialisme, OPU, Alger 1982.
507. Benissad Hocine, L'ajustement structurel : l'expérience du Maghreb, Office des Publications Universitaires, 1999.
509. Benjamin Stora, L'Algérie en 1995 : La guerre, l'histoire, la politique ; essai, collection « idées et controverses, Paris, michalon, 1995.
508. Berkal Safia, les relations banques/entreprises publiques : Portées et Limites (cas de la banque Nationale d'Algerie et l'entreprise Leader Meuble Taboukert), un mémoire de Magister en Sciences économiques, Université de Tizi-Ouzou, Algerie, 2012.
509. Bouabdellah Y, L'économie Algérienne entre réforme et ouverture : quelle priorité ?, CREAD, Alger, p1 https://www.gate.cnrs.fr/uneca07/communications%20pdf/Benabdallah-Rabat07.pdf.
510. Bouabdellah Y., Croissance économique et DutchDisease en Algérie, Cahiers de CREAD, n° 75, 2006.
511. Boudjemaa R, Algérie : chronique d'un ajustement structurel, revue d'économie et statistique appliqué en Algérie, N° 6 mai 2006.
512. Bourahli Ahmed Toufik, Problématique de l'Etat dans les transitions à l'économie de marché : Essai d'approche théorique avec référence à l'Algérie, These Doctorat en Sciences Economiques, Universite Constantine 2.
513. Bouyacoub Ahmed, L'économie algérienne et le programme d'ajustement structurel, http://www.revues-plurielles.org/_uploads/pdf/9_21_8.pdf, Printemps 1997.
514. Bouyacoub, A, Gestion de l'entreprise publique, tome 1, Editions OPU, Alger 1990.
515. Bouyacoub.A, l'entreprise publique et l'économie de marché (1988- 1993), Les cahiers du CREAD N° 39, 1 er trimestre, 1997.
516. Brahimi Abdelhamide, l'économie algérienne d'hier A Demain editions DAHLAB Alger.
517. Bulletin du FMI " L'aboutissement de Reformes en Algérie ", FMI , 7 Septembre 1998 .
518. Charte de Tripoli, Projet de programme pour la réalisation de la révolution démocratique populaire (adoptée à l'unanimité par le CNRA. à Tripoli en Juin 1962).
519. Cheriet Athmane, Mondialisation et stratégies industrielles : cas de l'Algérie, These de Doctorat en Sciences Economiques, Université Mentouri Constantine, 2006/2007.
520. Dahmani Ahmed, L'Algérie à l'épreuve, économie politique des réformes 1988-1997, ED. Casbah, Alger, 1999.
521. Dahmani Ahmed, L'Etat dans la transition à l'économie de marché : L'expérience algérienne des réformes , Les cahiers du CREAD, n°50, 1999.

522. Dali Fatiha, évolution et perspectives de la politique industriel en Algérie : avec un essai d'introduction à la notion de performances industrielles, un mémoire de Magister en Sciences Economiques, Université d'Oran, 2007/2008.
523. Ghilès F, L'armée a-t-elle une politique économique ? Chroniques de douze années de compromis incertains , Pouvoirs , n 86, septembre 1998.
524. Hachemaoui M, La représentation politique en Algérie. Entre médiation clientélaire et prédation (1997-2002) , in Revue française de science politique, vol. 53, n° 1, 2003.
525. Hamamda M.Tahar, Crise et transition à l'économie de marché en Algérie, Revue Sciences Humaines, N°21, Juin 2004, Université Mentouri Constantine, Algérie.
526. Hamdouch Abdelillah, Institutions, Coordination Economique et Nature de la Rationalité des Agents, Clersé, Université de Lille I, Article soumis à L'Actualité Economique — janvier 2003.
527. Harbi Mohamed, l'Algérie et son destin, croyants ou citoyens, Médias Associé, Alger, 1994.
528. Henni A, Essai sur l'économie parallèle, cas de l'Algérie, ENAG, Alger 1991.
529. Henni, A, 1987, Monnaie, crédit et financement en Algérie (1962-1987), CREAD, éditeur.
530. Hidouci Ghazi, Algérie la libération inachevée, la Découverte, Paris, 1995.
531. Kouider Boutaleb, La problématique de la gouvernance d'entreprise en Algérie, Colloque international, Education, Formation et dynamique de capitalisme contemporaine, Université de Montpellier 1, 24-25 Juin 2004.
532. Liabes Djilali, Rente, légitimité et statut quo : quelques éléments de réflexion sur la fin de l'Etat-providence , Cahiers du CREAD, n° 6, 2ème trimestre, 1986.
533. Mahiou Ahmed, Les contraines et les incertitudes du système politique, in Où va l'Algerie, Collection dirigée par Ahmed Mahiou et Jzan-Robert Henry, Karthala et Irmem, Juin 2001.
534. Mameri K., Réflexion sur la constitution algérienne, Editions OPU, Alger 1976
535. Média Bank N º 15, Le journal interne de la banque d ' Algérie , Décembre 94 / Janvier 95.
536. Naas Abdelkrim, le système bancaire algérien : de la décolonisation à l'économie de marché, Maisonneuve et larose/éditions inas, Paris, 2003.
537. Ouchichi Mourad, Etat et marché ; rapports et dynamiques dans les pays maghrébin, cas de l'Algérie, Colloque International, crise financière internationale et ses répercussion sur l'économie algérienne, Université de Bejaïa, 11-12 octobre 200.
538. Rahabi Abdelaziz, De l'instrumentalisation politique de l'armée dans la présidence à vie, in El Watan, N° 5487 du 20 novembre 2008.
539. Roger Benmebarek, Préfet Honoraire, La promotion sociale en Algérie (1958 – 1962), décembre 2008.
540. Saadi Rabah Nourelddine, la gestion socialiste des entreprises en Algérie, O.P.U, Alger,1985.
541. Salah Mohamed. Le dysfonctionnement de l'entreprise publique économique en Algérie. In: Revue internationale de droit comparé. Vol. 43 N°3, Juillet-septembre 1991.
542. Talahite Fatiha, La rente et l'État rentier recouvrent-ils toute la réalité de l'Algérie d'aujourd'hui ?, Revue Tiers Monde, Armand Colin, 2012.
543. Talahite Fatiha. Reformes et transformations economiques en Algérie, Economies et finances. Universite Paris-Nord - Paris XIII, 2010.
544. Talahite Fatiha. Trois approches néo-institutionnelles du développement dans le monde musulman : D.C. North, A. Greif, T. Kuran.. Texte présente à l'Ecole thématique du CNRS" Les méthodes de l'analyse institutionnelle ".
545. Temmar H , structure et modèle de développement de l'Algérie, SNED Alger, 1974.
546. Yefesah Abdelkader, la question du pouvoir en Algérie. Alger:E,N,L,1992.

قائمة الاختصارات

ADF : Augmented Dickey–Fuller.

ARDL : Autoregressive Distributed Lag.

BM : La Banque Mondiale.

CCE : Centre de Commission européenne.

CPI : Corruption Perceptions Index.

CPIA : Country Policy and Institutional Assessment.

DF : Dickey–Fuller.

FLN : Front de Libération Nationale.

FMI (IMF) : International Fund Monetary.

ICRG : International Country Risk Guide.

KKZ : les indicateurs de Kaufmann, Kray et Zoido-Lobatón.

KPSS : Kwiatkowski–Phillips–Schmidt–Shin.

MINEFI : Le Ministère de l'Economie, des Finances et de l'Industrie.

OCDE : Organisation de Coopération et de Développement Economiques.

PIB : Produit Interieur Brut.

PIBPH : Produit Interieur Brut Par Habitant.

PNUD : Programme des Nations Unies pour le Developpement.

PP : Philips-Perron.

UN : Nations Unies.

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	التسلسل الهرمي للمؤسسات	108
02	معدلات التنمية بالنسبة للفرد % لبلدان جنوب وشرق آسيا وأمريكا اللاتينية خلال الفترة 1960-2003	117
03	الشروط المؤسساتية المسبقة للنمو	121
04	تصنيف المؤسسات الداعمة للسوق	127
05	طريقة تدوين مؤشر " بيت الحرية"	158
06	الوضعية النهائية لمؤشر "بيت الحرية"	158
07	مكونات الخطر لمؤشر الدليل الدولي للمخاطر القطرية ICRG	160
08	الجدول رقم: طريقة تعيين مؤشر الديمقراطية ل Polity 4	167
09	الجدول رقم: طريقة تعيين مؤشر الاستبدادية ل Polity 4	168
10	مجالات الاستقصاء لقاعدة الخصائص المؤسساتية Profils institutionnels	179
11	ملخص مختلف الأنظمة في أفريقيا	204
12	الفساد، الحكامة ومكافحة الفساد	231
13	تشكيل الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 1880-1955 (مليار فرنك فرنسي قديم)	249
14	تطور الناتج المحلي الإجمالي واستخداماته خلال الفترة 1950-1961 (مليون فرنك فرنسي)	250
15	تطور تكوين الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات في سنة 1959 وسنة 1964	251
16	حجم الانفاق الاستثماري بالسعر الجاري خلال الفترة 1970-1977 (مليار دج)	258
17	مؤسسات الحكامة السياسية في الجزائر بعد إقرار التعددية الحزبية	280
18	تطور مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر خلال الفترة 1998-2015	370
19	حصة المحروقات في الصادرات الجزائرية (ب %) خلال الفترة 1994-2015	371
20	تطور مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الاجمالي PIB (ب%) خلال الفترة 2000-2015	372
21	تطور المساهمة القطاعية في تكوين الناتج الداخلي الخام (PIB) (ب%) خلال الفترة 1997-2015	372
22	صفة وتعريف المتغيرات ومصدر البيانات المستخدمة في الدراسة	416

23	تكوين مؤشر المخاطر السياسية	418
24	اختبارات جدر الوحدة لديكي فيلر المطور (ADF)	423
25	اختبارات جدر الوحدة: اختبار فيليب و بيرون PP	425
26	الفترات الزمنية المثلى للإبطاء لنموذج $(p,q_1,q_2,q_3,q_4,q_5,q_6,q_7,q_8,q_9)$ ARDL	427
27	اختبار معامل الأثر للنموذج الأول	428
28	نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك للنموذج الأول	428
29	معلمات التكامل المشترك في الأجل الطويل للنموذج الأول (المتغير التابع PIBPH)	429
30	نتائج الاختبارات الإحصائية والقياسية لعلاقات الأجل الطويل للنموذج الأول	434
31	تقدير معلمات التكامل المشترك في الأجل القصير للنموذج الأول (المتغير التابع PIBPH)	436
32	اختبار معامل الأثر للنموذج الثاني	439
33	نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك للنموذج الثاني	439
34	معلمات التكامل المشترك في الأجل الطويل للنموذج الثاني (المتغير التابع PIBPH)	440
35	نتائج الاختبارات الإحصائية والقياسية لعلاقات الأجل الطويل للنموذج الثاني	446
36	تقدير معلمات التكامل المشترك في الأجل الطويل للنموذج الثاني (المتغير التابع PIBPH)	448

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الحكم الراشد la bonne gouvernance	32
02	برنامج تحسين الحكامة	34
03	التمثيل التقليدي للسوق السياسية في نظرية الاختيار العام	92
04	الطبيعة والتسلسل الهرمي للمؤسسات	110
05	التفاعل بين المؤسسات والنمو	140
06	العلاقة بين المؤسسات، الدخل والنمو الاقتصادي	191
07	مقارنة تطور الناتج الداخلي الخام للفرد الواحد بين الجزائر وكوريا الجنوبية (1970-2014) بالدولار الأمريكي (أسعار جارية)	367
08	تطور الناتج الداخلي الخام للفرد الواحد خلال الفترة 1970-2014 لبلدان شمال أفريقيا، جنوب شرق آسيا، شرق آسيا، الصين والجزائر (الدولار الأمريكي)	367
09	تطور حصة الجباية المباشرة في الناتج المحلي الاجمالي (ب%)	373
10	حصة الجباية البترولية في الناتج المحلي الاجمالي وإيرادات الدولة ب%	374
11	تطور تغطية نفقات التشغيل من خلال الجباية خارج المحروقات	374
12	تطور الانفاق الرأسمالي من مجموع ميزانية الدولة (مليار دج)	379
13	اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج الأول من خلال المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)	437
14	اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج الأول من خلال المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUMSQ)	438
15	اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج الثاني من خلال المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)	449
16	اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج الثاني من خلال المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUMSQ)	450

الفهرس

الفهرس المختصر

المقدمة العامة..... 1

الجزء الأول: مدخل نظري: الحكامة، الحكم الراشد والمؤسسات..... 13-239

مقدمة الجزء الأول..... 14

الفصل الأول: مدخل إلى الحكامة (La Gouvernance)..... 16

مقدّمة:..... 17

1-تاريخ النشأة:..... 17

1-1- أصل المفهوم:..... 17

1-2- دوافع ظهور الحكامة:..... 20

2-محتويات الحكامة:..... 22

2-1-الحكامة الوطنية:..... 22

2-2-حوكمة الشركات « Corporate Governance »:..... 24

2-3-الحكامة العالمية: « La Gouvernance Mondiale »..... 25

3-الحكم الراشد (La Bonne Gouvernance):..... 26

3-1-أصل المفهوم:..... 26

3-2-عناصر الحكم الراشد:..... 26

3-2-1.الديمقراطية:..... 27

3-2-2.عدم الاستقرار السياسي:..... 27

3-2-3.الفساد: جانب أساسي من الحكامة:..... 28

3-3-الحكم الراشد حسب المنظمات العالمية:..... 29

3-3-1.برنامج الأمم المتحدة الانمائي (PNUD):..... 29

3-3-2.لجنة الاتحاد الاوروبي (CCE):..... 30

3-3-3.صندوق النقد الدولي (FMI):..... 30

3-3-4.منظمة التعاون والتنمية (OCDE):..... 31

4-الحكامة الديمقراطية:..... 31

4-1-نهج التصميم المؤسساتي:..... 31

4-2-المساءلة والادماج الاجتماعي (التضمين):..... 33
5-الاستخدام الوصفي للحكم الرّاشد:..... 36
5-1-انسحاب الدولة والإدارة العامة الجديدة:..... 36
5-1-1.تحول الدولة الوطنية:..... 37
5-1-2.الإدارة العامة الجديدة:..... 38
5-2-الحكامة في البلدان الصناعية:..... 39
5-3-الحكامة والمشاركة:..... 41
6-الاستخدام التوجيهي للحكم الراشد:..... 44
6-1-إعادة دور الدولة:..... 44
6-2-برامج التعديل الهيكلي والحكم الراشد:..... 45
6-3-الحكامة المحابية للفقراء:..... 48
6-4-الآثار الاجتماعية والسياسية للحكم الراشد:..... 49
6-4-1.النتائج المترتبة على إعادة تحديد دور الدولة:..... 49
6-4-2.المشاركة والتعبير عن المشاريع الاجتماعية البديلة:..... 51
7-الحكم الرّاشد كضرورة للإصلاح المؤسساتي:..... 54
7-1-الترتيبات المؤسساتية الخاصة بالحكم الراشد:..... 55
7-2-الحكامة والاصلاح المؤسساتي:..... 56
7-2-1.الأفراد ودور المجتمع المدني:..... 57
7-2-2.دور الدولة في الحكامة:..... 62
8-مناهج الحكامة:..... 64
8-1-المنهج الإداري الفني:..... 64
8-2-مدرسة الاختيار العام:..... 64
8-3-الاقتصاد المؤسساتي وتكاليف المعاملات:..... 65
8-4-المنهج السياسي للحكامة:..... 65
8-5-النظريات الجزئية للحكامة:..... 66
8-6-النظريات الكلية للحكامة: الأنظمة الوطنية للحكامة:..... 67
الخاتمة:..... 68
الفصل الثاني: مدخل إلى المؤسسات..... 69
مقدمة:..... 70
1-الاقتصاد المؤسساتي الجديد:..... 70

2-نظرية "نورث" للمؤسسات:..... 75
2-1-نظرية المؤسسات:..... 75
2-2-فرضية العقلانية ل " North ":..... 79
2-3-نظرية التغيير المؤسساتي عند " North ":..... 80
2-4-نظرية تكاليف الصفقات:..... 84
2-5-حقوق الملكية:..... 88
2-5-1.انشاء حقوق الملكية:..... 89
2-5-2. التنفيذ:..... 89
2-5-3.حقوق الملكية والتنمية:..... 90
2-6-البعد السياسي:..... 91
3-نظرية الألعاب والمؤسسات:..... 95
3-1-النهج المؤسساتي ل (Avner GREIF):..... 97
3-2-المنهج المؤسساتي ل Masahiko AOKI:..... 100
4-مفاهيم أساسية في الاقتصاد المؤسساتي:..... 103
4-1-التكامل المؤسساتي:..... 103
4-2-التسلسل الهرمي المؤسساتي:..... 105
4-2-1. درجة الرسملة:..... 105
4-2-2. تصنيف التسلسل الهرمي:..... 106
4-2-3. التصنيف القطاعي:..... 109
5-المنهج المؤسساتي الخاص ب Dani Rodrik:..... 110
5-1-توافق واشنطن:..... 111
5-2-رؤية "Rodrik" لدور المؤسسات في التنمية الاقتصادية:..... 116
5-3-التغيير المؤسساتي عند Rodrik:..... 122
5-4-تصنيف المؤسسات حسب Rodrik:..... 126
خاتمة:..... 127
الفصل الثالث: العلاقة بين مؤسسات الراشد والنمو الاقتصادي: مراجعة نظرية:..... 129
مقدمة:..... 130
1- النمو: التعريف والمحددات:..... 130
1-1-مفهوم النمو: نظرة مؤسساتية:..... 131
1-1-1-النمو:..... 131

1-1-2-النمو والتغيير المؤسساتي:..... 132
1-1-3-النمو في البلدان المتخلفة:..... 133
1-2-محددات نمو البلدان:..... 134
2-دور الحكامة والتنمية الاقتصادية:..... 141
2-1-الحكم الراشد من أجل التنمية:..... 141
2-2-التنمية بدون حكامة:..... 144
2-3-الحكامة والتنمية في الصين:..... 149
2-4-الحكامة: منهج مشترك:..... 150
3-مؤشرات قياس جودة الحكامة وجودة المؤسسات:..... 152
3-1-مؤشر مدركات الفساد (CPI) (الشفافية الدولية):..... 153
3-2-بيت الحرية: Freedom House:..... 155
3-3-مجموع البيانات البحثية: (الدليل الدولي للمخاطر القطرية ICRG)..... 158
3-4-مؤشر سياسة البلد والتقييم المؤسساتي (CPIA):..... 164
3-5-مؤشر الديمقراطية Polity 4:..... 165
3-6-مؤشر الحرية الاقتصادية (The Heritage Foundation):..... 169
3-7-مؤشرات البنك الدولي (المؤشرات العالمية لإدارة الحكامة les indicateurs de KKZ):... 174
3-8-مؤشر الخصائص المؤسساتية (la base de MENEFI des Profils Institutionnels):.. 176
4-الانتقادات الرئيسية لمؤشرات الحكامة:..... 180
4-1-المؤشرات الذاتية والموضوعية:..... 180
4-2-المؤشرات الفردية والمؤشرات المركبة (المجمعة):..... 182
4-3-كيفية اختيار مؤشر لقياس الحكامة:..... 183
خاتمة:..... 184
الفصل الرابع: العلاقة بين الحكم الراشد والنمو الاقتصادي: دراسات تجريبية:..... 185
مقدمة:..... 186
1-المراجعة الأدبية:..... 186
2-العلاقة المباشرة بين مؤسسات الحكامة والنمو الاقتصادي:..... 192
2-1-الديمقراطية والنمو الاقتصادي:..... 192
2-1-1-الديمقراطية والسوق:..... 192
2-1-2-الديمقراطية والنمو الاقتصادي:..... 195
2-1-3-وظائف الديمقراطية:..... 199

2-1-4-أفريقيا في مواجهة الديمقراطية:..... 203
2-2-الفساد والنمو الاقتصادي:..... 210
2-2-1-المراجعة الأدبية:..... 211
2-2-2-المناهج المختلفة للفساد:..... 216
2-2-3-تأثيرات الفساد على النشاط الاقتصادي:..... 221
2-2-4-البعد الدولي للمشكلة:..... 226
2-2-5-الفساد: خلل مؤسساتي:..... 228
2-3-عدم الاستقرار السياسي والنمو:..... 231
2-3-1-النظام السياسي والنمو:..... 234
2-3-2-عدم الاستقرار السياسي:..... 235
2-3-3-المراجعة التجريبية:..... 235
3-العلاقة غير المباشرة بين مؤسسات الحكامة والنمو الاقتصادي:..... 237
خاتمة:..... 238
خاتمة الجزء الأول:..... 239
الجزء الثاني: التحليل المؤسساتي للحكامة والنمو في الجزائر:..... 240-460
مقدمة الجزء الثاني:..... 241
الفصل الأول: الحكامة في الجزائر:..... 242
مقدمة:..... 243
1-الحكامة الاقتصادية:..... 246
1-1-تقييم الإرث الاستعماري:..... 247
1-1-1-مرحلة ما قبل الاستقلال:..... 247
1-1-2- الاقتصاد الجزائري في سنة 1962:..... 251
1-2-الاقتصاد المركزي: 1962-1988:..... 253
1-2-1-مرحلة 1962-1964:..... 253
1-2-2-مرحلة 1964-1988:..... 254
1-3-مرحلة التحول:..... 261
1-3-1-برامج الاصلاحات الاقتصادية المدعمة:..... 261
1-3-2-الاصلاحات الاقتصادية 1994-1998:..... 263
1-3-3-سياسات وبرامج الانعاش الاقتصادي:..... 265
2-الحكامة السياسية:..... 266

2-1-بناء الدولة الوطنية:..... 268
2-2-مرحلة الحزب الواحد:..... 270
2-3-التحول الديمقراطي:..... 273
2-4-مبادئ الحكامة السياسية في الجزائر:..... 276
2-4-1-التداول على السلطة:..... 276
2-4-2-الحكامة الديمقراطية:..... 278
2-4-3-التعددية الحزبية والنظام الانتخابي:..... 279
2-4-4-سيادة القانون وسيادة الدستور:..... 280
2-4-5-اللامركزية والديمقراطية المحلية:..... 281
2-4-6-ترقية وحماية الحقوق الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والسياسية:..... 281
2-4-7-الفصل بين السلطات:..... 283
2-4-8-فعالية الوظيفة العمومية:..... 283
2-4-9-محاربة الفساد:..... 285
الخاتمة:..... 287
الفصل الثاني: التحليل المؤسساتي والاقتصادي للنمو في الجزائر:..... 288
مقدمة:..... 289
1-النظام السياسي والنمو:..... 289
1-1-هيمنة المجال السياسي على المجال الاقتصادي:..... 289
1-2-عدم الاستقرار السياسي والنمو:..... 301
2-الديمقراطية والنمو:..... 307
2-1-الممارسة السياسية والنمو:..... 308
2-2-التداول على السلطة والنمو:..... 314
3-المجتمع المدني والنمو:..... 320
4-الفساد المؤسساتي والنمو:..... 330
4-1-الطابع المؤسساتي للسوق الموازية:..... 331
4-2-الطابع المؤسساتي للفساد:..... 334
4-3-العلاقات المؤسساتية الفاسدة: 339
5-عدم فاعلية الحكومة والنمو:..... 343
5-1-التدخل الكبير للدولة في الاقتصاد:..... 344
5-2-عجز المؤسسات الحكومية:..... 350

6-البيئة غير المواتية والنمو:..... 354
6-1-اصلاحات غير مكتملة:..... 355
6-2-ضعف الترتيبات المؤسساتية:..... 361
خاتمة:..... 364
الفصل الثالث: الاقتصاد الجزائري: القصور المؤسساتي وضعف الحكامة:..... 366
مقدمة:..... 367
1-التطورات الأخيرة للاقتصاد الجزائري:..... 369
1-1- تحقيق الاستقرار الاقتصادي:..... 369
1-2-الطابع الريعي للاقتصاد الجزائري:..... 371
2-أوجه القصور المؤسساتي للاقتصاد الجزائري:..... 375
2-1-الاقتصاد الريعي وعجز الحكامة:..... 375
2-2-توسع الدولة من خلال الاقتصاد الريعي:..... 378
2-3-ضعف الكفاءة الاقتصادية للدولة:..... 378
2-4-شراء السلم الاجتماعي:..... 380
2-5-البحث عن الريع:..... 380
2-6-تشوهات هيكلية:..... 382
2-7-التحديد السيء لدور الدولة:..... 383
3-الحكامة في الجزائر: قصور مؤسساتي :..... 385
4-علاقة الحكم الراشد بالنمو في الجزائر:..... 387
4-1-طبيعة نظام الحكامة في الجزائر:..... 387
4-2-انتكاسة عملية الانتقال الديمقراطي:..... 388
4-3-ولوج النظام السياسي والمجتمع:..... 390
4-4-عدم فاعلية الحكومة:..... 391
4-5-الصراعات الداخلية:..... 392
4-6-ضعف النظام وسيادة القانون:..... 393
4-7-مشكلة الفساد:..... 395
4-8-الديمقراطية والمساءلة:..... 396
4-9-النوعية البيروقراطية:..... 399
4-10-مناخ الاستثمار:..... 400
5-النتيجة الرئيسية:..... 402

خاتمة:..... 404
الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر العوامل المؤسّساتية على النمو في الجزائر:..... 405
مقدمة:..... 406
1-أساسيات النمذجة وفق منهجية التكامل المشترك:..... 407
1-1-السلسلة الزمنية:..... 407
1-2-اختبار الاستقرار (اختبار جذر الوحدة):..... 407
1-2-1.اختبار ديكي فيلر (DF) البسيط (1979):..... 408
1-2-2.اختبار ديكي فيلر الموسع ADF:..... 409
1-2-3.اختبار فيليب بيرون The Philips-Perron:..... 410
1-2-4.اختبار (KPSS 1992):..... 411
2-منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL):..... 411
3-التعريف بمتغيرات الدراسة:..... 416
3-1-مجموع البيانات البحثية: (الدليل الدولي للمخاطر القطرية ICRG):..... 417
3-2-تعريف مكونات الخطر السياسي:..... 419
4-النقاط الرئيسية:..... 420
5-المنهجية العملية:..... 422
5-1-دراسة استقرارية السلاسل الزمنية:..... 422
5-1-1.اختبار ديكي فيلر المطور Augmented Dickey–Fuller test:..... 423
5-1-2.اختبار فيليب و بيرون (Philips et Perron):..... 425
5-2-نتائج اختبارات التكامل المشترك:..... 426
5-2-1.اختيار فترات الابطاء المثلى للمتغيرات الداخلة في النموذج:..... 426
5-2-2.النتائج الرئيسية لاختبارات التكامل المشترك:..... 427
خاتمة:..... 450
خاتمة الجزء الثاني:..... 453
الخاتمة العامة:..... **454**
قائمة الملاحق:..... **461**
قائمة المراجع:..... **476**
قائمة الاختصارات..... **510**
قائمة الجداول..... **511**
قائمة الأشكال..... **513**

الملخص:

هذه الرسالة تعالج موضوع الحكم الراشد، المؤسسات والنمو الاقتصادي مع دراسة العوامل المؤسساتية والنمو الاقتصادي في الجزائر كحالة تطبيقية. وينقسم هذا البحث إلى جزأين كل منهما مقسم إلى أربعة فصول. الجزء الأول مدخل نظري يعرض أوّلا كل ما يتعلق بموضوع الحكامة والمؤسسات. ثانيا، يدرس العلاقة بين الحكم الراشد والنمو الاقتصادي بالتركيز على ثلاثة عناصر: الديمقراطية، الفساد وعدم الاستقرار السياسي. أمّا الجزء الثاني، فقد خصّص لحالة الجزائر ويعرض في فصله الأول أهم المراحل من الحكامة الاقتصادية والحكامة السياسية منذ الاستقلال إلى السنوات الأخيرة. والفصل الثاني يعالج النمو الاقتصادي من جانب مؤسساتي بالتركيز على ثلاثة مستويات رئيسية وهي النظام السياسي، الديمقراطية والفساد. وفي الفصل الثالث، يعرض أهم التطورات الأخيرة للاقتصاد الجزائري مع الإشارة إلى القصور المؤسساتي وضعف الحكامة المرتبطة بالطابع الريعي للاقتصاد، لنستخلص كنتيجة رئيسية أهم العقبات المؤسساتية التي تعرقل النمو في الجزائر. أمّا الفصل الأخير، فهو دراسة قياسية تعالج أثر هذه العقبات المؤسساتية على النمو الاقتصادي. وقد توصلنا إلى نتيجة وجود علاقة طويلة وقصيرة الأجل بين المتغيرات المؤسساتية والنمو الاقتصادي، وتبين أن العقبات الرئيسية التي تعرقل النمو في الجزائر هي الديمقراطية، الفساد، غياب سيادة القانون، البيئة غير المواتية للاستثمار. وهذا ما يثبت صحة الفرضيات. من جانب آخر، أثبت الدراسة أن الاستقرار الحكومي والاصلاحات المطبقة لهما أثر سلبي على النمو في الجزائر، وهذا ما يثبت عدم صحة الفرضيات. وكخلاصة رئيسية في هذه الرسالة، توجد عقبات مؤسساتية تعيق تطور الاقتصاد الجزائري وتعرقل تحوله من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد انتاجي. وهذا ما أثبت فرضياتنا الرئيسية المكونة لهذه الأطروحة.

الكلمات المفتاحية: الحكامة، الحكم الراشد، المؤسسات، المجتمع المدني، الديمقراطية، النظام السياسي، عدم الاستقرار السياسي، الفساد، النمو، الريع.

Résumé :

Cette thèse traite le sujet de la bonne gouvernance, institutions et croissance économique avec une étude de cas sur les facteurs institutionnels et croissance économique en Algérie. La thèse est structuré en deux parties. La première traite des aspects théoriques, en premier lieu les concepts de gouvernance et d'institutions, et en deuxième lieu, la relation entre la bonne gouvernance et croissance économique, en mettant l'accent sur la démocratie, l'instabilité politique et corruption. La deuxième partie présente le cas d'Algérie, et expose en premier lieu la gouvernance économique et la gouvernance politique depuis l'indépendance jusqu'à ces dernières années. En deuxième lieu, elle analyse la croissance au niveau institutionnel en mettant l'accent sur trois dimensions : le système politique, la démocratie et la corruption. En dernier lieu, une étude économétrique sur la relation entre les variables institutionnelles et croissance économique. Nous avons aboutis au résultat qu'il existe une relation à long et court terme entre les variables institutionnelles et croissance économique, et cerner les grands obstacles institutionnels qui bloquent la croissance en Algérie et qui sont : la démocratie, la corruption, l'absence de l'état de droit et l'environnement défavorable de l'investissement, et cela vérifie nos hypothèses principales. En définitive nous avons bien monter dans notre analyse qu' il existe des obstacles institutionnels qui entravent le développement de l'économie Algérienne et empêchent sa transition de l'économie rentière à l'économie productive et compétitive, et c'est ce qui vérifie positivement les hypothèses principales de cette thèse.

Mots clés : la gouvernance, la bonne gouvernance, les institutions, la société civile, la démocratie, le système politique, l'instabilité politique, corruption, la croissance, la rente.

Abstract :

This thesis treats the subject of good governance, institutions and ecomnomic growth in addition to the study of institutional factors and economic growth in Algeria. This research is devided into two parts, also, each part is devided into four chapters. The first part is a theoratical enterance shows everything in the first place, the concepts of governance and institutions, and secondly, the relationship between good governance and economic growth, with emphasis on democracy, political instability and corruption.. Whereas, the second part, has been given to Algeria as a case, in the first chapter, the important stages of economic governance and political governance from independence untill nowadays. The second chapter, treats the economic growth from institutional side with much focus on three priciple levels which are: political system, democracy and corruption. In the third chapter, we show the important developments of Algeria's economy with the notion of institutional and governance incapability associated with economy rent, we deduced the most institutional obstacles that hinder the growth in Algeria. Last and not least, the last chapter is a study which treats the effect of institutional factors on economical growth. We come to the fact that there is a relation of long and short term between institutional variables and economic growth, and it turns out that, the principle obstacle that hinder the growth in Algeria is Democracy, corruption and the absence of rule low, and the environment is not favourable to investement. So that, this validates our hypotheses. As a general conclusion, there are institutional obstacles that hinder the economic developement in Algeria and hinder the transformation from rent economy to productive economy. This validates our principle hypotheses.

key words: governance, good governance, institutions, civil society, democracy, political system, non-political stability, corruption, growth, rent.